



64

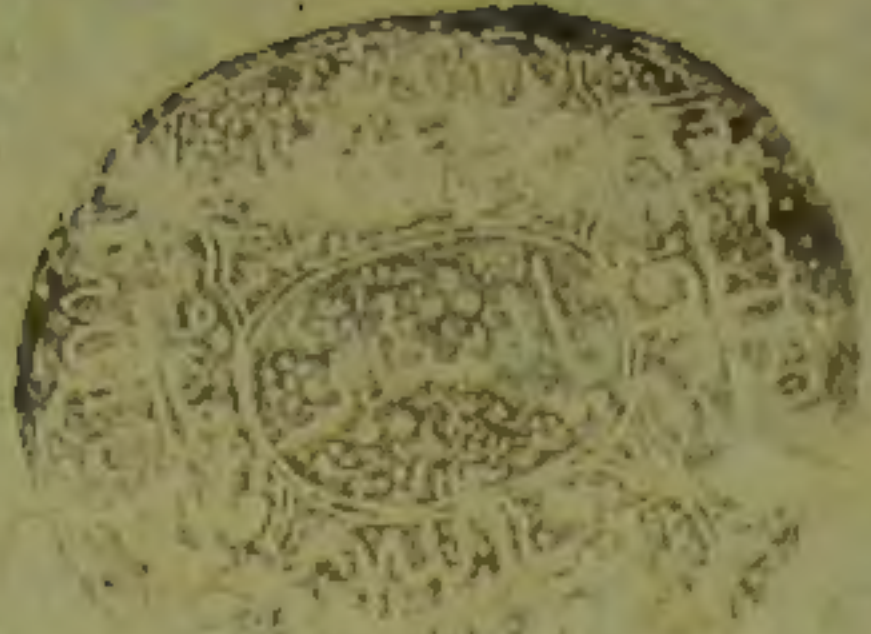
This is a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge shows the binding of the book.

هذا كتاب فهرست در

كتاب الطهارة	فصل	باب التيمم	باب المسح	باب ما يخص اليدين
باب تطهير اللباس	فصل	كتاب الصلوة	باب الاذان	باب شروط الصلوة
باب صفة الصلوة	فصل	باب الحمد في الصلوة	باب نية الصلوة	باب الوتر والتوافل
باب ركعة الرضاعة	باب قياس النوازل	باب صلوة الميراث	باب الصلوة على النكاح	باب الصلوة في السفينة
باب المسافر	باب الحجامة	باب العيدين	باب صلوة الكوف	باب صلوة الاستسقا
باب صلوة الخوف	باب صلوة في الكعبة	باب سجود السهو	باب سجود السعادة	باب الخبايا
باب الشبهة	كتاب الزكاة	باب النضرة	باب زكاة المال	باب العاشر
باب الركاز	باب العشر	باب المصارف	باب القنطرة	كتاب الصوم
باب حجب الافاء	فصل	باب الاعتكاف	كتاب الحج	باب القران
باب الخبايا	باب محرم حضر	كتاب الاضحية	كتاب الصيد	كتاب الزبايح
كتاب ما يحرم	كتاب المغرم	باب سبيل الكفار	باب المستامن	باب الخطايا
فصل	باب البرية	باب البغاة	كتاب احياء الموتى	كتاب البرية والاعتكاف
فصل	فصل	فصل	فصل	فصل
كتاب النكاح	باب الولي والكفو	باب المهر	باب نكاح الرقيق	باب القسم
كتاب الرضاعة	كتاب الطلاق	باب البغاء	باب التتولين	باب التعلق

باب طلاق الفار	باب الرجعة	باب الطلاق	باب الخلع	باب الطهارة
باب اللعان	باب العنين وغيره	باب العدة	فصل	باب ثوب النسيب
باب الحنيفة	باب النفقة	كتاب العتاق	باب عتق البعض	باب كيف العتق
باب العتق	باب التبرير	باب الاستعداد	فصل	كتاب الكتابة
باب كتاب الميراث	باب الموت والجنون	كتاب الولاء	كتاب الامانة	باب حلف النفل
باب حلف القول	كتاب الحدود	باب ما يوجب الحد	باب الشهادة	باب حد الشرب
باب حد القذف	فصل	كتاب السرقة	فصل	باب قطع الطريق
كتاب الاثبات	كتاب الخبايا	باب جرم الجود	باب القود	باب الشهادة في القتل
كتاب الردية	فصل	باب حجة في الطريق	باب حجة في البهيمه	باب حجة في الرقيق
فصل	باب الفداء	كتاب المعاقلة	كتاب الابتن	كتاب المفقود
كتاب المقتضا	كتاب اللقطة	كتاب الحرف	فصل	كتاب السويع
فصل	باب خيا الشرب	باب خيا الدابة	باب خيا العيب	باب الخيا القاس
باب الافاء	باب المراجعة والردية	فصل	باب الربوا	باب الاستحقاق
باب التيمم	باب شئ	باب الصرف	كتاب الشفعة	باب بطلان الشفعة
كتاب البرية	باب الرجوع عنها	كتاب الاجاب	باب الاجابة القاس	باب ما لا اجابة
باب نسخ الاجابة	باب شئ	كتاب العارية	كتاب الودعة	كتاب الرهن

من كتاب الفهرست



نفس قول الحسن فمات
فكان حذرة عمر

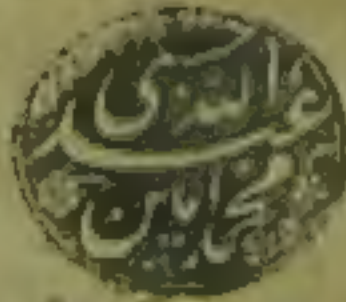
الملك الله خلق في حفظ عهده
الحاج بشير اغا حيدر استغاث
استغاثت بنظر
وخمسة وثمانين
ولف

بود روزگار آفتاب
که در لور هو و ملک و...

بده نسخه تجلید و تجلید بحیدر من و فخرت مولانا صاحب بجزایر
ساجد قبل بکود و الاحسان منور صاحب المقاصد بانوار الفی
منع معاقبة الاصد بفضاح الکفایه جابر بحار العلم و العمل خارج فخر الیه
الاحسن الاله و هو انوار و السعاده الحاج بشیر و فخرت مولانا و الیه الکثیر
من و علی کل شیء قدیر حور العظمی سجاد و علی
محمد امین المفسر و ما یحکم من محرم
عوله

فمنها
هل الدنيا وما فيها
سوى ظن يزول مع الزمان

حسنه شوی استرادیون
که سنی جوده سوادون



۲۴۱

Süleyman	Unanedi
Kırmızı	Hacı Beşir Ağa
Yeni	
Eski Kayı	238



الحمد لله الذي احكم احكام الشريعة القويم بحكم كتابه واعلى اعلام
الدين المستقيم بمفهوم خطابه والصلوة والسلام على سيدنا محمد
والآله واصحابه المتطهرين عن النقا يصونهم بحججهم بصعوبة باب
وبعد فان من المقدمات المقررة عند ادبي الابصار والمستحقة
المحرقة لدي ذوي البصائر ان شرف الانسان في الدارين ونيل
درجات الكمال في الكونين انما هو تجلية الظاهر بالاعمال الصالحة للدين
بعد تزكية الباطن بالقواعد الاسلمية البقية فاعلم المتكفل
بتوحيده لا ولي وبیانها والتخصيص من بين العلوم بالاعتناء بشأنها
يكون من اعلى العلوم بالاشتغال واخرها للعلم عليه عند البال وهو
علم الفقه الذي اعني بشانه علماء الامة النقية وبذل الواسع في تشييد
اركانه عظام ملة الخيرية فان الله تعالى جعل نبينا خاتم الانبياء
والمرسل والموضع لا قوم المناجج والسبل وكانت حوادث الالام
خارجة عن التقدير ومعونة احكامها لازمة الى يوم التداد ولم يق
خلوا من النصوص ببيانها بل لا بد من طريق لها واف بشانها اتفقت
الحكمة الالهية جعل مثل هذه الامة مع علمهم كمثل بني اسرائيل مع نبياهم
فجعل في قدام هذه الامة كمالا اعلام ممد بهم قواعده الشريعة وشيعة
بنیان الاسلام واوضح بارأئهم مقتضى الاحكام لينال الفلاح
من اتبعهم الى يوم القيام اتفقت حجة قاطعة واختلافهم رحمة وسعة
يضيئ القلوب بانوار افكارهم ويسعد النفوس باتباع آثامهم
وخص من بينهم نفرا باعلاء اقدارهم ومناصبهم وابقاء اذكاهم ومدايهم
اذ على افعالهم مدار الاحكام وبهذا بهيم يقين نقباء الاسلام وخص منهم
الامام الاعظم والاهمام الاقدم سراج الملة والدين الثابت الامام
ابا حنيفة نعم الابرار ثبت بواؤه الله اعلى عرف الجنان واقاض
على مرقع الشريف بجال لغفران بكثرة المجتهدين المتمسكين بعماد

وزارة مستنبطاته وعذوبة مشرب فان ما افاد من الاحكام
بحر متلاطم الامواج بل لا ياطية ظلمة الضلال سراج وناج ولقد كنت
من ابناء الامر وغفوان الغمر متقرا من ذلك البحر واصول
متفحصا عن مسائل بوابه وفصوله بالاستفادة عن المنسوبين اليه
والافادة على الطالبين المبكين عليه واتبليت في ثناءه بديا القضا
بلارغبة فيه ولا رضاء واعدا ما يقضي فيه من عمري عشقا وفحلا العلوم
ونحن طلبة غير اصل الاسلام جنفا حتى كان يخطر في خلدي دائما انه غير لائق
بجاني وكنت اسأل الله تعالى ان يبدل بالجزائي ومع ذلك لم
يكن ذلك لا ابتلاء خاليا عن حكمه ولا عاريا عن فائده ومصلحة حيث
كان سببا لتبني احكام جزئيات الوقايح والنوازل والغفوة على تقدير
اطلاق المتنون في تقرير المسائل فصار باعنا على كتب من جواهر
للغوايد وخاليا عن الروايد موصوف بصفا مذكورة في خطبة
دايمة لجمال الرجال في خطبة مرعى فيه ترتيب كتب الفقه على النمط
الاخري والوجه الحسن فاختلت فرسا من بين الاشغال
وانتهت شتزامع توزع البال وحين قارب تمام وان بعض
بالا ختم ختام تخلصني الله تعالى من بلاء القضاء اذ بعد
حصول المراد بالابتلاء تخلص عن البلاء فوجب علي شكر نعمه اقام
واحسان التخليص عن البلاء وانعامه فشرعت في شرحه شكرا
للمعتبين الموصليين لصاحبهما الى الدارين راجيا من الله تعالى
ان يوفقني لتمامه ويستعمل لي بالسلمة طريق اختتامه
وعازا ما ان اسميه بعد التمام درر الحكم في شرح غرر الاحكام ان
قريب مجيب عليه توكلت واليا نيب بسم الله الرحمن الرحيم
الباء للملابسة والظرف مستقر حال من ضمير ابتداء الكتاب كما في دخلت
عليه شياب السفر او لا ستعانة والظرف لغو كما في كتبت بالقلم من
اختار الاول نظر الى انه ادخل في التعظيم ومن اختار الثاني نظر الى انه
مشعر بان الفعل لا يتم مالم يصدر باسمه تعالى واضافة اسم الله تعالى
ان كانت لاختصاص وضع لادائه تعالى المتصفا بالصفا الجليل حتى
بلفظ الله للوناق على ان ما سواه معان وصفا وفي التبرك بالاسم
او الاستعانة به كمال التعظيم مستحى فلا يدل على اتحادهما بل ربما يدل



بالاضافة على تعابيرها والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحمها
من غضب والعليم من علم والاوّل بلغ لان زيادة اللفظ تدل على
زيادة المعنى وتحقق به تعالى لا لانه من الصفات الغالبة لانه يقضي
جواز استعماله في غيره تعجب الوضع وليس كذلك لان معناه
المنعم المحقق البائع في الرحمة غايتها وتوقيفه بالرحيم من قبيل التميم
فانه لما دل على جلال النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها
الحمد لله جمع بين التسمية والتجديد في الابداء جريا على قضية الامر في
كل امر ذي بال فان الابداء يعتبر في الوفاء ممتدة من حين الاخذ في
التصنيف الى الشروع في البحث فيقارن التسمية والتجديد ونحوها
لذا يقع الفعل المحدث في اوائل التصانيف ابتداء سواء اعتبر اللفظ
مستقرا او لفظا لانه امتثال للرب لفظا ومعنى وفي تقديره غير
معنى فقط وقدّم التسمية اقتفاء بالنطق به الكتاب وانفق عليه ولو
الابتداء والحمد هو الثناء باللسان على الجليل لا اختيارا من انعام
او غيره والموجع هو الثناء باللسان على الجليل مطلقا والشكر مقابل
النعمه بالقول والفعل والاعتقاد فهو اعم منهما بحسب المورد وحق
بحسب المتعلق فبينه وبينهما عموم وخصوص من وجه وما يقع في اوائل
الكتب يكون في مقابلة النعمه غالبا والامام لا يستحق للاحكام
ذكره ابن هشام في معنى اللبيب والتحقيق بيننا من حمل الام
الحمد على الاستغراق بقرينة المقام الذي فقه اي جعل فقيرا من فقه
الرجل بالضم فقام اي صار فقيرا ويقال فقه بالكسر فقها وفقته
اي فهم المجتهد والمصلين المجتهد من افراس السباق والسابق و
المصلحة هو الذي يتلوه لان راسه عند صلوة والمراد بها كثرة الممارسة
والمزاولة في طلبه متعلق بالمجتهد والمصلين وهي نفع الى سكون
التمام جيل تجميع السباق من كل جانب استعيرت للمضمار جيل القائلين
المتعبين وهي تهذيب الظاهر بالاعمال الصالحة والباطل بالاحكام
العملية والحكم النظرية يعني ان من مارس وسعى في تحصيل تهذيب العمل
الي ان يحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها
فقد رزق الله تعالى مرتبة الفقاينة التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة
مع العمل كما اختاره الامام في الاسلام وحققناه في شرح اصولنا

بالاخر عليه وظهر من بيته اي قصده بفتح اي باصالة متعلق بنعمه
انف لا ينهال اي انفرج واذن الانف اليه لادنى ملاسته فان
اول ما يصل الي الارض حال السجود للتضرع هو الانف والجهته
عطف على الانف على ارض لانه متعلق بفتح وبه الاضافة ايضا
كما ذكر عن الجحاس متعلق بظهر الجحاس الخمس ضد التسعة
كالخوسة ضد السعادة والمراد بها الافعال البقية والصفاء الذرية
والعقابة الباطلة وبانحاسها الملكات منها بحيث لو لم تزل لانفت
الي الخلود في النار الماردية اي العائنين الي رحمة عن طاعة الله
تعالى والصلوة والسلام جمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه
سلموا تسليمهما على سيدنا محمد المزي اي المظهر الصائم اي يمسك
قلبه عن متعلق لصائم الحج اي يقصد ما سوي الاسلام من دين
بيان لما وعلى له واصحابه المجتهدين في رفع رايات آيات لكونه
لداين حقايق الحق المبين الحق المبين هو الشريعة المصطفوية و
وحقايقها الاحكام المنسوبة اليها من العلية والاعتقادية والوظيفية
ودقايق حقايقها الادلة التفصيلية المفيدة لها وايات تلك الدقايق
طرق الاستدلال بها من العبارة والاشارة والدلالة والاختصاص
ورفع راياتها اظهار تلك الطرق المستدل بها واقتنائها المستنبط
حتى قد روي استخراج ما لم يظهر منهم ولا يخفى ما في قوله فقه والمصلين
وتيممه ونحو ذلك من رعاية براءة الاستدلال والاشارة الي
انواع العبادات الخمس اما بعد فان من اهم المطالب السنية
اي العلية واهم المارب جمع ماربة بمعنى الحاجة السنية اي
الرضية التي يجب ان يوجه تلقاها اي جهتها عنان العناية و
ويعرف اليها اعمار اهل الهداية في البداية والنهاية علم الفقه اسم
ان في قوله فان الذي هو سبب نظام المعاش ونجاة المعاد وصلاح
العباد وببيل المرام يوم التناد اي يوم القيمة نفا على من التذات
به لانه يوم ينادي اصحاب الجنة اصحاب النار وبالعكس لقد
كنت صرفت شروعي في بيان سبب الاقدام على التصنيف نظرا اي
بعضا من غشوان السبب الي تدبر اي تفكر لطائفه وتدرب
اي اعتبار لتفصيله تقول تصفيت الشئ اذا نظرت في صفاته ما فيه

من الكتب والابواب حتى ان اكتب فيه متنا كما في الاصول
وهو مرقاة الوصول الى علم الاصول بهي اى الا ان عوايق الاثر
اي كتب المتن عن الوصول حتى ساقني زمانى حين رما في بارما في
اشارة الى ما عرض له من عرض لطاعون عام الوباء الاكبر وهو سنة
اثنين وسبعين وثمانمائة وهو من قبيل الاستاد المجازي الى ان
عزمت متعلق بقوله ساقني على انه تعالى شانه وعظم سلطانه ان
خلصني من هذه الالة بحيث اقدر على قطع المسافة في مهماته المعاد
والعلوم ومفاوز الادراكات والعلوم المهمة جمع مهمة يعني
الصغائر ومفاوز جمع مفان بمعنى موضع الفوز يسمى به الصغائر
تفلا اصرف جزاء لقوله ان خلصني خلاصه من بقاء عمري الموهوب
الى ابرار ما في خلدي اي قلبي بطريقة ممدودة بينها بقوله بان
اصنف فيه اي الفقه متنا متين اي قويا ريقا اي بجها نفا
اي ترتيب وارصف اي ارب و هو في الاصل عقد المجازي بعضا
بالنقص الاحكام بنبأنا وهو مركب وسوي كالحابط رهينا اي
محكما ايضا بمعنى مجبا انتظامه خالبا اي سالما عن التروا
الضعيفة خالبا اي مرتينا بالعبود المذكور في الشروح والقنوي
لاطلاقات المتن والاشارات الى وقوع المتن من المساجد
والمساجد الشريعة اللطيفة من قبيل اللف في الفشر محتويا على
مسائل مهمات خلت عنها المتن المشهورة ومنطويا على احكام
قضايا خلت اي وقايح لم تكن تلك الاحكام فيها اي في المتن
المشهوره مسطورة مجبا نظم الفصح الادب اي الماهر في العلم الزينة
وموتقنا هو الفقيه الادب اي العاقل لا يخفى لطف توصيف
الفصح بالادب والفقيه بالادب فلما حسن الله تعالى بابه
اي ازاله بابي من السقاية والبسني من خزائن رافعة حلة السكينة
شرعت فيما اردت و بدأت بما قصدت وراحت ذكرت من
انصاف المتن بالصفات المذكورة بقدر الامكان مستغنيا في ذلك
بالملك المنان وعزمت ان اسميه بغير الاحكام بعد ان يشتر الله تعالى
لي الاختتام بمنتهى الالهة ان يجعله خالصا لوجه الكريم وان يكون
اختتامه هو البر الرحيم الحمد الذي وفقني لاختتامه وحرف

عن

عني العوايق عن انما مع ابتلائي بكرة المشاهدة والمشاغل تعاقب
الموانع على والشواغل والمسئول عن لطفه تعالى ان يوفقني لاختتام
هذا الشرح ايضا فانه ان تيسر لي لم يكن الا من اننا نخلصه بآي
من تلك الموانع محض واليه ان يقر ان يقبل بفضل دعوتي سبحانه
زلال لطفه لو عني انه على بشاء قد ير وباجابة رجاء المؤمنين جدير
كتاب
الكتاب لغة اما مصدر بمعنى الجمع سمي به المفعول للمبالغة او فعال بني
للمفعول كالكتاب وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع واصطلاحا
مسائل اعترت مستقلة شملت انواعا اولاد الطمان مصدر
طهر الشيء بفتح الهاء وضمتها والاول فصح وهي لغة النظافة وخلوها بالنس
وشرقا النظافة المخصوصة المستوعبة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل
البدن والثوب ونحوه وانما قدما لانها في الاصل مصدر يتناول
القبيل والكثير ومن جمعها قصد التصرح به فرض الوضوء الوضوء
النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس
والفرض لغة القطع والتقدير وشرعا حكم لازم بدليل قطعي وكل ان يخفى
العقبات تاركه بلا عذر ويكفر جاحدا وقد يقال لما يفوت الجواز بفوت
كالوتر يفوت بفوت جواز صلوة الفجر للمذكور والاول يستبي فرضا
اعتقاديا والثاني في فرضا عمليا والمراد ههنا المعنى الاول اثبوتيا
بالتواتر فان قيل آية الوضوء مدنية بالاتفاق والصلوة فرض
بكملة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الى حين نزولها قلنا لا يلزم ذلك
في صحيح مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه انه توجها ومسح على خفيه فقبل
لا تفعل هذا قال فما بمنعني ان امسح وقد رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يمسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال اسلمت الا بعد
نزول المائدة ولما قال في مجمع البيان روي ان النبي عليه السلام كان اذا
احدث امسح من الاعمال كلها حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى ينظر للصلاة
الى ان نزلت هذه الآية فيجوز ان يثبت الوضوء بالوحي اليه قبل نزول
من الشرائع السابقة كما يدل عليه ما روي انه عليه السلام حين توجها فلما
قال هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي فان قيل ان ثبت ان
هذه الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا لعلها تقرير امر الوضوء وتثبيت

ويطرح

وان علم ان من انما مع ابتلائي بكرة المشاهدة والمشاغل تعاقب
الموانع على والشواغل والمسئول عن لطفه تعالى ان يوفقني لاختتام
هذا الشرح ايضا فانه ان تيسر لي لم يكن الا من اننا نخلصه بآي
من تلك الموانع محض واليه ان يقر ان يقبل بفضل دعوتي سبحانه
زلال لطفه لو عني انه على بشاء قد ير وباجابة رجاء المؤمنين جدير

فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا للصلوة اختلف ان لا يتم الا
 بشانه ويتساها في مراعاة شرائطه واركانه بطول العهد عن زمن
 الوجي وانقضاء النافلين يوما فيوما بخلاف اذا ثبت بالنفس المتواتر
 الباقي في كل زمان على كل باب وايضا اذا ورد في الوجي المتلويثا في
 اختلاف العلماء الذي هو رجمه وتحقيق هذا المقام على هذا الاسلوب
 مما تفرقت به على الوجه مرة لان ارفا غسلا لا يدل على التكرار
 وهو اي الوجه ما بين منبت الشعر غايبا هذا القيد يخرج الترتيبين
 وحاجبا الجبهة بخمس الشعيرة فانه لا يجب غسلها في الوضوء لان
 المراد بمنبت الشعر محل نباته غالبا سواء ثبت او لا وبين اسفل
 الذن والاذنين وبه يتم تحذير الوجه بحسب الطول والعرض ولما اتي
 هذا التحذير بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يجب على الملتحي
 المتوضي غسل ما تحت العذار والشارب والحاجب اللحية الى اسفل
 الذن مع ان كتب الفن مشحون بان غسل ما تحتها لا يجب اراؤوه
 بقوله والعذار عذار اللحية جابتها استعير من عذارى الدابة وحاجبا
 ما على خديها من اللحم لا يسقط حكم ما وراءه وهو بياض بين العذار
 والاذن يسمى العارض وحكمه وجوب غسله فان العذار لا يسقط
 خلافا لابي يوسف بل يسقط حكمه تحت وهو وجوب غسل اليه
 اي الى العذار حتى يجب غسله كالشارب والحاجب حيث يظن ان
 حكم ما تحتها اليها حتى يجب غسلها ولا يجب ابصال الماء الى ماتحتها و
 واللحية تنقل اي حكم ما تحتها الى مكان في البشرة منها اي من اللحية وهو
 اظهر الروايات عن ابي حنيفة واختاره في المحيط والبدائع قال في
 معراج الدراية وهو الصحيح وفي الفتاوى الطبرية وبه يقتضى او لا
 تنقل بل يبدل **مسح** اي مسح ملاقي البشرة قال قاضي خان وفي شهر
 الروايتين عن ابي حنيفة مسح ما يستر البشرة فرض وهو الصحيح المختار
 او مسح ربه اي ربه الملاقي وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة قال
 في المحيط بعد تحذير الوجه فان كان امرؤ غسل جميعه وان كان ملتحي
 لا يجب غسل ما تحتها وقال الشافعي ربه يجب ان كانت اللحية خفيفة
 وكذا لا يجب ابصال الماء الى ماتحت الشارب والحاجب خلافا للصحيح
 قولنا لان محل الوضوء استتر بالجامل وصار بحال لا يواجه الناظر اليه

نسقط الوضوء عنه وتحويل الى الجامل كبشرة الرأس ثم قال والبياض الذي هو
 بين العذار والاذن يجب غسله عندهما وعند ابي يوسف ربه لا يجب
 بخلاف محل العذار لانه استتر بشعره غيبا فقام مقامه والبيضاء
 عطف على الوجه قرأوي وكيفية على ما في الكافي وغيره ان ياخذ الماء
 بشماله ويصب على عينيه ثلثا ثم ياخذ بيمينه ويصب على اليسرى
 كذلك وكذا اذا كان كبيرا ومعه صغيره الا يدخل اصابع يمين اليسرى
 مضمومة في الماء ويصب على كف يمينه ويذكر لك الاصابع بعضها
 ببعض حتى تظهر ثم يدخل يمينه في الماء ويغسل اليسرى وجهه وذكر
 في شرح تاج الشريعة ان نقل اليد في الوضوء من احدي اليدين او
 الرجلين الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء
 مختلفة حقيقة فظهر وانما عرفنا انها لا تغسل بمرة واحدة وضوء
 واحد كما نظر الى الدخول تحت خطاب واحد فتعارض الاختلاف
 الحقيقي مع اتحاد الحكمي فتخرج الاختلاف بالعرف ولا كذلك الغسل
 فان جميع الاعضاء متحد حكمها وعرفا فتخرج الاختلاف الحكمي بالعرف به
 يظهر فاما قبل الحاجة الى الصب على كل واحد من كف يمينه على حدة لانه يمكن
 غسل الكفين بالمياه التي صببت على الكف اليمين كما هو العادة فان
 فيه ترجيح العادة العوام على عرف الشيخ فليتل مرة لما مر بالمعنى
 هو ملتقى عظم العضد والذراع والرجلين مرة بالكعبين وهو العظم
 الثاني المتصل بعظم الساق من طرفي القدم لا ما روي هشام عن محمد بن
 المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك لانه في كل رجل واحد
 كما لم يبق في اليد وقد نفي الكعب في الآية فتعين ان المراد ما ذكرنا ولا
 لم يظهر للعدول الى التثنية فانه في غسل مقابلة الجنب بالجنب في الآية
 يقتضي كون الواجب على كل احد غسل يده ورجل فلما يجوز ان ينبت
 غسل الاخرى بدلالة النص او فعل الرسول صلى الله عليه وسلم المنقول
 عنه بالتواتر لا لاجتماع لانه ثابت في عهد الرسول عليه السلام و
 والاجماع بعد فان غسل قراءة الجرح في ارجلكم متواترة ايضا
 فمقتضى الجمع بين القرائين اما التخيير بين الغسل والمسح كما قال به
 بعضهم او حمل النصب على حالة التحف والجر على حالة التحقق كما قال
 به بعضهم قلنا قراءة الجر ظاهر عام متروك بالاجماع لان من قال المسح

وعرفنا الحقيقة

لم يجعل مقياسا للكعبين وقد أتت الأحاديث المشهورة على وجوب
 الغسل والوعيد على تركه وكان هذا اذ قلنا على الأكثرين وأوجه
 بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء وأقرب إلى الاحتياط لما في
 الغسل من المسح فتعين الرجوع إليه فيكون الجزاء لجوارحهما في غاب
 يوم محيطا ومجربا ضرب ونظيره كثير في القرآن والشعر وهو في المعنى
 معطوف على المفعول وقائده صورة الجزاء التنبه على أنه ينبغي أن يقصد
 في صب الماء عليهما ويقصدا غسل خفيفا شبيها بالمسح لا يقال الجزاء
 بالجوارح لم يجز مع الالتباس ههنا فليس لنا أن نقول ضربا لثبوت
 بقولنا في الكعبين رفع الالتباس كما ذكرنا هكذا يجب أن يعلم المصنف
 والدارن أي الوسخ الممسوح به أعضاء الوضوء واليوم وهو ما
 يحصل من الدباب والبرغوث والجناء أي لونه أدرجه كالطين
 لا يمنع الطهارة كطعام بين الإنسان وضوء كانت غسلها لثبوتها
 لا يمنع نفوذ الماء واختلاف في مثل العجين والطين بناء على أن الماء
 في منع نفوذ الماء وعدمه والحائز الضيق يترفع أو يحرك ليصل الماء
 إلى موضع الخلقه ومسح عطف على غسل ربيع الرأس مرة في رواية أبي
 داود عن أبي حنيفة أو قدر ثلث أصابع اليد في رواية حنيفة عن
 أبي حنيفة رحمه الله بماء جديدا وبقي بعد غسل عضو لا يسجد إلا أن
 ينقطر الماء لا ما حوذا عطف على باقي الأجزاء أخذ من عضو سواء
 كان ذلك العضو مغسولا أو ممسوحا ولا يعاد المسح بجلد الرأس
 كما لا يعاد الغسل بجلد الحاجب وقيل الشارب وقيل الظفر وسنة
 وهي مع تفاوت أنواعها ما يوجب على فعله ويلزم على تركه والمستحب
 ما يوجب على فعله ولا يلزم على تركه البدء بالثنية أي قصد القلب
 بالوضوء أو رفع الحدث أو التماسه في ابتداء الوضوء والبدء
 بالتسمية بأن يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على
 دين الإسلام اختبر كونها سنة وأن قال في الهداية والاصح أنها
 مستحبة لأن السنة فختار القدوري والطحاوي وصاحب الخلاف
 قبل الاستحباب لانه من مقدمات الوضوء وبعد لانه حال مبتدئ

الوضوء احتياطا لأنها عند بعض المشايخ قبله وعند بعضهم بعده فلا
 أن يجمع بينهما لكن لا حال لاكتشاف البدء بغسل اليدين إلى
 الرسغين سواء استيقظا من النوم أولا وهو يوجب الغرض فلا يلزم
 إعادة إذا غسل اليدين إلى المرافق وسنة أيضا السواك وهو
 يجزئ بمعنى الشجرة التي يستاك بها وبمعنى المصدر وهو المراد ههنا فلا حاجة
 إلى تقدير استعمال السواك بينهما لانه المنقول المتوارث كيف شاء
 أي يبداء من الأسنان العليا والسفلى من الجانب الأيمن أو الأيسر
 أو عرضا أو بهما وعند الضرورة يعالج بالأصبع كما هو حكم الخلف وسنة
 أيضا غسل القدم أي اتصال الماء إلى جميعه والآنف أي اتصال الماء
 إلى المارن بمياه جديده خلاف ثلث نفي ريح والمبالغة فيها وهي في
 الأول أن يصل الماء إلى رأس حلقه وفي الثاني أن يجاوز المارن كذا
 في الخلاصة الأصابع لانه فيها احتمال انتقاضه وسنة أيضا تحصيل
 التخلية وهو أن يدخل أصابع يديه في خلال حلقه من الأسفل إلى الأعلى بعد
 التخلية وتخليل الأصابع من اليدين والرجلين بعد التخلية
 وكيفيته في اليدين أن يشبك بينهما وفي الرجلين أن يخلل بخصر يده
 اليسرى فيبدأ من خصر رجله اليمنى ويختم بخصر رجله اليسرى من الأسفل
 وسنة أيضا تثليث الغسل لأعضاء الوضوء المغسولة ومسح
 كل الرأس مرة وكيفيته أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه و
 يرفعها إلى قفاه على وجه مستويع جميع الرأس ثم مسح أذنيه بأصبعيه
 ولا يكون الماء مستعملا إلا الاستيعاب بماء واحد لا يكون إلا بهذا
 الطريق وما قال بعضهم من أنه يجزئ في كفيه تحريزا عن الاستعمال لا يفيد
 إذا لابد من الوضع والمدة فإن كان مستعملا بالوضع الأول فلهذا
 بالثاني فلا يفيد تأخيره كذا قال الزبلي أقول وأيضا انفقوا أن الماء
 ما دام في العضو لم يكن مستعملا ومسح الأذنين داخلها باستبابتهم و
 خارجها بأصابعهم بماء أي الرأس والرسغ المنصوص عليه في آية الوضوء
 والولاء بكسر الواو وهو غسل لأعضاء على التعاقب بحيث لا يحذف عضو
 الأول في اعتدال الهواء وسنة التيامن أي الشروع من جانب

اليمن ومسح الرقبة الا الحلقوم فان مسح به كذا في الطهارة ومن
ادابها انما قال هكذا لان لادابا اخرى ذكرت في المطويات استقبال
القبلة عند الوضوء وذلك عصاة وادخال خفيه صماح اذنه وتقليم
على الوقت لغير المعذور فان وضوء المعذور قبل الوقت ينقض عند
زفر بدخول الوقت فالاحوط ان يحترز عنه وتحريك قاع الواسع وعدم
الاستغانة بالغير وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع
اخرازا عن الماء المستعمل في الجمع بين يمينه وفعل اللسان والتسمية
عند غسل كل عضو كما مر والدعاء بالما تورات من الاديعة عند
اي غرض غسل كل عضو بان يقول عند المضمضة اللهم اغني علي ما لا اله الا
وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم اغني
رايحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم اغني وجهي يوم تبيض وجوه وتسود
وجوه وعند غسل يدي اليمنى اللهم اغني يميني وحاسني حسابا
يسار او عند غسل يدي اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشيالي ولا من وراء
ظهري وعند مسح راسه واذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول
فيتقون احسنه وعند مسح خفيه اللهم اغني عنني من النار وعند غسل
الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل في الاقدام والصلوة
على النبي عليه السلام بعد اي الوضوء وان يقول بعد الاتم اجعلني
من المتوابين واجعلني من المستطهرين وان يشرب بعد من فضل
وضوءه بفتح الواو ما يتوضا به مستقبل القبلة قايما قالوا لم يجز
شرب الماء قايما الا بهما وعند زفرهم ومكروه لطم الوجه بالماء
والاسراف فيه وتثليث المسح بما جديده ذكره الزيلعي ونقل في مجموع
الدراية عن مبسوط بكري ان التثليث بما و احد لا باس به وبما يده
وناقضه خروج نجس بفتح الجيم وهو عين النجاسة وانما بالكسر لا يكون
طاهرا منه اي من المتوضي الى ما يطهره اي يلحقه حكم التطهير في الوضوء
او القتل قوله خروج نجس شيئا ولا خروج من السبيلين وغيرهما
لما قال في المحيا حذ الخروج الانتقال من الباطن الى الظاهر ذلك يرون
بالسبيلان عن موضع فخرج عن الخروج بالسبيلان بخلاف ما اظهرت

النجاسة

النجاسة على راس السبيلين فانه ينقض الوضوء وان لم يسبل لان راس
السبيلين ليس مكان النجاسة وانما توجد بالانتقال من مكانها
الى غيره لا انتقال بالظهور فاقيم الظهور مقام الخروج وقد السبلان
ان يقول فخرج عن راس الجرح هكذا افتره ابو يوسف رحمه الله لم
يخرج عن راس الجرح لم ينتقل عن مكانه فان ما يوازي الدم من اعلى
الجرح مكانه ومنه يعلم ان الخروج من غير السبيلين عين السبيلان
ويظهر ضعفه قال صدر الشريعة ان قوله الى ما يطهره يجب ان يكون منتقلا
بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا قصده وخرج دم كثير وسال بحيث لم يسلط
راس الجرح فانه لا شك في الانتقال عن مكانه ان لم يسبل الى موضع يلحق
حكم التطهير بل خرج الى موضع يلحقه حكم التطهير ثم سال فان السبيلان الى
موضع يلحقه حكم التطهير قد وجد في هذه الصنوع وان لم توجد السبيلان
عليه فقتل ومعه قال فالعبارة الحسنة ان يقول فخرج من
السبيلين او غيره الى ما يطهره ان كان نجسا سال لان مبنا ما يكون الخروج
مفائرا للسبيلان وقد تبين فساد فيكون قوله سال حشو ابعد قوله
خرج بل العبارة الحسنة ما اخرناه بعون الله تعالى قوله فخرج نجس اخرنا
عما اذا خرجت ابرة فارقت الدم على راس الجرح كمن لم يسبل فانه غير ناجف
لانه ليس نجس لكونه غير مسفوح وقوله الى ما يطهره اخرنا عما اذا وصل البول
الى قصبة الذكر ولم يظهر وعما اذا كان في عينة فرقة وصل بها الى جانب
اخر من عينة وعما اذا سال الدم الى ما فوق ما رن الانف بخلاف ما اذا سال
الى المارن لان الاستنشاق في الجنابة فرض وخروج ریح او دودة
او حصاة من الذنوب ذكر الريح لانه خارج منه وليس نجس مع انه ناقض
للمجاورة نجس وذكر الاخرين لان ما معهما من النجس ان قل حدث في
السبيلين لا خروج ریح من القبل والذكر لانه لم ينبعث عن محل النجاسة
ولا خروج دودة من الجرح لان ما عليهما من النجس قليل وليس حدث
في غير السبيلين كذا اي لا ينقض لم سقط منه اي الجرح وطرا لعم
عطف على خروج وهو ان يضبط بشكك حتى انه لو لم يتكلف لخرج وتدل
ان يمنع من الكلام في قربة اي وضوء او غلق وهو لغو دم منقعه

لكنه ههنا سوداء ولذا اعتبر بماء الفم او قبي طعام او ماء وانما اعتبر
 فيه ذلك لما قال في الهداية ان الخروج اي خروج النجس من غير السيلين
 يتحقق بالتسليم الى موضع يلحقه حكم التطهير بماء الفم في القبي
 ثم قال وماء الفم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا بتكليف لانه يخرج
 طهرا فاعتبر خارجا واعترض على قوله لانه يخرج طهرا فاعتبر خارجا بان
 جعل الطاهر القاب كالمحقق انما يكون فيما لا يضبط فيه الماسل
 كالسفر القاييم مقام المشقة او لا يطلع عليه كالمسح القاييم مقام
 الانزال وانما في المنضبط الطاهر فلا يحتاج بمحض فان خروج القبي من
 الفم لا يتغير الاطلاع عليه فكيف اقيم بماء الفم مقام كيف وفي الصلوة
 التي يكون القبي بماء الفم ثم يمنع من الخروج بالتكليف عدم الخروج
 متيقن فمن أين حكم بالانقضاء وفي الصلوة التي يكون القبي بماء الفم
 الفم ولكن خرج من الفم الخروج متيقن فالقول بعدم الانقضاء نقض
 للعدة اقول مناه جعل ضمير لانه راجعا الى القبي وليس كذلك بل هو
 راجع الى النجس قوله لانه لا يدل بقوله وماء الفم في القبي فالمعنى ان
 خروج النجس يتحقق بماء الفم في القبي لان النجس حينئذ يخرج طهرا
 لان هذا القبي ليس لامن قول المحدث فالطهارة مستصحب للنجس بخلاف
 القليل لانه من على المعدة فلا يستصحب هكذا يجب ان يعلم هذا المخرج
 فان شره لم يضره مع اداء واجب الحلق كذا اي كما ينقض بماء الفم
 في قبي ما ذكره بنقض دم في قبة بلا شرط بماء الفم لظهور كونه نجسا لكونه
 ما يباح ويحج ولو كانا مخلوطين بيزاق لكن غلبه او ساويا اي
 الدم والقيح ساويا بيزاق حتى لو كانا مغلوبين لم ينقصا والبلغم
 لا ينقض مطلقا اي سواء نزل من الرأس وصعد من الجوف وسواء
 كان بماء الفم او لانه لا زوجة لا يتدأخر النجاسة الا عند اي يوسف
 رحمه الله في صاعد بماء اي الفم لتنجس بما جاوره وان اخلط بالبلغم
 بالطعام اعتبر القاب فان غلب الطعام وماء الفم ينقض وان غلب
 البلغم لا ينقض الا عند اي يوسف رحمه الله اذا لماء الفم والمجلس مجمع
 متفرقة اي القين عن اي اي يوسف والسبب بجزم متفرقة

في جميع هذه النسخ
 في جميع هذه النسخ

عند محمد رحمه الله يعني لوقاء متفرقا بحيث لو جمع صار ماء الفم فابو
 رحمه الله يعتبر اتحاد المجلس فان حصل بماء الفم في مجلس واحد نقض
 عنه وان تعدد القبيان ومحمد رحمه الله يعتبر اتحاد السبب وهو القبي
 فان حصل بماء الفم بقبيان واحد نقض عنه وان اختلف المجلس
 وما ليس بحدث من قبي ونحوه ليس بحدث اما القبي فلما عرفت ان
 قليله يخرج من على المعدة وهو ليس محل النجاسة واما الدم فلان قليله
 غير مسفوح فلا يكون محرما لانه فلا يكون نجسا واما حرمة غير المسفوح
 في الاذني بناء على حرمة طهرا فوجب نجاسته اذ هذه الحرمة للكرامة
 لا للنجاسة فغير المسفوح في الاذني يكون على طهارة لا يترتب كونه محرما
 ونافضا ايضا يوم يزل مسكته اي قوة الماسكة وهو النوم بحيث
 يزول مقصود عن الارض وهو النوم مضطجعا اي واضعا احد جنبه
 على الارض او منكبا على احد ركبته او مستلقيا على قفاه او مبطنا
 على وجهه فان المسكته اذا زالت لا يورى عن خروج شئ عادية وانما
 عادة كالمتيقن به والا اي دان لم يزل النوم مسكته بان كان حال
 القيام او القعود او الركوع او السجود اذ ارفع بطنه عن تخذه وابعده
 عضديه عن جنبه فلا اي لا ينقض الوضوء مطلقا خلافا للشافعي رحمه
 وان تعد اي نام قصدا في الصلوة خلافا لابي يوسف واخيه
 في نوم مستندا الى ما رواه زيل سقطا قال في الهداية عند النوازل
 او مستندا الى شئ لو ازيل سقطا وقال شره اذ انما اختاره الطحاوي
 وليس من اصل رواية المسحوا وفي المحيط ان لم يكن مستقرا على الارض
 كان حدثا وان كان مستقرا لا وهو الاصح وفيه لو نام قايما او قاعدا
 فسقطا ان انتبه قبل السقوط او حاله او سقطا نائما فانتبه من ساعة
 لا يتحقق وان استقر نائما ثم انتبه انقض ولو نام على دابة هي عرابا
 ان كان حال الصعود والاسطوان لم يكن حدثا وفي حال السقوط حدث
 ونافضا ايضا الانحاء والشكر الذي حصل به في المشية قابل والجواب
 اما الاول لان فلز وال المسكته بهما واما الثاني فلعدم تميز الحدث
 عن غيره ونافضا ايضا فمعه بالغ وهي يكون مسموعا له ولغيره

في جميع هذه النسخ
 في جميع هذه النسخ

رضى

واما الضحك المسموع له ففقط لا يبطل الوضوء بل الصلوة والتبسم لا يبطل شيئا منها يقطعان في صلوة يصلح الوضوء اي مباشرة الوضوء فيكون اخر ازاعن وضوء في ضمن الفصل صلوة كاملة اي ذات ركوع وسجود وذلك لان النسي الوارد فيه وهو قوله عليه السلام لا من ضحك منكم فقهة فليعد الوضوء والصلوة ورد في صلوة مطلقه فيقتصر عليها فلا ينقص غير الفقهة وفقهة الضبي والتايم والمغسل والفقهة خارج الصلوة ولا في صلوة الجنابة وسجد السجادة وان افسدتها ولو كانت الفقهة عند السلام اي قبل وبعد التشهد لا تنال تكون في الصلوة الا ان ينقطع المصلي في الفقهة لانها تكون خروجها بمنع وسيا في ان الصلوة تتم به كيف كان فاذا خرج الامام عن الصلوة به اي بعد الفقهة فقط فمقتضى الامر لم ينقص وضوءه لان خروج الامام خروج له الا ان يكون مسبوقا فانها تكون في أثناء الصلوة وتاقتضا ايضا المباشرة الفقهة وهي ان يباشر امره متخذا من غير ان ينقطع له واصاب فخرجها الى اي ينقص وضوء الرجل والمرأة لا من ذكر والمرأة فانه غيرا فخرج عندنا خلافا لثاني رحمه الله فخرجت نقطة فسال او نحوه كالصبي والدم ينقص وان على راسه طرح فاذيل لو كان بحيث اذا تركه سال ينقص والا فلا ينقص خرج من اذنه فخرج بوجع ينقص لانه يكون من الجرازة والا فلا ينقص في غيبه رمد او غشش بفتح الميم ضعف البصر مع سبيل الدمع في اكثر الاوقات ان خرج منها الدمع ينقص وان استمر صار محجب عذر وشي في بيانه كما اذا كان بها اي العين غرت بفتح العين المعجمة وسكون الراء غرت في العين يستغفر ولا ينقطع الحديث بان لا يغيب لا يغيب مصفا ولو بياضه الحائل عن الخط الا بغلظة ولو متصلا وهو المشترط وقبل مفصلا كالخريطة ونحوه الاول هو الاصح خرج به في المحيط والكافي واختاره في الهداية الثاني ولم يكرهه منه بالكم وقبل كرهه قال في المحيط كرهه بعض مشايخنا مثل المصنف بالكم للحائض وقال غائتهم لا يكره لان المستحرم وهو اسم للمباشرة

اي يسير

باب

بابه بل حائل واختاره في الكافي ايضا واختاره في الهداية الثاني وخص المستحب في الكتب الشرعية الا التفسير ذكره في مجمع الفتاوى وغيره ولا يغيب درهما في سورة قالوا المراد بها الآية الا بقية وانما جاز قراءته فترق في الحديث بين القراءة والمستحب لان الحديث حل اليد دون الفم حتى يجب غسل اليد دون الفم واستويا في الجنب والمحيض لان الجنابة والجفص حل الفم واليد حتى يجب غسلهما فيها ولا يبرء العين لان الجنب حل نظره الى المصحف بلا قراءة كذا في الكافي وكره دخوله اي الحديث مسجدا من المساجد وطوافه بالكعبة كذا في التواريخ اذ كانت حرمته وانما لم يحرما لان حرمتها من احكام الحديث لا كبره من الجنابة فرض الفصل المراد به هنا ما يتناول الوضوء الاعتقادي والعلمي وهو ما يفوت لجواز بقية غسل الفم والالف وسائر البدن حتى داخل الحلقة في الاصح وغسل السرة والشارب والحاجب كالحجبة اي يجب ايصال الماء الى اثناء الحجبة كما يجب الى اصولها اذ لا حرج فيه كذا في المحيط والفرج الخارج ذكره في الجنابة وذلك لان قوله تعالى فاطمروا صيغة مبالة يقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجهه كالاشياء المذكورة لا غسل ما فيه حرج كالعين ونقب النظم لانه خرج بقوله وما جعل عليكم في الدين من حرج في المحيط ان كان لا يصلح الماء الى نقب الفم الا بتكلف لا يتكلف وكذلك ان انضم بعد نزول الفم وصار بحيث لا يدخل الفم فيه لا يتكلف لا يتكلف ايضا كذا اي كالعين في الحرج ينقص ضيقها وبكها فيه اشارة الى انها لو كانت منقوضة يجب غسلها وكفى بل اصلها دفعا للحرج لا تنقص ضيقها بحيث يجب احتياطا كذا في الكافي وسنة اي الفصل ابتداء بما ذكره في الوضوء من النية والتسمية وغسل اليدين وغسل فرجه وجبت بذان كان فيه خبث والوضوء اي استعمال الماء في جميع اعضاء الوضوء الارطية وهذا التقدير احسن مما قيل اي يغسل جميع اعضاء الوضوء الارطية لان جميع اعضاءه ليست بمفسولة بل بعضها ممسوحة

وفي لفظ النوض إشارة إلى أنه ليس برأسه كما في وضوء الصلوة و
 ظاهر الرواية لو كان رجلاه مستوعبا أي مجتمع ماء حتى لو كان
 على سطح يغسلهما ثم ثلب صب حتى لو لم يصب لم يكن الغسل
 مستونا وأن زال الحدث مستوعب جميع البدن حال كونه بادا في
 الغسل بمكة لا يمين ثم اليسر رأسه في الأصح إخراج عما قال في
 معراج الدراية وقيل ببدء باليمين ثلثا ثم باليسر وقيل
 ببدء باليسر ثم بيمينه بدءا وبعد أي بعد الصب المستوعب يغسل
 رجلاه بماء للوضوء وتنظيفهما عن الماء المستعمل ثم يغسل
 رجلاه بالبركة لأن في سباق قوله بادا وليس معنى سنة
 أيضا ذلك لأن السنة إكمال الفرض في محله وهو كذلك وصح
 نقله عن عنه أي أخيه أي الغسل إذا تقاطعت البلدة دون كونه
 لما بيناه سابقا وفرض إلى الغسل عند خروج منى ولو في يوم منفصل
 عن موضع بشهوة قيد بهالة إذا خرج محل شئ تغيب نحوه لم يغسل
 خلافا لما في ر. وأن لم يخرج إلى ظاهر البدن بها أي بشهوة ولم
 يذكر الأدنى لأنه ليس بشرط عند أي جيفة ر. ومحمد وفرض عند الإجماع
 أي إذا خال آدمي آخر أو من الجن في المحيط لوقايت امرأة معي حتى
 ياتيني فاجدني نفسي ما إذا اجتمعني زوجي الغسل عليها لأنها تسمى
 وهو الإجماع والاختلاف حنفية أو قد رآها من مقطوعها متعلق بعد
 في أحد متعلق بالإجماع سبيلي أي آخر أو من سائر الحيوانا فان إذا
 في أحد سبيلي إليها لم لا يوجب غسل لقلة الرغبة حتى آخر أو من
 أو خالف في أحد سبيلي فانه أيضا لا يوجب الغسل على كلهما
 متعلق بفرض المقدرة في الإجماع وأن لم ينزل منبأ لأن الغالب
 من أن لا ينزل فيجب احتياطا وعند رواية سبيل متعلقا أو منبأ
 يسكون النزال المعجزة ماء رقيق أبيض يخرج عند ملاعبة الرجل المرأة وأن
 لم يترك رجلاه لأن الظاهر أنه متى رقى بهواء أصابه لا يغسل أن ذكره
 أي الخلع وتذكر اللبس والنزال ولم يربطه لأنه تذكر في النوم كما في
 التيقظ بل أنزال في الذخيرة إذا استيقظ من النوم فوجد على خفيه

من إزاء أعضاء الوضوء
 مختلفة حنفية وعرفاء

أو فرأته بل لا أن تذكر احتلاما وتيقن أنه منى أو نذر أو نكاح منى
 أو ودى فغسله الغسل وان تيقن أنه ودى فغسل عليه وان لم
 يترك احتلاما وتيقن أنه ودى فغسل عليه وان تيقن أنه منى فغسله
 الغسل وان شك أنه منى أو ودى فغسله كذلك عند صاحبها وقال أبو يوسف
 ر. لا يجب عليه حتى يترك الاحتلام لأن الأصل براءة الذمة فلا يجب
 إلا بيقين وهو القيس وصح احتياط لأن التام غافل عن
 قد رقى بالهواء فيصير مثل الذي فيجب عليه احتياط كذا المرأة في الصحيح
 احتراز عما قيل لو احتلمت المرأة ولم يخرج منها المني أو وجدت لذة الأنثى
 فغسلها الغسل لأن ماء ينزل من صدرها إلى رجليها بخلاف الرجل حيث
 يشترط الظهور في حق الغسل كذا قال الترمذي أو لهما أي الحنفية
 مملوكة بخبره وجب الغسل أن وجد له للجماع وقرض عند القطع
 جوف ونفاس لا عند خروج مذي ودوى يسكون الدال الملهمة ماء
 غليظا يعقب البول وحفنة عطف على خروج مذي ولا عند ادخال
 أصبع ونحوه في البرد وطى بهيمة بل أنزال لقلة الرغبة كما مر أن نذر
 ولم ينزل قدرتها يعني رجل لا امرأة عذراء فانما لم ينزل قدرتها لأن
 عليهما لم ينزل لأن العذرة تمنع من التقاء الختانين كذا في المنسقي
 وجب الغسل للميت أي وجب عليه حتى أن يغسل الميت وجوبا
 بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض سقط عن الكل والآخر الكل وعلي
 من أسلم جبا أو حائضا وقيل صامدا وبان أو بلغ لا يسب بل
 بالانزال في الأصح قيد للجموع وقيل لا يجزئ البلوغ لأن الوجوب
 بعد البلوغ والبلوغ بعد الانزال فهو وجب به لزوم تقدم الكمال على السبب
 قلنا لا ينزال دليل تكامل القوى فيكون منظر الوجوب لا منبأ بل
 ذلك أو ولدت ولم تر دما فانما لو زادت كان فرضا لا واجبا كذا في
 الطهارة وسن لصلوة الجمعة هو الصحيح لا ما قيل ليوم الجمعة ولعيد
 وأحرام وعرفة أعاد التمام ثلثا يفهم كونه سنة لصلوة العيد وندب
 من أسلم طاهرا أو بلغ بسبب سبب في كتاب البحر أن الفتوى على أن سن
 البلوغ في الصغير والصغيرة خمسة عشر سنة أو افاق عن جنة ومكة

ل

أو أكثر مرة يبلوغ فيها مرة غير مرة عنها
 وأدناه عندها ثلثا عشر سنة تذكر في سنة
 للوثة لا يسب في باب

أو فرأته

ولم يرد في كسوف واستسقاء اختلاف في وجوب ثمن ماء غسلها
على زوجها غنية كانت او فقيرة وحرم على الجنب دخول المسجد ولو للعبه
خلافه لثبتي في رجح لقوله عليه السلام فاني لا اهل المسجد لما يرض
ولا جنب الا للضرورة كان يكون باب بيته الى المسجد وحرم عليه
الطواف بالكعبة لانه في المسجد واجتنب الى ذكره بعد قوله وحرم على
الجنب دخول المسجد لثبتي في رجح لما جاز له الوقوف مع امة اقربى مكان
الحج فلان يجوز الطواف ولي كذا في الكافي ولان المسجد الحرام
الابرى انه لم يكن في زمن ابراهيم عليه السلام ولو قدر انه لم يكن المسجد
الحرام لا يجوز لها الطواف كذا في المستصفى يؤتى ما ذكر في غاية
الامام الشريفي ولهذا وجب عليها المأجور لدخول النقص في الطواف
لادخلها المسجد وقراءة القرآن اختلف في قدره فقيل لانه قيل
ما دونها ايضا بقصد واما قراءة بقصد الذكر والثناء نحو ليلته
الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وتعليمه القرآن فحرفا فلا يثبت
به اتفاقا كذا في المحيط ومستحسن هو اي القرآن به كالنوح والاوراق
وحمل اي حمل هو فيه ولا يباس في قراءة الادعية ومستمها وحملها و
ذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد المصافحة وغسل يديه
ولا في النوم ومعاودة اهل قبل لاغتسال الا اذا احتلم لم يأت اهل قبل
الاغتسال كذا في المنتقى ويكره اي للجنب كتابته اي القرآن في الاضاح
لاباس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت الصحيفة او اللوح او الوسادة
على الارض عند ابي يوسف رحمه الله لا يسن كمال الكعبة وجذب حرفا
وانه ليس بقرآن وقال محمد بن احمد ان لا يكتب لان حركته الحروف
بحري بحري القراءة ويكره له قراءة التوراة والزبور والانجيل
قراءة القنوت لانه كسائر الادعية ولا يكره مثل القرآن بالكنز على
مسبني ودفع المصحف للضبي لان في تكليفه بالوضوء خيرا بهم و
في تأخيره الجالب ليلغ تغليل حفظ القرآن فخص للضرورة ثم لما فرغ من
الوضوء والفعل شرع في بيان ما يحصل له بفعل ويجوز ان يكون
والفعل بماء البهر والعين والبشر والمطر والثلج والماء وبماء قصد

مطهر
معتق

اي لا يسن في قراءة
الكتاب قبل الاضاح

تسميه اي تسخينه بالشمس وقيل بكرة قائل الشافعي وابو الحسن التميمي
رحمهما الله وفي قوله قصد اشارة الى انه لو لم يقصد لم يكره اتفاقا و
يجوز ان يما ينقذ به الملح كذا في عيون المذاهب لابعاء الملح اي حال
بذوبان الملح كذا في الخصة لعل الفرق بينهما ان الاول باق على طبيعته الاولى
والثاني انقلب الى طبيعة اخرى وان مات اي يجوز ان يما بالمياه المذكورة
على تقدير ان يموت فيه اي في واحد من تلك المياه غير دموي اي لا دم
له سائلا كالزنبور والعقرب والبق والذباب نحوها وما في المولود كالماء
والسرطان والصفير ونحوها والصفير البرقي والبحري سواء وقيل
البرقي بنفسه او خارج عطف على فدي اي وان مات خارج فالتقي فيه
يعني لافرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارج فالتقي فيه لاما في الماء
وبرقي المولود عطف على مائي المولود كاللبيط والاوراق فان ثبوت في الماء فدية
كذا اي كلاما سائر المايق في الحكم المذكور او غير عطف على اوصاف
اي اوصاف واحد من تلك المياه وهي اللون والطعم والرائحة مكث
او طرا جاعدا او غير ذلك عن المايح وسيأتي بيانه وقد وثقت بمادة كثير من
المشايخ هكذا او غير اوصافها فظاهر فتوقف بعض شراح الهداية ان لفظ
الاحداخر اشارة الى قوله حتى قال اذا غير الوصفين لم يحز الوضوء به وليس
كذلك لما قال في البناء لو وقع الحطب او الباقلاء فقير لونه وطعمه وريحه
يجوز به الوضوء وقال في النهاية المنقول من الماسنونة جواز حتى ان
اوراق النجار وقت الخريف يقع في البياض فقير ماؤا من حيث اللون
والطعم والرائحة ثم انهم يوضئون منها من غير تكبير واثارة في شرح الطحاوي
اليد ولكن شرط ان يكون باقيا على رقة اما اذا غلب عليه غيره وصار يخبثا
فلا يجوز كما سياتي كاستنسان ودرعقران وفاكهة وورق في النسخ اشارة
الى نقل من البناء والنهاية ان يبق رقة قيد لا مثله المذكورة وقوله
بجلاف متعلق بقوله او غير اوصاف ما غير اوصاف اي اوصافها بحسب
فان المراد بالموصل في قوله عليه السلام الماء ظهور لا يخبث شي الا ما غير لونه
او طعمه او ريحه وبالجحش لان الظاهر لا يخبث طاهر او نجس عطف على ماء
ينعقد واختلف في تفسير الماء الجاري فاختبر من اختار الهداية والكان

ش

وهو ما يدب ببينة وقع فيه تجسس لم ير أي لم يدرك أثره وهو اللون والطعم والرائحة حتى ان رأي لم يحز استعماله اذ في حكم أي الجاري وهو عشرة عشر أي عشرة اذ زرع في عشرة بذراع الكوبان حسب الطول والعرض واختلف في قدر الحق والصحيح ان يكون بحيث لا يحس أي لا يكشف ارضه بالعرف للتوضي وتبين لها غسالة اذ لم يتجسس كل من يتجسس موضع الوقوع ان كانت مرتبة بنجى والا عند مشايخ الرواف يتجسس فيها وقد يعبر به هو بقدره بان يكون اطول و عمق ولا عرض لكن بسط اصابه عشرة في عشرة لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية بل قال بوسليمان لا يتوضأ به لان النجاسة تصل الى العرض وقال بغير يتوضأ به لان اعتبار العرض وان اوجب التجسس كمن اعتبار الطول لا يوجب فلا يتجسس هو أي كونه طاهر هو المختار لما قال بوسليمان كذا في غيول المذاهب والظاهرية الحوزة اذ كان اقل من عشرة في عشرة لكنه عميق فوقف فيه النجاسة حتى يتجسس ثم انبسط وصار عشرة في عشرة فهو نجس ولو وقف فيه النجاسة وهو عشرة في عشرة ثم اجتمع الماء فصار اقل من عشرة في عشرة فهو طاهر كذا في التاتارخانية الحوزة المدونة بغير فيه سنة وتلقون ذراعا هو الصحيح فان هذا المقدار اذ اربع كان عشرة في عشرة لان الدائرة اوسع الاشكال وهو مبرهن عند الطبيب كذا في الظهيرية لا أي لا يجوز ان بما الرواية بالقصر على تمام موصولة اعترض من سحر واختلف في القاطر من الشجر في الهداية ما يقط من الكرم يجوز الوضوء به وفي المحيط لا يتوضأ به بما يسيل من الكرم كمال الامتزاج او اعتصر من كرم لان كلاً منهما ليس بمطلق اذ لا يتبادر اليه الذهن عند الاطلاق ولا يجوز ان ايضا بما بالمدة زال طبعه بالبطخ وهو السبلان والارواء والنباتات كثر لم يسل مثال لما اعتصر من شجر وهذه العبارة احسن مما قيل كلاً لا شجرة فانه على عموم مشكل داخل مثال لما اعتصر من عمرو المرق مثال لما زال طبعه بالبطخ او بعلبة غيره عليه لم يسل لان عبارة القوم فيه مختلفة ورواياتهم في الظاهر متخلفة فلا بد من ضابطه يعرف بها حقيقة

فقد اختلفوا في عشرة اذ زرع في عشرة بذراع الكوبان حسب الطول والعرض واختلف في قدر الحق والصحيح ان يكون بحيث لا يحس أي لا يكشف ارضه بالعرف للتوضي وتبين لها غسالة اذ لم يتجسس كل من يتجسس موضع الوقوع ان كانت مرتبة بنجى والا عند مشايخ الرواف يتجسس فيها وقد يعبر به هو بقدره بان يكون اطول و عمق ولا عرض لكن بسط اصابه عشرة في عشرة لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية بل قال بوسليمان لا يتوضأ به لان النجاسة تصل الى العرض وقال بغير يتوضأ به لان اعتبار العرض وان اوجب التجسس كمن اعتبار الطول لا يوجب فلا يتجسس هو أي كونه طاهر هو المختار لما قال بوسليمان كذا في غيول المذاهب والظاهرية الحوزة اذ كان اقل من عشرة في عشرة لكنه عميق فوقف فيه النجاسة حتى يتجسس ثم انبسط وصار عشرة في عشرة فهو نجس ولو وقف فيه النجاسة وهو عشرة في عشرة ثم اجتمع الماء فصار اقل من عشرة في عشرة فهو طاهر كذا في التاتارخانية الحوزة المدونة بغير فيه سنة وتلقون ذراعا هو الصحيح فان هذا المقدار اذ اربع كان عشرة في عشرة لان الدائرة اوسع الاشكال وهو مبرهن عند الطبيب كذا في الظهيرية لا أي لا يجوز ان بما الرواية بالقصر على تمام موصولة اعترض من سحر واختلف في القاطر من الشجر في الهداية ما يقط من الكرم يجوز الوضوء به وفي المحيط لا يتوضأ به بما يسيل من الكرم كمال الامتزاج او اعتصر من كرم لان كلاً منهما ليس بمطلق اذ لا يتبادر اليه الذهن عند الاطلاق ولا يجوز ان ايضا بما بالمدة زال طبعه بالبطخ وهو السبلان والارواء والنباتات كثر لم يسل مثال لما اعتصر من شجر وهذه العبارة احسن مما قيل كلاً لا شجرة فانه على عموم مشكل داخل مثال لما اعتصر من عمرو المرق مثال لما زال طبعه بالبطخ او بعلبة غيره عليه لم يسل لان عبارة القوم فيه مختلفة ورواياتهم في الظاهر متخلفة فلا بد من ضابطه يعرف بها حقيقة

فقد اختلفوا في عشرة اذ زرع في عشرة بذراع الكوبان حسب الطول والعرض واختلف في قدر الحق والصحيح ان يكون بحيث لا يحس أي لا يكشف ارضه بالعرف للتوضي وتبين لها غسالة اذ لم يتجسس كل من يتجسس موضع الوقوع ان كانت مرتبة بنجى والا عند مشايخ الرواف يتجسس فيها وقد يعبر به هو بقدره بان يكون اطول و عمق ولا عرض لكن بسط اصابه عشرة في عشرة لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية بل قال بوسليمان لا يتوضأ به لان النجاسة تصل الى العرض وقال بغير يتوضأ به لان اعتبار العرض وان اوجب التجسس كمن اعتبار الطول لا يوجب فلا يتجسس هو أي كونه طاهر هو المختار لما قال بوسليمان كذا في غيول المذاهب والظاهرية الحوزة اذ كان اقل من عشرة في عشرة لكنه عميق فوقف فيه النجاسة حتى يتجسس ثم انبسط وصار عشرة في عشرة فهو نجس ولو وقف فيه النجاسة وهو عشرة في عشرة ثم اجتمع الماء فصار اقل من عشرة في عشرة فهو طاهر كذا في التاتارخانية الحوزة المدونة بغير فيه سنة وتلقون ذراعا هو الصحيح فان هذا المقدار اذ اربع كان عشرة في عشرة لان الدائرة اوسع الاشكال وهو مبرهن عند الطبيب كذا في الظهيرية لا أي لا يجوز ان بما الرواية بالقصر على تمام موصولة اعترض من سحر واختلف في القاطر من الشجر في الهداية ما يقط من الكرم يجوز الوضوء به وفي المحيط لا يتوضأ به بما يسيل من الكرم كمال الامتزاج او اعتصر من كرم لان كلاً منهما ليس بمطلق اذ لا يتبادر اليه الذهن عند الاطلاق ولا يجوز ان ايضا بما بالمدة زال طبعه بالبطخ وهو السبلان والارواء والنباتات كثر لم يسل مثال لما اعتصر من شجر وهذه العبارة احسن مما قيل كلاً لا شجرة فانه على عموم مشكل داخل مثال لما اعتصر من عمرو المرق مثال لما زال طبعه بالبطخ او بعلبة غيره عليه لم يسل لان عبارة القوم فيه مختلفة ورواياتهم في الظاهر متخلفة فلا بد من ضابطه يعرف بها حقيقة

الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال وهي ان المطر هو الماء المطلق فزواله اطلاقاً اما بكمال الامتزاج او بعلبة الممتزج الاول اما بالبطخ بطاهر لا يقصد به التنظيف او بشرب النبات بحيث لا يخرج بها علاج والثاني اما ان يكون المني بطاهر او ما يعافى الاول ان جرى على الاعضاء فالغالب الماء والثاني اما ان لا يخالف الماء في صفة من اللون والطعم والرائحة او يخالفه في جميعها او بعضها فالاول كالماء المستعمل على قولنا قال بطهارة والمستخرج من النبات بالنظير يعتبر فيه الغلبة بالاجزاء والثاني ان غير الثلث او الثلثين لم يحز الوضوء بالاجزاء وان خالفه في صفة او صفتين يعتبر الغلبة من ذلك الوجه كاللبن مثلاً يخالف في اللون والطعم فان كان لونه وطعمه غالباً فيه لم يحز الوضوء به والاجزاء وكذا الماء البطخ ونحوه يعتبر فيه الغلبة بالطعم فعلى هذا ينبغي ان يحمل جميع ما جاء منهم على يلين به او بما استعمل في اذ وقع حدث الماء يصير مستعملاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله من القربة وازالة الحدث فاذا توضأ المحدث وضوء غير منوي به يصير مستعملاً ولو توضأ غير المحدث وضوء منوي به يصير مستعملاً ايضا وعند محمد رحمه الله الثاني فقط وان كان أي الماء المستعمل طاهراً في الصحيح احترازاً عما روي طهر عن أبي حنيفة رحمه الله نجاسة غليظة وعما قال أبو يوسف رحمه الله روي عن أبي حنيفة رحمه الله نجاسة خفيفة وقد روي محمد رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله انه طاهر غير طهور عليه الفتوى الاصاب وهو جلد غير مدبوغ يظهر بالذباغ وهو ما يسلق النش والفساد وان كان تشميساً او ترميماً الا انما بالخشخشا وادنى قدم الخنزير لكونه المقام لا مائة اما الاول فلنجاسة عينه واما الثاني فلكرامته وما أي جلد يظهر به أي بالذباغ يظهر بالذكوة لانهما تعل على الذباغ في إزالة الرطوبة النجسة قال في الهداية والوقاية وما يظهر عليه بالذباغ يظهر بالذكوة اقول فيه شاع لان الظاهر ان غير يظهر الثاني راجع اليه ما هو فاسد لا حقاً استدراك قوله الثاني وكذلك يظهر طهراً وان رجع الى جلد لزم التفكيك فحق العبارة ما ذكرنا بخلاف ما في الصحيح كذا

الحال

في الكافي نقل عن الاسرار وان كان في الهداية خلافة ذكر في الحاشية عن
 ابي يوسف رحمه الله ان الخنزير اذا ذبح طهر عليه بالاباغ شعر الميتة وطهر
 وعصمها وحارها وقرنها وشعر الانسان وعظمه ودم السمك طاهر
 اما السبعة الاول فلان الحيوة لا تحلها واما الاخر فلان ليس من حقيقة
 بدليل انه يبيض اذا جف كذا شعر الخنزير عند مجده لضرورة في استواء
 فلما يتجش الماء بوقته فيه وعذابي يوسف رحمه الله في شرب الماء والكلب نجس
 العين صرح به شمس الائمة في مبسوطه قال في موجز الدراية الصحيح
 المذهب عندنا ان عين الكلب نجس اشار اليه محمد في الكتاب وقيل
 لا لان بعض مشايخنا يقولون عينه ليس نجس يستدلون بطهارة
 جلده بالاباغ وقال في التجريد الكلب نجس العين عندها خلافا لابي
 حنيفة رحمه الله وقيل جلده نجس وشعره طاهر وفي فتاوي ابي الليث الكلب
 اذا دخل الماء ثم خرج وانفخ فاصاب ثوبه كان افسد ولو اصاب
 ماء مطر وبقي المسئلة بحاله لم يفسد لان الماء في الاول اصل جلده
 وجلده نجس وفي الثاني اصيب شعره وشعره طاهر وباتجة المسئلة
 الا ان تكون رطبة ولغيره المذبوحة حتى لو كانت رطبة لكنهما المذبوحة فهي
 طاهرة ولو كانت لغير المذبوحة لكنهما باسنة فهي ايضا طاهرة والمسك طاهر
 حلال كذا في الحاشية وزياد قوله حلال اذا لم يلزم من الطهارة الخ كذا في
 الشراب وبول بول نجس وقال محمد طاهر ولا يشرب اصله لا للذبا
 ولا لغيره وقال ابو يوسف رحمه الله لا يشرب ولا يشرب اصله لا للذبا
 بيزيدون عشر في عشر فبذره لانها لو كانت
 عشر في عشر لا يتنجس لم يتغير لون الماء او طعمه وانزله ذكره قاضي
 وغيره وهو مستدل وخبره قوله الاتي يخرج وضع بها نجس وان يقع خمر
 حمام ونحوه وروى طاهر ابو بكر كرويس لابر حتى لو كان اكبر منها لم يفسد
 وغبار نجس وبغوتا ابل وعظم ينسب اليه الثلث كذا نقل عن الامام
 الترمذاني ووجه العقول ان البار في الفتوى ليس طاهر ومن حادثة
 والابل والغنم يتجوز لهما فلقية التراب فيها فلو افسد القليل لم يلحق
 وهو مدق فلعن هذا الفرق بين الرجل والناس في الصحيح المنسب

فصل في النجاسة في المذبة
 ما اذا ذبح من النجاسة في المذبة
 ما اذا ذبح من النجاسة في المذبة
 ما اذا ذبح من النجاسة في المذبة

النافع

والبعير

فصل في النجاسة في المذبة
 ما اذا ذبح من النجاسة في المذبة
 ما اذا ذبح من النجاسة في المذبة

والبعير والخنزير والرتوت لشمول الضرورة ولا فرق ايضا بين ابا المص
 والعقود في الصحيح لشمول الضرورة في الجملة كما اذا وقع في
 محلب فربما القاء تدل على الفور قال في المبسوط لا يتنجس اذا
 رميت من ساعة ولم يبق لها لون للضرورة لان من عادتها ان
 عند الحلب او اشبع فيها حيوان دموى فبذره لما سباني ان مالام
 له اذا انتفخ او نفث في الماء او العصير لم يتنجس لم يذكر النفث لان
 حكمه يفهم من الانتفاخ بطريق الاولوية او مات نحو ادمي خرج الكوي
 في البئر فيخرج كلها اي كل ما فيها كان نزع ما فيها من الماء طاهرا ولها
 وقال في النهاية اشارة اليها انها تظهر لمجرد النزع من غير توقف على غسل
 الاجزاء ونقل الا وقال وان نعت نزع كلها فقدر ما فيها اي تنفخ
 قدر ما فيها من الماء فيفوق في نزع قدر ما فيها الى ذوي بصيرة اي
 رجلين لهما شعور ومعرفة في حال الماء فاني مقدار قالا في النزع
 ذلك المقدار وهو الماصح الا شبه بالشفقة لكونها نصيب الشهادة للمر
 ولان اهل الرجوع الى اهل العلم عند الاستلاء باصر قال الله تعالى فاستلوا
 اصل الذكرا كنتم لا تعلمون وقيل بقدر ما فيها روى عن ابي يوسف
 رحمه الله وجهان احدهما ان يحفر حفرة تحفرها ودور ما خيل موضع
 الماء منها ويحبس ويبس الماء فيها فاذا امتلأت فقدر نزع ماؤها
 والثاني ان يرسل قصبة في الماء ويجعل علامة لمبلغ الماء ثم ينزع عشر
 ذلاء مثلا ثم يعاد القصبة فينظر كم انقضى انقضى العشر فبذلك
 ولكنه لا يستقيم الا اذا كان دور البئر من اول هذا الماء الى قعر البئر
 وقيل نزع ما شاد لولا ان ثلث مائة دلو وهو مروي عن محمد رحمه الله
 باسناده في بقدره لان ابارها كثيرة الماء بجاورة دجلة وان مات نحو
 حمامة او دجاجة فاربعون دلو او سطا الى سبعمائة الاربعون بطريق
 الوجوب والعشرون بطريق الاحتياط وان مات نحو قارة او عصفور
 فعشرون الى ثلثين وهو ايضا كالحمار وما جاوز الوسط احتسب به
 ثم ما بين القارة والحمامة كالقارة فينزع عشرون الى ثلثين وما
 بين الدجاجة والشاء كالقارة فينزع اربعون الى ستين كذا قال

وهو ما ليس لها عانة في القدر الجلي

ويستتم ان عدم غيره من الماء الظاهر المدا ان لا يخلو الصلوة الواحدة عنها
دون الجمع في حالة واحدة حتى لو تضاء بسور حارب فضله ثم احدث و
ديتم واعاد الصلوة خرج عن العمل بيقين كذا في الكفاية وشرح الزا
بخلاف بينه التمر حيث يتوضأ به عند ان جفقه وان قال ابو يوسف
بالتيتم فقط ومحمد جمع بينهما والمراد به خلوص ريق بيل كالماء وان اذ
اشته وصار سكر لا يتوضأ به اتفاقا قال القاضي خال بتر بالوعة
جعلوا بتر ماء ان جعلت اوسع واعق مقدارها لا يصل اليه الجنية
كان ظاهر وان حوت اعق ولم يجعل اوسع من الاولى فجو انهما بخس
وقرنا طاهر بتر بخس فقار الماء ثم عاد الصحيح انه طاهر ويكون ذلك
بمنزلة التزج وكذا بتر وجب فيها تزج غير كذا لو افرج عشرة فلم
يق الماء فيه ثم عاد لم ينزج منه شي وبقي ان يكون بين بترين
وبين بتر الماء مقدارها لا يصل اليه الجنية الى بتر الماء وقد ر في الكتاب
بخس اذرع او سبعة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول
الجنية وذلك يختلف بصلابة الارض ورخاوتها ثم لا يبين احكام
النور وكان احكام الوق ايضا محتاجا الى البيان قال والوق
كالنور في الاحكام المذكورة لانها يتولدان من النور فاذا احدهما
حكم صاحبه ولا يرد علينا كونه سور الحار والبفل مشكوكا مع ان عرق
الحار طاهر لان حكم الوق ثبت بالحدوث الخالف للقياس وهو ان
النبي صلى الله عليه وسلم ركبا الحار ثم ورياء والحار حر الحار والقياس
نقل النبوة وانما قلنا انه مخالف للقياس لانه يقتض ان يكون
عرقه نجس لتولد من اللحم النجس فبقى الحكم في غيره على اصل القياس
على اننا نقول ان سورة طاهر ايضا على هو الاصح من الرواية في غاية
البيان فان قيل قد سبق ان لا يذره الحيوان طاهر فكيف يصح
قوله لتولد من اللحم النجس قلنا معنى سبق كون طاهر ليدن طاهر
كلما بمعنى ان ما يليه من المايقة لا يكون نجسا لقرون استعمال
لا ينافي كون باطنها نجسا لانقاء الضرورة بالنظر اليه
بأنه هو لغة القصد وشرعا استعمال القصد

القدر
او البسوط

المراد من النور
التي هي عرق الحار
او الماء

بقصد التطهير جاز ولو قبل الوقت خلافا للث في رج ولا يترتب
فرض واحد وغيره يعني يصلي به ما شاء من الفرائض والنوافل عند الشك
رجم الله بتيتم كل فرض ويصلي من النفل ما شاء لمحدث متعلق بجاز
وجوب حائض ونفساء ونحوهما من الماء اي ماء يكفي لطهارة حتى ان
رجل انبته من النوم محتما وكان له ماء يكفي للوضوء لا للفعل شيئا
ولم يجب عليه الوضوء عندنا خلافا للث في رج اما اذا كان من الجنابة
حدث بوجوب الوضوء بان احدث بعد التيمم فوجب عليه الوضوء فالتيمم
للجنابة بالاتفاق واذا كان للمحدث ماء يكفي لفعل بعض اعضائه
فهو ايضا على الخلاف لبعض اي الماء متعلق بجزءا ميبا وهو
ثلاث الفريخ اربعة آلاف خطوة او مرض لا يقدر معه على سبيل
الماء وان استعمل اشترطه ولا يشترط خوف التلف خلافا للث في
او يرد يؤدي الى الهلاك او المرض ولو في المص خلافا لهما او عدا وقع
بينه وبين الماء والقاء النفس الى الهلكة حرام فتحقق الجز او
عطش يحصل له اولادته او عدم التمكن كالدلو والجبل او خوف فوت
صلوة الجنازة ان استعمل بالوضوء لغير الاولى يعني اذا احتج
غير الاولى بالامانة وهو من لا يكون سلطانا او قاضيا او وليا او اما
الحج ففوت صلوة الجنازة ان استعمل بالوضوء جاز لا التيمم عبارة
الحاولي من الولي كما لا يخفى او خوف فوت صلوة عيد وكوباء
اي ولو كان التيمم للبناء يعني اذا شرب في صلوة العيد متوضئا ثم
سبقه الحدث وخاف ان يتوضأ فاته الصلوة جاز لان يتيتم
للبناء لا اي لم يجز التيمم لقوت الوقتية والجمعة لان فوتهما الى
خلف وهو الظاهر والقضاء بنية الصلوة اوسى من التلاوة متعلق
بقوله جاز فالمتعين ان يتوى عبادة مقصودة لا تصح الا بالظواهر
حتى لو تيمم عند فقد الماء لدخول المسجد او الاذان او الاقامة لا
يؤدي به الصلوة قلبي اي اذا شرط فيه النية لفي يتيتم كافر لا وضوء
لان الكافر ليس باصل النية والوضوء غير مشروط بهما فلو توضأ
بلانية ثم اسلم جاز صلوة به بصرين متعلق ايضا بجاز ان

المراد من النور
التي هي عرق الحار
او الماء

اولي

وتياحه

استوعبنا اي الضربان والمراد اليدين المضمومتان على الارض وان لم يكن فيهما نفع وجهه ويديه برقيقه حتى لو بقي شيء لا يجزيه والا اي وان لم يستوعبنا فثالثه اي يلزم ضرب ثالثة ليحصل الاستيعاب بالنفع او اليد المضروبة على الارض ان لم يكن وعلى هذا لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة اذ لم يدخل الغبار بين اصابعه فغلبت على كل اصبع فيحتاج الى ضرب ثالثة لئلا يخلطها من ان هذا يقتضي اشتراط النفع وقد انقضت بغيره ولو لم ينفذ قدر على طاهر متعلق بغيره من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والكحل والزرنيخ والذهب والفضة المختلطين بالتراب وحطه وشيعر عليها غبار ويخرج منه الملح المائي لانه ليس من جنس الارض وهو لا ينطبق اي لا يلائم اخر از عن الذهب والفضة والحديد ونحوه ولا يتردد اي لا يصير مادا بالاحراق كالشجر وذلك لان الصعيد اسم لوجه الارض باجماع اهل اللغة فلا يتناول ليس من جنسها او ينطبق او يتردد ولو كان ذلك لظاهر بلا نفع اي غبار وعليه عطف على قوله على طاهر والصعيد للنفع اي وبغيره من على النفع بلا تجز عن الصعيد كما اذا كنس دارا او دهرم حائطا او كالحنطة فاصاب وجهه وذراعيه غبارا فصح حتى اذا لم يمسح لم يجز ويجز عليه اي الماء علوه وبني مقدار ثمانية ذراع الى اربعة اذرع وبني يوسف رحمه الله انه اذا كان الماء بحيث لو ذب اليه وتوضا ذهب الغبار وتغيب عن بصره كان بعيدا جازلا التيمم واستحسنه صاحب المحط ان طر قربه اي الماء والانه لا يجز عليه وندب لراجه اي الماء في الصلوة اخر الوقت فلو صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيد ما وضعه اي الماء في رطل او امر غيره به اي بوضعه فيه ونسي فصله اي بالتيمم لم يعيد الصلوة الا عند اي يوسف رحمه الله وضد غيره بلا علم فقبل جاز التيمم وقانا وقيل هو ايضا مختلف في طلبه من رقيقه فان منعوا اعطاه بالكر من غير المثال اعطاه اي بمن المثال وهو عند قلا يتيمم وقبل اي قبل طلبه من قبل جاز التيمم اختاره في الهداية وقيل لا اختاره

على التيمم لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة

في التيمم لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة

في التيمم لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة

في المسحوا ولم يجز التيمم على رضى تجتذ وزال اثره لانها لم تكن طيبة وان طهرت بخلاف الصلوة اذ الطهارة كافية فيها وناقصة ناقص الوضوء لانه خلفه والهدرة على كاف لظهوره لان الحدث السابق يظهر فيتمنى طهورة التراب لانه من اسباب النقص لا من مخرج بخس لا حقيقة ولا حكما فاذا قدر على الماء ولم يتوضا ثم غفر اعاد التيمم فاذا اغتسل الجنب ولم يصل الماء ظهره مثلاً وفي الماء واحد حدثا يوجب الوضوء فتيمم طهرا ثم وجد من الماء ما يكفيها بطل تيممه في حق كل واحد منهما وان لم يكف للاحدا صاحبه في حقهما وان كفي لاحدا صاحبه غفر ويبقى التيمم في حق الآخر وان كفي لكل منهما غفر غسل التيمم لانه الجنب اغلظ تغسل عن حاجته فانه لو كان مشغولا بهما كرفع العطر كان في حكم العدم وناقصة ايضا مروا ان غسل اي بالتيمم على الماء حتى لو تربة النائم ينقص تيممه بالنوم للمرو على الماء كالتيمم اي كاستنقاؤه بمرور المستنقاه على الماء لا التردد فانها لا تنقص حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد العباد بالله منه ثم اسلم صح صلوة به جرح اكثره اي لو كان اكثر اعضاء الوضوء منه جرحا في الحدث الا وضوء اكثر جميعه في الحدث الاكثر تيمم لان لاكثر حكم الكل والا اي وان لم يكن اكثره جرحا غسل الاعضاء في الوضوء والغسل ولا يجمع بينهما اي بين التيمم والغسل لان فيه جمعا بين البدل والمبدل ولا ينظر في الشروع ولو كان باكثر مواضع الوضوء جرحا يضره الماء وباكثر مواضع التيمم جرحا يضره التيمم لا يصح وقال ابو يوسف رحمه الله لا يضره ويصلي ويعيد كذا قال الزبيدي المانع من الوضوء لو كان من قبل العباد كاستنقاؤه الكفار من الوضوء ومحبوس في السجن ومن قبله ان توضا فقلبك جازله التيمم ويعيد اي الصلوة اذا زال المانع على المحطى جاز بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان موجب غسل الرجلين ويكون من لم يره مبتدعا لكن من رآه ولم يمسح اخذ بالزنية كان مثابا قال

الضيق من الجرح في التيمم لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة

في التيمم لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة

في الكافي فان قلت هذه رخصة اسقاط لما عرف اصول الفقهاء في
 ان لا ينشأ بآثار الغزمية اذ لا يبيح الغزمية مشروعة اذ كان الرخصة
 لا اسقاطا كما في قصر الصلوة قلنا الغزمية لم تنق مشروعة مادام متخفا
 والنواب باعتبار النزوع والفعل اذ انزع صارت مشروعة وقال
 الرتبة يبيح هذا سهو فان الفعل مشرووع وان لم ينزع خفيه ولا يلزم ذلك
 يبطل مسح اذ اخاف الماء ودخل في الخف حتى انفل اكثر جزوا
 لان الفعل مشرووع لما يبطل بفعل البعض من غير نزوع وكذا لو تكلف
 وغسل جلبيه من غير نزوع الخف اجزاءه عن الفعل حتى لا يبطل بانقضاء
 المتع اقول القول بان هذا سهو لان مراد صاحب الكافي بالمشروعية
 الجواز في نظر الشارع بحيث يرتب عليه الثواب لا ان يرتب عليه حكم
 من الاحكام الشرعية يدل عليه نظيره بقصر الصلوة فان الفعل بالفرجة
 ثم بان صلا اربعاً وقد فعلت الركعتين بانهم مع ان فرضه يتم وتحقق
 جوابه ان المترخص اذام مترخصا لا يجوز له العمل بالغزمية فاذا زال
 الترخص جاز له ذلك فان المسافر اذام مسافرا لا يجوز له الاقامة
 حتى اذا افتتحها بنية الاربع يجب قطعها والافتتاح بالركعتين
 كما ساقى في صلوة المسافر واذا افتتحها بنية الثنتين ونوى الاقامة
 انشاء الصلوة تحولت الى الاربع فالمترخص اذام مترخصا لا يجوز له
 الفعل حتى اذا تكلف وغسل جلبيه من غير نزوع انهم وان اجزاءه عن
 الفعل اذ انزع الخف وزال الترخص صارت الفعل مشروعة كما ينشأ عليه
 والعجب ان هذا مع وضوحه لم يدر في كتب الاصول كيف خفي
 على فحل من العلماء القول مرة اذ لم يسن في المسح التكرار لانه في الفصل
 للمبالغة في التطييف والمسح ليس ولو كان الماسح امرأة لان
 دليل جوازه لم يفرق بينهما وبين الرجل مع دخوله في عومات الخطا
 لاجبا لان المسح ثبت على خلاف القبيل في الوضوء فلا يقال عليه
 ولان صبغة المبالغة اعني فاطرة الواجب كمال التطهير كما سبق وفي
 المسح بقوت ذلك ثم قالوا الموضع موضع النزع فلا يحتاج الى التيميم
 فان من اجب بعد لبس الخف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح لعدم

الدليل لكن قيل صورة ان يلبس خفيه على وضوء ثم اجب في هذه المسح
 فانه ينزع خفيه ويغسل جلبيه وكذا المسافر اذ اجب في المتعة وليس
 عند ماء فتيتم ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح
 عليه سبيل على طهرت يام عند الحدث هذا حسن مما قيل اذ البسهما على
 طهرت يام عند الحدث لان المقصود بهما الاشارة الى خلاف الشافعي
 رحمه الله تعالى فانه يقول لا بد من لبسهما على وضوء تام ابتداء حتى لو
 غسل جلبيه خفيه ثم اتم الوضوء لم يجز المسح ونحن نقول يكفي
 كون الوضوء والتبس موجودين وقت الحدث باق طريق كان فظا
 ان ذلك الوقت زمان بقاء التبس لازمان طهارة والمفيد للبقاء
 والاستمرار هو الاسم لان الفعل يفيد التجدد وانما قلنا حسن الجواز
 توجبه عبارة القوم بان يجعل على طهرت يام حالاً من غير لبس وعند الحدث
 متعلق بتامه والمتعنى اذ البسهما كما ينشأ عليه طهرت يام عند الحدث
 فيكون مال العبارة بين واحد للمقيم متعلق بقوله جاز يوما وليلة
 وللمسافر ثلثة ايام ولياليها لقوله صلى الله عليه وسلم لم يمسح بغير
 يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها من حين الحدث لا حين
 التبس ولا المسح لان الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحدث
 على ظاهر حقيقه متعلق ايضا بقوله جاز الخف ما يستلعب ويكون
 الظاهر قبل من ثلث اصابع الرجل صغرها اما لو ظهر قدره فلا يجوز
 لانه بمنزلة الخرق ولا لباس بان يكون واسعا بحيث يري رجله من اعلا
 الخف قيد بالظاهر اذ لا يجوز على باطنه وعقبه وساقه لان المسح
 معدول به عن سنن القيس فبراعى فيه جميع ما ورد بالشروع او جرمونه
 مما خففان يلبسان فوق الخف وقاية لهما الملبوسين على الخف قبل
 الحدث حتى لو لبسهما عليه بعد الحدث لم يجز المسح عليهما وقال الشافعي
 رحمه لا يجوز المسح عليهما لان البدل لا يكون له بدل بالترابي وثنا
 روي عن عمر رضي الله عنه انه قال رايت النبي عليه السلام مسح على الرجلين
 ثم انه ليس ببدل عن الخف وان كان تحته بل عن الرجل ان يلبس
 الاخر فوق لان الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن بالخف وظيفة ليصير

وتناقضه اي المسح ناقض الوضوء لانه بعضه ونزع الخف لسرية
الحدث الى القدم حيث زال المانع فيجب نزع الاخر اذا لم يجمع الغسل
والمسح في وظيفة واحدة ولو كان النزع بجروج اكثر القدم الى
الساق لان موضع المسح فارق مكانه فكانه ظهر رجله هو النزع
لان لاكثر حكم الكل كذا في الكافي والاضرار من خروج القليل مقدار
لانه ربما يحصل بلا قصد فيلزم الحرج وقيل اكثر العقب وهو قول
ابي يوسف رحمه الله وعن محمد بن احمد بن محمد ان يفي من ظهر القدم في
موضع المسح قدر ثلث اصابع لم يبطل مسح وعليه اكثر المشايخ وان
كان القدم في موضع العقب خرج ويدخل لم يبطل مسح كذا في الكافي
وتناقضه ايضا معنى المنة لما روينا ان لم يخف ذهاب رجليه في
اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف فوات طهر من البرد
لو نزع خفيه جاز المسح كذا في الكافي ويعيون المذاهب وبعضها
اي بعد النزع والمضى على طبعه فقط لسرية الحدث السابق
اليها دون باقي الاعضاء قيل بلوغ الماء الكعب قيل اصابت
اكثر القدم قال في الفتاوى الثابتة اذ امسح على الخفين
ثم دخل الماء الخف ابتل من رجليه قدر ثلث اصابع او اقل لم يبطل
مسحه ولو ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب يبطل المسح روي
ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وجب غسل الرجل الاخرى ذكره في
ذخيرة الفقهاء وعن الشيخ الامام ابي جعفر اذا اصاب الماء
اكثر احدى رجليه ينقض مسح ويكون بمنزلة الغسل به قال بعض
بعض المشايخ وفي الذخيرة وهو الاصح وبعض مشايخنا قالوا لا
ينقض المسح على كل حال وقد اقتصروا في كتب المشهور على
التوافق لثلاثة المسح هو نكاحهم اختاروا الرواية ان حرة
نزع جرسه عليه خفيه لان المسح عليها ليس مستحيا على
الخفين لان نقضهما عن الخفين بخلاف المسح على خف ذي
طاقين لو نزع احد طاقيه وقشر طهرا الخفين حيث لا يعيد
المسح على ما حتمه لانه اجمع شئ واحد لا اتصال فصا ركعتي

فلو توقفت
ساج

بعد المسح ولو نزع احدهما بطل مسحهما في يعيد مسح الرجلين
ومسح الخف لان الانقضاء في الوظيفة الواحدة لا تجزئ في
انقضاء في احدهما انتقض في الاخر وقيل يبرع الجرمون اليه
لان نزع احدهما كنزعهما لعدم التجزئ والاول اصح مضمون ساج
قبل تمام يوم وليلة اتم من السفر اي تحول الاول الى الثانية
بحيث يكون المجموع ثلثة ايام ولياليها ولو سافر بعدها اي بعد
يوم وليلة نزع لان الحدث سري الى القدم والسفر لا يبرعه مسافر
اقام بعدها نزع وبذلك يتبين اي اليوم والليله لان رخصة السفر
لا تبقى بدونها فالحاصل ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل
منهما اما قبل تمام يوم وليلة المسح على الجبهة وهي جود بحجر بالعلم
المكسور وحرقه الحرقه وهي يوضع على الحرقه ونوعه القصد
والعصابة وهي يشده الحرقه لئلا تسقط كالغسل لما عتدا
فلا يتوقف بقاء كالفعل ويجمع به اي بالغسل ولو كان مسح
حكما لاجمع بكف احدى يديه ومسح احدى خفيه وجاز اي المسح
على الجبهة ولو شدت الجبهة بلا وضوء لان في اعتباره في تلك
الحالة فرجا وترك المسح على الجبهة ان ضرر الاقل بتركها مما يجوز
المسح على الجبهة اذا كان يخرج عن موضع المسح اي موضع الجبهة
بان يضره الماء او كانت مشدودة يضطره اما اذا كان قادرا على
مسحه فلا يجوز مسح الجبهة وفي المحيط ينبغي ان يحفظ هذا ان التمسح
عنه فان دون ولا يبطل اي المسح سقوطها ان الجبهة الاخرى
فان سقطت في الصلوة عنه اي عن برء بطل اي المسح واستوفت
الصلوة والا اي وان لم يسقطا عن برء اما بان لا يسقطا او يسقطا
لكن لا عن برء فلما اي فلا يبطل المسح ولا يشترط الصلوة ولا
يشترط مسحهما اي مسح الجبهة والحرقه والعصابة التثنية والثنية
قال الزاكري لا يشترط فيها التثنية في جميع الروايات ويستثنى التثنية
عند البعض اذا لم يكن على الرأس ويكفي المسح على العصابة ولا
يشترط فيها الاستيقاظ هو الصحيح كذا في الكافي قصد وضع حرقه

وشدة العصابة قبل لا يجوز المسح عليها بل على الخثرة وقيل ان كثرة
 شدة العصابة بلا اعانة لم يجز والا جاز وقيل ان كان حل العصابة
 وغسل تحتها بغير الجراحة جاز والافلا وكذا الحكم في خثرة جاوزت
 موضع القرحه وان لم يضر حلها بل نزعها عن موضع الجراحة بغير حلها
 وبغير الى موضع الجراحة فيشدها ويمسح موضع الجراحة وعامة
 المشايخ على جواز مسح عصابة المقصود واما موضع العظم من
 اليد ما يلي بين العقدين من العصابة فلا يصح ان يكفيه المسح اذ لو
 يبطل العصابة فربما يبطل الماء موضع الفصد والله اعلم بالصواب

وهي ثلثة جف و نفاس واستحاضة الجف من ينقصه رحم امرأة
 بالغة اي بنت سبع سنين اخرز بالرحم عن الاستحاضة لانه دم
 عرق لادم رحم وعن التعافف والذماء الخارجة عن الجراحة وعما تراه
 الحمل فانه لا يخرج من الرحم لان الله تعالى اجري عادة على ان المرأة
 اذا حملت ينسد ثم الرحم فلا يخرج منه شيء لاداء بها اخرزها عما
 ينقصه الرحم لمرض كالولادة ونحوها فان النفس في حكم المرضية
 حتى اعتبر بغيرها من الثلث لم يقبل ولا باس لانه مختلف في حكمها
 سباني فلا وجه لادخل في هذا الجف واقله يعني اقل مدة ثلثة ايام
 بلياليها يعني ثلث ليال كما هو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن
 ثلثة ايام وما يتخللها من لياليتين واكثره عشرة لقول صلى الله عليه وسلم
 اقل الجف ثلثة ايام واكثره عشرة ايام وهو حجة على الشافعي في
 تقديره الاقل يوم واكثره خمسة عشر يوما ولون راته في مونة
 اي الجف سوي البياض وظهره محلل بها اي تلك الدم جف يعني اذا
 احاط الدم طرفه من الجف كان كالدم المتوالي في رواية محمد رحمه الله
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وجهه ان استيعاب لادم مدة الجف
 ليس بشرط بالاجماع فيعتبر ولو اخره كالنصف في باب الزكوة
 واقل الطهر الذي يكون بين الجفيتين خمسة عشر يوما لاجماع الصحابة
 عليه لانه متى انزل من كان كذا الاثمة فان قيل قد تكرر ان اقل

ما تحتها

فان قلت الاثمة في الجف من ينقصه رحم امرأة بالغة اي بنت سبع سنين اخرز بالرحم عن الاستحاضة لانه دم عرق لادم رحم وعن التعافف والذماء الخارجة عن الجراحة وعما تراه الحمل فانه لا يخرج من الرحم لان الله تعالى اجري عادة على ان المرأة اذا حملت ينسد ثم الرحم فلا يخرج منه شيء لاداء بها اخرزها عما ينقصه الرحم لمرض كالولادة ونحوها فان النفس في حكم المرضية حتى اعتبر بغيرها من الثلث لم يقبل ولا باس لانه مختلف في حكمها سباني فلا وجه لادخل في هذا الجف واقله يعني اقل مدة ثلثة ايام بلياليها يعني ثلث ليال كما هو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ثلثة ايام وما يتخللها من لياليتين واكثره عشرة لقول صلى الله عليه وسلم اقل الجف ثلثة ايام واكثره عشرة ايام وهو حجة على الشافعي في تقديره الاقل يوم واكثره خمسة عشر يوما ولون راته في مونة اي الجف سوي البياض وظهره محلل بها اي تلك الدم جف يعني اذا احاط الدم طرفه من الجف كان كالدم المتوالي في رواية محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وجهه ان استيعاب لادم مدة الجف ليس بشرط بالاجماع فيعتبر ولو اخره كالنصف في باب الزكوة واقل الطهر الذي يكون بين الجفيتين خمسة عشر يوما لاجماع الصحابة عليه لانه متى انزل من كان كذا الاثمة فان قيل قد تكرر ان اقل

الدم الملقح

الجف

الجف ثلثة ايام واكثره عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة عشر يوما
 لزوم ان يكون في الشهر يوما ليس فيها جف ولا طهر قلنا هذا انما
 يلزم اذا وجب ان يكون الطهر الواحد والجف الواحد في شهر واحد وليس
 كذلك وكذا قال في البدائع ان المرأة لا تجف في الشهر عشرة ايام
 بل تجف ثلثة ونظره عشرين وقد تجف عشرة ونظره عشرين وسباني
 زيادة تحقيق لان شاء الله تعالى ولا حد لاكثره لانه قد يمتد الى سنة
 وسنتين وقد لا تربي الجف ابدا فلا يمكن تقديره الا عند نصب العادة
 اذا استمر الدم فيكون لاكثره عادة واختلفوا في تقديره مدة واحدة
 انة مقدرة بسنة اشهر الا ساعة لان العادة نقصان طهر غير الحمل
 عن طهر الحمل واقل مدة الحمل ستة اشهر فانقصت عن هذا السبني
 وهو السبعة صورة مبتدأة رات عشرة دما وستة اشهر طهر ثم
 استمر الدم تنقض عدتها بنسبة عشرة اشهر الا ثلث ساعة لا ينجب
 الى ثلث جف كل جف عشرة ايام والى ثلثة اطهار كل طهر ستة اشهر
 الا ساعة اعلم ان احاطة الدم للطرفين شرط بالانفاق كل من هذا
 محمد رحمه الله تعالى لطرفه يمتد الجف عند ابي يوسف رحمه الله لطرفي مونة
 الطهر المتخلل وان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر ايام
 الدمين فان كان اقل من ثلثة ايام لا يفصل بينهما بل هو كالدم
 المتوالي اجماعا وان كان ثلثة ايام او اكثر فنقد ابي يوسف رحمه الله
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله اخرها لا يفصل كواكثر من عشرة ايام بل
 هو ايضا كالدم المتوالي عنده لانه طهر فاسد لا يصلح للفصل بين
 الجفيتين لما مر ان اقل الطهر خمسة عشر يوما فلو كان لا يقع للفصل
 بين الدمين لان الفاسد لا يتعلق به احكام الصحيح شرعا فيجوز بداهة
 الجف وختمه بالطهر على هذا القول لا الا قول الحسن الائمة وفي رواية
 محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يفصل ان احاط الدم بطرفه
 في عشرة اقل وفي رواية ابن المبارك عنه يشترط مع ذلك كون الدمين
 ايضا با وعنده محمد رحمه الله يشترط مع هذا كون الطهر مساويا للدمين
 او اقل ثم اذا صار الطهر لكونه كالدم المتوالي دما غفيرا فان وجد

ولو كانت طهر عشرين اياما

عاده عرفت لها وجاؤا كثرهما اي عادت عرفت بحيف وجاؤ العشرة
او نفاس وجاؤ الاربعين فاذا كانت لها عاده في الحيض سبعة
مثلا فترات الدم اثني عشر يوما فخمسة ايام بعد السبعة استحيضة واذا
كانت لها اداة في النفاس وهي ثلثون يوما مثلا فترات الدم خمسين
يوما فالعشرون التي بعد الثلثين استحيضة هذه احكم المعقاة ثم
اراد ان يبين حكم المستحاضة فقال او على عشرة جف من بلف متحيا
او على اربعين نفاسا وما رأت حامل من الدم استحيضة اما
الثلاثة الاولى فلان الشرح لما بين اقل الحيض والكثرة والكثرة المعاني
علم ان النافض عن الاقل والرايد على الاكثر لا يكون جفنا ولا نقا
فيكون استحيضة بالضرورة واما الرابع فلما ورد من الاحاديث
بان قد عصى الصلوة ايام اقراء ما وضعت في غير ما علم ان الرايد على
ايام اقراء ما استحيضة واما الخامس والسادس فلان المستحاضة
التي بلفت مستحيضة جفها فيكون طهره عشرة يونا واما النفا
فاذا لم يكن للمرأة فيه عادة فنفا سها اربعون يوما والرايد عليها
استحيضة واما السابع فلما عرفت في اول الكتاب ثم بين حكم الحيض
فقال لا يمنع صلوة وصوما ووطأ لقوله علات لأم مستحيضة
توضا في وصل وان قطر الدم على الحصى فثبت به حكم الصلوة بما
وحكم الوطأ والصوم والالة لانقاذ الاجماع على ان دم الرحم يمنع
الصوم والصلوة والوطأ ودم البوق لا يمنع شيئا منها فلما لم
يمنع دم الدم الصلوة علم انها دم عرق لادم ورحم فثبت الحكمان
الاخران دلالة والنفس لأم المؤمنين بها ولان من بطن يكون
بين ولادتها اقل من ستة اشهر من الولد الاول خلافا للشي
ونجد وزفر والنقصا العن من الاخر وفاقا لهم انها حامل به
فلا يكون دمها من الرحم ولذا لا تنقض العن الا بوضع ثوبا ولنا
ان النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة وهو كذلك فصار
كالدم الخارج عقيب الولد الواحد والنقصا العن متعلق بوضع
حمل مضاف لهما فيقتا والجميع ونقط يرى بعض خلقه كيد او جل

من كل شهر عا يام واما زاد عليها
او اقل من ذلك لا يكون من دم الرحم
من دم الرحم او من دم البوق
وقول بعض العلماء ان دم الرحم
لا يمنع شيئا من الصلوة والصوم
وهو الذي ذهب اليه جمهور العلماء

او جمع
الدم من غير الرحم

انما ينقض من نفاس
او من دم الرحم او من دم البوق

او اصبح او ظهرا او شورا ولو فيكون به نفاس وتنقض العن ونفس
ام ولد وبحث لو كان علق يمينه بالولادة واما الاياس فيقبل لا يجد
بلا بل هو ان تبلغ من السن ما لا تحيض به مثلها فاذا بلفت
هذا المبلغ وانقطع دمها يحكم باياسها فمارة بعد الانقطاع حيض
اي اذا لم يجد فان رأت بعد ذلك دما كان حيضا فيبطل الاعتد
بالاشهر ويفسد الاكلية وقيل بحد واختلاف فيه فقيل بحد
بحد سن سنة وهو بحد عايشة رضي الله عنها وفي الحجة اليوم بقى
به تيسير على من ابتلع بارتفاع الحيض بطول العن وقيل بحد خمس
وحسين وبه افق مشايخ بخارا وخوارزم ورو وقيل بحد
بستين سنة وهو مروى عن محمد نصفا ومعتبر عند اكثر المشايخ
واختلف فيما رآه بعدها اي بعد مدخ الاياس فظهر الرواية
انه لا يكون حيضا والمخبر انهما اذا رأت دما قويا كالاسود و
الاخر القاني كان حيضا ويبطل به الاعتد او بالاشهر قبل ان تمام و
بعد لا وانا رأت اصفر او اخضر او ثريا فاستحيضة صاحب العدة
ابدا من استوجب حرة عام وقت صلوة ولو حكما بالان لا يجد
في وقت صلوة زمانا يتوضا ويصل فيه قالوا عن الحدث وجب
البقاء كيف وجوده جزء من الوقت وفي الزوال بشرط استيقا
الانقطاع حقيقة قال الفضل الشروبي في الغاية ذكر في الاخر
والقناوي المرغيبا في الوافق والحاوي ورو غير مطلق وجام
الخلاصة والمنافع والكواشف انه لا يثبت حكم الاستحيضة فيها حتى
يستمر بها الدم وقت صلوة كاعلا ويستوجب الوقت كل ويكون
النبوت مثل الانقطاع في اشتراط الاستيقا قال الزيلعي بعد
ما اطلع على كلام الغاية ونقله في الكافي لحافظ الدين واما يصير
صاحب عذر اذا لم يجد في وقت الصلوة زمانا يتوضا ويصل
فيه خائفا عن الحدث ثم قال فمن عات كبت الحنفية كما مره فكان
هو الاظهر واراد به الرواية الكافي بان كلامه مخالف لتلك الكتب
اقول لا مخالفة بينهما لان المراد بما ذكر في تلك الكتب من

الاشهر
الذي يكون

القول

او جمع
الدم من غير الرحم

استيقا بثوت العذر تمام وقت الصلوة عين ما ذكر في الكتاب من
 ان شراح جامع الخلاط قالوا في شرح قوله لان زوال العذر
 باستيقا الوقت كالثبوت له ان الانقطاع الكامل معتبر في
 ابطال رخصة العذر ودا القصر غير معتبر اجماعا فاجتبه في قدس
 فقد رتب وقت الصلوة كما قد رتب ثبوت العذر ابتداء فانه يشترط
 لثبوت في الابداء ودام السيلان عن اول الوقت الى اخره لانه
 انما يصير صاحب عذرا ابتداء اذا لم يجد في وقت صلوة زمانا يشاء
 فيه ويصل خاليا عن الحدث الذي ابتغى به ولا شارة الى دفع هذا
 الاعتراض قلت اولاً ولو حكما و آخر حقيقة وهو اي صاحب العذر
 يتوضأ لو ترك كل فرض ويصل به اي بذلك الموضوء فيه اي في
 تلك الوقت ماشاء من فرض ونقل وعندنا في توضأ كل
 فرض ويصل النوافل بتبعية الفرض ويتقضى اي وضوء العذر
 خروج الوقت لا دخوله وعندنا في دخوله وعندنا في يوسف رجلا
 فيصل المتوضي قبل الزوال الى اخر وقت الظهر خلافا لما لو حو
 دخول الوقت لا خروجه ولا يصل بعد طلوع الشمس من توضأ قبل
 طلوعها وبعد طلوع الشمس لوجود الخروج لا الدخول والله اعلم
اي في وقتها وهو ان يركب العشرة من ركعات

بطهر المتنجس ثوبا كان او غيره عن نجاسة مرئية بزوال عيناها
 وزوال اثرها كاللون والرائحة ان لم يبق زواله بالاحتياج
 الى الصابون ونحوه فان الالة المقتضية لقطع النجاسة هي الماء
 فاذا اجتمع اليه شي آخر يثبت عليه ذلك الماء متعلق بقوله بزوال
 وبما يعزى اليه من شانه الازالة بان يكون اذا غمر انقص كالحل
 ونحوه كماء الورد بخلاف نحو اللبن كالدهن فان فيه دسومة
 لا تنعمر عن الثوب فيبقى بنفسه في الثوب ولا يزيل غيره ويطهر
 المتنجس عن غيرها اي غير المرئية بالفصل الى غلبة نظير الظاهر
 فان غلبة الظن من الادلة الشرعية وقدره بالفصل في العصر
 ثلثا في المنعصر اي ما من شانه ان ينقص كالثوب ونحوه مبالغاني

المطلوع
 الشمس
 منظر

المرّة الثالثة بحيث لو عصر بقدر طاقة لا يسيل منه الماء ولولم
 يبلغ فيه مية لثوب لا يطهر وتثبت الجفاف عطف على العصر
 اي وقدره بالفصل وتثبت الجفاف في غيره اي غير المنعصر
 المراد بالجفاف انقطاع النقاط لا اليس فقد اقاموا انقطاع النقا
 مقام العصر كما اقاموا اجراء الماء مقام الغسل ثلثا كما سياتي
 اعلم ان ما لا ينقص اذا تجس لا يطهر عند مجزئ ابدان النجس
 انما يزيل العصر ولم يوجد وعندنا في يوسف رجلا يطهر بغسل
 وتجفيف ثلث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة وبه يفتي فاذا
 كانت الخطة مستحقة والتم تغلي بالماء النجس فطهره بتجفيفه
 ان يوقع الخطة في الماء الطاهر حتى تشرب ثم يجفف ويغلي في
 الماء الطاهر ثم يبرد ويفعل ذلك فيها ثلث مرات ولو كان السكين
 مسيقا بالماء النجس يسقى بالماء الطاهر ثلث مرات ولو تجس
 العسل فطهره ان يصب فيه ماء بقدره فيغلي حتى يعود الى مكانه
 والاهن يصب عليه الماء فيغلي فيغلي الله من الماء فيخرج بشي
 ويفعل ثلث مرات ثم ان المعتبر لما كان غلبة الظن بالطهارة وكما
 حصولها مختلفا بحسب اختلاف الحال واليات بعضها اراد ان ياتي
 بعضها اخر فقال وعن المنى اي يطهر المتنجس بالمنى ثوبا كان او بدنا
بقدر رطبا كان او يابسا او فرك يابس من طهر راس الحشفة
 حتى انه لو لم يكن طاهرا لم يكف الفرك بل يجب الغسل ولا فرق بين
 الثوب والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن لا يطهر البدن
 بالفرك ويطهر الخف عن نجس ذي جرم جف عليه اي على الخف
 بالذلك بالارض كذا رتبة اي يطهر الخف ايضا عن نجس ذي جرم
 رطب على الخف بالذلك اذا بولغ فيه اي في ذلك ويطهر الخف
 عن غيره اي نجس غير ذي جرم بالغسل بيطهر المصيف كالماء
 والسيف والسكين ونحوها بالمسح وانما يجزئ بالصيف لانه ان
 كان خشنا او منقوشا لا يطهر بالمسح ويطهر البساط بجري الماء
 عليه قيل يوما و ليلة كذا في القنار خاتمة وقيل كثر يوم و ليلة

ط

كذا في الحجة وبل بيلة كذا في الوقاية تجس بعض اطرافه الى البط
يصل على الطرف الطاهره مطلقا اي سواء تحرك طرفه الاخر يتحرك
 او لا وبل ردة على من قال تصل على الطرف لاخر اذا لم يتحرك
 احد طرفيه يتحرك لاخر ويطهر الارض باليس ذباب الارض
 للصلوة لالتيم لان التيم يقضي صعيدا طيبا وفي الصلوة يكفي
 الطهارة وكذا الاجز المفروش والحض وهو الشتر التي تكون على
 السطوح من القصب وسجود طاء قايان في الارض فانها تطهر
 باليس ذباب الارض والمقطوع من الشجر والكلاء يقبل
 ولا يكفي فيها اليس ذباب الارض لما فرغ من تطهير النجاسات
 شرع في تقسيمها الى الفليضة والحقيقة وبيان ما هو عفو منها
 فقال وعق قدر الدرهم وهو متقال في الجنس الخفيف يعني ان
 المراد بالدرهم الدرهم الكبير وهو المتقال كما ذكر في البداية لا يكون
 عشرة منه سبعة متقابل كما هو المشهور وعرض مفر الكف وهو
 داخل مفاصل الاصابع في الجنس الرقيق روي عن محمد بن ابي نارة
 اعتبر من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير وتارة اعتبر من حيث
 المساحة وهو قدر عرض مفر الكف كوفي ابو جعفر الهندواني
 بينهما بما ذكر مما علق متعلق بقدر الدرهم كبول ما يؤكل ولو من غير
 دفع لتوهم ان بول صغير لم يطعم يكون طاهرا او غائطا وديم وغيره
 وخر وواجبة ورويت وجني وعفي مادون ربع نوب قبل المدا
 بربع ادنى نوب يجوز فيه الصلوة وقيل ربع موضع اصابع الخمس
 كالذييل والخرين وقدره ابو يوسف رحمه الله تعالى بشير في شبر
 مخاف ببول فرس و بول ما يؤكل وخر وطير لا يؤكل كذا اي عفي ايضا
 بول اي بول لا يؤكل فان بول ما يؤكل يختلف فيه استصح كروس
 الا بمر وما زاد عليهما اي على قدر الدرهم من الفليضة ومادون الربع
 من الخفيف لا يغني الوارد اي الماء الذي يرد على النجس
 كالمورد اي كالماء الذي يرد عليه النجس لا شتر كما في علم النجاسة
 وهي اخلاط النجس بالماء لا راد قدر وهو ضد النظافة ولا

ربع الدرهم

ملح كان حارا فانها ليسا بنجس لتبدل الحقيقة فيهما فان الاعيان
 تطهر بالاحتياط كالبينة اذا صارت ملحا والعدرة اذا صارت
 ترابا والخمر اذا صارت خللا ونحو ذلك يصل على نوب غير مضرب بطانة
 نجسة حتى لو كان مضربا لم يجز وعند ابي يوسف لم يجز مطلقا كما ينعى
 في نوب اي كما جاز ان يصل من ليس نوبا طهره ببله نوب نجس
 ثقت هذا النوب النجس فيه اي في النوب الاول لكن لا يكون طاهرا
 البلية فيه كالماء النوب وطهرت تلك البلية منه فاذا كان كذلك
 لم يجز الصلوة فيه كذا اي كالنوب الملقوف فيه في جواز الصلوة
 فيه لو وضع النوب حال كونه رطبا على جدار يابس طين بما فيه
 سرفين او نجس عطف على وضع طرف منه اي من ذلك النوب
 فمس اي وقع النجس بالان وعسل طرف اخر منه لا تحرك كما لو مال
 جرم على ما يدوس من الحنطة ونحوها فمس او غسل بعضه جف يطهر
 الباقي وان لم يوجد التحريم غسل النجاسة المنيعة عن النوب في
 حال الجانية حتى زالت النجاسة او غير ثلثا اي غسل غير المنيعة من
 النجاسة ثلث مرات في ثلث اجابات او واحدة بعد غسلها مرتين
 وعمر كحار اي ثلثا مبالغا في الثلثة طهر النوب استحسانا
 وان كان القيس ان لا يطهر الا بصحت الماء عليه الفل في الماء
 الجاري لئلا يتنجس الماء بآل الملاقات ثم الاجابة والمياه التي
 غسل بها النوب نجسة لا تنقل النجاسة من النوب الى الماء لكن
 تلك المياه في النجاسة كالمحل حال اللقاء اي عند ملاقة الماء اياه
 وانصاله لا حال الانفصال عنه في الماخر اخر از غاذهب اليه البعض
 وهو رواية عن الطحاوي ان تنجس الماء كتنجس المحل عند انفصال
 الماء عنه فيطهر بناء على ما ظهر النجاسة الاولى اي النجس بالنجاسة
 الاولى التي انقلبت الى الماء بآل الفسك فيهما اذا اصاب ذلك الماء
 نوبا او عضوا بالثلاث اي بالغسل ثلث مرات والوسط
 بينين اي المتنجس بالنجاسة التي انقلبت الى الماء بالفسك الثاني
 يطهر بالغسل مرتين والاخرى بمرارة اي يطهر المتنجس بالنجاسة التي
 انقلبت الى الماء بالفسك الاخيرة مرة واحدة كما هو حكم المحل عند

وفيه من حال اجابة الاجابة بنجس النجاسة
 والنجس بالنجاسة بالنجاسة بالنجاسة

نية

ملاقاة الماء وكذا لا يظهر إلا جنة الأولى والآيات ثلثا والثانية
بمرتبة والثالثة بمرتبة وعلى غير الظاهر يظهر ما يتجس من الماء الأول
بالفصل فربما وبالماء الثاني بالفصل مرة وبالماء الثالث بمرتبة
العصر على هو حكم المفعول عند الانفصال وكذا يظهر إلا جنة الأولى
بمرتبة والثانية بمرتبة والثالثة بالارادة **س**
س استنجاء في جعل اللغة النجس ما يخرج من البطن قال استنجاء
طلب الفراغ عنه وعن أثره بما أو تراب من نجس يخرج من
البطن كالبول والغائط والمذي والمني والدم الخارج من أحد
السبيلين كذا في التاتارخانية فلا يستنجى من الرج لا من
نجس دأن خرج من البطن ولا يستنجى من غير
السبيلين استنجاء بغير كدر وخب و تراب لا أي لم
يسن **العدد بل يدب** قال في الوقاية بعد قوله لا عدد ويدبر
بالج الأول إلى آخره فريد عليه غير منطبق بما قبله لأن العدد إذا نفي
وأن كان المراد نفي سنيته لم يناسب بعد ذكر العدد بقوله بالجر
الأول إلى ولهذا قال ههنا لا العدد ثم اقرب بقوله بل استنجى ثم
قال يدبر بالأول ويقبل الثاني **الأدبار** الأذنان إلى جانب البر
والاقبال ضمت ويدبر بالثالث صيغاً ويقبل بالأول والثالث
ويدبر بالثاني شتاء فإن في المسح اقبالاً وأدباراً بمبالغة في
التنقية وفي الصبغ يدبر بالأول لأن الخصة فيه مدة فلا يقبل
أحراراً عن تلويثها ثم يقبل ثم يدبر بمبالغة في التنظيف ولا كذلك
في الشتاء فيقبل بالأول لأنه أبلغ في التنقية ثم يدبر ثم يقبل
بالمبالغة والمرأة في الوقيين أي الصيف والشتاء مثل صيفاً
يعني يدبر بالأول بدءاً لئلا يتلوث فرجها والقول بعده أي
الجر أو إلى أن أمكن بلا كشف العودة فيفعل يدبر ثم يجر في المخرج
بمبالغة أن لم يكن صابغاً كذا في الظهيرية **ويصعد بطن أصبع**
واحد أن حصل به النقاء أو أصبعين أن اجتنب إلى زيادة أو
ثلاث أن اجتنب إلى أن يزبد ويصعد الرجل أصبعه لوضعه على سائر
الأصابع صعوداً قليلاً في ابتداء الاستنجاء وبفصل موضعه

ثم يصعد بصره إذا غسل رأت ثم يصعد خصره ثم سبابة ويقبل
موضعه حتى يطهر قلبه والمرأة تصعد بصرها وأوسطها جميعاً ثم
تفعل كما تفعل الرجل لأنها لا بدأت بأصبع واحدة كالرجل على
يقع أصبعها فيستند فيجب عليها الغسل وهي لا تشوكة في الظاهر
ويقبل يديه ثانياً **ويجب** أي غسل المخرج بمحاوزة ما فوق الأديم
من النجس المخرج مفعول بالمحاوزة إلى أن ينقش متعلق بـ
ولو بما أي ولو كان الغسل بمقدار فوق الثلاث فإن المعبر هو
الانقضاء لا العدد حتى لو حصل بواحد كفي ولو لم يحصل بثلاثة زاد
عليها يعسل المستنجى الذمراً أولاً عند أي حنيفة رحمه الله وعند
ثانياً ويكره بغيره لأنه زاد الجرح كما ورد في الحديث وطعام لا
لما فيه من تحقير المال المحرم شرعاً وللهما يم كالحشيش لما فيه من نجس
الظاهر بالضرورة **ويروى** لأنه من نجس فينا في التنقية وأجرو حرف
ونحوه **وشئى محرم** بين الناس طهارة الدبائح ونحوها لأنه ينافي
الأحرام مع ورود النهي عن الأشياء المذكورة وبين للنهي عنه
أيضا بالضرورة بأن يكون يسره مقطوعة أو بهما جراحة ولو استنجى
بالأشياء المذكورة جاز لأن النهي لمعنى في غيره فلا ينافي في المشروعية
في الجملة ويكره استقبال القبلة في البول والغائط كذا استدباراً
لكن لا مطلقاً بل بكشف العورة لقول صلى الله عليه وسلم إذا أتيتهم
الغائط فغطوا قبلته الله لا تستقبلوه ولا تستدبروه ولكن شرفوا
أوعرتوا وفيه إشارة إلى ما ذكر في الأجسلة إذا لم يكن للحدث
بل لأنه لم يكن مكروهاً ولو في البنين لأن الدليل لم يفرق ويكره
فعلها أي البول والغائط في الماء والظل أي ظل قوم يستريحون
فيه والطريق وحت شجر مخرج بخلاف غير المنزلة عن الجمع في الحديث
والستر ظاهر والتكلم عليهما للنهي عنه أيضا والبول فإما الأعداء
كذا في التاتارخانية **ويجب** لاستبراء بالمشي والتنقيح أو النوم
أي الاضطجاع على شقه الأيسر حتى يستقر قلبه على انقطاع العود
كذا في الظهيرية وقيل يكفي مسح الذم وأجده ثلث مرة باليد
أن طابع الكس وعاداً تم مختلفة فمن حصل في قلبه أنه صار طاهر

جازلان يستحب لأن كل واحد يعلم حاله في اناته رخانه ومعها
 المقبول بغير اليد كذا في المتن والله تعالى اعلم
كتاب الصلوة
 شرط فرضيتها الاسلام والعقل البلوغ لما تقر في الاول ان مدار
 التكليف بالفروع هذه الثلثة وان وجب ضربا من عشر اي صبي
 ستة عشر سنين عليها اي على تركها لما روي عنه عليه السلام انه قال
 حروا اولادكم بالصلوة وهم ابنا سبع وارضوهم عليها وهم ابنا
 عشر سنين ومنكرها اي منكر الصلوة المكتوبة يعني منكر فرضيتها
 كافر لنبوتها بالادلة القطعية التي لا احتمال فيها حكم المرتد و
 ناركها عند الحاجة اي تكاسلا فاسق يجب حتى يصلي لانه يحبس
 حتى العبد حتى الله تعالى احق به وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم
 مبالغة في الزجر وحكمه بالسلام فاعلمها بالجماعة يعني ان الكافر اذا
 صلي جماعة يحكم بالسلامة عندنا خلافا لغيره لانه لا يخصص
 بهذه الامانة بخلاف الصلوة منفردا وسائر العبادات الوجود في شاة
 الامم فالصلوة سلام من صلى صلواتنا واستقبل قبلتنا فزونا
 قالوا المراد بقول صلواتنا الصلوة بالجماعة على الهيئة المخصوصة
 لوجود الصلوة بدون الجماعة في الكفرة ايضا ولا تجزئ فيه النيابة
 اصلا اي لا بالنفس كما صحت في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم
 بالغية في حق الشيخ الثاني لانها انما تجز باذن الشرع ولم يوجد
 وجب باول الوقت على غير معدور لوجود السبب كما تقر في
 الاصول وجب عليه اي على المعدور كصبي يبلغ وكافر اسلم ومجنون
 ومعنى عليه افاق وحايض ونفسا طهرتا باجرة لانه السبب في
 حقه ولا يجوز قبله لا منشاغ تقدم السبب على السبب وقت الجهر
 قدم لانه اول يوم ومن قدم الظهر نظر الى ان الصلوة فيه اول
 الواجب من طلوع الصبح الثاني وهو البياض المنتشر في الافق
 المسمى بالصبح الصادق الي طلوع الشمس لما روي ان جبريل
 عليه السلام ام برسول الله صلعم فيها حين طلع الفجر في اليوم

الاول وفي اليوم الثاني حين اسفر جدا وكاد الشمس تطلع ثم قال
 ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك وقت الظهور من
 زوالها اي الشمس الي بلوغ الظل مثليه اما الاول فبقوله تعالى
 اقم الصلوة لذكر الشمس اي زوالها وعليه لا كزوالها ما ترجع
 عليه السلام في اليوم الاول وقت الزوال اما الثاني فلما تمت
 عليه السلام في اليوم الثاني في ذلك الوقت وعندها اخره اذا صار الظل
 مثله سوي القيني اي في الزوال القيني لغة الرجوع وعرفا ظل راجع
 من المغرب الى المشرق حين يقع على خط نصف النهار واضافه
 الى الزوال لما في ملاسته لحصوله عند الزوال فلا يقدس سائما وقت
 العصر منه اي من بلوغ الظل مثليه الي غروبها اي الشمس اوله
 فالمدكور ههنا قول في حيفه رحمه الله تعالى وعندها رجع اذا صار الظل
 مثله دخل وقت العصر وهو مبني على خروج وقت الظهر على القولين و
 اما اخره فبقوله عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
 الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم وقت المغرب
 منه اي غروبها الي غروب الشفق وهو عند اي حيفه رحمه الله تعالى
 البياض الذي يعقب الطمة وعندها طمة وبه يبقى لا طباق اهل
 الكمال عليه حتى نقل ان الامام رجع اليه لما ثبت عنه من حل
 عامة الصحابة الشفق على الطمة وفي المبسوط قولها اوسع وقوله
 احوط وقت العشاء والوتر منه اي غروب الشفق الي الصبح اما
 اوله فقد اجمعوا انه يدخل عقب الشفق على اختلافهم فيه واما اخره
 فلا جماع السلف انه يقع الي طلوع الفجر الا يري ان الحايض اذا طهرت
 بالليل قبل طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء بالاجماع طولان
 الوقت باقي لما وجب عليه هذا عند اي حيفه رحمه الله تعالى وعندها
 الوتر بعد العشاء بلا خلاف في الآخر وهذا الخلاف مبني على ان
 الوتر فرض عند ستة عشر عندها كما سيجي وقاينة الخلاف تظهر في
 موضعين احدهما انه لو صلي الوتر قبل العشاء ناسيا او صلاها
 فظهر فساد العشاء لا الوتر فان الوتر يصح ويبعد العشاء وحده

عند
 لان الترتيب بسقط بمثل هذا العذر وعندهما بعيد الوتر ايضا لانه
 تابع لها فلا يصح قبلها والثاني ان الترتيب واجب بينه وبين
 غيره من المفاتيح حتى لا يجوز صلوة الفجر ما لم يصلي الوتر عنده
 عندهما يجوز اذا لم ترتب بين الفريضة والسنن ولا يجبان
 اي العشاء والوتر لقائه وقتها اي من لم يجد وقت العشاء والوتر
 بان كان في بلد يطلع الفجر فيه كما يغرب الشمس او قبل ان يغرب
 الشفق لم يجب عليه عدم السبب وهو الوقت ووقت الفرج
 بعد العشاء الى الفجر قبل الوتر وبعد لانهما نوافل ثبتت بعد
 العشاء وهو الاصح وقيل بين العشاء والوتر حتى لو صلما قبل
 العشاء او بعد الوتر لم يؤذ في وقتها وقيل لليل كل قبل العشاء
 وبعدها وقبل الوتر وبعدها لانهما قيام الليل لما فرغ عن بيان اصل
 اوقات الصلوة شرع في بيان الاوقات المستحبة فقال ويستحب
 تأخير الفجر الى ما يمكن فيه من قبل ربعين اية ثم اعاد ان لم تزل بان
 ظهر ضياء وضوء وقال عليه السلام اسبقوا بالفجاة اعظم الاجرة
 يستحب تأخير ظهر الضيف للابراء لقوله عليه السلام ابرءوا بالظهر
 فان شدة الحر من فحج جهنم وتأخير العشاء الى اخر الثلث الاول بان
 بان يكون ابتداء قبل اخر الثلث وانتهاء في اخر الثلث ولو بالتحسين
 وبه يوفق بين قول القدوري الى ما قبل ثلث الليل وقول صاحب الكنز
 الى ثلث الليل وتأخير الوتر الى الفجر لئلا ياتي بالانقباض وان لم يبق
 او ثلث قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر
 اوله ومن طلع ان يقوم اخره فليوتر اخره ويستحب تحجيل ظهر الشيا
 لما روي عن انس رضي الله عنه انه عليه السلام كان يصلي الظهر في ايام
 الشتاء ما يدرى اما ذهب من النهار اكثر او ما بقي منه رواه احمد
 وتحجيل المغرب لما روي انه عليه السلام كان يصلي المغرب اذا
 غربت الشمس وتوارت بالحباب رواه البخاري ومسلم ويوم يوم
 يحجل العصر والعشاء لان في تأخير العصر احتمال وقوعه في وقت المكروه
 وفي تأخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر والظلمة ويؤخر غيرها

معنى

يعني الفجر والظهر والمغرب لان الفجر والظهر لا كراهية في تأخيرهما والمغرب
 يخاف وقوعهما قبل الغروب لشدة الاكساش لا تصح صلوة وسجدة
 تلاوة كانت تلك التلاوة في الوقت الكامل و صلوة جنازة حرة
 قبل اي قبل الاوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع والاستواء
 والغروب وهو ظرف لقوله لا يصح اليه الا عصر يوم استثناء
 من قوله لا تصح صلوة فان اذا لم لا يكره في وقت الغروب لانه اذا اح
 كما وجبت لان سبب الوجوب اخر الوقت ان لم يؤد قبله فاذا اذا اح
 كما وجبت لم يكره فعلها فيه وانما يكره تأخيرها اليه كالقضاء لا يكره
 فعله بعد خروج الوقت وانما يحرم تقويته قالوا المراد بسبب التلاوة
 ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها وجبت كاملة فلا ينادى بالنقص
 واما اذا تلاها فيها فجاز اذا تلاها فيها بل كراهية لكن الافضل تأخيرها
 ليؤدوها في الوقت المستحب لانها لا تقوت بالتأخير بخلاف العصر
 وكذا المراد بصلوة الجنازة ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حثرت
 فيها جازت بل كراهية لانها اذيت كما وجبت اذا الوجوب بالظهور
 وهو افضل والتأخير مكروه وانما لم يحذر المذكور في هذه الاوقات
 للنهي لئلا يورد عنهما في الحديث بناء على انها اوقات تعبد فيها بعدة خمس
 كذا اي كما جاز العصر وقت الغروب جاز طلوع بداء به فيها اي تلك
 الاوقات او نذر ادائه فيها وقضاء وتطوع بداء به فيها فافسح لما
 تقرر ان ما وجب ناقضا يؤدى ناقضا والافضل في الاولين يعني
 تطوعا بداء به فيها او نذر ادائه فيها القطع والقضاء في الوقت
 الكامل ذكره الزيلعي وكره بعد طلوع الفجر واداء صلوة العصر
 المغرب لتفعل سوي سنة الفجر فانها لا تترك وكره المنذور وركعتا
 الطواف وما بداء به لما فسح لا يكره الفايضة في هذه الاوقات الا
 في وقت الاضرار فان القضاء فيه مكروه ولا صلوة الجنازة و
 سجدة التلاوة فيها وكره ما سوي الفايضة عند خروج الامام اي
 صعوده الى المنبر للخطبة اطلقها ليتناول جميع الخطب كخطبة الجمعة و
 والعيد وخطب في الحج وغيره ذكره الزيلعي وشرح الهداية حتى يؤرخ

من الصلوة لاسم حجة الخطبة وسياق تحقيقه في باب صلوة الجمعة
انشاء الله تعالى وانما كره لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة فان
صدر الشريعة بكرة الفوايت وصلوة الجنائز وسبب صلاة العزاة
اذا خرج الامام للخطبة وقال صاحب النهاية الفانية يجوز وقت
الخطبة من غير كراهة واخير ههنا قوله لكون الاعتماد على اكثر لا يجمع
فرضان في وقت لعذر خلاف ذلك فاني فانه يجوز الجمع بين الظهر
والعصر وبين المغرب والعشاء بعد المطر والمرض والشفقة بل يجمع
فان الحاجة يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في غرة وبين المغرب
والعشاء في وقت العشاء في زلزلة ظهرت في وقت عصره وعشاء
تقصيرها فقط وعندنا ان في يقضي الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء
بناء على ان وقت الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء
ولهذا يجوز الجمع بالعذر كما مر صارا بهما في اخر الوقت بقضية يجمع
حاشيتي اولفت المعبر في السببية اخر الوقت عندنا و
عندنا في اول حتى لو اسلم الكافر او بلغ الصبي او ظهرت الحائض
يلزمهم فرض الوقت عندنا ولو حاضت فيه عندنا لا تقضي خلافه
وقد قرر في الاصول باب **الاذان**
هو لغة الاعلام وشرعا اعلام وقت الصلوة بوجه مخصوص ويطلق على
الالفاظ المخصوصة **سنة** مؤكدة لفرايض وهي الروايات
المخسرة قضاؤها والجمعة بخلاف الوتر وصلوة العيدين والكسوف
والخسوف والجنائز والاستسقاء والسنن والنوافل في وقتها
اي لا قبل ولا بعد الا للقضاء لانه وقت القضاء وان فات وقت
الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها
اي وقت قضاؤها فيعاد لو اذن قبل اي قبل وقت بتسليم التكبير
متعلق بقوله **سنة** هذا بان يقول في ابتداء الاذان الله اكبر الله اكبر
الله اكبر الله اكبر بلا طعن وهو التفتي ولا ترجيع وهو ان يحذف
بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع بها صوته يضع المؤذن اصبعيه
وجاز وضع يديه في اذنيه لما روي انه عليه السلام قال ابلال

اجعل

اصبعيك في اذنيك فانه ارفع لصوتك فان ترك فلا بأس لانه ليس
اصليته وبتسليم اي يتمل ولا يشترع ويلتفت في الجيعتين يميناً و
يساراً ان امكن الاستماع بالنبات في مكانه لما روي ان بلالاً رضي الله
عنه لما بلغ حي على الصلوة حي على الفلاح حول وجهه يميناً ويساراً ولم
يستدبر وكيفية ان يكون الصلوة في اليمين والفلاح في اليسار
وقيل الصلوة في اليمين واليسار والفلاح كذلك والصحيح الاول كما
قال الزيلعي والاشهد ان في موضعه يعني اذا كانت المأذنة بحيث
لو تحول وجهه مع نبات قدميه لا يحصل الاعلام استدبر فيها فخرج رأسه
من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلوة ثم يذهب الى الكوة اليسرى
ويخرج رأسه فيقول حي على الفلاح ويقول بعد فلاح اذان الصلوة
خير من النوم قريب لما روي ان بلالاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوجهنا فقال الصلوة خير من النوم فقال النبي عليه السلام ما حسن
هذا اجعل في اذانك وخمس الفجر لانه يؤدى في حال النوم والفتنة
تخص بزيادة الاعلام كما خص بتطويل لقراءة كذا اي كذا لاذان الاذان
في عدد الكلمات لكن فرق بينهما بان الاقامة تكون بلا وضع اصبعيه
في اذنيه ويكون مجدي وهو الاسرع ضد الترتيل وزيادته قد قامت
الصلوة بعد فلاحهما اي بعد قوله حي على الفلاح قريباً وانما لم يقل
وبلا التفتات في الجيعتين لانه لو قال كذلك لغرم عدم جواره اصلاً
وقد قال الامام الترمذاني لا تحول وجهه في الاقامة الا لانه ينظر
ويقبل فيهما اي الاذان والاقامة القبلة ولا يتكلم في اثناهما
ويتوب التثويب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام وتثويب
كل يد على متعارف لهما ويجلس بينهما اي الاذان والاقامة
التي في المغرب يستثنى من قوله ويتوب ويجلس بينهما اما الاول
فلان التثويب لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حاضرون لصيق وقته
واما الثاني فلان التثويب مكره فيكفي بادي الفصل اخر اعمه و
باني المصطلح بهما اي الاذان والاقامة لفانية واحدة واولى الفوايت
وجزئية اي الاذان للباقي من الفوايت وفيه إشارة الى انه لا يجزئ

اجعل

في الإقامة بل يأتي بها في الكل جاز أي الاذان للمحدث في الصبي
المراهق والعبد وولد الزنا والاعمى والاعرج وكراهة للجنب وصبي
لا يعقل المرأة والمجنون والسكران والفاسق والقاعد أي
من يؤذن قاعدا إلا أن يؤذن لنفسه مراعاة لسنة الاذان
وعدم الحاجة إلى الاعلام ويعاد لغير الأجر وفيها الفاسق و
القاعد كذا أي كما كرهه اذان السبعة المذكورة كره اقامتهم
واقامة المحدث لكن لا تعاد اقامتهم لعدم شرعية تكرار الإقامة
ويأتي بها أي الاذان والإقامة المأفود المصلي في المسجد
جماعة وفي بيته بمصر وكراهة للاول أي للمسافر تركها أي الإقامة فيها
أي كالأذان وللثاني أي المصلي في المسجد تركه أي الاذان
أي كالأقامة بخلاف الثالث أي المصلي في بيته بمصر حيث
لا يكره تركها قال في الوقاية ويأتي بها المأفود المصلي في المسجد
جماعة أو في بيته في مصر وكراهة تركها للاولين والثالث وانت خبير
بان المقصود من كراهة ترك كل واحد منهما للمسافر والمصلي في المسجد
جماعة وأما ترك كل واحد منهما فلم يفهم منه ولهذا غيرت عبارة ههنا
إلى ما ترى وكراهة أي الاذان والإقامة للنساء لأنهما من سنن
الجماعة المستحبة أقام غير من اذن بغيته أي غيبة المؤذن لم
يكرهه وإن أقام بحضوره كرهه ان لحقه بها أي بإقامته وحسنه الشيخ
للاذان والإقامة بقوله قال المؤذن لا أجمع عليهما فان مضى
استرعوا إلى الصلوة واسرعوا إلى ما فيه بخلافه فينبه عادة الاستئذان
وقوله الصلوة خير من النوم فانه أيضا كذلك بل يقول في الاول
لا حول ولا قوة الا بالله أو ما شاء الله كان وفي الثاني صدقت و
وبالحق نطق وبررت ويقول عند قوله قد قامت الصلوة اقامتها
الله وأدامها إلى يوم القيمة رجل في المسجد يقرأ القرآن فيصلي الاذان
لا يترك القراءة لانه اجابة بالخشوع ولو كان في منزله يترك القراءة
ويجيبه كذا في الطهارة
الشروط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل فيه لم يقبل التي يتقدمها

لان من قال جعله صفة كاشفة لا مميزة اذ ليس من الشروط ما لا يكون
مقدما حتى يكون اخر ازا عنه منها طهارة ومكانة من جنب وطهارة
منه ومن حدث هذه العبارة حسن من عبارة الكثر والوقاية
كما لا يخفى على اهل الدراية عادم نوب صحيح صلوة قايما ركوع وسجود
لان في القعود ستر العورت الغليظة وعدم اداء الاركان وفي القيام
كشفها واداء الاركان فيميل إلى ابتهامها وتذبت قاعدا مومنا
بهما لان الستر واجب حتى الصلوة وحق النفس والركوع والسجود لم
يجب المالحق الصلوة وكيفية القعود ان يقعد ما ذا رجلا إلى القبلة
ليكون استر واداء كل بحسب واذل من ربه طاهر بصلوة فيه
لان فرض الستر عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها
وواجب ما ربه طاهر لا يصح عريانا لان ربه الشيء يقوم مقام كل مكان
في الاوامر فيجعل كل مكان طاهر في موضع الضرورة بنوبه بخس مانع
عن الصلوة بان يكون بنوب مثلا بخس قدر درجته وينوب
بخس قدر ثلثه دراهم أقلهما أي أيهما أقل بخساسة احب للصلوة فيه
وان بلغ الخس ربع احداهما بقيت الاخر للصلوة فيه لان للربع
حكم الكل كما مر ولو ملأ احداهما بخسا وربع الاخر طاهرا بقيت الاخر طاهرا
مراعاة وجدت عريانة نوبا يستبرئ بها وربع راسها يجب سترها حتى
لو تركت ستر الرأس لم تجز صلواتها لما عرفت ان للربع حكم كل فضات
تارك ستر الرأس مع الامكان ولا يجب الستر في أقل من ربع الرأس
حتى لو تركت ستر الرأس جازت صلواتها اذ ليس لما دون الربع
حكم الكل ولكن الستر اولى تقيلا لا لكشاف عادم مزيل الخس
سواء كان في بدنه او ثوبه او مكانه يصلي مع الخس ولا يعيد الصلوة
لان التكليف بحسب الوسع ومنها أي من الشروط ستر العورة وهي
أي العورة للرجل تحت ستره فالستر ليست بعورة إلى تحت ثوبه
فالركبة عورة وحجوه الامة أي ما يكون عورة من الرجل يكون عورة من
الامة مع طهارة وبطنها فانهما من الرجل لب بعورت وفيها عورة
وحجوها أي الامة المكاتب والمدة وائمة الولد في كون طهر من وطهر

ايضا عورة الحرة اي جميع اعضائها عورة الا وجهها وكفها وقبها
 فانها لا تجزأ من ذوات الاشياء بيدها وفي كفها زيادة ضرورة
 ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصاً في الشهادة والمحكمة و
 والنكاح وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور قدمها خصوصاً
 الفقيرات منهن وهو معنى قوله تعالى قالوا الا نأمرهن بما
 جرت العادة والجبل على ظهوره ويروي ان القدم عورة بقصد
 الصلوة كشف ربع عضو هو عورت غليظة كالقبيل والذراع او
 خفيفة كما عداها من البطن والفخذ وعندي يوسف رحمه الله تعالى
 نفسه ما كشف نصفه ذكر العورتين اشارة الى التسوية بينهما
 في الحكم ولهذا قال صحت الهداية والعورة الغليظة على هذا الخلق
 بعد ما ذكر الخلاف في الكشف لما منع ان مقدار التبرع او النصف
 وكل من ذكره وانثبته اخرازا قال بعضهم الذكر والانثى عضو
 واحد ورأسها وشعره اي شعرها مطلقا اي انزال غيره
 واذنها وتديها المتدلي اخرازا عن النافذة تارة تابع للصدر وتارة
 خبر لقول وكل انكشف العورة اوقام المصلي على خمس مانع
 من جواز الصلوة اوقام في صف النساء قدر اداء ركن اي ركن
 يمكن فيه اداء ركن من اركان الصلوة فسد صلوة عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى لان المفرد وجهها وعند محمد لا تفسد ما لم
 يوده اي الركن لان المفرد اداء ركن من الصلوة مع عدم وجهه
 فيقدر الاداء اذ لو ادى ركن مع الانكشاف فسد اتفاقا
 ولو لم يثبت جازت اتفاقا ومنها اي من الشروط استقبال عين
 الكعبة للمكي اجماعا حتى لو صلى في بيته يجب ان يصلي بحيث لو ازيل
 الجدران وقع الاستقبال على عين الكعبة واستقبال جهتها العبر
 وهو الاقاني فان الموانع لو ازيلت لم يجب ان يقع الاستقبال على
 عينها بل على جهتها في الصحيح اذ ليس التكليف بالوجه الاوسع وقيل
 يجب على الاقاني ايضا استقبال عينها قالوا فائدت الخلاف ان ظهر
 في اشتراطية عين الكعبة فسد بشرط وعند غيره لا وجهها ان يصلي



الخط الخارج عن جبين المصلي الى الخط المار بالكعبة على استقامته بحيث
 يحصل قائمان او نقول هو ان تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان
 في الدماغ فيخرجان الى العينين كسائر مثلث كذا قال الخضر السقزاري
 في شرح الكشف فيعلم منه انه لو انحرف عن العين انحرفا لا يزول
 به المقابلة بالكلية جاز ويؤتى ما قال في الطهيرة اذا نيام اوتيا
 يجوز طمان وجه الانسان مقوس ففقد النيام او التماس يكون احد
 جوانبه الى القبلة وعن بعض العارفين انه قال قبله البشر الكعبة وقبله
 اصل السماء البيت المعمور وقبله الكروبيين الكرسي وقبله حلة
 العرش العرش ومطو الكحل وجه الله تعالى كذا في الطهيرة وقبله القاف
 عن التوجه الى القبلة مع علم جهتهما بان خاف من عدا وسبع او من
 ولا يجد من يحوله اليهما او كان على خشب في البحر جهة قدرته اي يصلي
 الى اتي جهة قدر عليه ويحرم المصلي التحري بذل الجهد لئلا يفسد
 الاستنباه اي استنباه القبلة عليه بالنظر لا اعلام او تركم
 النظام او نظام القام وعلام المخبر بها فان المحيى رضوان الله
 تعالى عليهم اجمعين تحروا وصلوا ولم ينكروا عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم
 والتقرير دليل الجواز ولم بعد الصلوة ان اخطأ لان التكليف
 بحسب الواسع ولما وسع في اصابة الجهة حقيقة نصار جهة التحري
 هنا جهة الكعبة للغايب عنهما وقد قيل قوله تعالى فانيما تولوا فتم وجه
 الله اي قبله الله نزلت في الصلوة حال الاستنباه وفسدت ان
 شرع فيها بل انحرف لان قبله جهة تحريم ولم يوجد وان علم بها اي في
 الصلوة اصابته لان بناء القوى على الضعيف فاسد وحال بعد
 العلم قوتى من حال قبله ولو علم اصابته بعدها اي بعد الصلوة
 صحت صلوة لحصول المقصود لان ما وجب لغيره لا يعتبر حصوله
 بل يعتبر حصول الغير كالسعة الى الجهة ولو علم خطاه فيها اي في الصلوة
 او تحول زايا بعد الشروع بالتحري استدراك في الاول الى جهة الصلوة
 وفي الثاني الى جهة تحول زايا اليها تحري كل من المصليين جهة
 يعني ان رجلا اثم قوامه في ليلة مظلمة فتحرى وضعا الى جهة وتحري القوم

وصح كل منهم الى جهة ان لم يعلم المقتدى مخالفة امامه ولم يتقدم
 اي المقتدى امامه في الواقع جاز فعل كل واحد لان قبلتهم جميعا
 تحريم ولم يضر المخالفة بحرف الكعبة والاى وان علمه مخالف
 امامه او تقدم عليه في الواقع فلا يجوز فعله اما الاول فانه اعتقدا
 على الخطاء بخلاف جوف الكعبة لان الكل قبله واما الثاني فله تركه
 فرض المقام كما اذا وقع في جوف الكعبة والظاهر ان راد حجب الوقوف
 بقوله وحده خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع لا انهم خلفه بحمل قوله على
 النساء بل كما صدر الشريعة عليه نعم قوله لانه علم حاله سهل
 لان علمه بحال لا يفيد عدم الجواز بل لا بد ان يعلم مخالفة امامه ولهذا
 غيرت العبارة الى ما تري ومنها اى من الشروط النية لقوله
 انما الاعمال بالنيات وهي الارادة وهي صفة من شأنها ترجيح احد
 المتساويين على الآخر لا العلم قال في مجمع الفتاوى قال عبد الواحد
 في صلوة اذا علم اي صلوة يصلي قال محمد بن سلمة هذا القدر نية
 وكذا في الصوم والاحتياط ان لا يكون نية لانها غير العلم لا يري ان
 منع علم الكفر لا يكفر ولو نواه بكفر والمسلم اذا علم الاقامة لا يصير
 مقبلا ولو نواه يصير مقبلا وفي الردية النية هي الارادة والشيطان
 يعلم بقلبه اية صلوة يصلي اما الذكر بالتكليف فلا معتبر به وحسب
 ذلك لاجتماع غيبة واعراض عليه بان هذا نزاع الى تفسير النية باعلم
 وهو غير صحيح واجيب بان مراده ان يحرم تخصيص الصلوة التي
 يدخل فيها ويمتنع عن فعل العادة ان كانت نفلا وتماشا كما
 في اخص واصافها وهو الفرضية ان كانت فرضا لان التخصيص والتحيز
 بدون العلم لا يتصور اقول هذا الجواب نفوي لا اعراض ولا
 يدفع لان الحزم علم خاص بل الصواب في الجواب ان مراده بيان ان
 المقبلة في النية التي هي الارادة عمل القلب اللازم للارادة وهو ان
 يعلم بدارية اي صلوة يصلي وان لم يقدر على الجواب الا بتأمل لم يحز
 صلوة ولاجرة بالذكر للسان في ثبتي كل من الاعراض والجواب
 الفقه عن قوله واما الذكر باللسان فلا معتبر به واللفظ تحت

لما فيه من استحضار القلب لاجتماع النية ولا يفصل بينهما اي النية و
 بين التحريم بغير لائق الصلوة كالاكل والشرب ونحوهما واما تحيز
 والمشي الى المسجد فلا يضره ووقتها لا يفضل ان يقارن الشروع
 بان يتصل بالتحريم هذا ظاهر الرواية وقيل يصح النية مادام المصلي
 في الشك وقيل يصح قبل الركوع وقيل يصح قبل رفع راسه عن
 الركوع وقادح هذه الروايات ان المصلي اذا غفل عن النية امكن
 له التدارك فانه احسن من ابطال الصلوة لا بد لمصلي الفرض
 كما لو انبأ من الجمعة والواجب كالوتر و صلوة العيد و
 الجنازة ونحوها من تعيينه ليمتاز كل منها عما يشترك في اخص واصاف
 وهي الفرضية او الوجوب دون تعيين عدد ركعات لانه لما
 نوى الظهر مثلا فقد نوى عدد الركعات والخطا في عدد ركعات لا يضر
 حتى لو نوى الفجر اربعا او الظهر ركعتين او ثلاثا جاز وبلغو نية
 التعيين كذا في الحائض بخلاف المستنفل متعلق بقوله لمصلي الفرض
 فان مطلق النية كاف فيه لانه ادى انواع الصلوة فيصرف
 مطلق النية اليه ولو كان ذلك الفعل تراوحي والسنن المؤلفة
 فان مطلق النية كاف فيها ايضا عند الجمهور لانها نوافل في الال
 في الفرض تفصيل لقوله لا بد لمصلي الفرض الذي يعني ينوي في الفرض
 ظهر اليوم مثلا ولو نوى ظهر الوقت والوقت باق جاز لوجوده
 التعيين ولو كان الوقت قد فرج وهو لا يعلم لم يحز لان فرض الوقت
 غير الظهر ولو نوى فرض الوقت جاز الا في الجمعة للاختلاف في فرض
 الوقت فيها ففيها صلواتها اي ينوي في الجمعة صلوة الجمعة والاحتياط
 ان يصلي بعد الظهر اي بعد صلوة الجمعة قبل سنتها قالوا نوب
 اخر ظهر ادرت وقتا ولم اصلح بعد لان الجمعة التي صلحها ان لم يحز
 فعليه الظهر وان جازت اجزاة الاربعه عن ظهر فايته عليه ثم يصلي اربعا
 بنية السنة لانها احسن من مطلق النية وينوي في الوتر صلوة
 اي الوتر لا الواجب للاختلاف في وجوبه وينوي في الجنازة الصلوة
 لله تعالى والدعاء لهذه الميت وان استحبته اذ ذكره وانني قال نوب

ان اصلي مع الامام الصلوة على من يصلي عليه وينوي في قضاء النفل
الذي شرع فيه فافسد قضاؤه اي قضاء نفل افسد وينوي
في العيد صلوة اي صلوة العيد المقدي للامام ينوي صلوة اي
صلوة نفل وينوي اقتداءه بالامام اذ يلزم الفساد من جهة
الامام فلا بد من التزامه ولو نواه حين وقف الامام موقف الامامة
جاز عند عامة المشايخ ولو نوى الاقتداء به ولم يعين الظاهر فلو
الشروع في صلوة الامام الاصح انه يجزئه وينصرف الى صلوة الامام
والا فليصل المقدي ان يقول اقتدي بمن هو امامي وبهذا الامام قال
الزبيلي الا فضل ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام ليكون مقفيا
بالمصلي اقول فيجب لان الافضل اذا كان ينوي الاقتداء
بعد تكبير الامام لزم ان يكون الافضل تكبير المقدي بعد الامام لان
التكبير اما مقارن بالنية او متاخر عنها وسياق ان الافضل ان يكبر
القوم مع الامام وينوي الامام صلوة فقط لا امامة المقدي اذا
اتم الرجال اختلف في النساء اذ لم تقف محاذية واما اذا اقتد
محاذية لرجل فلا يصح اقتداءه الا ان ينوي الامام امامتها وسياق
لهذا زيادة تحقيق في مسألة المحاذية ان شاء الله تعالى
باب صفة الصلوة
لها فرائض منها التحريمة التحريم جعل الشيء محرما والهاء بتحقيق الالة
وخصت التكبير الاولى بها لانها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع
بخلاف سائر التكبيرات وهي تكبير اي الوصف بالكبرياء بقوله
الله اكبر بالحدف وهو ان لا ياتي بالملة في هزة الله ولا في باء اكبر
بعد رفع يديه هو الاصح لان فعله في التكبير عن غير الله تعالى والنفق
مقدم حذاء اذ يديه اي يرفع حتى يجاذي بها يديه شحني اذ يديه كذا
في الهداية وقال قاضي خاين ويمس طرفيها بهما يديه شحني اذ يديه وبعد
رفع المرأة يديها حذاء مكبيها هو الصحيح لانه استرها وعليه التكبير
القنوة والاحاد والجنابة والاصابع بجالها اي غير مفترجة ولا مخوفة
بل منشورة وجازت التحريمة بما يدل على التعظيم نحو والله اجل او

اد اعظم او الرحمن اكبر وبالسبح نحو سبحان الله والتهليل نحو
لا اله الا الله وبالفارسية نحو خدای بزرگست كما لو قرأ بهما
او فحج وسبى بها لا بما يدل على الدعاء نحو رب اغفر لي فالحال ان يجوز
ان يبذل بذكر يدل على مجزة التعظيم ولا يشوب بالدعاء وجهه اي
بالتكبير الامام وكبر معه المومئ شرا الا فضل عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ان يكبر المقدي مع الامام لانه شريك في الصلوة وحقيقة المشاركة
في المقارنة وعندهما الا فضل ان يكبر بعين لانه تبع للامام وفي التسليم
عنه روايتان كذا في الكافي ولو قال المومئ الله اكبر قبل قول الامام ذلك
الاصح اذ لا يكون شارعا في الصلوة عندهم واجمعوا على انه لو فرغ
من قوله الله اكبر قبل فراغ الامام لا يكون شارعا كذا في الحاشية وهي
اي التحريمة شرط عندنا وعند الشافعي ركن وفائض الخلاف ظهر
في جواز بناء النقل على تحريمة الفرض حتى لو صلى الظهر بغير ان يقوم اليه
النفل بلا احرام جديد وعندنا لا يصح الا باحرام جديد ووجه البناء انها
اذا كانت شرطا كان مؤديا بالنقل بشرط ادى به الفرض وهو جازي
كما لو قضا للفرض وادى به النقل اذا كان ركن كان مؤديا بالنقل
بركن الفرض وذا لا يجوز والمذكورات سنن يعني رفع اليدين بالتحريم
ونشر اصابعه وجه الامام بالتكبير ومهما اي من الفرائض القيام
في الفرض يعني ان فرضية القيام مخصوصة بالصلوة المفروضة ولا
يكون فرضا في النقل حتى جاز اذا بدو كحاشيات في باب وقية
يضع يمينه على سباره تحت سترته وعند الشافعي رفع يديه على صدره
وصفة الوضع ان يضع باطن كفا اليمن على ظهر كفة اليسر ويجلي الخنصر
والا بهام على الرسغ ويرسل يديه في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد
فان قيل ان كل قيام فيه ذكر مستنون ففعله الوضع وكل قيام
ليس كذلك ففعله الارسال ويشي اي يقراء سبحانك اللهم
الا قوله وجل ثناؤك فلا ياتي به في الفرائض لانه لم يات في المشايخ
شرا ان ام او انفراد اقتدي لمستردجا هر قبل الجهر حتى ان اقتد
حين يجهر لا يشي ولا يوجه اي لا يقيم الى الشاء قوله اني وجهت

وهي خلاف ما يذهب يوسف فان عنده اذا فرغ من التكبير يقول
انتهى وجئت وجهي للذي الخ وعندهما لوقال قبل التكبير احضرا القلب
فهو حسن ويتعوز ستر القراءة لا للثناء فيتعوز المسبوق
في قضاء ما سبق لا المؤتم لان المسبوق يقرأ ولا يشي لما
اشي حال لا قضاء فيتعوز والمؤتم يشي ولا يقرأ فلا يتعوز و
يؤخره اي التعوز عن تكبيرات العيد لانها بعد الثناء فينبغي
ان يكون التعوز متصلا بالقراءة لا بالثناء وهي اي المذكورة
ايضا ستم يعني وضع يمين على اليسار والارسال في قومة
الركوع وبين تكبيرات العيد والثناء والتعوز ومنها اي
الفرايض القراءة فرضها آية لقولك فاقرأ ما تيسر منه وما
دونها خارج بالاجماع وعندنا ثلث آيات قصار اوابية طويلة
والكتبة بها سبني كما سباني ان قراءة الفاتحة وضم سورة
او معذارتا اليها واجب وفيه تركه وقراءة الفاتحة ويسمى اي
يقراء بسم الله الرحمن الرحيم ستر فيها فقط اي لا يسمي في سورة
بعدها ويومن اي يقول آمين بعدها اي الفاتحة ستر سواء
كان اما او موما او منفردا ويضمها اي الفاتحة سورة او ثلث
آيات من اي سورة شاء وما سوي الفاتحة والضم سنة
فيكون التسمية سنة يؤتم ما قال في مواج الذرية روي الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان المصلي يسمي اول صلوة ثم لا يعب
لانها شرعت لافتح الصلوة كالنعوذ والثناء وسما اي
الفاتحة والضم واجبان قراءة الفاتحة ليست بركن عندنا
وكذا اضم السورة اليها خلافا للث في رجم في الفاتحة
ولما لك فيها له قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
وسورة معها ولست في رجم قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة
الا بفاتحة الكتاب كذا في الهداية واعترض الامام السروجي على
قوله ولما لك فيها بان احدهم يقل ان ضم السنون ركن واخطأ
صاحب الهداية فيه ولنا قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن

بكر

والزيادة عليه بخبر الواحد لم يجر كفته يوجب العمل فقلنا بوجوبها للرجح
الفاتحة اوجب حتى تؤمر بالعادة بتركها دون السنون وذلك بالآيات
تقوم مقام السورة في الاجازة فكذا هنا وكذا الآية الطويلة
وسنتها اي سنة القراءة في السفر مخلة الفاتحة واي سورة
شاء وامنه نحو البروج واشتقت وفي الخبر اسحق في الفجر
والظهر طوال المفصل والعصر والعشاء اذ ساطع والمغرب قصير
وفي الضرورة بقدر الحال من الجرات طوال الياء بروج ومنها اوسط
الي لم يكن ومنها قصار الى الآخر ومنها اي الفرايض الركوع بكثرة
له حافظ اي مختطاة عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع
ويعدم بيديه على ركبتيه مفرجا اصابعه لا يثب السجدة الا في هذه
الحالة باسطا ظهره حتى لو صب الماء على ظهره لاستنقر لارافعا
راسه ولا منك ويطين فيه اي في الركوع سبجاي اي قائلا
سبحان ربّي العظيم مرات ثلاثا وهي دناء لقوله عليه السلام
من قال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك
ادناه ومن قال في سجوده سبحان ربّي الا على ثلاثا فقد تم
سجوده وذلك ادناه ويكره ان ينقص منها ولو رفع الامام رأسه
قبل ان يتم المقدي ثلثا اتمها في رواية والصحیح انه يتابعه وكلما
زاد فهو افضل للمنفرد بعد ان يكون الختم على وتر وانما الامام
فلا يزيد على وجهه على القوم به ثم يسمع اي يقول سمع الله لمن حمده
رافعا راسه من الركوع والامام يكتفي به اي بالتسميع والمقيد
يكتفي بالتحميد يعني ربنا لك الحمد لما روي انه عليه السلام قال
اذ قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد رواه
البخاري ومسلم قسم بينهما والقسم ثلثا في الشكر وفي الخط
التهنئة ربنا لك الحمد افضل لزيادة الثناء والمنفرد قبل المقيد
حيث يكتفي بالتحميد قال الزبلي عليه السلام المشيخ وفي المبسوط
هو الاصح لان التسميع حث من معه على التحميد وليس معه
غير ليحتم عليه وقيل المنفرد بمجوعهما اي التحميد والتسميع

وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال حسب الهداية
هو الماصح ويقوم مستويا بعد رفع راسه وما سوي لاطمينان
وهو تسكين الجوارح في الركوع حتى يطمئن مفاصلا وما سواها تكبير
الركوع وتفرج الاصابع والتسبيح والتحميد والتسبيح والقيام
مستويا سني وهو اي الاطمينان في الركوع الذي هو من تعديل
الاركان واجب لانه شرع لتكميل كل مقصود بخلاف القوة
بعد رفع الرأس من الركوع وبين السجدة فان الاطمينان
فيها سنة لانها شرعت للفرق بين الركعتين فاحسب ان تكمل
الفرض واجب ومكمل الواجب سنة ومنها اي لفرايض السجود
يكبر له لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع لا عند
رفع راسه من الركوع ويضع ركبتيه على الارض لم يفعل اعضا كما
قال في الركوع حافظا لان التكبير يقارن الخفض هناك ولا يقارن
الوضع ههنا ثم يضع يديه معتمدا على راحتيه لان اثار رضي الله عنه
سجد وانكأ على راحتيه ورفع يديه ثم قال هكذا كان سجد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم يضع وجهه بين كفيه ويديه فداء اذنيه كما
قال الواثق رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد
وضع يديه فداء اذنيه وماروي انه عليه السلام اذا سجد وضع
يديه فداء منكبيه تحول على حالة العذر للكبر والمرض ضاما اصابعه
لا يندب الختم الا هنا مبدئا اي مظهر اعضيه مبقدا بطنة عن تحديه
لما ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا وقيل لا يفعل ان كان
في الصف حذرا عن اضرار الجار واضعا رجليه على الارض موجه
اصابعهما نحو القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سجد العبد يسي
كل عضومه فليوجه من اعضائه القبلة ما استطاع والمراة تتحقق
وتنرق بطنها بقديها لان ذلك شرطها في سجده عطف على
يكبر بالله وجهته لمواظبته على السلام عليه قدم الالف على الجهة
وان كانت اقوى منه في السجود لقرب من الارض اذا سجد على
ما يجده ويستقر فيه جهته وقد استقر ان الساجد ان بالغ

لا ينزل راسه اسفل من ذلك فلا يجوز على القطع المحلوج والنبس و
والذرة ونحوها الا ان يجدهم الارض فجاء السجود على كور عمامته
اي دورها وفاضل ثوبه كتمه وذيله اذا وجد في الارض وجاز على
ظهر من يصل صلوة بان يصلها الظهر مثلما حتى اذا لم يصلها او صلى
السجود عليه غير صلوة السجود لم يجز في الركوع للضرورة فلا
يجوز في السنة وان كره الا ان كان اي السجود على الكور وذل الكون
كالانكفاء بالالف في السجود فانه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى مع
الكراهة بخلاف الجهة فان السجود عليها وحدها من غير عذر يجوز
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى بل كراهته كذا في البدائع والتحفة نقول انها
الكثرة وكرهها باحد من منظور فيه ويطمين في السجود مسجعا اي قايلا
سبحان ربنا لا يعجزات فلاننا هي دناء لما روينا في الركوع والسجود
ويجتم بالوتر كالمسح السبع لانه عليه السلام كان يجتم بالوتر وان
اتم لا يطول على وجه يمل القوم وقالوا ينبغي للمام ان يقول حسبي
ليتم القوم من الثلاث ويرفع راسه مكبرا لما قرأه عليه السلام
كان يكبر عند كل خفض ورفع قبل في مقدار الرفع اذ كان الى السجود
اقرب لم يجز لانه بعد ساجدا اذا قرب الى النبي يأخذ حكره وان كان
الى الجلوس اقرب جاز لانه بعد جالسا فيتحقق السجدة الثانية
وقيل اذا اذيلت جهة الارض بحيث يجري الريح بين جهته وبين
الارض جاز عن السجدة الثانية ويجلس مطمئنا بقدر تسبيحه ويكبر
ويسجد مطمئنا فان قيل فرضية الركوع والسجود ثبت بقوله
تبارك وتعالى واسجدوا واما لا يوجب التكرار ولهذا لم يجب تكرار
الركوع فيما ثبت فرضية تكرار السجود ولما ذكرنا قلنا قد تقرر
ان آية الصلوة مجملة وبما ان المحل قد يكون بفعل الرسول عليه السلام
وقد يكون بقوله وفرضية تكراره ثبت بفعل المنقول عنه تواترا اذ
كل من نقل صلوة الرسول عليه السلام نقل تكرار السجود واما وجه تكراره
فقليل ان تعبه لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات وقيل ان الشيطان
امر بسجدة ولم يفعل فسجد مرتين ترغيبا له وقيل لا ولي اشارة

الى ان خلقنا من الارض والثانية الى ان نعود اليها قال الله تعالى منها
 خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى ثم تكبر للقيام و
 يرفع راسه ثم يديه ثم ركبته على كل سجود ويقوم مستويا بلا
 اعتماد على الارض كما ذهب اليه الشافعي ولا يعود قبل القيام
 بسجدة جلسة الاستراحة كما ذهب اليه الشافعي والركعة الثانية
 كالاولى لكن لا نشاء ولا نعود ولا نرفع يديها اي يفعل ذلك في الركعة
 الثانية كما يفعل في الاولى لكن لا يستفتح ولا يتعد لانها لم يشترع الا في
 ولا يرفع يديه كما يرفع في الاولى وفيه اشارة الى ان الثاني بالتسمية
 ترك السجدة الثانية فقد ترك قبل السلام او بعد وقبل التكلم فصار
 في الصلوة يعني اذا ترك سجدتين ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد ما يسلم
 ان يتكلم سجدتا سواء علم انها من الركعة الاولى وغيرها لانها كانت
 عن محلهما الاصل ولم يفسد الصلوة بقواتها عنه لوجود المحل في الجملة
 لقيام الخرج فلا بد من قضائها لانها امكن ولو لم يقض حتى خرج عن
 الصلوة فسدت ويشترط عقب السجدة لان العود الى السجدة
 الاصلية برفع التشهد لانه يبين انه وقع في غير محله فلا بد من
 التشهد ولو ترك لم يجز صلوة لان الفقه الاخير فرض في التشهد
 ويسلم نية السجدة ثم يشهد ثم يسلم كما في البدائع وبعد
 سجديهما يقترن رجل اليسرى ويجلس عليها ناصبا يمينه واضعا
 يديه مبسوطين على فخذه موجهما اصابع يمين ورجله نحو القبلة لما رو
 عايشه رضي الله عنهما انه عليه الصلوة والسلام كان يقعد القعدة
 على هذا ويشهد كما بين مسعود رضي الله عنه وهو الخبيث لله
 والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله الخبيث جمع تحية وهي الملك وقيل
 البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة اي السلامة من النار
 وجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة انما جمعت التحية لله اي الالفاظ
 الدالة على الملك مستحقة لله تعالى والصلوات قال ابن منذر وبعض

كتاب تحية النبي
 في الصلاة
 من كتاب تحية النبي
 في الصلاة

الثانية هي الصلوات الخمس وقيل كل الصلوات وقيل الركعة و
 قيل المداينة وقال الزهري العبادات والطيبات قال لا تكرن
 الكلمات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاها وقيل لا عمل الصلوة
 ويقصر على ما في الفقه الاولي يعني لا ياتي بالصلوات ويتكبر
 بالتحية فيما بعد المداينين غيره ليتناول صلوة المغرب وان سجد
 فيه او سكت جاز لكنه ان سكت عمدا اساء وان سهوا وجب عليه
 سجود التسهوني رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال لو
 ان لا يتركها وان كان الصحيح انها ليس بواجب وما سوي وضع
 الرجلين وتعيين الاولين للقراءة والمطمان في السجود
 والقعدة الاولى والتشهد فيهما اي القعدة بين الاقصاء عليه
 في الاولى اي ترك الصلوة على النبي عليه السلام سني اربعا
 سوي المذكورات تكبير السجود وتسبيح ثلثا ووضعه يديه على ركبتيه
 واقتراش رجل اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلوس فانها
 سني والاول اي وضع الرجلين فرض في رواية وهي رواية
 القدوري حتى اذا سجد ورفع اصابع رجله عن الارض لم يخرج كذا
 ذكره الكرخي والخصاص ولو وضع احداهما جاز قال قاضي خان وبكره
 وذكره الامام القزويني ان البدن والقدمين سواء في علم الفقه
 وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوط وهو الحق كذا
 في العتابة والبواني واجبة وهي تعيين الاولين الخ حتى لو اخر
 القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد قدر ما يؤدى فيه ركعا
 وقيل صرف عمدا ثم اوسهوا سجد ومنها اي من الفرائض
 الفقه الاخير قدر ما يقرأ فيه التشهد الى عبده ورسوله
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا بد من مسعود رضي الله عنه حين علم التشهد
 اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام
 بالفعل فراء او لم يقرأ لان معنى قوله اذا قلت هذا اي قرأت
 التشهد وانت قاعدا لان قراءة التشهد لم تشترع الا في القعود
 وقولا او فعلت هذا اي قعدت ولم تقرأ شيئا فصار التحية في القول

لا الفعل لانه ثابت في الحالى كما بيناه والمعلق بالشرط عدم فعل
وجود المرفوع لانه الصلوة متناهية والتناهي لا يكون الا بالتمام
والتمام لا يكون الا بالانعام وهذا كما يعلم ببيان الشارع وقد بين
فيه فيكون فرضا فالا قبل لا يثبت الفرضية بخبر الواحد قلنا نعم
لا يثبت به ابتداء اما اذا بين المجلع فيثبت كما مر ثم قبل القدر
المفروض من القدر ما ياتي فيه بالشرع ما دلت والاصح ما اخبرني
الكافي وذكره هناك ان التثنية عند الإطلاق ينصرف اليه وهي
اي القدر الاخير كالا في اخر اش رجل البيهقي ونصب البيهقي
لكنه يريد بهما الصلوة على النبي عليه السلام وهي ستة عندنا و
وفرض عند الشافعي وكيفية الصلوة ان يقول اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد
وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وارحم محمد
وآل محمد كما رحمت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك
حميد مجيد وكره بعضهم ان يقول اللهم ارحم محمد وآله لانه يؤهم
تقصير الانبياء عليهم السلام اذ الرحمة تكون بانبياء ما يعلم
والصحيح انه لا يكره كذا قال الزيلعي ويدعون لفه وغيره من
المؤمنين وهذا اولى مما قيل ودعا لنفسه لان من السنة ان
لا يخفى نفسه بالدعاء بسم الله الرحمن الرحيم اي بما يشبه لفظا ومعنى
كان يقول اللهم اغفر لي ولو الذي او يقول اللهم اغفر لي يا
او لما تور عطف على قوله بسم الله الرحمن الرحيم اي بالمراد من رسول
صلى الله عليه وسلم منه ان يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا
وانه لا يفر الذنوب الا انت فاغفر لي مفرقة من عندك ما
وارحمني انك انت الغفور الرحيم لا كلام الكس اي لا يدعوا
بسمه كلام الكس لانه يفد الصلوة الكمال فيه ان كل ما يحيل
سواء من العباد فهو كلامهم وما ينجيل فليس بكلامهم ثم
المفد انما يفسد اذا لم يقدر التثنية في آخر الصلوة
واما اذا فقد صلوة تامة لوجود الخروج بصنعه كما شئت

المائة تورك اي يخرج رجلها من الجانب الايمن وتكس وركبها
من الارض لانه استرلها ومبني على السرة فيها اي القدرين
والصلوات والدعاء سنتان الاول فرض عند الشافعي ومهما
اي من الفرائض ترتيب القيام اي تقديم بقصد الترتيب على
الركوع والركوع على السجود حتى لو ركع قبل القيام او سجد
قبل الركوع لم يجز لان الصلوة لا توجد الا بذلك كذا في الكافي
وتحقيقه ان الصلوة من الافعال الشرعية فلها ما بهتة ركعة شرعا
من اجزاء مادية هي القيام والركوع والسجود وغيره وجزء
صوري هي الهيئة الماهية من تقديم القيام على الركوع والركوع
على السجود ولم يذكر القراءة مع انها من الاجزاء المادية ايضا اذ لا
دخل طواف حصول الجزء الصوري لان الشرع لم يبين له محلا مخصوصا
بطريق الفرضية كما عني لما في الاركان بل جعلها فرضا في الصلوة
مطلقا حتى لو تركت في الما وليين ووجدت في الاخرين صحة الصلوة
واما لانه لو تركت بالكلية فلهذا الشرع لا يفي جعله اعادة الترتيب
بين القراءة والركوع من الواجبات لا الفرائض وانصرف في التتميل
لوجوب رعاية الترتيب في الاركان على هذا المثال يؤيد ما قال
صاحب الكافي في اواخر باب الحديث في الصلوة ان ما اخذت
شرعية يراعى وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك شرع فاذا
غيره فقد قلب الفعل وعكس وقلب المشروع باطل ومنه يعلم تحقيق
ما قال صاحب الهداية عند الواجبات وادعاء الترتيب لهما
شرع مكررا من الافعال فانه اراد ما شرع مكررا ما شرع مكررا في
الركعة الواحدة كالسجدة فان من ترك الثانية ساهيا وقام
واتم صلوته فقد ترك فعله ان يسجد السجدة المبركة وبسجد
للمس هو محذور اخر به عما شرع غير مكرر فيها كالركوع فانه
اذا وقع بعد السجود لا يقع تلك الركعة معتد بها بالاجماع
ذكره شرح الهداية حتى قال في الجملة الترتيب فرض فيما اخذت
شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع وليس فرض فيما تقدمت

شرعية في كل ركعة كما استجد حتى لو تذكر في ركوع الركعة الثانية انه
ترك سجدة من الركعة الاولى فالحق ان ركوعه تسجدة لا يلزم عليه إعادة
الركوع فان قيل السجدة الثانية فرض كالاولى ومن الاجزاء
المادية فاني ستر في جعل مراعات الترتيب بينهما واجبا لفرضنا قلنا
الشرعية ان اصل السجدة ثابت بقوله تعالى اسجدوا وتكررها
بفعل الرسول عليه السلام كما سبق فاذا وجد الاولى في محلها فقد
حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين
السجدين لزم مساواة ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص مع ان
الاول على رتبة من الثاني ويعلم ايضا تحقيق ما قال في الاخرة
اما تقديم الركن نحو ان يركع قبل القراءة فلان مراعاة الترتيب واجبة
عند اصحابنا الثلاثة خلافا لفرقان معناه ان مراعاة الترتيب
في هذه الصورة خاصة واجبة عندهم وفرض عند فاته يقبضه على
الاركان المرتبة كالقيام والركوع والسجود وهم يفرقون بينها
وبين تلك الاركان بما ذكرنا ويعلم من جميع ما ذكرنا في هذا المحل
ان كلام صدر الشريعة ههنا فخل ما اذا فلان قوله فيما ذكر ليس
قيد الخ مخالف لما صححه شرح الهداية من انه اخر ازعي شرع غير
مكرر في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود لا يقع
معتد به واما ثانيا فلان ابراهيم بن محمد بن محمد بن الركن الركوع قبل
القراءة لا يتعلق له بما نحن فيه لما عرفت ان القراءة ليست من الاركان
التي لها مدخل في الترتيب واما الثاني فلان قوله فعلم ان رعاية
الترتيب واجب مطلقا غير مطابق للواقع اذ لا يلزم من وجوب
رعاية الترتيب في صوت بخصوصها وجوب رعاية في صورة خالية
عن ذلك الخصوص واما رابعا فلان المفهوم من قوله ويحظر ببال الخ
تما لا ينبغي ان يحظر ببال لان الكلام ههنا كما عرفت به نفسه في
مراعاة الترتيب في الاركان وتبكية الافتتاح قد قرأه ليس مكررا
بل هو شرط والقصة الاخيرة سباني انها ايضا ليست بركن ولو سلم
مراعاة الترتيب بين الشئين انما يكون فرضا اذا امكن فك

الترتيب

الترتيب بينهما ليكون مقدورا فيكون فرضا والقصة الاخيرة من
حيث هي اخيرة وتبكية الافتتاح من حيث هو تبكية الافتتاح
لا يقبل فك الترتيب بينهما فكيف يصح ان يكون ما ذكره توجيهها
لكلام الهداية الحمد لله على توفيقه لكشف اسرار هذا المقام وتحقيقه
وقد وقع ههنا من بعض اهل الصلف ومن اخر من على رد كلام
المجتهدين وشغف ما يشجب الناظر من حاله ونقص عليه
ما صدر عنه من مقال ومنها اي من الفوايض الخروج من الصلوة
بصنعه اي فعلا لا اختيارا يباي وجه كان فانه فرض عندنا لا عند
لهم ماروينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ولان الخروج
من الصلوة بوضوء الصلوة فلا يكون من جملتها ولا ان للصلوة
تحريما وتحليلا فلا يخرج منها الا بصنعه كالجولة لا يمكن اداء صلوة
اخرى الا بالخروج من هذه وكذا لا يتوصل الى الفرض الا به يكون
منه كذا قال الزبيري اقول في قوله ولان الخروج من الصلوة انما
لانه انما يفيد عدم الركينة وهو لا ينافي الفرضية لجواز ان يكون كالتحريم
كما يشعر استدلال الامام بقوله ان للصلوة تحريما وتحليلا وبين
كيفية الخروج بقوله يسلم المصلي مع الامام اي مقارنا سلامه
بسلام الامام كما في التحريم وفي رواية عنه بعد الامام كما في حديثه عليه السلام
بعد كما يكبر للتحريم بعن عن يمينه ويساره فيقول السلام عليكم
ورحمته الله الى جانبه لانه عليه الصلوة والسلام كان يسلم عن يمينه
حتى يري بياض خد الامين وعن يساره حتى يري بياض خد الامير
ثانيا بخطاب السلام عليكم القوم والحفظة الملائكة اي ينوي
بالسليمة الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة
وقيل لا ينوي النساء في زماننا لانهم لا يحضرون المسجد غالبا و
وبالثانية من عن يساره منهم لانه يستقبلهم بوجهه ويخطبهم بلسانه
فينوبهم بخمسة اذ السلام قربة والاعمال بالنيات وناديا الامام
في جانبه وفيما ان حاداه يعني ينوي امامه لانه من الخزي وهو حق
منهم لانه احسن اليهم بالتزام صلواتهم صحة وفسادا فان كان

الامام في الجانب الايمن نواه فيهم ولو في الايسر نواه فيهم ولو يجزأه
 نواه بالاولى عند ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا تقارض الجانبان
 فزجح اليمين وعند محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله بنو
 في التسليمين لان اطع عند التقارض ممكن فلا يصار الي الترجيح
 ويسلم الامام ناوبا بهما اي بالتسليمين والمراد خطاهما
 القوم والحفظة ويسلم المنفرد ناوبا بهما الحفظة فقط اذ ليس مع
 سواهم ولا يصح خطاب الغائب وهو اي لفظ السلام واجب
 والبواقي سنن وهي ظاهرة ولها اي للصلوة واجبات ذكر عناية
 الترتيب فيما تكرر في ركعة كالسجدة وقدر بيان وترك التكرار
 فيما فرض غير مكرر كالركوع حتى لو كثره عمدا لم او سهوا وجبت السجدة
 وقوت الوتر وتكبيرات العبد والجهد والاسرار فيما يجهد ويستر بقدر
 يجوز به الصلوة وقبلها استئذان حتى لا يجرب سجود التهور بها
 ولها اداب هي لظهور الى موضع سجدة حال القيام والى ظهر قدميه
 حال الركوع والى ارجليه حال السجود والى حجره في قعوده و
 الى منكبيه لايمن حال التسليم الاولى والى الايسر عند الثانية
 لان المقصود الخشوع وترك التكلف فاذا تركه وقع به في هذه
 المواضع قصد اولم يقصد كذا افعال التزيين وكلمة عند التناوب
 اي ستره لقوله عليه السلام التناوب في الصلوة من الشيطان
 فاذا تناوب احدكم فليكظم ما استطاع واخراج كفيه من كفيه عند التكبير
 لانه اقرب الى تواضع وابتعد من التفتت بالجارية ودفع التعال
 ما استطاع لانه مع كونه ليس من افعال الصلوة لو كان بغير عمد
 يفسدها فيجتنبه ما يمكن والقيام عند الحفظة الاولى يعني حين
 يقال حي على الصلوة لانه احرى اذ معناه هلم واقبل فيسجد
 المسارعة اليه والشروع عند قد قامت الصلوة لان المؤذن
 امين وقد اجزى قيام الصلوة فيمنع عن صونا الكلام عن الكذب
 قص
 الامام يجز في الجهر واو في العشاءين
 اداء قضاء الجمعة والعيدين والتراخي ووتر بعدها لانه لا يؤخر

المتوارث من زمن النبي عليه السلام الى يومنا هذا لاقى قوته لانه
 ايضا كذلك والمنفرد يجز في الصلوة الجهرية ان ادى اي اذا اراد
 المنفرد الاداء جهر ان شاء جهر لكونه امام نفسه وهو الافضل لكونه
 على هيئة الجماعة ويروي ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلوة
 صفوف من الملائكة وان شاء خاف اذ ليس خلفه من يسمع قبه
 بالجهرية لانه لا يجز في غيرها بل يخاف فيه حتما هو الصحيح كمنفرد الليل
 فانه يجز بين الجهر والمخافة وبالجملة افضل قيل ويجز المنفرد ان
 قضى الجهرية كمنفرد النهار في الهداية من فاته العشاء فقط
 بعد طلوع الشمس لانه فيها جهر وان كان وحده خاف حتما ولا
 يجز وهو الصحيح لان الجهر مختص بالجماعة حتما او بالوقت في حق
 المنفرد على وجه التحديد ولم يوجد احدهما وقيل يجز في الكافي من قضى
 العشاء نهارا ان ام جهر او اذ كان وحده جهر افضل لكونه
 القضاء على حسب الاداء قال صاحب النهاية قول المص هو الصحيح
 مخالف لما ذكره شمس الائمة الشافعي ونحو الاسلام وقاضي خان
 والامام الترمذي والامام المحبوني في من وجهم للجامع الصغير وجب
 عنه بان ما ذكره المص من سبب الجهر ثابت بالاجماع وقد انتفى على
 منهما فينتفي الحكم واما موافقة القضاء الاداء فليس على سببها
 اجماع ولا نق فجمعها سببا يكون اثبات سبب لراي ابتداء وهو
 بطر ولعل هذا حمل صاحب الهداية على حصر الصحة فيه فيكون مراده الصحة
 دراية لا رواية اقول فيه بحث لان الحكم لما ينتفي اذ كان
 الاجماع على حصر السببية في المذكورين وليس كذلك كيف لو كان
 على اجماع ما حصل الذبول على هؤلاء القول بل الاجماع على كون كل
 منهما سببا للجهر وقد تقرر في الاصول ان ما ثبت بالاجماع على كون
 كل منهما سببا للجهر يجوز تغليب الحاق غيره به لوجود العلة فيه وجواز
 الجهر في الوقت في حق المنفرد بل فضيلته مغلل بما يفهم من الحديث
 المذكور فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء مشروعة ايضا في القضاء
 فينبغي ان يكون الجهر في قضاء المنفرد ايضا افضل بدلالة الحديث

فظهر ان ليس بصحيح رواية ايضا ولذا اختاره صاحب الكافي الجهر
 اسماع غير والمخافة اسماع نفسه هذا مختار الامم واني وقال
 الكوفي الجهر اسماع نفسه والمخافة تصحح الحروف لان القراءة
 فعل التثنية لا الصياح والاول صحيح لان مجرد حركة اللسان لا
 يستحق قراءة بلا صوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
 كالتمجيد في الذبيحة ووجوب التحية في السكادة والعقاق والظن
 والاستثناء ترك سورة اولي الف وقراءة الفاتحة قرا
 اي السورة بالفاتحة جزءا في الاخرين ولو ترك الفاتحة في الاول
 لا اي لا يقضيها في الاخرين لانه يقرأ الفاتحة الاخرين فلو قضى
 فاتحة الاوليين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وبغير منقطع
 وطال ولي الفجر على الثانية فقط اي لا ولي سائر الصلوات لانها
 سنت في الفجر اجماعا ليدرك الشمس الجماعة وسنت في الفجر لانه
 وقت صلاة بخلاف سائرهما والتطويل معتبر من حيث الاي
 ان كانت متقاربة في الطول والقصر وان كانت متفاوتة
 غير الكلمات والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر
 الثلث والثلاثين والثلاثين في الاولى والثالث في الثانية وهذا
 بيان الاستحباب اما بيان الحكم فالتفاوت وان كان فاحشا لا يكره
 بل يورد الاثر واطالة الثانية على الاولى تكره اجماعا وانما يكره
 التفاوت بثلث ايات وان كان آية او اثنتين لا يكره لانه عم
 قراء في المغرب المقوذتين واخرهما اطول من الاولى بآية كذا في
 الكافي ولم يعين سورة جواز الصلوة يعني لم يحجز تعيينها لجواز
 الصلوة بحيث لو لم يقرأ فسدت الصلوة لا طلاق قوله تعالى
 فاقرأ ما تنشئ من القرآن وقال الشافعي في سورة الفاتحة
 متعينة للجواز لقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة قلنا انما
 مطلق وخبر الواحد لا يقتضي لانه نسخ وكره تعيينها اي سورة
 لها اي صلوة مثل ان يقرأ ألم تنزيل السجدة وهل في
 صلوة الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافقان في صلوة الجمعة

مطلب بيان

وانما كره لما فيه من جوازها في قالوا هذا اذا رآه حتما بحيث لا يجوز غيرها
 او رأي غير ما كرهنا اما لو قراء ما لكونها ايسر عليه او غيرها بقراءة دوم
 فلا كراهة فيه لكن يشترط ان يقرأ غيرها احيانا لئلا ينقطع الجهر ان
 غيرها لا يجوز سوى الفاتحة فانها متعينة للقراءة في كل صلوة بلا
 كراهة وان لم يتعين جوازها المؤتم لا يقرأ خلف الامام بل يسمع
 وينصت وان قراء الامام آية ترغيب او ترهيب لقوله تعالى
 واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان اكثر اهل التفسير
 على انه خطاب للمفكرين ومنهم من حمل على حالة الخطبة ولانها في
 بينهما فاما اوردوا بها فيما فيها من قراءة القرآن كذا الخطبة اي
 المؤتم يستمع الخطبة وينصت وان صلى الخطيب على النبي عليه
 السلام الا اذا قرأ صلوا عليه فيصلي المستمع سترأ وقت الصلاة
 في الكثرة وفي الوقاية هكذا لا يقرأ المؤتم بل يسمع وينصت ان
 قراء امام آية ترغيب او ترهيب او خطبة وصل على النبي عليه السلام
 فاعرض عليه الزبلي بان يقرأ قوله او خطب معطوف على قراء فلا يستقيم
 في المعنى لانه يقتضي ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة والصلوة
 على النبي عليه السلام وهذا لا غرض كان ممكن الدفع بان يكون
 المؤتم بمعنى من شانه ان ياتم ويجعل قوله او خطب عطفا
 على قراء الحمد وف بعد قوله لا يقرأ المؤتم فالمعنى لا يقرأ المؤتم
 اذا قرأ امامه بل يسمع وينصت وان قراء آية ترغيب او ترهيب
 ولا يقرأ المؤتم اذا خطب امامه وصل على النبي عليه السلام بل يسمع
 وينصت لكن غيرت العبارة فقلت كذا الخطبة الخ لئلا يرد من
 اول الامر والبعيد عن الخطيب كالقريب في وجوب الاستماع والا
 الجماعة سنة مؤكدة وقيل فرض للرجال وسناني ان جماعة
 النساء مكروهة ولا يكرز الجماعة في مسجد محلة باذان واقفا
 يعني اذا كان مسجد امام وجماعة معلومان فضله بعضهم باذان
 واقامة لا يباح لباقيهم تكرارها بها لكن لو كان مسجد الطريق يباح
 تكرارها ولو كرر اهل بدو منها جاز الا اذا صلى بها اي باذان

الجماعة

واقامة فيه او لا غير اهله لان حقهم لا يسقط بفعل غيرهم او صلي بها
فيه او لا اهله لكن بخلافه الا اذا ان كان مخافتهم يكون عذرا
لباقهم واللاحق بالامامة بين الاخيرين الا علم اي اعلمهم بحكام
الصلوة صحة وفدا بعد ما يحسن من القراءة قدر ما يجوز
به الصلوة لان الحجة الى العلم انما بالنظر الى غيره فالأمر اي
ان تساوي في العلم فاللاحق بها اي بالامامة اكثر من قرآن وتجويد
لقرآن لانه ركن في الصلوة فالأمر اي ان تساوي فيه فاللاحق
فيها استدعهم خوفا من الله تعالى واجتنابا من التبرها قال عليه السلام
من صلي خلف عالم تقى فكأنما صلي خلف نبي فالأمر اي
ان تساوي فيه فاللاحق بها اكثر من سنا لما روي ان النبي عليه السلام
قال لا نبي ابني مليكة ليؤتمنكم اكثر من سنا فالأمر اي
ان تساوي فيه فاللاحق احسنهم معاشا بالكلية فالأمر
وجه اي اكثرهم صلوة بالليل لما روي انه عليه السلام قال من كثرة
صلوة بالليل حسن وجهه بالنهار فالأمر اي سنا فالأمر
توبا لان في هذه الصفات تكثير الجماعة والارستقراطية والحق
الى القوم كذا في مواج الذرية وكره الامامة عبدا لانه لا يفرغ من العمل
فيقلب عليه الجمل واعرابي وهو الذي يسكن ابادية عربيا كان
او عجميا لان الغالب عليه الجمل وقاسق لا يهتم لاحد دينه و
واعني لانه لا يتوقى النجاسة ولا يبتدى الى القبلة بنفسه لما
يقدر على استيعاب الوضوء غالبا ومبتدع اي صاحب هوى
لا يكفر بصاحبه حتى اذا كفر به لم يحز اصلا وولدتنا اذ ليس
اب يؤدبه فيقلب عليه الجمل وان نقدر مواج اكرامه لقوله
عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر وكره تطويله اي الامامة
الصلوة لقوله عليه السلام من اتم قوما فليصل بهم صلوة خفيفة
فان فيهم المريض والكبير وذو الحاجة وكره جماعة النساء وحين
اذ يلزم من احد المخطوبين قيام الامام وسطا الصف وهو كره
او تقدم الامام وهو ايضا مكروه في حقين ولو فعل لم يتقدم

بل

بل يقف وسطا اذ بعض الشرايون من بعض كالواة جمع عار
فانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم وكره حضور الشابة كل جماعة في
الصلوة الحسن والجمعة لما فيه من خوف الفتنة وحضور العجز
الطهرين اي الطهر والعصر والجمعة لان الفسقة يجتمعون في او
اوقاتهما وقرط يستبقونهم قد يحلهم على رغبة العجايز وفي الفجر والعشاء
يتأمون وفي المغرب بالطعام مشغولون والجمعة مشغولة
الاغترال عن الرجال فلا يكره في الكافي الفتوى اليوم على الكراهة في
كل الصلوة لظهور الفاد ويقف الواحد عن يمينه اي يمين الامام
لانه عليه السلام صلى بآل بن عباس رضي الله عنه فاقامه عن يمينه ولا
يثاخر عن الامام في ظاهر الرواية وعن محمد اذ يضع اصابعه عند
عقب الامام وان كان المقنن اطول فوقع سجوده امام الامام لم
يفرغ لان البقرة لموضع الوقوع لا مكان السجود وان صلي في سائر
او خلفه جاز واساء فيهما في الاصح بخلافه الستة ويقف الاثنان
خلفه لانه عليه السلام فعل كذلك ويقنن في موضعين يمتنع لان التيم
طهارة مطلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا يقدر بقدر الحاجة ويقنن
عاسل كاسح لان الخلف مانع سريته الحدث الى القدم واصل الجفون
يزيد المسح وقائم بقاعد لانه عليه السلام صلى آخر صلوة قاتا
والقوم خلفه قيام وموم بموم لاستوائهما في الحال لان بوي
الموم قاعا والامام مضطجعا ومنقول بقرص لان الحاجة في حق
الياصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيتحقق البناء وينتقل
لاستوائهما في الحال وحالف مخالف يعني خلف رجلان كل منهما
ان يصلي ركعتين فاقنن اصدحا بالآخر صح كافتاء المتنقل بالمتنقل
وحالف بناذر يعني نذر رجلان يصلي ركعتين وآخر خلف بانه
لاصليين ركعتين واقنن الخالف بالناذر جاز لانه كافتاء المتنقل
بالمفترض بلا عكس اي لا يقنن ناذر بخالف لانه كافتاء المتنقل
بالمستقل لانا نادر بناذر يعني نذر رجلان يصلي ركعتين وآخر كذلك
فاقنن اصدحا بالآخر لا يجوز لان كلا منهما مفترض فضا آخر الا ان

ينوي تلك المندورة بان يذرع رجلان يصلح ركعتين وقال آخر الله
على ان اصلي تلك المندورة ثم اقتدى احداهما بالآخر جاز لوجود
الاشتراك ولا رجل بالبراة او صبي اما المرأة فلقوله عليه السلام
اخر من تمنى حيث اخر من الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي فلانه
مستقل فلا يجوز اقتداء المفترض به ولا طاهر بمجذور وقاري بائي
ولا بس بغيره وغير موم بموم ومفترض بمنقل لان في كل منهما بناء
القوى على الضعيف وذو الاجوز بمفترض فرضا اخر لا يتقيا اكثر
ولا مسافر بقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهر والعصر والعشاء
سواء كانت تحريمه المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت
فخرج الوقت فاقضى المسافر بخلاف ما اذا كانت تحريمها في
الوقت فخرج وهما في الصلوة او كانت الصلوة تما لا يتغير كالنحر
والغروب فانه يصح وانما لم يصح فيما ذكر لان فيه بناء الفرض على الفرض
كما انما في القعدة ان اقتدى بغير الشفع الاول في القعدة فرض عليه
عليه لا على الامام او في حق القراءة لو اقتدى بغير الشفع الثاني فان
القراءة فيه تغل على الامام فرض على المقتدي بل في الوقت اي يقعد
المسافر بالمقيم فيما يتغير في الوقت لا اتحاد حالهما في الاقراض
والسفل اذ يجب على المسافر تكميل صلوة الرباعية حال لا اقتداء بالمقيم
لانه بمنزلة نية الاقامة لانه يصير مقبلا في حق هذه الصلوة بتعا
لامام فلم يلزم اقتداء المفترض بغير المفترض في حق القعدة الاولى
وحق القراءة في الاخيرين اذ القراءة فرض في ركعتي السفل وسيا
لهذا زيادة تحقيق في باب المسافر ان شاء الله تعالى فان الامام
محدث اعاد اي اقتدى بالامام ثم ظهر ان امامه محدث اعاد المقتدي
صلوة لقوله عليه السلام اتما رجل صلى يقوم ثم تذكر جنباته اعاد
واعاد او اقتدى ابي وقاري بائي او استخلف امتيا في الاخيرين
فقدت صلواتهم اما صلوة القاري فلانه ترك القراءة من القدرة
عليها واما صلوة الاميين فلانها لما رغبا في الجماعة وجب ان
يقعدوا بالقاري ليكون قراءة قراءه لها فترك القراءة التقديرية

مع القدرة عليها ولو استخلف القاري امتيا في الاخيرين فقدت
للكل لان القراءة وجبت في كل الصلوة تحقيقا او تقدير او لم توجد
خص الاخيرين بالذكر لدفع توهم ان يصلح الثاني في الاخيرين كما استخلف
لعدم وجوب القراءة بينهما ويصنف الرجال خلف الامام لقوله
عليه السلام لينبني منكم اولوا الاحلام والنهي اي ليقرّب مني بالانوار
فالصبيان فالحناني بفتح الحاء جمع الحنن كالحبالي جمع الحبلى قدم
الصبيان لتحضيمهم في المندورة فالنساء لوحدة قدر ركن اعلم ان
كون محاذات المرأة المفسدة للصلوة مشروط بامور الاول المكث
في مكان المحاذاة قدر اداء ركن حتى لا يفسدها ما دونه الثاني كون
المحاذية مشتملة بان كانت ضخمة قابلة للجماع هو الصحيح والمراد
كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت مجنونة او صغيرة لا
تشتري لنفسها ولو كانت محرما او مجنون تنفر عنها الطباع نفسه
الثالث كون صلواتها ذات ركوع وسجود وان كانا يصليان بالايدي
حتى ان المحاذاة في صلوة الجنازة لا تقدر الرابع كون الصلوة
مشتركة بينهما لا بد بان يكون احدهما اما للآخر فيما يؤذيان او يكون
لها امام فيما يؤذيان في شمل الشراكة بين الامام والمأموم وبين
المأمومين ثم ان اشتركا في الصلوة قد يكون حقيقة كما في المندورة
وقد يكون حكما كما في الاحق فانه فيما يقضي كانه خلف الامام كما سيجئ
وايضاً اعم من الاداء والقضاء والفرايض وغيرها كصلوة
العبد والزادج والوتر في رمضان فان المحاذات في جميع ذلك
مفسدة والخمس كونها في مكان واحد بل حائل لانه مرفوع المحاذاة
وادناه قدر مؤخرة الرجل لان ادنى الاحوال ليقعد فقعد اذناه به
وغلط كلفا لا صبيح والفرجة تقوم مقام الحابل ولهذا لم يفردا
بالذكر وادناه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا قال الزبلي السدس
كون جهنما متحد حتى لو اختلفت لنفسه ولا يتصور اختلاف
الجهة الا في جوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل منهما بالحنوي كذا
قال السروجي في الغاية في باب الصلوة في الكعبة السابع ان ينوي

امامتها او امامة النساء وقت الشروع لا بعد ثم ان المحاذاة لا يجب
 كونها بجميع الاعضاء بل يكفي كونها ببعضها قال ابو علي النخعي جده
 المحاذاة ان يحاذي عضو منها عضوا منه حتى لو كانت المرأة على الظل
 والرجل بجذائهما اسفل منها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها ففسد
 صلوة وقال لم يلق المعبر في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح
 وبعضهم اعتبر القدم اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله مشتهرة فاعل حادثة
 اي حادثة مشتهرة رجلا مقدرا ما يؤذي فيه ركن من اركان الصلوة
 ولو كانت تلك المحاذاة بعضا واحدا فيكون قوله قد ركن اشارة
 الى الشرط الاول وقوله مشتهرة ولو محرم بان يكون اختا او بنتا
 او نحو ذلك اشارة الى الشرط الثاني وقوله في صلواتها الكمال اشارة
 الى الشرط الثالث وقوله المشتركة تادية اشارة الى الشرط الرابع
 ولم يفعل اداء مثلا يتوهم مقابل القضاء وقوله في مكان بلا حائل
 متعلق بقوله حادثة واشارة الى الشرط الخامس وقوله واتخذ جهتها
 اشارة الى الشرط السادس وقوله فسدت صلوة جزء لقوله
 حادثة وقوله ان توي امامتها والاصلوتها اشارة الى الشرط السابع
 قوم صلوا على ظهر ظن في المسجد وتختتم من قدامهم شيا او طريقا
 لم يجر صلواتهم لان الطريق وصف النساء ما منع من الاقضاء كذا
 في الخبيثة ولو جحد ايهم من تختم شيا جازت صلوة من كانت على
 الظل اذ ليس بينهم وبين الامام شيا فلا محاذاة ههنا مكانا
 الحائل فلا تنفس صلواتهم كرجل او اداة صليبا صلوة واحدة
 وبينهما حائط المصلي على رقوق المسجد ان وجد في جهة مكانا
 كرهه والا فلا ويمنع الاقضاء الطريق الواسع بين الامام والمقيد
 وهو الذي يجري فيه الزورق في المسجد حال من الطريق والتهير
 لا يمنع الاقضاء القضاء الواسع فيه اي في المسجد كذا في الخبيثة
 وقيل يمنع الاقضاء ايضا وقدما يمكن الاستفاف فيه حال كونه في
 العتراء وقيل يمنع الاقضاء اخره قدر ثلثة اذ رجع في الصحيح
 والمحاذاة عند صلوة العيد كالمسجد قال قاضي طان لوصلي باقها

في سنة من سنة
 في سنة من سنة

صلوة العيد في الجبابة جازت صلواتهم وان كان بين الصفوف
 فضاء والتساع لان الجبابة عند اداء الصلوة لها حكم المسجد الحاميل
 بينهما اي الامام والمقيد لو كان بحيث يستقبل به اي سببه
 حال الامام بمنعه اي الاقضاء والا اي وان لم يشتهه فلا يمنع الا
 ان يختلف المكان قال قاضي طان ان اقام على الجدار الذي يكون
 بين داره وبين المسجد ولا يشتهه عليه حال الامام يصح الاقضاء
 وان اقام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد وان كان لا يشتهه
 عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كثر المتخلف فيها
 المكان مختلفا اما في البيت مع المسجد لم يتخلل الا الحايطة ولم يختلف
 المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقضاء الا اذا اشبهت عليه حال
 الامام فقال ايضا الامام اذا فرغ من الصلوة يستحب ان يتحول
 الى بين القبلة ما يكون خذاء يسار المستقبل ويسار القبلة ما
 يكون خذاء يمين المستقبل لما ثبت الاقضاء المذكر
 في الاصطلاح من صلي الركعت مع الامام والمسبوق من سبقه
 الامام بهما اي بالركعت كلها بان ادرك الامام بعد رفع راسه
 من الركوع الاخر او في التشهد او ببعضها بان ادركه بعد
 الركعة الاولى في الثانية او الثانية او الثالثة في الرابعة والثالثة
 من فاة كلها اي كل الركعات او بعضها بعد الاقضاء بان ادرك
 الامام في الركعة الاولى في سبقة طرث فذهب وتوضاء وجاء
 بعد فراغ الامام فشرع يصلي الرابع بالتمام او سبقة طرث بعد اداء
 ركعة او ركعتين او ثلثا فشرع يصلي ما فات وسيتاتي بيان حكمه
 المسبوق فيما يقتضي له جهتان بجهة المانفرد حقيقة فانما يصلي ما
 ليس تمام التزمه مع الامام ووجه الاقضاء صورة حيث بني تحريمه
 على تحريمه الامام فبالنظر الى الجهة الاولى كان كالمندرج تحت بني اي
 ياء في بالثناء اذا اقام الى قضاء ما سبق به اذا ادرك الامام في
 القراءة التي يجربها ويعود ويقرأ ويقصد ما يقضي بترك القراءة
 لا بالمحاذاة ويتغير الى الرابع ما يقضي بنية الاقامة ويتركه المسجد

لا يصح الاقضاء

وبين القبلة

بالسهر فيه اي فيما يقضى وكل ذلك من احكام المنفرد وبالنظر الي
 الجهة الثانية كان كالمقضى حتى لا يؤتم اي لا يجوز الاقتران
 لانه بان في حق التيمية بخلاف المنفرد وان صلح للتحافة اي لا يعمل
 امامه خليفة له اذا حدث ونقطع بكثرة الافتتاح بحرية اي لو
 كثرنا وبنا استيناف صلوة وقطعها بصيرتنا فانها وقطعها
 بخلاف المنفرد ويلزمه السجدة سهوا امامه يعني لو قام الى قضا
 ما سبق به وعلى الامام سجدة سهوا فليان يعود ولو لم يعود
 عليه ان يسجد في اخر صلوة بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود
 سهوا غيره وان لم يحضر المسبوق في سهوه اي سهوا امامه و
 ياتي المسبوق بتكبير التيمية بخلاف المنفرد واللاحق ليس
 له الجهرتان بل هو كانه خلف الامام حتى لا يتغير فرضه بنية الاقام
 ولا ياتي بقراءة ولا سهوا اي يسجد سهوا واسهوا ولا بما تركه
 اي لا ياتي بما تركه امامه بالسهر ويقضي بالمجازاة و
 على خطأ القبلة مع امامه وكل ذلك من احكام المقضى المسبوق
 يقضى اول صلوة في حق القراءة واخرها في حق التيمية حتى
 لو ادرك ركعة من المغرب مع الامام قضى بعين ركعتين وفضل
 بقعدة لانه اذا قضى ركعة فكانه صلى ركعتين بالنظر الى التشهد
 وقراءة في كل من الركعتين الفاتحة وسورة لانه ما يقض كانه
 اول صلوة ولو ترك القراءة في احدهما يفسد صلوة ولو ادركها
 اي ركعة من دووات الاربع صلى ركعة اخرى وقراءتها اي
 الفاتحة وسورة وتشهد لانه كانه صلى ركعتين بالنظر الى
 التشهد ثم صلى ركعة اخرى وقراءتها اي الفاتحة وسورة
 لان ما يقضى اول صلوة بالنظر الى القراءة ولا يشهد لان ما
 يقضى اخر صلوة بالنظر الى التشهد وخرجه الثالث بان
 القراءة والترك والافضل القراءة والله اعلم
 باب الحديث في الصلوة
 امام سبقه حدث غير ما نفع للبناء لانه من هذا القيد لان المطلق

لا يصح تركه
 في الصلاة
 الا في
 الضرورة

كما في اكثر النسخ غير صحيح كما سيظهر ولو اي ولو كان سبق الحدث
 بعد التشهد قبل السلام اذ لم يتم صلوة لما عرفت ان المؤخر
 بصنع فرض عند اي حنيفة رحمه الله ولم يوجد فيستخلف خبر لقوله
 امام استخلفه واجب اذ خلوا مكان الامام عن الامام بنفسه
 صلوة المقضى حتى لو احدث الامام فلم يقدم احد حتى خرج من
 المسجد تفسد صلوة القوم كذا في الكافي صورة الاختلاف
 ان يتأخر ثم يردوا واحدا بعد على انفسهم ان رغب فيقطع عنه
 الطنون ويقدم من الصف الذي يليه بالاشارة ولو تكلم بطلت
 صلواتهم ولا يستخلف مالم يجاوز الصفوف في الصلوة والمخرج
 من المسجد فيه فلو لم يستخلف حتى جاوز هذا الحد بطلت صلوة
 القوم وفي صلوة الامام روايتان كما اذا حضر الامام عن القراءة
 اي قراءة قدر ما يجوز به الصلوة فانه يستخلف في ايضا عنده
 خلافا لها ولو قراء ذلك القدر لم يجز الاختلاف بل خلاف لعدم
 الاحتياج اليه فيتوضا الامام ويبقى باقيها على مضي ويتم صلوة
 ثم اي مكان التوضي او يعود الى مكانه ان فرغ امامه اي الذي
 استخلفه متصل بقوله يتم ثم او يعود كالمفرد فانه ايضا مخير بين
 الاتمام ثم والعود ووجه التخيير ان في الاول قلة المشي وفي
 الثاني اداء الصلوة في مكان واحد فيختار ايا شاء والا اي وان
 لم يفرغ امامه عاد الى مكانه قطعاً كذا اي كالامام المقضى اذا
 سبقه حدث والافضل للمنفرد ومقتضى فرغ امامه لا استيناف
 ليكون ابعد عن شبهة الخلاف فيتحقق الاداء بلا خلل وبني الامام
 والمقضى احراز الفضيلة الجماعة ولو استخلف الامام مسبو
 جاز لوجود المشاركة في التيمية والاولى له ان يقدم مذكراً لانه اقدم
 على اتمام صلوة امامه وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم لوجه
 عن التسليم ولو تقدم اتم صلوة الامام اولاً بان ابتداء من حيث
 انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى السلام قدم مذكراً
 يستلم بهم وحين اتمها اي المسبوق صلوة الامام بان تقدمه

الشهادة بغيره اي المسبوق والمراد صلوة المتأني للصلوة
كالقنينة والكلام ونحوها وبغيره الامام الاول لانه وجد أثناء
صلوتهما الا عند قرائته اي الامام الاول بان يتوضأ وادرك
خليفة بحيث لم يسبقه شي وان صلوة خلف خليفة لا تقوم اي لا
يضر المتأني القوم اذ قد تمت صلواتهم وان لم يسبقه اي الامام الاول
حدث وقدر الشبهة ثم هي حقيقة او احدث عند احدث
صلوة المسبوق لوجود المتأني خلالها وان تكلم او خرج من المسجد
اي لا تفسد صلوة المسبوق لان القنينة مفسدة للجمعة الذي
يلقيه من صلوة الامام فتفسد مثل صلوة المقتدى ان الامام
لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والمبني على الفاسد قائم
بخلاف الكلام لانه في معنى التسليم فانه منه لا يحتاج ولهذا لا يقو
بشرط الصلوة وهو الطهارة فاذا صادف جرم لم يفسد فلم يثبت
ذلك في حق المسبوق ولكنه يقطع في اداة لا في غيره وانه والكلام
في معناه من حيث انه لا يبطل شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف
القنينة والحدث العذر وكذا الخروج من المسجد فانه قاطع للشبهة
وما نه اي مانع البناء الحدث العذر والاحتوا والاعمال والامناء
بالاحتمال بالانتماء في صلوة نوما لا ينقص وضوءه فاحتمل او غير
كذلك او مستشبهة كذا في الظهيرة والقنينة واصابة بول نمر
جاوز قدر الارض وسيلان سحابة وظهور العورة في الاستنجاء الا
ان يضطر كذا المرأة اي ظهور عورتها في الاستنجاء يمنع البناء الا ان
تضطر ايضا والقراءة داها وجائيا قيل لو قراء داها بفساد
واثباتا وقيل بالعكس القبح الف وفيها لانه في الاول اذ
ركنا مع الحدث وفي الثاني مع الكسبي بخلاف التسيب والتهليل في
الاصح اذ ليس فيها اداء ركن وطلب الماء بالاشارة عطف
على الحدث العذر والقراءة وشراؤه بالتعاطي فبذلك يظهر فساد الصلوة
بفتح الالحاق والقبول والملك قدر اداء ركن بعد سبق كذا
الا اذا كان اي الحدث والملك نائما اي في حال نوم الحدث

فان ذلك لا يمنع البناء والخروج من المسجد والتجاوز من الصلوة
في غيره كالصحراء بعد ما نزل اذ احدث ثم ظهر طهره ولو عمل عذرا بعد
الشبهة متأني الصلوة تمت الصلوة لوجود الخروج بصنعها
ولو وجد متأني الصلوة بعد بلا صنع بطلت الصلوة لوجود المتأني
قبل تمامها خلافا لما تبطل الصلوة بقدره المتيمم في الصلوة
على استعمال الماء وروية وتبطل ايضا بروية المتوضي المقتدى
بالمستقيم الماء قال في الكثرة وبطلت ان رأى متيمم ماء قال لا يرفع يديه
بالروية القدرة على الاستعمال حتى لو راه ولم يقدر على استعمال
لا يبطل ولو قدر بلارؤية بطلت فدار الامر على القدرة لا غير تقيده
بالمستقيم بطلان الصلوة عند رؤية الماء غير مفيد لانه لو كان متوضي
يصلي خلف متيمم فرائي المقتدى الماء بطلت صلوة تعلم ان الامام
قادر على الماء باخباره وصلوة الامام تامة لعدم قدرة وطهارة
تلك العبارة اليه ما ترى ونزع المارح حقه بعمل سير بان كان واما
لا يحتاج الى المعالجة في التزوع والنا كان التزوع بفعل عفيف تمت
صلوة لوجود الخروج بصنعهم ومضى من مسحة ان وجد الماء وقيل
مطلقا وتعلم الاية اي تذكره او حفظه بالسمع من غيره بلا
اشتغال بالتعليم والامت صلوة لوجود الخروج بصنعهم وتقع
في المتون المشهورة لقفا سورة مكان آية ولا يستقيم الا
على قوتها وسيل العاري نوبا يجوز فيه الصلوة وقدرة المومي على
الاركان فان آخر صلوة توتي فلا يجوز بناؤه على الضعيف
وتذكر فائته عليه هو صاحب الترتيب وكذا اذا كانت فائته على
الامام فتذكرها المؤتم بطلت صلوة المؤتم وحده كذا قال الزبلي
وتقديم القاري اميا وطلوع الشمس في الجو ودخول وقت العصر
في الجمعة وزوال عذر المعذور وسقوط الجيرة عن برز ووجدان
المصلح بالبحر يزيل ودخول الوقت المكروه على مصلح القضاء
وعدم ستر الجارية عورتها اذا كانت يصلي بغير فناء فاعتقت
فان هذه الاشياء مفسدة للصلوة بلا صنع عنده خلافا لما

وهو مبتنى على ان الخروج بصنعة فرض عند لا عندهما كما ذكره او بعد
فاحدث او ذكر سجدة فبجدها فان بنى اعادة ما حدث في قطع
ما ذكر فيه ندبا يعني ان من احدث في ركوع او سجدة وتوضوء في
فلا بد ان يعيد الركوع والسجدة الذي احدث فيه لان اتمام الركوع
انما هو بالانتقال وهو مع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو
كان اما تقدم غيره وام المقدم على الركوع والسجدة جاز لا مكان
التمام بالاستدامة وان تذكر في ركوع او سجدة انه ترك سجدة
في الركعة الاولى فقصا لا يجب عليه اعادة الركوع او السجدة ولكن
ان اعادة يكون منه وبالرفع الصلوة مرتبة بقدر الامكان ام و
فاحدث الامام فلو كان المقدم رجلا قام اي فذلك المقدم
امام بلانية اي متعين بخلاف الاول وان لم ينو له من صيانة
الصلوة كما ذكر في اول باب وتعيين الامام لقطع المراجعة عند الكثرة
ولا مراجعة ههنا ويتم الاول صلوة مقدما به كما اذا استخلف حقيقة
والا اى وان لم يكن ذلك لواحد رجلا بل صبيتا او امرأة او خشي فسد
صلوة في رواية لا يستخلف من لا يصلح امامة وقيل لا
اذا لم يوجد منه الاستخلاف قصدا وكذا الحكم فيها اذا كان ذلك
امتيا او متنفلا خلف المقرض او مقيما خلف المسافر في القضاء
اخذ رعاك من الالفاظ ثم توضاء وبني لا يجب عليه كائنا
باب ما يفسد الصلوة
وما يكره فيها يفسد الصلوة عند قيامه بالعد لان السلام سرور
غير مفيد لانه من الاذكار رفعه غير العمد جعل كرا وفي العمد كما ذكره
لم يقين بالعد لانه ليس من الاذكار بل هو كلام وتخطا بنفسه
الكلام مطلقا اي سواء كان عدا او سهوا او شيئا او قليلا او كثيرا
والاعاء بما يشبه كلاما نحو اللهم انبني ثوبا كذا اللهم زدوني
ظلمة وعند الشافعي لا يفسد والابن وهو ان يقول في الكافي
عن ابي يوسف ان آه لا يفسد سواء كان من وجع او ذكر جنة
او نار والناوة وهو ان يقول آوة يفسد فيها وفي التامر

سئل محمد بن سنان عن ذلك فقال لا يقطع وفي الغبائية قالوا اما خذ
احسن للفتوى لانه مما يتبلى به المريض اذا اشتد مرضه والنايف
وهو ان يقول آف ويكاد بصوت لوجع او مصيبة لانه ذكر الجنة
او النار لان الابن ونحوه اذا كان من ذكرها صار كما انه يقول اللهم
اني اسئلك الجنة واعوذ بك من النار ولو صح به لانه صلوة وان
كان من وجع او مصيبة صار كما انه يقول انما مصاب فتوتني ولو صح
به نفسه كذا في الكافي والتحقق بل اعدر بالالم يكن مدفوعا اليه اي
مضطرا بل كان التحسين الصلوة ان ظهر به حرف نحو اخ بالفح والضم
تفسد عند ابي حنيفة ونحوه رجمها الله وان كان مضطرا لاجتماع الزان
في حلقه لا تفسد كالفطاس فانه لا يقطع وان حصل تكلم لانه مدفوع
اليه طبعيا واما الجناء فان حصل به حرف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع عنده
وان كان مدفوعا اليه لا يقطع كذا في الكافي وتسميت عايطين بالسين
والشين والثاني اضع وهو ان يقول برحمتك الله وجرافساده
من كلام الناس اذ يقع به الخطاب بينهم ولو قال لعاطس السلام
الحمد لله لا يفسد لانه ليس جوابا عرفا ولو قال لعاطس لنفسه الحمد
الله لا يفسد لانه بمنزلة قوله برحمتي الله وبه لا يفسد كذا في الظاهرة
وجواب خبر سوء بالاسترجاع بان يقول ثا لله وانا اليه راجعون
وسائر بالحدثة بان يقول الحمد لله ونحوه بالسجدة بان يقول سبحان
الله والهيللة بان يقول لا اله الا الله ذكر الجواب لانه لو لم يرد بالتحيد
ونحوه الجواب بل علام بانه جاز صلوة اتفاقا وقين بالتحيد ونحوه
لان الجواب بما ليس شئا مفسدا اتفاقا و يفسد قرأة من مصحف
لانه يتلف من المصحف فاشبه التلف من غيره ونحوه على امامه لانه
تعليم وتعلم فكان من كلام الناس قوله على غير امامه يشمل فتح المقدي
وعلى غير المصلي وعلى المصلي وفتح الامام والمنفرد على اي شخص كان
وكذلك مفسد الا اذا قصد به السلاوة دون الفتح نظيره ما لو
قيل له مالك فقال خيل البقال والغير فانه يفسد صلوة ان
اراد به جوابا والافلا وان فتح على امامه لا يفسد استحسانا وقيل ان

قرأ قدر ما يجوز به الصلوة يفد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان استقل
 الى آية اخرى ففتح عليه تفد صلوة الفاتح وكذا صلوة الامام ان
 اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وينبغي للمفتي ان لا يجعل بالفتح اذ ربما
 يتذكر الامام فيكون التلقين بلا حاجة وللإمام ان لا يلجئ اليه بل يخرج
 اذ قرأ قدر الفرض والآن استقل الى آية اخرى واكثر شره لانهما ينافيان
 الصلوة ولا فرق بين العمد والنسيان لان حاله الصلوة مذكورة
 هذا اذا لم يكن بين استناء ما كمال ما اذا كان فابتلع لا تفسد صلوة
 كما سياتي وسجوده على خمس وعن ابي يوسف تفسد السجدة للصلاة
 حتى لو اعادها على موضع ظاهر صح لان ادائها على النجاسة كالعدم لها
 ان الصلوة لا تجزى فاذا اشد بعضها فسد كلها بخلاف وضع يديه
 وركبتيه عليه فان صلوة يجوز لان وضعهما عليه ترك الوضوء اصلا
 وترك وضعهما لا يمنع الجواز بخلاف الوجه فان ترك وضع يديه واداء
 ركن او امكنه بكشف عورة او نجاسة لو انكشف عورته في الصلوة
 فسترها بلا لبث جازت صلوة اجماعا لان الانكشاف اكبر في الزمان
 اليسير لا تكشف اليه في الزمان الكثير وهذا لا يمنع فكذا اذا كان ادى
 ركن مع الانكشاف او مكث بقدر ما يتمكن فيه من ادا ركن فسد
 وكذا الوضوء على موضع نجس او اصابه نجاسة اكثر من الذم او
 وقع في صف النساء للمزاحة فاوى او مكث فسدت عند ابي
 يوسف وعند محمد رحمهما الله لا يفد كشف العورة وملاسة النجاسة
 بالمكن ما لم يوده اي الركن يعني انه لا يعتبر قد ادا الركن بل خفيته
 اداءه واستحلاف مقدم من خارج المسجد يعني اذا كان
 المسجد ملأ من القوم والصفوف متصلة بينهم خارج المسجد
 فسبق الامام حدث فخرج من المسجد واستخلف رجلا من خارج
 المسجد تفسد صلوة الكل لما كان خلا مكان الامام عنه تفسد الصلوة
 لكنه ما دام في المسجد جعل مكانه لم يحل مكانه وعند محمد لا يفد
 لان لمواضع الصفوف حكم المسجد كما في الصحراء واستخلاف
 انني ولو خلفه شاة اي استخلف الامام امرأة وقد سبقه حدث

وخلفه رجال ونساء تفد صلوة و صلوة القوم لا تشتغل بالتحلل
 من لا يصلح خليفة لا تفد صلوة وبفسادها تفسد صلوة القوم
 وكل عمل كثير اختلف في تفسيره وعامة المشايخ على انه ما يقارن
 ان عامه غير متصل وقيل لا يستكره المصلي قال الامام الشافعي
 هذا اقرب الى مذهب ابي حنيفة رج فان ذاب القويض الى راي المصلي
 وقيل ما يحتاج الى اليدين لا نظره عطف على قراءة الى مكتوب فيه
 قرأنا كان او غيره او كل ما بين استناء فانه لا تفسد لانه يتبع ليقه
 ولهذا لا يفد به الصوم وقيل اذا كان ما بين استناء قليلا كما
 دون اطفة لا تفد صلوة واذا كان اكثر منه تفسد كذا في
 النهاية او ردور ما في الصحراء بموضع سجوده تكلموا في الموضع
 الذي يكره المرو فيه والاصح انه موضع صلوة في الصحراء وهو
 قدمه الى موضع سجوده فانه لا يفد الصلوة وان اتم المار في
 المصلي اما مدنيه اي في الصحراء ستره ان طلع المرو وبردق اي المرو
 بالاشارة او السجود لانهما تحترزا عن العمل الكثير ان عدما
 اي السرة متصل بقوله ويدفعه او قرب بينهما اي المصلي والستره
 ان وجدت وكفى بالحاجة ستره الامام وان المار في المسجد الصغير
 بالمرو بين يديه مطلقا اي سواء كان ما بينهما قدر الصلوة او
 اكثر بلا حائل بينهما والمسجد الكبير قبل ك الصغرة وقيل كل الصحراء
 لما فرغ من بيان ما يفسد وما لا يفسد شرع في بيان ما يكره
 وما لا يكره فقال وكره تقاوبه لانه من التكاسل والامتناع
 عليه فليكن ظم استطاع وان زاد وضع يده او كثر على فيه وعطيه
 لانه ايضا من الكسل وتقيض عينيه للنهي عنه وكفى نوبه اي
 رفع نوبه من بين يديه اذا اراد السجود فانه نوع تجبر و
 سدل وهو ان يجعل نوبه على راسه وكيفية ثم يرسل طرفه من
 جوانبه فانه يشبه باهل الكعبة وعيشته اي لبعبه اي بنوبه
 ويبدنه لانه خارج الصلوة منتهى عنه فاطنك فيها وعطس شدة
 للنهي عنه ايضا والتقاء بان يلوى عنقه للحاجة للنهي عنه ايضا

كل ما يكره في الصلوة

منه ومنه ومنه ومنه
 ومنه ومنه ومنه ومنه
 ومنه ومنه ومنه ومنه

فلو نظر مؤخر عينيه يمنة ويسرة من غير ان يلوي عنقه او يلوي راسه
لا يكره ولو تحول صدره عن القبلة فاصلا ووجهه الى السماء
للمنى عنه ايضا واقفا للمنى عنه ايضا وهو ان يقعد على البنية
وينصب ركبتيه ويضع يديه على الارض فانه يشبه اثناء الكلب
واقر اش ذراعيه للمنى عنه ايضا وترجمه لان فيه ترك شئ لفقو
للتشبه بلاء عذر فلو كان بعذر لم يكره وتخصر للمنى عنه ايضا
وضع اليد على الخمرة وقلب الحصى لسجد الامة اي وكرة قلبه
ليتمكن من السجود الا ان يقب قرعة للمنى عنه ايضا والرخصة في
المرّة قال عليه السلام با ابا ذر قرعة او قذر وعد الاي جمع آية
والسج باليد للمنى عنه ايضا وفيه خلاف لما لا يكره عدنا باليد
ولا باليد خارج الصلوة وقيام الامام في المحراب او على دكان او على
وصح هذا قيد للصور المذكورة يعني يكره قيام الامام في المحراب
وحده لانه تشبه باهل الكتاب لا قيامه في الخارج وسجده فيه
لانتفاء سبب الكراهة وكذا يكره قيامه على دكان وحده والقيام
على الارض للمنى عنه وللشبهة وكذا اعكس في البصحة لانه يشبه اثناء
المكانين فكان تشبهها ولان فيه اذراء بالامام ثم قدر الارتفاع
قائمة ولا يناس بما دونها ذكره الطحاوي ورواية عن ابي يوسف
وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتماد وان كان مع الامام بعض القوم
لا يكره في الصحيح لزوال المعنى المحجب للكراهة والقيام خلف صف
فيه اي في ذلك الصف قرعة للمنى عنه وبت ثوب فيه تصاوير
لانه يشبه حامل الصنم وان يكون بين يديه تنورا وكانون في نار
سجده بعبادة الجوس لانهم يعبدون الجبر او يكون فوق راسه
او خلفه او بين يديه او جذاية صورة حدث جبرئيل عليه السلام
انما لا تدخل بيتا فيه كلب وصورة واشتد كراهته ان يكون امام
المصلين ثم فوق راسه ثم على يمينه ثم على يساره ثم خلفه وفي الغاية ان
كان التمثال في مؤخر الظهر لا يكره لانه لا يشبه عبادة وفي الجامع
الصغير اطلق الكراهة الا ان يكون صغيرا او مقطوعة الرأس وغير

ذي روح فانما اذا كانت كذلك لا تقعد فلا يكره وصلوته حاشا راسه
للتكاسل عدم المباهلة لا للندل حتى لو كان له لا يكره او صلوة وهو
يدافع الاجتناب اي البول والغايط وهو جلة خالية اي صلوة حاشا
مدافعة لها او الرجح للمنى عنه وصلوة في ثياب البذلة وهي بليس
في البيت ولا يخرج بها الى الاكابر ومسح جهنم من الرب للمنى عنه
ايضا لا اي لا يكره قبل حية وعقرب في الصلوة طريثاني هريرة
رضي الله عنه انه عليه السلام افر يقبل لاسود بين في الصلوة الحية
والعقرب ثم قبل انما يقبل اذا تمكن من قبلها بفعل سكر كالضرب
واما اذا احتاج الى المعالجة والمشى في نفسه وذكر في المبسوطة
انه لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشي في الخلاء والاستقاء من البر
ولا الصلوة الى ظهر فاعيد يحدث وقيل يكره والصحيح ما ذكرنا لما رو
انه عليه السلام اذا اراد ان يصلي في الصحراء امر عمره ان يجلس بين
يديه ويصلي الى مصحف او سيف معلقين لانها لا يعبدان و
والكراهة باعتبارها وان قال بعض بكراهتهما او الى مرجح لان الجبر
لا يعبدون اللاب بل الجبر او على بساطية نصا وير لانه امانة وغير
للتصورة وليس تعظيم ان لم يسجد عليها اي الصورة بان كانت
في موضع سجده وقيامه فان السجود عليها يشبه بعبدتها
كذا الفظة كذا هي هنا كالفصل في عبارة الكثر ووجه الفصل بان الكراهة
ان الثاني غير متعلق بالصلوة بكرة الوطن والبول والنجس اي النجاسة
فوق سجد لانه بنا في احراره لان سطح المسجد حكمه حتى لو قام
عليه مقعدا بالامام صح ولو صعد اليه المعتكف لم يفسد اعتكافه ولم يكر
لنجاسه والجنب لو وقف عليه لا فوق بيت فيه مسجد والمراعاة
للصلوة في البيت بان كان له محراب لانه ليس بمسجد حتى جازي
فلم يكن له حرمة المسجد كذا في الكافي ويكره علق بابه لانه محصل
المسلمين فلا يفتح منه عنهم قالوا انه في زمانهم وفي زماننا لا يبال
به في غير اوان الصلوة اذ لا يؤمن على مناع المسجد لا اي لا يكره
تزيينه بالجص والسج هو حش مقوم بجلب من الهند وما والا

بما لا يبال الباقى واما المتنوى فيضم قيمة ما زينه به اذا فعل ذلك
من مال الوقف قراء بعد الفاتحة من وسط السورة لا يكره وقيل
يكراه قراءة فاتحة السورة في ركعتين يكره وكذا اخاتمة سورة في ركعة
او سورتين في ركعتين وقيل لا يكره وقيل يكره فيها جميع بين
سور في ركعتين لا يكره وقيل يكره ولو كثر سورة في الركعتين يكره الا
في النفل وينبغي ان لا يفصل بين الركعتين بسورة او سورتين
واما يفصل بين ركعة في الفينة قراء في الركعة الاولى المعقودتين
قال بعضهم بقراء في الثانية بفاتحة وينبغي من البقرة وقال بعضهم بعد
قل اعوذ برب الناس في الثانية كذا في الثانية قراء في الاولى قل
اعوذ برب الناس قراء في الثانية ايضا قراء بعض السورة في ركعة
قبل يكره وقيل لا وهو الصحيح قراء سورة قراء في الثانية سورة قوتها
يكراه والاية كالسورة كذا في مجمع الفتاوى سقطت قلن سورة او غائبة
في الصلوة فرفع القلنوة بيدها واحدا افضل من الصلوة بكشف
التراس واما العامة فان امكنه رفعها ووضعها على الراس بيده
واحدة معقودة كما كانت فستر الراس ولي وان اخلت واخارج
الى تكبيرها فالصلوة بكشف الراس ولي من عقدتها وقطع الصلوة
كذا في التارخانية لوصف رافعا بيمينه الى المرفقين يكره ولو صلى مع
الستر او ويل والعقد عن يمينه يكره المصلح اذا كان لا يسن شقة او خرجي
ولم يدخل يديه اختلف المشافرون في الكراهية والمختار ان لا يكره
كذا في الخلاصة باب الوتر والنوافل

الوتر فرض على لا اعتقادي وقد اختلفوا بينهما وهو الماراد ببارك
انه واجب وفي الظاهر انه فريضة على لا اعتقاد وهو سنة مؤكدة على
فلا يكفر جاحص ترفع على كونه غير اعتقادي ويقضى ترفع على كونه
فرضا على ان لا كان سنة لم يقض وكذا قوله وذكره في الصلوة المكتوبة
يقصد ما ولو كان سنة لما اخذنا وقوله وذكره في سنة يقصد
لو كان سنة لما اخذنا وقوله ولا يعاد الوتر لاعادة العشاء
ولو كان سنة لما عيد تبع للنقض وثبت ركعات بسليمة لما روي

هذا الحديث يدل على ان الوتر فرض على لا اعتقادي وقد اختلفوا بينهما وهو الماراد ببارك انه واجب وفي الظاهر انه فريضة على لا اعتقاد وهو سنة مؤكدة على فلا يكفر جاحص ترفع على كونه غير اعتقادي ويقضى ترفع على كونه فرضا على ان لا كان سنة لم يقض وكذا قوله وذكره في الصلوة المكتوبة يقصد ما ولو كان سنة لما اخذنا وقوله وذكره في سنة يقصد لو كان سنة لما اخذنا وقوله ولا يعاد الوتر لاعادة العشاء ولو كان سنة لما عيد تبع للنقض وثبت ركعات بسليمة لما روي

انه عليه السلام كان يوتر بثلاث لا يستلم الا في اخرين رواه ابى و
جماعة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم جميعا بقراء المصلح في كل
من الركعات الفاتحة وسورة لانه المروي عن النبي عليه السلام كما
سنا في ولا ان وجوبه لما كان بالسنه وجب القراءة في الجميع احيانا
وقيل ركوع الثالث يكره رافعا يديه فيقفت فيه اي فيما قبل الركوع
لما روي ان النبي عليه السلام اوتر بثلاث ركعات قراء في الاولى سبح
اسم ربك لا على وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله
احد وقت قبل الركوع وعند الشافعي بعد فيقول اللهم انا نستغفرك
ونستغفرك ونستغفرك نتوب اليك ونؤمن بك ونشكرك ونحمك
ونحنى عليك الخير كله نلشكر ولا نكفر ونخلع ونترك من بينك اللهم اياك
نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع نرجو رحمتك ونخشى
عذابك ان عذابك بالكفار ملحق روي بكسر الحاء ونحوها والكسر صحيح
والقوم يتابعون الامام الى هنا فاذا اتم في الامام في الدعاء سكتوا و
قال ابو يوسف رحم يتابعونه ويقروونه معه وقال محمد لا يتابعونه
ولكن يؤتمنون والدعاء هذا اللهم احدنا فيم هديت وعافنا فيم
عافيت وتولانا فيم توليت وبارك لنا فيم اعطيت وقنا يا ربنا
شرفنا فقلت انك تقضي لي عافيتك لا بدل من وابيت ولا
يعز من عافيت تباركت ربنا وتعايت فلك الحمد على ما قضيت
ونستغفرك اللهم ونسب اليك وقل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين
وايما اي في كل سنة وقال الشافعي لا يقف في الوتر الا في النصف
الاخير من رمضان دون غيره وقال الشافعي رحمه يقف في صلوة الفجر
ايضا في الركعة الثانية بعد الركوع طرقت انيس رضي الله عنه انه عليه السلام
كان يقف في صلوة الفجر الى ان فارق الدنيا ولنا حديث ابن مسعود
رضي الله عنه انه عليه السلام قف في صلوة الفجر شهرا يدعو على خي
من احياء العرب ثم تركه وترك دليل النسخ والترجيح بغير الركوع
او بالمروني فانه حافظ فيترجى على المبيح وينبغي قانت الوتر اي ينبغي في
قراءة القنوت خفي شافعيًا يقف بعد الركوع لان اختلافهم

في الفجر كما سياتي مع كونه منسوخا دليل على انه يتابع في قنوت الوتر كونه
 ثابتا بيقين فصار كالشأن والتشهد والدعاء بعد وتسبيح
 الركوع والسجود لا الفجر اي لا يتبع شافيا بقيت في الفجر عند اي خيفة
 ومخدرهما الله وعند اي يوسف لم يتبعه لانه مقتد بالامام والقنوت
 مجتهد فيه فصار ككثيرات العيدين والقنوت في الوتر بعد الركوع و
 وثان انه منسوخ لما روينا ولا متتابعة في المنسوخ فصار كما لو
 كثر في الجنائز حيث لا يتبعه بل يسكت قايما ليتابع فيها
 يجب متابعتها وقبل بقعة تحقيقا للمخالف لانه السالك في
 الدعاء والاول اظهر لوجوب المتابعة في غير القنوت ومن لم يحسن
 اي القنوت يستحب ان يقول اللهم اغفر لي ذنوبك ثلثا و
 اختيار الامام ابي الليث او يقول اللهم ربنا انتا في الدنيا
 وفي الآخرة سنة وفنا عذاب النار وهو اختيار سائر المشايخ
 كذا في معراج الذرية تذكرا ترك القنوت في الركوع متعلق
 بتذكر او القيام منه اي الركوع لم يقف فيه اي الركوع لانه ليس
 محلا للقنوت ولو قف في القيام بعد الركوع لم يعد الركوع لانه لو كان
 فرض والقنوت واجب لا يجوز رفض الفرض لاقامة الواجب بعد
 التسهول والزال القنوت عن محله الماصلة ركع الامام قبل فراغ القنوت
 منه اي القنوت تابعه اي قطع المقنن القنوت وتابع الامام لان
 ترك المتابعة يفسد الصلوة دون ترك القنوت بخلاف التشهد
 يعني اذا سلم الامام قبل فراغ المقنن من التشهد لا يقطع التشهد
 ولا يتابعه في السلام اذ لا يلزم ههنا من تركها فساد الصلوة
 ادرك المقنن الامام في الركوع من ثلثة اي الركعة ثلثة
 من وتر رمضان كان المقنن مدركا للقنوت لان ادراكه في
 الركوع ادراكه في القيام قف في الركعة الاولى والثانية سر
 لم يقف في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع لما فرغ من احوال
 الوتر شرع في بيان احوال التوافل فقال سن سنة مؤكدة
 ركعتان قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء وسن اربع تسليم

سن سنة مؤكدة

حتى

حتى ان اوتيا بتسليمين لا يكون مقتدا بهما ولذا يوزن ان يصلي
 اربع بتسليمين فصلا اربع بتسليمين لا يخرج عن التذرع والتكس
 يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعده اي الجمعة والاكمل فيه
 قوله عليه السلام من ثاب على ثلثي عشرة ركعة في اليوم القليل
 بنى الله له بيتا في الجنة وفسر ذلك صلى الله عليه وسلم على ما ذكرنا و
 ندب اربع قبل العصر والعشاء وبعده اي العشاء بتسليمين و
 سنا بعد المغرب بتسليمين وكراهية زيادة نفل النهار على اربع بتسليمين
 والدليل على ثمان لان السنة وردت في صلوة الليل الى الثمان
 وفي صلوة النهار الى الاربع ولم يردوا لزيادة فتركه لان ما لا دليل
 عليه لا يثبت والافضل فيها اي الليل والنهار ربيع اي اربعة
 اربعة وعندها في النهار ربيع وفي الليل ثلثي وعندها ثلثي فيها مشي
 لا يصلي على النبي عليه السلام في القنوت الا في اربع قبل الظهر
 والجمعة وبعدها اي الجمعة واذا قام الى الثالثة من ذوات الاربع
 المذكورة لا يستفتح اي لا يقول سبحانك اللهم الخ لانه لا يثاب تكديما
 اشبهت الفرائض ولهذا اختلف في وجوب سجدة التسهول على من زاد
 على التشهد فيها وفي البواقي من ذوات الاربع وهي اسوي
 المذكورات يصلي ويستفتح لان كل شفع منها يقدر صلوة مستقلة
 لانها شبيهة بغيرية فيها طول القيام اولى من مرة السجود لقوله
 افضل الصلوة طول القنوت اي القيام ولان القراءة تكثر
 بطول القيام وبكثرة الركوع والتسجود يكثر التسبيح والقراءة
 افضل منه وسن تحية المسجد وهي ركعتان قبل القنوت
 لقوله عليه السلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين
 واداء الفرض بيوبها كذا قال الزبلي وندب ركعتان بعد القنوت
 لقوله عليه السلام ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين
 يقبل بقلبه وجهه عليها الا وجبت له الجنة واربع فصاعدا في
 النضحي لما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يصلي
 النضحي اربع ركعات ويزيد ما شاء فرض القراءة في ركعتي الفرض

يصلي

يعني ان القراءة فرض في ركعتين من الفرض غير متعينتين حتى لو لم
يقراء في الكلي او قراء في ركعة فقط فسدت صلوته وواجب الايام
حتى لو تركها فيها وقراء في الاخرين جازت صلوته ويجب عليه سجود
التسهوان سهي وياثم ان عمد وقرضت في كل النفل الوتر
اما النفل فلان كل شفع من صلوته على حدة والقيام منه الى الثالثة
بمنزلة تحريم مستداه ولهذا لا يجب بالتحريم الاول في الاركتان في
المشهور عن اصحابنا واما الوتر فلما احتياجا كما قرئتم النفل
بالشروع قصد اخراجه عن الشرع فلما اذا اظهر انه لم يقض فرض
الظهر فشرع فيه فذكر ان قد صلاه صار ما شرع فيه نفلا لا يجب تمامه
حتى لو نقص لا يجب القضاء ولو عند الطلوع والغروب والاستواء
فيجب القضاء بالافساد وقد تحققت في اول كتاب الصلوة
ناوي الاربع قضى ركعتين لو نقص الشفع الاول والثاني يعني اذا شرع
في اربع ركعات من النفل افسد الشفع الاول بقضيه فقط لانه افسد
ولم يشرع في الثاني فمابنا على ان كل شفع من النفل صلوته على حدة
وان لم يفسده وقعد على الركعتين وقام الى الثالثة وافسد بقضيه
الشفع الثاني فقط لان الاول قد تم وفسد الثاني فلم يفسد قضاؤه
اولم يقرأ فيها اي الشفعين لان الاول عند اي حينه رجع ان ترك
القراءة في الركعتين يبطل التحريم وفي احدهما لا يبطل في الثاني
فاذا لم يقرأ في الشفع الاول فانه يفسد ويبطل التحريم فلفظ
يلزم قضاؤه وبطلان التحريم لم يصح الشرع في الثاني اوتي الشفع
الثاني لان الشفع الاول قد تم والثاني فسد فلم يفسد قضاؤه او
في احدي الركعتين من الشفع الاول لانه فسد فلم يفسد قضاؤه
وبقي التحريم فصح الثاني او في احدي الركعتين من الشفع الثاني
لان الاول قد تم وفسد الثاني فلم يفسد قضاؤه او لم يقرأ في الشفع
الاول واحدي الركعتين من الشفع الثاني لان الاول يبطل بطلان
فلم يفسد قضاؤه ولم يصح الشرع في الثاني لبطلان التحريم وقضى
ركعات اربع لم يقرأ في احدى كل من الشفعين لانه اذا لم يقرأ

هذا هو الوجه في ان الشفعين
من الركعات في النفل
كل واحد منهما على حدة
فان افسد احدهما لم يفسد
القراءة في الثاني

في احدي كل منهما فسد اداء كل مع صحة الشرع فلم يفسد الركعات
او ترك القراءة في الشفع الثاني واحدي ركعتي الاول لانه لما ترك
في احدي الاول فسد الاداء وبقي التحريم فصح الشرع في الثاني
واذا لم يقرأ في الثاني فسد ايضا فلم يفسد الاداء ولا قضاء
لم يقعد بينهما اي اذا صلى اربع ركعات من النفل لم يقعد بين الشفعين
كان ينبغي ان يفسد الشفع الاول ويجب قضاؤه لان كل شفع من
النفل صلوته ومع ذلك لا يفسد قياسا على الفرض كما سياتي بحقيقة
ان شاء الله تعالى في باب سجود التسهوا ونقص بعد التشهد او لا
اي نوى اربع ركعات من النفل فعد على الركعتين بقدر التشهد
ثم نقص لا قضاء عليه لان ما وجب عليه اداءه ولم يشرع في الشفع
الثاني لم يجز قضاؤه وينقل عن ائمة مع قدرته القيام ابتداء وكرو
بقاء لا بعد اي ان قدر على القيام جاز ان يشرع في النفل عدا
وان شرع فيه قائما كره ان يقعد فيه مع القدرة على القيام واذا اخرج
له عذر لا يكره وينقل راكبا خارج المصرو هو كل موضع يجوز للمسافر
قصر الصلوة فيه وسياق في باب الصلوة على الدابة والتقييد
ينبغي اشتراط السفر والحوار في المصرو موميا ويكون سجوده اخفض
من ركوعه ولو كان صلوته الي غير القبلة لان النوافل غير مختصة
بوقت فلو التزموا النزول واستقبال القبلة انقطع عنه الثالثة
بخلاف الفرائض فانها مختصة بوقت فلا يجوز على الدابة الا للضرورة
وكذا الواجب من الوتر والمنذور وما شرع فيه فافسد وصلواته
وسجدت تليق على الارض واما السجود فلو اخطأ عن
اي خفيفة رجع انه ينزل السنة الي لانه اكد من غيرها وبني بنزوله
يعني اذا اقعج راكبا ثم نزل بني لاركوبه يعني اذا اقعج غير راكب
ثم ركب لا يبني لانه افسد ما شرع فيه لان في الاول يؤديه اكل مما وجب
عليه وفي الثاني انقضت التحريم موجبة للركوع والسجود فلا يجوز اداءه
بالايمان وسياق زيادة كلام فيه في باب الصلوة على الدابة ان شاء
الله تعالى التراجع جمع من وجوه هي في الاصل اسم للجلبة وسميت

هذا هو الوجه في ان الشفعين

بالزوجة لاستراحة النفس بعد أربع ركعات بالجلوس ثم كل أربع ركعات
 تزوجة مجاز لما في آخرها من التزوجة وهي سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذ قد صح أنه عليه السلام أقامها في بعض الليالي وبين العذر
 في ترك المواظبة عليها وهو خشية أن تكتب علينا ثم واطب عليها
 الخلفاء الراشدون وقد قال عليه السلام عليكم بشتي سنة خلفاء
 الراشدين من بعدي وهي سنة الرجال والنساء وقال بعض
 الروافض سنة الرجال فقط والجماعة فيها أي التزوجة سنة على النكاح
 حتى لو ترك أهل المسجد ساءوا ولو أقامها البعض لم يمتنع
 تارك الفضيلة ولم يكن مبيهاً إذ قد تختلف بعض الأصحاب وعمن
 أبي يوسف من قدر على أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام فصوله
 في بيته أفضل القبح أن للجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد
 فضيلة أخرى فهو جازي بأحد الفضيلتين وترك الفضيلة الزائدة
 كذا في الكافي ومن فات لا يقضي أصلاً أي لا بالجماعة ولا منفرداً
 لأن القضاء من خواص الفرض وما يتبعه من المؤكولات ويستحب ما
 إليه انتهاء ثلث الليل الأول وهي خمس ركعات لكل أي لكل
 تزوجة تسليماً فيكون التسليماً عشرة الإمام والقوم يأتون
 بالثناء في كل تكبيرة الافتتاح ويجلس من التزويجين قدر تزوجة
 وكذا بين الخمسة والوتر لانه المتوارث من زمن الأصحاب إلى يومنا
 هذا ويريد على التشهد الصلوة على النبي عليه السلام الآن
 على القوم في تركها والسنة الخمسة ويحكم في ليلة السابع والآخر
 لكثرة الأخبار أنها ليلة القدر ولا يترك الحتم لكسبهم أي القوم
 وقيل القائل صاحب الاختيار الأفضل في زماننا نذكره لا ينقلهم
 صلى الله عليه وآله فلو أن يصلي التزوجة بالإمام ولو تركوا الجماعة
 في الفرض لم يصلوا التزوجة جماعة ولو لم يصلها أي التزوجة بالإمام
 صلى الله عليه وآله ولو ترك أي لا يصلي الوتر جماعة خارج رمضان فلا يصح
 ولا يصلي التطوع بجماعة الأقيام رمضان وعمن غلبت الأمة الكوفة
 أن التطوع بالجماعة إنما يكره إذا كان على سبيل التداخي ما لو ترك

في صلاة التزوجة

واحد بواحد أو اثنين بواحد لا يكره فإذا اقتدى ثلثة بواحد اختلف
 فيه وإن اقتدى أربعة بواحد كره اتفاق كذا في الكافي الله أعلم
 باب أدراك الفريضة
 الشارع فيها أعلم أن الأصل أن نقض العبادة قصد الإلزام
 وإتمام لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وإن النقص لا يكال الكمال معنى يجوز
 كنقص المسجد لا صلاح ونقص الظاهر للجمعة وللصلوة بالجماعة فريضة
 على الصلوة منفرداً فجاز نقص الصلوة منفرداً لا حراً من فضل الجماعة
 إذا تقرر هذا فاعلم أن من شرع في فريضة منفرداً إذا اجتمع أي
 شرع الإمام في تلك الفريضة قطوعاً خبر لقوله الشارع فيها واحد
 بالإمام ألم يسجد للركعة الأولى لأنها محل القطع لا كمال
 أو سجدة هو في غير باغى لأنه لم يقطع وصل ركعة أخرى يتم صلوة
 في الثاني ويوجد الأكثر في الثاني ولا كثر حكم الكل فبقيت شبهة الفسخ
 وحقيقتها لا يحتمل النقص فكذلك شبهة أوجه أي أوفى الرباعي
 لكن ضم إليها أخرى ليصير كعتين نافلة ويجوز فضل الجماعة بقطوع
 وإن صلى ثلثاً منه أي الرباعي أتم أي ضم إليها أخرى لأنه قد أدى
 الأكثر ولا كثر حكم الكل فلا يحتمل النقص لما قرئتم أي أتم أي اقتدى
 مستغلاً لما في العصر لأن النفل بعين مكره والشارع في النفل
 لا يقطع لأنه ليس بالكمال اختلف في سنن الظاهر إذا اجتمع
 والجمعة إذا خطب فقبل بقطع على رأس الركعتين لأنها نوافل سنة
 يروى عن أبي يوسف وقيل يتمها أربعة لأنها بمنزلة صلوة
 واحدة والقطع هنا ليس بالكمال بخلاف الظاهر لا يخرج أحد من
 المسجد أول فريضة من غير أن يصلي فيه إلا مقيم جماعة أخرى أي من
 ينتظم به أمرها بأن يكون مؤذن مسجداً وإماماً ومن يقوم به
 جماعة يتفرقون أو يقتلون بغيبته وفي النهاية أن يخرج ليصلي في مسجد
 جنة مع الجماعة فلا بأس به مطلقاً من غير قصد بالإمام والمؤذن ولا
 مضى الظاهر والعنف مرة يعني أن كان صلى ففرض الوقت لا يكره
 الخروج بعد النداء لأنه قد اجاب داعي الله مرة فلا بأس في تركه ثانية

ذلك

ولا يخرج من مسجد احد عند الإقامة فيه لان من خرج انتم بمجاة الجماعة
عبان اذ ربما يظن انه لا يري جواز الصلوة خلف اهل السنة
الا المقيم اي مقيم جماعة اخرى فلا بأس في خروجه ومصلي الفجر
والعصر والمغرب مرة فان لا الخروج ايضا لكرامة التسفل بعدها
كما سبق لا مصلي الظهر والعشاء فانه لا يخرج بعد الاقامة جواز
التسفل بعدها خائف فوت الجماعة في الفجر ترك سنة ويقدر
لان نواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم وكان احراز فضيلتها
اولي ومدرك ركعة منه اي الفجر صلواتا اي سنة يعني ان من وقع
ادراك ركعة من فرض الفجر في السنة وان تقته الركعة الاولى
ولا يقضيها اي سنة الفجر الا تبعا للفرض اذا كانت معه وقضاها
مع الجماعة او وحدها فانها تقضى في السنة ان لا تقضى لاختصاص القضاء
بالواجب لكن ورد الخبر بقضائها قبل الزوال تبعا للفرض وهو ما
روى انه عليه السلام قضاها مع الفرض غداة ليلة التوبيس بعد
ارتفاع الشمس فيقي ما وراه على الامل فيها بعد الزوال اختلاف
المشايخ واما اذا كانت بلا فرض فلا يقضى عندها وقال محمد اجماع
ان لا يقضيها في الزوال ولا يقضى قبل طلوع الشمس لاجتماع
لكرامة التسفل بعد الصبح وفي الظهر بتركها اي السنة مطلقا اي سواء
ادرك ركعة منه او لا اذ ليس لسنة الظهر فضيلة سنة الفجر حتى
قالوا لو كان العالم مرجعا للفقوي لترك سائر السنن الا سنة
الفجر كذا في الكافي وقضاها قبل شفعه اي الركعتين اللتين بعد
الفرض وهذا عند ابي يوسف وعند محمد قضاها بعدها ونقل صدر
الشهيد الاختلاف على العكس فلا يقضى غيرها من السنن
فانها لا تقضى بعد الوقت وهذا اجماعا واختلفوا في قضائها
تبعا للفرض والاصح انها لا تقضى وفي الخلاصة لو صلى سنة الفجر او
الا ربع قبل الظهر ثم اشتغل بالبيع او الشراء او الاكل فانه يبيد السنة
انا باكل لفة او بشرية ماء فلا يبطل السنة وقيل الظهر لا يبعد
ترك سنن الصلوة الحسن ان لم يرها حقا كقولهم كذا في الكافي

مدرك

مدرك ركعة من ذوات الاربع كالظهر والعصر والعشاء مدرك فضل
الجماعة لا مصليها واختلف في مدرك الثلث واللاحق يعني من ادرك
ركعة منها ادرك فضل الجماعة لوجود الاشتراك معهم لكنه لم يصليها جماعة
اذ فاته الاكثر ولهذا اختلف لا يصلي الظهر مع الامام ولم يدرك الثلث
لا بحث لانه شرط حشده ان يصلي الظهر مع الامام وقد انفرد عنه ثلث
ركعات وان ادرك معه ثلث ركعات وفاته ركعة فعلى ظاهر الجواب
لا بحث لانه لا بحث ببعض المحلوف عليه بخلاف اللاحق لانه خلف الامام
حكما ولهذا لا يقرأ فيها سبق به وذكر شمس المائنة انه بحث لان كل
حكم الكل وروي عن ابي يوسف ان اللاحق ايضا لا بحث لانه يقول
ان حديث بصلوة الامام وهو القياس كذا قالوا ولم يتوقف المدرك
ركعتين اقول وجه عدم التوقف لانه حكم يفهم من حكم الطرفين فانه
مدرك ركعة اذا ادرك فضل الجماعة فاولي ان يدرك مدرك ركعتين
واذا اختلف في كون مدرك الثلث مصليا بالجماعة فاولي ان يصلي
بها مدرك الركعتين فقد بر من امره وقت الوقت ينقطع قبل الفرض
يعني ان من فاته الجماعة فاراد ان يصلي الفرض منفردا قبل ياتي
بالسنة قال بعض مشايخنا لا ياتي بها لانها انما ياتي بها اذا ادي
الفرض بالجماعة لكن الاصح ان ياتي بها وان فاته الجماعة الا اذا احتج
الوقت في تركه اقتدى برأيه فوقف حتى رفع راسه فانه الركعة يعني
اقتدى بامامه راكع فوقف حتى رفع الامام راسه لم يدرك ركعة لفوت
المشاة ركعة فيه المستلزم لفوت الركعة بخلاف راكع لحقة امامه يعني
اقتدى بامامه فركع قبل الامام فوقف حتى طقه امامه جاز خلا فالزوال وجود
المشاة ركعة في الجزء باب فضله

الترتيب بين الفروض سنة والوتر اداء وقضا فرض علي يعني
ما يفوت الجواز بقوة وقد مرارا يعني ان الكل ان كان فائتا لا بد
من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينهما وبين الوتر وكذا
ان كان البعض فائتا والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب فيقف
الفائت قبل الوقتية وعندهما لا ترتيب بين الفروض والوتر لانه سنة

عند هذا لا ترتيب بين الفروض والسنن والاصل في لزوم الترتيب
 قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليذكرها الا وهو ان يصلي
 مع الامام فليصل التي هو فيها ثم يقضي التي تذكر ثم بعد التي صلى مع
 الامام وقد خرج شراح الهداية بانه خير من سهو رتبة العلماء بالتبوء
 فيثبت به الفرض العلى كما في الحديث الوارد في المجازاة فان صلى
 ففريغ على قوله الترتيب بين الفروض فرض خمسة من الفروض ذكرا
 فرضا فاقبضت الجسد اذا موثقا عند ابي حنيفة وضدت
 عند هذا بما توقف كل عند ابي يوسف ضدت وصف الفرضية وعند
 محمد اصل الصلاة ان ادى فرضا سادسا صح الكل الى السنة عند
 مع وصف الفرضية وان قضاء اي ذلك الغايت قبل السادس بطل
 فرضية الجسد وتصير فعلا عند ابي حنيفة كما كانت كذلك عند ابي يوسف
 قبل قضاء لهما ان الجنة اذيت مع قلتهما بل ترتيب ففست فلا
 تنقلب صحيحة والكثرة الى اصله بالسكاس انما تؤثر فيه وفيما بعد
 حيث يتحان اتفاقا ولا في الخمسة الماضية كما ان الحكم المعلوم اذا
 ترك الاكل ثلث مرات يثبت الجحيم فيما بعد الثلث لا فيما دلت في القول
 بفساد الجنة ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون السنة وفي القول
 بالتوقف ان وجوب الترتيب انما هو في القليل دون الكثير فلما اجمل
 ان يؤدى السادس فيبلغ الى الكثرة فلا يرعى الترتيب فيجمع الخمسة
 وان يقضى الغايت قبل السادس ويصح قليلا في راي الترتيب في نفسه
 قطعاً لم يصح الجرم بالف اد مع ان الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب قان
 مجموع السنة مستند الى اولها كما في المستندات فكان صلى الله
 حال سقوط الترتيب فوقف صحيحة وانما لم يبطل المال عند ابي حنيفة
 وابي يوسف لان بطلان الوصف بما يخصه لا يوجب بطلان المال
 كما في صوم كفارة معسر اذا ايسر حيث لا يقع كفارة بل يصير فلا يكفر
 فخرج من ذكره ان لم يوتر ففريغ على قوله بين الفروض والوتر وفي خلاف
 لهما بناء على ان الوتر واجب عند سنة عند هذا ويسقط الترتيب
 بقوت سنة من الفروض فان الغايت لا يبلغ حد الكثرة بخرج

فيما لا يوجب الفرض

وقت السادس حتى يكون واحد من الفروض مكرراً فيصح ان يكون سبباً
 للتحقيق بسقوط الترتيب لواجب بينهما انفسهما وبينهما وبين
 اغيرهما والاصل في القضاء بالانحاء حيث ثبت ان علياً رضي الله عنه
 اعني عليه اقل من يوم وليلة ففرضي الصلوات وعمار بن بسار رضي الله عنهما
 اعني عليه يوماً وليلة ففرضاهن وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما اكثر
 من يوم وليلة فلم يقضاهن فدل على ان التكرار معتبر في التحقيق و
 يسقط ايضا بصيق الوقت فان يقع منه اي الوقت ما يسع بعض
 الغايت مع الوقتية يقضى بسعة من الغايت معهما اي مع الوقتية
 كما اذا فاتت العشاء والوتر ولم يبق من وقت الفجر الا ما يسع خمس
 ركعات يقضى الوتر ويؤدى الفجر عند ابي حنيفة وكذا اذا فاتت الظهر
 والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يسع فيه سبع ركعات يقضى الظهر
 والمغرب ويسقط ايضا بالنسيان فيعيد العشاء والسنة والوتر
 من علم ان صلى العشاء بلا وضوء والاخرى به يعني ان من ذكر في
 الوقت ان صلى العشاء بلا وضوء والسنة والوتر به يعيد العشاء
 والسنة اذ لم يصح اداء السنة قبل الفرض مع انها اذيت بالوضوء
 لانها تتبع الفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عن فتح او اداء لان
 الترتيب بينه وبين العشاء فرض لكنه ادى الوتر بزم ان صلى العشاء
 بالوضوء فكان ناسياً ان العشاء في ذمته فيسقط الترتيب وعندها
 يقضى الوتر ايضا لانه سنة عندها ويسقط ايضا بالطرف المعبر فاذا
 صلى الظهر ذكر الركرك الفجر فسد فاذا قضى الفجر صلى العصر وهو ذكر
 للظهر جاز العصر ففريغ على قوله بالطرف المعبر من صلى الظهر وهو ذكر
 انه لم يصل الفجر فظهره فاذا قضى الفجر صلى العصر وهو ذكر للظهر
 يجوز العصر لان اتيه عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجزئ
 فيه ذكره الزيلعي اجتمعت الحديثة والقديمة جازت الوقتية بتذكر
 الحديثة ولا يعود الترتيب بعد الكثرة الى القلة فيجمع وقتي من
 ترك صلاة شهر مثلاً حتى سقط الترتيب فاخذ يؤدى الوقتيات
 فترك فرضاً وقوله يصح الخ ففريغ على قوله اجتمعت الحديثة والقديمة

الحقة اذا اخذ يؤدى الوقتيات صار فوات شهر قديمة وهي
 مسقطه للترتيب فاذا ترك فرضا يجوز مع ذكره اداء وقتة او قضيه
 صلوة شهر الا واحدة او اثنين عطف على قوله ترك صلوة شهر و
 تفريع على قوله ولا يعود الترتيب الى اي ويصح وقتي من قضيه صلوة
 الا واحدة او اثنين فانه اذا قضاهما كذلك قلت الفوات ولا يجوز
 الترتيب فيصح اداء الوقتية وعن بعض المشايخ ان قلت بعد الكثرة
 عاد الترتيب زجر العن التهاون بالصلوة والاول اختيار غسل اليدين
 وغز الاسلام وقال ابو حفص الكبير عليه الفتوى اذا كثر الفوات
 فاشتغل بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهور والعصر ونحوهما وينوي ايضا
 ظهر يوم كذا في عصر يوم كذا اذ عند اجتماع الظهور في الدعة لا يتعين
 اطلاقها فاختلاف الوقت باختلاف السبب واختلاف الصلوة فانه
 ارادت سبيل الامر عليه نوي اول ظهر عليه واخره اي ظهر عليه
 فاذا نوي الاول وصلى فابليه بصيرة ولا كذلك نوي اخر ظهر عليه وصلى فابليه
 بصيرة اخر ظهر عليه فيحصل التعيين كذا الصوم اي كما يحتاج الى التعيين
 في الصلوة فيحتاج ايضا اليه في الصوم لو كان ما عليه من القضاء من
 رمضان فينوي اول صوم عليه من رمضان الاول والثاني وادار
 صوم عليه من رمضان الاول والثاني والا اي وان لم يكن من
 رمضان فلا يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من
 رمضان واحد ففرضي يوما ولم يعين جاز لان السبب في الصوم واحد
 وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد والسبب في الصلوة
 مختلف هو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من
 التعيين كذا في الخلاصة قال في النسخة وفي مجمع الفتاوى اذ اشترى
 الفاتية ينبغي ان يقضيهما في بيته لاني المسمى حتى لا يقع التكاثر
 على ذلك لان تاخير الصلوة عن الوقت معصية فلا ينبغي ان يطاع
 عليه غيره وفي الخلاصة رجل فاته صلوات كثيرة في حال الصحة ثم مرض
 بغيره الوضوء فكان يصلي بالتيمم او لا يقدر على الركوع والسجود
 فكان يصلي بالايام فاذا في الفوات في المرض بهذه الصفة جاز

باختلاف السبب

ولو صح وقد روي على القضاء يسقط القضاء والله تعالى اعلم بالصواب
 باب صلوة المريض
 اذا انقذر القيام لمريض حصل قبلها اي قبل الصلوة او بعدها او خاف
 زيادته اي المرض او خاف بطو البرزخ اي بسبب القيام او خاف
 دوران الراس ويجوز للقيام لما يشهد به بعد جواب اذا انقذر كيف
 شاء من التربع وغيره وصلى فاعدا بركوع وسجود وان قدر على بعض
 القيام قام بان كان قادرا على التكبير قايما او على التكبير بعض القراءة
 فانه يؤمر بالقيام قال شمس المائنة هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا
 خفت ان لا يجوز صلوة وان قدر اي الركوع والسجود لا القيام
 اوى قاعدا وهو افضل من الایاء قايما وليكن سجوده اخفض من
 ركوعه لان الایاء قايما مقامها فافذ حكمها ولا يرفع اليه شي ليسجد
 لقوله عليه السلام لمريض دخل عليه عايدا ان قدرت ان تشي على الناس
 فاسجدوا لافاقم راسك وتورع اليه شي وخفض راسه وسجد
 على ما لا يجد حجة ولا يستقر عليه حجة جاز لوجود الایاء والاطوار
 وان تعذر اي القعود اوى مستلقيا ورجلاه نحو القبلة لقوله
 عليه السلام يصلي المريض قايما فان لم يستطع فقا عدا فان لم يستطع
 فقا عدا بومي ايماء فان لم يستطع فانه حتى يقبل لغيره وينبغي
 ان يوضع تحت راسه وسادة ليشبه القاعد ويمكس من الایاء
 اذ حقيقة الاستلقاء يمنع الایاء للصحيح فكيف للمريض كذا في الكافي
 وان تعذر الایاء احرث الصلوة فيه اشارة الى انها لا تسقط
 ولا يومي بعينه وبجانبه وبقية ما روينا وفيه خلاف زفر مرض
 في صلوة يقيم بما قدر اي يصلي صحيحا بعض صلوة قايما ثم مرض يتهما
 قاعدا يركع ويسجد ويومي ان لم يقدر او مستلقيا ان لم يقدر لان
 بناء الادنى على الاعلى كافتاء المومني بالصحيح صح فيها اي الصلوة
 ركع وساجد قاعدا يعني ان كان مريضا عجز عن القيام فصلى قاعدا
 يركع ويسجد اذ احصى فيها سبني قايما لان البناء كالا فتداء والقيام
 يقضي بالقاعدا فكذا المنفرد بسني آخر صلوة على اولها وموم كذا

اي صح في الصلوة لا يبي بل يتناف لان اقتداء الركوع والسجدة
 بالمومي لم يحز تلك البناء للمنطوع القيام يجوز ان يتكلى على شئ كعضا
 او حابط او يقعد ان يبي لانه عذر هنا مسئلتان مسئلة الاكاء
 وسئلة القعود وكل على نوعين بعذر وبلا عذر اما الاكاء بعذر
 فغير مكره اجماعا وبغير عذر كذلك عند ابن حنيفة رحمه الله وعند حنابلة
 واما القعود بعذر فغير مكره وبغير عذر جاز وكره عند ولم يحز عذرها
 جاز او اعني عليه يوما وليلة فبعضي طمس وان زاد وقت الصلوة لا
 لما ذكرنا في باب قضاء ان عليا رضي الله عنه اعني عليه اقل من يوم وليلة
 ففرضا من وعده الله بن عمر اعني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضه فدل
 ان الفكر معتبر في التحفيف والجنون كالانغاء فيما رواه ابو سليمان
 وهو الصحيح هو الاصح لما نقل عن ابي يوسف ان المعبة الزيادة من
 حيث الساعات اي الا زمنية لا ما يتعارفه اهل النجوم زال عقله بالبحر
 اذ اخرج لزمه القضاء وان طال اي زوال العقل لان سقوط القضاء
 عرف بالانرا اذا حصل بآفة سماوية فلا يقبل عليه حصل بفعله فقلت
 يراه ورجاه من المرقق والكتب لف ونشر لصلوة عليه كذا في الكافي
 وقيل ان وجد من يوضيه يارب يغسل وجهه وموضع القطع ويصح
 والا وضع وجهه ورأسه في الماء او مسح وجهه وموضع القطع
 على الجدار فيصلي كذا في التمار خاتمة الله اعلم بالصواب
 باب الصلوة على الدابة
 كل موضع يجوز للمسلم ان فرض الصلوة فيه اي في ذلك الموضع وهو
 خارج عن ان مقامه سواء كان مقامه مصر او قرية كما سياتي في
 صلوة المبرج جاز فيه اي في ذلك الموضع المنطوع له اي للمسلم
 ولغيره عليها اي الدابة باجاء حيث توجهت الدابة قبله كان او لا
 ولو بلا عذر اي جاز المنطوع فيه على تقدير عدم العذر و جاز فيه
 المكتوبة اي بعذر قال قاضي خان اذا صلى على الدابة بعذر ان لم
 يقدر على ايائها جاز الا بقاء عليها وان كانت شديدة ان قدر لم يحز
 لاختلاف المكان بغيرها وفي الغنية اذا استبرأ ركبها لا يجزى الفرض

ولا المنطوع وهو اي العذر ان يخاف في المنزل على نفسه او دابته من
 سبع او لصوص او كان في طريق لا يجد مكانا جافا او كان عاجزا كبر سنه
 او ضعف فراجعه او خذ لك او دابته جموح لو نزل لا يركب بغير معين
 كذا في الظهيرية او كان في البادية على المراحلة والقافلة شديدة فانه
 يخاف على نفسه ونيابه لو نزل كذا في الكافي وينزل للورود عند حاجته
 باب الصلوة
 اصل فيها ما روي انه عليه السلام لما بعث جعفر بن ابي طالب رضي الله عنه
 الى الحبشة اذ ان يصلي في السفينة قائما الا ان يخاف الرقوع عن سبيل
 بن عقلة قال سالت ابا بكر وعمر رضي الله عنهما عن الصلوة فيها فقالا
 ان كانت جارية فصلتا عدا وان كانت راسية فصلتا قائما يتوجه ليط
 فيها القبلة بان يدور اليها كيف دارت السفينة عند الانسحاب
 وفي الصلوة لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة بخلاف الدابة اذ لا
 يمكنه الاستقبال الى القبلة مع سير الدابة القادر على القيام في السفينة
 والقادر على الخروج عنها صلها عدا فيها لف ونشر في القادر على
 القيام فيها صلها عدا والقادر على الخروج عنها صلها فيها جازت
 تلك الصلوة بمعنى ان القضاء لا يلزم لان الغاب البحر واسوداد
 العين والغاب كالكمين لكنه ترك الافضل والافضل القيام
 في الاول والخروج في الثاني لا يجوز الصلوة قاعا في المروطة في
 الشط بالاجماع الا ان يدور راسه فيبحر لا يقدر اهل السفينة
 بامام في سفينة اخرى لاختلاف المكان الا ان يقدرنا في بحور لا في
 المكان حكما بخلاف ما اذا كانا على الدابتين المقدر على الشط والامام
 فيها اي السفينة او بالعكس او كان بينهما مانع من الاقتداء
 كالطريق لم يحز الاقتداء والاجاز الله اعلم بحقيقة الحال
 باب الصلوة
 هو من جاوز بيوت مقامه اي موضع اقامته اعم من البلد والقرية
 فان الخرج من قرية للثغر مسافرا ايضا فذلك العبارة احسن
 من قولهم بيوت بلد جمع البيوت اذ لو بقى اما به بيت لا يكون

وتنهر

قاصدا قطع مسافة من جاوز ولم يقصد او قصد ولم يجاوز لم يكن
انقطع اي من شأن تلك المسافة ان تقطع بسير وسطا غير في
الوسطا للسير بالابل والراجل وللجرح عند الرجوع وللجمل يلبق
به في ثلثة ايام مع الاستراحات معنى قول علي بن ابي طالب في السفر
مسيرة ثلثة ايام ولياليها التسعة الذي يكون في ثلثة ايام ولياليها مع
الاستراحات التي تكون في خلال ذلك لان المسافر لا يمكنه ان يمشي
دايما بل يمشي في بعض الاوقات ويستريح في بعضها وبناكل في بعضها
لذا اني المحط ويكون الثاني من اوقات الاستراحات تركت في بعض
الكتب وذكرت في بعضها ويرخص له اي للمسافر ولو كان عاصيا
فيه اي في سفره كقطع الطريق وعقوق الوالدان وسفر المرأة للرجوع
محموم وسفر العبد اليقين من مولاه وعند الشافعي هذا السفر لا يقيد
الرحضة قصر الفرض الرباعي فاعل يرخس قبله بالفرض اذا قصر في الثاني
وبالرباعي يخرج الفرض المغرب لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان
الصلوة فرضت في الاصل كقبال فلما قدم النبي عليه السلام الى المدينة
ضمم الي كل صلوة مثلها غير المغرب فانها وتراتها ثم روي في الخبر
واقتصرت في السفر حتى يدخل مقامه غاية لقوله ويرخص ابو بنى في
نصف شهر او اكثر ببلد او قرية يقيدها اشعار بان ثمة الاقامة
لا يصح في المفاد وكذا ذكر في الهداية لكن قال في الكافي قالوا انه اذا سا
ثلثة ايام نوى الاقامة في غير موضعها فالسنة لا تصح فيقصر اي
اذا كان قد اقامت الاقامة مقدرة بنصف شهر لم يصح ثمة الاقامة فمادونه
فيقصر ان نوى الاقامة في اقل منه اي من نصف شهر او فيه لكن
بموضعين مستقلين ككل ومشي عمره الله تعالى فيقصر اذا لم يصير فيما
فاما اذا اتبع احدهما الآخر بان كانت القرية قريبة من المصر بحيث يجب
الجمعة على ساكنيهما فانه يصير ما بينية الاقامة فيها فيقيم بدخول حلقها
لانها في الحكم كوضع واحد كذا في النخبة او دخل بلدة ولم يبق الا ثمانية
فتم بل على غرض ان يخرج عنها او بعد غد وبعينان فانه ايضا يقصر و
عسكر عطف على غير يقصر اي يقصر عسكر دخل دار الحرب ونواها اي

واقرنه

الاقامة بدار الحرب نصف شهر او اكثر وان حاصر حصنا فيها اي دار
الحرب لانهما ليست موضع الاقامة لانهم بين القرار والقرار لكن من
دخل فيها بامان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صححت كذا في الثانية
او نواها بدارنا وحاصر البغاة في غير موضعها اي موضع الاقامة فانهم
ايضا يقصرون فلما يجوز اقامتهم لاهل الجبهة عطف على غير يقصر اي
لا يقصر الصلوة اهل الجبهة كالأعراف والأتراك وهو جمع خباء وهو
بيت من وبر او صوف نواها اي الاقامة في موضع خمسة عشر يوما
في الاصح اخر اذ عطف قيل لا يجوز اقامتهم بل يقصرون لانها لا يصح الا في
الامصار والقري والاصح المفتي به ما روي عن ابي يوسف ان الرعاة
اذا كانوا في برحال في المفاد وكذا نواها مسافرين الا اذا نزلوا رعي
وعزموا على الاقامة فيه خمسة عشر يوما في استحس ان اجعلهم مقيمين
وان لم يقصر عطف على قوله فيقصر والضمير للمساافر اي ان لم يقصر المسافر
بل تم الماربع قال فقد الاولى ثم فرضه لان فرضه ثنتان فالقصد
الاولي فرض عليه فاذا وجدت يتم فرضه ولكنه اساء لتأخير السلام
وتركه واجبا هو تكبيرة الاقناع في النفل وشبهة عدم قبول صدقة الله
تعالى لان القصر عندنا خمسة اسقاطا وحكما ان ياتم العمل بالبرنية وما
زاد على الركعتين نفل الا اي وان لم يقعد الاولى بطل فرضه و
وانقلب الكل نفلا لما عرفت انه ترك الفرض عن الحسن بن علي اخبرني
المسافر بنية الماربع اعاد حتى يفتيها بنية الركعتين قال الرازي وهو
قولنا لانه اذا نوى اربعا فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعا ولو نواها
ركعتين ثم نواها اربعا بعد الاقناع فهي ملغاة كمن افتتح الظهر ثم نوى
العصر كذا في شرح الرازي واخلف في السنن فقبل لا تفصل
الترك ترخصا وقيل الفعل نفل با وقال الهندي اني الفعل حال
النزول والترك حال السيرة وقبل يصح ستة الفجر خاصة وقبل ستة الكبر
ايضا كذا في المحيط اقصدى مسافر يقيم في الوقت صح اقتداؤه وان
ما شرع فيه لان قصد الاقامة من المسافر بالقيام يكون بمنزلة ثمة
الاقامة في حق وجوب التكميل لا بعد فيما تغير اي لا يقعد المسافر

بالمقيم بعد الوقت في فرض بتغير بالسفر وهو الرابع واخره من عن البحر
والمغرب فان اقتداءه به فيما يصح في الوقت وبعد وانما يصح بعد
الوقت فيما يتغير لا يستلزم بناء الفرض على غير الفرض حكما اما في القعدة
ان اقتدى به في الشفع الاول فالقعدة فرض على الامام او في حق
القراءة ان اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة فيه نقل على الامام
فرض على المقتدى وتام تحقيقه في شروح تلخيص الجامع الكبير وعلمه اي
اقتدى المقيم بالمسافر صح فيما اي في الوقت وبعد لان حال المقيم
لا يتغير عما كان في الوقت فانه لو اقتدى بالمسافر في الوقت كان في
حق القعدة اقتداء المنقل بالمفرض وكذا لو اقتدى بعد الوقت ثم ان
المقيم المقتدى بالمسافر اذا اقام الى الاقام لا يقرأ في الاصح لانه
كانت احدى حيث ادرك اول صلوة مع الامام وفرض القراءة صار مؤدا
بقراءة امامه بخلاف المسبوق بالشفع الاول فانه يقرأ فيه وان قراء
الامام في الشفع الثاني لانه ادرك قراءة نافلة وانه المقيم المقتدى
بالمسافر لانه عليه السلام صلى في سفره بالكتل وقال حين سلم اتوا
صلواتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر وندب ان يقول الامام المسافر
اتوا صلواتكم فانا مسافر كما قال النبي عليه السلام السفر والحضر لا
يغيران القاية اي اذا قضى فائتة السفر في الحضر بقصر فاذا قضى فائتة
الحضر في السفر يتم والعبرة في تغير الفرض بآخر الوقت فان كان في
آخرة مسافرا وجب عليه ركعتان وان كان مقيما وجب عليه اربع لانه
المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبل كما تقرر في الاصول يبطل
الوطن الاصل بمثل فقط ويبطل وطن الاقامة بمثل والسفر والى على
والوطن الاصل هو المسكن ووطن الاقامة موضع نوى ان يتمكن
فيه خمسة عشر يوما او اكثر من غير ان يتخذ مسكنا فاذا كان لشخص وطن
اصلين قال اتخذ وطنه اصلين اخر سواء بينهما من السفر ولا يبطل
الوطن الاصل الاول حتى لو دخل لا يصير مقيما الا بالنية ولا يبطل الثاني
بالسفر حتى لو قدم المسافر اليه يصير مقيما بمجرد الدخول وانما وطن
الاقامة يبطل بمثل حتى لو دخل وطن اقامة اتخذ وطنه بعد الاول

يس بينهما مدة السفر لا يصير مقيما الا بالنية وكذا اذا سافر عنه او
انقل الى وطن الاصل العبرة بنية المسافر لا بالنية يعني اذا نوى
الاصول السفر او الاقامة يكون السبع كذلك ولا يحتاج الى النية
استغناء لا كالمسافر مع زوجها فانها تكون بتعاله اذا كانت مستوفية
لمهرها ولا يعتبر نيتها كذا في المحيط والعبد مع مولاه والجدي مع الامير
الذي يلي عليه ورزقه منه ومثل الامير مع الخليفة والاجر مع من استأجره
ورزقه منه السلطان اذا سافر قصر الا اذا طاف في ولايته من غير
ان يقصد ما يصل اليه في متن السفر فانه لا يكون مسافرا او طلب
العدو ولم يعلم اين يدركه فانه ايضا لا يكون مسافرا ذكره قاضي
وفي الرجوع يقصر ان كان بينه وبين منزله مسيرة سفر مسافر كافر وصبي
مع ابيه اي خرجا قاصدين مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فاسلم الكافر
وبلغ الصبي وبينهما وبين منزلهما اي مقصدهما بالسفر اقل من ثلاثة
قالوا اي عامة المشايخ المسلم يقصر فيما يقع من السفر والصبي يتم
لان نية الكافر معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي فانه من
هذا الوقت يكون مسافرا والفرض ان الباقي ليس بمتن السفر
وتبطل بتمام بناء على عدم العبرة بنية الكافر ايضا وتبطل
يقصر ان بناء على نية الابن لا اب لاب المسافر الله اعلم واحكم
باب

وهي فريضة لقوله تعالى فاسعوا الي ذكر الله والامر بالسعي الى الشيء
فانما عن الصارف لا يكون الا بالاجابة بشرط صحتهما الحضر فلا يجوز
في القرى خلاف ذلك ففي وهو لا يسع الا مساجده اهلها يعني من
يجب عليه طهارة لا سكنا مطلقا او ماله معقب ذكره قاضي فان
وامير وقاص ينفذ الاحكام ويعقيم الحدود وكذا المعنيين منقول عن
ابي يوسف رحمه الله والاول اختيار الكرخ والثاني اختيار البلخ
او قنطرة عطف على مصر والضمير وهو ان تصل به اي مصر معدا
لمصالح كركن الدواب وجمع العسكر والخروج للزعم ودفع الموتى
وصلوة الجنائز ونحو ذلك وبشرط صحتهما ايضا السلطان او من

امره السلطان باقامة الجمعة مات والى المصطفى اي اقام الجمعة بهم
 خليفة اي الميت او صاحب الشرا بفتح الشين والراء بمعنى الغلبة
 وهو الذي يقال له شحنة تسمى بالانتم جعلوا لانفسهم علامة يرفقون
 بها او القاضي جاز لان امر العامة منقوض اليهم ذكره القاضي خالا
 ولا عبرة لقب العامة الا اذا لم يوجد من ذكر من خليفة الميت او صاحب
 الشرا او القاضي وجازت الجمعة بمبنى في الموسم للخليفة او امير الحجاز
 وهو السلطان يمكنه فقط قيد الخروج الى لا يجوز بوفات ولا بمبنى في
 غير الموسم ولا بمبنى في الموسم لأمير الموسم وهو المستمعي امير الحجاز ونحوها
 صحتها ايضا وقت الظهر تبطل الجمعة بخروج اي وقت الظهر ينقض
 الظهر ولا يقام الجمعة بشرط صحتها ايضا الخطبة بحسب سببها ونحوها
 لا بد من ذكر طويل بسمي خطبة وعند الشافعي لا بد من خطبتين يسمي
 كل منهما على التوحيد والصلوة والوصية بالتقوى والاولى على القراءة
 وان نية على الدعاء للمؤمنين قبلها اي الجمعة في وقتها فلو صلوا
 بلا خطبة او بها بعد الصلوة او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعاقب في
 وقتها بشرط صحتها ايضا الجماعة واقامتها ثلثة رجال سوى الامام
 فان نفوا اي تفرق الجماعة قبل سجوده اي الامام بطلت الجمعة
 لان شقاء شرطها وان لم يبدء بالظهر وان بقي ثلثة او نفوا بعد سجوده
 انما لان الجماعة شرط الانقضاء وقد انقضت فلا يشترط واحد
 لانها ليست بشرط بشرط صحتها ايضا الا اذا كان العام اي ان يأتيا
 الامير للكنس اذا غابا حتى لو غلق باب قعر وصلى باصحابه لم يجز
 لانها من شعائر الاسلام وخصايص الدين فيجب اقامتها على سبيل الا
 الكشور وانما فتح باب قعر واذن للكنس بالدخول جاز ذكره
 لانه لم يقض حتى المسجد الجامع بشرط وجوبها عطف على قوله بشرط
 صحتها الاقامة بمصر والصحة والخزينة والذخيرة والبلوغ والعقل
 وسلامة العين والرجل فقامدا اي فانه هذه الشروط ونحوها كل من
 من السلطان الظالم والمسيحون ان صلوا نفع فرضا لان
 التسقوا لاجل تخفيفها فاذا تحرك جاز عن فرض الوقت كالمسافر اذا

اذا اصام جازت الجمعة في مواضع من مصر وهو قول ابي حنيفة ومحمد
 وهو الاصح لان في الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا علينا
 وهو دفع الصالح للامامة في غير ما صالح فيها جازت للمسافر والعبد
 والمريض وقال زفر لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولما
 انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم الوجوب تخفيفا للرخصة فاذا حضر وانما
 فرضا كالمسافر اذا اصام بخلاف الصبي لانه غير اهل والمرأة لانها لا تلح
 اما للرجال وتسقط الجمعة بهم اي بحضورهم حتى لو لم يحضر منهم طائر
 لانهم صلوا للامامة فاولي ان يصلحوا الا انكرا وكره يومها اي الجمعة
 بمصر اقرا من السواد ظهر معذور وسجون ومسافر واهل مصر
 فانهم الجمعة بجماعة متعلق بقول ظهر معذور وانما كره في طائفة من الاطراف
 بالجمعة لانها جامعة للجماعة بخلاف اهل السواد اذا اجتمع عليهم لو
 صلوا اجزاء لهم كاستماع شرايط ومنه يعلم كراهية ظهر غير المعذور
 بطريق الاولي وكره ظهر غيرهم اي غير المعذور والمسجون والمسافر
 قبلها اي الجمعة لما مر من الاخلال فان ندب واراد ان يحضرها و
 سعى اليها والامام فيها اي في الصلوة يبطل ظهره بغير وسعها اليها
 سواء ادركها او لا وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السبع
 دون الظهر فلا ينقصه بعد تمامه والجمعة قوة فتسقطه فصلا كالمسافر
 بعد فراغ الامام وله ان السعي الى الجمعة من خصايص الجمعة فينبول
 منزلة ما في حق استفاض الظهر احتياطا بخلاف ط بعد الفراغ منها لانه
 سعى اليها ولا بمعناه ومدركها في الشهر او سجود التمره وتيممها
 لان من ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبني عليه الجمعة
 عند قول الله عليه السلام ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وقال
 محمد ان ادرك مع اكثر الركعة الثانية بني عليها الجمعة وان ادرك
 اقلها بني عليها الظهر لا يستخلف الامام للخطبة اصلا والصلوة
 بداء يعني ان الاستخلاف للخطبة لا يجوز اصلا ولا للصلوة ابتداء
 الا بالاذن بل يجوز بعد ما احدث الامام وهذا معنى ما قال في الهداية
 في كتاب ادب القاضي بخلاف المأثور باقامة الجمعة حيث يستخلف

لانه على شرف القوت بتوفقه وكان الارل اذنا بالاختلاف وقال
 شراجه يجوز له ان يستخلف لان اداء الجمعة على شرف القوت بتوفقه
 بوقت يقوت الاداء بانقضائه فكان الاحرى من الخليفة اذنا
 بالاختلاف ولانه لكان انما يجوز اذا كان ذلك الغير سميع الخطبة لانها
 من شرائط افتتاح الجمعة ووجهه ان الخطبة والامامة بعدهما من افعال
 السلطان كالقضاء فلم تجز لغيره الا باذنه فاذا لم يوجد لم تجز
 وتحقق ما قال الشيخ ابو المعين في شرح الجامع الكبير لا يجوز استخلاف
 القاضي الا اذا توفى السلطان ذلك اليه لانه استغلا القضاء
 بالاذن فحق ما لم يؤذن به على ما كان قبل الاذن ويجوز استخلافه
 بعد ما توفى اليه لانه ملك ذلك باذن السلطان كما ملك القضاء
 بنفسه بين الناس واعتبر هذا بالوكيل بالبيع اذا وكل غيره بخلاف
 المستعير حيث كان له ان يعير لان المناقحة تحدث على ملكه فملك
 فملك ذلك من غيره فيكون متصرفا بحكم الملك بخلاف ما خرج فيه فانه
 متصرف بحكم الاذن فيملك بقدر ما اذن له ثم قال وتجزم بخبرنا
 عن هذا وقالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون لان يقيم غير مقام
 ومن قام مقام غيره لنفسه كان لان يقيم غير مقام نفسه والفقهاء
 ما بيننا في ان يصلح يجوز خطابة النائب بحضوره اذ لا يعدم الاذن
 كما جاز حكم النائب ونصرف الوكيل عند حضور القاضي والموكيل عند
 عدم الاذن قلنا لا لان مدارجها حضور الراي فاذا وجد جاز بخلاف
 الجمعة اذا دخل الراي في اقامتها الا اذا اذن اي لا يجوز استخلافه
 لهما الا اذا كان ما دوننا من السلطان لاختلافه في يجوز ذلك
 وانه انما يجب حفظه فان الناس عنه غافلون بالاذن الاول وجب
 التسع وكراهه البيع لقولنا اذا انودي بالصلوة من يوم الجمعة فاسعوا
 اليه ذكر الله وذروا البيع وقيل بالاذن انما لان الاول لم يكن في
 زمن النبي عليه السلام والاول اصح لانه لو توجه عند الاذن انما
 لم يتمكن من السنة قبلها ومن استماع الخطبة لم يجزى عليه قوايت
 الجمعة لم يقل حرم البيع وان قال في الهداية في وجوب التسع

في جواز البيع

وحرمه البيع لان البيع وقت لا اذن جائز ولكنه مكره كما تقرر في كتب
 الفروع والاصول ولهمذا اورد بعض الشراح لفظ الكراهة بدل الحرمة
 وبجرح الامام اي صعوده الى المنبر حرم الصلوة والكلام الى تمام
 الصلوة لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح في المحيط و
 غاية البيان انما يكرهان من حين يخرج الامام الى ان يفرغ من الصلوة
 ومن كان في صلوة وان كانت سنة الجمعة يقطع على راس تركعتين
 فان صلى ركعة ضم اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثالثة ام الاخرة
 فاذا جلس على المنبر اذن باني يديه وسن ان يحط خطبتين بينهما
 جلسته فاما طهر لانه المأثور المتوارث واتيهم بعد عامهما لا ينبغي
 ان يصل غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشيء واحد فلا ينبغي ان يفترقا
 اثنان وان فعل جاز خطب حتى باذن السلطان وصل بالغ جاز
 كذا في الخلاصة لا باس في التسوي بينهما اذا خرج من غير اهل البلد قبل خروج
 الوقت اي وقت الظهر لان الجمعة انما تجزى في اخر الوقت وهو مسافر
 فيه القوي اذا دخل المصروم الجمعة ان نوي ان يكث ثمة يوم الجمعة ملزم
 الجمعة وان نوي ان يخرج في ذلك اليوم قبل الوقت او بعد لا الجمعة عليه
 لانه في الاول صار كواحد من اهل المصروم في ذلك الوقت وفي الثاني لم يصير
 واذا قدم المسافر المصروم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة ثمة
 عشر يوما قال قاضي خا قان كل بلدة فتحت بالسيف عمدة بخطب
 الخطيب على منبرها بالسيف يبرهن انها فتحت بالسيف فاذا رجع
 عن الاسلام فذلك باق في ايدي المسلمين فيقاتلونهم حتى ترجعوا
 الى الاسلام وكل بلدة اسلم اهلها طوعا يخطب الخطيب فيه بلا سيف
 ومدينة الرسول عليه السلام فتحت بلا سيف فيخطب الخطيب بالسيف
 ومكة فتحت بالسيف فيخطبون بالسيف كذا في التاتارخانية
 باب
 يجب صلواتها على من يجب عليه الجمعة بشرطها وجوبها رواية عن
 ابن خزيمة رحمه الله وهو الصحيح وما نقل عن حمزة قال عيدا ان اجتماع
 في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ما دل بان وجوبها بثلاثة

سوي الخطبة فانما ليست من شرائط العيد بل سنة وهي بخلاف خطبة الجمعة بان الجمعة لا تقض بدونها بخلاف العيد وبانها في الجمعة متقدمة على الصلوة بخلاف العيد ولو قدمها في العيد ايضا جاز ولا بعد الخطبة بعد الصلوة كذا في العناية وتقدم على صلوة الجنازة اذا اجتمعا وان كان الصلوة بخلافه وتقدم صلوة الجنازة على الخطبة كذا في الفقيه وذهب يوم الفطر الاكل قبل الصلوة والاستبراء كذا في التلخيص والطيب وليس حسن لئلا يلبس لانه عليه السلام كان يفعل كذلك وفي يوم الفطر لا ياكل حتى يرجع قباكل من اخصيته واداء الفطرة ثم الخروج الى الجبابة لقوله عليه السلام اغتصم من المسئلة في مثل هذا اليوم وفي التلخيص تفرغ قلب الفقير للصلوة والخروج اليها سنة وان وسعهم سوي فلا بأس بخراج المنبر اليها في زماننا كذا في الاختيار ولا يكره جهر في الطريق خلافا لما نقل الزبلي عن ابي جعفر انه قال لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك لقلة رغبهم في الجرات ولا ينقل قبل صلوة لانه عليه السلام لم يفعل مع حصة على الصلوة ولو جاز لفعل فعليا للجواز وقها من الارتفاع للشمس الى الزوال لانه عليه السلام كان يصلي العيد والشمس على قيد رجب او رجبين وروى ان قوما شهدوا برؤية الحلال بعد الزوال فامر عليه السلام بالخروج الى المسجد من الغد ولو جاز الاداء بعد الزوال لما اخره يصليهم الامام رقيبين يكبر امتثيا قبل تكبيرات زوايد في كل ركعة ويوالي بين القراءتين يعني ان الامام يكبر للافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة او لا ثم يكبر ثلثا ثم يكبر للركوع ويرفع يديه في الزوايد لقوله لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر منها تكبيرات الاعداد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلث سبحة لانها تقام بحج عظيم وبالمواالات تستنبه على من كان بعيدا ويحجب بعد ما خطبتين لانه عليه السلام فعل كذلك بخلاف الجمعة فان الخطبة فيها قبل الصلوة لانها شرطها والشرط يقدم يعلم فيها احكام الفطرة لانها شرعت لاجل فان قيل

قد سبق ان المندوب اداء الفطر قبل الخروج الى الجبابة واداء ما قبل العلم محال والخطبة ليست الا بعد الخروج اليها فيبين الكلامين تناقض قلنا لا تنافي لان مندوبية تقديم الفطرة على الخروج لا تنافي جواز تأخيرها عن الخروج فجاز ان لا يعلم بعض الخارجين كيفية ادائها فيقيد التعليم بالنظر اليهم فانه مع الامام لا يقضى يعني ان الامام صلواته مع جماعة وقامت بعض الناس لا يقضيهما في الوقت وبعد لانها بصفة كونها صلوة العيد لم يعرف قربها الا بشرائط لا تتم بالمنفرد ويؤخر بعد الى الغد اي يؤخر صلوة عيد الفطر الى الغد اذا امتنع من اقامتها عذر بان غم عليهم الحال وشهدا عند الامام بالحلال بعد الزوال وقبل ذلك لا يمكن جمع الكس قبل الزوال وصالا في يوم غم فظهر انها وقعت بعد الزوال فقط اي لا يؤخر الى ما بعد الغد لان الكل فيها ان لا يصلي كاجلعة الا ان تركناه لما روينا من تأخيرها عليه السلام الى الغد ولم يرو تأخيرها الى ما بعد الغد فيسبق على الكل والاحكام المذكورة في الفطر هي الاحكام في الاضحية لكن فيه اي الاضحية لكن جاز تأخيرها اي الضحية الى ثالث ايام النحر بلا عذر بكرامة وجاز تأخيرها الى الثالث اي عذر بدونها اي الكرامة فانها موقوفة بوقت الاضحية فيجوز مادام وقتها باق ولا يجوز بعد فوجدها لانها لا تقضى والعذر هنا يقع الكرامة وفي الفطر للجواز حتى لو اخرها في الفطر الى الغد بلا عذر لم يجز ولكن فيه مذبح اكل منها اي الصلوة بخلاف الفطر وفيه يكبر بصيغة الجهر في الطريق بخلاف الفطر وفيه يعلم الامام في الخطبة تكبير التثنية والاشية بخلاف الفطر والتثنية وهو ان يجمع الكس يوم غرة في موضع شربها بالواقفين في عرفات ليس بشي وعن ابي يوسف ومحمد في غير رواة الاصول انه لا يكره والصحيح هو الاول ويجب تكبير التثنية لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات والتثنية في اللغة تقديم النعم وعن التلخيص التكبير فالاضافة للبيان فقبل التسمية بتكبير التثنية وقت على قولهما لان شيئا من التكبير يقع في ايام التثنية هذه كما سياتي ويجوز ان يقال باعتبار القرب اذ اسم ايام التثنية وهي الثلاثة بعد يوم النحر

واما يوم الغري يوم العيد ويومان بعد فالاول من الاربعه تحريرا شري
 والاربع شري بل تحريرا والاثان تحريرا وتشرقي والتكبير لله الله اكبر الله
 اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد اصل ذلك روى ان جبريل
 عليه السلام لما جاء بالقرآن خاف العجلة على ابراهيم خليل الله عليه السلام
 فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم عليه السلام قال لا اله الا الله
 والله اكبر فلما علم اسمعيل عليه السلام بالعدية قال الله اكبر والله الحمد
 فبق في الآخرين واجبا مرة بان يقولوا نقلناه من اوله الى اخره مرة
 وهو اخر ازمن قول الشافعي فان التكبير عند ذلك ثلاث الله ولا
 يزيد عليها وله في التمليل بعده قولان من يوم عرفة بل خلاف بين
 علما فيها لا تفاق كبار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
 الى عصر العيد فيكون التكبير عقب ثمان صلوات تور متعلق بحج
 اي عقب فرض بل افضل بمنع البناء فخرج بالفرض لتوافل وصلوات العيد
 ادى خرج القضاء اذ لا تكبير فيه بحجامة بحجة خرج به جماعة
 النساء اذ لم يكن معونه رجل اذ لا تكبير فيها ايضا على امام معتم فلا يك
 على المنفرد ولا امام مسافر او امرأة او من اهل القرى والمقادير وعلى
 مقفد مسافر او قروي او امرأة وقالوا بحج التكبير فذكر كل فرض مطلقا
 اي سواء ادى بالجماعة او لا وسواء كان المصلين رجلا او امرأة منسا
 او مقفدا في المصرا او القري الى عصر اليوم الخامس من يوم عرفة وهو الثلثة
 عشر من ذي الحجة هو التشرقي وليس بنحر وبه اي بالتكبير الى هذا
 الوقت وعلام الاقتصار الى عصر العيد بعل الان احتياطا في باب
 العبادات ولا يترك المومتم وان ترك الامام لانه يؤدى بعد الصلوة
 لا فيها فلم يكن الامام فيه حتما كسجد التلاوة بخلاف سجود السهو
 لانه يؤدى في الصلوة ويكبر المسبوق لانه مقفد عزيمته لكنه لا
 يكبر مع الامام بل عقب القضاء اي قضاء ما فات ومنه يعلم حال التلاوة
 ان كانت خلف الامام بالتمام الله تعالى اعلم بالصواب

باب صلوة الكسوف
 امام الجمعة او امامور السلطان اي من امره السلطان ان يصلي

بالنذر فلا

هذه الصلوة يصلي بالكسوف عند الكسوف لغيره كالنقل اي على هيئة
 النقل بلا اذان ولا اقامة ولا جهرا ولا خطبة وبركوع في كل ركعة
 وعند الشافعي ركعتين بركوعين فيه ويطول الامام القراءة فيها اي
 الركعتين وبعدها يدعوه حتى تجلي الشمس وان لم يحضر اي الامام او
 امام السلطان صلوا فرادي كالحسوف والريح الشديدة والظلمة
 الهائلة والفرغ اي الخوف الغالب من العدو والله اعلم

باب صلاة الاسد
 لاجتماع فيه ولا خطبة بل هو دعاء واستغفار لقوله تعالى واستغفروا
 ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا حيث جعل سببا لارسل
 السماء اي الغيث فان صلوا فرادي جاز ولا يقبل فيه رداه
 وقال محمد يقبل الامام فيه رداه دون القوم وعن ابي يوسف روي ان
 حقيقة قلبه ان كان مرتعا ان يجعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه وان
 كان مدورا اي جبهة ان يجعل اليمين ايسر واليسار يمن ولا يحرم دمي
 لانه لا يستنزل الرحمة وانما ينزل عليهم العذاب واللعنة ويخرجون الى النار
 ايام متتابعة لانها مدة ضربت لابطاء الاعذار ويخرجون مشاة
 في ثياب خلقي خسيلة او مرقعة منذ للابن متواضعين خاشعين لله
 ناكس رؤسهم بقدمون الصلوة في كل يوم قبل خروجهم وقبل لاصلوا
 فيه قال في التحفة لا صلوة في الكسوف في ظاهر الرواية الله اعلم

باب صلاة الخوف
 لم يجوزها ابو يوسف بعد عليه السلام لانها انما شرعت بحال القتال
 لا حراز فضيلة الصلوة خلف النبي عليه السلام وهذا المعنى انهم
 وجوزها لان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين اقاموا بعد
 عليه السلام وسببه الخوف وهو يتحقق بعد ايضا فاذا خيف من العدو
 او سبع حاضرين اشارة الى ما قالوا الخوف الذي يجوز الصلوة على
 الوجه الذي قلنا اذ كان العدو يقرب منهم بطريق الحقيقة وبعدها انهم
 فانما اذا كانوا بعيد منهم او طنوا اعدوا بان رؤسوا او غيارا
 فصلوا صلوة الخوف فظهر غير ذلك لم تجز صلواتهم جعل الامام طائفة

بازاء المحرف وصلى بازي ركعة لو كان مسافرا او في البحر او في الجمعة
في العبدية وصلى ركعتين لو كان مقيما او في غير الشافعي هكذا
قال ليتناول صلوة المغرب فان حكمها حكم الركعة والرابع ومضوا الى المحرف
وجاء الاخرى وصلى بهم باقى من ركعتين في الركعة في الشافعي
وسلم الامام وحده وذهبوا الى هذه الطائفة اليه اي المحرف وكذا
الطائفة الاولى وانما صلواتهم بطائفة وسلموا لانهم لا يخجلون
فكانهم خلف الامام ثم جاء الاخرى وانما صلواتهم بالقراءة لانهم
مستحقين وان اشد خوفهم صلوات كباثا فردي بالاعمال الجيدة
قد رتبهم فان قدر واعل توجه القبلة توجهوا اليها والافاق لا يقدرون
على التوجه اليه خوفاً ولقد صلواتهم بالقبلة المشي والركوب لا
عمل كثير **باب** الصلوة في الكعبة
صح فيها التقل وفاقا والقض خلافت في منور واجبة
وان اختلف وجههم الى وجه الكعبة الى وجه الامام فانما لا يجوز
تقدم امامه ومن سواه لم يتقدم وتوجه الى القبلة كذا لو خلفوا اي صح
صلواتهم فيها ولو كان بعضهم قدم الامام مستقبلا بوجه القبلة
من الجواب لو بعضهم قرب اليها اي الكعبة من الامام جاز اقتداء
الامام في جانه لتقدم على الامام بخلاف من في جانب خلافه خلف الامام
كلما فلا يقرب اليها اي الكعبة من الامام اقتداء من خارج بابا
فيها والباب مفتوح جاز اقتداء من لان وقوف الامام فيها وبابها
مفتوح كوقوف في الحراب في سائر المساجد وكمرت الصلوة
وقدما وان جازت لانه ينافي تعظيمها الله اعلم بالصواب
باب سجود السهو والشك
يجب اي سجود السهو وقيل يستحب والقول بعد تسليمين
اقراره صاحب الهداية وشمس الائمة والامام ابو الورد الامام طبرسي
المرغيناني او سلمته اقراره صاحب الكافي وفي الامام وشيخ الاسلام
خواهرزاده وصاحب الايضاح قال تاج الشريعة في شرح الهداية ذكر
شمس الائمة انه يسلم تسليمين وهو الاصح لانه قول كبار الصحابة

كبر

كبر وعلى ابن مسعود وجمهور العلماء والاخذ برواية صحابة
كانوا قريبا من عهد رسول الله عليه السلام او في الرواية الاخرى
من عائشة رضي الله عنها وسهيل بن سعد رضي الله عنه وعائشة رضي
الله عنها كانت في صف النساء وسهيل كان من الصبيان فيجمل انهما
لم يسبحا للتسليم الثانية لانه عليه السلام كان يسلم الثانية اخفض
من الاولى وهذا هو المصطلح في الكتب المشهورة وسوق كلام القولين
يقول علي ان القولين للامام الاعظم وفي الجمع شكا الى محمد والاول اليها
وما وجدته في كتاب الامام عليه السلام من ارجح الدلالة بقيل على كونها
قوله نيابة قبل المختار للمنفرد تسليمين والامام تسليم لانه لو
سلم تسليمين رجايت تغفل بعض الجماعة بما ينافي الصلوة سعدان في علم
يجب وشهد وسلام بيننا وشيئا لا يترك واجب وهو اذ في العود
يانهم ولا يجب سجد كركوع قبل القراءة فان تقدم بها على الركوع واجب
لا فرض خلافا لثقة واما تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود
فقرض كما سبق تحقيقه في باب صفة الصلوة بما لا يزيد عليه وما في
القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد قيل يحرف والصحيح بقدر ما
يؤذي فيه ركوع وركوعان فان الاقتصار على الواحد واجب في
الزيادة عليه تركه والجرم فيها ينافي وعكس واختلف في مقداره
والاصح قدر ما يجوز به الصلوة في الفصلين وترك القعود الاول و
سائر الواجبات المذكورة في باب صفة الصلوة وانما تكرر اي ترك الواجب
يعني يجب سجد واحدة على تقدير تكرر ترك الواجب على من قد متعلق
يجب وعلى من قد سجد امامه ان يسجد امامه وان لم يسجد لم يسجد
المؤتم بخلاف تكبير التشريق كما قرئ في باب السهو اي لا يجب على
المقتدى بهوه اذ لو سجد وحده خالف امامه والامام يسجد امامه انقلب
الامامة اقتداء ويصلي على النبي عليه السلام في التشهد الثاني والاول
التصليتين فيما اي التشهدين كذا في الظاهر السجود يسجد مع امامه
وان كان بهوه فيما فات عنه ثم يقضي فاته والاولى ان لا يتوب
قبل سجود الامام ولو قام قبل سجوده فقليل ان يعود ليسجد وان لم

ان لم يقيد الركعة بالسجود وان قيدت بالايكود ولو سجد في اي سجدة
يقضى سجدة ثانية لهذا السهو كما لا يخفى يعني يجب عليه سجود
السهو بسهو ما سجد به حال غوم المقصدى او ذهابه الى الغنى
لانه بمنزلة المصلي خلفه سجد من القعود الاول في ذوات الاربع او
الثلاث من الفرض اخر زعمه عن النقل لان القعدة الاولى فيه كالقعدة
الثانية من الفرض حتى يعود اليها لا محالة وان استوى قائما وذكره
اي القعود الاول وهو اليه اي القعود اقرب بان يرفع ركبته عاد
ولا سهوا والاقام وسجد للسهو وقيل يعود الى القعود ما لم يستقم قائما
وهو الاصح كما قال الزيلعي وان سجد عن الاخير حتى قام الى الثانية
في الرابعة والثالثة في الثانية والثالثة في الثانية عاد ما لم يسجد
فيه اصلا حكمة وامكنه ذلك لان ما دون الركعة محل الفرض وسجد
للسهو لانه اخر فضا وان سجد رطبا بقوله ما لم يسجد صار فرضه نقل وضيم
في الرابعة ركعة سادسة الا ان شاء انما قال في ذلك نقل لم يشرع فيه فضا
علم يجب عليه اتمامه وفي الثاني الضامير اربع لا يحتاج الى الضم اذ الركعت
الثلاث بضم الرابعة اليها تحولت الى النقل فحصلت الصلوة التامة
وفي الثاني الضامير ثلثا وهو الف لا بضم رابعة ليكون الكل نقل لان
النقل بعد طلوع الفجر بكثر من سنة الفجر مكرره وان قد الاخير عطف على
وان سجد عن الاخير ثم قام سهوا ولم يسلم عاد وسلم الا ان يسجد للمسيحة
في الرابعة والرابعة في الثانية فيتم فرضه لوجود القعود الاخير ويضم
سادسة في الرابعة لم يقل ههنا ان شاء كما قال في الاول مع انه لو قطع لا
قضاء في صورتين لان ضم السادسة ههنا اكدم من ضمها هناك لان فرضه
قد تم ههنا لكن بتأخير السلام يجب سجود السهو ولو قطع ما بين الركعتين
بان لا يسجد للسهو لزم تركه لواجب لو جلس من القيام وسجد للسهو
لم يؤد سجود السهو على الوجه المستحسن فلا بد ان يضم سادس ويجلس على
الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى فان الفرضية لم يبق
ليحتاج الى تدارك نقصانها ولو عسر اشارة الى ضعف ما قالوا لا يضم
في العصر لكرامة النقل بعد صا وقيل يضم لان هذا ليس بمقصود وانتهى

عن النقل بعد العصر تنبأ اول المقصود فلا يكره بدونه وهو الاصح كما قال
الزيلعي ويضم خامسة في الثاني ليصير الركعتان في صورتين نقل وان
تواليا سنة الظهر والعشاء والمغرب لان موافقة النبي صلى الله عليه وسلم
كانت بترجمة مبتدأة وسجد عطف على قوله ويضم للسهو لانه اخر
ومقده به فيهما اي الركعتين الزاويتين في صورتين صلحا ببقية
الامام وقضاها ان اسجد لانه شرع فضا وفي الفجر الضامير ثلثا لا يضم
رابعة لكرامة النقل بعد كما كره قبله مطلقا وفي العصر كره بعد اذا
شرع بالقصد لا قبله مطلقا لما فرغ من بيان حال الفرض بالنظر الى السهو
في القعود اذ بيان حال النقل فيه ينمى للاقسام فقال ترك القعود
الاول في النقل سهوا سجد ولم يقصد وكان القياس ان يقصد وهو قول
زفرو رواية عن محمد وفي الاحتساب لا يقصد ويجب سجدة السهو لهما
ساويا لان التطوع كما شرع ركعتين شرع اربع ايضا فاذا ترك القعدة
وقام الى الشفع الثاني امكنا ان نجعل لكل صلوة واحدة وفي الواحدة
من ذوات الاربع ولم يفرق الا القعدة الاخيرة وهي قعدة الختم والتجمل
كما في الظاهر بخلاف صلوة الفجر لانهما شرعت ركعتين لا غير بضم الشفع الثاني
لا يصير لكل صلوة واحدة وهذا الفقه وهو ان القعدة الاخيرة ليست من
الاركان ولكنها فرضت للختم لان ختم المفروض فرض واذا لم يكن القعدة
الاولى فرضا فاذا قام الى الثالثة تهنئا صارت الصلوة من ذوات الاربع
فلم يكن القعدة الاولى الختم فلم يبق فرضا كما في الفرض كما في مواج الزيادة
تنقل ركعتين وسجد لا ينبغي اي لا يصح بهذا الترجمة صلوة بل بزيادة
ترجمة لان سجود السهو وضع في خلال الصلوة ولو سجد بقاء الترجمة
ولكن اعاده اي سجود السهو لان ما في من السجود وضع في خلال الصلوة
فلا يقيد سلام من عليه السهو بخرجه موقفا لا قطعيا حتى يصح الاقفاة
ويصلح وضوءه بالقرعة ويصير فرضه اربع بنية الاقامته ان سجد شرط
لقوله يصح والا اي وان لم يسجد فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة وسلا
اي سلام من عليه السهو للقطع اي بنية قطع الصلوة لا يقطع لان
نية لتغيير المشروع فيلغو كما نوى الظاهر سجد بل عليه ان يسجد للسهو

لم

بقاء التحريم بخلاف ما اذا سلم وهو ذكر التسمية قبلية بصلوة
 والفرق ان سجود التسهو يؤتى به في حمة الصلوة وهي باقية والصلية
 يؤتى به في حقيقتها وقد بطلت بالسلام ما لم يتحول عن القبلة او يتكلم
 فانها يبطلان التحريم وقيل لا يقطع بالتحول لم يتكلم او لم يخرج من المسجد
 والاصل ان سجود قبل لا يتكلم او يخرج وان مشى واخرق عن القبلة
 وبه قال بعض المشايخ كذا في النهاية مصطلح الظاهر سلم على الركعتين بتوهم
 الامام اي توهم انه انما انما اي اتم الظاهر اربعاً وسجد التسهو لما
 روي انه عليه السلام فعل كذلك بخلاف ما سلم على من انه ساقطاً لكونها
 الجملة او كان المصطلح قريب العهد بالاسلام فظن ان الظاهر اي ركعة
 ركعتان او كان في العشاء فظن انها الزاوية حيث يبطل صلوة في
 جميع هذه الصور لانه سلم عابداً لا يسجد للتسهو في الجملة والعبد من
 شك من ليس الشك عادة وقوع في عبارة الفقهاء شك اول مرة قال
 في الكافي معناه ان الشك ليس بعادة لانه لم يسه في غيره قط اية
 كم صلي متعلق بشك استأنف وان كثر الشك على غلب طئه وان لم
 طئه اخذ بالاقول فقد في كل طئه ارضا اي الصلوة شكها اي
 صلوة فتفكر في ذلك حتى استيقن ان طال تفكره قد راعى اداء
 ركن من اركان الصلوة وجبت السجدة عليه ولو لم يكن طول تفكره ذلك
 القدر بل كان دونه لاجب السجدة لان الفكر الطويل مما يؤخر الاركان
 عن مواضعها والفكر القليل مما لا يمكن الاخر اذ عت جعل كان لم يكن كذا
 في تحفة الفقهاء باب سجود التلاوة

يجب موافقة عبد الله بن يوسف وفي رواية عن الامام وقور اخذ محمد
 وفي رواية عنه كذا في العناية بسجدة فاعل يجب فيها اي في تلك السجدة
 سجدة السجود يعني سجدة ربي لا على سجدات الصلوة وقد تقدمت
 بين تكبيرين متعلقين بسجدة بلا رفع يد يعني ان من اراد سجوداً بأكبر ولم يرفع
 يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتباراً بسجدة الصلوة وهو المروي عن
 ابن مسعود ولا تشهد ولا سلام لان ذلك للتحلل هو يستدعي
 سبق التحريم وعلامة هنا على من تلاوة متعلق يجب ولو بالكتابة

ذكره قاضي خان من الاربع عشرة الموقوفة وهي في اعراف وفي الروايات
 والتخلد بنى اسرائيل وحريم واولي الحج والفرقان والنمل والمسيحة وحس
 وحس السجدة والتخم وانشقت واقرأ ممن بيان لمن في قوله على من يعني
 اذا تلاوة السجدة من يلزم الصلوة اداء وقضاء وجب عليه السجود
 فوجب على الاصح اذا تلاوة اهل الاداء والجنب والمحدث والمستكران
 اذا تلاوا لانهم اهل القضاء لا على الكافر والمجنون والصبي والمجانين
 والتفاه لانهم ليسوا اهلها او سمعها عطف على قوله تلاوة وان
 لم يقصده اي السماع فهم ولم يفهم اذا اخراة قراءة آية سجد ذكره
 قاضي خان ممن ذكر متعلق بسموعها ممن ذكر هو الاصح الحج وسمع من
 النائم قال قاضي خان وان سمعها من نائم اخلفوا فيه والصحيح الوجوب
 لا على من سمعها من الطير والمجنون والمطبق والصدى والموتوم لعدم
 اهليتهم للقراءة فالقراءة منهم كقراءة والمسمع كل مسموع واما
 الثلثة الاول فظاهرة واما الرابع فلان الموتوم يجوز عن القراءة لنفاذ
 تصرف الامام عليه نصرة المحذور لا حكمه بخلاف الجنب والمجانين ونحوهما
 لانهم منبتون والنهي غير المحذور قال في تلخيص الجامع البكيرة المسموع من الموتوم
 كمو من المجنون والطير والصدى لا يوجب شيئاً وقال قاضي خان يجب
 على من يجب عليه الصلوة اذا قراء آية سجد او سمعها ممن يجب عليه الصلوة
 او لا يجب بحسب ادخاله وجنونه او كبره او صغره وبينهما مخالفة ظاهرة
 في حق المجنون او كبر وجه التوفيق ان مراد قاضي خان بالمجنون المجنون
 الغير المطبق ومراد صاحب التلخيص المجنون المطبق بؤيته ما نقل الزاوي
 عن النوادر ان المجنون اذا قصر وكان يوماً وليلة او اقل نلزم تلاوة اركانها
 فالتحقيق ان المجنون على ثلث مراتب قاصر كحار وكامل غير مطبق وهو
 الذي يكون اكثر من ذلك لكنه قد يزول وكامل مطبق وهو الذي يزول
 والاشخاص ايضا بالنظر الى سجد التلاوة على ثلث مراتب حار وكامل
 يلزم تلاوة عليه بسماعها منه على غير سجد ومنه المجنون القادر هو المذكور
 في النوادر وتاينها من لا يلزم تلاوة عليه سجد لكن يلزم بسماعها منه
 على غيره ومنه المجنون الكامل الغير المطبق وهو الذي ذكره قاضي خان

وقالهما من لا يلزم بتلاوة شئ لا عليه ولا على غيره بالسمع منه وهو الذي
ذكره صاحب التلخيص هذا ما ينسب في هذا المقام بعون الله الملك العليم
الحمد لله على ما هو عليه والحمد لله والحمد لله ويؤدي أي سجدة التلاوة ركوعا
وسجدة غير ركوع الصلوة وسجدة كما ينبغي في الصلوة لها أي التلاوة
ويؤدي بركوع الصلوة إذا كان الركوع على الفور أي عقيب قراءة الآية
أو نواه أي كون الركوع بسجدة التلاوة ويؤدي أيضا بسجدة أي الصلوة
كذلك أي على الفور وأن لم يوه يعني لو تلاها في صلوة إن شاء ركعها
وإن شاء سجد ثم قام فقرأ لأن المقصود من السجدة اظهار الخضوع
للمعبود وذلك يحصل بالركوع أيضا ويتأدى بالسجدة الصليبية لأنها
تواضعها من كل وجه كذا في المحيط وقال في الخلاصة اجتمعوا أن سجدة التلاوة
تتأدى بسجدة الصلوة وأن لم ينو للتلاوة واختلفا في الركوع قال
الشيخ الإمام المعروف بنحو انه زاده لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن
التلاوة نص عليه محمد سيدي الموتى بتلاوة الإمام وأن لم يسمع لا ثم أمر
متابعه ولو تلا الموتى لم يسجد أي الإمام والموتى لما عرفت أن الموتى
يجوز فلا حكم لفعل أصلا أي لا في الصلوة ولا بعدة بخلاف الخارج من
الصلوة إذ سمع من الموتى حيث يجب عليه لأن الخرب في حق المصلين
فلا يقدح سمع المصل الآية من غير لم يسجد فيها لأنها ليست بصلوة
لأن سماع هذه السجدة ليست من أفعال الصلوة بل بسجدة بعد صلا
أي الصلوة لتحقيق سببها ولو سجد فيها لم يجز لأنه منتهى عن ادخال
ما ليس من الصلوة فيها وجبت السجدة كاملة بسبب خارج الصلوة
فلو أدى فيها يقع ناقضا فلا يخرج عن العمدة بل عادة أي السجود
وهي أي الصلوة لأن مجرد السجود لا ينافي إتمام الصلوة سمع
رجل من الإمام ليس هو من في الصلوة ولم يأمر به أصلا أو أنهم في ركوع
أخرى يسجدان خارجا أي خارج الصلوة لوجود السبب لعدم الاداء
وإن أتت فيها أي في الركعة التي سمعها فيها قبل سجود الإمام سجد معه
لأنه لو لم يكن يسمعها سجد معها كما فرقتها أو لم يسمعها سجد معها
أي بسجدة الإمام لا يسجد مطلقا أي لا في الصلوة مطلقا ولا في

خارجها لأنه صار مدركا لها بأدراك تلك الركعة وسجد معها الصلوة لا
تقضى خارجها لأنها صلوتية ولها فريضة الصلوة فلا تنوذي بانقض
لم يقل بسجد وجبت في الصلوة آخرها إنما وجبت فيها ومحلها أي خارجها
كما إذا سمع المصل من ليس معه أو سمع من امامه وأقضى به في ركعة أخرى
تلا خارجها أي الصلوة فسجد وأعاد فيها بسجد أخرى لأنه إذا سجد قبل
الصلوة لا يقع عما وجبت في الصلوة والالم يسجد ولا كفته واحدة لأنه
الصلوتية استتبع غيرها وأن لم يسجد المجلس كمن كثر ما في مجلس حيث
كفته واحدة سواء قراء قرآن ثم سجد أو قراء وسجد ثم قرأ في ذلك المجلس
لا مجلسين فإن تكرر خارجها فيها يجب سجدتين ولو بدلها أي قراء بدل
الآية الأولى آية أخرى في مجلس لم تكف واحدة بل وجب سجدتان
والأصل أن مبنى السجدة على التداخل فداخل الحج وهو داخل في السبب
الحكم وهو البق بالعبادة والاحتياط والثاني بالعقوبة لاظهار كرم
صاحب المشرع وإمكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعاً للمنفرد
فإذا اختلف عاد الحكم إلى الأصل واستداء الثوب والانتقال من
غصن إلى غصن بتدليل لوجود الاختلاف حقيقة وعدم الجامع حكماً بخلاف
زوايا المسجد والبيت فانها في حكم مكان واحد بليل صحة الاقتداء
لألفعل القليل يعني أنه ليس بتدليل كالقيام حيث كف سجدة
واحدة سواء وقت بعد الفعل كان تلا فقام ثم سجد أو قبل كان
تلا فسجد ثم قام ففشي ومشي خطوة أو خطوتين كذا في التلخيص جامع الكبير
وأكل لقمة أو شرب شرربة ما أو تكلم بكلام يسير ونحوها مما لا يتبدل به
المجلس كالعقود والالتكاء والركوب والنزول بخلاف ما إذا تلا
آية سجدة أخرى أو نسي بعد فعل كثير كشئ خطو فانها لا تكفي كترتها لأنها
حال كونه غير متصل بتركز السجدة لأن سيرة الآية يضاف إلى ركبتها
حتى يجب عليه ضمان ما تنلف الدابة فاعبر مكان الأرض لا ظهر الدابة
وإنما قال غير متصل لأن حرمة الصلوة تجعل للمكان مكان واحد
لأنه لما صحى صلوته إذا اختلف المكان يمنع صحتها وفي ذلك
وركعة ورقتان لا يعني لو كثر في ذلك لا يتركز السجدة وأن لم يكن

في الصلوة لان الفلك كالبست اذ جريها لايضاف اليه قال الله تعالى
وجري بهم ولو كرر للصلاة في ركعة كقصة سيدنا واحدة قياسا وسحقنا
لا تحاد المجلس ولو في ركعتين فذلك عند اي يوسف تبدل المجلس
السامع لا التالي بوجوب سيدنا اخرى عليه اي السامع لا عليه اي لا
تبدل المجلس التالي لانه لا يوجب سجدة اخرى على السامع ولا يرفع السجدة
راسه قبل التالي لانه لا امام له وكراهة قراءة امام يخاف اي كراهة
ان يقرأ ما في صلوة يخاف فيها لانه يؤدي الى اشتباه الاخر على القوم
الا ان ينوي في ركوعه على الفور وكراهة ايضا تركها وقراءة الباقي
لانه يوجب الاستكفاف والفراغ عن لزوم السجدة عليه وندب ثم انه اذا
اكثر اليه دفعا لوقوم التفضل واخفاها عن السامع شفقة عليه
والقيام ثم السجود روي ذلك عن عائشة رضي الله عنها ولان الخرد
فيه احمل **باب صلوة الجنائز**
جمع جنازة وهي بالفتح الميت بالكسرة التبرستن توجيه الختم اي
من حقه الموت اليه القبلة على شقة اليمين اعتبارا بحال الوضوء في القبرة
لانه اشرف عليه وجاز الاستلقاء وقدماء اليها اي القبلة لانه اسير
لنزول الروح والاول هو السنة ويرفع راسه قليلا ليصير وجهه الى
القبلة لا السماء ويلقن بذكر الشهادتين عنده لان الاول لا يقبل
بدون الثانية ولا يور بها مخافة ان يتفقد ويردما وبعد موته يشهد
لحياته ونعم عيشه بذلك جزي الثواب وفيه تحببته فيستحي
ولا يأس باعلام النفس موته ويجعل في جبهته فيوضع على تحت مجزورا
كقصة لما فيه من تعظيم الميت واختيار الوتر لقوله عليه السلام ان الله
وترحب الوتر ويجرد عن ثيابه ويستردرة الغليظة وقيل مطلقا
ويوضا بلا مضمة واستنشاق لتقدرا اخرج الماء ويجب
عليه ما في سبيل وحرمن وهو الاشارة بمبالغة في التنظيف
والا اي وان لم يوجد ماء كذلك في الخالص اي يصب عليه ما في
لحصول غسل المقصود ويقبل راسه وجبته بالطين لانه ابلغ في
استخراج الوسخ وان لم يوجد فبالصابون ونحوه ثم يصب على سائر

فيلونه

ليكون البداية بجانب يمينه ويقبل بالماء والتدريج حتى يصل الماء الى
ما يلي الخت منه اي الميت ثم يصب على يمينه كذلك اي ويقبل حتى
يصل الماء الى ما يلي الخت منه ثم يجلب اي القبل الميت مستند
للميت الى نفسه ويمسح بطنه بيمينه ثم يزعج تلويث الكفن والخارج من
وعنه لا يعاد وكذا وضوءه لان الفل عرف بالقبض وقد حصل
ثم يشف بثوب لئلا يتبل كفاة ولا يقص ظفوه ولا يستريح شوه
لانه للرنية وقد استغنى عنها ويجعل على راسه وجبته المحنوط لان التغطية
سنة وعلى مساجده جمع مسجدة بفتح الجيم بمعنى مواضع السجود وهو جمع
وانفة ويداه وركبته وقدماه الكافور فانه كان سيد هذه الاشياء
فيحسن زيادته كرامة وصيانة لها عن سرعة الفساد واذا اجري الماء
على الميت او اصابه المطر لم يكن غسلا فانه لا يقبل الا ان كان في
وسنة الكفن لاي للرجل ازارا وموضع لفافة وكل من الازار واللفافة
من القرن الى القدم والقيص من المنكبين الى القديين وهو بلا
وخارج يمين ولا جيب ولا كمين ولا يلف اطرافه ولا تحبس العامة
استحانة المتأخرين وطها اي للمرأة درع وهو ما تلبسه المرأة فوق
القيص وازار وحمار وهو ما تستر به المرأة راسها ولفافة وفرة
لربط يديها وكفايته اي الكفن لازار ولفافة وطها اي الازار
واللفافة وحمار وضرورة لها ما يوجد من الاثواب واذا اراد
الكفين ببسط اللفافة وبسط الازار عليها ويقص الميت
ويوضع على الازار ويلف يساره اي لازار ثم يمينه كما في الخوة
ثم يلف اللفافة كذلك وهي اي المرأة تلبس الدرع وتجعل شرا
صغيرا بين صدرها وفوقه اي الدرع ويجعل الحار فوة اي الدرع
حت اللفافة وان خيف انتشاره اي الكفن عقد من طرفه الصيل
والجد يد فيه اي الكفن سواء لارجحان للثاني ولا يأس بالردود
والكتان وفي النساء بالحبر والمزغف والمقصود من الاما الى طهنة
على من يجب عليه نفقة واختلف في الزوج والاصح الوجوب عليه كذا في
الظاهرة وان لم يوجد من يجب عليه نفقة ففي بيت المال صلوة فرض

كفارة اي ان اذى البعض سقط عن الكل والا اثم لكل يصلي على كل مسلم
مات الا البغاة وقطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب هذا القيد
اي ما ذكره قاضي خان ان اهل البغى اذا قتلوا بعد ما وضع الحرب في
بصلي عليهم وكذا قطع الطريق ان اخذهم الامام ثم قتلهم يصلي عليهم
كذلك المكابر في المصلي بالسلح لا يصلي عليه اذا قتل في تلك الحالة
وان علقوا على نفسه يسل يصلي عليه على ما قاله ابو زر
له وهي اي صلوته اربع تكبيرات برفع يدي في الاولى فقط وعند الثانية
في كلها وثلاث بعد اي بعد الاولى كما في سائر الصلوات وصلوة
على النبي عليه السلام بعد الثانية كما يصلي في سائر الصلوات بعد التسمية
ودعاء بعد الثالثة الدعاء للبالقين هذا اللهم اغفر لنا وميتنا
وشاهدا وعايننا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واشنانا اللهم من اجبت
شأننا فيه على كل سلام ومن توفيقه منافقون على الامان وسليمان
بعد الرابعة وعند الشافعي تسليمة واحدة ويبدأ بها عن يمينه
وتختتمها في يساره مذكورا وجهه لاقراءتها وعند الشافعي لقرائها
ولا تشهد ولو كبر الامام تكبيرة خامسا لم يتبع لانه مشوخ ولا يستغفر
المصلي في التكبير الثالث لصبي ومجنون اذا لا يستطيع بل يقول بعد
الدعاء بما يدعوا به للبالقين كما في اللهم اجعل لنا فرطا اي اجزاء
يتقدمنا اللهم اجعل لنا ذرا اي خيرا بابقا اللهم اجعل لنا شافعا
مشفعا اي مقبول الشفاعة ويقوم الامام باراء احد الميت حلقا
اي ذكر اكان او انشئ لانه موضع القلب فيه نور الايمان فيكون القيا
عند اشارة الى الشفاعة لا يمانه الجنابة اذا اجتمعت لها افراد الصلوة
اولي ثم الاولى ان تقدم لافضل منهم وان اراد اجمع بها اي بالصلوة
يعني الصلوة على المجموع مرة جعلها اي الجنابة صفا طولا مما يلي القبل
بحيث يكون صدر كل قدام الامام وراعي الترتيب بان يضع الرجل يمينه
على الامام فالقبيلان فالخنا في النساء والفتى المقيم على العبد
والعبد على المرأة ثم تكلوا في كيفية الوضع من حيث المكان قال ابن
ابي ليلى يوضع رجل خلف رجل رأسه لآخر اسفل من رأسه لاول

يضعون

يضعون هكذا اذ رجا وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه حسن لان النبي
عليه السلام وصاحبه رضي الله عنهما دفنوا كذلك ان وضعوا رأس
كل تحذرا من صاحب خنفس لان المقصود جال وهو الصلوة عليهم
سبق المصلي بتكبيره صلات من الامام او بتكبيره بالانتظار ليكبر الامام
فاذا سلم الامام قضى المقدي ما عليه من التكبير قبل رفع الجنابة
لان صلوته الجنابة بدونها لا يتصور ولا ينتظر الحاضر في الحرمه يعني
لو كان حاضرا لم يكبر مع الامام لا ينتظر الثانية لانه كالمركب وان
جاء بعد ما كبر الامام الرابعة فانه الصلوة عند ابي حنيفة وحدهما
وعند ابي يوسف يكبر واحد واذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات كما
لو كان حاضرا خلف الامام ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة والصحح قولهما اذا
لا وجه لان يكبر واحدة لان كل تكبير منها كركعة واحدة من سائر الصلوات
والامام لا يكبر بعد ليتابعه والاصل في البيت عندهما ان المقدي يدخل في
تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تقدر عليه الاخول وعند ابي يوسف
يدخل اذا بقيت الحرمه كذا في البدائع الاولى بالامانة السلطان او بال
وهو امير البلد وقال ابو يوسف وفي الميت اولى وجه الاولى ان الحسين
بن علي رضي الله عنه لما مات الحسن رضي الله عنه قدم سعيد ابن العاصي
فقال لولا السنة لما قدمتك وكان سعيد والي المدينة يومئذ قال كذا
قامام الحنفي ولا بأس بادن الاولى وليا كان او غيره لان التقدم حقه
فيملك ابطاله بتقديم غيره لم يقل الولي ليتناول السلطان وغيره لغيره
اي الصلوة فان صلي غيره اي غير الاولى يعيدها اي الاولى ان شاء
لتصرف الغير في حقه وان صلي الاولى لا يصلي غيره بعده لان الوضوء
يتأدى بالاول والتسليم بها غير مشروع وفيها صلوته صلي على غيره ما لم
يظن نفسه والمعتبر فيه اكثر الراي على الصحيح لانه يختلف باختلاف
الزمان والمكان والاشخاص وقيل قدر ثلثة ايام ولم تجز صلوته ركبا
استحى ان يعني مع القدرة على الشدول وايضا لم يصليوا قاعدين مع
القدرة على القيام والقبيل الجواز لانه دعاء وكبر في مسجد بوسية
كرامته تحريم في رواية وتنزيه في اخرى اما الذي بني لصلوة الجنابة فلا

ما عليه من

قوله

يكفه فيه واختلف في الخارج بناء على اختلافهم ان الكراهة لاجل التلوث
اولا ان المسجد للمكتهبات لا للصلاة الجنازة ولذا مات ان
الاستعمال ان يكون منه ما يدل على الحيوة من بكاء او تحريك عضو
سعى وعسل وصل على والاي وان لم يستعمل غسل في ظاهر الرواية
وادرج في حرة ودفن ولم يصل عليه حتى يسي باحد ابويه ولو سبي
بدونه فاسلم هو او الصبي صلى عليه لانه مسلم حكم كافر مات عبدا
او حر اعلم وليه المسلم من مولاه واقارب له اكمل اي ان
كف المسلم ويلقه في حرة ويدفنه في حرة يحمل الجنازة بوضع
مقدورها ثم مؤخرها على الكتف ليمس كذا اليسار يعني يحمل بوضع يدها
ثم مؤخرها على الكتف اليسار ويسرع بها لا يجتأ اي يمشي بها مشريا
بلا عذر وذكره الجوهري قبل وضعها على الكتف لقوله عليه السلام
تبع الجنازة فلا يجلس حتى يضع ويدب المشي خلفها لما روينا لقوله
عليه السلام الجنازة متبوعة ولان المبلغ في الاتفاقيات والتعاون
في عملها ان اجتمع اليه ويلحق القبر لا يثنى لقوله عليه السلام التمدد في
والشق ليقربنا الا في ارض رحوه فلما باس بالشق واتخاذ تابوت
من حجر او حديد وفرش فيه التراب ويدخل من قبل القبلة ويقول
واضع بسم الله اي وضعناك ملتبسا باسم الله تعالى وعلى ملا رسول
الله اي سلمناك على ملته عليه السلام ويوجه اليها اي القبلة
اذ به اذ التني عليه السلام ويحمل المقعد التي على الكتف لحرف الانتشار
لانه عليه السلام اخرج ولا من من الانتشار وسوى الدين والعصب
لا الحطب والاجر وجوز في ارض رحوه كذا في الكافي وسيجي في الاخر
لان حال من على الاستنار بخلافهم ويحال لراب عليه التوارث
ويسم القبر ولا يبرج ولا يجصص للنسب فيها ولا يخرج الميت منه اي
القبر الا ان يكون الارض محصونة او اخذت بالشفعة وطلب المالك
في يخرج مات في السفينة يغسل ويكفن ويصلح ويرى في البحر كذا
في الظهيريات مات حامل ولا جناح يثنى بطنها من جنبها الا يسر
ويخرج ولا كذا في الخائفة وفيها ايضا وسيت في القليل والميت

دفنة في المكان الذي مات في مقابر او بيوت المسلمين وان نقل قبل الدفن
اي قد رتب او ميلين فلما باس به وكذا الوما في غير بلد يستحق تركه
فان نقل في مصر اخر لا باس به لا تكسر عظام اليهود ونحوهم اذ وجد في قديم
ويكره القعود على القبور وقطع الشجر والحشيش من المقبرة ولا يلبس في التراب
باب
سبي به لانه مشهود له بالجنة بالنقض اولان الملائكة يشهدون موته اكراما
له اولان حتى عند الله تعالى حاضرا اعلم ان الاصل في هذا الباب شهداء احد
فانهم كفوا وصلى عليهم ولم يغسلوا لانه عليه السلام قال في حقهم يطعمونهم
بكل يوم ومدايمهم ولا تغسلوهم الحديث وكل من يغناهم ملحق بهم في كل
الفعل ومن ليس بغناهم ولكنه قتل ظلما او مات حريقا او مبطونا فليس
ثواب الشهداء مع انهم يغسلون وهم شهداء على ان رسول الله عليه السلام
الاميري ان عمر رضي الله عنه وعليه رضي الله عنه قتل ابي بنيهما بعد الطعن و
غسلوا وكانا شهداء بن بقوله عليه السلام كذا في الكافي والمقصود بهما
تريف شهيد هو بمعنى شهداء اخذ في ترك الفعل ولهذا قال هو مسلم طاهر
اخر از عن وجب عليه القتل كالجانب والحيض والنفساء بالغ احرار
عن البقية قتل ظلما احرار عن قتل جدا او قصاصا ولم يجب بنفس القتل
مال احرار عن قتل وجب به مال وانما قال بنفس القتل لان المال اذا
قتل ابنه بجدة ظلما يكون الابن شهيدا لان المال وان وجب لم يجب بنفس
القتل بل بسقوط القصاص لشرف الابوة ولم يثبت على بناء المقول
يقال رشت الحج اي حل من المعركة وبه رضى والارثاث في الشرح
ان يرتفع بشي من رافق الحيوة اذ ثبت له حكم من احكام الاحياء
كما ساقى بيانه سواء قتل باغ او حربي او قطع الطريق ولو بغير الجارة
لان الاصل فيه شهداء احد كما عرفت ولم يكن كلهم قتل السيف في السلام
فيهم من دمع راسه بالجو وفيهم من قتل بالقصا وقد عظم رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الارض ترك الغسل او قتل غيرهم بها اي بجارحة فاما
مسلم قتل مسلم غير باغ وغير قاطع الطريق ومسلم قتل ذمي بجارحة
ظلما يكون شهيدا او وجد عطف على قتل ظلما جري اميتا في موطنهم

اي موكه الباني او نحوه واشترط الجرح ان يعلم انه قتل لا ميت حتف
انفقه فيخرج عنه الفرو وغير الصالح للكفن كالخنزير والقلنسوة والسكا
والخف فانها تنزع وتزاد ان نقص وينقص ان زاد ليقم الكفن
ولا يغسل للثمن من ثمنه ويصل عليه اكراما ولا تقطعا ويدفن بدمه
لانه في معنى شهيد اخذ وقدر ان عليه السلام نبي عن غسليم والشافي
يخالفنا في الصلوة فيقول من وجد قتيلا في موضع مما اى في موضع يجب
اذا وجد فيه القتيل القسامة احراز عن الجامع والشارع ولم يعلم
قاتله قال في الهداية ومن وجد قتيلا في الموضع لان الوجبة القسامة
والدية فحق الظلم الا اذا علم انه قتل بجديده ظلم لان الواجب فيه
القصاص وقال صدر الشريعة اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الاخر
لان رواية الهداية فيها اذا لم يعلم قاتله لانه غفل بوجوب القسامة وليس
ان اذا لم يعلم القاتل في صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القاتل باليد
في رواية الهداية لا يغسل لان نفس هذا القتل وجب القصاص فاما
وجوب الدية والقسامة فلعارض العجز عن اقامة القصاص فلما خرج هذا
العارض عن ان يكون شهيدا او ما على رواية الاخرية فيقول بعبارة
الاخرية هكذا وان حصل القتل بجديده قال لم يعلم قاتله في الدية والقسامة
على اهل المحلة فيقول ان علم قاتله لم يغسل عندنا في الاخرية لم يعتبر
نفس القتل فوجب الدية وان كان بالعارض خرج عن الشهادة في حق المقتل
اخذه بهذه الرواية اقول كانه لم يتأمل في عبارة الهداية ولم ينظر في
شروط فانهم متروكان قولنا اذا علم انه قتل بجديده ظلم محمول على اذا
علم قاتله عينا وان لفظ الكتاب يشير الى لانه قال الواجب فيه القصاص
ولا قصاص يجب على القاتل المعلوم وقال تاج الشريعة جده صدر الشريعة
في شرحه قوله ظلم اي وعلم قاتله في الكتاب بشارته اليه لانه انما كان ظلم
اذا كان القاتل معلوما حتى لو لم يعلم جاز ان يكون هو متعديا فلا يكون
القتل ظلم اذ اقول صاحب الهداية او لا من وجد قتيلا في الموضع فغناه
على اعرف به صدر الشريعة ومن وجد قتيلا في الموضع لم يعلم قاتله بدليل
قولنا ان الواجب فيه القسامة والدية والحب انما يوجب في الاول

قيدا لانها من الدليل ولا يعتبر في الثاني قيد انهم من الدليل ايضا
فعلم ان كلام الهداية والذخيرة في المال واحد ولا اختلاف رواية
ههنا ومنشاء توهم المخالفة والاختلاف عدم التفرقة بين ما ذكر في
الهداية قبل الا وبين ما ذكر بعده فتدبروا الله الهادي الى سواء السبيل
وهو حبي نعم الوكيل او قتل جده او قصاص قاتله يغسل لان هذا
القتل ليس بظلم او جرح وارث بان اكل وشرب ونام او اذا
او اوى جثة او مضى وقت معلوم وهو يغسل بقدر على الماداء حتى
يجب عليه القصاص بتركها فيكون ذلك من احكام الدنيا او نقل من قوله
الاخوف وطى الخيل في لا يكون النقل منافيا للشهادة بهذا الاستثناء
ذكره الربيعي او اوصى بامور الدنيا او الاخرة وهو قول ابي يوسف
خلاف المحمدي وقيل لا اختلاف بينهما في الوصية بامور الدنيا وفي الوصية
بامور الاخرة لا يكون منافيا بالاجماع او باع او اشترى او تكلم بكلام
كثير وقيل بكلمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة فيقول لانه يصير بذلك
خلقا في حكم الشهادة وينال شيئا من دافع الحياة فلا يكون في معنى
شهيد اخذ لانهم ما تواعظا شاكسا يدار عليهم خوفا من نقص
الشهادة هذا اي كون ما ذكر في بيان الارثناث موجبا للفصل
اذا وجد ما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو فيها لا اي لو وجد ما ذكر حين الحرب
لا يكون من ثنائياتي من ذلك كذا قال الربيعي ويصل عليهم عطف على قوله
فيقول من وجد الخ كتاب
عقب الصلوة بالزكوة اقتداء بقوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة
وقوله تعالى وقيموا الصلوة وقمار زتنا هم ينفقون هي تملك بعض المال
جزائمه اي ذلك البعض الشارع قال في الكنته هي تملك المال من غير علم
غيره شتم الخ اقول هذا التعريف يتناول مطلق الصدقة لا يختص
لها بالزكوة بخلاف ما اختير ههنا فان قوله عتبه الشارع بقيد التخصيص
اذا لا تعيين في الصدقة وايضا قال الربيعي يرد عليه الكفاية اذا امكن
لان التملك بالوصف المذكور موجود فيها ولو قال تملك المال على وجه
لا بد منه لا تفصل عنه لان الزكوة يجب فيها تملك المال فقلت جازما

فلا بد عليه ذلك فان معناه بل احتمال في نفسه لغير التملك لا بانه قال
الكفارة في نفسه لا يقتضي التملك بخلاف الزكوة لان ثبوتها بقوله
واتوا الزكوة والائتاء كما قالوا يقتضي التملك ولا يتأدى بالامانة
لو كفل شيئا فانفق عليه نأويا بالزكوة لا يجزئ بخلاف الكفارة ولو كسا
يجزئ لوجود التملك لغير متعلق بالتملك مسلم غيرها شئ ولا مولا
اخر از عن النبي والكافر والكاسي ومولاه فان دفع الزكوة اليه لم
لا يجوز كما سياتي مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه احرز به عن الدفع
الي فروم وان سفلوا او اصولوا وان علوا ومكاتبه ودفع احد الزوجين
الي الآخر كما سياتي لله تعالى لان الزكوة عبادة فلا بد فيها من الاضحية
له تعالى لقوله تعالى وما اجدوا الا لعبدوا الله مخلصين له الدين وسرنا
وجوبها العقل بالبلوغ اذ لا تخلف بدونها والاسلام لانه شرط
لصحة العبادات كلها والحرية يستحق التملك لان الرقيق لا يملك شيئا
وسبب اي سبب وجوبها الملك التام بان لا يكون يدان فقط
كما في مال المكاتب فانه ملك المولى حقيقة وقد تقرر في كتب الاصول
ان سبب وجوبها الملك المذكور وان عده في الكثرة شرطا لوجوبها
لنصاب اعتبر النصاب لانه عليه السلام قدر السبب فارغ
عن الدين المراد به دين له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين
النداء والكفارة ويمنع دين الزكوة حال بقاء النصاب وكذا بعد
الاستهلاك لانه الامام بطالبه في الاموال الظاهرة ونوابه في الكوا
الباطنة وهم الملاك فان الامام كان يأخذها اليه من عثمان رضي الله
وهو قوضها اليه اربابها في الاموال الباطنة قطعا لطمع الظلم فيها
فكان ذلك توكيلا منه لاربابها ولا فرق بين ان يكون الدين
بطريق الكفارة او الاصلية ذكره التزليغ وغيره وقدره صدقة
الزكوة اليه النذر والكفارة وهو مخالف للهداية وغيره فكانت
من الناحية الاول ومن الحاجة الاصلية كدور السكنى ونحوها
وسياتي تمام ولو تقديرا التمام اما تحقيقه يكون بالتوالي والتسلسل
والنحو او تقديري يكون بالكم من التمام بان لا يكون في يده

او بدنا به فاذا تقدمت الزكوة فلا يجب تفرغ على له الملك التام
على مكاتب لانه ليس بمالك من كل وجه بل يدان فقط ومرئون للعبد
على قوله فارغ عن الدين بقدر دينه متعلق بقوله فلا يجب فانه اذا كان
لاربعة مائة درهم وعليه دين كذلك لا يجب عليه الزكوة ولو كان دينه ثانيا
يجب الزكوة ما بين ولا في دور السكنى تفرغ على قوله والحاجة الاصلية
ونحوها ككتاب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب ونحوها
وكتب العلم لا يملكه آلات المحترفين والواصل من مال الضار تفرغ على
قوله تام ولو تقديرا والاضمار ما تقدر الوصول اليه مع قيام الملك كباقي
ومفقود ومقصود اذ لم يكن له عليه بنية وما لم يسقط في البحر وموقوف
في مفارقة شئ مكانه وما لم اخذ من السلطان مصادرة ودون شئ
المودع وهو ليس من مصادره ودين محو لم يكن عليه بنية ثم صارت
له بعد سنين بان اقر عند الناس فانه اذا وصل اليه بعد سنين لا
يجب زكوة للسنين الماضية لان قضاء النماء ولو تقديرا بخلاف
ما عليه مقرر لو كان معسرا اذ يمكنه الوصول اليها ابتداء او بوسطه التحصيل
او مقلبا اي محكوما بان فلا سه او على جاحد عليه بنية او على قاص
فان هذه الاموال اذا وصلت اليها يجب زكوة السنتين الماضية
ولا يجب ايضا في دور لا لتسكنى تفرغ ايضا على قوله تام ولو تقديرا
ونحوها ككتاب لا تلبس واثاث لا تستعمل ودواب لا تركب وغيره
لا تستخدم وكتب العلم لغير اهلها ونحو ذلك ولم ينو التجارة لان قضاء
النماء التقديري قال في الهداية ويأخذ اكتب العلم لا يملكه
في النهاية الا اهل ههنا غير مفيد لانه ان لم يكن من اهلها وليست
هي للتجارة لا يجب فيها الزكوة ايضا وان كثرت لعدم النماء وانما
ذكر الاهل في حق مصرف الزكوة فانه اذا كانت ركت تساوي
ما في درهم وهو يحتاج اليها للتدريس وغيره يجوز مصرف الزكوة اليه
وانما اذ لم يحج اليها وهي تساوي ما في درهم يجوز مصرف الزكوة اليه
وكذلك آلات المحترفين وسبب وجوب انها توجه الخطاب
بمعنى قوله تعالى اقبوا الصلوة واتوا الزكوة وهو عقيب قولان

الحول عند من يقول ان وجوبه قوري وفي آخر العمر عند من يقول انه عمري
 وشياني بيانه وشروطه اي شرط وجوبها انما الحولان اي حولان الحول
 بتمنية المال كالاربع والذناير او السوم او نية التجارة اذ ما لم يوجد
 هذه الاشياء لم يتوجه الخطا فلا ياتم بالترك وشروط ادائها اي كونها
 مؤداة نية لانها عبادة فلا تصح بلانية مقارنة له اي لا ادائها بنية
 المصدر في او مقارنة لكون وجب فانه اذا غزل من النصب قدر
 الواجب ناديا للزكاة ونصدا الى فقير بلانية سقطت زكوة
 او تصدق كله عطف على نية فانه اذا تصدق بكله دخل في الزكاة الواجب
 فلا حاجة الى التبعين استحسانا وان تصدق ببعضه سقطت زكوة
 عند محمد بن يوسف لا واما وجوبها فغير عمري اي يجب على
 التراضي لا جميع العودت لا اداء ولهذا لا يصح بهلاك النصب بعد
 التوفيق وقيل قوري اي واجب على الفور لانه مقتضى الامر المطلق
 وهو قول الكرخي فانه قال ياتم بتاخير الزكاة بعد التملك وروي عن محمد
 من آخر الزكاة بغير عذر لم يقبل نهما دة لا يتبع للتجارة ما اشتراه لهما
 فتوى خدمته ثم لا يصير للتجارة وان نواه لهما مادام لم يبيعه فملا اشترى
 امة للتجارة فتوا بالخدمة بطلت الزكاة لا اتصال النية بالامساك
 للاستخدام وان نوي التجارة بعد لم يكن للتجارة حتى يبيها فيكون في نية
 زكاة ان كان وراحم او دناير لعدم اتصال النية بالفعل لانه لم يتجر فلم يمت
 نية ولهذا يصير الميراث مقيما لمجرة النية ولا يكون المقيم سافرا بها الا
 بالسفر ما ورثه لا يكون للتجارة بالنية لان النية لم تنصل بالفعل لان
 الموروث يصير ملكا للوارث جبرا بلا صفة ولهذا يرث الميراث وان
 لم يتصور منه العمل حتى يتصرف فيه لاقران النية بالعمل لا الذهب
 والفضة كذا في غاية البيان وما عكس بهية او وصية او نكاح او طلاق او
 صلح عن قود كان لهما اي للتجارة بالنية لاقرانها بعمل هو قبول العقد
 هذا عند ابي يوسف واما عند محمد فلا يصير للتجارة لانها لم يقارن
 عملها وقيل خلاف على العكس لانه زكاة في التلاوي والجواهر كالتفريق
 والياقوت والزمرد واختارها كذا في الكافي الا ان يكون للتجارة

كذا

كذا في التاخر خاتمة بالنية
 هي جمع سائمة هي المكثفة بالرعي بالكسرة الكلاء وبالفتح مصدر رعي كالمشقة
 حتى لو علقها نصف الحول لا يكون سائمة فلا يجب فيها الزكاة نصيبا
 خمس وفي كل خمس وعشرين بنت جمع بنتي وهو المقتول بالجمع الجرح
 والعربي ذو السنن مائة منسوبة اليه بنت نظر او عاب جمع عربي شاة
 عليه انقعت الاناء واشتهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بين
 النصابين عفو كذا الحكم في سائر النصب بلانية وفيها اي في خمس وعشرين
 بنت مخاض هي التي طفت في الثانية سميت به لان اتمها تكون مخاضة
 اي حامل باخري عادة وفي ست وتلتين بنت لبون هي التي طفت
 في الثالثة سميت به لان اتمها تلد اخري وتكون ذات لبن غالباً
 وفي ست اربعين حقة هي التي طفت في الرابعة سميت به لانها حتى
 لها الحمل الركوب او الضراب وفي احدى وستين جذعة وهي التي
 طفت في الخامسة سميت به لمعنى في اسنانها يورث ارباة الابل وفي
 ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقان في المائة وعشرين
 ثم ستانف الفريضة ففي كل خمس شاة بالحقيان وفي مائة وخمسين
 بنت مخاض وحقان وفي مائة وخمسين ثلث حقاقي ثم ستانف الفريضة
 ففي كل خمس شاة ثلث حقاقي وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست
 وتلتين بنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقاقي الى ما بين ثم
 ستانف الفريضة ابد الحاق في الخمسين التي بعد المائة والجنسين حتى يجب
 في كل خمس حقة قديم بذلك اي بقوله كما في الخمسين اخر ازارع كذا في
 الاول اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون ولا ايجاب ربع حقاقي لعدم
 نصابها لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب
 مائة وخمسة واربعين فهو نصيب بنت المخاض مع الحقاقي فلما زاد عليها
 خمس صار مائة وخمسين وجب ثلث حقاقي ونصاب بقود الجنسين
 جمع بينهما لان حكمهما واحد حتى قالوا ان البقرتين ولهما ثلثون وليس
 فيها دوها صدقة وفيها يتبع هو ما تم عليه الحول او يتبعه هي شاة وفي
 اربعين مسن هو ما تم عليه الحولان او مسنة هي شاة وما بين النصبين

الابل

الخميس

عفو وفي الزاوية على الاربعين لا يكون عفو بل بحسب السنين ففي
الواحدة الزاوية ربع عشر مستنة وفي الثانية نصف عشر مستنة وهذه
رواية الامام لان العفو ثبت نصا بخلاف القياس ولا نص ههنا وفيها
صنف في الثلثين اي في سنتين يتبعان ثم في كل ثلثين يتبع
في كل اربعين مستنة ففي سبعين يتبع وستة وفي ثمانين مستنان
وفي سبعين ثلث ابنة ثم في مائة يتبعان ومستمدة وفي مائة وعشرة
يتبع وستان وفي مائة وعشرين اربع ابنة او ثلث مستنات هكذا
الى غير النهاية ونصاب الغنم ضاننا او مزارع او اربعا وديها شاة و
في مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلث شاة
كذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب أبي بكر
رضي الله عنه وعليه نقول لا يجمع وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة
ويؤخذ بهما الشيء وهو ان لم يستل لا يجمع وهو اني عليه كثر لان
الواجب هو الوسط وهذان الصغار ونصاب الخيل خمسة وقيل
ثلثة قال صاحب مجمع الفتاوى في خزانة الفتاوى هو ايضا نصاب
مجمع الفتاوى قال ابو جعفر الطحاوي نصابها خمسة فاذا كان اقل
من خمسة لا يجب وقال ابو احمد العياشي نصابها ثلثة فاذا كان
اقل منها لا يجب وفي كل فرس من البواب حمله بالذكور دينار
او ربع عشر قيمة نصابا قال صاحب المجمع في شرح هذا التخيير مخص
بالافراس البواب حيث كان قيمة كل فرس اربع مائة درهم وقيمة
الدينار عشرة دراهم فيكون على كل فرس اربع مائة درهم وقيمة
التي تفاوتت قيمتها فانها تقوم لذكور الخيل منفردة لانها لا
تتنازل كنانها في رواية لانها بافراغا ايضا لا تستل ويجب
فيها في رواية اخرى لانها تستل بالفحل المستعار بخلاف الذكور
لان شيئا في حواصل هي التي اعدت لحمل الاثقال وعوامل هي التي
اعدت للعمل كانه لارض فانها من الحوايج الصلبة وعلوثة
بفتح العين وهي التي تقطع العلف فلا تكون سائمة ولا بعل حمار
ليس للتجارة لقوله عليه السلام لم ينزل علي شيئا من المعادير

سبعة

تخرج

تثبت سماعا بخلاف اذا كانت للتجارة لان الزكوة بالمائة كسائر
اموال التجارة ولا حمل وفضل ولا يحمل لا يتبع في صورة المسئلة
نوع اشكال لان الزكوة لا يجب بها حتى الحول وبعد الحول لم يبق اسم
الحمل والفضل والحمل قبل في صورتهما رجل اشترى خمسة وخمسين
من الفضل او ثلثين من العجايل او اربعين من الحملان او ونب
له ذلك حمل ينفقه على الحول او لا فعلى قول أبي جعفر رحمه الله لا ينفقه
وعند غيره ينفقه حتى لو حال الحول عليهما من حين ملكهما وجبت الزكوة
وقيل اذا كان له نصاب سائمة فبقي عليهما ستة اشهر فتولدت
على عدد ما تم ملكها لاصول بقيت الاولاد هل يبيع حول لاصول
على الاولاد عند حال يبيع وعند الباقي يبيع ولا في مال الضبي القليل
وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الضلع قد جرى على ضعف ما يؤخذ
من المسلمين ويؤخذ من شاء المسلمين لاصبيانهم جاز في بيع
في الزكوة وكفارة غير الاعناق والعنصر والذرة يعني ان اداء القيمة
مكان المنصوص عليه في الصور المذكورة جائزة لا على ان القيمة بدل
عن الواجب لان المصير في البدل لما يجوز عند عدم المثل واداء القيمة
مع وجود المنصوص عليه في ملكه جائز فكان الواجب عندنا احدى
اما العين او القيمة وتحقيق هذا المقام في الماصول لا يؤخذ الا
الوسط رعاية للجانين بلا جبر اي اذا امتنع عن اداء الزكوة
لا يأخذ ما كرهها لانها عبادة فلا تؤدى الا بالاختيار وعندنا ان
يأخذها كرها لانها حتى الفقير يضار كدين وجب للعبد على العبد لا
من تركته اي لو مات من عليه الزكوة لا يؤخذ من تركته الا ان يوفي
في قبره من الثلث وعنده يؤخذ من تركته لم يوجد حسن واجب
السنع موقوفه سمي بها صانها فذلك لما يكون في الدواب دون
الانسان لانها تعرف بالسنع ومع المالك الادنى من الفضل
او الاعلى ورثة الفضل او دفع القيمة قال في الهداية اخذ المصدق
لا على منها ورثة الفضل او اخذ منها واخذ الفضل وقال في الزكاة
نظاها ما ذكر في الكتاب يدل على ان الخير للمصدق وهو الذي يأخذ

الصدقات ولكن الصواب ان الجناح شرع رفقا بمن عليه الواجب
 والرفق انما يتحقق بتجزيه فكاه اراذبه اذا سمحت به نفس من عليه
 اذا الظاهر من حال المسلم انه يختار ما هو ارفق بحال الفقير ويوافق كل
 الكفاية ولذا قلت دفع مكان اخذ المستفاد أثناء الحول من جنس
 النصاب يضم اليه يعني من كان له نصيب فاستفاده في أثناء الحول
 من خمسة ختمت اليه فزكاه به فزكاه كان له ما يشار به في اول الحول قد
 حصل في وسط مائة درهم يضم المائة الى المائتين ويعطى زكاة الكل
 والزكاة في النصاب لا العفو عند اي خيفة وايه يوسف ربهما الله
 فانه اذا ملك طائفة شاة فالواجب عليه هو شاة انما هو في ربعين
 لا المجموع حتى لو هلك ستون بعد الحول فالواجب على حاله وعند محمد
 وزفر سقطا بقدره وهلاك اي النصاب بعد الحول يسقط الواجب
 وهلاك البعض حصته يعرف المالك الى العفو اولافان لم يجاوز
 المالك العفو فالواجب على حاله كما اذا هلك بعد الحول عشرون من
 شتين شاة او واحد من شاة من الابل حيث يقع وجوب شاة ثم الى
 نصاب بليه يعني ان جاوز المالك العفو صرف اليه نصيب بليه كما اذا
 هلك خمسة عشر من اربعين بغيره فالاربعة تعرف الى العفو ثم احد عشر
 الى النصاب الذي بليه وهو ما بين خمسة وعشرين الى ست وثلاثين
 حتى نقول الواجب في اربعين بنت لبون وقد هلك خمسة عشر من اربعين
 وبقي خمسة وعشرون فيجب نصف ثمن بنت لبون ولا نقول ايضا
 ان المالك الذي جاوز العفو يعرف الى مجموع النصاب حتى نقول يعرف
 اربعة الى العفو ثم يعرف احد عشر الى مجموع ستة وثلاثين اي كان الواجب
 في ستة وثلاثين بنت لبون وقد هلك احد عشر وبقي خمسة وعشرون
 فالواجب ثلثا بنت لبون وربع بنت لبون ثم وثم الى ان
 ينتهي كماله هلك من اربعين بغيره عشرون فالاربعة تعرف الى العفو
 واحد عشر الى نصاب بليه العفو خمسة الى نصاب بليه هذا النصاب حتى
 يقع اربع شاة ونفس عليا اذا هلك خمسة وعشرون او ثلثون او خمسة
 وثلثون اخذ البغاة زكاة السوايم والعشر والخارج بعباد غير الخراج

الواجب

في خمسة وعشرين
 بنت لبون
 في خمسة وعشرين
 بنت لبون

ان لم يعرف في حقه فان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ الزكاة
 في الاموال الظاهرة فهي عشر الخراج وزكاة السوايم وزكاة اموال
 التجارة ما دامت تحت حاية العاشر فان اخذ البغاة او سلطانين
 زماننا الخراج فلا اعاده على المالك لان مصرف الخراج المقاتلة وهم منهم
 لانهم يجاربون الكفار وان اخذوا الزكاة المذكورة فان صرفوها الى
 معارفهم الا في ذكرنا فلا اعاده عليهم ولا فعليهم لا اعاده الى سجنهم
 فيما بينهم وبين الضائع غصب سلطان مالا وخطب بجاله صار ملكا له
 حتى وجب عليه الزكاة وورث عنه كذا في الكافي وعجل ذو نصاب لستين
 او لثلاثين جاز قد عرفت ان سبب وجوب زكاة المال التي في الحول
 شرط لوجوب الاداء وقد تقرر في الاصول ان السبب اذا وجد صح
 الاداء وان لم يجب فالاداء النصاب صح الاداء قبل الحول فان
 كان له نصيب واحد نحاق درهم مثلا فاذا زكاه سبب جاز حتى اذا ملك
 في كل منهما نصيبا اجراه ما ادى من قبل وكذا اذا كان له نصيب واحد
 فاذا زكاه سبب جاز حتى اذا ملك النصاب أثناء الحول فبعد ما تم الحول
 اجراه ما ادى من قبل لا يضم مفوط غير متلف اي ان قصر من عليه
 الزكاة في الاداء حتى هلك النصاب سقط عنه الزكاة ولا يضم قدره
 وقال الشافعي لا يسقط ويضم ولو استهلك يضم لان النصاب
 صار في حق الواجب فقال صاحب المتي فضا والمستهلك متعديا يضم
 باج زكاة المال
 المراد بالمال غير السوايم والتمام فيه اشارة الى المذكور في قوله عليه السلام
 صاواربع عشر مائة فان المراد به غير السوايم اذ زكاة السوايم غير مفطرة
 بربع عشر نصيب الذهب عشرون متقالا والفضة مائة درهم ووزن
 سبعة اي يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمتقال عشرون
 قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس غيرات اعلم ان الاربع
 قد كانت على عهد عمر رضي الله عنه مختلفة فمنها عشرة دراهم على وزن عشرة
 مثاقيل ومنها عشرة على ستة مثاقيل ومنها عشرة على خمسة مثاقيل فخذ
 عمر رضي الله عنه من كل نوع ثلثا كيلا يظهر الخصومة في الاخذ والاعطاء فثلث

عشرة ثلاثة وثلاث وستة اثنتان وثلاث خمسة درهم وثلاثان
 فالجوع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون اصد او عشر وثلاث
 المجموع سبعة ولذا سمي الدرهم وزن سبعة وفي مصر وبكل خبر مبتدأ
 هو قوله الثاني ربع عشر وفي مملوكه ولو جلياً وهو ما يتجلى به من الذهب
 والفضة مطلقاً اي سواء كان مباحاً او حراماً او لا وعندنا في
 لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال لانه مباح الاستعمال فاشبه
 ثياب البنات ولنا ما روي انه عليه السلام قال لا ارايتن في ايديها سواراً
 من ذهب تؤديان زكوة قالنا لا فقال عليه السلام اذ ياركونه وتيرة
 وعرض تجارية قيمة هو مع ما بعده صفة عرض وهو يسكون الرأى خاضع
 لاخذ كيل ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً كذا في الفتح واما
 بالفتح فمعنى الذي يتناول جميع الاموال فلا حاجة له بهنا لجعله مقابلاً
 للذهب والفضة نصاب من احداهما اي الذهب والفضة قال الزبيدي
 قوله في عرض التجارة ليس يجري على اطلاقه فانه لو اشترى ارض خارج
 ونوي التجارة لم يكن للتجارة لان الحراج واجب فيها وكذا اذا اشترى
 ارض عشر وذرعهما او اشترى بزر للتجارة وذرعه فانه يجب فيه العشر
 ولا يجب فيه الزكوة لانها لا يجتمعان اقول هذا الكلام منه في غاية
 الاستبعاد اما اولاً فلما عرفت ان الارض غير العوض لانها من العقار
 والعوض يقابل العقار واما ثانياً فلان عدم وجوب الزكوة في البذر
 انما حدث بعد الزراعة وذلك لا يضر لان مجرد نية الخدمة اذا سقط
 وجوب الزكوة في العبد المشتري للتجارة كما مر فلان يسقط المقر لا في
 من النية او في مقوماً بالانفع للفقير ربع عشر اي ان كان
 التقويم بالدرهم النفع للفقير قوم عرض التجارة بها وان كان بالانما نير
 انفع قوم بها ثم في كل خمس زاد على النصف ربع عشر بحسب فان الزكوة
 في الكسور لا يجب عندنا الا اذا بلغ خمس النصف فاذا زاد على ثلثي درهم
 اربعون درهماً ففي الزكوة درهم نصف غائبان درهماً وثلثي في الاقل ما
 غلب خالصه خالص اي في حكم الخالص ذهباً او فضة وما غلب غيره يقوم
 لانه في حكم العوض واختلف في المساوي يعني اذا كان الفس و

والفضة سواء ذكر ابو القزوين يجب فيه الزكوة احتياطاً وقبل لا يجب وقبل
 يجب درهماً ونصف نقصان النصف اثناء الحول هو لان الحول
 لا يقع الا على النصف ولا تجب الزكوة الا في النصف فلما بد منه في البداية
 والتمتية ولاجرة لما بينهما اذ قلنا يقع المال حولاً على حاله لكن لا بد من قبض
 شئ من النصف ليضم المستفاد اليه لان حطاك اكل يبطل انعقاد
 الحول اذ لا يمكن اعتباره بل مال يضم قيمة العوض الى الثمنين يعني اذا
 ملك مائة درهم وعشرة دنانير وجب عليه الزكوة لان الكيل للتجارة وان
 اختلف جهة الاعداد اذ الثمنان للتجارة وصفاً والعوض جعلاً او يضم
 الذهب الى الفضة قيمة لا اجزاء وعندنا اجزاء حتى لو ملك مائة درهم وعشرة
 دنانير قيمتها مائة درهم يجب عندها ولو ملك مائة درهم وعشرة
 دنانير او مائة وخمسين درهماً وخمسة دنانير او خمسة عشر ديناراً وخمسين
 درهماً يضم اجماعاً ولا يظهر للاختلاف عند تكامل الاجزاء لان قيمة احوالها
 متى انتقصت يزداد قيمة الاخر فيمكن تكميلها انتقص قيمة بما زاد فيجب
 الزكوة بلا خلاف واما يظهر الخلاف طار نقصان الاجزاء الله اعلم
 باب العاشر
 هو من نصب اي من نصب الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار ليا متوا
 من التصوم وكما ياخذ من الاموال الظاهرة ياخذها من الباطنة
 التي مع التجار كما سياتي صدق باليهن من قال لم يتم الحول اي صدق
 العاشر من انكر تمام الحول وحلف او قال على دين او ادب اي على
 اخوان كان اي عاشر آخر في تلك السنة لانه ادعى وضع الامانة فهو بها
 وان لم يكن لم يصدق كذا به بقينا كذا اي يصدق باليهن قوله ادب
 الي فقير الا في السوايم لان حق الاخذ منها للسلطان كس عليه الجزية
 او الحراج اذ اصرها الى المقابلة بنصف وكن اوصى بثلث مال للفقراء
 واوصى لرجل بابا بصره اليهم فصره الوارث بنفسه اليهم حيث لا يجوز كذا
 في شرح الهداية لتناج الشريعة الاموال الباطنة بعد الاخراج كالظواهر
 حتى لو قال ما ادب زكوتها بعد ما اخرجت بها من المدينة لم يصدق لانه
 بالاجراج التحق بالاموال الظاهرة فكان الاخذ منها الى الامام فيما

صدق المسلم صدق الذي لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ منا والحق
منى وجب تضعيفه لا يقبل شئ منه فيما وراء التضعيف كالتضعيف
على بنى تغلب الا في قوله اديت اليه لان ما يؤخذ من الذي يؤخذ
فيها لا يصدق اذا قال اديتها انا لان فقراء اهل الزمة ليسوا
بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف التي يستحقه هو مصالح
المسلمين كما قال الزبلي ولا بد من هذا الاستثناء والمتون خالية عنه
لا الخزي في شئ اي لا يصدق الجزبي في شئ من ذلك الا في ام ولده اي
جارية يقول هي ام ولدي فيصدق لان كونه جارية لا ينافي كونه
واقراره بنسب من في يده صحيح فكذا بامية الولد يؤخذ منا ربع العشر
ومن الذي نصفه ومن الخزي العشر هكذا امر عمر رضي الله عنه سعاة
ان يبلغوا ما تصابوا ولم يعلموا ما اخذوا اي اهل الحرب منا وان علم اخذ
مثله لو كان ما اخذوا منا بعضا وان لم يبلغه اي ما لم تصابا لا يؤخذ
وان اقربنا في النص في بيته لان الواجب فيما في يده ولا يؤخذ شئ
منه اي الجزبي ان لم يؤخذوا شيئا منا ليستمر واعليه لاننا احق
منهم بالمكازم عشر اي اخذ من الجزبي العشر في تاج المصادر العشر
عشر ستمون ثم فقبل الجول ان لم يدخل ارضه لم يعشرا لان الاخذ
في كل مرة استبصال للمال وحق الاخذ لحفظ وعشرنا نيا ان جاء
من داره لانه رجوع بالمال جديد وايضا الاخذ بعد لا يقضي اليه
الاستبصال بعشر اخر اي ياخذ العشر من قيمتها لا الحشر اذا
مربها ذني لان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخمس منها
بجلاف ذوات الاختال والخم منها ولا بضاعة وهي لم يمتحجر
تكون ربح لغرة وانما لم يعشرا لانه ليس بنائب عن المالك في اداء
الزكوة ومضاربة اي اذا امر المصارع بالاطعام بعشر لانه ليس
بمالك ولان نائب عنه وكما دون مد يونه وليس معه مولا
اي ترعبد ما دون فلو كان مد يونا لا يؤخذ شئ والا فكيف لمولاه
فلو معه يؤخذ منه والافلا وثني ان عشر الجوارح يعني اذا امر على عا
البغاة فعشروه ثم فقبل على عشر العدل يؤخذ منه ثانيا لان التقسيم

شئين

منه حيث تربهم بخلاف اذا غلبوا على بلاد فافذوا الزكوة وغير ما حيث لا
يؤخذ منهم ثانيا اذا ظهر عليهم الامام لان التقصير من الامام انما علم
باب الركا
هو مال تحت الارض مطلقا اي سواء كان حلقه او بدقن العباد والمعدن
خلفي والكنز مدقون خمس معدن نقد وهو الذهب والفضة وطلح
وكحه كالصفر والنجال ونحوهما في ارض خراج او عشر وسيا في بيته
وباقية مالهما اي الارض ان ملكك والا اي وان لم تملك فملوكة
وكشيت فيه اي المعدن الا وصر في داره وفي ارضه وانيان ولا
في باقوت ودرود ووير ورج وجدت في جبل لقوله عليه السلام خمس
في البحر ولذا لا يجب في جميع الجواهر والفصوص من الحجارة الا ان يكون
دقيق الجاهلية نفية الخمس اذا لا بشرط في الكثرة الا المائنة لكونه
غنيمة كذا في الزبلي ولو لو وخبر وكذا جميع طينة مستخرج من البحر
الذهب والفضة بالان كانا كنزا في قول البحر كنز قيمته السلام
كالكتوب عليه كلمة الشهادة كاللقة وسيا في حكمها في موهبا
وما فيه سمة الكفر كالمقوش عليه الصنم خمس باقية للمالك ولحقه
فان كان حيا اخذه والا فوارثه لو حيا والابيت للمال الا ملكته
اي ارضه والا اي وان لم تملك كالمقارز والجبال فملوكة خراجا
كان او عبدا مسلما او ذميا صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا لانهم من
اهل الغنيمة غير الجزبي المستامن فان الواجد اذا كان حيا مستاما
يسترد منه ما اخذ الا اذا عمل في المقارز بالاذن من الامام على
شرط على المشروط وان حلا عنها اي العلامة قبل بعثه جاهليا لان
الكنز غايبا من الكفرة وقيل في زماننا هو كاللقة اذ قد طال
عهد الاسلام رجل دخل دار الحرب ووجد ركا في صحراء دار الحرب
فلم يلا خمس سواء دخل بايان او لا وانما كان له سبقي يده على
مال مباح وانما يجب الخمس لانه اخذه متلفضا غير مجاهر ولو دخل
جماعة تمتنعون اي لهم منعة وغلبة وطفروا على كنوزهم خمس
وان وجدوا اي الركا مستامن في ارض مملوكة لاهل الحرب

رده الى ملكها خذوا من القدر والحياتة ولولم يردده واخرجه منها الى دار
 الاسلام ملكا غير طيب كالمملوك بشرا فاسد او وجد الركا في
 ارض مملوكة من دار الحرب غير اي غير مستامن لم يرد ولا خمس لانه
 اخذه متلفضا كذا في غاية البيان وبعد متاعهم في ارضنا غير مملوكة
 خمس و باقية للواجد قال في الوقاية وان وجد ركا متاعهم في ارض
 منها لم يملك خمس و باقية للواجد الظاهر ان رادته نقل مسئلة ذكرت
 في الهداية في آخر الكتاب بقوله متاع وجد ركا زانوا لذى وجده وفيه
 الخ لکن عبارة لا تساعد ذلك لان الظاهر ان لفظا وجد على صيغة المنيح
 لفاعل وخبر راجع الى المستامن بدليل السباق والسباق وخبر منها راجع
 الى دار الحرب فالمنحى ان وجد المستامن ركا متاعهم في ارض من دار
 الحرب غير مملوكة خمس و باقية للواجد وهذا مع كونه غير مطابق لعبارة
 الهداية غير صحيح في نفسه اما الاول فظاهر واما الثاني فلما خرج شرح
 الهداية وغيرهم بان الخمس انما يجب فيما يكون في معنى الغنمة وهو في كل
 في يد اهل الحرب ووقع في ايدي المسلمين بايجاب الخيل والركاب والذكور
 في الوقاية ليس كذلك لان المستامن كالمستضعف والارض من دار
 الحرب لم يقع في ايدي المسلمين فالصواب ان يقطع وجد متاع قبل
 ويقراء على البناء للمفعول ويترك لفظا منها ويضاف الارض الى المسلمين
 ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى الله تعالى علم بالصواب

باب العشر
 يجب العشر في كل ربح عشيرة وسياقي بيانها في كتاب الجهاد
 او عمل جبل وان قل القل وعمره وفي التمر ما شئى يوجبه في الجبل
 والبر ارى والموات من العسل والفاكهة ان لم تحب الامام فهو كالتصيد
 وان حماه ففيه العشر لانه مال مقصود وعن ابي يوسف لا عشر في المانة
 باقية الابادة وفي مسقي مطر او سبخ اي ماء او دية بلا شرط نصيب
 وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصناع ثمانية ارباط
 والارطل اثنتا عشرة اوقية والاوقية اربعون درهما ولا شرط بقا
 يعني سنة حتى يجب الخفريات وقالا لا يجب الا في مال غنمة باقية بلوغ

سائر ما ذكره

خمسة اوسق الا في نحو الخطب كالحبش والقصب ونصفه عطف على
 ضمير يجب وجاز للفصل اي وجب نصف العشر في مسقي غربة والية
 بلا رفع المونة اي يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بلا رفع اجرة
 العمال ونفقة البقر وكسرى الا انها و اجرة الحافظ ونحو ذلك وبلا
 اخراج البذر فان شراح الهداية وغيرهم صرحوا بوجوب العشر في كل
 الخارج وجب ضعفه في عشيرة تغلبي ولو طفلا او انثى واسلم او
 اشترى احده مسلم او ذمي فان العشر يؤخذ من ارضي طفلان فيؤخذ
 ضعفه من ارضي طفلان ولا يسقط عنهم العشر المضاعف لاسلام
 ويجب الخراج في عشيرة مسلم شرعا ذمي وقبض لم يذكر في الوقاية
 والكنة القبض وشرط في الهداية لان الخراج لا يجب الا بالتملك من
 الزراعة وذلك بالقبض وجب العشر على مسلم اخذ ثمنه شفقة او
 عليه الف والبيع او خيار الشراء او الرؤية او العيب بقضاء متعلق
 بقوله ردت يعني اذا اشترى ذمي من مسلم عشيرة ثم اخذ ثمنه
 مسلم بالشفقة او ردت عليه الف والبيع او خيارا ما عادت عشيرة
 كما كانت وعليه ذمي جعل داره بستانا خراج كذا المسلم ان سقاها
 بآية ولو سقاها بماء العشر عشر وسياقي بيان المياه ايضا في كتاب
 الجهاد ولا يشئ في عين غير ونقطة مطلقا اي سواء كانت العين
 في ارض عشيرة او خارجة وفي حريمها الصالح للزراعة خراج لو كان
 حريمها خارجا ووقته اي وقت اخذ العشر عند ظهور النهر هذا عند
 ابي حنيفة واما عند ابي يوسف فوقته وقت ادراكه وعند محمد عند
 حصوله في الخطة وثمره الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالانفاق كذا
 قال الزبيدي **باب** **مسألة** **المطعم**
 هم الفقير هو من له مال دون النقص والمساكين هو من لا يشئ له ولا
 اي عامل الصدقة فيعطى بقدر عمله وهو ما يكفيه واعوانه غير مقدرا على
 وان استوفت كفاية الزكوة لا تزاد او على النصف كذا قال الزبيدي
 والمكاتب لفكره والعارم من الزم دينا ولا يملك نصيبا فاضلا عن دينه
 او كان له مال على الكس لا يملك اخذه وفي سبيل الله هو منقطع

الزكاة عند أبي يوسف أي الفقراء منهم ومنقطع الحاج عند محمد أي
 الفقراء منهم وإنما فرد بالذكر مع دخوله في الفقراء المسكين لزيادة
 حاجة بسبب الانقطاع وابن السبيل وهو المسافر حتى لا يفتقر
 الطريق في إزالة الحاجة من الزكاة قد رجحت وأن كان له مال في بلد ولم
 يقدر عليه في الحال ولا يحمل له أن يأخذ أكثر من حاجة فالحق بكل غائب
 عن ماله وأن كان في بلد ويصرف في كلهم وبعضهم يملك أي لا يطرق
 الاباحة وقال الشافعي لا يجوز أن لا يصرف إلى ثلاثة من كل صنف
 لا إلى بناء المسجد أي لا يجوز أن يبنى بالزكاة مسجد لأن التملك
 شرط فيها ولم يوجد وكذا بناء القنطرة وإصلاح الطرقات وكرى الأتجار
 والحج والجهاد وكل لا يملك فيه وكفى ميت وقضاء دينه ولو قضى
 دين حي وألموبون فقير فالقضى بغيره كالميتة ولا يخرج من
 زكاة ماله ولو قضى بغيره جاز كانه تصدق على الغرم فيكون القابض
 كالوكيل في قبض الصدقة وعن من يعنى أي لا يشترى بهاربه
 تعنى لا تقدم التملك فيها ولا إلى من بينهما ولا دأى أصله وأن
 عملا وفرعه وأن سفل أو زوجة أي لا يعطى زوج زوجته ولا زوجة
 زوجها لا يشترى في المنافع عادة ومملوك المولى أي مدبره ومكاتب
 وأمه ولده وعبد اعتق المولى بعضه لأنه بمنزلة مكاتبه وعبد اعتق
 الشريك لم يفسد حصته يعني إذا كان العبد بين اثنين فاعتق أحدهما
 وهو مفسد نصيب لم يخرجه للشريك الآخر دفع زكاة إليه لأنه يسعى له
 فصار مكاتبه وقال لا يجوز لأنه حرمد يولد عندهما قال في الهداية
 لا إلى عبد قد اعتق بعضه عند أبي حنيفة لأنه بمنزلة مكاتبه عند
 وقال لا يدفع إليه لأنه حرمد يولد واتفق شراعه على أن قوله قد اعتق
 بعضه لا يجوز أن يكون مبنيا للقال ويرجع فيه إلى المولى لأنه لا يملك
 قوله وقال لا يدفع إليه لأنه حرمد يولد عندهما قال في الهداية
 فاعتق بعضه كان كحرمد يولد بل يجب أن يكون على البناء للمفقير
 وتصوير المسئلة في عبد بين اثنين اعتق أحدهما نصيب وهو مفسد
 حتى يتأدى هذا التعليل لما كان كونه اعتق مبنيا للقال صحيحا

من

في نفسه وألزم يصح التعليل وكان دلالته قوله قد اعتق بعضه على الصوة
 المذكورة في غاية الحفاء كما لا يخفى ذكرت الأولى في المان ودليلا
 لها في الشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية بعبارة تدل على
 المذكورة ودليلا لها مثل المذكور في الهداية وعن مملوكه لأن ملكه
 واقع لمولاه وطفله لأنه بعد غنيا بالبيه بخلاف الكبير وأن كان نفقة
 عليه كذا امرأة لأنها لا كانت فقيرة لا تعد غنية بيسار الزوج بعد
 النفقة لا نصير موسرة وبنى هاشم وهم آل علي وعباس وجعفر وعقيل
 والحارث بن عبد المطلب لقوله عليه السلام يا بني هاشم إن الله
 قد حرم عليكم غشالة أموال الناس وأوساخهم ومواليهم أي مفضليهم
 بنى هاشم لما تقرر أن مولى القوم منهم وأن جاز التطوع لهم من الصدقة
 والأوقاف لهم أي بنى هاشم ومواليهم لانتفاء العلة المذكورة في الزكاة
 فيها ولا ذنى لقوله عليه السلام لمعاذ رضى خذها من أغنيائهم وزدنا
 إلى فقرائهم يعني المسلمين وأن جاز غيرها أي الصدقة غير الزكاة
 له أي للذنى وكذا العشرة والحراج لا يجوز له دفع تجر أي بطلان
 مصرف فظهر كونه عبد أو مكاتبه بعيدا لأنه بالذنى إلى عبده لم يخرج
 من ملكه والتملك ركس وله في كسب مكاتبه حتى فلم يتم التملك و
 لو ظهر غناؤه وكفره أو أنه أبوه أو ابنه أو ما شئت لا بعيدا لأن الزكاة
 على هذه الأشياء بالاجتهاد لا القطع فيسبى لأمرها يقع عند كحا
 إذا اشتبهت عليه القبيلة ولو أحر بالعادة لكان مجتهدا فيه أيضا
 فلما يقع فيه وفي قوله دفع تجر إشارة إلى أنه إذا دفع بلا حذر وأخطأ
 لا يجزئ وكفره أعناؤه أي جاز إعطاء ما ترقى درهم فصاعدا مع
 الكراهة لأن الاداء يلحق الفقير لأن الزكاة إنما تتم بالتملك
 والموقوف إليه في حالة التملك فقير وإنما يصير غنيا بعد تمام التملك
 فيشأخ الفنى عن التملك ضرورة لكنه يكره لقرب الفنى منه كمن صنف
 وبقره بخاسه ونقلها إلى بلد آخر لأن فيه تقويت حتى الجوار لغير
 قريب وأحوج يعني لا يكره إذا نقلها إلى قريبه أو إلى قوم هم أحوج
 من أهل بلده لما فيه من الصلة أو زيادة دفع الحاجة ولو نقل إلى

معتق

فيهم جاز وان كره لان المصرف مطلق الفقراء وندب دفع مغبته عن
عن سوال يوم ولا يسأل من له قوت يومه الله تعالى علم بالصواب
باب صدقة الفطر

هي اى صدقة الفطر تجب على كل حر مسلم ولو صغير النصاب الزكوة
فان صدقا عن حاجته الاصلية وان لم يتم وقدر بيا وبه اى هذا النصاب
تحرم الصدقة وقد سبق لنفسه متعلق بنحو وطول الفقر ط
تجب عليه لولدين الكبير وطول الغنى بل من ماله ومملوكه الخادم اخر
عن عبيد واماء للبيارة فانها لا تجب عليهم ولو كان مديرا او ام
ولدا او كافرا لا لزوجة عطف على نفسه وعبده الا بقا بعد عوده
اي اذا كان العبد ابقا وقت الفطر لا يجب الاداء مادام ابقا فاذا عاد
يؤدي لما مضى ولا مكاتبه لعدم الولاية ولا تجب عليه اى المكاتب
لنفسه لفقره لان ما في يده لمولاه ولا المملوك مشترك بين الاثنين
على احدهما لقصور الولاية والموتة في حق كل منهما وكذا العبيد بين
اثنين على احدهما وان بيع المملوك المشترك بين اثنين بجار احدهما
معناه اذا مضى يوم الفطر والجار باق فعلى من يصير له لان الملك
موقوف فانه لو رد يعود الى قيم ملك البائع ولو اخرجت الملك
للمشتري من وقت العقد فتوقف ما سبي عليه من بر متعلق بقوله
تجب او دقيقة او سوية اشارة الى ان المراد بالذيق والتوقي
ما يتخذ من الزاد ذيق الشيفر كالشيفر او زيب نصف صاع فاعل
يجب ومن غمرا او شعير صاع فما اى من صاع يسع الفا واربعين ورجا
فانه الصاع المعبر من حج وهو الماش او عدس وانما قدر بها القلة
التفاوت بين جبانها عطلا وصفا وتخلطها واكتنازها بخلاف غيرها
من الحبوب فان التفاوت فيها في غاية الكثرة بطول فطر متعلق
ايضا بتجب لمن مات قبل ان يبل بلوغ فطر اوله بعده او اتم
لا تجب عليه لان شفاء السبب بالنظر الى كل منها ومصحح اداء الفطر لو
قدم الاداء على وقت الوجوب لانه ادى بعد تقرر السبب هو راس
الموتة ويبنى عليه فاشبه التجليل في الزكوة ولا فرق بين مدة ومرة او اخر

في لفظ المملوك المشترك في تفسير
قوله وان بيع اشكال جوه زاده
اذ لا وجه لخصه بالمملوك المشترك لا المستند
على حاله ولو لم يكن المملوك مشترك في الهداية
فمن باع عبدا واحدا بالجار ففطرته على من
اصدره ومعناه اذا مر يوم الفطر والجار
باقا ففطر على من لا يجب الفطر في المملوك
المشترك بين اثنين على احدهما ففطره ومن
ما تقدم عليه من قوله ولا للمملوك مشترك بين اثنين
على احدهما فاشبه لان شفاء السبب هو راس
الموتة ويبنى عليه فاشبه التجليل في الزكوة ولا فرق بين مدة ومرة او اخر

عن وقت ولم يسقط فعليه اخرجها لان وجه القرية فيها معقول وهو سنة
خلة المحتاج فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاخيرة فان القرية
اراقة الدم وهي لم تعقل قرية فيقتصر على مورد النص وندب بمجملها
والمراد اداؤها قبل الخروج الى المصلى لقوله عليه السلام اغنوصم عن المسئلة
في هذا اليوم فانه يدل بامثارة على ان الاولى اداؤها قبل الخروج
الى المصلى ليستغنى الفقير عن السؤال بخبر المصلى فارغ البال من نفقة
العيال والاهل ووجب دفع كل شخص فطرة الى فقير واحد حتى لو فرقة الى
فقيرين لم يجز لان المنصوص عليه لا غناء لما قد ولا يستغنى به دون ذلك
وقبل القائل لكرهى جاز دفعها الى فقيرين لكن الاولى هو الاول
ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الرزبلي الله تعالى اعلم
كتاب

عقب الزكوة بالصوم اقتداء بالخديث حيث قال عليه السلام بني لا سلام
على من لم يمسكه الله وان الله وان محمد رسول الله عليه السلام اقام
الصلاة وايتاء الزكوة وصوم رمضان هو لغة الامسك شرعا
ترك لاكل والشرب والجماع من الصبح الى المغرب لم يقبل نهائيا كما قال
بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ما بعد طلوع الشمس الى غروبها كما قال
عليه السلام صلوة النهار عجا بنية فان الاعمال بالنيات من عملها
اخر از عن الحائض النفاء والكافر وهو اما فرض وهو نوعان معني
كصوم رمضان اداء وقضاء وفرضية ثابتة بالكتاب والسنة والاعمال
وغیر معنی نحو الكفارات اى كفارة اليمين والظهار والقنل وجزاء
الصيد وفدية الاذى في الاحرام كما سياتى واما واجب كالنذر المعين
والمطلق واما نفل كغيرها ذكر في الهداية ان صوم رمضان فرضية لقوله
تعاكبت عليكم الصيام وعلى فرضية انعقد بالجماع ولهذا يكفر جاحده و
والمنذور واجب لقوله تعاكبتون انذروهم وقوله تعاكبتون انذروهم
اذا عاهدتم فان قيل فوجب ان يكون المنذور ايضا فرضا لثبوت
بالكتاب واجيب ان الكتاب عام خص منه ما ليس من جنس اعيان
المريض وتجديد الوضوء عند كل صلوة ونحو ذلك واعترض عليه صدر الشريعة

سنة زهد عن قضاء رمضان حين سئل في التمتع قوله تعالى
لا اثم من صحت اية من غير المعين وسجده في الصلاة ايضا
التطوع عن فدية

بان المندور اذا كان من العبادات المحصورة كالصلاة والصوم والحج ونحو
 ذلك فزوم ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وان كان سند الاجماع
 ظاهريا وهو العام المحصور فينبغي ان يكون فرضا اقول الاجماع ان
 المراد بالفرض ههنا الفرض المانع الذي يكفر جاحده كما تدل عليه
 عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بطلاق الاجماع بل بالاجماع
 على الفرضية المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في
 المندور ونقل الاجماع على فرضية بالتواتر يقع في مرتبة الوجوب فان
 الاجماع المنقول بطريق الشبهة او الاتحاد يفيد الوجوب دون الفرضية
 بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقرر في كتب الاصول صح صوم رمضان
والنذر المعين والنقل بنيته من الليل الى الصبح الكبري لا عند صلاته
 التماسا للشرعي من الصبح الى الغروب والضحوة الكبري منتفذة فوجب
 ان توجد النية قبلها لتكون موجودة في اكثر التماسات فتوجد في كل حكماء
 هذا هو الاصح لا ما قيل في الزوال لانه منتصف النهار اعتبر من طلوع الشمس
 الى غروبها وصح الصوم بمطلقها اي لنية ونية النقل بخطا الوقت
 في اداء رمضان لما تقرر في الاصول ان الوقت معين لصوم رمضان
 والاطلاق في المتعين تعيين والخطا في الوصف لما بطل بقى اصل
 النية فكان في حكم المطلق نظيره المتوخد في الارقانة اذا نودي بيا
 رجل او باسم غير اسمه براد به ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث لا تعيين
 في وقت الا اذا وقع النية من رخص او مسافر حيث يحتاج الى
 التعيين ولا يقع من رمضان بل يقع عما نوى لعدم التعيين في الوقت
 بالنظر اليها والنذر المعين يقع عن واجب نواه مطلقا اي اذا
 نذر صوم يوم معين فنودي في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك
 الواجب سواء كان مسافرا او مقبلا صحيحا او مريضا وسرا او علنا
 وهو قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارة التيسير من السنوية
 والمراد النية من القليل والتعيين اذ ليس لها وقت معين فلا بد من
 التعيين من الابتداء ولا يصام يوم الشك لما تطوعا وهو اخر يوم
 من شعبان احتمال ان يكون اول يوم من رمضان وانما كونه غير التطوع

لما روي صاحب السنن عن ابن عباس رضي الله عنه انه عليه السلام
 قال لا تقدموا الشهر بصوم يوم ولا يومين الا ان يكونا بشئ يصومهما
 الحديث قال الزبلي وما رواه صاحب الهداية من قوله عليه السلام من
 صام يوم الشك فقد عصى يا القائم ومن قوله عليه السلام لا يصام يوم
 الذي يشك فيه لا تطوعا ولا اصل له وكره فيه الواجب لما رويناه ويصح
 عنه في الاصح وقيل يقع تطوعا لانه غير منهي عنه فلا يتبادر بنية الواجب
 فان صام تطوعا او واجبا وظهر رمضان بنية فيما اي التطوع والواجب
 يقعان عنه اي رمضان والا اي وان لم يظهر فعما نوى اي يقع عما نوى
 من التطوع والواجب ونوب النقل وان وافق معقاده بان يعقدا
 صيام يوم الجمعة او يوم الخميس والاثنين فوافقه يوم الشك وكذا اذا
 صام شعبان كله او نصفه الاخر او عشرة من آخره او ثلثه منه ويصوم فيه
 الخواص كالمفتي والفقهي اخذ بالاحتياط ويحظر غيرهم بعد الزوال
 نفيًا لثمة ارتكاب النية لا صوم ان نوى ان يصام ان كان العدم
 رمضان والا فلا لعدم الجزم في العزم فلم توجد النية كذا ان نوى
 ان لم يجد عدا فانما يصام والاحتياط وكره ان قال ناصيا ان كان
 العدم من رمضان والا فنعى واجب اخر لم يرد بين امرين مكرهين
 نية الفرض ونية واجب اخر او قال ناصيا ان كان العدم من رمضان
 والا فنعى نقل وانما كره لانه ناول للفرض من وجه قال ظهر رمضان
 فعنه لوجود مطلق النية والنقل فيما اي الواجب النقل تافى الاول
 فانه متردد في الواجب الاخر فلا يقع عنه فيبقى مطلق النية فيقع عن النقل
 وتافى الثاني فلو وجد مطلق النية ايضا غير مصحوا عليه بالقضاء
 لعدم الشروع في النقل قصد ابل مسقطا للواجب عن ذمته لا يبطل
 ضم ان شاء الله تعالى يعني اذا قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله
 عن خمس اليمة الخلو اني انه يجوز كذا في الخاصة راي هلال رمضان
 او هلال فطره وحده ورد قوله اي رده الحاكم لانفراد صام في الاول
 والاخر اما الاول فيقول عليه السلام صوموا الروية وافطروا الروية
 وقد رآه طاهر واما الثاني فالاحتياط فيه ان يصوم ولا يفطر الا

انما روي صاحب السنن
 عن ابن عباس رضي الله عنه
 انه عليه السلام قال لا تقدموا
 الشهر بصوم يوم ولا يومين
 الا ان يكونا بشئ يصومهما

مع الناس لقوله عليه السلام صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون
وان افطر في الوقيان قضى فقط بلاكفارة لان القاضي رده شهادة
بدليل شرعي وهو تهمة الفلأفاد ورث شبهة وهذه الكفارة تنذرني
بالشبهة ولو افطر قبل رده القاضي شهادة اختلف فيه الصحيح عدم
الكفارة ولو اكل رائي هلال رمضان ثلثين يوما لم يفطر الا مع القضي
ولو افطر لا كفارة عليه وقيل بلا دعوى ولفظ الشهادة للصوم بطله اي
اذا كان بالسماء على كغيره ونحوه جرحه فاعل قبل ولو كان قنا او
انتي او محمدا في قذف تاب لانه اريدني فاشبه رواية الاخبار
ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ويشترط العدالة لانه قول القاطن لا يقبل
في الوثايات ويشترط للفظ اذا كان بالسماء على نصيب الشهادة
وهو رجلا او رجل اثنان ولفظ الشهادة لانه يتعلق بنفع العبد
وهو الفطر فاشبه ما يحرق لا الدعوى لانه كعقوبة الامة وطلاق
الحرمة ولا يقبل فيه شهادة محدودة في قذف تاب لكونه شهادة و
بلا على في السماء بشرط فيما اي في الصوم والفظ جمع عظيم يحصل العلم
بجرحهم ويحكم العقل بعدم توأطهم على الكذب وبعد صوم ثلثين يوما
عدلين حل الفطر لوجب نصيب الشهادة لا بقول عدل واحد لان
الفظ لا يثبت بقول واحد خلافا لمحمد والاصح كالفظ في الاحكام لا
اختلف في اختلاف المطالع يعني قال بعض المشايخ يعتبر وقال بعضهم
لا يعتبر معناه اذا راي الهلال اهل بلده ولم يره اهل بلدة اخرى
ان يصوموا برؤية او تلك كيف ما كان على قول من قال لا بجملة باختلاف
المطالع واما على قول من اعتبره بنظره ان كان بينهما تفاوت بحيث لا
يختلف المطالع يجب وان كان بحيث يختلف لا يجب واكثر المشايخ
على انه لا يعتبر قال تزييلي والاشبه ان يعتبر لان كل قوم مخاطب بما
عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار
كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف اوقات بؤيته مائة
في اول كتاب الصلوة من ان صلوة العشاء والوتر لا يجب لفاته
وقتها ما يوجب الفساد

اي ما يوجب الفساد من الاسباب كالاكل والشرب ونحوها وموجبه
اي ما يوجب الفساد من الاحكام كالقضاء والكفارة او القضاء
فقط اعلم ان الافعال الصادرة من الصيام فيما يتعلق بهذا الباب ثلثة
اقسام الاول ما يتوهم انه مفسد وليس بمفسد والثاني ما يفسده ولا
يوجب الكفارة والثالث ما يفسد ويوجب الكفارة فقد بينت الايام
بالترتيب وذكر الاول بقوله ان اكل وشرب او جامع ناسيا قبل النفل
المذكورة او احلم او انزل ينظر او ادهن او النحل او اجتمعا او اغتسل
من الغيبة او دخل حلقه بخمار او دخان او ذباب ولو كان ذكرا
للصوم او اصبغ جنبنا او صب في حبله دهن او ماء ذكره التزييلي او
في اذنه ماء اخر اخرج عن الامة قال لا صبيته فيها مفسد نظر التزييلي عن خرا
الاكمل او دخل فيه مخاطا فاشبهه فادخل حلقه ولو عدا كذا في
المخالصة لم يفسد صومه خراء لقول ان اكل الخ وذكري الثاني بقوله وان
افطر خطاء وهو ان يكون ذكرا للصوم فافطر من غير قصد له كما اذا
مضمض فدخل الماء في حلقه او مكرها وفي لفظ افطر اشارة الى فساد
او اكل ناسيا فظن انه فطره فاكل عدا او احتقن او استعطى اي صب
الدواء في انفه فوصل الى قصبته او فطر في اذنه اي دهن او دوا
جافة اي جراحة بلغت الجوف او امة هي شجرة بلغت اتم الزمان
فوصل اي الدواء الى جوفه او دماغه او بطلع حصاة او لم ينفذ في رمضان
كل صوما ولا فطر او اصبغ غير ناسيا للصوم فاكل او دخل في حلقه مطر او بلج او
وطئ امرأة ميتة او بهيمة او فطر في امنى في الفخذ او بطن اي امنى في
الفخذ او بطن اي امنى في البطن او قبل او لمس انزل قبل لقوله
الاجمعي لو لم ينزل في هذه الصور لم يلزم القضاء او اسد غير صوم مصليا
يعني ادائه حتى لو افسد قضاءه او اداه غير رمضان لم يجب الكفارة
لانها وردت في تنك حرمة رمضان اذ لا يجوز اخلاؤه عن الصوم
بخلاف غيره من الزمان او وطئت بمجنونة بان نوت الصوم لئلا
تم جئت بالتمهار وهي حائمة فجا معها رجل والا فكيف يكون صائما
وهي مجنونة او نائمة او سحر اي اكل السجور او افطر في آخر التمار

خاف على نفسه اولدنا وريض خاف الزيادة والمسافر افطروا
 ما اخر لقوله حامل الحجة وانما جاز الافطار لوجود العذر وقضوا ما
 قدروا اي لزم عليهم قضاء صوم ايام مضت بقدر ما ادر كوا من ايام
 زوال العذر وفي نية لزوم القضاء وجوب الوضوء بالطعام عند
 فقد القضاء بلا كفارة لانه افطار بعذر ولا فدية لانها وردت
 في الشيخ الثاني بخلاف القياس فغيره لا يقاس عليه والفدية نصف
 صاع من بر او صاع من تمر او شعير وذهب صوم مسافر لا يصح
 لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون وانما قوله عليه السلام
 ليس من البر الصيام في السفر فيحمل على حال المشقة قال ما رواه
 اي في ذلك العذر فلا فدية اي لا يجب الوضوء بالفدية ولو ما رواه
 بعذر والى اي العذر فدي عنه اي عن الميت وليه بقدر ما قدر عليه
 الميت وفات عنه فان الفات اذا كان عشرة ايام فاقام بعد
 رمضان خمسة ايام ثم مات فان كان صحيحا في ايام الاقامة ففدية
 فدية تلك الايام دون ما سواها اذا اوصى اي الميت متعلق بقوله في
 عنه فيكون اي ما فداء الوصي من الثلث وان تبرع وليه اي بما
 فراه جاز وان صام او صلي عنه لا لقوله عليه السلام لا يصوم احد عن
 احد ولا يصلي احد عن احد وكل يطمع عنه رواه النسائي كذا كذا
 البيهقي والقيل بغير الاعتاق يعني اذا تبرع بالطعام والكسوة في كفارة
 البيهقي والقيل جاز ولم يكره التبرع بالاعتاق لما فيه من الزام الاولاء
 لميت بغير رضا يقضي رمضان ولو بفصل يعني يجوز فيه الوصل
 والفصل المستحب الوصل مسارعة الى اسقاط الواجب وان جاء
 رمضان اخر صامه لانه وقت ثم قضى الاول لانه وقت القضاء بلا
 فدية لان وجوب القضاء على التراخي حتى كان لا يطوع وعند الشيخ
 يجب الفدية وفدية كل صلاة حتى لو ترك صوم يوم هو التبرع وقبل
 فدية صلاة يوم كفدية صوم يوم الشيخ الثاني الذي لا يفطر على الصوم
 افطر ودي اي اطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات وقضى
 ان قدر على الصوم اذ يبطل حكم الفداء لان شرط الخلقية استمرار العجز

يلزم

يلزم نقل نية فيه قصد اقد سبق تحقيقه في صلاة النفل اداء وقضا
 اي يجب تمامه عليه فان اخذ فعليه القضاء الثاني لا يام المنية فان
 الشروع فيها غير ملزم وهي خمسة ايام عيد الفطر والاحتج مع ثلثة ايام
 بعد الاحتج ولا يفطر الشارع في النفل بلا عذر في رواية لانه ابطال
 العمل وقد قال تعالى ولا تطلوا اعمالكم وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء
 خلفه فلا ابطال والاضحية عذر يعني على الظاهر وروي الحسن عن ابي
 حنيفة انه ليس بعذر وهذا الحكم يشمل المضيف الضيف نوى المسافر
 الا فطر واقام فنوى الصوم في وقتها اي وقت النية وهي الى الضحية
 الكبرى لا قبل الزوال والمراد بالصوم اتم من الفرض والنفل لهذا
 قال صح لانها لا تختلف في النية وانما تختلف في الوجوب وعدمه
 كان ذلك في رمضان لا يجب الصوم لان السفر لا ينافي وجوب الصوم
 كما يجب على مقيم تمام صوم يوم منه اي من رمضان ساقيه اي في ذلك
 اليوم ولا كفارة بينهما اي في اقامة المسافر وسفر المقيم بالافطار
 لوجود الشهادة وهو السفر في اوله وآخره كما يسقط الحد بالكنكاح القاه
 للشبهة يقضي ايام الاغاء وكو كانت كل الشهر لانه نوع مرض يضعف
 القوى ولا يزيل العقل فلما ينافي الوجوب ولا الاداء الا بوجاهة
 الاغاء فيه ادنى ليلة فانه لا يقضي لوجود الصوم فيه اذا الظاهر انه
 ينوي من الليل جملا بحال المسلم على الصلاح حتى لو كان منه مكافاة
 الاكل في رمضان قضى رمضان كله لعدم النية وجوب السبب
 ويقضي ايام جنونا افاق بعد عاق الوقت لان السبب وهو الشر
 قد وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع واذا تحقق
 الوجوب بلا مانع يتعين القضاء ولا يقضي كل الشهر المستوجب
 اي بالجنون لانه يقضي الى المخرج بخلاف الاغاء لا يستوجب الشهر عادة
 والجنون يستوجب كغيره مطلقا اي سواء بلغ جنونا او عاقلنا ثم نذر
 صوم الايام المنية او التوبة صحح لانه نذر بصوم مشروع والتميز
 وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصنع نذره ولكنه افطرا اخر اعر
 المعصية المحلولة وقضانا اسقاطا للواجب وان صامها اجراه

في لفظ شعبان في سنة
 الاغاء السكال جوارها
 بدل قوله في شعبان كما فقد الحجة بغير ما
 فانه صدر الزيادة حيث قال ان كان من شهر
 بقدر الفطر في رمضان كان عليه قضاء اليوم
 الاول لان حاله لا يدل على غرض الصوم الفذو صرح
 في المحيط انتهى كما لا يبعد ان يقال ان عادة
 الاكل في شعبان لا يدل على حاله على غرض الصوم الفذو بل الظ
 من ذلك عدمه

وخرج عن العهد لانه اذاه كما اترمه فان لم ينوشنا اي بقوله تعالى
صوم هذه الايام او السنة وهذه المسئلة على وجه سنة اما ان
لا ينوش شيئا او نوى النذر فقط دون اليمين او النذر ونوى ان لا
يكون يميننا كان نذرا فقط لانه نذر بصيغته وقد قرر بقرينة وان
نوي اليمين وان لا يكون نذرا كان يميننا لان اليمين تحتمل كلامه و
قد عتبه ونفي غيره وعليه الكفارة ان افطر كما هو حكم اليمين وان نواها
او اليمين بلا نفي النذر كان نذرا ويميننا حتى لو افطر بحجب القضاء للنذر
والكفارة لليمين لانه نذر بصيغته ويمين بوجبه وهما اشكالان
مذكور في كتب لاصول الحاجة الى ابراده ههنا نذب نفري صوم
السنة في شوال يعني ان صوم ايام السنة بعد الافطار متتابعة
منهم من كرهه وهو مالك ومنهم من لم يكرهه وان فرقهما في شوال فهو بعد
من الكراهة والتشبه بالنصاري كذا في الخاتمة نذر صوم شهر غير معين
متتابعاً فافطر يوماً يستقبل لانه اخل بالوصف لاني معين اي لو نذر
صوم شهر بعينه وافطر يوماً لا يستقبل ويقضى حتى لا يقع كل في غير
الوقت كذا في الكافي لا يجتنب نذر غير معلق بزمان ومكان ودرهم وغيره
اما الزمان فبان يقول الله تعالى ان اصوم رجلاً او اعتكف رجلاً فصام
واعتكف شهر قبل او ذكر الصلوة على هذا الوجه جازع النذر وقتا
محدد وقر لا يجوز كذا في الكافي ولو قال الله تعالى ان تصدق بكذا افطر
فتصدق اليوم جازع عندنا خلافا لافرو واما المكان فبان لانه لو نذر ان
يصلي او يعتكف او يصوم او يتصدق بمكة ففعل في غير جازع عندنا
خلافا لافرو واما الدرهم والفقير فبان يقول الله تعالى ان تصدق بهذا
الدرهم او على هذا الفقير فتصدق بغيرها او على غيره جازع عندنا خلافا
لأفرو بخلاف النذر المعلق يعني لو قال ان جاد فلان ففطر الله على ان
اتصدق او اصوم او اصلي او اعتكف ففعل قبل لم يجز والفرق ان
النذر سبب في الحال والداخل تحت النذر ما هو قربة وهو اصل التصديق
دون التقييد ولزمه القرية بخلاف المعلق لان التعليق يمنع كونه
سبباً فلم يجز التعليق قبل نذر صوم رجب فدخل رجب وهو ربيع

لا يستطيعه اي الصوم المأبى رافط وقضى كرمضان اي بطل الفصل
باب الاعتكاف
الاعتكاف لغة التلبس والدوام على الشيء وشرعا لبس رجل في مسجد
جاجة او ارادة في بيتها بنية اي الاعتكاف وهو واجب في المنذور
وسنة مؤكدة في العشرة الاخر من رمضان وسحب فيما سواه الي عشرة
الاخر والصوم شرط للصحة الاول يعني الواجب لانا ان لا يعني المستحب
فان لم يأت بالاعتكاف المستحب على عدم اشتراط الصوم وهو ظاهر الرواية
عن الامام ومختارها ساعة وليس لها حد معين حتى لو دخل المسجد ونوى
الاعتكاف الى ان يخرج منه صح لان مبنى النقل على المسألة وقيل
الصوم شرط فيها ايضا وهو رواية الحسن عن ابي جريحه الله فافطر يوم
من قطع فيه اي في اليوم يقضى لانه شرع فيه قصداً وبطل لا يخرج من
المسجد الا الحاجة الى الشان كالبول والفايط لان الثابت بالضرورة
يتقدر بقدرها او جمعة لانها اهم حاجة فيباح الخروج لاجلها ضرورة
وقت الزوال ان كان معتكفاً قريباً من الجامع بحيث لو استطرذ وال
الشمس لا تقوى الخطية ومن بعد منعه لوقتاً يدركها اي الجمعة يعني لا
ينظر ذوال الشمس بل يخرج في وقت يمكنه ان يصل الجامع ويصلي فيها
ركعتين تحية المسجد واربع ركعات سنة وبعد الجمعة يكمل بقدر
ما يصلح التسلي على الخلاف اي اربع ركعات عند ابي جريحه وسننا
عندنا ولا يكمل من ذلك لان الخروج للحاجة وهي باقية في حق السنة
لانها تابعة للعرض ولا حاجة بعد الفراغ منها ولا يفسد بكنة اكثر منه
وكو يوماً و ليلة لان المفيد الخروج من المسجد لا المكث فيه لكنه لا يجزى
لانه التزم الاعتكاف في مسجد واحد فلا يثبت ان يتنقل في مسجدين
كذا في الكافي وان خرج من المسجد ساعة بلا عذر فسد اعتكافه لان
الخروج يناقض التلبس وما ينافي الشيء يستوى فيه قليل وكثير كالاكل
في الصوم والحدث للطهارة وقالا لا يفسد ما لم يخرج اكثر من نصف
يوم وحض باكل شرب وتوم وبيع وشراء فيه يعني بفعل المعتكف
هذه الافعال في المسجد دون غيره ولكن كرهه اعضاء المجمع فيه اذ
لا ضرورة فيه والصمت لانه على السلام نهي عن صوم الصمت وشغل

من اراء
المحققين

ابو جعفر عن صوم الصمت فقال ان يصوم ولا يتكلم احد قال الامام محمد
 الدين هذا اذا اعتقد ان الصمت قربة والاقبال بكرة لقوله عليه السلام
 من صمت بخا رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنه والتكلم بالبحر قال
 قوله تعالى قل لعمري ان يقولوا التي هي احسن يقتضي بوجوبه ان لا يتكلم
 غير المعتكف خارج المسجد الا بخير فاطنك بالمعتكف في المسجد و
 يبطل اي الاعتكاف الوطى في فرج فيه اي المسجد او خارجة ولو
 بطل لان الليل محل الاعتكاف بخلاف الصوم او ناسيا لان حاله
 العاكفين مذكرة فلا يعذر بالنسيان ويبطل الوطى في غيره اي في
 غير الفرج ان انزل لانه في معنى الجماع حتى يفسد الصوم وان لم ينزل
 لا يفسد كما لا يفسد الصوم كذا القبلة والنس يعني انه انزل
 بهما بطل اعتكاف لانهما ايضا في معنى الجماع والا فلا وان حرم الكل
 للمعتكف يعني الوطى والقبلة والنس لما انزل لانهما من دواعي
 الوطى نذر اعتكاف بام لزم بلياليها لان ذكر الايام على سبيل الطمع
 يتناول الليالي يقال رايتك منذ ايام والمراد بلياليها ولا اي
 شائعة وان لم يشترط التسابع وفي نذر اعتكاف يومين لزم بلياليها
 لان في المشتى معنى الطمع فيلحق به احتياط في العبادة وضح في الصوتين
 نية الشهر خاصة لانه نوي الحقيقة نذر اعتكاف رمضان فصاحراي
 رمضان بدونه اي الاعتكاف وجب قضاؤه اي الاعتكاف بصوم
 قصدي حتى لو تركهما معا لم يخرج عن العدم بالاعتكاف في قضاء هذا
 الصوم لبقاء الاتصال بصوم الشهر كما صرح به في الجامع الكبير واصول
 شمس المائنة وانما وجب قضاؤه بصوم مقصود لعود شرط الاعتكاف
 وهو الصوم لقوله عليه السلام لا اعتكاف الا بالصوم الى الكمال الا
 وهو ان يجب متقلا مقصودا بالانذار الموجب للاعتكاف

كتاب
 اخره لانه رابع العبادات الجامع بين العبادة المالية والبدنية وهو
 لغة القصد وشرعا زيارة مكان مخصوص بفعل مخصوص وشياقي
 تفصيلها ان شاء الله تعالى فرض مرة لانه قوله تعالى والله على الشئ
 حجة البت من استطاع اليه سبيلا لما نزل قال النبي صلى الله عليه وسلم

في زيارة مقصود

الناس نحو ان قالوا الحج في كل عام او مرة واحدة فقال لا بل مرة ولان
 سبب وجوب البيت كما تقرر في الاصول ولا نقدره بالقور عند
 ابي يوسف وفي العمر عند محمد وقت الحج في اصطلاح المصنفين يسمى
 مشكلا لان فيه جهة المعيارية والظرفية فمن قال بالقور لا يقول بان من
 اخره يكون فعله قضاء ومن قال بالترافى لا يقول بان من اخره عن العام
 الاول لا يأنم اصلا كما اذا اخر الصلوة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية
 راجحة عند القائل بالقور حتى ان من اخره يفتى وتره شهادة لكن
 اذا حج بالآخرة كالا اداء لا قضاء وجهة الظرفية راجحة عند القائل
 بخلافه حتى اذا اذاه بعد العام الاول لا يأنم بالثاني لكن لو مات ولم يحج
 انم عنده ايضا على حرة متعلق بقوله فرض لم مكلف صحيح بصيرة
 وراحلة فضلا اي زيدا عمالا بد منه كالسكنى والحادوم واثبات البيت
 والنياب ونحو ذلك وعن نفقة عياله الى عوده مع امر الطريق لان
 الاستطاعة لا تنبت بدونه ونحوه او زوج لا فرجة في مسير سفر المحرم
 من لا يحل له كاحما على الثابيد بقاوة او رضاع او مصاهرة فلو احرم
 صبي فبلغ او بعد فاعتق قضى لم يسقط فرضهما لان احرامهما انعقد لاداء
 النفل فلا ينقلب لاداء الفرض ويجذب الصبي البالغ احرامه للفرض قبل
 وقوفه مسقطا للواجب عليه لا العتيق فان تجديده غير مسقط لانه
 احرام الصبي لم يكن لازما لعدم الاهلية واحرام العبد لازم فلا يمكن له
 عنه بالشروع في غيره وفرضه الاحرام والوقوف بوجه وطواف الزيادة
 فاذا فات واحد منها بطل الحج ووجب القضاء في العام القابل الاول
 شرطا كالتحريم في الصلوة والباقيات ركنان وعند الشافعي الاول
 ايضا ركن وغرة الخلاف تظهر فيما اذا احرم قبل شهر الحج جاز عندنا
 لا عنده وواجب الوقوف بمزدلفة وشمي جميعا ايضا سمي بها لان آدم
 عليه السلام اجتمع فيها مع الخواء او اردف اليها اي دنا والسبع وربي
 الحجار وطواف الصدر لا فاقني والخلق واذا ترك شيئا منها جازجة
 وعليه الدم وغيرهما سائر واداب وسبجي تقرر الكل في مواضعها
 ان شاء الله تعالى واشهره شوال وذو القعدة بفتح القاف وكسرها

وعشر ذي الحجة فله يعني اذا كان هذه اشهره كره الاحرام له اي الحج قبلها
والعمرة سنة وهي طواف وسعي وجازت في كل السنة وكرهت يوم عرفة
واربعة بعين لكونها اوقات الحج وتوابعه مواقيت الاحرام اي الموضع
التي لا يتجاوزها الانسان الا حرمها ذو الحليفة للمدني وذات عرق
للعماني وحجة للشامي وقرن في المغرب بسكون الواو وفي الصحيح
بفتحها للبخدي ويكلم لليمن لا يلهما اي لا يلهن الموضع ولم يتر
بها اي من اصل خارجها وجاز تقديم اي الاحرام عليها اي المواقف
لاناخره عنها لقاصد متعلق بقوله جاز الحج ودخل مكة ولو حاجة اي
للحج والعمرة او حاجة اخرى قيد بقصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك
ليس عليه ان يحرم قال في الهداية اعلم ان البيت لما كان مطلقا مشرفا
جعل له حصن وهو مكة وحجى وهو الحرم والحرم حرم وهو المواقف حتى
لا يجوز لمن وصل اليها ان يتجاوزها باحرام الا ان يكون القاصد
من داخل الميقات فله اي اذا كان القاصد من داخل الميقات فخرج مكة
فالميقات له الجبل الذي بين المواقف وبين الحرم ولم يكن له الحج الحرم
والعمرة الجبل لان الحج في العرفات وهي من الخلل فاحرام من الحرم والعمرة
في الحرم فاحرامها من الخلل يحصل لنوع سفر من اراد احرامه اي كونه
محرم فوضاء وغسله وجب وليس ازارا واداء طهرين ونظف
وصلى شفعاء وقال المفرد حج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبل مني ثم
لبي بوي بها الحج وهي اي التلبية ان يقول لبيك ورد بلفظ التلبية
والمراد بكثرة الاجابة مرة بعد اخرى ومعناها انا اقيم في طاعتك قائما
بعد اقامته من الت بالمكان ولت به اذا اقام ولزمه ولم يفارقه اللهم
لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك
لك ولا ينقص منها وان زاد جاز وعمر رضي الله عنه كان يقول لبيك
ذا الشفاء والفضل الحسن لبيك رغوبا وذهوبا اليك واذا تبتى نادى
للحج او للعمرة او قلدة بدنة نقل التقليد ان يربط بقناة على عنق البدنة
فيصير محرم كما بالتلبية او بدنة تذر او جزاء صيد ونحوه كاللوازم
سبب الجنابة في السنة الماضية وتوجه معها اي مع البدنة يريد الحج

حال عن ضمير توجه او بعثها ثم توجه ولحقها او بعثها المتعة وتوجه بنية الاحرام
وان لم يلحقها فقد احرم جزاء لقوله واذا لبى نادى بالاحرام اصل ذلك ان
الشروع في الحج لا يحصل بمجرد التلبية لانها انما تصح اذا صادفت فعلا فاما
صادفت التلبية صححت وصار محرما واذا صادفت التقليد مع التوجه
صار شارعا لا اتصال التلبية بفعل هو من خصايص الاحرام لان التقليد
مع التوق من افعال الحج وقد اورد صاحب الوقاية قوله او قلدة بدنة نقل
الحج في آخر الباب وليس ذلك موضعه المناسب كما لا يخفى ولو اشترط اي
شئ شاعها يعلم انها هدى او جعلها اي التي تجل على ظهرها او بعثها
غير متعة ولم يلحقها او قلدة شاة لا اي لا يكون محرما وبعده اي بعد الاحرام
يتبع الرقت وهو الجاع قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الي
شأنكم وقيل الكلام الفاحش لانه من دواعي فحرم كالجاء والفسوق
يعني المناسي وهي حرام مطلقا لكن الحرمة في الاحرام اشده فكل من لم يحرم
في الصلوة والنظف بقراءة القرآن والجدال وهو واء مع الرقاء
والحزم والمكاريب وقيل صيد البر لا البحر لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر
ما دتم حرما والاشارة اليه والدلالة عليه الاشارة لنقصي الحضور
والدلالة القبية والطيب وقلم الظفر وستر الوجه والرأس وغسل
رأسه وحلته بالخطي قيد به لان له رايحة طيبة عند اي خبيثة روح وصار
طيبا وعند ما تغسل الوام فيجتنبه ونمرة الخفاف تظهر في وجوب الدم
فغسله بدم لانه طيب عندهما الصدقة ويتبع قصها اي التجمعة
حلق رأسه وشعر بدنه ولبس قميص وسرويل وقباء وعمامة وحفاة لا
ان لا يجد نعلين فيقطع اسفل من الكعب ثوبا صبيغ بالوطيب لا بعد
زواله لا اي لا يتبع الاستحمام والاستظلال ببيت ومحل بفتح الميم
الاول وكسر الثاني وبالعكس المودج الكبير وشعره يمان في وسط
يعني انة مع كونه مخيطا لا باء من شدة على حقه واكثر التلبية برفع
الصوت مني صلي او على شرف او بسطا واديا او لقي راكبا او محروا
دخل مكة بداء بالمسجد وجان راى البيت كبر وهلل ثم استقبل
الحجر مكره املا رافعا يديه كالصلوة واستلمه اي تناول به باليد

او بالقبلة او مسجدا كلف اذا قدر بها ايداء مسلم يزاحمه والايستل في
يده فيقبل وان تجزئها اي الاستل والامساك استقباله بغير استل
صاعدا للتعاقب ومصليا على النبي عليه السلام وطاف للقدم مضطجعا
اي جاعلا رداءه تحت ابطه اليمنى ملتصقا به على كتفه اليسرى وراى الخطم
وهو قطعة جدار في طرف الميزاب من الخطم بمعنى الكسرة سمي به لانه خطم
من البيت فانه كان في الاول من البيت واذ كان كذلك يطاف
وراوه حتى لا يدخل الفرجة لم يجز احتياطا لكن ان استقبال المصلي
الخطم وحده لم يجز لان فرضية التوجه ثبت بنقل الكتاب فلا ينادى بها
ثبت بغير الواحد احتياطا اخذ اعني بمسند ما يلي باب اي بين الطائف
والطائف المستقبل للجز يكون بمسند الى جانب الباب فينبذ من الجرح
في اثناء الى هذا الجانب وما بين الجرح الى البيت هو الملتزم سبعة اشواط
اي سبع فراسات متعلق بقوله طاف رمل في الثلثة الاول فقط من
الجرح الى الجرح الرمل ان يتر في مشية الكفتين كما لم يزل يتحرك بين الصفتين
وذلك مع الاضطباع وكان سببا لهما في الجلافة للمشركين حين قالوا
اضغتمتم حتى يثرب ثم يقع الحكم بعد زوال السبب في زمن الرسول ثم
وبعد ويمشي في الباقي على هيئة وكلمة اي الجرح قطع ذكره من
الاستلام ونزول سلام الركن الثاني وعن محمد انه سنة ولا يستلم غيرها
وحتم الطواف بالبيت سلام الجرح ثم صلى شفعاء بحد كل اسبوع عند
المقام او غيره من المسجد هو اي طواف القدوم ويسمي طواف الحجية
ايضا سنة لانها في ثم عادوا استلم الجرح وخرج فصعد الصفا واستقبل
البيت وكبر وحلل صلى عليه عليه السلام ورفع يديه ودعا بما شاء
ثم مشى نحو المروة ساعيا بين الميادين الاخيرين وصعد فيها اي
المروة وفعل فعله على الصفا يفعل هكذا اسبعا يبداء بالصفا
ويختم بالمروة يعني ان التسبيح من الصفا الى المروة شوط ثم من المروة
الى الصفا شوط آخر فيكون بداية التسبيح من الصفا وختمه وهو السابع
على المروة وهذا هو الصحيح وفي رواية التسبيح من الصفا الى المروة
ثم منها الى الصفا شوطا واحدا فيكون الختم على الصفا ثم سكن

بكرة

بكرة نحو ما وطاف بالبيت نفلا ما شاء وخطب الامام سابع ذي الحجة بعد
الزوال وصلوة الظهر اعلم ان في الحج ثلث خطب احدها قبل يوم المروة
يوم وهي هذه يعلم فيها المناسك اي الخروج الى منى والصلوة بوقت
والافاضة فاذا حصل بكرة الجرح من الشهر وهو غداة المروة سمي بذلك
لانهم يكونون الاصل في هذا اليوم خرج الى منى ومكث بها الى جرة ثم رجع
الى عرفات وكلها موقف لا يطعن غرة لما روي في الحديث فيبعد
الزوال قبل الظهر خطب الامام خطبتين وهذه هي الخطبة الثانية كما
يعني مجلس بينهما يعلم فيها الوقوف بعرفات وفردلفة ورمي الجمار
والنحر والحق وطواف الزيارة فصل باذان واقامتين الظهر والعصر
وقت الظهر بشرط الامام والاحرام للحج اي الاحرام المخصوص بالحج ذكره
الزبلي فلو صلى الظهر مفردا او جماعة هذا التفرع احسن من تفرع
الوقاية كما لا يخفى على اهل الدراية ثم احرم لا يجزئ اي لا يجوز ان يجزئ بين
الظهر والعصر في وقت بل لا يجوز العصر الا وقتة ثم ذهب الى الموقف بغير
سكن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة مستقبلا ودعا
بحمد وعلم المناسك ووقف الناس خلفه بقرى مستقبلين سامعين
قوله فبعد الغروب اتى الى فردلفة وكلها موقف الا وادي محجر ونزل
عند جبل فخرج وصلى العشاءين باذان واقامة ههنا جمع المغرب والعشاء
في وقت العشاء واعاد مغربا اذاه في الطريق او عرفات مالم يطلع الجرح
فانه صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند اي حرم ومحمد فيجوز الاعادة
مالم يطلع الجرح فان الحكم بعدم الجواز لا يراى في فضيلة الجمع وذا ان طلع
الجرح فاذا كانت امكان الجمع سقطا القضاء لانه ان وجب فاما الا
يجب قضاء فضيلة الجمع فاحماله لا مثل له واما ان يجزئ قضاء النفس
الصلوة فقد اذنا في الوقت فلا وجه للقضاء وصلى الجرح بغير
هو الظلمة في آخر الليل ثم وقف وكبر وهلل ولبى وصلى ودعا هذا
الوقوف بفردلفة واجب حتى يجزئ بركته بلا عذر دم واذا اسفر الى منى
ورمى جرة العقبة من بطن الوادي سبعا اي سبع حصيات فذقا
بالحصى المعجزة رمى الحصا بالاصابع وفي المغرب هو ان يضع طرف الام

عاطف السبابة في الرمي وكبر بكل فيقول بسم الله والله أكبر عما للشيء
وخرجه اللهم اجعل حتى مرورك وسعيك مشكورا وذنبنا مغفورا و
قطع بليته باولها ثم رجع الى شاء وانما قال بان الدم الذي يأتي
به المنفرد تطوع والكلام في المنفرد ثم قصر وحلقه افضل وحل به غير
النساء وخطب الامام كحاجي السابغ هذه هي الخطبة الثانية يعلم
فيها النفر وهو خروج الحجاج من منى وطواف الصدر ثم طواف الزيادة
فمرارة الفرض يوما من ايام النحر سبعة اي سبعة اشواط بلا رمل
وسعي ان فعل اي الرمي والسعي قبل الاطفا فان اخذه اي
طواف الزيارة عنهما اي عن ايام النحر وجب دم وسنيتين في
باب الجنائيات ان شاء الله تعالى واول وقته اي وقت طواف
الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو اي الطواف فيه اي في يوم النحر
افضل و به اي بالطواف حل النساء ثم اتى بمنى ورمى الجمار الثلثة
بعد زوال ثاني النحر بداء بما يلي مسجد الحيف ثم بما يليه ثم بالعقبة
سبعاء وسبعا وكبر بكل اي بكل حصاة رماها ووقف اي وقف
فحمد الله تعالى واتى عليه وحلق وكبر وصلى على النبي عليه السلام بعد
بعده رمي فقط اي بعد الرمي الاول والثاني والثالث ولا بعد
يوم النحر ودعا لحاجته رافعا يديه ثم عد كذلك ان مكث وهو
اي المكث احب وان رمي قبل الزوال فيه اي القدر الاول من
اي الخروج من منى قبل جرة اي اليوم الرابع لا بعده فانه ان وقف
حتى طلعت الفجر وجب عليه رمي الجمار وجاز الرمي في الجاهل الاولين اي
ما يلي مسجد الحيف ثم بما يليه مشيا افضل لا بالعقبة بالجر عطف
على الاولين وكره ان لا يبيت بمنى ليا لي الرمي لان النبي عليه السلام
بات فيها وعمر رضي الله عنه كان يؤدب على ترك المقام بها وكره ايضا
تقديم نعله اي متاعه وحوايجه الى مكة واقامته بمنى للرعي لا لغيره
شغل قلبه وادرجع الى مكة نزل بالمحصب اي موضع يقال له المحصب
نزل به رسول الله عليه السلام ثم طاف للصدر وهو واجب على كل
مكة سبعة اي سبعة اشواط بلا رمل وسعي ثم شرب ثم زوم

وبعد ذلك

وقبل

وقبل العتبة اي عتبة الكعبة ووضع صدره ووجهه على الملتزم وهو ما
بين الحجر والبكة وسبغت اي تمسك بالاشارة اي اشار الكعبة
ساعة ودعا محمد اذ بكى على فراق الكعبة ورجع فمضى حتى يخرج من
المسجد جاز ترك طواف القدوم للوقوف بعرفات قبل مكة ولما على
بترك لانه ستة من وقف بها اي بعرفات ساعة من زوال غرة الى
صبح يوم النحر واجتاز بالنوم والاعشاء او جهل منها اي تلك الارض
عرفات صحح وقوفه لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف كذا اي
صحح ايضا لو اهل ربيعة عنه بالتحج لانه لما عاقد مع عقد الرقعة فقد
استغاث بكل منهم فيما يعجز عن مباشرة بنفسه والاحرام مقصود
بهذا السفر كالالاذن به ثابته لانه فانه اذا اذن انسانا بال
يحرم عنه اذا اغنى عليه ونام فاحرم عنه صح بالوقوف فكذا اذا احتج اذا
افاق او استيقظ واتى بالفعل التحج جاز فيصير الركن محرما عن نفسه
بالاصالة وعنه بالثبابة ومن لم يقف فيها اي عرفات فاته حجة
طواف سعي وحلل وقضى من قابل اي عام قابل بعد والمرأة في
جميع ما ذكر كالرجل لكنها تكشف وجهها لاراسها ولا يلبس حجابا ولا
ترمل ولا تسبح بين الميادين الاخرى ولا حلق ونقص وتلبس الخيط
ولا تقرب التحريم الزحام وحضها لا يمنع شيئا غير الطواف لانه في
المسجد ولا يجوز دخوله للحائض وهو اي الحائض بعد ركبة اي الوقوف
بعرفات وطواف الزيارة يسقط الصدر وهو طواف الوداع الذي
جمع بدنة من الابل والبقر والتمدى منها ومن الغنم كما ساقى ان شاء
الله تعالى

المقران

القران ان يهل الاحلال رفع الصوت بالتكبير تحج وعمره معا قال
في الكنفه هو ان يهل بالعمرة والحج من الميقاتين وقال الزبلي اشرك
الاهلال عن الميقات وقع اتفاقا حتى لو احرم بهما من دويرة اهل وبعد
ما خرج من بلدته قبل ان يصل الى الميقات جاز فصار قارنا ولا اقلت
هنا من الميقات وقبله في شهر الحج او قبلها كذا في الكافي ويقول
بعد الصلوة يعني الشفع الذي يصليكم بهذا الاحرام اللهم اني اريد

الحج والعمرة فيسهرما في وقتها منى وطواف للعمرة سبعة برمل الثلثة
 الاول ويسعى بها خلق بخلاف المتمتع ثم يحج اي يبداء بافعال الحج
 فيطوف طواف القدوم ويسعى كما مر في المفرد وكراه طوافان و
 سعيان لهما بان طواف ربعة عشر شوطا سبعة للعمرة وسبعة لطواف
 القدوم للحج ثم سعى لهما وانما كراه لانه اخر سعي للعمرة وقدم طواف
 القدوم وذبح للقران بعد رمي يوم النحر وان عجز عن الذبح صام
 ثلثة ايام اخره عرفة وسبعة بعد ايام التشريق اي شاء اي سوا
 صام في مكة او غيرها فان فات ثلثة تعين الدم وبالوقوف
 قبل العمرة بطلت ونقضت اي للعمرة ووجب دم الرض وسقا
 دم القران قوله والتمتع عطف على قوله القران الجوع بين الحج والعمرة
 في اشهر في سنة واحدة بلا المام باهل المام صحيح بينهما قاله
 الهداية التمتع الترفق باداء النسكين في سفر واحد من غير ان يلزم
 باهل بينهما المام صحيحا وقال في غاية البيان الذي قاله صاحب
 الهداية لا يتم به معنى التمتع لان الترفق باداء النسكين اذا
 حصل من غير المام باهل المام صحيحا لا يستقيم متعا اذا كان احدهما
 في غير اشهر الحج والآخر فيها وكذا لا يستقيم متعا اذا كان النسكين
 في اشهر الحج كل احدهما حصل في اشهر الحج من هذه السنة والآخر من
 السنة الاخرى ولم يوجد المام باهل المام صحيحا واتي بكلام
 ابي بكر الرازي ثم قال فاذا ابد من التقييد بان يقال التمتع هو
 الجمع بين الحج والعمرة في اشهر الحج في سنة واحدة من غير المام باهل
 بينهما المام صحيحا واجاب عنه صاحب الفتاوى بان ما ذكره المحقق
 هو تفسيره وانما كون الترفق في اشهر الحج من عام واحد فهو شرط
 سنذكره اقول فيه بحث لان تفسير اللفظ بحسب معناه لا يخلو
 حتى لا يكون الا تنويفا استميا فيجب كونه جامعا وانما كما تقر في
 موضعه فاذا دخل فيه ما ليس من افراد المجد ولم يكن ما قلنا يكون
 صحيحا فلذا اخرجت ههنا تلك العبارة فيجزم من الميقات في التام
 بعمرة فيطوف لهما طواف التلبية اول طواف للعمرة ويسعى ويحلق

في اول الباب

او يقصر بعد ما حل منها احرم من الحرم وكونه من المسجد بشرط بالحج
 يوم الرزية وقبله افضل وحج كالمفرد ولكنه يرمي طواف الزيارة
 ويسعى بعين لانه اول طواف للحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة وذبح
 وهو دم التمتع ولم ينب لاصحية عنه وان عجز عن الذبح صام القران
 اي ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وجاز صوم الثلثة بعد احرامها
 اي للعمرة لا قبله اي الاحرام ونهت تاخيرها الى عرفة فان اشهر الحج
 وقت لصوم الثلثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا الحال
 في القران لكن التأخير افضل وهو ان يصوم ثلثة ايام متتابعة اخرها
 عرفة لان الصوم بدل عن الهدي فيسخت تأخيرها الى اخر وقت رجاء ان
 يقدر على التام وان شاء المتمتع سوق به احرى وساق وهو افضل
 من قوده الا اذا كانت لا تقادح فيقودا وتلد بدنة وهو ادنى من
 التحليل اي القاء الجمل على ظهره لان لها ذكر في القران حيث قال
 الله تعالى ولا الهدي ولا القلائد ذكره اشعارا وهو شق شاة
 من الايسر هو الاشبه بالصلاة فان النبي عليه السلام قد طعن في جانب
 اليسار قصدا في جانب اليمن اتفاقا وابو جرح انما كره هذا الصنيع
 لانه مثله وانما فعل النبي عليه السلام لان المشركين لا يتسعون عن تعذر
 التاب هذا وقبل انما كره اشعار اهل زمانه لمبالغة فهم فيه حتى يخاف منه الشرع
 وقيل فمما كرهه ايقاره على التقليد واعتمر اي فعل افعال العمرة ولا يحلل
 منها اي العمرة اذا ساق اما اذا لم يسق فحل منها كما قرئتم احرم
 المتمتع بالحج يوم الرزية وقبله احرم كما قرئتم يوم النحر حل من احرام
 لان الحلق محل في الحج كالسلام في الصلوة المني يعود فقط اي للتمتع
 له ولا قران لان شرعا للترزية باسقاط احدي السفين وهذا في حق
 الاتاقي من اعتمر بلا سوق ثم عاد اليه اهل فقدم اي ابطال التمتع من
 ذكر المفرد وارادة التام واذ قد عرفت معنى التمتع فالذي اعتمر بلا سوق
 الهدي ثم عاد الى بلد صحح المام فيبطل التمتع ومع سوق التمتع فانه اذا
 ساق الهدي فلا يكون المام صحيحا اذ لا يجوز له التحلل فيكون عوده واجبا
 لى اذا عاد واحرم بالحج كان متمتعا فاذا طاف لهما اقل من اربعة قبل شهر

تاء

ونمها فيها وجع فقد تمتع لان الاحرام عندنا شرطا فيصح تقديمه على الشهر
الحج وانما يقرب اداء الافعال فيها وقد وجدنا اكثره حكم الكل ولو طاف
اربعة قبلها اي الاشهر لا يكون متمتعاً لانه اذن لاكثره قبل شهر الحج كوني
مبتدأ بخرجه قوله الاتي متمتع حل من عمرته فيها اي الاشهر وسكن بمكة او
بصرة وجع في عامه ذلك متمتع لان السفر الاول لم ينفذ برجوعه الى بصره فصلاً
كان لم يخرج من الميقات ولو اتى بصره واحد ما يرجع من بصره وفضلاً
وجع لا يكون متمتعاً لان حكم السفر الاول المتأخر بالرجوع الى بصره كان لم
يخرج من مكة ولا تمتع للسكن فيها الا اذا لم ياصل ثم اي بها فانه اذا
الم ياصل ثم رجع واتى بالعمرة والحج كان هذا الشاء سفر لانتهاه السفر
الاول بالامام فاجتمع نسكان في سفر واحد فيكون متمتعاً واي افسد ثم
بلازم اي من اعتمر في شهر الحج وجع من عامه فاتها افسد مضى فيه اذ لا يمكن
الخروج عن عمدة الاحرام الا بالافعال وسقط متمتع لانه لم يرقى باده
النسكين الصحابين في سفر واحد البقران افضل منه اي من التمتع وهو
اي التمتع افضل من الافراد فيكون البقران افضل منهما اما الاول لان
فيه جميعا بين العبادتين فاشبه الصوم والاعتكاف الحرام في سبيل الله
وصلاة الليل واما الثاني فلان في التمتع جميعا بين العبادتين في الجملة
في شبه القرآن بالاحكام

الحج

لما فرغ من بيان احكام الحرمين شرع فيما يعترهم من العوارض من الجنائيات
والاحصاء والقنوات وهي جميع جنائيات والمراد بها فعل البس المحرم ان
يفعل ثم ان الواجب بها قد يكون دماً وقد يكون ديناً وقد يكون
نقداً فاداً وقد يكون غير ذلك فارد تفصيلها فقال وجب دم
على محرم بالغ ان يلبس عضو كاملاً فانه اذا كان رأسه والسان والفخذ
وتحتها او حجب رأسه بجنابة لانه طيب او ادهن اي استعمال الاديان
في عضو برب او حل ولو كانا خالصين فان الاديان الحليتين
البنفسج ونحوه يوجب الدماء اتفاقاً واما الخالص فيوجه عند اي حصة
رجوعه عن وجب الصدقة او البس مخيط او ستر رأسه بواكاملاً
وان كان اقل من فعله صدقة وعن اي يوسف اذا لبس اكثر من نصف

يوم فقله دم او حلق ربع راسه او حلق محامه او احدى ابطيه وعانته او
رجلته او قص اظفار يديه وجليه في مجلس او يد او رجل فيه فان الكحل او
كان في مجلس واحد لا يراى على دم واحد لان الجنائيات من نوع واحد وان
كان في مجلسين اربعة دماء ان قلم في كل مجلس يد او رجل لان
القالب فيه معنى العبادة فينقيد الله اخل باحد المحل كما في اية التمسك
وان قص يد او رجل فيه اي في مجلس واحد فعليه دم اقامه للرجوع مقام
الكحل كما في الحلق وان قص اقل من خمسة اظفار فعليه صدقة كما سباني
او طاف للقدم او للصدر رجلاً او للفرس محدثاً ولو طاف رجلاً فبذرة
اي لو طاف للفرس جنباً فواجب بذرة لان الجنائيات اغلظ من الحدث
فيجب جبر نقضها بما لبسته اظهار للشقاوت بينهما وكذا اذا طاف
اكثره جنباً لان لاكثره حكم الكل او افاض من عرفات قبل الامام وترك
اقل سبع الفرض اي ترك ثلثة اشواط او اقل من طواف الزيارة
وترك اكثره اي اربعة اشواط او اكثر بغير محرم حتى يطوف او ترك طواف
الصدر او اربعة منه او التسعي والوقوف يجمع يعني فذلقه او الرمي
كله او في يوم او الرمي لاوله واكثره اي رمى جرة العقبة يوم النحر او
مسن شبهة عطف على ترك او قبل او اخر الحلق او طواف الفرض عن باب
النحر او قدم نسكاً على اخر كالحلق قبل الرمي ونحر القارن قبل الرمي
والحلق وحلق القارن قبل الذبح او حلق في حل حاجاً او معتمراً اي حلق
في ايام النحر ولما اذا خرج في ايام النحر فحلق في غير الحرم فعليه دمان عند
اي حنيفة رحمه الله ذكره الزيلعي او خرج حاجاً من الحرم قبل التحلل
ثم عاد اليه بخلاف معتمراً خرج ثم عاد فنقص حيث لا بد منه دم قال في الوقوف
لو حلق في حل الحج او لعمرة لافي معتمراً رجوع من حل ثم قصر او قبل او لمس
اقول فيه تكلف بوجوه الاول ان المراد بقوله في حل الحج او لعمرة لاجل
الخروج من احرام حج او عمرة ولا يخفى ما في دلالة اللفظ عليه من التكلف
لذا قال بعضهم انه متعلق بحرم في قوله ان طيب محرم في اول البتة وان
لم يطابق الواقع الثاني ان المعطوف عليه لقوله لافي معتمراً غير ظاهر وان
كان المراد طاهر اذ معناه ان المعتمرا خرج من الحرم ثم عاد اليه قصر

لم يذره دم بل حتى العبارة ان يقال اخرج حاج من الحرم قبل التحلل ثم عاد
 اليه لا يعتبر رجوع اليه الثالث ان ظاهر قوله او قبل يوم عطفه على قصر
 مع انة معطوف على خلق ولا اخبرت العبارة بهنا الى ما تري ودما لا
 عطف على قوله دم في قوله وجب دم في اقل اليك على قاريا خلق قبل يوم
 دم للخلق قبل اوانه دم وتأخر الذبح عن الخلق وعلى من طاف للحرم
 جنباً وللصدر في ايام التشريق طاهر ولو محدثاً في الاول قدم على امر
 يعني لو طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر في ايام التشريق طاهر يجب
 دمان عند اي خيفة رج وقال دم ولو طاف للزيارة محدثاً وطاف للصدر
 في ايام التشريق طاهر يجب دم واحد اتفاقاً والفرق ان طواف الصدر
 في الوجه الثاني لم ينتقل الى طواف الزيارة لان طواف الصدر واجب
 واعادة طواف الزيارة بالحدث مستحبة فلم ينتقل اليه وفي الوجه الاول
 وجب نقل طواف الصدر الى طواف الزيارة فانفق اسقاط البدنة
 عنه وقد وجدت الغزمية في ابتداء الاحرام لانها على الترتيب المنزوع
 فطلعت بنته على خلافه ووجب حرمة اليه ما عدا ذلك عليه السجدة الصليبية
 ان سجد للتميم هو تصرف الى الصليبية دون التهو فيصير طواف
 طواف الزيارة في آخر ايام التشريق ولم يطف للصدر فيجب دم ترك
 طواف الصدر ودم تأخر طواف الزيارة عن ايام النحر عند اي خيفة
 وقال يجب دم ترك طواف الصدر ولا شيء بترك طواف الزيارة وتصدق
 لمطف على فاعل وجب في اقل الباب وعلى قوله ودما ان نصف صاع
 من بران طيب اقل من عضوا وستر راسه ولبس خيطا اقل من يوم
 او خلق اقل من ربع راسه وقص اقل من خمسة اطراف او خمسة متفرقة
 او طاف للقدم او للصدر محدثاً او ترك ثلثة من سبع الصدر او احدي
 چهار ثلث او خلق راسه اي محرم آخر ورجع او تصدق عطف على
 قوله تصدق بثلث اصوع طعام على ستة مساكين او صام ثلثة ايام يعني
 انه مخير بين هذه الثلثة والطيب وخلق بعد قوله ووطئه وتكونا
 قبل وقوف فرضي مبتدأ وخبر قوله يفسد جنة ويمضي بيزج ويقضي
 من قابل ولم يفرقا اي ليس عليهما بفرقتهما في قضاء ما افسد

آخره

ووطئه بعد وقوفه اي وقوف الفرض لم يفسد ويجب بدنة وان وطي
 بعد الخلق لم يفسد ايضا ويجب شاة ووطئه في عرفة قبل طواف اربعة
 يفسد بها اي العرفة فيمضي ويذبح ويقضي واذا وطي في عرفة بعد
 اي بعد طواف اربعة ذبح ولم يفسد الوطي عرفة وان قبل محرم صيدا
 او دل عليه فابل مطلقا اي سواء كان اول مرة او لا او كان سبعا او
 عدا فعليه جزاؤه ولو كان الصيد سباعا غير صائغ ولا في الصائغ او
 كان الصيد مستأنسا او حراما مستزلا وهو الذي في رجله ريش
 كالسراويل وقال لك انة الوقي مستأنس نصارى كالبطة قلنا هو صيد
 باصل الخلقة وانما لا يطير لنقله او هو مضطرب الى اكله بالجمع او غيره وهو
 اي جزاؤه ما قومه عدلان في مقتله او في اقرب مكان منه والجزاء في
 السبع لا يربط على شاة وان كان اكبر منها ثم لم اي للحرم ان يشتري
 به بريا ويذبح بمكة او طعاما ويتصدق على كل مسكين يوما نصف صاع
 من بر او صاعا من تمر او شعير لا اقل منه او يصوم عن طعام كل مسكين
 يوما وان فضل عن طعام مسكين طعام المسكين نصف صاع وما فضل
 يكون اقل منه تصدق به اي بما فضل او صام يوما بدله ويجب انقص
 بجره ونصف شعير وقطع عضوه اي لوجه صيدا او نصف شعيرة او قطع
 عضوا منه ضمن ما نقص اعتبار البعض باكمل كما في حقوق العباد و
 يجب القيمة اي قيمة الصيد كاملة بنصف ريشه وقطع نواميه حتى خرج
 من خيزر الانتفاع لانه قوت على الاثم بنفوت الله الانتفاع ونفي
 جزاءه وكسر عصبه اي يجب عليه قيمة البيض بكسر لانه اصل الصيد ول
 غرضية ان يصير صيدا فنزل منزلة احتياطا لم يفسد قال فسد بال
 صار محدرة لم يجب عليه شيء وكسر وفروج فرخ ميت يعني اذا خرج
 بعد كسر البيض فرخ ميت يجب قيمة الفرج جثا هذه المسئلة لا يخرج من
 ان علم انه كان حيوات بالكسر او علم انه كان ميتا قبل الكسر او علم
 انه كان ميتا ولم يعلم ان موته بسبب الكسر لان كان الاول ضمن
 مما قيمته وان كان الثاني فلا شيء وان كان الثالث فالعقيل ان
 لا يؤم سوى البيضة لان حيوة الفرج غير معلومة وفي الاحتسان ما

يجب عليه قيمة الفسخ خيالا ان البعوض معد ليخرج منه الفسخ الحي والفسخ قبل
اوانه سبب لموته فيتحال به عليه احتياطاً لانه في الغاية وذبح الحلال
صيد الحرم اي يجب عليه قيمتهما بتصدقه بهما كسبحي فائدة التقيد بالحلال
وحله اي يجب على من جلب صيد الحرم قيمة لينة لانه من اجزاء الصيد
فان شئ كره وقطع خشبته ونحوه الثابت بنفسه وليس مما يثبت اي
ليس من جنس يثبت الناس ولو كان ذلك الشجر مملوكا اشارت الي
ان ما وقع في الوقاية وغيره من قولهم غير مملوك غير مفيد لان شجر الهداية
وغيرهم قالوا ان خشب الحرم ونحوه على نوعين شجر ائمة الناس ونحوه
ثبت بنفسه وكل منهما على نوعين لانه ان يكون من جنس يثبت
الناس ولا يكون والاول بنوعه لا يوجب الجلاء والاول من الثنا
لكذلك وانما الجلاء في ان في منه وهو ما ثبت بنفسه وليس من جنس يثبت
الناس ويستوى فيما يكون مملوكا لانه ان يثبت في ملكه او لم يكن
حتى قالوا في رجل ثبت في ملكه ام غيلان فقطعها انسان فعليه قيمتها
وعليه قيمة اخرى لحق الشجر الا ما جف حيث يجوز قطعه بلا غرم ولا يصوم
في الاربعة اي لا يصوم في ذبح الحلال صيد الحرم وحله وقطع خشبته ونحوه
بدل القيمة لانه ما وجب من القيمة غرامة وليس بمكافاة فاشبهه
الاموال فلا يتأذى بالصوم وانما قال ذبح الحلال لان الذابح لو كان
محرما يتأذى كفارة بالصوم ذكره في النهاية ولا يمر على خشب الحرم
ولا يقطع الا بالاذن لقوله عليه السلام لا تجز خلائاً ولا يقصد شوكها
وانما الاذخ فقد استثناه رسول الله عليه السلام فجوز قطعه ورعيه
والكفاة فانها ليست من جملة الثبات ويجب صدقة وان قلت
بقتل لمة او جرادة ولا شئ يقتل عذاب وحداة وعقوب وجبة
وقارة وكل عقور قد ذكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد
بالكلب العقور الذئب وبغوض وبرغوث وفراد وسحفات
ذبح النشاة والبقود البعير والذجاج والبطا الالهلي واكل ما صاده حلال
وذبح بلاد الحرم واخر به حلال دخل الحرم قال في الهداية ومن
دخل الحرم بصيد الحرم وقال صحت لئنه ما وهو حلال حتى يظهر خلاف

النشاة

النشاة فان في الحرم لا يتوقف وجوب الارسال على دخول الحرم فانه
يجب عليه الارسال بمجرد الاحرام بالاتفاق ولذا اقلت حلال دخل الحرم
بصيد في يده اي في يده الحقيقة التي هي الجارحة حتى اذا كان في رطل
او قفصا يجب عليه الارسال ذكره تاج الشريعة ارسل اي لانه ان يرسل
ورديعه اي يبيع الذي اتى به بعد دخوله في الحرم ان يبيع في يد المشتري
والاخرى اي اعطى قيمته كبيع المحرم صيد اي يرد الحرم ابيع ان كان
فانما وجب قيمة ان كان فائدا سواء باعه من الحرم او حلال لا صيد
عطف على ضمير ارسل في بيته او قفص معه ان احرم اي ان احرم في
بيته او قفصه صيد ليس عليه ان يرسله لان الاحرام لا ينافي ما لك
الصيد ونحوه فظنة بخلاف المسئلة الاولى فان الصيد فيها صار
صيد الحرم فيجب ترك التوقف له ارسل صيد اي يرد الحرم ان اخذ حلالا
ضمي وانما يقتل الحرم صيد مثل خنزير كره لان الاخذ متعرض للصيد
بتفويت الامن والقاتل مقرر لذلك والتقرير كما لا بد ان في حتى
التصديق كشرود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ويرجع احده على
فائده لانه بالقتل جعل فعل لاخذ علة فيكون في معنى مباشرة علة
العلة فيتحال بالضم الى ما به دم على المورد فعل القارن به
دم الحجة ودم لعمرة الاجواز الميقاة غير محرم فان الواجب عليه عند
الميقاة احرام واحد نقل الزيلعي عن شيخ الاسلام ان وجوب القارن
على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة وانما بعده ففي الجاه
يجب عليه دما وفي غيره من المخطورات دم واحد يني جزاء صيد
قتل محرمان فانه جزاء الفعل وهو متعده ويجهد لو قتل صيد الحرم
فان جزاء صيد الحرم جزاء المحل وهو واحد بطل بيع المحرم صيد او شره
وحرم ذبحه ودم قيمته ما اكل لا محرم لم يذبح الى لو اكل محرم آخر لم يؤم
لقوله لا محرم عطف على ضمير غرم وجاز للفصل ولدت طيبة اخرجت
من الحرم وما تاجرهما اي الطيبة والاول لان الصيد بعد الاخراج
من الحرم يفي مستحق الا ان شرعا ولهذا وجب رده الى بائنه
وهذه صفة شرعية فسر الى الاولاد كما في الحرث والكتابة والرقبة

وتحريمه وان ادى جرائمه لم يجره اي ليس عليه جراح الولد بعد
 اداء جراح الام لم يبق امنه لانه وصول الخلف كوصول الكل
 اذ اتي اراد الحج او العمرة فبها رادتهما اذ لو لم يرد شيئا منها لا يجب
 عليه شي بمجاورة الميقات وجاوز ميقاته لو لم يرد شيئا منها لا يجب
 او حرما اي ان عاد الى الميقات حال كونه حرما في الطريق لم يبرح في
 شك وانما قال دلتني اخر اذ اعني قولهما فان العود الى الميقات
 محرما كاف لسقوط الام عندهما وانما عند فلان من العود محرما عليه
 سقط اي الدم التلازم والافلا اي وان لم يعد الى الميقات او عاد و
 لكن بعد ما شرع في النسك بان ابتداء بالطواف او استلم الحجر فلهما
 الدم مكلي برجل الحج ومنع فرغ عن عمرته وخرج من الحرم وحرما
 بالمسئلة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكلي من الحرم والمنع
 بالعمرة لما دخل مكة واتي بالعمرة صارا مكليا واحرامه من الحرم فوجب عليها
 دم بمجاورة الميقات بلا احرام دخل كوني البستان الحاجة فلهما
 مكة بلا احرام وميقاته البستان كالبيستان في بستان بني عامر
 موضع داخل الميقات خارج الحرم فاذا دخل الحاجة لا يجب عليه الاحرام
 لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخل التحج باهله ويجوز له ان يدخل مكة
 غير محرم لكن ان اراد الحج لميقاته البستان اي جميع الحقل الذي بين
 البستان والحرم كالبيستان في مكنتي عليها اي البستان ومن دخل
 ان احراما من الحقل وفقا بعرفات لانها احراما من ميقاتها دخل مكة
 بلا احرام لزم الحج او عمرته وصح منه اي مما لزم بسبب دخول مكة بغير
 احرام لو خرج في عامه ذلك الى الميقات واحرم وحج عما عليه في ذلك
 العام لا بعن وقال زفر لا يفتح وهو القليل اعتبارا بما لزم بسبب
 التذرع فصار كما تحت السنة ولنا انه تدارك المترك في وقته
 فان الواجب عليه ان يكون محرما عند دخول مكة تعظيما لهن البقعة
 لان يكون احراما لدخول مكة على التيقين بخلاف اذا تحت السنة
 لانه صار دينا في ذمته فلا ينادى الا بالاحرام مقصودا كما في عكا
 المندور فانه ينادى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام

كعبه المسجد سقط اداء الوقفة قبل الخروج من
 المسجد فاذا خرج ثم عاد وادرك الوقفة لا سقط
 عنه تحية المسجد
 ابن مالك لا حصر

ان في حمار جاز ميقاته بلا احرام فاحرم بعمرة وافسد ما مضى من
 ولادم ترك ميقاته لانه يصير قاصيا حتى الميقات بالاحرام منه في
 القضاء مكلي طاف لعمرة سنوطا فاحرم بالحج وقضه اي عليه ان يرض
 الحج عند ابي حنيفة رج بناء على ان المكلي منهي عن الجمع بين الاحرامين
 وعندهما يرض العمرة وعليه دم لاجل الرضى وحج وعمرة لانه كفارة
 الحج من حيث انه يخرج عن المضى في الحج بعد شروعه وعليه فائده حج وعمرة
 ولو انما صح لانه اذا احكاما التزمهما لكنه منهي عنه والنهي عن ال
 الشرعية يحقق المشروعية ولكن وجب للنقصان وهذا دم جبروني
 حق الا فاني دم شكر من احرم بالحج وحج ثم احرم يومه بالحج
 حج اخر فان حلق لما دل لزمه الاخر حتى قضى في العام القابل بلا دم
 والا اي وان لم يحلق لما دل به اي لزمه الاخر بالدم فصر بعد
 الاحرام الثاني اولا اصل هذا ان الجمع بين احرام الحج والعمرة
 بوجه فاذا حلق في الاحرام الاول انتهى لاحرام الاول فلم يصطحا
 بين احرام الحج والعمرة فبعد هذا ان حلق تحلل عن الاول ونهى عن
 عن الثاني لانه في غير اوانه فلهذا مع اجماعا وان لم يحلق حتى حج
 في العام الثاني فعليه دم عند ابي حنيفة رج تناخر الحلق عن الاحرام
 الاول وهذا معنى قوله والابنة قصر اولا الى بعمرة اي بافعالها الا
 الحلق فاحرم باخرى وجب لانه جمع بين احرام العمرة وهو مكروه فلهذا
 دم افاني احرم به اي بالحج ثم بهما اي بالعمرة لزمه لان الجمع
 بينهما مشروع الا فاني كالقراة وبطلت العمرة بالوقوف قبل
 افعالها لا بالتوجه الى عرفات وان طاف له اي للحج يعني طواف
 القدوم ثم احرم بهما اي بالعمرة قضى عليها وجب لانه بني افعال
 العمرة على افعال الحج وندب رفضها لانه احرام الحج يؤكده بشي من
 اعماله بخلاف ما اذا لم يطف بالحج فان رفض قضى لصحة الشروع
 فيها ووجب لرفضها حج فاهل بعمرة يوم النحر او في ثلثة ايام لزمه
 لان الجمع بين احرام الحج والعمرة صحيح ورفضت اي يلزمه الرضى
 لانه قد ادى ركن الحج وهو الوقوف فيصير بنا افعال العمرة على

فقد يترك ميقاته لانه لا يسقط دم
 الا فاني بالقبض ابن مالك لا حصر

بنا الحجة في ذلك غير صحيح
 فاذا لم يحلق في الاول
 صار حراما

انفعال الحج من كل وجه وقد كبرت العبرة في هذه الايام ايضا وقضيت
 مع دم للرض وان مضى صح وجب دم لارتكاب فعل مكره قات
 الحج اهل به او بهما رقص وقضى وذبح اي قات الحج اذا احرم او عمة
 حج ان يرضى الاحرام ويتخلل بانفعال العمة لانه قات الحج يجب عليه
 هذا ثم يقضى احرام به لصحة الشروع ويذبح وانما يرضى احرام الحج
 لانه يصير جامع بين احرامين الحج في يرضى الثاني وانما يرضى احرام العمة
 اذ يجب عليه عمة بقوات الحج فيصير بالاحرام جامع بين العمة وبين
 الثانية وانما يجب عليه دم للتخلل فيه قبل اذ انة بالرضى انما علم

الاحصار لغة المنع مطلقا يقال حصر العدو وحصر المرض وفي النسخ
 منع الخوف والمرض من وصول المرم الى تمام حجة او عمة فاذا احصر
 بعد وادرس جاز لا يتخلل حج بعت المفردا والقارن دمين لا حجة
 الى التخلل عن احرامين وبعين يوم الذبح اي واعلم من يقضيه يوما بعينه
 يذبح فيه في الحرم لا الخلل ولو كان يوم الذبح قبل يوم النحر وعندها ان
 كان محصر بالعمرة كذلك والاك ان كان محصر بالحج لم يجز له الذبح الا في يوم
 النحر ويذبح على بلا خلق ويقصر وهذا اولى مما قول الوقاية قبل خلق
 وتقصر وعليه ان حل من حج وعمة لزمه الحج بالشروع والعمرة للتخلل
 لانه في معنى قات الحج ومن عمة عمة هي تضادها ومن قران حجة و
 قران اما الحج فلهذا ومنه بالشروع واما العمة فاصحابها فلانه في معنى
 قات الحج كما في المفرد واما الثانية فلخروج منها بعد صحة الشروع
 وادراك احصاءه اي القارن وامكنه ادراك الهدى والحج توجه
 اي لزمه التوجه لاداء الحج وليس له ان يتخلل لانه كان بعجة عن ادراك
 الهدى فكان في حكم البذل وقد قدر على الاصل قبل حصول المقصود
 بالبدل فسقط اعتبارها كالمكفر بالصوم بعجة عن العتق اذ اقر على
 الرقبة قبل ان يفرغ عن الصوم فانه يجب عليه العتق كذا هذا ويصنع
 بالهدى ماشاء لانه ملكه وقد كان عتبه فانه فسخ عتبه عنها ومنع عنها
 فقط او بدونها لان يحل فان ادرك الهدى لا الحج فيتخلل لانه عجز

ليس له ان يذبح في يومه
 بل ان يذبح في يومه
 بل ان يذبح في يومه

عن الاصل وكذا الوادرك الحج لا الهدى استحسانا لانه لو لم يتخلل يصيب
 تجاننا وحرمة المال كرمته النفس فيتخلل كما اذا خاف على نفسه وكذا لو لم
 واحدا منها لقوات المقصود ومنعه اي منع المحرم بملكه عن ركبي الحج
 يعني الطواف والوقوف بعرفات احصاءا لانه اذا تعذر عليه الوصول
 الى الافعال فكان محصر كما اذا كان في المحل لاعم احدهما يعني اذ اقر
 على احدهما لا يكون محصر اما على الطواف فلان قات الحج يتخلل به والدم
 بدل عنه في التخلل واما على الوقوف فلو وقع المأمن عن القوات بخروج
 الحج بنفسه فحج اي اذ عجزه بان حج عنه صح عنه ان مات مستر العجز ونحوه
 اي المأمور بالحج عن العاقر فاذا وجد الشيطان صح الاجحاج والافلاق
 قاضي فان كان الاور عاجزا عجزا يرجي زواله كالمريض والمجس
 ونحو ذلك فان كان لا يرجي زواله كالمزمنة والعجز جاز ان يذبح غيره
 بالحج حج عن الميت بالار يقع عنه اي الميت في الاصح وقيل لا يقع عنه
 ويكون له ثواب النفقة والصحيح هو الاول لان الاثار تدل عليه ولهذا
 يشترط اليقين عن الحج عنه ويذكره الحاج في القلبية فيقول اللهم اني اريد
 الحج فيستتر لي وتقبله مني ومن فلان واذا مرض المأمور بالحج في السفر
 ليس له دفع المال الى غيره بل حج ذلك الغير عن الميت لانه اقبل له اي
 للمأمور وقت الدفع اصنع ما شئت في جاز دفعه رخصا ولا لانه صا
 وكذا مطلقا خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه ان قسرا
 فالاول على نفسه والآخر على حيفه رحمه الله حج عنه من بلد ان دني
 به ثلثه وعند ما حج من حيث مات هذه المسائل من فتاوي قاضي
 اوصى بالحج فتطوع عنه رجل لم يحج كذا في التجريد ومن حج عن ابيه يعني
 رجل اوجه رجلا بالحج عنها حج لم يقع عنها بل وقع عنه اي المأمور
 وضمن مالهما ان اتفق منه لانه صرف نفقة الا ان حج نفسه ولا يلزم
 اي لا يقدر المأمور ان يجعل الحج عن احدهما ولكن جاز عن احدهما
 فانه ان حج عنها جاز لان يجعله عن ايتها شاء لانه متبرع بجعل ثواب
 عمل واحد او لهما وفي الاول يفعل بحكم الامر وقد خالفه فيقع عنه ودم
 الاحصار على الامر في مال ميتا لانه الذي ادخل في هذه الورطة فيجب

برك

جواز الحج في العدة

الخلف فيه له وطور
 واما ما في الاصل
 من الحج عنه من حيث

عليه عليه ودم القرآن والجناية على الحاج ادم القرآن فلهذا وجب
 شكر المادقة الله تعالى من الجمع بين النكسين والمأمور فحق هذه النعمة
 لان حقيقة الفعل منه هذا اذا اذن له الامر بالقرآن والاقصية مخالفا
 فيضمي النفقة وادم الجناية فلهذا الجاني يجب عليه كفارة وضمن
 الحاج عن الغير النفقة ان جامع قبل وقوفه لا بعد وعليه الحج من قبل
 بما له نفسه وان مات الحاج عن الغير او سرق نفقته في الطريق عجز عن
 منزل امره بثلث ما بقي من ماله وعند محمد ربح ما بقي من المال المدفوع
 المفوز للحج ان بقي شيء والابطال الوصية اعتبار الوصية الوصية
 الموصى فانه لو قدر في حياته مالا ودفعه الى رجل ليحج عنه ومات ذلك
 المال في يد القاب لا يؤخذ غيره فكذلك اذا قدره الوصي لانه قائم مقام
 وعند ابي يوسف ربح عمن يبيع من الثلث الاول لان محل نقاذ الوصية
 الثلث فمضى بقية شيء ينفذ ولا يخيصة رحمه الله ان تسمي الوصي وعزل
 المال لا يصح الا بالتسليم الى الوجه الذي عينه الموصي ولم يستلم الي ذلك
 الوجه لان ذلك مال قد ضاع فينفذ وصية بثلث ما بقي لامن حيث
 كما هو قولهما وهو عطف على قول من منزل امره وجه قولهما وهو ان
 ان سقوه لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله
 الآية وقال عليه السلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل
 سنة واذا لم يبطل اعتبر الوصية من ذلك المكان ووجه قوله وهو ان
 ان القدر الموجود من السفر قد بطل في حق احكام الدنيا قال عليه السلام
 اذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله الحديث وتنفيذ الوصية من احكام
 الدنيا فثبت الوصية من وطنه كان الخروج لم يوجد المدي وهو ما
 يهدي الى الحرم لينتقب به فيه من اجل وبقدر غنم ولا يجب تعريف
 اي الاصاب به الى عرفات وقيل الى اداء الاعلام كالنقل ولم يحز
 فيه الاجابة الصحيحة وسبب ما يتنازع قريب وجاز العثم في كل
 شيء الاطواف فرض جنبا وطه بعد الوقوف حيث لا يجوز فيها
 الا البذنة اكل اي جاز الاكل بل استحب من هوى تطوع وقوة وقرآن
 فقط لانه دم نسك فيجوز الاكل منها بمنزلة الاضحية بخلاف ساير

فلا يجزئ في الركن القدر او العجا كما لم يجز في النفقة
 اجر منك

بل

الهدايا

الهدايا لانها دماء كفارات شرعت جزاء للجناية فيعتق بها الحرمان
 عن الانتفاع بها لزيادة الزجر وقد صح عن النبي عليه السلام ان من
 اكلمها ويذبح الاخيرين يوم النحر اي يتبعين يوم النحر لذيبحها ويذبح غيرها
 متى شاء وتعين الحرم لكل من الهدايا لا فقير لصدقة اي لا يتبعين
 فقير الحرم لصدقة قال في الوقاية وتعين يوم النحر لذيبح الاخيرين وغيرهما
 متى شاء كما تعين الحرم لكل لا فقير لصدقة اقول ربحا وغيرهما متى
 شاء الى قبل محتاج الى تكلف واعتساف كما لا يخفى على اهل معرفة والنسب
 والعبارة المختارة ههنا اخبروا دل على المقصود منها ونصدق بجله خطا
 ولم يعط اجر جزاء منه ولا يركب المأذونة ولا يحلب لبنه ويعالج القطر
 بنضج ضربه بماء بارد ما غلب او تعيب بها حشيش ففي واجبه ابدله والمعيب
 له وفي نقد لا يبي عليه وحريته النقل ان عطيت اي قربت الى الهلاك
 في الطريق وصنع فعلم اي قلا دنها بدنها وضرب بصغى سناهما ليل
 الفقير فقط شهدوا ابو قوفهم بعد وقته لا تقبل ولو شهدوا ابو قوفهم قبل
 اي قبل وقته قبلت ان امكن التدارك يعني انهم وقفوا في يوم وشهد
 قوم بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف اي وقفوا يوم النحر لا تقبل ويكرههم حجتهم
 استحسانا والقبيل الا لا يجزئهم لانه عرف عبادة مختصا بزمان ومكان
 فلا يكون لا عبادة دونها فصا ركنا لو وقفوا يوم التروية او في غير عرفات
 وجه الاحتسان ان هذه شهادة على النفقة لان غرضهم نفى حجتهم فلا يقبل
 ولان الاخر اذن الخطاء غير ممكن والتدارك متقدروا في الارباب بالعبادة
 خرج ظاهرا فوجب ان يكتب به عند الاشتباه بخلاف اذا وقفوا يوم التروية
 فان التدارك ممكن روى في اليوم الثاني من ايام النحر الجرة الوسطى
 والثالثة وترك الاولى فان قصد التكميل وروى لاولي فقط جازا
 لحصول الكل ولو بترتيب لانه ليس بشرط اذ روى الكل بالترتيب حسن
 لرعاية الترتيب لمسنون نذر حاشيتا منى حتى يطوف القرض يعني اذا
 اوجب على نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيادة
 اشترى جارية احرم بالادان اي باذن مولاه حتى لو احرمت بدونه لا
 تكون محرمة له اي للمشتري الا يحلها بقص شعره او قلم ظفره فيا موهبا ولا

الهدايا

اولي من التحليل بالجماع تعظيما لامر الحج الله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
 كتاب الاضحية

وجه مناسبة هذا الكتاب بكتاب الحج وقوع الاضحية في ايامه وهي اسلم
 يضحي بها ويجمع على اضحى مثل لما قيل من اضحى يضحي اذا دخل في الضحى
 ويسمي بالذبح يوم النحر بذلك لانه يذبح وقت الضحى سمي له باسم وقته
 وفي الشرح اسم حيوان مخصوص بسن مخصوص يذبح بنية القرية في يوم
 مخصوص عند وجود شرائطها وسببها وشرائطها الاسلام والافاق
 واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر وسببها الوقت وهو
 ايام النحر وكما يذبح ما يجوز ذبحها هي نساء من فرد وبنة وهي بعير
 او بقرة كما قرئت اي من واحد الى سبعة والقياس لا يجوز البقرة
 كلها الا من واحد لان الارادة قرينة واحدة وهي تجري الا انما قرئت
 بالافاق وهو مروي عن جابر رضي الله عنه انه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا تقرب في الشاة فبقيت على اصل
 القياس ويجوز عن ستة او خمسة او ثلثة ذكره محمد في الكل وانما يجوز
 عن سبعة ان لم يكن لاحد من سبعة حتى اذا مات رجل وترك بنتا
 وافرقة وبقرة وضحيها به لم يجز في نصيب الابن ايضا لقول اوصف
 القرية في البعض وعدم تجزئ هذا الفعل في كونه قرينة كذا في الكافي
 وصح لو اهد اشراك ستة اي جعلهم شركاء له في بدنة مشتركة اشتراه
 ذلك الواحد لاضحية استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر
 لانه اعدا للقرية فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان انه قد يجد بقرة
 سبعة يشترها ولا يجد الشريك وقت الشراء فتمت الحاجة اليها
 وذهب كونه اي الاشراك قبل الشراء ليكون ابعد عن الخلاف
 وعن صورة الرجوع في القرية ويقسم اللحم وزنا لا خرافا الا اذا
 ضم مع من اكارعه او جلده اي يكون في كل جانب شئ من اللحم
 من الاكارع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون
 في جانب لحم واکارعه وفي آخره لحم وجلده تجوز صراحا بالجنس في كل
 الجنس وحج وفي الجوامع عن ابي يوسف ربه اثنا ستة وهو

لا يجوز

قول الشافعي وذكر الطحاوي انها ستة مؤلف على قول ابي يوسف في حجة
 وجه الوجوه قوله عليه السلام من وجد سعة فلم يضحي فلا يقرب من مصليا
 رواه احمد وابن ماجه وشمل هذا الوعيد لا يلحق الا بترك الواجب
 على حرفة قربة مالية فلا يتأذى الا بالملك والمالك هو النحر مسلم
 فان القرية لا تصور الا من المسلم مقيم فان اداء ما يخص بابها
 يشق على المسلم فويقت بلضي الوقت فلا يجب عليه دفعا للحج عنه
 كالجمعة موسر يسار الفطر فان العباداة لا يجب الا على القادر
 الفتي ومقداره ما يجب به صدقة الفطر لنفسه متعلق بترك الفطر
 اي لا يجب عليه ولاده الصغار لانها قربة محضة والاصل في العباداة
 ان لا يجب على واحد بسبب غيره بخلاف صدقة الفطر فان فيها معنى
 المؤنة والسبب فيها راس يؤنة ويلى عليه وهذا المعنى يتحقق في حق
 المولد وروي الحسن عن ابي جريح ان الاضحية تجب عليه لولده الصغير
 لانه في معنى نفسه بل يضحي ابوه عنه من ماله اي مال الطفل الا كان
 له مال او يضحي وصيه بعد اي بعد الاب واكل الطفل باقية
 بعد الاكل بديل بما ينفع بعينه من آلات البيت وخوصا في الهداة
 الاصح انه يضحي من ماله وياكل منه ما احكم ويتباع بما بقى ما ينفع
 بعينه وفي الكافي الاصح انه لا يجب ذلك وليس لاب ان يفعل
 من ماله اي مال الصغير لا يذبح الاضحية في المصل الصلوة اي لولده
 العيد وتذبح في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر الى غروب يوم الثالث
 فان اول وقت الاضحية بعد الصلوة في حق المهرى وبعد طلوع
 فجر يوم النحر في حق غيره وآخره قبيل غروب الشمس في اليوم الثالث
 من ايام النحر واجبة الاخر للفقير والفتي والولادة والموت فانه
 اذا كان غنيا في اول ايام النحر فقير في آخرها لا يجب عليه في العكس
 تجب له ولده في اليوم الاخر لا تجب عليه وان مات فيه لا يجب وكرو
 الذبح بيلا وان جاز لاحمال الفلما في ظلمة الليل تركت الاضحية
 وضحت ايامها اعلم ان ايام النحر ثلثة وايام التشريق ايضا ثلثة و
 الكل يضحي باربعة اولها نحر لا غيره وآخرها تشريق لا غيره والمتوسطا

ولا يجوز لاهل البلاد الذبح بعد طلوع النحر لانه لا مودة عليهم ولا
 لا يجوز لاهل المصر الا بعد طلوع العيد والقرية مكان الاضحية
 فان كان الرجل يضحي في القرية فانه لا يجوز له ان يذبح في القرية
 المهرى ويذبح في القرية المهرى فان كان الرجل في القرية فانه لا يجوز له ان يذبح في القرية
 من حرمته

خرو شريقي والتضحية فيها افضل من الصدق بين الامنية لانها
 تقع واجبة او سنة والصدق تطوع محض واذا تركت حتى مضت
 ايام انحر صدق بها اي بالامنية نفسها حتى نادر لعينه اي
 من كان في ملكه شاة وقال لله علي ان اضحي بهذا الشاة وتصدق
 بها ايضا فقهر شراها اي بالامنية لها اي للتضحية فانها تجب علي
 الفقير بالشرابية التضحية عندنا وصدق بغيرها عنى شراها
 او لا يعني ان كان غنيا صدق بقيمة الامنية اشري او لم يشتر
 لانها واجبة على الغني واذا فات الوقت وجب عليه الصدق
 اخر اجاز له عن العمد كالحجعة تقضى بعد قوائها طهرا والصوم
 بعد العز فدية صح للتضحية الجذع من الضان الضان ما يكون
 البية والجذع شاة لها سنة اشهر وصح للثني فصاعدا من
 الابل والبقر والغنم وهو اي الثني ابن خمس من الاول اي لابل
 وحول من الثاني اي البقر وحول من الثالث اي الغنم فالحق في
 ان الثني من ذلك كله الا الضان فان الجذع منه جزء لقوله عليه السلام
 ضحوا بالثنا يا انا ان يعسر على احدكم فليذبح الجذع من الضان و
 صح الجاء اي التي لا قولا لها والمحصى والتولاء اي المجنونة
 لا العياد والعوراء اي ذات عيب واحد والجحفا وجبت
 لا تخ في عظامها وعرجاء لا تشي الى المنسك ومقطوع يذبح او
 رطلها وما ذبح لا كثر من ثلث اذنها او ذنبها او عيها او لبيها
 ونيل ثلث وقيل الربع وعندهما ان بقى اكثر من النصف اجزاء
 مات احد سبعة اشترى بقره للامنية وقال ورثة لثمة البنية
 اذ يجوز عانة وعنكم صح والعيال ان لا يبيع لانه يترج بالانفاق
 فلا يجوز عن الغير كالاعتاق عن الميت وجه استحسان ان القرية
 قد تقع عن الميت كالصدق بخلاف الاعتاق لان فيه الزام لولاء
 على الميت وايضا البقرة يجوز عن سبعة لكن بشرط ان يكون قصد
 التحل للقرية وان اختلف جهاتها بقره عن امية ومنه وجوز ان
 فانها يجوز عندنا لا اتحاد المقصود وهو القرية ولو كان احدكم

في ذبحها

او فاصد لم لا يبيع لان الكافر ليس اهلا للقرية وكذا قصد الله بانيها
 وياكل من ثم الامنية ويؤكل غيره من الاغنياء والفقراء وهب من
 يشاء ولا يعطى اجر اجزائها منها للثني عنه وندب الصدق بثلثها لا
 الجملات ثلث الاكل والادخار والاطعام وندب تركه اي ترك
 الصدق لذي عيال توسعة عليهم والذبح بيده احسن ان احسن
 اخر غيره وكره ذبح كفاي لانه قرية وهو ليس من اهله ولو ادع فذبح
 جاز لانه من اهل الزكوة والقرية حصلت بانيته وينتبه بخلاف الوبي
 لانه ليس من اهله وينصدق بجلده او بجعله كجرب وخف ورو
 او يبدله بما يتفق به باقيا لا مستمككا كالاطعمة وهو ينافي القرية فلا
 بيع اللحم او الجلدة اي بما يتفق به مستمككا صدق بتمنه لان القرية
 انتقلت الى بلده غلطا ورجح كل شاة صاحبه صح بلا غرم استحسانا
 والعيال ان لا يبيع ويغرم لانه ذبح شاة غيره بغير امر وجه الاحسان
 انها بقيت للذبح ليقينها للامنية حتى وجب عليه ان يضي بها بغيرها في
 ايام النحر فصار المالك مستغنيا بكل من هو اهل الذبح اذ ناله لانه لا
 نفوت بمضي هذه الايام ويحمل ان يعجز عن اقامتها لما نفع واذ غلطا
 ثا خذ كل واحد منها مسلوقة عن صاحبه ولا يضمنه لانه وكيل فيما فعل
 دلالة وان كانا اكلا ثم علما فيحمل كل صاحبه وان شاة فكل منهما
 ان يضمن صاحبه قيمة ثم لم يصدق بتلك القيمة لانها بدل عن اللحم و
 صحت التضحية بشاة الغنم لا الوديعه وضمنها وجه الصحة في الاول
 لا الثاني ان الملك في الغنم يثبت من وقت الغنم وفي الوديعه يصير
 غاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير الملك هكذا في الهداية والكافي وشاة
 الكتبت لمقبلة فيكون غاصبا قبل الذبح اقول حقيقة الغنم كما يقرر
 في موضع ازالة اليد المحقة وانبات يد المبطلة وغاية ما يوجد في الايج
 وشاة الرجل نبات اليد المبطلة ولا يحصل ازالة اليد المحقة وانما
 ذلك لذبح كما ذهب اليه الجمهور كتاب **الصيد**
 اورده ههنا لانه في كتاب الحج وهو لغة الاصطلاح ويسمى المصيد
 صيدا اسمية للمفعول بالمصيد رخصا لا ميرجلا بكل ذي ناب من السباع

قال الصد الزم بغيره غاصبا
 انذبح كالانجاء وشاة رجل

يحصل

وكل من يضرب الكلب بين يديه اذا اكل من الصيد فيعلم بذلك حكمه اني
للعاقل ان يتقوا بغيره كما قيل السعيد من وعظ بغيره ومنها اذا لا يتقوا
الجنيت وانما يطلب من صاحبه التحريم الطيب وهكذا ينبغي للعقل ان لا
يتناول لا الطيب ومنها انه ينبغي كفلا او حسنا فان تمكن من الصيد
وانا تركه ويقول لا اكل نفسي فيما اكل غيره وهكذا ينبغي لكل عاقل ويعلم
المعلم بترك اكل الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بدعائه وهو حروي
عن ابن عباس رضي الله عنه ولان بدن الكلب يحتمل الضرب فيكل من ضرب حتى
يرك الماكل وبدن البازي لا يحتمل فاكيف بغيره مما يدل على العلم فان
نفورا ويعلم زواله بمرجوعه بالذعاء والنفور ونحوه بها يعني ان الغمد
ونحوه يحتمل الضرب وعادة الماقراس والنفور فيشترط فيه ترك الكلب
والاجابة جميعا كذا في الاختيار ولا يؤكل مما اكل الكلب والغمد
لانك قد عرفت ان تعلم بترك الماكل وسياق ان اذا اكل علم انه لم يعلم
فيحرم صيده بخلاف البازي لما عرفت ان تعلم ليس به يكون صيده
ويحل الجمل ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب والغمد منه بعد تركه ثلث
رات لانه علامة الجمل ولا يؤكل ايضا ما صاده بعده اي بعد ما اكل
ثلث رات حتى يتعلم او قبله اي لا يؤكل ما صاده قبل اكل بعد الترت
لوبيق في ملكه فان ما تلف لا يظهر فيه الحرمة لانعدام المحلية وما ليس
بحر بان كان في المقارة بعد ثبت فيه الحرمة اتفاقا والمحرز في بيته
يحرم عند خلافهما ونشر الجمل بالري التسمية وعدم تركها عدا
والجرح لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا رميت سهمك فاذا ذكرته
عليه فاذا وجدته قد قتل فكل الا ان تجد قد وقع في ما فانك لا تدري
الماء قتل او سهمك وعدم القعود عن طلبه لو غاب تحارب سهمه اي
غاب عن بصره تحارب سهمه فان ادركه ميتا فان لم يعقد عن طلبه حل
اكله بئذ وسعه وان قعد عنه حرم اذا كان في وسعه ان يطلبه وقد
قال عليه السلام لعقل هوام الارض قتلت فان ادركه المرسل او الوالي
حيا بحياة اقوى مما للمذبوح حل بالزكاة ولو مثلها حل بدونها اي
لو كان حيوة مثل حيوة المذبوح لا يجب تركه بل يحل بدونها ولا يبر

بها

ول

في طبعه

وكل من يضرب الكلب بين يديه اذا اكل من الصيد فيعلم بذلك حكمه اني
للعاقل ان يتقوا بغيره كما قيل السعيد من وعظ بغيره ومنها اذا لا يتقوا
الجنيت وانما يطلب من صاحبه التحريم الطيب وهكذا ينبغي للعقل ان لا
يتناول لا الطيب ومنها انه ينبغي كفلا او حسنا فان تمكن من الصيد
وانا تركه ويقول لا اكل نفسي فيما اكل غيره وهكذا ينبغي لكل عاقل ويعلم
المعلم بترك اكل الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بدعائه وهو حروي
عن ابن عباس رضي الله عنه ولان بدن الكلب يحتمل الضرب فيكل من ضرب حتى
يرك الماكل وبدن البازي لا يحتمل فاكيف بغيره مما يدل على العلم فان
نفورا ويعلم زواله بمرجوعه بالذعاء والنفور ونحوه بها يعني ان الغمد
ونحوه يحتمل الضرب وعادة الماقراس والنفور فيشترط فيه ترك الكلب
والاجابة جميعا كذا في الاختيار ولا يؤكل مما اكل الكلب والغمد
لانك قد عرفت ان تعلم بترك الماكل وسياق ان اذا اكل علم انه لم يعلم
فيحرم صيده بخلاف البازي لما عرفت ان تعلم ليس به يكون صيده
ويحل الجمل ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب والغمد منه بعد تركه ثلث
رات لانه علامة الجمل ولا يؤكل ايضا ما صاده بعده اي بعد ما اكل
ثلث رات حتى يتعلم او قبله اي لا يؤكل ما صاده قبل اكل بعد الترت
لوبيق في ملكه فان ما تلف لا يظهر فيه الحرمة لانعدام المحلية وما ليس
بحر بان كان في المقارة بعد ثبت فيه الحرمة اتفاقا والمحرز في بيته
يحرم عند خلافهما ونشر الجمل بالري التسمية وعدم تركها عدا
والجرح لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا رميت سهمك فاذا ذكرته
عليه فاذا وجدته قد قتل فكل الا ان تجد قد وقع في ما فانك لا تدري
الماء قتل او سهمك وعدم القعود عن طلبه لو غاب تحارب سهمه اي
غاب عن بصره تحارب سهمه فان ادركه ميتا فان لم يعقد عن طلبه حل
اكله بئذ وسعه وان قعد عنه حرم اذا كان في وسعه ان يطلبه وقد
قال عليه السلام لعقل هوام الارض قتلت فان ادركه المرسل او الوالي
حيا بحياة اقوى مما للمذبوح حل بالزكاة ولو مثلها حل بدونها اي
لو كان حيوة مثل حيوة المذبوح لا يجب تركه بل يحل بدونها ولا يبر

لا يقطع رأسه أو قد ينصفان فان كل يؤكل
 لا يمكن في هذه الصورة فوق حيوة المذبوح فلم يتناول قوله
 ما بين من الحي فهو ميت بخلاف اذا كان الثنتان في طرف الرأس
 والثنت في طرف البحر لا مكان الحيوة في الثنتين فوق حيوة المذبوح
 وبخلاف اذا قطع أقل من نصف الرأس لا مكان المذكور ربي
 صيداً ورماه آخر ففعل الآخر فان اخذ الأول اي اخرج عن حيز
 الاشتراك فهو له اي ملك للأول وحرم برمي الثاني وفيه الثاني
 له قيمة حال كونه موجوداً برمي الأول والا اي وان لم يتخذه الأول
 فالثاني لانه صاده وحل لان زكوة اضطرارية كما سيأتي وبما
 اي يجوز صيد ما يؤكل ويصاد غير لان صيد سبب الانتفاع بجلده
 او شوره او ريشه او الاستدفاع شره وكل مشروع وبه اي بالصيد
 يظهر لحم غير نجس العين لانه زكوة حكمه حتى يجوز صلوة طاهر ولا نجس
 طاهر وان لم يؤكل ويظهر جلده ايضا حتى يجوز الصلوة به وعليه

البقرة طنت مدورة برمي
 بها وتقالع الجلاض بقر

تلك الحيوة واما المتردية والموقودة والمنقطة والبطيخة وما يرد
 بطنه وبه حيوة والشاة المربضة فالفتوى على ان الحيوة وان قلت
 معتبرة حتى لو زكنا وفيها حيوة قليلة يحل لقوله تعالى الا ما زكيتكم
 وحرم عطف على حل بالزكوة اي حرم الصيد ان تركها اي الزكوة
 عند اوسع القدرة عليها فان حيوة لما كانت اقوى مما للمذبوح
 كان زكوة واجبة فاذا تركت حرم وكذا اي يحرم ايضا اذا اغترع
 التزكية في ظاهر الرواية لان البحر في مثل هذا لا يحل الحرام وقيل حل
 وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقول الشافعي
 او ارسل عطف على تركها بجوسي كلبه فزجره مسلم فان زجر اي اخراجه
 بالصياح فاشتد او قل مواضع بوضعه وهو سهم لا ريش له سمي
 بصيد الشئ بوضعه فاذا كان في رأسه جرح فاصابته بجرح
 او بندقه ثقيلة ذات حدة انا حرم لاحتمال قتلها بقلها حتى لو
 كانت خفيفة بها حدة يحل لتبين الموت بالبحر او رمي صيد اوقع
 في ماء لاحتمال ان الماء يخلط كما ورد في الطيب او وقع على سطح او
 جبل فتردى منه الى الارض لانه المتردية واكمل ان وقع ابتداء على الارض
 لا امتناع الاخر اذ منعه وكذا الواقع على السطح او الجبل او الصخرة ان
 لم يترد او ارسل مسلم كلبه فاخراجه بجوسي فاخذ ولم يرسل الكلب
 فاخراجه فاخذ الى صلابة اذا اجتمع الارسل والاغراء فالغرة لا يزال
 فان كان من الجوسي والاغراء من المسلم حرم كما سبق وفي العكس
 حل وان لم يوجد الارسل وجد الاغراء فان كان من المسلم حل
 لو من الجوسي حرم او اقله اي اكل ان اخذ الكلب غير ما ارسل عليه لا شئ
 التعليم بحيث ياخذ ما عينه وان ارسل فقتل صيداً ثم آخر اكله كما لو
 رمى سهما الى صيد فاصابه واصاب آخر وكذا لو ارسل الى صيد كثر
 سمي غرة واحدة بخلاف ذبح الشاتين بتسمية واحدة كذا يؤكل
 كل صيد رمي فقطع عضو منه لا العضو لقوله عليه السلام ما بين
 من الحي فهو ميت وكذا يؤكل ما قطع اثنا دأكته مع غرة اي
 قطعه قطعاً بحيث يكون الثلث في طرف الرأس الثلثان في طرف

البحر او قطع نصف رأسه او قد ينصفان فان كل يؤكل
 لا يمكن في هذه الصورة فوق حيوة المذبوح فلم يتناول قوله
 ما بين من الحي فهو ميت بخلاف اذا كان الثنتان في طرف الرأس
 والثنت في طرف البحر لا مكان الحيوة في الثنتين فوق حيوة المذبوح
 وبخلاف اذا قطع أقل من نصف الرأس لا مكان المذكور ربي
 صيداً ورماه آخر ففعل الآخر فان اخذ الأول اي اخرج عن حيز
 الاشتراك فهو له اي ملك للأول وحرم برمي الثاني وفيه الثاني
 له قيمة حال كونه موجوداً برمي الأول والا اي وان لم يتخذه الأول
 فالثاني لانه صاده وحل لان زكوة اضطرارية كما سيأتي وبما
 اي يجوز صيد ما يؤكل ويصاد غير لان صيد سبب الانتفاع بجلده
 او شوره او ريشه او الاستدفاع شره وكل مشروع وبه اي بالصيد
 يظهر لحم غير نجس العين لانه زكوة حكمه حتى يجوز صلوة طاهر ولا نجس
 طاهر وان لم يؤكل ويظهر جلده ايضا حتى يجوز الصلوة به وعليه

انهم قالوا بكي ميت

البحر

المبسوط ايضا ساعده ولكن خرج في ذبايح الذخيرة بان الذبح اذا
وقع في اعلى من الخلقوم لا يحل وكذلك في فتاوى اهل سمرقند لانه ذبح
في غير المذبح وهو مخالف لظاهر الحديث كما ترى ولان ما بين الله و
والله من جمع الودق والجري يحصل بالفعل فيه انما الودق على الودق
وكان حكم كل سواء ولا يجر بالعلقة كذا في الفتاوى ودعوة الخلقوم
والمرى والودجان في المغرب للخلقوم جري النفس المرى جري العلف
وفي الهداية بالعكس وحل يقطع ثلث منها اي من الودق الاربعة
اي ثلث كالا اقامة للآخرة مقام الكل بكل متعلق يقطع ما قطع الودق
واسال الودق وهو قشر القصب وحجافه جذة الالبان او طرا قايان
لقوله عليه السلام ما خلا الطر والسق فاتها من مدي الجبنة وبا
وبالمشروع عين يكره وعند الشافعي يحرم لما روينا ونحن نعمل على غير
المشروع فانه الصادر من الجبنة ونذبه اعداد شفرة قبل الاضحية
وكره بعده لورود الاثر فيها وارفاقا للمذبح وكره الجرب عليها
اي المذبح وذبحها من قفاها فان بقيت جبة يقطع عروقها لوجود الو
بما هو ذكوة يحل يكره لان فيه زيادة الالم بلا حاجة قصار كما اذا
جرهما ثم قطع الوداج والا اي وان لم يبق جبة قبل قطع الودق
حرم لوجود الموت بما ليس بذكوة فيها وكره النخ اي الذبح الشدي
حتى يبلغ النخاع وهو بالقارية حرام مغز والسليخ قبل ان يبرد اي
سكن من الاضطراب وكره ترك النخ الى العيلة وحلت اي الذبيحة
كذا في الذخيرة وشرط في حل المذبح كون الذاب مسلما حلالا خارج
الحرم ان كان صيدا او كتابيا لانه يدع التوحيد والاعلان فيه قوله تعالى
الاما ذكيتهم وقوله تعالى طعام الذين اوتوا الكتاب بحل لكم والمراد طهيها
بلحمة الذكوة من جهنم لانه حصل اهل الكتاب بالذكوة فيها لا يقطع الذكوة
يستوى الكتابي والنجسي كالسك وغيره دمي او هربيا والمقولة
من كتابي وغير كتابي يحل صيد وذبيحة لان الولد يتبع خير الابوين
وينا كذا في الكافي يعقل التسمية اي يعلم ان حل الذبيحة يتعلق
بذكر اسم الله تعالى عليها والذبح اي يعلم شرايط الذبح من فري لا ودا

ونحوه ويقدّر على فري الوداج وحسن القيام به ولو كان الذاب نجسا
او صبيبا فانها اذا تعقلا التسمية والذبح وقدر ان كانا كالعاقلة البنية
او امرأة او اطفال او اخر من يحرم ذبيحة وثني ومجوسي ومرتد او كافر
له لانه ترك ما عليه ما انقل اليه لا يقر عليه بخلاف الكتابي اذا تحول
الي غير دينه لانه غير دينه لانه يقر عليه عندنا ويعتبر ما هو عليه عند الذبح حتى
يخمس يهودي او نصراني لم يحل صيد ولا ذبيحة بمنزلة ما كان مجوسيا
في الاصل ان عكس يوكل كما لو كان عليه في الاكل كذا في الكافي وجرم
ذبيحة تارك التسمية عند اول تركها تاسيا حلت ذبيحة وقال الشافعي
حلت في الوجبين وقال مالك حرم في الوجبين وحرم ان ذكر الذبا
مع اسمه تعالى غيره عطفًا بحوليسم الله واسم فلان وطلان لانه اهل به
بحوليسم الله محمد رسول الله لان المشرك لم توجد لعدم العطف فلم يكن
الذبح واقعا لكنه يكره لوجود القرآن صورة في تصور بصورة المحرم
هذا اذا قرئ محمد بالرفع واما اذا قرئ بالجر او النصب فيحرم كذا في
غاية البيان ولا بأس اذا فصل صورة ومعنى كاللغاء قبل التسمية
والاجماع لما روي ان النبي عليه السلام ضحك بكيشين اهلين احدا
عن نفسه والآخر عن امته فوجهها نحو القبلة عند الذبح وقال وجهت
وجهي للذي نظر السموات والارض خيفها وانا من المشركين قل ان صلي
ونسك ونجياي وديني لله رب العالمين لا شريك له وذلك حرم وانا
اول المسلمين ثم ذبح وقال عند الذبح بسم الله والله اكبر او بعد الذبح
بحول الله تقبل من فلان وهذا ايضا لا بأس به لما روي عن النبي صلى الله
عليه وآله قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن امته محمد بن شريك بالوجه
ولي بالبلغ والشرط في التسمية هو الذكر الحالص عن شوب لغا
وغيره فيقول اللهم اغفر لي لا تحل لانه محض دعاء بخلاف الحمد لله او
سبحان الله بقصد التسمية فانه ذكر خالص فلو عطف فقال الحمد لله لا
يحل لعدم قصد التسمية والمشهور المتداول في السنة وهو بسم الله
والله اكبر منقول عن ابن عباس رضي الله عنه نذبه نحو الابل كره ذبحها
عكس النحر والغنم اما الذبيحة في الصورتين فلموافقة السنة المتواترة

هذا هو الصحيح
في الذبح
والمذبح
والمذبح
والمذبح

والاجماع العرفون فيها في المختر وفيها في المذبح واما الكراهة فليكن الفقه السنة
وهي لمعنى في غيره فلا يمنع الجواز والحل يذبح صيد استأنس ويكفر من ثم
توحيش وسقط في بئر ولم يكن ذبحه لان ذكوة الاضطراب انما يصار
اليها عند العجز عن ذكوة الاختيار كما تروى العجز موجود في الثاني لا الاول
السنة اذا نذرت خارج المصر يحل بالعقر واذا نذرت في المصر يحل بالنار
لا تدفع عن نفسها فيمكن اخذها في المصر عاده فلم يتحقق العجز عن ذكوة
الاختيار بخلاف خارج المصر والمصر في ربه في البئر والبيوع لانهما يدفعان
عن انفسهما فلا يقدر على اخذها وان نذرت في المصر فيحقق العجز والقبيل
كالنذر اذا لم يقدر على فذه حتى لو قبله المصنوع عليه ربه الذكوة حل اكر لا
يترك جبين ذكوة امه حتى لو خرناقة او ذبح بقرة او شاة فخرج بطنها
جنيين ميت لم يוכל لا يحل وكتاب من السباع او حذب من الطيور
قد فران المراد بها حيوان يصيد بنابه وحيوان يصيد بجلبه والخنازير
هي صفار دواب الارض والاراء الهلية بخلاف الوحشية فانها تحل
والبعول والخيل وغدها يحل الخيل قبل كراهة الخيل عند كراهة تنزيه
لان كراهة لمعنى الكراهة كمالا يحصل باحتمال تقبيل الجهاد ولهذا
كان سورة طاهر او هو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره في الاسماء
وابو المعالي في جامعها وقيل كراهة تحريم وحكي عن عبد الرحيم الكرماني
انه قال كنت مترددا في هذه المسئلة فزيت ابا حنيفة في المنام يقول
لي كراهة تحريم بالعبء الرحيم واليه مال صاحب الهداية وروى الحسن بن
ابن حنيفة رحمه الله كراهة في سورة كما في لينة وقيل لا بأس بلبنة اذ ليس
في شربه تقبيل لانه الجهاد كذا في الكافي والهداية ولا الضيق والغلب
والضيق وفيها خلاف لشافعي والزيور والتمحيضات والابن
الاكل للجيف والغداغ كذا في سياه بزرگ والقيل البر بوع وب
عرس والحيوان المائي الا سمك لم يطف السمك الطافي هو الذي
يموت في الماء خفف انفسه بسبب ثم يغلو فيظهر واصحابنا كرهوا الجهد
المائي مطلقا الا سمك لم يطف واما حياها ابن ابي بلي واما كذا والشعبي
واستثنى بعض المالكية كلب الماء وخنزيره وانشاء والخلاف في البيع

والاكل واحد الاصل في السمك عندنا ان مات منه سبب فهو حلال الاكل
منه ومات منه بغير سبب لا يحل كالطافي وان ضرب سمكة فقطع بعضها
ه يحل كلها ابي بن ماجة لان موته بسبب وما بين من الحية وان كان
ميتا لميته حلال للحديث وكذا ان وجدت في بطنها سمكة اخرى لان
ضيق المكان سبب لموتها وكذا ان قتلها من طير الماء او مات
في جيب ماء او جوفها في حيطه لا يستطيع الخروج منها وهو يقدر على اخذها
بغير صيد فمات فيها لان ضيق المكان سبب لموتها واذا مات في
الشبكة وهي لا تقدر على التخلص منها او اكل شيئا القاه في الماء بنا كل
في مات من اورد بطنها في الماء فمات او انجم الماء فمات بين الجهد ومات
توكل وان مات بجر الماء او برده توكل في رواية لوجود السبب لموتها
وفي اخرى لان الماء لا يقبل السمك حارا كان او باردا كذا في الكافي
ومنه ان من السمك المأكول الجرب والمار ما هي خصصهما بالذكريات
اي ضعف ما نقل في المغرب عن محمد ان جميع السمك حلال غير الجرب للمار ما
وايضاً قال في غاية البيان ان بعض الروايات في اهل الكتاب بكون اكل
الجرب وبقولون انه كان ديوثا يدعو الناس الى حليته فسخ به وحل الجرب
والوابع السمك بلا ذكوة لكن بينهما فرق وهو ان الجراد يוכל وان مات
حقن انفسه بخلاف السمك كما قرئ مثل علي رضي الله عنه عن الجراد باذنه ليرحل
من الارض وفيها الميت وغيره فقال كل ذكوة وهذا عدم فصاحة وحل
عاب الذرع والارب والعقوى بها اي بالذكوة فيج شاة لم يعلم حيوا
فتحرك او خرج الدم حلت والا فلا وان علمت حيوتها حلت الشاة
وان اعد ما اي الحركة وخروج الدم لان المقصود منها الاستدلال على الحيوة
فاذا علمت لم يحجج اليها كتاب الجهاد
لما فرغ من العبادات لاربعة التي اخرجها الحج وعما يناسب من الاضحية والذبايح
شرع الان في خامسة العبادات وهي الجهاد فقال هو فرض كفاية بداء اي بداء
يعني يجب علينا ان بداءهم بالقتال وان لم يقابلونا فان الرسول عليه السلام
كان ما موراه في بداء الاراء الضعيف والمعارض عن المشركين كما قال الله تعالى
فاصبر الصبر الجليل وقوله تعالى واخرج من المشركين ثم اخرج بالذبايح الى الدنيا

الحديث بغيره
سازان الفه

قال في المغرب قولهم الجبش من الممض فكل اكل
لا يمسح لانشل ولا يمسح بعد ثلث ايام

بانواع من الطرق المستحقة حيث قال تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة
 والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ثم اقرنا بالقول اذا كانت
 البداية منهم بقوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم في
 الدفاع ثم اقر بالقول ابتداء في بعض الاماكن بقوله تعالى فاذا انسحبت
 الحرب فاقبلوا للمشركين حيث وجدتموهم ثم امرنا بالمقاتلة مطلقا في الارباب
 كلها والامان في باسرها بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة وقاتلوا الذين
 كافروا بما يقاتلونكم كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
 الى غير ذلك من الايات وجهه كونه فرض كفاية اذ لم يشرع لعينه لانه قتل و
 افساد في نفسه بل يشرع لاعتدائه الله تعالى واغراضه ودفع الفاسد و
 من العباد في اقامه البعض في كل زمان سقط الفرض عن كل شخص
 المقصود بذلك كصلوة الجنائز ودفعها ورتة السلام فان واحد منها
 اذا حصل من بعض الجماعة يسقط الفرض عن باقيها والاى وان لم يقم
 البعض بل خلا عن الجماعة الزمان في ديار الاسلام اغوا اي المسلمون
 تركهم فرضا عليهم كما اذا ترك الجماعة كلهم صلوة الجنائز او دفعها او رة
 السلام اغوا لا على صبي وعبد وامرأة واعمي ومقعور واقطع لانه عاوزه
 والتكليف بالقدرة وفرض عين ان يجوا اي يحجم الكفار على تقوى
 تقوى الاسلام فيصير فرض عين على من قرب منه وهم يقفرون على الجهاد
 نقل صاحب النهاية عن الذخيرة ان الجهاد اذا جاء الفقير انما يصير فرض
 عين على من يقرب من العدو فاما من وراعه سعيه من العدو فهو فرض
 كفاية عليهم حتى يسعهم تركه اذ لم يحجج اليهم فاذا احتج اليهم بان يخرج
 كان يقرب من العدو من المقادير مع العدو ولم يخرجوا عنها لكنهم
 تكاسلوا ولم يجاهدوا فانه يفرض على من يليهم فرض عين كالصوم والصلوة
 لا يسعهم تركه ثم انهم الى ان يفرض على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا على
 التدرج وتطير الصلوة على الميت فان مات في ناحية من نواحي بلدة
 فبجراة واهل محلة ان يقوموا باسبابه وليس على من كان بعيدا من
 الميت ان يقوم بذلك والى كان الذي يسع من الميت يعلم ان اهل محله
 يضيئون حقوه او يخرجون عنه كان عليه ان يقوم بحقوقه كذا انها تخرج

وهو اعلا
 كلمة الله

المرأة

المرأة والعبد بلا اذن من الزوج والمولى لان المقصود لا يحصل الا
 باقامة الكل فوجب عليهم وحق الزوج والمولى لا يظهر في حق فرض العين
 كالصلوة والصوم بخلاف ما قبل الفقرة اذ يفرض كفاية فلا ضرورة
 لا بطلان حقيهما ذكره الجعل وهو ما يجعل للعقل في غرضه المراد ما يجعل
 الامام على اربعة الاحوال شيئا بلا طيب انفسهم يتقوى به الفقرة فانه
 مكره مع منى اى مع وجود شئ في بيت المال وبدونه اي اذ لم يوجد في
 لا يكره الجعل فان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام فاذا ابوا اي استنقوا
 عن الاسلام فالي اي فندعوهم الى الجزية فالا قبلوا الجزية فلهما اننا عليهم
 ما علينا هذا الحكم ليس على عموم لانه لا يصح في حق العباد ابل المراد اننا
 كن نتعرض لهما منهم واموالهم قبل قبولهم الجزية فبعد ما قبلوا اذ اتقينا
 لهم وتعرضوا لنا يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم ما يجب لبعضنا على بعض عند
 التعرض يؤيد استدلالهم عليه بقول علي رضي الله عنه اذ لو الجزية ليكون
 دماؤهم كدماينا واموالهم كاموالنا ولا نقابل من لم يبلغه الدعوة الى
 الاسلام ومن قاتلهم قبلنا انهم للثمن ومن لم يؤم لانهم غير معصويين وند
 يجدينا لمن بلغته فان ابوا حاربناهم بمجنيق ونورق ورمي ولوسهم
 مسلم او ترسوا به اي بالمسلم بنيتهم متعلق بالزنى لا ببيتهم
 لانهم وان اصابوا منه فداية ولا كفارة وقطع شجر وفساد ذرع على
 وعلول لانه عليه السلام نهي عنها وكلها خيانة لكن القول في المقسم
 والقدرا اعم يشتمل نقض العهد ومثله اسم من مثل به بمثل مثلاً كقول قيل
 قتلاً اي نكل يعني جعلهم كالا وبجرة لغيره كقطع الاعضاء وتسويد الوجه
 وفي شرح البخاري المثلثة المنهية بعد الظفر بهم ولا بأس بها قبل لانه يبلغ
 في اذلالهم قال الزبلي وهذا حسن وتطير الاحراق بالنار وبلا قتل
 غير مكلف كالصبيان والمجانين فخرج فان واعى ومقعور وامرأة للثمن
 عن كلامه في الحديث الا ان يكون احدهم مقالا او ذمال بحث به او ذا
 راي في الحرب ومكنا في قتل وبلا قتل اب كافر بداء اي لا يجوز لاب
 ان يقتل اباه الكافر ابتداء لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وليست
 البداية بالقتل من الموقوف ولانه سبب في جوده فلا يكون هو سببا

مطلقا من الجعل لصل مع قتل في بيت المال

وانما

لا فتاة وانما قال بده لان الاب اذا قصد قتل الابن ولم يمكنه دفعه الا
بقتل جاز قتل لان هذا دفع عن نفسه فان اباه المسلم اذا قصد قتل جاز
له قتل الكافر او في قتل غيره ابنة وابنة لا يمنع عنه وبما اخرج مصنف
وامرأة في سيرة يخاف عليها لما فيه من توبيخ المصنف على الاحتفاف بالمرأة
على الضياع والفضائح ويصالحهم اي يصالح الامام اهل الحرب ان كان
الصلح خيرا للمسلمين والا لم يجز لانه ترك الجهاد صورة ومعنى ولو جاز
بأخذه المسلمون منهم لانه اذا جاز بلال في اولي ان اجتناب اليه وان
لم يجز لم يجز لانه ترك الجهاد صورة ومعنى والمأخوذ من المال يعرف في
مصارف الجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين كجزية الا اذا انزل ابداهم
للحرب فيكون غنيمة لكونه مأخوذا بالقرعة وموقوف ولو كان الكفار
المسلمين وطلبوا الصلح بمال ياخذونه من المسلمين لا يفعل لان
لان فيه الحاق المذلة للمسلمين وفي الحديث ليس للثمن ان يذل
نفسه الا اذا خاف الهلاك لان دفعه باي طريق امكن واجب و
ينبغي ان خيرا اي لو صالحهم الامام ثم رأى نقض الصلح اصح بندهم
اي ارسل اليهم خبر النقض فيقاتل ويقتل بنده لو كانوا بدها اي قتلوا
قبل رسال خبر النقض ان بدها او بالحنينة ويصالح المرتدين والباعين
حتى ينظروا في ارحم لانه ترك القتال لصلحهم فياخذ كما في حق اصل الحرب
بلال لان اخذ المال منهم تغريم لهم على ذلك وهذا يجوز ولا ترد ان
اخذنا لان في الرد عليهم معونة لهم على القتال لا باع سلاح وجبل
وحديد منهم ولو بعد صلح لما فيه من معونتهم على الحرب صح امان حرجه
من المسلمين كافر او كفارا او اهل حصن او مدينة حتى لم يجز
لاحد من المسلمين قتلهم فان كان الصلح شرا ابتداء الامام وادب
معطي الامان لا يصح امان ذق لانه منهم بهم وكذا الاول لا يعطى لغير
الا ان يامرهم امير المؤمنين بان يؤمنهم في جاز ذكره الربيعي ولا
اسيرهم وتاجر مسلم معهم لانها مقهوران تحت يديهم فلا يفتونا
والامان يختص بمحل الخوف والامان من اسلمته ولم يهاجر اليها
لما ذكرنا وصبي وعبد محجوب ومجنون اما الصبي فاذا لم يعقل بطل

امانة كالمجنون وان عقل وهو محجور عن القتال فكذا عند ابي حنيفة رحمه الله
خلاف المحجور وان كان ما ذواته في القتال فلا صحته يصح بالاتفاق
واما العبد فاذا اجر عن القتال لم يصح امانه عند خلاف المحجور وان اذن
فبصح امانه باب المغنم
اذا فتح الامام بلدة صلى بحري اي الامام على موجب لا يغيره هو ولا من
بعد من الاراء وارضها يقع على ملكهم ولو فتحنا عنوة اي قهرنا
في حقها فخير ان شاء الله تعالى ثم قسمها بيننا يعني الغنائم فيكون
ملكنا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر ووضع عليهم العشر اذ كان
وضع الخراج ابتداء على المسلم كما سبقت او اقراهم عليها اي انشا
من يعلو اهلهم وتركهم احرارا لاهل ذمة المسلمين والاراضي مملوكة
لهم بجزية اي بوضع جزية عليهم ووضع خراج على اراضيهم كما فعل عمر
حين فتح سواد العراق حيث بنى على اهلها وترك دورهم وعقارهم في
ايديهم وضرب الجزية على رؤسهم والخراج على اراضيهم ولم يقسمها بين
الغنائم قالوا الاول اذ في عند حاجه الغنائم والثاني عند عداوتها لبيكون
ذخيرة لهم في الثاني من الزمان او نفاهم منها وانزل بها قوما اخرين
وضع عليهم الخراج لو كانوا كافرا كما في الكوفة يعني وضع عليهم الخراج
وعلى انفسهم الجزية وقوله لو كانوا كافرا اشارة الى ان القوم لا يخرجون
لو كانوا مسلمين لا بوضع عليهم الا العشر لانه ابتداء وضع على المسلمين
والامام في حق اهل فتح فخير ايضا ان شاء الله قتل لاسارى لانه على المسلمين
قتلهم ولان في حريم مادة الشرك او استرقهم توفير المنفعة على المسلمين
او تركهم احرارا ذمة لنا الا مشركي العرب والمردن اذ لا يقبل منهم الا
الاسلام او السيف وحرم منهم وهو ان يترك الكافر لاسير بلا اخذ
منه وقد اجمع وهو ان يترك ويأخذ منهم مالا او اسيرة مسلما في مقابلة
في المني خلاف الشافعي واما الفداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال لا
بالاسير وبعد لا يجوز بالمال عند علمنا وبالنفس عند ابي حنيفة
وجوز عند محمد وعند ابي يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا
ردهم الى دارهم لان فيه تقوية لهم على المسلمين وهم عقود امة شتى

نقلها يعني اذا اراد الامام العود الى دار الاسلام ومعه مواش ولم يقدر
على نقلها الى دار الاسلام لا يعقرها خلافا لما لا يتركها خلاقا للشئ
فندج وتحرق اما الذبح فلا جائز لمصلحة والحق القضا بهم من اوتي
المصالح واما الابحراق فليست بمنفعة بها الكفار فضا كخراب النيران
وقطع الانجار ولا يحرق قبل الذبح اذ لا يعذب بالنار الا ربها ويحرق
الاسلحة ايضا ولا يحرق كالخديد يذوق وحرم قسمة مقيم في اي قسمة
غنيمة في دار الحرب قبل اخراجها الى دار الاسلام وقال الشافعي يجوز بعد
استقرار الهزيمة وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل الاحراز بالار
عندنا وعنده يثبت ويعتني على هذا الامام مسائل كثيرة الا بالايدي اع
فرد منها ويقسم وذلك اذ لم يكن الامام في بيت المال حوله يحل عليها
الغنائم فيقسمها بين الفاتحين قسمة ايداع يحلونها الى دار الاسلام
ثم يستردون منها فان ابوا ان يحلونها اجبرهم على ذلك باجر المثل في رواية
السير الكبير لانه دفع ضرر عام بتحلل خراجهم كمالوا شارب دابة شهرا فقت
المدة في المفازة او استاجر سفينة فقت المدة في وسط البحر فانه
ينعقد عليها اجارة اخرى باجر المثل لا يجبرهم على رواية السير الصغير
لا يجبر على عقد الاجارة ابتداء كما اذا نفقت دابة في المفازة ومع
رفيقه دابة لا يجبر على الاجارة بخلاف ما استمره فانه بقاء وليس
با ابتداء وهو اسهل منه وحرم بيعه اي المقيم قبلها اي القسمة للثمن
في الحديث ولانه قبل الاحراز بالدار لم يملك كما هو بعد نصيبه فهو
جمالة فاحشة فلا يمكن ان يبيعه والرد اي العول ومدد يحققه
كفائلا في استحقاق الغنيمة لا سوقي لم يقابل الامامات ثم لعدم
التملك ويورث قطعات من ههنا لمصالح الملك وان كان
مشاعا وحل فيها اي دار الحرب طعام وعلف وحطب ودهن وما
عند الحاجة بلا قسمة لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال كنت نصيب
في مغازي العسل والعب فساكر ولا نرفعه رواه البخاري وهو قيل
على ان عادتهم لا تنافع بما يحتاجون اليه لا بعد الخروج منها لزوال المبيع
وهو الضرورة لان حقهم قد ناك حتى يورث نصيبه فلا يجوز الانساع

لا يملك الا ما يملكه
منه يملكه الا ما يملكه

بما يملكه
منه يملكه

بقا

رضاعهم ولا يبيعونها وتولها اي الطعام ونحوه لانها لم يملك لاخذ وانما
ابح التناول للضرورة فان باع احد منهم رد الثمن الى المقيم وروى الفضل
اي ما بقى مما اخذه في دار الحرب لينتفع به الى المقيم بعد الخروج الى دار
الاسلام لزوال حاجته هذا قبل القسمة وبعد ما ان كان غنيا فقت
بعينه لوقايما بقيمة لوصاها والفقير ينتفع بالعين ولا يثنى عليه ان
هلك ومن اسلم من اهل الحرب ثمة اي في دار الحرب عصم عنه وطهر
لانه صار مسلما يتعافى يجوز قتلهم واسترقاقهم وعصم لامة او ادعه
معصوما اي وضعت لامة عند معصوم مسلما كان او ذميا لانه في يده
كتم لا اولئك الكبير وعصم حملها لانه جزء الامة وعقاره لانه من حمل
دار الحرب وهو في يدا اهل الدار وعصم مقاتلا ومال مع حربي يعصب
او ودية ويعتبر في استحقاق لهم الفارس والراجل وقت المجاذبة
اي مجاذبة مدخل دار الحرب ثم دخل دارهم فارسان فقت فرسا اي
ما تفتشه الواقعة راجلا فله سهمان سهم فارس ومن دخلها راجلا
فقتي الفرس فشهد الواقعة فارسا فله سهم راجل لا يسهم لغير فرس
واحد اي لا يسهم لفرسان ولا لراجل ولا بقول ولا بعد وجبت دابة
ودونى ورضخ لهم اي الرضخ اعطاء شئ قليل المراد ههنا قد راى راه
الامام تحريضهم على القتال وانما جرحهم اذ ابا شر والقتال وكان
المرأة تدوي الجرحى وتقوم بمصالحهم فيكون جهادا بايليق بحالها
او دل الذي على الطريق لانه في دلالته منفعة للمسلمين ولا يبلغ اخرج
السهم لانهم لا يسادون الجيش في عمل الجهاد الا في دلالته الذي فانه
يزاد على السهم اذ كانت في دلالته منفعة عظيمة لان الدلالة ليس
من عمل الجهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذ ما يافذه في الدلالة بمنزلة
الاجرة فيعطى بالقيام بالغنم والمسلمين وابن السبيل
قدم فواء دوي القوي عليهم ولا يثنى لغنيهم وذكره بقا في قوله عز وجل
فان تدهف للترك اي لا فتاح الكلام بتركها باسمه لان الكفر
له وهو غير محتاج الى شئ وسهم النبي عليه السلام سقط بعد لانه عم
كان يستحق بالرسالة ولا رسول بعد كالصنف وهو ما كان رسول الله

بصطفية لنف من الغنيمة ويستعين به على امور المسلمين من دخل ارضهم
 فانما خمس الامن لا منعة لهم ولا اذن فان الخمس انما يؤخذ من الغنيمة
 وهي ما يؤخذ من الكفار قهر او هو اما بالمنفعة او باذن الامام فانه في حكم
 المنفعة لانه بالاذن التزم نصرته وللامام ان ينقل التسجيل اعطاء شئ
 زائد على سهم الغنيمة وقت القتال جثا اي اغراء فيقول من قتل قتيلا
 فله سلبه وسياقي معنى السلب وهو مندوب اليه لقوله تعالى يا ايها النبي
 حرّض المؤمنين على القتال او يقول من اخذ شيئا فهو له وبسحق الامام
 التسفل استحسانا في قوله من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتل الامام قتيلا لا
 ليس من باب القضاء وانما هو من باب استحسان الغنيمة ولهذا اقول فيه
 كل من يسحق الغنيمة سبها او رضى فلا يثبت به لامن اي لا يحق الامام النقل
 اذا قال من قتلته انا فلي سلبه لانه حق نفسه فصار متهما ولا اي لا يحق
 الامام النقل ايضا اذا قال من قتل منكم لانه غير نفسه منهم ودا اي استحسانا
 السلب انما يكون اذا كان القليل مباح القتل حتى لا يتحقق بقتل الشئ
 والقبيلان والمجانين لان التسجيل تحريض على القتال وانما يتحقق ذلك
 في القاتل حتى لو قاتل الضبي فقتله مسلم استحق سلبه لكونه بالقتال مباحا
 الدم وبسحق السلب يقتل المريض واللاجئ منهم والقاتل في عسكرهم
 والذي الذي نقض العهد وخرج لان بيئتهم صالحة للقتال اذ هم معانده
 بربهم او يقول عطف على قوله فيقول اي يقول الامام لسرية وهي من
 اربعة الى اربعة من المقاتلة لا عسكر جعلت لهم الكل اذ قد رآته نقل
 في النهاية عن السير الكبير ان الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا ما احسنتم
 فلكم نقلا بالتسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز وكذلك اذا قال احسنتم فلكم
 ولم يقل بعد الخمس فان فعله مع السرية جاز وذلك لان المقصود من
 التسجيل التحريض على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ وفي الغنيمة
 ابطال تفصيل القارس على الرأجل ابطال الخمس ايضا اذ لم يستثن
 لا بعد الاحراز ههنا الامن الخمس اي لا يجوز ان ينقل بعد احراز الغنيمة
 بدار الاسلام اذ اذلهما الكفار للقتال لامن الخمس لان حتى القاتل
 قد ثا كذ فيه بالاحراز بالدار ولهذا يورث من لومات قتل كذا ابطال الغنيمة

هذا هو الوجه في
 قولنا لا يجوز

وسلبه ما معه من ثيابه وسلاحه وما له على وسطه حتى مركبه وما عليه من السلاح
 والآلة وحقيقته مع ما فيها من مال وهو اي السلب لكل اي يطبق الخزانة
 ان لم ينقل الامام والقاتل وغيره سواء الله تعالى اعلم بالصواب
 باب استنباط اصل الدمة من دارنا لا يملكونهم لانهم احرار كذا
 في واقعات صدر الشهيد واذا سبي بعضهم بعضا واخذوا اموالهم وبيعوا
 نذر اليهم او غلبوا على مالنا وارضوه بدارهم ملكوه ولو كان مالنا عبدا
 مؤمنا واخراة مؤمنة ذكر في الكافي وغيره في شرح المسئلة الثانية وهي
 ما اذا ابتاع مستان من عبدا مسلما واخذوا دارهم الخ وانما قال وارضوه
 بدارهم لانهم قبل الاحراز بها لا يملكون شيئا منها حتى ان اشترى منهم
 شيئا فما اخذوه قبل احرازهم بها ووجدوه مالا في يده اخذ بل شئ لاحرازنا
 المحض ومعدتنا وانما ولدنا ومكانتنا حتى لو كان اهل الحرب اخذوا
 من دارنا وارضوه بدارهم ثم ظهرنا عليهم فمما ملككم قبل الغنيمة وبعده
 بلائني وذلك لان الاستيلاء انما يكون سببا للملك وهو المال المباح
 الحر ليس محل للملك وكذا امن سواء لم يمتهم من وجوه وعبدنا اي عبدا
 من دارنا سواء كان مسلما او ذمي ذكره شراح الهداية ابقا دخل اليهم
 اخرا عن ابن حنبل في دار الاسلام فانهم يملكونه اذا استولوا عليه وانما
 قال وان اخذوه اشارة الى خلاف الامايل فانهم اذا اخذوه وقيدوا
 ملكوه عند حائل قال لهما ان العصمة خلق المالك لقيام به وقد زالت
 ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه كما قرول ان يبعث ظهرت على نفسه
 بالخروج من دارنا لان سقوط اعتباره لتحقيق يد المولى عليه فليكن له
 الانتفاع وقد زالت وظهرت يد على نفسه وصار معصوما بنفسه فلم
 يبق محلا للملك بخلاف المرد لان يد المولى باقية عليه حكما لقيام يد المولى
 الدار عليه فممن طمور بين مملكتهم ولهذا لو وهب لاهل الصقير ملكا ولو وهب
 بعد دخوله دار الحرب لا يملكه وتلك بالعبدة عليهم حرهم ومعدتهم وانما
 ولداهم ومكانتهم وملكهم فان الشئ اسقط عصمتهم جزاء على خيانتهم فانهم
 لما انكروا وهدانية الله تعالى واستنكفوا عن عبادة جازا الله تعالى

لا يملك عبدا قاتلا بغير

استعملتمكم الامن لانه هذا المقام وانما ياسب ذلك في مسئلة
 الا يبيع الدار اهل البيوت كالخلف فكل من يبيع الاقتضار بعضها
 على قوله منع فهو رديا صاحب النفاذ على انه ينفذ
 منع كما وقع في شرح آيات

ان مال الذي يملكه واما الذي لم يملكه فاعطوه لهما
مطلقا كما يتبع في العبد نكاح بنحو نقد من هذا المسئلة
على قوله لا ارضا ودينار كان في سائر النون غير ارضه

بالحرف درهم فاسره ثانيا فادخلوه دار الحرب فاشتره آخر بالف درهم
واخرجه الى دارنا فليس للمالك القديم اخذه من المشتري الثاني لان
الاسر لم يرد على ملكه بل اخذ المشتري الاول من الثاني بمنته لوروده
الاسر على ملكه ثم اخذ المالك القديم من المشتري الاول بالتمين اثنى
لأن العبد قام على المشتري الاول بالتمين فلم يحط منه بشئ صيانة لحقه
وقيل اخذ الاول من الثاني لا ياخذ المالك القديم من الثاني وكذا اذا
كان المأمورة الثاني غاييا ليس الاول اخذه اعتبارا بحال حضرة و
ان ابي المشتري الاول لا ياخذ المالك القديم لان حق الاخذ بالتمين تام
يثبت للمالك القديم في ضمن عود المشتري الاول فاذا لم يشت المقتضى
لم يثبت ما في الضم ابق عبد بمناع فاخذها الكفار فشرها منهم
رجل اخذ العبد مجانا لانهم لم يملكوه لما حرروا غيره بالتمين لانهم ملكوه
ابناع مستأمن عبد مسلما وادخله دارهم ههنا خمس مسائل يعنى
العبد في كلها بلا اعتناق احد بها فانه لا يخرج ودخله دار الحرب يعنى
اقامة لتباين الدارين مقام الاعتناق وذكر انانية بقوله واستولوا
عليه وادخلوه فيها اي دار الحرب فابق منهم وخرج الى دار الاسلام و
ذكر الثالث بقوله او اسلم عبده وجاءنا وذكر الرابعة بقوله او ظهرنا
عليهم وذكر الخامسة بقوله او خرج اي العبد الى عسكر المسلمين مسلما
عنى العبد في جميع الصور ولا يثبت الولاء من احد لان هذا عنى حكمتي
ذكره في غاية البيان نقلنا عن شرح الطحاوى ان الله تعالى اعلم بالصواب
باب استتار العبد

اعتراف العبد بيا اعمان

یون غزاد، انا اطلقه و طوعا
لا نه یخیر ستمی و لم
یجبر فی الزام

ولا يستنجح فوجهم لان الفج لا يحل بالملك ولا ملك قبل لاجل
 كما في الا اذا وجد امراته الماسورة او ام ولد او مدبرة لانهم ملكوا
 ولم يباين الحربي اذ لو كانوا وطؤهن ودخل المالك لزم اشتباه
 العقب لامة الماسورة مطلقا اي لا يباطىء ولا لم يباطىء الحربي
 لانهم ملكوا اذ ان حربي او جعل الحربي المشرك مدبورا يتصرف
 او عكس اي اذ ان المشرك الحربي او عصب صرحا من الاقرمالا
 وجاء ابناء واستام الحربي لم يقض لاحد منهما شيئا اما الماداة فلان
 القضاء يعتمد الولاية ولا ولاية وقت الماداة اصلا ولا وقت القضاء
 على المشرك لانهما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعال وانما التزم
 في المستقبل اما العقب فلانه صار ملكا للعقب المستولي على العقب
 ما لا غير معصوم كما ذكره احرثيان فعلا ذلك وجاء استاميين لما
 ذكرنا فان جاء المسلمين قضى بينهما بالدين لا العقب اما الذين قتلوا
 وقع صبيح لو فوجهم بالراض والولاية ثابتة حال القضاء لانهم اكلوا
 بالاسلام واما العقب فلما ذكرناه ملكه ولاخت في ملك الحربي ليؤمر
 بالرد قتل مسلم مشرك في اي في دار الحرب من غير ان يسلم مشركا
 عدا او خطاء ودي اي يعطى الدية من مال قيمتها اي في العدم والخطاء
 وكفر للخطاء اما الكفارة فلعقله تعالى من قتل مؤمنا خطاء فحرم رقبته
 مؤمنة بلا تقييد بدار الحرب واما تخصيصها بالخطاء فلان الكفارة
 في العدم عندنا واما الدية فلان العصمة الثابتة بالاعزاز اذ ان لم يسلط
 بعرض الاستيلاء واما عدم القود في العدم وهو ظاهر الرواية فلان القود
 لا يمكن استيفاؤه الا بمنفعة لان الواحد يتلوم واحدا غابا ولا منفعة
 الا بالام واهل الاسلام ولم يوجد في دار الحرب فلا فائدة في الوجوه فلا
 كالمدة واما وجوب الدية في مال في العدم فلان العواقل لا تقبل العدم كما تقرر
 في موضع وفي الخطاء اذ لا فائدة لهم على الصيانة مع تبين الدارين و
 الوجوه عليهم على اعتبار تركها وفي لا سيرها اذ قتل احداهما الآخر كقرن
 في الخطاء اي لا يدي في الخطاء ولا شيء في العدم اصلا عند اي توجه وكذا
 اذ قتل مسلم تاجر اسير غنم فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطاء عند

لا يمكن ان

وقال في الاسيرين الدية في الخطاء والعدلان العصمة لا تبطل بغير الما
 واستناع القصاص لعدم المنفعة وجب الدية في مال المارة ولا ان بالاسير
 صار رتبع لهم لصيرورة مهور في ايديهم ولهذا يصير مقبلا باقامتهم
 بسفرهم فيبطل به الما اذ اصلا وصار كالمسلم الذي لم يهاجر اليها
 وحسن الخطاء بالكفارة لما ذكره قتل مسلم من اسلم غنم حيث لا يجزى
 الا الكفارة في الخطاء فقط لا يمكن حربي دخل البناء مستامنا منها
 سنة ويقال له ان تمت هنا سنة او شهر انقض عليك الجزية فان رجع
 اليه دارة قبل ذلك القدر من السنة او الشهر فيها ونمت فجزاء الشرط
 محذوف والا اي واللم يرجع فهو ذمي اعلم ان الحربي لا يمكن من اقامة
 دائمة في دارنا الا بالاسير فان اوجرت له لا يصير غنيا لهم ونحونا علينا
 ويمكن من الاقامة البسيطة لان في منعهما قطع جلب الخواج وسد باب التجار
 ففصل بينهما بسنة لانهما مدة يجب فيها الجزية فيكون الاقامة لمصلحة الجزية
 فان رجع بعد قول الامام قبل تمام السنة اليه وطنه فكل سبيل عليه وان مكث
 سنة فهو ذمي لانه لما اقام سنة بعد قول الامام صار ملتزما بالجزية ولان
 ان يوقت ما دون السنة كالشهر والشهرين واذ اقام تلك المدة بعد
 مقالة الامام يصير ذميا لما ذكر لا يترك ان يرجع اليه دار الحرب لان عقد
 الذمة لا ينقض لانه حلف عن الاسلام والاسلام لا ينقض فكذا خلفه كذا
 اي يصير ايضا ذميا لا يترك ان يرجع اذا اقام هنا سنة قبل التقديم اي
 تقديم الامام فانه اذا لم يقدر مدة فالمعتبر هو الحول لانه لا يلاء العذر
 والحول حينئذ لذلك كما في ثابيل الغنائم كذا في النهاية نقلا عن الميسر
 لكنها اي الجزية توضع بعد السنة في الصوريين اي بعد التقديم وقبل
 الا ان يشترط اخذ اي الجزية بعدها اي بعد السنة في الصوريين الا
 اي بعد التقديم ويقال وتاخذ بعد السنة او الشهر حتى ياخذ منه كما
 تمت السنة الاولى وكذا يصير ذميا اذا اشري ارضا فوضع عليه جزاها
 فيه اشارة الى انه لا يصير ذميا بشرا او ارضي الخراج حتى يوضع عليه الخراج فعلى
 اي اذ كان المشتري ذميا ووضع عليه الخراج لزم عليه جزية سنة ثم ت
 الوضع فيكون السنة مستقبلة او نكحت عطف على شري ارضا اي

انما الكفارة في الخطاء

في دار الحرب

يكون الحرية ذميمة اذا انكحت ذميا ههنا لكونها تابعة لزوجها بل عكس
 اذ يمكن ان يطلق فيرجع اليه وطنة مستأمن من اهل الحرب رجع اليهم
 حل دمه بالرجوع لانه ابطال ماله وما في دار الاسلام من ماله على خطر فان
 اسير المستأمن او ظهر عليهم اي اهل الحرب فقتل سقطا دين كان له
 على معصوم مسلم او ذمي لان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد
 سقطت ويذم من عليه سبق من يد العاقبة فيقتل به فيسقطا واتي اي
 حصار فيها ودية له عنده اي معصوم لا تنافي به يد نقد بل لان
 المودع كيد فيصير فيها تبعا لنفسه وعن ابي يوسف ان الوديعه تعتبر
 للمودع لان يده بها اسبق فهو بها احق واخذ المرتضى عنه بدنية
 عند ابي يوسف ويبيع ويوفى بمئة الدين والفضل لبيت المال عند محمد
 ذكره الزيلعي وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فالدين والود يعول
 لان حكم الامان باق لعدم بطلان فيه وعلى ورثته لقيامهم مقامه حتى
 هنالك ثم عرس واولاد ودية مع معصوم وغيره فاسلم فظهر عليهم
 في امارته واولاده الكبار وما في بطنها وعقاره فلما ذكر في باب العيالم
 واما اولاده الصغار فلان الصغير انما يتبع اياه ويصير مسلما باسلام
 اذ اكان في يده وتحت ولايته ومع تباين الدارين لا يحصل ذلك ماله
 لم تصر حرزة باحراز لا اختلاف الدارين فيسقط الكل فينا وغنيمة ولو سبي
 الصبي في هذه المسئلة وجاء بدار الاسلام كان مسلما تبعا لابيها لا جأها
 في دار واحدة بخلاف ما قبل اذ جاء الى دار الاسلام لا اختلاف الدارين
 ثم هو في حاله لما ذكره وكونه مسلما لا ينافي الرق لما عرفت في موضعه
 ذكره الزيلعي وان اسلم ثم وجاء ههنا وظهر عليهم فطفله حر مسلم لانه لما
 اسلم في دار الحرب تبعة طفله لا تحاد الدارين ووديعته مع معصوم مسلم
 او ذمي يكون له لانه في يد صحبة محترمة فكأنه في يد غيره ووديعته
 اولاده الكبار وعرس وعقاره ووديعته مع حر في اسلم حر في ذمة اي
 في دار الحرب وله ورثته مسلمون فيها فقتله مسلم فلا يبي له لا الكفا
 في الخطاء ولا شي في العود وقد علم وجهه باخذ الامام دية مسلم لا ولى له
 ودية مستأمن اسلم ههنا اي في دار الاسلام من عاقلة فالتحق لانه

قتل

قتل نفسا معصومة قتلا ولا النصوص الواردة في قتل الخطاء ومعنى قوله
 اخذه الامام ان الاخذ له ليضعه في بيت المال لانه نصب باخذ المسلم
 وهذا من النظر ويقتل الامام او ياخذ الدية في عدم يعني ان كان القتل
 عدا فالامام بالخيار بين القود واخذ الدية بطريق الصلح لان موجب
 العمد القود وولاية الامام نظرية فيستظهر فيها رأي اصلي فعمل ظاهر
 الدية في هذه الصورة انفع من القود ولهذا لا يعفو لان الحق للقاتل
 وليس من النظر اسقاط حقهم بلا عوض ثم لهذا البحث بين فيها كون
 دار الحرب دار الاسلام وعكسه دار الحرب تعتبر دار الاسلام باجراء احكام الاسلام
 فيها كاقامة الجمع والاعيان وان يقع فيها كافر اصله ولم تنقل بدار الاسلام
 بان كان بينهما وبين دار الاسلام مصر آخر لاهل الحرب ويعكس اي يصير
 دار الاسلام دار الحرب باحرازه ذكر الاول بقوله باجراء احكام الشرك فيها
 والثاني بقوله وانصالحها بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما مسلمين
 والثالث بقوله وان لا يقع فيها مسلم او ذمي اثنا بالامان الاول
 على نفسه كذا في التفسير الكبير هذا عند ابي ج وعندهما اذا اجروا فيها احكام
 الشرك صارت دار الحرب سواء انقلبت بدار الحرب ولا تقع فيها مسلم
 او ذمي اثنا بالامان الاول ولا باجراء
 جمع وظيفة وهي بقدر الاشياء في كل يوم من طعام او رزق والمراهم
 العشرة والخراج فيكون مجازا من قبيل شمية النبي باعتبار ما يؤول اليه
 الاراضي العشرة ارض العرب وهي بين الغديب الى قضى جربا بين
 طولاً واما العرض فمابين بئر من ورتل علاج الى حد الشام وما اسلم اهل
 طوعا فان المسلم لا يبداء بالخارج حيازة له عن الدال لما فيه من معنى الجزية
 وفي العشرة معنى القرية او فتح عنوة وقسم بين القرية ولقسمها بينهم وضع
 الخراج عليها يجوز اذا كانت تسقى بماء الخراج كذا في الجامع الصغير للقباني
 والبصرة للجامع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين على اثنا عشرة و
 النقيال ان يكون خراجية لانهما تحت عنوة واقرا اهلها عليها وهي من طاعة
 اراضي العراق وكس ترك ذلك باجماعهم وبستان مسلم او كرم له لو كان
 داره لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشرة التي به لان فيه

قتل ذميا في دار الحرب
 ودار الاسلام

قال في جمع الفتاوى
 ان ذميا في دار الحرب
 لا يبي له ان يقتل
 ذميا في دار الاسلام

سم فبيلة

معنى العباداة ولاية اخف ذ يتعلق بنفس الخارج والاراضي الخراجية
سواد العراق اي عراق العرب وهو ما بين الفديب الى عقبه خلولا
عرضا ومن الغلبة ويقال من الغلت الى عبادان طولاً وما فتح
عنوة وافر اهل عليه وصالحهم الامام لان الحاجة الى ابتداء التوظيف
على الكافر والخارج البقية اذ اجتمع الامام من اراضيهم وتعل اليها
قوما اخرين يعني كفارا لما عرفت ان الخراج انما يوضع على القوم المنقولين
اذ كانوا كفارا واما اذا كانوا مسلمين فيوضع عليهم العشر وموات
عطف على ما فتح عنوة احياء الذي بالادان اي اذن الامام فانه
خراجي لان ابتداء الوضع على الكافر او رخص لمن الغلبة اذ اقل
مع المسلمين اصل الحرب فانه ايضا خراجي لما روي احياء مسلم بغير
بقية فان قرب من ارض الخراج خراجي او ارض العشر فغشني وكل
منها اي من الاراضي العشرية والخراجية ان سقي بماء العشر يؤخذ منه
العشر الا ارض كافر تسقي بماء العشر حيث يؤخذ منها الخراج ولو سقي
بماء الخراج يؤخذ منه الخراج قال في الجامع الصغير العشر الخراج متعلقان
بالارض القائمة ونماؤها بما فيها فيعتبر التسقي بماء العشر او بماء الخراج
وقال الترمذي مراده في هذا التفصيل في حق المسلم اما الكافر فيجب عليه
الخراج من اقل ماء سقي لان الكافر لا يبتداء بالعشر فلا يتأخر في
التفصيل في حالة الابتداء اجماعاً وانما الخلاف فيه في حالة البقاء
فيما اذا ملك عشرة هل يجب عليه الخراج او العشر ثم لما ذكر الماء اراد ان
يبيته فقال ماء السماء وماء بئر وعين في ارض عشرة عشرة وماء نهار
حقها العجم وماء بئر وعين في ارض خراجية خراجي كذا في المحيط ولوان
المسلم او الكافر سقاء مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم
احق بالعشر والكافر بالخراج كذا في مواج الدراية كذا اي خراجي
سجون نهر تجند وسجون نهر ترمذ ووجه ترمذ والفرقة ترمذ
كونه عند اي يوسف عشر في عند محمد وهو اي الخراج نوعان اجماعاً
خراج مفاشية ان كان الواجب بعض الخارج كاطن من حقه والملك
خراج وطيفة ان كان الواجب شيئاً في الامة يتعلق بالتملك من الانشاء

اسم للماء
في العراق

بالارض

بالارض كما وضع عمره لكل جريب وهو ستون ذراعاً في ستين ذراعاً
تملك كسرى وهو سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات واصبع
قائمة وعند الحساب اربع وعشرون اصبعاً والاصبع ست شعيرات
مضمومة بطون بعضها الى بعض وقيل ما ذكر جريب سواد العراق وفي
غيره يعتبر المعتاد عندهم يبلغه الماء صفة جريب صاعاً مقبولاً في
من بزاو صغير ودرهما عطف على صاعاً والجريب لوطية خمسة دنانير
والجريب للكرم او النخل متصلة ضعفها ولما سواه كزعران وبستان
وهو ارض يحولها حايطة وفيها نخيل متفرقة واشجار واعشاب ويمكن
ذراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن ذراعة
ارضها في كرم ما يطبق اذ ليس فيه توظيف عمره وقد اعتبر الطائفة
في ذلك فتعتبرها فيما لا توظيف فيه قالوا ونصف الخارج غاية الطاقة
لايزاد عليها لان التخصيف غاية الانصاف ونقصان لم تطبق وطيفتها
بالاجماع ولا يزداد الا طافت عند اي يوسف وهو رواية عن اي
ويروى عند محمد اعتباراً بالنقصان ولا يبي يوسف ان خراج التوظيف
مقدر شرعاً واتباع الصحابة رضي الله عنهم فيه عليهم واجب لان المقادير
لا تعرف الا بالتوقيف والتقدير يمنع الزيادة لان النقصان يجوز اجماعاً
فتعين منع الزيادة لئلا يخلوا التقدير عن الفائز ولا يخرج لو انقطع الماء
عن ارضه او غلب لا انتفاء التماء التقدير في المعبر في الخراج وهو التمكن
من الزراعة او احصاء الزرع اذ لان الاملاك بطلت تغلق به و
قالوا انما يسقط اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الا ان يابى
واما اذا بق فلا يسقط ويجب الخراج ان عطها اي الارض مالكة رابحاً
التملك كان ثابته وقد فوته ويبقى الخراج ان اسلم المالك لان فيه محبة
الموتة فتعتبر موتة في حالة البقاء فامكن البقاء على المسلم او شراً
من اهل الخراج مسلم لما ذكرنا وقد صح ان الصحابة رضى الله عنهم والاربع
الخراج وكانوا يؤدونه خراجاً ولا اعتبر في خارج ارضه اي ارض الخراج
لقول عليه السلام لا يجمع العشر والخراج في ارض مسلم ولان احد من ائمة
العدل الجور لم يجمع بينهما وكفى باجمعهم تحية ويكرر العشر ثلث الخراج

خراج

لا يجمع العشر والخراج في ارض مسلم

لما ان العشر لا يتحقق عشر الا بوجوبه في كل الخارج لا الخراج الموقوف فانه
 لا يتكرر تبرك الخراج في سنة لان عمره لم يوظف مكررا كما وانما يتكرر
 بالموقف لان خراج المقاسمة يتكرر بتكرار الخراج بحسب العشر في الاراضي
 الموقوفة وارض الصبيحان والمجاين لو كانت عشرة والخراج لو كانت
 خراجية لان سبب العشر الارض القائمة بحقيقة الخراج وسبب الخراج
 الارض القائمة بالتكمين ولا بغيره بالصاحب **فصل في الجزية**
 وهي نوعان جزية وضعت بالصلح او الرضا فيقدر بحسب ما يقع على الارض
 وجزية بضعتها الامام اذا غلب عليهم ما وضع من الجزية بصلح لا يقدر اي
 لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يتبع ولا يغير زيادة
 ونقصا وما وضع بعد ما علموا او اقروا على اهلاكهم فيه اشارة الى ان ما
 في ايديهم من العقار وغيره يكون اهلاكهم بعد ما اقروا عليها يقدر على
 كتابي وجوبي ودنيي على قدر غناؤه بان ملك عشرة آلاف درهم فصلا
 والامام في كل سنة متعلق بقوله يقدر وقوله ثمانية واربعون درهم
 فاعل يقدر يؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وثلثا سبعة ويقدر على خوض
 ملك ما في درهم الى عشرة آلاف نصفها اي اربعة وعشرون يؤخذ في كل
 شهر درهما وعلى فقير لا يملك لما بين ذلك يكسب اي هو من اهل
 الكسب ربعا اي اثني عشر يؤخذ في كل شهر درهم لا على دنيي عري قال
فصل في الجزية وطفله في ولا على حرد ولا يقبل منها الا الامام او السيف
 لان كبرها قد تغلظت اما دنيي العرب فلان النبي عليه السلام شارب لبن اظفرهم
 والقرآن نزل بلغتهم فالمجوزة في حقهم اظهر واما المرتد فلا كفر به بعد
 ما يدي لا سلام ودونق على محسنة ولا على راسه لا يجلد روي عنه
 عن ابي خنيفة رحمه الله انه يوضع عليه اذا كان يقدر على العمل وهو قول ابي
 وصبي وامرأة ومملوك واعى وزمير وفقير لا يكتب ويسقط الجزية
 بالموت والامام لان اشرع العقوبة في الدنيا يكون لدفع الشر وقد
 اندفع بها وتدخل الجزية بالتكرار يعني اذا لم يؤخذ منه الجزية حتى حال
 عليه الحولان سقط عنه وعند حاله وهو قول الشافعي لا تجوز بيعة
 وكفيسة وبيت نار يقال كفيسة اليهود والنصارى لمعتبة هم وكذلك

الراعي ينفذ ويصرفه بالشارع رده رهابا و
 قيل ان رهابا ايضا مفرد وجهه رهابا نورا كذا في قوله
 عاتية البين

وجزية يسير في جزية

البسطة مطلقا في المال وان غلب استعمال الكنيسة لمعتبة اليهود والبيعة
 لمعتبة النصارى كذا في النهاية والصومعة المتخلى فيها بمنزلة البسطة
 موضع الصلوة في البيت لانه تتبع السكنى منها الى دار الامام ولهم
 اعادة المنهدم اي لهم ان يبنوا في ذلك الموضع على قدر البناء الاول
 ولا يمنع منه بل من نقلها الى موضع اخر لانه احدث الذي اذا اشترى
 دارا اي اراد شراء في المصر لا ينبغي ان يبيع منه فلو اشترى بغيره على سبيلها
 من المسلم وقيل يجوز الشراء ولا يجزى البيع الا اذا كثر ذلك ذكره فاضل
 بغير الذي في زينة وركبه وسلاحه فلا يركب جلا ولا يعلل بسلاحه
 يظهر الكسب وهو خيط غليظ بقدر اصبع من الصوف او الشونشودة الذي
 على وسطه وهو غير الزنار فانه من الابرشيم ويركب على سرج كالكاف في ميز
 نساهم في الطرق والحمام ويعلم على درهم لثمن يستغفر لهم ونقص هذه
 حتى استحق القتل الا غلب على موضع لمربا او طق بدارهم لانهم صاروا
 حربا علينا فيعزى عقد الذمة عن القادة وهو دفعه من الحرب وصار
 كمرتد في الحكم بموته بلحاقه ولكن لو ابرس سترق والمرد يقتل لما ترو سترق
 الا ان يرجع فيسب لاي لا ينقص هذه ان امتنع عن الجزية او في مسلم
 او قتل مسلما او سب النبي عليه السلام قال الشافعي سب النبي عليه السلام ينقض
 لانه عقد الذمة خلف عن الايمان في افادة الامان فما ينقض الاصل
 الاقوي ينقض الخلف لا في بطريق الاولي ولنا ان ما ينتهي به القتال
 التزام الجزية وقبولها لا اداؤها والالتزام باق فيسقط القتال كذا
 في الهداية والكافي اقول فيه اشكال لانه معنى الامتناع عن الجزية
 بعدم اداها كما انه يقول لا اعط الجزية بعد هذا وظاهره انني بقا لا ابر
 الذمة الا ان يراد بالامتناع تأخيرها والتعلل في اداها ولا يخفى بغير
 وسب النبي عليه السلام كفر والكفر المقارن لا يمنع عقد الذمة والظاهر كيف
 يدفع مع ان الدفع اسهل من الردف وايضا قال يهودي لرسول الله عليه السلام
 السلام عليك فقال اصحابه نقله فقال عليه السلام لا رواه البخاري
 واحمد هذا اذا سبه كافر واما اذا سبه او واحدا من الانبياء عليهم السلام
 مسلم فانه يقتل حدا ولا توبة له اصلا سواء بعد القدرة عليه الشهادة

لا يقتل الكافر سب النبي عليه السلام

انما سقط الامتناع
 حيث وعطى الجزية
 لا يبر

في لفظ الامتناع كمال
 جزاه

لا توبة لمسلم سب نبيا من الانبياء عليهم السلام
 ندم القتل سب النبي عليه السلام

او جاء ثانيا من قبل نفسه كالزديق لانه قد وجب قلا يسقط بالتوبة و
لا يتمو خلاف لانه قد تعلق به حتى العبد قلا يسقط بالتوبة كذا
حقن الاديبين وكذا القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا است
ثم تاب لانه حتى الله تعالى وان النبي عليه السلام بشره البشر جنس نجفة
الموتة الامن اكرم الله تعالى والباري نوع منزه عن جميع المعايير بخلاف
الارتداد لانه معنى ينفرد به المرتدة ولكونه حتى الغير قلنا اذا اشتبه على السلام
سكران لا يقع ويقتل ايضا حد اذا مذهب بي بكر الصديق وهو الامام
الاظم روح والبدوي واهل الكوفة والمشهور من مذهب تلك الصحابة
قال الخطابي لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما
وقال ابن سحنون المالكى اجمع العلماء على ان شأته عليه السلام كاذر وحكمه
القتل ومن شك في عذابه وكفه كفره في الفتاوى البراذنة وقد استوفى
الكلام في هذا الباب في الكتاب المسمى بالسيف المسلول على من سب الرسول
عليه السلام يؤخذ من بالغ في غلبي وتغلبية ضعف زكوتنا لان عمره
صالحهم على ذلك بخبر من الضحية ربه ولا يؤخذ من اطلاقهم لان الصلح
على الصدقة المضاعفة والصدقة لا تجب على الاطفال فكذا المضاعف
بخلاف المرأة فانها اهل الوجوب ويؤخذ من مولاه الجزية لنفسه والرجوع
لارضه بمنزلة مولى القريش حيث يؤخذ منه الجزية والخراج وقوله عليه السلام
مولى القوم منهم انما يعمل في حق الصدقة فيجعل مولى الكفاي كالكفاي
في هذا الحكم لان الجزية تنبت بالنسبة وصحاي الجزية والخراج
وما ليعلى وهدية اصل الحرب وما اخذ منهم بلا حرب يعرف في مصاحفنا
كسنة نورو بناء فطرة وهي يكون مركبا وجنيرا وهو خلافا من اجل ان
يشد السخن وكفاية العلماء والقضاة والرجال ورواق المقابلة و
درارهم من مات في نصف السنة حرم من العطاء فانه صلة لا تملك
قبل القبض ذكر في العهد امام المسجد اذا رفع الفلة وذهب قبل مضى
السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والجرة لوقت الحصاد فان كان
الامام وقت الحصاد يؤتم في المسجد حتى يضار كاجزية وموت القاضي
في خلال السنة وفي فوايد صدر الامام طاهر بن محمود قرية فيها اراضي الوقف

والموت في السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والجرة لوقت الحصاد فان كان

على امام المسجد يعرف له فلهما وقت الادراك فاخذ الامام الفلة وقت
الادراك وذهب عن تلك القرية لا يسترد منه حصه ما بقى من السنة و
نظر موت القاضي واخذ الرزق ويحل للامام اكل ما بقى من السنة ان كان
فقيرا وكذلك الحكم في طلبة العلم في المدارس وفي فوايد صاحب المحيط المؤيد
والامام ان كان لهما وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى
الصلح وكذلك القاضي وقيل لا يسقط لانه كاجزة الله تعالى اعلم
باب من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من ارتد العباد بالله عرض عليه الاسلام وكشف شبهته وجس ثباته
ان اعمل وقيل مطلقا اي وان لم تان تاب بالهيري عن كل دين سوي
الاسلام او عما انتقل اليه فيها دلت والآي وان لم يبت قبل لقوله
عليه السلام من بدل دينة فاقطعه رواه احمد والبخاري وغيرهما وبكره
اي قتله قبل العرض معنى الكراهة ههنا ترك القذب بلا ضمان لان الكفر
مبيح القتل والعرض بعد بلوغ الدعوة غير لازم ولا يسترق وان لم يدار
الحرب اذ لم يشترع منه الا الاسلام او التسليم لقوله تعالى فقاتلوهم او سلوهم
وكذا الضحية رضي الله عنهم اجمعوا على ان من ابى بكر رضي الله عنه ولان الامام
للتوسل الى الاسلام واسترقاق المرتدة لا يقع وسيلة لما ربح بخلاف المرتدة
اذ اختلفت بدار الحرب فانها تسترق اذ لم يشترع قتلها ولا يجوز ابقاها
على الكفر الا مع الجزية او الرق ولا جزية على النساء فكان ابقاؤها على
الكفر مع الرق النفع للمسلمين من ابقاها من غير شئ الكفر ملة واحدة
خلافا للث في فلو تنصر يهودي او عكس ترك على حاله ولا يجزى على العود
ردة احد الزوجين فسخ للكناح عذابي وابي يوسف روح لاطل
وعند محمد ردة الزوج طلاق قياسا على ابقاء الزوج ويزول ملكه عن له
موقوف فان اسلم عاوان مات او قبل او حتى بدارهم وحكم به عتق
مدبره وام ولد وحل دين عليه فانه في حكم الميت والدين الموقض يصير
حالا بموت المديون وكسب سلامه لو ارثه المسلم فان قيل المسلم لا
يموت من الكافر فكيف يرثه المسلم قلنا ان ملكه في كسبه بعد الردة
باق لما عرفت انه موقوف فينتقل كسبه في الاسلام الى واردة لا مكان

مسألة المرتدة اذ اختلفت في شترق شترق خلاف الامام وان لم يدار

مسألة الموقض يصير حالا بموت المديون

استناده في كسب الاسلام لوجوده قبل الردة ولا يمكن استناده في
الردة لعدم قبلها ومن شرايط الاستناد وجود الكسب قبل الردة
فيكون تورث المسلم من المسلم وكسب ردة يني وقضى كل دين
حال من كسبها اي دين حال الاسلام يقضى من كسب حاله ودين حال
الردة من كسب حالها وحين طلاقه فان النكاح لما انفسخ بالردة
كانت المرأة مقلقة فان طلقها يقع وكذا اذا ارته معاظفها في سبيل
معا فان النكاح لم ينفسخ فيقع الطلاق ويستيلاده فان امته اذا واد
في ادعي ثبت نسبه ويرث مع ورثته وتكون الامه اتم ولد لا دعي اذ
لا دين له وتوقف معاوضته لانها تقضى المساواة في الدين ولادون
له لكنه يحتمل الرجوع ويبيع وشراؤه وهبته واجارته وتديره وكفايته
ووصيته لانها تقضى الملك المقر ان اسلم نفقته وان ملك اي
تقتل او مات او حرق بدار الحرب وحكمه اي يلجوه بطل كل واحد من تلك
الاحكام فان جاء مسلما قبله اي قبل الحكم فكانه لم يرتد حتى لا يعق
مدبره وامه ولده ويضمن الوارث ان تلقه فان قضاء القضي شرطا
لبطلان هذه الاحكام لان كون المرتدة ميتا بالحق بدار الحرب تحريمه
اذا نشأ في مخالفة فلا بد من القضاء بشا كده وان جاء اي مسلما
بعده وماله مع واره اذ لا الوارث انما يخلف فيه لاستغنائه
لكونه كالميت واذا عاد مسلما احتاج اليه وان ازاله عن ملكه لا ياحذه
اي قيمة اذ لا ضمان بالتلف بل مباح ونقض عبادته تركها في الاسلام
قال شمس الائمة الحلواني عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوة
والصيام معصية والمعصية تنقض بعد الردة ذكره قاضي خان وما دوى
منها اي من العبادات فيه اي الاسلام يبطل ولا يقضى الا بالحق فانه
بالردة صار كانه لم يزل كان كافرا فاسلم وهو غني فليطهر الحج وليس عليه
قضاء سائر العبادات كذا في الخلاصة مسلم اصحابه لا او شيئا يجب
القصاص او الحد او الدية ثم ارادوا اصابه وهو مرتد في دار الاسلام
ثم حرقه وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما اخذ بكفه ولو اصابه
بعد ما حرق مرتدا فاسلم لا اي لا يؤخذ بشي من ذلك بل كل موضوع عنه

انما هو في الردة
في الردة

لا اصابه ذلك وهو جاني في دار الحرب والحرق لا يؤخذ بعد الاسلام بما
كان اصابه حال كونه محاربا للمسلمين ذكره قاضي خان اجرت امراته
بارتدادها زوجها فلما التزوج باخر بعد المدة كما في الاخبار بموتة وتطليقه
لا تغل مرتد خلقا للشافعي وان قتلها احد لا يضمن شيئا فرة كانت
او امته قال في النهاية كذا في المبسوط ونجس حتى تسلم لانها امتعت عن
ايفاء حق الله بعد الماقرار فتجبر على ايفائه بالجس كما في حقوق العباد فرة
كانت او امته والامة يحرم مولانا ويروي تقرب في كل يوم مباغته في
الحمل على الاسلام وحين تفرقها وكسبا ما لورثتها اي كسب الاسلام وكسب
الردة ولدت امته مسلمة كانت او نصرانية فادعاه فهو ابنه حر ابنة
في المسلم مطلقا اي سواء كانت بين المارتداد والولادة اقل من ستة
اشهر او اكثر لان الولد يتبع خير الابوين دينيا فينبغي الامة فكان مسلما والمسلم
يرث المرتدة ان مات او حرق بدار الحرب كذا امته النصرانية يعني اذا واد
فادعاه فهو ابنه حر ايرثه الا اذا جاءته به لستة اشهر او اكثر عند ايرد
فانها اذا جاءته به لاقل من ستة اشهر كان العلوق في حاله الاسلام فيكون
مسلم يورث المرتدة وان جاءت لاكثر منه كان العلوق من ماء المرتدة فينبغي
المرتدة لانه اقرب الى الاسلام من الامة لانه يحرم فالتحريم حاله ان يسلم
فاذا كان مرتدا لا يرث من المرتدة حتى بدار الحرب بماله اي مع ماله وظهر
عليه فانه يني اي لا نفسه لان المرتدة لا يسترق وليس عليه الاسلام او يستف
وبجوز ان يكون المال في يادون النفس كشر في الرب او حرق بدونه
اي بدون ماله وحكم القاضي بلحاظه فرجع الى دار الاسلام فحرق بدار
الحرب ثانيا به اي مع ماله فظهر عليه فهو لو ارته قبل قسمة بين القاتل
لان الاول لم يجز فيه الارث والثاني انتقل اليه ورثته بحكم القاضي
بلحاظه فكان الوارث ما كان قدما قضى بعد مرتدة صفة عبد حتى صفة
مرتدة لا بد من متعلق بقضي يعني اذا حرق المرتدة بدار الحرب وله عبد فقضى
لابنه فكانت ابنته حواء المرتدة مسلما قبلها اي بدل الكتابة والولاء
للاب اذا لا وجه لبطلان الكتابة لنفوذ ما يدل منقذ فجعل الوارث
الذي هو خلفه كالوكيل من جهة وحقوق العقد فيه ترجع الى الموكل والولاء

كل اجرت امراته بارتدادها زوجها
فانما التزوج باخر

لم يقع العتق عنه قبل مرتد رجلا خطاء ولحق او قتل على ردة قدية في
كتب الاسلام لان العواقب لا يعقل المرتد لان اعدام الشرة فيكون في
مال المكتسب في الاسلام لنفوذ مرقه دون المكتسب في الردة لوقوع
نصفه فقطع بيع اي يد مسلم عمدا رتد والعباد بالله ومات على ردة
منه اي القطع او حتى نقض به مجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع
نصف الدية من ماله لوارثه لان القطع حل محله معصوما والشرية حلت
محله غير معصوم فاعتبر القطع لا الشرية فيجب نصف الدية وجب في ماله
لان العاقلة لا تحمل العمد كما في وجب القصاص شبهة الارتداد وان
يلحق المقتول به المرتد بل اسلم بنات فمات منه اي من القطع ضمن القاطع
كلها اي كل الدية لكونه معصوما وقت القطع وقت الرية مكاتب ارتد
فلحق واكتسب لا فخذ بماله واي لا يسلم يقتل قبلها اي بالكتابة
لستين والباقي لوارثه لان المكاتب انما يملك الكسابة بالكتابة والردة
لا تؤثر في الكتابة فكذلك الكسابة زوجان ارتد فلحقا فجلت المرأة في دار الجز
فولدت هي ولدا ثم ولد الولد فظهر عليهم اي الزوجين والولد وولد الولد
جميعا فالولدان اي ولدا ولدا ولدا ولدا اي يكونان رقيقين لان
المرتدة تسترق والولد متبع الام وكذا ولد الولد والولد الاول بحجر
على الاسلام لاولد لان الاولاد يتبعون الالباء في الدين فيجوز على الاسلام
كما يجز ابوهم عليه وقيل بحجران اي ولدا ولدا ولدا ولدا وهو رواية الحسن
عن ابيه ع رجة انه يجز بها للجد صح ارتداد حتى يعقل الاسلام فلا يرتد
ابويه الكافرين ويجز عليه اي على الاسلام بلا قتل لا اي عند اي خيفة و
محمد رحمه الله وقال ابو يوسف ع ارتداد غير معتبر واسلم معتبر و
قال زفر والشافعي كلاهما غير معتبر ولنا ان عتابة اسلم في صياوة
والنبي عليه السلام صح اسلامه وكان على رضي الله عنه مفترا حتى قال
سقتكم على الاسلام طرا غلاما بلفث اول حليم الله تعالى اسلم
باب البغاة

هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام فيدعونهم الى العود ويكشف
شبهتهم فان خرجوا اي اتخذوا حيزا اي مكانا مجتمعين فيه حل لنا قتلهم

بؤا خلافا للشافعي فان قتل مسلم ابتداء لا يجوز ولنا ان الحكم يدور
على دليل وهو يقتصرهم واجتماعهم فان صبر الامام الي بدتهم رجلا لا يعلق
ودفع شرهم ونقل جرحهم وفيه خلاف الشافعي ايضا ونسب موليهم
اي موضعهم لو كان لهم فئة اي جمية وفيه ايضا خلاف الشافعي وان
لم يكن لم يفعل ذكرنا لان جواز القتل كان لاجل الخوف ولا خوف لعدم
الفئة فلا قتل لكونه مسلما ولا تنسب ذريتهم وجس لهم حتى يتوبوا
لان الاسلام يعصم النفس والمال الجس كان لدفع شرهم واستعمل اي الامام
سلامهم وحيلهم عند الحاجة لان الامام ان يفعل ذلك في حال العادل عند
الحاجة حتى مال الباغ في اولى لا ينسب يقتل باغ مثله ان ظهر عليهم لانه قطع
ولاية الامام عنهم عليهم وعلى مصر فقتل مصرى مثله فظهر على مصر فقتل القاتل
به اي يقتل مثله اذ لم يجزوا اي البغاة يسه اي المهر احكامهم اذ لم
يكن ولاية الامام منقطعة عن المهر فحري احكامه بخلاف اذا اخرجوا
احكامهم قتل عادل باغيا او قتل اي العادل باغ مؤغيا ذلك لباغي
حقيقة ورتة القاتل عاذا لكان او باغيا يدعي الحقيقة اما الاول فلان
العادل اذا ائلف الباغى او ماله لا ياتم به ولا يضمن لان المجاورة تبطل
المعصية وقد احرنا بما نلتهم لقولك شافعا تلوا التي ينبغي حتى تنفي الي
امر الله فصار قتلهم محققا كقتل من الحرب فلا يوجب حرمان الارث
كما لو قتل مورثة بقوله عليه السلام حرمان الارث جزاء قتل مخطوءة فلا ياتى
بقتل مباح واما الثاني فلان الباغى اذا قتل العادل ياتم ولا يضمن
عندنا والمأول الفاسد ينزل منزلة الصحيح في حق دفع الضمان اذا
ضمت اليه المنفعة كن ذيل اهل الحرب واذا لم يجز به الضمان لم يجز للمهاجرين
والارث مستحق بالقرابة واذا قتل الباغى مقرا بطلان لا اي
لا يرت لانه اذا اقربا بطلان يجب الضمان فيلزم الحرمان كونه بيع
السلحاح من اهل الفتنة لانه اعانة على المعصية واذا لم يرد منهم لا
اي لا يكره لان القتل عدم الكراهة ولا صاف عنه قال في مجمع الفتاوى
قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اجتمع القتل على امام المسلمين او على امينهم و
والسبيل منه فخرج من المسلمين على امام الجماعة فينبغي للمسلمين ان يعصوه

نهر ونصب رعي اذا كان في ارضه ولو في ارض غيره لم يجز بل ضرر للعامة
فانما مباحة في الامل لكن ان كان يضر بالعامة فليس له ذلك لان دفع
الضرر عنهم واجب وذلك ان يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسر طرف
النهر فيبقى القوي والاراضي صح دعواه اي الشرب المجرد بلا ارض حصة
لانه قد يملك بدونهما ارضا وقد يباع الارض ويبيع الشرب له وهو غريب
ومسم الشرب بقدر اراضي قوم اختصوا فيه يعني اذا كان نهر بين قوم
واختصوا في الشرب ولم يعلم كيف اصل الشرب بينهم كان بينهم على قدر
اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقدر بقدره بخلاف الطريق
لان المقصود الطريق وهو الدار الواسعة والضيقة على خط واحد ومع
الاعلى منهم من سكر النهر اي سده بمارضاهم وان لم يشرب منه اي النهر
بدونه اي السكر يعني ان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن
له ذلك لان فيه ابطال حتى الباقين فان تراصوا على ان يسكر الاعلى حتى
يشرب لخصته او اصطلموا على ان يسكر كل رجل منهم في نوبته جاز لان الحق
لهم وكل منهم عطف على الاعلى اي منع كل منهم من شق نهره اي من جعل
النهر ونصب رعي او دابة او جسر على ما اذن شره لانه في كل طرف النهر
وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون رعي نصب في ملكه غير منصرف
والماء لانه تصرف في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومنع من توسيع النهر
اي نهر في ارضه لانه يكسر طرف اصل النهر ويؤذي على مقداره في اخذ الماء
ومنع ايضا من القسمة بالايام وقد كانت بالكوي بكسر الكاف جمع كوة
بفتحها وقد يقيم الكاف في المفرد فجمع كوي كعودة وعوي وهي روزن
ابيت استعيرت للشق التي تنقب في الخشب ليحري الماء فيه الى المزارع
او الجد اول وجه المنع ان القديم ترك على قدمه ومنع ايضا من سوق شرب
الى ارض اخرى ليس لها منه شرب لان نقادم العهد دليل على حقه
ويورث ويوصي بنقله لانفسه ولا يباع ولا يورث ولا يهب ولا يهب
ولا يجعل مهر ولا بدل صلح والفرق ان الورثة خلفاء الميت
فيقومون مقامه في حقوق الميت واملاكه وجاز ان يقوموا مقامه
فيما لا يجوز عليكم كالمعاوضة والبرعات كالذين والقصاص والخمر

فانما تملك الارث وكذا الشرب والوصية اخت الميراث بخلاف البيع والباقي
والهبة والصدقة والوصية بنفس الشرب ونحوها حيث لا يجوز للقرابة
للجمالة او لعدم الملك فيه لئلا ولانه ليس بمال متقوم ولو تزوج على
شرب بغير ارض فالنكاح جائز ولا شرب لهما لانه بدون الارض لا يحل
التمليك بعقد المعاوضة ويجب له المثل لانه بغير جماله فاحشة فلم يصح
تسميته ولا يصح من ملء ارضه فنزلت ارض جاره او غرت لانه شرب
غير متقد كما في البئر واضع الخرفان فعلى ارضه مباح فلا يصح قالوا لانه
اذا سقى ارضه سقيا معتادا لا يتجدد ارضه عادة وانما اذا سقى سقيا لا يتجدد
فليضمن لانه اجري الماء الى ارض جاره تقديرا كذا في الكافي ولا يصح ايضا
من سقى من شرب غيره في رواية وهي رواية الامل وفي رواية اخرى يصح
وهو مختار في الامام ذكره في الكافي كرى نهر يملك من بيت المال لانه
من حاجة العامة وان لم يوجد في بيت المال شي فعلت العامة ولا مال له
يجوز التمس على كربة لانه نصب ناظر او في تركه ضرر عام وكري النهر المملوك
على اهل النهر المملوك الذي دخل ماؤه تحت القسمة اعام او خاص في النهر
بينهما ان ما يستحق صاحبه به الشفعة كما ياتي في بابها فهو خاص
وما لا يستحقها به فهو عام وكريهما على اهلها لا على بيت المال لان الشفعة
تعود اليهم على الخصوص فيكون مؤنة الكري عليهم كذلك لان القوم بالغنم
لما فرغ ثبنا الشرب واحكامه في بيان الشفعة واحكامها فقال
والشفقة شرب بني آدم والبهائم وكل من بني آدم والبهائم حقها
اي حق الشفعة في كل ماء لم يحزر بطرف فيشتركون فيها اي الشفعة فقط
اي بلا اشتراك لهم في الشرب فان الامل فيه قوله عليه السلام ان كل شاة
في ثلاث في الماء والكلاء والقار وهو يتناول الشرب والشفقة ثم خص
منه الشرب بعد دخول الماء في المقام بالاجماع فيبقى الشفعة ولان البئر
ونحوها لم يوضع لاحراز والمباح لا يملك بدونه كالطبي اذا انكس في ارضه
في انها مملوكة وبئر وحوض وقناة ولما كانت الشفعة متناولة لشرب
الدواب وكان القول بالاشتراك فيها مقتضيا للقول بجواز سقي الدواب
من هذه المياه استدركه بقوله لكن لا يسق دوابه من نهر غيره وان جف

ملك الشفعة

بحريم كثرتهما اي الدواب ولا يسع ارضه ونحوه من قتله وبيره
الاباذه وسبع شجر وخضاره داره حلالا بخراره في الابع وقال بعض
ائمة بلح ليس ذلك لا باذن صاحب النهر طالب الشفة ان لم يجد ماء
الاني ملك شخص فله اي اذن ذلك الشخص الطالب لياخذ او اخرجه
يعني اذا كان البئر والعين او الحوض والنهر في ملك رجل لا يمنع من بئر
الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجد ماء آخر يقرب من هذا الماء وان
لم يجد قيل لصاحب النهر انما ان تقطع الشفة او تتركه ياخذ بنفسه وانما
قال في ملك شخص لانه اذا احتقر في ارض موات ليس له ان يمنع لان الموات
كان مشتركا والمحر لا حيا وحق مشترك فلا يقطع الشفة في الشفة فان منع
صاحب الماء عنهما اي التحلية والاخراج وطالب الماء يخاف على نفسه او طهر
قاتله بالسلاح لانه قصدا لانه بمنعه حقه وهو الشفة والماء في البئر
غير ملوك وفي ماء حزر في الماء ونحوه قاتل بلا سلاح بل بعضا ونحوه لانه
ارتكب معصية فقام ذلك مقام التفرقة كطعام عند المحض فان لطالب
ان يخاف بلا سلاح كتاب **الاكراه والاستعانة**
لما فرغ من العبادات الحسنة ما يتعلق بها عقوباتها هذه الكسبة لان مسئلة
تناسب بعضها تناسب القضاء وبعضها تناسب التجانس كراهية
الحريم حرام عند محمد ولم يلقط به لعدم القاطع فاد استعمل الكراهية في
كتبه اراد به الحرام وعندنا الى الحرام اقرب فتسببه الى الحرام كسبته
الواجب الى الفرض واما المكروه كراهية التزيم فالى الحل اقرب الله اعلم
فصل فرض الاكل بقدر دفع الملاك انجب بقدر ما
يقدر به على صلوة قائما وصومه واجب الى الشبع ليزيد قوة وحرم ما توفى
الا بقصد قوة الصوم القدر دفع استجبا صبيحة وكراهية لم الاثان و
لبنهما وهي نقي الحمار الاصلي والابن متولد من اللحم فصار مثله في
الحمار الوحشي فانه ولبنه حلال ولم يقل حرم لان فيه خلاف لك وكذا
لحم الخيل ولبنه مكروه عند ابي حنيفة قيل كراهية تحريم وقيل كراهية تنزيه
خلاف لما وحرم بول الابل واكل وشرب وادمان وتطبيب من انا و
وقفة للرجال والنساء قيل صورة الادمان ان ياخذ انية الذهب

في سبب الاكراه والاستعانة

والفضة ويصبت لذهن على الرأس ما اذا ادخل يداها فيها واخذ الذهب
ثم صبته على الرأس من اليد فلا يكره كذا في النهاية نقلا عن الذخيرة وغيره
عليه بانه تقتضي ان لا يكره اذا اخذ الطعام من انية الذهب والفضة
بملقته ثم اكل وكذا الواخذ بيده واكل منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن
ينبغي ان لا يفتي بهذه الرواية لئلا يفتح باب استعمالها اقول منشاؤه
النفقة عن معنى عبارة المشايخ وعدم الوقوف على مرادهم اما الاول
فلان من في قولهم من انا ذهب انية واما الثاني فلان مرادهم
ان الاواني المصنوعة من الخمرات انما يحرم استعمالها اذا استعملت فيها
صنعت له بحسب معارف الكسب فان الاواني الكبيرة المصنوعة من الذهب
والفضة لاجل اكل الطعام انما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد
او المعلقة لانها وضعت لاجل ابتداء اكل منها باليد او المعلقة في اليد
وانما اذا اخذ منها ووضع على موضع مباح فاكل منه لم يحرم لاستقاء ابتداء
الاستعمال منها وكذا الاواني الصغيرة المصنوعة لاجل الادمان ونحوه
انما يحرم استعمالها اذا اخذت وصبت منها لذهن على الرأس لانها
انما وضعت لاجل الادمان منها بذلك الوجه واما اذا ادخل يده فيها واد
الذهن وصبت على الرأس من اليد فلا يكره لاستقاء ابتداء استعمالها منها
ان مرادهم ان يكون ابتداء استعمال المتعارف من ذلك الحريم وتوحيده
ما سياتي من مسئلة الاناء المفضض والشر المفضض مع ملاحظة قولهم
متقيا موضع الفضة فذكر كذا الاكل بملقته والاكتمال بملقها ونحوها
من الاستعمال وحل الاكل من انا وصا ص وجاج وبلور وعقيق
واناء مفضض وحل جلوسه على سرير وسبح مفضض متقيا موضع الفضة
فان الاكل والشرب من الاناء المفضض والجلوس على الكرسي والسير او
السير او نحوه مفضضا انما يحل اذا اتق موضع الفضة بان لا يكون لفضة
في موضع الفم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الاخذ وفي موضع
الجلوس على السر فانه لا يكون مستعمل لها على الوجه المذكور بخلاف
اذ لم يتق موضعها وكذا الاناء المفضب بالفضة الذهب والكرسي
المفضب باحدهما فلا يكره عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله

بكره كره وقول محمد يروي مع ابي حنيفة رحمه الله ويروي مع ابي يوسف
وهذا الاختلاف فيما اذا اخلص واما الموهبة فلما باس بالاجماع روي
ان هذه المسئلة وقعت في مجلس ابي جعفر الدوانيقي وابو جعفر والائمة
عمره حاضرون فقالت الائمة بكره وابو جعفر ساكت فقبل له ما تقول في المسئلة
نقال ان وضع فاه موضع الفضة بكره والا فلا فقبل له من اين لك فقال
ارابت لو كان في اصبعه خاتم فضة فشرب من كفه اكره ذلك فوقف
فتعجب ابو جعفر من جوابه وهذا الجواب ايضا يؤيد ما ذكرنا وقبل قول
ولو كان مجوسيا شرب الخمر من مسلم او كتابي محلي او شربته من مجوسي
حرم قال في الكفر ويقبل قول الكافر في المحل والحرمة وقال الربيعي في
لان المحل والحرمة من البيانات ولا يقبل قول الكافر في البيانات واما
في المعاملة خاصة للضرورة اقول ليس السامعي حجب لكن لان
مراده بالمحل والحرمة ما يحصل في ضمن المعاملة لا مطلق المحل والحرمة كما توهم
بدليل انه قال في الكافي ويقبل قول الكافر في المحل والحرمة حتى لو كان لا
مجوسي او خاد مجوسي فارسله ليشتري له طعاما شتري وقال اشتريته
يهودي او نصراني او مسلم وسعد كره ان كان غير ذلك لم يسهه كره
ثم قال واصله ان خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع لصدوره عن
عقله وبين مانع من الكذب ومسأل الحاجة اليه قبوله لضرورة المعاملة
وكونه من اصل الشهادة في الجملة فظهر ان مراده ما ذكرنا والجب ان بعد
ما عثر من عليه هذه الاعراض نقل حصول كلام الكافي وكان عليه ان يقول
بول الاعراض اراوا بالمحل والحرمة ما يحصل في ضمن المعاملة ويجعل كلام الكافي
قرينة عليه فيلزم قبل وقيل قول حرود لو كان كافرا او انش او فاسقا
او عبدا في المعاملات لانها تكثير بين اجناس كتش فلو شرط شرطها
اذا الى الحج فقبل قوله مطلقا دفعا للحج وفي التوكيل بان اخراني وسئل
فلان في بيع هذا حيث يجوز الشراء منه وقيل قول العبد والنبي في البيع
والاذن كما اذا جاء بهدية وقال اهدي اليك فلان هذه الهدية محل قبول
منه او قال فلان اذن في التجارة يقبل قوله بشرط العدل في البيانات
المحقة كالجزم بخاتمة الماء فان اخبر بها مسلم عدل ولو عبدا قبل قوله

الكل
يقبل

ويتم السائل او اخبر بها فاسقا او مستورا تحرى وعمل بقابلته
قالا حوا الارائة فالتيتم في غلبة صدقه والتوضي فالتيتم في غلبة كذبه
رجل دعي اليه وليمة وفيها منكر وعلم لم يخبر وان لم يعلم او احدث بعد
حضوره فان كان مقتدى فان قدر على المنع منع والآخر البتة وغيره
اي غير مقتدى ان تعدوا كل جاز فان اجابة الدعوة سنة لقوله عليه السلام
من لم يحب الدعوة فقد عصى بالقاسم فلا ترك لا قرة ان البتة من غيره
كصلوة المنارة لا ترك لا جليل الناحية
لا يلبس رجل حريرا الا قدر اربعة اصابع عرضا وعند حال في الحرب
ويؤتى سدر ويقرنه ويلبس سدا حريرا وجمعة غيره لان الصيانة وضوان
الله عليهم اجمعين كانوا يلبسون الحر وهو مستد بالحرير ولان الثوب
انما يصير ثوبا بالصبغ لما عرف ان العبرة لاخر حرير العلة والصبغ بالحرير
هي المعبرة لا السدي ويلبس عكسه في الحرب فقط للضرورة وبكره في
غيره لا نغداها فلما يحل اي لا يتزين الرجل بهيب وفضة الابكار
ومنطقة وحلية سيف منها اي من الفضة لا الذهب وسما راسب
لنقب قص لانه تاج ولا يقد لا بسا له وحل للراة كلها لما رواه عدة
من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين منهم علي رضي الله عنه النبي عليه السلام خرج
وباحدي يديه حريرا وبالاخرى ذهب وقال عليه السلام هذا ان حراما
على ذكور امتي حلال لانا نهم ويروي حل لانا نهم ولا يتختم بالجد يد
اما الحد يد فلان النبي عليه السلام راي على رجل خاتم حديد فقال ما لي اري
عليك حلية احل النار فاره قري به واما الصفر فلان عليه السلام راي
على رجل خاتم صفر فقال الى اجد منك ربح الاضام فاره قري به وحلف
في الحجر واليصب قال في الجامع الصغير لا يتختم الا بالفضة وقال في
الهداية وهذا نص على ان التختم بالحجر والحديد والصفر حرام ووافقه
صاحب الكافي وزاد عليه قوله ومن الناس من اطلق اليصب لانه يال نفس
الائمة الخسني فانه قال لا يصح ان لا باس به كالعقيق فانه عدم
كان يتختم بالعقيق وقال يتختم بالعقيق فانه مبارك اقول
على صاحب الهداية والكافي اننا لا نعلم كون تلك العبارة نصا على ذكر

مطلوب في الحكم

وتتم

كيف وقد قال الامام قاضي خا في شرح الجامع الصغير ظاهر لفظ الكتاب
 يقتضي كراهة التخنم بالبحر الذي يقال له شيب والاصح انه لا بأس
 لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صنف وقد روي عن النبي عليه السلام انه
 تخنم بالعقيق وقال في فتاواه ظاهر اللفظ يقتضي كراهة التخنم بالبحر
 الذي يقال له شيب والصحيح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا
 صنف بل هو حجر وعن رسول الله عليه السلام انه تخنم بالعقيق ولو سلم انه
 نص لكنه لا ينافي احتمال تناوبه والتخصيص كما تقرر في الاصول فيجوز
 ان يراد بالقصر قوله لا يتخنم الا بالفضة القصر بالاضافة الى الذهب
 فانه المتبادر عند ذكره حتى اذا اطلق البحر ان لا يراد الا الذهب والفضة
 ولو سلم انه صرح في نفي البحر لكان اذا ثبت ان الرسول صلى الله عليه وسلم
 تخنم بالعقيق الذي هو البحر وقال تخنموا بالعقيق فانه مبارك كان
 التخنم بالبحر جائزا بقوله وفعل تكليف يعارضه عبارة الجامع الصغير
 فاحتمل ان التخنم بالفضة خلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد
 والصفر حرام عليهم بالحدث وبالبحر خلال على اختيار الامام شمس الانبياء
 والامام قاضي خا اخذ من قول الرسول وفعل عليه السلام لان حل العقيق
 لما ثبت بهما ثبت حل سائر الحجارة لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام
 على اختيار صاحب الهداية والكافي اخذ من ظاهر عبارة الجامع الصغير
 المحتمل لان يكون القصر فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ان ما بين
 المأخذ من التفاوت وتركه لغير الحاكم اولى لانه انما يتخنم بالحجارة
 الى الختم وغيره لا يحتاج اليه ولا يشترطه الا بفضة الى من تحرك كونه
 يشترطها بالفضة وعند محمد لا بأس بالذهب ايضا وكراهة الباس الصبي
 ذهبا او حبرا لان حرمة اللبس لما ثبت في حق الذكور حرمه على الباس
 ايضا كما طرأ لما حرم شعرها حرم سيقها وجاز فرقة لوضوء او تحوط وكذا
 لان المسلمين قد استعملوا في عامة ابلد ان مناديل وضوء والخرق
 للمخاط ومسح الوضوء وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ولو حلها
 بلا حاجة يكره كالترتيع والاكاء لا يكره لان الحاجة ويكره ان يدونها و
 والرتيم وهو خط التذكير يعقد في الاصبع قال الشافعي اذا لم يكن حاجزا

في نفوسهم فليس يفتن عنك عقد الرثايم
 ينظر الرجل الى الرجل الا العورة وهي من تحت سرة الى تحت ركبته فالركبة
 عورة لا السرة ثم حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ
 اخف منه في السرة حتى ينكر عليه برقي في كشف الركبة وفي الفخذ بعنف
 وفي السرة بضرب ان اخر المرأة للمرأة والرجل للرجل اي نظره
 المرأة الى المرأة والرجل للرجل الى الرجل حتى يجوز للمرأة ان ينظر منها
 الى يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا احتلت الشهوة لان ما ليس
 بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال وينظر الرجل الى فرج زوجته وامه
 لقوله عليه السلام غش بصرك الناعن امك واذا نكح الحلال فبها
 اذا حرمت عليه كالامة المجوسية او المشرك او كانت امه او اخته من الضائع
 او ام امرأة او بنتها فلا تحل له النظر اليه فرجها مطلقا اي بشهوة او بدونه
 وينظر الرجل الى الوجه والراس والصدر والساق والعنق من محرم
 لان البعض يدخل على البعض بلا استئذان والمرأة في بيتها في ثياب
 بدنها عادة فلو حرم النظر الى هذه المواضع ادى الى الخرج وامة غير فان
 حكمها حكم المحرم لضرورة رؤيتها في ثياب البدن وهي تتناول المذبة وامة
 الولد والمكاتبه ان امن شهوة والافلا ينظر لاي لا ينظر الى الظهر
 والبطن والفخذ كامة غير اذ لا ضرورة في كشفها بخلاف سابق وما
 حل نظره منها اي محرم وامة غير حل مسته للحاجة اليه في المسافرة والمخاطبة
 ولا مست في ذلك اي من عضو جاز النظر اليه من الامة ان اراد شراها
 وان خاف شهوة للضرورة وامة شتهى وتجامع لا تعرض على البيع
 في ازار واحد المراد بما يستتر بين السرة والركبة لان ظهرها وبطنها
 عورة ومنه يعلم حال المبالغة وينظر الرجل الى وجه الاجنبية وكيفية اعضائها
 لان في ابداء الوجه والكف ضرورة لحاجتها الى المعاملة مع الرجال
 اخذوا واعطاء ونحوها كذا السيد اي بمملوكها ان ينظر الى وجه
 سيده وكيفية لاقديهما وان خاف اي الرجل والمملوك الشهوة
 لا ينظر الى وجهها الا الحاجة لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة
 اجنبية عن شهوة حب في عينيه لانتك يوم القيمة فاذا خاف

شبه

الشهوة لم ينظر من غير حاجة فخر زاعن المحرم كقاض يحكم عليها وشا به شهيد
عليها فان نظرهما اليه وجهها جائز وان خاف الشهوة للحاجة الى احياء
حقوق الناس بالقضاء واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد الحكم
عليها واداء الشهادة لا قضاء الشهوة فخر زاعن يقصد البقيع وما
يريد نكاح امرأة حيث جاز ان ينظر اليها وان خاف الشهوة لما
روي انه عليه السلام قال للميرة ان اردت ان تتزوج امرأة ابصر
فانه احري ان يؤتم بينكما ورجل يداويها ينظر الى موضع مرضها بقدر
الضرورة وينبغي ان يعلم امرأة مداواتها لان نظر الجنس الى الجنس اخف
الآثر من ان المرأة تغسل المرأة بعد موتها دون الرجل المحض المحبوب
والخوف في النظر الى الاجنبية كالنحل اما الخنثى فليقول عايشة رضي الله
عنها الخنثى مثله فلا ينجح ما كان حراما قبله وقبل هو اشبه الناس جماعا
لان الله لا يفتر بالانزال واما المحبوب فلا يمتحن فينزل وان كان
محبوبا قد جفت طهه فقد رخص بعض مشايخنا اختلاط النساء في حقه
والاصح انه لا يصح ويعزل عن امته الغزلان يطافا فاذ قرب الى المنزل
اخرج ولم ينزل في الفرج بلا اذنها لقوله عليه السلام للمولى من اغزل
عنهما ان شئت ويعزل عن زوجته به اي باذنها لانهما عليه السلام عن
الغزل عن المرأة الا باذنها فصل من ملك امه بنتا
ونحوه كسبية ووصية وميراث وطع وصلى ونحو ذلك لو كانت الجارية
يكرا او مشترية من امرأة او عبد اما اذا كان عبدا غيره فظاهر واما اذا
كان عبدا فلهذا اذا كان مازنا مستقرا بالدين عند ابي حنيفة رحمه
وعندهما لا يجب فان من اصل حنيفة ان العبد اذا كان عليه دين
مستقرا فالمولى لا يملك مكاسبه وعندهما يملك وان اشترى من
مكاتبه فلهذا لا يملك مكاسبه او مشترية من محرمها او من مال البتة
بان باعها بوه او وصيته وكذا الحكم اذا اشتراه من مال ولده الصغير
ذكره في غاية البيان حرم عليه اي على المالك وطهرها ودواعيه من
النفس والقبل والنظر الى فرجها قال بعضهم لا يحرم الدواعي لان الظاهر
انما حرم مثل اختلاط الماء ويشبهه النسب وهذا معدوم في الدواعي

وربما ان الوطئ حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير ايضا بان كانت حائل
عند البيع ويدعي البائع الولو فيسترد ما فيظهر ان وطئه صار في ملك
الغير ولا المعنى موجود في الدواعي حتى يستبرئ المالك اي يتوقف براءة
رحمها بحقيقة هي محض وبشهر في صلحها اي الصغيرة والايسة والمنعوط
عن الحيض فان الشهر قائم مقام الحيض في العقد فلهذا في الاستبراء
واذا حاضت في اثنتا عشرة ليلة بطل الاستبراء بالايام لان القدرة على الحمل
قبل حصول المقصود بالبدل بطل حكم البدل كالمعقودة بالاشهر اذا
حاضت وان ارتفع حيضها بالاحبار تمتد في الطهر وهي محض
تمكنا حتى يتبين انها ليست بحال تم وقوع عليها وليس فيه نقد بركة
ظاهر الرواية وقال محمد رحمه يستبرأ بها بشهرين وخمسة ايام والفقهاء
عليها لان هذه المدة متى صلحت للتزويج عن شغل يتوهم بالنكاح في الايام
فلا يصح للتزويج عن شغل يتوهم ملك الميما وهو دونه اولى كذا في
الكافي وبوضع الحمل في الحال والاصل في هذا الكتاب قوله عليه السلام في
سبايا او طاس لا لا توطأ الجاني حتى يضع حملها ولا الجاني حتى
يستبرأ بحقيقة والحديث ورد في السببية لكن سبب الاستبراء حلو
المالك والبدل لانه الموجود في المنصوص عليه والاستبراء لتوقف براءة
الرحم لئلا يختلط ما ذه بهاء الغير اذ لو وطئها قبل ان يتوقف براءة
رحمها نجاءت بولد فلما يدري انه منه او من غيره وجب التوقف براءة
للمياه عن الاختلاط والاشتباه عن الاشتباه والاولاد عن الهلاك
لان الله عند الاشتباه لا يدعي الولو فملك لعدم من يقوم بتربيته وذلك
عند حقيقة الشغل او توهم كنهه اخرجني فادبر الحكم على منوطا هر
تجدد الملك وان كان عدم وطئ المولى معلوما كما في الامور المعدومة
فان حكم الحكم تراعي في الجنس لاني كل فرد فان قيل اذا علم عدم وطئ
المولى كيف يتوهم شغل الرحم يلزم اختلاط الماء واشتباه النسب
قلنا الشغل لا يلزم ان يكون من المولى بل لو كان يكون من غيره وكذا
التوهم في البكر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال القدرة كذا
في الكافي اقول برده عليه ان الشغل اذا كان من غير المولى كان من

الزنا وقد تقرر ان نكاح المرتبة ووطنها جائز بلا استبراء عند اي
 واية يوسف فكيف بوجوب توقع الشغل من الزنا الاستبراء ولكن
 دفعه بالاشغال اذا كان من غير المولي لا يجب كونه من الزنا لاجاز
 ان يكون المولي زوجا بآخر كما سياتي واغرض على ذلك فان حكم الحكم
 تراعى في الجنس لا في كل فرد فربما ان الحكم لا تراعى في كل فرد ولكن
 تراعى في الانواع المصنوعة فاذا كانت لامة بكرة او مشربة فمن لايت
 نسب ولوامنه بان يكون الولد ثابت بالنسب من غير بان زوج المولي
 امته من رجل خجلت منه ثم طلقها وبعد انقضاء عدتها باعها من رجل
 فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء على المشتري لان الحمل ثابت بالنسب
 فلا يلزم احتمال المياه واستبراء المانسة واجيب بانه انما ثبت
 بالحدوث في سببها او طاس كما عرف ولا يخفى انها لم تحمل من ان يكون
 فيها بكرة او مشربة من اذارة ونحو ذلك ومع هذا حكم النبي على السلام
 طلاقا فلا يخفى بالحكمة كما ان تعين الحكم في حرمته المحرم بقوله تعالى
 يريد الشيطان ان يوقع الالة فلا يمكن ان يقول هذا في اشربها بحيث
 لا يقع العداوة ولا يصدر في من الصلوة فاذا كانت المصلحة غالبة في
 تخريمها فالشعر حرهما على العموم لما ان في التخصيص لا يخفى من الخطا وتجا
 الكثر بحيث يرتفع الحكم فاذا ثبت الحكم في السبي على العموم ثبت في سائر
 اسباب الملك كذلك قياسا فان العلة معلومة ثم لا بد ذلك بالاجماع
 ولم يكف حصة ملكها فيها لانه الواجب عليها الحصة وهي اسم للملكية
 ولا التي بعد الملك وقبل القبض لانهما وجدت قبل علة وهي الملك
 والبدن جميعا فلا يعتبر احدهما او بعد البيع وقبل الاجازة في بيع العقب
 وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء الفاسد وقبل الميزان
 صحيحا ولا اي ولم يكف ايضا ولادة كذلك اي حصلت بعد سبب الملك
 وقبل القبض لانقضاء العلة كما سبق وكفت حصة بعد القبض وهي
 محبوسة او مكاتبه ثم اسلمت او حُررت يعني اشترى امه مجوسية او سلمت
 نكبتها قبل ان يستبرأها ثم حاضت المكاتبه حال كتابتها او حاضت
 المجوسية حال مجوسيتها حصة ثم حُررت المكاتبه او اسلمت المجوسية اجرات

نكح

تلك الحصة من الاستبراء لانهما وجدت بعد سبب وحرمة الوطن لما منع
 كما في حالة الجيف اشترى من عبد الماذون من حاضت عنده اي
 عند العبد ان لم يستوف دية كفت تلك الحصة من الاستبراء لانهما
 دخلت في ملك المولى وقبضه من وقت الشراء والا اي وان استوفى
 دية فلا اي لا يكف تلك الحصة عند اي حصة رج خلافا لهما ويجوز
 بشراء حصة شريك من المذرية المشتركة لان السبب قد تم في ذلك
 الوقت والحكم يعينان الى تمام العلة لا عند عود المابقة وورد المصنف
 والمستأجرة وذلك الموهبة لانقضاء استحداث الملك ورضي حمل استقاء
 عند اي يوسف خلافا لحد ويقتى بالاول ان علم عدم وطئ بايعها في ذلك
 الطهر وبالقائ ان وطئ وهي اي الحيلة الا يتر وجهها المشتري بل
 الشراء ان لم يكن تحت حرة حتى لو كانت لم يجر نكاح الامة كما سياتي في
 كتاب النكاح ثم يشترها اذبا لنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى
 زوجة يبطل النكاح ويجعل الوطن ويسقط الاستبراء قال في الفتاوى
 الصغرى قال فظهر الدين راي في كتاب الاستبراء البعض المشايخ انه انما
 يحل للمشتري وطئها في هذه الصورة لو تزوجها ووطنها ثم اشترىها لانه
 في ملكها وهي في عدة اما اذا اشترىها قبل ان يوطئها فلا اشترىها يبطل
 النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو
 استحداث حل الوطن بملك اليدين قال وهذا لم يذكر في الكتاب وهذا في
 حسن الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى وان كانت تحت حرة فهي اي
 الحيلة ان تزوجها الباع قبل البيع او تزوجها المشتري قبل القبض
 من يوثق به مفعول تزوجها اي يعتمد على انه يطلقها ثم يشترىها
 ويبقىها ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء لانه اشترى منكوته الغير
 ولا يحل وطئها فلا استبراء فاذا اطلقها الزوج قبل الاخول حل علي
 المشتري وحل لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او تزوجها المشتري
 قبل القبض من يوثق به ويبقى مطلق الزوج فان الاستبراء يجب
 بعد القبض وحل لا يحل الوطن واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث
 الملك فقول مطلق الزوج متعلق بما قبله ايضا من فعل شهوة

حيلة اسقاط الاستبراء

احدي دواعي الوطنية بامتية لا يجتمعان كما حاصفة امتية سواد كات
 اخين او افرانين لا يجوز اطلع بينهما كما حاصرم عليه وطى واحدة منها
 ودواعيه حتى يحرم احدهما عليه يعني ان من كان لاحد ان كان ذكر
 فقبلهما مثل الشهوة فانه لا يجامع واحدة منهما ولا يقبلها ولا
 يستمسكها بشهوة حتى يملك فرج الاخرى غير يملك او يملك او يقبلها
 والافرنية قوله تعالى والآن يجمعوا بين الاثنين عطف على انهما في
 في قوله تع حرمت عليكم انهما تكم وبناتكم ثم المراد من تحرمت تحرمت
 في حق قضاء الشهوة واسبابه بالاجماع وكره تقبيل الرجل وعنه
 في ازار واحد ولو عليه قميص او جبة لا يكره وعن عطاء سال ابن عباس
 رضي الله عنه عن المعانقة فقال اول من عانق ابراهيم خليل الرحمن
 كان بمكة فاقبل لهما ذوالقريين فلما وصل بالابطح قيل لفي هذه البلدة
 ابراهيم خليل الرحمن فقال ذوالقريين ما ينبغي لي ان اركب في بلد فيها
 ابراهيم خليل الرحمن فنزل ذوالقريين وسكن في ابراهيم فسلم عليه ابراهيم
 عليه السلام واعتنقه وكان هو اول من عانق وقد ورد احاديث في
 انتهى عن المعانقة ويجوز ان والشيخ ابو منصور المازندراني في حديثها
 فقال المكره ما كان على وجه الشهوة واما على وجه البر والكرامة فيارة
 وخص الشيخ الامام شمس المائنة الخراساني وبعض المتأخرين تقبيل
 يد العالم او المتورع كعيسى بن عيسى بن بكير فانه لا يكره لما روي
 انس رضي الله عنه قال قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني نكحت بعضنا
 لبعض قال لا قلنا ايها النكاح بعضنا لبعض قال لا قلنا ايها النكاح بعضنا لبعض
 قال نعم ذكره بيع العذرة مرة وهو ربيع المادتي وصح في الصحيح
 يخلو طه بزاز او ما دغالب عليها كبيع السرقاين حيث جاز في الصحيح
 وصح الانتفاع بخلوطها في الصحيح كذا في الهداية وقال الزيلعي الصحيح
 عن ابي جريح ان الانتفاع بالعذرة التي لاصلة جائز وجاز اخذها
 على كافر من غير حرمة بخلاف المسلم يعني اذا كان دين المسلم على كافر فباع
 المديون فخر او اخذ منها جاز للمسلم اخذه لانيه وان كان البائع
 المديون مسلما لم يحرم اخذه لان بيعه باطل فالشراء حرام وجاز حيلة

في قوله تعالى والآن يجمعوا بين الاثنين
 في قوله تع حرمت عليكم انهما تكم وبناتكم

في قوله تعالى والآن يجمعوا بين الاثنين

المصحف لما فيه من تعظيمه وتفسيره ونقطه لان القرآن والاي توبة
 لا يدخل الا في تفسيره حفظ الاي وبالنقط حفظ الاعراب
 ولان الجمع الذي لا يحفظ القرآن لا يقدر على القراءة الا بالنقط
 وما روي عن ابي مسعود رضي الله عنه انه قال جردوا القرآن فذاك
 في زمانهم لانهم كانوا ينقلونه عن النبي عليه السلام كما انزل كان في مكة
 ستمائة عليهم ويردون النقط فالحفظ الاعراب والتفسير محل حفظ
 الاي ولا كذلك الجمع في زماننا فيستحسن وعلى هذا الباب من كتابه انما
 السور وعدد الاي فهو وان كان محذورا مستحسن وكمن يشي بخلف
 باختلاف الزمان والمكان كذا قال الامام النجاشي وجاز دخول
 الذي في المسجد ولا يكره وعند مالك والشافعي يكره وجاز عبادته اذا
 فرض وحضاء البهايم وانزاع الحجر على الخيل والحقة وسفر الامم و
 ام الولد والمكاتبه بلا حرم فان مثل اعضائها في الاركان كسحرهم
 وفي الكافي قالوا ان في زمانهم لعل اهل الصلح فيه واما في زماننا
 فلما لعل اهل الفساد فيه ومثله في الزمان معذبا اليه شيخ الاسلام
 وشراخ وعنه وامر وملتقيا ما لا بد منه لطف في حرمهم اصل ان النكاح
 على الصغرة ثلاثة انواع نوع هو نفع محض فيملك من هو في بين وبين
 كان او لا لقبول الهبة والصدقة ويملك الصبي بنفسه اذا كان جديرا
 ونوع هو ضرر محض كالعتاق والطلاق فلا يملك هو ولا احد عليه ونوع
 هو مرد بين النفع والضرر كالبيع والاجارة للاستباح فلا يملك
 الا الاب والجد وصبيهما وان لم يكن الصغير في ايديهم لانهم في
 بحكم الولاية عليه فلا يشترط كونهم في ايديهم كذا في الكافي واستجبا للظن
 من النوع الاول وفيه نوع رابع وهو الا نكاح فيجوز من كل عصية ومن
 ذوى الارحام عند عدمهم كما سبنا في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى
 وجاز ايضا اجارة امه فقط دون المذكورين لانها ملك لغيره
 بغير عوض بان تستخدمه ولا يملكه هؤلاء وغيره رواية الجامع الصغير وفي
 شرح الطحاوي الولاية في مال الصغير اليه وصيته ثم اليه وصيته

في قوله تعالى والآن يجمعوا بين الاثنين

في قوله تعالى والآن يجمعوا بين الاثنين

فان مات الاب ولم يوص الى احد فالولاية الى اب الاب ثم الى وصيته ثم
 الى وصتي وصيته فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه ولولاء كلهم ولاية
 التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في
 النفس المال جميعا وفي المنقولات والعقار جميعا فان كان بهم
 واجارهم بمنزل القبة او باقل بمقدار ما يتفان الكس في جاز والى
 فلما لا يتوقف على الاجارة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجوز له حال
 العقد وكذلك استيجارهم للصغير وشراؤهم له ان كان على المعروف جاز
 على الصغير والصغيرة وان كان اكثر فدرما لا يتفان الكس فقدر عليهم
 ولا يجوز عليهما واذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة الاجارة قبل القضاء
 المدة فان كانت الاجارة على النفس فلا خيار ان شاء ابطال الاجارة
 وان شاء امضا وان كانت على ملكه فلا خيار له وفي قولنا صاحب
 المحيطة اذا اجر الاب والجد او القاضي الصغير في عمل من الاعمال قبل انما
 يجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا اجره احد من باقل من لم يجز
 والصحح ان يجوز الاجارة ولو بالاقل وذكرتمس لانه في كتاب لو كان
 الاب ان يعير ولد الصغير وليس له ان يعير له قال وتأويله ان كان ذلك
 في تعلم الحركة بان دفعه الى استاد ليعلم الحركة ويجزم استاده انما اذا كان
 بخلاف ذلك لا يجوز كذا في الفصول العمادية وجاز بيع العبيد من محبة
 لان المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تفرقة بخلاف بيع السباع من الهنسة
 كافر وجاز حمل حر في باجر خلافا لما لا اي لا يجوز اجارة بيت بالاصار
 وبقراءنا ليتخذ بيت نار للمجوسى او كنيسة او بيعة لليهود والنصارى
 او بيع فيه الخمر وانما قال بقراءنا اذا قد نقل من ابي حنيفة جاز ما
 ما ذكر في السواد لكن قالوا اودعه سواد الكوفة لان غالب ملها اهل
 الذمة وانما في سواد بلادنا فاعلام الاسلام فيها طاهرة فلا يمكن
 فيها ايضا وهو الصحيح كذا في الكافي وجاز بناء بيوت مكة بالاجماع
 لانها ملك من بناء الا يرى ان من بنى على الارض الوقف جاز بيعه فند
 كذلك واختلف في بيع ارضها جوزه ابو يوسف ومحمد وهو احد الزوايا
 عن ابي حنيفة وجاز تقييد العبد اخرازا عن الاباق والتمرد بخلاف الفل

في بيع العبد من محبة

في بيع ارضها جوزه

اي جعل الفل في عتق العبد حيث لم يجز لانه عادة الظلمة وفي القينة
 لا بأس بوضع الرأية يعني الفل في عتق العبد في زماننا لعلنا لا باقى خصوصاً
 في الامنود وجاز قبول هدية تاجر او اجابة دعوة واستعارة دابة و
 القياس لا يجوز الكل لانه يترفع والعبد ليس من اهل الكس جوزه في الشيء
 اليسير للضرورة استحسانا لانه لا يجد بدها كذا الضيافة ليجتمع اليه الميزون
 وتجلب قلوب المعاملين فكان من ضرورات التجارة ومن ملك شيئاً ملكه
 ما هو من ضروراته وكره كسوة ثوبا واهدائه النقيض لا انتفاء الضرورة
 وكره استئجار المحصى لان فيه تحريف الكس على المحصاء ولانه لا يورث
 فخالطه النساء وكره اقراض بقال دراهم لياخذ منه ما شاء لانه فرض
 بقرنقعا وهو منتهى ثمنه وينبغي ان يستودعه دراهم ياخذ منه ما شاء جز
 بخرءا فانه ليس بفرض حتى لو هلك لا شيء على الاخذ وكره اللعب بالسوط
 والتمرد وكل هو لقوله عليه السلام كل لعب ابن آدم حرام الا ثلاثة ملاعبة
 الرجل اهل بيته ولعبه لفرسه ومناضلة لقوسه وابعاح الشاة في السوط
 بلا قمار ولا اخلال بحفظ الواجب لان فيه تشييد الخاطر والنجاسة عليه ما روينا
 ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس والابل اذا شرط المال من جانب واحد
 بان يقول احدهما لصاحبه ان سبقني فلان كذا وان سبقك فلا شيء لي
 لقوله عليه السلام كسبى الا في خيف اي بغير افضل الى ربي او حافر
 اي فريس وحرم لشرطه من الجانبين بان يقول ان سبق فرك اعطيتك
 كذا وان سبق فركسي فاعطني كذا الا اذا ادخلنا لثابتهما وقال لا لثابتهما
 الا سبقتنا فلانا لان لك والى سبقناك فلا شيء لنا عليك وكس ايتهما
 سبق اخذ المال المشروط وكذا المتفق اذا شرط لاحدهما الذي هو العتق
 صحح وان شرطه لكل واحد منهما على صاحبه لم يجز كما في المسابقة وكره
 قوله في دعاية اللهم انك اسئلك بمقدار العزم من عرشك يروي بغيره
 الاولى من العتق والثاني من القعود ولا شك في كراهة الثانية لانه
 معناها عجز الله تعالى وكذا الاولى لانها توهم تعلق عزة بالعرش والعرش
 حادث وما تعلق به بهذا الوجه يكون حادثا ضرورة وعز الله تعالى
 قديم لا يتفك عنه از لا وابد اوقال ابو يوسف لا بأس به وبه اخذ الفقهاء

في اقراض بقال

ابو الليث لما روى انه عليه السلام كان من دعائه اللهم اني اسئلك لمجمع
 العزة من عرشك ومشتى الرحمة من كتابك وهدى الاعلى وكلما كان
 ولعل السرة في تجويزها جواز جعل العزة حصة للعزى لان العزى موصوف
 في القرآن بالمجد والكلم فكذا بالعزة ولا يخفى على احد انه موضع الهيبة و
 اظهار كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه وكره قوله في دعا
 بحق فلان وكذا بحق انبيائك واوليائك ورسلك وبحق البيت
 او المشعر الحرام اذ لاحق الخلق على الله تعالى وانما يختص مرتبة من شانه
 بلما وجوب عليه ولو قال رجل غيره بحق الله او بالله ان تفعل كذا لا يجب
 عليه ان ياتي به شرعا وان كان الاولي ان ياتي به وكره احتكاك روت
 البشر والبهائم في بلد يفر بها بل لقوله عليه السلام الجالب عزوق والمختر
 طعون ولانه تغلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقه
 وجب ان يامره القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم
 يبع عزه والضعف ان القاضي يبيع ان استنع اتفاقا وقدة المجلس
 قبل اربعون يوما وقبل شهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن ياتم وان
 قلت المدة لا غلابة ارحمه ومجلبوب من بلد اخر لانه خالص حقه ولم يتعلق
 به حق العامة ولا يستقر حكم الا اذا تعدى الارباب عن القيمة بقديا
 فاحشا فيسفر بمشورة اهل الرأي يكره امساك الحمايا ان كان يفر
 بالناس ذكره قاضي خان وفي القينة له حمامات مملوكة يطيرها في
 السطح مطلقا على عورات المسلمين ويكسر زجاج النسا برميته تلك
 الحمايا يوزر ويمنع اشتد المنع فان لم يمنع ذبحها المحتسب وسحب
 قلم ظافره يوم الجمعة قال قاضي خان رجل قت قلم ظافره وطلق راء
 يوم الجمعة قالوا ان كان يري جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الي
 يومها تاخيرها حاشا ان كان مكروها لان من كان ظفوه طويلا يكون ردة
 ضيقا فالام بجواز الحد وافرته بتركها بالاجابة فهو مستحب لما روت
 عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم ظافره
 يوم الجمعة اعاده الله تعالى من البلياء الي الجمعة الاخرى وزيادة ثلثة
 ايام ويستحب طلق عانته وتنظيف يده بالاعتراس في كل اسبوع مرة

في القينة

في القينة المفضل ان يقلم اظفاره ويحلق شاربه ويحلق عانته وينظف
 يده بالاعتراس في كل اسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما
 ولا عذر في تركه وراء الاربعين فالاسبوع هو المفضل والخمسة عشر
 الاوسط والاربعون الابدول ولا عذر فيها وراء الاربعين ويستحب
 الوعيد وفي المحيط ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الي وفروا الاطراف في
 ارض العدو وقاها سلاح وهذا مندوب اليه للجياد في دار الحرب وان
 كان قتل الاظفار من الفطرة لانه اذا سقط السلاح من يد من قرب العدو
 منه ربما يتمكن من دفعه بالظافره وهو نظير قص الشارب فانه سنة وفي
 حق الغازي في دار الحرب ان توفير شاربه مندوب اليه ليكون اسب
 في عين العدو رجل يعلم علم الصلوة او نحوه يعلم النسا واخر يعلم
 فالاول افضل لانه منفعة تعلم الخلق اكثر جاء في الماخر ان هذه اكرة
 العلم ساعة خير من احياء ليلة كذا في فتاوى قاضي خان وفيها رجل خرج
 في طلب العلم بغير اذن والده فلما باس به ولم يكن عفوفا قيل هذا اذا كان
 ملتحيا وان كان امره فلا بد ان يمنع من الخروج مراده بالعلم العلم الشرعي
 وما ينفع به دون علم الكلام وامثاله لما روي عن الامام الشافعي رحمه الله
 انه قال لان يلق الله عبد باكر البكاثر خير من ان يلقاه بعلم الكلام المخطا
 فاذا كان حال علم الكلام الممتد اول في زمانهم هكذا انما ظنك بالكلام المخطا
 بهذيانات الفلاسفة المخور بيل ابا طيهم المرفرة وفيها ايضا رجل
 علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب اليه بذلك قالوا ان علم
 انه لو كتب اليه بمنعه الاب عن ذلك ويقدر عليه يحل له ان يكتب اليه
 فلما يكتب كمالا تقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الرجلين وبين السلطان
 والرعية والخشم انما يجب لاجل المعروف اذا علم انهم سيعون الرجل اذا
 كان يصوم ويصلي ويفر بالشس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون
 غيبة وان اخبر السلطان بذلك ليزجره فلان علم عليه رجل يذكر مساوي
 اخيه المسلم على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر مساوي
 الغضب يربو السب حكى عن ابي الليث الحافظات اني شلتا ياشا
 رجعت عنها كنت اني ان لا يحل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن كنت

علم الظاهر وتوفير الشارب ونقطة

مطلوب من علم الشرعي ودم علم الفلاسفة

مطلوب من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

مطلوب منها يحفظ

اننى ان لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وكنى ان لا ينبغي لهما
 العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجعلوا شيئا فرجت عن ذلك كل
 صفة الرحم واجبة ولو بسلام وحجة وهدية وهي معاونة الاقارب
 والحب ان اليهم والتلطف بهم والمجالة اليهم والمكاملة معهم
 ويروى روى الارحام غيبا فان ذلك يزيده الله وحبنا بل يزيده وارتبانه
 كل جمعة او شهر ويكون كل قبيلة وعشيرة يد او اصدق في التماسر والنظر
 على من سواهم في اظهار الحق ولا يبرء بعضهم حاجة بعض لانه من القطيعة
 في الحديث صلة الرحم تزيد في العرو في حديث آخر لا ينزل الملائكة على
 قوم فيهم قاطع رحم وفي بعض الحديث ان الله يصل من وصل وصل رحمه
 يقطع من قطعهما **في الاخرة ان تعليم من كان**
 للنس وبيا ان خصا يصلي اهل السنة والجماعة من اهل الامور والسلف
 رحمهم الله في ذلك تصانيف المحقق ان يقول امرني الله تعالى بقبلة
 وما نهاني عنه انتهيت عنه فاذا اعتقد ذلك بقبلة اقر بلسانه ان كان
 ايمانه صحيحا وكان مومنا باكل وفيه اذا قال الرجل لا ادري ايماني
 ام لا فهذا خطأ الا اذا اراد به في الشك كمن يقول نشي نفسي لا
 ادري ايرغب في اهدامه لا ومن شك في ايمانه او قال انا مؤمن ان شاء
 الله تعالى فهو كافرا لان ثبوتها فقال لا ادري اخرج من الدنيا
 مؤمنا في لا يكون كافرا في المحيط من اني بلفظة الكفر مع علمنا كافر
 ان كان عن اعتقاد لا شك ان يكفر والالم يعتقد ولم يعلم انها لفظة
 الكفر ولكن اني بها عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يعذر
 بالجهل وان لم يكن قاصدا في ذلك بان اراد ان يتلفظ آخر فخرى على
 لسان لفظة الكفر خوارا ان يقول بحق انك تؤخذ اني وما يندى كان
 تؤخرى على لسانه عكسه فلا يكفر وفي الاجتناب عن تحيد نصا ان من اراد
 ان يقول اكلت فقال كفر ان لا يكفر قالوا هذا الجول على طبعه و
 بين الله تعالى فاما القضي فلا يصدره ومن اخبر الكفر او حرم به فهو كافر
 ومن كفر بلسانه طابعا وقيل مطايعا بالايان فهو كافر ولا ينفعه في
 قلبه ان الكافر يعرف بما ينطق به فاذا انطق بالكفر كان كافرا عندنا

من كفر بلسانه طابعا وقيل مطايعا بالايان فهو كافر ولا ينفعه في قلبه ان الكافر يعرف بما ينطق به فاذا انطق بالكفر كان كافرا عندنا

وعند الله تعالى كذا في المحيط وفي سائر الاجناس من غم على ان يامر غيره بكفر
 كان بعونه كافرا ومن تكلم بكلمة الكفر وضحك غيره بكفر الضاحك الا
 ان يكون الضحك خيرا وتبايان يكون الكلام مضحكا ولو تكلم بها خيرا
 وقبل القوم ذلك منه فقد كفوا والرضا بكفر نفسه كفر بالالتفاق و
 انا الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا فيه وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في
 شرح السير الرضا بكفر الغير انما يكون كفرا اذا كان يستحق الكفر او
 يستحقه اما اذا لم يكن كذلك ولكن اجت الموت والقيل على الكفر كان
 شره اموزيا بطبعه حتى ينقم الله تعالى عنه فهذا لا يكون كفرا ومن ثار
 في قوله تع ربنا اطمس على موالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا بظلمه
 صحته ما ادعيناوه وعلى هذا اذا دعا على ظالم وقال امانك الله على الكفر
 او قال سلب الله عنك الايمان ونحوه فلا يضره ان كان مراده ان ينقم
 الله تعالى منه على ظلمه وايدائه الخلق قال صاحب الاخرة وقد غرنا على
 الرواية عن ابي جرح ان الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل ومن
 خطر بيانه اشياء توجب الكفر ان تكلم بها وهو كاره لذلك لا يضره وهو
 محض الايمان ومن اعتقد الحلال حراما او بالعكس بكفر اذا كان حراما
 واذا كان حراما لغيره لا يكفر وان اعتقد وانما يكفر اذا كان حراما
 بريل قطعي واما لو كان باخبار الاحاد فلا وقد استوفى الكلام في هذا
 الباب في الفتاوي فاعلم الطالب لا يراجعها وينبغي المسلم ان يتقو
 بهذا الدعاء صباحا ومساء فانه سب العصمة عن الكفر بدعاء سيد
 البشر صلى الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا
 اعلم واستغفر لك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب ثم اذا كان في المحل
 وجوه توجب الكفار ووجه واحد يمنع بميل العالم اليه ما يمنع ولا يخرج الوجوه
 على الواحد لان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة ولا احتمال ان اراد الوجه
 الذي لا توجب الكفار ثم المستطوع في الفتاوي ان توبة الياس مقبولة
 دون ايمان الياس لان الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى وابتداء ايمانا
 وعرفانا والفايق عارف وحاله حال البقاء والبقاء اسهل من الابد
 والدليل على قبولها مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة



من كفر بلسانه طابعا وقيل مطايعا بالايان فهو كافر ولا ينفعه في قلبه ان الكافر يعرف بما ينطق به فاذا انطق بالكفر كان كافرا عندنا

وعند

عن عباده **فصل** وفي الفتاوى من يعرف بالتوحيد ويجد
الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال مع محمد رسول الله
يصير مسلما كذا لو قال بدهاء محمد رسول الله او قال دخلت في دين الاسلام
انا اليهودي والنصراني اذا قال لما اليوم فلا يحكم باسلامه لانهم يقولون
ذلك فاذا استفسرته يقول هو رسول الله اليكم فلا يدل هذا على ايمانه
لم ينضم اليه البتة كما هو عليه واذا قال النصراني شهد ان لا اله الا الله
وتبرأ عن النصرانية لا يحكم باسلامه لجواز ان يدخل في اليهودية او اليهود
يقول ذلك ايضا وان زاد وقال ادخل في دين الاسلام زال الاحتمال و
كذا اذا قال انا مسلم لم يكن مسلما لان معناه المستسلم للشيء وكل ذي
دين يزعم انه كذلك وعن الامام رحمه الله اذا قال نصراني او يهودي انا
مسلم او اسلمت ينال الي شئ تزيده الا قال ردت به ترك دين النصرانية
او اليهودية والاقول في دين الاسلام صار مسلما وان قال انا مسلم في
دين الحق لم يكن مسلما وان لم ينال عنه حتى صلى بجماعة كان مسلما وان
بات قبل ان يسأل ويصلي لم يكن مسلما وان قال لو نلت شهد ان لا اله
الا الله او قال شهد ان محمد رسول الله صار مسلما لانه منكر لما حرم
جميعا فبما شهد دخل في دين الاسلام مسلم ونصراني تنازع في شرا
شئ ثقيل في بيع من المسلم لامن النصراني فقال النصراني انا مسلم
لا يصير مسلما الا اذا قال انا مسلم الا اذا قال انا مسلم فذلك قالوا ينبغي
ان يصير مسلما لانه اخرج الكلام جوابا لكلام غيره وعن الامام انه يصير مسلما
بانا مسلم شهد نصرانيا على نصراني انه اسلم وهو منكم لم تقبل شهادتهما
وكذا لو شهد رجل امرأتان من المسلمين وترك على دينه وجميع أهل الكفر
فيه سواء ولو شهد نصرانيا على نصرانية بانها اسلمت جاز واجرت
على الاسلام وهذا قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل امرأتين
على الاسلام وشهادته نصرانيتين على نصراني بانها اسلمت الله اعلم

كتاب النكاح
لما فرغ من الكراهة والاختصاص شرع في النكاح لانه تارة يتجسس وتارة
يكفه اختلاف في معناه لغة واختار صاحب المحيط وتبعه صاحب الكافي وشا

الاسماء والكنى والنسب

المحققين انه الضم والجمع قال الشاعر ان القبور تنكح الاياما النسوة لا
البنات اي تضم وتجمع الي انفسهما سمي النكاح نكاحا لما فيه من ضم احد
الزوجين الى الآخر شرعا اما وطنا او عقدا حتى صار فيه كصاحبه في باب
وزوجي خفي ومعناه شرعا عقد موضوع ملك المتعة اي جعل استمتاع
الرجل من المرأة وهو اخراز عن البيع فانه عقد موضوع ملك البهائم وان
تبعه في بعض الصور ملك المتعة فلا حاجة الي زيادة قولنا في محلهما كما زيد
في النهاية اخراز عن بيع الغلمان والبهائم فان تملكها ليس سبيها
ملك المتعة التي هي الوطن المراد بالعقد المحل بالمصدر وهو ارتباط
اجزاء التعريف الشرعي بل الاجزاء المرتبطة بزوجته وتزوجت وكذا
بعث واشترت فان الشارع قد جعل بعض المركبات الاجزائية اشياء
بحد ذاتها او بحد مع معنى شرعي يترتب عليه حكم شرعي هو ملك المتعة مثلا اذا
قبل زوجة وتزوجت وبعده معنى شرعي هو النكاح يترتب عليه حكم شرعي
وهو ملك المتعة وكذا اذا قبل بعت واشترت وبعده معنى شرعي هو
البيع يترتب عليه حكم شرعي هو ملك البهائم ولما كان بين اللفظ والاشياء
ومعناه من العلاقة القوية حيث لا يتخلف عنه المعنى لان اللفظ
ايحادي معنى بلفظ يقارنه في الوجود سميت اللفاظ الانشائية باسم
معانيها حيث ذكر البيع والنكاح واريدهما بالاجابة والقبول ولذا
اطلق النكاح ههنا على العقد مع ان العقد موضوع للنكاح شرعا كما
عرف فظهر ان اللام في ملك المتعة ليست صلة للوضع بل للغاية فكانت
قبل عقد موضوع لمعنى يترتب عليه ملك المتعة وان ههنا عللا اربعا
الفاصلة المتعاقبة ان والمادية الاجابة والقبول والتصورية
الارتباط والغائية الاستمتاع هذا التحقيق باذ كرهه الشرع وان
كان عبارة قاصرة عن افادة ويندفع بما يرد عليه فشرأ لا النكاح
بعقد موضوع ملك المتعة وصرح بان النكاح هو الاجابة والقبول مع
ذلك لارتباطه من ان يكون الاجابة والقبول مع الارتباط معنى النكاح
ثم فهم من قوله فان الشئ يحكم بان الاجابة والقبول الموجودين حيث
يرتبطان ارتباطا حكميا فيحصل معنى شرعي يكون ملكا مشتريا اقرا

وهذا المعنى النقص
الذي هو النقص

الا اما باليار المنقلة الفاعل جمع وهم المرأة التي لا زوج لها وكذا
الارامل جمع ارملة وهم المرأة التي لا زوج لها ايضا كذا وفي الشرح

العدالة الناعية ما كملت مؤثراته في الخلقة فوجدت ان لا شئ اقرب من
اجابة الطلب وانما هي باجابه باوجود المثل بالقدرة كما لا يخفى فيقول
والنصوص بان يجب باوجود المثل بالقدرة كما لا يخفى فيقول
بغير الشئ ووجوده والغاية بان يكون المثل بالقدرة كما لا يخفى فيقول
بذلك

المحققين

له ذلك المعنى هو البيع الا يكون النكاح معنى الايجاب والقبول مع الية
وبينهما تناف ثم المفهوم من قوله ذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك
المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي
ان يكونا متحدان لان يكون احدهما معنى للآخر وهو مناف للمتناهي
ووجه الاندفاع ظاهرهما قد تناهيا من بسن النكاح حال الاعتدال
اي اعتدال المراجع بين الشوق القوي الى الجماع وبين الفتور
وجب في التوقان وهو الشوق القوي ويكره خوف الجور اي عدم
رعاية حقوق الزوجية وينعقد النكاح اي يحصل بتحقيق بايجاب
وقبول البناء للملاسة كما في بيت البيت بالجر والمدر لا بالاستعانة
كما في كسب بالقلم لانه يتاخر في كون الايجاب والقبول اجزاء مادية والمراد
بالايجاب ما يقدم من كلام العاقدين سمي به لانه يوجب جود العقد
اذا اتصل به القبول او ثبت للاخر خيار القبول وصفا في اصل اللقطة
للمعنى اي للاخبار عما حدث في الزمان الماضي وانما اشتراط ذلك لان البيع
اشياء تصرف شرعي والنكاح كذلك التصرف الشرعي لا يعرف الا بالاشياء
والشرع قد استعمل للفظ الموضوع للاخبار عن الماضي في الاشياء
ليدل على التحقيق والتمسك فيكون اول على قضاء الحاجة فنية اشارة
الي ان لا ينعقد بالكتابة في الاخر فانه لو كتب على شيء لافراة زوجتي
ففسك فكتب المرأة على ذلك الشيء عقبة زوجت منك لا ينعقد النكاح
كذا في معراج الدراية كزوجت اي نفقة ان صدر عن المرأة او شئ او
نحوها ان صدر عن الرجل وتزوجت وينعقد ايضا بما وصفا اي
لفظين وضع احدهما لاي المضي والآخر للاستقبال يعني الاخر فانه
موضوع للاستقبال كزوجتي وتزوجت وانما عطف قوله بما وصفا
على الايجاب والقبول اشارة الى ان ما وضع للاستقبال ليس من الايجاب
والقبول لان حسب الهداية قال النكاح ينعقد بالايجاب والقبول
بلفظين يعبر بهما عن الماضي ثم قال ينعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي
والآخر عن المستقبل واعاد لفظه وينعقد بلفظين يبينهما على ان
اللفظين اللذين يعبر بهما عن الماضي والآخر عن المستقبل ليس

نفسه

بالايجاب وقبول بل قوله زوجتي توكليل وقوله زوجت ايجاب وقبول حكما
في ان الواحد يتولى طرفي النكاح بخلاف البيع كما سياتي في موضوعات شأنا
النفقة وصاحب الوقاية والكسرة كما زعمنا ان قوله ثانيا وينعقد
بلفظين غير محتاج اليه بناء على زعمنا ما وضع للمضي والمستقبل ايجاب
وقبول فقصا لاحصاء فقال الاول وينعقد بالايجاب وقبول لفظهما
كزوجت وتزوجت او ماضي ومستقبل كزوجتي فقال زوجت وقال
الثاني وينعقد بالايجاب وقبول وصفا للمضي او احدهما وقال شراح
الربيعي اي ينعقد النكاح بالايجاب والقبول بلفظين وضع للمضي
او وضع احدهما للمضي والآخر للمستقبل فجعلوا ما وضع للمستقبل من
الايجاب والقبول وهو مخالف للكتب والبي ان الربيعي قال بعد ذلك
وهذا المعنى موجود ايضا فيما اذا كان احدهما ماضيا والآخر مستقبل
مثل ان يقول زوجتي فيقول زوجتك لان قوله زوجتي توكليل وانا به
وقوله زوجتك امثال لانه فينقذه النكاح فانه المص يجعل زوجتي
شطر العقد ويوافقه الشارح فيه ثم يجعل توكليل وانا به واجب من
ذلك ان حسب الهداية بعد ما نبه على هذه الدقة كيف لم يفتية لها
الناقل الحمد لله عليهم الصواب واليه المرجع والمآب ويجوز ان يراد بالاستقبال
ما يتناول المضارع لما نقل في معراج الدراية عن الشيخ حميد الدين ان قال
نظر الانعقاد بالماضي والمستقبل لا يقول الرجل اني تزوجتك فيقول
المرأة زوجت نفسك بفتح النكاح وان لم يعلم معناه قال في القواعد
الطهريه رجل تزوج امرأة بالعبودية او بلفظ لا يعرف معناه وزوجت نفسها
به ان علمنا ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم
يعلم معناه قال لم يعلم ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح فمن جملة مسائل
الطلاق والعنق والتبذير والنكاح والخلع والامراء عن الحقوق والبيع
والتملك فالطلاق والعنق والتبذير واقع في الحكم ذكره في عنق الا
واذا عرف الجواب في الطلاق والعنق ينبغي ان يكون النكاح كذلك
لان العلم بمضمون اللفظ انما يعبر لاجل القصد فلا يشترط فيها مستوى
فيه الجدة والهرل بخلاف البيع ونحوه وينعقد ايضا بقوله ما داد ويذير

الربيعي

بلا ميم بعد دادي و بزم قتي يعني اذا قيل للمرأة خويشتن بزني بقلان
دادي فقات وادتم قيل للرجل بزم قتي فقال بزم قتي بلا ميم بزم
النكاح لم يمان الوف به وفي المضمرات الاحتياطات ان يقول بالميم وعن
نجم الدين النسفي رحمه الله ان كان ينبغي ان يقول الخاطب خويشتن بزني
دادي وتقول المرأة خويشتن بزني وادتم لان في انعقاد النكاح بدون
ذكر بزني اختلاف المشايخ رحمهم الله فلا بد من ذكره ليكون المسئلة متفقاً
عليها كذا في الاخرة كسج وشرء اي اذا قيل فزوجني فقال فزوجت ثم قيل
للمشترى فزوجني فقال فزوجني بزم قتي وادتم لم يقولوا فزوجت وخر يوم لما
ذكرنا لا يتعقد بقولها عند الشهود ما زن وسنوسم وكذا لو قال للمرأة
هذه اقراني وقات المرأة هذا زوجي عند الشهود لا يكون نكاحاً قال
الامام قاضي خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقر البعده بامض
ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحاً وان اقرت المرأة انه زوجها واذكر
انها اقرت ان يكون ذلك نكاحاً ويتحقق اقرارها بذلك انشاء النكاح
بينهما بخلاف اذا اقرت ببعده لم يكن فاته كذب محض ولا يتعقد ايضا
بالنكاح وهو ان لا يذكر العاقدان شيئا من الابطاح والقبول بل ترخصا
على قدر من المهر ويتعقد الزوج او وكيله وتأخذ المرأة او وكيلها وسلم
المرأة نفسها وانما لم يتعقد به مبالغة في صيانة الابضاع عن التلصص و
اخر ما لسانها ويتعقد بالبيع اذ ليس فيه هذا المعنى لذل اقال بعضهم
به في التيسير النفس وانما يصح بلفظ النكاح والتزوج وما يصح
تمليك العين كربة وتمليك صدقة وبيع وشري فلا يصح بلفظ الاباح
والاعارة لانها وضعت لتمليك المنفعة في الحال فلا يصح بلفظ الوصية
لانها وضعت لتمليك العين بعد الموت وفي غاية البيان هذا اذا قيدت
الوصية بما بعد الموت او اطلقت واما اذا قيل وصيت ببنتي فلانة لك قال
بعض من الشهود وقال لرجل قبلت يكون نكاحاً وفي التامخانية ان
كل لفظ موضوع لتمليك العين يتعقد به النكاح ان ذكر المهر والاقبال
وسر سماع كل من العاقدين لفظ الآخر اذ لو لم يتحقق الرضا من
الطرفين فلا يتعقد النكاح وقد عرفت انه لا يتعقد بالكتابة في غير ذلك

في النكاح

من سماع العبادرة ويشترط ايضا حضور حزين او حرة حزين مكلفين
سماعين معا قولهما وقيل بشرط حضور الشاهدين لاسماعهما والصحيح
هو الاول فلا يتعقد بحضور الصبيان وبنديين لم ينفك كلتهما ويتعقد
بحضور السكاري اذا فهموا وان لم يذكروا بعد الصحيح وان سمع احد
الشاهدين فاعيد على الآخر فسمعه دون الآخر لم يصح الا في رواية عن ابي
يوسف رحمه الله انما اذا اخذ المجلس ولو اصرها اصره فاعاد عليه حتى
حتى سمع لم يجز ولو سمع احدهما كلام الزوج والآخر كلام المرأة ثم اعيد
وانعكس السماع لم يجز عند القاطنة رحمهم الله واجاز ابو سهل ان اخذ
المجلس قوله قولهما اي قول العاقدين اولى من قول الوقاية لفظ الزوج
لانه لا يتناول قول الوكيلين مطلقاً اي سواء كان شهداً لهما النكاح
مسلم او كافر ومسلمين النكاح مسلمة اذ لا شهادة للكافر على المسلم
ولو كانا فاسقين او محدودين في ذنوب واعجب ان ابا حنيفة او ابني الزوجين او
ابني احدهما لان كل منهن هل الوقاية فيكون اصل الشهادة تحملاً وانما
الغاية ثمة الاداء فلا يبالى بقواتهما وان لم يثبت النكاح بهما
اي ابني الزوجين او ابني احدهما ان ادعى القريب لان الشهادة للزوج
لا تجوز بخلاف الشهادة عليه فاذا انكح بحضور ابني الزوج قال ادعى
لم تقبل شهادة ابنيه له وان ادعت تقبل شهادة لهما وان انكح
ابني الزوجة قال ادعت لا تقبل شهادة لهما وان ادعت تقبل كما صح
نكاح مسلم ذميمة عند ذميين وان لم يثبت بهما انكر اذ لا تقبل شهادة
الكافر على المسلم وان ادعى المسلم تقبل له اذ الاب شخصاً آخر ان ينكح
صغيرة فانكح عند رجل وافرأين ان خضر الاب صح النكاح والا فلا قال
الاب اذ احضر انقل عبارة الوكيل اليه فصار عاقداً احكاماً والوكيل مع
الرجل والمرأتين شاهدان كاي زوج بالغة عند رجل ان خضر صح
النكاح والا فلا فصار ابالغة كأنها عاقدة والاب وذل لك الشاهد
شاهدان حرم على الرجل تزوج اصله وان علت وحرمة وان سفلت
واخته وبنتها وان سفلت وبنتيها وان سفلت وعمته وخالته
باني جهة كانتا واما بنات العم والعمة والخال والخالة فالحال بقوله تعالى

في النكاح

فيمنع من تزويجها
 من غير موافقة
 المهر
 فيمنع من تزويجها
 من غير موافقة
 المهر
 فيمنع من تزويجها
 من غير موافقة
 المهر

واخل لكم ما وراء ذلكم وهذه غير مذكورة في المحرمات وبنت زوجة وطقت
 وام زوجة وان لم توطأ الزوجة لما تقر ان وطئ الاثم يحرم البنت
 وتكاح البنت يحرم الاثم وزوجة اصله وان علما وقرعة وان سفل
 والكل رضاعا اي حرم تزويج كل ذكر من اهل الفروع وغيرهما من جهة
 الرضاع وهذا يشمل نسبا كبنات الاخ مثل اشمل البنت الرضاعية
 للاث النسبية والبنت النسبية للاث الرضاعية والبنت الرضاعية
 للاث الرضاعية وحرم ايضا تزويج اصل فرنية وان علت وحصل
 محسنة بشهوة وما سمي ونافذة الى ذكره والمنظور بشهوة الى فرجها
 الا اخل لو كان نظره من زجاج او ماء هي اي المرأة فيه اي الماء وجرم
 ايضا تزويج فروعهن اذ بالزنا يثبت حرمة المصاهرة عندنا خلاف ما
 لا اي لا يحرم تزويج المنظور الي فرجها الا اخل من فرأه او ماء بالانعكاس
 يعني اذا نظر الي فرجها الا اخل من زجاج او ماء هي فيه يحرم هي لو انا اذا
 نظر الي فرأه او ماء فرأى فرجها الا اخل بالانعكاس لا يحرم له كذا في الفتاوى
 والخلاصة قبل ام اذارة تحرم اذارة ما لم يظهر عدم الشهوة وفي المس
 اي اذا حصل ام اذارة لا تحرم ما لم يعلم الشهوة لان تقبيل النساء
 غالبا يكون عن شهوة والمعانقة بمنزلة التقبيل كذا في فتاوى قاضي
 وما دون شع سنين ليس مشتهمة فان بنت شع سنين قد تكون
 مشتهمة وقد لا تكون فانه يختلف بعلم الجته وصغرهما وانما قبل بوجها
 شع سنين فلا تكون مشتهمة وبه يفتي كذا اي كما حرم تزويج من فرأى
 ونحوها كذلك حرم اطلع كذا عدة اي في التكاح والعدة ولو كانت
 العدة من طلاق باين وفيه خلاف المشافعي رحمه الله واطع وطاعك
 بين قوله بين ارباب متعلق باطلع ايها فرضت ذكركم كحل لا
 يعني حرم الجمع بين ما بين المراتين في التكاح بان تزويجا بعقد او قبل
 او تزويجا اصدىهما في عدة الا فرى سواء كانت العدة من باين او جعي
 وان يطأها مملوكا لان الجمع بينهما يقضي في طبيعة الرحم اذا المعاد
 مقادة بين الضارب تجاز اطلع بين امرأة وبنت زوجها الذي كان
 لها من قبل اذ لا فرأى بينهما ولا رضاع فان بنت الزوج لو فرضت

لابد من اعتنا بالشهوة في ماله والناظرة الي
 ذكره ايضا وقد غفلت كما ذكرنا وكان الايقن تأخير
 قيدا للشهوة عن الجميع
 جواز زناه

ذكر

ذكر كان ابن الزوج وهو حرام اما المرأة الاخرى لو فرضت ذكرها فاحرم
 عليها تلك المرأة وان تزوج اختا وطئها صح النكاح لصدوره عن اهل
 مضافا الي محله كمن لا يطأ واحدة من المنكحة والموطوءة حتى يحرم
 عليه لانه لو وطئ المنكحة صار جامعاً بينهما وطأ حقيقة ولو جامع الموطوءة
 صار جامعاً بينهما وطأ حكماً لان المنكحة موطوءة حكماً واذا اهرق الموطوءة
 على نفسه بسبب من الاسباب كالبسيع والتزويج والرهبة مع التسليم وانما
 والكفاية حل وطئ المنكحة واذا اطلق المنكحة حل وطئ المملوكه ويطأ
 المنكحة ان لم يكن وطئ المملوكه لعدم اطلع وطأ حقيقة ولا حكماً وان
 تزويجها اي الاخيتين بعقد قديم لانه لو تزويجا بعقد واحد كان
 النكاح باطلا للجمع بين الاخيتين فلا يستحقان شيئا من المهر ونسبي الاول
 قديم لانه لو علم ذلك بطل الثانية فرق بينه وبينها لان نكاح اصدىهما
 باطل بقاء ولا وجه الى التيقين لعدم الاولوية والبرجج بلا رجحان ولا
 الى التقيد الي الجاهل لعدم الفائدة اذ لا يمكن الاستمتاع باحدة منهما
 او للضرر عليه عليهما بالزنا النفقة والكسوة من غير قضاء حاجة وصيرورة
 المرأة كالمعلقة وهي التي لها زوج قد عرض عنها ولا يجوز التحريم في الفروج
 فتعين التفرق فان طلبت المهر وقالت لا تدري الاولي لا يقضي لها
 بشئ من المهر الا ان تصطلي لان الحق للمهر فلا بد من دعوى الاولوية
 او الاصلح ليقضي لها وصورة ان تقول عند القاضي لنا عليه المهر هو
 لا بعدنا فنصطلي على نصف المهر فيقضي القاضي وان ادعيتها اي الاولوية
 كل منهما بلا بينة فلها تمام المهر من الاخرى بعد الدخول لانه استقر
 بالدخول فلا يسقط منه شئ ونصف مهر لو قبلت وشاوى مستباحا لان
 النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاولوي
 قبل الوطئ فيجب نصف المهر ولا يدرى لمن هو نصف بينهما وان اختلفا
 اي مستباحا فان علما اي المسميان بان ايها الفلانة وايها الفلاني
 فلكل منهما ربع مهرها المسمى والا اي وان لم يعلم المسميان فنصف
 اي فلكل منهما نصف اهل المسميان لانه متيقن وان لم يسم مهر لهما
 فلها منعة واحدة بدل نصف المهر كذا الحكم في سائر الحرم جمعها في النكاح

فيمنع من تزويجها
 من غير موافقة
 المهر
 فيمنع من تزويجها
 من غير موافقة
 المهر

من المحارم صح نكاح الكتابية المقررة بنيت فلما حجة إلى ذكر الصابية لا
إذا كانت كتابية مقررة بنيت حصار ذكرها عشا والانسبا في ذكرها و
نكاح الحرمة إلى أدمرة ولو كان نكاحا محرما فإن الاحرام لا يمنع صحة
النكاح ونكاح الامه ولو كانت كتابية او مع طول الحرة خلاف النكاح
فيما فانه لا يجوز للمسلم ان يتزوج امه كتابية ويجوز بالمسلم
بشرط عدم طول الحرة والمراد بطول الحرة القدرة على نكاحها بان
له من الحرة ونفقها ونكاح الحرة عليها اي الامه لا عكسها اي لا يجوز
نكاح الامه على الحرة ولو كان نكاحا محرما في حرة لبقاء اثر النكاح
المانع من العقد ونكاح اربع من حريمها اما فقط للحريم اي لا يجوز له ازيد
من الاربع لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
والنقص على العدد يمنع الزيادة عليه وعند الشافعي رج لا يتزوج
الامه واحدة وللعبه نصفها ونكاح حبل من الزنا لا حولها تحت
قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولكن لا توطن قبل وضعها ثم لا يسبق ما
زرع غيره لا لاحرام الزاني هذا اذا كان النكاح غير الزاني واما اذا كان
ذلك فالنكاح صحيح عند الكل ويستحق النفقة عند الكل ويجل وطهر عند
الكل كذا في النهاية ونكاح الموطوءة بملك يمين باه وطهرها مولاه
ويدخل فيه ام الولد ما لم يكن حبل لان فراشها ضعيف ولهذا يشق
ولا يجوز نفقة ويستحب للمولى ان يستبرأ بها صيانة للماء او زنا اي صح
نكاح الموطوءة برزني حتى لو راي امرأة ترضى فتزوجها جاز ولا ان يطأها
خلان المحرم ونكاح المضمومة الى حرمة فانه اذا تزوج افراتين لا يخل
له نكاح احدى بهما بان كانت غرما او ذات زوج او وثنية ويجل نكاح
الاخري صح نكاح من يجل وبطل نكاح الاخري لان المبطل في احدى بهما
فيقتصر عليها بخلاف البيع لان غير المبيع اذا ضم الى المبيع يكون قبول
غير المبيع شرطا لقبول المبيع وهو فاسد والبيع بنفسه بالشرط الفاسد
بخلاف النكاح وما سمي من المهر فلهما وقالا لا يقسم على مهر فلهما فما احتوا
المضمومة لزمه وما احتوا الاخري لا يلزمه لان نكاح امه وسيدته اي
لا يصح نكاح المولى مع سواها كانت مدبرة او ام ولد او مكاتبه او

او مشركه

او مشركه ولا نكاح العبد سيدته للاجماع على بطلانها ولا نكاح المجوسية
والوثنية لانها من المشركات وقال تعالى لا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن
وصابية عابدة كوكب لا كتب لهما اختلف في تفسير الصابية فعند
هم عبدة الاوثان وانهم يعبدون النجوم وعند ابي حنيفة رج ليسوا
بعبدة الاوثان وانما يعطون النجوم كتقويم المست الكعبة قال كان
كما فسره الامام صح بالاجماع لانهم اهل الكتب فدخل فيما سبق وان كان
كما فسره لم يصح بالاجماع لانهم مشركون ولهذا قيدت ههنا بما ذكره
وكذا لا يجوز وطئ المدكورات بملك اليمين لان النكاح محول على الوطئ
او نقول هو في موضع النفي فيتناول الوطئ ذكره الزبلي ولا نكاح
خامسة في عدة رابعة للحرة ثالثة في عدة ثالثة للعبه فان طلق الحرة
احدى شيئا الاربع طلاقا بايثام لم تجز له ان يتزوج خامسة حتى ينقضي
عدتها وفيه خلاف الشافعي رج وهو نظير نكاح الاخت في عدة الاخت
ولا نكاح حبل بنت حملها كمال سميت فان النسب ثبت في داعم كما
ثبت في دارنا وهذه العبارة احسن من قولهم كمال من بني لان المتبادر
من حصول الحمل بعد السبي هو باطل اذ لا يثبت النسب او حال
من مولاه بان ادعى ان حملها منه او حال من زوجها مولاه اياه
فانه ايضا ثابت النسب ولا نكاح المتعة وهو ان يقول المرأة المتع
بك كذا مدة بكذا من المال ولا النكاح الموقت مثل ان يتزوج امرأة
بشهادة شاهدين عشرة ايام لم يقبل الموقت لانه يعقد على كمال
المتعة فانه مع عدم معناه مخالف للمداه حيث قال والنكاح الموقت
برهننت امرأة عليه على رجل انه تزوجها ونقض به ولم يكن تزوجها له
وطهرها ولما علمت في عكسها هذا عند ابي رج وهو قول ابي يوسف الاول
وفي قول الاخير وهو قول محمد رج لا يسع الوطئ وهو قول الشافعي رحمه
لان القاضى اخطا في الحجة او الشهود كذبة فصار كما اذا طهرتهم عبدا
او كفارا ولا يبي رج ما روى ان رجلا اقام بنية على امرأة انها زوجة
بين يدي علي رضي فقضى على بذلك فقالت المرأة ان لم يكن لي منه
بذخري حتى اياه فقال علي رضي لله عنه شاهدك زوجاك ولو لم

لا كتابية

في النكاح غير صحيح و...
المعلق عليه في المحل...
الفساد و...
حون زان

هذا الاستثناء...
يبيح ان يكون...
من قوله لا يبيع...
كالا يبيع جوارا

ينعقد النكاح بالشرط مثل ان يقول بنتي ان دخلت الدار ورجعت فلانا
وقال فلان تزوجتها فان التعليق لا يبيع وان صح النكاح لا يفسد
ان التعليق بالشرط ينقض بالاسقاط المحضة التي تختلف بها كالمطلق
والعقاق ولا ينعقد اذا والنكاح ليس منها ولا اضافة الى امر في المستقبل
مثل ان يقول في الحرم مثلاً تزوجتها فلانا في الصفر وقال فلان قبلتها
لا يبيع النكاح ويبطل الشرط وادوية اي دون النكاح الا ان يكون
اي الشرط كائناً نقل في العادة عن مجموع النوازل ان تعليق النكاح
بشرط معلوم للمحال يجوز ويكون تحقيقاً بان قال لآخر زوجتي ابنتك
فقال في زوجتها قبل هذا من فلان فلم يصدقه الخاطب فقال له
اب البنت ان لم يكن زوجتها من فلان فقد تزوجتها منك قبل ان
تفطر ان لم يكن زوجتها ينعقد هذا النكاح لان التعليق بشرط كاي تحقيق
فيكون تيجراً او باني تحقيقه في آخر البيوع ان شاء الله تعالى

باب الولي

والكفو الولي شرط صحة النكاح في الصغير المجنون والرقبي لان علته
الاحتياج الى العجز وهو موجود فيهم ولما علم من كون الولي شرط صحة النكاح
في الصغير ونحوه عدم شرطه في صحة انعقاد نكاح اشد او حرة علقه
فينعقد نكاح حرة مكلفة اي عاقلة بالغة بكر اكانت او ثيباً بلا ولي
فان الحرة المكلفة اذا زوجت نفسها فبطلت خيبتها وبطلت يوسف
رحمها الله ينفذ وفي رواية عن ابي يوسف رحمها الله لا ينفذ الا بولي
عند محمد بن ينفذ موقوفاً على اجازة الولي وعند مالك الشافعي لا ينفذ
ولا اي للولي الا عراض في غير الكفو ان شاء فسخ وان شاء اجاز
مالم يملكه واما اذا ولدت منه فليس لها ولي حتى الفسخ كالمطلق
الولد بعد مخرجها كذا في الحائض والحمل وكذا في ميسرة شيخنا
ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفوف الولي بذلك فسكت حتى
ولدت او لاداً ثم بدلت الى ان يفسخ في ذلك فلان يفرق بينهما لان السكوت
انما جعل رضاء في حق النكاح في حق البكر رضاً بخلاف القيسل كذا في
النهاية وروي عدم جواز رواء الحسن عن ابي جريح لان كثير من الناس

في النكاح غير صحيح و...
المعلق عليه في المحل...
الفساد و...
حون زان

هذا الاستثناء...
يبيح ان يكون...
من قوله لا يبيع...
كالا يبيع جوارا

في النكاح غير صحيح و...
المعلق عليه في المحل...
الفساد و...
حون زان

النكاح لم يفسد

لا يمكن رقه بعد الوقوع وبه يفتي لفساد الزمان ورضاء البعض كرضاء
الكل اي رضاء بعض الاولياء كرضاء كلهم حتى اذا عقد واحد منهم لم يفسد
الباقى على نسخ لو استؤوا في الدرجة واما اذا كان بعضهم اقرب من الآخر
فله نسخ وبه يفتي اي الولي المهر ونحوه اي نحو قبضة المهر كخبرنا عنه ومما
اسبغ الوليمة رضاً لانه تقرير حكم العقد وان تمام الزوج في المهر
في القيسل لا يكون وفي النسخ ان يكون ذكره قاضي طان لا سكونه
لان السكوت عن المطالبة محتمل فلا يجعل رضاً الا في مواضع مخصوصة ليس
هذا منها ولا يجزى بالغة على النكاح اي لا تنكح بلا رضاء بل تجزى الصغير
عندنا ولو ثيباً وتجزى البكر عند الشافعي ربه ولو بالغة فالبكر الصغيرة
تجزى اتفاقاً والقيس البالغة لا تجزى اتفاقاً ثم عندنا كل ذي فدا لا يجاز
وعند الشافعي رحمته ليس للاب والجد اب الا ان استأذنها
اي البالغة هو اي الولي نفسه او وكيله او رسوله او زوجها اي الولي
فعلت بوصول خبر التزوج اليها فسكت او ضحكك غير مستهزئة فان
ضحكها مستهزئة لا يكون رضاً واذا ابتسمت فهو رضاً هو الصحيح كذا في
النهاية او بكت بلا صوت كان اذا ثيباً بشرط ان تعلم الزوج يعني ان يكون
وما عطف عليه ثيباً يكون اذا ثيباً اذا علمت الزوج انه مما هو ليظهر غيرها
فيه من رغبتها عنه حتى لو قال لها اريد ان ازوجك من رجل فسكت لا يكون
رضاء لعدم العلم به ولو قال ازوجك من فلان او فلان وذكر جاء فسكت
فهو رضاً يزوجه ايأ شاء ذكره الزيلعي لا المهر اي علمها المهر ليس بشرط
لان للنكاح ليس صحة بونه وان كان المبلغ فضولاً يشترط فيه العدة
او العدة عند ابي جريح ربه خلافاً لهما كذا اي كما ان سكوتها المذكور ان
كذلك اذا تزوجها الولي عندنا فسكت يكون سكوتها اذا ثيباً
ذكره الزيلعي وان استأذنها غير الاقرب اي لا يجزى او ولي بعيد فاذ
لا يكون بالسكوت بل بالقول لان هذا السكوت لقلة الالتفات
اليكلام فلم يدل على الرضا بخلاف الرسول فانه قايماً مقام الولي كالتب
لقوله عليه السلام النبي شاهد ولان النطق لا يقع عيباً منها اذا
قل الحياء بالممارسة فلما منع من النطق وفي الكافي اذا وجد فعل يدل على

لا يمكن

الرضا فهو كالقول كتمكينهما نفسيهما او مطالبتهما منه وتنفقها لان
 تعمل على الصريح وفي المحيط لو قبلت الهدية او خدمت الزوج او اكلت
 من طعامه لا يكون رضا ويستتر في استئذان غير الاقرب اعلاهما
 اي المهر والزوج قيل لابد من شتمية المهر في استئذان الاب والجد وغيرهما
 لان رغبتهما مختلف باختلاف قلة الصدق وكثرة والصدق ان المهر
 اذا كان ابا او جدا فذكر الزوج يكفي لانه لا ينقص من المهر الا الغرض
 فلو كان غيرهما فلا بد من شتمية الزوج والمهر كذا في الكافي والراي
 بكارتها بوثية او حياض او جراحة او تعيس هو طول مكثها في اسلمها بعد
 ادراكها حتى خرجت من عدا الا بكار او زنا بغير حكم اي طاهر البكر
 في ان سكوتها رضا والقول لها ان اختلعا في السكوت اي اذا قال
 الزوج للبكر ابنا لعمه بلفظ النكاح فسكت وقالت بل رددت
 فالقول قولها لانه يدعي لزوم العقد وتملك البضع والمراة تدفعه
 وتقبل بنية على سكوتها ولا تخلف في عقد مهرها اي بنية مهر عند
 ابي حنيفة بناء على عدم التحليف عند في النكاح خلاف لما للولي في
 الصغير والصغيرة بالزوج بنية الصغيرة ونقص من مهرها نقصا
 فاحشا ولو كانت الصغيرة غيبا خلاف لما في وقد فرغ من فاش
 وهو لا يتغير في النكاح فيه بان زوج بنية الصغيرة ونقص من مهرها
 نقصانا فاحشا او لغيره بان زوج بنية الصغيرة عبدا او زوج
 ابنة الصغيرة ان كان اي الولي ابا او جدا اب لا بخلافها
 قالوا الخلاف فيما اذا كان الا صاحبا ولو كان سكرانا لا يصح انة
 اتفاقا وكذا لو عرف منه سوء الاختيار لطمه او سفه لا يصح اتفاقا لها
 انا ولايتها نظرية فاذا تضمن ضررا لا يجوز ولا ان شفقتهما وافرة
 فالظاهر ان هذا الضرر يضمن في مقابلة فوايد اخر من كون الزوج حسن
 الخلق والافتقار واسع النفقة والوفقة والظاهر انها قصدت بالعقد
 فلا ضرر والا اي وان لم يكن الولي ابا او جدا فلا اي لا يصح النكاح
 بغير فاحش ولا غير فوافقا لفقده على الصحة في الغير في عقد
 اي عقد الا والجد اذا كان ذلك العقد بمهر المثل او لغيره لم ي

هذا هو المهر المثل
 وهو ما كان
 من مهرها
 في النكاح
 ولو كان
 من مهرها
 في النكاح
 ولو كان
 من مهرها
 في النكاح

العقد ولا خيار لو اقدم منها بعد البلوغ وفي عقد غيرها من الاولياء
 خيار فسخ بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده اي بعد البلوغ يعني ان كانا
 عالين قبل البلوغ بالعقد فلكل منهما الفسخ عند البلوغ ان شاء اقام
 على النكاح وان شاء فسخ عند ابني خيفة ومخدر رحمها الله والافضل منهما
 الفسخ اذا علم بعد البلوغ قوله غيرهما يتناول الفسخ والام حتى اذا زوج
 احدهما ثبت الخيار وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي بشرط القضاء
 يعني اذا اختار الصغير او الصغيرة الفرقة بعد البلوغ لا يثبت الفرقة
 ما لم يفسخ الفسخ النكاح بينهما بخلاف خيار العتق حيث لا يحتاج فيه
 الى القضاء وبخلاف خيار الخيرة فانها اذا اختارت نفسها وقت
 الفرقة بلا قضاء فيتوارثان قبله اي اذا اشترط الفرقة بالقضاء
 ومات احدهما قبل القضاء بلغ اولا ورثة الآخر لبقاء النكاح قبل القضاء
 وسكوت البكر منها اي عند البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ رضا
 وخيار ما لا يمتد الى اخر المجلس وان جهلت به اي بالخيار فان البكر
 اذا سكنت منها بناء على انهما لم تعلم ان لها الخيار يبطل خيارها ولا تغدر
 بالجهل وينبغي ان تختار نفسها مع رؤية الدم وان رآته بالليل بخيار
 بلسانها فتقول فسخت نكاحي وشهدت اذا اصبحت وتقول رأت الدم
 الان فان قالت طهر الله اخرت فني على خيارها وان بعثت خادما
 حين حاضت فذاع شهودا فلم يقدر عليهم وهي في مكان منقطع لزمها
 النكاح ولم تغدر ولو سالت عن اسم الزوج او عن المهر المستمي او سلمت
 على الشهود بطل خيارها ولو اختارت واشهدت ولم تقدم الى القاضي
 بشهر من فني على خيارها بخيار العيب ذكره الزيلعي بخلاف المفقعة اي
 اذا اعتقت امه ولها زوج يثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار
 فبطل ما عذر لان خدمة المولى يمنع التعلم بخلاف الحر فانما تطلب العلم
 فريضته على كل مسلم ومسلمة واما الصبي والصبيبة فاذا رابها يجب
 عليهما تعلم الايمان واحكامه ووجب علي وليهما التعليم ولا ينبغي ان يترك
 سدى قال الله السلام فزواصبيا نكح بالصلوة اذا بلغوا سبعا وضرعهم
 اذا بلغوا عشرة وخيار الصغير اي خيار المجلس للصغير واليتيم اذا

بلف لا يبطل بلا صرح رضا بان يقول رضى او قبلت او دلالة
 بان يفعل يد على الرضا كالقبلة والمست اعطاء الغلام المهر
 قبول النيب المهر ولا يقام بها من المجلس لان خيار البلوغ ثبت بعدم
 الرضا لو تم الخلق ما ثبت بعدم الرضا يبطل الرضا الا ان سكو
 البكر رضا فلا يمتد الى آخر المجلس فضلا عما رآه لاسكو الغلام فلا
 يبطل خياره لقيام المستلزم للتسكوت واما عدم بطلان خيار النيب
 بقيامها عنه فلا ان خيار بلوغها لم يثبت بانبات الزوج وهو ظاهر وما
 لم يثبت به لا يقتصر على المجلس فان التفويض هو المقصر عليه كما سياتي في
 موضوعه ان شاء الله الولى في النكاح لا التفويض في حال الصغر فانه لا
 ثم لا يبره ثم لو صيرها ثم ونتم العصبية بنفسه وهو ذكر تبطل باليت بلا
 توسط انشى اخر زرع عن العصبية بالغير كالنبت اذا صار عصبية بالاب
 فلما دلالة لها على انها المجنونة وعن العصبية مع الغير كالنبت مع البنت
 حيث لا دلالة لها على انها المجنونة على ترتيب لارث اى تقدم المجرى
 وان سفل ثم اصل وهو الاب والجد ابوه وان علانم الاخ لاب وام
 ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم القم لاب وام
 ثم القم لاب ثم ابن القم لاب وام ثم ابن القم لاب ثم المعقن فولى المجرى
 الابن مع وجود الاب والجد اى الابلع محجوب بالاقرب بشرط حرية
 وتكليف فلا دلالة لعبد وصغير ومجنون على غيرهم اذ الولاية على الغير فرع
 الولاية على النفس لا دلالة لهم على غيرهم واسلام في حق مسلمة ارادت
 التزويج وولد مسلم لقوله تعالى يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
 وكذا الولاية لمسلم على كافرة وينبغي ان يقال لا ان يكون المسلم سبيلا
 امه كافرة او سلطانا ذكره الزيلعي ثم ان الولى بعد العصبية المذكورة
 الام ثم الاخ لاب وام ثم الاب ثم الام ثم ذواتهم الاخر فالأقرب
 ثم مولى الموالاة وهون لا وارث له والى غيره على ان جنى فارة
 عليه وان مات فارة له ثم السلطان لقوله عليه السلام السلطان ولى من
 لا ولى له ثم قاض كسب في منشوره اى مكتوب المعطى من قبل السلطان
 ذلك اى تزويج من لا ولى لها لا بعد اى يجوز للولى الابلع التزويج

ج ١٠٠ ص ٢٥٥
 ج ١٠١ ص ٢٥٦
 ج ١٠٢ ص ٢٥٧
 ج ١٠٣ ص ٢٥٨
 ج ١٠٤ ص ٢٥٩
 ج ١٠٥ ص ٢٦٠
 ج ١٠٦ ص ٢٦١
 ج ١٠٧ ص ٢٦٢
 ج ١٠٨ ص ٢٦٣
 ج ١٠٩ ص ٢٦٤
 ج ١١٠ ص ٢٦٥

فليس من ذلك

من ذلك ان لا يبره

بقبية

بقبية الاقرب غيبة منقطعة تسرحا بعضهم بان يكون في بلد لا اتصل
 اليه القواقل في السنة الآخرة وهو اختيار القدرى وقيل انى مدة الغيبة
 يعنى مسافة القصر اذ ليس الاقصد سنة الشف نهاية فاعبر الا انى وهو
 اختيار القاضى الى على الشف وسعد بن معاذ المروزي وصدر الامام
 والعقد الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي وقيل لم ينظر الكفو الى طلب
 الجهر من اختاره الامام ثم لا يمتد الى غيره حيث قال الاصح انه اذا كان
 في موضع لو استقر حضوره او استطاع رايه نفوت لكفو الذى حضر الغيبة
 منقطعة والا فلا لانه ولا يمتد نظرية ولا نظرية ابقاء ولا يمتد جند ولا يمتد
 بعوده يعنى بعد ما ثبت الولاية للابعد اذ ارد وجهان ثم حضر الاقرب ليس
 لان يفسخ لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصلت القدرة على العمل
 بعد حصول المقصود بالخلف اقروى صغيرا وصغيرة او وكيل كل واحد
 او مولى العبد بالنكاح لم يصدق واحد منهم عند اية رج كونه اقرارا
 على الغير الا ان يشهد الشهود على النكاح او يدرك الصغير والصغيرة فيصدق
 او يصدق الموكل والعبد وعندهما يصدق بلا شهود وتصدق بصورته
 ان يدعى عند القاضى رجل على اب الصغيرة انه زوجه منه واقرار الاب به
 بين يدى القاضى فانه لا يقضى بالنكاح ما لم يات الزوج بيمينه يشهدون على
 ما ادعاه وينصب انسانا عن الصغيرة حتى ينكر النكاح فيقيم على البينة او
 يدرك الصغيرة فتصدق الرجل والاب تحق يقضى بالنكاح بخلاف لامة
 فانهم اجمعوا ان المولى اذا اقر بنكاح امه بعد ما ادعى رجل نكاحها يقضى
 بنكاحها بلا تصديق وبينة لانه مقرر على نفسه لانه تملك نفس الجارية وبه
 بخلاف العبد فانه تملك نفسه فقط لما فرغ عن الولى شرعا في الكفو فقال
 الكفاية ان لفته كون شئ نظرا خروجه من تغير في النكاح بين الرجل والنساء
 لزوم النكاح خلافا لما لك رج نسب في الولى فان البع ضيقوا اشتكاهم
 ففرش كفاء اى بعضهم كقول بعض والعرب يعنى سوي فرش كفاء
 قبيلة بقبيلة وليسوا بكفو لفرش والمولى يعنى العجم سوا ذلك لانهم
 نصر والعرب على قتال اصل الحب والفاصر سمي مولى قال الله تعالى وان كانا
 لا مولى لهم الكفاء رجل رجل اى لا يعتبر بينهم وليسوا بكفو لكونهم

مطلب الكفاية

و يعتبر ايضا اسما ما لمسلم بنفسه كقول الذي اب وامر به اي الال
والابوان فيه كالباء يعني من كان له ابوان في الالام فهو كقول من لا اب
فيه لان التعريف يقع بالابوين فلا يعتبر الزايد و يعتبر ايضا حرة فبعد
او معتق ليس كقول الحرة اصلية ولا معتق ابوه كقول الذات ابوين حري
و يعتبر ايضا ديانة فليس ناسق كقول الصالحة او بنت صالح و يعتبر ايضا
مالا وهو ان يكون مالكا للمهر والنفقة وهو المعتق في ظاهر الرواية فالعبد
عن المهر المعتق والنفقة ليس كقول الفقيرة اما المهر فانه عوض لخصها فلا بد
من تسليمه لان المراد بالمهر قدر ما تقارنوا به لا انما هو اراه مؤجل عرفا
واما النفقة فلان قوام الازدواج ودوامهما لا يعني في الصحيح قال
شمس المائنة الخسني وحبب الاخيرة الصالحة لا يعتبر لان كثره المال في
في الال قال عليه السلام هلك المكثرون الا من قال بما له اهله اي تصدقا
به قالوا در عليهما اي المهر والنفقة كقول ذوات اموال عظام لعدم العزيم
و يعتبر ايضا حرة لان التفريق يقع بها مثل جايك كداد وخفاف و غيرها
ليس كقول المثل عطار كبراز فالعطار والبراز كقولان الجحيم العالم كقول
الجحيم لان شرف العلم يقاوم شرف النجب والعالم الفقير اي غير الغني لما
عرفت ان يجب ان يقدر على المهر المعجل والنفقة كقول الجحيم التي لما عرفت
ان الغني غير معتبر وللعلوي لما عرفت ان شرف العلم يقاوم شرف النجب
والغري للمدني نقصت اي تزوجت امرأة ونقصت عن مهرها للثاني
ان يتم المهر او يفرق بينهما لانها الحقت العار بالاولياء لانهم يتفاوتون
بمهر المثل ويعتدون بالنقصان فكان لهم حق الاعتراض آخر رجل شخص
بزوج امرأة فزوجته جاز لان هذا الكلام صدر مطلقا فجزى على الطلاق
في غير موضع التهمة كما اذا زوجته امته ولم يكن مانع كما اذا كانت تحت حرة
واراين لا يعني اذا زوجته المأمورة اراين بعقد واحد لا يجوز اذا زوج
الى الزام كليهما لانه خلاف امره ولا الى الزام احدهما بعينه لعدم الاولوية
ولا الى الزام احدهما لا بعينه لان النكاح لا يجمل الاضافة الى المجهولة
لنقطتها هو المقصود منه وهو الوطى لا سحالة وطل غير المعينة زوجت
نفسها من غايب بان قالت اشهدوا اني زوجت نفسي من فلان

فما جاز

فما جاز اي اجاز الغايب لتزوج ببلوغ حرة اليه فان كان قبل غي
اي عن طرف الغايب في المجلس واحد سواء كان فصوليا او وكيل جاز
النكاح والاطلاق لان ما صدر عن المرأة شرط العقد وشرطه لا يتوقف
على قبول نكاح غايب بل يتوقف على القبول في المجلس كقول من فصوليا
ليتحقق صورة العقد ويتوقف تمامه على اجازة الغايب يتولى طر
النكاح يعني لا يجزى والقبول واحد ليس بقبولي من جانب ولا شرط
ان يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكيلهما فقال زوجتهما اياه كان
كافيا وله اقسام اما اصيل ولى كابن العم يتزوج بنت عمه الصغيرة
او اصيل وكيلا اذا وكلت رجلا ان يزوجه لنفسه او لى من الجاني
او وكيل منهما او لى من جانب ووكيل من آخر ولا يجوز ان يكون فصوليا
كما اذا كان اصيل او فصوليا او لى من جانب فصوليا من آخر او
وكيل من جانب وفصوليا من آخر او فصوليا من الجاني اذنت
افراة لرجل ان يزوجه ففقد اي تزوج ذلك الرجل تلك المرأة لنفسه
عند شاهد من جاز النكاح لانه اذا تولى طرية لكونه غير فصولي من جانب
فقول زوجت يتضمن الشطرين فلا يحتاج الى القبول كذا ابن عم زوج
بنت عمه من نفسه اي يصح هذا التزوج ايضا لكونه وليا ليس بقبولي
من جانب ولو وكلت رجلا بتزويجها لم يجز لانها نصبت تزوجا لا
متزوجا بابا

صحيح النكاح بلا تسمية وبغير لقوله تعالى واحل لكم ذواتكم ان تزوجوا
بما اوتاكم فان الباء لفظ خاص معناه الا لصاق فبدل قطعا على امتناع
النكاح لا ابتغاء وهو العقد الصحيح عن المال فان قيل لا ابتغاء ورد
مطلقا عن الا لصاق بالمال في قوله تعالى فانكوا ما طاب لكم والمطلق لا
يجز على المقيدة عندنا وايضا محل لا سند لان الله تعالى احل لا ابتغاء
عن المال صحيح لان يكون صحيحا ومستوجبا لثبوت ثبوت ثبوت ثبوت
المهر قلنا عن الاول ان المطلق يجز على المقيدة عندنا ايضا اذا اتفق الحكم
والحادثة ودخل المطلق والمقيدة على الحكم المشتك كما تقر في الاول
وهنا كذلك وعن الثاني ان قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء

الصحيح مطلقا بالمال فقتضيه هذا
ان يكونه الابتغاء المنفك نية

تحصل ظ

ما لم تنسوا او ترضوا التي فريضة دل على تحقق الطلاق بدون سبق
فرض المهر وهو انما يترتب على النكاح الشرعي فاذا صح النكاح بدون
سببية المهر وجب ان يحمل الالة المذكورة على ما حملنا عليه وان لم يترتب
در احم فضة ووزن سبعة اي وزن كل عشرة سبعة مقابل سواء كان
مضروبة او غير مضروبة ووزن عشرة تبرأ وان كانت قيمة اقل بخلاف نص
الشرقة ذكره الرضوي ووجبت اي عشرة ان سمي ونها ووجب الاكثر
ان سمي اي الاكثر عند الوطى متعلق بالوجوه او الخلوه الصحيحة وسبق
بيانها او موت احداهما فانه ايضا مؤكده للمهر ونصف اي وجب نصف
المستمي بطلاق قبل الوطى والخلوة ووجب المثل عند ما ذكر من الوطى
والخلوة والموت في الشغار وهو ان يتزوج كل من الرجلين بنته او
الاخر بشرط ان يزوجه الاخر بنته او اخته فانه صحيح عندنا وكل منهما مهر
المثل وانما سمي به لان الشغار هو الرضوخ والاحكام فكانت هذه الشغار
رفع المهر واخذ البضع عنه ووجب المثل ايضا فيما لم يستمي المهر وفيه
اذا لم يتراضيا على شئ والا اي وان تراضيا على شئ فذاك الشئ هو
الواجب او سمي عطف على لم يستمي اي وجب مهر المثل فيما سمي حر او حريم
وهذا الخلق هو حر او عبد العبد وهو حر او ثوب او دابة لم يبيح بينهما
او تعليم القرآن او خدمة الزوج الحرام سنة لان المشروع هو الاتقاء
بالمال المستقوم والتعليم ليس على فضلا عن التقويم وكذا المتنازع على
اصلنا ولو تزوجها على خدمة حر آخر فقبل الاستحى الخدمة والصح
انما استحق وترجع على الزوج بقيمة خدمته ولو تزوجها على رعي الغنم في
والزراعة لم يجز على رواية الال الصواب ان يسلم لها اجماعا سنة
بقصة موسى وشيب عليها السلام فانه شريعة من قبلنا شريعة لنا
اذا اقتضاها الله تعالى او رسول بل انكاره اذ الكافي ولو كان الزوج
عبد او اقل خدمه اي فالواجب الخدمة فانه خدمة العبد ابتعا بالمال
لخدمة تسليم رقبته ولا كذلك الحر ومنه عطف على مهر المثل اي وجب
متعة لمفوضة بكسر الواو وهي التي زوجت بها ذكره راجع على ان لا مهر
طلقت قبل وطى وهي اي المتعة درع وجار وملحفة لا ترضى على نصف

منه من زوجة بنته

منه من زوجة بنته

اي نصف مهر مثلها ولو كان الزوج غنيا ولا ينقص عن خمسة اجته
در احم ولو كان فقيرا او فقيرا اي المتعة بحال لا حاطا قال صاحب المبدأ
هو الصحيح على ما نص وهو قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره و
قيل يعتبر بحالها حكماء صاحب البدائع وفي الالة اشارة اليه وهو قوله
تعالى بالمعروف وهذا القول شبه بالعدة كما قلنا بالمتعة لانها لو خسر
بحاله وحده لسوينا بين الوضعية والشرقية في المتعة وذلك غير معروف
بين الناس بل هو منكر ذكره الرضوي وسحب اي المتعة لمن سواها
اي سوى مفوضة طلقت قبل وطى الامر سمي لها المهر وطلقت قبل
وطى فالباقى بعد الاستثناء مطلقه وطئت ولم يستمي لها مهر ومطلقه
وطئت وسمي لها مهر قطعا ان المطلقة اربع مطلقه لم توطأ ولم يستمي
مهر فسمي لها المتعة ومطلقه لم توطأ وقد سمي لها مهر وهي التي لم تستحب
لها المتعة ومطلقه وطئت ولم يستمي لها مهر ومطلقه وطئت وسمي
لها مهر فسمي لها المتعة فالحال ان اذا وطئها سمي لها
المتعة سواء سمي لها مهر او لا لانه او حشرها بالطلاق بعد ما سلمت اليه
المعقود عليه هو البضع فيسحب ان يعطيها شيئا زائدا على الواجب
وهو المستمي في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدمها وان لم
يطأها في صورة التسمية ياخذ نصف المستمي من غير تسليم البضع فلا
يسحب لها شئ آخر وفي صورة عدم التسمية تجب المتعة لانها لم تأخذ
شيئا وابتعا البضع لا ينفع عن المال ما فرض بعد العقد او زيد لا
ينصف يعني اذا تزوجها ولم يستمي لها مهر او نفاه ثم تراضيا على
شئ وسمي لها بعد العقد او تزوجها على مهر سمي ثم زاد ما بعد ذلك
ثم طلقها قبل الدخول لا ينصف المستمي بعد العقد ولا الزايد على
المستمي بعده بل تجب المتعة في الاول ونصف المستمي عند العقد وفي الثاني
ويسقط الزايد بالطلاق قبل وطى متعلق بقوله لا ينصف وانما لم
ينصف لانه بقيان اللوالب بالعقد وهو مهر المثل ذلك لا ينصف
فكذلك انما نزل منزلة وانما سقط الزايد لكون الطلاق قبل الدخول فان
كل لم يستمي بالعقد يبطل الطلاق قبل الدخول حتى لو كان بعده وجب

وجاء انكشاف ظهور المصافاة بكونه صدم فرض ما نفا نزع عبا الصلوة ودين صمها

فے لفظ فرض اشکال چورفاق

پیشانی

مَنْ قَامَهَا م

عن الافين والافين عن الاف حج
لله الف الف حج
لله الف حج

يبالغ في وصفه ومكبل موزون بين جنسه لاصقة ولزوم الوسطا
 او قيمة وان بينهما اي صفة ايضا اي كما بين جنسه فالمتوسط اي
 القارن هو ويجب في النكاح الفاسد بالوطئ لا بالخلوه والمثل يعني
 ان في المثل في النكاح الفاسد انما يجب بالوطئ لان المهر انما يجب فيه
 باستيفاء منافع البضع لا بخروج العقد ولا بالخلوه لوجود المنافع
 من صحتها وهو الحرمة فان الخلوه انما اقيمت مقام الوطئ للتمكك منه
 ولا تملك مع الحرمة ولهذا لا يجب بهما حرمة المصاهرة ولا العدة وكل منها
 فسحة بغير محض من صاحبه وقيل ليس له ذلك بعد الدخول لا بخبرة من
 صاحبه كما في البيع الفاسد بعد القبض ولا يزاد على المسمى اي ان زاد
 مهر مثلها على المسمى لم يعتبر الزيادة عليه رضا بما دونها وان كان اقل
 من المسمى وجب مهر المثل لعدم صحة التسمية بخلاف المبيع لانه مال متقوم
 في نفسه فيستقدر بوجهه بقيمة وان لم يكن المهر مسمى او كان مجهولا وجب بالفا
 ما بلغ اتفاقا ذكره التليقي والعدة تجب للحاق بالشبهة بالحقيقة
 في موضع الاحتياط وتخبر ان اشتباه النسب يعتبر ابتداء من
 وقت التزويق لان اثر الوطئ هو الصحيح لانها تجب باعتبار شبهة النكاح
 ورفعها بالتزويق والنسب يثبت لانه مما يحتاج في اثباته اجبا للولا
 فيرتب على الثابت من وجهه ويعتبر من النسب من الوطئ فان كان من
 وقت الوطئ الى وقت الوضع ستة اشهر ثبت وان كان اقل لانه عند
 مخدره وبه يفتي عند ابي 2 وابي يوسف هما الله يعتبر من وقت النكاح
 كما في النكاح الصحيح ومثلها في اصطلاح الفقهاء مهر مثلها اي مهر
 امرأة مماثلها مما قوم ايها لان الانسان من جنس قوم ابيه وقيمة
 الشيء انما تعرف بالنظر الى قيمة جنسه لا يعتبر بآدمه الا ان تكون من قوم
 ايها كان تكون بنت عمه وبنت مائة المماثلة بقوله سنأوجالاد
 مالا وعقلا وديانة وبلدا بالان تكونا من بلد واحد وعمر واحد
 وثبوتة وعفة ذكرها في الهداية وعلى ادبها وكما في ذكرها في الهداية
 التليقي وفي المسمى بشرط ان يكون المخرج بمهر المثل بطين او جلا او املا
 ولفظ الشهادة فان لم يوجد فهو في القول للزوج بمسئله فان لم يوجد

والمراد بالنكاح الفاسد النكاح الذي لم يجز شرطا
 كزوجه الاخير سنا والنكاح بغير مهر ونكاح
 الاختصاص عن الاخت والنكاح المعقود والحيث
 في عدة الرابطة والامة على الحرمة ويجب على النافذ
 التفرقة منها كيلا يلزم ان النكاح المحظور اعلم ان
 لصحة العقد كونه غايه البياض بحر الوان

من الاجانب اي ان لم يوجد من قبيلة ابيها من من قبلها يعتبر بمهر مثلها
 من الاجانب من قبيلة من قبيلة ابيها صح صمان الوان مهرها لانه
 من اصل لانه ام وقد اضافه الى قبيلة فيصح ولو كانت صغيرة لا تجعل
 نفسه زعيما والزعيم غارم وانما قال دفعها لزوجها انما اذا كانت صغيرة
 فطالب المهر ليس بالاوليها فيلزم كون الواحد مطالبا لغيره لانه لا يملك
 لان حقوق العقد منها راجعة الى الاول والولي صغير ومقر بخلاف البيع
 فان الا اذا ابيع مال الصغير لا يجوز ان يضمن المثل لان الحقوق راجعة
 الى العاقد ونطالب المرأة ايا شادت من زوجها وليها اعتبارا
 بساير الكفالات وان ادعى اي الولي رجع على الزوج ان امر اي الزوج
 الولي به كما هو الرسم في الكفالة لهما منعه اي يجوز للمرأة ان تمنع زوجها
 من الوطئ والتسفر بها بعد وطي او خلوه رضيتها اي ان وطئها او خلا
 بها برضاها وهذا الدفع انما اذا رضيت بالوطئ او الخلوه لم يبق لها
 حق المنع لانها سلمت اليه المعقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ووجه
 الدفع ان كل وطئ معقود عليها فتسليم البعض لا يجب تسليم الباقي لاخذ
 متعلق بالمنع ما بين تجليل من المهر كالا او بعضا او اخذ قدر ما يجلي لها
 من مهر مثلها عرفا غير مقدور بالزوج او الخس ان لم يوطئ كل او عجل فوطئ
 ما شرط حتى كان لها ان تجس نفسها الى استيفاء كله فيما اذا عجل كله
 وليس لها ان تجسها فيما اذا اجل كله لان الترخيص اقوى من الدلالة
 والنفقة عطف على قوله منوهاي طها النفقة والسفر والخروج من
 زوجها للحاجة وطها زيارة اهلها بلا اذنه متعلق بقوله والسفر لانه
 ما لم يقبضه اي للمهر لان حق الجس لاستيفاء المستحق وليس حق الاستيفاء
 قبل الايقاع ويسافر بها بلا رضاها بعد اذنه اي او اباها بين تجليل
 او قدر ما يجلي مثلها لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقيل لا اي
 لا يسافر بها الى بلد غير بلد لان القرية تؤذى وبه يفتي ابي القاسم
 ابو الليث اخبرنا ابو القاسم الصفار ومن بعد رضي الله عنهم وينقلها
 فيما دون عدة السفر اتفاقا اذ في قرى مصر القريبة لا تحقق
 القرية اعلم ان المهر المذكور هنا ما تعرف بتجليله حتى لا يكون لها ان

تجسس نفسها فيما تقوم ثاخرة الى المسيرة او الموت والطلاق لان
 المتعارف كالمشردا وذلك يختلف باختلاف بلدان والازمان
 والاشخاص هذا اذا لم يتصل على التجسس او التاجيل اما اذا انصاع على
 جميع المهر او تاجيله فهو على شرط كما ذكره الزيلعي اختلاف في المهر
 اصله بمهر المثل يعني قال احد الزوجين لم يستم مهر وقال لاخر قدتي
 فان اقام البينة قبلت والا يستخلف المنكر فان نكل ثبت دعوى
 التسمية والا حلف بغير المثل قال احد الزوجين واما عند ابي حنيفة
 ان لا يحلف لانه لا يحلف في النكاح فيجب مهر المثل اقول فيجب لان
 هذه ليست مسئلة النكاح بل هي مسئلة المهر وفيها الخلف بالاجماع
 والعجب ان المصنف في او ايل كتاب الاغوي وكذا في النكاح اذا ادعت
 مهرها وقال الشايع ثم اي اذا ادعت المرأة النكاح وطلبت المال كله
 والنفقة فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال فاذا صح ذلك لم يصح
 ما ذكره من ان في قدره اي ان كان اختلافهما في قدره فادعى انه تزوجها
 باللف وادعت انة باليقين حكم مهر المثل ان اقام النكاح فالقول لها
 شهد له مهر المثل بمينة اي ان كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج او
 اقل منه فالقول له مع مينة وان كان مساويا لما تدعيه المرأة او اكثر منه
 فالقول لهما مع مينة واي برهن قبل سواء شهد مهر المثل او طهالا
 المرأة تدعي الزيادة فان اقامت بينة قبلت وان اقامها الزوج
 قبلت ايضا لان البينة تقبل لرد اليدين كما اذا اقام المودع بينة على
 رد الوديعة الى المالك تقبل وان برهنها بينة من لا يشهد له اي تقبل
 بينة ان شهد مهر المثل له وبينة ان شهد طهالا لان البينة شرعت
 لاثبات خلاف الظاهر واليمين لاثباته الا ان في النكاح كونه
 بمهر المثل ثم ادعى خلافه فبينة اولى وان كان مهر المثل بينهما مخالفا
 فان حلفا او برهنهما قضى به اي بمهر المثل وان برهن احدهما قبل برناه
 وان طلق قبل الوطى عطف على قوله ان اقام النكاح حكم متعة المثل
 اي ان كان متعة المثل مساوية لنصف يدعي الرجل او اقل منه فالقول
 له وان كانت مساوية لنصف ما يدعي المرأة او اكثر منه فالقول لها

ان من شرط المهر ان يكون الاصل في النكاح
 وانه لا يفسد بغيره
 في سائر الامور
 في سائر الامور
 في سائر الامور

واي اقام بينة قبلت فان اقاما بينة لهما الا شهد له وبينة ان شهد
 لهما وان كانت اي متعة المثل بينهما مخالفا وبعده اي بعد النكاح
 وجبت اي متعة المثل وموت احداهما كجوبتها حكم اي الجواب في كالجواب
 في حال حيوتها حال قيام النكاح في الحال والقدرا لان مهر المثل لا يسقط
 اعتبار بموت احداهما الا يري انه للمفوضة مهر المثل اذا مات احداهما
 وبعد موتها ففي الاختلاف في القدر القول لورثة عند ابي حنيفة ولا يلزم
 مهر المثل لان اعتباره يسقط عنده بعد موتها وفي الاختلاف في اصل
 القول المنكر التسمية عند ولا يقضي شي الا ان تقوم بينة على مهر
 مستمى اذ لا حكم لمهر المثل عند بعد موتها كما مر وعندهما قضى بمهر المثل
 كما في حال الحيوة وبه يقضى قال شاذي بن جهم الله هذا كله اذ لم يشهد لهما
 فان سلمت ثم وقع الاختلاف في الحيوة وبعد فانه لا يحكم بمهر المثل بل
 لهما اما ان تقرى بما اخذت والا حكمنا عليك بمتعارف في المعجل ثم نعمل في
 الباقي كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شي من المهر عادة
 ذكره الزيلعي ومع بغير لهما شيئا ثم اختلفا فقالت برة وقال مهر
 فالقول له مع مينة ان لم يكن لها بينة لانه المملوك كان اوفى بيمينه
 كما لو انكر التملك اصلا وكما اذا قال ودعتك هذا الشيء فقالت بل
 وبينة لي ولان الظاهر شاهد له لان اداء المهر واجب والامراء تبرع
 والظاهر انه يسع في اسقاط الواجب عن ذمته الا فيما بيني للاكل فان
 الطهال المرتب لاكل كل جنس والتم المشق لا يكون مهر ابل لان الظاهر
 يكذب فالقول فيه طهالا واما سائر الاموال فقد يكون مهر وقد يكون
 حدية فاليل لبيان حطب بنت رجل بعث لهما شيئا ولم يزوجها اولا
 فابعت للمهر سيرة اي عينة قايما وانا نفير بالاسم لانه سلطان
 عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص باستعماله شي او قيمة ما كان
 لانه معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد كذا كل ما بعث حدية وهو قائم
 دون المالك المستهلك لان فيه معنى الرتبة رجل زوج ابنته وجزءها
 فانت فرغم ابوتها ان ما دفع اليها من الجواز امانة وان لم يلم يهبه لها
 وانما اعاره منها فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر

وعلى ان لا يزوجها وانه

شاهد الزوج لان في الظاهر ان الاب اذا زوج ابنته يدفع اليها
بطريق التملك والبيعة الصحيحة في ذلك لا يشهد عند التملك
الي البنت اني انما اعطيت هذه الاشياء لابنتي عارية او كنت مني
معلومة وشهد البنت على اقرارها ان جميع ما في هذه الفسخ ملك و
والاي عارية منه في يد من هذا الصلح للقضاء لا لاحتياط الجواز
انه اشترى هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا الاقرار لا يضر
فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط ان يشترى ما في هذه الفسخ
بشيء معلوم ثم ان البنت تبرئة عن النكاح كذا في العارية على ذني
ديمة او خرفي حربية ثم اي في دار الحرب ببيعة اودم او نحوها او
بلا مهر يجمل في المهر ويجمل الشكوت عنه وفي كل منها يرجع الى اعتقاف
وهو اي والحال ان النكاح في هذه الصور جائز عندهم ووطئ
او طلق قبل اي قبل الوطئ او مات الزوج عنها فلا مهر لها اي
النكاح صحيح ولا يجب المهر عند اي خيفة رجوه وهو قولهما في الخبرين
واما في الذين قبل فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها والمهر
ان طلقها قبل الدخول بها وهو قول الشافعي رحمه ايضا وقال زفر
رحم الله طاهر المثل في الحريين ايضا لان الخطأ عام والنكاح
لم يشرع بغير مال ولما ان اصل الحرب غير ملزمين احكام الاموال
ولما لا التزام منقطة لتباين الدارين بخلاف اصل الدقة فان
احكام الاسلام جارية عليهم ولا ياتي حرج ان المهر حق الله والكافة
غير فحاشا بغيره بخلاف سائر الاحكام فصح النكاح لاننا اقرنا ان نكحهم
وما يدينون ولم يجب المهر لذكر وان كانا نكحوا نكحوا او ختموا فاما
او اسلم احداهما فلها اي المعين وفي غير المعين قيمة الخمر فيها اي
في الخمر يعني اذا كان المستحق خمر او مهر المثل فيه اي في الخمر لان الخمر
عندهم مثلكا فحل عندنا فحل اخذنا فاجبا القيمة يكون اعراضا
عن المهر واما الخمر فمن ذوات القيمة عندكم كالشاة عندنا فاجبا
القيمة لا يكون اعراضا عنه فيجب مهر المثل اعراضا عن الخمر
الله تعالى اعلم

نكاح الرقبة

والكافر

والكافر وقف نكاح القن الرقيق هو المملوك كذا او بعضا والقن
هو المملوك كذا والمكاتب والمذموم والامة وام الولد باذن المولى
متعلق بقوله وقف وهذه العبارة حسن من عبارة الكنتروبي
لم يحزن نكاح العبد لانه جائز لكنه موقوف ان اجاز اي المولى فقد
اي النكاح وان رد بطلان كجوابه اي بالاذن فالمرء النفقة عليهم
اي على القن وغيره ويؤتم سقطان اي المهر والنفقة لهوا محل
الاستيفاء والمهر على القن بعد العتق ان كان النكاح بغير الاذن
فان كان به اي بالاذن تعلق المهر برقبة اي القن دفن للضرر
عنها فان ذمته ضعيفة فلم ينفق برقبة لتضررت بخلاف اذا تزوج
بلا اذن مولاه ودخل بها حيث لا يباع به بل يطالب بعد عتقه كما اذا
لزمه دين باقراره يباع فيه اي المهر مرة فان لم يف بدينه لم يبيع
ثانيا بل يطالب بباقيته بعد العتق لانه يبيع جميع المهر ويبيع فيها
اي النفقة واما لا يهاجب ساعة فساعة فلم يقع البيع بالبيع
هذا اذا تزوج العبد باجنية واما اذا زوج المولى امته فاحلف
المشاخ فيه منهم من قال يجب المهر ثم يسقط لانه وجوبه حتى الشرع
ومنهم من قال لا يجب كالحالة وجوبه للمولى على عتق لا اقتضا
اجبا باله عليه قول يؤيد القول الثاني ان النكاح المفيد لوجوب
المهر لا يتناول العبد وهو قوله تعالى واصل لكم ما وراء ذلك ان تستقوا
بما اوتاكم فان هذا الخطأ لا ريبه الاموال والعبد ليس بمالك لثمال
والاخر ان اي المهر والمكاتب يسعيان في المهر والنفقة فانها
لا يجملان النقل من ملك الى ملك مع بقاء الكسبة والتدبير وسببه
عطف على قوله برقبة بعدما فضل كسبه من دين التجارة فان ذمتها
مقدم على دين المهر ان بنت المهر باقرار المولى وان بنت البنت
مساوي المرأة الغواة في مهر كذا في التحفة قوله اي قول المولى
لعبد الذي تزوج بلا اذنه طلقها رجعية اجازة لان الطلاق
الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فيكون اجازة لا قول طلقها او
فارقها اي لا يكونان اجازة لاحتمال الرد لان رد هذا العقد

وتماركة يستعمل طلاقا ومفارقة وهذا اليعقوب بالعبء المهر او هو اولى
فكان الحمل عليه اولى والاذن للعبء بالنكاح يتناول النكاح ايضا
اي كما يتناول الصحيح عند ابي حنيفة رج وقالا رج لا يتناول النكاح
وغرة الخلفات تظهر في ارضها ذكر الاول بقوله فيباع لمهرها ان وطهرها
يعني اذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لزم العقد عنده في
الحال فيباع فيه وعندهما لا يطالب لا بعد العتق وذكر الثاني بقوله
ولو نكحها ثانيا او اخرى بعد ما صحح وقف على الاذن يعني اذا تزوج
امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها يثبت الاذن عنده لا عندهما حتى لو
نكحها ثانيا او نكح اخرى بعد ما صحح عندها ولم يصح عنده بل وقف
على الاذن روج عبدا ما دون ما دون ما صحح وسأوت المرأة غمما
اي غمما العبد في مهر مثلها اما صحح النكاح فلا يثبت على ملك الرقبة
فيجوز تحصينها واما المهر فلا لزم حكما بسبب لارادله وهو صحح النكاح
لانه غير مشروع بلا مهر في مثل هذه الصورة ولو روج المولى على الكفر
مهر المثل في الزايد يطالب به بعد استيفاء الغمما كدين الصحيح مع دينا
المريض من روج امته لا يجب عليه النوبة وهي ان يخل بينهما وبين زوجها
ولا يستقدمها مصدر بوانة من لا تزوات له من لا اذا هبت له منزلا
والمولى وان لم يهت له منزل لا يمكن يستد اليه النوبة لتكتم منها واذ لم يجب
فقد حر اي الجارية مولاه او انما لم يجب لان حق المولى اقوى من حق
الزوج لانه يملك ذاتها ومناقبها بخلاف الزوج ولو وجب النوبة لبطل
حقه في الاستخدام وحق الزوج في الوطى لا يبطل بالاستخدام اذ يطأ
الزوج الاطراف بها لكن يجب بها اي بالنوبة النفقة والتسكن على
الزوج لان ذلك جزء الاحبس وصح الرجوع بعد اي ان اراد
استخدامها بعد النوبة فلا ذلك لان حقه لا يسقط بها كما لا يسقط
بالنكاح وسقطت النفقة به اي بالرجوع لما قرأها جزء الاحبس
فاذا زال سقطت ولو خدمته بلا استخدام لا اي لو خدمت المولى بلا
استخدام بعد النوبة لا يسقط النفقة عن الزوج ولا اجبار عبده
وامته على النكاح معني الاجبار من نكاحها عليها بلا رضاها

دخلة

وعند الثاني روج لا اجبار في العبد وهي رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله وانما جاز لانه مملوكة رقبة ويد ائتملك عليه كل تصرف فيصير
ملكه ويسقط المهر بقوله اي للمولى امته قبل الوطى متعلق بالقتل
عند ابي حنيفة رج وقالا رج لا يسقط اعتبارا بوجوبها حتى انهما قالوا
ميت باجل ولا ياتي رج ان المولى تلف المعقود عليه قبل نكاحه يوصو
الزوج اليها فلا يجب عليه شيء ليناخذ المولى كما لو باعها وذهب بها
من المصر واعتقها قبل الدخول فاخسارت الفرق او غيبها بموضع لا
يصل اليه الزوج والقتل جعل اتفاقا في حق احكام الدنيا يعني وجب العتق
والدية والحرام من الارث كذا في الهداية والكافي وغيرهما وقال صيد
الشريعة لانه يحل بالقتل اخذ المهر تجوزي بالحرام اقول فيجب له
عنه سقوط المهر لو كان حرمان المولى من الارث لكونه قاتلا لزم ان ياخذ
المهر اذا اقتلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال قبل الوطى لانه
بعد الوطى المهر واجب في الصورتين لا اي لا يسقط المهر بقتل الحر
نفسهما قبل اي قبل الوطى خلافا لفرقة هو يقول انها فوتت المبدل
قبل التسليم فيفوت المبدل لقتل المولى امته ولنا ان جناية المرأة على
نفسه غير معتبرة اصلا في احكام الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه بغير
عليه ولا اي للمولى الاذن في الغزل لا لامة لانه منع عن حدوث الولد
وهو حق مولاه وحرمت امه ومكانته وكذا مذبذبة وام ولد عتقت ولو
كانت تحت حر سواها كان النكاح برضاها اذ لا قال كانت تحت العبد
فلها الخيار اتفاقا ونحوه للعار وهو كون الحرمة فراشا للعبء وان كانت
تحت الحر ففقه خلاف الثاني روج نكح عبدا بلا اذن فصح نفذ النكاح
وكذا الوباة فاجاز المشتري كذا في النهاية كذا الامة اذا زوجت نفسها
بلا اذن مولاهما ثم عتقت نفذ نكاحها لانها من اهل العارية وانما
النفقة لحق المولى وقد زال بلا خيارها لان النكاح نفذ بعد العتق
وبعد النفاذ لم يزد عليها ملك فلم يوجد سبب الخيار فلا يثبت كما لو
تزوجت بعد العتق فلو وطى اي الزوج لامة قبل ان قبل العتق
فالمستحق من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها لا اي للمولى او وطى بعد

اي بعد العتق قلها اي المستفي لامة يعني ان تزوجت بلا اذن على الف
 وهر مثلها مائة مثلاً فدخل بها زوجها ثم اعتقها سيداً قال الف لمولي
 لامة استوفى من نفقة مملوكه فوجب البذل له وان لم يدخل بها حتى اعتقها
 قال المهر لامة استوفى من نفقة مملوكه لها فوجب البذل لها اعلم ان من لا
 يملك اعتاق العبد لا يملك تزويجه بخلاف لامة فالاب والمجد والولي
 والقاضي والوصي والمكاتب والشريك المفاوض يملكون تزويج الآث
 لا العبد والعبد المأذون والشريك شركة غنا لا يملكون تزويجها
 ايضا من وطئ امته ابنة فولدت منه فادعاه بنت شبيهه ومنى ام ولد
 وعليه قيمتها لا مهرها اي عقراً ولا قيمة الولد سواء ادعى الاب شبهة او
 صدقة الابن فيه او لا وانما يثبت النسب اذا كانت في ملك الاب من
 وقت العلوق فيستدعي قيام ولاية التملك من وقت العلوق الى وقت
 الدعوة وذلك لان الاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة الى صيانة
 نفسه لقول علي السلام انت ومالك لا يبيك وما ذه جزؤه فوجب صوته
 عن الصانع بمال الابن وذا يملك جارية تصح فعل الاستيلاء لامة اذا
 خلا عن الملك لغاواذا اتملكها غرم قيمتها لانه لا حاجة لبيت بكامله
 لانها ليست من خرد رثا البقاء ولهذا لا يجوز علي ان يعطي اباه امه يستولاه
 فقيام الحاجة او جينا لا تملك ولعدم الضرورة او جينا القيمة صيانة
 مال الولد ولم يجب لعق لامة الوطئ وتوقع مملوكه لم يقض قيمة الولد لا
 انقل جزاء لاستناد الملك الى قبل الاستيلاء كذا اي كالتالي المحدثي
 الاحكام المذكورة بعد موته اي موت الاب ولو زوجها اي الابن جاز
 اباه تولدت منه لم تصرام ولده لان انتقالها الى ملكه لا لصيانة ماله
 وقد صار مضمونا بدونه فلا حاجة اليه ويجب المهر لان الزامه بالنكاح لا
 القيمة لعدم ملك الرقبة ولولا حر لانه اخاه ملكه فعق عليه حره قالت
 لمولي زوجها اعتقه عني بالف فاعتق فسد النكاح وكذا لو قال رجل عتق
 امه فلولاه اعتقها عني بالف ففعل عتقت لامة وفسد النكاح وسيقضي
 في المسئلة الاولى للمهر لا تحالة وجوبه على غيرها ولا يسقط في الثانية
 وعند زفر رج لا يفسد النكاح لعدم الملك تحقيق الخلاف ان البذل

وقت العلوق
 وقت الدعوة
 الملك انما يثبت
 بطريق الاستناد
 الى

اذا ذكر يثبت الملك بالانقضاء عند انقضاء ركني لوقات بعد منى بكذا
 ثم اعتقه عني وقول لمولي اعتقت بمنزلة قوله بعتك منك اعتقه عنك
 فاذا ثبت الملك ففسد النكاح وزفر رج لا يقول بالانقضاء فلما
 يثبت الملك فلا يفسد النكاح عند تمام تحقيقه في الاصول والاولا
 لها ويقع عن كفايتها ان توث لكونها حقيقة ولو ترك الحره البذل
 اي لا تقول بالف لم يفسد النكاح لعدم الملك والولاء لامة المعتق
 هذا عند ابي محمد رحمه الله ثم لما فرغ من نكاح الرقيق شرع في نكاح
 الكافر فقال اسلم المتزوجان بلا شهود او في عدة كافر معتق من ذلك
 اقرا عليه ولو كانا اي المتزوجان اللذان اسلمت من اهل او اسلم احد
 المحرمين او تراقها اي عرضا او رها اليها وبها على الكفر فرق بينهما لعدم
 المحلية للمحرمة وما يرجع الى المحل يستوي فيه لا ابتداء والبقاء بخلاف ما مر
 وبمراجعة احد حالاي لا يفرق اذ بمراجعة احد حالاي يبطل حتى الآخر لعدم
 التزام احكام الاسلام وليس لصاحبه ولاية الزام بخلاف اذا اسلم
 لان الاسلام يغلو ولا يغلق الولد يتبع خير الابوين ديناً فان كان احدهما
 مسلماً فالولد مسلم او كتابياً والآخر مجوسياً فهو كتابي لامة انظر له هذا
 اذ لم يختلف الدار بان كان في دار الاسلام او في دار الحرب او كان
 القضي في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لامة من اصل دار الاسلام
 حكماً وانما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم
 لا يتبعه دين ولا يكون مسلماً اذ لا يمكن ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب
 بخلاف العكس ذكره الزيلعي رحمه والمجوسى ومثله كالوثني وسائر اهل
 الشرك شرعاً الكتابي اذ له دين سماوي دعوى ولهذا يؤكل ذبيحته
 ويجوز نكاحه شأنهم للمسلمين فكان المجوسى شرعاً اذ اولد بينهما ولد
 يكون كتابياً تبعاً وفي اسلام احد الزوجين المجوسيين او امرأة الكتابي
 يرضى الاسلام على الآخر فان اسلم له والآخر بينهما بعد الاباء
 هذا احسن من قول الكثرة اذ اسلم احد الزوجين يرضى الاسلام على الآخر
 لامة يستقيم في المجوسيين اذ باسلام احدهما مطلقاً يفرق بينهما بعد
 الاباء وانما اذا كانا كتابيين فان اسلمت يرضى عليه الاسلام وان اتم

مطل
 نكاح الكافر

لم يتزوج لها جواز تزوجها للمسلم ابتداء وكذا اذا كانت كنية وتزوج
 بجوسي فاسلم لما ذكرنا وابطاؤه طلاق لا اباؤا يعني اذا فرق القضي بينهما
 فان كانا الاباء من طرف الرجل كان التفرق طلاقا وان كان من طرف
 المرأة كان فسخا لا طلاقا لان الطلاق من الرجال لا النساء ولا امر
 في هذا اي اباؤها الا الموطوءة لان غير الموطوءة فوتت المبدل قبل نكاحه
 ابدل فان شبه الردة والمطأوعة وانما في صورة اباد الزوج فان كانت
 موطوءة فلها كل المهر والا فصفه لان التفرق هنا طلاق قبل الدخول
 ولو كان ذلك اي اسلام احد المجوسين او امرأة الكتابي ثم في دار
 الحرب لم يبين حتى يخلص ثلثا قبل اسلام الآخر لان الاسلام ليس سببا للفرق
 وعرض الاسلام متقدر لقصور الولاية ولا بد من الفرقة رضا للفرقة
 فانما شرطها وهو مضي الحيف مقام السبب كما في حق البرد وانما قلنا او امرأة
 الكتابي لان المسلم اذا كان الزوج وهي كنية فها على نكاحها اسلام
 زوج الكتابي لم يبين اذ يجوز له التزوج بها ابتداء فالبقاء اولى بتأخير
 الدار بسبب الفرقة لا السبب حتى لو خرج احدكما اليها مسلما او ذميا
 او اسلم او عقد عقد الذمة في دارنا او سبي وادخل فيها وقت
 الفرقة ولو سبينا معا لم تقع وغدا الشافعي رحمه سبيها السبب لا التباين
 حاصل من عند الخلل ما جرت من دار الحرب اليها مسلمة او ذممة او اسلمة
 في دار الاسلام او صارت ذممة تنكح بلا عتق بخلاف ما في حيث لا تنكح قبل
 الوضع وجواز النكاح قوله تعالى فلا جناح عليكم ان تنكحوا من حيث اباح
 نكاح المهاجرة مطلقا فتقييد بما بعد العدة زيادة على النقص من نسخ
 كما نقرر في الاصول ارداد احدكما اي احد الزوجين فسخ عاجل
 للنكاح غير موقوف على الحكم فانك كونه فسخا ان عد الطلاق لا يفسخ
 به عند ابي حنيفة وابي يوسف رهما الله وقال محمد رحمه ان كانت
 الردة من المرأة فكذلك وان كانت من الزوج فطلاق فله الموطوءة
 كل المهر سواء كانت الردة منها او منه لانه نكاح بالدخول فلا يتصور
 سقوطه ولغيرها اي لغير الموطوءة النصف اي نصف المهر لو اردت
 اي الزوج لان الفرقة من جهة قبل الدخول بوجوب نصف المهر ولا يبي

في المهر
 في المهر
 في المهر
 في المهر

من المهر لغير الموطوءة لو ارتدت لان الفرقة من جهتها قبل الدخول فصحة
 بوجوب سقوطه والاباء تطهر اي تطهر الارثا حتى اذا كان بعد
 الدخول من ايها كان يجب المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان
 منه يجب النصف ان كان من ماله لا يجب شي ارتد او اسلم معا لم يبين
 وان اسلما متعاقبا بانت فان اسلام احدهما اذا تقدم بقا الآخر على
 ردة فيحقق الاختلاف

باب في فتح القاف مصدر قسم القاسم المال بين الشركاء فرقة بينهم وعين
 النساء هم ومنه لقسم بين النساء وهو اعطاء حقهن في البيوت وغدا
 للصحبة والمواشاة في الجامعة لانهما يتبعن على النشاط فلا يقدر على
 التسوية فيها كما في المجنة يجب العمل فيه وفي الملبوس والمأكول فلا يجوز
 ترجيح بعض على بعض في شي منها والبركة والجديرة والمسلمة كاحد او كما
 يعني النيب والقدية والكتانية فيها اي القسمة للملبوس والمأكول
 وللمنحة ضعف لامة والمكاتب والمذمومة وام الولد المنكوح اظهارا
 لشرف الحرية ويسافر من شاء اي لا يعتبر القسم في الشفيعي جاز لان
 يستضي واحدة منهن فيه والفرقة اولى تطبيقا لقلوبهن ولها ان
 ترجع ان تركت قسمها لآخرى لانها اسقطت حقها لم يجب بعد فلما
 شققا لان الاسقاط انما يكون في القايم فيكون الرجوع امتناعا
 بمنزلة العارية حيث يرجع المغير فيها متى شاء لما قلنا ولا يسقط بغيرها

باب في اللغة مضى المضى مطلقا وفي الشرع مضى المضى الرضيع من ندي
 او مية اخر ازعم ندي الشاة ونحوها فان الرضيعان اذا امتصاه
 لا يترتب عليه حكم الرضاع كما سياتي في وقت مخصوص هو عند اي عند
 ابي حنيفة حولاان ونصف وعدهما رجح حولاان فقط وانفقوا على ان
 اجرة الرضاع اذا اطلقت المرأة لا يجب على الاب بعد الحولين ثم مدة الرضاع
 اذا مضت لم يتعلق به تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصل
 ولا يعتبر الغطام قبل المدة الا في رواية عن ابي حنيفة رجح اذا استغنى عنه
 وذكر المصنف رجح اذا اقطعت قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن

هذا الخلاف في حرة الرضاع اما لتحقيق اجرة
 الرضاع فقد رجحوا فيه اتفاقا سيج يجمع

رضاعا وان لم يستغن بنبه الحرمة وهو رواية عن ابي حنيفة وعنه
الفتوى ذكره الزيلعي رحمه الله ولا يباح الارضاع بعد اي بعد وقت
مخصوص على خلاف لان اباحت ضرورة لانه جزء الادمي فينفذ بقدر القدرة
ويثبت به اي بالرضاع وان حل وعند الشافعي رحمه الله يثبت التحريم الا
بجنس رضع يكتفي الصبي بكل واحد منهما او مئة الرضعة فاعل يثبت
للرضيع وابوة زوج رضعه لهنما منه اي من ذلك الزوج له اي للرضيع
يعني ثبت بالرضاع كون الرضعة اما للرضيع وكون زوجها ابلا اذا كان
لبنها منه حتى اذا لم يكن منه بان تزوجت ذات لبن وطافا رضعه صبيبا
فانه لا يكون ولداه من الرضاع بل يكون ربيبة من الرضاع حتى يجوز له
ان يتزوج باولاد الزوج الثاني عن غيرها وبأخواته كما في النسب يكون
ولده للزوج الاول لم تلد من الثاني فاذا ولدت منه فارضعت صبيبا
فهو ولد الثاني بالاتفاق لان اللبن منه وان لم يجلب من الثاني فهو ولد
الاول بالاتفاق لان اللبن منه ثم ان استقاء هذا القيد يقتضي استقاء
الابوة لكن لا يلزم منه جواز تكاح الزوج للرضعة بعد المفارقة بينه وبين
الرضعة الموطوءة له لان دليلا لا يثبت التحريم بالتبني ولو جرحه الرضاع كما
يجرم به اي بالرضاع ما يجرم بالنسب لانه امه اخته واخيه فان لم يكن
والاخ من النسب هي الام او موطوءة الآل وكل منهما حرام ولا كذلك
من الرضاع وهي شاملة لثلاث صور الاول الام رضاعا بخت او الاخ
شبا كما لا يكون لرجل اخت من النسب لها ام من الرضاعة حيث يجوز له
ان يتزوج امه اخته من الرضاعة والثانية الام شبا لاخت او الاخ
رضاعا كما لا يكون له اخت من الرضاعة وطاهم من النسب حيث يجوز له
ان يتزوج امه اخته من النسب لانه الام رضاعا بخت او الاخ
رضاعا كما لا يجمع الصبي والصبيبة الاجنبيان على نكاح امرأة اجنبية و
للصبيبة امه اخته من الرضاعة فانه يجوز له ان يتزوج امه اخته من
الرضاعة واخته شبا لاخت الام من النسب اما البنت والربيبة
وقد وطئت امها ولا كذلك من الرضاع وولدته ابنة فان ولدته ابنة شبا
ام موطوءة او اخته ولا كذلك من الرضاع وام عمه وعمته وام خاله وخالته

فان

فان امه الاوليين موطوءة ابدا الصحيح امه الاخيرين موطوءة ابدا القائل
ولا كذلك من الرضاع للرجل متعلق بالنسب في قوله الام امه اخته لانه
يعني ان شبا من النسوة المذكورات لا يجرم للرجل اذا كانت من الرضاعة
وتحل اخته مطلقا اي يجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاعة
كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب كما لا يخ من الآل اذا كانت
لاخت من امه جاز لاخيه من ابيه ان يتزوجها ولا حل بين وصي امرأة
لانها اخوان من الرضاع سواء ارضعتها في زمان واحد او في ازمان
مختلفة متباعدة وسواء ارضعتها من ثدي واحد او احداهما من ثدي
والاخر من آخر بخلاف النساء وتحتاج لثبوت على بينهما حكم الرضاع
فان الحرمة انما تثبت بطريق الكرامة بواسطة شبهة الجزئية والاصل
فيه الرضعة ثم يتعدى الى غيرها ولا جزئية بين البهائم والادوي ولذا
فكذلك ارضاعا فلا يتعدى الى غيرها ولا حل ايضا بين رضيعه وولده
مرضعتها لانها ايضا اخوان وولده ولده لانه ولد اختها ويحرم اي
يوجب التحريم لبن البكر لانه سبب المشو والتوثيق به شبهة البعضية
كلين غير ما من النساء والمرأة الميتة لانه ايضا لبن حقيقة كذا اي
يجرم ايضا لبن المرأة المخلوط بماء او دواء او لبن امرأة اخرى ولبن
شاة اذا غلب اي لبن المرأة لان فيه نبات اللحم وانشاء العظم وهو
المعتبر في النبات لا اي لا يجرم المخلوط بالطعام بل على اطلاقه قول
ابي حنيفة رحمه الله لا يشترط الغلبة فيه وعندها اذا كان اللبن غائبا
ولم تمتد النية لتعلق به التحريم بشرط القدر في على قول ابي حنيفة رحمه الله
الطعام مستبينة كالنبيذ فيلزم هذا اذا لم يتقاطر اللبن عند حمل النية
فان تقاطر يثبت به الحرمة وقيل لا يثبت بكل حال اليه مال ثمس الخ
الشخصي مما لا يملكه الزيلعي رحمه الله ولا لبن الرجل ولا لبنها اذا
احضن به اي بلبن المرأة الصبي اما لبن الرجل فلا ليس لبن حقيقة
فان اللبن لا يتصور الا من يتصور منه الولادة واما الاحتفال
بلبنها فلا ان النسوة لا يوجد فيه والتحريم باعتبارها وانما يوجد بالقدرة
وهو من الاصل لا الاسفل ارضعت خمرها حراما يعني اذا كانت تحت

رجل صغيرة وكبيرة فارضت الكبيرة الصغيرة حرمها عليها لا يصير طبعها
بين الأم والبنت رضا عاد ولا مهر لكبير ان لم تطأ لأن الفرج جاء
من قبلها قبل الدخول بها حتى لو لم ينج من قبلها بان كانت مكرهة او
ثامنة فارضتها الصغيرة او اخذ رجل لبنها فاجزبه الصغيرة او
كانت الكبيرة مجنونة فلها نصف المهر لعدم اضافة الفرج اليها وللصغيرة
نصفه اي نصف المهر لان الفرج قبل الدخول المهر من قبلها اذ لا عبرة
لارضاها ورجع اي الزوج به اي بنصف المهر على المصلحة ان بعد
الفساد والاطلاق ليوافق عدت وزوجت اخر حبلت في امر
تحكم من الاول حتى تلد يعني امرأة لها من الزوج فطلقها وتردت
بأخر حبلت منه ونزل اللبن فارضت فهو الاول حتى تلد غدا
فاذا ولدت فاللبن يكون من الثاني لانه كان من الاول سقيين وشككت
في كونه من الثاني فلانزول بالنسك ارضعتها اجنبية على النكاح من
يعني رجل له امرأة فارضتها في ارضعتها اجنبية على النكاح
حرمها عليه لانها صارنا اختاين والاطع بينهما نكاحا حرام قال رجل مشير
الي امرأة بهذه رضى عنى ثم رجوع عن قوله صدق في رجوعه لانه اقر
بما جرى فيه الغلط فكان معذورا فقد يقع عند الرجل ان بينه وبين فلان
رضا عما يجرب ذلك ثم يتفحص عن حقيقة الحال فتبين له غلطه في ذلك فاذا
اخرته غلط قبل قوله وكذا اذا اقر ان هذه اخته او امرأته رضى عنها ثم
اراد ان يتزوجها وقال خطأت او وحيث اوسيت وصدقة فمها
مصدقان عليه لا ان يتزوجها ولو ثبت عليه اي ثبت على قوله وقال هو
حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما وان اقرت به ثم اكرت نفسها
وقالت خطأت وتزوجها جاز وكذا اذا تزوجها قبل ان تنكح نفسها
جاز ولو اقر جميعا بذلك ثم اكرت نفسها وقال خطأتا ثم تزوجها
جاز وكذا في النسب ليس يلزمه الا ما ثبت عليه حتى لو قال هذه اختي اداني
وليس لها نسب موقوف ثم قال في صدق وان ثبت عليه فرق بينهما
كذا في الكافي وثبت اي الرضا بمنيت للملك البينة اي شهادة
الرجلين او رجل وامرأتين والتصاري وثبوت بهذا البينة في ارتفاع

الرجوع بالقبول
الدعاء والرد
بوجوبه وسقط
العلم بالرضية

بالنكاح كجاءت كتاب
وهو لغة رفع القيد مطلقا يقال اطلق الفرس والاسير ولكن استعمل في
النكاح بالتفصيل كالسلام والسراح بمعنى التسليم والشرح ومنه قوله تعالى
الطلاق قرآنا وفي غيره بالافعال ولهذا اذا قال المرأة انت مطلقة
بتشديد اللام لا يحتاج الى التنية وتخفيفها يحتاج ذكره الزيلعي وشرعا
رفع قيد ثابت شرعا خرج به قيد ثابت حاكم الوفاق بالنكاح خرج
به العتق لانه رفع قيد ثابت شرعا لكن ذلك القيد لم يثبت بالنكاح عكس
وقوع في الكنز اقول هذا ليس بما نزع لاخول الفسخ فيه ولهذا اذوت قول
يزيد اي ذلك الزوج من واحد الى الثلثة فخرج الفسخ اذا عد فيه اعلم ان
الطلاق ثلثة انواع حسن وحسن وبديهي ذكر الاول بقوله طلق في طهر
لاوطي فيه حسن طلق مبتدأ وحسن خبره يعني ان حسن الطلاق
تطبيقها طلق واحدة في طهر لاوطي فيه وترها حتى تنقضي عدها لما روي
ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفعلون كذلك ولان ابعد
من الدم ثمكته من التدارك وذكر الثاني بقوله وطلاق غير موطوءة
مبتدأ خبره قوله الاتي ولو كان ذلك الطلاق في حيض وطلاق موطوءة
بتوقيف الثلث متعلق بالطلاق في اطهار لاوطي فيها متعلق بالتفريق
فيم تحيض اي في حق من تحيض متعلق بالطلاق بعد التقييد بتفريق
الثلث واشهر عطف على اطهار في حق الائمة والصغيرة والى حسن
وسنى يعني ان تطبيق غير موطوءة واحدة وتطبيق موطوءة ثلثا متفرقة
في ثلثة اطهار او اشهر حسن وسنى وقال لك الثلث بدعة لان الطلاق
مختور فلا يباح الا الحاجة الخاصة وهي تندفع بالواحدة ولنا قولنا ان
يعرض الله عنه فمراشك فليراجعها ثم يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها
ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها ان احب وقال عليه السلام لا بين امرئ وبين امرأته
السنة ما هكذا اركب الله تعالى ان من السنة ان يستقبل الطهر استقبالا
وتطلق لكل قرء واحدة فتلك القيد التي اركب الله تعالى ان تطلق لها
النساء يبرئ قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وبه تظهر وجه تسمية سنتي
وحل طلاق اي الائمة والصغيرة والحال عقيب لوطي لان الكراهة

بالكاذب

في ذات الحيف لتوهم الجبل وهو مفقود هنا وذكر الثالث بقوله وثالث
 مبتدأ خبره قوله الاتي بدعي او ثلثا لبرة او مرتين في طهر واحدة فيه او
 واحدة في طهر وطئت فيه او واحدة في حيف موطوءة بدعي لانه مخالف
 للحسن والاحسن فلا بد ان يكون بدعيًا قبيحًا والاصح وجوب الرجعة
 في الاخرة الى المطلقة في حالة الحيف عملاً بحقيقة الامر ونفعاً للمعصية
 بالقدرة الممكنة برفع اثرها واليقين وعند بعض مشايخنا يسحب فاذ ان
 طلقها ان شاء والا امسكها قال الموطوءة حال كونها ممن يحضرات
 طالق ثلثا للسنة بلانية او نوى ان يقع عند كل طهر طلقة يقع عند كل
 طهر طلقة لانه مطلق فيقتضون الكمال وانما قال ممن يحضرات لانها كانت
 من ذوات الا شهر يقع للحال طلقة وبعد شهر افرى وبعد شهر افرى
 وكذا الحال الى ان لم تكن له نية او نوى كذلك وان كانت غير موطوءة ونعت
 للحال طلقة ثم لا يقع عليها قبل التزوج شي لان تقدير هذا الكلام انه
 طالق ثلثا لوقت السنة ولم يبق في حقها وقت السنة لعدم العدة الا
 ان ينوي الكل اي وقوع الكل الا ان ينوي واحدة عند كل شهر فيقع
 ما نوى لانه محتمل كلامه لانه سني وقوعاً اذ وقوع الثلث جلة عرف
 بالسنة لا ايقاعاً فلم يتناول مطلق كلامه لانه ينصرف الى كل حال كما مر
 وهو السني وقوعاً ايقاعاً يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حر او عبيد
 لقول علي السلام لا يملك العبد والمكاتب الا الطلاق ولو مكروها فان طلقا
 صحيح لا اقراره بالطلاق او ما زلوا وهو الذي لا يقصد حقيقة كلامه
 او سيقهما اي خفيف العقل او سكران زایل العقل فان طلاقه واقع
 وكذا اخله واعتاده او افرس في الشايع وهذا اذا افرس وطري على
 دوام وان لم يدم لا يقع طلاقه باشارة المعهودة فانه اذا كان لا شارة
 تعرف في نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه في كل عبارة من الناطق احتسب
 كذا في الكافي او ساجها بان اراد ان يقول سبحان الله مثل آخرى على
 لسانه ان طلق تطلق لا يخرج لا يحتاج الى النية فلا يقع طلاق الموب
 اي تطليقه اقراره بان لا يس زوج والمجنون والصبي لقول الله تعالى
 كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون والمهرسم من الرسام بكسر الهمزة

لقول علي السلام من طلق امرأته الفأبانت بثلاث
 وان لم تكن ايقاعاً سنياً فلا يثنوا له مطلق كلامه
 بلانية لانه منصرف الى الكمال وهو السني وقوعاً
 وايقاعاً فاذ انوار الثلث يعتبر لانه من محتملات اللفظ
 الست سرح محب

هذا هو الوجه

وهو قول علي
 بعد ما يتكدر

مودة كالمجنون والمعتق والمعتوه من العتق وهو اختلال في العقل بحيث
 يختل كلامه فيستبصر كلام العقلاء وقره كلام المجانين والنائم وانما
 لم يقع طلاقهم لعدم التمييز والعقل فيهم اذا ملك احدكما اي احد الزوجين
 الآخر كلاً او بعضه بطل النكاح لان المالكية تنافي ابتداء النكاح فيصح
 بقاءه ولو حررة اي المرأة زوجها المملوك حين ملكته فطلقها في
 عدتها الفاء اي الطلاق ابو يوسف رحمه اي قال لا يقع الطلاق في
 المستلبين واوقعه اي الطلاق محمد رحمه فيها واعتباره اي الطلاق و
 المراد عدوه بالنساء بطلاق المرأة اي جميع طلاقها ثلثة خرا كان زوجها
 او عبداً وطلاق الامه اثنتان خرا كان زوجها او عبداً ويقع الطلاق في
 بقضاء العتق بلا عكس يعني اذا اخل المرأة اعتقك تطلق اذا نوى او لم
 عليه الحال اذا قال لامه طلقك لا تعق لان ازالة الملك اقرى من
 القيد وليست الاولى لازمة للثانية فلا يصح استعارة الثانية لاولي
 ويصح العكس **ايقاع الطلاق**
 الطلاق نوعان صريح وكناية القصر عند الاصوليين ما ظهر المراد منه ظاهراً
 يتناحى صراحة مكشوف المراد بحيث يسبق اليه فهم السامع بمجرد السماع حقيقة
 كان او مجازاً صريحاً ما اي لفظ لم يستعمل الا في طلاقك وانت طالق
 ومطلقة وطلاق قال الشافعي عرفت طلاق والطلاق غنية فانه يه
 الا لفظ لم يستعمل الا في الطلاق ويقع به اي بالقرع واحدة اما قولان
 طالق فلما قال في الهداية انه نعت خرد حتى قيل للمشي طالقان والثلث
 طوالت فلا يحتمل العدد لانه ضده وذكر الطالق ذكر الطلاق هو صفة
 المرأة لا الطلاق هو تطبيق والعدد الذي يقرب به نعت المصدر مجرد
 معناه طلاقاً ثلثاً وتوضيح ما قاله من وجوب التوضيح ان قول الطالق يدل على
 الطلاق الذي هو صفة المرأة لانه يدل على التطبيق الذي هو صفة الذكر
 اقتضاء قال الذي هو صفة المرأة لا يصح فيه نية الثلث لانه غير متعدي في
 ذاته وانما التعدي في التطبيق حقيقة وباعتبار تعدده بتعدد لازمه
 اي الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه نية الثلث وانما الذي هو صفة
 الرجل فلا يصح فيه نية الثلث ايضا لانه ثابت اقتضاء ويتنصحب

العدة او ذوات الزوجين
 من ذوات الزوجين
 من ذوات الزوجين

قوله واوقع اي محذره من الطلاق فيها لانه العدة
 قائمة بالعدة محتمل للطلاق ولا بد من يوجب ان الفرق
 وقعت بملك احد الزوجين صاحبه او تباين الدارين
 فخرجت المرأة من محبة الطلاق وبالعدة لا ثبت
 المحبة كما في النكاح الفاسد
 شرح مجمع

التفويض بالافزاد عليه وبه يظهر ان قول الزبلي قول صحيح الهداية انة
نعت فرد لا يستقيم لان الكلام في الطلاق لا المرأة لا يستقيم فليتنا
واما ابوابها فلا تسمى الاخبار لغة والشارع نقلها الى الاشياء لكنه لم يقط
معنى الاخبار بالكلمة لانه في جميع اصنافه اعتبر المعاني اللغوية حتى اختار
لانشاء الغائيات على ثبوت معانيها في الحال كالفاء المني فاذا قال
طلقتك هو في اللغة الاخبار وجب كون المرأة موصوفة به في الحال ثبت
الشرع بالابقاع من جهة المتكلم اقتضاء لصحة هذا الكلام فيكون الطلاق
ثابتا اقتضاء فلا يصح فيه نية الثلث اذ لا يحل للمقتضي لانه نية الثلث
انما يصح بطريق المجاز يكون الثلث واحدا اعتباريا ولا يصح نية المجاز
الا في اللفظ كنية التخصيص حتى لقوله تعالى الطلاق قرآن فامسك
بمعه وفيه شريح باحسان وقد قالوا الامسك بمعروف هو الوجه مطلقا
اي سواء نوى واحدا باثنا او اكثر منه او لم ينو شيئا لانه ظاهر المراد فمعلق
الحكم بعين الكلام اذ قام مقام معناه فاستغنى عن النية وبينه الابانة
فصده بغير ما علمه الشارع بانقضاء العقد فيلغو قصد كذا اذا سلم به
قطع الصلوة وعليه سهو وكذا نية الثلث تغير لمقتضى اللفظ كما سبيل
فيلغو ولا يمنع اي الطلاق الرجعي المارث اصلا اي لاني الصحة ولاني
المرض وصدق في نية الوفاق ديانة يعني اذا قال انت طالق ونوي
به الطلاق عن وفاق لم يصدق قضاء لا خلاف الظاهر والمرأة كالنكاح
لا يحل لها ان تمكث اذ سمعت منه ذلك او شهده به شاهدين عدلين
يعتبر نية بينة وبين الله تعالى ولو صح به اي قال انت طالق عن وفاق
صدق مطلقا اي لم يقع في القضاء نية لانه صرح بما يحتمل اللفظ فيصدق
ديانة وقضاء وفي نية العمل لم يصدق اصلا لاديانته ولا قضاء لانه
لرفع القيد والمرأة غير مقيدة بالعمل كذا اي كما ذكره في الصور في وقوع
الطلاق انت الطلاق او طالق الطلاق او طالق طلاق او طالق طلاق
لكن يقع بها اي بهذه الصور واحد رجعي ان لم ينو او نوي واحدة طارئة
انه ظاهر المراد او نيتين لما قرأه عدد محض فلا يتناول المفرد وان نوي
تمام العدد وهو الثلث في المرة والثنان في الامة صح لما تقرر في الكلام

ايضا

ان لفظ المصدر مفرد لا يدل على العدد والثلث واحد اعتباري كونه تمام
الجنس كذا الثنات في حق الامة واما في حق المرة فعدد محض فلا يصح
ثبتهما وان اضاف الطلاق اليهما اي المرأة وقال انت طالق مثلاً
او الي ما يجز به عنهما كالرقبة لقوله تعالى فجز رقبته والعنق لقوله تعالى
فقطعت عنقه فلهما خاضعين والروح يقال هلك روحه والبدن و
الجسد والفرج لقوله عليه السلام لعن الله الفروج على الشروج والوجه
يقال يا وجه العرب والراس يقال فلان راس القوم او ارجل شايخ
كنصفهما ونفثهما وقع اي الطلاق جزاء لقول ان اضاف فان المرة
الشايخ محل سائر الصفات كالبسيع وغيره فيكون محلاً للطلاق لكنه لا
يتجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة وان اضافة الى اليد
والرجل والظهر والبطن والقلب لا اي لا تطلق اذ لا يغير بها عن الكل
فان قيل اليد والقلب غيرهما عن الجميع لقوله تعالى ثبت يداي الى جنب و
قوله عليه السلام على اليد ما اخذت وقوله تعالى فانه اثم فله وقوله تعالى انك
ما آتيت بين قلوبهم اي بينهم ولهذا قال تعالى ولكن الله انف بينهم حجب
بانه لم يوف اسماء استعمال لغة ولا عرفاً وانما جاء على وجه المذمة حتى
اذا كان عند قوم يفترون به عن الجملة وقع به الطلاق اي عضو كان
ذكره الزبلي رحمه ويقع بنصف طلبة او ثلثها وقاعل يقع المقدر
قوله الآية واحدة يعني اذا اطلقها نصف التطلقة او ثلثها وقعت
واحدة وكذا كل جزء شايخ لان ذكر بعضه لا يتجزى كذا ذكره ويقع ايضا
بقوله انت طالق من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة
والي ثلث اي يقع بقوله انت طالق من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة
الى ثلث ثنات هذا عند اي رحمه فان الغاية الاولى عند دخل
تحت المغيبة الثانية وعند دخل الغاية الاولى حتى يقع في الاولى ثنات
وفي الثانية ثلث وعند دخل الغاية الثانية حتى لا يقع في الاولى
شيئ وفي الثانية يقع واحدة ويقع بثلاثة اضافة لثلاث
لان نصف التطلقات طلبة واذا جمع بين ثلثة اضافة يكون ثلاث
تطلقات ضرورة ويقع بثلاثة اضافة لثلاث تطلقات لان ثلثة

انضاف طلقه تكون طلقه ونصفا فتكامل النصف فيجعل طلقا لا و
قبل يقع ثلث لانه كل نصف يتكامل فيحصل ثلث وبواحدة بالنصف
اي يقع بقوله انت طالق واحدة في شئين واحدة وان لم ينو كونه
مركبا او نوي الحرب لانه لا يرب شيئا في المضروب وان نوي واحدة
وشئين فثلاث لانه محتمل اللفظ احد الذي ذكرنا كان في الموطوءة
وفي غير الموطوءة اي اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في شئين
ونوي وشئين يقع واحدة كواحدة وشئين اي كما اذا قال لغير الموطوءة
انت طالق واحدة وشئين حيث يقع واحدة ولا يقع للشئين محل
وان نوي مع شئين فثلاث لانه محتمل اللفظ ويقع بشئين اي
بقوله انت طالق شئين في شئين بنية الحرب ثلثان لما عرفت
انه لا يرب في المضروب شيئا اذا لم يكن له نية وان نوي شئين مع
شئين او شئين وشئين وهي مدخول بها في ثلث لما عرفت محتمل
اللفظ ويقع بمن اي بقوله انت طالق من هنا الى الشا واحدة
وقال زفر بن بابة لانه وصف الطلاق بالطول كما قال طالق طولية
ولو قال كذلك كان باينا كما انها قلنا لا بل وصفه بالقصر لانه اذا وقع
في الاماكن كلها ونفس الطلاق لا يحتمل القصر لانه ليس في حكمه كونه
رجعيا وقوله انت طالق بمكة او في مكة في الدار يجزى بغير الحال لان
الطلاق لا يختص بمكان ولو غشي به التعليق صدق ديانة لا قضاء لانه
الاخما خلاف المظاهر وكذا قوله انت طالق في ثوب كذا تجزى ولو غشي
التعليق لا يصدق قضاء وكذا قوله في الظل او الشمس وقوله انت
طالق اذا دخلت مكة وقوله انت طالق في دخولك الدار تعليق اما
الاول فانه علقه بالدخول واما الثاني فلان في لفظ في الفعل لا يصلح
للفظية حقيقة فيحل على معنى شرط لمناسبة بينهما لكون كل منهما للجمع
المطروف بجامع الطرف ولا يوجد بدونه وكذلك المشروط بجامع كشرط
ولا يوجد بدونه والشرط يكون سابقا على المشروط وكذا الطرف يكون
سابقا على المطروف فتقاربا في الاستعارة وبانت اي بقوله
انت طالق عدا او في غير يقع اي الطلاق عند الصبح لوجود المعلق

وتبع

صح

وصح في الثاني اي قوله في غداة العصر يعني آخر الزمان ورواه في القضاء
واما ديانة فيصدق فيها هذا عند ابي حنيفة واما عندهما فلا يصدق
فيها قضاء ويصدق فيها ديانة وفي انت طالق اليوم عدا او عدا
اليوم يعني الاول ويلغو الثاني يعني تطلق في الصورة الاولى في اليوم
ويلغو ذكر العدة وفي الثانية تطلق في العدة ويلغو ذكر اليوم فانه اذا
ذكر ثبت حكمه تعليقا او تجزى فلا يحتمل التغير بذكر الثاني لان المعلق
لا يقبل التجزى والمجزى لا يقبل التعليق بخلاف اذا قال انت طالق
اليوم اذا جاء عدا حيث لا يقع قبل عدا لانه تعلق لمجي غدا فلا يقع قبله
ذكر اليوم ببيان وقت التعليق انت طالق واحدة او لا مع موي
او موك لغو اما الاول فلان الوصف متى قرأ بالعدد كان الوقوع
بذكر العدد كما سياتي فيكون الشك داخل في الايقاع فلا يقع واما
الثاني فلانه اضاف لطلاق الى حالة منافية لان مائة ثلثي اهلية
الايقاع وموتها يناه في محليته الوقوع ولا بد منها كما ان انت طالق قبل
ان اترجك وامسك لهما اليوم لانه اضاف لطلاق الى وقت لم
يكن مالا كانه فيه فلما كما اذا قال طالت طالق قبل ان اخلق او قبل
ان تخلق او طلقك انا صبي او نائم بخلاف اذا قال انت طالق قبل ان
اشرب نيك وانت حر امس قد اشتراه اليوم حيث يقع عليه اقرار
له بالحرية قبل ملكه الا يري ان من قال لعبد الفراعنة مولاه ثم اشتراه
يعتق عليهما قلنا ذكره الزبلي وان كان قبل امس مع الا ان لانه
لم يستند الى حالة منافية ولا يمكن تصحيح اخبارا عن طلاق نفسه ولا
عن طلاق غيره لان عداهما فيه فتعين الاشهاد ولا قدرة له على الاستناد
فتعين الاشهاد في الحال قال انت طالق قبل موي شهرين او اكثر
ومات قبل مضي شهرين لم تطلق لان قضاء الشرط واما مات بعد طلعت
لوجود الشرط ولا ميرت لها لان العدة قد تنقض شهرين بثلاث جيف
كذا في التجزى شرح الجيع الكبير قال انت طالق ما لم اطلقك ومي ما لم
اطلقك او مي ما لم اطلقك وسكت طلقت لانه اضاف لطلاق الى
زمانا خال عن التطبيق وقد وجد حيث سكت قال متى خرج في الوقت

لكنها من طرف الزمان وما ايضا يستعمل فيه ولو قال انت طالق ان لم
اطلقك لا اى لا تطلق بالسكوت بل بمقتضى النكاح حتى يموت احدهما
قبل ان يطلق فيقع الطلاق قبيل الموت لان الشرط تحقق واما
بل شئ كان عنده ومضى عندهما وقد حكمهما وان نوى الموت والشرط
فذاك لاحتمال اللفظ كل منهما وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك انت
طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالاجرة معناه اذا قال ذلك وهو
والقياس ان يقع ثنتان ان كانت مدخولا بهما وهو قول زفر لانهما
الطلاق الى زمان خال عن التطبيق وقد ذكركم ان كان قبله وهو
زمان اشتغال بالطلاق قبل ان يقع منه وجه الاحتسان ان زمان الزمان
غير داخل في اليمين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه لا باخراج ذلك
عن اليمين واصل الخلاف في حلف بليليس هذا الثوب وهو لا يسه
وتحذركم كما ينبغي ان شاء الله تعالى وفي قوله انت طالق يوم اترجلك
فكلمها بلسانك بخلاف الامر باليد اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل متبدي
يراد به النهار واذا قرن بفعل غير متبدي يراد به مطلق الوقت لان ظرف
الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معيارا كقولك صحت السنة
بخلاف صحت السنة فاذا كان الفعل متبديا كالا لار باليد كان المعيار
متبديا فباليوم النهار واذا كان غير متبدي كوقوع الطلاق كان المعيار
غير متبدي فباليوم مطلق الوقت وتام تحقيقه في التلويح وقد اوضحنا
في حواشيه وفي قوله انت طالق ثنتين مع عتق سيدك فاعتق سيدك
اي للزوج الرجعة يعني رجل تخرج منه غيره فقال لها هذه العبارة في حقها
المولى فطلقت ثنتين وكان الظاهر ان لا يملك الزوج الرجعة لان
الثنتين في حق الامة كالثنت لكن يملكها لان اعتاق المولى شرط
للتطبيق ولا ينافيه لفظا مع لانه يستعمل في معنى بعد كقوله تعالى فان
مع العسر يسرا فقدم عليه فيقع وفي حرة فلا يكون تام طلاقا ثنتين بل
ثنتا فيملك الرجعة بعد الثنتين ولو علق على البناء للمفعول عتقها
وطلاقها بجنى العتق يعني قال المولى اذا جاء العتق فانت حرة وقال الزوج
اذا جاء العتق فانت طالق ثنتين جاء العتق لا اى ليس الرجعة لان

من ان متى تفيد الطلاق عقب السكوت في مثل
الطلاق وان ان يفيد قبيل الموت وان

وجوه

قال زفر بحيث لو جرد الشوط وان قل ولنا ان اليمين
باعتق لا تبطل فيستثنى منه زمان تخلفه فان لم يستطع
حاله ساعة حينئذ

وقوع

وقوع الطلاق مقارنا لوقوع العتق فيقع الطلاق وبني بجناب المسلم
الاولي فان العتق هناك مقام ربة كما عرفت وعند محمد يملك الرجعة
لان العتق اسرع وتوقعا لكونه رجوعا الى الحال الاولى وهو اخصر
بخلاف الطلاق فانه ابغض للمباحين بل يفتد كالحرة بالاتفاق للاحتياط
بطلاق اي المرأة باننا اى بقول الزوج انا منك باين او عليك حرام ان
ان نوى لا باننا منك طالق وان نوى لان الطلاق لازالة العتق وهو
فيها دون الزوج ولو كان لازالة الملك فهو عليها لانها مملوكة له و
الزوج مالك بخلاف الامة لانها لازالة الوصلة وهي مشتركة بينهما
وبخلاف التحريم لانه لازالة الحبل وهو ايضا مشترك فصحت احدهما اليها
ولا تصح اضافة الطلاق الا اليها وانما لم يذكر ما قال في الوقاية ولا يلزم
بعد ما ملك احدهما صاحبه او شقصة كقوله بما ذكر قبيل باب بيع الطلاق
ان احدهما اذا ملك الآخر بطل النكاح فانه اذا بطل لم يحتمل الوقوع ويصح
بانت طالق هكذا يشير بطل الاصبح بعدد متعلق يقع المقدر المنقوش
اي المنصوب من الاصبح ويقع بما ذكر مشير بطره بعد المضموم فانه اذا
اشير بالاصبع المنشور فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب الخياط
فيغير عدد المنشور واذا عقد الاصبح يكون بطن الكف في جانب العتق
فيغير عدد المضموم اعتبارا بطريق الحسب وعرفتم ويقع بان طالق
باين او اشد الطلاق او الحشة او اجنبه او طلاق الشيطان او طلاق
البدعة او طلاق كالجبل او كالف وملاء البيت وتطبيقه شديدة او طلاق
او عقيقة بلا نية ثلث شمل اذا لم ينو عددا او نوي واحدة او ثنتين
وبما في الحرة والامة ثنتين بمنزلة الثلث ولم يذكره الكفاءة بما
حرمرارا واحدة بانية فاعل يقع المقدر في اول المسئلة يعني اذا وصف
الطلاق ضرب من الزيادة او الشدة كان باينا لانه وصفه بما يحتمل فيكون
هذا الوصف لتعيين احد المحتملين ويقع بهما اي بنية الثلث ثلاث
لما مر انهما تمام الجنس فيجعلها اللفظ فيجعل عليها بالنية قال زفر الموطوءة
انت طالق ثلاثا وقع اي الثلث وقال الحسن البصري اذا قال انت
طالق ثلثا وقعت واحدة واذا قالت اذ فت عليك ثلثا تطلقا

وقوع

وقوع لانها تبين بقول انت طالق لا اية عدة وقوله ثلثا يصاد بها وهي
اجنبية فصار كما لو عطف بخلاف قوله وقت عليك ثلث تطليقا وانما
انه متى ذكر العدد كان الوقوع بالعدد كما سيأتي بخلاف العطف بـ هذه العيا
احسن من عبارة اكثر والوقاية لان فيه اشارة الى الخلاف المذكور
كما لا يخفى على الناظر فيها فليست وان فرق الى الطلاق لغير الموطوءة بان
قال انت طالق واحدة وواحدة او انت طالق طالق او انت طالق انت
بانت بالاولى لا اية عدة لكونها غير دخول بها ولم يقع الثانية لان شفاء
المحل ويقع الطلاق بعد فرقان به اي بالطلاق لانه يعني اذا قال انت
طالق واحدة يقع الطلاق بواحدة لا بانت طالق لان مصدر الكلام
موقوف على ذكر العدد فلا يفيد الحكم قبل كما تقر في الاصول فلو مات
قبل ذكر العدد لقال اي قوله انت طالق فلم يقع الطلاق فيه بموتها اذ
يموت الزوج قبل ذكر العدد ويقع واحدة لانه وصل لفظ الطلاق بذكر
العدد في موتها وذكر العدد حصل بموتها وفي موت الزوج ذكر لفظ
الطلاق ولم يتصل به ذكر العدد فيقع قوله انت طالق وهو محال بنفسه في
وقوع الطلاق الا يري انه لو قال لا اية انت طالق مريد ان يقول ثلثا
فاخذ رجل فاه ولم يقل شيئا بعد ذكر الطلاق يقع واحدة لان الوقوع
بلفظ لا يقصده كذا في مواج الاربعة ويقع في غير الموطوءة بواحدة اي
طالق واحدة وواحدة او قبل واحدة او بعدها واحدة طلقة واحدة
اما الاول فظاهر واما البواقي فلان الواحدة الاولى فيها وصف بالقبيل
فلما وقعت لم يبق للثانية محل ويقع بواحدة اي انت طالق واحدة
قبيلها واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة طلقتان
ثنتان اما الاول فلان القبيلة صفة الثانية لا تتصل بالابرة الثانية
فاقتضى ايقاعها في الماضي وايقاع الاولى في الحال لكن الايقاع في الماضي يقع
في الحال فيقرنان فيقعان واما الثاني فلان البعدية صفة لاولى فلا
فاقتضى ايقاع الواحدة في الحال وايقاع الاخرى قبل هذا فيقرنان و
اما الثالث والرابع فلان مع اللعان ويقع بان دخلت لمارقات
طالق واحدة وواحدة طلقة واحدة ان دخلت الدار لان المعلق بالبيت

كالمتجر

كالمتجر عند وقوعه وفي المتجر يقع واحدة اذ لا يقع للثاني والثالث محل
فكذا هنا وان اخر الشرط وقال لغير الموطوءة انت طالق وطالق ان
دخلت الدار فثنتان لان الجزائين يتعلقان بالشرط دفعة فيقعان
كذلك وفي الموطوءة ثنتان في كل ما لبقاء اثر النكاح بوجود العدة
هذا هو المحل لمن العبارة وقد وقعت في الوقاية في غير محلها قال مرابي
طالق ولا امرأتان او ثلث طلق واحدة وله اي للزوج خيار التعيين هو
الصحيح اخر از غما قيل يقع على كل واحدة منهن طلاق والصحيح هو الاول
ذكره الزيلعي في آخر باب الايلاء من طلق امرأة قبل الدخول ثلثا وقيل
لان قوله انت طالق ثلثا ايقاع لمصدر محذوف تقديره طلاقا ثلثا
فيقع جملة وليس قوله انت طالق ايقاعا على عدة كذا في الاختيار لان
النقض قد ورد في الدخول بها حيث قال حتى تنكح زوجا غيره لانا نقول قد
تقرر في الاصول لان العبرة بالعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولان لا في
النقض على دخول الزوج الاول ولو قال لثلاث اربع بينك تطليقة طلقت
كل واحدة تطليقة وكذا لو قال بينك تطليقتان او قال ثلث اربع لا
ان ينوي تسمية كل واحد بعين من فطلق كل واحدة ثلثا ولو قال بينك
خمس تطليقة يقع على كل واحدة طلاقا هكذا الى ثمان تطليقة فاذا زاد
عليها طلقت كل واحدة ثلثا كذا في الثانية وكما بينه وبين هذا الاولين
ما استمر المراد به حقيقة كان او مجازا وهي هنا ما لم يوضع له اي لفظا
واحد وغيره فلا يقع بها الطلاق الا بالثنية او دلالة الحال لانه ما لم
يوضع له واحتمل وغيره وجب التعيين بالثنية او دلالة التعيين كالحال هذا
الطلاق وحال الغضب وهو اي ما لم يوضع له ثلاث اقسام ذكر الاول
بقوله اما صالح للجواب عن سؤال المرأة الطلاق فقط اي لا يكون
ردا لكلامها وسببا لها وشتما لها كما عتدي فانه يحتمل ان يراد به اعتدي
نعم اعتدي عليك ونعم عليك واعتدي من النكاح فانه اذ انوي الاعتداء
من النكاح زال الابهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول اقتضاء كانه
قال طلقك وانت طالق فاعتدي وقبل الدخول جعل مستعاضا عن
الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن سببا هنا ويجوز استعاضة الحكم

طالق ثلثا

كورة

بطريق الاقتضاء ضرورة ان مقتضى هذا الاقرار
ينفي ساقطة الطلاق لصحة الامر بالقبض
تندفع ما عداها واحدا رجعي فلا حاجة الى اثبات
وصف زائد هو البينونة
اخر

الاعتراف على ان قوله امك بكسر كناه عن النفوس
فلا يناسبه بعض المعنيين ولقد وقع سبب تركه هنا
خطا عظيما من بعض المعنيين حيث عظم ان يقع
الطلاق وان كان به حرم

اولاً من ازین کتب

وجه و مرادهما أي من أي لغة كان رد ذكر الثالث بقوله والصالح للجو
والشتم كلمة برية بنته بتلك بابين فارتفع حرام احتياطا للطلاق
وأما احتمال الشتم فجواز الإيرادات خلت عن الخبر لاجتماع كبرية
الطائفة والمحاجة بنته بتلك بابين كلهما بمعنى المنقطعة أي منقطعة عن كل
رشد أو عن أخلاق الحسنة فارتفع مفاعلة صورته حرام الصحة والعفة
ثم إن الاحوال أيضا ثبت حال هذه الآية الطلاق بأن سأل من طلاقها
أو يسأل اجنبي وحال الغضب في حال الرضا لا يقع الطلاق بشئ
منها إلا بالنية لا احتمال القول له مع مبنية في عدم النية وفي حال الرد
الطلاق يقع الطلاق بالصالح للجو والرد بالنية لأنه لا احتمال
الجو والرد ثبت لا دني بدون النية وهو الرد لأنه إبقاء ما كان
على ما كان وإذا وجد تغيب الجو ويقع الطلاق بالباقيين وحما
القسم الأول الصالح للجو فقط والثالث الصالح للجو والشتم بدونهما
أي بالنية أما الأول فلأن الحال حال الجو فحمل عليه بدالة الحال فصار
طلاقا وكذا الثالث لأن الحال لا يصلح بالشتم فتغيب الجو وفي حال
الغضب يقع الطلاق بالصالح له أي للجو فقط بالنية لأنه لا يصلح
للطلاق الذي يدل عليه الغضب لا يصلح للرد والشتم ويقع بالباقيين
وحما القسم الثاني الصالح للجو والرد والثالث الصالح للجو والشتم
بهما أي بالنية لأنه لا احتمال الجو وغيره أجنبي إلى ما يخرج الجو وهو
النية وتطلق المرأة بالثالث الأول يعني اعتدى استبرأ رجلا
واحدة واحدة رجعية أما اعتدى فلأن حقيقة الأمر محسنة ويحمل
الإيراد اعتدى نعم الله تعالى ونفع عليك واعتدى من النكاح فالنوي
الآخر زال لا بهائم ووقع به الطلاق بعد الدخول اقضاء كانه قال
انت طالق فاعتدى وقبل الدخول جعل مستعارا عن الطلاق لأنه
يجوز استعارة الحكم للسبب إذا كان الحكم مخصصا به كما تقرر في الأول
والطلاق معقب الرجعة وأما استبرأ فلأنه يستعمل بمعنى الاعتداء
لأنه مخرج بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويحمل الاستبرأ بطلونهما
في حال فراغهما أي توفي امرأة رجلا لا طلاق وأما واحدة

فلما جعل اليراد به انت واحدة عند قومك او منفردة عندني ليس لي
 معك غيرك وتوخذ لك وان يكون نقلاً لمصدر محذوف اي طالق
 طلقه واحدة وقد قرأ عوام المأخر لا يفرقون بين وجه المأخر
 فاذا زال اليراد به بالنية كان دلالة على الترخيص لا على ما يوجب الترخيص
 معقب الرجعة ولا يقع في هذه الثلث نية الثلث لان قول انت
 طالق ثبت اقتضاء في اعتدي واستبري رجلك مضمرة في قول انت
 ولو كان مضمراً لم يقع به الا واحدة فان كان مقتضى او مضمراً اولي
 لا يقع به الا واحدة اي لا يقع به الا واحدة فان قيل المصدر لما كان
 مضمراً في قول انت واحدة وجب ان يقع نية الثلث قلنا التصديق
 على الواحد نية في نية الثلث كذا في الكافي وتطلق بغير ما من القاء
 التحيات طلقه واحدة بانية وان نوى شيئين اما البيونة فلانها
 لم تكن كناية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق على وجه البيونة واما اعتد
 ارادة التنتين فلما تقرر ان الطلاق مصدر لا يحمل محض العدد و
 تصح نية الثلث في غير ما من الكنايات الا في اختاري لما سياتي في
 الباب الذي يليه ان الاختيار لا يتوحد وهذا الاستثناء لا يرد منه
 ولم يقع في اكثر قال اعتدي قلنا اي قال اعتدي اعتدي و
 ونوى اي قال نوبت بالاول طلاقاً وبالباقي جواً صدق في القضاء
 لانه نوى حقيقة كلامه وان لم ينو اي قال لم انوبه اي بالباقي شيئاً
 لانه لما نوى بالاول الطلاق صار الحال حال هذه المرة الطلاق فتعين
 الباقيان للطلاق فلا يصدق في كنيته لست لي باخرة يعني ان قول
 الزوج لاخراة لست لي باخرة وكذلك قوله طالق طالق لست لي باخرة
 طلاق باين ان نواه وقال لا يكون طلاقاً لانه في النكاح وهو لا
 يكون طلاقاً بل كذا يكون الزوجية معلومة فصار كما لو قال لم تزوجك
 او سئل هل لك امة فقال لا نوى الطلاق لا يقع فكذلك هنا ولان
 هذه الالفاظ تصح لانكار النكاح وتصح لانشاء الطلاق لا يري
 انه يجوز ان يقول لست لي باخرة لاني طلقتهما كما يجوز ان يقول
 لست لي باخرة لاني ما تزوجتهما فاذا نوى الطلاق فقد نوى تحلل

نق

لفظ

لفظ تصح كما لو قال لا نكح بيني وبينك طلقهما واحدة فجعلها ثلثاً
 صارت ثلثاً وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان
 يكون ثلثاً لان الواحدة تكون ثلثاً بانضمام التنتين فيجعل على
 تصحيح كلامه طلقهما رجعيًا يجعل اي فقال قبل الرجعة جعلت لك
 الطلاق بايناً صار بايناً وعند محمد لا يصير بايناً لانه قصد تغيير
 وهو ابطال ولانية الرجعة بعد نيتها فيلغو وطحا انه مالك للطلاق
 بوصف البيونة ابتداء لوجود الحاجة فيصح الحاق هذا الوصف بتصحي
 لتفرقة وتحصيل كونه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط ان اذا كان
 قبل الرجعة لانه لو راجعها ثم قال جعلها باينة لا تصح اتفاقاً لانه بالرجعة
 ابطال على الطلاق فتعذر جعلها باينة الصريح يلحق الصريح اي اذا قال
 انت طالق او قال انت طالق وطالق تطلق تنتين وهو ظاهر والصريح
 يلحق البايين اي اذا باينها ثم قال انت طالق يقع الطلاق لانه تعالى
 قال فلا جناح عليهما فيما افدت به يعني الخلع ثم قال فان طلقها فلا تحل
 مع بعد حتى تنكح زوجاً غيره والفاء للتعقيب مع الوصل فيكون هذا انقضاء
 على وقوع الثلثة بعد الخلع الذي هو طلاق باين وقد حقق هذا في التلخيص
 ووضحنا في حواشيه من اراده فليراجع منه والباين يلحق الصريح يعني
 اذا قال للموطوء انت طالق ثم قال انت باين يقع الطلاق البايين لا
 البايين اي لا يلحق البايين البايين الا اذا كان معلقاً بان قال ان دخلت
 الدار فانت باين ثم قال انت باين ثم دخلت الدار في القوة فانها طالق
 اما لو قال البايين الصريح فظاهر لان القيد الحكمي باق ببقاء العقد واما عند
 لحوق البايين فلا يمكن جعله جزءاً من الاول وهو صادق فيه فلا حاجة الى
 جعل انشاء لانه اقتضاء ضروري حتى لو قال غيت به البيونة العليقة
 او الحرمة العليقة ينبغي ان يعتبر وتثبت به الحرمة العليقة لانها ليست
 بثابتة في المحل فلا يمكن جعله اجزاء عن ثابت فيجعل انشاء ضرورة ولهذا
 يقع المعاق كما ذكرنا لا يمكن جعله جزءاً للصحة التعليق قبله وعند وجود
 الشرط من محل الطلاق فيقع كذا في الكافي وغيره او كقولهم حتى لو نوى
 به البيونة العليقة الى اخره بل قطعاً على انه اذا باينها ثم قال في

العدة انت طالق ثلاثا تقع الثلث لان الحرمة العليقة اذا ثبتت بحز
 النية بلا ذكر الثلث لعدم ثبوتها في المحل فلان ثبت اذا صح بالثلاث
 اولى ويدل عليه ايضا ان الصريح يلحق البائن لان قوله انت طالق ثلاثا
 مخرج لما ريب ومعنى قولك انت طالق ثلاثا يفيد البينة العليقة انما
 يفيد الحرمة العليقة والفرقة الكاملة لا البينة المستفادة من كتمان
 طلاق امرأته قبل الدخول ثلاثا وقولك انت طالق ثلاثا ايقاع مصدر
 محذوف نظيره طلاقا ثلاثا فيقع جملة وليس قولك طالق ايقاعا
 على حدة كذا في الاختيار اقول يظهر ان ما نقل عن المشكك انه اذا طلق
 امرأته ثلاثا قبل الدخول لا يقع لان الآية نزلت في حق الموطوءة باطل محض
 مستثناة العقل من القاعدة المقررة في الاول لا خصوص سببته دل غير
 معتبر عندنا خلافا للثقة **باب التفويض**
 اذا قال لامرأة طلق نفسك واركن بيديك واختاري هوى بهما اي
 بالهوى والاختيار الطلاق فيذهب لانها من كنهيات الطلاق فلا يعملان
 بانه لم يصح رجوعه اي لا يمكن له الرجوع خطا لانه عليك لا توكل لانتها
 في حق نفسها وتقيده بمجلس علمها فان كانت شاع بعينه مجلسها ذلك لا
 مجلس بلوغ الخبر اليه فالطلاق في المجلس صح والافلاذ لا يخرج من
 المجلس بجماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وان وصيلة طال اي
 المجلس شيئا بانه اذا اراد على قوله طلق نفسك امرأته استثناء
 من قوله تقيده بمجلس علمها متى ثبت او منبها شئت او اذا شئت
 او اذا ما شئت انما متى وتما فلانها لعموم الاوفا كما قال في اي وقت
 شئت فلا يقتصر على المجلس وانما فانها متى سواء عقدتها وانما عقد
 فيستعملان للشروط كما يستعملان للظرف كمن الارض صار في يد فلان يخرج
 بالشك وفي طلقه تركك وطلق امرأتك عكسها يعني اذا قال لامرأة
 طلقه تركك وقال لا جنبي طلق امرأتك صح الرجوع لانه توكل محض لا يشوب
 تعليق ولم يقيد بالمجلس كما هو حكم التوكيل الا اذا قيد بالمشترط لم
 يصح الرجوع ويقتصر على المجلس قال زفر هو الاول سواء لانه توكل
 كالاول وعامل لغيره وذكر المشية لا يكون عاملا لنفسه ما كان لان

التوكيل

التوكيل يتصرف عن مشية سواء ذكرها الموكل او لا فصار كالوكيل بالبيع
 اذا قال له بعتك ولما ان المأمور ببيعك وكلاما كان التوكيل
 من يتصرف بمرأته والمالك من يتصرف بمرأته سواء تصرف فيه
 لنفسه ولغيره فاذا قال له طلقها ان شئت كان عليك لانه توكل بالامر
 اليه رايه والمالك هو الذي يتصرف عن مشية واما التوكيل فمطلوب منه الفعل
 شاء اذ لم يشاء وقوله لان التوكيل يتصرف عن مشية اي اذ قلنا المراد
 بالمشية مشية مثبتة بالصيغة وما ذكر من المشية ليست كذلك انما كانت
 من عدم القدرة على الامور وكلاما في موجب الصيغة فان لم يتوكل الا
 متعلق باول الكلام يعني اذا قال الزوج طلق نفسك فان لم يتوكل
 او توى طلقه واحدة فطلقت نفسها فيه اي المجلس وقت طلقه
 رجعية لانه توكل اليها الصريح ولو توى ثلاثا فطلقت ثلاثا وقول
 اي الثلث لانه امر بالتطبيق لغة فيقتضي مصدر هو اجتمع فيقع على
 الاواني مع احتمال كل كسائر الاحتمال وفي قوله اختاري ان اختارت
 نفسها بان قالت اخترت نفسي بانه واحدة والقياس ان لا يقع
 به شي وان توى الزوج الطلاق لانه لا يمكنه الايقاع بهذه اللفظة حتى
 لو قال اخترتك من نفسي واخرت نفسي منك لا يقع شي كنههم استحسنا
 لاجتماع الصحابة ووجه وقوع البائن ان اختيارها نفسها انما يكون ببيت
 اختصاصها بها وهو في البائن اذ في الرجعي يمكن الرجوع من رجوعها
 رضانا او قالت اختارت نفسي القياس ان لا يقع به شي لانه محذور
 او يتجمل لانه مشترك بين الحال والاستقبال فلا يطلق بالشك كما اذا
 قال طلق نفسك فقلت انا اطلق نفسي وجه الاحتجاج ان يرد
 الصيغة غلب على استعمالها في الحال كما في كلمة الشهادة واذا اشتهت
 الشهادة فيكون حكاية عن اختيارها في القلب بخلاف قولها انا اطلق
 نفسي اذ لا يمكن الا بحيل حكاية عن تطبيقها في تلك الحالة لانه فعل
 انساني ولم يوجد فيها ولم يصح بنية الثلث اي لا تطلق ثلاثا وان
 توى الزوج لان الاختيار لا يتنوع لانه يبنى على الخوص وهو غير متغير
 اي العليقة والحق كالطلاق بخلاف البينة وقولك انت طالق

وانت خير بالاسم جابا عن قول زفر فصار
 التوكيل بالبيع اذا قال له بعتك فانما
 المشية مشية البصيرة ايضا

متى شئت أو نحوه أي متىما شئت وإذا شئت وإذا شئت لا يتغير
بالمجلس ولا يرجع الزوج ولا يرتد إلا مرددا بل يطلق المرء نفسه
متى شاءت أما الأولى فلما قرأتا الثلث فلهما ملكهما الطلاق
في الوقت الذي شاءت فلا عليك قبل المشية ليرتد بالرد ولا تطلق
نفسهما إلا واحدة فقط لأنها تم الزمان لا الأفعال فيملك التطلق
في كل زمان لا تطلقا بعد تطلق وفي قوله طلق نفسك وانت طالق
كل شئت تطلق المرأة نفسها إلى الثلث لأن كل ما يفيد عموم الأفعال
بالترتيب لأنها تفيد عموم الأفراد دون الاجتماع ولا تطلق المرأة
نفسها بعد زوج آخر لأن التعليق ينصرف إلى الملك القائم فلا يتناول
الملك الحادث بعد زوج آخر وفي قوله انت طالق حيث شئت وأي
شئت تطلق متى شاءت ويتغير بالمجلس لأن حيث وأي من أسماء
المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان حتى إذا قال انت طالق في الشام
تطلق الآن فيلغو ويبقى ذكر مطلق المشية فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان
فإن له تعلقا به حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتباره خصوصا
كما لو قال انت طالق غدا أو عموما كما لو قال في أي وقت شئت وفي
قوله انت طالق كيف شئت يقع قبل المشية طلقة رجعية لأنه
يقضي للفظ فان شاءت أي قالت شئت بانه أو تلتها وتو
الزوج أي قال نويت ذلك وقع ذلك لثبوت المطابقة بين مشيتها
وارادته وإن اختلفت بينهما بان ارادت تلتها والزوج واحدة
وبالعكس رجعية لأن تصرفها لغيره المواقفة بغير إيقاع الزوج
وإن لم ينو أي الزوج فما شاءت أي يعبر مشيتها بما على موجب
وفي قوله انت طالق كم شئت أو ما شئت طلقت نفسها ما شاءت
في المجلس لأنها يستعملان للعدد فقد فسخ إليها أي عدو شاءت
وإن قامت من المجلس بطلان هذا الموضع وخلافه في الحال فيقتصر
الجواب في الحال وإن ردت ارتد لأنه عليك فيقبل الرد وفي قوله انت
طالق من ثلث ما شئت تطلق ما دونها أي واحدة وتنفق دون
الثلث وغدها تطلق تلتا أيضا إن شاءت لأنها ما يحكم في اليوم

اللفظ عام

ومرر قد يستعمل للتمييز فيجوز على غير الجنس كما إذا قال كل من طعمني ما شئت
أو طلق من شئت من شطآنك ولأن من حقيقة في التبعيض ما في
التعظيم فيعمل بهما وفيما استشهد به ترك التبعيض لئلا يظن أنها السمة
أو لعدم الصفة وهي المشية حتى لو قال من شئت كان على الخلاف ثم
لم يأت ذكر المجلس أراد أن يبين ما يختلف به وما لا يختلف فقال
المجلس إنما يختلف بقيامها إن كانت قاعدة أو دأبا بها إن كانت
قائمة أو شرعا في قول وعمل لا يتعلق بما مضى من تفويض الطلاق نحو
القائمة وانكاد القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الله للمشورة ونحوها
شبهه مما وقف دأبه على ركبتهما لا تقطع المجلس لأن كل ما يوجب
التردد فيعلق بما مضى ولا يكون دليل على الاعراض بخلاف العرف
والسليم لأن المبطل هناك لا فرق لأمن قبض دون الاعراض فلهما
كبيتهما وسيرد ابتهما كغيره حتى لا يتبدل المجلس بحري الفلك يتبدل بسيرة
الدأبة فإن سيرها ووقوفها مضاف إلى ركبتهما وسير الفلك ووقوفها
غير مضاف إلى ركبتهما فافترقا وشرطا في وقوع الطلاق ذكر النفس من
أي الزوج والمرأة لأنه عرف بالاجتماع وهو في المفسر ذكر النفس من
فلو قال اختاري فقال اختارت بطل ولم يقع به الطلاق لأنه انقضاء
الشرط إلا أن يتصا دقا على اختياره أي اختيار النفس قل لا يجزئ
في شرح الهداية اعلم أن كون ذكر النفس شرطا إذا لم يصدقهما الزوج
أنهما اختارت نفسيهما أما إذا صدقهما وقع الطلاق بتصا دقا والآن
خرج الكلام منهما مجلا أو يقول الزوج اختاري اختيرة فتقول المرأة
اخترت فإن ذكر الاختيار كذكر النفس لأنه ناء الوحدة بنى عن الاتحاد
واختيارا نفسيهما هو الذي يتحد تاردا ويتعداخر فيقال لهما اختارني
نفسك بما شئت وبشئت تطلقا ولو تلتها أي ذكر لفظ اختاري
ثلاث مرات فقلت اخترت اختيرة لو قالت اخترت الأولى والأولى
أو الأخيرة فقلت أما وقوع الثلث في الأولى فتقول بوجه رجح وقال لا تطلق
واحدة لأن ذكر الأولى ونحوها إن كان لا يفيد من حيث الترتيب يفيد
من حيث الأفراد فيعتبر فيما يفيد ولأن هذا وصف لغو لأن الجمع

في الملك لا ترتيب فيه كالمجتمع في المكان والكلام للترتيب لا افراد من
خروج راته فاذا الفاعل في حق الكل الفاعل في حق البناء فيقع قول اخرت فيقع
الثالث على ان ما ذكرنا ان يد بدالة الحال لانه صار جوا بالكل اذ في
اليها بلانية من الزوج لولا لالة التكرار عليه اذ الاختيار في حق الطلاق
هو الذي يتكرر ووقالات في جواب اختاري ثلثا طلق نفسه او اخر
نفسه بتطبيقه بانية اي بانه بواحدة لان الفاعل فيه غير الزوج
لا ابقاها كذا في المبسوط والجامع الكبير الزيادة وخرج في الجمع الصغير
لنفي حال وجوامع الفقه ولهذا اخرج على قول الهداية في واحدة
ملك الرجعة بانه غلط وقع من الكتاب والصواب لا يملك الرجعة
المرأة انما تصرف حكما للتفويض والتفويض بطلقة بانية لكونه من
الكنيا فتملك الابانة لا غير فعيل فيه روايتان احدهما وقوع واحدة
رجعية لان لفظها صريح ذكرها صدر الكلام في الجامع الصغير والآخر
وقوع البانية وهذا الصحيح وبارك بيوك الباء متعلق بقوله الاتي
يقع في تطلقه او اختاري تطلقه فاخترت نفسها يقع رجعية
لانه جعل الاختيار اليها لكنه بتطبيقه وهي معقبة للرجعة فان قيل
قوله ارك بيوك واختاري يفيد البيونة فلا يجوز صرفها عن غيرها في غير
اجبية لما قرنه بالصحح علم انه اراد الرجعي كما لو قرن بالصحح بانية
في قوله انت طالق باين حيث يقع البايين وبارك بيوك الباء متعلق
بقوله الاتي يقع ونوي الثلث فقالت اخرت نفسي واحدة او
مرة واحدة يقع اي الثلث لان الاختيار يصح لحواد الامر باليد لكونه
ملكيا كالنسخ والواحدة صفة الاختيار فصارت كأنها قالت اخرت
نفسى مرة واحدة وبه يقع الثلث او قالت في جواب قوله ارك بيوك
طلقت نفسي واحدة او اخرت نفسي بتطبيقه يقع بانية لما قرنه
المعتبر تفويض الزوج لا ابقاها فيكون الصفة المذكورة في النسخ
مذكورة في الجواب خروجه الموافقة ولا يدخل الليل في ارك بيوك اليوم
وبعد غد يعني اذا قال للمرأة ارك بيوك اليوم وبعد غد لا يدخل فيه
الليل حتى لا يكون لها الخيار بالليل لان كل واحد من اليومين ذكر

مقودا

مقودا اليوم المقود لا يتناول الليل ومرة امر اليوم باختيار الزوج
رد امر اليوم لا الامر بعد غد يعني اذا ردت لآخر في يومها بطل الامر
فيه وكان امرها بيوك بعد غد لانه لما ثبتت انما امران لا انفصال
وقتها ثبت لها الخيار في كل من الوقتين على حدة فيرد احداهما لا يرد
الآخر ويدخل اي الليل في قوله ارك بيوك اليوم وغدا اذ لم يخلل
بين الوقتين وقت من جنسهما لم يتناول الامر فكان امر واحد
وخلل الليل لا يفصلهما لان القوم قد يجلسون للمشورة فيهم الليل
ولا ينقطع مشورتهم ويجلسهم ويرد امر اليوم باختيارها الزوج
وذا مرع حتى لم يبق لها الخيار في الغد لما قرنه امر واحد فلا يقع
الخيار بعد الرد كما اذا قال لها ارك بيوك اليوم فردته في اول النهار
لا يقع لها الخيار في آخره قال طلق نفسك مطلقا ثلثا ان نواها
اي الزوج الثلث وقعت والا اي وان لم يوثقنا سواء لم يوثق
او نوي واحدة رجعية ولغاية الثنتين لان قوله طلق معناه
افعل طلاقا والطلاق لفظا قد يحمّل الواحد الاعتباري وهو الثلث
لانه علم الجنس كما في العدد المحض وهو ثنتان كذا اي كما يلغونية
الثنتين يلغون ايضا قولها اخرت نفسي في جواب طلق نفسك
حيث لا يقع به الطلاق لانه ليس من الفاظه ويقع بانية نفس
رجعية لانها قالت في جواب طلق نفسك وليس لها ابقاء البايين بل
مطلق الطلاق فبطلت مطلق الابانة في قولها ابنت نفسي وبقي
الطلاق وهي رجعي ارك بانية اي قال الزوج لها طلق نفسك
ثلاثا فطلقت واحدة واحدة لانها ملك ابقاء الثلث فملك
ابقاء الواحدة فردة لان من ملك شيئا ملك كل جزء من اجزائه
لغاكس اي اذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثا لا يقع
شيء عند اي واحد منها فطلقت واحدة ارك بالبايين او الرجعي فملك
اي قال لها الزوج طلق نفسك واحدا بانية فقالت طلق نفسي
واحد رجعي او قال لها الزوج طلق نفسك واحد رجعي فقالت
طلقت نفسي احدا بانية وقع ما امر به الزوج ويلغوا وصفت

في العدة ثلث مرات طلقت ثلثا فثالثا يقع الطلاق ان كانها بعد زوج
 اخر فدخلت الدار لبطلان البين الا اذا دخلت اي كلمه في الزوج
 بان قال كذا تزوجتك فانت طالق فانها اذا اطلقت ثلثا وتزوجها
 الزوج الاول تطلق فان كلمه بغير عموم الافعال كذا ان كل بغير عموم
 الاسماء وفيما سواها اي سوي كل من حروف الشرط اذا وجد الشرط في
 الملك يحل اي البين الى جلاء اي يبطل البين ويترتب عليه الجلاء واذا
 وجد الشرط في غيره اي غير الملك يحل اي البين لا اليه اي لا الى الجلاء اي
 يبطل البين ولا يترتب عليه الجلاء قال ان دخلت الدار فانت طالق
 ثلثا فاراد ان تدخل الدار ولا يقع ثلث فبطلت الا بطلتها واحدة ونقض
 عدتها فدخل الدار حتى يبطل البين ولا يقع ثلث ثم تزوجها فبطلت
 الدار لا يقع ثلث لبطلان البين وانما قلنا ونقض العدة لانها ان دخلت
 في العدة يقع ثلث اختلاف في وجود الشرط فالقول لا الا ان يبرهن اي
 المرأة لانه يمتنع كالحل هو عدم الشرط ولانه ينكر وقوع الطلاق وزوال
 الملك المرأة بغيره وفي شرط لا يعلم الا منها كان حصة فانت طالق وملا
 صدقت في حقها اذا قالت حصة فقط اي لا في حق غيرها والقبيل ان
 لا تصدق في حق نفسها ايضا لانه شرط فلا تصدق فيه كما في الدخول
 وجه الاحتساب انما امينة في حق نفسها اذا لم يعلم ذلك لاس جبرها
 فيقبل قولها كما في حق العدة والوطى لكنها شارة في حق غيرها بل هي
 فلا يقبل قولها في حقها نقل في الهداية عن شرح الطحاوي ان هذا ينشئ
 على عموم بل هذا فيها اذ اكرهها الزوج في قولها حصة وانما اذا صدقت
 يقع الطلاق عليها جميعا يحكم بالطلاق بعد الدماء ثلثة ايام من اولها يعني
 اذا رأت الدماء لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام لان ما ينقطع ووثما
 لا يكون حصة فاذا تمت ثلثة ايام حكمنا بالطلاق من حين حاست لانه
 بالامتداد عرفا من الرحم مكان حصة من الابداء وبان حصة
 اي اذا قال لا حصة حصة فانت طالق تطلق اذا ظهرت لان الحصة
 بالامانة هي الكاملة منها وكما لها بانها لها ذلك بالظهر وبان حصة
 يعني اذا قال لا حصة يوما فانت طالق تطلق اذا غابت الشمس

في بيان العدة

في اليوم الذي تصوم فيه لما قرأ اليوم اذ قرأ بفعل متدبر او به بيان
 النهار بخلاف اذا قيل ان صمت ولم يقل يوما لانه لم يقدر بمعياريه
 وقد وجد الصوم بركته وهو الامساك بشرط وهو النهار والنية على
 طلقه بولادة ذكر وطلقا بانثى يعني اذا قال لا فرأه اذا ولدت
 غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق ثنتين
 قوله ما لم يعلم الاول طلقت واحدة قضاء وثنيتين تنويها اي حيا
 وانقضت العدة بالايمن من الولدين فانها لو ولدت الغلام او لا وقت
 واحدة ونقض عدتها بوضع الجارية ثم لا يقع به اخري لانه حال نقضا
 العدة ولو ولدت الجارية او لا وقت طلقتا ونقض عدتها بوضع
 الغلام ثم لا يقع بشئ اخر لما قرأه حال نقضا العدة فاذا يقع في
 واحدة وفي حال ثنتين ولا يقع الثانية بالشك والاولى ان ناظر با
 بالثنتين احتياطا حتى لو كان الزوج طلقها واحدة قبل البين واراد
 ان يتزوجها قبل زوج اخر فلا حوط ان لا يتزوجها لانه ان يكون
 ولادة الجارية او لا على الثلث بشئ يقع الثلث ان وجد الثاني
 في الملك يشمل اذا وجد في الملك او وجد الثاني فيه فقط مثل ان يقول
 ان كلمت زيدا وبكر فانت طالق ثلثا فانت وانقضت عدتها فبطلت
 بكر اي طالق ثلثا والا فلا يشمل اذا لم يوجد بشئ منهما في الملك او وجد
 الاول فيه لا الثاني وذلك لان صحة الكلام باهلية المتكلم لكن الملك بشرط
 حال التعليق ليصير الجراء غالب الوجود باستحقاق الحال فيصير البين
 ويشترط عند تمام الشرط ايضا لينزل الجراء لانه لا ينزل الا في الملك الى
 فيما بين ذلك حال بقاء البين فيستغنى عن قيام الملك بقاؤه بحل
 وهو الدماء علقها هو اي الزوج الثلث او مولى لامة العتيق بالوطى
 فقال الزوج الا وثلثك فانت طالق ثلثا فقال المولى لامة ان وثلثك
 فانت حرة فادخل اي ادخل الحشفة حتى التقي الختانان طلقت المرأة
 وعققت لامة لوجود الشرط ولت بعد الابلاج ولم يخرج بعد وقوع
 الثلث فلا عقر وهو المثل وقيل هو مقدار اجرة الوطى لو كان الزنا
 حلالا اي باللبث عليه اي على كل من الزوج والمولى ولم يصير اي

في بيان العدة

بأن ثبت مراجع في الطلاق الرجعي لأن الجماع أو خال الفرج في الفرج ولم
يوجد ذلك بعد الطلاق والعقوبة لأن الأذخال لا دوام له حتى يكون
لهدوامه حكم الابتداء ولهذا وحلف لا يدخل دابة المبطّل وبني فيه
لا بحث بما سلكه فيه بل يجب العقوبة في الأول ويصير مراجع في الثاني
بأن لا حاجة في نية لوجود الجماع فيه حقيقة بعد ثبوت الحرمة كمن الحذف
نظر إلى اتحاد المجلس المقصود وهو قضاء الشهوة فإذا امتنع المحل
للشبهة وجب المهر لأنه يجب مع الشهادة قال أنت طالق إنشاء الله
متصلاً أو ماتت قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق أما الأول فلأن النطق
بشرط لا يعلم وجوده من غير مصدر الكلام ولهذا اشترط اتصاله وأما الثاني
فلأن الكلام خرج بالاستثناء عن أن يكون إيجاباً والموت ينافي الوجود
لأن المبطّل وإن مات الزوج قبل الشرط وقع الطلاق إذ لم يتصل الكلام
الشرط قال أنت طالق ثلثاً وثلاثاً إن شاء الله تعالى وأنت خروجه
أن شاء الله طلق المرأة ثلثاً وعقوبة العبد وقال لا تطلق ولا يعق
لأن التكرار شائع في كلامهم فيجعل عليه يصحح الكلام فلا يبطل اتصال الشرط
وله أن اللفظ الثاني لغو ولا يفيد فوق ما يفيد الأول ولا وجه لكونه
تأكيداً للفصل بالو أو يمنع المعطوف عن اتصال الشرط فيقع كذا أن
شاء الله أنت طالق فإنه تعليق عند أي شيء ويحذف وتعليق عند أي
يوسف له أن المبطّل متصل بالحيّة فيبطل حكمه كما لو أخر وطأه أو لم يوطأ
لأنه تعالى الجنتين هو القاء فإذا انتفع انتفع المرأة بغير قوله أنت
طالق منجزاً بخلاف تأخير الشرط فإنه يكون في غير ما يتوقف عليه مصدر الكلام
وبانت طالق بمشيئة الله تعالى أو بارادة أو بغيره أو بغيره لا أي لا
تطلق لأنه تعليق بالالتوقف عليه كقولك أنت طالق إن شاء الله أو الباء لا لصاق
وفي التعليق الصاق الجزاء بالشرط وأضافتهما أي ضافة المذكورين
من المشيئة وغيرها إلى العبد مملوك منه أي من العبد كما إن شاء الله أو أراد
أو أحب أو رضى فيقتصر على المجلس فإن علم العبد في المجلس شاء ووقع الطلاق
وقوله أنت طالق بآدم أو حكمه أو قضاء أو أذنه أو علمه أو قدرته بخبر يقع
به الطلاق في الحال سواء أضيف إليه أو إلى العبد أو غير ذلك من التخيير

وقا كقوله أنت طالق بحكم العتق وإن قال بالتمام أي أنت طالق
لمشيئة الله أو لآدم أو حكمه يقع الطلاق في الكل أي في الوجوه العشرة
كلها سواء أضاف إلى الله تعالى أو إلى العبد لأنه للتعليل كونه أوقع وعل
كقوله أنت طالق لدخولك لدار وإن قال بقي أنت طالق في مشيئة الله
الخ قال أضاف إليه تعالى لا يقع الطلاق في الوجوه كلها لأن في بعضها
فيكون تعليقاً بما لا يوقف عليه فلا يقع إلا في العلم لأنه يذكر ويراد بالمعلوم
وهو واقع ولأنه لا يصح نفيه عنه تعالى بحال لأنه يعلم ما كان وما لم يكن فيكون
تعليقاً بما موجود ولا يلزم القدرة لأن المراد منها التقدير لا تقدير شيئاً
ولا يقدر شيئاً حتى لو أراد به صفة أو قرينة وفق الإرادة يقع في الحال
وأضاف إلى العبد صحته مملوكاً في الرابع الأول فيقتصر على المجلس كما مر
تعليقاً غيرها وهي الستة الباقية قال من أن اللفظة عشرة أربعة
منها للمملوك وهي المشيئة وأخواتها وستة ليست للمملوك وهي لآدم
وأخواته والكل على وجهين إما أن يضاف إلى الله أو إلى العبد وكل وجه
على وجوه ثلثة إما أن يكون بالباء أو بالتمام أو بقوله أنت طالق ثلثاً
الاثنتين يقع واحدة وبالأواحدة يقع ثلثان وبالثلاث يقع ثلث
لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت فشرط صحته أن يقع في المشيئة
شيئاً ليصير مملوكاً به حتى لو قال أنت طالق ثلثاً إلا ثلثاً تطلق ثلثاً إلا
استثنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد الاستثناء شيئاً ليحكم به لآدم
تكمّلها عليك فهي طالق فتكلم عليها في عدة البائين أي لا تطلق امرأة
الجديدة فيها إذا قال للتي تحب أن تزوجت عليك امرأة فالتى تزوجها
طالق تطلق التي معه ثم تزوج أخرى وهي في العدة لأن الشرط لم يوجد
لأن الزوج عدها أن يدخل عليها من ينزعها في الفراش ويترجمها في
القسم ولم يوجد سالت المرأة الطلاق فقال الزوج أنت طالق
حسين تطلقه فقالت المرأة ثلث يكفيني فقال الزوج ثلث لك
والباقي لصوابك وله ثلث نسوة غيرها تطلق المخاطبة ثلثاً لا غيراً إلا
كذا في وقت الصدر الشهيد باب طلاق الفداء
من غاب حال المملوك مبتدأ خبره قوله الذي فارق بالطلاق كمن غيّر

عن إقامة مصالح خارج البيت فمن يقضيها في البيت وهو مشكك لا يكون فإنا لان الانسان قلة يخلو عنه هو الصحيح ومن يارز رجل في الحارة او قديم يقبل بقصاص ورجم ومن المشايخ من قال اذا قدم للقصاص لا يكون فإنا لان العفو مندوب اليه بخلاف الرجيم وعلى الاول لا اعتاد ذكره الزيلعي او ركب سفينة فانكسرت فبق على لوح او افرسه الشبح وبق فيه وفي المقعد والمفلوج ما دام يزاد ما به كالمرضى فالا حصار قوما ولم يزد فهو كالقبح في الطلاق وغيره والمرأة في جميع ما ذكره رجل حتى لو باشرت بسبب القوة كمنار البوغ وخيار العتيق والمكمل من ابن الزوج والارثاء بعد ما حصل لها من المرض وغيره برزها الزوج لكونها فارة ذكره الزيلعي والحال كالصحيحة فان اخذها الطالق فهي كالمرضى لان ملكها لا يغيب لم تافد الطلاق كذا في الكافي فإنا لان الطلاق ولا يصح بتره الا من التثفلوا بانها بلا رضا حتى لو وضعت لم يكن الزوج فإنا لان و مات الزوج ولو غير ما ذكر من المرض والمبارزة ونحوهما بان يقبل المريض او يموت بمرض آخر وهي في العدة ترث هذا في البائن واما في الرعي فيترث منه مطلقا اذا مات وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما فانما السبب لارثها في مرض مائة فان الزوج قصد ابطاله فزاد عليه قصص بن آخر حمل الى زمان انقضاء العدة لان الرعي ضرر عنهما ولهذا امر بها هو اذا مات بخلاف البائن لان السبب وهو النكاح قد زال كذا اترث طاله رجعي طلقت تلثا لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا يحل له وطئها ولا يحرم الميراث فلم يكن سببها اياه راضية ببطلان حقها وكذا المطلقة واحدة بانية وكذا اترث بانية قبلت ابن زوجها يعني ابان المريض امرأة فقبلت ابن زوجها لا يمنع تقبيلها الارث اذ البينة وقت بانية لا بتقبيلها بخلاف ما اذا باتت بالتقبيل فانها لا ترث وكذا اترث من لاعنها او الى منها اي في المرض اما الاول فهو اذ اترث امرأة وهو صحيح ثم لا في المرض فانها ترث وكذا اذا اترث في المرض فان هذا المصحح بتعليق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه كما سياتي اذ لا بد لها من الحنونة لدفع العار عن نفسها

ما لا يتناول

فيهم

قوله فانما السبب لارثها اي سبب الارث بين الزوجين قوام الزوجية في مرض الموت وقد حدثت وتكلم كلام الشارع هناك لا يخلو عن شئ فان قيل فان الزوج قصد ابطاله فزاد عليه قصص بن آخر حمل الى زمان انقضاء العدة لان الرعي ضرر عنهما ولهذا امر بها هو اذا مات بخلاف البائن لان السبب وهو النكاح قد زال كذا اترث طاله رجعي طلقت تلثا لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا يحل له وطئها ولا يحرم الميراث فلم يكن سببها اياه راضية ببطلان حقها وكذا المطلقة واحدة بانية وكذا اترث بانية قبلت ابن زوجها يعني ابان المريض امرأة فقبلت ابن زوجها لا يمنع تقبيلها الارث اذ البينة وقت بانية لا بتقبيلها بخلاف ما اذا باتت بالتقبيل فانها لا ترث وكذا اترث من لاعنها او الى منها اي في المرض اما الاول فهو اذ اترث امرأة وهو صحيح ثم لا في المرض فانها ترث وكذا اذا اترث في المرض فان هذا المصحح بتعليق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه كما سياتي اذ لا بد لها من الحنونة لدفع العار عن نفسها

واعلم ان حرف م في قوله فلها الاقل منه ومن الارث ليست حلة لا فعل التفصيل اذ لو كان يجب ان يكون الواجب اقل من كل واحد وسببها كذلك بل حرف من البيان لا فعل التفصيل ليعمل بالام يجب ان يقال ومن الارث لانه لا قال الاقل بغير الاقل باجدها وحده الاقل بخلاف ومنه من الآخر

واما الثاني فهو اذ اختلف في مرض مائة ان لا يقر بها اربعة اشهر فلم يقر بها حتى مضت العدة ووقعت البينة ثم ماتت ترث المرأة ولو اتي في حصة وباتت به اي بالايلاء في مرضه لا اي لارث امرأة وان كان الايلاء ايضا في المرض ترث لان الايلاء في معنى تعليق الطلاق بمضى اربعة اشهر خالية عن الوقاع فيكون ملحقا بالتعليق بمضى الوقت وسيتأتى بيانه بخلاف الى آخره متعلق بقوله كريض غير الخ من في صف القصار او حرم او حبس بقصاص او حرم فان المطلقة لا ترث لان الملك ليس بغالب فيها كذا لارثا المختلعة في مرضه ونجزة اختارت نفسها فيه ومن طلقت تلثا بارضا ثم ماتت وهي في العدة لانها رضية ببطلان حقها والتاخير كان لحقها اولاه اي وكذلك لا ترث من طلقت تلثا بارضا ثم صحح الزوج من مرضه ثم ماتت في العدة فان لا يكون فإنا لان لما صحح بيتا انه ليس بمرض الموت ولهذا يعتبر بغيره من جميع المال وكذا اذا اقر بالدين لا يقدم عليه عزما لصحة بقضاء وقاية تلثا لصحة ومضت العدة او ابانها بارضا فاقربها بمال او اوصى فلها الاقل منه ومن الارث اي قال لها في مرضه كنت طلقك انا صحح فانقضت عدتك فصدقة ثم اقربها بمال او اوصى لها او ابانها بارضا في مرضه فاقربها او اوصى ثم مات فلها الاقل منه ومن ميراثها منه او اعلق المريض طلاقها في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه وسما اي التعليق والشرط في المرض او الشرط فقط فيه او علق طلاقها بفعلها ولا بد لها منه كالاكل والشرب وكلام الابوين وقضاء الدين واستيفاء وصحة المرض او الشرط فقط فيه وجوب اذ قوله ورثت المرأة لكون الزوج فإنا لان وفي غيرها اي غير هذه الصورة المذكورة لا اي لارث المرأة وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجوه كلها او كان التعليق في الصحة فيما اذا علقه بفعل اجنبي او بمضى الوقت او كيف كان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بقا فانها لا ترث في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان علق الطلاق بمضى الوقت او بفعل اجنبي او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه على وجهين اما ان

يعمل اجنبي او بمضى الوقت والتعليق والشرط اي او الحال تمام في

انما يكون التعليق في المرض او الشرط في الصحة في الوجوه كلها او كان التعليق في الصحة فيما اذا علقه بفعل اجنبي او بمضى الوقت او كيف كان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بقا فانها لا ترث في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان علق الطلاق بمضى الوقت او بفعل اجنبي او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه على وجهين اما ان

يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض او كان في المرض اما الوجه
 الاول ان اعني ما اذا علقه على الزمان او بفعل الجبني فان التعليق
 والشرط في المرض ورثت للفرار وان كان التعليق في الصحة والشرط في
 المرض لم ترث واما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فترث
 كيف ما كان اذا وجد الشرط في المرض سواء كان التعليق في الصحة او في
 وكان الفعل مما لا بد او لا لا صار قاصدا ابطال حقهما بالتعليق
 والشرط او بالشرط وحده لان الشرط بينهما بالعلية لان الوجود عنده
 فصار متقدما من وجه صيانة لحقهما واضطراره لا يبطل حتى غيره كالتأني
 مال الغير حال الاضطرار او النوم واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها
 فان كان فعلها منه لم ترث مطلقا سواء كان التعليق والشرط في
 المرض وكان التعليق في الصحة والشرط في المرض لانها رخصت بالشرط
 والرضا به يكون رضا بالشرط ابا نهما في مرضه وقد دخل بها فصح
 او ابا نهما فان ردت فاسلمت فمات الزوج لم ترث انا في الاول لان
 الصحة لما تحلل من الطلاق والموت بقيت انا ليس نهما واما في الثاني
 فلان المرأة بار تدا ابطال هيلة الازدواج لان المرتد لا يرث اعدا اذا
 اسلمت بعده لا يمكن عود السبب قال لها ان مرضت فانت طالق فلما
 كان فارا حتى اذا مرض ومات فيه ترث قالت لزوجها الميراث طلقني
 فطلقها فلما ترث لان مدلول طلقني طلب الطلاق الرجعي ولا يلزم من
 الرضا به الرضا بالطلاق فان اذ اتى بها الزوج كان فارا ورثت
 المرأة قال آخر امرأة تزوجها طالق فلما تزوج امرأة ثم اقرت بمات
 الزوج طلعت المرأة الاخرى عند الزوج فلما يصير الزوج فارا فلما ترث
 المرأة عنده وعند طلق عند الموت فيصير فارا وترث المرأة لان الفرار
 لا يتحقق الا بعدم تزوج غيرها بعد ما وذلك يتحقق بالموثوق بالشرط
 متحققا عند الموت فيقتصر عليه وله ان الموت موقوف وانصافه بالآخر
 من وقت الشرط فيثبت مستندا باب الرجعة
 هي استدامة القاييم في العدة اي ابقاء النكاح على ما كان مادامت في
 العدة فان النكاح حينما قاييم فيها لقوله تعالى فاما ما كان مادامت في

المساك

انهم

الامساك عبارة عن استدامة القاييم لا عن اعادة الزايل فدل على سرية
 الرجعة وشرطية بقاء العدة لان الاستدامة انما تتحقق مادامت العدة
 باقية اذ الملك باق في العدة زائل بعد انقضاءها بخبر راجعك بما
 يوجب حرمة المصاهرة من الوطى وغيره على ما روي في خلافه لشافعي فان
 الرجعة عنده لا تكون الا بالقول فلا يجوز عنده الوطى قبل الرجعة بالقول
 ونصح اي الرجعة فيما دون الثلث من طلقة وطلقين وهذا في الحرمة
 والتمتنان في الامة كالنكاح في الحرمة وقد مر مرارا وان ابنت المرأة
 عن الرجعة فان لا يمسك مطلق فيشمل النفاذ ويردب عليها اي على
 الزوج اياها بالرجعة لانه لو لم يعلمها لم يبايع المرأة في المعصية لانه قد
 تزوج بناء على زعمها ان الزوج لم يراجعها وقد انقضت عدتها ووطئ
 الزوج النكاح في مكان عامية وزوجها الذي او قوما فيه مسيئا بتوك
 الاعلام ولكن مع ذلك لو لم يعلمها صححت الرجعة لانها استدامة للقاييم
 وليست بانشاء وكان الزوج برجعة متفرقا في حاله حقه وتفرقا لان
 في حاله حقه لا يتوقف على علم الغير فان قيل كيف يكون عامية بغير علم
 اجيب بانها اذا تزوجت بغير سؤال فقد ترك التثبت فوقع في
 المعصية لان التقصير جاء من جهتها وندب الاشهاد ايضا اخرار
 عن التجاهد عن الوقوع في مواقع التهم لان التهم عذوه مطلقا فيهم
 بالعود معها وان لم يشهد صححت وندب ايضا عدم دخوله عليها بل
 اذ نهما ان لم يقصد الرجعة اي يعلمها بدخول عليها بالعداء او التخي
 او صوت الفعل لئلا يثبت عليها بل اذ نهما ان لم يقصد الرجعة اي يعلمها
 بدخول عليها لئلا يقع نظره على ما لا يحل نظره فيه لانها مطلقة في الجملة
 ادعى بعد العدة الرجعة فيها ان صدقة الرجعة لان النكاح ثبت
 بتصادق الزوجين فالرجعة اولى وان كذبته فلا اي لا يكون رجعة
 لانه قد عي ولا يثبت له ولا يملك انشاء في الحال وهي منكدة والقول قول
 المنكر ولا يمين عليها لما ياتي في كتاب الدعوى ان الرجعة من الاشياء
 التي لا يمين فيها كما في راجعك اي كما لا يكون رجعة اذا قال راجعك
 يريد به الانشاء فقالت مجيبة له محض عدلي لان هذه الرجعة

صا دت حال انقضاء العدة فلا يصح وهذا لانها امينة في الاجازة
قبول قولها فاذا اخرجت دل ذلك على سبق الانقضاء واقرت احوالها
قول الزوج راجعك فيكون مقارنا لانقضاء العدة فلا يصح بخلاف
ما اذا سكنت ثم اخرجت بالانقضاء لان اقرب الاحوال فيها حال السكنة
فيصار اليه وكما في زوج امه اخرجها اي بعد العقد بالرجعة
صدقة سيدنا وكذا في الامانة فان القول لها فان حصة الرجعة بناء على
قيام العدة والقول في العدة قولها بقاء وانقضاء فكذلك انما بني عليه
او قالت لامة مضت عدتي وانكر اي انكر الزوج والسيد مضى العدة
فان القول لها لانها اعرف بشانها تنقطع اي العدة اذا ظهرت من
الحيض الاخر لعشرة وهو الحيض الثالث من العدة وان لم يغسل حتى لو
بقى من الوقت بعد الانقطاع ما تمكن فيه من الاغتسال وتحرمت للصلوة
فذهب ذلك القدر بحكم بطاقتها لان الحيض لا يزيد على عشرة فثبتنا
بجرحها من الحيض بمجرد الانقطاع فانقضت العدة وانقطعت الرجعة
واذا ظهرت منه لاقل من العشرة لا اي لا تنقطع العدة حتى تغسل او
يخص وقت صلوة او يتم وتصلح مكتوبة او تطوعا فاذا انقطع فيها
دونها يحتمل عود الدم فلم يثبت بجرحها من الحيض فيكون ذلك جديفا
لان مدة الاغتسال من الحيض اذا كانت ايامها اقل من عشرة فانها
مؤكد على انقطاع دمها وانما تنقطع وقت الصلوة اذ يمتنع فيها
صلاة الصلوة دينيا في ذمتها وهي احكام الطاهرة لانها لا تصير نائبا
الا على الطاهرة عن الحيض اذ لم تقدر على الماء بعد ما طهرت واياها وادى
العشرة فثبتت وصلت قد انقطعت الرجعة لانها صحت بطاقتها
حيث جوزنا صلواتها بالتميم حيث غسل عضو راجع الزوج و
ثبت مادونه اي دون عضو لا اي لا يرجع وهذا الحسن والقبول
في العضو الكامل ان يقع الرجعة لانها غسلت كثر البدن والقياس
فيما دونه الا يقع لان حكم الجنابة والحيض مما لا يتجرى وجه الاحتياط في
الفرق ما دون العضو بتسارع اليه الجفاف لقلية فلا يثبت بعدم
وصول الماء اليه فقلنا بانه ينقطع الرجعة ولا يحل بها افا لا احتياطا

انما ينقطع الرجعة

في الرجعة والزوج بخلاف العضو الكامل لا يتسارع اليه الجفاف ولا
يفعل عنه عادة فانقضا طلق حامل منكر او طهرها فرجعها فولدت لاقل
المدة فصاعدا صحت الرجعة يعني لافراة حامل طهرها وانكر وطهرها
ثم راجعها ثم ولدت لاقل مدة الحمل من وقت النكاح صحت رجعية ولا
عبرة بانكاره للوطئ لان الشرع كذب يجعل الولد للفراش وهذه العبارة
احسن من عبارة الوقاية واليكفر لما فيها خالية عن مساحبة ذكره صدر
وطلق من ولدت لاقل المدة فصاعدا قبل اي قبل الطلاق منكر او طهرها
فقد الرجعة يعني لافراة ولدت لاقل المدة وانكر وطهرها جاز لان رجوعها
ولا عبرة لانكاره لما حران الشرع كذبه وان خلاها خلوة صحيحة فانكر الوطئ
فلا اي لا يصح رجعتها لانه انكر الوطئ ولم يكذب الشرع فيكون انكاره حجة
عليه فان طهرها بعد ما خلاها وانكر وطهرها ان طهرها فراجعها فولدت
لاقل من سنتين صحت الرجعة فانها اذا ولدت لاقل منها من وقت
الطلاق يثبت شب هذا الولد لانها لم تقربا بنقضاء العدة والولد
يبقى في البطن هذه المدة فلا بد من ان يجعل الزوج والطلاق قبل الطلاق
لا بعد لانه لو لم يطهر قبل نزول الملك بنفس الطلاق فيكون الوطئ بعد
الطلاق حراما فيجب حياته فقل المسلم عنه فاذا جعل الطلاق قبل الطلاق
يصح الرجعة قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ولدت ثم ولدت ولدت
اخر بطنين فهو رجعة المراد بطنين ان يكون بين الولادتين سنة
اشهر او اكثر اما اذا كان اقل يكون بطل واحد وانما يثبت الرجعة لانها
طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دل على انه راجعها بعد
الولادة الاولى ليكون الوطئ حلالا اما اذا كانت الولادتان بطنين
واحد فلا يثبت الرجعة لان علوق الولد الثاني كان قبل الولادة الاولى
وقال كلما ولدت فانت طالق فولدت بثلاثة بطون يقع طلاقات
ثلاث والولادة الثانية والثالث رجعة فانها طلقت بالولادة الاولى وصحت
معتق وبالولادة الثانية صار راجعا في الطلاق الاول اذ يجعل العلوق
بوطئ حادث في العدة حملا لا مرسلا على الصلاح وطلقت ثانيا
بالولادة الثانية لان اليمن عقدت بكلمة وبالولادة الثالث صار راجعا

عني فارجعها قبل ان ينفذ الرجعة
كما في قوله في الرجعة
ارجعها قبل ان ينفذ الرجعة

في الطلاق الثاني لما روي في المطلقة الثالثة بالاولى الثالث فقه بالحيث لانها حائل من ذوات الاقراء حين وقع الطلاق الرجعي من الطلاق لا يحرم الوطئ بقاء اصل النكاح كما روي حتى لو وطئ لا يزوم العقر وقال الشافعي بحرمة حتى يزوم العقر ومطلقة اي مطلقة الرجعي تنزير ليرغب الزوج في رجعتها ولا يسا قبلها ايهما دعي وجعلها لقول الله عز وجل يخرجون من بيوتهن الاية نزلت في المعتقات من الرجعي لسياق قوله تعالى فاذا طلقت النساء وخرج لطلاق رجعي بالاجماع ينكح الزوج مطلقا بلا ثلث في العدة وبعدها لان حل الحلية باق لان زواله معلق بالثقة ان لثنت فينبغي قبلها ومنع الغير في العقد لاستنباه النسب ولا اشتباه في حقه لامطلقة بها اي بالثلاث لوجوه وبالثنتين لوامة حتى يطهر بغيره لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمعاد منه المطلقة الثالثة والثنتان في الامة كالثلاث في الحرة لان الرقي منصف محل الحلية على ما عرف في النكاح والنكاح في الآية حل على العقد ولزوم الوطئ ثبت بحديث مشهور بخبر الزيادة على الكتاب وهو حديث العنيدة وقد حقق هذا البحث في كتاب الاصول واخرجنا به على انه تعالى وتوفيقي في شرح المرقاة وحاشي التلويح بما لا يزيد عليه ولو كان ذلك المخرج اصفيا غير بالغ لانه في التحليل كالبالغ لان الشرط الابلاج دون الانزال وهو موجود فيه بنكاح صحيح متعلق بقوله بطاء ما عطف على بطاء ما عطف على علة اي علة الزوج الثاني لاسيد صاعط على غير يعني ان وطئ السيد امته لا يكون محل التعلق تلك النكاح للتحليل بالنسب وكبره نكاح الزوج الثاني بشرط التحليل ان حلت للاول بالاقال ثم وجبت على ان احللك وقالت المرأة ذلك وكليهما اما لو اصر ذلك في قلبها فلا يكره في عامة العلماء ويهدم الزوج ما دون الثلث اي حكمه ايضا اي كما يهدم حكم الثالث يعني اذا اطلق الحرة تطليقة او تطليقتين ومضت عدتها وتزوجت بزوج آخر ثم عاد الى الزوج الاول عادت ثلث تطليقا ويهدم الزوج الثاني حكم ما دون الثلث من الحرة الخفيفة كما يهدم حكم الثلث من الحرة الغليظة عند ايه في داي يوسف رحمه الله

وعند محمد وزفر والشافعي لا يهدم ما دون الثلث وهذا البحث ايضا ذكر مستوفى في الكتابين المذكورين مطلقا الثلث اجرت لمضى العدين عدة من الزوج الاول وعدة من الثاني والمدة تحملا ومضيتها وسببا في آخر العدة ان مضيتها ان كان يجيئ فاقبل ما يصدق فيه عند شهرين وعند حاشا تسعة وثلاثون يوما لاي جاز للزوج الاول تصديقها ان طر صدقها لانه اما من المعاملة لكون البضع مقوما عند الدخول والديانة لتعلق الحبل بد قول الواحد مقبول فيها الله تعالى اعلم بحقيقة الحال باب
وهو لغة الحلف مطلقا وشرعا حلف على ترك قربانها مدة وحكم مطلقه باينة ان برء الكفارة او الجزاء ان حثت واطلما لليرة اربعة اشهر ولامة شهرين ولا حد لاكثر مما اقبل ابلء لو حلف على قتل من الاقربين بالاقال لليرة والله لا قربك شهرين او ثلثة اشهر فلو قال والله لا قربك او لا اقربك اربعة اشهر الاول مؤبد والثاني موقت او ان اقربك في حج او حجة او فانت طالق او عدة حر فان قربها في المدة حثت واذا حثت في الحلف بالله وجب الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الايلاء والا اي دان لم يقربها بابت بواحدة وسقط الحلف الموقت فانه اذا كان موقتا بربعة اشهر ولم يقربها بابت بواحدة وسقط الحلف حتى لو نكحها فلم يقربها بعد ذلك لا تبين لا اي لا يسقط الحلف المؤبد وفرغ عليه بقوله فلو نكحها ثانيا وثالثا ومضت لمدتها بل اني اي بلا قربان بابت باخريين يعني ان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر ثانيا ثم ان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر ثانيا فان نكحها بعد زوج آخر لم يطلق اذ لم يبق الايلاء وان وطئها كفر لبقاء اليمين ان كان الحلف يعتبر طلاقا وان كان بلا يبق لما عرفت ان تنجز الثلث يبطل بغيرها قوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد حذرة الشهرين ايلاء لا تجمع بينهما بحرف الجمع فصار كجمع بلفظ الجمع فيحقق المدة لا قول بعد يوم والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد الشهرين الاولين لانه لا فصل بين الشهرين الاولين والشهرين الاخيرين بيوم لم يكامل مدة الايلاء

ان يجعله المستثنى وكذا اذا قال الا يوتا افرى
فلا يكون موليا لانه استثنى كل يوم بغيره
فلا يتصور

وهي اربعة اشهر وكذا قوله والله لا اتركك سنة الا يوتا لا يكون الا
لان المستثنى يوم منكر فلا يجعله اى يوم شاء فلما لم يمتد يوم من
ايام السنة الا ويكنه ان يكون ممنوعا ابد او لوقربها يوما والباقي
اربعة اشهر او اكثر صار موليا لسقط الاستثناء لان اليوم المستثنى
لما مضى لا يمكن قربانها الا بكفارة وكذا قوله بالبرء والله لا اخل
كوفة وامرأة بها لا يكون ايلاءا لان مكان قربانها بل لزوم شئ بان
يخرجها من الكوفة المطلقة الرجعية كالزوجة فيه اى فى حق ايلاء بقا
الزوجة بينهما كما فى المباشرة ولا اجنبية بينهما بعد اى بعد ايلاء
قائه لا يتصور فى حقها الا ان محله من يكون من شأنها بالنسبة وهى
ليست فيها فلا يتصور موجب للطلاق حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يكون
موليا وحقيقة ان ايلاء بمنزلة تعليق الطلاق بمضى الزمان فلا يخل
الا فى الملك ومضاف الى الملك كما سبق بان قال ان زوجتك فوالله
لا اتركك ولم يوجد ولو وطئها كفر عن يمينه لانها منعقدة فى حق
الكفارة عند الحث عجز عن الوطئ لمض باحد ما وصفتها او رفقها
اولسافة اربعة اشهر بينهما فنية قوله ثبت اليها فلا يطلق بعد ان
مضت مدة وهو عاجز وان قدر على الجماع فى المدة ففقه الوطئ لان
النفي باللسان حلف عن النفي بالجماع فاذا قدر على الال قبل حصول
المقصود بالبدل بطل المنيعة اذ ارادى الماء قوله لا اراة انت على
حرام ايلاء ان نوى التحريم او لم يوشى فان هذا اللفظ مجمل كان يبا
الى الجمل فان قال اردت بالتحريم او لم ارد به شيئا كان يمينه ويصير
موليا لان تحريم الحلال يمين وطئها ان نواه لان فى الظاهر جرمه
فاذا نواه صح لانه لا يحتمل وعند محبا لا يكون ظاهرا لعدم ركنه وهو
المحتمل بالحرمة وصدر ان نوى الكذب لانه وصف المحلل بالحرمة
فكان كذبا حقيقة فاذا نواه صدق وتطبيقه بانه ان نوى الطلاق
وثبت ان نواه وقد رخص الكنايات والفتوى على انه طلاق وان لم ينو
وجعلنا دينا عرفنا وهذا لا يخفى الا الرجال ومن هذا قالوا لو نوى
غيره لا يصدق قصدا ولو كانت لاربعة سنو والمصلحة بحالها

ينفع

نفع على كل واحدة منهم طلاقه بآيته وقبل تطلق واحد منهن والى ابيها
وهو الظاهر والا شبه ذكره الزيلعي كذا اكل حل على حرام وهرج بدست
راست كبرم بروى حرام اى الفتوى على انة طلاق وان لم ينوه ولو قال
بدست جبت كبرم لا يكون طلاقا لعدم العرق ولو قال هرج بدست كبرم
طلاقا كذا فى النهاية باب
الخلع
الخلع والخلع بغير الخاء ونحوها لغة الازالة المحصورة هو فصل من نكاح
بال بلفظ الخلع غالباً انما قال بالآية قد يكون بلفظ البيع والشراء ونحوها
كما سياتى ولا بأس به عند الحاجة لقوله تعالى جاح عليهما فيما اقتدت
بما يصلى لهما لانه ما يكون عوضا للمنفق او لى ان يكون عوضا لغير المنفك
لكن لا يجب ان يكون ما يصلى لبدل الخلع مهر اى النكاح كما دون العتق
ويقتضى الى ايجاب وقبول كسائر العقود وهو فى جانب الزوج يمين لا
تعلق الطلاق بشرط قبول المال حتى لم يصح رجوعه قبل قبولها كما لا يصح
الرجوع فى اليمين ولم يبطل بقبولها من المجلس قبل قبولها كما لا يبطل البيع
به بل يصح ان قبضت بعد المجلس ولم تتوقف على حضور صاحبه اى فى المجلس
كما لا يتوقف اليمين عليه بل يتوقف على علمها فاذا بلغها فلهما القبول
فى مجلسهما وجاز تعليق بشرط او وقت كما جاز فى اليمين لا اى لم يجز بشرط
الخيار لانه اى للزوج كما لا يجوز فى اليمين وهو فى جانبها اى المرأة عطف
على قولها فى جانب كسيع يعنى معاوضة لانها تبدل ما لا تسلم لها نفسها
حتى انعكس الاحكام اى جاز رجوعها قبل قبوله وبطل بقبولها من مجلس
علمها ولم يجز تعليق بشرط او وقت وجاز شرط الخيار لهما كما هى حكم المعاوضة
وطرف العبد فى العتاق كطرفها فى الطلاق فيكون من طرف العبد معاوضة
ومن جانب المولى يميناً وهى تعليق بشرط قبول العبد فثبت حكم المعاوضة
فى جانب العبد لا المولى والخلع قد يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق
والمباراة بان يقول الزوج خالعتك على الف درهم او بعث نفسك
او طلاقك على الف درهم او يقول المرأة اشتريت نفسك او طلاقك منك بالف
درهم او يقول الزوج طلقك على الف او باراكك اى فارقتك فقبضت
المرأة وقد يكون بالفارسية كما لو قال رجل لازمة خويشك ارمى فريده

هرج بدست

تمطلقا وبصرها شرعا الازالة

وهو الازالة
الشكاح فيها
لا يكون مبررا
ان يصح
ان يتبين بدل الخلع وان

الفتوى

انما قال خريم فقال الزوج قد ختم باني اي يقع واحدة باني ذكره
 قاضي جان والواقع اي بالخلع وبالطلاق على مال وهو ان يقول الزوج
 طلقك وانت طالق على كذا من المال او تقول المرأة طلقني على كذا او
 يقول الزوج طلقك على الفرق بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع
 في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل بقى الطلاق ثانيا وعوض الطلاق
 اذا بطل يقع رجعا كذا في المحيط وسناتي في المتن طلاق باني لانه لا
 تسلم المال لانه لم يفسد نفسهما وذلك بالبينونة وهو اي الخلع من
 الكليات لاحتمال الطلاق وغيره فيعتبر فيه ما يعتبر فيها من قرابين تخرج
 الطلاق وان قال لم اتوبه الطلاق فان ذكر بدل لم يصدق في نفسه في
 شي من الصور الاربع بل يحل على الطلاق ويكون ذكر البدل مغنيا عن
 النية والاي وان لم يذكر بدل لم يصدق في الخلع والمباراة اي فيما وقع
 الخلع بلفظ الخلع او المباراة لانها كنايةان فلا بد من النية او ما يقوم
 مقامها وهو ذكر البدل وقد استقيا ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق
 صريحين كذا في الكافي واعرض عليه بان لفظ البيع غير صريح في الطلاق و
 هو ظاهر قوله المراد بكونه صريحا دلالة على قطع بحيث لا يتخلف عنه
 اصلا وذلك لان البيع يوجب زوال ملك البعين فلهذا قطع زوال ملك
 المتعة ولهذا وقع الطلاق بلفظ العتق لا العتق بلفظ الطلاق كما
 قيل في فقه دقيق وبالقبول حقيق وكره اخذه اي خذ الزوج
 البدل ان اشترى اي الزوج لقوله كذا وان اردتم استبدال زوج مكان
 زوج وانتم احرار فظننا فلاننا خذوا منه شيئا ولانه او خشيها بالبدل
 فلان يرد في خشيها باخذ المال وكره اخذ الفضل اي الزيادة على ما وقع
 اليها من المهر ان شئت وفي رواية الجي مع الصغير لا يكره لالطلاق
 قوله فلان خاج عليها فيما اخذت به اكرهها اي اكره الزوج المرأة
 عليه اي على الخلع تطلق المرأة لان طلاق المكره واقع بلا مال اي بلا
 لزوم مال ان لم يكن لها عليه مال بل التزمت ان يعطيها ما لا يتخلص او
 بلا سقوط مال ان كان لها عليه مال كالمهر ونحوه لما سناتي ان الرضا شرط
 في لزوم المال وسقوطه والاكره لعدم الرضا صلك بدله في بدنا

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من ان
 المهر اذا كان
 مالا فلهذا يقع
 الطلاق بلفظ
 العتق لا العتق

يعني

يعني خالف مع زوجها على مال فقبل ان تدفع اليه صلك المال او اشترى
 فعلها قيمته ان كان قيمتها او مثله ان كان مثليتها ولا يبطل الخلع
 لانه يقبل الفسخ بل يجب الصمان عليها تحقيقا للمعاوضة بخلاف
 او مينة ونحوها فيما ليس بمال وقع طلاق باني في الخلع رجعي في غيره
 مجانا اي بغير شي لان الايقاع معلق بالقبول وقد وجد فوقع في الخلع
 البائن وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد نقلناه من المحيط
 ولا يجب عليها شي لانها لم ستم مالا متقوما ليصير غارة له وايضا لا وجب
 لايجب المستمسك للاسلام ولا لايجب غيره لعدم الالتزام كما لفتي على يد
 ولا يشي في بدنها اي كما يقع الطلاق مجانا اذا قالت خالفتي على اني
 يدي وليس في بدنها شي فانها لم ستم مالا متقوما فلم تضر غارة له والزوج
 بالفرور والمراد بالبدل ههنا اليد الحرة وان زادت على قولها خالفتي
 على ما في يدي فوطا من مال او درهم ولم يكن في بدنها شي ردت عليه في
 الاولى درهمها الذي اخذته منه او دفعت اليه في الثانية ثلثه درهم
 وان كان في بدنها درهمان توخر باتمام ثلثه درهم وان كان اكثر من ثلثه
 درهم فلهذا ذلك كذا في النهاية اما رد ما اخذته في الاولى فلا يشي لما
 مالا لم يكن الزوج راضيا بزدال ملكه الا بعوض ولا وجه لايجب المستمسك
 لكونه مجهولا ولا لايجب قيمة البضع وهو المثل لانه غير متقوم حال
 الخروج فتعين ايجبا ما قام بالبضع على الزوج دفعا للضرر واما دفع
 ثلثه درهم في الثانية فلا يشي سميت بلفظ الجمع واخذ ثلثه فيجب عليها
 للمتيقن بها فصار كما لو اقر او اوصى بدرهم خالفت على عبد ابق لها
 على ابرارها من ضمان لم يبرأ بل عليها تسليمه ان قدرت وتسليم قيمته
 ان عجزت لانه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض واشراط المرأة
 عند شرطنا سد فيبطل هو لا الخلع لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة طلبت
 طلقا ثلثا اي قالت طلقني ثلثا بالالف او عا الف فطلقها واحدة
 تقع في الاولى باني ثلث لالف وفي الثانية رجعية مجانا فانها اذا
 قالت طلقني ثلثا بالالف جعل لالف عوضا لثلث فاذا طلقها واحدة
 وجب ثلث لالف لان اجزاء العوض ينقسم على اجزاء المعوض اما

اذا قال طلق ثلثا على الف فجعل على الشرط عند اية ج والطلاق
 يصح تعليقه بالشرط واخراج الشرط لا تنقسم على اجزاء الشرط واقع
 رجعية بلا شئ وعند ما يقع باين بثلاث الالف لانها مغللة على
 العوض بمعنى ابناء كما في بيع عبد بالالف او على الف ولان البيع لا
 يصح تعليقه بالشرط فيجوز على العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق
 لصحة تعليقه بالشرط وان قال طلق نفسك ثلثا بالالف او على الف
 وطلقت واحدة لم يقع لانه لم يرض بالبيوتة الا بسلامة الالف
 كلها بخلاف قولها طلق ثلثا بالالف لانها لما رخصت بالبيوتة
 بالالف كانت ببعضها اولى ان يرضى ويأنت اي اذا قال انت طالق
 بالالف او على الف قبلت بآنت المرأة ولزم الالف لانه مباد لا تعليق
 فيقتضي سلامة البدلين او وجود الشرط وذلك بما ذكرنا وبآنت طالق
 اي اذا قال لا اذ انت طالق وعليك الف او قال لعبد انت
 وعليك الف طلق المرأة وعنى العبد مجانا سواء قبل او لا
 وقال لا على كل واحد منهما الالف اذ قبل ولا يقع الطلاق والعناق بلا
 قبول لان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فيقال اجل هذا المتاع ذلك
 على درهم ويكون بمنزلة قولهم بدرهم ولا جملته فانه يرتبط باقبل
 الا بدلالة الحال اذ الكل فيها الاستقبال ولا دلالة هناك لان الطلاق
 والعناق يقعان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانها لا يوجدان
 بدون قال طلقك مس على الف فلم يقبل وقالت قبلت فالقول له
 وفي البيع القول للمشتري يعني من قال لغيره بعت منك هذا العبد
 بالالف درهم مس فلم يقبل فقال المشتري قبلت فالقول للمشتري و
 الفرق ان الطلاق بالمال يمين من جانب الزوج والقبول شرط الخث
 فيتم اليمين بلا قبولها فلا يكون الاقرار باليمين اقرارا بشرط الخث
 لصحتها بدون فضاء القول قوله لان الزوجين اذا اختلفا في وجود
 الشرط فالقول للزوج لانه منك فاما البيع فاجب وقبول ولا صحة
 لاحدهما بدون الآخر فضاء الاقرار بالبيع اقرار بالائتم الآب فاذا
 انكره فقد رجح عما اقر به فلا يصدق ويسقط الخلع والمباراة بفتح الهمزة

جعل كل منها برئ للآخر من الادعي عليه كل حق لكل منهما على الآخر ما عدا
 بالشكاح كالمقبوض او غير مقبوض قبل الدخول بهما او بعده والنفقة
 المأخوذة واما نفقة العدة فلا يسقط الا بالذكر قيد بالنكاح لانه لا يسقط
 ما لا يتعلق به كالقرض ونحو ما اشترت ونحوها خلع الا صغيرة بالمال
 او مهر طلق ولم يلزم اي المال عليها ولم يسقط اي المهر ما وقع الطلاق
 على ما هو الاصح فانه تعليق بقول الاب فيكونا كتعليقه بغيره
 واما عدم وجوب المال عليها فلان بدل الخلع وحال الصبي لا يقبل التبرع
 فان خلعها اي الا صغيرة ضمانا له اي لبدل الخلع لم يرد بالضم
 الكفالة عن الصغيرة لان المال لا يلزمها بل المراد به التزام المال بتدبير
 صحيح الخلع والمال عليه اي الاب لانه اشترط بدل الخلع على الابني صحيح
 فخط الاب اولى بلا سقوط المهر لانه لم يدخل تحت ولاية الا وان شرط
 الزوج الضمان عليها اي الصغيرة فان قبلت من اهل اي اهل القبول
 بان كانت تعقل ان الخلع سالب للنكاح جاب طلق لوجود الشرط
 بلا شئ لانها ليست من اهل الزاومة قال الزوج خالعك ولم يذكر ان
 قبلت المرأة طلق لوجود الابعاد والقبول وبراء عن المهر المؤجل
 لو كان عليه الا اي وان لم يكن عليه من المؤجل شئ ردت على الزوج
 ما ساق اليها من المهر المجل فانها اذا قبلت الخلع وقد ثبت انه معاودة
 في حقها فقد التزمت العوض فوجب اعتبارها بقدر الامكان خلع المهر
 يعتبر من الثلث لكونه برعا لان البضع غير متقوم حال الخرج العلم

يشترط في نكاح الزوج ان يدخل
 بهما في الارضات
 كالمال

هو لغة مقابلة النظر بالنظر فان الشخصين اذا كان بينهما عداوة
 فجعل كل منهما ظهرا للآخر وشرا تشبيها بضاف اليه الطلاق و
 هو كالمهر او ما يقرب عن الكل او جزء شايع منها من المنكحة فلا يصح
 الظهار من امته ولا من كحها بلا اقرار ثم ظهر منها ثم اجاز بما يحرم
 النظر اليها متعلق بالتشبيه من عضو محرم بيان لاشياء او جفاء
 يتميز عن محرم وحكم حرمة وطهرها وادعيه كالمسح القبلة حتى يكفر
 لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحريرهن

من قبل ان يتا شالا لآية للظهار والعود المفسر للعم على الاطلاق فان سبب
وجوب التكفير هو الظهار والعود لان الكفارة دايرة بين العقوبة
والعبادة وسببها ايضا دايرة بين الخطر والاباحة حتى يتعلق العقوبة
بالمحذور والعبادة بالمباح وانما جاز تقديم الكفارة على العود لانها
وجبت لرفع الحرمة الثابتة في الذات فيجوز بعد ثبوت تلك الحرمة
ليرفع بها كما قلنا في الظهار انها يجوز قبل رادة الصلوة مع انها بها
لانها شرعت لرفع الحدث فيجوز بعد وجوده ولهذا جازت الكفارة بعد
ما بانها او بعد ما انفسخ العقد بلا ردة او غير لان هذه الحرمة لا تزد
بغير التكفير من اسباب الخلل ملك اليدين واصابة الزوج الثاني والمرأة
ان يطالب بالوطئ وعليها ان تمتنع من الاستمتاع بها حتى يكفر وعلى
القاضي ان يجبر على التكفير دفعا للفرع عنها ذكره الزيلعي ولو وطئ قبل
اي قبل التكفير استغفر الله وكفر للظهار فقط اي لا يجب عليه غير الكفارة
الاولي وقال سعيد بن جبير يجب عليه كفارتان وذا اي الظهار كانت
على كظري او راسك ونحوه يعني رقتك عنقك مما يقرب عن الكحل
او نصفك كظري ونحوه من الجزء الشايع او كبطنها او كفضها او
كظري حتى او عتي وهي اي الصورة المذكورة ونظائر ظهار وان لم
ينوه لان المشتبه فيها اما كلها او ما يقرب عنه او جزء شايع منها وهو
الشرطي حتى المرأة والشرطي جانب الحرم ان يكون المشتبه به عضوا
لا يجوز النظر اليه كما ذكر وقد وجد الاطلاق وان نواه ولا اطلاق لان
اللفظ لا يحتملها وفي قوله انت على كافي او مثل اني ما نواه من الكراهة
او الظهار او الطلاق لان اللفظ يحتمل كل منها فارتفع بالنية تعين
وان لم ينو لغي لتعارض المعاني وعدم المخرج وفي قوله انت على حرام
كافي ما نواه من الظهار او الطلاق لان اللفظ يحتملها وما ترتفع
بالنية تعين وانت على حرام كظري ظهار وان نوي طلاقا او
ايلاء لان ذكر ظري يخرج جانب الظهار وبانت على كظري اني انسا
يكون مظهر اثنان جميعا لانه اضاف للظهار اليهن فصار كما اذا اشفا
الطلاق خرج لكل منهن عليه كفارة وهي عتي رقية فان لم يجد

نصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعم ستين مسكينا
الوارد فيه وفصل ذلك بقوله وهي تحرير رقية مؤمنة كانت وكافرة
ذكر اكانت او انني صغيرة كانت او كبيرة لم تكن فابت جنس المنفعة
وهو المانع اما اذا اختلفت المنفعة فلا يمنع حتى جاز العوراء ونحوها
وجاز الاعم والقياس ان لا يجوز لان القاب جنس المنفعة لكنهم
استثنوا الجواز لان اصل المنفعة باقية فانه اذا اوجب عليه سبب حتى
لو كان بحال لا يسمع بالاولاد احتم مثلا وهو الاخرس لا يجوز ولو كان
ذلك التحريم سببا قريبا بنيتها اي نية الكفارة وبان فوت جنس المنفعة
بقوله كالاعتي بخلاف لا عور ومجنون لا يعقل لان الانتفاع بالخروج
ليس للابا لعقل كانت فابت للمنافع والذي يجرى ويعين بجزءه لان
الاحتلال غير مانع والمقطوع يداه فانه فابت منفعة البطش او ايمامه
لان فوت البطش بهما فبقوا فابت منفعة البطش او رجلاه
فانه فابت منفعة المشي او يده ورجل من جانب فانه ايضا فابت منفعة
المشي لانه متعذر عليه بخلاف لو قطعنا من خلاف اذ لم يفت جنس المنفعة
ولا مبررا عطف على لم يكن فابت جنس المنفعة او ام ولد لا تخافا لهما لحرمة
بجته فكان الرقا بينهما ناقضا او مكاتبا اذ يعض بدله لانه تحرر بعض
وبه لا يتاذى الكفارة لانها عبادة فلا بد ان يكون خالصا للدين
وان كان بعوض لم يكن خالصا لانه يكون تجارة فان اعتق مكاتبا
لم يؤذ شيئا جاز او عبدا مشتركا اعتق المكفر عن ظهاره نصفه وهو
موسر ثم اعتق عنه باقية بعد ضمانه لان الاعتاق يتجرى عنده كما
سيأتي والنقصان يكتفي في النصف لانه بقدر استدانة الرق فيه
وهذا النقصان حصل في ملك شركه ثم انتقل اليه بالضممان فلا يخرج
عن الكفارة او عبدا اعتق نصفه عن تكفوره ثم باقية بعد وطئ من ظهار
منها لان الاعتاق يتجرى عنده والمأمور به العتي قبل المسبب
فلم يوجد لان النصف وقع بعد وان عثر عن العتي صام شهرين او
ليس صام رمضان ولا الايام المنبهة الاولاء المتابع وهو ثابت
بالنص وصوم رمضان لا يقع في غير فلا يجوز التكفير به والصوم في

الايام المذكورة منتهى عن فكون ناقصا فلا يتأدى به الواجب الكامل
 وان افطر المظاير يوما وكو بعد كالمريض والسفر او وطنها الى التي ظاهرا
 منها في الشهرين متعلق بافطر واعطف عليه ليلا عدا او يوما سهوا
 استأنفه اي لصوم تاما في الافطار فلا يقطع التتابع بالافطر
 عذر يمكن الاخر ازالة قد يجد شهرين لا عذر فيهما واما في الوطني فلان
 الواجب عليه صوم شهرين متتابعين قبل التمس من ضرورة كونها
 قبله اخطا وحاشا عنه اما لو وطن غير التي ظاهرها ناسيا فلا يضر كذا في
 النهاية لا الاطعام الا وطني خلال اي وطني التي ظاهرها في خلال الطعام
 لم يستأنف لان النقص في الاطعام مطلق لا محقق بما قبل التماس وهو
 منصوص عليه في الاعتاق والقيام ولو قدر المكفر بالصوم على الاعتاق
 في آخر اليوم الاخر اي قبل غروب الشمس من اليوم الاخر من الشهر
 لم يضر اي الاعتاق ولم يصح تكفير بالصوم وكان صومه تطوعا والافطر
 ان يتم صوم يوم الاخر والافطر فلا قضاء عليه ذكره الزيلعي وان عجز
 اي المكفر عنه اي الاعتاق اطعم عنه اي عن الظاهر هو المظاير او
 ما به شتاين مسكينا يعني امر غيره ان يطعم عنه عن ظاهرا ففعل اخره
 اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او الطعام يجوز فيه التملك بالاباحة شرعا
 بلفظ الايثار والاداء بشرط فيه التملك فذكر صورة التملك بقوله
 اطعم عنه هو او ما به شتاين مسكينا كلما قدر الفطرة او قيمة وغدا
 لا يجوز دفع القيمة من غير المنصوصه الاشياء المنصوصه كالبرود قيمة
 وسويق والربيب والتمر والشعير وغيرها كالارز والعدس والذرة
 مثلا فان ربع صاع منه اذا سوي نصف صاع بر او صاع شعيرة
 لم يجز دفعه بخلاف الارز فان ربع صاع منه اذا سوي نصف صاع بر
 او صاع شعيرة جاز دفعه وهو مبني على اصل مقدار في شروح الجامع
 الكبير ان المنصوص لا ينوب فاه او اطعم واحدا شهرين اي اعطى الطعام
 كل مسكينا واحدا شتاين يوما جاز عند ناسد خلة المسكين ورد
 جوعته وذا يجزى بتجدة الايام وكان هو في اليوم الثاني مسكينا
 آخر لتجدة سبب الاعتاق لانه يوم قدر الشهرين الا عن يومه سواء

ان الصواب ان يقال الصوم بدليل
 ان الاعتاق وجه ظاهر لا يخلو
 في آخر الاعتاق
 لا

كان بدفعة او دفعات لان الواحد لا يستوفي في يوم واحد طعام شتاين
 مسكينا فلم يوجد عدد المفروض حقيقة وحكما لعدم تجدة الحاجة وذكر
 صورة الاباحة بقوله واذا اشبعهم اي شتاين مسكينا وان قل ما
 اكثروا بالافداء وهو الطعام قبل نصف النهار والعشاء وهو الطعام
 بعد نصف النهار او عداين اي اشبعهم بطعام قبل نصف النهار
 او عشاين اي اشبعهم بطعام بعد نصف النهار فربما قال فخر الاسلام
 طعام الاباحة اكلتان لكل مسكين غذا وعشيتا والغدا ان يجزيه العشا
 كذلك والعشاء والسجور كذلك واذا فقها وأعطىها الغداء والعشاء
 والمعتبر فيه الشبع لا المقدار والمعتبر فيه التملك المقدار لا الشبع
 قد يصلح لا شيعا فاقم مقام الغداء وانما اعتبر الاكلتان لقوله تعالى
 فاطعام شتاين مسكينا والواجب منه الوسط وهو اكلتان لان اكثر
 في العادة ثلث خرات والاقل مرة كذا في غاية البيان بحجزه فقط
 او خبر شعيرة بالاداء فانه لا يستوفي منه حاجة الابا بالاداء بخلاف خبر البر
 او اعطى عطف على شبعهم كل ربع صاع بر ونصف صاع شعيرة او ثراو
 من بر ومثوى ثراو شعيرة جاز جواب جزاء لقوله اذا اشبعهم وعطف
 عليه فان ربع صاع بر ونصف صاع شعيرة او ثراو يبلغ بالكيل نصف صاع
 بر او صاع شعيرة او ثراو كذا من بر ومثوى شعيرة او ثراو يبلغ بالوزن نصف
 صاع بر او صاع شعيرة او ثراو كما كان هذه الاشياء مقيدة الجنس لا الكيل
 من حيث الاطعام جنس واحد جاز تكميل احدهما بالآخر ولا كذلك القيمة
 كما عرفت بخلاف اعتاق نصف رتبة وصيام شهر لتقدير تكميل احدهما
 بالآخر لاختلافهما معنى فان الاعتاق شرع لتخليص الرتبة والصوم لتجويج
 النفس بخلاف اطعام نصف صاع ثراو قيمة نصف صاع بر لما عرفت
 من عدم جواز اداء ما هو من الاعداد المنصوصه قيمة اذا كان اقل قدرا
 تمام قدره الشرع وان كان اكثر من الاخر او مثله قيمة اطعمهم اي شتاين
 مسكينا كل منهم صاع بر عن ظاهرا لم يصح الا عن احداهما وعن ظاهرا
 وظاهرا صح عنهما لان النية عمل عند اختلاف كالافطار والظهار لانه
 اتحادهما فاذا الفت النية والقضاء يصح لكفارة واحدة لان نصف

وان

من ادنى المقادير فالمدى وهو الصاع كغارة واحدة فلا يصح جعلها
للظاهر بل لظاهر واحد بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في الدفعة الثانية
في حكم مسكين آخر كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين مسكينا
او اعتاق عبد من ظلمه من فائه صحيح وان لم يعين واحد الواحد
لان الجنس في الظاهر من مقتضى الجب كالتعيين وله للظاهر في اعتاق عبد
عنه او صوم شهرين ان يعين لاي منهما شاء وان اعتق عن قتل
وطهار لم يجز عن واحد التعيين لان نية التعيين في الجنس المتخذ لغو
وفي المختلف مفيد فاذا التفت في مطلق النية فلا يعين ايها شاء
كما لو اطلق في المبدأ توضيح انه لو نوي قضاء يومين من رمضان
يجزى عن يوم واحد ولو نوي من القضاء والنذر او عن القضاء والكفا
لا يجزى عن واحد منهما بعد ظاهره كغير الصوم فقط اي صوم شهرين اذ
لا ملك له فلم يكن من اهل الكفر بالمال وقال النخعي كغير الصوم شهر
اعتبارا بالعقوبة لانه شرع زاجرا كالطرد ولا يستدعي عنه بالمال بان
اعتق عنه واطعم لم يجز لانه ليس من اهل الملك فلا يصير كالتملك
اللعان
هو لغة من التعم وهو الطرد والابعاد سمي به لانه في الحاشية من العن
الرجل نفسه ومن قبول المرأة غضب الله تعالى عليها المستلزم لللعن
وشرعا شهادتان مؤكداً بالائمان المقررة باللعن قائمة مقام
حد القذف في حقهما بمعنى انهما اذا اتلعا سقطة عنه حد القذف و
مقام حد الزنى في حقهما بمعنى انهما اذا اتلعا سقطة عنها حد الزنا و
الدليل على اية قائم مقام حد القذف في حقهما ان هلال بن امية جاء الي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عشت عن ابي ابي سنان قال رجعت ووجدت علي
بطي ابي ابي الشريك يزني بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رايت
باربعة شهود ولا بخلة على ظهره فقال هلال رايت بعينى يا رسول الله
واعاد هذه المقالة ثم قال واني لا رجوع من الله تعالى الى الخجل في محرابي
فانزل الله تعالى هذه الآية فدل ذلك على ان اللعان قائم مقام حد القذف
في جانب الزوج حيث لم يجده هلال بقذف ثم الدليل على اية قائم مقام

حد الزنا في جانب المرأة ان حلالا لما رما بالشريك بن السهماء حيث
قال وحدث به علي بن ابي ابي الشريك يزني بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان جاء
به اربعة على نعت كذا فهو لهلال وان جاءت به اسود جعدا كجالي فهو
لشريك فجاء به علي بن النعمان فلهذا فقال عليه السلام لولا الايمان سبقت
لكان لي ولها شأن وهذا الاشارة الى ان اللعان قائم مقام حد الزنا
في جانب المرأة كذا في المبسوط وحكم حرمة الوطى والاستمتاع بعد النكاح
لحصول البيضة النامة وشرط قيام الزوجية حتى اذا اطلقها ما يات
او تلقا سقط ولم يجب الحد وسياقي بيانه في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى
وكون النكاح صحيحا لم يزد بالزنا زوجة العقيقة اي ليرة عن الزنا
غير متممة به كمن يكون معها ولا يكون له اب موقوف وعلى اي الزنا
لاداء الشهادة على المسلم حتى لا يجزى اللعان بين الكافرين ولا بين
كافر ومسلم وان صلح شاهدا على منكر كما سياتي او نفي عطف على قذف
ولما اخر اخرج عن نفي الحمل كما سياتي وطلبت به اي بموجب القذف
الحد قائم مقام فلا بد من طلبها كسائر حقوقها ولان من شرط اللعان
واذا لم يكن عقيقة ليس لها المطالبة لغو شرط وهو العفة لا عن خلو
من قذف فان ابي اي الزوج عن اللعان حبس حتى يلعن او يكذب
نفسه فيحد لان اللعان خلف عن الحد واذا لم يات بالخلف وجب عليه
الحمل فان لا عن الزوج لا عنت المرأة لكن يبداء بالزوج لانه الذي
فيطلب منه الحجة او لا والاي وان لم يلعن حبس حتى يلعن او يكذب
قال الزبلي وفي بعض نسخ القدرى او تصدق فيحد وهو غلط لان
الحد لا يجب بالاقراء مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق
اربعة مرات لان التصديق ليس باقرار تصدق فلا يعتبر في حق وجوب
الحد ويعتبر في ذمة فينفذ به اللعان ولا يجب به الحد ولو صدقته في
نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو له حلال ان النسب انما ينقطع حكمه
فلم يوجد وهو حق الولد فلا يصدق في ابطاله ولا يظهر عدم صحته قوله
صدر الشريعة فينفذ نسب ولان ما عت فان لم يصلح الزوج للشهادة
بان كان كافرا او عبدا او مجنونا او في حد قذف حد لوسي من اهلها لان

بالنص

اللعان تعذر بمعنى من جهة فيصار الى الموجب للصحة وهو الثابت
 بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية ولا يتصور ان يكون الزوج
 كافرا وهي مسلمة الا اذا كانا كافرين فاسلمت ثم قد فيها قبل عرض
 الاسلام عليه وان صلح لهما اي الزوج للشهادة وهي لا تصلح لهما بان
 كانت امه او كافرة او مجنونة او مجنونة او لا يجدها فانها
 بان كانت زانية فلا حد عليه كما اذا قد فيها اجنبي ولا لعان لانه حلف
 عنه وصورة اي صورة اللعان ما ينطق به النص يعني القرآن وصلى
 ان يقول الزوج او لا اربع مرات شهد بالله اني صادق فيما بينهما
 به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليهما ان كانا كافرا فبما رما به من
 الزنا مشير اليهما في كل ثم تقول هي اربع مرات شهد بالله ان كانا كافرا
 فيما رما به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليهما ان كانا صادقا
 فيما رما به من الزنا فانهم يستعملون اللعان في كل من كثير كالحجارة
 الحديث انك تكثر الزنا فانهم يستعملون اللعان ويسقط حرمة اللعان في
 اعينهم نفسا من حرز اللعان بخلاف الغضب فانما العتاف في
 القاضي بينهما ولا يبين قبله حتى لو مات احدهما قبل ورثة الآخر ولو
 زالت اهلية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف نسبا
 فحده او نحو ذلك لم يفرق بينهما وفيه نسب ولما ان قذفها به واحدها
 بآمة وبانت بطلقة وشرط ان يكون العلوق حال جريان اللعان
 بينهما حتى لو علق امه او كافرة ثم اعتقت واسلمت لا ينفى ولا يبرأ
 لان نسبها كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا يتغير بعد فان كذب
 نفسه فلا قراره بوجوب الحد عليه فلا يبعد ما حد جازله ان تزوجها
 ومعنى قوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدًا انهما لا يجتمعان
 مادام متلاعنان كما يقال المصلي لا يتكلم اي مادام مصليا كذا ان
 قذف غيرها بعد اي بعد التلاعن تحد او زنت فانه يحد القذف
 لم يبق احدا للنعان وكذا المرأة بعد الزنا لم يبق اهل له فجاز ان تزوجها
 وانما لم يقل اوزنت فحدت كما وقع في الهداية وغيره لان مجرد زنا
 يسقط احصائهما فلا حاجة الى ذكر الحد بخلاف القذف فلا يسقط به

كما ورد في

في الزنا
 في القذف
 في اللعان
 في النكاح
 في الطلاق
 في الميراث
 في العتق
 في الجوارح
 في العتق
 في الجوارح

الاحصان حتى يحد روي عن الفقيه المكي انه كان يقول ذنت بنشد
 النون اي نسبت غيرها الى الزنا وهو القذف فعل هذا يكون ذكر
 الحد فيه شرطا كما ذكر ولا ينفى الاشكال للانعان بقذف لآخرس لما
 قايما مقام حد القذف وقذف لا يعزى عن شبهة والحدود تنذر بها
 ولا ينفى الحمل لان قيامه عند الحمل غير معلوم لاحتمال كونه انفاقا وان
 ولدت به لا قبل المدخ وقالا يجب بنفيه اذ اجاءت به لا قبلها ولا عما
 برزيت وهذا الحمل منه لوجود القذف منه يحا بقوله زنت ولا ينفى
 القاضي الحمل اي نسب الحمل من القاذف لان تلاعنها كان بسبب قذف
 زنت لا ينفى الحمل في الولد عند التهنئة ومدة سبعة ايام من حيث
 العادة كذا في النهاية او شراء الة الولادة صح وبعث لان قول التهنئة
 او سكوت عند التهنئة او شراء الة الولادة او سكوت عن النفي عند منعه ذلك
 الوقت اقرار منه ان الولد منه لانه اذ لم يكن منه لم يحل له السكوت عن نفسه
 بعد الولادة فلا يصح نفيه بعده كما لو وجد الاقرار حرجا ولا عن فيها اي
 فيما اذ اصبح نفيه وفيما اذ لم يصح لوجود القذف بنفي الولد نفي اول التوبان
 وصح الذان بان ولادتهما اقل من ستة اشهر واقر بالثاني حد لانه كذا
 نفسه بدعي الثاني وان عكس بان اقربا لاول في الثاني لا عن
 لانه قاذف بنفي الثاني ولم يزوج عنه والاقارب بالعقة سابق على القذف
 فصار كانه اقر بعقبتها ثم قذفها بالزنا وصح نسبها اي نسب الولد
 فيها اي لم يثبت لانهما خلقا من ماء واحد فثبت نسب احدهما
 يلزم ثبوت نسب الآخر اجماعا شرعا للانعان فيها اي الزوجين ثم يطلو
 باينا او تلتا سقط اي اللعان ولم يجب الحد لما عرفت ان شرط قيام
 الزوجية فاذا انتفت انتفى كذا لو تزوجها بعد ذلك لان الساقط
 لا يعود ولو طلقتا رجعتا لا يسقط لما عرفت من بقاء اصل الزوجية
باب العتق
 كالمجبوب والمحصى هو اي العتق من لا يقدر على الجماع مطلقا او يصل
 الى السبيل لا البكار ولا يصل الى امرأة واحدة بعينها من غير اذا
 حبس في القيد وهي خطرة الابل وجرت زوجهما مجبوبا هو مقطوع

القذف

في الزنا
 في القذف
 في اللعان
 في النكاح
 في الطلاق
 في الميراث
 في العتق
 في الجوارح
 في العتق
 في الجوارح

الذكر والخصيان فرق بينهما في الحال ان طلبت التفريق لانه حقما و
ولا فائدة في التأخير بخلاف العتق كما سياتي وفيه شارب بانه لو حب
بعدهما وصل اليها لا خيار لها كما اذا صار عتيقا بعده ولا فرق في هذا
بين ان يكون الزوج رجلا او صغيرا لما ذكره بخلاف العتق حيث ينظر
بلوغه او برؤه لاحتمال الزوال كما اذا كانت المرأة صغيرة وهو محبوب
او عتق حيث ينظر بلوغه لاحتمال ان مرضى به او وجدت زوجا لها
عتيقا او خصيها هو مقطوع الحصيان فقط فان اقر اي بعد ما وجدته
عتيقا او خصيها ان اقراته لم يصل اليها اجل اي الزوج يعني اجله
القاضي بكر كانت او نيتا سنة فمري في الصحيح وهي اثني عشر شهرا
ومدة ثمانية واربعه وخمسون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوما
في رواية الحسن عن ابي جريح انه يؤجل سنة شمسية وهي مدة وصول
الشمس الى النقطة التي فارقتها من ذلك الموضع وذلك في ثمانية وخمسة
وستين يوما وربع يوم لان المرض يزول غالبا فيها لانه يكون للفتلة
البرودة او الحرارة او اليبوسة او الرطوبة وقصود السنة مشتملة عليها
فالربيع حار رطب الصيف حار يابس والخريف رطب يابس والشتاء
بارد رطب فاذا مضت السنة ولم ينزل المرض ظهرته خلقه سوى مدة
رضه ومرضها بخلاف رمضان وايام حيضها فانها داخله في السنة
ان لم يكن رتقا فبقوله اجل فانها اذا كانت رتقا لم يفيد التأجيل
كما اذا كان الزوج محبوبا فان وطئ فيها ونبت والا اي وان لم
يطاء بان التفريق اي تفريق العتق بينهما وكان تفريقه طلاقا بان
لان المقصود هو دفع الظلم عنها لا يحصل عنها الرجعي ان طلبت
لما قرأت حقها ولها كل المهر ان طلقها لان خلوة العتق صحيحة ويجب
العدة لاحتياط وان اختلفا عطف على قوله فان اقر اي اختلف الزوجان
فاذنت المرأة عدم الوصول لانكر الزوج وكانت نيتا او بكر انقضت
النساء فقل نيت خلع اي الزوج لان النية تثبت بقولين و
ليس من ضرورة ثبوت النية الوصول اليها لاحتمال زوال نيتي آخر
فيخالف بخلاف البكارة فان ثبوتها يمنع الوصول اليها ضرورة فخير بقولها

فانها

فان حلف الزوج بطل حلفها فيكون امرأه كما لو اختلفا عند العقد او
بعده فان اختلفا رتقا بطل حلفها في طلب التفريق لا والمخير بين
الشبيين لا يكون لانا احدهما وان كحل الزوج او قلن انها بكر اطل
الزوج سنة فان اختلفا اي بعد التأجيل سنة ان اذنت المرأة عدم
الوصول لانكر الزوج فالحكم كالاولي اي الاصدقها خیرت وان انكر
نظر اليها النساء فان قلن بكر خیرت وان قلن نيت فالحكم بالعتق
فان حلف في امرأة لكنها خیرت ههنا حيث اجل الزوج ثم لان المقصود
بالتأجيل ثم حصول العلم بالعتق لخبر المرأة وقد حصل العلم بها ههنا
فخیرت ثم اذا قامت عن مجلسها او اقامها اعداها القضي قبل ان يخيار
شيئا بطل خيارها لان هذا بمنزلة تخير الزوج فلما وقف على اداء المجلس
بل يبطل بالقيام واذا اختلفت الفرقة امر القاضي الزوج ان يطلقها
طلاقا بينة فان ابي فرق القاضي بينهما وقيل تقع الفرقة بينهما باختيار
نفسهما ولا يحتاج الى القضاء كخيار العتق ولو فرق بينهما فترتجها نائبا
لم يكن لها خيار لرضاها بحاله وان تزوج اخره وهي عالة بحال الذكر
في الحال انها لا خيار لعلمها بالعتق وذكر الحصاص ان لها الخيار
العجز عن وطئ اخره لا يدل على العجز عن غيرها والقنوى على الاول فلا
يخير احدهما بعب الاخر خلافا لثبوت نفي في العتق الطهارة وهي الجنون
والجذام والبرص والقرح وهو ما يمنع سلوك الذكر في الفرج وهو اما
عدة غليظة او طرية او عظم الرق وهو السلام وعند محمد ان كان
بالزوج جنون او جذام او برص فالمرأة بالخيار وان كان بالمرأة لاء
اذ يمكن للزوج دفع الضر عن نفسه بالطلاق طهر زوج الامم عتيقا فالحال
للموت لان الحق له كما في العزل **باب الفدية**
هي لغة الاحصاء يقال عدت الشيء اي احصيته وشرعا تربص اي انتظار
وتوقف بلزم المرأة مدة معلومة سياتي بيانها بزوال متعلق بلزم
ملك نكاح من كد صفة ملك بالموت والدخول ولو حكما اراد به الخلو
الصحيحة او زوال فرش معتبر اخر از عن فراش امه موطوءة غير مشددة
اذ لا عدة لها بخلاف ام ولد مات مولها او اعتقها كما سياتي ولا بد

من هذا القيد والقوم لم يذكروه وبوطن عطف على بزوال شبهة
 النكاح سياتي بيانه فلا عدة بالطلاق قبل الدخول لعدم تاكله ملك
 النكاح ومن حكمها منع جواز تزوج غيره اي غير زوجها ومنع حوازل
 النكاح اخبرها واربع سواها لما قرى بقاء اصل النكاح وصحة الطلاق بها
 بالرفع عطف على منع جواز وجهه ما قرى ايضا وهي العدة في حق حرة
 تحيض للطلاق والفسخ كالفسخ بخيار البلوغ وعدم الكفاءة وملك
 احد الزوجين للآخر وتقبلها ابن الزوج بشهوة وارتداد احداهما
 ثلث حيض كواحد حتى اذا اطلق في الحيض وجب تكميل تلك الحيضة
 الرابعة لكنها لما لم تنجز اعتبارها كما تنجز في كتاب الاول وانما جرت
 بها بقوله تعالى المطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء والفسخ
 في معنى الطلاق لان العدة وجبت للتوف عن براءة الرحم في الفرق
 الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها كذا اتم وليدات مولانا او
 اعتقها فان عدتها ايضا اذا كانت فيمن تحيض ثلث حيض كواحد
 وكذا موطوءة بشبهة كما اذا زفت اليه غير امرأة وهو لا يعرف قوطها
 او نكاح فاسد كالنكاح الموقت في الموت والفرقة متعلق بالموطوءة
 بشبهة والنكاح الفاسد فان العدة فيها ايضا ثلث حيض سواء
 الزوج او وقع بينهما فرقة وتبين عطف على حرة اي العدة في حق حرة
 لم تحض لصفر او كبر او بلغت سن ولم تحض ثلثة اشهر لقوله تعالى واللاتي من
 من الحيض الآية ان وطئت لما قرى بالعدة بالطلاق قبل الدخول ولو
 عطف على قوله للطلاق والفسخ اربعة اشهر وعشر اي عشرة ايام مطلقا
 سواء وطئت او لا لقوله والذين يتوفون منكم ويتركون ازواجا
 الآية وفي حق امه تحيض عطف على قوله في حرة تحيض يعني ان عدة امه
 تحيض للطلاق والفسخ حيضتان لقوله طلاق الامه تطليقان و
 عدتها حيضتان ولان الرق منصف والحيضة لا تنجز فتمت فصارت
 حيضتين وفي حق امه لم تحض اومات عنها زوجها نصف للحرة اي
 عدتها للطلاق والفسخ شهر ونصف شهر والموت شهران وخمسة ايام
 لما قرى ان الرق منصف وفي حق الحمل الحرة او الامه وان مات

بعض الحيض

عنها

عنها حتى اي وان كان زوجها الميت حبيبا وصنع طهرا لا طلاق قوله
 تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن وتبين حلت بعد موت
 الصبي عدة الموت لانها لما لم يكن حاملا وقت موت الصبي بقيت
 عدة الموت ولا نسب فيها اي فيما حلت قبل موت الصبي وبعد
 لان الصبي لما لم يولد يتصور منه العلوق والنكاح يقوم مقامه في
 موضع التصور وفي حق امرأة الفار للباين بعد الاجلين من عدة
 الطلاق وعدة الوفا فان انقضت عدة الطلاق وهي ثلث حيض
 مثلا ولم تنقض عدة الموت فلا بد ان يتربصن انقضاء عدة الموت
 وان انقضت عدة الموت دون عدة الطلاق تترتب عدة الطلاق
 وللرجعي بالموت لانها لما ورثت جعل النكاح قابلا للوفا اذا اراد
 لها الآية فكذا في حق العدة بل ولي لانها تجب مع الشك دون الاشك
 فصارت كالملطقة رجعيًا وتبين اي العدة في حق امه اعقت في عدة
 رجعي كعدة حرة لان النكاح باق في الرجعي فوجب انتقال عدتها اليه
 عدة الحرايرد العدة في حق امه اعقت وعدة باين او موت كامة
 اي كعدة امه لان الطلاق في الملك انقص لا يوجب عدة الحرايرد فلا
 ينتقل عدتها ايسر رات الدم بعد عدة الاشهر شتانف بالحيض
 يعني ان المرأة اذا كانت ايسر فاعتدت بالشهور ثم رات الدم على
 عادتها المعروفة انتقض ماضي من عدتها وعليها ان تشانف العدة
 بالحيض لان عدتها يبطل لا يابس هو الصحيح فيظهر انه لم يكن خلفا
 شرط الخلفه تحقق الا يابس وذلك باستدانة الجرح الى المماثلة
 في حق الشيخ القاني فعلم من هذا التقرير ان ما وقع في عبارة صدر الشريعة
 من قوله فقبل انقضائها بما كانت سهو من النسخ والصواب بعد
 انقضائها كما تشانف بالشهور من حاضت حيضة ثم ايسر
 يعني ان من حاضت حيضة او حيضتين ثم ايسر اي انقطع دمها
 وهي في سن الايسر تعد بالشهور اخرها عن الجمع بين البدل والمبدل
 كذا في النهاية فان العدة بالشهور بدل من العدة بالحيض فلا جعل
 الحيض التي رات قبل الايسر مشتملة على الوقت ليكون محسوبا

الرجعي

فانها خلف عن الصوم بشرط التمسار العجز عن

من العدة من حيث آت وقت لزوم الطبع الممنوع والتج من صدق الشرع
 انما عبارة الهداية بعد ما وقت كما نقلنا كيف قال اقول
 الاستيناف في مشكل لانه لو ظهر ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق
 فالحضة التي رأت قبل الايام من مشكل على الوقت فيجب ان يكون
 محسوباً من العدة من حيث آت وقت معددة طلاق وطبقت به
 وقد مر بيانها وهو مبتدأ وخبر قوله عليها عدة اخرى ليجرد السبب
 وقد اطلقنا اي العدتان فيما تراه اي اذا تداخلتا يكون ما تراه
 الخفيف بعد الوطى بشبهة منهما اي العدتين واذا اتم العدة الاولى
 ولم تكمل الثانية انقضت بعض الثانية فعليها اتمامها اذا وجبت على
 المرأة عدتان فاما ان تكونا من رجلين او رجل واحد فلا كان الثاني
 كما اذا اطلقها ثلثاً وقال طنت انما تحل لي او طلقها بالفاظ الكناية
 فوطئها في العدة فلا شك في ان العدتين تداخلتا وان كان الاول
 ككائنات من جنسين كما المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة ككائنا
 او من جنس واحد كما المطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني
 وفرق بينهما تداخلتاً عندنا ويكون ما تراه المرأة من الخفيف محسباً
 منهما جميعاً واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها
 اتمام العدة الثانية وصورة ان الوطى الثاني ان كان بعد ما رأت
 حيضة تحب عليها بعد الوطى الثاني ثلث حيض ايضا فالحضة الاولى
 من العدة الاولى وحضتان بعدها من العدتين فيتم العدة الاولى
 وبحيضة رابعة لستم العدة الثانية وان كان قبل رأت حيضة
 فلما شئ عليها الا ثلث حيض وهي ينوب عن ست حيض ومعددة
 وفات وطئت بها اي بشبهة تعدد بالشهور وحسب ما تراه من
 الخفيف فيها اي في الشهور قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوقت
 قد خل بها الثاني ففرق بينهما فعليه بقية عدتها من الاول اتم اربعة
 اشهر وعشر وعليها ثلث بعض الآخر ويحسب ما حاضت بعد التفرق
 من عدة الوفاة ايضا تحقيقاً للتداخل بقدر الامكان وهذا الشئ
 من العدة غير مذكور في الوقاية والكثرة وعدة الطلاق والموت

المجرد

سفي

ينقضي وان جلت المرأة بها اي بالطلاق والموت حتى ان الزوج اذا
 كان غائبا عنها وبلغها خبر تطليقها اي ما بعد ما رأت ثلث حيض
 او مائة بعد مضي اربعة اشهر وعشر كانت عدتها منقضية وانقضت
 اي ابتداء عدتها عقيبها اي عقيب الطلاق والموت لا عقيب علمها
 لان الله تعالى اوجبهما على المطلقة والمتوفى عنها زوجها وصحها تصديقاً
 بهما عقيبهما وابتداء ما في نكاح فاسد عقيب نفقة اي نفق الكفر
 او غيره على ترك الوطى بان يقول تركتك او خلعت سبيلك ونحو ذلك
 لا تجزم الغرم ذكره الزيلعي قال مضت عدتي وكذا في الزوج
 خلعت فان القول لها مع اليقين لانها امينة فيما تجزؤ وقد مر في باب
 الرجعة نكح معدة من باين اي ابان اعراسه بما دون الثلث ثم
 تزوجها في العدة وطلق قبل الوطى وجب عليه مهر تمام وعليها عدة
 مبتدأة لانها مقبوضة في يد الوطى الاولى ويقع اخره وهو في العدة
 فاذا اجد النكاح وهي مقبوضة ناب ذلك القبط عن القبط الواب
 في هذا النكاح كالفاسد يشترى مقصوباً في يد فليس فيها بطلان
 العقد فيكون طلاقاً بعد الدخول لا عدة على مسببة افرقت بتبلي
 الدارين لان العدة حيث وجبت حقاً للعبه والحري ملحق بالجماد
 واليهما لم حتى صار محلاً للملك فلا حرمة لفراسه الا الحال لان في
 بطنها ولداً ثابت النسب ولا على ذمية طلقها في اذا اعتقدوا
 عدتها لان وجوب العقد لا يجوز ان يكون بحق الشرع لانها غير محابة
 بحقوق الشرع ولا بحق الزوج لانه خلاف معتقده وقد اقرنا ان
 نتركهم وما يدعون ولا على حريمه حرجت لينا مسلمة او ذمية او
 مسانمة ثم اسلمت وصارت ذمية لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان
 تنكحوهن مطلقاً بلا قيد ولما عرفت ان الحري يلحق بالجماد واليهما
 فلا حرمة لفراسه الا الحال لما عرفت ان في بطنها ولداً ثابت النسب
فصل في الاحداد وهو ترك الزينة والطيب في الحر
 المنع تحمة معدة الباي والموت الطهارا للتأسف على فوت نعمة
 النكاح الذي هو سبب لصونها وكفاية مؤنتها ولهذا لا تعد المطلقة

انما وجبت في

الحد لا يصح من سفي المطلقة طلاقاً حقيقاً والعتقة عن
 نكاح فاسد والتايب والصبي والولد اذا اعتقت نكاحاً

الرجعية لان نعمة النكاح لم تنفها بقاء النكاح ولهذا محل وطهرها
ويجوز عليها احكام الزوجات حال كونها كغير مسلمة فان الصغيرة و
الكافرة غير مخاطبتين بالفروع ولو كانت الكبيرة المسلمة ائمة لانها
مخاطبة بحقوق الله تعالى فيما ليس فيه ابطال حق المولى بخلاف المنفرد
من الخروج فان فيه ابطال حق المولى وحق العبد مقدم لما جرت به
الزينة متعلق بقوله محمد وترك تبس للمعسر اي المصوبغ بالزعفران
والمعصر اي المصوبغ بالعصفر اذ يفوح منها رائحة الطيب والحناء
والطيب والاهن والحلل لا بعد فان الضرورة تبيح المحظورات
لا اي لا تحب معتد عتيق وهي ام ولو اعتقها مولاه ومعتدة
نكاح فاسد لان الجدة لاظهار النكاح على فوات نعمة النكاح ولم
يقترن ذلك لا يحجب معتدة الا تعرضا لقول تع ولا جناح عليكم فيما
عرضتم من خطبة النساء الى ان قال ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان
تقولوا قولا معروفا قالوا الترضي وان يقولوا اني اريد ان تزوج
انك جميلة وانك حلوة وانك لصاحبة ونحو ذلك فما يدعي رادة
التزوج بها والقول المعروف اني فيك لرغب وان اريد ان يتزوج
فخذلك ولا يخرج معتدة الطلاق رجعيًا كان او بائنا من بيتها
ليلا ولا نهارا ويخرج معتدة الموت نهارا وبعض الليلة ويثبت
فيه اي في بيتها فان نفقة معتدة الموت عليها فتحتاج الى الخروج
نهارا للكسب وقد عتد الى ان يجم الليل والمطلقة ليست كذلك
لدور النفقة عليها من مال زوجها وتعتد ان اي معتدة الطلاق
ومعتدة الموت في بيت وجبت اي لعدة فيه اي في بيت بيتها
بالتسكين حال وقوع الفرقة والموت لقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوت
اي بيوت السكنى الا ان يظهر عذر بان كان نصيبها من والميت
لا يقربها واخرجها الورثة من نصيبهم وخافت تلف ما لهما او لاهل
او لم تجد كراهة البيت لانه من سرقة بينهما في الطلاق البائن حتى
لا يقع الخلوة بالاجنبية وبعد ما لا باس في ان يكونا في منزل واحد
لانه معروف بالحرمه فالظاهر انه اذا لم يبرصا لا يباشر الحرام وان

من معتدة
لا يخرج
من بيت

قوله لنفقه النفقة عليها يكفي في السنة المتداولة
والعصر لدور المرأة من جهة الأصل سلمان القبر
من العترة ثم اطلق على ما قبله من راداه

ويجب

اذا لم يكن الزوج
الابيت واحدة
ان

ضاق المنزل عليهما او كان الزوج فاسقا فلا دى فوجه وان جاز
خروجها ونذرب ان يجعل بينهما امرأة نفقة قادرة على الحمل ولا سيما
بانت او ماتت عنها زوجها في سفر وبينها وبين مصرها دون ثلثة
ايام رجعت الى مصر لانه ليس بانتهاء الخروج بل هو بناء ولو بينهما
ثلثة خبرت بين المضي والرجوع سواء كان معها ولو اولاً ونذرب
الرجوع ليكون الاعتداد في منزل الزوج هذا اذا كان الى المقصد
ايضا ثلثة ايام وان كان اقل مضت الى مقصدها ولم يتركها الا في
اعتماد على انقضاء ما قبله وهو ان الحكم في صورة التصادي الخيار
وفي صورة اقلية احدكما التعيق ولو في مصر عطف على قوله في سفر
اذا بانت او ماتت عنها في مصر من الامصار لا يخرج بل تعتد فيه فخرج
بحرم ان كان له محرم من لم يحض قط تعتد بالاشهر كذا من رات يوما
وما فانقطع حتى مضت سنة للثمن في حكم الاولى واعتبار الشهرة في
العدة بالايام لا الاصل كذا في الصغرى طلقها فصالحة من نفقة
العدة ولو بالشهر جاز الصلح لتقنين الشهرة ولو بالحيض لا لكونها
مجهولة اجرت المرأة بمضي عدة اي عدة زوج الاول وعدة الحمل
وعلى عدة اي طلق الزوج الاول بصدقتها والمدة كحتمل اجرت
بهنكها اي جاز ان ينكحها الزوج ^{المصين} اي العدة لو كانت
تحيض فاطل اي مدة تصدق هي امرأة فيه شهران عند اي حرم
وعند ما سعة وثلاثون يوما لاحتمال ان يقع الطلاق قبل اولى حيضة
فيكون مدها ثلثة ويظهر بعد حاشية عشر يوما ثم تحيض ثلثة فيكمل
العدة وزاد شيخ الاسلام ثلث ساعا للاغتسال بناء على كون زمان
الاغتسال بناء من الحيض ولان رؤيتها هكذا نادرة فلا ينبغي عليها
الحكم الشرعي بل لا غم الا على فبعيد كزمنة الحيض واقل مدة الطهر
لتعد لا فيكون ثلث حيض شهر او الطهر بينهما شهرا الله اعلم
باب ثبوت النفقة

محرم
جواز الصلح من نفقة

ثلثون شهرا ثم قال قد تعوضا في عامين في الحمل ستة اشهر
 فثبتت ولا معتدة الرجعي والاولات لاكثر من سنتين ما لم يقر
 بمقتى العدة لا احتمال العلوق حال العدة لجواز كونها معتدة الطهر
 بانته في لاقل يعني اذا جاءت به لاقل من سنتين بانته من زوجها
 لا نقضاء العدة ونبت نسبه لوجود العلوق في النكاح وفي العدة
 ولا يصير مراحجا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعد فلا يصير
 مراحجا بالشك وكان مراحجا في الاكثر يعني اذا جاءت به لاكثر من
 سنتين كان مراحجا لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه لا
 الزنا منها فيكون مراحجا كذا مستوته لاقل منهما يعني ثبتت
 ولا معتدة مستوته اذا جاءت به لاقل من سنتين بلا دعوة لاحتمال
 كون الولد قايما وقت الطلاق فلا يتحقق بزوال الفراش ثبت النسب
 احتياطا ولو تباعا مراحجا اي اذا جاءت به تمام سنتين من وقت
 الفرقة لم يثبت نسبه لان الحمل صارت بعد الطلاق فلا يكون منه حرمة
 الوطني الا بدعوة لانه التزم وايضا يحتمل ان يطأ في العدة وكذا
 رايه اي حبيته سنهها تسع فضا عدم يظهر فيها اما المبلوغ
 ثبت نسب ولده اذا اولات لاقل من تسعة اشهر منذ طلقها بانها
 كان او رجعا لان العلوق يكون في العدة وتسعة لا اي لو دللت
 بتسعة اشهر لا يثبت نسب لانه لان العلوق فيكون خارج العدة
 وذلك لانها صغيرة ببقين والبقين لا يزول بالاحتمال والصغير
 للحمل فاذا بقى فيها صفة الصغير حكم بمقتى عدتها بثلاثة اشهر دخل الحمل
 على انه حادث فلا يثبت النسب الا يرى انها لو اقرت بمقتى العدة
 ثم ولدت لسته اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل نقضاء وهو اقرار
 فكذا انها بل اولي لان اقرارها يحتمل الكذب وحكم الشرع بالنقض
 لا تردد فيه وكذا معتدة اي معتدة طلاق اقرت بالمقتى اي بمقتى
 عدتها ولدت لاقل من نصف سنة من وقت اقرارها بالوسط
 في الهداية والكنز وغيرها وهو الصواب الموافق للتعليل وقد وقع
 في عبارة صدر الشريعة الطلاق في مكان الاقرار وكان سهو من الصحاح

حاشية
 حاشية

الاول ثبت نسب ولده لما قران العلوق فيكون في العدة لظهور
 كذبها بغير اقرار حيث اقرت بالنقض ورجعها مشغول بالماء ونسبها
 لما قران العلوق فيكون خارجا او ظهر عطف على اقرت اي كذا
 معتدة طلاق ظهر حبلا او اقر الزوج به اي ثبت نسب لمعتدة
 ادعت ولادة وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حبلا او
 اقر الزوج بالجل والا اي ان لم يظهر حبلا او اقر الزوج بغيره
 اي النسب اذا ثبتت ولادتها بحجة تامة اي شهادة رجلين
 او رجل واخرتين بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها احد ولا في
 البيت والرجلان على البتة حتى ولدت فعلمت الولادة بروية الولد
 او بسمع صوته قيد الحجة بالقائمة اذا لا يثبت النسب بشهادة
 امرأة واحدة على الولادة خلافا لما قال في المعتقد اذا ولدت
 ولده لم يثبت نسبه عندنا فيمنع رجوع اليا ان يشهد بولادتها رجلا
 او رجلا امرأتان الا ان يكون هناك رجل طاهر او اقرت من قبل الزوج
 ثبت النسب بلا شهادة وعندنا نسب في الجمع بشهادة امرأة واحدة
 مسلمة حرة عدلة كذا في الكافي وكذا معتدة وفات ولدت لاقل
 منها هذه مسئلة ذكرت في الهداية بقوله ونبت نسب لمعتدة في
 زوجها الخ اي ثبت نسب ولده معتدة وفات يكون بين الموت
 ولادة اقل من سنتين وقال في افراد اجاءت به بعد انقضائها
 عدة لسته اشهر لا يثبت النسب لان الشرع حكم بالنقض عدتها بالاشهر
 لتعيين الجهة فصار كما اذا اقرت بالنقض كما بين في الصغيرة
 ولما ان لا نقضاء عدتها جهة اخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة
 لان الحمل فيها عدم الحمل لانها قبل البلوغ ليست محمل وفي البلوغ
 شك والصغير ثابت ببقين فلا يزول بالشك او ولدت عطف
 على قوله ولدت لاقل منها هذه مسئلة ذكرت في الهداية بانها
 بقوله فان كانت معتدة عن وفات وصدرتها اي ثبتت نسب ولده
 معتدة وفات ولدت في العدة واقر الورثة بالولادة ولم يشهد
 على الولادة احد فهو ابنة اتفاقا وهذا في حق الارث فلا خلاف

هذه مسئلة مستقلة كالاخذ بع ان معتدة الوفاة
 يعني اقرار الورثة كالا يخفى ظهور الحمل واقرار الزوج
 فلا معنى لخطها احد في المسئلة التي تقدمت عليها فانها
 بيان الوقت الذي يثبت فيه النسب ولده معتدة الوفاة
 والعجب انه ذكر في الهداية بقوله كذا مع انه لا جدوى
 فيه ولم يجر له مادة بذلك ومع ذلك لم يخسرها
 كالا يخفى كما في الهداية

فالمعنى فيم يقبل فيه تصديقهم أما في حق النسب فثبت في حقهم
من لم يصدق قالوا إذا كانوا من أهل الشهادة بأن صدقها رجلا
أو رجلين أو ثلث من الورثة يثبت لقيام الحج ولذا قيل بشرط
لفظ الشهادة وقيل لا بشرط لأن الشبوت في حق غيرهم يوجب للشبوت
في حقهم باقرا رجم وما ثبت بتعاليها في غير شرايط الكمال كالعدم
المولى والجند في حق السلطان في حق الإقامة وهذا هو الصحيح كذا في
وكذا من كونه ولد لستة أشهر يعني إذا خرج الرجل خراة فحاش
بولد لستة أشهر فصاعدا ثبت نسبه من سواء أقر الزوج أو مك
لأن الفرائض قائم والمدة تامة وإن أنكر الزوج ولادتها ثبتت
بشهادة امرأة واحدة قال نفاة نفاة لأن النسب ثبت بالقرائن
القائم واللعان إنما يجب بالقذف وهو موجود هنا لأن قوله ليس
قدف لها بالزنا والقذف لا يستلزم وجود الولد فلم يعتبر الولد
الثبت بشهادة القابل بل لم يكن كون اللعان ثابتا بشهادة القابل
بل أخيف اللعان إلى القذف مجردا عنها أقول يرد على ظاهره أنا
نسلك أن القذف المطلق لا يقتضي وجود الولد لكن لا ثم إن القذف
بالولد لا يقتضي وجوده والكلام فيه ودفعه أن يكون هو القوم بالزنا
الوجود الخارجي والقذف بالولد إنما يقتضي الوجود في العبارة دون
الخارج مثلا إذا سمع الزوج أن امرأة ولدت ولدا فقال ذلك الولد
ليس مني كان قاذفا لها بالزنا إذا فكأنه قال زنيته تحصل الولد
منه وأن لم يكن الولد موجودا في الخارج وإن ولدت لائق منها أي
من ستة أشهر لا يثبت نسبه لسبق العلوق على النكاح قال ولدت
ثم اختلعا وأدعت نكاحها منذ ستة أشهر وأدعى الزوج النكاح منذ
ثمانين عنده خلافا لما حكى سنان قال إن نكحتما في طالق ثم نكحتما
فولدت نصف سنة منذ نكحتها الزم أي الزوج نسبه أي الولد
ومرته لوجود العلوق في العدة علق طلاقها بولادتها أي قال لا زنا
إذا ولدت ولدا فانت طالق فشهدت زنا واحدة بها أي بالولد
لم يقع أي الطلاق عند أي خرج وعند ما يقع لأن الولادة ثبتت

الكافة

بشهادة امرأة ثم ثبت الطلاق بالبيعة ولأن الولادة ثبتت فزوجة
فيستقدر بقدرها فلا يتعدى إلى الطلاق وهو ليس بتابع لها لأن كلا
منهما يوجد بدون الآخر أعرض على بعض شراح الهداية بأن كلا من
الطلاق المعلق بالولادة والمعلق بالبيعة لازم من لوازمه والولادة
ثبتت بشهادتهما والبيعة إذا ثبتت ثبتت بجميع لوازمها أقول
والبيعة إذا ثبتت ثبتت بجميع لوازمها ليس على إطلاقه بل هو في موضع
لا يتصور الانفكاك بين اللازم والمفروض كما بين المفروض العقاب وقد
استشار إليه صاحب الهداية بقوله والطلاق ينفك عنها وقد تقررت في
كتب الأصول في بحث المقتضا أن قوله اعتق عبدك عني باللف
يقضي البيعة ضرورة صحة العتق فصار كانه قال بعت عبدك عني باللف
وكأنه قال بالاعتاق فثبت البيعة بقدر الضرورة حتى لا يثبت من لا يكافئ
والشرائط الأما لا يحمل السقوط أصلا وإن كان الزوج أقر بالجيل
ثم علق طلاقها بالولادة فعالت المرأة ولدت وكذا بها الزوج يقع
الطلاق بلا شهادة عند أبي حنيفة وعندهما يشترط شهادة القابل
لأنهما تدعى خشفة فلا بد من الحجج ولأن إقراره بالجيل إقرار بما يقضي
وهو الولادة كالحكمة فطلقها فشرائطها قال ولدت لائق من ستة أشهر
منذ شرط الزم الولد واللائق يلزم لأن الولد في الوجه الأول ولدت
المعتق إذا العلوق سابق على الشراء وفي الثاني ولدت المملوكة إذا كانت
فيها في أقرب وقت فلا بد من الإحوة قال لا منه إن كان في بطنك
ولدت فهو مني فشهدت امرأة على الولادة لائق من ستة أشهر منذ أقر
فهي أم ولد لأن سبب نبوت النسب وهو الإحوة وقد وجد من الحجج
بقوله فهو مني وإنما الحجة إلى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القائم
اتفاقا وإنما قال لائق من ستة أشهر منذ أقر لأنها لو ولدت لستة أشهر
فصاعدا لا يثبت النسب لاحتمال أنها جلت بعد مقالة المولى لم يكن
المولى مدعيها هذا الولد بخلاف لائق المتيقن بقيام الولد في البطن
وقت القول فصحت الإحوة أو لطفل عطف على قوله لا منه أي لائق
لطفل هو أبي ومات المقر فعالت أمه أي أم الطفل هو ابنه وأنا

الحادث

زوجته ميرثانه اي ميرث الطفل وامه من المقر لان المسئلة فيما اذا
كانت مودعة بالحرية ويكونها ام الطفل لا سبيل الى نبوة الطفل
له الا بنكاح امه نكاحا صحيحا لانه الموضوع للمحل وان قال امة
انت ام ولدك وجهلت حرمتها لان ميرث لان ظهور الحرية باعتبار الاراء
محتج في دفع الرق للاستحقاق الارث زوج امه من بعد مجيء
بولد فاذا عاه المولي لم يثبت نسبه لان ثبوت نسبه يققه نكاح
وقد ثبت ان النكاح بعد ما صح لا يقبل الفسخ بخلاف البيع فان المولي
اذا باع امه وولدت عند المشتري ثم اذ عاه البائع يثبت نسبه
ويفسخ البيع وعنى اي الولد لانه ملك المولي وقد اقر بنبوة فلم
حرية وان لم يثبت المذموم كما اذا اقر بنبوة مجتد المعروف النسب
وتصير اي الامه ام ولد لا قراره بذلك ولدت امه الموطوءة له ولا
لم يثبت نسبه حتى يدعيه فان الفرائش على ثلث مرات قوي وهو قول
الملكوت وحكمه ان يثبت بالنسب بلا دعوة ولا ينفع مجرد التبع بل
ينفع بالتعاين كما في النكاح الصحيح لا العاقل في الفاسد كما في ضعيف
وهو فرائش لامه وحكمه ان لا يثبت بالنسب بلا دعوة لضعفه وموافق
وهو فرائش ام الولد وحكمه ان يثبت بالنسب بلا دعوة وينفع مجرد
التبع لكن نبوة بلا دعوة انما يكون اذا حل للمولى وطهرها واما ام الم
يحل فلا يثبت بلا دعوة كما ولد كما بينهما مولدا وامة مشتركة بين
استولدا اما ثم جاءت بولد لا يثبت بالنسب به ونها كذا في خزانة
المفتية الله اعلم باب النسب
هي من جنس الطائر بيضه يحضنه اذا اتمته الى نفسه تحت جناحه و
كذلك المرأة اذا حضنت ولدا من لثامه ولو بعد الطلاق ما لم
تنزوج يعني لم تنزوج اخر غير محرم للطفل كما ساقى وانما كانت
لها لاجتماع الامه عليه ولانها اشفق من غيرها الا ان تكون مودة
فانها تحبس وتضرب فلا تنفر للحضنة او فاجرة كذا في الكافي
بما جرحا على اخذ الولد اذا اثبت او لم تطلب لاحتمال ان يعجز عن
الحضنة الا اذا تعينت بان لا ياخذ الولد الذي غيرها ولا يكون

له دورهم محرم سوى الام تجوز على الحضنة اذا الاجنبية لا شفقة لها
عليه ثم اتم اي ام الام وان علت لان هذه الولاية شتقا ومن
قبل الامهات ثم ام ابيه اي اب الولد كذلك اي وان علت لانها
من الامهات ولهذا احرز ميراث الامهات الستة لانها او شفقة
لاجل الولادة ثم اخيه لاب وام لانها اشفق ثم اخيه لام لانها تز
لما قبلها في هذا الامر ثم اخيه لاب لان بنات الابوين اولي من بنات
الاجداد ثم خالته لان قرابة الام اوضح في هذا الامر كذلك اي ان
كانت لاب وام اولي ثم لام ثم لاب والخاله اولي من بنات الاخ
لانها تدلى بالام وتلك الاخ ثم عمته كذلك في الترتيب ولا يثبت
العمة والخال في الحضنة لانها غير محرم بشرطين ليع الرقيق في الحضنة
لا شتق له بخدمة المولي ولان حق الحضنة نوع ولا ية ولا ولاية للرقيق
على نفسه ففضل عن الولاية على غيره فلاحق لامة وام ولي قبل غنما
بل الحق للمولى ان كان الصغير رقيقا ولا يفرق بينه وبين امه ان كانا
في ملكه كما ياتي في السوء ان شاء الله وان كان حرا فالحضنة لا قربا
الا حرا واذا اعتقا كان لهما حق الحضنة في اولادهما الاحرار لانها
واولادهما احرا حال ثبوت الحق الدائمة كالمسئلة يعني انها حق بول
المسلم حتى يعقل اي الولد دينيا لان الحضنة يثبت على الشفقة
وهي شفقة على فيكون الدفع اليها انظر له ما لم يعقل بنيا فاذا اعقل
ينزع منها لاحتمال القر او يخاف ان يالف الكفر فان نال الكفر
قد يكون قبل تعقل الدين فاذا اخيف هذا ينزع ايضا منها ولا حق
يسقط حقها اي حق الحضنة انما كانت او غير حاكما لخدمة بنكاح غير محرم
اي محرم الولد لا تنفصم الشفقة حتى اذا نكحت حرمة لا تسقط كما تم
نكحت عمه وخدمة جده ويعود اي حقها بالفرقة لان المانع اذا زال
عاد الممنوع طلبت الام اجرا فلو طلبت في النكاح او في عدة الرجمي
لم يستحق الاجر لان الارضاع مستحق عليها ديانة وان لم يكن مستحقا
دينيا قال الله تعالى والوالدان يرضعان اولادهن لكنهما عذرت لاحتمال
عجزهما فاذا اقدمت عليه بالاجر طهر عجزها فكان الفعل واجبا عليها

على الوطى فان المانع من جهة ولو كان صغيرا لا يطبقان الجماع لا
نفقة لها لان المنع معنى جاء من قبلها فغاية ما في الباب ان يجعل المنع
من قبلها كالمعدوم فالمنع من قبلها قائم ومع قيام المنع من قبلها لا تنقضي
النفقة كذا في النهاية فقيرة او غنية فان غناها لا يبطل حقها في النفقة
على زوجها موطوءة او لا كما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى
وهي كبيرة بقدر حالها متعلق بقوله فنجب هو اختيار الخلف وعلم القبول
وتبين بقوله في الموسرين نفقة اليسار والمعسر نفقة العسار وتبين
والمختلفين بان يكون احداهما موسرا والاخر معسرا وهو يتناول صورتين
احدهما ان تكون معسرة والزوج موسرا والثانية عكسها بان يكون
اي نفقة دون نفقة الموسر ودون نفقة المعسر وقال الكرخي يعبر
الزوج وهو قول الشافعي رحمه وقال صاحب البدائع هو الصحيح وقال صاحب
المبسوط المعبر حاله في اليسار والعسار في ظاهر الرواية ولو هي في بيت
ابيهما قال في الهداية اذا سلمت نفسها الى منزل فعليه نفقةها وقال في
النهاية في الشرط ليس ملازم في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط وفي ظاهر
الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج
ثم قال اي صاحب النهاية وقال بعض المتأخرين من ائمة بلخ لا تنقضي النفقة
اذا لم تزف الى بيت زوجها والفتوى على جواز الكفاية وهو وجوب النفقة
وان لم تزف او وضعت في بيت الزوج فان لها النفقة والقياس على
اذا كان مرضها يمنع الجماع لقوات الاحتياط للاستمتاع وجه الاحتياط
ان الاحتياط قائم فانه يشاء نسل بها ويمسحها ويحفظ البيت والمانع
لعارض فاشبه الجفص وعن ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم خرجت
تجب النفقة لتحقيق التسليم ولو وضعت ثم سلمت لا تجب لان التسليم
لا يصح واخسنة في الهداية لا اي لا تجب النفقة لفاخرة وبتينها بقوله
خرجت من بيت اي بيت الزوج بلا حق حتى تعود الى منزل لان فوات الاحتياط
منها واذا عاد جاء الاحتياط فنجب النفقة بخلاف اذا امتنع من
التكليف في بيت الزوج لان الاحتياط قائم والزوج قادر على الوطى غير
وقوله بلا حق اخر اذ من خرجها بحق كما اذا لم يعطها المهر المعجل فخرجت

من بيتة ومجوسية بدین لان الامتناع جاء من قبلها بالمطالبة وان
لمكن منها بان كانت عاقرة فليس منه ورضية لم تزف اي لم تنقل
الى منزل زوجها لعدم الاحتياط لاجل الامتناع بها ومقصودنا يعني
اخذا من رجل كرها فذهب بها فان النفقة جزاء الاحتياط في بيتة وقد
فات وجازية بدو اي بلا زوج ولو تزوجم لان فوات الاحتياط منها
ولو سافر فذهب اي بالزوج نفقة الحضر اي الواجب اي لان الاحتياط
قائم لقيام عليها لا غير اي لان نفقة التسرف لا الكراء ولما دهرها الواحد
عطف على قوله في اول الباب لزوجته لو كان الزوج موسرا لان كفايتها
واجبة عليه وهذا من تمامها لا معسرة في الاصح لا يفرق بينهما اي الزوجين
لعمرة الزوج عنهما اي النفقة ولا بعدم ابقاء اي الزوج حال كونه غائبا
حقها مفعول ابقاء ولو كان الزوج موسرا علم ان يجوز الفسخ عند
الشافعي امران احدهما اعسار الزوج وطريقه ان يثبت اعساره عند
الحاكم فيمهل ثلثة ايام ويمكنها منه صبغة الرابع كذا في غايه القصود
وثانيهما عدم ابقاء الزوج الغائب عنها من النفقة ولو موسرا قال
في شرح غايه القصوى ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على اداء النفقة
ولكن لا يؤتي حقها في ظاهر الوجهين انه لا تنقضي فيها ولكن يبعث الحاكم
الي حاكم بلد ليطالبه ان كان موضع معلوما والثاني ثبوت الفسخ
واليه مال جمع من اصحابنا وافقوا ذلك للمصلحة وقال في شرح المحامد
وهو اختيار القاضي البصري وابن الصبان وعن الرويان وابن ابي
صاحب المعركة ان المصلحة والفتوى به وقد اشار الى الخلاف الاول
بقوله لعمرة عنها والى الثاني بقوله ولا بعدم ابقاء الخ اقول قد
علم مما نقل عن كتب الشافعية الموثوق بها ان الحكم بالعمرة عند التسليم
انما هو بالنظر الى الخروا اما الحكم بالنظر الى الغائب فيعدم الاتفاق
وكل من العمرة عدم الاتفاق يكون معلوما بالضرورة فلا حاجة لما
ذكر في الرد على الشافعي في خروج الهداية وغيرها ان العمرة عن النفقة
انما يظهر عند حضور الزوج وانما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يفرق
العمرة لكونه ان يكون قادرا فيكون هذا ترك للاتفاق لا العمرة على الاتفاق

من بيتة

فان رفع هذا القضاء الى قاض اخر فاجاز قضاءه فالصحيح انه لا ينفذ
 لان هذا القضاء ليس في مجتهده فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت نعم
 يرد هذا على من لا يعرف من هذه الشافعية ويحكم على الغائب بالعجز عن
 الاتفاق لا على الشافعي ولا على من يعمل بمذهب الشافعي فليست له دية
 اي الاثر بالاستدانة اي يقول لها القاضي استدني على زوجك اي
 اشترى الطعام نسبة على ان تقضي الثمن من ماله فرض نفقة العسار يكونها
 مقبضين فاسير الزوج يتم لها نفقة يساره ان طلبت لان النفقة
 تختلف بحسب اليسار والعسار وما قضى به تقدير النفقة لم تجب لانها
 تجب شيئا فشيئا فاذا تبدل حالها المطالبة تمام حقها وهو ما دون
 النفقة الموصلة وفوق نفقة المعسر وسقط ما مضى من
 النفقة الا ما فرضت ورضيتا بشئ اي يصطلي على شئ لا تملك
 وليست بفرض فلا تنكح الا بالقضاء كالزينة فانها لا توجب الملك
 الا بمؤكده وهو القبض والصلح كالقضاء لان ولايته على نفسه قوي من
 ولاية القاضي بخلاف المهر فانه عوض عن الملك وموت احداهما او طلاقها
 يسقط المفروضة يعني ان مات احداهما بعد ما فرض عليه النفقة لكن لا تؤثر
 المرأة بالاستدانة ومضت شهور ولم تأخذ ما سقطت المفروضة
 لما مر انها صالحة والصلح يسقط بالموت كالبنت يسقط بالموت قبل القبض
 الا اذا استدانته باقرار القاضي لانها حرة تنكح كما مر ولا تسترد المهر
 يعني ان عجلها نفقة لسته مثلا ثم ماتت احداهما قبل قبض المهر لا تسترد
 منها شئ لانها صالحة وقد اتصل بها القبض ولا يجوز في الصلح
 بعد الموت لانها حكمها كحامي البنت يباع الفقه المأذون بالنكاح
 في نفقة زوجته لانه دين وجب في ذمته لوجود سببه وقد ظهر وجوبه
 في حق المولى لان السبب كان باذنه فيتعلق برقبته كدين النجاسة
 في العبد الناجر والمولى ان يغدى لان حقها في النفقة لا عين الرقبة
 مرة بعد اخرى مثلا عبدة تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي
 النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع بمسماة وبقيتة والمشتري
 عالم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى بخلاف اذا كان الالف عليه

اي المرأة غدا

بسبب خربيع بمسماة فانه لا يباع مرة اخرى وسقط اي النفقة
 بموت اي العبد وقوله ولا يواخذ المولى بشئ لقوات محل الاستيفاء
 ويبيع في دين غيرها اي غير النفقة مرة فان ادنى الغراء فيها والا
 طوبى به بعد الحرة والفرق ان دين النفقة يتجدد في كل زمان فيكون
 ديناً آخر جديداً بعد البيع بخلاف سائر الديون ولو كان مديراً او مكاتباً
 لا يباع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب اذا عجز بيع لانه يقبل النقل
 بعد البيع نفقة الامة المنكوبة انما تجب بالقبول اي اذا تزوج امة
 لغيره فانما تجب عليه النفقة اذا ابوانا سيدها اي جلت بينهما وبين زوجها
 ولا يستخذهما لانه لا يختاسر لا تحقق لآبها وعدم استخداها فان
 المعبر في استحقاق النفقة تعريفها لمصلحة الزوج وذلك يحصل بما ذكر
 ولما استخذهما المولى بعدة اي بعد التبوء يسقط اي النفقة لزوال
 الموجب وان خدما جانا بلا استخداها لا تسقط لانه لم يستخذهما
 لم يكن مستردا ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حراً او عبداً او مديراً او
 مكاتباً لان المعنى الموجب هو التبوء فلا يختلف باختلاف المزاوج كذا
 اي كالقنة المديرة وام الولد حتى لا تجب نفقتها الا بالتبوء بخلاف المكاتب
 اذا تزوجت باذن المولى حيث تجب نفقتها قبل التبوء كالحرة اذ ليس بها
 ان يستخذهما الصيرورتهما احق بنفسهما ومناقهما ويجب على الزوج
 السكنى لزوجة لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم في بيت حالهن
 اهل الزوجان لانها تنفردان بالسكنى مع الكس لانيانها على غيرها
 ويمنعها من الاستمتاع والعاشرة الا ان يجارا لان الحق لها فلها ان
 سكنا معه وينفقا عليه ولا يلهما يعني حرهما النظر اليهما والكلام معهما
 متى شاءوا ولا يمنعهن الزوج من ذلك لما فيه من طبيعة الرحم وليس عليه
 في ذلك ضرر لا الدخول عليها بلا اذنه فانه لا يجوز لان البيت مكره المنع
 من الدخول فيه والصحيح ان لا يمنع من خروجها الى الوالدين ولما من دخولها
 عليها كل جمعة ودخول محرم غير محرم سنة قوله والصحيح اخر اذن قول محمد
 بن مقاتل فانه يقول لا يمنع المحرم من الزيارات في كل شهر يفرض للزوجة
 الغائب وطفره ابو يربى في مال له اي للغائب من جنس حقه اي درهم

جارية ما اسفله انما في نصيب البيع منه بعد اخذ
 فانه صحيح في ارباب بيع الاحل هو الدين القديم لا الدين
 بعد البيع وقد انطقت النفاة الجارية في ذلك
 المناظر بكلام صدر الشيعي ولم يندرك جرداً

او دناير او طعاما او كسوة من جنس جزم بخلاف اذا كان من خلاف
جنسه لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق بالوفاق
ان اقرب من عند المال يعني المضار او المودع او المديون به اي
بالمال وبالزوجية والولاد او علم القضي ذلك اي للمال والزوجة و
الولاد ولم يعرف به من عنده المال ويحلفها اي القضي للزوجة بالمال
على انه اي الغائب لم يعطها النفقة ويحلفها لان من التمس من
يعطي الكفيل ولا يحلف ومنهم من يعكس فيجب بينهما احتياطا نظرا
للقاب لا باقاة بينة عطف على قوله يفرض لزوج الغائب اي
لا يفرض النفقة باقاة الزوجة بينة على النكاح ولا يفرض ايضا ان
لم يترك اي الغائب مالا فاقامتها اي اقامة الزوجة البينة لزوجها
اي القاضي النفقة عليه اي الغائب وياخذ بالاستدانة لان فيه
قضاء على الغائب ولا يقضي به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على
الغائب وقال زفر يقضي بها لانه اي بالنفقة لا بالنكاح لان فيه نظر
لها ولا ضرر على الغائب فانه لو حصر صدقة ما فقد اخذت حقها وان
جد يحلف فان نكل فقد صدقها وان اقامت بينة فقد ثبت حقها
وان عجزت يضمن الكفيل المرأة وهذا اي بقول زفر يعمل للحجة
البهادة ولا علم انه لا يقضي بنفقة في مال الغائب لانه لو لم يكن
لان القضاء على الغائب لا يجوز بنفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء
فلمذا كان لهم ان ياخذوا قبل القضاء بدون رضاه فيكون القضاء
في حقهم اعانة وقوى من القضي بخلاف غيرهم من الاقارب لان نفقتهم
غير واجبة قبل القضاء فلمذا ليس لهم ان ياخذوا من مال شيا قبل القضاء
اذا نظر وانه فكان القضاء في حقهم ابتداءا ايجابا فلما يجوز ذلك على القاض
وتجب لعقد الطلاق رجعا كان او باينا ومقعدة التوفيق لا محبة
كخيار العتق والبلوغ او التوفيق لعدم الكفاءة النفقة والسكنى
اما الرجعي فلان النكاح بعد قايما لا سيما عندنا اذ يحل له الوطى وما
الباين فلان النفقة جزاء الاحسان كما ذكره الاجمعيين قايما في
حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولاد اذا العقد كصيانة الولد فوجب

النفقة ولما كان لها السكنى بالاجماع لا الموت والمعصية اي لا
تجب النفقة لمقعدة الموت والتوفيق لمعصية كالردة وتقبيل الزوج
اما الاول فلان النفقة تجب في مال شيا فشيئا ولما لم يبعد الموت ولا
يكن ايجابها في مال الورثة واما الثاني فلانها صارت حباستة نفسها
بغير حق فصارت كالنكاح فوجب تسقط اي النفقة بارتداد مقعدة النفقة
لا بتكليفها ابنة لان الفرقة ثبت بالطلاق الثلث ولا عمل فيها المردة
والتمكين الا ان المردة تجلس حتى تتوب ولا نفقة للمجوس والممثلة لاجس
فهما النفقة ومنها اي من اسبب وجوب النفقة النسب فوجب على الاب
خاصة لا يشترط احد فيهما كنفقة ابويه وزوجة اي كما لا يشترط احد في
نفقتهم ولو كان الاب فقيرا لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
والمولود له هو الا انه لو لم يمتنع بقوله يجب الفقير حال كونه صغيرا حتى
لو كان الصغير غنيا فمضى في مال او كبير عاجزا عن الكسب حتى لو لم يعجز
لم تجب نفقة على ابويه وفي الخلاصة اذا كان من ابناء الكرام ولا يستأجر
النس فهو عاجز وكذا اطلبة العلم اذا لم يمتدوا الى الكسب فلا تسقط نفقتهم
على ابائهم وعلى الموسر عطف على قوله على لانه اي يجب على الموسر فانه
اذا كان معسرا كان عاجزا ولا نفقة على العاجز بخلاف النفقة الزوجة
والاولاد الصغار لانه التزم بالعقد فلا تسقط بالفقر واختلغوا في
البسار والفتوى على انه مقدرة بملك نصيب حرمان الصدقة اعني بسار
القطرة وقد روي انه لا يوجب ابويه واجدادهم وجداة اما الابوان
فلقولنا وصاحبهما في الدنيا موعودا وفترنا النبي عليه السلام بحسن
العشرة بان يطعهما اذا اجاعا ويكسوهما اذا عريا بانزلت في حق الابوين
الكافرين بدليل قبلهما فانما دات وجوب النفقة في حق الكافر بعبارتهما
وفي حق المسلم بطريق الاولوية واما الاجداد والجدات فلانهم من الاباء
والاقربات ولما يقوم الجدة مقام الاب عند عدم الفقراء فيذهب لانهم
لو كانوا اغنيا نفقتهم في مالهم وانما قدر على الكسب لانهم يتزوجون
به والولد ما مور بدفع عنهم بالسوية بين الذكور والاناث في ظاهر
الرواية وهو الصحيح لان استحقاق الابوين انما هو بحق الملك في مال الولد

يقول عليه السلام انت وما لك لا يبيك وهذا المعنى شميل المذكور والاثبات
ولهذا اثبت لها هذا الاستحقاق مع اختلاف الملاء واما القدم للتوارث
ويعتبر فيه القرب والجرمية لا الارث لما ذكر في من لبيت وابن بن
النفقة على البنت مع ان الارث بينهما نصفان وفي ولد البنت
النفقة على ولدها مع ان الارث كله للاب ولا شيء لولد البنت لانه من
ذوي الارحام ولكل ذي رحم محرم عطف على اصوله الفرق بين ذي
الرحم وبين المحرم عموم وخصوص من وجه لتصادقها على البنت في الاب
وصديق الاول على بنت العم دون الثاني لصحة نكاحها وصديق الثاني
على اخت الزوج لعدم صحة نكاحها دون الاول صغيرا وانما بالغة
او ذكر عاقر بان كان زمينا او اعلى او مجنونا فقراء حال عن المجموع حتى
لو كانوا اغنيا لم يجب نفقتهم على غيره وانما وجبت لان الصلة في
القرابة القريبة واجبة دون البعيدة والفصل ان يكون ذارحم
محرم وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي قراءة ابن مسعود
رضه وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك وقراءة مشهورة فصا
بمنزلة الخمر المشهور كما عرفت في الاصول بخلاف تقييد طلاق الكفا
به ثم لا بد من الحاجة والصنف والا نوثه والزمانه والعمى اماره الخ
لتحقق العجز فان القادر على الكسب غني بكسبه بخلاف لا يوين كحاجب
بقدر الارث متعلق بغير المقدرة وانما اعتبر قدره اخذ من قوله
تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فان ترتب الحكم على الوصف مشروط بغيره
ولان العونم بالغنم ويجبر عليه اي على الاتفاق لا بقاء حتى يجب
نفقة البنت البالغة والابن الرضاع البالغ على ابويهما اتفاقا على الآ
الثلاثين وعلى الام الثلث لان الميراث لها على هذا المقدار وفي
ظاهر الرواية كمال النفقة على الآ لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن و
كسوتهن وفي غير الوالد بن يعتبر قدر الميراث رواية واحدة وقرع عليه
بقوله فتقصد من اي فقير لا اخوات متفرقات موسر عيشت احاسا
كارة ثلثة انما سها على الاخت لاب وام وخمسها على الاخت لآ
وخمسها على الاخت لآم على قدر ميراثهن ويعتبر فيه اي ذى الرحم المحرم

اهلية الارث بان لا يكون محروما لا حقيقة بان يكون محروما للميراث
لانه لا يعلم بعد الموت وقرع عليه بقوله فتقصد من اي فقير لا اخوات
عنه موسر على الحال اذ يمكن ان يموت بن العم ويكون الارث للميراث
فان ابن العم ليس محرم فلا نفقة عليه والحال محرم فيكون النفقة عليه
لا نفقة مع الاختلاف دينا لان الاستحقاق انما يثبت باسم الوارث واختلاف
الذين يمنع التوارث فلا يجب على النعماني نفقة اخيه المسلم ولا على المسلم
نفقة اخيه النعماني الا للزوجية لانها يجب باعتبار الجس نسحق بعقد
النكاح وذلك يعتمد صحة العقد لا اتحاد الملاء حتى لا يجب بالنكاح العقد
ولا الوطى بشبهة والاصول لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا مودودا وفترها
النبي عليه السلام بحسن العشرة وقد روي عنه والابن اذ الجوارح كالابن
كما قد لا يجبر المسلم على نفاق ابويه المرتين ولا الحربى على نفاق ابيه
المسلم او الذي لان الاستحقاق بطريق الصلة والحزنى لا يستحقها للثمن
عن جرحه بقوله تعالى انما ينهيكم الله عن الذين يقتلونكم في الدين فلهذا
لا يجزى الارث بين من هو في دارنا وبينهم وان اتخذت ملتهم ولو خ
لان الفرع جزءه ونفقة الجزء لا تمنع بالكلية كنفقة نفسه الذميين فلهذا
به احتراز عن الحربى والمستأمن اما الاول فلاننا نهينا عن البر في حق
من يقتلنا كما حرر واما الثاني فلهذه الية يلحق به دار الحرب يسب الآ
عرض ابنه لا عقاره لنفقة اي يجوز له بيعه لنفقة لان له ولاية الحفظ في
ماله الغائب اذ لو وصى ذلك فلاب او لم يوصى له فلهذا نفقة وبيع
المنقول من باب الحفظ اذ يخشى عليه التلف ولا كذلك العقار لانها
محفوظة بنفسها وبخلاف غير الاب من الاقارب اذ لا ولاية لهم اصلا
في التصرف حال الصغر لسبق اخر ما بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر
بخلاف الاب واذا جاز بيعه فالنعم من جنس حقه وهو النفقة فلا ا
الاستيفاء منه لا اي يجوز بيع الآ عرض ابنه لدين له اي الآ عليه
اي الابن غيرها اي غير النفقة هذا عند ابي ج واما عند حنابلة فلهذا
كله وهو القيس اذ لا ولاية له لا نقطاعها بالبلوغ ولهذا لا يملك حال خ
ولا يملك البيع في دين سوى النفقة ووجه الاستحسان ما ذكرنا قال الربيع

في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان للاب حال عيبه ابنة ولاية
الحفظ اجماعا فما المانع من البيع بالنفقة عندها او بالدين عند الكفر
اقول لا اشكال اصلا لان ههنا مقدمتين احداهما ان للاب حال
غيبه ابنة ولاية الحفظ والثانية ان بيع المنقول من باب الحفظ ولا
يلزم من كون الاول اجماعا كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة
عندها كونه منافية للحفظ واما المانع من البيع بالدين فهو ان ثبوت
الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة الولاد كما سبق والجب ان
هذا مانع كما في الظهور كيف ينبغي على من هو بالفضل مشهور وقال
صدر الشريعة قالوا ان للاب ولاية حفظ مال الابن وبيع المنقول
من باب الحفظ لا يبيع العقار لانه محصن بنفسه فاذا باع المنقول
في ثمن من جنس حقه وهو النفقة فيصرفه اليها ثم قال قلت الكلام في
انه هل يحل بيع العوض لاجل النفقة لا في البيع لاجل المحافظة ثم انما
من الثمن على ان العلة لو كان هذا الجواز لبيع لابن سوى النفقة بعين
هذا الدليل اقول ليقوم انما يذكر ان جواز البيع لاجل المحافظة لا يثبت
جواز البيع بالنفقة فان معنى كلامهم ان بيع المنقول لا يجوز لاجل النفقة
لان يجوز لاجل المحافظة بدليل جواز الوصية فلان يجوز من الاب او
لانه يستفيد الولاية من الاب فاذا جاز بيعه للمحافظة وباع حصل
مال من جنس النفقة فما زلنا نرى الاب ياه الى نفقته واما قوله على ان العلة
لو كان هذا الخ فيبطل محض لما عرفت ان المانع من البيع بالدين هو ان
ثبوت الدين يحتاج الى القضاء والقضاء على الغائب لا يجوز بخلاف
نفقة الولاد فلا يلزم من جواز الاول جواز الثاني ولا يبيع الام مال
اي مال ابنتها لها اي لنفقتها اذ لا ولاية لها في التصرف حال الصغر ولا
في الحفظ بعد الكبر فان قيل قد سبق ان الام ايضا حق التملك في مال
الابن بالحدوث وهو يقتضي ان يجوز لها ايضا ان تبيع مال ولدا
للفنقة قلنا ان مدار جواز البيع ليس حق التملك بل ولاية التصرف في
مال الولد فمن له ولاية التصرف فيه جاز له البيع ومن لا فلا ضمن مودع
الابن لو انفقها اي الوديعة على ابويه بلا امر قاض التصرف في مال غيره

بلا

بلا ان ابنة ولاية بخلاف اذ امره القاضي لا ملزم لا الابوان اي لا يثبت
لو انفق مال اي مال الغائب على نفسها اذ كان من جنس النفقة لان
نفقتها واجبة عليه قبل القضاء فاستوفيا حتما قضى بنفقة غير الزوج
يعني لاصول والفروع والقرايب ومضت مدته لم يوصل اليهم منها سطر
سقطت لان نفقة هؤلاء باعتبار الحاجة فاذا مضت المدّة انقضت
الحاجة وانما قال غير الزوج لان القاضي اذا قضى بنفقة لاسقطت حتى
المدّة لانه جزء الاحتبس لا للحاجة كما مر ولهذا تجب مع سائر النفقات
بحصول الاستغناء فيها مضي الا اذا استدأوا اي لاصول والفروع
والقرايب باذن القاضي اي اذن لهم القاضي بالاستدانة فاستدأوا
على الغائب فحج لا تسقط نفقتهم ايضا كما لا تسقط نفقة الزوجية بحج
تقدير القاضي وان مضت مدته ومنها اي من اسباب وجوب النفقة
الملك فوجب على المولى لمملوك قالوا اي اي امتنع المولى ان ينفق عليه
كس اي المملوك ان قدر على الكس ينفق على نفسه والا اي وان لم
يقدر عليه امر اي المولى يعني امره القاضي ببيعه لو قبحا وفي المبردة والاول
اجبر المولى على الاتفاق لاستناع البيع فيها والمكاتب على المال يكس
لانه مالك يداو ان كان مملوكا رقيقا واخرز به عن المكاتب على الخدمة
فانه كالرقيق اذ لا يملك له اصلا رجل لا ينفق على غيره ان قدر اي العبد
على الكس ليس له اكل مال مولاه بلا رضاه والا اي وان لم يقدر على
الكس جاز اكله بلا رضاه لانه مضطر كذا اي جاز اكله بلا رضاه ايضا
ان منع مولاه عنه اي عن الكس عصب اي شخص عدا اصدقاءه
اي الغاصب اليه ان رده المقتضوب اليه مالكم فان طلب الغاصب من
القاضي الامر بالنفقة اي بان ينفق الغاصب على العبد او البيع اي
بان يبيع الغاصب العبد لا يجيبه القاضي ولا يقبل كلامه الا ان يجازي
على العبد ان يضيع قيمته القاضي لا الغاصب ونسكتم لما لك
اودع شخص عدا عند زيد فغاب الشخص المودع فطلب زيد المودع
القاضي الامر بالنفقة فالقاضي لا يامر بها لتضر المولى لاحتمال
استيعاب قيمته بالنفقة بل يوجهه فينفق عليه من اي من اجره

مجلس قضاء نفقة المودع والزوج

مجلس قضاء نفقة المملوك

على ملك لوجه نفع او للشيطان او للصنم فانه ايضا يعق لوجود ركن
 الاعتاق من اهل في محله ووصف الرقبة في اللفظ الاول زيادة
 فلما يحتمل العتق في الاخرين بعدم بل يكون المعق عاصيا لان ذلك
 من فعل الكفر وعبد الماشنام او اعتق مكرها او سكرانا فان
 اعتاقها صحيح لصدور عن اهل مضافا الى محله ولا يشترط في الاستقام
 الرضا وبالا لراه ينعدم الرضا ولا تأثيره في انعدام الحكم الميري الي
 ما روي عنه عليه السلام قلت جد و نزل جد التكا والطلاق
 والعتاق وانما زل لا يرضى بالحكم او اضاف عطف على اعتق عتقه
 الى شرط ووجه اي الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت حر فدخل
 عتق عليه اي على من ملك والمذكور بعين كعبه لم يخرجه من البيت مسلما
 فانه يعق لقوله دم في عبدة الطائفة حين فرجوا اليه المسلمين هم عتقاء
 الله ولانه اخر نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء وانما
 يعق يعق امه بتعلقها لاصحابها ولا يصح بيعه وهدية لان التسليم
 شرط في الهبة والقدرة عليه في البيع ولم توجد بالاضافة الى الحل وثنى
 منها ليس بشرط في الاعتاق ثم قيام الحل وقت الاعتاق انما يعرف اذا
 ولدت بعقبها لاقل من ستة اشهر لانه اقل مدة الحمل كما علم
 ان المستور في كتب القوم ان الحل يعق باعتاق الام بتعلقها مطلقا
 فان اعتقت وهي حال بان ولدت بعقبها لاقل من ستة اشهر
 يعق الحل ولا ينجز ولاؤه وان اعتقت وهي غير معلوم الحل بان ولدت
 للاكثر يعق بتعلقها لانه كن ينجز ولاؤه الى موالي الام كما هو بهذا يظهر
 ان في عبارة صدر الشريعة حيث قال علم ان الحل يعق يعق امه لا بطريق
 التبعية بل بطريق الاصل حتى لا ينجز ولاؤه الى موالي الام وانه اذا ولدت
 بعقبها لاقل من ستة اشهر شائحا لان ظاهرها مخالف لعبارة القوم
 حيث قالوا ان اعتق حلالا اعتق حلالا بتعلقها ايضا قوله اذا ولدت بعقبها
 لاقل من ستة اشهر قيد لقوله يعق يعق امه وبتبعية له وقد فصل
 عند بل حق العبارة ان يكون هكذا اعلم ان الحل يعق يعق امه وهي حال
 بان ولدت لاقل من ستة اشهر حتى لا ينجز ولاؤه الى موالي الام فالحل

في عبارة الام في كتاب
 العتاق السكال ج ٢٢٢٢
 ولا يصح بيعه
 ولا هديه

نفسه

ان الحل يعق يعق امه مطلقا فان وقع العتق على عبد ابان ولدت
 لاقل من ستة اشهر يعق لا ينقل ولاؤه الى موالي امه والا وقع محرز
 بتبعية امه بان ولدت للاكثر يعق ايضا لكن اذا اعتق الام بعقبه محرز
 ولواء ابنه الى مواليه وسيتاني تمام تحقيقه في بحث الولاء ان شاء الله تعالى
 هذا عكس يعني ان الام لا يعق يعق الحل بل يعق الحل فقط اذا لوجه
 لاعتاقها مقصودا لعدم الاضادة اليها ولا يتبع لانه فيه قلب الموضوع
 الولد يتبع الاب في النسب لانه للتعريف والام لا تشتهر ويتبع الام
 في الملك حتى اذا كانت الام ملك زيدا فولدت ولدا كان الولد ايضا ملكا
 له وان كانت مشتركة بعنه وبين غيره كان الولد كذلك والرق الفرق
 بينهما ان الرق هو الذي ركبته الله تعالى على بعض عباده جزاء استنكاحهم
 عن طاعة وهو حق الله تعالى اوجب العاتق على الخلف فيه والملك هو
 تمكن الشخص من التصرف فيه وهو حق واذ لم يؤخذ الماسور بوصف بالرق
 لا الملك لا بعد الاخراج الى دار الام والملك يوجد في الجاهل والحيوان
 غير لادنى لا الرق وبالباع يزول الملك لا الرق وبالعق يزول ملكه تصد
 لانه حق وزول الرق ضمن ضرورة فراغ عن حقوق العباد وبتبعية له
 الفرق بينهما في القرعة وام الولد والمكاتب فان الرق والملك كالمالان في
 الرقيق القرعة ورق ام الولد ناقص حتى لا يجوز اعتاقها عن الكفاية
 والملك فيها كامل والمكاتب رقة كامل حتى جاز اعتاقها عن الكفاية وملكه
 ناقص لخروجه عن يد المولى ولا يدخل تحت قوله كل ملوك لي كما ذكره الربيعي
 والعق وفروعه كالنديم والاستيلاء والكتابة بالاجماع عليه لان ما
 يكون مستملا كما انما فترجح جانبها ولا يمتنع به من جانبها ولهذا
 نسب ولد الزنا وولد الملاءة منها حتى مرة ويرثها ولا قبل لافضل
 كعضو منها حاشا وحكما حتى تتفدى بعدها وينقل بتعلقها ويدخل
 في البيع والعق وغيرها من التصرفات بتعلقها فكان جانبها ارفع ولهذا
 يعتبر جانب الام في البهائم ايضا حتى اذا تولد بين الوحشية والبهائم
 المأكول وغير المأكول يؤكل اذا كانت امه مأكولة ذكره الربيعي ويتبع الولد
 خيره في الدين رعاية لجناب الولد قوله الام من زوجها ملك لسيدها

الحل لا يصح الا بغير الرق
 والام في الملك والرق

تفريق على كون الولد تابعاً لأم في الملك ولو كان الولد من سيد ما حذر
 لانه مخلوق من مائه فيعتق عليه ولا يعارضه ماء الامة لان ماء مملوك
 ليس له عتق لان ماله غير مملوك لانه مملوك لسيده فمما فترجى بها
 بما ذكرنا والزوج قد رضى به لعله وولد الممور وحر بالقيمة الممورة
 رجل اشترى امرأة على انها ملك للبائع او كسج امرأة على انها حرة فولدت
 كل منهما ولداً فظهر ان الاول ملك لغير البائع والثانية امته فيكون كل
 من الولدين حراً بالقيمة اما حرية فلانة خلق من ماء الحرة ولم يرخص الولد
 برقبته كما رضى في الاول فلا يتبعها واما القيمة فلرعاية جانب البقية الالهية
 عتق البعض

باب
 اعني بعض عبد لم يعتق كله خلافاً لما دللنا في حيث يقولون يعتق كله
 وحاصل الخلاف ان اعتناق البعض هل يوجب والرق من المحل كله ام لا
 فيعتق لا يوجب بل يبي كل المحل رقيقاً ولكن يوجب زوال الملك بقدره
 وعندكم بوجبه نعم ان الاعتناق اثبات العتق الذي هو قوة حكمية واثباتها
 بازالة ضد ما الذي هو الرق وحال لا يتجزأ بالاعتناق فكذلك الاعتناق
 والارزوم تخلف المعلول عن العلة او تجزئ العتق لانه اذا تجزئ فاما ان
 يثبت باعتناق البعض اعتناق الكل او لا يثبت شيئاً او يثبت بعضه وعلى
 كل من الاولين يلزم تخلف المعلول عن العلة وعلى الاخير يلزم تجزئ العتق
 فصار الاعتناق كالطلاق والعفو عن القصاص والاستيلاء في عدم
 التجزئ ولما ان الاعتناق اثبات العتق بازالة الملك ازالة الملك
 ابتداءً لا اثبات العتق بازالة ضد ما الذي هو الرق ولا ازالة الرق
 ليلزم عدم التجزئ وذلك لان الاعتناق تصرف وكل هو تصرف لا ينفك
 ولاية المتصرف وولاية المتصرف انما يكون على ما هو حق وحق الملك
 وولايته انما تكون على الملك والملك متجزئ بالاجماع لكن يتعلق به امر
 غير متجزئ وهو العتق وتعلقه به لا يستلزم تجزئ كجواز الصلوة فانه
 امر غير متجزئ يتعلق بتجزئ وهو الاركان لا هذا المخلص ذكره القوم في هذا المحل
 وانت خبير بانه لا يفيد الجواب الا بتحقيق حرام الامام ودفع الاشكال
 الوارد على الامام في هذا المقام بان العتق مطاوع للاعتناق فكيف

يتصور

يتصور تجزئ الفعل لعدم تجزئ مطاوعه فان اردت الشهور على عتق
 المرام فما سمع بما يقع عليك من الكلام فاقول وبالله التوفيق وبالله
 مقاليد التحقيق ان المعنى الحقيقي للاعتناق اثبات العتق الذي هو قوة
 شرعية كما قالوا ومن البيان ان اثباته من حيث هو كذلك خارج عن قدرة
 البشر واما هو مقدور خالق القوى والقدر فاذا امتنع المعنى الحقيقي
 ان يصار اليه المجاز كما هو القاعدة المقررة واقرّب المعاني المجازية الى
 الحقيقة ههنا احران احدها اثبات القوة الشرعية بازالة الملك بان
 يكون الصادر من العبد ازالة الملك يترتب عليه ثبوت القوة الشرعية
 ونظيره الملك والخلق في افعال العباد فان الاول مقدور والعبد يترتب
 عليه مقدور التدفع والمعنى الثاني ازالة الملك وهو ظاهر وهذا يخرج المحل
 عن دليلهم المذكور ويندفع ايضا الاشكال المشهور اما الاول فبان بانه
 لان ان الاعتناق اثبات القوة الشرعية فان صدور عن العبد محال
 فكيف يصح استناده الى حقيقة فاذا بطلت هذه المقدمة بطلت يترتب
 عليها واما الثاني فبان يقال ان اردتم ان يكون العتق مطاوعاً للاعتناق
 كونه كذلك بحسب معناه الحقيقي ستمناه لكن المراد ههنا ليس ذلك المعنى
 كما عرفت بل معناه المجازي ويجوز تخلف مطاوع الفعل عن معناه المجازي
 كما في كسرة فلم ينكسر لان معناه اردت كسره فلم ينكسر وان اردتم بكونه
 مطاوعاً للمعنى المراد ههنا فلا تملك فانه اما ازالة الملك او ما هو ممتنع
 عنها وظاهر ان تجزئ ازالة الملك لا يستلزم تجزئ العتق بل تجزئ
 زوال الملك ولا محذور فيه بل لا حركه كذلك فانه اذا اعتنى البعض زال
 بعض ملك المولى وهو ملك اليد ويقع ملك الرقبة فصار كالمكاتب واليهما
 عقبهما بالمسئلة التي كليهما وهذا التحقيق الغايض على من اثار التوهم
 اشتمل على ما لم يجب البديع ان اكثر القوم على ان المتجزئ عن الاعتناق
 لا العتق وهو غير سديد لان الاعتناق لما كان متجزئاً كان العتق متجزئاً
 ضرورة ان العتق حكم الاعتناق والحكم يثبت على وفق العلة ولان
 القول بهذا قول بتخصيص العلة اذ يوجد الاعتناق في النصف ويتأخر
 العتق فيه الى وقت الشك او التساوي وانه قول بوجود العلة ولا حكم

وهو الاعتناق

له وهو تفسير العلة وما قال بعض محشي الهداية انه يلزم من تقرير
صاحب البدائع ان العتق لا يتخلف عن الاعناق في عدم التجزئ فانه
لا يقبل التجزئ فيظهر قوة قول الصاحبين ووجه الاستحسان ان ظاهر النظر
فيما ذكرنا فثبت ان العتق اذا تجزئ الاعناق بزوال بعض الملك احبس
ماله بعض العبد عنده فوجب عليه السعاية وسعى لمولاه في قيمة الباقي
من ذلك البعض فصار كالمكاتب لان المستغنى بمنزلة المكاتب عند
حتى لا يجوز له نكاح الاربع ولا يملك التبرع لان الاضافة الى البعض
توجب ثبوت المالكية في كل بقا الملك في بعضه فثبت بالادلة بان
بأنزال المكاتب لانه مالك يد المارقة والسعاية كبدل الكتابة فلا يستعبد
وله ان يعتقه لان المكاتب قابل للاعتاق بلا ريب الى الرق لو تجزئ يعني
ان الفرق بينهما ان مقتضى البعض اذا تجزئ عن الاداء لا يرد الى الرق لان
استقاط محض فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة المقصودة لانها عقد يقبل
الفسخ وليس في الطلاق والعفو عن القصاص حالة متوسطة فثبتناه
في الكل ترجيحاً للمعسر والاستيلاء بمجرد عتقه حتى لو استولى نصيب من ماله
يقتصر عليه وفي القيمة لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد ملكه بالضم
فكامل الاستيلاء اعتق رجل حصته من المملوك المشترك بينه وبين غيره
فلم يشترط الاعناق والاستسعاء والولاء لهما لانهما المعتقان او غيره
اي لشريكه ان يضمه لو كان المعتق موسراً بان يملك قدر قيمة نصيب
الآخر ولو كان معسراً فلم يشترط الاعناق والاستسعاء فقط والولاء لهما
كما في الاول يرجع المعتق الضامن به اي بما ضمن على العبد لانه قام مقام
التسك باداء الضمان وقد كان للتسك الاستسعاء فكذلك للمعتق
والولاء لان العتق كل من جهة حيث ملكه بالضممان شهد كل من
الشريكين بعق نصيب لافسعي العبد لهما موسرين كانا او معسرين
او احدهما موسراً والآخر معسراً هذا عندنا في وعندهما ان كانا موسرين
فلا سعاية عليه وان كانا معسرين سعى لهما وان كان احدهما معسراً والآخر
موسراً سعى للموسر لا للمعسر والولاء لهما لان كل منهما يقول عتق نصيب
صحي عليه باعتاقه وولاء له وعق نصيب بالسعاية وولاء له

الاعظم

نصف

والولاء

والولاء موقوف في جميع ذلك عندنا لان كل منهما يجمل على صاحبه وهو
تبرأ عنه فيبقى موقوف الى ان يتفقا على اعتاق احدهما عتق احدهما من الشريكين
عتقه بفعل غدا فقال ان دخل فلان هذه الدار غدا فهو حر والآخر بعده
وقال ان لم يدخل فهو مضمي الغد وجهل شرطه اي لم يعلم انه دخل ولا
عتق نفسه وسعى في نصفها وعند محمد سعى في كل لان المقضى عليه سبقوا
السعاية مجهول فلا يمكن القضاء على المجهول ولهما ان نصف السعاية
ساقطة بيقين فكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي
هو نصيبي والساقطة نصيبك فينصف بينهما ولا عتق في عتق اي
قال رجل ان دخل فلان الدار غدا فعبدى كذا وقال لا اخرج ان لم يدخل فعبد
كذا المضمي الغد ولم يعلم انه دخل ولا لا يعتق واحد من العبد لان المقضى
عليه بالعتق والمقضى له بالمجهول لان فحقت الجملة ملكا اي رجلان
وله احدهما بشراء او هبة او وصية او اشتري احدهما نصف من مولاه
اي هو الى ابنه او عتق عتقه اي عتق بماله نصفه بان قال زيد بعبد
بكر ان اشتريت نصفك فنصفك حر ثم اشتراه اي ذلك العبد هو
اي زيد ورجل آخر بالاشراك عتق حصته اي حصته الا في العتور بين
الاوليين لانه ملك شقيق قريبه وشراؤه اعتاق كحار وحقه الخالف
في الثالثة لوجود الشرا ولم يصح عندنا حقيقته لانعدام التقدي علم
الشريك حاله ولا اي سواء علم انه ابن شريكه ولا كماله لو رتاه اي لا يضمن
الا نصيب الشريك في الصورة المذكورة كما لا يضمن الا اذا ورث هو
وشريكه ابنه صورة اذ امة مات وطها عبد هو ابن زوجها فترك الزوج
والاخ فورث الاب نصف ابنه فعق عليه لا يضمن حصته اخيهما اتفاقا لان
الارث ضروري لا اختيار لالاب في ثبوت فالأخر عتقه او استسعى اي
اذ لم يكن للشريك ولاية التقيين بقوله احدهما من اما الاعناق او الاستسعاء
وقال في غير الارث ضمن نصف قيمة غنينا وسعى له فقير لان شريكي القريب
اعتاق فان كان موسراً يجب الضمان وان كان معسراً سعى العبد وابو حنيفة
يقول انه رضى بافساد نصيبه فلا يضمه كما اذا اذن له باعتاق نصيبه
حيث يشاركه في عتقه العتق وهو الشراء وان جهل فاجمل لا يكون عتراً

وان اشترى اي اجنبي نصفه ثم اشترى الاب موسرا باثني عشر
الاب لانه ما رضى بافساد نصيبه او استسعى الاب في نصف قيمته لانه
ما لفته عند عبد ابي جرح لان يسا للمعتق لا يمنع التساوية عند
لا خيار له ويضمن الاب نصف قيمته لان يسا للمعتق يمنع التساوية عند
وان اشترى اي النصف الاب موسرا من مال كالم يضمن اي الاب
له اي المالك كله لانه رضى بافساد نصيبه ببيع من الاب دبره احد الشراكا
واعتق اخرهما موسرا ضمن الساتك مدبره فقط لا للمعتق وضمن المدبر
معتقه ثلثه مدبر الا لما ضمنه اذا كان العبد بين ثلثة نفر دبره احد ضمن
اعتقه الآخر وحما موسرا والثالث ساكن فاد الساتك والمدبر الضمان
فلما ساكن ان يضمن المدبر دون المعتق والمدبر ان يضمن المعتق ثلث
قيمة مدبره ولا يضمن الثلث الذي ضمن توضيح ان قيمة العبد اذا كانت
سبعة وعشرين دينارا مثلا فان الساتك يضمن المدبر تسعة والمدبر يضمن
المعتق ستة وذلك لان قيمة المدبر ثلثا قيمة القرع لما ساق في فالتدبر
تبلغ من تسعة وكان الاتفاق بالاعتاق واقعا على قيمة المدبر وهو ثلثا
ثلثا قيمة القرع وهي ثمانية عشر وثلثها ستة فيضمن المدبر المعتق ثلث
الستة فقط ولا يضمن التسعة التي هي نصيب الساتك مع تلك الستة
التي يضمنها اياها هذا عند ابي جرح وقال العبد للمدبر ويضمن ثلثي قيمة
الشريك موسرا كان او معسرا لانه ضمان ثلثك فلا يختلف باليسار والعسار
بجواز ضمان الاعتاق فانه ضمان خاية قال ابي جرح ولا شريك ولا مكر
شريك مكره اي تخدم الجارية الشريك المنكر يوما وتوقف يوما عند
ابي جرح لان المقر اقران لاحق لعلها فيه واخذ باقراره والمنكر يزعم انها
كما كانت فلا حق له الا في نصفها وعندهما المنكر ان يستسعى الجارية
في نصف قيمتها ثم يكون حرة لانه لما لم يصدقه صاحبها انقلب اقراره
عليه كانه استوله فاعتق بالتساوية لا قيمة لاه ولد وقال لاهما القيمة
لانها مملوكة محرزة منتفع بها وكلنا واجارة واستخدا ما فتكون مقومة
كالمدبرة ولهذا لو قال كل مملوك لي كذا ان دخلتم الولد واستبادة الوطى
دليل الملك لانه لا يخل الا بالالكاح او بملك اليدين والاول مستفقتان

ثلاث اشكال
الوطى والاختلاف
والبيع

الثاني وبقاء الملك دليل بقاء المالة والتقوم اذ المملوكة في الادنى
ليست غير المالة والتقوم وحق الحرية لا ينافي التقوم كالمدبر ولهذا
اذا اسلمت ام ولد النضراني تسعي وهي اية التقوم ولا يضمن قوله ام
اعتقها ولدها رواه ابن ماجه ودار القطن ومقتضى الحرية زوال التقوم
لكنه تفادى عن افادة الحرية لمعارض وهو قوله ام ايتها امرأة ولدت لي
سيدا فاني معتقه من دبر منه وفي رواية من بعد رواه احمد ولا معنى
له في زوال التقوم فيثبت فلا يضمن عنى اعتقها اي ام ولد حال كونها
مستركة بينه وبين غيره بان ولدت ولدا فادعاه فانه لا يضمن حصة
شريكه عند ابي حنيفة رحمه الله بناء على عدم تقوما وعندها يضمن بناء
على تقوما رجل لا عبد ثلثة قال في صحته لاني عنى احدكما خرج
واحد منهما ودخل اخر فاعاد هذا الكلام فان كان جانا او ابنا لبيان
وان مات فجاء عتق اربع النابت ونصف كل من الاخرين عند ابي
وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد ربع من دخل وغيره كما قالوا ذلك
لان الايجاب الاول داير بين الخارج والنابت فينصف بينهما ثم الباقي
الثاني داير بين النابت والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب
النابت شاع وما اصاب النصف الذي عتق بالايجاب الاول لغا
وما اصاب النصف الخارج وهو الربع يقع فقط من ثلثة اربعة واما
الداخل فيعتق من ربعه عند محمد لان هذا الايجاب لما وجب عتق الربع
النابت اوجه من الداخل ايضا لتصفيه بينهما وحما يقولان المانع
عتق النصف يخرج بالنابت ولما منع في الداخل فيعتق نصفه ولو كان
هذا القول منه في المرح ومات قبل البيان وقيم العبد متساوية فان
كان له مال يخرج قدر المعتق من الثلث وذلك رتبة وثلثة اربع رتبة
عندها ورتبة ونصف رتبة عند ابي جرح ولم يخرج ولكن اجازت الورثة
فالجواز كما ذكره وان لم يكن له مال سوى العبد ولم يخرج الورثة فليس
بينهم على هذا ابي علي ما وضعنا وبينا ان حق الخارج في النصف
وحق النابت في ثلث الارباع وحق الداخل عندهما في النصف ايضا
فبحسب حاج ابي جرح له نصف وربع واقل اربعة فنقول في سبعة فحق النابت

في سهمين وحق الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين قبلت سهام العتيق
سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لان العتيق في المرض وصية وحمل ثلثا ثلثة
واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة عشر وفي سهام التسعة
واصاب جميع المال احد او عشرين وما لثلثة اجد فيصير كل واحد سبعة فيعتق
من الخارج سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من الداخل سهمان ويسعى في خمسة
ويعتق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة فيبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام
التسعة اربعة عشر فاستقام ثلث وثلثان وعند حجة حق الداخل
في سهم وكان سهام العتيق عند ستة ويجعل كل رتبة ستة وسهام التسعة
اثني عشر وجميع المال ثمانية عشر فيعتق من الثابت ويسعى في ثلثة ومن الخارج
سهمان ويسعى في اربعة ومن الداخل سهم ويسعى في خمسة فيستقيم الثلث
والثلثان اقول يرد على ظاهره ان ارباب الفرائض جوابا بان الاربعة
لا تقول كيف يصح قوله واقل اربعة فتقول في سبعة ودفعه ان معناه علي
ما ذكره شرح كل ما لا يتصور في مسألة قطاجن فيصير كل واحد سبعة
ينافي وقوع القول فيها فيما هو سوي قسمه الزكاة ولو طلق كذلك قبل طلق
سقط ربع مهر من حرج وثلثة امان من بنت ومن دخلت يعني
ان كانت لثلث زوجها مهر من على السواء فطلق قبل الوطى على الوجه
المذكور في الجواب الاول سقط نصف مهر الواحد من نصفين الجارية
والثانية فسقط ربع مهر كل واحد في الجواب الثاني سقط الربع من نصف
بين الثانية والداخل فاصاب كل واحد الثمن فسقط ثلثة امان من ثلثة
بالاجابة وسقط من مهر الداخل واما فرضت المسئلة في الطلاق قبل
الوطى فيكون الاجابة الاول موجبا للبينونة فما اصابه الاجابة الاول
لا يبيح محلا للاجابة الثاني فيصير في هذا المعنى العتيق الوطى والموت بيان
في طلاق سهمين يعني اذا قال لامرأته احد بكما طلق فوطى احدهما او مات
فكفل منهما بيان ان المراد به الاخرى اما الوطى فلان التكاثر عقد وضع
لحق الوطى والطلاق وضع لازالة ملك التكاثر اي ازالة خل الوطى و
الطلاق اما في الحال وبعد انقضاء العقد فالوطى دليل على الموطوءة
لم يكن مراده بالطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان ان شاء من وج

فلا بد

فلا بد له من بيان كسب وموت وتبدير واستيلاء وصية وصلة كليات
في عتيق سهمين اي اذا قال لعبدية احدكما فرباع احدكما او مات احدكما
او دبره او استولده احدي امتيه بعد ذلك القول او وهب احدكما او
نصفه في به وسلم فكل ذلك بيان بان المراد هو الاخر فان من حصل
له الانشاء لم يبق محلا للعتق اصلا بالموت وللعتيق من جهة بالبيع
وللعتيق من كل وجه بالتبدير والاستيلاء فتعين الآخر والموت بالبيع
والصدقة بمنزلة البيع لانه تملك لا ووطى فيه اي لا يكون الوطى بيان
في عتيق سهمين يعني لو قال لامتية احدكم حرة ثم جامع احدهما لم يكن بيانا عند
وعندهما بيان لان الوطى لا يحل لاني الملك فصار الاقرار عليه دليل استيفاء
ولان الملك ثابت فيهما ولهذا كان لان يستحقهما وكان له الارش اذا
جنح عليهما والمهر اذا وطئنا بشبهة لان العتيق المبرم معلق بالبيان والمعلق
بالشروط لا يوجد قبله وباول ولد اي بقوله لامة اول ولد لامة لو كان
ابنا اشار بزيادة لوفى العبارة الى ان عبارة الوقاية لا تستقيم بدونها
فانت حرة ان ولدت بنتا وبنتا ولم يدر الاول عتيق نصف لام ونصف
البنت والابن عبد لان كل من الام والبنت يعتق في حال وهو ما اذا
ولدت الغلام اول مرة الام بالشروط والبنت بتبعيتها لكونها حرة حين
ولدتها وترقى في حال وهو ما اذا ولدت البنت او لا لعدم الشرط فيعتق
نصف كل واحدة وتسعى في النصف واما الابن فيرق في الحالين شهد اي
شهد رجلان على زيد يعتق احد مملوكين عبيد كانا او امثيين لفت لهما
في التصورين عند ابي حاتم في الاول فلان الشهادة على عتيق العبد لا تقبل
بلادعوي العبد عند ولا دعوى منه ههنا لكونه مجبولا وعندهما تقبل لادعوي
فلا تلغوا واما في الثانية فلان الدعوى وان لم تكن شرطا في حق الامة
لكن الشهادة على العتيق المبرم مردودة كما في احد العبيد الا ان كان
اي شهدا تهما في وصية قال في الهداية اذا شهد انه اعتق احد عبيد
في مرض مائة او شهدا على تبديره في صحة او رخصه واداء الشهادة في ر
رض مائة او بعد الوفاة تقبل استحسانا لان التبدير جناية وقع وصية
وكذا العتيق في مرض الموت وصية والخصم في الوصية انما هو الموصى به
معلوم وعنه خلف وهو الوصي والوارث اقول مراده ان مقتضى

القياس ان ينفذ هذه الشهادة ايضا لهما ان المدعى لكانها تقبل تحت
 لوجود المدعى تقديرا والمدعى على تحقيق لان هذه وصية والختم في الوصية
 هو الموصى لان نفقه يعود اليه فيكون مدعىا تقديرا وعنه خلف يقوم
 مقامه في المنيح استمما ونحوها وهو الوصي والوارث فيكون كل منهما مدعى عليه
 تحقيقا فكان الموصى ادعى على احد حقه واقام الشاهدين فيكون للموصي
 مدعىا من وجه ومدعى عليه من آخر فاصحح هذا الحل ما قال صدر الشريعة
 الدليل الاول مشكل لان المتنازع فيه ما اذا انكر المولى تدير احد عبده او
 الوارث ينكر ذلك بعد موت المولى والعبد ان يريد ان اثباته فكيف
 يقال ان المدعى هو الموصى وانما لا تلتزم ان المتنازع فيه ما ذكر بل انكر
 المولى تدير احد عبده وارادة العبد ان اثباته ليس لانيما اذا شهد في
 صحة المولى على انه اعتق احد عبده كيف لا وقد قال في الهداية وهذا انكر اذا
 شهد في صحة عيانه اعتق احد عبده وقال بعد اما اذا شهد انه اعتق
 احد عبده في مرض موته الخ وايضا قال لم يقل صاحب الهداية ان المدعى هو
 الموصى وانما يبرهن بل جعل الموصى مدعىا وانما يدعى عليه كما يتبين ما ذكرنا
 ما قال في غاية البيان لما كان العتق في مرض الموت والتدبير وصية كان
 المقضي له معلوما لان الختم في تنفيذ الوصية هو الموصى وهو معلوم وعنه
 خلف وهو الوصي والوارث فقبلت الشهادة بخلاف حال الحياة فان
 الشهادة للعبد للمولى لا يدعى والعبد الذي وقت الشهادة له محرم
 واجب من قول صدر الشريعة قال في الكافي وتبعه الزيلعي وجه الاحتجاج
 ان العتق في مرض الموت وصية حتى اعتبر من الثلث والتدبير وصية
 سواء كان في الصحة او في مرض الموت والختم في تنفيذ الوصية هو الموصى
 لان وجوب تنفيذ الوصية طقة ونفقه يعود اليه وانكاره مردود لانه
 ينفقه وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي والوارث فيتحقق الدعوى
 من كل واحد من وصية وارثه فانه غير صحيح اما اوله فلان انكار المولى
 ليس في هذه الصورة بل فيما اذا شهد في صحة المولى كما ذكرنا وانما ثانيا
 فلان تحقيق الدعوى من الوارث في هذه الصورة غير معقول اصلا
 لانه اذا قال اعتق مورثي احد عبده كان دعوى اقرار لا دعوى خلا
 يحتاج اليه الشاهد فليثبت في هذه المقام فانه من قرأ في الاقدام والله

سنة

وانه الهادي الي سواء السبيل حسبا الله ولعمرك ان لو قيل او طلاقا بهم
 بان قال لا اقر انية احدكم طالق فان الشهادة فيه تقبل بلا دعوى انقضاء
 تحريم الفرج فيكون حقا لله تعالى فلا يشترط فيه الدعوى اجماعا والله اعلم
باب الخلف بالعتق قال لا دخلت به الدار
 فكل مملوك لي يومئذ حر اي يوم اذ دخلتها عتق من له وقت الدخول
 مطلقا اي سواء لم يكن له مملوك فاشتراه ثم دخل او كان في ملكه مملوك
 يوم خلف فبقى على ملكه حتى دخل لان المعتبر قيام الملك وقت الدخول
 وهو حاصل فيها وبلا يومئذ من له يوم خلف فقط اي ان لم يقبل في بيته
 يومئذ بل قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي لا يعتق من ملكه بعد اليوم
 لان قوله كل مملوك لي للحال والجزاء حرية المملوك في الحال لا انه يدخل
 الشرط عليه تأخر له وجود الشرط فيعتق اذا بقى على ملكه الى وجود الشرط وهو
 الدخول ولا يتناول من اشتراه بعد لعدم الاحاطة اليه الملك او سببه
 كذا اذا قال كل مملوك لي او قال كل مملوك لي او املكه حر بعد موتي وله في الصورة مملوك
 فاشترى آخر ثم جاء بعد غدا او قال كل مملوك لي او املكه حر بعد موتي وله
 مملوك فاشترى آخر حيث يتناول العتق والتدبير من ملكه من خلف فقط
 ولا يتناول من يشتريه بعد اليقين لان قوله كل مملوك لي للحال وكذا كل
 مملوك املكه ولهذا يستعمل فيه بلا قرينة وفي الاستقبال بقرينة السنين او
 سوف فيصرف مطلقا الى الحال فكان الجزاء حرية المملوك وتدبير في الحال
 فلا يتناول يشتريه بعد اليقين لكن بموت اي موت المولى عتقا اي من ملكه
 بعد اليقين وقبل من ثلثه وقال ابو يوسف لا يعتق من ملكه بعد اليقين
 لان اللفظ حقيقة للحال كما قرأ فلا يتناول سيملكه ولهذا احصا من كان
 في ملكه وقت اليقين مدبرادون الاخر ولها ان هذا الوجه يعتق بطريق الوصية
 حتى اعتبر من الثلث والوصية انما تقع بعد الموت ويكون المقصود منها
 حال الموت الايري ان من اوصى بثلث له وليس له مال او كان له مال
 واستحدث غيره تناوطها اذا بقيا في ملكه الى الموت المملوك اي لفظ
 المملوك لا يتناول الحل لان متناولا المملوك المطلق والحل مملوك متنا
 لانه ولهذا لم يصح اعتناؤه عن كفارة اليقين ولانه عضو من وجه المملوك

يتناول لا نفس لا الاعضاء فلا يعتق حل جارية من قال لا يذکر فهو حر
قيد بالذکر لانه لو اطلق عتقت الام فيعتق الحمل تبعاً والمملوك لا يتناول
المكاتب ايضاً لانه ليس بمملوك مطلقاً لانه مالك يداو الله اعلم
باب العتق على جعل هو بالضم مجعل
لما نشان من شئ على شئ يفعل كذا الجعالة بالکسر اعتق عبد
على لاديه بان قال انت حر على الف درهم او بالف درهم فقبل العبد
عتق لانه معاوضة المال ولو بغير المال ذ العبد لا يملك نفسه مقتضى
المعاوضة بثبوت الحكم بقبول العرض للحال كما في البيع فاذا قبل صار
قرا والمال الذي شرطه دين صحيح عليه لكونه ديناً على حتى يكفل ولو
لم يكن صحيحاً لما صح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة حيث لم يصح الكفالة به
لانه يثبت مع المنافي وهو قيام الرق كما سيأتي والمال يتناول النقد
والعرض والحيوان وان لم يعين لانه لما كان معاوضة المال بغير شابه
النكاح والطلاق والصلح عن دم العمد وكذا الطعام والمكيل والموزون
اذا علم جنسه ولا يضر جهالة الوصف لانها يسير المعلق عتقه بالاداء
بان قال مولاه ان اديت الى الف درهم فانت حر مادون اي بعد اذ
لا يعتق الا باداء المال للمكاتب لانه مخرج في تعليق العتق بالاداء
وانما صار مادوناً لان المولى رغب في الاکتساب بطليلاً لاداء منه ومراة
التجارة لا انكسري فكان اذناً له لانه تجار يبيعون اي اذا كان عبداً مادوناً
معلقاً عتقه بالاداء لا مكاتباً جاز للمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب ولا
يكون العبد احق بمكاسبه حتى يجاز للمولى اخذ ما منه بلارضاه بخلاف المكاتب
ولا يسري اي حكمه الى الولد المولود قبل لاداء كما يسري في المكاتب وعتق
العبد باداء كل لوجود المعلق به ولو كان اداؤه بالخيلة بينه وبين
المولى يعني ان العبد اذا اخضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه حتى بينه
وبين المال جبره الحاكم ونزكه قابضاً وحكم بعتق العبد قبضاً ولو اؤتمنت
لا اي باداء بعض المال لا يعتق لان شفاء المعلق به ولو اجر المولى على العبد
اعتباراً بغيره باكل حال كان المال اداؤه كما سيبين في التعليق رجع به
المولى عليه لانه ملك المولى ولو كان فمكاسبه بعتق اي بعد التعليق لا

لا يرجع لانه مادون من جهته بالاداء منه وعتق في حاله اي حال اداؤه
من كسبه قبل التعليق او بعد لوجود الشرط فان عتق المولى بان فقام
ان اديت الخ يتقيد اداؤه اي اداء العبد اداؤه المال بالجس فان
اوى فيه عتق والا فلا لانه تخيير كما في الطلاق وباداً لا يتقيد به لانه
يستعمل للوقت كمن قال للمولى انت حر بعد موتى بالف فان قبل العبد
بعد اي بعد موته واعتقه الوارث عتق به اي بالالف والا اي وان
لم يقبل العبد العتق بالالف بعد او قبل ولم يعتقه الوارث فلا اي لا يعتق
بالالف وان جاز ان يعتقه الوارث حتى نا اعتبر القبول بعد الموت لان الجح
العتق اضيف الى بعد الموت ولا يعتبر وجود القبول قبل وجود الایجاب
فصار كقولنا انت طالق غدا ان شئت حيث لا يعتبر مشيئتها قبل غدا
واعبر اعتاق الوارث حتى ان العبد ان قبل بعد الموت لا يعتق ما لم يعتقه
الوارث لان الميت ليس له اعتاق لان العتق ليس معلق بالموت
وفي مثله لا يعتق الا بالاعتاق الوارث كما لو قال انت حر بعد موتى
بشهر بخلاف المدبر لان عتقه معلق بنفس الموت فلا يشترط فيه اعتاق
احد حررت على خدمته سنة فقبل عتق لان الاعتاق على شئ يقتضي وجود
القبول لا وجود المقبول كسائر العقود صورته ان يقول عتقتك على ان
تخدمني كذا سنة واتا اذا حال ان خدمتني كذا امدق فانت حر لا يعتق به
حتى يخدمه لانه معلق بشرطه الاول ولزمه اي لزمته الخدمة العبد اذ
سليم له المبدل فلزم عليه تسليم المبدل فان مات هو اي العبد او مولاه
قبلها اي قبل الخدمة بحج قيمة عليه وتوخذ من تركته ان كان الميت هو
العبد عند ابي في واية يوسف وعند محمد عليه قيمة الخدمة في المدق كسج عبد
منه بعتق فملكك العين بحج قيمته اي قيمة العبد يعني ان من الخلافة
مبنية على خلافة اخري وهي ما لو قال العبد بعت نفسك منك بهذا العبد
فملكك العين بحج قيمة العبد عندهما وقيمة العين عند محمد لانه معاوضة
مال بغير مال لان نفس العبد ليس مال في حقه اذ لا يملك نفسه فصار كما
لو تزوج امرأة على عبد فاستحق فانتها ترجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع
وهو المثل ولهذا معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق المولى

وكذا المنافع صلتها بالابايراد العقد عليها فصار كمال شريها باه باعته
فتملك قبل القبض واستحققت فان البائع يرجع عليه بقيمة الاب لا بقية
الامة قال رجل لمولى امته اعقبتا بالالف على ان تزوجنيها ان فعل
اي اعقبتا المولى وابنت اي منعت الامة عن النكاح عتقت الامة
ولا يثنى عليه اي على القائل لان اشتراط البدل على الاجتناب جاز في الطلاق
لا العتاق كما حرر ولا يمتنع القائل عني وقال اعقبتا عني بالالف على ان تزوجنيها
قسم الالف على قيمتهما ومهرهما فحقته القيمة وحصه المهر سقطا فاحصا
القيمة اذاه الامر وما احصاه المهر سقط لانه لما قال عني نقصت النكاح فاحصا
كما حرر في آخر باب نكاح الرقيق فاذا كان كذلك فقد قابل الالف الرقبة
شراء وبالبيع نكاحا فانقسم عليها ووجب عليه حصه ما سئل له وهو الرقبة
وبطل عنه حصه ما لم يسلم له وهو البيع ولم يبطل البيع باشتراط النكاح
لانه مقتضى صحة العتق عتقك فكون مدرجا فيه فلا يراد فيه شرايط المقتضى
وهو العتق كما تقرر في الاصول فلما اوجب عليه حصه من الالف المستتي
ولو كان فاسدا لوجب عليه القيمة فلو لم تأب الامة بل تزوجت من القائل
فمهرها اي حصه مهر المثل منه اي من الالف وهو ثلث الالف في صورة
العتق اي قيمته عني وتركه ولو اعققت امته على ان تزوج نفسها فزوج نفسها
كان لها مهر مثلها عند اي 2 ونحوه لان العتق ليس بمال فلا يبيع للمهر عند
اي يوسف يجوز لانه لم اعققت صفيته ونكحها وجعل عتقها مهرها فلما كان
العتق مخصصا بالنكاح بغير مهر فان ابنت فعليها قيمتها في قولهم جميعا
وكذا لو اعققت المرأة عبدا لغيره ان تزوجها فان فعل فلها مهرها وان
اي فعليها قيمته الله اعلم **باب التدبير**
هو لغة النظر الى عاقبة الامر فكان المولى نظرا الى عاقبة امره فانخرج عبدا
الى الحرية بعين وشتر غائب سئل كل من لفظ التدبير والمدبر في المطلق
والمقيد والظاهر ان اشتراك بينهما معنوي لان اللفظ يحتاج الى تقدير
الوضع وهو خلاف الظاهر فلا يميز اليه بلا دليل وليس فليس فلا بد منها
من بيان ذلك المعنى المشترك او لا ثم تقسيمه الى ذينك القسمين وبيان
احكام كل منهما كما وقع ههنا حيث قلت هو تعليق العتق بالموت اي

تعليق

تعليق المولى على مملوكه بالموت سواء كان موته او موت غيره كما سياتي
في المدبر المقيد ثم قسمته الى قسمين وبنت احكامها وقما يؤيد كون
اشتر اكه معنويا قول الامام شمس الائمة في المبسوط التدبير عبارة عن العتق
الواقع في المملوك بعد موت المالك فعلم من هذا ان قول المتن هو تعليق
العتق بمطلق موته وقول شارح الزيلعي اخر الزيلعي عن المدبر المقيد بقوله
بمطلق موت المولى ولفظ الوقاية من اعققت عن دبر مطلقا وقول شارح
صمد الشريعة انما قال مطلقا اخر الزاعن المقيد ليس كما ينبغي نعم مرد على السوط
ايضا ان قوله بعد موت المالك ليس كما ينبغي فزوج المعلق بموت الغير عن
المقيد اللهم الا ان يقال كلامه مبني على الامة الاغلب وما ذكرناه من اللفظ
وهو اما مطلقا كاذمات فانت خراوات خربوم موت وانت حر
عن دبر منى او انت مدبر او دبرتك وانت حر ان مت الى امة سنة اي
ان مت عن هذا الوقت الى امة سنة وعلب موته قبلها بان يكون ابن
ثمانين سنة مثلالا في الصنوع مقيد وفي المعنى مطلق لان الغالب ان
يموت قبل هذه المدق ثم يبين حكم المطلق بقوله فلا يراد ولا يخرج من الملك
بيعه او هبته او نحوها الا بالاعاق او الكفاية وعند الشافعي يجوز انتقال
من ملك الي ملك ويستأجر ويستأجر والامة توطأ وتكف والمولى احمى
بكسبه وارثه ومهر المدبرة لبقاء الملك في الجلاء وبجوة اي موت المولى
يعتق المدبر من الثلث ويسعى في تلبية ان لم يترك المولى غيره من المال
وله وارث اي والحال ان للمولى وارثا ولم يجزه اي التدبير حتى لو لم يكن
لوارث او كان لكنه اجازة يعتق كل لانه في حكم الوصية فيقدم على بيت
المال ويجوز باجازه الوارث ويسعى في كل اي كل قيمته لو كان المولى
مدبرونا ولا يمكن نقض العتق فتجب رد قيمته وولد المدبرة مدبر لا غير
الصقابة رض ولانه يتبعها واما مقيد عطف على ما مطلق كان مت
في سفرى هذا او مرضى هذا او مات فلان او مت الى سنة او نحوها اي غير
سنتين مثلالا يقع غالبا هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية كما يمكن
قياسه ويوجب ويرهن فان الموت على تلك الصفة ليس كما بنا لا محالة
فلم ينفذ سببا في الحال واذا انتفى معنى السببية لرد بيت النبوت والعم

غالبا

بقى تعليقا كسائر التعليلات فلا يمنع البيع ونحوه قبل وجود الشرط ويعنى
من الثلث ان وجد الشرط لان الصفة لما كانت متعينة في آخر زمن
اجزاء الحياة اخذ حكم المدبر المطلق لوجود الاضافة الى الموت وزاد
التردد صحيح قال لبيد انت خير قبل موتى شهر فجات بعد شهر عتيق
من كل ماله يعنى رجل صحيح قال لبيد هذا الكلام ثم مات بعد شهر عتيق
قال بعضهم يعتيق من ثلث ماله وقال بعضهم يعتيق من جميع ماله وهو الصحيح
لان العتيق على قول ابي حنيفة يستند الى اول شهر قبل الموت وهو كان
صحيحي في ذلك الوقت كذا في الحاشية ولو مات قبل اي قبل شهر لم يعتيق
لانه مدبر مقيد والقيد لم يوجد ولو قال انت خير بعد موتى شهر فجات بعد
لم يعتيق بالموت لعدم اهلية المولى للاعتاق عند وجود المعاق ببل يعق
الوصى او الوار او القضى لان انتقال الولاية بعد اليهم كذا في الخفة
المدبر المطلق نصف قيمته لو كان قنا والمقيد يقوم قنا اختافوا في
قيمة المدبر قبل قيمة لو كان قنا وقبل ثلث قيمته لو كان قنا وقيل نظير ذلك
يستقيم مدة عمره من حيث الجزر والظن فيجعل قيمته ذلك وقال الفقيه
ابو الليث نصف قيمة لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف
بخوارزده لان للقرع منفعتين الاولى منفعة البيع وما شاكلها من
التملك بالدين والاداء وغير ذلك والثاني منفعة الاجارة والانتظام
والتيدير بقوت لاولى ويبقى الثانية فيكون قيمته نصف قيمة لو كان
قنا ولو كان التدير مقيدا يقوم قنا كذا في الحاشية انما علم بالصواب
باب الاستيلاء

تمت

لدين

لدين والمدبرة تسعي فان ولدت ولدا اخر ثبتت شبهة بلادة دعوة اذ
يدعوة الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كما لم تكن دعوة
لهذا الرضا العتيق ثبتت جنس بعد العتيق ولكن استعني به لان فراشا
ضعيف حتى يملك بغيره بالتزوج بخلاف المنكوح حيث لا ينطق الولد بنفسه
الاتيان للعان لتلك الفرائش حتى لا يملك ابطاله بالتزوج وهذا الذي
ذكره حكم واما الداية فان كان وطئها وحسنها ولم يغزل عنها يلزمه ان يغفر
به ويدعى لان الظاهر ان الولد منه وان غزل عنها او لم يحسنها جاز لان
ينفيها لان هذا الظاهر يقابلها بغير اخر وان زوجها فجات بولد فهو
حكم امه لان حتى الحرية يسرى الى الولد كالتدبير والنسب ثبت من الزوج
لان الفرائش له ولولد امه المولى لا يثبت شبهة منه ويعتيق الولد وتعتبر
امه ام ولد له لاقراره واذا مات المولى عتقت من جميع المال كذا في الهداية
ام ولد له الذي اذا اسلمت عرض عليه اي الامام فان اسلم فهي له والاسي
في قيمتها وعتقت بعدها اي بعد التسعة اذ عي ولدا امه مشتركة بينه و
بين اخر يثبت شبهة منه لان النسب اذا ثبتت منه في نصفه بمصادفة ملك
ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزى لما ان سببه وهو العلوق لا يتجزى اذ
الولد الواحد لا يتعلق من مائتين وهى ام ولد لان الاستيلاء لا يتجزى عنها
وعند ابي حنيفة نصيب ام ولد ثم يملك نصيب صاحبها لانه قابل للتملك
اذا لم يحصل لها من اسباب الحرية شيئا كالتيدير وغيره ومن نصف قيمتها لانه
تملك نصيب صاحبها حين استكمل الاستيلاء ويعتبر قيمتها يوم العلوق لان
اموية الولد يثبت من ذلك الوقت سواء كان موسرا او معسرا لانه ضمن
تملك بخلاف ضمان العتيق كما تقرر في موضعه ونصف عقرها لانه وطئ جارية
مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطئ حكما للاستيلاء فيستعقبه الملك في نصيب صاحب
بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنة حيث لا يجب عليه العقر لانه ولد له لانه
علق حره لعل اذا النسب ثبت مستندا الى وقت العلوق والضمنان يجزي ذلك
الوقت فيجوز للولد على ملكه ولم يعلى شيئا منه على ملك غيره وان ادعى احد
منهما اي الولد ثابت النسب منهما ومعناه اذا جلت في ملكها وكذا اذا افسر
جلى لا يختلف في حق ثبوت النسب منهما وانما يختلف في حق وجوب العقر والاب

هذا في كثير من الكتب كمن المصنف من الموطأ لا يميز بين المولى الاجنبي وتصديق فيه ايضا فزاد فيها وعلى بان ثبوت
النسب باعتبار الشبهة المحل فان النسب انما يثبت بالملك وقد تقدم في الاجنبي بخلاف المكاتب ثبت النسب بمجرد تصديق
لان له بيا ولا ان مال المكاتب يعود اليه اما حالا او بالاعتز وايضا سياتي في صورة واداء جارية امارة او والده انه لا بد
من الاخلال المذكور وتصديق فيه فلا شك في انه لا بد منها في الاجنبي ايضا والظاهر ان ما في الموطأ هو فيما اذا قال الاجنبي
لم يكن بيننا نكاح فانه لا بد منها حتى تثبت الشبهة في المحل المذكور ان ثبوت النسب باعتز المكاتب وما ذكره في كثير من الكتب
محمول على ما اذا تحقق دعوى النكاح او شبهة النكاح فانه لا يفي بتصديق الاجنبي لثبوت الشبهة في المحل كما هو حجة في باب دعوى
النسب في مسئلة دعوى الباطل ولد
الجارية المبعدة المودعة بعد دفع الكسوة
المحل وموجو ايضا بانه وان ثبت النسب
من الاجنبي بغير الولد عند صاحب الجارية
ولا تصح الجارية ام ولد الاجنبي ثم رأت
ما يفيد ما ذكرته في المحيط البرجاني في منع
اخره دعوى العبد التاج من الفصل الثامن
والعقود من كتاب الدعوى حوزة

وهنا قيمة الولد حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوطى في
ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد ان كان المدعى واحدا وثلثا كل منهما في
الولاء لانه تحرر على ما عرف انما كان منهما الاستواء في سبب الاستحقاق
فيستويان فيه وهي ام ولدها لصحة دعوى كل منهما في نصيبه في الولد فبغير
نصيبه منها ام ولد له لولا ولدا وعلى كل منهما نصف عقرها فصارا معا
على الآخر ويرث الابن من كل من الشريكين ارثا بغير كامل لانه اقرب
كله وهو حجة في حقه وورثا من ارث اب واحد لاستوائهما في السبب كما اذا
قاما البينة على البتة ادعى ولدا امه مكاتبه يعني اذا وطى المولى جارية مكاتبه
فجاءت بولد فادعاه وصدة ابي المكاتب المولى لكونه عقرها لانه وطى بغير
ولا ملك بين وقد سقط عنه الحق للشبهة ولزمه نسب الولد لصداقهما على
ذلك فصار كما لو ادعى نسب لجارية الاجنبي فصدقه وقيمة ابي قيمة الولد
لانه في معنى المودعة حيث اعتمد دليله وانه كسب كسبه فلم يرض بكونه رقيقا فيكون
قرا بالقيمة ثابت بالنسب كما ان المودعة اعتمد دليله وهو الملك ظاهر وان لم
يكن حقيقة لا الامة اذ لا ملك له فيها حقيقة وما لم يكن الحق كافيا لثبوت النسب
فلا حاجة الى النقل وتقديم الملك بخلاف امه الابن اذ ليس لابي فيها حقيقة الملك
ولا حقه وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء اذا جئنا الى نقلها اليه
ملك لابي لبيع الاستيلاء وان لم يصدق ابي المكاتب المولى في دعوى فلا
يثبت نسب ابي نسب لولده منه وقال ابو يوسف ثبت لان الجارية مكاتب
كسبه فصار جارية الابن بل ولان للمولى في المكاتب ملك لرقبة بخلاف الابن
وجه الفرق ان ملكا ان يملك مال ابنة اذا احتاج اليه ولهذا لا يجب عليه عقرها ولا قيمة
الولد ونصيرته ولولده ليس للمولى ان يملك مال مكاتبه لانه بالعقد جرح نفسه
والحقها بالاجنبي ولهذا لا يجب عليه عقرها وقيمتها ولا حاق ولا نصيرته ولولده لا يشرط
تصديق بخلاف ما اذا وطى المكاتبه فجاءت بولد فادعاه جث ثبت نسب
ولا يشرط تصديقها لان رقبته مملوكة له الا اذا ملكه ابي الولد يوما ثبت
نسبه وتصيرته ولولده ايضا اذا ملكها لان الاقارب باق وهو الموجب زال
حق المكاتب وهو المانع وطى جارية امة او ولد او جث فولدت وادعاه
لا يثبت النسب يد راعنه المدعى للشبهة قال قال اجلها المولى لا يثبت النسب

وهنا قيمة الولد حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوطى في
ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد ان كان المدعى واحدا وثلثا كل منهما في
الولاء لانه تحرر على ما عرف انما كان منهما الاستواء في سبب الاستحقاق
فيستويان فيه وهي ام ولدها لصحة دعوى كل منهما في نصيبه في الولد فبغير
نصيبه منها ام ولد له لولا ولدا وعلى كل منهما نصف عقرها فصارا معا
على الآخر ويرث الابن من كل من الشريكين ارثا بغير كامل لانه اقرب
كله وهو حجة في حقه وورثا من ارث اب واحد لاستوائهما في السبب كما اذا
قاما البينة على البتة ادعى ولدا امه مكاتبه يعني اذا وطى المولى جارية مكاتبه
فجاءت بولد فادعاه وصدة ابي المكاتب المولى لكونه عقرها لانه وطى بغير
ولا ملك بين وقد سقط عنه الحق للشبهة ولزمه نسب الولد لصداقهما على
ذلك فصار كما لو ادعى نسب لجارية الاجنبي فصدقه وقيمة ابي قيمة الولد
لانه في معنى المودعة حيث اعتمد دليله وانه كسب كسبه فلم يرض بكونه رقيقا فيكون
قرا بالقيمة ثابت بالنسب كما ان المودعة اعتمد دليله وهو الملك ظاهر وان لم
يكن حقيقة لا الامة اذ لا ملك له فيها حقيقة وما لم يكن الحق كافيا لثبوت النسب
فلا حاجة الى النقل وتقديم الملك بخلاف امه الابن اذ ليس لابي فيها حقيقة الملك
ولا حقه وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء اذا جئنا الى نقلها اليه
ملك لابي لبيع الاستيلاء وان لم يصدق ابي المكاتب المولى في دعوى فلا
يثبت نسب ابي نسب لولده منه وقال ابو يوسف ثبت لان الجارية مكاتب
كسبه فصار جارية الابن بل ولان للمولى في المكاتب ملك لرقبة بخلاف الابن
وجه الفرق ان ملكا ان يملك مال ابنة اذا احتاج اليه ولهذا لا يجب عليه عقرها ولا قيمة
الولد ونصيرته ولولده ليس للمولى ان يملك مال مكاتبه لانه بالعقد جرح نفسه
والحقها بالاجنبي ولهذا لا يجب عليه عقرها وقيمتها ولا حاق ولا نصيرته ولولده لا يشرط
تصديق بخلاف ما اذا وطى المكاتبه فجاءت بولد فادعاه جث ثبت نسب
ولا يشرط تصديقها لان رقبته مملوكة له الا اذا ملكه ابي الولد يوما ثبت
نسبه وتصيرته ولولده ايضا اذا ملكها لان الاقارب باق وهو الموجب زال
حق المكاتب وهو المانع وطى جارية امة او ولد او جث فولدت وادعاه
لا يثبت النسب يد راعنه المدعى للشبهة قال قال اجلها المولى لا يثبت النسب

زيد زوجة محمد جار به زينة عندك اجازته اليه تصدق ائله من مكره مذكورة زينة برولدي اوله بعدة عند زينة
ان ادا اليه بعد زمان زيد وزينة فوث اول لمذكورة ولد زيد و زينة ميراث الورث الجوا ولد مذكور عندك
مذكور زينة بنسب ثابت كذا عندك ان ادا يدي ايسه زينة ميراث الورث زيد الجواز ايسه مخرج برندن الجواز
ابو السعد

الا ان تصدق ابي المولى فيه وفي ان الولد منه ولو صدق في احداهما فقط لا يثبت
النسب وان كذب المولى ثم ملكها بواحدة ثبت النسب لبقاء الاقرار كما ذكرنا
في الحاشية كتاب
اورده ههنا لان الكتب من توابع الحق كالتي يروى الاستيلاء وهي لغة القوم
والجمع ومنه الكنية للجنس العظيم والكتب طبع الحروف في الخط وشرعا جميع جارية الرقة
ما لا معرية اليد حالا فان المكاتب ملك يدا او مملوك رقة وسياقي بيانه و
ركنها الاجزاء القبول كما ان يقول العبد ان اذيت ابي الف فانت خرا وكاتبك
على الف فيقبل لانها معاوضة فلا بد من الاجزاء والقبول وشرطا كون البدل معلوما
مالا كان او عملا وانما كونه منجما او موطئا فليس شرط حتى يجوز ان يكون على المال الجاني
والمنجّم وعند الشافعي لا يجوز الا موطئا بجاني وكلمتها في جانب العبد انشاء الجارة
وثبوت طرية في حق ابي له لا الرقبة حتى يكون احمق بمنافعه وكما سبلان الرقبة
من الكتب وصولي المولى في بطا والعبد الى طرية باداءه وذلك لا يتحقق الا بذكره
وفي جانب المولى بقاء رقة العبد على ملكه وثبوت حق المطالبة به بطا متى شاء و
واسترداده الى ملكه اذا اغتر اذا كاتب منه ولو صغير يقبل البيع والشراء فانه اذا
عقل كان من اصل القبول والتصرف نافع في حقه فيجوز بمال حال او موطئ بينة
او شتاين مثلا او بجم اي موقت بائنة معينة اخذ من التوقيت بطولع النجم
ثم شاع في مطلق التوقيت او قال جعلت عليك لقا توديه بجم او لهما كذا و
اخره كذا فان اذيت فانت خرا وان غرت فحق وقيل ابي القحط عطف على قوله
كاتب شرط قبوله اذ يلزمه المال فلا بد من التزامه صح جوا اذا كاتب ابي صح
عقد الكتب سواء غير بلفظ الكتب او بما يؤدى مؤداه لوجود ركنه وهو الاجزاء
والقبول وحق القحط ان اذى كذا وان وصليته لم يعل اذ اذيتها فانت
خرا لان موجب الكتب هو العقر عند الاداء لانها تبني عن جميع جارية اليد الى
حرية الرقة عند الاداء وفي خلاف الشافعي خرج عطف على صح ووقع له اي
اذا صح عقد الكتب فخرج المكاتب من يد ابي المولى لان مقتضى الكتابة ملكية
اليدين في حق المكاتب ولهذا لا يكون للمولى منه من الخراج الى الشرف لاعم ملكه
لانه عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين المتعاقدين واصل البدل يجب للمولى
في ذمته بنفس العقد كونه ضعيفا لا يتم ملكه فيه الا بالقبض لانه ثبت في ذمته

النسب
المسوط وغيره انه لو لم يصدق في الاطلاق لا يثبت
حوزة

مع المنفعة في المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولهذا لا يصح الكفالة ببيت
للعبد بما يملكه مالكته ضعيفة أيضاً وإذا تم للمولى الملك بقبض ثم المالكه
للعبد أيضاً وتام المالكه لا يكون الا باطرية فيعتق لفرضه المالكه فيحقق
المساواة بذلك ابتداء وانتهاء وعق مجانا اي بلا بدل ان اعنى مولاه
لا سقاطا حقه وعزم المولى العرقان وطى مكانته وارسل الجنانية ان حتى
عليها او على ولده او مثل المال او قيمة اذ اجب على لها لانها بقصد الكفاية
خرجت من يد المولى فصارت كالاجنية وصارت احدى بنفسها وولدها ولا
اذا كانت على قيمة بان قال لا اذيت الي قيمتك فانت قد اذيتك على
قيمتك او على عين لغيره بان قال اذيتك على هذا العبد وهو لغيره فاني
طاهر الزوايه وعن ابي حنيفة راجح انما يصح حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان عجز
رد الى الرق يبعين بالتعيين اخر اخرج من درهم الغيرة وتاثير فان الكتابة
عليها جائزة لعدم تغيرها او على باية من الارواح والذما نير لمولاه
وصيغ اي خادما عبدا كان او امة حتى لو شرط ان يرد عبدا مقينا او امة
معتق صح او المسلم عطف على غير كاتب وجاز للفصل على حر او خير قوله
فسد جوابا اذا كانت فسد العقد في هذه الصور اما الاولى فلان القيمة
بجزء قدر او جنسا ووصفا فتباحث الجاهل واما الثانية فلعجزه عن تسليم
ملك الغير واما الثالثة فلان هذا العقد اشتمل على بيع وكفاية لان ما كان من
الامانة بازاء الوصيف الذي يرد المولى بيع وما كان منها بازاء رتبة المالك
كفاية فيكون صفقة في صفقة فلا يجوز للشئ منها كذا قال الزبلي وبر عليه
انه يقتضي عدم صحة العقد اذا شرط ان يرد عبدا مقينا او امة معينة
والقوة هو اختلافه فالصواب ما في الكافي ان بدل الكتابة في هذه الصور
مجهول القدر فلا يصح كالكفاية على قيمة الوصيف وهذا لان العبد لا يمكن
استثنائه من الذمات وانما يستثنى قيمته والقيمة لا تصلح ان تكون بدل
بدل الكتابة لجهالتها قدرها فكذلك لا تصلح ان تكون مستثنى من بدل البدل واما
الارابعة فلان الحر او الخير ليس مال في حق المسلم فلا يصح للعبث في عقد
المعاوضة وعق قيمه اي الحر والخير يعني في اديهما لانها مال في الجملة
فما يمكن اعتبار معنى العقد فيه وموجبه العتق عند اداء العوض المشروط ثم اي

بعد ما عتق باء المستحق سعى في قيمة نفسه وقال زفر لا يعتق الا باءا
نفسه لان البدل هو القيمة قال في الكفاية في نسخ الهداية لا يعتق الا باءا
قيمة الزوايه مشكل جدا في ألف لعامة روايات الكتب فان فيها لا يعتق
الا باءا قيمة نفسه لا تنقص منه ويتراد عليه هذه مسئلة لها نوع تعلق بما
قبلها غير مختصة بهما يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت
من جنس المستحق فان كانت ناقصة عن المستحق لا تنقص منه وان كانت زائدة
زيدت عليه لان الواجب عليه رد رتبة لفساد العقد وقد تعذر بالعق
فوجب رد قيمة بالغة ما بلغت لان المولى لم يرض بالنقصان والعبد
رضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق فوجب ذلك ولو على منتهى وجوها
بطل اي عقد الكتابة لانها ليست بالمال بل بالقيمة على المكاتب شي وحيث
الكتابة على حيوان ذكر جنسه كالعبد فقط اي لا نوع وصفته وبودي
الوسط او قيمة فان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فظاهر واما قيمة
فلانه يعرف القيمة فصار اصلا فخرج القيمة قضاء في معنى الاداء كما تقر
في الاصول ومن كافر عطف على حيوان اي تحت الكتابة من كافر كاتب عبدا
مثله يعني كفاية بجزء مقدرة اعتبر التقدير ليعلم البدل وانما تحت لانه مال عند
بمنزلة الخلق عندنا واي من المولى والعبد اسلم للمولى قيمتهما لان المسلم
ممنوع عن ملك اطر وعليك وعق العبد بقبض اخر لان العتق معتق
بقبضها لكن مع ذلك تجب عليه قيمة نفسه كحافر وعلى خدمته شهر عطف على
على حيوان له اي للمولى او لغيره او حفره او بناء دارا اذ اتيين قدر المولى
والاجر بما يرفع النزاع حصول الركن والشرط والف على ان يؤديهما الى غيره
والف ووصيف والف وخدمة ابد الا اي لا يجوز هذا لانه مناف لقبض
العقد فان المقصود من الكتابة كون المملوك مأكدا ولو في بعض الازمان
ليكون مالكا مطلقا بعد كفاية الكتابة على الخدمة سنة وهذا ينافي لانفسه
الكتابة بشرط الا ان يكون اي الشرط في صلب العقد قال في الهداية الكتابة
شبهة البيع يعني انتهاء لانها مبادلة المال بالمال نهائيا وشبهة النكاح
يعني ابتداء لانها مبادلة المال بغير المال وهو البيع ابتداء فالحق بالبيع
في شرط تمكن في صلب العقد كما اذا شرط عليه خدمة مجزومة لانه في البدل بالكتابة

في شرط لم يتمكن في صلبه هذا هو اصل فصل في تصرفات المكاتب
صح بعهده وشراؤه ولو بالمحاباة فانها من صنيع التجارة فان التجره
يجازي في صفقة ليرجى في اخرى وسفوه وان شرط تركه لانه شرط في الف
لمقتضى العقد وهو الكنية البعد ولا تقصد الكتابة بمنش هذا الشرط لانه
ليس في صلب العقد وتزوج امته لانه يفيد المال وهو المهر لا تزوج
عبده لانه تنقص العبد وتعيبه وتشتغل امته بالمهر والنفقة وفتح كتاب
رفيقه لانه عقد الكسب للمال فيملكه كزوج امته والولاء اي وللاء انما
له اي الاول ان ادى الثاني بعد عتقه اي عتق الاول لان العتق
اهل ثبوت لولاء وهو اهل ثبوت له والا اي وان لم يؤده بعد عتقه
بل قبل فلولاه اي مولى المكاتب الاول لانه فيه نوع ملك ففتح اضافة
الاتفاق اليه في الجملة فاذا اقرضا اضافة اليه المباشرة لعدم اهلية اضيف
اليه كما في العبد المأذون اذا اشترى شيئا والى اذيا اي المكاتبان بدلها
جميعا معا فلو اوصى للمولى ترجيح المهر وان عجز الاول عن اداء البذل
ورد الى الرق ولم يؤدى الثاني بول بقى الثاني مكاتب وان ادى البذل
الى المولى عتق وان عجز رد الى الرق كالاول لا التزوج عطف على قوله بعهده
اي لا يصح تزوجه بلا اذنه اي للمولى ولا للتسري وهو اخذ التسري بعينه
اشتراء جارية يستمتع بها وطئا ولو به اي باذن المولى كالمأذون والمدة
وذلك لان مبنى التسري على ملك الرقية دون المتعة فالرفيق وان كان مكاتب
او مأذونا او مدبرا لا يملك شيئا من احكام ملك المال كون رقبته مملوكة ولا
ينفع اذن المولى ولا الهبة ولو لعموم والصدق الابيض والكفيل الا اذا
واعتاق عبد ولو بالبيع نفسه اي لعبد امته اي من العبد لان هذه
تبرعات فلا يملكها المكاتب الاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب
اي كل تعرف يملك المكاتب في عبد يملكه في رقيق الصغير لا في غيرها
يملكه فيه تصرفا يحصل به المال للصغير كالمكاتب يملك كس المال فكلهما حكم
فيملكه كانه عبد لا اعتاقه على الوبع عبد من نفسه ويملكه ان تزوج
امته لا اعتاقها على الولا يملك شيئا منها مضاربة وشريك شركة معاوضة
او غنى لانها لا يملكه الا التجارة والنزوح والكتابة ليسا منها و

من

ومكاتب

ومكاتب عليه بالشرء من بينهما ولان المكاتب من اهل ان يكاتب
وان لم يكن اهلا للعتق فيجعل كل منهم مكاتباً معه تحقيقا للصلة بقدر ان
واقواهم دخول الولد المولود في كتابته ثم الولد المشتري ثم الابوان وعن
هذا يتفادون في الاحكام فان المولود في كتابته يكون حكمه حكم امه حتى اذا
مات ابوه ولم يترك وفاء سعى على نجوم امه والولد المشتري يؤدى بدل الكتابة
حالا والاراد الى الرق والابوان يراد ان الى الرق كحما ولا يؤدى ان حالا
ولا مؤثلا وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعيته ثابتة بالملك
وبالعقوبة بينهما حكما في حق العقد لاحقية في حقه اذ لا بعصية بينهما حقيقة
بعد الانفصال والوالدان تبعيتهما باعتبار الملك لا بعصية فانها ليسا بعين
لذا خلت الاحكام لذلك لا يغير ولو حرما كالاخ والعمة هذا عند ابي حنيفة وقال
يكاتب عليه لان وجوه الصلة يشتمل القرابة المحرمية ولهذا يعتق على كل ذي
رحم حر من من وجب نفقة ثم عليه ولا يحرر فيها وبسطه ولا يقطع يد اذا سرق منهم
غير ذلك من الاحكام ولان للمكاتب كسب لملك حقيقة لوجود ما ينافيه هو الرق
ولهذا اذا اشترى امرأة لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكوة اليه ولو وجد كثر
الا ان الكسب يكفي للصلة في الولاد لا يري ان القدر على الكسب يخاطب بنفقة
الوالد والولد ولا يكتفي في غير حاجتي لا يخاطب بالاخ بنفقة اخيه لانا اذا كان موسرا
والدخول في الكتابة بطريق الصلة فيخص الوجوه بمحل حتى جاز له اي للمكاتب
بيعهم لانه لم يملكهم ليعتق بيعهم كسب المكاتب اذا ادى البذل عتقوا لان
المكاتب موقوف بين الينا يؤدى فقره وبين ان يعجز فيقتل للمولى وههنا
تقرر له فيعتقوا عليه ولا سعاية يحكم لانه صار كسري القريب ابتداء اشترى
المكاتب ام ولد لو كانت معه ائمة ولد لم يحرر بيعها لان الولد لما دخل
في كتابته امتنع بعهده لما ذكر فينبغي له فامتنع بيعها لانها تبع له قال عليه السلام
اعتقها ولولا والا اي وان لم يكن ولولا معها جاز اي بيعها عند ابي حنيفة
لا يجوز لانها ام ولد فلا يجوز بيعه ولان القيس جواز بيعها وان كان معها
ولدها لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ اما اذا كان
معها ولولا فامتنع بيعها بتبعيته الولد الحديث وبدون الولد لو ثبت ثبت
ابتداء والقيس ينفقه زوج المكاتب امته من عبد فكاتبها قلت منه

ولما دخل اي الولد في كتابها وكسبها لان تبعية الامم ارجح ولهذا يتبعها
في الحرية والرق كالحكماء مكاتب ومادون نكح بالاذن حرة لاني الواقع بل
حيث قالت انا حرة تولدت المنكحة ولما فاسحت فولدنا عبد عند ابي
واي يوسف وقال محمد بن جعفر بالقيمة لانه شارك في سبب ثبوت هذا الحق
وهو الغور فانه لم يرث في كتابها الا لثبوتها والاولاد ولما اذنت وليه
بين رقيقين فيكون رقيقا وقد فرار لان الولد يتبع الام في الرق والحرية
كمن ترك هذا الامم في الحر باجماع الصحابة رضي وعنه اليس في معناه يلحق به
لان حق المولى هناك مجبور بقيمة ناجزة وهما بقيمة متاخرة الى ما بعد العتق
فبقي على الامم ولم يلحق به وطى المكاتب امة استراها فاسد اذنت على
او استراها فاصحافا صحف ضمن عرقا حالا اي يوفد حال الكتابة كما
كالما دون بالتجارة فانه اذا فعل هكذا ضمن عرقا حالا نكحها بلا اذن فان
ضمن العرق بعد عتقه والفرق ان في الاول ظهر للذين في حق المولى لان التجارة
وتوايها داخل تحت الكتابة وهذا العرق من توايها اذ لولا النشر لما سقط
الحذ والمه يسقط لا يجب العرق وفي الثاني لم يظهر في حقه لان النكاح ليس من الكسب
فلما دخل في الكتابة قال صدر الشريعة والقائل ان يقول ان العرق ثبت بالوطى
لا بالشري والاذن بالشري ليس ذنا بالوطى والوطى ليس من التجارة في شيء
فلما يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه اننا سلمنا ان العرق ثبت بالوطى
لا بالشري ابتداء لكن الوطى مستند الى الشري اذ لولا كان الوطى حراما
بلا شبهة فلا يثبت بالعرق ويجب الحذف لكون الاذن بالشري اذنا بالوطى
والوطى نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشري منها فيكون ثابتا في حق
المولى المولى يدبره اي يجوز لمولى المكاتب ان يدبره فان عجز بقية مدبره والى
سبي في ثلثي قيمة او ثلثي بدل بموت معسر يعني ان المكاتب بعد التدبير
يجز ان يعجز بنفسه ويكون مدبرا او يمضي على الكتابة فان مضى عليها
فما للمولى ولما لا له سواء فهو بالخيار اما ان يسعي في ثلثي قيمة او ثلثي بدل
الكتابة وانما قال معسر لانه اذا مات مؤسرا بحيث يخرج المدين من ثلثه فانه
يعتق بالتدبير ويسقط عنه بدل الكتابة ويستولده عطف على يدبره اي لو
يجوز ان يستولده مكاتبه بان وطئها فولدت فاذى الولد فمضيه ولم

مضت

ومضت عليها او عجزت وكانت ام ولد اي خبرت بين ان تمضي على
الكتابة وتؤدي بدل فتعتق قبل موت المولى وثنا هذا العرق منه وبين
ان يعجز نفسه فتعتق بعد موت المولى ويكاتب عطف على يدبره او يتولده
اي للمولى ان يكاتب ام ولده وعنت بموته لتعلق عتقها بموته بخلاف
اي يسقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من ايجاب العتق عند الاداء فاذا
عنت قبله لا يمكن توفير الغرض عليه ومدبره عطف على ام ولده اي يجوز له
ان يكاتب مدبره ويسعي في ثلثي قيمة او كل بدل بموت اي مولاه معسر
هذا عند ابي جعفر وعند ابي يوسف يسعي في الاقل منهما وعند محمد يسعي في الاقل
من ثلثي القيمة او ثلثي بدل والجنار وعمره فرع التجري وعمره كافر ويصاح
المولى مع مكاتبته من الغنم موجه على الف حال والعيسل لا يجوز لانه
اعتياض عن الاجل بالمال وجه الاحتسان ان الاجل في حق المكاتب ان يرجع
لانه لا يقدر على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس مال من وجب لا يصح الكفا
به فاعند الامم ان مكاتب عبد في مرضه وليس له مال سوى العبد على نفسه
قيمة بان كان قيمة الفان كانا بته على الغنم باجل ورثة هذا التعريف
ادى المكاتب ثلثي بدل حالا وباقية موجه او اسرق يعني ان العبد مخير
بين ان يؤدي ثلثي بدل حالا وباقية موجه او بين ان ياتي فيسترق وهذا
عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يؤدي ثلثي الف حالا وباقية الى اجل
لان المريض ليس له التخييل في ثلثي القيمة اذ لا حق له فيه وفيما وراءه يصح الكسب
فصح التاخير ولها ان جميع المستمي بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل
فلا يجوز التاخير الا في ثلثه ولو كاتب المريض على ضعفه اي نصف قيمة بان
كاتبه على الف وقيمة الفان ادى ثلثيها حالا وسقط الباقي من القيمة او
اسرق يعني انه مخير بين الامرين لان المحاباة وقعت في المقدار وفي التاخير
فينفذ بالثلث لا بالثلثين حر كاتب عن عبد بالف وادى حرق العبد
ولا يرجع الحر عليه فان قبل العبد بمكاتب صورته ان يقول فمولى العبد كاتب
عبدك على الف درهم على اني ان ادبت اليك الف فهو حر وكاتبه المولى على ذلك
يعتق باذنه بحكم الشرط واذا قبل العبد صارا كتابا لان الكتابة كانت موقوفه
على اجازته وقبوله اجازة ولو لم يقل على اني ان ادبت اليك الف فهو حر فادى

ان مكاتب

لا يفتقر قياسا لان الشرط معدوم والعقد موقوف والموقوف لا حكم له وعين
استحسانا اذ لا ضرر للعبد الغائب في تعليق عتقه باداء القابل فصيح في
حق هذا الحكم ويتوقف لزوم الالف العبد ولو ادى الى الحر البذل لا يرجع على
العبد لانه مبرع كوتب حاضر وعاب قبل ان يضر العقد فاي منها اذن
البذل قبل المولى ذلك البذل جبر وعقفا صورة رجل له عبدان قال لاهما
كما تبني بالالف عن نفسي وعن فلان ففعل وقيل ان الضرر في القيد ان يصح في
حصة المخرى ويتوقف في حصة الغائب على قبوله وجه التحسان ان المخرى باقية
العقد الى نفسه تدا جعل نفسه في اصيل والغائب تبعها كما تكتب وتذكر
اولادها بتبعها حتى يتقوا باءا ولس ليس عليهم البذل شي فاذا احتج على
ظلمه ان ياخذ به كل البذل لاصالة فابها ادى بغير المولى على القبول اما
ان يضر فلكون البذل عليه واما الغائب فلا ينال به شرف الحرية وان لم يكن
البذل عليه فصار كغيره من اذ ادى الذين بغير المولى على القبول لاجبة الى
تخليص بنيه وان لم يكن الذين عليه واما ادى لم يرجع على الاخر لانه مبرع
في حق الاخر وقبول الغائب لغو فلا يؤخذ بشي لنفاذ العقد على المخرى فان
حرره اي اعتق المولى الغائب سقط عن المخرى حصته من البذل لان الغائب
دخل في العقد مقصودا فكان البذل منقسما عليها وان لم يكن مطالبا به بغير
الولد المولود في الكتابة حيث لا يسقطان الامة بشي من البذل بغيره لانه لم يزل
مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل في الكتابة تبعا وكذا ولد لدا
المشتري وان حر المولى المكاتب المخرى ومات المخرى سقطت حصته المخرى وان
ادى الغائب حصته حاله والارزقنا لما قرأه داخل في العقد مقصودا لاجل
الولد المولود في الكتابة حيث يبيع على نجوم والدين اذا مات كوتبت امه وتعلقا
طها وجبت فان ادى لم يرجع وعقود المخرى في المسئلة الاولى لا اعلم
باب كتابة العبد المشتري
احد شرطي بيد اذن لآخر بكتابة حصته اى حصة الاخر بالف وقبضه اى قبض
الالف ففعل وقبض بعضه فلول اي القابض ان يجر المكاتب وقال
هو مكاتب بينهما وما ادى فهو بينهما فان الكتابة عندهما غير مخرجة فلا لاد
بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اميل في البعق والمقبوض مشترك

بينها

بينها قبضه كذلك بعد الجرح وعند مخرجه فيكون الاول مقتصر على نصيبه و
فائدة انه ان لم ياذن فله حق الفسخ فبالاذن لا يبق ذلك واذا لم يشر به
بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه فيكون مبرعا في نصيبه على القابض فيكون له
ولو قبض كله عتق نصيبه اي القابض مكاتبه لرجلين جاءت بولد فاداهما
احدهما ثم وطى الاخر فادعاه فخرجت فهي ام ولد لاول لان احدهما اذنى
الاولى صحت دعوة لقيام ملكه نصيبه ام ولد له لان المكاتب لا تقبل
النقل من ملك الى ملك فيقتصر اموية الولد على نصيبه كما في المذبة المشتركة
واذا ادعى الاخر ولدا لثاني صحت دعوة ايضا لقيام ملكه ثم اذا عجزت
جعلت للكتابة كان لم يكن وتبين ان الامة كلها ام ولد للاول لان المانع
من الانتقال قد زال ووطئه سابق ومن لآخر نصف قيمتها لانه ملك نصيب
لما استكمل الاستيلاء ونصف عرقها لوطئه جارية مشتركة وضمن شرطي
بالتمام لانه وطى ام ولد الغير حقيقة فله كمال العرق وقيمة الولد يعني الولد
الثاني وهو ابنة لانه بمنزلة المغرور لانه حين ووطئها كان ملكا فاعلمنا
وولد المغرور ثبات النسب منه وقر بالقيمة كما عرفت واي دفع اليها العرق
صح لان الكتابة باء امت باقية في القبض لها لا اختصاصا صها بمناخها و
ابدالها واذا عجزت ترد الى المولى لظهور اختصاصه وان دبر الثاني ولم
يطئها فخرجت بطل البذر لانه لم يصادف الملك اذ عدها فاعلم ان المستول
ملكها قبل الجرح واما عند فلانة بالجرح تبين انه يملك نصيبه من وقت وطئ
فتبين انه مصادف ملك غيره والتدبير بغير الملك بخلاف الف فانه بغير التدبير
كما قرأه ام ولد لاول لما قرأه ملك نصيبه شرطي وكل الاستيلاء و
الولد له لما قرأه دعوة صحيحة لقيام المصحح وضمن شرطي نصف عرقها
لوطئه جارية مشتركة ونصف قيمتها لانه ملك نصيبها بالاستيلاء وهو ملك
بالقيمة فان حررها يعني ان كانا كتابا ثم حررها احداهما غنيا فخرجت
ضمن المخرى نصف قيمتها لشرطي ورجع اي الضامن به عليها عند وعدها
لا يرجع وهذا مبني على قرآن الساكت اذ ضمن المقتري يرجع غده لانه
عبد لرجلين دبر احدهما حررا لآخر غنيا او عكسا اي حرره احداهما غنيا ثم
دبره الاخر اعتق المذبر او استسقى فيها اي في الصورتين او ضمن شرطي

في الاول فقط وهي اذا دبره احدكما او لا فليس برك تخمينه او اعتناق حصته
او الاستسعاء من العبد عند اي خيفة رج فاذا اعتنق لم يبق له ولا نصيب
والاستسعاء وانفسد به نصيب الميراث ان يعتنق او يستسعي او يمتنع
قيمة مديرا او يصف قيمة قننا او ثلثا لما عرو بالضمان لا بملك لانه لا
ينتقل من ملك الى ملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس اذا حرر
الاول فلاح الخيارات الثلث عنده فاذا دبر لم يبق له ولا نصيب
بل لاية الاعتناق والاستسعاء فولاية الاعتناق او الاستسعاء ثابتة
في صورتين والنصيب يختص بالاولى وعندها اذا دبر احدكما فاختار
الاخر باطل لان التبر لا يجزى عندها فيملك نصيب صاحبه بالتدبير نصيب
نصف قيمة قننا موصرا كان او مفسرا لانه ضمان فالاختلاف باليسار
والعسار وان اعتنق احدكما فغير الاخر باطل لان الاعتناق لا يجزى عندها
فيضمن نصف قيمة ان كان موصرا او يسع العبد ان كان مفسرا لان هذا
ضمان اعتناق فيختلف باليسار باب الموت والحي
مكاتب عجز عن تحم الخج الطالع ثم سمي الوقت لانه يعرف به ثم سمي باء
يؤدي فيه لما يستهين بها لو كان له مال سيصل لم يجز الحكم اياها بحكم العبرة الى
ثلاثة ايام فطر الحج بنين فانه ما حذرت لابلاء الاغدا كما حال الختم
للدفع والمديون للقضاء والا اي وان لم يكن له مال سيصل عبرة فاعندها
وعنده اي يوسف لا بعبرة حتى يتوالى عليه نجحان وصحتها اي نسخ الحكم الكتاب
بعد عجز المكاتب بطلب مولاه او ضيق مولاه برضاه اي رضا المكاتب
وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد لازم تام فلا بد من
القضاء او الرضا كما في الرجوع عن الية وفي بعض الروايات ينفرد المولي
بالفسخ ولا يشترط رضاه كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فانه ينفرد
بالفسخ كذا في الكافي اعلم ان حكم الكتابة ان سده ان يكون للمولى حق
الفسخ واعادة الرق من غير رضا العبد وللعبد ان يفسخ في الجائزة
والفاصلة بغير رضا المولى كذا في العادة وعادة لانه لا يفسخ الكتابة
وما في بيع من الاكسبة لمولاه اذ ظهر انه كتب عبده وان مات عن
وفاء لم يفسخ الكتابة وعند الشافعي يفسخ لفوت المخل وخبر نقول يستند

الحرية

الحرية الى ما قبل الموت وقضى بدله منه وحكم بموته حر او الارث منه وعق
بنيه سواء ولدوا في كنفه او شرعهم حال كنفه او كوت به وواحدة
صغير او كبير ابنة اي بكفته واحدة فان كل منهن يتبع في الكفاة ويعتقه
عقنوا وان لم يترك وفاء فمن ولد في كنفه سعى على نجومه وباداه حكم
بعقن ابية قبل موته ويعتقه اي عتق الولد لانه داخل في كنفه وكسبه
كل سبه فيخلفه في الماداء وصار كما اذا ترك وفاء ترك ولذا اشترط فيها
اي في كنفه ادى الولد البذل حالا او رد رقيقا عنده وعندها يؤدبه
الى جلا اعتبارا بالمولود في الكفاة ولان الاجل ثبت شرطا في العقد فدخل
في حق من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يصف الى العقد ولا يسير
حكمه اليه لان فضاله بخلاف المولود في الكفاة لانه متصل بغيره فيسري الحكم
اليه واذا دخل في حكم سعى على نجومه ترك ولذا من حرره ودنيا في البذل جنى
الولد وقضى به اي بموجب الجناية على عاقله اتم لم يكن بغيره لانه لا يفسد
القضاء بغير الكتابة لانه يقتضي الحاق الولد بموالي الام وابطاح العقل عليهم
لكن على وجه محتمل ان يعتنق فينجز الولاء الى موالى الاب والقضاء بما تقر حكمه
لا يكون بغير او انا قال ودنيا في لانه ان كان غنيا لا يتاقي القضاء بالاموال
بالام لان مكان الوفاء في الحال وان اخضع قوم امه وابية في ولايته ففسي
لقوم امه وهو بغير لان معنى القضاء يكون ولاد الولد لمولى الام ان الام
مات رقيقا وانفسح الكتابة فيكون القضاء في جبهته فيه فيفسخ الكتابة
طاب لمولاه صدقة اذ انا اليه فجز يعني ان مولاه اذ لم يكن مبرقا للصدقة
زكوة كانت وغيره فافق المكاتب لزكوة مثل الكونة من المصاير واداه
الى المولى عن بدل الكتابة ثم عجز فظهر ان المولى اخذ الزكوة غنيا ومع ذلك
يطلب له لانه اخذه عوضا عن العتق زمان الاخذ والعبد قد اخذه صدقة
ومن الاصول المقررة ان تبدل الملك قايما مقام تبدل لذات اخذ من قوله
صلعم لبريرة هي لك صدقة ولنا حجة جنى المكاتب جنابة او جنابات
خطا كان عليه جلا اي على المكاتب في كسبه لا على مولاه لان المكاتب مملوك
للمولى رقة وذاتا حريرا ونقرا فبا اعتبارا انه مملوك رقة يكون موجب
جنابته على المولى وباعتبارا انه حريرا وكسبا يجب ان يكون موجب جنابته

او ثابت

وهي من جنسها فوجب القيمة في مالها الا ان كان ثمنه
 من الارش لا في المكاتب فغيره
 فقد روي في كتابه

عليه لا على المولى فجعل موجب جنابته في كسبه حتى يكون موجب جنابته عليها
 لان لها حق في اكسابه وقد تغرد دفعه بسبب الكتابة ولو كان ممكن
 الدفع يتخلص المولى بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد فادفع
 دفعه يتخلص بدفع قيمة كفاية المدبر وان تكررت قبل القضاء لم تزد قيمة
 واحدة ولو جنى ففرض عليه ثم جنى اخرى يقضى عليه بقيمة اخرى لان جنابة
 المكاتب لا تقيد بديا الا بالقضاء او الصلح او العكس عن الدفع بان
 يعتق او يموت فيتوقف وجوب القيمة على وجوب توكيدها باحد الاشياء
 الثلاثة اقر بجنابته خطأ لزمته في كسبه يعني لو اقر المكاتب بجنابته خطأ
 لزمته وحكم بها عليه لان جنابته مستحقة في كسبه هو اقر بأكسبه فنفذ اقراره
 كالمحرر واذا لم يحكم عليه حتى يجرى بطلت كذا في القاعدة جنى عبد كتابته بولاه
 جاحلا بجنابته فجاء جنى مكاتب فلم يقض به اي بموجب جنابته فجوز دفع
 المولى العبد اليه ولي الجنابة او قدى لان الموجب بجنابته العبد في الحال فلم
 يكن عالما بالجنابة حتى يصير فحار الدفء لكن الكتابة مانعة للدفع فاذا زال
 المانع عاد الحكم الاصيل وان قضى به عليه حال كونه مكاتباً فجوز دفع فيه
 لان قال الحق من رقبته اليه فبجته بالقضاء لا تنسخ اي الكتابة بموت مولاه
 لانها سبب الحرية وسبب حق المراهقة وبودى البدل اليه ورثته على غيره
 لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب نفقه كذلك فيسقط هذه الصفة
 ولا يتغير كرم الورثة بخلفونه في الاستيفاء فان اعتقه بعضهم لا يعتق
 لانه لا يملك بسبب من اسبب الملك والوراثه منها وان اعتقه عتق
 مجانا والعتق ان لا يعتق وجه الاختصاص انه يجعل ابراء عن بدل الجنابة
 فانه حقه وقد جرى فيه الارث فيكون الاعناق منهم ابراء اقتضاء او
 اقرارا بالاستيفاء منه فغير اذمة فيعتق كما اذا ابراء المولى عن بدل الجنابة
 كذا وشهد ان يعتقه في مجلس واحد حتى لو اعتقه متفرقا لم يعتق وقبل
 يعتق اذا اعتقه الباقي لم يرجع الاول كحتم اي المكاتب امة طلقتا
 تنهين فخصت حرمة غليظة فكلها لا يجزى له اي لا يجوز له ان يملكها حتى
 يبيع تلك المرأة زوجا غيره اي غير المكاتب لقوله تعالى فلا تحل له حتى تنكح زوجا
 غيره فان النكاح هنا محمول على العقد الصحيح واشترط الدخول ثبت

بحر

بحديث العسيلة كما تقرر في موضعه الله تعالى اعلم بحقيقة الحال
 كتاب
 هو لغة من المولى بمعنى القرب وشرعا قرابة حكمية حاصلة من العتق و
 الموالاة الاولى اي الولاء اصل من العتق يكون لمعتق غير جري يعني
 لو اعتق جري في دار الحرب عبده لا ولأه عليه حتى اذا خرج اليه مسلما
 لا يرد خلافا لابي يوسف كذا في الكافي وقال الزبلي الذي يبيعون يتوارثون
 بالولاء كالمسلمين لانه احاطت بالارث ولو تبذير او كتابة او ايلاد
 اي جعل الامة امة ولده او ملك قريب اي بالملك قريب فان كان ملكا منها
 اعتاق يثبت به الولاء لقوله عم الولاء لمن اعتق وان شرط عدمه يعني
 لو اعتق المولى عبده وشرط ان لا يرد ان كان الشرط لغوا لكونه في الحكم الشرعي
 فبره كفا في النسب اذا شرط ان لا يرد بان الولاء بالتبذير او الايلاد
 كيف يكون للمولى وامة الولد والمدبر انما يعتق بعد موت المولى واجب
 بان صورة ان يرد المولى ويلحق بدار الحرب حتى يحكم بعتقه مدبره وامة
 ولده ثم جاء مسلما فانت مدبره وامة ولده فالولاء له الاحسن الا يقال
 المراد ان يثبت الولاء للعصبة المولى انما يكون بسبب نبوة المولى فانه المستحق
 له او لا لصدور سبب العتق منه ثم يسري منه الى عصبة اعتق امة زوجهما
 من الغير هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية زوجهما من ولدت لائل
 من نصف حول لولاء الولد بلا نقل عنه يعني اذا تزوج عبد رجل امة لآخر
 فاعتق مولى الامة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها وولاء الحمل
 لمولى الامة لا ينتقل عنه ابدال الامة عتق على معتق الامة قصد الامة جزء منها
 يقبل الاعناق قصد الامة الجنين في حكم العتق لشخص على حدة حيث يجوز ان يرد
 بالعتق فلا ينتقل لولاه عنه لما رويناه وكذا اذا ولدت لائل من ممة اشهر
 من وقت الاعناق للشيخ بقيام الحمل وقت الاعناق كذا لو ولدت ولدا
 احولا لائل منه اي من نصف حول من وقت الاعناق والآخر لا كثر منه
 وبينهما اي بين الولد بين اقل من الاقل اي اقل من اقل مدة الحمل يعني
 اقل من نصف حول لاننا يتقنا ان الاول كان موجودا وقت العتق و
 يتقنا انهما تواما حملت بهما فلهذا لم يخل اقل مدة الحمل بينهما فاذن

الاتفاق الاول يتناول الامر ايضا ضرورة فضا معتقها والاولى له
 لا يتقبل منه ابا ولو ولدت ولدا بعد عتقها لاكثر اي لاكثر من سنة اشهر
 قولاه اي ولدا الولد لمولاه لانه عتق بقا لانه لا يتقبل منه عتقها
 وقد تفرج جعلت بالاب لرقبته فان عتق الاب جردا ابنته الى قوله لان
 الولاء بمنزلة النسب قال على السلام الولاء حكمه النسب لا يباع ولا
 يورث ولا يورث ثم النسب الى الاباء فكذا الولاء والنسبة الى ابوين لان
 كانت لعدم اصلية الاب ضرورة فاذا صار احدا عاد الولاء اليه عني
 موالاته كمن معتق سواء كان معتقهما من الوبا وغيره فقلت ولدا
 قولاه لمولاه عند صاحبه وبني يوسف حكمه كمن ابية لان النسب الى الاب
 كما اذا كان الاب عربيا بخلاف ما اذا كان الاك. عبد الاله ذلك معنى ولما
 انه ولدا العتاقة قوي معتبر في حق الاحكام حتى اعتبر كفاءة فيه النسب
 في حق العجم ضعيف للتضييع لسانهم ولهم لا يعتبر الكفاءة بالنسب بينهم
 والضعيف لا يفاضل القوي بخلاف ما اذا كان الاك عربيا لان نسب القوي
 قوي معتبر في حكم الكفاءة والعقل يكون تناحرهم بها فاخت عن الولاء
 الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولده
 والاب اذا كان كذلك فلو عربيا لا ولا على مطلقا ولو عجميا لا ولا عليه
 لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبته خلافا لابي يوسف اعلم ان
 لفظ حر الاصل يستعمل عند الفقهاء في معنيين احدهما من لم يجر عليه
 رق بل تولد من معتقة بعد مضي سنة اشهر من وقت النكاح والعلق او
 لم يجر في اصلها رقيق والثاني من لا يكون له اصل رقيق اصلا وان الولاء
 كما خرج به صاحب الهداية وغيره مبني على زوال الملك ولهذا قالوا لا يقبل
 الشهادة بالتسامع في الولاء كمن في العتق وزوال فرع ثبوت وثبوت
 على الولد يكون من قبل الام لان تفرق الولد يتبع الام في الرق والحرية
 ولا يبري ملك الاب الى الولد فلا يكون زواله عن الولد الام من قبل معتق الام
 وعصبته في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رق لا يتصور على الولد ولدا وان
 اللفظ اذا كان قطعا في معنى وجب ان يحمل على الظاهر المحتمل وليس وان
 المطلق يحمل على المقيد في الرواية اذا عرفت هذه المقدمة فاعلم ان صاحب

معتق اولان عند لم افعلى بغيره او لغيره
 والله في هذواربعين عمدا مولاه اولان
 تراه ان يبرون حصه والاعنة فاراولو
 العدل الاصل اولوب اصله رقيق
 هذه الرواية لا يخرج منها خريفي
 ابنة فادون اولان من تحتها خريفي

البدائع ذكر فيه ان من شرط ثبوت الولاء ان لا يكون الام حرة اصلية
 فان كانت فلا ولا ولا على ولده وان كان الاب معتق لما ذكرنا ان
 ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولا ولا على امه فلا ولا ولا على ولده
 فانه اراد بالحرية اصلية الحرية الكلية بالمعنى الثاني بقرينة قوله ولا ولا ولا
 لا على امه وقد عرفت ان الولاء مبني على زوال الملك بواسطة لا يكون الا
 من قبل الام فاذا كانت حرة الاصل بهذا المعنى لم يثبت على الولد ملك فلا
 يثبت عليه ولا ووافقه كلام الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري في شرح
 التكملة وكلام صاحب المحيط في مختصر المحيط وكلام الشيخ ابي محمد مسعود بن
 الحسين في مختصره المشتهر بالمسعودي وكلامه فيما صنفه في الفرائض وما
 بالكتاب في دأما قال في المينة الولد وان عتق قرا الاصل بان كانت امه حرة
 اصلية او عاصية يجوز ان يثبت عليه لاء اما الولاء لقوم الاك او لقوم
 الام ثم قال ان كان الاب قرا الاصل لا ولا لقوم الاك وكذا اذا كانت الام
 حرة الاصل لا ولا لقوم الام لان قرا الاصل لم يجر عليه عتق فالمعتق من قرا
 ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا جاز ان يثبت على ولده الولاء و
 ليس كذلك بل راده بالحرية الكلية ههنا احرى الاصلية بالمعنى الاول بقرينة
 انه جعل الولد المتولد من حرة عاصية وهي المعتقة قرا الاصل ثم جعل حرة الاصل
 مقابلة للعاصية فلا مخالفة بينهما وبين ما سبق من ان الرق يضمو كون الولاء
 لقوم الاك ما اذا لم يكن في نسب الاب رقيق والولد ولد من معتقة ومن ذلك
 من معتقة وصورة كون الولاء لقوم الام ما اذا كان الاك سبطا قرا الاصل
 تفرق عتيقة لسان او من ولدت من معتقة فان ولدا الولد في الاول
 لقوم الاك اتفاقا وفي الثاني لقوم الام عند ابي جهم ومحمد رحمهما في ان الاب
 اذا كانا قراين اصليين بالمعنى الثاني فلا ولا ولا على الولد واذا كانا معتقين
 او في اصلهما معتقين فالولاء لقوم الاك واذا كان الاك معتقا او في اصل
 معتق والام حرة الاصل بذلك المعنى سواء كانت عربية او لا فلا ولا ولا على
 الولد لقوم الاك واذا كانت الام معتقة والاب قرا الاصل بذلك المعنى فان
 كان عربيا فلا ولا على الولد لقوم الام وان كان غير عربي فعند ابي جهم ومحمد
 يكون لقوم الام عليه لاء خلافا لابي يوسف رحمه الله وههنا فوايد كثيرة

ذكرنا في رسالتنا المعولة في الولاء فمن ارادنا فليرجع المعتق عصبته
اي شخص ياخذ ما يقرب من صاحب الفرض وكل المال عند عدمه اخذت عن العصبه
النسبيه وهي على قدر في علم الفرائض اما عصبته بنفسه اي ذكرنا فرضه ولا
يدخل في نسبته الى الميت انثى واما غيره وهي انثى يعصبها ذكر واما مع غيره
كالأخت لأب و أم وأولاب نصيبه مع البنات وكلهم يقدم على المعتق
وقد تم العصبه على ذي الرحم وهو من لا فرض له ويدخل في نسبته الى الميت
انثى فان مات لم يستدقم المعتق فارة لا قرب عصبه سيق اي ان مات
السيد تم المعتق ولا وارث له من النسب فارة لا قرب عصبه سيقه على
الترتيب المعروف وينتبه به اي بالولاء العقل وهو العاقل وسبب
بيانها في كتاب المعامل وولاية النكاح وقد فرغ في كتابه ادعي اي شخص
ولاء ميت وبرهن كل منهما انه اعتقه بعضي بالولاء والميراث لهما بوجوب
اشتركا في كفا في الملك ذكره في الميتة لا ولاء للنساء الا ما اعتق كما في كذا
وهو قوله لم يسل للنساء من الولاء الا ما اعتق او اعتق من اعتق
او كاتين او كاتين من كاتين او دبرين او دبرين او دبرين او دبرين
او معتق معتق اي ليس للنساء من الولاء الا ولاء من اعتقته او ولاء
من اعتقته من اعتقته واما ولاء المدبر فقد عرفت بيانه بالوجهين وقد عرفت
ايضا مسئلة جبر الولاء التي هي اي الولاء الحاصل من الموائ اذا ولى الى
غير مكلف اي عاقل بالغ قدير لان عقد الموائ تصرف وايرتفع النفع
والفرض لان فيه ايجاب الارث والتزام العقل فلا يصح بدون ذلك الا
بالاذن كما سياتي جبر الولاء قيد به لان من عجز عن نسبة الجوز ان
يو الى غيره جبر عني قيد به لان تناحر العرب بالقبائل فاعتق من الولاء او
والي حبس عاقل قيد به لانه اذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه اصلا بادن ابيه ووجه
لان الصبي من اهل ان يثبت له ولاء العتاقة اذا ثبتت سببها ملك
قريبه او كاتين بوجه او وصية عبده وعق كان ولاؤه للصبي فجاز ان
يثبت له ولاء الموائ اذا صدر عنه عقد بالاذن او ولى العبد بادن
سيده فانه يكون وكيل من سيده لعقد الموائ اخر مفعول الى علي
ان يرث متعلق بقوله ولى وبيان لعقد الموائ اي ان مات الاسفل

ورثة الاعلى ويعقل اي جنى الاسفل قد تده على الاعلى سواء اسلم الاسفل
في يده اي يد الاعلى او لا فان ما وضع في عبارة بعض الفقهاء من ذكر
الاسلام في يده قد اخرج من الغالب وهو ليس بشرط صحة هذا العقد
خلافا للشافعي وعقل عليه وارثه في الاوليين اي بحر المكلف البص
العقل لان كلا منهما اصل الارث والتزام المال وللسيد في الاجرة
اي العبد لانه ليس اصل الما بل هو وكيل من المال كحارز ولو شرط اي
ولاء الموالاة من الجانيين يتوارثان اذا لمانع من صحة بخلاف ولاء
العتاقة حيث لا يرث الا الاعلى واخر مولى الموائ عن ذي الرحم لان
الموائ اعتقه كما فلا يلزم غيرها وذا الرحم وارث شرعا فلا يمكن ابطال
للا سفلى النقل اليه اي يجوز للا سفلى ان ينقل لاه عن الاعلى الى غيره
الم لم يعقل عنه فانه اذا عقل عن الاسفل ليس الا يجوز ولاءه لتعلق
حق الفجره او عن ولاء فانه في حق الولاء كشخص احد ولما على التبرع
اي عن ولاء الاسفل مخبر منه اي الاعلى قال في الهداية لما على ان يتبرع
عن ولاء لعدم التزم الا انه يشترط في هذا ان يكون مخبر من الآخر كما في
عزل وكيل قصدا بخلاف اذا عقد الاسفل مع غيره بغير مخبر من الاول
لانه نسخ حكمي بمنزلة القول الحكمي في الوكالة المعتق لا يوازي احد لان ولاء
العتاقة لازم لا يحتمل النقص والعتاة اي عقدت عقد ولاء الموائ
مع شخص قوله جبر الولاء اي ولدا لا يعرف له اب صح هذا العقد
ويتبعها ولدها ويصير مولى ذلك الشخص كذا الوارث به اي بعقد الموائ
او اشتاء وهو اي والحال ان ولدا المجهول النسب معلما فانه صحيح ايضا
ويتبعها ولدا عند ابني وقال لا يتبعها لان الام لا ولاء لها في كذا
فاولي ان لا يكون لها في نفسه ولان الولاء كالنسب فهو نفع شخص في
حق صغير لا يذري له اب فتملك الام بقبول البنت قال في المحيط والذني
مسما او ذميا جاز وهو مولاه لانه يجوز ان يكون للذني على المسلم ولاء
العتاقة فذلك ولاء الموائ وان اسلم على ذني حري ووالاه اهل بيته
بذكره في الكتاب ووجه خلاف قبل يصح لانه يجوز ان يكون للذني ولاء العتاقة
على المسلم فذلك ولاء الموائ كما في الذني وقيل لا يصح لان في عقد الموائ

مع الحجة تناقض الحجة وموالاته وقد نبينا بخلاف الذي اقول ظاهر مشكل
لان الارث لازم للولاء وقد تقرر ان اختلاف التبيين مانع من الارث
اللاتم الا ان يقال مقناه ان سبب الارث يثبت في ذلك الوقت ولكن
لا يظهر ما دام على حالها فاذا زال المانع يعود الممنوع كما ان كسر العصبة
او صاحب الزرع مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع
كتاب الامانة
ذكرها عقيب لعناق المناسبتها في عدم تاثير النزل والاكراه فيها اليقين
لغة القوة وشرعا تقوية الجزاء ذكر اسم الله تعالى والله لا فعل كذا او
والله لا فعل كذا او التعليق يعني تعليق الجزاء بالشرط ان فعلت
تلكه او ان لم افعل كذا او المقصود منه عدم الخلف على الفعل والترك هذا
ليس بيمين وضعها وانما سمي بمعاينة الفقهاء لخصوه معنى اليمين به وهو الحلف
او المنع والمعتبر من القسم الاول ثلثة اي الايمان التي اعتبرها الشرع
ورتب عليها الاحكام ثلثة انواع والاولى اطلاق اليمين اكثر منها كاليمين على
الفعل الثاني صادقا والمراد بترتب الاحكام عليها ترتيب المواخاة الاخرى
على القوس وعداها على اللغو والكفارة على المنقذة احداها اليمين التي
سميت به لانها تقيس صاحبها في الامانة في الدنيا وفي الآخرة وهي
حلف على كذب يعلم كذبه حتى لو لم يعلمه فظن صدقه يكون لغوا كما سياتي
لو الله ما فعلت كذا عالما بفعله والله ما علمه على دين عالما بخلافه والله
انه زيدا عالما بان غيره المشهور في عبارة القوم ان القوس حلف على فعل
او ترك ما مضى كاذبا عدا وقد فرغ شرح الهداية وغيرهم ان ذكر الفعل المضي
ليس بشرط بل هو بناء على القالب وايراد المثالين الآخرين اشارة الى
هذا فلا حاجة الى تكليف تركه صدر الشريعة حيث قال فان قلت اذا قيل
والله ان هذا جرح كيف يصح ان يقال هذا الخلف على الفعل قلت فقد روي
كان او يكون ان اريد في المضي والمستقبل على اعتبار الحال والالتزام
في هذا الخلف باطل التبعين ارادة الحال فتدبر ويحكم القوس بقوله وياثم
بها اي الى لف لقوله ومن حلف كاذبا او دخل النار وتايبها اليمين
اللغو سميت به لانها لا يعتبر فان اللغو اسم لما لا يفيد يقال لفي اذا

اتي بشي لا فائدة فيه وهي حلف ما ذا بانطه صادقا كما اذا حلف ان في
هذا الكوز ماء بناء على انه رآه كذلك ثم اريق ولم يعرفه وبين حكمها
بقوله ويرجى عقوه فان قيل معنى تعليق المواخاة بالرجاء وقد قال
تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم قلنا نعم لا شك في نفي المواخاة في
اللغو المذكور في النص وانما الشك في كون الصورة التي ذكرنا لغوا
فان اللغو عند الشافعي ان يجري على لسانه بلا قصد سواء كان في الماضي
او المآتي بان قصد التسبيح فجري على لسانه اليمين مثله والثالث اليمين
المنقذة وهي حلف على شئ آت في المستقبل فعلا كان او تركا قال
صدر الشريعة فان قلت الحلف كما يكون على الماضي والآتي يكون على الحاضر
ايضا فلم يذكره وهو من ابي اقسام الحلف قلت نعم لم يذكره لمعنى
وهو ان الكلام يحصل اولاً في النفس فيعبر عنه باللسان فالأخبار والمعلقين
بزمان الحال اذا حصل في النفس فيعبر عنه باللسان فاذا اتم التعبير باللسان
انقضاء اليمين فزمان الحال صار ماضيا بالنسبة الى زمان انقضاء اليمين
فاذا قال كتبت لآدم من الكتابة قبل ابتداء التكلم واذا قال سوف اكتب
لآدم من الكتابة بعد الفراغ من التكلم يقع الزمان الذي من ابتداء التكلم
الى آخره فهو زمان الحال بحسب الوقت وهو ماض بالنسبة الى ان الفراغ
وهو ان انقضاء اليمين فيكون الحلف عليه الحلف على الماضي اقول حاصل
الجواب ان ما ينط من كون الخلف على الحال فهو في الحقيقة حلف على الماضي
ولا يوجد الحلف على الحال حقيقة ولذا لم يذكره وفي بحث لان الحال المتعلق
للمضي والمستقبل يعتبر امتدادا بحسب الوقت حتى قالوا ان زيدا اذا حلف
فهو في حال الصلوة مادام مصليا واذا كتب فهو في حال الكتابة مادام يكتب
فاذا قال زيد حين كتابة الله اني كاتب يكون يمينيا على الحال بلا مزية
ولا يمكن اعتباره ماضيا فالسؤال باق بل لصواب في الجواب ان يقال
لا وجه لهذا السؤال بعد ما قال ولا ان مطلق اليمين اكثر من اثنتي عشرة
وبين حكم المنقذة بقوله وكفر فيه اي في هذا القسم فقط اي دون الاخر
بقوله ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفره الآية والمراد به اليمين
على المستقبل بدليل قوله تعالى واحفظوا ايمانكم لا يتصور الحلف عن

الحلف واليمين في المستقبل ان حلفه لم يلف قوله فقط اشارة
الى خلاف الشافعي في الغوس فان الكفارة تجب فيها ايضا عنده ولو كان
الحالف مكرها او ناسيا اي مخطئا كما اذا اراد ان يقول سقني الماء ففعل
والله لا شرب الماء وقيل اذا هلا عن التلفظ بان قيل له الا تأتينا فقال
بلى والله غير قاصد لليمين وانما وجب فيها الكفارة لقوله ثم نلت بيمين
جدة و نزلت جد النكاح والطلاق واليمين في اليمين او الحلف اي يجب
الكفارة في المنفعة سواء كان الاكراه او النسيان في اليمين او الحلف
لان الفعل الحقيقي لا يعدمه الاكراه والنسيان وكذا الاغواء والجنون فيجب
الكفارة بالحلف كيف كان والقسم بالله او باسم من اسمائه تعالى
كالرحمن والرحيم والحق وجميع اسمائه تعالى في ذلك سواء عارف لنفس
الحلف به او لا هو الظاهر من مذهبينا وهو الصحيح وقال بعضهم كل اسم
لا يستعمل به غير الله تعالى كالتقوى والرحمة فهو يمين وما يستعمل به غيره كالحليم العاقب
والقادر فان اراد به يمين فهو يمين والافلا كذا في الكاف والحق من اسماء
الله تعالى قال تعالى ذلك بان الله هو الحق واليمين او بصفة يحلف بها كصفاته
كقوله الله تعالى وجلاله وعظمته وقدرته فان الايمان مبني على الوقف على
الناس الحلف به من صفاته تعالى يكون يمينيا وما لا فلا لان اليمين انما
تتعد للحل او المنع وذا انما يكون بما يعتقد الحالف تعظيمه وكل من يؤمن بتعظيم
تعظيم الله تعالى وصفاته وهو جميع صفاته معظم فصارت حرمة ذاته وصفاته
حالا للحالف واما نداء هذا انما يكون اذا كان الحلف بهما متعارفا واما
اذا لم يكن فلا لاي لا يقسم بغير الله تعالى كالنبي والقراء والكعبة لقوله
من كان منكم حائفا فلينحلف بالله او ليدع هذا اذا قال والبي والقراء و
اما لو قال نابر من القرآن او النبي يمينيا لان البراءة منهما كفر وتعليق الكفر
بالشرطين ولو قال نابر من المصحف لا يكون يمينيا ولو قال نابر من ثما
في المصحف يكون يمينيا لان ما في المصحف قرآن فكأنه قال نابر من القرآن
كذا في الكافي ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كحرمة وعلم ورضاه وعصية
سخط وعذابه كما سبق ان مبنى اليمين على العرف واما قوله لعمر الله جوا انا
قوله الاتي فقسم وجكون عمر الله تعالى ان عمر الله بقاذه والبقاء صفة

لان يمين

وهو نفع بالابتداء والتمام لتوكيد الابتداء والمجرى حذف والتقدير
قسم ومعناه احلف ببقاء الله ودوامه كذا في الصحاح واليمين معنى
عند الكوفيين ايم الله وهو جمع يمين حذف نونه لكثرة الاستعمال عند
من ادوات القسم ومعناه والله وعهد الله ويمينه فان العهد يمين
لانه تعالى قال واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الايمان
بعد توكيدها والميثاق بمعنى العهد والقسم واحلف اشد واعزم وان لم
يقبل الله فان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف فجعل حلفا في الحال سواء
قال بالله او لا وعلى نذر او يمين او عهد فان كل ما منها يكون قسما وان
لم يصرف الى الله حتى اذا قال ان فعلت كذا ففعلت كذا فان نوى قرينة من القرينة
التي يصح النذر بها الرخصة وان لم ينو فعليه كفارة يمين لقوله ثم نذر
نذرا ولم يسم فعليه كفارة يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على موجب
يمين والعهد بمعنى اليمين ككافروا ان فعلت كذا فهو كافر فانه قسم يستوجب الكفارة
اذا حلف ان كان في المستقبل اما ان كان في الماضي ليشي قد فعل فهو الغوس
ولا يكفر فيما روى عن ابي يوسف اعتبار الله باليمين المستقبل لانه قصد اليمين
ولم يقصد به تحقيق بل ان يصدق في مقالة وقال محمد بن مقاتل بكف لانه
علق الكفر بما هو موجود والتعليق بما هو كامن بتخيير فكانه قال هو كافر والحق
ان الحالف لم يكفر في الماضي والمستقبل ان علم انه يمين وكذا ان كان حائفا
اجتهد ان كلفه الماضي والمستقبل لانه اذا اقدم على ذلك الفعل عنده
انه يكفر فيقدر ضحي بالكفر وسو كذا في حورم جد اي قسم لانه لا حال لاحقا
لان المنكر مبدى بتحقيق الوعد ومعناه افعل هذا لاني لا فلا يكون يمينيا
ولو قال والحق يكون يمينيا ولا حتى الله فانه لا يكون يمينيا عند ابي حنيفة
ومحمد وهو رواية عن ابي يوسف لان الحق اذا اضيف الى الله تعالى يرد به
طاعة الله اذا طاعتا حقوة كما ورد في الحديث فيكون يمينيا بغير الله ولا
حرمة اذا لا يحلف بها عرفا وسو كذا في حورم جد اي قسم لا يكون يمينيا لانه
وعد او يقول سو كذا حورم بطلاق فان ايضا لا يكون يمينيا لعدم النفاذ
وقوله اشارة الى ان لفظة يا بالعربية الواقعة في عبارة الوتاة مكان
او غير صحيحة فتدبر وان فعل فعلية غيبة وسخط او لعنة او قال نازان

او سارق او شارب حرام او اكل بوا فان كان منها لا يكون يمينا لانه
 على نفسه لا يتعلق ذلك بشرط ولا غير متعارف وروى في حروف
 القسم الواو نحو والله والباء نحو بالله والقاء نحو بالله لان كل منها
 معهود في الايمان ومذكور في القرآن وقد تضمن الحروف فيكون حالها
 كما لا اقل فان من عادة العرب حذف حرف الجر لا يجاز ثم قبل نصب
 بنزع الحافض وقيل بحذف الهمزة على المحذوف ثم لما فرغ من بيان موجب
 اليمين شرع في بيان موجبها وهو الكفارة لكنها موجبة عند المتكلمين
 لان اليمين لم تشرع للكفارة بل بنقلها اليها عند المتكلمين بالحنث
 فقال وكفارة اعتاق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما هي في الظاهر
 وقد يتناحاهن او كسوتهن بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب
 يستمر عامه بداهة فلم يجز التساوي لان لا يستمر عريانا هو الصحيح المروي
 عن ابي حنيفة وابي يوسف لما روي عن محمد ان ادنا ما يجوز فيه الصلوة
 فان عجز عنها اي عن الاشياء الثلاثة وقت لاداء اي وقت اداء
 الاداء صام ثلثة ايام ولان كل فيه عشرة مساكين الاية ولم يكفر
 قبل حنث يعني لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث وقال الشافعي يجوز اذا
 كانت بالمال لانه اذا ما بعد السبب وهو اليمين لانها تضاعف الي
 اليمين يقال كفارة اليمين والاضافة دليل السببية والاداء بعد
 السبب جائز اتفاقا فاشبه التكفير بعد الجرح قبل الموت ولان ان الكفارة
 تستر الجنابة ولا جناية ههنا لانها تحصل بهتك حرمة اسم الله تعالى بل
 فيكون هو السبب دون اليمين لان اقل رتبة السبب ان يكون متحينا
 الى الحكم واليمين غير مفض الى الكفارة لانها يجب بعد نقصها بالحنث
 وانما اضيف اليها لانها يجب بحنث بعد اليمين كما يضاف الكفارة الى
 الصوم بخلاف الجرح لانه مفض الى الموت حلف على معصية كعدم الكلام
 مع ابيه وترك الصلوة ونحوه حنث وكفر اي ينبغي ان يحنث ويكفر
 لقوله من حلف على عيالي وراي غير خيرا منها فليات بالذي هو
 خير ثم يكفر بيمينه لا كفارة في حلف كاذب وان حنث مسلما لانه ليس
 اهلا لليمين لانها تعقد لتعظيم الله تعالى والكفر تباخي التعظيم والاحل

سطره البسيط

ذالوف

قوله
 فكفارة
 اطعام

لكفارة

للكفارة لانها عبادة وان تبعها معنى العقوبة من حرم ملكه لا يحرم اي
 من حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصر اما عليه وان استباح اي عامل
 به معاملة المباح كقوله قال الشافعي لا كفارة عليه لانه ليس بيمين لان
 في النساء والحواري لان تحريم الخلال قلب المشروع واليمين عقد مشروع
 فلا يتعد بلفظ هو قلب المشروع كعكسه هو تحليل احرام ولان قوله
 يايتها النبي لم تحرم الي قوله تعالى قد فرض الله عليكم تحلة ايمانكم ثم قيل حرم
 النبي عليه السلام العمل على نفسه قبل حرم مارية على نفسه والتمسك على
 الاول ظاهر وكذا الثاني لان العبرة لعموم اللفظ لا خصوص السبب كل
 حل اي اذا قال الرجل كل حل على حرام يحل على الطعام والشراب الا ان
 ينوي غير ذلك والقياس ان يحنث عقيب فرائضها شرعية فعلا ما
 هو التنفس ونحوه كما ذهب اليه زفر وجه الاحتسان ان المقصود هو
 البر لا يحصل مع اعتبار العموم واذا سقط اعتباره يصر الى الطعام
 والشراب للعرف والفتوى على بمنونة امراته بلانية لغلبة الاستحسان
 فيه كما قوله حلال يروى حرام للغلبة ايضا المنذور اذا كان له اصل في
 الفروض لزم النذر كالصوم والصلوة والصدقة والاعكاف وما
 اصل في الفروض فلا يلزم النذر بهذا هو الاكل الكلي نذر مطلقا نحو نذر
 على صوم هذا الشهر او معلق بشرط يريده نحو نذر على كذا كفارة الحنث
 وتشيع الجنابة ودخول المسجد وبناء القنطرة والرباط والسقاية
 ونحوها ان قدم عابى فوجد اي الشرط وفي اي عليه الوفاء به في الصورتين
 لقوله صلح من نذر وتسمى فعليه الوفاء بما سمي او نذر معلقا بما اي بشرط
 لا يريده كان زينت فعلى كذا وفي او كفو به يعني ان علق نذره
 بشرط لا يريده ثبوته كالزنا ونحوه فحنث يتخير بين الكفارة وبين الوفاء
 بما التزم وهو قول الشافعي في الجديد وروى ان ابا حنيفة رجوع اليه قيل
 بسبعة ايام وبه كان يفتي لانه سئل الائمة الشريفة وغيره من كبار الفقهاء
 لان كلامه نذر بظاهره يمين بمعناه لانه قصد المنع عن ايجاد الشرط فيقبل
 الى اتي الجنين شاء بخلاف اذا علق بشرط يريده ثبوته لان معنى اليمين
 وهو قصد المنع غير موجود فيه لان قصده اظهار الرتبة فيما جعله شرطاً فقال

صدر الشريعة اقول ان كان الشراط اما كان زينة مثلا ينبغي ان لا يحترق
 لان التخيير تخفيف نذر من وجه وبينما من وجه لزم ان يعمل بقسط التخيير
 ولم يحذر اهدار احد ما قلزم التخيير الموجب للتخفيف بالضرورة قد مر واستقيم
 نذر بعقوبة رتبة ملكها وفيها والاثم ولا يحجر القضي يعني لو قال الله
 على ان يعقوب هذه الرتبة وهو ملكها فعليه ان يفي به ولو لم يفي بانه
 ولكن لا يحجر القضي نذر لفقره ملكه جاز الضرف الى فقرا غير جاز لان
 لان المقصود التقرب الى الله برفع حاجه الفقير ولا مدخل في خصوص
 المكان قال الفقيه وهو قول علمائنا الثلاثة وقال زفر لا يجوز الا ان يصدق
 بملكه نذر بصدق عشرة دراهم فخر اقصه بغير الخبز قماشيا وفي شرة
 دراهم او تصدق منه جاز اما الاول فلان خصوص الخبز لا مدخل له في
 دفع الحاجة واما الثاني فلان الثمن انفع للفقير قال ابن برن من دراهم
 هذا دجيت شاة لم يلزم الا ان يقول الله على ان اذبحها لان التزوم
 لا يكون الا بالنذر والاول على الثاني لا الاول نذر بصوم شهر بعينه لزم
 متباعا لكن اذا افطر يوما قضاؤه ولا يلزمه الاستقبال يعني لو قال الله
 على ان اصوم شعبان مثقالا فطره يوما قضاؤه وحده ولا يستقبل
 وان قال في نذره متباعا لان شوا التتابع في شهر بعينه لقوله متباعا
 لتتابع الايام وايضا لا يمكن الاستقبال لانه معين نذر بصدق الف
 درهم من ماله وهو لا يملك الا ما له لزمه فقط وهو الصحيح اذ فيما لا يملك
 لم يوجد النذر في الملك لا مضاف الى سبب الملك فلا يصح كما لو قال
 مالي في المساكين صدقة وليس لمالي لا يصح نذرا ان يصدق بهذه الما
 يوم كذا اعني فلان تصدق بانه اقرى قبل ذلك اليوم على تغيره جاز
 لما عرفت ان هذه الخصوصية لا تعتبر بعد حصول دفع حاجه الفقير قال
 على نذر فسكت ولا يثبت له بغير كفارة يمين كذا في التوازل وحصل
 بخلفه ان شاء الله بطل ان حلفه يعني اذا حلف على فعل او تركه قال
 بعد متصلا به ان شاء الله لا يثبت لما روي عن العبادلة الثلاثة
 موقوفه ورفوعا من حلف على يمين وقال ان شاء الله فقد استثنى
 ومن استثنى فلا يثبت عليه ولا كفارة لكن لا بد من الاتصال لانه بعد

الافضل

الا انفصال رجوع ولا يصح الرجوع في الايمان وعن ابن عباس فيه انه لا
 يجوز الاستثناء المنفصل الستة اشهر لقوله تعالى واذا ذكر ربك اذا
 نسيت اي اذا نسيت الاستثناء المنفصل استثنى مقصولا قال
 مشايخنا في تصحيح الاستثناء المنفصل اخرج العقود كلها من البيوع
 والا نكحة وغيرها من ان يكون ملزمة ولا يحتاج الى المحلل لان المطلق
 يستثنى اذا نذر وما قوله تعالى واذا ذكر ربك اذا نسيت فمفناه اذا
 لم يذكر ان شاء الله في اول كلامك فاذا ذكر في آخره موصولا به روي ان
 محمد بن يحيى صاحب المغازي كان عند المنصور وكان يقرأ هذه المغازي
 وابو حنيفة رحمه الله كان حاضرا فادان يعقوب الخليفة فقال ان
 هذا الشيخ يخالف جدك في الاستثناء المنفصل فقال له ابلغ من قدرك
 ان يخالف جدي فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز
 الاستثناء المنفصل فالتاسس بما يعونك ويخلفون ثم يخرجون ويستثنون
 ثم يخالفون ولا يخشون فقال نعم قلت وغضب علي محمد بن يحيى واخرجه
 من عنده **باب حلف الفعول الاصل ان الالف**
 المستعملة في الايمان مبنية على العرف عندنا وعند الشافعي على الحقيقة
 لانها حقيقة بان براد وول المجاز وعند مالك على معاني كلام الله تعالى
 لا يدخل بيتا حيث يدخل بيتا لان البيت اسم لمنى مسقف مدخل من جدار
 واحد بني للبيتة سواء كان جدرانها اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود
 في الصفة الا ان مدخلها او سبع ففتنا ولها اسم البيت في حيث سكنها
 الا ان ينوي ما سواها في الصحيح اخر ازعا قبل انما حيث اذا كانت الصفة
 ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صفاف اصل كونه لا بدخل الكعبة او
 مسجد او بيعة او كنيسة وقد روي ان معناه لان البيت كما عرفت مبني
 للبيتة وهذه ليست كذلك او دحيطر لانه ايضا لم يبن للبيتة في
 وقبل حيث اذ يبات فيه عادة اقول هذا القدر لا يكفي في كونه بيتا
 بل لابد من كون بناء البيتة كما سبق لا يقال اذا بنيت فيه عادة كان
 بناء البيتة عادة لان الملازمة ممنوعة او طرفة باب داي يكون على
 السكة فلا يكون بيتا فلا يثبت وفي الحلف بانه لا يدخل دارا لم يثبت

وفي البيتة على باب الدار ولا يجوز
 قدوة بناء دارا على باب الدار

برجلها فربما وفي هذه الدار بحث وان صارت صحراء وبنيت بعد ان
 دار اخرى لان الدار اسم للعروة عند العرب الجحيم يقال دار عارة ودار
 غارة وقد شهدت شعاع العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان
 الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر هذه عبارة الهداية وتحتها
 ان راده بالوصف ليس صفة عرضية فاعلم ان كل ما كان شبيهاً بالشيء ونحوها
 بل يتناولها ويتناول جوهرها بما هو افرق بربده قيامه به حسنة
 وكما لا يوشق انتقامه عنه فحاله ونقصه تاحي فرقوا بين الوصف
 والقدر كما سياتي في اوائل السور ان شاء الله تعالى بان الاول يوشق
 تشقيصه من الاصل والتميز لا يورث ذلك وجعلوا ما يساوي الذرع
 في الميزان وما يساوي المكيل في المكيل فذكر ان كان الدار
 اسماً للعروة وكان البناء وصفاً فكانت الدار منكراً كانت غايته فقير
 فيها البناء واذا لم يوجد بحث واذا كانت معرفة كانت حاضرة فلا يفتقر
 فيها البناء واذا لم يوجد بحث اذا عرفت هذا فاعلم ان ما صدر من صدر
 الشريعة بهما ايضا من الغريب لانه خالف جهورا لا يبرأ من غير حق
 حيث قال واعلم انتم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها منهدمة اذ بحث
 لان اسم الدار يطلق على الخربة فهذه العلة توجب الحث في لا يدخل دارا
 فدخل دارا فربما ثم فرقهم بان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب
 اذا وصف المشار اليه بصفة مثل لا يكلم هذا الشيخ فكلم شيخا بحث لان
 الوصف لا يشبه صائر لغو وفي قولنا لا يدخل هذه الدار ولا يدخل دارا
 اين الوصف حتى يكون لغو في احداهما غير لغو في الاخر ثم هذا المعنى توجب
 الحث في لا يدخل هذا البيت وعلم في لا يدخل بيتا ان دخل منهدما
 صحراء لان البيتوة وصف فيلغو في المشار اليه فزوال اسم البيت ينبغي
 ان لا يفتقر في المشار اليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما بنيت
 حكاما لا بحث لانه لم يبق دارا فان قالوا فاسد ما اولاً فلان قوله
 فهذه العلة توجب الحث ناش من العلة عن قول الهداية غير ان الوصف
 في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر واما ثانياً فلان قوله لان معناه انه
 اذا وصف المشار اليه الحث ناش من العلة عن معنى الوصف وقد قر

دار معجور

الدار

ان البناء وصف في الدار كما صرح به في الهداية واما ثانياً فلان قوله ثم
 هذا المعنى يوجب الحث غلط محض ناش من عدم التفرقة بين البيت والدار
 وايضا البيتوة ليست كذلك بل هي علة غائية لبناء بخلاف الدار
 فان البناء زايده على الدار التي هي العروة واما رابعاً فلان حصل قوله
 ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار الحث ان الدار اذا كانت عبارة عن العروة
 كان ينبغي ان بحث فيها اذ بنيت مما لو وجد العروة وهو فاسد لان
 الدار تطلق على العروة المجردة وعلى عروة ما بني عليها من بناء الدار واما
 اذا بني عليها من بناء الدار واما اذا بني عليها من بناء غير الدار او تصرف فيها
 تصرفاً يزيل اسم الدار عنه عرفاً فلا يكون داراً كان هذا الفصل لم ينظر
 في الفاظ الهداية وعبارة فضله عن التمثل والتفكير في اعتبار رارة الخربة
 طهر الصوت والرجوع والمكان كذا الوصف على سطحها فانه ايضا يوجب
 الحث لان السطح من الدار لا يبري ان المعتكف لا يفسد اعتكافه بالرجوع
 الى سطح المسجد وقبل فخرنا لا بحث كما لو جعلت الدار مسجداً او حماماً او
 بستاناً او بيتاً حيث لا بحث لانها لم تبق داراً لا غير اسم او غير ذلك
 بعد هدم الحرام واشباهه لان اسم الدار لا يعود به وهذا البيت يعني
 اذا حلف لا يدخل هذا البيت ودخل منهدماً صحراء لم يثبت لزوال اسم
 البيت فانه لا يثبت فيه حتى يوقفت الجيطان وسقط السقف بحث
 اذ يثبت فيه والسقف صنف فيه او دخل بعد ما بني بيتاً او لم يثبت
 ايضا لان الاسم لم يبق بعد الانهدام او حلف لا يدخل هذه الدار فوقف
 في باب دار لو اعلق البناء كان خارجاً لم يثبت لان البناء لا هو الدار
 وما فيها فكم يكن الخارج من الدار او حلف لا يسكنها اي هذه الدار
 وهو ساكنها او حلف لا يلبس اي هذا القوب وهو لا يسكنه وحلف
 لا يركبها اي هذه الدابة وهو لا يركبها فاحذر العقلة من الدار في الاول و
 ترك القوب في الثاني وتزل من الدابة في الثالث بلا ملك قيد للثالث
 فانه لا بحث في شيء من القصور وقال زفر بحث لوجود الشرط وان قل ودان
 ان البيهقي نقض للركب ثبتي منه زمان تحقيقه فان لبس على حاله
 حث لان هذه الافعال لها دوام يتجدد امثالها حتى يغيب لها مدة تيق

يوصف البيت لانه كما عرفت عبارة عن امر زايده
 على الذات فاعلم بان البيتوة ليست

ركبت يوما وليلت يوما بخلاف الدخول لا يقال دخلت يوما بمعنى المدة
والتوقيت وأن جاز بمعنى الطرف ولو نوي ابتداء التمسك لا يصح
لأنه محتمل كلامه فلا بحث بالثبت أو حلف لا بد منها وهو فيها فقد
فيهما فانه لا بحث بالعود الا بخرجه ثم دخوله والقياس ان بحث
بالعود لان الدوام الحكم لا ابتداء وجه الاحتسار ان الدخول لا دوام
لانه انفصال من الخارج الى الداخل وفي لا يسكن هذه الدار البيت
او المحلة لا بد من فوج باهل وجميع مناه حتى لو بقي وتحدثت عند اخذ
الى حنيفة وقال بويوسف يعتبر نقل لاكثر لان نقل لكل قد تغدروا
فقد يعتبر نقل يقوم به كذا فانه لا ما وراء ذلك ليس من السكنى قالوا
هذا حسن وارتقى بالكتل بخلاف المحر والقرية فان البر لا يتوقف
فيهما على نقل المتاع والاصل لانه لا بعد ساكن في الذي استقل عنه عرفا
الا اول وحث في لا يخرج ان حل وافرجه بامره لان فعل المأمور مضى
الى الامر فصار كراكب دابة فخرجت به وبدونه اي بدون الامر بان
يكفه عليه لا اي لا بحث لان الفعل لم ينتقل الى عدم الامر ولو كان
راضيا بالخروج لان الانتقال يكون بالامر لا بخروج وشك لا يخرج
اقساما وحكما فالقسام ان يخرج بامره وبلا امر اما مكرها او راضيا
والحكم الحث في الاول وعدمه في الثاني ولا بحث في قوله والله لا
يخرج من داره الا الى جازة ان خرج اليها ثم الى اى امر لان فوج
لم يكن الا الى جازة قال في الوقاية ان خرج اليها ثم الى امر آخر وكان
سهو من التمسك الاول لانه يقتضي فوج الى غير جازة فيبطل الجهر
ويحث ولذا قلنا ثم الى امر اخر كما قال في الهداية فخرج اليها ثم
الى امر اخر وحث في لا يخرج الى مكة فخرج لها ورجع لوجود
الخروج على قصد مكة وهو الشرح لا اي لا بحث في لا ياتيها حتى يزلها
لان الاتيان انما يكون بالدخول واما به كخروج يعني لو حلف لا ياتيها
الى مكة قبل موكلها ببيان وقيل لا خروج وهو الصحيح لانه عبارة عن
الزوال وحث في لا ياتيها مكة اي لو حلف لا ياتيها مكة فلم ياتيها
حتى مات وحث في اخر جزء من اخرا حيوت لان البر قبل ذلك لم يوج

واليس ح يحصل وحث في لا ياتيها عدا ان استطاع ان لم ياتي عدا
بما مانع يعتبر مانعا يعتبر مانعا كرض او سلطان ودين بنية الحقيقة
اي ان قال اردت الاستطاعة الحقيقة المقارنة للفعل كما تقرر في الكتب
الكلامية صدق ديانته لا قضاء لانها تطلق في الوفاء على سلامة الاسباب
والا لا والمعنى الآخر خلاف الظاهر حلف لا يدخل دار فلان يراى به سببه
السكنى بدلالة العادة وهي ان الدار لا تقاوى ولا تنجز لانها بل
يقتضي ساكنها الا ان السكنى قد تكون حقيقة وهو ظاهر وقد يكون دلالا
بان يكون الدار ملكا فتتمكن من السكنى فيها فحث بالدخول في دار
تكون ملكا لفلان ولا يكون هو ساكن فيها سواء كان غيره ساكن فيها
او لا القيام دليل السكنى التقدم وهو الملك خرج به في الحائنة والظهير
لكن ذكر شمس المنة ان غيره لو كان ساكن فيها لا بحث لان قطع النسبة
بفعل غيره او حلف لا يصح قدم في دار فلان حث بدخولها مطلقا اي
سواء كان راكبا او ماشيا حيا او متنفلا فان المعنى الحقيقي هو ما يجوز
اذ لو اصطحب ووضع قدمه في الدار حيث يكون باقي جسده خارج الدار لا
يقال في العرف انه وضع القدم في الدار فاذا انجز الحقيقة اراد معنى مجازي
وهو الدخول مطلقا بقرينة العرف بشرط البرية لا يخرج الا بانه في كل خروج
اذا لانه استثناء مفعول ومعناه لا يخرج فوجا الا فوجا باذني والفتوة
في سياق النفي نعم فاذا خرج منها بعض بقى ما عداه على العموم لاني قوله لا يخرج
الا ان اولئك فانه لا يوجب لكل فوج اذا اذ لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء
لان الاذا ليس من جنس الخروج فحمل على الغاية لمناسبة بينهما فان الغاية
فحص الامتداد المقيا وبيان لانها كما ان الاستثناء قطعي مستثنى منه وبها
لانها حكم وفي هذا المقام مباحث شريفة اوردها في شرح المرقاة فمن ارادها
فليطلب منه وشرط الحث في لا خرجت مثلا لم يرد الخروج فعلا فورا يعني لو
ارادت امرأة الخروج مثلا فقال الزوج لا اخرجت فانت طالق فحلت
ساعة ثم خرجت لم يثبت وهذه تسمى عيب الفور تورد ابو حرج باطلها
ووجهان حاد المتكلم المزج عن ذلك خروج عرفا وبني الايمان على العرف
وشرط الحث في ان تغيب بعد قول الطاب نقال لعدم معنى قوله تغيب

مع قايماً مقام مفعول شرط المقدر يعني اذا قال زيد ليكر اجلس فتعذرني فقال
 بكر ان تعذبت فعبدى كذا فخرج الى منزله فتعذر لم يحن لان كلامه خرج
 مخرج الجواب فينطبق على السؤال فيصرف الى العدا المذمومة وان حكم
 اليوم وقال ان تعذبت اليوم كفى في الحث مطلق التعذر لانه زائد على
 قدر الجواب فيجعل مبتداً مركباً لما دون ليس لولاه في حي اليهين الا اذا
 لم يستغرق دية ونواه يعني ان حلف لا يركب دابة فلان مركب دابة بعد
 ما دون لم يحن عند ابي حنيفة راجح ان كان عليه دين مستغرق لرغبة وكسبه
 لانها حلية ليست لزوم وان لم يكن عليه دين مستغرق فان نوى بدابة زيد
 دابة الخاصة لا يحن وان نوى دابة هي ملك زيد سواء كانت خاصة
 له او كانت لعبد المادون فحن وقال ابو يوسف يحن مطلقاً اذا
 نواه وقال محمد يحن وان لم ينوه يراد بالاكل من الشجرة مرة يعني اذا قال
 لا اكل من هذه الشجرة يراد به مرة لان المعنى الحقيقي هو جرحها ويراد بهذا
 البرصمة عند ابي حنيفة راجح حتى لو اكل من جرحه لم يحن عنده وعندهما يحن
 به ايضا وهذا الخلاف مبني على خلاف فريتهما وهو ان اللفظ اذا كان له
 معنى حقيقي مستعمل معنى مجازي متعارف فابوج راجح المعنى الحقيقي
 وهما المعنى المجازي فالمراد عندهما اكل باطنه مجازاً يحن باكله مطلقاً
 علماً بعموم المجاز ويراد بهذا الاتفاق ما يتخذ منه لان عينه غير ما كوله عادة
 فانصرف الى يتخذ منه خبراً كالان او غيره قال في الوقاية باكل خبره اقول غير صحيح
 لان الباء متعلقة بقوله يقيد واذا قيد به وجب ان لا يتناول غير ويطا
 ظاهر ولا يصح قول صدر الشريعة اي باكل يتخذ منه كالجرح ونحوه بل يظهر
 فساد لانه اذا قيد بمعين يجب ان لا يقع الاطلاق فكيف يصح تفسيره
 فتدبر واستقم ويراد بالنعواء اللحم لا البارد بخان والخرز وبالطبخ
 طبخ اللحم وبالرأس رأس البس في الثناير وبيع في مصر لانها
 المتعارضة وبالشحم سحم البطون عند ابي حنيفة وعندهما يتناول شحم الظفر
 ايضا وبالخنز ما اعتاده بلده والمقاد في اكثر البلدان خنز الخنزير
 الشحير وان كان في بعضها خنز الارز والذرة معتاد ايضا وبالفا
 التفاح والبطيخ والمشمش والعنب والرمان والرطب والقناء

المقسم الاكل
 باطنه والاسنان

رد دال

والجار

والجار عند ابي حنيفة وعندهما العنب والرمان والرطب فأكته ويراد
 بالشرب من نهر الكرع وهو تناول الماء من موضعه بالغم حتى لو حلف
 لا يشرب من دجلة فشرب منها بآنا لم يحن حتى يكرج فيها كرجاً خلاقاً
 لها لاسيما ما لا يراد بالشرب من نهر الكرع بل يحن بالشرب منه
 بآنا ونحوه لانه بعد الاعتراف بقى منسوباً اليه وهو الشرط لا يحن
 في حلفه لا ياكل من هذا البئر باكل رطباً ومن هذا الرطب واللبن باكل
 تمر او شيراز لان هذه صفات داعية الى اليهين فتصدق بها بخلاف
 ما لو حلف لا ياكل من هذا الطل او لا يكلم هذا الصبي او هذا النبات
 فاكل بعد ما صار كبتاً او كرم بعد ما شاخ فانه يحن لان تلك الاوصاف
 غير داعية الى اليهين لان الشجر امرنا بالتحل باخلاق الفتيان ومداولة
 الصبيان وقصره في الكافي وغيره ان الصفة في المعين لغوا لا اذا
 كانت داعية الى اليهين كما في مسألة الرطب ذر بما يضره الرطب البئر
 ولا يحن في لا ياكل بسر باكل رطب لانه ليس بسر والفرق بين هذه
 المسئلة وبين ما قبلها ان صفة البسورة وصفة الرطوبة وجدانها
 في المعين وكان مقتضى قولهم الصفة في المعين لغوا ان يكون لغوا كلها
 لم تبلغ لكون الصفة داعية الى اليهين وهما وجدت في المنكر والصفة
 فيه معتبرة فظهر من هذا ان قول صدر الشريعة واعلم انه لا فرق بين قولنا
 لا ياكل من هذا البئر كل رطباً وبين قولنا لا ياكل من هذا رطباً بناء على
 ان الرطب البسر من اسماء الاجناس فاذا صار رطباً صار رطباً اخر
 كما يتنازع لا يدخل بينهما كونه مبتدئاً على كلامه المرتقب في اول البسورة
 كلام الهداية والكافي وغيرهما ان صفة البسورة والرطوبة داعية الى
 اليهين فان اعتبر صفة البسورة ونحوها نياتي اعتبار كون البسر
 ونحوه من اسماء الاجناس وان كان البسر نحوه اسم جنس في الواقع فله
 واستقم ولا يحن في لا اكل حماً باكل الشوك والقيس ان يحن لانه
 سمي في القرآن لحا وجه الاحتسان ان التسمية مجازية لان التسمية
 من اللام ولا دم فيه لسكونه في الماء ولا يحن في لا اكل حماً او حماً
 باكل لينة لانها نوع ثالث حتى لا تستعمل استعمال اللحم والشحم

ولا يثبت في لا يشترط رطباً باشتراء كباسته بشرط رطب لان الشراء
يصادف الجمله والمفكوك تابع ولو كان اليمين على الاكل بحيث لان
الاكل صايف شيئاً فثبات كل واحد منهما مقصودا وصار كما
اذ احلف لا يشترط شعبة او لا ياكل فاشترط خطبة فيها جنة شعيرة كلها
يثبت في الاكل لا الشراء لما ذكر وحش في لا ياكل رطباً او سراً او لا يستر
بكل مذهب البسر المذهب بكسر النون الذي اكثره بشرط من رطب
والرطب المذهب بكسر وايماء حيث لانه اكل المحلوف عليه وزيادة حيث
وحش في لا ياكل رطباً باكل كبد او كرش لان شؤفه الاشياء من الام
والاختصاص باسم آخر لا لنقصان كتراس والكراع قال صاحب الخط
هذا في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يثبت لانها لا تعد طما ولا تستعمل
استعمال اللحم او لحم خنزير او انسان لان كل منهما طم حقيقة وذكر
العقابي انه لا يثبت وعليه الفتوى كذا في الكافي الادام ما يصطبغ
كالخمر والملح والزيت لا اللحم والبيض والجلين يعني لو حلف لا ياكل
ولا يلبس لا ياكل شي يصطبغ بالخنزير فهو ادم وما لا فلاخذ اغذي جيفة
وابي يوسف رحمه الله وقال محمد ما يؤكل مع الخنزير غاليا فهو ادم
وهو رواية عن ابي يوسف الغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر
كذا العرف والعشاء منه الى نصف الليل لان ما بعد الزوال يسمى
عشاء والسحر منه الى الفجر لانه ما خوز من التحرف اطلق على يقرب منه
فمن حلف لا تغدي ولا انفسى ولا استبراد بها هذه المتقال
ان اكلت وشربت او لبست ولم يذكر مفعولاً ونوى ناكولاً او شرباً
او لبوساً معينا لم يصدق لان المنع ما فيه هذه الافعال ولا دلالة
طما على المفعول لا اقتضاء وقد تقرر ان المقصود العموم لا عندنا ليعتق
نية التخصيص اصلاً اي لا قضاء ولا ديانة ولو ضم طما او شرباً
او لبوساً دين اي صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ عام يقبل التخصيص
كأن خلاف الظاهر يصدق قضاء امكان البر شرط صحة الحلف بانه
شأن والطلاق والعقابي خلاف ابي يوسف وحال ان اليمين عقد
كسائر العقود الشرعية فلا بد من محل وحمل عليه خبر في المستقبل

يعني ان اليمين انما تنقذ عند اية حلف
ان كان المحلوف عليه بمكر الوتوع سواء كان

سواء قدر عليه الحلف ولا المايري ان اليمين على مثل السماء او تحويل
ذمها منعقدة لانه عقد ما على خبر في المستقبل وان لم يقدر عليه وعندها
محله خبر فيه رجاء الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلاً للحكم وحكم اليمين
البر وهو لا يتحقق فيما ليس فيه رجاء الصدق فلا ينقذ اصل اليمين
الغموس ففي قوله والله لا شرب ماء هذا الكوز اليوم او قوله ان لم اشرب
الماء الذي في هذا الكوز اليوم فكذا ولا ماء فيه وكان فيه ماء نصبت
الماء قبل الليل او اطلق الحالف لم يقبل اليوم ولا ماء فيه لم يثبت
عندها لعدم صحة الحلف لانقاء شرطها وهو امكان البسر عند ابي يوسف
يثبت لصحة الحلف عنده وان كان فيه ماء وصحب حيث لان البسر
عليه اذ فرغ من الكلام لكن مؤسماً بشرط ان لا يفوته في عمره والبسر محرم عند
الفرغ منه فانقذ اليمين حتى لو امتنع بان حب الماء عقب اليمين
بما تراج لا ينقذ فان قيل لم لم ينقذ اليمين على ماء يوجد الله تعالى في
الكوز فانه محرم قلنا ذلك الماء الذي انقذ اليمين عليه فان قيل اكل
القول بانقذ اليمين موجبة للبسر على وجه يظهر في حق الحلف هو الكفاة
فلما شرط انقذ السبب في حق الحلف احتمال لا انقذ في حق الاكل
ولا احتمال هنا لعدم امكان البر وفي لبصعدن السماء او يقبلين
هذا الجرح بها حيث الحال وعند زفر لا يثبت لان حال البر عادة وان كان
الصعود الى السماء ممكن حتى وقع لبعض الانبياء والجر حيث وانما لمسا
السماء الآية وكذا قلب الجرح بها ممكن في نفسه وواقع لبعض الاخبار واذ
امكن البسر ينقذ اليمين فيجوز في الحال لجره عن تحقيق الشرط ظاهر واذ
كاف للحث كذا ليقول فلاننا عالماً بموته اذ مر ارجح قبله بعد احياء
الله تعالى وهو ممكن فينقذ اليمين ويثبت في الحال اما اذا لم يكن عالماً بموته
فلما راد القتل المتعارف ولما كان ميتاً كان ذلك ممتمناً حقيقة شهر
على انسان سيقا وحلف ليقبلة فهو على حقيقة فان قيل مرو الاث
لان السيف آلة ولو شرب عصا وحلف ليقبلة فيلحق اي الحلف يقع على
العلام لا حقيقة القتل فاذ لم يبرو الاث لان العصا ليس آلة للقتل
بل لا يلام بالضرب كذا في شرح الجامع الكبير للصدر سليمان بحلف الولي

قوله تكلم

ليعلم كل داعي مقيد بحال ولايته يعني اذا حلف الوالي رجلا لشعور
على اهل الفاد ليعلم كل مفسدة حتى في البلدة كان ذلك مقيد بحال
ولاية الوالي وان لم يذكر فان اعلم حال ولايته بزو الاحث وبعدها
عزل لم يلزم الاعلام والفرب والكسوة والكلام والدخول عليه مقيد
بالحيوة يعني لو حلف على ضرب فلان او كسوة او الكلام معه او الدخول
عليه كان ذلك مقيد بالحيوة حتى لو فعل هذه الافعال بعد موته لا يكون بارا
لان الضرب اسم لفعل مو لم يتصل بالبدن والايام لا يتحقق في الميت
ومن بعد في قبر بوضع فيه قدر من الحيوة وكذا الكسوة اذ يراد به
التبليغ عند الاطلاق وهو في الميت لا يتحقق الا ان ينوي به الشتر وكذا
الكلام لان المقصود منه الافهام والموت ينفيه وكذا الدخول فان
المقصود منه زيارة وبعد الموت يزارة قبره لا هو لا الفعل يعني حلف
على فعل فلان لا يتقيد بالحيوة لان الفعل هو الاسال ومغناه التطلع
وهو يتحقق في الميت والقرب مقيد بما دون الشتر في يقضين دينه الى
قرب فالشتر وما زاد عليه بعيد ولهذا يقال عند بعد العهد ما يقينك
منه شتر مد شترها وخنقها وعضها كسر بها يعني لو حلف لا يضرب امرأة
فمد شترها او خنقها او عضها حث لانه اسم لفعل مو لم وقد تحقق الا بال
وقيل لا يحث في حال الملاعبة لانه يسمى مجازة لا ضربا قال لا فرقة ان
لبست من غزلك فهدى اي فالكسوة صدقة يتصدق بها في مكة فاسر
الزوج قطنا ففرقة المرأة وشج وخيط وبس الزوج هو اي الكسوة
هدى عند اي ح وقال ليس علي ان يهدي حتى تغزل من قطن ملكه يوم
حلف لان النذر انما يصح في الملك او مضافا اليه لم يوجد لان ليس
وغزل المرأة ليس من اسباب ولا ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج
والمعتاد هو المراد وذلك سبب محكم ولهذا يحث اذا غزلت من قطن محكم
لوقت النذر لان القطن لم يذكر حتى اذا ذكر بان اضافته الى نفسه وقال
ان لبست من غزلك من قطن فهدى بالاجماع وان اضافته اليها وقال ان
لبست من غزلك من قطنك لم يكن حديا بالاجماع يحث لو لم يرضع ولم
ذهب حتى لا تختم فضته يعني حلف لا يلبس حليا يلبس عقد لو غير حث

لم يحث عند اي حقيقة وقالا يحث لانه حث على حقيقة حتى سمي في القرآن ولم
انه لا يحث به عرفا لانه صفا ومبنى الايمان على العرف وقيل هذا الاختلاف
عصر زمان ويقتى بقوله لان الحثي به منفردا معتادا وان تختم بخاتم
ذهب حث لانه حثي ولهذا لا يحل استعماله للرجال وان تختم بخاتم فضته لا يحث
لانه ليس حثي عرفا ولا شرعا حتى لا يحل استعماله للرجال حلف لا يجلس على الارض
فجلس على سباط او حصيد لا ينام على هذا الفراش فنام على فراش فوقه ولا
يجلس على هذا السرير فجلس على سريره فنام لم يحث فلو حال بينه وبينها
او جعل على الفراش قرام او على السرير سباط او حصيد اما الاول فلانه
لا يمتدح جالس على الارض واما الثاني والثالث فلان مثل الشيء لا يكون
تعالى فقطع النسبة عن الاول ولو حال بينه وبينها لم يحث في الصورة الاولى
او جعل على الفراش قرام او على السرير سباط او حصيد في صورتين الا في الثانية
حث اما في الاولى فلان لما سجد له فلا يعد حايلا واما الثانية فلان القوم
يتبع للفراش فيعدنا بما عليه واما في الثالثة فلان الجكول على سباط او حصيد
فوق السرير جلوس على سريره لان الجكول عليه العادة كذلك قوله على هذا السرير
اشارة الى ان ما وقع في الهداية والوقاية والكفر من تنكير سريره كانه سهو من
الشيخ اذ على هذا الاستقيم قول الهداية بخلاف اذ جعل قوله سريره آخر
لانه مثل الاول فان هذا الاستقيم لاني المعين بل الضم ما في الثاني من
توبيخ السرير فليشتمل لا يفعل يقع على الابد يعني اذا قال والله لا افعل
لذا وجب لا لا يفعل ابد المانة في المعنى مرة في سياق النفي ويقع يقع على
مرة لانه تكررة في سياق الاثبات بعلى المشي يعني بقوله على المشي الى بيت
الله او الكعبة سواء كان فيها او في غير محله عليه حج او مرة ما شيا ودم ان
ركب وفي القبال لا يجب عليه شي لا التزامه ما ليس بقوة واجبة ولا مقصود
في الال كنهه مستحسن بالانفراد عن على ربه لا يمتدح على الخروج والزمنا
الي بيت الله والمشى الى الحرم او الصفا والمروة لان التزام هذه الاعمال
بهذه العبادات غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانه لا يمتدح
بوجه مقصود قال لعبد الله الحج العام فان حرقه لم يجره بكونه
لم يعق العبد عنهما وقال فحذ بعينك لانهما شهادة على امر معلوم وهو

التحقيق ومن ضرورة انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولها اتماما قامت على الشرط
 لان المقصود ههنا نفي الحج لا اثبات التحققة اذ لا مطالب لها فصار
 كما لو شهدوا انه لم يخرج العائم غايته ان هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد
 ولكنه لا يميز بين نفي ونفي تنكير كذا في الهداية والكافي وغيرهما من كتب
 الفروع لكنه مخالف لما تقر في كتب الاصول ان النفي اذا كان محصورا
 احاط به علم الشاهد كان مثل الاثبات في الاصول حيث يصوم ساعة
 بنية يعني حلفا لا يصوم فنوى الصوم فصام ساعة ثم انظر من يوم
 حيث لو جرد الشرط اذ الصوم هو الامساك عن المفطر في النهار على قصد
 التقرب ولو صوم يوما او صوما لا يحث حتى يتم يوما لان المراد به الصوم
 اتمام المعبر شرعا وذلك بما نامة الى آخر اليوم وفي لا يصلح حث بركعة
 لما جردوها يعني لا يحث بالقيام او القراءة او الركوع وان سجد مع ذلك
 ثم قطع حث والقبيل ان يحث بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم
 وجه الاستحسان ان الصلوة عبارة عن الاركان المختلفة فلم يأت بكلمة
 لا يستمي صلوة بخلاف الصوم لانه ركع واحد وهو الامساك بتركه في باقي
 الاجزاء ولو صوم صلوة فيستفيع لا اقل اذ يراها الصلوة المعبرة شرعا و
 اقتضاها ركعتان للشئ عن التبراء وبان ولدت فانت كذا لا يحث بولادة
 يعني لو قال لاراة ان ولدت ولدت فانت طالق فولات ولا امتناء
 طلقت وكذا لو قال لامنة ان ولدت ولدت فانت حرة فولات ميتا لان
 المولود ولا حقيقة وبسبب في الوقف يعتبر ولدا في الشرح حتى ينقض العدة
 والدم بعده نفاس واتهاتم ولدا فيتحقق الشرط وفي ان ولدت ولدت
 اي الولد قرعنى حتى ان ولدت ميتا ثم جبا عنه وقال لا يعق لان
 الشرط تحقق بولادة الميت كما ذكرنا فخلت اليه لاني فراء لان الميت
 ليس محل للحرية ولان مطلق اسم الولد يقيد بوصف الحيوة تصحى الكلام
 العقل ذلولم تنقيد به لغا لانه قصد انشاء الحرية فراء وهي تنبت في
 الميت فيقيد به كما اذا قال ان ولدت ولدت فانت حرة فالات الطلاق
 وحرية الام لانه لا يصلح للتقيد وفي يقضيان دينه اليوم وقضاه زوجه
 او بهرجة او مستحقة او باع به شيئا وقبضه بر يعني اذا حلف ليقضيان

فكما علمها بحكم واحد

فلما تاديه اليوم فقضاه ثم وجد فلان بعضها زبونا او بهرجة او مستحقة
 لم يحث لان الزيادة غيب والغيب لا يعلم الجنس لهذا الوجوه صارت فيها
 لاديه فوجد شرطا البر وكذا البهرجة وقبض المستحقة صحيح ولا يرتفع برده
 البر المتحقق وكذا الوبايع من الدين عبد ابدية وقبضه بر لان قضاء الدين
 طريقة المقاصة لان الدينون تقضى بانها لالا اعيانها وقد تحققت البيع
 كحالة شراء القبض ليقتر القضاء ولو كان ما قضاه ستوة او صاها
 او ودية اي لداين له اي المديون لا اي لا يبراء اما الستوة والرضاء
 فلما علمها من جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بهما في الفرق والسلم واما
 الهبة فلعلم المقاصة وفي لا يقبض دينه درهما دون درهم لا يحث حتى
 يقبض كل متفرقا غير ضروري يعني اذا حلف لا يقبض دينه درهما دون درهم
 فقبضه بعضه لم يحث حتى يقبض كل متفرقا لان الشرط قبض الكل بوصف
 التفرق لانه اضاف القبض الى دين موقوف لاضافة الى نفسه فيصرف الى
 كل فلا يحث لانه فان قبض دينه في وزنين لم يتشاغل بينهما الا بعمل الزن
 لم يحث لانه ليس بفرق اذ قد يتغير قبض اكل دفعة في العادة فيكون
 القدر مستثنى منه واليا شار بقوله غير ضروري ولا في ان كان في الامانة
 فكل اول ملك لا حسبان يعني اذا قال ان كان في الامانة درهم فكل اول ملك
 الا خمسين درهما لم يحث لان المقصود منه عرفا نفي ما زاد على المائة وكذا
 اذا قال غير مائة او سوي مائة لان كلها اداة الاستثناء ولا اي لا يحث
 في لا يشترى بجانا ان شتم وردا او يسمي لانه اسم لا يساق له ولها
 ساق والنفقة والورد يقع على الورق حتى لو حلف لا يشترى بنفسه
 او وردا فاشترى ورقتها لم يحث ولا اشترى دهنها لم يحث لانها يقع
 على الورق لا الدهن في عرفنا كذا في الكافي **باب**
 حث في لا يكلم ان كلمة نافية تقطع لانه كلمة واسمعة فيحث ولولم يوقف
 ذكره القدر وقي انه اذا كان يحث يسمع لولم يكن نائما واصفى اليه اذ يحث
 والمختار الاول وحث في لا يكلم الا باذنه ان اذن ولم يعلم تكلمه لان لا
 مشق من الاذان بمعنى الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يحث
 الا بالسمع وحث في لا يكلم صاحب هذا التوب فباء كلمة لان هذه

الاضافة لا تحتمل الا التوقيف لان الانسان لا يعادي لمعنى في الثبوت
والا يثبت اذا كثر المشتري فبراديه الذات وحش في لا يكلم هذا السب
فكلمة شيا لان الحكم تعلق بالذات لان الصفة في الحاضر لغو وهذه الصفة
ليست بداعية اليه اليه لتغير كحاش وحش في هذا قران بعته او شري
ان عقد بالخيار يعني اذا قال العبد هذا قران بعته فباعه على انه بالخيار
يعتق لانه لم يخرج من ملكه وقد وجد الشرط فيه ولو قال العبد الغير ان اشترى
فهو قر فشره بالخيار يعتق اما عندهما فلا دخل في ملك المشتري واما عنده
فدانة علق العتق بالشر لا بالملك المعلق بالشر كالمتجر عند وقوعه فكا
قال بعد الشر بالخيار هو قر ومن اشترى عبد بالخيار واعتقه بعد الشر
سقط خياره وبقيت الملك مقتضى لما عاق سابقا عليه انما بخلاف
قوله ان ملكك فانت قر فاشتره بالخيار ولا يعتق لان شرط الحث
وهو الملك لم يوجد لان المشتري بالخيار لا يملك عند اية ح فلم ينزل الجزاء
وان باعه بعبا باثا لا يعتق لان البيع كما تم زال الملك الجزاء لا ينزل في
غير الملك وحش بالفساد والموقوف بعينه اذا حلف بالبيع بحيث
بالبيع الفاسد لوجود هذه وهو التملك من الجانبين لا الباطل لا ينفذ
هذه وحش في ان لم يبعه فكذا فاعتق او دبر لوجود المعلق عليه وحش
بفعله فعل كيد في حلف الشكاح والطلاق والخلع والعناق والكتبة
والصلح عن دم عبد والبهمة والصدقة والقرض والاستقراض اقول بعد
الاستقراض ههنا مشكل لانهم حوا بان التوكيل بالاستقراض باطل
ان لا يترتب عليه الحث لان الباطل لا يترتب عليه الحكم والادعاء والاستدلال
والا عارة والاستعارة والذبح وضرب العبد وقضاء الدين وبضعة
والبناء والخياطة والكسوة والخل يعني اذا قال ان تزوجت فكذا قال
تزوج بنفسه وزوجه وكيله بحيث وكذا حال ساير الصور وجهه ان
الوكيل سفير شخص حتى ان الحقوق ترجع الى الاثر فكان الامر فعل بنفسه
وحش بفعله فقط اي دون فعل كيد في حلف البيع والشر والاباحة
والاستجارة والصلح عن مال الخصومة والقسمة وضرب الولد وانت خبير
بان ما يدعي الاستقراض وارد ههنا في ضرب الولد لان الضرب فعل شئ

والتملك

لا ينقل من محل الى آخر الا اذا صح التوكيل وصحة في الاموال فيصح بالنظر
الى العبد ويطلق بالنظر الى الولد ولا يثبت في لا يكلم قواء القرآن او
سبح او هليل او كبر في صلوة او خارجها عند نال لا يستعمل في شئ
وشرا وعند الشافعي بحيث وهو القياس يوم اكلم يقع على الملوين
يعني اذا قال عبده قر يوم اكلم فلا يقع على الليل والنهار لما قران اليوم
اذا قران بفعل غير ممتد براديه مطلق الوقت وصحة نية النهار لا تستعمل
فيما ايضا وعند ابى يوسف لا يصدق قضا لكونه خلاف المتعارف
وليلة اكلم يقع على الليل خاصة لان الليل لا يستعمل في مطلق الوقت
الا ان للغاية حتى في لا اكلم الا ان يقدم زيدا وحتى يقدم حش ان
كلم قبل قدومه والا فاعرب لمدة لا يكلم عبده اي اذا قال لا يكلم عبدا
او لا يلبس ثوبه او لا يدخل داره او لا يأكل طعامه او لا يركب دابة ان
اشار الى المضاف ان قال عبده هذا مثلي وزالت اضافته بان اخرج
من ملكه لان البين عقدت على بين مضى الى فلان اضافة ملك فلا يتبع
البين بعد زوال الملك كما اذا بشر لان هذه الاعيان لا يقصد بوجاتها
لذواتها بل لاذى من ملكها والبين تنعقد بمقصود الخالف فصار كانه
قال مادام فلان كالمجرد يعني لا يثبت ان تجرد الملك في هذه الاشياء
اجماعا بان اشترى فلان عبدا او ثوبا او دارا او دابة اخرى وان
لم يشر اي اضاف الى فلان ولم يشر الى المضاف لا يثبت بعد الزوال
اي زوال الاضافة لانه عقد بمعية على فعل اوقع في محل مضاف الى فلان
ولم يوجد فلا يثبت ويثبت بالمجرد اي بحيث بالفعل في المتجدد ملكا
لان اللفظ مطلق فيجوز على الطلاق وفي الصديق والزوجة بحيث في
المشار اليه بعد الزوال اي لو حلف لا يكلم صديق فلان هذا او زوجته
فلان هذه وكلم بعد زوال الصداقة والزوجة بحيث اجماعا لان المقصود
بالبحر ان كانت الاضافة للتوقيف المحض والداعي لمعنى في المضاف اليه
غير ظاهر لانه لم يعين اي لم يقل لا اكلم صديق فلان لان فلانا عبدا ولا فلانا
بشره او اربا بخلاف ما قرنا لان تلك الاعيان لا تميز لذواتها اما
غير العبد فظاهر وكذا العبد على ظاهر الرواية لانه جنة وسقوط من شره

الحق بالمجادات فكانت لاضافة معتبرة فلا يحث بعد زوالها وفي غير
اي غير المشار اليه بان قال الاكلم صديق فلان فزال النسبة بان عاد
صديقه او بان احواله فكل لا اي لا يحث لان خروجهم الى الحرف غير محتمل
فاذا ترك الاشارة دل على هذا المحتمل اذ لو كان لعينه فلا يحث بعد
زوال الاضافة مع وجود هذا الاحتمال حين وزمان بلانية نصف سنة
منكر او عرف لان الحي يرايه الزمان القليل قال تعالى فسيحان الله
تسعون الآية وقد يراد به اربعون سنة قال تعالى هل اتى على الانسان
من الدهر وقد يراد به ستة اشهر قال تعالى توحي اكلها كل حين فستره
عجل ستة اشهر وهذا وسطا فيصرف اليه والزمان يستعمل استعمال الحي
وبها اي بالنية ما نوي لانه حقيقة كلامه ودر لم يدرك قال بوجرح
الدهر منكر الا ادري ما هو اي باي شيء يقدر وعندنا نصف سنة كحي
وزمان والدهر موقوف ايراده الابد عرفا وامام حال كونها منكورة لثمة
لانه جمع ذكر منكر افيتنا والقله وهو الثلثة وايام كثيرة والايام والشهور
عشرة يعني اذا قال لعبد ان خذ مني اياما كثيرة فانت قر في عند اي
عشرة ايام لانه اكثر ما يتناول اسم الايام وقال لا سبعة ايام وان حلف
لا يكلم الايام فعلى عشرة ايام عنده وعندهما على ايام الاسبوع وان حلف
لا يكلمه الشهور فعلى عشرة اشهر عنده وعلى اثني عشر شهرا عندهما لان الايام
للمعهود وهو ما ذكرناه يدور عليها ولانه جمع موقوف فيصرف الى قسمي
يذكر بلفظ الجمع وهو عشرة قال اول عبد اشترى قرقا شري عبد اعني
اذ لا يحتاج اوليته الى شراء عبد آخر ولو اشترى عبد من ثم اخر فلا اي
لا يعنى واحد منهم اصلا لان الاول فرد لا يكون غيره سابقا عليه ولا
مقارنا له ولم يوجد فان ضم وحده عني الثالث لوجود الاولية فيه
وفي اخر عبد اي اذا قال قر عبد اشترى قران مات الحالف بعد شراء
عبد لا يعنى لان الآخر لا بد له من الاول ولم يوجد وان شري عبدا
آخر ثم مات عني الآخر اتفاقا يوم شري من الكل عنده وعندهما يوم
مات من الثلث لان الاخرية تحققت بالموت فيعنى عند المتوفى كان
الثلث ولان كونه آخر عند الشراء يتبين بالموت فيعنى من ذلك الوقت

ذلك

وبكل

وبكل عبد شري بكذا فهو عتيق اول ثلثة بشروه متفرقين لان الشا
اسم جبر بغير بشرة الوجه وبشرط كونه سارا بالعرف وهذا انما يتحقق
من الاول وعتيق الكل ان بشروه معا لانها تحققت من الكل صح
شراء به للكفارة يعني ان اشترى اياه بنوى عن كفارة يمينه ابراءه
وكذا ابنه خلافا لفرقوا الشافعي لا شراء من حلف بعينه يعني اذا قال ان
اشريت هذا العبد فهو قرقا شري بنوى بكفارة يمينه لم يجز لان الشرط
قران النية بعلة العتيق وهي اليمين واما الشراء فشرط فان العتيق عند
الشراء يضاف الى اليمين السابق ولم يوجد نية الكفارة وقت اليمين
ولا شراء مستولدة بكناح علق عنقها عن كفارة شرائها يعني قال لامة
قد استولدتا بالكناح ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة يمين ثم شراها
فانتا يعنى لوجود الشرط ولا يجزى عن الكفارة لان قرنتها مستحقة بالاشراء
فلا يضاف الى اليمين من كل وجه بخلاف اذا قال لعنه ان اشترى بك فانت
حرة عن كفارة يمينه حيث يجزى عنها اذا اشترى لان قرنتها غير مستحقة
اي آخر وقد قارنته النية وبان شريته امه هي حرة يعنى من شرائها وهي
ملكه لان اليمين انقضت في حقها لمصداقها الملك لان من شراها
ففسرها فانها لا تعنى وقال زفر تعنى لان الشري لا يكون الا في الملك
فكان ذكره ذكر الملك دلالة او اضمارا لانه لا يقول لا اقتضا ولنا ان
الملك يصير مذكورا ضرورة الشري فيقتدر بقدره فلا يظهر في حق صحتها الجواز
وهو الحرية ويعنى بكل مملوك في قرانها اولاده ومدبروه وعبيده
لوجود الاضافة المطلقة فيهم نبوت الملك فيهم رتبة وبدا لا مكاتبوه
الا بنيتهم لعدم نبوت الملك يداول هذا لا يملك كسابه ولا يحل له وطن
مكاتبه ويعنى بهذا اخر او هذا وهذا العبيده الثلثة ثلثهم في الحيا
وجزى الاولين لان سوق الكلام لا يجزى العتيق في احد الاولين و
تشرىك ثلث لا يسمي له الكلام كاحد حمار وهذا انما لم يطوف عليه
هو المأخوذ من صدر الكلام لا احد المذكورين بالتعريف وهذا ما جاز
شريعة ذكرنا في امرأة الاصول كالطلاق يعني اذا قال لنسوة له
هذه طالق او هذه وهذه طلقت لاجرة وجزى الاولين والاقرار

يعني اذا قال لفلان على الف درهم او لفلان وفلان كان الاثر ضمانا
وجسمانية بين الاولين ولا ثم تعلق مبتدأ خبره قوله الاتي اقتضى
بفعل يقبل نيابة الغير كبيع وشراء واجارة وخطابة وصباغة وبناء
اقتضى اي الاثم اذ في ذلك الغير المتكلم ليخصه اي ليفيد الاثم
اختصاص ذلك الفعل به اي بذلك الغير لان وضع الاثم للاختصاص
وهو لا يتحقق ههنا الا بالاثم المفيد للتوكيل فلم يحث في ان يعت
لك ثوبا ان ياعه بلا اذنه لان نقاء التوكيل سواء ملكه اي لمخاطب
ذلك الثوب او لا بخلاف اذا قال ثوبا لك فانه يقتضي كونه ملكا لك
سيأتي وان تعلق الاثم اي قارن بعين او فعل لا يقبلها اي النيابة
كأكل وشرب ودخول وضرب لولد اخر اذ من ضرب الطعام فانه يقبل نيابة الغير
اقتضى ملكه اي ملك المخاطب لانه كمال الاختصاص بحيث في ان يعت
ثوبا لك ان ياعه اي ثوبه بلا اذنه علمه بالبيع او لا بان اخفى المحل
ثوبه في ثياب الحالف فباعه ولم يعلم هذا نظير التعليق بالعين واما
نظير التعليق بفعل لا يقبل النيابة فتحان اكلت لك طعاما او شربت
لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملكا للمخاطب كما في قوله
ان اكلت طعاما لك او شربت شرابا لك فانه وان تعلق بالاكل صورة
متعلق بالطعام معنى واما ضرب لولد فلان فتصور فيه حقيقة الملك بل
يراد الاختصاص قالت امرأة لزوجها نكحت علي امرأة فقال الزوج
كل امرأة لي فكله اطلقت القائلة لزوجها تحت كل امرأة وصحة نيابة غيرها
لانه انما قال هذا الكلام لارضائها وراده غير نكاحه خلافا لظاهره فيصدق
ديانة لا قضاء **كتاب الحدود**
الحمد لله المنع وشرا عقوبة مقدره فخرج به التقدير اذ لا تقدر فيه الي
ليس قدر معين فان النزه تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلثة خمسين
تجب اي على الامام اقامتها حق الله تعالى فان المقصد الاصل من شرع
الانزجار عليها فيزجر به العباد فخرج به القصص لانه حق العبد والزنا
الموجب للحد وطى مكلف فخرج به وطى المجنون والصبي والوطى
يتناول لا يلجأ المحرم من الانزال فانه ليس بشرط ههنا كما في النيابة

قبل

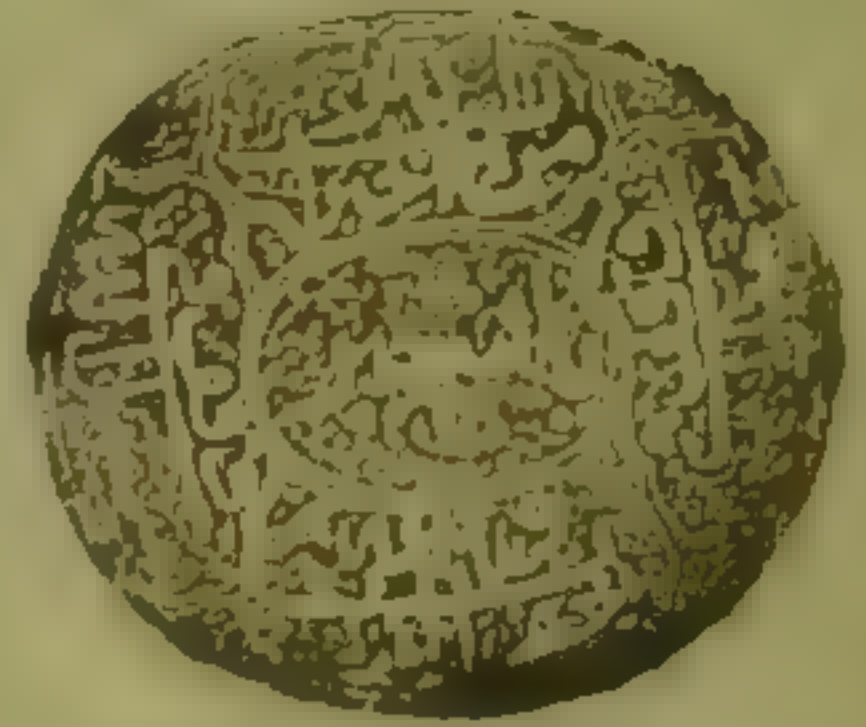
قبل مشهامة فخرج به وطى غير المشهامة كصغيرة لا تشتهى الميتة والبهائم
فان وطئها لا يوجب الحد خالف عن ملك اثم من ملك النكاح وملك البهائم
وشبهته ويدخل فيه شبهة الاشتباه وسياتي بيانها عن طوع فخرج به
زنا المكره فان الاكره يسقط الحد وسياتي تفصيله في كتاب الاكره
بما في حق الرجل واما زنا المرأة فعبارة عن ثبوتها لمثل هذا الفعل كما في
النهاية وينت اى الزنا بشهادة اربعة من الرجال في مجلس واحد
حتى لو شهدوا واستقر قلوبهم تقبل ذكر الزنا يلحق بالزنا متعلق بالمشهامة
اي شهادة ملتزمة بلفظ الزنا لانه الدال على فعل الحرام او ما يفيد معناه
وسيأتي بيانه لا مجرد لفظا الوطى او الجماع فانه لا يفيد فائدة في ضمان
الامام عنه ما هو اي عن ما يثبت فانه قد يطلق على كل وطى حرام وايضا
اطلاقه الشارع على غيره هذا الفعل نحو العيوان تزنيان وكيف هو
فان الوطى يقع بلا اتفاق المتناهي واما زنى فان الزنا في دار الزنا
لا يوجب الحد ومتى زنى فان المتقدم لا يوجب الحد ومن زنى فانما
قد يكون في وطئها شبهة فان بينوه وقالوا رايها وطئها في فرجها
كالمليل في المكحلة بضمها وعاء الكحل وعذ لوبسرا وعظنا ولم يلق بغيره
عدا اثم احتيا لا للدرء حكم اي الامام به اي بثبوت الزنا وباقرا العدا
البائع عطف على قوله بشهادة اشتراط العقل والبلوغ اذ لا اعتبار بقول
المجنون والصبي خصوصاً في وجوب الحد لا الا لانه الذي يحذر باقره
عذنا خلافا لما لك الا الحرية لان اقرار العبد بالزنا يوجب الحد عليه اذ
كان او يجر اخلافا لقراره اربعاً اي اربع مرات عذنا وعذ الشافعي كحد
بالاقرار مرة كما في سائر الحقوق في اربعة مجالس من مجالس المقر الى
لغصة ما غير فانه صلح اخر الاقامة عليه اي ان اقراره اربع مرات في اربعة
مجالس فهو ظرودونها لما اقر بالبثوث الوجوب زد كل مرة الا مرة رابعة
فانه اذا اقر مرة رابعة قبل الامام ثم سأل كما في قولنا في السؤل عن
منى لانه لا حراز عن التقدم وهو يمنع الشهادة لا الاقرار وقبل
يسأل عنه ايضا لاحتمال كونه في الصبي فان بينه ندب بلفظه رجوعه
بلفظه مست او قبلت ووطئت لشبهة فان رجع قبل صده او خوط

حتى والآخرة وهو أي حد الزنا نوعان أحدهما المحصن وثانيهما المحرم
والأحصان أيضا نوعان أحدهما احصان الزنا وثانيهما احصان
القدف وسيأتي في حد القدف وقوله هو المحصن مبتدأ خبر قوله الآخرة
رجه وبيان المحصن على وجه يعلم منه احصان الزنا بقوله أي الحر فإن
الأحصان يطلق عليها قال تعالى لم يستطع أن ينكح المحصنة أي الحر
باجتماع الأمانة المكلف أي العاقل البالغ فإن غير المكلف ليس بهل للعقوبة
المسلم بقوله صلح من اشرك بالله فليس المحصن الواطي بنكاح صحيح هذا
متفق على شرطين النكاح والوطي به اشتراط الأول لأن الأحصان يطلق
عليه لقوله تعالى والمحصن من النساء أي المنكوحات وقال تعالى فإذا احصن
أي تزوجن واشتراط الثاني لقوله ثم النبي بالشيب والنيابة لأنكون
بها دخول إذا يكون على عليه صلح حال لا دمي من الحرية أبا النكاح ويجب
أن يعلم حصول الوطي بنكاح صحيح شرط حصول صفة الأحصان ولا يجب
بقاؤه بقاء الأحصان حتى لو تزوج في عمره مرة بنكاح صحيح ودخل بها
ثم زال النكاح وبقي مجردا وزنى يجب عليه الرجوع ولها أي وإلى أن الزوجة
بصفة الأحصان فاجلته خال عما فهم مما قبلها من الواطي والموطوءة
ونظيره لقيت زيدا أركبها وحاصلا اشتراط صفة الأحصان فيها عند
الدخول حتى أن المملوكين إذا كان بينهما وطي بنكاح صحيح حال الرق ثم
عقلا لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا المرأة إذا تزوجت أمة أو صغيرة
أو مجنونة ووطئها وكذا المسلم إذا تزوج كتابية ووطئها وكذا لو كان
الزوج موصوفا بأحدى هذه الصفات وهي قرعة عاتلة بالغة مسلمة بال
اسلمت قبل أن يطأها الزوج ثم ووطئها الزوج الكافر قبل أن يفرق بينهما
فانها لا تكون محصنة بهذا الدخول لأن الدخول إنما شرط لكونه مشيعا
الحرام وانما يكون مشيعا إذا خلا عما يحل بالبرغبة كالقبض الجنون والركن
والكفر رجسه في قضاء حتى يموت يدها به شهوده قال أبو داود وأبو
أوما تواسفوا الخدم ثم الإمام ثم مولى الكس وفي المرفيد الإمام ثم مولى
الكس ومسل كس وصلح عليه وذكر النوع الثالث من حد الزنا بقوله
ولغير المحصن حال كونه قرا جلد مائة لقوله تعالى الزانية والزانية

فاطلا

فا جلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لكنه شخ في حق المحصن فبق في حق غيره
به وسطا أي توسط بين المخرج وغير المخرج لا قضاء الأول إلى المالك
وخلوا كش عن المقصود وهو الأثر جار بسوط لا عقدة لأن عليا فيه
لما أراد أن يقيم الحد كسر عقدة ينزع ثيابه لانه يبلغ في اتصال الملم اليه
هذا الحد على الشدة في الغرب الأما زار لأن فيه كشف العورة ويفرق
الغرب على بدنه لا يطلع في عضو واحد قد يفضي إلى التلف وهذا الحد
زاجر لا يملك الرأس ورجه ووجه لقوله عليه السلام الذي أقره أن
يضرب الحد أي الوجه والمذكور قايما في كل حد لأن منى قامة الحد على التستر
والقيام بطلع فيه بلا معة قيل هو أن يطلع على لارض ويمد كما يفعل في زنا
وقيل أن يمد السوط فيرفع الضاربة فوق رأسه وقيل أن يمد بعد ضرب
وكل ذلك زيادة على المستحب فلا يفعل وعبد عطف على قوله فاضف
وهو خمسون سوطا لقوله تعالى فاعلم أن نصف على المحصن من العدا زنت
في حق الآباء ولا يجده أي العبد سيده بلا ادن الإمام لأن الحد في الله
لأن المقصود منه إخلاء العالم عن الفساد ولهذا لا يسقط باسقاط العبد
فيستوفيه لتأنيب عن الشرع وهو الإمام أو نائبه بخلاف التعزير لأنه في حق
العبد ولهذا يعز القسي وحق الشرع ساقطة ولا ينزع ثيابه إلا في
والحنو لأن في تجديده كشف العورة والفرو والخشوعين حال حصول
الأثر إلى المضروب وكذا جالسة لأنه استرها وجازا لخطها للرجم لأنه
صلح هو للفاضة وعلى ربه شراحت وان ترك لباسه لم يأم
وهي مستورة بثيابها لأنه لا صلح لم يحفل ما عر ولا يجمع في المحصن
بين جلد ورجم لأنه عليه السلام لم يجمع ولا في البكر بين جلد ونفي والشاخي
يجمع بينهما فيجلد مائة ويغيب سنة لقوله ثم البكر بالبكر جلد مائة ونفي
عام ولما قد شفا جلد واحد حيث لم يذكر النفي والتسكوت في موضع
الحاجة إلى البيان تمام البيان كما تقرر في القول ما رواه منسوخ
الأسبق فان الإمام إذا رأى فيه مصلحة غيب بقدر ما يرى لأنه يفيد
في بعض الأحوال ويرجم مريض محصن زنى لأنه شخ الما فاعلم
سبب المرض ولا يجلد مريض هذه الجلة حتى يبرأ لأنه شخ زاجر لا يملك

والجلد في المرض ربما يكون متلفا وحامل زنت لم يحد حتى تضع لان فيه
 احراز بالولد الذي لم يحد والمخلوق من ماء الزنا عظم كغيره فان كان
 حذوا الرجم برجم حين وضعت لان الثاني لا جمل لولده وقد خرج
 والمرض لا ينافي اقامة الرجم وان كان حذوا الجلد بجلده بعد النكاح
 لانه نوع مرض فينظر البراءة **باب ووطي بوجوب الحد او لا**
 الشبهة وارثة للحد لقول صلعم ادروا الحدود بالنسبة ما استقطع هذا
 حديث تلقته الامم بالقبول انما اختلفوا في ثبوت الشبهة وحذوها
 فيحتاج الى تحديد ما وتنويعها فنقول الشبهة ما يشبه الثابت وليس
 ثابت وهي ثلثة انواع احدها شبهة في الفعل ويسمى شبهة اشتباه وهي
 شبهة ثبتت في الفعل بطل غير الدليل اي غير دليل الحمل وبطلانها يتحقق
 في حق من يشبه عليه لامن لم يشبه عليه فلا بد من النظر ليتحقق اشتباه
 كقوم سقوا اخر اجد من علم منهم انه لا من لم يعلم فلم يحد من طم الحمل
 في ثمانية مواضع ذكرها بقوله في ووطي امه ابوية فان انفصال الاملاك
 بين الاصول الفروع يفيد طم ان لا بين ولاية ووطي جارية الاب
 كما في العكس وامه اذ غنى الزوج بالزوجة المستفاد من
 قوله ووجدك عائلا فاغني اي بالحد يجره رمة قد يورث شبهة ان مال
 الزوجة ملك للزوج وامه سيد فان احتياج العبد الى اموال الكو
 اذ ليس لهم مال يتفقون به مع حال لا بنفسا طين فمالك مولى و
 ومع انهم معذرون بالجهل منطنة لا اعتقادهم حل ووطي الماء المولي
 ووطي المهرن الامم المهرنة فان مالكية المهرن المهرنة ملك يد
 يفيد طم حل ووطي المهرنة وبقاء اخر النكاح وهو العدة لا يبعد اليه
 سببا لان يشبه عليه حل ووطي المعتدة اي معتدة بثلاث والمعتدة
 بطلاق على مال المعتدة باعناق وهي ثم ولده اي والحال ان المعتدة
 ام ولده ولا حد في هذه المواضع الثمانية ان قال الجاني ظنت انها
 تحل لي وان قال علمت انها حرام علي وجب الحد ونافي انواع الشبهة
 شبهة في المحل ويسمى شبهة حكمية وهي تثبت في المحل بهيتم دليل
 نافي للحرمة ذاتا اي اذا نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون



منافيا للحرمة ولا يتوقف على طم الجاني واعتقاده فلم يحد الجاني بهذه
 الشبهة مطلقا اي ولو قال علمت انها حرام علي في ستة مواضع ذكرها
 بقوله بوطي امه اذ غنى فان الدليل الثاني للحرمة فيه قوله عليه السلام ان
 وما لك لا بيك ووطي معتدة الكنايات فان الدليل فيه قول بعض
 الصحابة ان الكنايات رواجع ووطي البائع الامم المبيعة ووطي
 الزوج الامم المهرورة اي التي جعلها صداقا لمرأة تزوجها قبل طمها
 له اي تسليم الاول للمشتري والثانية الى الزوجة فان كون المبيعة
 في يد البائع بحيث لو هلك انتقض البيع دليل الملك في الاول وكون
 المهر صلة اي غير قابل بحال دليل عدم زوال الملك في الثانية ووطي المهر
 اي احد الشريكين الجارية المشتركة فان الملك في الجارية المشتركة دليل
 جواز الوطي واذا ادعى النسب ثبت اي للنسب هنا اي في شبهة
 المحل لا الاول اي شبهة الفعل لان الفعل في الاول يحد زنا وان
 سقط الحد لا يرجع اليه وهو اشتباه الامر عليه بخلاف الثانية وثالث
 انواع الشبهة شبهة العقد وهي تثبت بالعقد اي عقد النكاح عده
 اي عند اتي حقة رج في ووطي محرم نكحها وان كان حرمة متفقا عليها
 وهو عالم بحيث لا حد عليه عده ولكن بوجع عقوبة ان علم بذلك عند
 غير ان علم بحد والا فلا وسياقي بيانه وحد بوطي امه اذ غنى او اخت
 وعمة او غمة وقالت ظننت انها تحل لي وكذا سائر المحارم سوى لولا
 اذ لا بسوطة له في مال هؤلاء فلم يستند ظنه اليه دليل فلم يعتبر وحد بوطي
 اجنبية وحدها على فراشه وقال حسبها اذ في اذ بعد طول الصحبة
 لا يشبه عليه اذ غنى وكو هو اعني لانه يقدر على التمييز بين المحارم والرهبات
 الا اذا عانا فاجابتهما اجنبية وقالت انا زوجك فوطيها لان لا
 دليل كذا في الكافي حتى اذا اجابت بالفعل ولم يقل لك فوافقها وجب
 عليها الحد كذا في الايضاح وذمية عطف على ضمير حد وجاز للفصل زني
 بها حتى وذمي زني بحرية لكون اصل الزمة مخاطبين بالعقوبة
 لا الحرية والحرية لانهم ليسوا بمخاطبين بها ولا من ووطي اجنبية
 رقت اليه وقل من عرسك وعليه مهرها قضى به عمره وبالعدة ولا

وسمى وطى اجنب فمادون الفرج اي في غير السليم كالنخيل والنطاس فخر لانه فعل متكرر في غير ما قد
لا اذا ائتمرت او لم تئتمرت في موضع المكروه اي الذي لا يحد الزنا عندها ان كان محرم عليه وبه خرج في الزنا
لحق فقال لا على احوالهم او ما ملكيت ايمانهم من غير فصل بين محل العمل ومحل قولهم لو طلاقا حده عند ايمانه ويخرج في الجماع الصغير
ومودع في المحرم وقال لا يحد الزنا فمجد هذا الزنا حلالا ان كان غير محرم ورجا ان كان محصنا هو واحد لانك في قوله قول اخر يقتل ان كان
حال ان سوا كانا محصنين او لم يكونا نقول عليه لانه لا يحد الزنا على المفعول وروى في رجوعه الا على ولا يحد بها انما هو الا على في معنى الزنا
وقيل ان كل واحد من العمل في الموضع المكروه ويجعل الخلط في بعض النسخ انما في معنى الزنا لا قضا بمرجعه في محل شرب سبيل انما على
تخص جرائم تعدد الماء وهو مناط الحد في الزنا فيحق به الواط بالذلة لانه انما سبب لا بد من حيل بها يدركها انما في قوله انه ليس
بزنا لا خلاف الصحاح في موجه من الاحراق بالنار
وهدم الجدار عليه وانما سبب من كان مرتفعا بالنار
الاحمال وغير ذلك من المحسنات في انما في المواضع
بعضها ولم يتلف في موهب الزنا فدل على انه ليس
فلا يحد في معنى الزنا لانه ليس فيه احاطة الولد اكمل

من وطى حرما كحرامها عند ابي حنيفة فانه جعل العقد شبهة في ذمة الحكما
سبق ولا من وطى بهيمة لانه ليس في معنى الزنا في كونه جنائيا ثم
ان كانت قمارا لا يؤكل تدرج ثم يحرق بالنار ولا يحرق قبل الذبح وحين
الفعل قيمة الالة ان كانت لغيره لانها فقلت لاحله والاحراق بالنار
ليس بواجب انما يفعل لئلا يغير الرجل بها ان كانت باقية فينقطع
التحدث به وان كانت قمارا يؤكل تدرج فتوكل عند ابي حنيفة وعندي يوف
يحرق او ان في ذمة عطف على وطى فانه لا يحد عند ابي حنيفة وعندها عند
الشافعي يحد لانه في معنى الزنا لانه قضا الشهوة في محل مشتمل على
على سبيل الكمال تحس حراما ولانه ليس بزنا فان الصحابة اختلفوا في
موجب من الاحراق وهدم الجدار عليه والشكس من محل يرتفع باتباع
الاجماع فغند ابي حنيفة رج بعذر بانما لحد الامور اوزني في الزنا
او دار البقي ثم خرج اليها لانها اي الحد ولا تقام هناك الحد لانه
بعدها خرج لانها لم تنفذ موجبة فلا شغل موجبة ولا يزن في غير مكلف
لمكلف مطلقا اي لا على الفعل ولا المفعول به وفي غيره بان زني مكلف
يغير مكلفه هو موقوف ولا بالزنا بمساجرة له اي للزنا بان استاجر امرأة
ليزني بها فزني بها لم يحد عند ابي حنيفة وقال لا حد او هو قول الشافعي ان
بينهما ملك ولا شبهة فكان زنا محصنا وله ما روي ان امرأة سالت جارا
فابي ان يعطيها حتى يملكه من نفسها فدرأه عرض عنها الحد وقال هذا
مهرها ولا بالزنا بأكراه سواء كان المكة زانيا او فرية ولا باقرار
بالزنا اربع خواتم ان انكره الا في المسئلة على وجهين احدهما
ان يقر اربعاً بالزنا بغيره وقالت انه تزوجني واقرت اربعاً بالزنا
مع فلان وقال فلان تزوجتهما لم يجدوا فاقا وتمايها ان يقر اربعاً
انه زني بفلانة فقالت ما زني بي ولا اعرفه واقرت اربعاً بالزنا مع
فلان وقال فلان ما زني بها ولا اعرفها لا حد المقر عند ابي حنيفة وفي
قول امية بزنا يجب الحد والقيمة لانه جن جنائين فيرتب على كل منهما
موجبها الحد بالزنا والقيمة بالقتل والخليفة الى الامام الذي ليس في
امام لا يحد لان الحد حق الله تعالى واقامة عليه دون غيره ولا يمكن ان يقيم

ولو فعل بغيره
الحرمة عند الحد
والقيمة

على نفسه ويقضى ويؤخذ بالمال لانها من حقوق العباد ويستوفيه ولي
الحق انما يمكنه او بالاستغاثة بمنعة المسلمين والله اعلم بالصواب
باب شهادة الزنا والرجوع عنها شهد بخبره شهدا
عذر بان يكون قريبا من امانة بحيث يقدر على اقامة الشهادة بل انما
لم تقبل لان الشاهد في الحد ونحوه بين حجتين اداء الشهادة والستر
فانما خيرا كان لا اختيار للستر فلا قيام على الاداء بعده لسوءه في باطنه
من حد او عداوة فركه فيهم فيها والاصار في سقا انما بخلاف الاقرار كما
سباني الا في حد قدف لان الدعوى فيه شرط فيجل تأخيرهم على اتمام الدعوى
فلا يوجب تفسيرهم ويضمن السرقة اي اذا شهد بشهود السرقة بعد اتمام
لاحد السارق ويضمن ما سرق لان التقادم لا يضره لانه حق العبد ولو
اقر به اي بالحد بعد التقادم كحد لا شفاء تامة الحد والعداوة الا في السرقة
كما سباني وتقادم اي الشرب بزوال الرجوع والتقادم لغيره بعض شهر
هو الاصح وقيل ستة اشهر شهدوا بزنا وهي غاية حد وستره من غايب
لان الدعوى تنعدم بالغيبة وهي شرط في السرقة لان الزنا كما سباني ولو
اختلف اربعة في زاويتي البيت واقر بزنا وجهل ما حد اما الاول فحنبا
ان يشهد كل من اثنين على الزنا في زاوية والقياس ان لا يحد لحد فحل
المكان حقيقة وجه الحسن ان التوفيق مكن بان يكون ابتداء الفعل
في زاوية والاشهاد في الاخرى بالاضطرار وفي الكافي هذا اذا كان البيت
صغيرا بحيث يجتمع لك واما اذا كان كبيرا فظا واما الثاني فلان جهل المقر لا
يدفع الحد اذ لو كانت امانة او امانة لم تحجب عليه وان شهدوا كذلك اي
شهدوا انه زني بازارة لا يعرفونها او اختلفوا في طوعها اي شهدا
انه زني بفلانة فاكرهما واخران انما طاعة او اختلفوا في بلذناه
اي شهدا ثلثان انه زني بازارة بالكونة واخراته زني بها بالبصرة او
اتفق جنتاه في وقت واحد اختلفا في بلده او شهدوا بزنا وهي بكر اربعة شفعة
او شهدوا على شهود لم يجد احد اي لا المشهود عليها ولا الشهود بسبب
القدف وان شهدوا اصول بعدهم اي الفروع اما عدم الحد في الاول على
المشهود عليه فلان الظاهر انها زوجة او امانة واما عدمه على الشهود فلان

اتفاقهم على النسبة الى المزمع بلقظ الشهادة اخرج كلامهم من ان يكون
 قد فاداما عدمه في الثاني فلان الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم
 كاذب لان الواحد لا يكون بطوعها وكبرها والافلا نصا للشهادة على
 كل منهما وانما عدمه على المشهود فلما يتبين بلقظ الشهادة وانما في الثالث
 فلان الفعل الواحد لا يكون في موضعين ولا يجزئ الشهود لما ذكره وانما في
 الرابع فلما في الثالث وانما في الخامس فلان الزنا لا يتحقق مع البكارة
 فظهر كذبهم بيقين فلا يجب الخد عليها لان قولهم حجة في سقوط الحد لاني
 ايجابه ولا على الشهود لتكامل عددهم ولقظ الشهادة وكذا اذا شهدوا
 على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يجد لظهور كذبهم ولا الشهود لتكامل
 عددهم ولقظ الشهادة كما اذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجدت زنا
 حيث لا حد عليها ولا عليهم وانما التساوي لان الفاسق من اصل التحليل
 والاداء وان كان في ادائه نوع قصور لثمة الفسق ولهذا تفتى القضاة
 بشهادته ينقض عندنا فيثبت بشهادتهم الزنا من وجه باعتبار الالة
 دون وجه باعتبار القصور فيسقط الحد عن المشهود عليها باعتبار عدم
 الثبوت ويسقط عن الشهود باعتبار الثبوت وانما التساوي فلان
 في الشهادة على الشهادة زيادة الشبهة لان احتمال الكذب فيهما في
 موضعين في شهادة الاول شهادة الفروع ولا يجد الفروع لانهم ما
 نسبوا المشهود عليه بالزنا بل كواشهادة الاول وانما ردت عنهم
 لنوع شبهة وهي كناية لدرء الحد لا اثباته وان جاء الاول وشهدوا
 على معانية ذلك الزنا بعينه لم تقبل ولم يجدوا ايضا لان شهادتهم
 قد ردت في تلك الحادثة من وجه برز شهادة الفروع لانهم قايون مقام
 وشهادتهم شهادتهم في حادثة اذا ردت لم تقبل فيها ابدافان
 شهدوا بالزنا حال كونهم عيانا او محذرين في قذف وثلاثة وقذف
 الاربعة او اربعة ادم محذود في قذف او عيدا او عيدا كذا اي محذودا
 في قذف وعيدا بعد الحد حدوا اي الشهود لا المشهود عليه وهو جواز
 لقوله وهو جواز لقوله فان شهدوا وانما خفي الحد بهم لعدم اهلية الزنا
 فبهم او عدم النص فلا يثبت الزنا ويجب الحد لكونهم قد زنا وارسل

في الزنا
 في الزنا
 في الزنا

جرح جلده بدر اي فاش جلده مد رنده خلافا لهما ودية رجه في بيت المال
 اي شهدوا والزاني محسن فرجم ثم ظهر احداهما عبد او حرة فدية الزم في
 بيت المال واي رجم من الاربعة بعد رجم حد اي حد المراجع فقط هو القذف
 خلافا لفرع وعنه رجع الدية خلافا لثاني وقيل اي اي رجم منهم قبل
 الرجم حدوا اي قد جميع الشهود حد القذف لان كل منهم قذف في كل حال
 وانما يصير شهادة بالتصال القضاء به فاذا لم يتصل به قذف فيجوز ان لا
 يثبت على خامس رجم اذ يقع من يقع بشهادتهم كل الحق وهو الاربعة فان
 رجع اخر حد او نحو الرابع اي رجع الدية اذ يقع ثلثة ارباع الحق بقايا الثلثة
 على الشهادة لان كمال العدد ليس شرطا للبقاء بل يقع بكل رجل تسعة اقسام
 عليها التبع وعلى كل واحد من الراجمين حد كامل لان الحد لا يتجزئ ممن
 المزك دية المرجوم ان ظهر واجيدا او كفارا يعني شهد اربعة على رجل الزنا
 فزكوا فرجم فاذا الشهود كفارا وعبيد فالدية على المزك من عنده وعند
 على بيت المال قالوا معناه اذ رجعوا عن التزكية وقالوا هم عبيد او كفار
 وقيل هذا اذا قالوا تعذنا بالتزكية مع علمنا بحالهم كما لو قتل من اذ رجم
 فظهر وكذلك يعني شهد اربعة على رجل بالزنا فاحذر القاضي بوجه ضرب
 رجل غنقه ولم يرمم ثم وجد الشهود عبيدا او كفارا فعلى القاتل الدية
 والقبيل ان يجب المقصا من قتل نف معصوما بغير حق وجه الاحتمال
 ان القضاء صحيح فظاهر اوقت القتل فاورث شبهة بخلاف اذا قتل قبل
 القضاء لان الشهادة لم تخرج بعد ويجب الدية في مال الالة عند وسكان
 ان العواقل لا تقبل دم العبد وضمن بيت المال ان لم تترك فرجم لانه
 اشتغل امر الامام فنقل فعله اليه ولو باشر بنفسه يجب الدية في بيت المال
 كذا هذا اخر شهود الزنا بنظرهم عدا قبلت لا باحة النظر لهم ضرورة تحلل
 الشهادة زان انكر الاحصان بعد وجود سائر الشرايط فشهد عليه رجل
 واخران او ولدت زوجة منه رجم اما الاول ففيه خلاف زفر والشيخ
 فان زفر يقول انه شرط في معنى العلة فلا يقبل فيه شهادة النساء احتياالا
 للزنا والشا في جرحي على اصله ان شهدا من غير مقبولة في غير الاموال
 ولنا ان الاحصان عبارة عن الحصال الطميدة وانما مانعة من الزنا

س
 غما

فلا يكون في معنى العلة لان ادنى درجة العلة ان يكون مفضية الى المعلول
وهو في المانع غير معقول **باب حذ الشرب**
اذ شرب حمرا جوابا اذ قوله الاتي قد يعني ان مجرد شرب الخمر ولو
كانت قطرة واحدا برحمها وان زالت اي رجمها لبعده الطريق او سكر
عطف على شرب وزال عقل بحيث لا يميز بين الرجل والمرأة وهو عطف
تفسيره بقوله سكر فان المراد بالشكر عند ابرح ربح في حق وجوب الحد
وفي حق حرمة الاشارة ان يهتدى وعند هذا ان يهتدى مطلقا بنسبه ونحو
من المسكرات غير الخمر واقر به اي بشرب الخمر او الشكر بغير خمر او شهد
به رجلان لا رجل واحد فانها لا تقبل في الحدود وعلم شرب طوعا
الشرب بالاكراه لا يوجب الحد حد صاحبنا لثوابه وينتج لان الظاهر
انه لا يتألم حال السكر فمابين سوطا للخمر ونصفها للبعد لاجتماع الصحتين
عليه ينتج ثوبه يعني الا الا زار ويفرق جلده كما في الزنا لما تميزت ولو
اقر به اي بشرب الخمر او شهد عليه بعد زوال الترحم قبل مجموع الاقرار والشهادة
او تقبلا اي علم شربهما بان تقبلا او وجد رجمهما منه بلا اقرار او تقبلا
او رجوع عن اقرار شرب الخمر او شرب السكر بفتح السين عشرين رطب اذا
اشته وقيل هو كل شراب سكر او اقر سكران لا اي لا يحد اما عدم الحد بعد
زوال الترحم فلان حد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضي ولا اجماع الا
براي بن مسعود رضي وهو شرط قيام الراية واما عدمه بشربها ووجد
رجمها فلان الراية محتملة وكذا الشرب قد يقع عن اكراه او اضطرار ولا
يحد السكران حتى يعلم انه سكر من التبيد وشرب طوعا لان السكر من
المباح لا يوجب الحد كالبنج ولبن الزمك وكذا شرب المكره لا يوجب الحد
واما عدمه بالرجوع عن اقراره فلان قاله حتى ان الله تعالى يخالف في القذف
لان فيه حق العبد والسكران فيه كالصاحي عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته
ولو اراد السكران زایل العقل لا يحرم من حد لان الكفر من باب الانفاق
ولا يتحقق مع زوال العقل اقيم عليه بعض الحد قرب فشراب تاينا
يستأنف الحد كذا في الزنا لما سباني ان الحدود اذا كانت من جنس
واحد تدخل **باب حذ القذف**

فيعمل فيه الرجوع وانا عدمه في اقرار السكران
فلما يانه احتمال الكذب في اقراره فيحتمل لدرته
لان خالص الحق الله تعالى

هو كذا الشرب كية اي عددا وهو ثمانون جلدة للحر ونصفها للغير وثبوت
حيث ثبت كل منهما بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة النساء كما في
سائر الحدود اذ اختلف حصنا او محصنة ولما كان معنى الاحصان هنا
مغاير للمعنى الاحصان في الزنا فشره بقوله اي مكلفا يعني عاقل بالغ واما
اشترط ذلك لان العار لا يلحق الصبي والمجنون لان شفاء الزنا منها سلبا
لقوله دم من اشرك الله فليس بمحسب عقوبته من الزنا فان غير العقيف
لا يلحق العار وايضا القاذف صادق فيه وعقبة اعم من ان يظن شكاه
صحيحا ولا وهذا التعيين يميز بين احصان الزنا بغيره متعلق بقذف
اي بصرح الزنا بان يقول زنيته او زانية او انت زانية ونحوها او
بزناات في الجليل معناه زنيته فانه يجرى بهموز ايضا وعند محمد لا يحد
لان المهور هو الصعود او مشترك الشهرة دارنة قلنا حالة الغضب
ترشح ذلك اولت لايك اولت بياض فلان ابيه اي قال است بياض
زيد الذي هو اب المقذوف فقوله ابيه لفظا المص في غيب متعلق
بزناات والمعطوفين بعده وفي البينة في غير الغضب يحتمل المعاتبه هذا القول
بطلب المقذوف المحسن واشترط عليه لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه
ولو كان المقذوف غائبا عن مجلس القذف حال القذف ذكره التعيين
في التاخر خاتمة نطقه عن المضمرة ولا بد من حفظه فانه كثير الوقوع بترشح لعدو
والخوف فقط متعلق بحد يعني لا يحد كما يحد في الزنا لان سببه غير مقطوع
لاحتمال كون القاذف صادقا لكن ينتج فيه القذف والشو لا يمنع ابطال
الالم اليه لابلست ايا يحد بقوله است بياض فلان جده بالجر صفة فلان
او بدل منه وانما لم يحد لانه صادق في نفسه ونسبته اي ولا يحد ايضا نسبة
اليه اي جده او ابيه خاله او عمه او راية لان كل منهم يسمي ابا وليس باب
حقيقة فلا حد في نفسه ولا يقول بياض فلان النساء فان في طاهره فيكون
ابنا لايه وليس المراد ذلك بل التشبيه في الجود والسمامة والصفاء ولا
بقوله يا بطل لعزى فانهم قيل من الناس في سواد العراق وقال ابن ابي
هو قذف في حد لانه نسبة ابيه غير ابيه والجنه عليه روى عن ابن عباس
رضاه سئل عن رجل قال لرجل يا بطل فقال لما حد عليه وبطل عطف على

بطلب المقذوف من يقع القذف في نسبة بغير الميت يعني لا يطالب
بجدة القذف للميت لأن يقع القذف في نسبة بغيره كالولد والعم
والولدان سفل لأن العار يلحق بهم بسبب الجزئية فيتناولهم القذف
معنى وعند الشافعي قد القذف يورث فيثبت لكل وارث حتى المطالبة
ولو كان الطالب محروما عن الميراث بالقتل أو الكفر أو الرق قال القذف
إذا كان محصنا جاز لابنه الكافر والعبدان يطالب بالحد خلافا لما
وثبت لولد الولد حال قيام الولد خلافا لفرقيهما أو ولد بنت قال
المطالبة لتحقيق الجزئية وعند محمد لا يطالب الميراث بالصوبة
قال ابن الزائين وقد مات بواه فعليه حد واحد لأن المقلب في
الحدود عندنا حتى الله قد اخل حتى لو قذف رجلا مرارا أو جماعة كل
واحد منهم لا يجب لأحد واحد كما سياتي في حكمه بل كان قاضيا
بالكوفة فسمع يوما رجلا يقول عند مسجد لرجل من الزائين فاحرم
بأخذه فادخل المسجد فضربه فدين ثمانية ثمانين لقذفه والدين
فبلغ ذلك باحرج فقال يا لعجب من قاضي بلدنا قد اخطأ في مسئلة
واحدة من خمسة أوجه فوجه من غير خصومة المقذوف وضربه فدين ولا
يجب عليه لأحد واحد وكقذف الفأول والي بين الحدين والواجب
أن يفصل بينهما يوم أو أكثر ووجه في المسجد وقد قال عمن جنبوا
صبيانكم مساجدكم ومجانيبتكم وسل سيفكم وأقام حدودكم والحد
ينبغي أن يكشف أن المقذوف حيوان أو ميتان ليكون الخصومة
اليهما أو إلى ولدهما وإن اجتمعت على واحد اجتمعت على مختلفه بأن قذف
ورثي وشرب وسرق يقام عليه لكل ولا يوالي بينهما خيفة الهلاك
بل شيطر بينهما حتى يبرأ من الأول فيبدأ بجدة القذف أولا لأن فيه
حق العبد ثم الامام بالخيار أن شاء بدأ بجدة الزنا وإن شاء بالقطع
لاستوائهما في القوة لشبهتهما بالكلية ويؤخر حد الشرب لأنه أضعف
منهما ذكره الزيلعي ولا يطالب من العبيد سبيح ولا احدهم إلا
أباه بحد فتم الحرة المسلمة لأن المولى لا يعاقب بسبب عبده ولا
الاب بسبب ابنه فلو كان لهما من غير له الطلب لوجود السبب

واستقاء المباح وليس فيما رث أي إذا مات المقذوف بطل الحد عندنا
خلافا للثاني لأن الميراث يجري في حقوق العباد وهو من حق الشئ
غالب عندنا ولا فيه رجوع يعني من أقر بحد فتم رجوع لا يقبل لأن المقذوف
فيه حد فيكذب في الرجوع بخلاف حدوده في الصلح حتى لا يقع إذا كذب
له فيها ولا اعتياض أي أخذه عوض عنه لأنه أيضا يجري في حقوق العباد
قال رجل لا يزال يذم الأخر كل ما عليه بلا أي يقول لا يل أنت هذا
لأن معنى لا يل أنت زان ولو قال العرس فزنت به حدث ولا لعان
لأن كلا منهما قذف لا فرق بينهما في وجوب اللعان وقد فيها يوجب الحد
فيبدأ بالحد لأن المقذوف في بداية فإبادة ابطال اللعان لأن المحدود
في القذف ليس بأهل اللعان ولا ابطال في عكسه لأن الملاءمة تحذف القذف
لأن احصائه لا يبطل اللعان والمحدودة في القذف لا تلغى لسقوطها
الشهادة فيجوز الرفع اللعان لأنه في معنى الحد ويزن بك وحد رايعي
إذا قال لها يا زانية فقال زينت بك فلما حد ولا لعان لوقوع الشك
في كل منهما لاحتمال أنها أرادت الزنا قبل النكاح فيجب الحد لا اللعان و
احتمال أنها أرادت زنا في هو الذي كان منك بعد النكاح لأنك كنت
أحد غيرك وهو المراد في مثل هذه الحالة وعلى هذا يجب اللعان لا الحد لوجود
القذف منه لامتصاص الشك أقر بولا فتقع لاعم وان عكس حد لأن
النسب ثبت باقراره ثم بالنسب صار قاذفا فوجب اللعان وإذا نفاه ثم
أقر فقد كذب نفسه فوجب الحد والولدان يعني ولدا أقر به ثم نفاه ثم
أقر به لم يثبت نسبهما منه لاقراره قال الأحرار يا زاني حد ورجل يا زانية
لا كذا في تحفة الفقهاء لا شيء بليس يابني لا بابنك لأنه نفي الولادة
ولا يصير قاذفا ولا حد بحد من طاهر ولد لا اب له لقيام أماره الزنا
منها وهي ولادة ولد لا اب له فثبت لعنة نظر اليها أو بحد من
لاعت بولد والولد حتى أو قذفها بعد موت الولد لقيام أماره الزنا
كما في خلاف الملاءمة بلان في الولد حيث يحد قاذف لاستقاء الأمارة أو
بحد رجل طلق في غير ملكه بكل وجه أو بوجه كالأمة المشتركة قال لوطي
في الصور تين حرام لعينه والكل أن من وطئ وطئا حراما لعينه لا يجب

الحدة بقذفه او وطئ في ملكه الحرم ابد الكامة هي خسة رضا او من زنت
عطف على رجل وطئ اي لا حدة بقذف من زنت في كرها لتحقيق الزنا
منها شرعا لا لعدم الملك الزنا و ارام في جميع الاديان او بقذف كجاء
ما تخرج و فاء، لكن الشبهة في حرية لا اختلاف الصحابة فيه وقد
قذف مسلما هنا اي في دار الاسلام لان فيه حق العبد وقد التزم ايفاء
حقوق العباد وقد قاذف واطئ عرسه حائضا لكون الحرم موقفة
او واطئ جارية مملوكة حرمت موقفة كامة المحسية او مكاتبته وقاذف
مخوسى نكح امه فاسلم فانه يحذف عدا يريح روح خلافا لما وصفه ابنه على
ان تزوج المحسوس بالمحرم لم يحكم الصحة فيما بينهم عند خلافا لها اذا اقر
القاذف بالقذف يطلب اي القاذف بالبيينة على كونه المقتوف
زانيا فان اقام اربعة على زناه او اقراره به اي بالزنا كما امر اي رجا
في اربعة مجالس حد المقتوف وان عجز القاذف عن اقامة البيينة
للحال واستأجل لا احضار شهود في المصير وجل الى قيام المجلس فلان عجز
حد ولا يكفل ايديهم فيسبلم بل يحبس يقال ابغث اليهم من يحضهم
كذا في تحفة الفقهاء كقوله حد واحد بجنايات اخذ جسد بها بخلاف اختلاف
اي جسد بها وقد تم تفصيله فصل في التعزير التعزير نادى
في الكشاف العذر المنع ومنه التعزير لانه منع من مباداة الفقه دون الحد
اي ادنى قدر من الحد وهو قد يكون بالجلوس والصنع او ترك ذلك الاذن
او الكلام العنيف ونظر القاضي اليه بوجه بخوس والضرب في اكثره
سبعة وثلاثون سوطا واقل ثلثة لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد
الحد واقل لحد اربعون وهو حد العبد في القذف والشرب وابويوسف
اعبر حد الامار لانهم لا اصول هو ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية
وخمسة في اخرى وانما كان اقل ثلثة لان مادونها لا يقع به الزجر ولا
يؤرق الضرب على الاعضاء هنا اي في التعزير كما يفرق في الحد لما سب
والتعزير على اربع مرات اشرف الاشرف كالفقهاء والعلوية و
تعزير الاشرف كالروافقة وكبار التجار وتعزير اوساط الكسالى وتعزير
الحسابين في الاول لا اعلام لا غير هو ان يقول انهم بلغني انك تفعل

كذا

كذا وكذا في الاعلام والجر الى باب القضي وتعزير الاوساط وطئ
الاعلام والجر الى باب القاضى والجسوع تعزير الحاسبين للاعلام والجر
الى باب القاضى والجسوع الضرب وصح جسد مع ضرب اذا احتج الى زيادة
ناديب وضرب اشد من ضرب الحد لان التعزير جرى فيه من حيث
العدد فلا يخفف من حيث الوصف كيلا يؤدي الى فوت المقصود ولا
لم يخفف من حيث التعزير على الاعضاء ويضرب قايما في ازار واحد
ثم الضرب للزنا اشد من الباقي لانه ثابت بالكتابة وحد الشرب ثبت
باجتماع الصحابة رض حيث قال علي رضي الله عنه اذا شرب سكر واذا سكر هذي
واذا هذي اقري وعلى المقرين ثمانون جلدة وعليه جمع الصحابة رض
ثم للشرب ثم للقذف لان جناية الشرب مقطوع بها وجناية القذف
لا احتمال كون القاذف صادقا في قذفه وعجزه عن اقامة البيينة لا يدل
على كذبه لاحتمال غيبة شهوده او اباهم عن ادائها ولان شارب الخمر قلما
يخلو عن القذف فيصير كل شارب جامعا بين الشرب والقذف فيتحقق منه
جنايتان ومن القاذف جناية واحدة فلانه كان ضربه اخف من ضرب
الشارب وان كان منصوبا عليه كذا في الكافي فاضحى ما قال صدر الشريعة
اقول حد القذف ثابت بالنقض وهو قوله تعالى فاطلوه ثم ثمانين جلدة
وهو الشرب فيس على حد القذف لان حد الشرب لم يثبت بالقياس بل بالجماع
الصحابة رض غايته ان سند الاجماع هو القياس وقد تقر في الأصول ان
الحكم يستند الى الاجماع لا سند وعزير بقذف مملوك عبدا وانه آف
ام ولد او كافر بزنا لا بجناية قذف وقد امتنع وجوب الحد لقوله
فوجب التعزير ولهذا يبلغ في التعزير غايته وفي الضمور الآية الرأى الى
الامام وصورتان احران يجب فيها البلوغ في التعزير غايته احدهما
ما اصح من الاجنبية كل ام غير الجماع والثانية ما اذا اخذ السارق بعد
ما جمع المتاع قبل الافراج كذا في الكافي وعزير بقذف مسلم بيا فاسق لا
ان يكون معلوم الفسق في لا يجوز ذكره قاضى فان قاله فاراد اثباته
لوقوع التعزير لا يسمع لانه شهادة على الجرح المحذور بخلاف اذا قال يا زني
فاراد اثباته حيث يسمع لانه يثبت عليه الحد وهو حق الله تعالى يكون

جرحا كما يأتي في كتاب الشهادة وعز بيا كما في حيث يا سارق
 يا جاحرا يا محنت يا جاحرا يا لوطي يا زنديق يا لصي الآن يكون لصا كذا
 في الثانية يادوت هو من لا يعار على زنا اصله باقر طبايع هو موب
 قلتان مرادف ديوت يا شارب لحم يا اكل الربوا يا ابن العجبة
 في الفتاوى الظهيرية العجبة الزانية مأخوذة من الفتاح وهو السعال
 وكانت الزانية في العرب اذا ضربها رجل سعلت لم يقض منها حاجة فسميت
 الزانية قد تفعل سزا وتناف منه والعجبة من تجاهر به بالاجرة اقول يريد على
 ظاهره ان مقتضى هذه المعاني ان يكون في العجبة معنى الزنا مع زيادة
 امر فيه فينبغي ان يجب فيه طرد كما وجب في باب الزانية كما مر القلم الآن
 يقال ان الحد انما يجب اذا قد بصرح الزنا او بما هو في حكمه بان يدل
 على اللفظ اقتضا كما اذا قال است لا بيك ولست بـ فلان ابني
 القصب كما مر ولفظ العجبة لم يوضع بمعنى الزانية بل سئل فيه بعد
 بمعنى آخر كما مر ولا يدل عليه اقتضاء ايضا وهو يوتى ما قال الزبلي لا يتا
 يجب الحد بقوله لغيرك لا بيك وهو ليس بصرح في الزنا لا احتمال ان
 يكون من غير لوطي بالشبهة لانا نقول فيه شبهة امر الى الزنا لا اقتضاء
 والمقتضى اذا ثبت ثبت جميع لوازمه فيجب الحد اذا ثبت اقتضاء
 كالنات بالعبارة هنا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تأمل
 يا ابن الفاجرة فانها من تباشر كل معصية فلا يكون في معنى الزانية
 ولا في حكمه فلا حد به انك ما ولي للصوم انت ما ولي الزواني يا مريع
 بالصبيان يا حرام زاده معناه المتولد من الوطى الحرام وهو اعم من
 الزنا كالوطى حالة الحيض في العرف لا يراد الا اول الزنا وكثيرا ما يراد به
 الحب المقيم فلا حد به وانما عز فيها لانه اذى مسلمانا والحق الشئ به
 ولا مدخل للقياس في الحد وفوجب التعزير لا اي لا يعز بيا جاحرا يا خيبر
 يا كلب يا نيس يا قرد يا جاحم يا ابنه اي ابن الجحام وابوه يس كذا يا ماجر
 فانه يستعمل فيمن يجر اصله للزنا لكنه ليس بمعناه الحقيقي المتعارف
 بل بمعنى المجرم فلا تعزير فيه يا بعا فانه من شتم العوام ولا يقصدون
 معنى معينا يا ضحكة بوزن النقط من يضحك على الناس وبوزن النمر

لهذا العجبة وقيل هو من يكون هتارا الزنا وقيل
 هي العجبة من الزانية لان الزانية

من يضحك على الناس يا سخرة هو ايضا كذلك وقيل في عرفنا يعز في ياكل
 يا جاحرا يا خيبر يا بعا اذ يراد به الشتم ويتأذون به وقيل ان كان الشتم
 من الاشرف كالفقراء والعلوية يعز لان العجبة تلحق بذلك
 وان كان من العامة لا يعز للتيقن بكذبه وهذا احسن كذا في الكافي
 ادعى عند القاضي على رجل سرقة وعجز عن اثباتها لا يعز لان مقصود
 المدعي تحصيل مال لا السبب والشتم بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت
 بحكم طاهر وهو حق العبد اي حق العبد غالب فيه فيجوز فيه الايراد والقول
 واليمين والشهادة على الشهادة وشهادة رجل واخرين بخلاف
 الحد الذي هو خالص حق الله تعالى حيث لم يحرفه بشئ من ذلك يعز
 عديم والزوج زوجته على تركها الزنية وتركها غسل الجنابة وعلى
 الخروج من المنزل وترك الاجابة الى الفراش لا اي لا يعز الزوج زوجته
 على ترك الصلوة والاب يعز الابن عليه قال في النهاية انه انما يعز بها
 لمنفعة تعود اليه لا لمنفعة تعود اليها الا ترى انه ليس له ان يعز بها على
 ترك الصلوة ولا ان يعز بها على ترك الزنية ونحوه من حد او عز رجات
 حد رده لانه فعل ما فعل به الشرع فيكون منسوب اليه الا امر فكانت
 حقت نفسه الا امره عزها زوجها مثل ذكرنا فانت فان دهرها لا
 يكون حد رده لان ناديه مباح فيتعبد بشرط السطامة ادعت على زوجها
 ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه يعز وكذا المعلم اذا ضرب الصبي ضربا جسيما
 يعز كذا في مجمع الفتاوى راي رجل مع امرأة او مع محرمه وحما مطاوعا
 قتل لرجل والمرأة جميعا كذا في المنية
 اي لغة اقد الشئ من الغير خفية اي شئ كان وشرا اقد مكلف اي
 عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم مضروبة جيدة محررا صفة قدرا وحال
 عنه بمكان او حافضا فقد زيد على المعنى اللغوي او صاف شرعا منها
 في السارق وهو كونه مكلفا ومنها في المسروق وهو كونه لا متقوقا
 مقدرا ومنها في المسروق منه وهو كونه حرزا وسيا في بيانها ان شاء
 الله تعالى والمعنى اللغوي مراد فيهما اما ابتداء وانتهاء كما اذا ما شر
 سبب الاخر خفية واخر خفية او ابتداء فقط كما اذا انقب الجدار خفية

واخذ المال من المالك مكابرة على الجمار ثم انهما اياهم في السرقة
المشهوره وفيها مسارعة على المالك ومن يقوم مقامه وانما كبري
وهي قطع الطريق وفيها مسارعة على النام لانه المقصد في حفظ الطريق
باغواءه وشراكون السارق مكلف لان الجناية لا تتحقق دون العقل
والبلوغ والقطع خراء الجناية وشراكون المأخوذ عشرة دراهم مضروبة
جيدة فضا عدا او قدرها قيمة لان النقص لو ارد في حق السرقة يحمل في
حق قيمة المسروق وقد ورد الحديث في بيان في الجملة حيث قال لم يقطع
السارق الا في ثمن المجرى قال اصحابنا المجرى الذي قطعت اليد فيه على
عهد النبي لم كان بساوي عشرة دراهم رواه ابن عباس وابن عمر
وشراكونها وزن سبعة مثاقيل لانه المعبر في وزن الدرهم في غاب
البلدان وكونها مضروبة لانها المتساوية عرفا لاسم الدرهم هو طهر الزا
وهو الاصح حتى لو سرق عشرة تبر لا تساوي عشرة مضروبة لاجب القطع
لان شروط العقوبة تراعى في وجودها بصحة الكمال والتبر نقص من
المضروب قيمة ولهذا شرطوا الجوده حتى لو سرق عشرة ردية لم يقطع عند
اي ح وزفر وشراكون الاخذ من حرز لا يشبهه فيه لان ما يدرك بالبشرية
لا يستوفي بشبهته والحرز قد يكون بالمكان وقد يكون بالحي فظا وسيا
بيانه ان شاء الله تعالى فيقطع السارق اي يمينه ان اقره مرة كحاشي
القصاص وقد القذف ويرى عن ابي يوسف عدم القطع الا باقرار
مرتين او شهد رجلان كحاشي سائر الحقوق وسالهما اي الشاهد من
الامام كيف هي وما هي ومتى هي واي هي وكما هي ومن سرق وبيننا
لزيادة الاحتياط كما قرئ في الحدود ويجيبه الى ان يشال عن الشهود
للتهمة ثم يحكم بالقطع وان شارك جمع في السرقة واحدا كل واحد
وهو عشرة دراهم قطعوا وان افاد المال كل من الحرز بعضهم لانه
المقعد بين السارق ان يقول بعضهم الاخذ وبعضهم يشتمون الله
فلو امتنع الحد بمنك لا تمتنع القطع في اكثر السرقات فيؤدي الى فتح باب
الف ويصلح بالتساج خشب مقوم بحلب من الهند والقتل والرجح
والابنوس خشب صلب وفي الصحاح شجر طيب الرائحة والعود المسك

والادمان والورس نباتا كالتسليم لآبائهم بزرع فسق عشرين
سنة كذا في القاموس والزرع قران والغبر والقصوص خضر كانه الزرع
والياقوت والزربرجد واللؤلؤ واللعل والفرونج وبالجملة كل
هو من اعز الاموال وانفسرها ولا يوجد في دار الاسلام مباح الاصل
غير مرغوب فيها واناء وباب من خشب فان الصنعة فيها غلبت
على اصلها لم تحق بالاموال النفيسة وانما يقع في البيت اذا كان حرزا
غير منصوب على الجدار خارج البيت وكان خفيفا لا ينقل على الواحد حمل
لا اي لا يقطع بنائه اي حفر يوجد مباحا في دارنا خشب حشيش
وصبب سمك وصيد وزرنيخ ومرة وهي الطين الاحمر ونوره ولا يابا
يقصد سريعا كالباب وطم وفاكهة رطبة وتمر على شجر لعدم الاحراز ويطبخ
ورع لم يحصد لعدم قيمتها ايضا ولا في اشربة مطربة والاثاث لهو وصيد
من ذهب وفضة وشرط حرز لان من اخذها بناول الكسبر خلاف دراهم
عليها التمثال لانها ما اعدت للعبادة بل للتمول فلما ثبت فيها تاويل
الكسر وباب مسجد لعدم الاحراز ومصحف لانه ليس بحرز للتمول واخذه
يتناول القراءة فيه وصبي حرز لان الحرز ليس بمال ولو كان المصحف
والصبي محلي لان ما فيها ما يباع لهما فلا يعتبر وعبد كبير لان اخذه خشب
او حذر لاسرقة ودفا تر غير الحسب لان المقصود ما فيها وهو ليس بمال
ولانها ان كانت شرعية ككتب التفسير الحديث والفقه فهي كالمصحف والبا
كانت اشياء مكرهة فهي كالتبوير واما دفاتر الحسب فالله كور في الكفا
ان المراد دفاتر انصفي حسابها لان ما فيها لا يقصد بالاخذ واما المقصود
الكواعد فتقطع ان بلغت نصابا وفي المحيط سرق دفاتر حساب اشان
واستملكها بعض المالك قيمتها وهو ان ينظر بكم شري ذلك وهو نظير
من فرق حشك اشان ضمن قيمة الصك مكتوبه على قول اكثر المشايخ ولا
ينظر الى المال وكلية فهد لانها يوجدان مباح الاصل وخيانة كان
يخون المودع ما في يده من الشيء المأمون وحسب وهو ان ياخذ من اليد
بسرقة جهر او نيب هو ان ياخذ على وجه العلانية فترا من طاهر بلاه او
قرية كذا في المستصفى وبشئ لقوله صلح لاقطع على الخنق وهو التماس

بلغت اهل المدينة وما لعمامة كمال بيت المال وما ليه شركة ومثل حقه
حالا او مؤجلا بان كان له على فرد راض حقه او مؤجلا فسرقة منه مثلها
لم يقطع لانه استيفاء لحقه والحال والمؤجل فيه سواء لان النجس لا يخرج
المطالبة ولو اخذ بزياد على حقه لانه بمقدار حقه يكون شره كجانيه وهو
شايع وان سرق منه ورضا يقطع اذ ليس له ولاية الاستيفاء منه الا
بيع بالراضى وما يقطع فيه ولم يتغير معنى من سرق عينا فقطع فردا ثم عاد
فسرقها وبني حالها لم يقطع لما سباني حتى اذا تغير سرق قطع ثانيا كقول
قطع فيه ففسخ سرق ولا يقطع بسرقة من ذى رحم محرم ولو كان المسروق
مال غيره يعني ان السرقة من ذى الرحم المحرم سواء كان المسروق مال ذى الرحم
او مال غيره لا يوجب القطع للشبهة في الحرز بخلاف ما لى مال المحرم اذا سرق
من بيت غيره حيث يقطع لتحقيق الحرز بخلاف ما لى ماله مطلقا اي سواء
سرق من بيتها او بيت غيره حيث يقطع لتحقيق الحرز ولا سرقة من زوج
وعرس ولو كان سرقة العرس من حرز خاص له اي للزوج فان بسوطة اليد
لكل منهما في مال الآخر مانع من القطع ولا سرقة عند سيده او عرسه اي
سيده او زوج سيده لوجود الاذن بالدخول عادة في هذه الصور ولا
سرقة المولى من مكاتبه لان له في كسبه حقا ولا سرقة الضيف من مضيفه
لان البيت لم يبق حرزا في حقه لكونه مأذونا في دخوله ولا سرقة من معتم
لان له فيه نصيبا وحام وبيت اذن في دخوله لوجود الاذن عادة
في الاول وحقيقة في الثاني فاحتل الحرز وكذا احوال التجار والحقائق
الا اذا سرق منها ليل لا تها بنيت لاحراز الاموال والاذن فحققت ليلها
او سرق شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع فيه ايضا لان الدار كلها حرز واحد
فلابد من الافراج منها او دخل بيتا وناول من هو خارج حيث لا يقطع ليلها
لان الاول لم يخرج لا غرض به معتبرة على المال قبل خروجه وان لم يبتك
الحرز فلم يتم السرقة من كل احد او نعت بيتا فدخل به واخذ بضائبا
حيث لا يقطع لما روى عن علي رضي الله عنه اذا كان طريقا لا يقطع وفسره
بهذا او طرفة خارجة من كم غير قال في النهاية العروة وعاء الارواح والمرد
بها منها نفس الحكم وانما كان الحكم هكذا لان الرباط من خارج فبالطريق

يحقق

يحقق الاخر من الظاهر فلم يوجد هناك الحرز وان كانت العروة داخله فطرا
واخذها قطع لان الرباط من داخل فبالطريق العروة داخل لكم فوجدت
من الداخل لو كان مكان الطريق الرباط ينعكس الحكم لانعا سائلة او
سرق جلا من قطار او حملا حيث لم يقطع سواء كان مع سابق يسوقه
او قايده يقوده او لا لان مقصود السائق والقايد السوق والقود قطع
المسافة لا الحفظ وقطع سارق الجبل والجل ان حفظا صا حبه وانما عليه
فان النوم على الجبل او يقرب منه حفظا او شق الجبل واخذ منه شيئا ينعكس
النص فان الجوال حرز او ادخل به في صندوق غيره او كمال وجبه لاخذ
واخذ قدر النص او اخرج من مقصورة دار فيها مقاصير لاصحتها او في
صاحب مقصورة من مقصورة اخرى يعني دارا فيها حرات بسكن في
كل منها من لا تعلق له بالجرة التي يسكن فيها غير لادار لو اريد بيوتها
مشغولة بمقاعده وخدامه وبينهم انفسا او الق شيئا من حرز في الطريق ثم
اخذ لان الرمي حيلة لقضاء السرقة لا غرض فاسدة فيه ولم ينفذ عليه يد
معتبرة فاجتر الكتل فعلا واحدا فقطع واذا اخرج ولم يخذ فهو مضيق لاسارق
فلا يقطع او حمله على حمار فساد واخرجه لان سيره مضاف ليلسوقه في
المنتهى لا امام ان يقتل السارق سياسة لسعيه في الارض بالفساد
يقطع يمين السارق اما القطع فبالنقض واما
اليمين فلقرائة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا ايمانها والقراءة المشهورة
يعمل بها عندنا من زنده لان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع السارق من الزند وختم
لقوله عليه السلام فاقطعوا وسموا لاني حرور وشد يد من لانه ربما
يقضي اليه التلف الحد زاجر لا متلف ثم رجل اليسير ان عاد فان عاد ولا
اي لا يقطع وجس حتى يوب وغزا ايضا وقال الشافعي يقطع في الثالثة
به اليسير والرابعة رجل اليمنى لقوله من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه
فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ولنا اجماع الضحاية جيل جمع على
رض بقوله لا نسحق من التمتع ان لا ادع له يد يبشطن بها ورجل يمشي بها
ولم يخرج احد منهم بالحد بقتل على عدمه وقال الامام الطحاوي سمعنا
الانصار فلم يحد شيئا منها اصلا ولو صح حمل على السب او النسخ فان كان

ان

جواب هذا الشرط قوله الاتي لم يقطع اما عدم القطع فيما اذا كان يده كسر
او ايها لهما او اصبعان او رجل اليمنى مقطوعة او شللا فلان فيه نقوب
جمل المنفعة وهو البطش والمشى بخلاف اذا كانت اصبع واحدة سوي
الايهام مقطوعة او شللا لان قوتها لا يمنع القطع في ظاهر الرواية واما
عدمه فيما ذكر بقوله او رده اليه ما لم يكن قبل الخصومة فلان الادعوى لا يكتفي
فلان نظر السرقة واما فيما ذكر بقوله او ملكه بهيمة مع القبض او بيع او هبة
قيمة من النصب قبل القطع هذا قيد للملك والنقصان معاذ لان قيام
الخصومة عند الاستيفاء شرط القطع وقد انتفى في الاول وقيام كمال
النصب عند الامضاء شرط القطع ايضا وقد انتفى في الثاني واما فيما
ذكر بقوله او سرق وشهد عليه شاهدان فادعى كونه المسروق ملكه وان
لم يبرهن فلان الشهادة دارة للحد وثبتت بحمد الدعوى لاحتمال اتمام
فيما ذكر بقوله او اقترأ اي اقترأ السارق بالشبهة وادعى اي الملك اخطا
وان لم يبرهن حيث لا يقطعان فلان الرجوع عام في حق الرجوع وموثر
للمشبهة في حق الآخر لان السرقة تثبت باقرارهما على الشركة قال في الوفاء
او سرق فادعى ملكه او احد السارقين اقول فيه بحث لان المفهوم من
العبارة غير مطلق والمطلوب غير مفهوم منها اما الاول فلان قوله احد
السارقين عطف على ضمير فادعى فالمعنى او سرق سارقان فادعى احدهما
وهو ليس بمطلوب واما الثاني فلان المطلوب ان يقر السارقان وادعى
الملك احدهما كما هو المذكور في الهداية والكافي وغيرهما وهو ليس بالمطلوب
اشعار في العبارة بالاقرار واما فيما ذكره بقوله او لم يطالب المالك ان
اقر السارق فلان الادعوى شرط فلا بد من المطالبة سرقا وادعى اخطا
فبرهنا على سرقتهما قطع الحاضر لان السرقة اذا لم تثبت على الغائب كان
اجنبيا وادعوى الاجنبى لا تثبت الشبهة ولان احتمال ادعوى من الغائب
الشبهة شبهة فلا يعتبر وقطع السارق بخصومة ذي يد حافظه
كاب ووصي ومودع وغاصب وصاحب ربوا ومستجير ومستجير
ومضارب وقابض على سوم الشراء ومرتضى ومستبضع وخصومة المالك
ايضا من سرق منهم مفعول خصومة اما خصومة ذي يد حافظه فلان السرقة

نصان

لا لم يقطع

موجبة

موجبة للقطع في نفسها وقد ظهرت عند القاضي بحجة شرعية بناء على خصوصية
معتبرة فيستوفى القطع ولهم به حجة وهي مقصودة كالمالك فاذا ازيلت
كان لهم ان يجامعوا عن انفسهم لاسترداد اصابته لا لثبته لانه
ان كان امينا لا يمكن من اداء الامانة الا بالبرهان وان كان خفيضا لا يمكن من
استقاط القهان عن نفسه لانه بان يقول سرق متى فاذا كان امينا في
الخصومة وجب الاستيفاء عند الثبوت بلا حجة المالك لان القطع
حق الله تعالى بخلاف القصاص واما خصومة المالك من سرق منهم فلان
له حقيقة الملك وهي قوتى من اليد الحافظة فاذا اجازت بالثبوت فلان
يجوز بالاولى لا اى لا يقطع من سرق من سارق قطع يعني اذا سرق رجل
شيئا فقطع به وبقي المسروق في يده وسرقه من السارق آخر لا يقطع الثاني
لان السرقة انما توجب القطع اذا كانت من يد المالك والاميل او الضمين
لما مر انفا ولم يوجد شيئا منها ههنا اذا السارق الاول ليس بمالك لا امين
ولا ضمين حتى لو انلفه لا يضمن كما سياتي بخلاف ما اذا سرق قبل القطع حيث
يكون له ورت المال القطع لانه في معنى الغاصب وقطع عبد آخر بغيره لان
اقراره صحيح من حيث انه ادعى لان الجراء انما يجب عليه بسبب الجنائية و
الجنائية انما تحقق بواسطة التكليف والتكليف انما تحقق من حيث
انه ادعى لانه من حيث انه مال ثم يتعدى الى المالة فيصح من حيث انه مال
اذ لا تهم فيه الا يرى ان قوله مقبول في حلال رمضان لعدمها وما قطع
مطلقا اي سواء كان المقطوع قرا او عبدا ان يقر او صاحبه ببقاء
على ملكه والا لا يضمن وان انلف لقوله صلح لا غرم على السارق بعد ما
قطعت يمينه قوله وان انلف اشارة الى رد ما روي الحسن عن ابي جعفر
بحبب الاستهلاك ولا من سرق عطف على ضمير لا يضمن وجاز للفصل مرات
تقطع ولو كان القطع ببعضها اي بعض السرقات شيئا مفعول لا يضمن
منها اي من تلك السرقات يعني ان من سرق سرقا فحضر واحد من اربابها
وادعى حقه فثبت فقطع فيها فهو جميعا ولا يضمن شيئا عند ابي حنيفة رحمه
وان حضر جميعا فقطع بين حضورهم لا يضمن شيئا بالوفاء ولا
اي لا يضمن ايضا فاطع يسار من امر يقطع يمينه بغيره لانه انلفه اطلق

من جنسها هو خير منه فان قيل اليقين لم يحصل بقطع اليقين بل كانت حالة
تقلد قلنا اليقين كانت مستحقة ان تلاف فيقطع اليقين سلمت فصارت
كالحالة له قال اناسا راق هذا الثوب بالاضافة قطع لكونه اقرا
بالسرقة ولو قال اناسا راق هذا الثوب بدونها اي بدون الاضافة
بل يتبين سارق لا اي لا يقطع لكونه عدة لا اقرا و قطع من شق
ما سرق في الدار فخرجه وهو بعد الشق يساوي العشرة اي عشرة دراهم
مفروبة قيد يقيد ان يكون الشق في الدار وان يساوي المشرق عشرة
دراهم بعد الشق في الدار لانه اذا اخرج غير مشقوق وهو يساوي عشرة
دراهم ثم شقه وانقص قيمة بالشق من العشرة فانه يقطع قولوا واحدا
واذا شق في الدار وانقص قيمة ثم اخرج لم يقطع لان السرقة تمت على النصاب
الحال في الاول الثاني فظهر ان القيد الثاني لا بد منه ولهذا ذكر في الهداية
والكافي وغيرهما وقد ترك في الوقاية والكفر لا اي لا يقطع من سرقة شاة
تخرج في الحرز فخرج لان السرقة تمت على الكرم وقد سبق ان سرقة لا
توجب القطع ومن جعل سرق من الفضة والذهب قدر النصاب دراهم
ودنانير قطع السارق وردت الدراهم والدنانير في المشرق منه
عند ابي حنيفة وقال لا يرد بناء على انها صنعة متقومة عندها خلافا له
ان حرمه اي الثوب الذي سرقة يقطع لانه لا ضمان عندها وقال محمد
يؤخذ منه الثوب ويعطى ما زاد الصنيع فيه لان على مال قائم من كل وجه
وهو اصل الصنيع يقع فكان اعتبار اهل اولى ولها ان الصنيع قائم
صورة ومعنى وحق صاحب الثوب قائم صورة لا معنى لزوال النقود
بالقطع كما ذكره كان حق السارق احق بالترجيح والى سود السارق
الثوب رد على المشرق منه عند ابي حنيفة لان السواد نقصان فلا يوجب
انقطاع حتى المالك سرق في ولاية سلطان ليس سلطان اخر قطعه
لا ولاية له على من ليس تحت يده **باب في قطع الطريق**
لما فرغ من بيان السرقة الصغرى شرع في بيان السرقة الكبرى فقال من حرم
اي قطع الطريق سواء كان جماعة متمسكين عن المائة امام نقصه
او واحدا بقدر الاختصاص فنقصه وهو مبتدأ خبره قوله الاتي جس

معصوما

معصوما اي حال كون القاصد معصوم الدم بان كان مسلما او ذميا فان
ان كان مستأمنه في اقامة الحد عليه خلاف على معصوم متعلق بالضم
البارز في قصده اي قصد القطع على مسلم او ذميا حتى لو قطع على مشرك
لا يجب عليه الحد فاذا اي امسك قبل فذبح من المارة وقبل قتل
لواحد منهم واكثر جس بعد التغير لمباشرة منكرا حتى يتوب لا يجر
القول بل بان يظهر فيه سيما القصاص وان اخذ اي القاصد لا لا يوجب
كل منه نصيب قطع يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف كذا
في تحفة الفقهاء وان قتل بلا اخذ قتل هذا لا قصاصا فلا يعفو
ولم يفرج عنه لكونه هذا ولو كان قصاصا لعفا ولي العاصم و
وان قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب عطف على قتل او قتل عطف على
قطع اي قتل ابتداء بلا قطع ثم قتل او صلب او صلب حيا ويح اي
شق بطنه مخرج حتى يموت والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يمارون
الله ورسوله الاية اي يمارون اولياء الله على هذا المضاف لانه
احد الايجاب الله تعالى ولان المسافر في البراري والقباني في
المان الله تعالى وحفظه فالمقرض له كانه يمار الله تعالى والمراد على التوزيع
على الاحوال كانه قال ان تقتلوا او قتلوا الخ لا التحريم كما قال مالك
بظاهره او ثبت ذلك بقوله من اخذ المال قطع ومن قطع قتل قتل
اخذ المال وقيل صلب وقد روي ان جرير بن عمار نزل بهذا التفسير
اصح ابى هريرة ويترك مصلوبا ثلثة ايام ليعقبر به غير الاكثر منها
يتغير بعدها فيثا ذى النسل وما اخذ قتل او تلف لا يصح يعني اذا
قتل القاطع فلا ضمان عليه في مال اخذه اعتبارا بالسرقة الصغرى وقد
وبقتل ادهم عدوا لانه جزاء المحاربة وهي تحقق بان يكون البعض
ردا البعض حتى اذا زل ادهم احازوا اليهم والشروط هو القتل من ادهم
منهم وقد وجد وجه وصلا لهم كالسيوف لان قطع الطريق يحصل بالقتل
باني الا كانت بل يجر اذا المال والاخافه وان جرح واخذ المال قطع
اي قطع يده ورجله من خلاف وهذا جرح لان الحد لما وجب جفا شاة
سقطت عصمة النفس فالعبد كما يسقط عصمة المالك لان القطع مع

الضمان لا يجتمعان وان خرج فقط اى لم يقبل ولم يافذ ما لا يجوز هذا
الشرط قوله الثاني فلا حد او قتل عمدا بجديدة واخذ المال ثياب قبل
ان مسك او كان منهم غير مكلف اى جنى ومجنون او ذورم محرم من المال
او قطع بعض المارة على بعض الطريق ليل او نهار بالمصر ومصرين
متقاربين فلا حد اما سقوط اذ اخرج فقط فلا حد الجنابة ليس فيها
حد فلا يسقط حق العبد اذ سقط حق ضعى استيقا الحد ولم يوجد
فيبقى حقه فلولي القصاص ان كان الجرح ثمانية القصاص او الارش
ان كانت ثمانية الارش في الاولى من الصورة المذكورة وهي اذ اخرج
فقط واما سقوط اذ اخذ بعد ثياب وقيل عمدا واخذ المال فلو لم يبق
الا الذين تابوا من قبل ان تقدر واعلهم فاذا سقط طهر حق العبد فيه
ويكون له اى للولي القود اى قتل القاطع او العفو في غيرهما من الصور
المذكورة واما اذ كان منهم غير مكلف او ذورم محرم فلا جنابة واحدة
خامت باكلها فاذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العدة
وبه لا يثبت الحكم واذا سقط المصارع القتل الى الاولياء ان شاؤوا قتلوا
وان شاؤوا عفووا واما اذ قطع بعض المارة على بعض فلا حد الحز واحد
فصار القاطع كدار واحدة واما اذ قطع ليل او نهار بالمصر او بين مصرين
متقاربين فلا حد الظاهر حق القود لانهم يؤخذون برز المال يصلح
في المال الى المستحق ويؤذون ويحبسون لارتكابهم الجنابة ولو قتلوا
قالا الى الاولياء ومن ابي يوسف انهم لو كانوا في المصر ليل او نهار بينهم
وبين المصر قتل من مسيرة سفر يجرى عليهم احكام قطع الطريق قال في الجنابة
وعليه الفتوى لمصالحه النفس وهي دفع شر المتعلبة المتلصقة وفي حق
بكسر النون مصدر خنق رجلا حتى قتل فعليه دية وشياني وجهه في الجنابة
ان شاء الله تعالى ومن اعتاده في المصر قتل لانه صار ساعيا في الارض
بالفساد فيدفع شرة بالقتل مع القطع اذ اذقت فقتلت واخذت المال
دون الرجال لم تقبل المارة وقتل الرجال عشر شوة قطع الطريق واحد
المال وقتل قبلين ومن المال كذا في المنية كتاب الامانة
لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب الحدود والقوم اخذوه الى آخر الكتاب وهي جمع

شراب

شراب والشراب لغة كل ما يشرب مسكرا كان او لا وشرعا ما يبيع سكر اعلى
ان جميع ما يستخرج منه الاشربة اربعة العنب والتمر والزبيب والحبوب
والشعير والذرة ثم الماء المستخرج منها حلالا في مطبوخ ومطبوخ
قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ حتى يبقى نصفه والحرام
من الاشربة ايضا اربعة والحلال ايضا اربعة اما الحرام فثلاث الاول منه
بقوله حرم الخمر وان قلت وهي التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف
بالزبد حتى هذا اليوم بهذا الشراب باجماع اهل اللغة وقيل كل مسكر خمر
لانها انما سميت خمر الخامرة العقل وسائر المسكرات كذلك قلنا لانها
ذلك بل انما سميت به لاختصاصها قال ابن الاعرابي سميت الخمر لانها
تركبت فاختمرت واختمارها تغير زهرها كذا في الصحاح ولو سلم فلا ثم ان
رعاية المعنى سبب لاطلاق بل بسبب للوضع وترجح الامم على الغير فان
القارورة سميت بها لقرار الماء فيها ولا تطلق على الدان والكوز وقد
تقرر في موضعنا ان القياس لا يجري في اللغة ثم القذف بالزبد بشرط عنده
وعندها اذا اشتد صار مسكرا قذف بالزبد او لا وبين الثاني بقوله كذا
الطللاء وهو ماء عنب طبخ قد هب قل من ثلثيه كذا في الحديث والكافي وقيل
في المحيط الطلاء اسم للثلاث وهو ما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وفي
ثلثه وصار مسكرا قال الزبيدي وهو الصواب لما روى ان كبار الصحابة
رض كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وعلطا اي الخمر
وما ذهب قل من ثلثيه نجاسة اما الخمر فليشربها بالذليل القطعية حيث
سماها الله تعالى رجسا وهو اسم للحرام النجس العين كذا في الكافي وورد الاقوال
المستوارة المعنى فيه واما ما ذهب قل من ثلثيه فلا نوح يكون في حكم الخمر
وبين الثالث بقوله وحرم السكر وهي التي من ماء الرطب كذا في الحديث
والكافي وبين الرابع بقوله وينقع الزبيب نيا اذا غلت اي الطلاء
والسكر والنقع واشتد وقذف بالزبد فان هذه الاشربة انما تحرم
عند ابي حنيفة اذا حصلت لها هذه الصفة الثلث وعند صاحب الكفاي لا اشتداد
كان في الخمر وحرم الخمر اقوى من حرم الثلثة الباقية لثبوتها بالذليل لثبوتها
فيها اصلا كما مر فيكون مستحلبا ولم يحرم بيعها ولم يضمن مثلهما الا

قل

ان يكون لذى ويجد شار بها ولو قطرة وشارب غير حرام سكر واما الحلال
 فثبت ان الاول بقوله والثلث العيني وهو ما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب
 ثلثاه وبقية ثلثه وان غلي واشتد وسكن من الغليان هذا عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد ومالك والشافعي قليل وكثيره حرام مثل
 ابو حنيفة والكثير عنه فقال لا يحل شربه قليل خالف ابا حنيفة وابي يوسف فقال لا
 يحل ان يستمر الطعم والناس في زماننا يشربون للعبور والتدني فعلم
 ان الخلاف فيما اذا قصد به التقوى فاما اذا قصد به التكرار فلا يحل اتفاقا
 والذي يصب على الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطحين حتى يرق ثم يطبخ
 حكمه كالمثلث لان حب الماء لا يزيده الا ضعفا بخلاف اذا صب الماء
 على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثه الكحل لان الماء يذهب ولا للثالث
 او يذهب منها قليلا يكون الذاب ثلثي العنب بين الثاني وحل شربه
 التمر والربيب مطبوخا اذنى طبخه وان غلي واشتد وسكن من الغليان
 عند محمد وعند محمد والشافعي حرام والكلام فيه كاللحام في المثلث المذكور
 وبين الثالث بقوله وحل الخيطان وهو ان يجع بين ماء التمر والربيب
 مطبوخا اذنى طبخه ويترك الى ان يغلي يشتد فانه ايضا يحل اذا شرب
 ما لم يسكر به وهو وطرب وبين الرابع بقوله وحل بيده العسل والبن
 والبر والشعير والذرة وان لم يطبخ وحل بجد في هذه الاشربة اذا سكر بها
 قيل لا يجزى قالوا لا يصح انه يجزى بل تفصيل بين المطبوخ والني لان الفسق
 يجمعون عليها في زماننا كما جتمعهم على سائر الاشربة المحرمة بل فوق ذلك
 وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد اذا شرب فيه لقوله حل اي حل هذه
 الاشربة الاربعة اذا شرب ما لم يسكر واذا سكر واحد منها كان القبح
 الاخر اما لانه المفسد بل هو وطرب متعلق بقوله شرب وهذا القيد
 غير مختص بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره مما المباح به هو وطرب
 على هيئة الفسقة حرمت اعلم ان السكر حالة فوض الانسان من احتلاء
 وما ذكره من الابخرة المتصاعدة اليه فيعطل معه عقل المتخمر بها الامور الحسية
 والقيسية وهو حرام بالاجماع لكن الطريق المفضي اليه قد يكون ايضا حراما
 كما في الاربعة السابقة وقد يكون مباحا كما في الاربعة الاخيرة وسكر

المضطر

المضطر الى شرب الخمر والسكر حتى يصل الى الاودية والاعدية المتخذة من
 غير العنب فان قيل الخمر الحرة من حصة الافعال لا اختيارية حتى ان
 الحرام يكون واجب الترك والسكر على ما ذكر ليس بفعل فضلا عن كونه
 اختياريا قلنا معنى كونه حراما واما حرمة المباشرة الى تحصيله والسكر
 اسبب حصوله كما قالوا في بيان وجوب الايمان وحرمة الكفر فانها
 الكيفية النفسانية دون الافعال الاختيارية فتدبر وحل الخمر عطف
 على المثلث اي حل الخمر اي الخمر الذي يتحول الخمر اليه ولو كان حلالا
 بعلاج كالعلاج بالمخ او الخمر مثلا اليه ولا يكره تحليلها وقال الشافعي
 يكره ولا يحل الخمر الحلال به ان كان بالقاء شي فيه قول واحد وان كان
 بدونه فله في الخمر قولان والانتباه اي حل الخمر في النية في الدابة هو
 القرح والخمر وهو الحرة الخمر والمرفق وهو الطرف المطبق بالزفت
 والبقير وهو طرف يكون من الخشب المنقور فان هذه الطرف كانت
 مختصة بالطرف فاذا حرمت حرم النبي عليه السلام استعمال هذه الطرف
 اما لان فيه تشبيها بشرب الخمر واما لان فيها اثر الخمر فلما تمت مدة ايا
 النبي صلى الله عليه وسلم استعمالها وايضا بالغ في ابتداء تحريم شربه ويشد وليتركه انما
 رقة فاذا تركوه واستقر الامر بزول الغشيد يكره شربه رددي الخمر
 والاعتشاق به اراد بالكرهية الحرة لان فيه اجزاء الخمر وعبر به لعدم القاطع
 فيه كما ذكر في اول باب الكراهية والاحتشاق ولا يجزى سكره بل سكره لان
 وجوب الخمر في قليل الخمر لكونه داعيا الى الكثير والدردى ليس كذلك فاجتنبه
 السكر كتاب

لا يخفى وجه منسبة هذا الكتاب لكتاب الحدود والاشربة الجناية اسم الفعل
 يحرم شرعا سواء تعلق بمال او نفس وفي اصطلاح الفقهاء خضعت بما
 تعلق بالنفوس والاطراف وخضعت النفس والشرقة بما تعلق بالاموال
 العقل وهو فعل مؤثر في اذقان الروح وهو على ذكر في المبسوط ثلثة اقسام
 عند خطأ وشبه عند وكان ابو بكر الرازي يقول خمسة اقسام عند وشبه عند
 وخطا وجاري الخطا وقتل بالسبب اختاره المتأخرون والمراذبة
 بيان انواع قتل بالاحكام الالهية والافعال انواع كثيرة كارتجيم الغصاة

لا يكون القتل قصدا
بل هو خطأ

وقتل الجرحي والقتل صلبا في حتى قطاع الطريق بالاول يقول اما بعد
وهو قتل ادى قصدا اخر زعم عن الخطاء ولا يخفى ما في قول الوقاية ضرب
قصدا من السلاح بنحو سلاح اي سلاح ونحوه في نوعي الاخر
فان القصد فعل القلب لا يوقف فاقم استعمال الالة القاتلة كما
مقامه بغيره كما اقيم الشفر مقام المشقة كلبطة ونار وزجاج ومحدد
حطب ومحدد حجر فان الالة القاتلة غالبها هي المحددة لانها هي
المعدة للقتل حتى لو ضربت بحجر كبير وحطب كبير او بصنجة حديد او حمال
لا يوجب القصاص عند ابي حنيفة وسباني في شبه العمد وفي الثانية ان
الجرح لا يشترط في الحديد وما يشبهه كالتحاشل وغيره في ظاهر الرواية و
شرطه اي شرط القتل العمد كون القاتل مكلفا اي عاقلا بالغالما
قرنه اول الحدود وان غير المكلف ليس له اصل للعقوبة وقال في الثالثة
ليس للضرب المجنون عمد وهو خطأ منها وكون المقتول معصوم الدم
بان يكون مسلما او ذميا ابدأ احرار عن المستأمن فان عتقه
موت الى رجوعه بالنظر الى القاتل احرار عما اذا قتل زيد بكرا عدا حتى
وجب عليه القصاص ثم قتل بغيره فان زيد لم يكن معصوم الدم بالنظر
اليه او ليا بكر لكنه كان معصوم الدم بالنظر اليه بغيره اولا وجب
عليه بغير القصاص ان كان قتله زيدا عدا والدية ان كان خطأ كما سبقت
وان لا يكون بينهما اي بين القاتل والمقتول شبهة ولا رد شبهة ملك
لا سباني ان القتل لا يكون عدا تترتب عليه القصاص وهو الاثم
لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متقدا فخرافه جهنم قاله فيها ابدأ وقيد
ورديه احاديث كثيرة وانفقه عليه الاجماع والقود عينا وقال الشافعي
هو غير متعين بل الوتي خيرة بينه وبينها اخذ الدية وناقوله تعاكت
عليكم القصاص في القتل والمراية العمد لانه اوجب في الخطاء الدية
لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الدية ولانه قال النبي ثم العمد قود
اي موجبة القود فان نفس العمد لا يكون قودا اولا في كل من القاتل
اشكال الثاني في الاول فهو ان من القواعد المقررة في الاصول ان
التخصيص بالذكر لا يدل على الحصر فتخصيص الخطاء بالذكر لا يدل على حصر الدية

على

على الخطاء بل يجوز ان يكون الدية مشتركة بين العمد والخطاء كما ذهب اليه
الشافعي واما في الثاني فهو ان من القواعد المقررة في الاصول ايضا ان
تقيده المطلق شيخ وهو لا يجوز بغير الواحد والظاهر ان هذا الحديث كذلك
ومن ادعى الشبهة فعليه البيان وان تخصيص عام كالتب بغير الواحد قبل
ان يخص بكلام مستقل موصول لا يجوز لفظ القتل في الالة اما مطلقا
او عام وعلى التقديرين لا يجوز العمل بغير الواحد بل الوجه ان يقال ان الالة
تقتصر بعضها بعضا فتقوله تعا وكلم في القصاص حيوة يدل على ان وجب
العمد هو القصاص فقط لان معنى الالة على ذكر في التفسير وكتب المعاني
ان القاتل اذا اخطأ ان قتل قبل ارتدع بالضرورة عن القتل فاذا لم يقتل
لا يقتل فيبقى ان على الحيوة وظاهر ان هذا مختص بالعد فان القاتل في الخطا
لا يقتل بل يتخلص بالدية وبه يظهر الرد على الشافعي فيما ذهب اليه فلتأمل
فانه مما ترددت به الحمد لله عليهم الصواب واليه المرجع والاكمل الا ان يعقوب
بما يدل او يصالح بديل لان الحق له وحكمه ايضا حرمان الارث لقوله
لا ميراث لقاتل ولا كفارة فيه اي في العمد عندنا سواء كان عدا يجب فيه
القصاص ولا كالاباذا قتل ابنه عمدا ورجل قتل من اسلم في دار الحرب
ولم يهاجر اليها عمدا كذا في النهاية وقال الشافعي يجب الكفارة لانها شئت
كاسمها ما جنة لاثم والاثم في العمد اكثر وكان ادعى اليه ايجاب الكفارة ولنا
ان الكفارة دايرة بين العباد والعبادة والعقوبة لما قر في البين القوس فلا يجب
الا بسبب دايرة بين الخطر والاباحة كخطا فانه بالنظر الى اصل الفعل
مباح وبالنظر الى المحل الذي اصابه حرام بسبب ترك التثبت وذكر الشافعي
بقوله واما شبه العمد وهو قتل قصدا بغير ما ذكر في العمد كالعصا والسوط والحج
الصغير واما الضرب بالحجر والخشب الكبيرين فمن شبه العمد ايضا عند ابي حنيفة
خلاف الفير سمي به لان في هذا الفعل معنى العمدية باعتبار قصد القاتل اليه
الضرب ومعنى الخطا باعتبار عدم قصده اليه القتل لان الالة التي استعمالها
ليست بالالة القاتلة القاتل انما يقصد اليه كل فعل بالية فاستعماله لغير القتل
يدل على عدم قصده بالية كان خطأ يشبه العمد وحكمه لاثم لقصده ما هو حرم
شرعا والكفارة لانه خطأ نظر الى الالة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمنا

خطا الآية وبيان الكفارة بقوله يحرر رقبة مؤمنة ان قدر عليه والا اي لا
لم يقدر فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير
رقبة مؤمنة الآية والاطعام غير مشروع فيه لانه غير منصوص عليه والاشبات
الابدال بالبراي لا يجوز ويجزئ رضيع احد ابوين مسلم لانه مسلم ببقية خبر
الابوين ديننا والسلامة في اطرافه ثابتة ظاهر او غائبا ولا يخرج ما في
البعول لانه منصوص وجه فلم يدخل تحت اسم الرقبة ودية مغلظة على العاقلة
وسياق بيانه ان شاء الله تعالى بل اقود اي ليس فيه توديشه بالخطا
كما عرفت وهو اي شبه العمد فيما دون النفس من الاطراف عمد يعني اذا
خرج عضو ابالة جازية وجب فيه القصاص ان كان قمارا في المماثلة كما
سيتاتي فليس فيه اي فيما دون النفس شبهه اي شبه العمد كما كان في
النفس لان اطلاق النفس يختلف باختلاف الالة وما دون النفس
ليس كذلك وذكرنا ان لا يقول واما خطا وهو اما في القصد كرمية مسلما
ولو عبد ابطله صيدا او جربا فانه لم يخطا في الفعل حيث صعد ما قصد
رميه واما اخطا في القصد اي في الفعل حيث ظن الا في صيد او مسلم
وربما واما قال ولو عبد الذم فوهم ان العبد مال وضمان الاموال لا يكون
على العاقلة فان المعبر اذ منته لالته او خطا في الفعل كرمية غرضية
اذ منته فانه اخطا في الفعل لا القصد فيكون معذورا لاختلاف المحل
بجلا فاذ اتعد الضرب من جسده فاصاب موضع اخر منه فمات حيث
يجب القصاص اذ جميع البدن محل واحد فيها يرجع الى مقصوده فلا يعذر وانما
صار الخطا نوعين لان الانسان يتصرف بفعل القلب والجوارح فيجتمعا
في كل منهما الخطا على الانفراد كما ذكرنا والاجتماع بان يرمي اذ منته بطله صيدا
فاصاب غيره من الناس وذكرنا الرابع بقوله واما جاري الخطا كالتيمم
على رجل او سقط من السطح عليه فقتل فان هذا ليس بخطا حقيقة لعدم
قصد التيمم اليه شي حتى يكون خطا لمقصوده كمن لا وجد فعلة حقيقة وجب
عليه ضمان ما اتلفه كفعل الطفل فجعل الخطا لانه معذور كما لم يخطا وكما
اي حكم الخطا والجاري جراه الاله دون اثم القتل اما اثم القتل انما يحرز
فان الافعال المباحة لا يجوز مباشرتها الا بشرط ان لا يؤدي احدا اذا

اذي

اذي فقد ترك التحرز قائم واما كونه دونه فعدم القصد والكفاية وولده
اما كونهما حكم الخطا فيما النص واما كونهما حكم الجاري جراه فظاهر وهو
الارث لاحتمال ان يقصد استحيال الميراث واطهر من نفسه القصد اليه
محل فرد ان يكون شريكا وما لم يكن نايما قصد الاستحيال لارث وذكر
اني منس بقوله واما قتل بالسبب اي يكون سببا للقتل كما تلافى جرح
البر او وضع الجرح في غير ملكه قيد للجرح والوضع او وضع خشبة على طرفة
الطرفي ونحوه مما هو سبب للاثام الا ان يمتشي الهالك عليه اي
على البر ونحوه بعد علمه بالجرح ونحوه فح لا يلزم الشيء على الجاني ونحوه
وحكم الله على العاقلة لان الفاعل سبب التلف وهو متعذر في مكانة
موقع في البر ودفع على الجرح فوجب الدية وهي على العاقلة بلاكفارة
ولا اثم القتل لان القتل منه معدوم حقيقة والحق في الخطا في حق
الضمان فيحق في حق غيره على الكل وانما قال ولا اثم القتل لانه ياتم بالجرح
في غير ملكه ولا ارث الا انما لان الحما ن سبب القتل لا قتل بونا
باب ما يوجب القتل او لا يوجب يجب بقتل محصن
الدم عدا قتل القتل بشرط اذ كرت من كون القاتل مكلفا الى فيقتل
الحرم بالحر تمام المماثلة وبالعبد وعنه الشافعي لا يقتل الحر بالعبد لقوله
تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ولما اطلق قوله تعالى ان النفس بالنفس
والتحصيص بالذكر لا ينبغي ما عداه لا يقال لودل وجب ان لا يقتل العبد
بالحر لان الشافعي يجب عنه بانه تفاوت الى نقصان فلا يمنع به بغيره
ما قال صدر الشريعة عليه السلام ان دل يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى
العبد بالعبد والمسلم بالمسلم وعنه الشافعي لا يقتل لقوله لا يقتل
مؤمن بكافرا ولما روي انه صلع قتل مسلمانة في وقول علي رضي الله
اعطوا الجزية لكون اموالهم كما مواتنا ودماؤهم كما مواتنا والمراد ببارك
الشر في سبابة ولا ذوم في عهده والعطف للمغايرة فكانه قال ولا يقتل
مؤمن ولا ذمي بكافر فيكون مستأثرا ضرورة لاحتمال اي لا يقتل مسلم
وذمي بمستأمن غير معصوم الدم على التاميد ككافر بل هو بمنزلة ان يقتل
المستأمن بالمستأمن قياسا للمساواة بينهما ولا يقتل كحسانا

قيام مبيع القتل ويقتل العاقل المجنون والبالغ بالصبي والصبي بالبالغ
والمرءى وناتص لاطراف والرجل بالمرءة للعتق والفرج باصله وان
علا لعدم المسقط لا عكسه اي لا يقتل من يفرغ يتناول الاب والام
والجد والجدة لقوله صلح لا يقاد الوالد بولده ولا سيد بعبد ومكاتبه
ومدبره وعبد ولده لانه لا يستوجب لنفسه القصاص على نفسه ولولده
عليه وعبد بعضه لانه القصاص لا يتجوز ولا اي لا يقتل قاتل غيره
حتى يجمع عاقده اي الراهن والمرءى لان المرءى لا ملك له فلا يلي
القصاص والراهن لو تولاه لبطل حق المرءى في الرهن فشرط اجتماعهما
ليسقط حق المرءى برضاه وذكر في العيون والجامع الصغير في الاما
وغيرهما ان القصاص لا يثبت لهما وان اجتمعا كذا في الكافي ولا قاتل
مكاتب قاتل عدا من وقاء اي وقد ترك ما يقع به له وعن وارت وسيد
وان اجتمعا اي الوارث والسيد لان الصحابة رضوا اخذوا في موة
مرا او رقيقا فعلى الاول الوارث هو الوارث وعلى الثاني المولى فاشبه
من لا الحق وارفع القصاص فان لم يترك وارثا غير سيده او ترك ولا
وقا اقا وسيد لتقيته لا قود يقتل مسلم مسلما طنة مشركا بين الصفيان
بل يفر ويدي اي يعطى الدية لانه ليس به بل خطا مات شخص بفعل
نفسه بالشيخ نفسه وفعل زيد بالشيخ واسد بالشيخ وعقره وحية بال
لذعة صحن زيد ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس واحد في كونه
حد راني الدارين وفعل نفسه صدر في الدنيا معتبر في العقبي حتى ياتي بالبالغ
وفعل الاجنبي معتبر في الدارين فصارت الافعال ثلثة اجناس يتفرع في
النفس اثلاثا فيكون التاليف بفعل الاجنبي ثلثا فيلزم ثلث الدية
لكن في مال لانه عدا والعاقلة لا تعقل العدم كما سياتي ان شاء الله تعالى
شهر سيفا على المسلمين وجب قتله لقوله صلح من شرب على المسلمين سيفا
فقد اخل دم اي اكره وانما وجب لان دفع الضر واجب ولا يبي
اي يقتله وانما قاله بعد القول بوجوب الجواز ان يجب قتله لدفع الشر
وجب بقتله شي كافي الجمل الضايل والمجنون كما سياتي كذا اي يجب
ايضا قتل شارب سلاح على رجل مطلقا اي ليلا او نهارا في مصر وغير

او شارب عصا ليلاني مصر او نهارا في غير قتل المشهور عليه عدا حيث
لا يجب عليه شي لما خرج سارقا لم يخرج سرقة ليليا وقيل جاز ولا يجب بقتله
شي لقوله صلح قاتل دون مالك اذا اتقيا اي لا يقتل لخاص ماله واذا
لم يتقيا لم يخرج كذا اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد الاخذ ولا يتكلم من دفع
الاب بالقتل كذا اذا دخل رجل بالسلاح فغلب على من صاحب الدار انه
قاصد لقتله قتله شهر عصا نهارا في مصر قتل من قتل عدا لان العصا ليس
كالسلاح والظاهر طوق الغوث نهارا في مصر فلا يفتى في القتل شهر سلاحا
فصرب فانصرف فقتل المصروب يقاد القاتل لانه اذا انصرف عاد عصمة
الزائلة بالضرر فاذا قتل مضموما فعليه القود وضمن قاتل مجنونا
وصبي شارب السلاح ولو كان فتكها عدا الدية مفعول ضمن في ماله
لما قران العواقل لا تضمن العدم وضمن قاتل رجل صالح عليه القيمة وذلك لان
فعل المجنون والصبي والواحدة غير منصف بل خطا فلم يقع بغيره فلا يسقط العصمة
ومقتضى قتل النفس المضمومة في الادنى وجوب القصاص لكن امتنع لوجوه
المبيح وهو دفع الشر بحسب الدية فيه والقيمة في الدابة يقتضى جرح ثبتيان
او بشهادة رجلان انه جعله مجرورا واذا قرأش حتى مات يعني ان طريق ثبوت القصاص
سوي الاقرار او ان احدهما ان يخرج بطلان بجرح جماعة فمات منها والثاني
ان يشهد رجلان انه جعله مجرورا واذا قرأش حتى مات ولو كان جرحا يام
بنحو مسلة وهي بكسر الميم وشدة الهمزة عظمة يقال لها بالعافية جولة
لا بنحو ابرة وان تعمد لانها ليست في معنى السلاح الا ان يوزن الامة في
مقتله اي موضع يقتل بوزن الامة منه فيجب القصاص كذا في الكافي بخلاف
عطف على مسلة اي يقتضى القصاص جرحه وهو بالعافية فكل من كان في يمين
السلاح لا ظهر لانه ليس كذلك وروي عنه نحو اذا جرح وجب القصاص
ولا عود او منقله او خنق وهو بكسر النون مصدر قولك خنقته بخنقه كذا
في الصحاح وتفرق او سوطا في ضرب فمات لان وجوب القصاص يخص
بالعد المحض وذا بان بياض القتل لانه وبى لانه الجارحة لان الجرح يعمل
في بعض البنية ظاهرا وباطنا وغيره ببعضها باطنا لا ظاهرا وتوابعها بالظاهر
والباطن كل ما هو جنس الجرح كالصفر والاحمال والرقاص والذهب

والفئة والالتك كالحديد لو كان له حدة تفرق لانه يكون في معنى السك
رماه بمقدار حد يد يفتل به اي من شانه ان يقتل بخرجه اولاً فاحات منه
قبل كذا الوضرب بعضاً راسه مصيباً بالحديد وقد اصاب الحديد بخرجه اولاً او
ضربه بعد الحديد او فمته او عوده فاحات منه كذا في المبسوط وروى الطحاوي
عن ابي حنيفة انه لا يجب القصاص في المخرج كما لو ضرب بالعصا الكبير والمخرج
المذكور ولم يخرج لم يجب القصاص في قول ابي حنيفة قال قاضي خال وفي ظاهر الرواية
في الحديد وما يشبهه كالنخيل وغيره لا يشترط المخرج لوجوه القصاص قبل
من له ولي واحد اي ذلك الولي قتل القاتل قصاصاً قبل قتل القاتل
بالقصاص بنفسه متعلق بقوله قتل القاتل اي لان يقتل بنفسه قاتل
او امر الغير ولا ضمان عليه اي على ذلك الغير اذا كان الامر ظاهر احد احدى
جميع ما سبق يعني اذا قتل رجل رجلاً بمخض حادة وكان له ولي واحد جاز له
قتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعدداً فان اتفقوا كانوا كواحد والى
لم يجز القتل جاز ايضا ان يامر امر يقتل ايا كونه قيد الجواز القصاص
قبل القصاص فلما مر من جواز القصاص لم يجز ثبت عينا وانما كونه قيد الجواز
الامر به فانه لما جاز له جاز انابة الغير منه وانما كونه قيد عدم الضمان عليه
فلان جواز القتل بظهور الامر في الضمان وانما اذا قتل اي الاجنبى و
قال لولي امره لم يصدق ويقتل الاجنبى لا شفاء شرط جواز القتل هو
ظهور الامر وبلى القصاص من يرث اي كل من يرث المقتول وله ولاية القصاص
وان كان زوجاً او زوجة كذا الدية اي يستحق الدية كل من يستحق الارث
وليس لبعض الورثة استيفاءه اذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا لاحتمال عقوباتها
او صلح ويستوفى الكبير قبل الصغير لانه حتى لا يتجرى لنبوة بسبب
لا يتجرى وهو القواة واحتمال العفو والصلح من الصغير منقطع فيثبت
كل واحد كلاً كما في ولاية الانكاح ولا يجوز التوكيل في استيفاءه اي
استيفاء القصاص بغيره الموكل عن المجلس لانه تدرى بالسيرتها ودية
العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر للذهب لشرعي قتل رجل عدواً جازاً
ولي له لتمام قتل القاتل لان السلطان ولي من لا ولي له لا العفو ولا
فيه ضرر للعامة ويقتل بالمعتوه قاطع به وقيل قربه يعني اذا قطع

رجل

رجل بالمعتوه عدواً او قتل قربه كونه قاب للمعتوه بغيره من جانه لان
لا به ولاية على نفسه فيلبيها كالانكاح ويصالح لانه اتفق للمعتوه من
الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء فلان يملك الصلح اولى بهذا اذا صالح
على قدر الدية او اكثر منه والى لا يصح وتجب الدية كاملة ذكره الزيلعي ولا
يعفو لانه ابطال للحقة وللوصي الصلح فقط لان ولاية القصاص تابعة
لولاية النفس هي حقيقة بالكلية والصبي للمعتوه والقاصي كالاب
في الاحكام المذكورة ويسقط قود نفسه وما دونها ورثة على ابيه بالان
قتل بوجه امة عدواً او قطع يد امة لا يستوفيه ابنه بل يسقط لامة الا بولي
وموت لقاتل لغوات المحل ويعفو الاولياء واصله على مال ان قتل
لانه حقوقهم يجوز تفرقهم كيف شاؤوا ويجب جالاً وان لم يذكر والخلول
والناجيل لانه مال واجب بالعقد والخل في امثاله المحل كالمهر والتمتع
ويسقط ايضا بصلح ادهم وعفو لانه القود اذا ثبت للجمع فكل منهم
يتكلم من الصلح والعفو من ضرورة سقوط حق البعض في القود سقط
حق الباقين فيه لانه لا يتجرى وللباقي حصته من الدية لان استيفاء القصاص
تقدر لمعنى في القاتل وهو بثبوت عصمة بعضه البعض فيجب المال كالمال في الخطا
فان العفو عن القصاص من معنى في القاتل وهو كونه خاطئاً ولا حصته
للعاني لا سقاط حصصه بالف وكيل مولي بعد وقته قتل اي العبد والمحرر
بالصلح متعلق بوكيل عن دمه اي الدم الواجب عليهما اي بالالف
بنصف بينهما الف يعني ان قتل قرو عدو رجل عدواً حتى وجب عليهما الدم
فوكل الحر ومولي العبد رجلاً ان يصالح من دمه على الف ففعل بالالف
على الحر ومولي العبد نصفان ويقتل مع بعد يعني اذا قتل جماعة واحداً عدواً
يقتل الجماعة لا لاجتماع الصحابة ربه وبالعكس يعني يقتل واحد جماعة قتلهم
عدواً ويكتف به اي يقتل الجميع ولا شيء من المال ان حفر ولهم وقال القاصي
يقتل الاول منهم ان قتلهم بالتعاقب ويقضى بالدية لمن بعده في تركته لا
العاقلة لا تعقل العمد وان قتلهم جميعاً معاً او لم يعرف الاول يقع بينهم
ويقضى بالقود لمن فرج الفرقة وبالدية للباقيين ويقتل جميعاً ويقسم
الديات بينهم لان الموجود منهم قتلات والموجود منه قتل واحد فقاتل

وهو القيس في الفصل الاول لكنا تركناه لاجتماع ولنا ان كل واحد منهم
قاتل على الكمال فحصل التماثل لا يري ان الواجب في قتل واحد جماعة هو
القصاص ولولا التماثل لما وجب ولو حضروا لواء من المقتولين
قبل القاتل لم يسقط حق البقية اي حق اولياء بقية المقتولين لموت
القاتل اي كما يسقط بموت القاتل حقت نفقاته لموت محمل الاستيفاء
كما قرئ في انبياء فعفا احداهما ثم قتل الاخران علم ان عفو البعض
مسقط لبقاء والا فلا يعني ان القصاص اذا كان بين اثنين فعفا
احدهما وظن صاحبه ان عفا وجهه لا يؤخر في حقه فقتل القاتل فانه لا يباد
منه ومعلوم ان هذا قتل بغير حق ولكن لما كان مثالا ومجتمعا فبادر
البعض لا يسقط القصاص بعفو احداهما فصار ذلك تائلا وبلغ نفاذ
القصاص كذا في المحيط جرح رجل فاشهد الجرح على نفسه ان فلانا
لم يجرحه ثم مات الجرح فلانني على فلان ولا يقبل البينة عليه وان عفا
الجرح او الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا كذا في
القناوي المسعودية لا يجب القود بقتل عبد الوقف عند كذا في الخلاصة
ولا يباد الا بالسيف لقوله لا قود الا بالسيف اي لا قود يستوفى الا
بالسيف والمراد بالسيف السلاح هكذا اتمت الصحابة رضى وقال اصحاب
ابن مسعود رضى لا قود الا بالسلاح وانما كنى بالسيف عن السلاح كذا
في الكافي باب القود فيما دون النفس
هو فيما يمكن فيه حفظ المائدة فيقاد قاطع اليد عمدا من المفصل حتى اذا كان
من نصف الساعد لم يعد لا مشناع حفظ المائدة ولو كان يده البرية
كذا الرجل فانها اذا اخطعت من المفصل تقاد ولو من نصف الساق
والمارن فان مارن الانف اذا قطع عمدا تقاد ولو من قصبة فلان لا
فانه اذا قطع عمدا تقاد ايضا وكذا عينا ضرب فزال صوته ما بقيت
العين وبيان طرق القود بقوله فيجعل على وجهه اي الضاربة فطر
رطب ويقابل عينه بمرارة حماء فان ضوء عينه ايضا يزول ولو قتل
اي عينه لا اي لا يقاد لا مشناع حفظ المائدة قوله وكل شجرة عطف
على الرجل اي كذا اكل شجرة يراعي فيه المائدة ينبت في القود كالموت

وهي ان يظهر العظم كما سياتي لا قود في عظم الا السن لقوله لا تقصا
في العظم وقال عمر وابن مسعود رضى لا تقصا في عظم الا السن وهو
المراد بالحدس وان تفاوتنا بالصغر والكبر لانه لا يقتضي التقاد في
المنفعة فيقطع سن الضاربة ان قتل سن المخراب وتبرؤا
تكملة المبردان كسرت اليه لا يتساويا ولا قود ايضا في طرف رجل او
وجوه وعبد وعبدان لان الاطراف في حكم الاموال فينبغي المماثلة للتقاد
في القيمة ولا قود ايضا في قطع يده من نصف الساعد لما قرئ وجانحة
برئت لان البرية الجانحة تادر فلا يمكن ان يخرج الثاني على وجه برئ
فيكون اصلا كالفيل يجوز وانما اذا لم يبرأ قال برئت وجب القود وان
فلا يقاد اليه ان يظهر الحال من البراء والسرية ولا قود ايضا في سنان
ذكر لا مشناع حفظ المائدة فيما لان الانقباض والانبساط يجري فيها
وعن ابي يوسف ان كان القطع من الكل يقتضى الا اذا قطع من الذكر
الخشنة لا مكان حفظ المائدة في طرف الذئبي والمسلم سواء للبشر
بينهما في الارش وجرح المجني عليه ان كان يد القاطع شلاء او ناقصة اي ناقصة
الاصابع او راس الشاج اكبر من راس المسحوق بين القود والارش
متعلق بقوله خبر اما الاول وهو ما اذا كان يد القاطع شلاء او ناقصة
الاصابع بخلاف يد القاطع فلان استيفاء حقه بجراح متعذر فيجوز
ان يجوز بدون حقه في القطع وبين ان ياخذ الارش كماله ان تلف مثله
لا شأن فانقطع عن ايدي الناس ولم يبق منه الا الردى فيجوز بين ان ياخذ
الموجود ناقصا وبين ان ياخذ القيمة وانما الشاة وهو ما اذا كان راس
الشاج اكبر بان كانت الشاة استوعبت ما بين قرني المشحمة وهي لا تستوعب
ما بين قرني الشاج فلان الشاة ان كانت موجبة لكونها شاة فيزداد
الشاة بزيادة راسها وفي استيعاب ما بين قرني الشاج زيادة على ما قبلها
قد رجح لا يلحق الشاج من الشاة بل يلحق المشحمة فيجوز كافي الشلاء
والصحيحة لا يقطع به ان يبدان اخر اسكينا واحدا عليها نقطعت
يعني اذا قطع رجلا من رجل بان اخذ اسكينا واحدا من جانب اخر العنق
يده حتى انفصلت لا يقطع به احما وقال الشافعي تقطعان اعتبارا بان

لأن الأطراف تابعة لها بخلاف إذا أحرصها السكين من جانب واحد
من جانب آخر حتى يقع السكينان في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب
القود فيه على واحد منهما إذ لم يوجد من كل منهما امر السكين الآخر
العضو ولنا أن كل واحد منهما قاطع للبعض لأن ما قطع بقوة أحدهما لم
ينقطع بقوة الآخر فلا يجوز أن يقع الكل ببعض ولا الشئان بالواحد
لأن عدم المساواة فصار كما إذا أحرص كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس
فإن الشئان فيها المساواة في الصفة فقط وفي الطرف بغير المساواة في المنفعة
والقيمة وضمنا بينهما أي ضمن القاطعان دية المقطوعة لأن التلف حصل
بفعلها فيجب عليها نصف الدية على كل منهما التبع من مالهما مخررا وأول
قطع رجل يميني رجلين سواء قطعهما معا أو بالتتابع فصلها إذا حضر
يمينه أي قطع دية يدي نصف دية النفس فيقسمان بينهما نصفين
أما ثبوت القطع لهما فلأن تساويهما في سبب الاستحقاق يوجب التساوي
في الاستحقاق ولا جرة بالتقدم والتأخر كالغريمين في البركة وذلك لأن
حق كل واحد منهما ثابت في كل قيد لتقرر السبب في حق الثاني ولهذا لو كان
القاطع لهما عيدا استويا في استحقاق رقبته وأما ثبوت الدية لهما فلأن
أن الأطراف ههنا في حكم الأموال وعرفت أيضا أن القود ثابت لهما على
الكامل كمن كل منهما لم يستوف حقه كما هو حقه فلم بالضرورة اعتباره بالية
الأطراف أيضا كمن يبيع حق المملوك على الظالم ولهذا وجب الدية بخلاف
ما إذا كان القصاص في النفس حيث يكف فيه بالقتل لهما بدون الدية
قيد يميني رجلين لأنه لو قطع يمين رجل ويسار آخر قطع يدهما وكذا
إذا قطع لهما لواء فاحضر أحدهما أي أطراف المقطوعين وقطع يد القاطع
فلا فرق الدية أي دية يد واحدة لأن للخصم أن يستوفي حقه ولا يجب
عليه التأخير ليجزى الآخر بثبوت حقه بيمين وحق الآخر موقوف على احتمال
لا يطلب ويعفو تجانا أو صلى فإذا استوفى الأول تمام حقه بالقود
يقع حق الثاني في تمام دية واحدة لأن الأطراف ليست كالنفس كما
رعى عند انتفاء سهم الآخر فماتت يمينه الأولى لأنه عدو على قلته
الدية للثاني لأنه خطأ قطع رجل يمين آخر ثم قتل أحد أي القاطع

بهما أي بموجب قطعه وقدر في عديين ومختلفين بأن قطع عدا أو قتل خطأ
أو عكس برئ بينهما أو لا متعلق بالعديين والمختلفين أما في العديين
فإن برئ بينهما يقتض بالقطع ثم بالقتل وإن لم يبرأ فله عذره لأنه لا يمتثل
صورة ومعنى وعذرها يقتض بالقطع فلا يقطع فيه دخل خفاء القطع في جزاء القتل
وأما في المختلفين فانه إذا قطع عدا ثم قتل خطأ يقتض بالقطع ويؤخذ دية
النفس في عكسه يؤخذ الدية للقطع ويقتض بالقتل لاختلاف الجنائين
لكون أحدهما عدا والآخر خطأ وأخذهما أيضا في خطابين بينهما برأي
بج دية القطع ودية القتل وأخذ دية واحدة في خطابين أي خطأ القطع
وخطأ القتل لا يبرأ بينهما لأن دية القطع إنما يجب عند استحكام امر
القتل وهو أن يعلم عدم السرية والفرق بين هذه الصورة وبين عديين
لا يبرأ بينهما أن الدية مثل غير معقول فالأصل عدم وجوبها بخلاف القصاص
فانه مثل معقول فالحال أن القتل إنما عدا وخطأ والقطع كذلك صار
أربعة ثم أما ألا يكون بينهما برء أو لا ما رتابة وقديس كل منهما
كما في ضرب مائة سوطا برأ من تسعين ولم يبق اثروا من عشرة حيث
يكف دية واحدة فانه لما برأ من تسعين لم يبق مقتبة إلا في حق البير
وكذا لو كان جرحه أمة ملك ولم يبق لهما أثر عند الجرح وعن أبي يوسف في
مثل حكومة عدل وعن محمد جرحه الطبيب وعن الأذوية وإن بقي أي
الأثر وجب حكومة عدل وسببها من الدية ودية للقتل عفا
المقطوع عن القاطع فمات منه ضمن دية يعني رجل قطع يد رجل عدا عفا
المقطوع عن القاطع ثم مات منه فعل القاطع الدية في ماله ولو عفا عما
يحدث منه أيضا وعن الجنابة فهو عفو عن النفس لا يمين عليه أي على القاتل
فإن الخطأ من الثلث والعدو من الكل يعني أن كانت الجنابة خطأ وقدر عفا
عنها فهو عفو عن الدية فيعبر من الثلث لأن الدية مال فحق الورثة يتعلق
بها والعفو وصية فيصح من الثلث وأما العدم فوجه قود وهو ليس على فلم
يتعلق بحق الورثة فيصح العفو عنه على الكمال هذا عذره وعذرها العفو
عن القطع عفو عن النفس أيضا كذا الشيخة يعني أن العفو عن الشئ كالعفو
عن القطع عذره وعذرها عفو عن النفس أيضا قطعت امرأة يد رجل عدا

فكسها على يده ثم مات فلما مر عليها وعليها دية في مالها وعلى عاقبتها لوطا
 هذا عند أبي حنيفة روح لان العفو عن اليد والقطع لا يكون عفوا عما جاز
 منه فكذا التزوج على اليد والقطع لا يكون تزوجا على ما جاز منه عند
 ثم ان كان القطع عندا كان تزوجا على القصاص في الطرف وهو يسر بال
 على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير التسقوط او في حال يصح للمهر فوجب لها عليه
 والمثل فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف
 فكيف يصح تزوجها عليه قلنا الموجب الاصل للمهر القصاص لا لطلاق قوله
 والجرح قصاصا وانما سقطا للتعذر ثم يجب عليها الدية لان التزوج
 وان تضمن العفو لكن عن القصاص في الطرف فاذا اسرى تبت ان قتل
 ولم يتناول العفو فوجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس وهو في مالها
 لانه عند العاقلة لا يتحمل فاذا وجب له الدية ولها المهر فقامت الا
 وان كان احداهما اكثر رجوع صاحبه على الآخر وان كان القطع خطأ كان
 تزوجها على ارش اليد واذا اسرى الى النفس تبت ان لا ارش لليد
 المستحي معدوم فوجب المثل كما اذا تزوجها على ما في دين ولا شيء فيها والدية
 واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا يقع المقاصة لان الدية على العاقلة
 اقرب ينبغي ان يقع المقاصة على القول المختار في الدية وهو عدم وجوبها
 على العاقلة بل على القاتل كما سياتي تحقيقه ولو تكلمنا على يده وما جاز
 منها يعني السراية او على الجناية فمات منها فلما مر عليها لوطا لانه كان
 على القصاص وهو يسر بال فلا يصح للمهر فوجب المثل كما اذا تكلمنا على
 خمر او خنزير ولا شيء عليها اي لاديه ولا قصاص لان حقه القصاص قد
 رضى بسقوطه على انه يصير ميرا وهو لا يصح له فسقط اصلا ورفع على العاقلة
 قدر مهر مثلها لو خطأ لان هذا تزوج على الدية وهي لا يصح للمهر فان ساء
 اي مهر المثل الدية ولما لم يسهل له اي سوى مهر المثل فلا معنى لطلبه اي المثل
 لان التزوج مما هو ايج الكالية فيعتبر من جميع المال وهم لا يفرمون شيئا
 منه لهما لانهم انما يتجولون عنها بسبب جنابتها فكيف يفرمون لها وفي
 الاكثر اي ان كان مهر المثل اكثر من الدية لم يجب الزيادة لانها رضى
 باقل من مهر المثل والزائد في الاصل اي ان كان مهر المثل اقل من الدية

رفع

يرفع عن العاقلة مهر المثل الزايد منها وصية لهم اي للعاقلة تصح لانهم
 الاجانب فان كان يخرج من الثلث يرفع عنهم ايضا والاسقاط عنهم فثلث
 واذا الفصل الى الولي اذا لا ينفذ الوصية الا من الثلث قطعت يده يعني
 قطع زيد مثله يد بكرة فبنته بكرة عند القاضي فاحرم بالقصاص فانفق زيد
 له اي بكرة بان قطع يد زيد فمات المقتول الاول وهو بكرة قبل المقتول منه
 وهو زيد به اي بقطعة سابقا اذ تبت بالسرية ان الجناية كانت قتل
 عمدا وان حتى المقتول في القصاص في النفس اما استيفاءه القطع
 من المقتول فلا يوجب سقوط حتى المقتول في النفس ومن دية النفس
 من قطع بنفسه بغيره فودا قسري يعني ان من لا القصاص في الطرف
 اذا استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم ثم يسري الى النفس مات ضمن دية النفس
 عند ابي حنيفة وعندنا لا يضمن وهو قول الشافعي لانه استوفى حقه وهو القطع
 فسقط حكم سرايته اذا اخرج من السرية خارج عن وسعها يتقيد بشرط
 السلامة لئلا يفسد باب القصاص فصار كالامام اذا قطع السارق
 وسري الى النفس مات وكذا لبراغ والقصاص والجرح والخنان ولانه
 قتل بغير حق لان حقه في القطع والموجود قتل لان القصاص سقط للسراية
 لانه في معنى المخطئ لانه قصد استيفاء حقه لا القتل قتل الخطأ يوجب الدية
 بخلاف ذكره من المسائل اذ يجب الحكم فيها بالقصاص على القاضي بنقله
 والعمل على البراغ ونحو بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة
 كالرعي على الحربي وفي مسئلتنا هو خير بين الاستيفاء والعفو بل العفو
 مندوب فيتمتع استيفاءه بشرط السلامة كالرعي الى الصيد هذا
 ما قالوا ويرد على ظاهره ان استيفاء القصاص بنفسه في هذه الصورة
 اذا ادرت شبهة يسقطها القصاص كالان ينبغي ان يورث حكم القاضي
 في الصورة الاولى شبهة يسقطها القصاص لان حكم القاضي ليس اذني
 من المباشرة بنفسه اقول في دعوى حكم القاضي لا يورث شبهة يدفع بها
 القصاص بل يوجب القصاص على مدعي القطع لانه اذا ادعاه وانتهى عند
 القاضي كان موجبا عليه الحكم فيكون المدعي في حكم المكره للقاضي كما يكون
 المستوفى بنفسه في حكم المخطئ بل يكون مكره حقيقة بمقتضى توقيف الاكره

لفظ القصاص ولفظ
 القاضى شكل حوزة
 سانية بدياه قول
 اذ عيب ان الحكم بها بالقصاص
 على الشافعي انما هو قولهم فصل
 كالا امام اذا قطع السارق فصار
 زوال القصاص ولا يفسد باب القصاص
 ان يقال اذ يجب الحكم بها بالقصاص
 وهذا ظاهر لا شبهة فيه

وهو حمل الغير على فعل بما يعدم رضاه به لا اختياره فاذا كان في حكم المكره او كراه
 وجب القصاص عليه لان القاضى في يكون له ويكون ذلك لمباشر
 للقفل بعد كما نقر في موضعنا وارشيد عطف على قوله دية النفس اي
 ضمن ارشيد من القطع يد من له عليه فود نفس فغائنه اي قطع دية
 القليل يد القاتل ثم غفاه عن القفل ضمن دية اليد عند ايجوع وعندهما
 لا يضمن لانه استحق اطلاق النفس بجميع افرانها فانلف البعض فاذا
 فهو عا سوي هذا البعض ولانه استوفى غرقه لكن لا يحجب القصاص للشبهة
باب التمهيد في القتل واعتبار حاله اي حال القفل
 القود ثبت للورثة بذا لا ارنا اعلم ان ههنا طريقين احدهما طريق القتل
 وهو ان يثبت للملك للوارث ابتداء بسبب النفقة في حق الموتى كما
 اذا اذهب العبد فان الملك يثبت ابتداء للمولى بطريق الخلافة عن العبد لان
 العبد ليس اهلا للملك الثاني طريق الوراثة وهو ان يثبت للملك الموت
 ثم للوارث بالنقل منه اليه فذهب لاما مال الي الثاني قولان الصفا
 موروث عن الميت حتى يجزي فيه سها م الورثة ويصح عفوهم قبل الموت
 ويقضى ديونهم منه اذا انقلب لا وينفذ وصاياه من كان في الدية وذهب
 الامام الى الاول قولان القصاص غير موروث لانه يثبت بعد الموت
 للشفقة وذكر اثار والميت ليس من اهله وانما يثبت للورثة بطريق القتل
 بسبب النفقة الميت اي يقومون مقامه فيستحقون ابتداء من غير ان يثبت
 للميت لان القصاص ملك للفعل في المحل بعد موته المرحوم ولا يتصور الفعل
 من الميت ولهذا صح عفو الورثة قبل موت المرحوم وانما صح عفو المرحوم لان
 بان السبب نفقة وفوقه من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا
 نص على ان القصاص يثبت للموت ابتداء بخلاف الذين والدية لان الميت
 اصل ملك المال ولهذا الوصف شبهة فتعقل حيد بعد موته بملكه اصل
 الاختلاف راجع الى ان استيفاء القصاص في الورثة عنه وحق الميت
 عند حيا فاذا كان القصاص يثبت حقا للورثة عنه ابتداء فلما يصير حكمهم
 خصما عن الباقي في اثبات حقوقهم بغير ذلك منهم وباقائه اخص البينة لا
 يثبت القصاص في حق الغائب فلو بر من احد سم ببيعة اخيه على قتل

انقام

مخبر

مخبر الاخ الغائب بعيدا ليتمكن من الاستيفاء ويجب القاتل اذا
 اقام اخضر البينة بالاجماع لانه صار متما بالقتل والمتهم بحسب اختلاف
 الخطاء والدين متعلق بقوله بعيدا اي لو كان القتل خطأ لا يحتاج
 الى اعادة البينة لان موجب وطريق بنية المباشرة وكذا الذين اذا اقام
 احد الورثة بنية ان لا يبره على فلان كذا اخضر اخوه لا بعيدا بر من القاتل
 على عفو الغائب فالحاضر خصم ويسقط القود اي اذا كان بعض الورثة غائبا
 وبعضهم حاضرا فاقام القاتل بنية على من سقطوا حقه في القود وانتقال
 الى المال فاذا قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه بغيره كذا الوقتل عبد لرجلين
 احدهما غائب يعني اذا قتل عبدا لرجلين احدهما غائب فاذا قضى القاتل
 على اخضر ان الغائب قد عفا عنه فالحاضر خصم ويسقط القود ان اثبت
 لما ذكره اخرو لينا فود بعفو شريكهما فهو عفو للقصاص منهما يعني ان رجلا
 عدوا له ثلثة اولياء فشهدا ثلثان منهم على صاحبهما انه قد عفى فان اخضرهما
 عفو للقصاص منهما وهذه المسئلة على وجوه اربعة ذكر الاول بقوله فان
 صدقهما اي المخبرين القاتل الشريك فلان شريك لانه تصدق
 ابطال نصيبه ولما ثلثا الدية لان نصيبهما صار ما لا وال الثاني بقوله و
 ان كذا باصحا اي كذب القاتل الشريك المخبرين كل شئ للمخبرين لانها باصحا
 اسقطا حقهما في القصاص فانقلب لا ولما مال لهما لكذب القاتل لا
 ولشريكهما ثلثهما لان حق المخبرين لما سقط في القصاص سقط حق شريكهما فيه
 لعدم تجزئه وانتقل الى المال وسقطا حقهما في المال ايضا لما ذكر في حقهما
 وهي ثلث الدية والثالث بقوله وان صدقهما القاتل وصدقه اي كذبا
 الشريك فكل من ثلثهما لانه لما صدقهما اقر لهما بثلثي الدية فلم وادى
 بطلان حق الشريك فلم يصدق في حق لاهو غم القاتل الدية اثنا عشر المربع
 بقوله وان صدقهما اي المخبرين الشريك فقط اي كذبا القاتل فلم اي
 للشريك ثلثهما اي يقوم القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك وحده
 الى المخبرين لان زعم الشريك انه عفا تصدقه المخبرين فلا شئ له على القاتل
 ولما على القاتل ثلثا الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من
 جنس حقهما فيصرف اليهما والقياس ان لا يبرهن شئ لانهما ادعيا المال

المال

ان الغائب قد عفى فالحاضر خصم
 لانه يدعى على الخاص

رهما

القائل القائل ينكر فلم يثبت وما اقر القائل للشريك قد بطل تكذيبه وجه
الاستحسان ان القائل يتكذب به المخبرين قد اقر للمتهم هو عليه ثبت
الدية لزعم ان القصاص سقط باخبارهما بالعفو كما بتداء العفو منهما و
المقر كاذب القائل حقيقة بل اضاف الوجوب الي غيره وفي مثل لا يرتد
الاقرار كمن قال القائل على مائة فقال المقر ليس لي وكنتما القائلان في
المال المقر له الثاني كذا هنا اختلف شهاد القائل في زمانه او مكانه او
التي بان قال احدهما بعضا والاخر فكله بالسيف او قال شهاد بعضا
وقال الاخر جهلت له فكله لفت اي شهادتهما لان القتل تخلف بغير
الزمان والمكان والآلة ويختلف احكامها والمطلق بغير المقيد كان علي
كل قتل شهادة فرد فردت شهادة القتل قالوا جملنا الله وجب الدية
والقياس لا لا يجب شي لان القتل تخلف باختلاف الآلة فحمل المشهود
وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس محل لمتنع العمل
به قبل البيان فيجب اقل موجب وهو الدية ويجب في ماله لان المال في
الفعل العمد فلا يلزم العاقلة لما قرأ ارا اقر كل من رجلين بقتل زيد
وقال الولي قتلناه فله قتلها لان كل منهما اقر بانفاده بكل القتل فقتل
عليه المقر صدقته في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذب في انفاده بالقتل
وتكذيب المقر في بعض اقربه لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يجب
تفسيره ونسب المقر لا يمنع صحة اقراره ولو كان مكان الاقرار شهادة
لفت اي شهدا بقتل زيد عمر وادخر ان بقتل بكر اياه لفت الشهادتان
لان تكذيب المشهود لا الشهادة في بعض شهد به يبطل شهادة لان
التكذيب يقضي ونسب الشاهد يوجب رد شهادته شهدا على رجل
بقتل خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتل جانيهما العاقلة الولي لانه
قبض الدية بغير حق او الشهود لان المال تلف بشهادتهم وجها الذي شهدوا
عليه اي على الولي لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي كالفاسد
مع غاصب الفاسد والعقد كخطأ الا في الرجوع اي ان كان لشهادته
على العمد فقتل به ثم جاء جانيهما بغير الورثة بين تضمين الولي الدية او الشهود
فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند اي حجج لانهم وجبوا بها

قتل

للولي

للولي ما ليس بمال وهو القصاص فلا وجب لان يرجعوا بمال اذا لم يمتد بينهما
وعند حيا يرجعون على الولي كخلف الخطأ ولو شهدا على اقراره اي اقرار
القائل بالخطأ او العمد ثم جاء جانيهما بقتلهم اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما
او شهدا على شهادة غيرهما في الخطأ وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء جانيهما
لم يضمنوا ايضا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما لان المشهود به شهادة
الاصول على القتل لا نفس القتل ضمن الولي الدية في الصوتين للعاقلة
اذ ظهر انهما من غير حق لما فرغ عن مسانيل الشهادة في القتل شرع في
مسائل اعتبار حاله القتل فقال العبرة بحالة الرمي لا الوصول اعلم ان
الاحكام العبرة لوقت الرمي في حق الضمان والمحل لان الضمان انما يجب
بالجناية وانما يصير الشخص جانيا بفعل يدخل تحت اختياره وهو الرمي لا الوصول
فوجب الدية على من رمى مسلما فارتد المرمى اليه فوصل السهم اليه فمات ففعل
الرامي الدية لورثة المرنء عند اي حرضه وقالوا رحمها الله كشي على الرامي لان
التلف حصل في محل غير معصوم بل رولا ان المرمى اليه وقت الرمي معصوم
والعبرة به ويجب القيمة لسيد عبد رمى اليه بصيغته المجرم اي صار ميتا
اليه فاعتقه فوصل السهم اليه فمات لانه وقت الرمي مملوك وقال محمد
يجب عليه فضل ما بين قيمته وميتا اليه غير رمي ويجب الجاء على محرم رمي
صيد المحل اي خرج من الاحرام فوصل السهم لانه وقت الرمي محرم لا على حلال
رماه فاحرم فوصل لانه وقت الرمي غير محرم ولا يضمن من رمى مقتضيا اليه
برحمه فخرج شاهده فوصل لانه وقت الرمي مباح الذم الله اعلم بالصواب
كتاب الديات جمع دية مصدر ودى القاتل
المقتول اذا اعطى دية المال الذي بدل النفس ثم قيل لذلك المال دية شبيهة
بالمصدر وفاؤا مأخوذ من كفا في عدة كذا في المغرب والارض اسم للواجب
على ما دون النفس الدية الف دينار من الذهب وعشرة آلاف درهم
من الفضة ومانه من الابل فقط يعني ان الدية عند اي ح لا يكون الا من
هذه الاموال الثلاثة وقالوا رحمها الله منها ومن البقر ما يتا بقرة ومن الغنم
الف شاة ومن الخيل ثمانية فكل حلة ثوبان وياه اي الابل في شبه
العمد اربع بين الارباع بقوله من بنت محاض خمس عشرة ومن

بنت لبون خمس وعشرون ومن حقة خمس وعشرون ومن جذعة خمس
 وعشرون وهي الذية المطلقة نقل في غاية البيان عن شرح القدرين
 ان تغليظ الذية روي عن عمر بن الخطاب بن مسعود وزيد بن ابي موسى الاشجعي
 والمغيرة بن شعبة وان اختلفوا في كيفية التغليظ فعند ابي حنيفة وابي يوسف
 ما ذكرهنا وعند محمد والشافعي ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون
 شعبة كلهما خلقت في بطونها اولادنا وفي الخطاء عطف على شبه العداي الابل
 في الخطاء احماس منها اي من المذكورين الرابع ومن ايسر فاحض وعشرون
 بنت فاحض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون
 ايسر فاحض وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه فاحضنا بذلك وكفارنا ما ذكره
 النص وهو عتيق فومس وان عجز عنه صام شهرين ولا ولا يبيع الطعام
 اذ لم يرد به نص المفادير تعرف بالتوفيق والنجاة اذ لم يعرف حيوة ولا
 سلامة ويصح رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم تبعا والظاهر سلامة
 اطرافه ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس ما ذكرهنا وقد ورد في
 اللفظ موثوقا على رضي الله عنه وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم الذي فيها اي لدية كالم
 لقوله دم في كل ذي عهد في عهد الف دينار وبه قضى ابو بكر وعمر رضي
 الله عنهما وهو ما عطف عليه بقوله الا في دية والمجان واللبان ان
 منع النطق او اداء اكثر الحروف والذكر والحشفة والعقل والسمع والبصر
 والشم والاذق واللحية والخلقة ولم ينبت وشعر الرأس ايضا ان طلق
 ولم ينبت ودية اعلم ان ابني الفوت في الاطراف جنس منفعة على الكمال
 او ازال قصد في الادنى من كمال الجبال يجب عليه كل الذية لا تلاف النفس
 من وجه وهو يلحق بالانف من كل وجه فاعطيا لادنى اصله فضاء
 الله صلعم بالذية كلها في اللسان والانف وقد قضى عمر رضي الله عنه رجل على رجل
 باربعة دنانير واحدة وقوت على راسه وتلف بها عقله وسننه بعمر
 وكلامه كذا كل في البدن انسان كالجيبين والعينين واليدين والرجلين
 والشفتين والاذنين والاشنيتين ونحو المرأة فان الواجب في كل
 اثنين منها دية كاملة وفي احوالها نصفها كذا روي في حديث سعيد
 بن المسيب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل واحد من هذه الاشياء نصف

الذية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي العينين الذية وفي احوالها
 نصف الذية ولان في تقويت الاثنين منها تقويت جنس المنفعة او
 كمال الجبال فيجب كمال الذية وفي تقويت احوالها تقويت النصف فيجب نصف
 الذية وكذا اشعار العينين حيث يجب في كلهما دية كاملة وفي الاثنين
 منها نصفهما وفي احوالها اي احوال اشعار ربهما اي ربع الذية لما ذكره
 وفي كل اصبع ياد رجل عشرة لقوله صلعم في كل اصبع عشرة من الابل وما دونه
 مفصل ثلثة في احوالها ثلث دية اصبع لانه ثلثها ونصفها اي نصف
 دية اصبع لو فيها مفصلان كالابهام لانه نصفها وهو نظير انقسام دية
 اليد على الاصابع كما في كل سن يعني يجب في كل سن نصف عشرة الذية و
 هو خمس من الابل لقوله صلعم في حديث ابي موسى الاشجعي رضي الله عنه وفي كل سن
 خمس من الابل من الداراهم خمسمائة درهم فان قيل لو قلنا بذلك يزد على
 دية واحدة اذا تلف كل الاسنان لانهما في الغالب ثنان وثلثون شاة
 وفي انلاف كلهما انلاف النفس من وجه التقويت جنس المنفعة لانهما تقويت
 كمالها كالمعنى وحكم الانلاف من وجه لا يجوز ان يزد على الانلاف من كل وجه
 قلنا هذا ثابت بخلاف القياس بل ينقض لما يرد السؤال كذا في غاية البيان
 واذا ثبت هذا بخلاف القياس كان غير معقول المعنى فلا يجب ان يذكر له وجه
 معقول ان اريد ذلك بطريق التبرع فالوجه ما ذكره صد الشريعة ان عدد
 الاسنان وان كان اثنين وثلثين فالاربعة الاخيرة وهي اسنان الحلم قد
 لا تثبت لبعض الناس وقد تثبت لبعضهم بعضها وللبعض كلها فالعدد
 المتوسط للاسنان منقصة الزينة والمضغ فاذا سقط سن بطل
 منفعتها بالكلية ونصف منفعة السن التي تقابلها وهو منفعة المضغ
 وان كان النصف الآخر هو الزينة باقيا واذا كان العدد المتوسط لثلاثين
 ثلثة سن الواحدة ثلث عشرة ونصف المنفعة سلك العشرة وبموجبها
 نصف العشرة وفي عضو الالف بغير دية كيد شلت وعين عميت و
 صلب انقطع سلك لان وجوه الذية يتعلق بتقويت جنس المنفعة ولا يرد
 للصورة بلا منفعة الا اذا تجردت عن المنفعة عند الانلاف فيجب فيه
 حكومة عدل ان لم يكن فيه جال كيد الشلاء او ارش كمالا ان كان ذلك كالا
 الشخصة ذكره الزيلعي

ثلثون ثم
 للاسنان
 ع

لا تود في الشجاج

الآتي الموصية عدا وهي التي توضح العظم اي تبينه لامكان اعتبار المساواة
فيها بان يسير غورها بالمسبار ثم يتخذ هذه بقدر ذلك فينقطع بها مقدار
ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصص فيما دونها ايضا ذكره في قوله في الابل
وهو الصحيح لامكان اعتبار المساواة فيها ايضا كما ذكر في الموصية ذكره في قوله
وفيها خطأ نصف عشر الامة وفي الامة عشرها وهي التي تكسر العظم و
المنقلة عشرها ونصف عشرها وهي التي تنقل العظم بعد الكسر والامة وهي
التي تصل الى ام الدماغ وهي طلبة رقيقة تجمع الدماغ وبعد الامة شجرة شجرة
الدماغ بالعين المجردة وهي التي تصل الى الدماغ لم يذكرها في قوله لان
النفس لا يتبع بعد عادة فيكون قسما لا من الشجاج والكلام فيها او
الجائفة وهي التي تصل الى الجوف فلها كل ذلك ثبت بالحدوث وفي جائفة
نقلت الى الجانب الآخر فلها لان ابا بكره هذا حكم ولانها جائفتان
وفي الحارصة هو وما عطف عليه خبر لقوله الآتي حكومة عدل اي بالي والمصلحة
التي تحصى الجلاء في كونه ولا يخرج الدم والدماغ بالعين الملهمة وهي التي
تظهر الدم ولا تبيل بل يخرج في موضع الجراحة كالدمع في العين والامة
وهي التي تبيل الدم والمباضة وهي التي تبضع الجلاء في تقطعه والمصلحة
وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسمحاق وهي التي تصل الى جلد رقيقة
بين اللحم وعظم الكرش شجرة سماقا حكومة عدل اذ ليس فيها ارش مقدار
شرا ولا يمكن اهدار ما يجب فيه حكومة عدل هو ما نورد من ابراهيم الخنجي
وعمر بن عبد العزيز فينبه حكومة بقوله فيقوم بعد ابلها الاثر ثم معه
تقدر التفاوت بين القيمتين من الامة هو الحكومة فيفرض ان هذا
الحزب عدا وقيمة بلا هذا الاثر الف درهم ومعه شجرة فالتفاوت بينهما
مائة درهم وهو عشر الالف فيؤخذ هذا التفاوت من الامة وهي عشرة الالف
درهم فعشرة الف درهم هو حكومة العدل وبه يفتي احتراز عما ذكره الكرخي
انه ينظر مقدار هذه الشجرة من الموصية فيجب بقدر ذلك من نصف عشر
دية وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح لان عليا رضي الله عنه بهذا الطريق
ففي قطع طرف اسنانه ذكره الربيعي وفي اصابع يدا كلف وبها نصف
الدية يعني ان الكرخي لا يزد بسبب الكلف لانه تابع بل الواجب في كل
اصبع عشر من الابل فيكون في الخمسة خمسون ضرورة وهو نصف

الدية ومع نصف الساعه نصف دية للاصابع والحكومة نصف الساعه
وفي كلف فيها اصبع عشرها لاصبع وان كان اصبعان فحسبهما كلفا
وكشيتي في الكلف لما قر وفي اصبع زائدة هو وما عطف عليه خبر لقوله الآتي
الحكومة وعين صبي وذكره وسنة الالم بعلم صبي اي صبي كل من الثلاثة
بما دل على نظره في العين وبكره ذكره في الذكر وكلامه في النسان الحكومة
وان علمت اي صبي فالدية فان حكمه بعد ذلك حكم البالغ في العمد والخطاء
ودخل ارش موصية اذ هبت عقلا وشعره في الامة يعني اذ شج رجلا
موصية فذهب عقلا وشعره ولم يثبت ودخل ارش الموصية في الامة لان
قوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا ينفع بدونه فصار كما اذا
اوصى فمات وارش الموصية يجب بفوات جزء من الشجر حتى لو ثبت الشعر
سقط ارشها والامة وجبت بفوات الشجر وقد تعلقها جميعا بسبب واحد
قوات الشعر فدخل الخاء في الكل كمن قطع اصبع رجل فسلت به يده فجاء
اذما بالسمع والبصر والنفق اي لو شجرة موصية فذهب احد هذه الاشياء
لا يدخل ارش الموصية في ارش واحد منها لان كلاهما جناية فيما دون
النفس المنفعة مخمصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان
لان نفقه عدا الى جميع الاعضاء كما قر طريق معرفة ذهاب السمع لا يترك
المجنى عليه حتى يفعل ثم ينادي ان اجاب والنفق علم انه لم يذهب كذا
في الفتاوي الصوري وطريق معرفة ذهاب البصر ان يرى اهل البصير
قال قالوا بانه وجب الدية وان قالوا لا يدري اعتبر الادعي والانتكار
بان يقول المجنى عليه للجاني اذهب بصري فاذا انكر يطلب المدعي البينة
فاذا عجز فيكون القول لاصحاب مع يمينه على البقات دون العلم اي
يختلفان هذه الجناية لم تصدر عنه فان نكل حكم ذكره في الصوري ايضا
لا توجد في اذما ب عينية بل دية الموصية والعينين يعني شجرة رجلا موصية فذهب
عيناه فلما قصاص فيه بل يجب الدية فيها لان سرية الفعل مع ابتداء الفعل
كشيتي واحدا فان السرية لا تنفصل عن الجناية وقد اخذ الخليل من وجهه بوجه
انصال احدهما بالآخر واذا لم يكن آخر الفعل موجبا للعدو لا يكون اذله
موجبا لانه بالنظر الى الابتداء ان كان عمدا فبالنظر الى الانتهاء خطأ

فصا خطا من وجه دون وجه فلا يكون موجبا للقود المشبهة ولا يقطع
اصبع مثل جاره لانه ايضا من قبيل السراية بل الانية فيها لان القضا
لما سقط وجب رش كل منهما لكونها عضوين مستقلين او اصبع اي
لا تود ايضا في اصبع قطع مفصل الاعلى مثل بعي لانه ايضا من قبيل
السراية بل دية المفصل لانه مقدار شرعا فقط ان لم ينتفع بما يقع والحكمة
فيما يقع لا تنفع التقدير الشرعي فيه ان استغنى به وانما كان كذلك لكونها
عضوا واحدا ذكره الزيلعي ولا تود ايضا بكسر نصف سن اسود بابها
او امر او اخر او دخلها عيب بوجه ما بل يجب كل دية النفس كذا في
الكافي وقال في الخواصة ثم فيما اذا اخضت او اسودت واخرت انما
يجب الدية اذا فاتت منقعة المضع والافلو كان السن مما يري حال
الكلم يجب اي الدية ايضا اي كافي الوجه الاول والاخر شي وعي
هذا لا يفي كلام الكافي على الخلاء واختلف في الاصغر او المختار والدية
كما في سائر الالوان كذا في الخواصة انا يعني نزع رجل سن رجل شرع
المنزوعة سنة سن النازع فثبت سن الاول وقلوبها اي قطع
رجل سن رجل فردت الي مكافئتها ونبت عليها اللحم وجب الارش
في الصور بين امانتي الاولي فلو انبتت ان الاستيفاء كان بغير حق لكن
لا يجب القصاص المشبهة فيجب المال لان الموجب فساد الميت ولم يفسد
حيث نبت مكانها اخري فانعدمت الجنابة وانما في الثانية فلان نبت
التي لا اعتبار له لان العروق لا تقود كذا الاذن يعني اذا قطع اذن
فما لصقها فالتحت يجب الارش لانها لا تقود الي مكانت عليه لا اي لا
الارش ان قطعت سن فثبت اخري لان الجنابة قد زالت ولهذا الو
قطع سن حتى فثبت في مكانها اخري لا يدرى شي بالاجماع لعدم فساد
الميت حيث نبت مكانها اخري فلم تغت المنفعة ولا الرتبة او
التم نتيجه يعني شئ رجلا فالتحت ولم يبق لها اثر ونبت المشو سقط الاثر
لزو ال الشين الموجب له اخرج بغير يعني ان ضرب رجلا مائة سوط
مثلا فخره فبراء ولم يبق لها اثر سقط الارش لزوال الشين ولم يبق
اثر فيه للصورتين حتى ضرب سن حتى فانزعها ينتظر بلوغ المقود

لغة المفصل شكله
الاصغر المختار

ان بلغ ولم يثبت يجب على عاقلة الدية ولو من العجم في مال كذا في الخواصة
وسيا في كتاب المعاقلة المختار لطم رجل رجلا فكسر بعض اسنانه حتى
المضروب من سن الضاربة ذلك القدر كذا في الخواصة وطريقا يبر
بالمر حتى يكون سنة مثل سن المضروب فان قلت هذا ليس بعد سن
وقدر ان لا تود فيما دون العهد قلت قد مر ايضا ان شبه العهد فيما دون
النفس عدا فلا تفعل لا يقاد جرح الا بعد براء لقوله لم يستاني في الجرح
سنة اي ينتظر ولان الجرحا معتبرتهما ما لهما لا حالها لاحتمال السراية في
النفس فيظاهرة قتل وانما يستقر للامر بالبراء عدا المجنون والصبي خطا
وعلى عاقلة الدية لما روي عن علي رضي الله عنه جعل عقل المجنون على عاقلة وقال
عده وخطاؤه سواء ولان الصبي مظنة والعاقلة الخاطي لما سخطي بالتحقيق
حتى وجب الدية على العاقلة فالصبي هو اعدا ولي هذا التحقيق ان لم
يكن من العجم وان كان منهم ففي مال المارة المختار بل الكفارة لانها كما سماها
استارة ولا ذنب لها مسترة لانها مرفوعة القلم وروان اربث لانه عقوبة
وصحبا من اهلها **فصل** ضرب بطل امرأة مرة اخرى
عن الامنة وسيا في حكمها فالقت جنيبا ميتا وجب غرة هي نصف غرة دية
الرجل وهو خمسة ادرهم لو كان الجاني ذكرا وعشرة دية المرأة لو كان الجاني
انثى وهو ايضا خمسة ادرهم لما روي انه صلح قال في الجاني غرة عبدا او
قيمة خمسة ادرهم وروي وجسمانه فيكون الغرة نصف عشرة الدية انما هي الرقيق
غرة لانه غرة ما يملك اي خيره وافضل او اطلق الغرة وهي لوجه على الجمل كما قيل
رقبه كذا في الفايق في سنة لما روي عن محمد بن الحسن رجا انه قال بلغنا ان
رسول الله جعل على العاقلة في سنة ونفس من ورنه سوي ضاربه
ان كان وارثا لما قران القاتل لا يربث ولا كفارة عليه اي الضاربة لانها
معنى العقوبة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا يتعدا دية عطف على
غرة الا وفيه دية واحدة ان كان جانيها ميتا لانه انكف جانيها بالرب الساني
وديان الا كان المضروب جانيها ميتا لان الجاني يتعد ويتعد الجنابة
وغرة دية ان كان الجاني ميتا فماتت الام الغرة للجاني والدية للام
ودية الام فقط ان ماتت الام فالت جنيبا ميتا لان فوت للام سب

لم يمت الا ان ذلك سبغة في آخرها في رواية ابنه نبت
انما في ظاهر الرواية بعد الفقه في رواية ابنه نبت
ان من ليس له ديوان ولا حصة في ثيابه في مال الجاني ولا
يجب في نبت المال الاجابة ولا حصة في ثيابه في مال الجاني ولا
والكل من الخلاء

لموتها لان حيوتها بجيوتها وتنفسها بنفسها وتبين ان القوت حيا
 مات دية لتمام ودية للجنتين لان قتلها فصار كما اذا القته حيا وماتا
 ماتا وفي جبين الامة نصف غنم فيموت في الانبي لان القيمة في الامة كالدية
 في الحرة ولا يلزم منه كون الواجب الانبي اكثر من الواجب في الذكر فيا اذا كان
 قيمة الجارية اكثر من قيمة الغلام لانه نادر والغالب ان قيمة تربية على قيمتها
 بكثير حتى ان قوت جارية بالف درهم تقوم غلام مثلها في الصنف المروية
 بالغ درهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا كان الجنتين من غير مولاة ومن غير مملوك
 وانما اذا كان من احداهما فقيمة المذكرة في جنتين الحرة ذكر كان او انثى
 لانه ذكر ذكره الزبلي فان ضربت فاعتق سيدها وقع في عبارة الوقاية
 سيده كانه سهو من الناس لان الضمير للحملا وهو موقوف مطلقا حملا فالقيمة
 تحت وجب بجمته حيا لاديه لان قتلها بالضرب السابق وهو كان في حالة الزنا
 وقد قرآن العبرة لحالة الترمي لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للهبة لا مورد
 وما استبان بعضه كالتمام اي الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين
 التام فيما ذكر من الاحكام لا طلاق ما روينا اذ سقط ميتا بداء او
 كثر بها بطنها مثلا فقيمة الزوجة تحجب عاقلتها في سنة واحدة الا ان يكون
 باذن الزوج في لا يلزم شي ولو ارثت امرأة ففعلت لا يضمن المأمورة كذا
 في الخلاصة باب ما يحد في الطريق وغيره احدث في
طريق العامة كتيقا وهو المستراح او مزارعا وهو جري الماء او حيا وهو حرك
 ماء برك في الحياطة وقبل جري يخرج من الحياطة ليس عليه او كانا جازا احدا
 ان لم يضرهم وكل من المارة نقضه لان كل منهما صاحب الحق بالمروية
 وبدوا به فكان لحق النقض كما في الملك المشترك وفي طريق الخاصة با
 يكون غير نافذ لا اي لا يجوز احدث شي منها بلا اذن الشريك وان لم يضر
 لانه كالمالك الخاص بهم وضمن دية من مات بسقوطها عليه لانه صار سبيبا
 لموته كما لو وضع حرا او حرة بتر في الطريق او في غير ملكه فقتل به نقص
 ضمن قيمة بهيمة تلفت بواحد من المذكورات ان لم ياذن به الامام فانما
 الضمان في جميع ما ذكر باحدث شي في طريق العامة انما يكون اذا لم ياذن
 به الامام لان اذن اومات في طريقه جو او نجا بقتل الغير الكربة

موتها بجيوتها وتنفسها بنفسها وتبين ان القوت حيا

والمراد

والمراد ههنا اخفاق من هوا البشر وعند ابي يوسف ان ما نجا بحب الضمان
 لان الغنم سبب الوضوع حتى جرح او ضربه فقتل به رجل ضمن المتي لان قتل
 الاول النفس بفعل الضمان عليه كمن حمل على راسه ذنبا في الطريق سقط
 شي منها على اخر فقتل به فانه يضمن او ادخل حصيرا او قنبرا او حصاة
 في مسجد غيره فسقط شي منها فقتل به انسان ضمن قتل مسجد غيره لانه ان
 كان مسجد حية لم يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا يلزم من كسب
 واختيار الموتى ونحو ذلك فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط التسليم
 وفعل غيرهم تعديا او مباحا مقيدا بشرط التسليم او جلس في مسجد
 سواء كان مسجد حية او مسجد غيره حال كونه غير متصل فقتل به احدا بان
 سقط عليه اثم فقتل يضمن قتل بكونه غير متصل لانه لو كان معصليا سواء
 صلى الغرض والنقل لم يضمن لان المسجد انما بني للصلوة وان لم يكن
 معصليا سواء جلس لقراءة القرآن او للتعليم او للصلوة او نام فيه انما
 الصلوة ضمن لا اي لا يضمن من سقط منه رداء لبسه على انسان فقتل
 به قتل باللبس لانه ان كان حاله فسقط على انسان فقتل به او سقط فقتل
 به انسان ضمن والفرق ان حال الشئ بقصد حفظه اخرج في التقييد بوضو
 التسليم بخلاف التلبس فلو قتل بذكر لزم الحرج فقتل مباحا مطلقا ومن
 دو حيا طامال في طريق العامة وطلب نقضه مسلم او ذمي رجل او امرأة او
 او مكاتب لان الناس في المروية في الطريق شركاء وطريق الطلب ان يقول
 اني تقدمت الى هذا الرجل لهدم حياطة وهذا القدر يكفي ولا حاجة الى الاكثار
 وذكره في الكتب لينك من الانبيات عند الاكثار ممن متعلق بطلب بطل
 اي النقض كالترا من الحياطة فانه يمكن بطله اي فك الرتين وارجاع المروية
 اليه يده واب لطفل الوصي فانه لهما ولاية الترف في مال الصبي والمكاتب
 لانه مالك يذوق لاية النقض والعبد التاجر وكوديون لانه ولاية الترف في
 له ثم تلف بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نفسا فقتل عالة
 المولى لوله عاقلة لان الاشهاد ومن وجه على المولى وضمان المالك البقي بالعبد
 وضمان النفس للمولى فلم ينقص من يملكه في مدة يملك اي نقضه فيها اي
 في تلك المدة مالا بمفعول ضمن وعاقلة عطف على ضمير ضمن وجاز للفصل
 نفسا مفعول ضمن المقدر تلفا اي المالك والنفس به اي بذلك الحياطة

سقط

في لفظ المقدر

في لفظ المقدر الكمال

هو الذي يملكه المالك في مال الصبي والمكاتب
 لانه مالك يذوق لاية النقض والعبد التاجر وكوديون لانه ولاية الترف في مال الصبي والمكاتب
 لانه مالك يذوق لاية النقض والعبد التاجر وكوديون لانه ولاية الترف في مال الصبي والمكاتب

لا اي لا يضمن من استهد عليه بيع داره وقبض المشتري او لا كذا في الكافي في
في الهداية لفظ اول فسطح الحايطة بعد البيع فلف به مال ونفس وان لم
يضمن لان الجنابة بترك الهدم مع تمكنه وقد زال البيع بخلاف شرائع الجنابة
لان كان جانيا بالوضع ولم ينفسخ بالبيع ولا ضمان على المشتري اذ لم يشهد
الا ان يشهد عليه بعد شرائه في يضمن لترك التفرج مع تمكنه بعد الطلب او ب
من لا يملك نقضه اي لا يضمن من لا يملك نقضه وان طلب منه كالمهر
والمستاجر والمودع والتسليم لعدم قدرتهم على التعرف مال الحايطة الى
دار رجل في الطاب لان الحق له فيصير ناجلا وبراءة منها اي من الجنابة
لان مال الى الطريق فاجل القاضي والطاب لانه حق العامة فلا يجوز لها
ابطاله وان بني ما يابدا ضمن بابل كذا في شرائع الجناح وهو اخرج الحد
من الجدار الى الطريق والبناء عليه ونحوه كالكنيف مثلا خايطا بمخمس طلبت
من احدكم وسقط على رجل فخطب به ضمن عاقلة اي عاقلة المطلقة منه
حسن الدية لان الطلب صحيح في الشمس فيكون متعديا فان قيل لو احدث
الشركاء لا يقدر ان يهدم شيئا من الحايطة فكيف يصح الطلب منه قلنا ان لم
يتمكن من يهدم نصيبه يملك من اصله بوجه وهو المرافعة الى الحكم ويحصل
الرض فاذا ترك ضمن العاقلة كما ضمنوا اي العاقلة ثلثها ان حرم احد ثلثه
في دراهم بزاز او بني حايطة فخطب به انسان لان الحايطة والباني في الثلثين
متعدي باب جنابة البهيمية
والجنابة عليها لال ان المرو في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لانه
يتصرف في حق من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركا بين كل الثلث قلنا
بالاباحة بشرط السلامة ليعتدل لنظر من الجانبين فيما يمكن الاخر اذ
لا فيما لا يمكن لان تعقيبهما مطلقا يؤدي الى المنع من التعرف وستبابه
وهو مفتوح اذا تفرق هذا فنقول ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت
دايته وما اصابته بيده او رجلها او راسها او كدمت اي عشت بمقدم
استانها او جطت اي ضربت بيدها او صدمت اي ضربت بنفسها شيئا
يقال اصطدم الفارس ان اذ ضرب احداهما الاخر بنفسه فان الاخر اذن
هذه الاشياء ممكن لانها ليست من ضرورات السير ففقد بشرط السلامة عنها
فلو حدثت هذه الاشياء في السير في ملكه لم يضمن لانه غير مفيد الثاني الوطى وهو

راكبها

راكبها لان الابطاء مباشرة لانه قبله يتقبل حتى يحرم الميراث ويلزم الكفارة
وغیره تسبیب وفيه بشرط التعدي فصار كحرف البئر في ملكه في المباشرة لانه
بشروط ولو حدثت في السير في ملكه غيره فلو كان سير باذنه اي باذن الغير
كان ذلك الملك والسير فيه كالسير في ملكه حيث لا ضمان عليه والا اي وان لم
يكن باذنه ضمن بالملك مطلقا لانه متعدي لانه لم يفتح عطف على قوله ما وطئت
دايته ففتح الدابة بالحق المصلحة ضربها بخلافها اي لا يضمن ما نطت برجلها
او ذنبها ساجية اذ لا يمكنه الاخر اذ عنها مع سيرها حتى لو اوقعت في الطريق
ضمن لا مكان الاخر اذ عن الايقاف وان لم يكن عن النخبة فصار متعديا
بالايقاف او عطف بيارات وبات في الطريق ساجية فانه لا يضمن ايضا
لما قر من امتناع الاخر اذ او اوقعت في بعض الدواب لا يفعل ذلك الا
بعد الوقوف فلو اوقعت في غير ضمن لانه متعدي بالايقاف الا ان يكون
الايقاف في موضع اذن من قبل الامام بايقافها فيه فح لا يضمن لعدم التعدي
وان اصابته بيده او رجلها حصاة او نواتا او اثارت عيارا او حجر او غير
نقفا عينا او افسد ثوبا لا يضمن لغدر الاخر اذ وبالليزر ضمن لا مكان
الاخر اذ ضمن السابق للداية والقايد لهما ما اصابته بيده او رجلها اي
كل صورة ضمن فيها التراكب يضمن فيها السابق والقايد لانهما مستبيان
كالراكب في غير الابطاء فيجب فيها الضمان بالتعدي كالراكب في هذا الحكم مطرد
ومنعكس في الصحيح وذكر القدر في ان السابق يضمن النخبة بالرجل لانه
براي عينه فيتمكن الاخر اذ عنها مع السير وغاية عن بصر الراكب والقايد
فلا يمكنهما الاخر اذ عنها وعليه بعض المشايخ والكرهم على الاول وعليه اي
الراكب الكفارة لانه مباشر وهي حكم المباشرة ولا يرثان كالالمقتول
مورثة لذلك ايضا بخلافهما اي السابق والقايد حيث لا كفارة عليهما و
يرثان لانهما مستبيان والكفارة وحرمان الارث ليسا من احكام
التسبیب ضمن عاقلة كل فرس ورجل ذكر الزايل في المبسوط وغير
دية الاخران اصطداما وقد مر معنى الاصطدام واما ما لم يكونا من العجم حتى لو كانا
منهم وجب الدية في مالهم كما فرموا وكان اي الاصطدام خطاء لان
موت كل منهما مضاف الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو المشي

حكمة

في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا حتى
ولو اعتبر لوجب نصف الدية فيما اذا وقع في بر في قارة الطريق اذ لو لا
مشية وتعلق في نفسه لما هو في البر وفعل صاحبه وان كان مباحا لكنه
مقيد بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف
به وفي خلاف زفرو الشافعي ولو كان الاصطدام عدا فمضغها الى الواء
نصف الدية اتفاقا لان كل منهما مات بفعله وفعل الآخر فيعتبر نصف
الدية ويهدر النصف كما اذا جرح كل منهما نفسه وصاحبه ولم يذكر في الدية
والكافي صورة العدم حيا بل في ضمن دليل الخصم وهذا قال في الكفاية اي
بجب نصف الدية في العدم على عاقلة كل واحد في الخطاء بجب الدية الكاملة
على ذكر في الكتب خلافا ذكر الخطاء في وضع المسئلة والعقد في بيان قول
الخصم ولو كان المصدان عديين يهدر دما لان الجنائية تعلق في شريهما
دفعاً ودفعاً وقد فات لا الى خلف ولو كان احدهما حراً والآخر عبدا
فعل عاقلة الحر المقتول قيمة العبد في الخطاء فبما خذوا ورثة الحر المقتول
اذ على اصل الجرح ومخدر جرحهما الله بجب القيمة على العاقلة لانه ضمان الادي
خذها فقد اخلف العبد الجاني به لا بهذا القدر فبما خذوا ورثة الحر المقتول
ويطلب زاد عليه الخلف ونصف ما في العدم اي بجب على عاقلة الحر نصف قيمة
العبد لان المضمون في العدم النصف وهذا القدر ياخذوه وفي المقتول ما
على العبد في رقبته وهو نصف دية الحر يسقط الا قدر ما اخلف من البدل
هو نصف القيمة وضمنها اي الدية عاقلة سابق دابة وقع بعض اداها
كالسج والتجام ونحوهما على رجل فمات لانه مما يمكن الترخيصة او سقوطها
لعدم شدة عليها او لعدم احكامه وضمن ايضا عاقلة قايده قطار وطلعي غير
رجل فمات لان القايده عليه حفظ القطار كالسابق وقد امكنه الترخيصة
متعديا بالتعدي فبما ان ضمان النفس على العاقلة وضمان المال في مال
كذا في الكافي ولو لمعه اي مع القايده سابق في جانب الابل فبما ان لم يكن لها
عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لانه قايده الواضحة لكل وكذا سابقه
لا اتصال لازمة واما اذ لم يكن في جانب الابل بل توسطها اي دخل بين الابل
واخذ زمام واحد منها ضمن وحده ما عطل بما هو خلفه وبضمان ما عطل ما

بما بين يديه لان القايده لا يقود ما خلف السابق لا تقطع الزمام والسابق
يسوق ما كان امامه فكل يجر ربط على قطار يسير بلا علم قايده متعلق بربط
رجلا مفعول قتل ضمن عاقلة القايده الدية لانه قايده لكل فيكون قايده لكل
البعير والقود سبب لوجوب الضمان ومع تحقق سبب الضمان منه لا يمتنع
الضمان بجهله ورجعوا الى العاقلة بهما اي بالدية على عاقلة الرباط لان
الرباط هو الذي اوقع في هذا الضمان حيث ربطه بالقطار وهو متعلق بها
صنع قصار في التقدير هو الجاني فلو ربطوا القطار واقف ضمنها اي الدية
عاقلة القايده بلا رجوع لانه قايده غيره بلا اذنه لانه لا يملكه ولا يملكه
بما لم يصر على اذنها الا اذنه متعده بالربط والابقاف على الطريق لكنه زال
بالقود قصار كما لو وضع حجر او قوله غيره كذا اذا علم القايده بالربط لا يجرى
على عاقلة الرباط بما لحقهم من الضمان لان القايده رضى به والتلف قد
انصل بفعله فلا يرجع به ارسل كلبا او طيرا او ساقه اي مشي طففه وان لم
يمش خلفه فمات في فوره فهو سابق له في الحكم فيلحق بالسوق وان ترفى
انقطع السوق ذكره الزبلي فاصح في فوره ضمن في الكلب اطلقه لانه
محمول عليه من جهة فاضيف فعله اليه كالمكره يضاف فعله الى المكره فيما يصح
له لا اي لا يضمن في الطير اي البازي والفرق ان الكلب يحمل السوق في كل
سوق والطير لا يحمل قصار وجود السوق وعدمه سواء ولا كلب لم يسبق
لعدم سبب الضمان ولاداة متعلقة اصابت نفسها او لا ليل او نهار
لقول عليه السلام جرح البعير جباري مارد وهي المتعلقة ولان الفعل لم يضاف
اليه اذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الارسال والسوق ونحوهما لا كلب
ياكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما ضمن
اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحايطة المائل ونظير النور ونحو الكلب
العقور فيضمن اذا لم يحفظ ضرب دابة عليها راكبا وتحسها طعنهما يعود
ونحوه تنفخت او ضرب بيد ما شخص اخر غير الطاعن او نفرت من ضرب او
تحس قصده منه وقبلة ضمن هو اي الضمان او الناحس لا الراكب
لانه المروى عن عمرو بن مسعود انه قال ان الناس متعدي في النسيب والركب
في فعله غير متعدي في جرحه جانه في التفرغ للتعدي حتى لو كان متوقفا دابة على الطريق

يكون الضمان على الراكب والناسخ نصيبا لانه متعلق بالابقاف ايضا
وان يجب النسخ فاهلكته كان دمه صدرا لانه كالجاني على نفسه وان
القتل الراكب متعلقه كانت الذمة على عاقلة الناس لانه متعلق بنسب
ثم ان النسخ انما يضمن اذا كان الوطى في فور النسخ حتى يكون التسوق مضافا
اليه واذا لم يكن في فوره فالضمان على الراكب انقطاع اثر النسخ في التسوق
مضافا الى الراكب وضمن في فقهاء على شاة القصة ما نقصها لان
المقصود منها التمسك بغيرها النقصان لا بحسبه وضمن في عين بفر
جرار وجزوره اي ابله والحمار والبغل والفرس ربع القيمة لما روي ان
صلى الله عليه وسلم في عين الدابة ربع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه لان اقامته العمل
بها انما تكون بربع اعيان عينها وعينا المستعمل لها فصارت كانهما ذات
اثنين اربع بقوات احصاها **ب** جناية الرقيق
والجناية عليه حتى يعيد نفسه بغير القود لما قرأ ان يصلح اي يقع
الصلح بين الولي والمولى او يعطى اي يقع العفو من المولى ولم يجز الاثر فان
لكونه مباح الدم وبنت اي القود باقراره اي العبد لا اقرار المولى لان هذا
الاقرار من العبد لا منه فله كونه عابدا عليه بالضرر فيقتل وهو يجري على اصل
الحرية باعتبار الادمية فيما يرجع الى الدم فلهذا لا يقبل اقرار المولى عليه ولا
قصاص وان كان هذا الاقرار يصادف حق المولى لكنه ضمن فلا يجب اعادة
وقبها عطف على في النفس دونها اي دون النفس كالحطاء اي يكون
كالقتل الخطاء في الحكم وبين الحكم بقوله دفع سيده بها اي بمقابلته الجناية
ويملكها وبينها اي ذمتها الجناية او فداء بارشها يعني ان سيده بخير بين
دفع العبد والفداء بالارش تخليص عبده لكن الواجب الاصل هو الدفع في
الصحيح ولهذا سقط الواجب بموت العبد لقوات محل الواجب بخلاف
موت آخر الجاني حيث يجب الارش على عاقلة حاله اي كانهما كل من الدفع
او الفداء على الحلول ما الدفع فانه عين ولا تأجيل في الاعيان واما الفداء
فانه بدل العين فيكون في حكمه وان لم يخبر شيئا حتى مات العبد بطل حتى المعلن
لقوات محل حقه كما قرأت مات بعد اختيار الفداء لم يبرأ لتحويل الحق كما
رقبة العبد اليه ذمة المولى فان فداءه جني فحقه كالا ذمتي فانه اذا فدى

فصل الجاني عن الاول فصارت كالذمة لم يكن يجب بالثانية الدفع او الفداء و
ان جني جناية بين دفعها اليه وليها ينقسمان بنسبة حقيقتها اي على قدر
ارش الجنايتين او فداء بارشها لان تعلق الاول برقبته لا يمنع تعلق الثاني
بها كالدون المتلاحقة لا يبرأ ان ملك المولى لا يمنع تعلق الجناية بحق
المجني عليه الاول ولا يان لا يمنع وان كانا جماعة يقتسمون العبد المدفوع
على قدر حصصهم وان فداء فداء جميع اروشهم لما ذكر ان تعلق الاول برقبته
لا يمنع تعلق الثانية بها وان وهبه اي المولى العبد الجاني او باع او اعنته
او دبره او استولوا اي الجارية الجانية ولم يعلم بها اي بالجانية ضمن الاول
من قيمته ومن الارش وان علم غرم الارش فان المولى قبل هذه التعريفات
كان مختارا بين الدفع والفداء ولما لم يبق محلا للدفع بلا علم المولى بالجناية
لم يصح مختارا الارش فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاول
والاخر فوجب الاقل بخلاف اذا علم فانه يصير مختارا الارش كما لو علم غرم
بقيل زيد او ربه او جته ففعل اي قال ان قتلت زيدا فانت حر فري او فاني
ان رميت زيدا فانت حر فري او قال ان شجحت راسه فانت حر فخرج غرم
الارش لانه يصير مختارا للفداء حيث اختاره على تقدير وجود الجناية قطع غريمه
حر عدا ودفع اليه بقضاء او لا فاعنته فري فانت منه فالعبد صلح بها فانه
اذا اعتق دل على ان تصدق تصحيح الصلح اذا لا صحة له الا ان يكون الصلح عن
الجناية وما يحدث منها وان لم يعتقه برء على سيده لانه اذا لم يعتقه وبكر
ظهران الواجب ليس المال بل القود فكان الدفع باطلا فبرء العبد على سيده
فيقتل الولي او يعقوا اي بخير الولي بين القتل والعفو لانه مباح الدم كما مر
جني ما دون مديون خطاء فاعنته سيده بلا علم بها غرم لرب الدين لانه
من قيمته ومن دينه ولو ليها اي غرم لولي الجناية الاقل منها اي القيمة
ومن الارش فان السيد اذا اعتق المادون المديون غرم لرب الدين لانه
من قيمته ومن الدين واذا اعتق العبد الجاني جناية خطاء غرم الاقل من قيمة
ومن الارش فكله عند الاجتماع لعدم المأثم بينهما اذ لو لا الاعتاق مدفع الي
ولي الجناية ثم يباع للدين ولدت ما ذمته مديونة ولولا المدفع مولا الجاني
ويباع له دينها لان دينها في ذمتها متعلق برقبته فيسير الى الولد والدفع

للجناية في ذمة المولى وانما يلحقها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والشرارة كذا
في الامور الشرعية لا الحقيقية عبد لرجل ذم رجل آخر ان مولاه اعتقه
تقتل اي العبد المعتق وبيان اي للذم خطأ فلا شيء له اي للذم لانه
لما ذم ان مولاه اعتقه فقد اقر انه لا يستحق على المولى دفع العبد ولا القدر
بالارش وانما يستحق الدية على العاقل لانه حر فيصدق الزاعم في حق نفسه
فيسقط الدفع والغداء ولا يصدق في دعواه الدية عليهم لا تجزئة قال قلت
اذا زيد قبل عتقه خطأ وقال زيد بل بعد صدق الاول لانه زيد ايدي
عليه شيئا لو اقر به لزم عليه الضمان لان العاقل لانه يدعي عليه القتل المخطئ
بعد العتق فلو اقر به لزم عليه الضمان لان الثابت بالاقرار لا يتحمل العاقل
فمراوده بقوله قتلته قبل عتقي ما قتلته بعد فذاع لزم الضمان عليه لا مضافا
الظاهر ليعلم لزم الضمان على المولى بالاقفال من قيمة ومن الذي ان لم يعلم
بالجناية والدية ان علم بها مع ان قوله ليس بحجة على المولى وان قال
يد ما قبل عتاقها وقالت كان بعد صدقت وكذا في اخره منها اي
اعتق امة ثم قال لها قطعت يدك واخذت منك هذا المال قبل اعتقك
وقالت بل بعدة قال قولها لانه اقرب الى الضمان ثم ادعى البراءة وهي
تنكرها القول للمتكبر لا الجلع والغلة يعني اذا حال جامعها قبل الاعتاق
او اخذت الغلة قبل القول له لان الظاهر كونها حال لرق امر عبد مجبور
او صبي صبيها يقتل جل يقتله فالدية على عاتقه القاتل لان المباشرة
الصبي المأمور فيضم عاتقه ورجعوا على العبد بعد عتقه لانه اوقع الصبي
في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر حتى المولى فيضم بعد العتق لا على الصبي
الآخر لقصور اصلته ولو كان مأمورا لعبد المجبور عبد المجور امتلذذ به
السيد العبد القاتل او فداه في الخطأ بل رجوع حالا لان الامر قول قول
المجور غير معتبر فلا يؤخذ به في الحال بل بعد عتقه لزوال المانع وهو حتى
المولى بالاقفال من قيمة ومن الغداء لانه مختار في دفع الزيادة لا مخطئا
كذا الحكم في العبد اي دفع السيد القاتل وفداه ثم رجع على العبد الامر
باقفال من قيمة ومن الغداء الا كان العبد القاتل صغيرا لان عدم الصغير
كالخطأ ولو كان كبيرا اقتضى لانه يجري بين الحر والعبد قتل من عدا

322
حرين كل ديان ففعا اهدوا كل منهما دفع نصفه الى الآخر او فدى بدية
عشرة آلاف درهم لان الرقبة بحكم القود صارت بينهم لكل واحد ربع فاذا
عتقا اثنان بطل حقهما ويحق في الآخر في النصف فلهذا قيل لا يدفع نصفه
واما الغداء فقد كان بعشرين الفا فاذا عتقا اثنان بطل حقهما في حق كل من
الباقين في خمسة آلاف فلهذا فداه بعشرة آلاف ان شاء وان قبل القدر
اصحها اي احد الحرين خطأ والآخر عدا وعتقا اهدوا العبد فدى بدية لولي
الخطأ ونصفها لاحد ولى العبد الذي لم يعف لان نصف الحق بطل العقو
فيبقى النصف صارا لا ويكون خمسة آلاف لم يطل شي من حق وولي الخطأ
وكان حقهما في كل الدية عشرة آلاف او دفع اي القدر اليهم يعني ان سنده
كان خيرا بين الغداء والدفع فان دفعه دفع اليهم اثنان ثلثاه لولي الخطأ
وثلثه للذي لم يعف من ولي العبد عدا عدا اي ح فضر وبنا الخطأ باكل
وغير العاني بالنصف لان حقه في النصف وحقهما في الكل فصار لكل نصف
بينهما نصا رحن ولى الخطأ في سهمين وحق غير العاني في سهمين فبينهما
اثنان وارباعا منازعة عندنا ثلثة ارباع لولي الخطأ وربع لاحد ولى
العبد لان النصف سلم لولي الخطأ بلا منازعة واستوت منازعة العبد
في النصف الآخر فينصف فلهذا يقسم ارباعا قبل عتقهما وعنى اهدوا
بطل كله لان ما يجب من المال يكون حتى المقتول لانه بدل دمه ولهذا انقضى
ديونه وينفذ وصاياه ثم الورثة بخلفونه فيه عند الفراغ من حاجته والموت
لا يستوجب عليه دية وينا فلما خلفه الورثة فيه
دية عبد او امة قيمة فان بلغت اي قيمتهما دية فروي عشرة آلاف درهم
او حرة وهي خمسة آلاف درهم نقص من كل منهما عشرة اي عشرة دراهم
اشعارا باخطا ودرجة الرقيق عن الحر وتعيين العشرة باثر عبد الله بن عباس
رضه ولو كانت القيمة اكثر من عشرة آلاف من الدراهم في العبد ومن خمسة آلاف
في الامة وعند ابى يوسف والشافعي يجب قيمة بالغاء ما بلغت وفي الغصب
بغير قيمة اي قيمة كل منهما بالغاء ما بلغت فلو غصب عبد اقيمة مائة دينار
في يده يدره تلك القيمة وما قدر من دية الحر قدر من قيمة القن لان القيمة في
القن كالدية في الحر لانه بدل الدم في يده اي اطلاق يد القن يلزم نصف

قيمة كحانه دية الحر بالقيمة ما بلغت في الصحيح الثاني رواية عن محمد بن حبيب
 في قطع يد العبد خمسة آلاف عند قطع يده عمدا فاعتق قسريا ابدان و
 سيده فقط ايا كان كان وارث المعتق سيده فقط افا عند ابي ح وبني
 يوسف وعند محمد لا لان القود يجب بالموت مستندا الى وقت المخرج
 فان اعتبر وقت المخرج فبسبب الولاية الملك وان اعتبر وقت الموت فبسببها
 الوراثه بالولاية فجماله سبب الاتحاق بمنع القود كجماله المستحق ولها
 ان جماله السبب لا تعتبر عند تيقن من له الحق والاعلان اي وان لم يكن له
 السيد فقط بل له وارث غيره لم يعد بالاتفاق لان المعتق ان كان وقت
 المخرج فالسبب السيد وان كان وقت الموت فذلك الوارث ومع السيد
 فجماله المقضي لا يمنع الحكم قال المولى لعبد به احد كما قرئ في كتاب اي صار
 مشجوا بين معين المولى واحدا للموت بان قال ردت يدانها رتاهما اي
 للمولى وان قلها رجل جب دية حر وقيمة عبد والفرق ان البيان انما
 في حق المخلطها رتني حق المولى ولهذا اذا مات المولى قبل البيان يتبع الحق
 بينهما وبعد النسخة بغير محلا للبيان فاعتبر انشد في حقها وبعد الموت لم يبق
 محلا للبيان فاعتبر لظهار المحضا واحدا مما قرئ في كتاب فبج قيمة عبد ودية
 حر ولو قتل كلا منهما رجل فقيمة العبد لان ما لم يتحقق يقتل كل واحد
 حر وكل من القاتلين ينكر ذلك فليعلمها قيمتها وفي حق عيني عبد دفعه سيده
 واخذ قيمته او امسك بها اخذ النقصان يعني اذا افسد رجل عيني عبد فان شاء
 مولاه دفعه اليه واخذ قيمته وان شاء امسكه ولم يأخذ النقصان ودعا لا يخرج
 بين الدفع والامساك مع اخذ النقصان لان معنى المالية لما كان معتبرا
 وفاقا وجب ان يخرج المولى على الوجه المذكور كما في سائر الاموال فان من فرق
 ثوب غير فرقنا حاشا بخير المالك بين دفعه اليه وتضمينه النقصان وله
 ان المالية ان كانت معتبرة في الذات فالادمية غير مدركة وفي الاطراف
 ايضا ولهذا لو قطع عبد يد عبد يؤمر المولى بالدفع او الفداء ولو كان مالا
 محضا لوجب ان يباع فيها ثم من احكام الادمية ان لا ينقسم الثمن على
 الاغراء ولا يملك الخنة ومن احكام المالية ان ينقسم وتملك فخرنا على
 الشرائين كخطها من الحكم **فصل** آخر مدبر او ام ولد

قيمة
 ام ولد
 وتضمن

لم يذكر

لم يذكر المكاتب اذ علم حكمه فيما سبق من كتابه بجنايه خطاء لم يجز ولا يبي عليه اي
 على احد منهما ولو بعد العتق لان موجب جنائيه الخطاء منه على سيده وارتداد
 لا ينفذ عليه وبعد اقبائهما بالبيعة ضمن مولاه الاقل من الارش والقيمة
 لما روي ان ابا جريدة الجراح رضى قضى بجنايه المدبر على مولاه وكان اميرا
 بالشام فمخض من الصحابة رضى نصارا جماعا ولانه بالتدبير او الاستيلاء
 ما نافع الرقبة عند الجنائيه ولم يصير مختارا للدية لانه عالم بان جنائيه
 كما فعله بعد الجنائيه غير عالم بها وانما وجب الاقل من قيمته ومن الارش لان
 الاصل وجوب الدفع بالجنايه وقد تعذر الدفع بسبب من المولى فيجب القيمة
 عليه منه ولا يمنع من المولى في اكثر من القيمة ولا حتى لو في الجنائيه في اكثر
 من الارش ولا يثبت الخيار بين الاقل والاكثر في عقد الجنايه بخلاف الفسخ
 حيث خير بين الدفع والفداء وجنسهما مختلف وان جنى المدبر جنائيا لم
 يلزمه الاقيمة واحدة بمقابلته عين واحدة فيشارك وفي الجنائيه الثانية
 وفي الاولى في قيمة دفعته اليه اي الى الاولى بقضاء ولا يطلب من المولى
 شيئا لانه مجبور في الدفع ويتبع مولاه او الى الاولى لو دفعت اليه بدونه
 اي بدون القضاء لانه لم يكن مجبورا في الدفع جنى مدبر خطاء فمات لم يسقط
 القيمة عن مولاه لانها يثبت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك
 قبل المدبر مولاه خطاء يسع في قيمة لان التدبير وصية برقبة وقد سلمت
 لانه عتق مومت سيده ولما وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبة وقد عجز عنه
 فعليه رد بدلها وهي القيمة ولو قتل مدبرا فمات الوارث او استسفاه قيمة ثم
 قتل الاول فظاهر وانما الثاني فلما ذكر من ان التدبير وصية الخ خصها
 قطع سيده يده فشرى ضمن قيمة اقطع وان قطع سيده في يد غاصبه فشرى
 عند لم يصح لان الغصب يوجب ضمانا لغصبه براء الغاصب براءة
 المقتصو والاستيلاء عليه ففي المسئلة الاولى لما قطع المولى يده نقصت
 قيمة بالقطع فوجب على الغاصب قيمة اقطع وفي الثانية لما قطع المولى يده
 في يد الغاصب صار مستردا لاستيلاء يده عليه براء الغاصب من ضمان
 لو مولى ملكا اليه وضمن عبد مجرور غصب مثل فمات بيده فان المجور يؤخذ
 بعد عتقه جنى مدبر عند غاصبه ثم عند مولاه ضمن قيمة لهما يعني اذا غصب

افعال حتى لو ثبت الغصب بالبيعة يباع فيه دون
 اذ كان حتى لو اقر به لا يباع بل يؤخذ به

رجل مدبر انجني عنده ثم رده الى مولاه فنجني عنده اخري عن المولى لولي الجنان
فيكون بينهما نصفين لان موجب جنانية المدبر وان كثر ثمنه واحدة
فيجب على المولى لانه اعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير
مختاراً للقداء كما في القرى اذا اعتقه بعد الجنانية من غير ان يعلمها وانما كان
القيمة بينهما نصفين لاستوائهما في السبب ورجع بنصفها الى جرح المولى
بنصف ما ضمن من قيمة المدبر على الفاصب لانه ضمن بالقيمة بالجنانية
نصفها بسبب كان عند الفاصب النصف الآخر بسبب كان عنده فيرجع عليه
لحقه من جهة الفاصب فصار كأنه لم يرد نصف العبد لان رد المستحق
بسبب كان عند الفاصب فلا ردة ودفعه الى الاول اي دفع المولى نصف
القيمة الذي اخذه من الفاصب وولي الجنانية الاول عند ابيه وابي يوسف
رجعها الله وقال محمد رجح لا يدفعه اليه لان الذي رجح به المولى الى الفاصب
عوض ما سلم لولي الجنانية الاول لانه انما رجح على الفاصب بسبب ذلك
فلا يدفع اليه لئلا يجمع العبدان في ملك واحد ولهما ان حق الاول في جميع القيمة
لانه حين انجني عليه لايزاحم احد بسبب حتى كلها وانما يتحقق باعتبار اوجه التمسك
فما اذا وجد شيئاً من بدل العبد في يد المالك فارغاً ياخذه منه ليعتم حقه وعكسه
يعني حتى عند المولى خطأ ثم غصب رجل فنجني عنده لا يرجع المولى لان الجنانية
الاولى كانت في يده والقرى في الفصلين يعني اذا جني عند فاصبه ثم عند
مولاه او بالعكس كما تدبر كل الزمان بينهما ان المولى يدفع القرى نفسه
وقيمة المدبر فاذا دفع القرى يرجع بنصف قيمته على الفاصب ويسلم المالك عند
محمد وعند صاحبها لا يسلم له بل يدفعه الى الاول واذا دفعه اليه يرجع في الفصل
الاول على الفاصب وفي الثاني لا مدبر غصب ربي فنجني في كل مرة يعني
رجل غصب مدبر انجني عنده ثم رده على مولاه ثم غصبه فنجني عنده جنانية اخرى
ضمن مولاه قيمة لهما اي لولي الجنانين لانه منع عين العبد عن الدفع
بالتدبير فوجب عليه قيمة كما فرج بها اي بتلك القيمة على الفاصب
لان الجنانيتين كانتا في يد فاصب المولى كله بسبب كان في يد الفاصب
فيرجع عليه بكل بخلاف المسئلة السابقة فانه هناك استحق النصف
بسبب كان عنده والنصف بسبب كان في يد الفاصب ودفع الى المولى

نصفها

نصفها اي نصف القيمة المأخوذة من الفاصب ثانياً الى الاول اي الى
ولي الجنانية الاولى لانه استحق كل القيمة لعدم المأثم عند وجود جنانية
وانما انتقص حقه بحكم المراجعة من بعد ورجع الى لولي به اي بالنصف الثاني
دفعه ثانياً الى ولي الجنانية الاولى على الفاصب لان استحقاقه بالنصف
ثانياً بسبب كان في يد الفاصب فيرجع به عليه ويسلم له ذلك ولا يدفع
اليه ولي الجنانية الاولى لانه استوفى حقه ولا الى ولي الثانية اذ لا حق له
الا في النصف لسبق حق الاول عليه وقد وصل ذلك اليه وام الولد في
كلما اي كل الاحكام المذكورة كالمدة لا شتر كما في كون المانع من الدفع
للجنانية من قبل المولى عصب حبسها فاحاطت عنده فجاءه او لم يضمن
ولو مات بصاعقة او من جنسية ضمن عاقلة الدية يد الاحسان والقياس
ان لا يضمن في الوجهين كما قال زفر والشافعي لعدم تحقق الغصب في الا
يرى انه لا يتحقق في المكاتبان كان صغيراً لكونه قرايداً مع انه رقيق رتبة
فالحر يد او رتبة اولى ان لا يضمن به وجه الاحسان انه ليس بضممان الغصب بل
ضمان الاثبات بالتسبب لنقله الى مكان فيه الصواعق والحيثيات لنقله الى
موضع يغلب فيه الخبيث كذا في الكافي كما في صبي اودع عبداً فقتله اي اذا
اودع مولى العبد عبده حبسها فقتله ضمن عاقلة الصبي قيمته وان اطلق لا
بايداع لا يضمن لا يضمن عند ابي ج ومحمد رجحما الله ويضمن عند ابي يوسف
والشافعي لانه اطلق لا مقتوما ولهما ان غير العبد معصوم حتى السيد
وقد فوته لدفعه اليه يد الصبي اما العبد فمضمون لحقه ببقائه على اصل الحرية
في حق الدم وبدونه يضمن لما فرأه مواظداً بفعاله الله اعلم بالصواب
باب القسامة هي ايمان تقسم على اهل
المحلة الذين وجد القاتل منهم قوله ميت بوجه مبتدأ خبر قوله الاتي
خلف له او ان ضرب او خنق بكسر النون او خروج دم من اذنه او عينه
وجد في محله او اقره عطف على ضمير وجد وجاز للفصل اي اكثر البدن سواء
كان معه رأس ولا او نصفه مع رأسه لا يعلم قاتله اذ لو علم كان هو المضمون
وسقط القسامة وادعى ولي القاتل على اهلها اي كلهم او على بعضهم عند
او خطأ ولا يثبت له حلف له اي لاجل ذلك الميت حمسون رجلاً منهم

اي من اهل المحلة لما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل خيبر
ان هذا قتيل وجدي اظهركم فما الذي يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه
الحادثة وقعت في بني اسرائيل فاذن الله تعالى على موسى ان كان كنت
نبيا فامر الله تعالى ان يكتب صلواتهم ان الله تعالى اراد ان يختار
منكم من رجلين فاحلفوا بالله ما فعلنا ولا علمنا قاتلنا ثم يفرمون
الدية قالوا لقد قضيت فينا بالثاموس اي بالوحي كما روي الوحي
اشارة الى ان خيار بني النضير الى الوحي لان البيهقي حقه والظاهر
انه نختار من بينهم بالقتل وحرم الفسقة والشبان او صالح اهل المحلة
لان تحريرهم عن البيهقي الكاذبة ابلغ فيظهر القاتل قابلا لكل منهم بالله
ما قتل ولا علمت قاتلا الوحي اي لا يحلف ولا يقول بانهم قتلوه
وقال الشافعي رحمه الله اذا كان هناك لو ان تحلف الاولين فمات
بمينا فان حلفوا بقضي بالدية على المدعي عليه عدا كانت الدعوى او خطأ
في قول وفي قول بقضي القود اذا كانت الدعوى في العمد وان نكل المدعي
عن البيهقي حلف المدعي عليهم فان حلفوا تركوا او كشي عليهم وان نكلوا
فعليه القصاص في قول والدية في قول اللوث الذي ذكره قرينة حال
توقع في القلب صدق المدعي بان يكون هناك علامة القتل على احدى عينيه
كالدم او ظاهري شهيد بان يدعي من عداوة ظاهرة او شهادة عدول
او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان لم يشهدوا الظاهر حلف
اهل المحلة للثاني في البداية بيهقي الوحي قوله دم لا وليا فيقسم
منكم خمسةون انهم قتلوه ولان البيهقي حجة لمن يشهد له الظاهر كما في
سائر الدعاوى فان الظاهر شهيد للمدعي عند قيام اللوث وقرب
الدم فيكون البيهقي حجة له ولكن في هذه الحجة نوع شبهة والقصاص
عقوبة تسقط بها فلذلك اوجب الدية في المدعي ولما قوله دم البيهقي على
المدعي والبيهقي على الوحي عليه وروي ابن المسيب رحمه الله عن ابي هريرة
بالقصاص وجعل الدية عليهم لوجود القتيل بين اهلهم ولان البيهقي
ليست بحجة كاستحقاق فلسف كيف يكون حجة لا استحقاق نفس البيهقي
عندنا ليعلم القتل يخرجهم عن البيهقي الكاذبة فيقر واجيب القصاص اذا

طفوا

طفوا ووجب البراءة عن القصاص ثم يقضي على اهلها اي اهل المحلة بالدية
لوجود القتيل بينهم وقد ثبت انه عليه السلام جمع بين الدية والقصاص
وكذا عمر رضي الله عنه وان ادعى وليه القتل على واحد من غيرهم سقط القصاص عنهم
يعني اذا ادعى ولي القتيل القتل على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك براء
منه لا اهل المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك عليهم وان منهم من ادعى
على واحد منهم بعينه لا يبطل القصاص والدية من اهلها وعن ابي حنيفة
في رواية يكون ذلك براء منه لاهل المحلة كذا في الحاشية وان لم يوجد
اي محسوس فيهما اي المحلة كره الحلف عليهم اليه ان يتم اي المحسوسون
ومن نكل منهم جسد حتى يحلف لان الحلف فيه واجب تعظيما لدم الله
ولهذا اجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال لان الحلف فيها
بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط بدل المدعي ومنها لا يسقط بدل الدية
ومستحلف قال قتادة يذبح حلف بالله ما قتل ولا عرفت قاتلا غير زيد
يريد اسقاط الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيحلف على ذكر لانه لما
اقر بالقتل صار مستثنى عن البيهقي فيقسم حكم من سواه فيحلف عليه ولا يمس
علي جنسي وجنوبي لانها ليسا من اهل القول الصحيح لما عرفت والبيهقي
قول وامرأة وجسد لانها ليسا من اهل النقرة والبيهقي على اهلها ولا
قصاص ولا دية على احد حتى ميت لا اثر به او خرج دم من فم او انف او
دبره او ذكره لانه ليس بقتيل ولا بد من اثره يستدل به على كونه قتيلا
وهو ما ذكر في اول الكتاب بخلاف ما ذكره هنا لان الدم يخرج مما ذكره الموضع
عادة بل فعل احد وما تم خلقه كالكبير اي اذا وجد سقط تمام الخلق به
من الاثار المذكورة لان الظاهر ان تمام الخلق ينفضل جبا رجل سوف
داية عليها قتيلا فمن عاقلة اي عاقلة الرجل دية اي دية القتيلا
اهل المحلة لانه في دين فصار كانه في داره كذا لو قاتل او كرهها فان
اجتمعوا الى القايدين السابقين والراكب فماتوا لانه في ايديهم ذكره الزبيدي
ولو بين قريتين او قبيلتين فعلى اقر بها لان قتيلا وجدي قريتين
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يمسح بينهما فوجد في احدى القريتين اقرب
فقضى عليهم بالقصاص والدية وروي عن عمر رضي الله عنه ان استوفوا

نفوا كالبينة في الاحكام المذكورة

في المقتبالت او القبيلتان فليعلم ان كان اي القبيلتين في موضع بيع
منه الصوت لاهل قرية في الصورة الاولى واهل قرية في الثانية لانه
اذا كان بحيث يبلغ الصوت بالحقة الغوث فيمكنهم الصورة وقد قررنا اذا
كان في موضع لا يبلغ منه الصوت لا يرفعهم نصرة فلا ينسبون اليه النقص
فلا يجعلون قاتلين لقدر اجد اي قبيل في دار رجل فعليه القسامة
وادي عاقلة اذا ثبت انها بالحق لانه التدبير في حفظ الملك الخ
الي المالك والدية على عاقلة لان نصرة وقوة بهم وهذا اذا كان له عاقلة
وان فعلية كما مر مرارا لا يجوز ايد حتى لو كان به لادى عاقلة ولا
ولو وجد قبيل في دار نفسه تدى عاقلة ورثة عند اي ح لان الدار
حال ظهور القتل لورثة فالدية على عاقلة وعندها وعند زفر لاني فيه
وبه يفتي لما قالوا ان الدار في يده حال ظهور القتل فجعل كانه قتل نفسه
فكان يدرأ وان كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يتجهل ما يجب
عليهم تحفيق لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة القسامة على اهل
اي على اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا مملوكا حين فتح الامام البغلة
وقسمها بين الغنائين يحاط به بتميز انصباؤهم لاصح السكان اي لا يدخل
السكان يعني المستاجر من المستعير من ملك في القسامة عند
البيح ومحمد وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية التدبير يكون
بالسكنى كما يكون بالملك الميري ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل القسامة والدية على
اليهود وان كانوا سكانا بخير ولها ان المالك هو المختص بنظر البقعة
لا السكان واهل خيرة مقرر على ملاكهم ولا المشتري عندها ايضا
وقال ابو يوسف كانه مشتركون لان وجوب الضمان بترك الحفظ من رولا
الحفظ وهي الملك وقد استوفاه ولها ان صاحب الحطة هو المختص
بتدبير الحطة وهي تنسب اليه لا المشتري وقيل ان المشتري في التدبير
والقيام بحفظ الحطة فكان هو المختص بالقسامة والدية لا المشتري
وقيل انما اجاب ابو حنيفة بهذا بناء على ما يشاهد من عادة الكوفة في
زمانه ان صاحب الحطة في كل محل يقومون بتدبير الحطة ولا يشتركون
المشترون في ذلك فان باع كلهم يعني ان يبيع واحد من اهل الحطة فكل

الحكم

الحكم لان المشتري ان يتبع لاهل الحطة فمات في شئ من الاصل يكون الحكم
دون البيع وان لم يبيع بل باع كلهم على المشتري اتفاقا لزال من يتقدم
عندها او يراهم عنده فانتقلت عندها اليهم وخصلت عندهم ولم
قتيل في دار مشتركة بين قوم بعضهم اكثر بان كان نصفها لرجل مثل
وعشرها لرجل باقية لآخر في على الروس ولا يعتبر قدر الانصاف لانه
صاحب القليل والكثير في الحفظ والنقصير وان بيعت دار ولم يبق
حتى وجد فيها قاتيل على اي الدية على عاقلة البايح وفي البيع بخيار فعلى
عاقلة ذي اليد عند اي ح رح وعندها ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري
وان كان فعلى عاقلة من تصير له الدار سواء كان الخيار للبايح والمشتري
فانه يعتبر اليد وهما الملك وان وجد القاتيل في الملك فالقسامة والدية
على من فيه من الركاب والملاحين والمالك وغيره فيه سواء وكذا العجلة
وفي مسجد محلة وشارعها اي شارع المحلة اخر ارض الشارع الا غطى كما
سنياني على اهلها لانهم احق الناس بالتدبير فيه وفي سوق مملوك على المالك
وفي غيره اي غير المملوك والشارع الاعظم والسبح والجامع لا قسامة له
المقصود بهما في همة القتل في حق العامة والدية على بيت
المال لان الغرم بالغرم اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما
طريق خاص وهو ما يخص بواحد او اكثر ويكون له مدخل لا يخرج كما ذكرنا وفي
الزائفة المستطيلة والآخر طريق عام وهو ما لا يخص بواحد او اكثر ويكون
له مدخل ويخرج ويسمى هذا بالشارع وهو ايضا قسمان احدهما شارع
المحلة وهو ما يكون المروية كثرنا لاهل المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا
هذا ما قال في الشايع وفي مسجد محلة على اهلها كما لو وجد في شارع محلة
والآخر الشارع الاعظم وهو ما يكون مروجع الطوائف فيه على السوية كالطريق
الواسعة في الاسواق وخارج البلدة وهذا ما قال في الهداية ومن وجد
في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة فيه محلا يجب ان يعلم هذا المقام
حتى يندفع الشبهة ويصحح الاقدام وفي قوم النقواب السيف واجلو
عن قاتيل اي تفوت اظهر في موضع اجتماعهم قاتيل على اهل المحلة لان حفظ
المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم واذا لم يعرف من يباشره جعل عليهم

والدية الا ان يدعى الولي على القوم او على بعض منهم فلم يكن على اصل المحلة
شيئ لان هذه الدعوى تضمنت برأتهم عن القسامة ولا على القوم حتى
يقوموا البيعة اذ يجرد الدعوى لا يثبت الحق لكن يثبت الحق عن اصل المحلة
لان قول حجة على نفسه وجد قتيلا في برية لا عارة بقر بها معنى القرب
على سبق سماع الصوت او في نهر كبير وهو ليس في يد احد ولا مملوكا
مثلا بخلاف النهر الذي يستحي به الشفعة لاختصاص أهلها به لقيام
بهم عليه فيكون القسامة والدية عليهم فقول الوفاية او ما يمر به ليس
على اطلاقه فمدر لانه اذا كان بهذه الحالة لا يثبت القوت من غيره فلا
يوصف بالتقصير لو كان القتيلا محتسبا بالشافعي على قرب القرى
من ذلك الموضع على التفسير المذكور للقرب ولو في أرض ودار موقوفين
على رباب معلومة فعليه لانهم احتسبوا بالقياس بالبرية فيها ولو كانت
موقوفة على مسجد كما مسجد اي كان كما لو وجد في المسجد وقدر ولو
وجد في معسكر في طاعة غير مملوكة ففي الجنة والقسطة على ساكنيها وهي
خارجها ان كانوا اي ساكنوا خارجها قبايل فعلى قبيلة وجد القتيلا
فيها ولو بين القبيلتين كان كما بين القريتين وقد فرغنا وانزلوا
جملته محتسبا فعلى اصل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا اجلة صارت المالك
كلها بمنزلة واحدة منسوبة اليهم فيجب غرامة ما وجد في خارج الجيوش عليهم
ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك اي القسامة
والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يراهم المالك القسامة والدية جرح
في جرح قتيلا في اصله يعني افراس فمات فالقسامة والدية على الحي خلافا
لابي يوسف لان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتيلا ولهذا وجب
القسامة بخلاف اذا لم يكن صاحب فراس رجل مخرج به من محله
اخر الى اصل محله زمانا فمات لم يضمن المال في قول ابي يوسف محمد
وفي قياس قول ابي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة المحلة فوجوده جرحا في
يد كوجوده فيها رجلا في بيت بلانان وجد احد قتيلا ضمن الآخر
دية عند ابي يوسف خلافا لمحمد فانه لا يضمن عنده لاحتمال ان يقتل نفسه
ولابي يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه وجد قتيلا في

قرية امرأة كثر الخلف عليها وندى عاقلتها عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف
القسامة ايضا على العاقلة لانها على اصل النقرة والمرأة ليست منها فثبت
الصبي ولما ان القسامة لنفع النعمة والنعمة من المرأة متحققة بطلت بها
اصل المحلة بقول غيرهم يعني اذا ادعى الولي على غير اصل المحلة وشهد شاهد
من أهلها لم يقبل عند ابي حنيفة وقال لا يقبل لانهم كانوا بصددا الى بصير وان
خصاء وقد بطل بدعوى الولي القتل على غيرهم فقبل شهادتهم كالولي المقتول
اذا غرل قبل الخصومة ولا يضمن خصاء بانزاعهم قبايل للتقصير الصادق منهم فلا
يقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة كالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما
قبلها ثم شهد او على كل واحد منهم اي بطل شهادتهم على واحد منهم بعد ادعى
الولي القتل عليه بعينه لان الخصومة قائمة مع الكل على ذكر والشاهد يرد بها
عن نفسه فيكون متما كتاب

جمع معقولة بفتح الميم وضم القاف بمعنى العقل اي الدية سميت به لانها
تقتل الدماء من ان تستفك ومنه العقل لانه يمنع القبايل العالة من
يقسم عليهم دية القتيلا خطاء اصل الدية ان الممنوع هو من يؤخذ من عطيا بهم
في ثلث سنين من وقت القضاء وهم الجيش الذين كتب عليهم في
الدواين ما عندنا وعند الشافعي على العشرة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم
عليهم ولا تسخ جرح ولا نكاح صلة فالقارب اولي بها كالارث والنفقات
ولنا قضية عمره فانه لما دون الدواين جعل الدية على اصل الدواين بخبر
من الصحابة من غير تكبير منهم فكان اجماعا وليس ذلك بنسخ بل بغير معنى
لان الفعل كان على اصل النقرة وقد كانت بانواع كالولاء والخلف والعقد
وهو ان يعذر رجل من قبيلة وفي عهد عمره صار بالدواين فجعلها على أصل
اتباع المعنى ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناحرون بالحرف فقتلهم
اصل الحرفة وان كانوا يتناحرون بالخلف فاحلوا الدية صلة كما قال
ابو حنيفة فيما هو صلة وهو العطا والى من ايجابها في اصول المواليم لانها
وما تحت العاقلة الا للتخفيف والتقدير ثلث سنين مروي عن النبي
عليه السلام وحكي عن عمره كذا ما يجب في النكاح من الدية يعني يؤخذ
في ثلث سنين عندنا ويجب طاعة الشافعي وسيأتي اعلم ان شاء الله

وان خرجت اي لعطاي لاكثر منها اي من ثلث سنين او اقل منها يوط
منه اي الاكثر او الاقل والحج عطف على اصل الذبوان اي العاقلة القبيدة
لمن ليس منهم اي من اصل الذبوان وقع عبارة الوقاية هكذا وجبه لمن ليس
منهم وكان سهو من الناس لان ضمير حية لمن ولا وجه لا رجاء اليه فالتوا
والحج لمن ليس منهم يؤخذ من كل اي كل واحد من احاد العاقلة في مجموع
ثلث سنين دراهم او اربعة فقط بحيث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة
درهم ليكون الماخوذ في ثلث سنين ثلثة دراهم او مع ثلث اي ثلث درهم
ليكون الماخوذ في ثلث سنين اربعة دراهم وان لم يتسع الحج ضم اليه
اقرب الاحياء سببا الاقرب فالاقرب كما في العصبية واما الآباء والابناء
فاختلف في دخولهم والقائل كل واحد من لاء الجاني فلا معنى لافراجه وفيه خلاف
الشافعي والعاقلة للمعتق حتى يولاه لان نكته بهم يؤيده قوله لم تقوم
منهم ولمولى لمولاه مولاه الذي عاقده وجهه اي قبيلة مولاه لان العود
يتناحرون بهم فاشبهه بمولى العتاقة ويحمل العاقلة ما يجب بنفس العقل اكل
في ايجاب الله على العاقلة بالخطا وشبهه العود قوله على السلام لا وليا الضائر
توموا فذوه قاله حين ضربت امرأة بطل امرأة فالتقت جنيها فارتعوا ان
اليه صلح ولان الحياطي معذور وكذا المباشرة بشبه العود لان الالة للشايب
لا القتل للنفس اكرام لا يجوز اذ اراد ولا وجه لا يجاب العود عليه في ايجاب
مال عظيم يستصالح له فتم اليه العاقلة لانه انما قهر بقوة فيه وهي بضائر
وهم العاقلة فكانوا مقصرون في ترك مراقبته فخصوا به وقد ارش مؤنث
فصاعدا لما قر في فصل الشجاج ان الواجب في المؤنث فصاعدا الذرية وهي
على العاقلة لا اي لا يتحمل العاقلة ما يجب بصالح او اقرار لم يصدق العاقلة
او غدا سقط توده بشبهه او قتل ابنه غدا ولا جناية غدا بعد وما دون
ارش مؤنث لما روي انه دم قال لا يعقل العواقل غدا ولا بعد ولا حيا
ولا اغترافا ولا ما دون الارش المؤنث ولان التحمل للخرز من الاستيصال
ولا استيصال في القليل التقدّم الفصل غدا لا يسمع وما نقص عنه لا يتحمل
العاقلة بل الجاني ولو صدق العاقلة الجاني لزمهم الذرية لانها تثبت
بتصا درهم والاشناع كان لحقهم ولهم ولاية على انفسهم فيجب عليهم

ومن ليس له ذبوان ولا حتى عاقلة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى
كذا في الخلاصة وقال عصام روى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان يجب
في الذبواني ولا يجب بيت المال الا لاجل كذا في الخلاصة ولا عاقلة للجم
في الخلاصة لو كان الرجل من العجم من شمس الامة الخبواني ان الامة
اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاصل العجم وهو اختيار الفقيه ابي جعفر
قال وبه كان يعني الشيخ الامام ظهير الدين المرعيني ان الله اعلم وحكم
كتاب
لا يخفى مناسبة كتاب الجنائيات وما هو مملوك فبر من ماله كصدقا
ندب فذوه لقادر عليه لان فيه احياء ماله لئلا يهلكه كالتفليس في امانة
لمولاه واختلف في الضال قيل فذوه افضل احياء لا احتمال الضائع
وقيل تركه افضل لانه لا يرجح مكانه فيلقاه مولاه وان عرف الواحد بيت
مولاه فالاولى ان يوصل اليه فياتي اي الاخذ به اي بالابق الى القيد
فيحبسه تغير الولاية لا يؤمن من الا باق فانيا ولهذا لا يوجه وان كان
له منفعة وينفق عليه من بيت المال ويجعلها دينيا على ماله فذا فذوه من اذا
جاء او من غنة اذا باع ولا يجب الضال لانه لا يستحق التعرير ولا يابى
وان كان له منفعة آجره وانفق عليه من اجرة الى مجني مولاه فاذا باعها
البينة انه لا قيل على القاضي وقيل على من ينصبه القاضي لحفظ الاوابى
وتحولا خليفة اي القاضي ومن ينصبه المولى بالله ما اخرج عن ملكه بوجه
من الوجوه بيد فذوه اليه قيل يدفعه بالكفيل لزيادة الاحتياط وقيل لا
لكون الدفع بعد الابنات وان لم يعرها عطف على اقام البينة واقر اي العبد
انه عبده او وصف المولى علامته وجليته دفعه القاضي ليس بالكفيل ان
انكر المولى اباقة محاذة اخذ الجعل منه بخلف بالله ابق ويدفع اليه قال
طالب مجيبة الى مجني المولى باع القاضي من علم مكانة المولى ينقر المولى بكثرة
النفقة واسمك غنة وانفق عليه اي الا ببق منه اي لمن دفعه الباقي
اي المولى ان اثبت انه لا بالبينة او بين الحلية والعلامة وليس اي
للمولى نسخته اي نسخ بيع القاضي لانه يبيع بامر الشرع حكمه لا ينقض وان
زعم المولى انه كان كاتبة او ذرته لم يصدق على نقض البيع كذا في فتاوي

المسعودي ولموصل خبر لقوله الاتي اربعون درهما اليه اي لرد الباقي اليه
مولاه سواء كان الباقي عبدا بحجرا او مازونا او مدبرا او ام ولد لانهم
مملوكون فيحصل احياء المالة من هذا الوجه بخلاف المكاتب لانه ان
يكاسبه لانه غير مملوك يد اكماسياتي من مدة السفر او اكثر متعلق بالمول
اربعون درهما وان لم يعطها اي وان كانت قيمته اقل منه ان يشهد
اخوه للرد وان لم يشهد فكل شي له كما سياتي ولموصل من اقل منها اي مدة
السفر بقسطه اي بحسب لانه العوض يوزع على المعوض ضرورة المقابلة
وفي الاخرين اي المدبر و ام الولد اذ اقامت المولي قبل وصولها اليه فلا يلزم
له لان ام الولد يعقوب عبوة فتكون حرة ولا جعل في الحر والعتق لا يخرج
من الثلث وان لم يخرج فله عند حاله لانه حر مدبر او اقل لا عتق لا يخرج
عند حاله وعند مكاتب ولا جعل في المكاتب كما سياتي فان اشهد اي
اخذه الاتي بانه اخذه ليرده اليه مولاه وابقى منه لم يجمع لانه امانة عنده
ولم يتعد والا اي وان لم يشهد ضمن لانه غاصب ولا يبيح له في الوجهين
اما في الاول فلانه لم يرده اليه مولاه واما في الثاني فلانه تركه الاشهاد وصاد
غاصبا عند حاله واما عند اي يوسف فلا يضمن ويستحق الجعل اذ ارده
لان الاشهاد عنده ليس بشرط وفي اللقطة لا جعل لرد المكاتب الا
ليس بمملوك يدا وعلى الرهن جعل الرهن لان وجوب الجعل لرد لاحتيا
مالية العبد ومالية حق الرهن اذ موجب الرهن بثبوت يد الاستيفاء للرهن
من المالة فكان الراد عا مالا فيجب الجعل عليه وان رده بعد مو الرهن
اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت قيمة مثل الدين او اقل منه وفي
الاكثر قدر الدين عليه والباقي على الرهن لان حقه بالقد المحض وحصار
كتم الدواء والتخلص عن الجنابة بالقد اذ اقامت على الرهن بالقد المحض لانه
وان كان مدبرونا فعلى اي الجعل على المولى ان اختار القضاة ما على العبد
من الدين وان ابي من القضاء بيع العبد بدهاء با جعل اي اخذ صاحب
الجعل جعل اولا والباقي للفرء لانه مونة الملك فوجب على مستقر الملك
وان كان العبد جانيا فعلى المولى في القضاة اي الجعل على المولى ان اختار
القضاة لانه طهره عن الجنابة باختياره القضاة وتبين ان الراد ايجي اليه

وتخصي

والاولياء في النوع اي الجعل على الاولياء ان اختار المولى دفع العبد عليهم
لانه ايجي حقهم وان كان العبد موهوبا فعلى الموهوب لرد وان رجع الواجب
في هبته بعد الرد لان الملك للموهوب وعند الرد فزواله بالرجوع بتقصيره
وهو ترك التصرف منه فلا يسقط عنه الواجب بالرد وان كان لصبي في مال
لانه مونة ملك وان رده وصيته فلا جعل لان تديره واجب فلا يبيح
الاخرى ابق بعد البيع وقبل القبض خير المشتري اي فالمشتري يخرج ان شاء
صبر حتى يرجع الباقي او دفع الاخر الى القاضى لينقح العقد بحكم عا
عن التمسك بذكره في الكافي في باب التصرف في الرهن الله اعلم
كتاب المفتق هو لغة من فقد الشيء
غاب غنى وانا فاقد وهو مفقود واصطلاحا غاب لم يدركه في اي موضع
هو ولم يسمع خبره ايجي هو او ميت حتى في حق نفسه بالاصح فلا تكاح
في عرسه لكونه مخالفا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الاية ولا يقبل الرهن الا
بوف حاله لان ظاهر حال الحيوة والقسم بعد الموت ولا ينسخ اجاره لانها
لا تنسخ قبل الموت ويقسم القاضى ما يقبض حقه الكاين في ذم الكاش وكحفا
ماله ويبيع ما يخاف فساد لانه القاضى نصب ناظر الكل عاجز عن النظر
لنفسه كالصبي المجنون والمفقود كذلك وفي نصب الحافظ والقيام عليه
نظر له فانه يقبض غلته والدين الذي اقربه غريم من غلته لانه من باب
الحفظ ونجاصته في كل دين وجب بعقده لانه اصيل في حقوقه ولا يخاصم
في الدين الذي تولاه المفقود ولا في نصيب له في عقار او عرض في يراف
لانه ليس بمالك ولا نائب عنه بل هو وكيل بالقبض من جهة القاضى اذ
لا يملك الخصومة بلا خلاف واما الخلاف في الوكيل بالقبض من جهة المالك
في الدين فان ادعى احد من المفقود حقا من الحقوق لم يلتفت اليه غواه
ولم يقبل منه بيته ولم يكن وكيل القاضى ولا احد من الورثة خصما وان
رئى القاضى سماع البيته وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس
القضاة ذكره الزبلي وينفق على اربائه بالولادة كولد وابويه وع
لما ترفي باب النفقة الاصل ان كل من يبيح النفقة في مال المفقود
حال حضوره بلا قضاء القاضى ينفق عليه من مال عند غيبته لان الفضل

يكون اعانة وكل من لا يستحقها في حضوره الا بالقضاء لا ينفي عليه من ماله
لان النفقة حجب بالقضاء والقضاء على الغائب لا يجوز لا يفرق بينه
وبينها اي بين المفقود وعمره لقوله ثم انما اخرته حتى ياتي البيان ولو
لاربعة سنين وعند ذلك اذا مضى ربيع سنين يفرق بينهما وتعد مدة
الوفاة ثم تزوج ان شاءت وميت عطف على حي حتى غير ولا يحسن
ما ادعى له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه من مال مورثه وموصيه الى موت
اقرانه في بطنه اختلف في تقدير مدة حيوة وظاهر الرواية ما ذكره سابقا ما
يقع الحاجة الى معرفته فطريقة في الشئ الرجوع الى امثاله كقيم المسقط وهو مثل
النساء ويقاؤه بعد كل اقرانه نادر وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر القاب
واعبر اقرانه في بطنه لان التفحص عن حال الاقران في كل بلدان خارج
الامكان وقال الترمذي المختار ان يفيض الى راي الامام لانه يختلف باختلاف
البلدان وكذا اختلفت الطرق باختلاف الاماكن فان الملك العظيم اذا غلب
خبره يغلب على الظن في اولى مدة اقامته لا سيما اذا دخل مملكة ولم يكن
سبب اختلاف الناس في مدته الا اختلاف اراهم فيه فلا معنى لتقدير المدة له
فان ظهر عليه اي قبل موت اقرانه جبا فذلك القسط الموقوف وبعده اي
بعد موت اقرانه يحكم بموته في حق ماله يوم تمت المدة الطاف متعلق بما لا
يحكم بموته في حق ماله الا في بيع وحت تصرف حقيقة او حكما يوم تمام المدة
فيعد عرسه لانه كانه الان مات للموت يعني اربعة اشهر وعشرة ايام
بين من يرثه الان ولا يرثه وارث ما قبل المدة وفي اليمر عطف على في ماله
اي يحكم بموته في حق ماله غير من حين فقد حتى لا يكون بعد ذلك الجاهن ما كان
لما لا يرثه كانه ميت والميت لا يملك لا يفر ما وقف له الى من يرث
مورثه عند موته لانه المستحق لهذا المال الموقوف في الان وذلك لا يفر
في الاصول ان الاستحقاق وهو ظاهر الحال حجة دانقة لا شبهة فالمفقود قبل
المدة حتى فلا يرثه الوارث الذي كان حيا وقت فقده وما قبل الحكم بموته
لان الظاهر ان كان حيا فيصير حجة لرفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت
لان الظاهر لا يصلح للجنة لا يجاز ارضه من الغير فمدا وقف للمفقود التي
يرث مورثه يوم موته ليس للقاضي تزويج امة الغائب المجنون وعندها

وله ان يكاتبها ويبيعهما كذا في الفصول العادية ان الله اعلم بحقيقة الحال
كتاب
وهو لغة ما يلقط اي يرفع من الارض فيعمل معنى مفعول ثم غلب على الصبي المنبوذ
باعتبار ماله لانه يلقط وشرعا مولود طرحة اصله خوفا من العيلة او قرارا
من التهمة تدب رقة ان لم يخف هلاكه بان يوجد في الامصار لان فيه لظها
الشفقة على الاطفال وهو من افضل الاعمال ووجب ان يخف هلاكه بان
وجد في مخافة ونحوها من الممالك كمن راي اعلى يقع في البر ونحوه بحسب عليه
حفظ عن الوقوع وهو فرض كفالة لحصول المقصود بالقبض وهو حر الما
نحو رقة لان الاصل في بني آدم الحرية لكونهم اولاد آدم وحواء لان الاصل
في دار السلام ايضا الحرية ثم اقر في جميع الاحكام حتى ان فاذة تجد لافا
امة لوجود ولد منها لا يعرف له اب نفقة وجبايته في بيت المال اذ رة له
لان العزم بالغنم اتفاق الملتقط عليه ترجح لا يكون دينا عليه اي للقبض وان
اره اي الملتقط القاضي به اي بالانفاق في الاصح الا ان يقول على ان يكون
دينا عليه في يكون دينا على اللقيط يرجح به الملتقط عليه لان للقاضي ولا يملك
وانما قال في الاصح لان جرد امر القاضي بالانفاق عليه يكفي في الرجوع على
فيما ذكره الخطاوي كما اذا قضى ببناء على شخص بامر فانه يرجع عليه وفي الاصح
لا يرجع الا اذا اصرح بما ذكر لان مطلقه قد يكون للحنن الترخيب فلا يرجع عليه
بالاحتمال فان ادعى الملتقط الانفاق كما ذكر اي يقول القاضي على ان يكون
دينا عليه فكذا اي اللقيط الملتقط لا يرجع الابينة بخلاف الوصي اذا
انفق على الصغير حيث يصدق في الانفاق المتعار ولا يحتاج الى بيينة اي
الملتقط ان ينفي عليه سال القاضي ان ياخذ منه فانه اي القاضي لا يملك
اي اللقيط الابينة على كونه لقيطا لانه منهم لاحتمال ان يكون ولده او بعض
من يلزمه نفقة واحتمال بهنح الحيلة ليدفع النفقة عن نفسه واذا اقامها
قبلها القاضي بلا خصم حاضر وبعدها اي بعد البيينة الاولى يقول ان علم
اي غير الملتقط فان اي بعد ما قبله ان وصفه اي القاضي عند ارف طلب
الاول فهو اي القاضي يحجر بين الدفع وعدمه لا يؤخذ من اخذه لسيعة في
الاخذ وان دفعه اي اخذه الى اخر ليس الاخذ منه لاسقاط حقه وسببه

ثبت من ادعاه ولو كان المدعى رجلا فيكون ولدا لها كما في الجارية
المشتركة او ثبت من يصف منهما اي الرجلين المدعيين علامة به فانه
ح يكون ولدا للواصف دون الآخر او ذات زوج عطف على رجلين اي
ولو كان المدعى افرقة ذات زوج فانه يكون ولدا لهما ان صدقهما اي
زوجها او برهنه على انه ولدا او كان المدعى افرقتين فبرهنه كل على
انه ولدا فانه يكون ولدا لهما او عبدا اي لو كان المدعى عبدا ثبتت نسبة
منه فيكون حرا لان الاصل في دار الاسلام الحرية او ذميا ثبتت نسبة
فيكون مسلما ان لم يكن في مفرحهم اي مقر الذين يبيعون بل في مصر من امصار
المسلمين او قرية من قرىهم او موضع فيه كفار ومسلمون وفتحنا ان كان
فيه اي مقر الذين يبيعون بان وجد في قرية من قرى اصل الذمة او ببيعة او ببيعة
ما شهد عليه من المال او على اية هو عليها له اي للقيط اعتبار بالنظر حرة اي
الملقط ذلك المال اليه اي للقيط بما راعى لانه مال ضائع وللضمان لانه
حرف مثلا اليه وقيل بدونه لانه للقيط ظاهر اوله ولاية الاتفاق عليه للملقط
قبض بهتة اي ما وهب للقيط لانه نفع محض ونفع حيث شاء ذكره في
وتسليمه في حرة لانه من تاديبه وحفظ حاله لانكاحه لانتفاء سبب الولاية
من القرابة والملك والحكومة ولا تصرف له كالام فان ولاية التصرف
لتتمير المال وهو يحصل بالبراي الكامل الشفقة الوافرة والموجود في كل
احدهما ولا اجارة لانه لا يملك اطلاقا منافع فاشبه العم بخلاف لانه
تملكها كما ذكر في كتاب الكراهية في لاصح احتراز عما قيل يجوز اجارته لانه يرجع
الي تاديبه والاول رواية الجامع الصغير ولا ان يحتج فان قيل ذلك
صحيح كذا في الخاتمة كتاب **الملقطة**
وسمى اسم اللقيط في المعنى لكن غلب استعمال اللقيط في لادني واللقطة في غير
نوب رجوعا لصاحبها لانه ان تركها ربحا يحصل اليها يد خانية فيكتمها عن
مالكها فيضيق له فكان دفعها وسيلة اليه ايصال الحق اليه المستحق وطحا
قالوا نجب اذا خاف الضياع كما قرنا ان شهد عليه بانه اخذه ليرده على
صاحبه وعرف في مكان وجدت فيه وفي الجامع بان ينادي اني وجدته
لقطة لا ادري مالها فليتها مالها وليصفها لاردها عليه اي ان علم ان

صاحبها

صاحبها لا يطلبها او انها يفسد ان بقيت بعد هذا كالا طعمة المدة بل
وبعض الثمار كانت مائة عنده حتى اذا هلكت لم يضمن فقلت او كرت
او اخذت من الحل او الحرم وعند الشافعي يجب تعريف لقطة الحرم الى ان
يجزى صاحبها فيمنع اي لرافع بها اي باللقطة لو فقير او لا تصدق بها
على فقير ولو على اصل من الالباء والاعمام الفقراء وفرع من الاولاد والاولاد
الفقراء وعرضه الفقيرة قال جاء صاحبها واجازته اي التصديق فله اجر
اي الثواب او اخذها من الفقير لو كانت قايمة والاصح صاحبها الاخذ
او الفقير لا يرجع بينهما يعني ان ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير
لا يرجع على الاخذ وان لم يشهد عطف على قوله فان اشهد فان اخر الى اللقطة
بافضل له نفسه ضمن وفاقا ان هلكت في يد لانه متعة وان تصادقا اي
الملقط والاصح على اخذها لصاحبها لم يضمن وفاقا لان تصادقا فانه حجة
في حقهما وصار كالبيعة وان اختلفا بان قال الملقط اخذتها لك قال
الاصح اخذتها لك ضمن عندنا في حقيقته ونحو رحمها الله لا عندنا في
بل القول في ثبوت اخذه للرد وان لم يجد من يشهد او وجد لكنه ترك لحوقه
من اخذ الظالم اياها قالوا لم يضمن ذكره الزبلي كذا البهيمية في الاحكام
المذكورة وما اتفق الملقط عليها اي البهيمية بل اذن القاضي تبرع به
اي باذنه وبين على صاحبها فاذا اخذها فافذه من الملقط بحكم القاضي واجر
القاضي له نفع اي ينتفع به بالاجارة كالقوس والبغل والحمير والنور
وانفق عليها منها يوجب اذنته بقدر ما يقع عنده ان المالك لو كان
حيث اخذها فيه ابقاء العين على ملكه بل الزام الدين عليه قال في الهداية
والكافي في هذا المقام وكذلك يفعل بالابق ولم اجده في غيرها بل وجدته
في المحيط والبدايع والخلاصة خلافا حيث قالوا لا يجوز اجارة الابن
لاحتمال ان يابق ولهذا تركته وما لا نفع له من البهائم كالشاة ونحوها
اذن القاضي بالانفاق عليها وشروط الرجوع على صاحبها لما مر من اللقطة
ان كان الانفاق هو الاصل والاعراض ابتداء ببيعها وحفظها لان
النفقة الوازية مستأصلة وللنفق جبرها اي منع البهيمية عن صاحبها
لاخذ نفقها لان بقاءها اليه الا ان كان بنفقة فصار كانه استغنى المالك

منه فان ملك بعد حصة سقطت لانه في معنى الرهن فملك بما جسد به وقبل
لا اذ لا تعلق له به وانما يافض حكم الرهن عند اختيار الجسد بين مدعيهما
علما منها حل الذبح لقوله من فان جاء صاحبها وعرف علامتها وعددا
فادفعها وهذا الامر لا يباح لان وجوب الذبح انما هو بالبيئته على الشبه
وهو قوله عليه السلام البيئته للمدعي واليمين على من انكر ولا يجب عليه
ذكرنا وعند الشافعي يجب ببيان العلامة رجلات بالبادية جاز
لمؤلفه بيع متاعه ومركبه وحملته الى اهل كذا في الفصول العادية خطب
وهد في الماء ان كان له قيمة فليقطعه يراعي فيه حكمها والا لم يحل له ان يافضه كذا
المباح الاصلية كتاب الوقف
هو لغة بمعنى الجسد فان وقف اذنى مصدره الوقف منع معناه ما ذكره وقف
الذنى مصدره الوقف لازم وشرعا جسد العين على ملك الواقف التصديق
بالمنافع بمنزلة العارية خلافا لما فانه عندهما جسد العين على ملك الله تعالى
فيقول ملك الواقف عنه الى الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العبد فيلزم ولا يباع
ولا يورث لهما ان عمره قال ايرسول الله اني استغفرت ما لا وهو غدي بين
انا تصدق به فقال النبي ع تصدق باصلها لا ببيع ولا يوجب للابن
ولكن لينفق غرة فقد نص على انه لازم وله قوله ع لا يجس عن ذرايع الله
اي لا مال يجس بعد موت المالك عن القسمة بين ورثته فمن قال بانه لا يبقى
على ملكه يلزم القول بالجسد عن ذرايع الله تعالى وقيل الفتوى على قوله كما اني
الكافي وفتح على قوله والتصدق بالمنافع بقوله فلم يصح في رواية يعني اذا تضمن
الوقف التصديق بالمنافع لم يجز لان المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم
لا يجوز وصح في الاصح يعني ان الاصح انه صحيح اجماعا لان التصديق بالمنافع
جائز عندهما ايضا كما جاز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وغلتهما لغير لازم
عنده ولذا قال فلم يلزم بقاء الملك في العارية والمراد باللزم ان لا يجوز
لواقف ابطاله في حياته ولو ارادته بعد فلو وقف على الفقراء او بني سقاية
او خانا لبنى السبيل او رباطا او جعل رضى غرة لا يزل ملك الواقف
وفرع على عدم اللزم بقوله تصح عليك في حيوة واردة اي كونه موروثا
بعد موته والرجوع عنه ولو في مرض موته الا بالقضاء استثنى من قوله

لم يلزم

لم يلزم اي لا يكون الوقف زما الا باحد امور اربعة ذكر الاول بقوله بالقضاء
من قاض يري ذلك مولى من قبل السلطان غير محكم بان كان قاضيا يحكم
المضمين اياه فانه ان حكم لم ينفذ جاز للمولى ان ينقضه كما تقرر في موضعه
وطريق القضاء ان يسلّم الواقف الى المولى ثم يرجع بحكمه انه غير لازم فاذا
ترافعا الى الحاكم وحكم بانقطاع ملكه عن الوقف لزمه بالاجماع لانه فصل محتمل
فيه فاذا احكم حكم المولى لزمه كسائر الاحكام الصادرة من الحاكم وما يذكر في
حكم الوقف ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف وبطلان
حق الرجوع ليس بشي في الصحيح كذا في الكافي والحاشية وذكر الثاني بقوله
او بالموت اذ علق به بان قال اذ امت فقد وقفت دارى على كذا ثم مات
صح ولزم الا يخرج من الثلث لان الوصية بالمعدوم جائزة كالوصية بالمتنع
كما مر ويكون ملك الميت فيه باقيا حكما فيصدق عنه دايما وان لم يخرج منه جاز
بقدر الثلث وبقي الباقي الى ان يظهر له مال اخر او يجيز الورثة وان لم يظهر ولم يجزوا
قسم القسمة بينهما اغلانا ثلثهما للوقف الثلثان للورثة وفي قوله او بالموأ اذ علق
به اشارة الى ان مجرد التعليق بالموأ لا يفيد زوال الملك بل لانه من الموت بعد
التعليق ليفيده وذكر ان ثلث بقوله او بقوله وقفها في حيوتى وبعد ما في قوله
فانه جائز عند من لم يكن عند ابي ح مادم حيا كان هذا انما بالصدق بالغلة فكان
عليه الوفا بالنداء وان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون
سبيله سبيل من اوصى بخدمة عبده لاشان فان الخدمة تكون للوصي ولو ارادته
على ملك المالك حتى اذا مات الوصى له بالخدمة بصير العبد ميراثا لورثة المالك
الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصى ثم فنيها بهذه الوصية وذكر الرابع
بقوله او بنا مسجدا وافراره بطريقه شرط الافراز لان المسجد لابد ان
يكون خالصا لخدمته اي مختصة به تعالى فلا يخلص له ثلث الآيه والا لكان للساكنين
بالصلوة فيه وصلوة جماعة وقيل لا حاجة الى صلوة جماعة بل يكفي واحد اذا
صلّى فيه شرط الاذن لهم به لان التسليم شرط لصيرورة مسجد عند جماها
لابي يوسف في شرطه في كل نوع تسليم يليق به وهو في المسجد بالصلوة فيه
وحده الوجه والوجه الاول مع فادتها اللزوم بالنظر الى الواقف ووارثه
يفيد ان خروج الوقف عن ملك الواقف والوجه الثاني يفيد موت الواقف

لقد رتبنا وان المسألة صحيحة

لزم الوقف بالنظر اليه وفروجه عن ملكه ايضا ولزمه بالنظر الى الوارث ان يخرج
من الثلث والوجه الثالث لا يفيد فوجه عن ملكه دام حيا ولا لزوم بالنظر
اليه لجواز رجوعه بالنظر الى الوارث ان يخرج من الثلث ثم انما بعد ما كان
الامام في عدم زوال ملك الوقف وقالا بزواله اختلغا فيما بينهم الوقف
فذكره بقوله ولم يتم عطف على قوله لم يلزم يعني بعد الزوم باحد الامور المذكورة
لم يتم الا بذكر مصرف موقوف عند محمد لانه تصديق بالمنفعة او الغلة وهذا
قد يكون موقفا وقد يكون مؤبدا مطلقا لا يدل على الثابت فلا بد من التخصيص
فلو وقف على ولاده مثلا بان قال وقفه على اولادي ولم يزد عليه والقول
اي لاداد عاد الوقف الى الملك عنده لكونه منقطع لما فر ولو وقف بان
قال وقفه الى عشر سنين مثلا بطل اتفاقا لانه كالوقف بالبيع وعند ابي
يوسف يتم بدونه اي بدون ذكر ان يبدل لان المقصود التقرب الى الله
تارة يكون بالصرف الى جهة يتوهم انقطاعها واخرى بالصرف الى جهة لا يتوهم
ذلك فيصح في الفضل ان تحصيل المقصود الواقف اذا انقطع الموقوف عليه
كالاولاد مثلا صرف الوقف عنده الى الفقراء والصالحين الثابت بشرط اتفاق
لكن ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف لان قوله وقف او تصدقت يقتضي
الازالة الى الله تعالى وهو مقتضى الثابت فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق كما سياتي
وعند محمد بشرط ذكره لما فر وهو اي الوقف عنده اي عند ابي يوسف قال
اي شرع لاسقاط ملك الوقف عن العيان كالاتفاق فانه اسقاط على
المولى لا عليك مستحق لاستغنائه عن ذلك لانه المالك للواقف والوقف
ولا للعبد والاجاز بيعه وسائر تصرفاته فيجوز ابي يوسف الوقف
عن الملك بنفس القول بلا حاجة الى القضاء وغيره ويجوز الشيوع لان
القسم من ثمة القبط لانه المجازة وتمازها فيما يقسم بالقسمه وال
القبط عنده ليس بشرط فكذا استتمه وقد عرف ان الوقف عنده اسقاط
الملك للاتفاق والشيوع لا يمنع الاتفاق فلا يمنع الوقف ايضا وبقي
محتاج العراق وعند محمد صدقة لقوله عليه السلام لعمره تصدق باحدا
لا يباع ولا يوهب ولا يورث فيشترط ابي محمد التسليم اي تسليم الوقف
الوقف الى المتولى القبط اي قبض المتولى الوقف كما في الصدقة للمنفعة

دونه الموصى بها قال لا نزول عن ملك المصدق بخلاف القول بل تسليمه
وقبض الفقير وذلك لان التملك من الله تعالى لا يتحقق قصد المانع الا ان
ما ثبت له من الحق في الصدقة ثبت في ضمن تسليمه اليه العبد فنزل
منزلة الصدقة والزكاة ولو تم قبل التسليم لصار بيع مستحقا عليه فيخرج
لا يكون سببا لا تحقاقا على المتبرع ويمنع الشيوع فيما قبل القسمه لان
اصل القبض عنده بشرط فكذا ما يتم به القبض وتمازها فيما قبل القسمه
وفيما لا يحتملها يصح مع الشيوع حتى لو وقف نصف الحام جاز كالصدقة
المنفذة فانه اعتبر الوقف بها فانها لا تتم في مشاع يقسم كما اذا قال
تصدق نصف هذه الارواح العشرة لهذا الفقير فانها لا تتم لم يقبض
ذلك الفقير وتتم في مشاع لا يقسم نصف الحام وبه يقتضي مشايخ بخلاف
في مجمع الفتاوى ثم على قول محمد لو كانت الارض بين رجلين فتصدق باحدا
صدقة موقوفة على الملك كين او على وجه من وجه البر التي يجوز الوقف
عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان المانع من الجواز على قوله
هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وهذا لم يوجد الشيوع عند العقد
لانها تصدقا بالارض جملة ولا وقت القبض لانها تصدقا بالارض جملة
ولا وقت القبض لانها سلمت الارض جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف
هذه الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما لوقفه متوليا على حدة
لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقدا على حدة
وتملك الشيوع وقت القبض ايضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفها
شايعا فان قال كل واحد منهما لمتولية اقبض نصيبي مع نصيب صاحبي
جاز ولو تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المساكين ثم
تصدق الآخر بنصفها كذلك وجعل ذلك فيما واحدا جاز لانه انما هو
الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولى قبض الارض جملة
وصحسلى اليه جملة وكذا وجعل التولية الى رجلين معا لانها صار كمتولى
واحد وكذلك لو اختلف جهة الوقف جاز وكذا لو كان الواقف احدا
فجعل نصف الارض وقف على الفقراء مشاعا والنصف الآخر على اقر
جاز صدقا على قول محمد ما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في كلهما لانه

الوقف عنده يجوز غير مقبوض وغير مقسوم وبعض مشايخ زماننا افتوا
 بقول أبي يوسف وبني يقي وأذا الرزم الوقف وتم لا يملك أي لا يكون
 مملوكا لصاحبه ولا يملك أي لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لا تحت
 عليك الخارج عن ملكه ولا يعار ولا يرهن لا قضاها الملك ولا يسم
 إلا عند حيا إذا كانت أي القسمة بين الواقف والمالك أي إذا قضى
 قاض بجواز وقف المشاع ونفذ قضاؤه وصار متفقا عليه كسائر المتفقا
 فإن طلب بعضهم القسمة فعدم لا يقسم بينهما نون ونحوهما يقسم
 أن الكل لو كان موقوفًا على الأرباب فإرادوا القسمة لا يقسم في الخط
 وهو معنى قوله لا الموقوف عليهم لما أن القسمة تميزوا فإرادوا لا يبيع وتلك
 فيجوز ولا أنها بيع معنى اشتراطها على الأفرار والمبادلة وجه المبادلة رآه
 في غير المتكاتب أزال أبو يوسف المسجد عن ملك الواقف بقوله جعلته سجدا
 لأن التسليم ليس شرط عند لانه استقدا كالأعتاق وشرطا الصلوة
 كما قرأنا ذكر المسجد لأن ذكره أو لا في تعدد موجب للزوم و
 ذكره هنا المخالفة أحكامه سائر الأوقاف في عدم اشتراط التسليم إلى المتولي
 عند محمد ومنع الشيوع عند أبي يوسف فخرج عن ملك الواقف عند أبي
 وأن لم يحكم به الحاكم وإن جعل تحت سردابا وهو موعود سر دابة وهو
 تحت الأرض للبريد لمصالحه جاز كما في بيت المقدس ولو جعل تحت
 أو جعل فوقه أي فوق المسجد بيتا وجعل باب المسجد في الطريق وغزله
 عن ملكه فلا أي لا يكون مسجد أو له بيعه ويورثه إذا مات لأن المسجد
 يجب خلوصه للفقراء ولم يخلص هنا لفقراء حتى العبد متعلقا بأسفله وعلاه
 فلا يثبت أحكامه ومن أبي يوسف أنه يجوز الوجهين حين قدم بقدر
 ضرورة ضيق المنازل ومن محمد أنه حين دخل الرمي أجاز ذلك للضرورة
 كما لو جعل وسط داره مسجدا أو أدن للصلوة فيه حيث لا يكون مسجدا
 وله بيعه ويورث عنه لأن ملكه محجوب بوجوبه فكان لا حق المنع والمسجد
 يكون لأحد فيه حتى المنع قال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر
 فيها اسمه ولو حارب ما حوله واستغنى عن شفع مسجد عند أبي حنيفة وأبي
 فلا يعود إلى ملكه بانيه أن كان حيا وإلى ملكه رآه أن كان ميتا وعاد

وعاد إلى الملك عند محمد لانه ميتة لقرب معينة فإذا انقطعت عاد إلى ملكه كالحص
 في الحج إذا بعث بالهدى ثم زال الإحصار وأدرك الحج كان له أن يصنع
 بهدي ما شاء وطحا أن القرية التي قصدت لم تنزل بخرب حولها إذا كان
 في المساجد سواء قيصا في المساجد والمارة وهدى الإحصار لم ينزل
 عن ملكه قبل الذبح ومثله حطير مسجد وحشيشة إذا استغنى عنها حيث
 لا يدخلان في الملك عند حيا فالحج والرباط والبنزاد لم يبيع بهما
 فأنهما أيضا على هذا الخلاف فيصرف وقف المسجد والرباط والبنزاد إلى آخر
 مسجد أو رباط أو بنزالية تفرع على قولها إذا اتخذ الواقف والجهة بأن
 بني رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهما وقفًا وقيل رسوم بعض الموقوف
 عليه بأن انتقص رسوم أحد المسجدين أو مؤذنه مثلا بسبب
 كون وقفه فرابا جاز للحاكم أن يصرف من فاضل الوقف الأخر إلى لانهما
 في كشي واحد وإن اختلف أحدهما بأن بني رجلان مسجدين أو رجل مسجد
 ومدرسة ووقفوا لها أوقافا فلا أي لا يجوز للحاكم أن يصرف من مال
 وقف أحدهما إلى الآخر كذا في البنزالية وقف ضيعة على الفقراء وسلمها
 إلى المتولي ثم قال الوصية أعط من غلتهما فلانا كذا وفلانا كذا فاعل ما رآه
 من الصور تجعل لهم باطل لأن الوقف بعد تسجيله لا يصرف إلى
 الواقف غلتهما إلى من شاء كذا في الثانية جاز جعل الشيء من الطريق
 مسجد الأعمى إذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في
 العمادية وجاز أيضا أخذ أرض بحسب المسجد إذا ضاق على الناس
 بالقيمة كذا في مجمع الفتاوى وجاز أيضا جعل الوقف الولاية
 لنفسه لأن المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة لكنه
 بعد ذلك أن كان غير مأمون على الوقف فلا يفتق من يدره
 نظر الفقهاء وكذا الوزير طان لا يخرج سلطان أو قاض من يدره ويولي
 غيره لانه شرط مخالف حكم الشرع وأجاز أبو يوسف جعل غلة الوقف
 لنفسه يعني إذا وقف شيئا الكحل والبعض لنفسه دام حيا وبعد الفقهاء
 بطل الوقف عند محمد وحلال لقوات معنى القرية بازالة الملك إلى الله
 وقال أبو يوسف بفتح اعتبار الأبداء بالانتهاء فانه يجوز على جهة

فخرج عن ملكه بقدر وصية على الفقراء
 فانه إذا كان شرط في الوقف
 قبل تسجيله جاز

تقطع فيعود إلى ملك المالك مشايخ بلخ اخذوا يقولون بي يوسف عليه
السلام في غيبا للناس في الوقف كذا في الثانية وغيره واجاز ايضا
شرط الوقف ان يستبدل به او يبيعه ويستري بغيره رضا اخرى
شاء فاذا فعل صار الثانية كالاولى في شرائطها بلا ذكر ما تم لا يستبدل
بثالثه لانه حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى والثانية والثالثة
الشرط فلا يمكن اي الاستبدال الا القاصي كذا في الثانية صح وقف العقار
ببوه واكره وهم عبيد وسائر المالك المراهقة تبع للعقار لا المنقول
لانه لا يتأثر به ومن لم يحد حصة في المتعارف وثيقته كالنفس والمروءة
والمنشأ والمجازة ونياها والقدر والمراجل اذا وقف المصحف على
احل سجد قراءة القرآن ان كانوا يحصون جاز وان وقف على سجد
جاز ويقرأ فيه ولا يكون مقصورا عليه وانما وقف الكتب فكانت حصة
لا يجره ويضرب في حيزه ووقف كتبه والفقهاء بوجع حيزه وبناؤه
كذا في الخصاصه وعن الانصاري وكان من اصحابه زفر بن وقف الدرهم
او الطعام او ما يكال وما يوزن يجوز ذلك قال نعم قيل وكيف قال يرفع
الدرهم مضاربة ثم يصدق بفضلهما في الوجه الذي وقف عليه ما يكال
يوزن يباع فيدفع ثمنه مضاربة او بضاعه كالدرهم فعلى هذا الاكره
الخطه كذا في الخصاصه بنى على رضى فوقفه اي البناء بدونهما اي الارض
لم يجر لان الاصل فيه العقار لانه مما يتأثر به المصلحة وما يتبعه وما ورد فيه
الانثار وما فيه التعامل فيبقى الباقي على اصل القياس وقيل جاز في الكافي ولو
وقف البناء قصد المخرج في الصحيح وفي القاعدة في حق روحه اياه
وقف المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة بنحو ما راجل
للمسلمين ويطلقون فيها ولا يكون بناء ما ميزنا لورثته ثم قال وحيزه
المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل وذكر في الاصل ان
البناء بدون اصل الدار لا يجوز وبنى على رضى موقوفه حيزه فوقفه اي
البناء لها اي تلك الجهة جاز بالاجماع لا في الجهة ولو وقف لغيره
اختلف فيه قيل جاز وقيل لم يجر ثم الوقف اذا احتاج الى العمارة يجب
عمارة سواء شرط الوقف العمارة او لا فانها ان لم يكن مشروطة

نقلا

نصا في مشروطة اقتضا لان مقصود الوقف امرار الفلحة من يد الى يد
وهذا لا يحصل باصل احدها وعمارتهما ثبتت شرط العمارة اقتضا وانما
به كالثابت نصا على الموقوف عليه متعلق بحيزه اي حيزه عمارة بمال
نفسه لا يؤخذ من الفلحة بنى لو كان معينا بالوقف واراعى سكنى او لا
مثلا لانه المستفيع به والعموم بالغنم ولهذا يكون نفقة العبد الموصى له بها و
الا اي وان لم يكن معينا يداها اي بالعمارة من علة اي غلة الوقف
لان الوقف اذا كان على غير معين لم يكن مطالبهم بها لكنهم غلة الوقف
اقرب اموالهم فتجب عليهم ولم يزد في الاصح يعني انما يجب العمارة عليه بقدر ما يبقى
على الصفة التي وقف المالك عليها وان قرب بيني على تلك الصفة لا يصفى
صا رة غلة مستحقة التصرف في الموقوف عليه فاما الزيادة فلا والفلة مستحقة
له فلا يجوز صرف غلة مستحقة له الى جهة غير مستحقة له برضاه ولو ابي اي
عن عمارة الوقف او غير عنها غلة الحاكم بالان اجرة وغرة باجرة غرة
اي الموقوف عليه ولا يجره اي الا بي عليها اي العمارة لان فيها انطاف مال
ولا يجره الا شان عليه كما لا يجره صاحب البذر في المزارعة ولا يكون اباؤه
رضا بطلان حقه لانه في حيز الرد لا احتمال الا يمنع لرضاه به ويمنع غلة
من اطلاقه فلا يبطل بالشك ولا يجوز اجارة من لا يسكنى اذ لا ولاية
لعلها لانه غير مالك ولا نائب عنه بل بوجه المتولي والقاضي وحرف
نقصه ونقصا لهما اي العمارة ان احتاج الوقف لهما يعني ان نقص الوقف
ان صلح لان يصرف الى عمارة صرف لهما والا يبيعه الحاكم ويصرف غلة لهما
صرفا للبدل الى مصرف للبدل وان لم يخرج حفظا للمحاجة ولم يقسم بين مصارفة
لانه جزء من العين وحقق في الانتفاع بما فعه دون العين لانه حق الله تعالى
او حق الوقف فلا يصرف لهما ليس حقا لهم الوقف اذا انتفى واحتاج
الى الموقوف صرفه الى القاصي ليعرف ان لم يكن سجد كذا في الخصاصه
وقسنته لو كان لو ارث لواقف كان حكمها بطلان الوقف الا ان قال
في مجمع الفتاوى ان القاضي اذا اطلق بيع وقف غير سجد ان المالك لو ارث
الواقف كان ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز وان اطلق لغيره
لان الوقف اذا بطل عاد الى ملك وارث لواقف ويبع مال الغير لا يجوز

يحدث على الموصى

اقرب وقف صحيح وبانه اخرج من يده ودارته يعلم خلافه اي انه لم يقعه ولم
 يخرج من يده جاز اي لو وقف وليس اي لو اراد ان ياحقه ولا يبيع
 دعواه في القضاء كذا في الحاشية الوقف في مرض الموت كالميت فيه
فيعتبر من الثلث ويشترط فيه بالشرط فيها من القبض والافراز فان
 خرج من الثلث واجازته الوارث نفذ في الكل والابطال في الزائد
 الثلث وان اجازته البعض دون البعض جاز بقدر ما اجاز وبطل
 في الباقي الا ان يظهر للميت مال غير منقذ في الكل كذا في الحاشية الوقف
للفقراء وهو ظاهر ولا غنى ثم الفقراء كالوقف على الاولاد والفقراء
 وبعد انقراضهم على الفقراء او يستوي فيه الزمان اي الفقراء والاولاد
 كالزكاة والحق في المصالح والمساكين والفقراء والفقراء ونحو ذلك
فصل يبيع شرط الواقف اجازته حتى اذا شرط
 ان لا يوجر اكثر من سنة والتمس لا يبيعون في استيجار سنة وكان اجازته
 اكثر من سنة اذ رعى الوقف وانفع للفقراء فليس للفقراء ان يخالف
 شرطه ووجر اكثر من سنة بل يدفع الامر الى القاضي حتى يوجره القاضي اكثر
 من سنة لان القاضي لاية النظر للفقراء والغائب الميت وان لم يشترط
 الواقف فليقيم الا يوجر اكثر من سنة كذا في الحاشية فلو احمل الواقف ماله
 اي لم يبينها قبل بطلان اي يقع على طلاقها ولا يقيد بحد فليقيم ان يوجر
 كيف شاء جاز يبيع الوقف وقيل بحد سنة سواء كان الوقف
 دارا او ارضا لزيادة احتياطي في الوقف ودها اي بالسنة يعني في
 الدار لان المدة اذا طالت بودي الى ابطال الوقف فان من رآه
 يتصرف فيه تصرف الملاك على الزمان بمرور ما كذا وثلث سنين في الايام
 يعني ان الارض ان كانت مما يزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث
 سنين مرة كان لان يوجر مدة يتمكن فيها المستاجر من الزرعة
 وبالمثل يوجر لا باقل من اجر المثل وفعلا لضرر الوقف فلو جرحه
 بسبب من الاستسقاء بعد العقد على مقدار لا يفسخ العقد للزوم
 ولو زاد اي اجره على جرحه قبل يقعه اي باجره مثل ثمانية لاني من
 الزمان واما المسمى فله حصص من الاجر الاول وقيل لا اي لا يقعد ثانيا

سنة لا يوجرها اكثر من سنة واحدة
 وانه كانت مما تزرع في كل سنة

كزيادة

كزيادة واحد تغتني في الذخيرة اذا استجار ارض وقف ثلث سنين باجرة
 معلومة من اجر المثل حتى جازت الاجازة فرخصت اجرتها لا تنفسح الا بالجر
 واذا زاد اجر مثلها بعد مضي مدة فعله واية فتاوى من قبلنا في لا يفسخ
 العقد وعلى رواية شيخ الطحاوي يفسخ ويجدد والى وقت الفسخ يحسب المسمى
 وزيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عند الكل حتى لو زاد واحد اعتننا لا يعتبر
 وعلى رواية الشيخ لو زادت الاجرة فرضي المستاجر الاول بالزيادة
 كان هو الذي من غيره ولا يوجر الموقوف عليه كالامام والمدرس الاول
 ونحوهم لعدم تصرفهم في عينه الا بتولية اي بان يجعل الواقف متوليا فيكون
 له حق التصرف فيه متول اجره بدون اجر المثل لزمه تمامه كذا اب جرح منزل
 صغير بدون اي بدون اجر المثل يعني لزمه ايضا تمامه اذ ليس لكل منهما ولا
 الخطا والاسقاط كذا في العادة لا يفسخ اي اجازة الوقف بموت الموقوف
 لان العقد لغيره كالوكيل والوقف لا يباع ولا يبر من رعاية الحق الموقوف
 لان فيها ابطال حقه فلو سكن المرفق فيه بحسب عليه الاجر ونعتي بالضممان بالمال
 منافع يعني اذا سكن رجل دار الوقف واسكنه المتولي بلا اجر قيل لا يبي
 الساكن وعامة المشايخ على ان عليه اجر المثل عليه الفتوى وكذا منافع
 مال التبرع كذا في العادة وعصب عقاره يعني ان الفتوى في عصب العقار و
 الدور الموقوفة بالضممان نظر للوقف ومضى قضى عليه بالقيمة يؤخذ القيمة
 فيشتري بها ضيقة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذه بدل لادوي
 كذا في الاستروشنية ويقبل فيه اي الوقف الشهادة على الشهادة وثمنا
 الرجال بالنساء والشهادة بالشهادة لاثبات اصله وان صرحوا به اي
 بالتسامع وقالوا عند القاضي تشهد بالتسامع تقبل بخلاف ساير ما يجوز فيه
 الشهادة بالتسامع كالنفس فلو اذ اصرخوا بانهم شهدوا بالتسامع لا
 يقبل لان الوقف حق الله تعالى وفي تجزير القبول بصرح التسامع حفظ الادب
 القديمة عن الاستهلاك وغيره ليس كذلك لاثبات شرط في الاصح فالأصح
 الشهادة على اصل الوقف بالشهادة يجوز على الجواب المختار وان كان الوقف
 على قوم بايمانهم واما على الشريعة فلا هو المختار كذا في العادة وبيان المحرر
 من الكل يعني اذا شهدوا ان هذه الضيقة وقف على كذا يقبل فيه الشهادة

بالتسارع متولى في عرصه الوقف فهو اي البناء يكون للوقف نصيب
 غلة الى مصارف الوقف ان بناءه من مال الوقف وماله نفسه ونواه للوقف
 اولم يوشيا وان بنى لنفسه واستهد عليه كان له اي المتولى نفسه والى
 اذ ان بنى ولم يوشيا فلا ذلك وان نوى كونه للوقف كان وقفه كذا الوقف
 يعني انه كالبناء في جميع ما ذكرنا والغرس في المسمى مطلقا اي سواء
 نوى اولم يوشيا باع دارهم ادعى انه كنت وقفها او قال وقف على ما يصح
 للتناقص فليس له ان يحلف المشتري ولو قامت البينة بقتل كماله شهدا
 على عتق امه تقبل لما دعوى الولاية في احوال الوقف للوقف ان لم يشترطها
 لانه احق من الاجنبي ويؤثر له في حال كونه رعايا لمصلحة الوقف وان
 شرط الواقف ان لا يوزل لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع ولانه اي الوقف
 المتولى واخرجه صحيح وان لم يكن جريمة وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى التحويل
 ولا عبرة بالشرط طالب التولية لا نوى كماله بولي طالب القضاء عرض المتولى
 عرض الموت وقضى التولية اليه غيره جاز لان المتولى بمنزلة الوصي وللوصي
 ان يوصي الى غيره كذا في الثانية ولو مات اي المتولى بغير تقيدها الى غيره اذ
 قال اري في نصب المتولى الى الواقف لا القاصي ثم ان ما الواقف قاله في
 الى القاصي ويجعل المتولى من اهل الواقف امكن ما الاجاب الباني للمسجد
 اولى بنصب الامام والمودن في المختار الا اذا عين القوم اصحاب من عينه اي
 الباني اشترى المتولى بالوقف دارا له اي للوقف لا يكون وقفه في
 الاصح لان في صحة الوقف الشرط الذي يصيرها الوقف لا كلام كثير ولم
 يوجد ههنا كذا في العادة جاز للمالك مخرج امه الوقف لغيره ولو من امه
 وجنابة عبده في مال اي مال الوقف كذا في الخلاصة **فصل**
 فيما يتعلق بوقف الاولاد قال رضي هذه موقوفه على ولدي كانت الغلة
 لولد صليبي سوى فيه الذكر والانتى لان اسم الولد ما خوذ من الولادة
 وهي موجودة فيها الا ان يعيد بالذكور بان يقول على الذكور من ولدي
 فلا يدخل فيه الاناث واذا جازة الوقف فما يوجد واحد من الولد
 الصليبي كانت اي الغلة له لا لغيره واذا انتفع اي الصليبي صرفت اي
 الغلة الى الفقراء لا لولد الولد لانقطاع الموقوف عليه هذا اذا كان لا

وصحة وقفه في غير المسجد

فيه اربعة اشياء

الوقف ولا صليبي وان لم يكن حين الوقف صليبي بل ولد الابن ذكر ايا
 او ان بنى كانت الغلة له خاصة لا يشارك فيها من ذواته من البطون و
 يكون ولد الابن عند عدم الصليبي بمنزلة الصليبي ولا يدخل فيه ولا البنت
 في الصحيح وهو ظاهر الرواية ايضا فقال لان اولاد البنت لا يباينهم لا باءا
 انما هم بخلاف ولد الابن ولو زاد على العبارة الاولى وقال ولد ولدي
 فقط ايا لم يزد على هذا يدخل فيه الصليبي واولاد بنته يشتركون في الغلة و
 لا يقدم الصليبي على ولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر وحصل يدخل فيه ولد
 البنت قال حلال يدخل ولو قيد بالذكور اري قال رضي هذه موقوفه على
 ولدي وولد ولدي الذكور قال حلال يدخل فيه الذكور من ولد البنين
 والبنات وهو الصحيح لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول
 اولاد البنات لما قاله الامام الشافعي ان ولد الولد اسم له وولدته وولده و
 ابنته وولدته ومن ولادة ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف اذا قال على كذا
 فان غلة ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية كما قال اسم الولد يتناول ولده
 الصليبي وانما يتناول ولد ولد الابن لانه ينسب اليه عن فاته اذا انقرض الاولاد
 واولادهم في الصور يابن المذكور بين صرف الغلة الى الفقراء لانقطاع
 الموقوف عليه ولو زاد البطل الثالث وقال على ولدي وولد ولدي و
 ولد ولدي صرف الى اولاده ماتنا سلوا الفقراء ما بقي واحد من اولاده
 وان سفل سوي فيه لا قرب لا بعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب
 بان يقول لا قرب قال لا قرب ويقول على ولدي ثم على ولد ولدي او يقول
 بطلنا بعد بطلن في بقاء بقاء بقاء الواقف لانه لما ذكر البطل الثالث فحسب
 التفاوت فتعلق الحكم بنفسه لا بنفسه لا غير والانتساب موجود في حق
 من قرب ومن بعد بخلاف البطل الثاني لان الواسطة له واحد كذا في الحكم
 كذا اي صرف الى اولاده ماتنا سلوا الفقراء اذا قال على ولدي وولده
 اولادي او قال ابتداء على اولادي يستوي فيه لا قرب والابعد
 ان يذكر ما يدل على الترتيب كما قر وقف صبيحة على اولاده ثم الفقراء كما
 بعضهم صرف الغلة الى الباقي لانه وقف على اولاده ثم الفقراء فباقيهم
 احد وان سفل لا تصرف الى الفقراء ولو وقفها على اولاده وسماهم فقال

على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء مات منهم صرف نصيب
الى الفقراء لانه وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات
واحد منهم كان نصيب الفقراء مختلفا للسنة الاولى فان الوقف هنا
على الكل لا على واحد ولو وقف على امرأة واولادها اي اولاد الواقف
ثم ماتت امرأة لا يكون نصيبها لابنها المتولد من الواقف خاصة اذا
لم يشترط اي الواقف رد نصيب الميت اي مات منهم الى ولده حتى
اذا شرط كان نصيبها لابنها بل يكون للجميع اي جميع الاولاد ولو قال
علي ولدي وولدي ولدي ابدانا سلكوا ولم يقل بطننا بعد بطل لكل شرط
المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالغلة لجميع ولده ونصيبهم
على السوية ولو مات بعض ولا الواقف وترك ولدا ثم جاء الغلة لم يمس
على الولد وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت
لانه استحق النصيب قبل موته فما اصابه اي الميت من الغلة كان للولد
بالارث نصيبه اي لولد الميت سهم الذي عينه الواقف بحكم تعيينه
وسهم والده بالارث ولو وقف على ولديه فاذا انقرض فعلى اولادهما ابد
ما سلكوا فاذا مات احدهما وحلف ولداه فصرف الغلة الى الباقي
والنصف الى الفقراء كما خرج صورة شبيهة كل من الاولاد فاذا مات
الاخر صرف الكل الى اولاد الاولاد بقسم بين ولدا لهما وحلف واحد
من اولاد الاخر على السوية وقف على دوي قرابته لم يدخل والده وجده
وولده رجل قال رضى هذه موقوفه على قاري وعلى قرابتي او على ذوتي قرابتي
قال حلال بيع الوقف لا يفصل الذكر على الانثى لا يدخل فيه والده الواقف
ولا جده ولا ولده كذا في الخاتمة دار في برص من اخرها وقف عليه
وبرص نية الوقف انها لم يرد فان ارشاد قلت بقى والاثنين
نصفان كما هو الحكم في دعوى الملك وتعيين اخوين مات احدهما وبقي
يد الخي واولاد الميت ثم الخي برص من علي واحد من اولاد الاخر ان الوقف
بطنا بعد بطل والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد يقبل
وينتصب خصما عن الباقي ولو برص من اولاد الاخر ان الوقف مطلق عليك
وعلىنا فينبية مدعي الوقف بطنا بعد بطل اولى كذا في القنية الله علم

هو اي البيع الذي دل عليه البيع لغة مبادلة مال بمال مطلقا وهو ان
يقال باع الشيء اذا اشتراه وتعدى الى المفعول الثاني بلا حرف وبها يقال
باع الشيء وباع منه وانما جمع لكونه انواعا اربعة باعتبار البيع لانه انما يبيع
سلعة بغيرها ويستحق ثمنه او بغيرها بالثمن ويستحق بغيره لكونه اشتر
الانواع او يبيع عن غيره كبيع النقدين ويستحق مرفا او يبيع دين بدين ويستحق
سلما وباعتبار الثمن ايضا لان الثمن الاول لا لم يغير يستحق مساومة او
اعتبر مع زيادة يستحق وراجحة او بدو نها يستحق تولية او مع نقص يستحق
وشرعا مبادلة مال بمال بطريق الاكسب اي التجارة خرج به مبادلة بطريق
بالمال بطريق الترخ او الهبة بشرط العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان
في حكمه بقاء لم يقل على سبيل التراضي ليتناول بيع المكة فانه منعقد وان لم
يلزم يتعقد الانقضاء تغاير كلام احد العاقلين بالآخر شرعا على جديته
في المحل بالاجابة وهو الاثبات يستحق بادل كلام احد العاقلين سواء كان
بعث واشترت لانه ثبت للاخر خيار القبول والقبول هو اني كلام
احدهما سواء كان بعث واشترت الما خيبين قال في الهداية البيع يتعقد
بالاجابة والقبول اذا كانا بلفظ الماضي ثم قال لان البيع انشاء تصرف في الاشياء
يعرف بالشرح والموضوع لاخبار قد استعمل فيه فيتعقد به واراد بالموضوع
لاخبار لفظ الماضي اذا التام فيه للعهود فلا وجه للاعتراض عليه بانه لا بد من خبر
شيء الى ذلك هو ان يقال ان كان استعمال بلفظ الماضي والا لا يتم الدليل ثم
قال ولا يتعقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل بخلاف الكساح وتقدر
الفرق هناك واراد بلفظ المستقبل صيغة الامر نحو بعتك بكذا او قال
بعت لانه قال هناك مثل ان يقول ز وجني فيقول ز وجك فلا وجه لطلب
على المضارع كما ذهب اليه بعض شراح نعم يتعقد به البيع اذا قارنه النية
كما نقل صاحب النهاية عن الطحاوي ونحو الفقهاء ويتعقد ايضا بما
في معناهما اي لما خيبين نحو رخصت واعطيتك بكذا وخذته يعني ان كل
ما دل على معنى بعت واشترت يتعقد به البيع ايضا فاذا قال بعت منك
هذا بكذا او قال رخصت او قال اشترت هذا منك فقال خذته يعني بعت بكذا

فخذ فانه اربا بالاذن بالبدل وهو لا يكون الا بالبيع فكذلك قال بغيره
فخذ فخذ البيع اقتضاء فيثبت العقد باعتباره لا بلفظين احدهما
لشأن ما قرآن المعنى هو المعنى في هذه العقود وان اعتبر اللفظ في بعض
كشركة المفاوضة حيث لا يفتح اذا لم يبين جميع ما يقتضيه حتى يتعاطى اي
اعطاء المبيع والنعم من الجانبين فان البيع ينقذه ببلوا وجود لفظ
فصل عن الماضين لوجود المقصود وهو الرضا مطلقا اي في نفس
والحسب هو الصحيح لما قال الكرخي ينقذه في الحسب فلفظا كما ينقل
وكونه وينقذه ايضا بلفظ واحد كما بيع الاب من طفل بان يقول
بعث هذا منه بكذا وسرا منه بان يقول اشترت هذا من ابني فان
الاب كمال شفقة اقيم مقام العبدان فلم يمتح الى القبول وكان اسلا
في حق نفسه تابعا من طفل حتى اذا بلغ كان العبد عليه دون ابيه بخلاف
ما اذا باع مال طفل من اجني فبلغ كانت العبد على ابيه فاذا الرزم عليه
النعم في صورة شرائه لا يبرأ من الدين حتى ينصب القاضي وكما يقض
للمنفقة فريضة على ابيه فيكون المانة عنده وكذا لو قال بعث منك هذا
بدون فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ينقذه البيع ويجوز ان يخلو المجلس
لانه لو لم يجز لزمه حكم العقد جردا وهو مستفاد من قول الكل لا كل
والرك يعني ان البائع اذا اوجب شيئا يقبل المشتري في بعض ذلك
او اوجب المشتري في شيئا يقبل البائع في بعضه لم يجز لان فيه تفريق
الصفقة واحدا المتعاقدا ان لا يملك ذلك لان فيضر المشتري او
البائع لان المبيع ان كان واحدا الرزم من الشركة للمشتري وان كان
متعدد اقل العادة ختم الجيد الى الرد في ونقص من الجيد لرد الجيد
فلو ثبت خيار قبول العقد في بعض قبل المشتري العقد في الجيد وترك
الرد في الجيد عن يد البائع باق من ثمنه فيضر له واذا لم يجز
البعض بالبعض فلان لا يجوز اخذ الكل بالبيع ولو وان تعد الصفقة
فلذلك لا تنفك الرزم عن البائع والاشارة بقوله الا اذا ذكر اي البائع
لفظ بعث وفصل النعم اشارة الى ما ذكر في الكافي ان قوله في الهداية الا
ان يبين عن كل واحد لانه صفقا معني لا يتم الا ان يدرج تكرار لفظ العقد

بغيره

اذ به يتعد الصفقة لا يجوز بيان من كل واحد وقال الرضا ليس
ان يقبل بعض المبيع دون البعض وان فصل النعم الا اذا ذكر البائع
لفظ بعث مع ذكر النعم لكل واحد عند الحقيقة وعند هذا ذلك ان
فصل النعم بان قال بعثك هذا كل واحد بكذا او بعثك هذه الغنمة
كل واحد منها بكذا او رضى اي البائع بقوله اي قول المشتري اشترت
هذا بكذا قال لقد رضى ان رضى البائع في المجلس بتفريق الصفقة ببيع
ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استينافا بحكايا لقولوا ورضي
البائع بقولوا واغرض عليه باننا يصح اذا كان للبعض الذي قبله المشتري
حصته من النعم كالصورة المذكورة وفي تفريقها بعشرة لان النعم
منقسم عليها باعتبار الاجزاء فيكون حصة كل بعض معلومة فاما اذا
العقد في عديد او ثوبين فلم يصح العقد بقول واحد وان رضى البائع
يلزم البيع بالصفة ابتداء وان لا يجوز ان يفتى منشاؤه الفقه عن راد
القدوري فان شئمة عبارة المشتري ايجابا ورضي البائع قبوله لا يدل على
انه غير في عبارة المشتري والبائع ذكر النعم في مقابلة بعض المبيع فان
يجوز قول المشتري اشترته بلا ذكر النعم لا يكون ايجابا ولا قول البائع
رضيت قبوله لعدم صدق تعريف البيع عليه وهو عبارة المال بالمال فظهر
عدم لزوم البيع بالصفة ابتداء ولهذا قلت او رضى بقوله اشترت هذا
بكذا ويمتد اي خيار القبول الى اخر المجلس ولا يبطل بالتأخير الى ان
طال اليه لان المجلس جامع للمتفرقات كما قرئ في كتاب الطهارة فاذا
عدت الامور المتعددة بسبب واحدة فلان تعتبر ساعته واحدة او
دفعها للمعسر تحقيقا لليسر وانما لم يكن الخلع والعق على كل ذلك بل يوقف
فيها على ما وراء المجلس لما قرأنا استملا على البيان من جانب الزوج والمطل
مكان ذلك ناعن الرجوع في المجلس والكتاب والرسالة كالخط
يعني اذا كتب ما بعد فقد بعثك عبدي فلانا بكذا او قال لرسول بعث
من فلان الغائب بكذا فاذا عن واخبره فوصل الكتاب الى المكتوب اليه
واخبره الرسول المرسل اليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة
اشترته او قبضته ثم البيع بينهما لان الكتاب والرسالة اشترته

او قبله ثم البيع بينهما لان الكتاب من الغايب كالحطاب من الخضر والرسول
معه وسفير فكلام المرسل فان الرسول مسلم كان يبلغ نارة بالخطاب
وتارة بالكتابة وبطل لا يجزى قبل القبول بالرجوع اي رجوع الموجب لان
النافع من الرجوع لزوال البطلان حق الغير وهو منتف من هنا لان الاجابة
لا يفيد الحكم بول القبول عرض بان الحق غير مختص في الملك بل في التملك
ايضا حق وفيه بطلان وروى بان الاجابة اذ لم يقد ملكا للمشتري لم يكن
مطلب الملك البائع فحق التملك للمشتري لا يعارض حقيقة الملك للبائع كونه
اقوى منه ولا ينقض بما اذا دفع الزكوة قبل الجول الى التبعي فان المكي
لا يقدر على الاسترداد لتعلق حق الفقير بالملقوع لان حق الملك زالت
الركن في حق الفقير لا تنقضاء ما هو اقوى منه وبطل ايضا الاجابة قبل القبول
بقيام ايها من الموجب والقابل عن مجلس لان القيام دليل الرجوع
والدلالة تعمل على التصريح اعرض بانها انما تعمل على اذالم يوجد صريح بعارضها
وهنا لو قال بعد القيام قبلت وجه التصريح ولم يعتبر وروى بان التصريح انما
وجه بعد الدلالة ولذا يعارضها ولزم اي البيع بها اي بالاجابة والقبول
بلاختيار لاحكام في المجلس قال الشافعي لكل منهما خيار المجلس لقوله
المشتري بان بالخيار ما لم يتفرقا ولنا ان في الفسخ ابطال حق الآخر فلا
يجوز اقول بريد على ظاهره انه ان اراد بجنح الآخر حق التملك لم يملك
لا يفيد لما قرأ وان اراد حقيقة الملك فممنوع بل هو اول المسئلة ويمكن
دفعه بان حق التملك ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعده
لم يكن للقبول فائدة زائدة بل كان وجوده وعدمه سواء مع كونه ركن قالوا
ان يقال لانا الاجابة والقبول يفيدان حقيقة الملك لما قال تعالى
يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل لان يكون تجارة
عن تراض منكم فاباح الاكل ولو في المجلس بوجود التجارة الشخصية عن التراض
والبيع تجارة قد بل بالاطلاق على بيع الخيار وصحة وقوع الملك للمشتري و
القول بالخيار تقييد وهو نسخ فلا يجوز والحواء عن الحديث انه محمول على
خيار القبول اي قبول كل من المتعاقدين العقد في المجلس ففائدة دفع
توحيه ان الموجب بعد ما اوجب لا يكون لان يرجع لاجبار الفسخ بعد الاجابة

والقبول

والقبول في الحديث اشارة اليه لان الاحوال تثبت حال لم يوجد فيها الاجابة
والقبول وحال وجد فيها وانقضى وحال وجد فيها احداهما والاخر موقوف
والاطلاق اسم للمبتاعين عليهما في الاولى مجاز باعتبار ما يؤول في الثانية مجاز
باعتبار ما كان وفي الثالثة حقيقة لما تقرر في موضعه ان اسم الفعل حقيقة
لما تقرر في حال بمعنى جزم من اواخر المتن وادخل المستقبل في حال الدنيا
بان يقبل احداهما في المجلس والاخر متوقف فيه لانا قبلها ولانا بعده اذ
يحتلها فيجعل عليها ثلثا يلزم ابطال حق الآخر والتفرق المذكور في الحديث
محمول على تفرق الاقوال بان يقول احدهما بعت ويقول الآخر لا اشتري او
بالعكس حيث لا يبيع الخيار بعده فان قيل التفرق يكون بعد الاجتماع
وهو لا يتصور ههنا قلنا المراد بالتفرق عدم الاجتماع ابتداء وهذا مبني
على قاعدة موقوفة في المصباح والكشاف انهم يقولون ضيق ثم الركبة او شق
كم الثوب والمراد في الاول جعل ثم الركبة ضيقا ابتداء وفي الثاني جعل كم الثوب
واسعا ابتداء فلا تغفل وكفى في صحة البيع الاشارة في اعراض اعم من البيع
والفسخ غير بوية اخر از عن بيع درهم ودينار وخطه ونحوها بجسمها فان
الاشارة فيه لا تكفي بل لابد من مساواتها قدر الاحتمال الربو كالحاسيات و
انما كفت الاشارة لكونها ابلغ طرق التوفيق فلا يحتاج الى بيان القدر
والوصف بخلاف التسليم فان موقوفة قدر التسليم فيه ووصفه واجبة فيها
غير متساوية كالحاسيات وشروط موقوفة مبيع يسلم اي يحتاج الى التسليم اخر
عنا اذا اقر ان لفلان عند متاعا فاشتراه منه ولم يوف فانه يجوز لعدم
اجتنابه الى التسليم ذكره الزاهد في ما يتعلق بمعرفة مرفوعها الى المفضضة
اي التراضي المقتضى في ضاد البيع بان باع غايبا واشارة الى مكانه ويسر
مسمى بذلك لانهم غير فانه جائز كالحاسيات في خيار الرؤية وشروط ايضا
معرفة قدر عن عشرة مثلا كالمس في الدمنة اخر از عن المشارة اليه كما سبق
وما يحصل فيها هو المكيل والعدول بالمتقاربة والموزون ما كالا راجح والارباب
وساير ما يوزن اذا قبلت بالاعيان القيمة وموقوفة وصفه كونه بخاريا
او سمرقنديا لان جهاتهما تقضي الى التراضي فيعوى العقد عن المقصود وهو
البيع بحال اي عن حال ومنه جمل الاطلاق قوله تعالى وحل الله البيع وعنه صلعم

انه اشترى من يهودي ثوبا الى اجل و رهنه و رهنه ولا بد ان يكون الاجل معلوما
لان الجهالة فيه مانعة من التسليم الواجب للعقد فلهذا يطالبه في قريب
المدة وذلك تسليم في بعيدة كذا في الهداية والكافي وغيرهما قول في الشك
لان نص البيع مطلق كما قالوا واشترط معلومية الاجل بالليل العقلية
المطلق بالرأي وهو غير صحيح لما تقرر في الأصول ان تقييد المطلق بنوع
وشخص الكتاب لا يراى لا يجوز ويمكن دفعه بان اطلاق النص انما هو
بالنظر الى نفس الاجل في لم يقيده بالمعلومية لما سياتي في خيار الشرط
انه اذا قال بعثك هذا الى اجل او مؤجلا صح تصرف الى نصف يوم
او ثلثة ايام او شهر والمقيده بالمعلومية انما هو وقت الاجل والنص ليس
بمطلق بالنظر اليه ولهذا قلت معلوم الوقت حتى اذا اجل وقتة نسب
البيع كالباع الى المحصاد ونحوه وتحقيقه ان البيع مطلق والمطلق المسمى
للذات دون الصفات لا بالانفع ولا بالاثبات وذات البيع حقيقة
كما عرفت بمبادلة المال بالمال فالتمس معني مفهوم البيع والتأجيل
من صفات الشيء فيكون من صفات البيع ولهذا يقال بيع مؤجل بالنظر
الى التأجيل يكون البيع مطلقا لا يجوز تقييده بظني وانما تعيين وقت
الاجل ليس من صفات البيع بل من نوعه تعالى بصفته بالنظر اليه
لا يكون البيع مطلقا فيجوز تقييده بالرأي فيندفع الاشكال بعد علم
الاجل ان مات الباع لا يبطل الاجل وان مات المشتري حل المال لان تأجيل
التأجيل لا يخرج فيؤدي الشيء من تمام المال فاذا مات من لا اجل تعيين
المتردد لفضاء الذين فلا يفيد التأجيل واذا منع الباع التسليم سنة
الاجل للمشتري اجل سنة ثانية يعني اذا اشترى بتم مؤجل الى سنة غير
معيّنة ولم يقبض المبيع حتى مضت السنة فلم يشترى سنة اخرى بعد قبضه
وقال ليس له ذلك وبمطلق اي صح البيع بتم مطلق عن ذكر الصفة
لا القدر لوجوه ذكره لما عرفت فالعقد اي فالعقد يقع على غالب
النقد اي غالب نقد البلد في الزواج لانه المتعارف فان استوي
اي لم يوجد الغالب بل استوي الزواج في النقود لا المالية بل في
فهما فسد اي البيع ان لم يبين اي الشيء انه من اي نوع لان الجهالة

تقضي

تقضي الى النزاع كما مر او استوى المالية ايضا اي كما استوى الزواج
واختلف الماسم كالا حادي والثلاثي والثلاثي صح ان اطلق الماسم لدرج
صح ان اطلق اسم الدرجم على كل منها حيث يطلق على الواحد من الاول
والاثنين من الثاني والثلاث من الثالث اسم الدرجم اذ لا نزاع عندنا
الاختلاف في المالية وهو المانع من الجواز وصرف الى ما قدره من كل نوع
مثلا اذ باع عبد بالف درهم فلان يعطى الف درهم الا حادي او اثنين
من الثاني او ثلثة من الثالث هذا ما ذكر في الكافي وارا صاحب الهداية
وان كان في عبارة نوع غرض ولا يتعين النقود النقد ليس من
من الذهب الفضة مسكوكا ولا والفلوس المتأخرة كذا في العادة
في صحيحه اي صحيح البيع وان عينا يعني اذا عين العاقدان درهما مثلا ثم
اراد المشتري تبديله بدرهم آخر جاز عندنا ولا يسمع نزاع الباع وعنده
يتعينان بالتعيين حتى لا يجوز تبديله بآخر ولو هلك قبل التسليم او اخذ
بعده او قبله ينتقض البيع عنده لا عندنا بل يطالب بتسليمه مثله وانما قال
في صحيحه لما ذكر في العادة ان الاراحم والذناير يتعينان في البيع القاسم
من الاصل لا يتعينان فيما ينتقض بعد الصحة صورة الاول اذ باع عبد
وقبض الشيء فظاهرة ثمن الخمر او باع جارية فظهر انها ام ولد يتعين دراهم
الشيء لذلك لان لهذا القبض حكم الغصب صورة الثاني ما اذا باع وحل
قبل التسليم فالتمس المقبوض لا يتعين في رواية وهو الاصح وصح البيع
في الطعام وهو الخنطة وديقها لانه يقع عليهما عرفا وسيا في الوكالة
والجوب وهي غيرهما كالعدس والحمص ونحوهما ولو كان البيع جازا اي
بطريق المجازفة معتب كذا في لو بيع بغير حسم لقوله اذا اختلف
النوعان فبيعوا كيف شئتم بخلاف ما اذا باع بجنسه مجازفة فانه
لا يصح لاحتمال الربوا وصح ايضا بيع المكسك والموزون باناء او حجر
معين كل منهما جهل قدره لان المانع من الصحة جهالة تقضي الى النزاع
وهنا ليست كذلك لان التسليم في البيع منجز فيندر حلاك الاناء
والحجر بخلاف التسليم فان التسليم فيه متأخر فالهالك ليس بنادر قبله
فيتحقق المنازعة وعن ابي يوسف ان الجواز فيها اذا كان المكسك لا

تقضي

لا يكتسب بالبسر القصعة ونحوها واما اذا كان كالزنبيل ونحوه فلا يجوز
وكذا اذا كان الحجر ثقنت او باء بوزن شيء اذا جف جف وصر ايضا
في القدر المستمي واحدا كان او اكثر اذا بيع صبرة كل فقير او فقيرين مثلا
بكذا يعني اذا قال بعتك هذه الصبرة كل فقير او فقيرين او ثلثة بكذا في البيع
جائز في القدر المستمي من عدد الفقير ان عدايه لا الباقي الا اذا اثار
الجهالة بعلم جميع الفقير ان يسميها او بالكيل في المجلس قبل الاقرار
وقال لا يجوز مطلقا لا صبرتان اي لا يصح البيع عدايه في القدر المستمي
اذا باع صبرتان من جنسين كصبرتي بزر وشعيرتي بزر او فقيرين بكذا
حيث لم يصح البيع عده في فقير واحد لتفاوت الصبرتين وعند ما يصح
فيها ايضا وذكر في المحيط والايضاح ان العقد يصح على فقير واحد منها
ولا اي لا يصح ايضا البيع عده في القدر المستمي اذا بيع متفاوتا بكذا
وهي قطع غنم كل شاة او شاتين بكذا والعدل المشتمل على الاثواب
المتفاوتة كل ثوب و ثوبين بكذا لان التفاوت في ابعاضها يفسد
الجهالة المؤدية الى التراضي بخلاف الصبرة وان سمي الجلبتين اي جلبتي
المبيع والنسب بان قال بعت هذه الثلثة وهي ثاة بالف درهم او بعت
هذا العدل وهو عشرة اثواب بمائة بلا تفصيل اي لا يقول كل شاة
بكذا او كل ثوب بكذا اصح البيع في الكل اجماعا متفاوتا او لا معلومة المبيع
والنعم فان باعها بلا تفصيل لقوله وان سمي الجلبتين بلا تفصيل
يعني بعد سمي الجلبتين ولم يفصلها فان باع الصبرة على انها ثاة اي
بائة فقير بائة صح البيع ولا يتفاوت الحكم بينهما ان يسمي كل فقير
مثلا بان يقول كل فقير درهم ودينار ان لا يسمي لعدم التفاوت بخلاف
العدديات المتفاوتة كما سياتي وهي اي الصبرة اقل من المائة
اخذه اي المشتري الاقل بحصة من النعم او من النعم العقد يعني ان يخرج
بين الامرين لتفرق الصفقة عليه فلم يتم رضاه بالموجود او هي اكثر من
المائة قالوا لا يرد على المائة للبائع والمائة للمشتري لان البيع وقع على
مقدار معين وقد وجد فصح العقد والقدر ليس بوصف حتى يدخل
في البيع كما في الثوب فيكون للبائع وان باع المزدوع هكذا اي

سني الجلبتين ولم يعل كل ذراع او ذراعين بكذا اصح البيع فان وجده المشتري
تاما اخذه بكل النعم بلا خيار وان وجده اقل خسر ان شاء اخذ الاقل بالكل
اي كل النعم او ترك لان الذرع وصف في الثوب لا بمعنى كونه صفقة خضبة
لبل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا لشيء غير منفصل عنه اذا حصل
فيه زيادة حشوا وان كان في نفسه جوهر الذراع من ثوب وبناء من دار
كما سبق في الايمان فان ثوبا هو عشرة اذرع و يساوي عشرة دراهم اذا
انقص منه ذراع لا يساوي تسعة بخلاف المكملات والعدديات فان بعضها
منها سمي ذراعا واصلها ولا يفيد انضمامها لبعضها كما لا يلحق فان حشوة
هي عشرة اذرع او اسد عشرة دراهم كانت التسعة منها شاة او شاة
وقد اختلفوا في تفسير الوصف والكل راجع الى ما ذكرنا الوصف
بهذا المعنى لا يقابل شيء من النعم كما طرأ الحيوان الا اذا كان مقصودا
بالتناول كما سياتي واذا اي المشتري الاكثر بلا خيار للبائع لانه وصف
تكان كما اذا باع ميعنا فاذا هو سليم وان باع المتفاوت هكذا اي سمي الجلبتين
ولم يفصل صح البيع في الكل حتى اذا اشترى المبيع والنعم لزوم البيع لمعلومة
كل منهما لا الاقل والاكثر قال في غاية البيان نقل عن الايضاح اذا قال بعتك
هذا القطيع على انه خمسون رأسا وهذا العدل على انه خمسون ثوبا بكذا
فلا يصح جازي لان جملة المبيع والنعم صار معلوما بالتسمية فاذا وجد المبيع
زايلا او ناقصا فالبيع فاسد لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كانه باع
ثوبا من احد وخمسين وهذا فاسد لانه مجهول متفاوتا وان كان ناقصا
فيحتاج الى ان يحط حصة الثوب الناقص وهي مجهولة فيفسد ايضا وكذا
في سائر ما يختلف قيمة وان زاد اي في بيع المزدوع بعد ذكر الجلبتين كل ذراع
بدرهم لم يتوض لذكر الصبرة لما ذكر ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكره الصبرة
وبين تركه لعدم التفاوت صح في الكل لما ذكرنا فان وجده اقل واكثر اخذ الاقل
بالاقل وترك في الصورة الاولى لان الوصف ان كان تابعا لا يقابل شيء
من النعم صار ههنا اصلا بافراوه بذكر النعم فانهم قالوا الوصف يقابل شيء
من النعم اذا كان مقصودا بالتناول حقيقة كما اذا قطع البائع يد العبد
المبيع قبل القبض بقطعة نصف النعم او كل الحق البائع كما اذا حدث ببيع

عند المشتري او حتى المشتري كما اذا اخاط المشتري الثوب المبيع ثم اطلع على
 يكون للوصف قسطا من الثمن فاذا اصار اصلا ووجهه ناقضا كانت الخيارات
 ان شاء اخذه بخصته وان شاء ترك لتفوق الصفقة عليه وفوت القسط
 المرغوب فيه وفي الصورة الثانية اخذ الاكثر بالاكتر او فسخ لانه اصل
 له الزيادة في المبيع لزمه زيادة الثمن لما ذكره كان نقاشا يشوبه فخر فخير
 فلو اخذه بالاقل لم يكن عاملا بمقتضى اللفظ وانما قال في الاول وترك
 وقال ههنا او فسخ لان المبيع لما كان ناقضا في الاول لم يوجد المبيع فلم يستفد
 البيع حقيقة وكان اخذ الاقل كالبيع بالتعاطي وفي الثانية وجد المبيع مع
 زيادة ثمنه في الحقيقة فقدر وان وجهه اي لادع عشرة ونصف
 او تسعة ونصف اخذه في الاول بعشرة بلا خيار وفي الثاني بتسعة اي
 بالخيار وفي الثاني بعشرة به وقال في الاول يا اخذه بعشرة ونصف بالثمن
 وفي الثاني بتسعة ونصف به لان من ضرورة مقابلة الذراع بالذراع فمقابل
 نصفه بنصفه فيجوز عليه حكما ولا ييوسف انه لما افرد كل ذراع بديل بثلث
 كل ذراع منزلة ثوب وقد انتقص له ان الذراع وصف في الاول وانما
 اخذ حكم المقدار بالشروط وهو مقيد بالذراع فاذا اعدم عاد الحكم الى الاول
 في الكراس الذي لا يتقا وجوابه لا يطيب للمشتري ما زاد على المشروط لان
 كالموزون حيث لا يفرق الفصل في بيع ذراع منه وان زاده الى القيد
 المذكور في بيع المتفاوت صح في الاقل بقدره لانه لما بين كل منهما ثوبا
 كل منهما مبيعا فصح في العدد الموجود ولكنه خسر لتفوق الصفقة عليه وقصد
 في الاكثر لانه اذا كان زايدها يبيع الجمل في المردود المتفاوت فيؤدى الى البيع
 صح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار اجماعا لا عشرة اذرع من مائة ذراع
 منها عند اي حينة وعند ما جاز ذكر في غاية البيان نقل عن صدر الشهد
 والامام الغياي ان قولهما يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع ويقوم
 هذا من تعليلها ايضا حيث قال لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة اذرع
 فاشبه عشرة اسهم من مائة سهم وان البيع وقع على مائة سهم من الدار
 على شايع لان الذراع في الال اسم خشبة يزرع بها واستعمل ههنا لما كثر
 وهو معين لا مشتاع لان المشتاع لا يتصور ان يزرع فاذا اراد به ما كثر

بالاقل

والاقل هو الذي لا يفرق
 بالحدود

نقله به الضرر وهو
 لعدم زيادة الثمن

وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد ولا يبين على نهائيه وان فاد
 اعداها مروى بسكون الرأ وان بين عن كل لانه جعل القبول في المروى
 شرط جواز العقد في المروى واشترط قبول المردود في العقد بنفسه
 اعلم ان ههنا اصولا الاول ان كل ما هو متصلا
 المبيع عرفا يدخل في البيع وان لم يذكر محجا والثاني ان كل ما كان متصلا
 بالمبيع اتصال قرار كان تابعا له داخل في المبيع وما لا اتصال له وانما خرج
 لان يفصل البنية بالآخرة ليس اتصال قرار وما وضع لانه يفصل فهو
 اتصال قرار والثالث ان ما لا يكون من قسمين ان كان من حقوق المبيع
 ودرافعه يدخل في البيع بذكرها والا فلا اذا تقرر هذا فنقول لا يدخل العلو
 بشرط بيت كل حتى له ونحوه اي بمرفقه وبكل قليل وكثير فهو فيه او منه لان
 البيت اسم لما بين فيه والعلو مثل الشيء لا يستحق مثل فلا يدخل فيه الا
 بالتخصيص عليه ولا يدخل العلو ايضا بشرط منزل لانه اي بالقيد المذكور
 لان المنزل ينتمي للدار والبيت اذا بقا في داره السكنى بنوعه فصور
 بانقضاء منزل الدار فيه فليس بهم بالدار يدخل العلو فيه بناء على ذلك
 وشبهه بالبيت لا يدخل فيه ويؤيد ويدخل هو اي العلو والبناء ومفتاح
 علق متصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو القفل فانه ومفتاحه لا يعلق
 بهذا القيد والكتيف بشرط دار يجدد وما بدونه اي بدون ذكر ذلك القيد
 اما العلو فلان الدار اسم لما يدار عليه والعلو منها وكذا البناء واما
 المفتاح فلان العلق المتصل جزء منها والمفتاح يدخل في بيع الغلق بلا
 تسمية لانه كجزء منه اذا لا يتفوقه الاية والقفل ومفتاحه لا يدخلان
 وان سلم المتصل بالبناء يدخل كونه خشب لا غير المتصل بالبناء كالسلم
 كذا في الكاين لا اي لا يدخل في بيع الدار الطلة والطريق والشربط السيل
 الابه اما الطلة فلانها مبنية على هو الطريق فاذا كانت حكمة واما الطريق
 والشربط السيل فلانها خارجة عن الحدود ولكنها من الحقوق فتدخل
 بذكرها ويدخل في الاجارة بلا ذكرها لانها تفقد لا تنفاد ولا يحصل الابه
 بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة ويدخل الشجر وان لم يسمه لا الذرع الا
 بالتسمية بشرط الارض لان الشجر متصل بها للقار فاشبه البناء والزرع
 متصل به للفصل في شبهة ما فيها ولا التمر بشرط الشجرة لان الاتصال

وان كان خلقا للقطع لا للبقاء فصار كالتزاع الابطل فيها او منها لا
 يحكون من المبيع لا يحقونها لانه ليس منها لا يبيع بيع الزرع قبل
 صيرورة بعللا لانه ليس ينتفع به وتابع لما رضى فيكون كالوصف فلا يجوز
 ايراد العقد عليه بافراده وان باع على الميركة حتى يترك لم يجرؤ كذا الرتبة
 والبقول وبعدها يبيع ان شرط تحلية المشتري اي تحلية ارض البعل بان
 يقطعه او يرسل عليه دابة فكل في بيع لان الشرط مقتضى العقد فله
 ويجوز بيع حصه من شركه لوجود المقتضى وعدم المانع لانه بالنظر اليه
 كالامل لا خلاط ملكها مطلقا اي سواء ببلغ او ان الحصاد او لا ومن غير
 بيع او ان لم يفسخ الى الحصاد فانح ينقلب الى الجواز كما اذا باع خلع
 في السقف ولم يفسخ البيع حتى اخرج وسلم ولو كان الارض في التزاع شركه
 فباع نصف الارض مع نصف الزرع من شركه واجتنب غير رضا شركه
 جاز وقام المشتري مقام الباع ثم يبيع نصف الزرع بدون الارض انما
 لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حتى القار فيه بان زرع في ملكه
 اما اذا كان متعديا في الزراعة كالغاصب فجاز بيع النصف كذا في الحقا
 كذا منصرف باع كل اي جاز بيعه ايضا ان لم يفسخ الى الحصاد اذ في بيع
 الف وبيع سكره فيها ذرة لم يدخل في البيع يعني اصطاد سكره في ثوبها
 ذرة فملك السكره والذرة لبثت ايدها فلو باع السكره لم يزل الذرة
 في البيع لانها ليست من اجرائها كذا في الهداية والكافي في باب الركا
بيع البرقي سبله والباطل بتمشيد اللام والقصر واذا قلت
 الباطل بالتمشيد خفت اللام كذا في الصلح والارز والتمشيد
 الاول كذا الجوز واللوز والمستنق وقال الشافعي لا يجوز ذلك كله
 وله في بيع سبله قولان وعندنا يجوز بيع ذلك كله ان المعقود عليه
 مستور بما لا منفعة له فاشبه تراب الصاعه اذا بيع بجنسه ولنا ما روي
 عن النبي عليه السلام انه نهى عن بيع النخل حتى يذرى وعن بيع سبله
 حتى يبيض ويأمن العاهة وحكم ما بعد الغاية خلاف حكم ما قبلها قال في الغاية
 وفيه نظر لانه استدلال بمفهوم الغاية والاولى لا يستدل بقوله نهى فان
 انتهى يقتضى المشروعية اقول فيه بحث لان المشروعية التي يقتضيه
 انتهى من الافعال الشرعية هي مشروعية العلم مع عدم مشروعية الكوف

وهو عين الغش والاولى لا يبعد خلاف المدعى لان المدعى صحة البيع الاول
 يفيد فساد بل الصوت ان يقال ان الاستدلال بمنى على مال صاحب
 المجمع في البادع ان الغاية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم او على
 قال صاحب التلويح في بحث المعارضة والتزجيج ان مفهوم الغاية متفق
 عليه وصح بيع مرة وان لم يبد صلاحتها لانها مال متقوم حالا او لا
 لزوم على المشتري قطعها اذا اشترى مطلقا او بشرط القطع بشرط ان
 على الشرح حال البيع يفيد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري
 وجده اي النسخ زبون ليس له استرداد السلعة وجسرها به اي النسخ
 يعني اذا باع سلعة بشئ فلم يحن حبسها حتى يستوفي ثمنها فان سلمها اليه
 المشتري بطل حقه في الحبس وليس له استرجاع السلعة وانما المطالبة
 بالنسخ فلو قبض النسخ وسلم المبيع ثم وجد النسخ زبون لم يكن له استرجاع
 السلعة وانما المطالبة بحقه وقال زفر له ذلك فبعض زبونا بدل الجهاد
 يعني كان له على اخذ راحم جيا ذفاستوفي زبونا على طر انها جيا ذفاستوفي
 ثم علم انها زبون ان كانت قائمة مردما ويسترد الجيا ذوا لا اي وان
 لم يكن قائمة سواء كانت ملكة او ستملكة فلا اي لا يرد ولا يسترد
 قال ابو يوسف يرد مثل الزبون ويرجع بالجيا ذوان الرجوع بالنقصان
 باطلا استلزمه الربوا ولا وجه لابطال حقه في الجودة لعدم رضاه فكلما
 النظر فيما عتياه ولهما ان قضاء الدين حصل بقبض حبس وبعد العلم
 حقه في نسخ ذلك القضاء وهو مستحق له ملك به حصل القضاء انما قال
 زبونا لانها لو كانت رصاصا او ستوفة مردانقا وانما قال ثم علم
 لانه لو علم عند القبض انها ستوفة سقط حقه اشترى شيئا وقبض مات
 مقلبا قبل ان يذمته فالباع اسوة للوفاء يعني اشترى شيئا وقبض لم
 ينفذ النسخ حتى مات مقلبا يكون الباع اسوة للوفاء يقتسمون ولا
 الباع احق به وعند الشافعي هو احق وانما قال قبضه اذ لو لم يقبض الباع احق
 به اتفاقا باب خيار الشمس
 اعلم ان البيع تارة يكون لازما واخرى غير لازم واللازم ما لا خيار فيه بعد
 وجود شرطه وغير لازم ما فيه الخيار ولو كان اللازم اقوى فله ثم ذكر

استوفى الباع
 من المشتري
 فله ان يرد
 السلعة
 او يبيعها
 بغيرها

التعيين

خيار الشراء والتعيين واراد بالاول ان يكون العاقد مختاراً بين قبول كل
العقد ورده واراد بالتاني ان يشتري احد الشئتين او الثلثة على
ان يعين اياً شاء وقد دها على خيار لانها بمنع انهاء الحكم
ثم ذكر خيار التروية لانه يمنع تمام الحكم واقر خيار العيب لانه يمنع لزوم
الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاك كما اذا قال اشتريت على اني
بالخيار او على اني بالخيار اياً ما او على اني بالخيار ابدأ وجاهز وفاك
ان يقال على اني بالخيار ثلثة ايام فساد وتختلف فيه وهو ان يقول
على اني بالخيار شهراً او شهراً فاسد عند ابي حنيفة وزفر والشافعي
جاهز عند ابي يوسف ومحمد رحمهم الله جاز اي خيار الشرط المتبايعين
اي لكل منهما معاً فلا يوجد البيع مالم يرضيا ولا أحدهما ولا يقرهما كما سياتي
ان ثلثة ايام اي الى اخرها لقوله بن حبان بن مقلد اذا باع ثقل
لا خلاف ولى الخيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط الخيار مخالف
لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون مفسداً لكنه يجوز بهذا النص لانه لا يلحق
الخيار في البيع والشراء بلفظ باع على خلاف القياس فيقتصر على المدة
المذكورة فيه لا اكثر وقالوا يجوز اذا استعملت مدة معلومة وان اجاز اي من
لا خيار بعد العقد الى اكثر من ثلثة ايام فبها اي في ثلثة ايام جاز البيع
لزوال المفسد قبل تفرقه ان شرى لم يذكره بالفاء كما ذكر في الوفاة
اشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط حقيقة لينفرد عليه بل اوردوه
عقبه لانه في حكمه على ان لم ينفذ النسخ الى ثلثة ايام مع صحه واليه
الا ان ينفذه في الثلثة قالوا لان هذا في معنى اشتراك الخيار في البيع
مست الى الانفساخ عند عدم النسخ عز عن الماطلة في النسخ فيكون
مستحقاً اقول بغيره على ظاهره انك قد عرفت ان النص لو ارد في خيار
الخيار مخالف للقياس وقد تقرر في كتب الاصول ان ما ثبت على خلاف
القياس فغيره عليه لا يقاس ودفعه ان المقرر في كتب الاصول عدم جواز
القياس الجلي على ما ثبت بخلاف القياس الجلي اذ قد تقرر فيها ايضا
جواز الحاق حكم ثبت على خلاف القياس بغيره بطريق دلالة النص بغيره
الاستحسان الذي هو القياس الحق وكل منهما محتمل ههنا كما لا يخفى

على انظر المتامل ولا يخرج المبيع بخيار البائع عن ملكه لان تمام هذا
السبب بالرضا ولا يتم مع الخيار ولما لو اعتقه البائع نفذ ولا يملك
المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن البائع قال قبض المشتري بملك
في بيع في مدة الخيار ضمن قيمته لانفساخ البيع بالهلاك لانه كان مؤثراً
ولا نفذ بدون المحل بقى مقبوضاً في يده على سبيل الشراء وفيه القيمة
لو هلك يده البائع يملك عليه وانفسخ البيع ولا يبي على المشتري كما في
البيع المطلق ويخرج المبيع عن ملك البائع بخيار المشتري يعني اذ كان
الخيار للمشتري فقط يخرج المبيع عن ملك البائع للزوم البيع في جانبه بقاء
الخيار فان هلك المبيع عنده اي المشتري ضمن الثمن فان الهلاك
لا يخلو عن مقدمه عيب سياتي انه اذا دخل عيب بمقتضى الرد واذا منع
لزم العقد وتم فيلزم الثمن المستحق بخلاف اذا كان الخيار للبائع لان
الخيار اذا كان له يملك المبيع موقوف كما فيلزم القيمة ولا يملك اي
لا يملك المشتري المبيع وقال لا يملك لانه خرج عن ملك البائع فلم يدخل في ملك
المشتري كان ملكاً بلامالك لا ينظر له في الشرع وله ان الثمن لم يخرج عن ملك
فلو دخل المبيع في ملكه لا يجمع البدلان في ملك شخص واحد حكاه المعاصرون ولا
ينظر له في الشرع وخرج هذا بان الخيار انما شرع نظر للمشتري ليرد في يده
على المصلحة ولو دخل في ملكه وبما كان عليه لانه كان المبيع قريباً فيقتضي
عليه وله اي لعدم ملك المشتري للمبيع فروع الاول لو اشترى زوجتي
النكاح لعدم ملك البين والمزيلة الثاني ان وطئها اي وطئ المشتري
بالخيار زوجته جاز له رد ما لان وطئه بالنكاح لا يملك البين ليعتد الرد
الا في البكر لانه يقبض سياتي انه يبطل الرد الثالث قريبه لا يعتق
عليه في المدة لعدم الملك فيها والعقود مترتب عليه الواجب كذا اي لا يعتق
ايضا من شراء قايلاً ان ملك عبد فهو لغيره وقوع الشرط الخامس
حيثما في المدة لا بعد من الاستبراء لانه انما يجب بعد ثبوت الملك لم
ينبت التساكن ان ردت الامة المشتراة به اي بالخيار على البائع
فلا استبراء عليه اذ لم يملكها المشتري ليعتد الملك فيجب الاستبراء السابع
من ولدت في المدة بالنكاح لم تصر له ولا يعني ان اشترى زوجته بالخيار

فقلت في أيام الخيار في البيع لا تصيرتم ولا للمشتري فيك الرد وانما
 قلنا في البيع لانها لو ولدت في يد المشتري لزم البيع وبطل الخيار
 لانه الولادة عيب النقص اذ اي البيع بالخيار يملك على البيع ان
 قبضه المشتري باذنه واودعه عنده اي عند البيع لا ارتفاع القبض بالرد
 لعدم الملك التاسع بقية خياره ما دون شري وانه بايعه عن نفسه في
 المدة اي ان اشترى عبد ما دون شيئا بالخيار وانه بايعه عن نفسه في
 مدة الخيار بقية خياره لانه لما لم يملكه كان رده في المدة امتناعا عن التملك
 ولما دون ولادة ذلك فانه اذا ذهب لشيء فلو لانه ان لا يقبله العاقد
 بطل شراءه في من دعي حرا بالخيار ان اسلم لثلاثين ملكها مسلما با
 خياره ومن لا الخيار سواء كان بايعا او مشتريا او اجنبيا فلا يصح
 ولا ان يخبر بطلان علم صاحبه ولا ينقض بدونه اي بدون علمه ولو كان غائبا
 وقال ابو يوسف ان الشافعي لا ينقض ايضا بدونه كالا جازة لانه مستطاع
 عليه من قبل ولهم الا يشترط رضاه كالكيل بالبيع فان لا ان يتصرف فيما
 وكل به بطلان الموكل لانه مستطاع عليه من قبل ولها ان تصرف في حق الغير
 بالدفع ولا يبري عن الضر لان الخيار ان كان للبايع جاز ان يعمله
 المشتري تمام العقد فيتصرف فيه فيلزم غرامة القيمة بهلاك البيع وان
 كان للمشتري جاز ان لا يطلب البايع لسلعة مشتريا وهذا نوع ضرر
 فيتوقف على علمه كقول الكيل بخلاف الاجازة اذ لا الزام فيها مع اذ
 موافق لغيرها ولا ثم ان مستطاع عليه من قبل كيف وهو بنفسه لا يملك
 النقص وانما ينقض لكون العقد غير لازم وعوض بان ما ذكرتم من الزام
 الضر وان دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما ينبغي هو ان لا ينقض
 بالنقص لربما اختفى من ليس له الخيار اي مضى المدة فيلزم البيع آيب
 بانه ضرر عرضي به منه حيث ترك الاستيناف باخذ الكيل بخلاف القيمة
 وان نقض العقد من لا الخيار فلو علمه اي علم الآخر النقص في المدة
 انقض العقد لحصول العلم به والا اي وان لم يعلم به في المدة بل بعد ما
 تم العقد لمضي المدة قبل الفسخ ولا يورث براء اي خيار الشرط يعني
 ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما كان يفسخ بفسخ الوارث

فلو كان الخيار
 فلو كان الخيار

حال جوده فاذا كان الخيار للبايع ومات ملك المشتري المبيع ولا يورث
 وارث البايع واذا كان للمشتري ومات ملك وارث المشتري بباختيار
 فان قيل كيف يملكه الوارث والمورث لم يكن مالكا قلنا العقد الموجب
 للملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مانعا فاذا بطل الخيار في
 حق الوارث ظهر اثر الموجب فتدبر وقال الشافعي يورث عنه لانه حق
 من حقوق البيع كخيار العيب والتعيب واجمعوا انه لو مات من عليه الخيار
 وهو من لا خيار له بطل الخيار ولنا ان الارث فيما يقبل لا يتقال
 الخيار ليس له لا مشية وارادة ولا ارث في خيار العيب والتعيب كما
 سياتي ولا يورث ايضا خيار الردية لانه ايضا ليس له مشية و
 ارادة حتى ان المشتري لو مات قبل الردية فليس لورثته الردية بعد ما
 كما كان له ولا خيار التعيب لما ذكره بل ينبت للوارث ابتداء لا قبل
 ملكه بملك الغير واذا بطل الخيار لزم البيع وتم ولا خيار العيب بل المورث
 استحق المبيع سالما فكذا الوارث لقيام مقامه وله ان ينبت له الخيار
 فيما تعيب به البايع بعد موته المورث وان لم ينبت للمورث شرط اي الخيار
 احدثها يعني ان احد المعاقدين اذا شرط الخيار لغيره جاز فاي من القبا
 والغير اجاز او نقض صح استحسانا والقياس ان لا يصح وهو قول زفر
 لان الخيار من احكام العقد فلا يصح اشتراطه للغير كالتنجز وجه الاحتساب
 ان الخيار لغيره العاقد ينبت له لئلا يفتقر الخيار للعاقدة اقتضاء
 فيجعل هو نايبا عنه فيصحها تصرف فيكون ككل منهما الخيار وفي اجازة
 من الاصيل النايب وهو الغير ونقض لآخر الاول اذ في لوجوده في زمان
 لا يراحمه غيره وفي المعية اي ان خرج الكل ما من منهما معا يعبر بقرن
 العاقد في رواية لان النايب يستفيد التفرقة منه وتفرق الناقض
 في اخرى لان المجاز يلحقه النقص المنقوض لا يلحقه الاجازة فاذا اجتمع
 كان النقص اذ في ككاح الحرة مع ككاح الامة اذا اجتمع كان ككاح الحرة
 اولى لا يبرء على ككاح الامة بل عكس لان الاحتياط فيه اذ الفسخ
 يوجب الحرمة على المشتري والاجازة توجب الاباحة والحرم راجع على المبيع
 باع عبد من بالخيار في احدكما ان فضل لي النكح وعين اي محل الخيار صح

اي العقد والا فلا يذاع في اربعة اوجه احدها ان لا يفصل الثمن ولا يعين
 ما فيه الخيار وهو فاسد لجهالة المبيع والثمن لان ما فيه الخيار كالخارج عن
 العقد لانه مع الخيار لا يفصل الثمن في حق الحكم فيقضي الاصل فيه اوجها وهو
 مجبول وثانيهما ان يفصل الثمن ويعين ما فيه الخيار وهو جائز لكون المبيع
 والثمن معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان شرط لا انعقاد
 العقد في الآخر لكنه غير مفيد لكونه محلا للمبيع كالمجوع بين ثمن ومدبر
 والثالث ان يفصل المبيعين والرابع عكسه وهو فاسد فيما بينهما
 المبيع او الثمن وان اشترى كعليه او وزنيا او عبدا او احداهما على ان الخيار
 في نصفه فتح فصل الثمن او لا لان النصف من الشيء الواحد لا يتفاد
 فقيمة ايضا لا يتفاد فاذ كان ثمن الكل معلوما كان ثمن النصف
 ايضا معلوما فالمبيع معلوم اذ الشيوع لا يمنع الجواز كذا في الكافي ومج
 التعيين فيما دون الاربعة وهذا اخبار التعيين يعني اشترى ثوبا من
 علي ان يأخذ ايتها شاة بعشرة جاز وكذلك الثلثة استحسانا والاك
 اربعة فسد وهو القياس في الكل لجهالة المبيع وهو قول زفر والنفق
 وجه الاستحسان انه في معنى شرط الخيار اذ الجواز ثم الحاجة الى التامل
 ليختار الارفق والادنى مع انه مخالف لمقتضى العقد فكذا يحتاج هنا
 الى اختيار من يثق به ادمي يشترى له فحوز المبيع على هذا الوجه فاعلى
 والجهالة انما توجب الفساد اذا كانت مفضية الى النزاع واذا شرط
 الخيار للمشتري فهو لا تقضي الى النزاع لان الارضا موقوفة اليه فيختار
 ايا شاء ويرد الآخر والحاجة تندفع بالثلاثة كاستعمالها على الجيدة والردية
 والوسطى في الاربعة وان لم يوجد النزاع لكن لم يوجد الحاجة وهذه الحجة
 قايمة بهما فلا يحصل اوجها ثم قبل بشرط ان يكون في هذا العقد خيار
 الشرط وقبل لا بشرط واذا لم يكن خيار الشرط لا بد من توقيت خيار التعيين
 بالثلاث عنده وبمدة معلومة عندهما اشترى بالخيار فرضي اوجها لا
 يرده الآخر يعني اشترى رجلان عبدا على انهما بالخيار ثلثة ايام فرضي اوجها
 دون الآخر فليس بالآخر ان يرده عند ابي حنيفة وج وقال لا الرد وكذا
 خيار العيب يعني اشترى عبدا فظهر عيبه فرضي اوجها لا الآخر والرؤية

يعني اشترى ثوبا لم ير به فراه اوجها فرضي لا الآخر فانها ايضا على هذا
 الخلاف لما ان اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما لانه منع لرفع
 الغيب وكل منهما يحتاج الى دفع عن نفسه فلو بطل هذا بطل الآخر
 خياره لم يحصل مقصوده ويلحق به ضرر ولا ان المشروط خيارا رجحا لا خيارا
 كل منهما بالانفراد فلا ينفرد احدهما بالرد اقول لتحقيقه ان الخيار تصرف
 يحتاج فيه الى الرأي كالمبيع والمخمس ونحوهما وكل هو كذلك اذا فوض الى
 رجلين لا يستبد واحد منهما فيه كالوكالة فانه اذا وكل رجلين بالمبيع
 ونحوه لا يقدر احدهما على التصرف بدون الآخر لان الموكل رضي بغيرهما
 لا راي احدهما بخلاف الموكل بطلان زوجته بلا عوض او رد الوديعة
 او نحوهما فانه لا يحتاج الى الرأي بل سفير محض وعبارتنا الواحد والاشبان
 فيه سواء ويبطل اي خيار الشرط الاخذ بالشفعة وارا مقبول لا اخذ
 بيعت صفقة وازجبت حال من دار وصفه لها ما ينجر الخيار فيه وهي
 الدار المشتركة يعني من اشترى دارا على ان بالخيار رخيصة واربعتها
 فاقطعها بالشفعة فهو رضي لان طلب الشفعة دليل اختياره التملك فيها
 لان ثبوته لرفع ضرر الخيل وهو بالاسد امة فتضمن سقوط الخيار
 سابقا عليه فثبت الملك من وقت الشراء بالاستناد فثبت ان الجواز
 كان ثابتا بخلاف خيار الرؤية فانه لو اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار
 بجنتها فاقطعها بالشفعة له ان يرد الدار الاولى بخيار الرؤية ولو عثر
 على بيع لا يبطل ايضا خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط لانه لو قال بطلت
 خيار الشرط سقط الخيار ولو قال بطلت خيار الرؤية ولم يبطل خيار
 الرؤية لان ثبوت موقوف على الرؤية كما سياتي كذا في غاية البيان
 ويبطل ايضا تعينه اي تعينت شرطه بالخيار بما اي يعيب لا يرفع
 كقطع يده فان الرزح يمنع حتى لو من وزال جاز رده ويبطل ايضا
 مضي المدة لان الخيار لم يثبت الا فيهما كالحجارة في وقت مقدرة
 لهما الخيار بعد مضيه ويبطل ايضا تصرف لا يقضي كالاعتاق والبيع
 او تصرف لا يحل المالك كالموطين والتفصيل في التمسك به او
 تصرف لا ينفذ الا فيه اي المالك كالمبيع والرهن والابارة والهبنة

فان كانا متماذيين اختار الملك استيفاءه لا البيع والركوب مرة
ونحو ذلك في جعل الامتياز والنجرة فلما دل على استيفاء اشتري
بالجبار الى العقد دخل اي العقد فيكون مختار في العقد ايضا وكذا اذا قال
اي الظاهر والليل دخل الظاهر والليل عند البيع وعند صلا لا يدخل لان العقد
ونحوه جعل غاية والغاية لا تدخل في المعيار كالليل في الصوم وله ان الغاية
اذا كانت لمة الحكم اليها لا يدخل في الصوم فانه يتناول الصوم
فاذا قيل اي الليل من الحكم اليه موضع الغاية واذا كانت لا خارج ما واما
فيمتد موضع الغاية داخل ما هنا لو اقتصر على ان الجبار يثبت الجبار
مؤثرا في البيع فاسقطت الغاية ما واما بخلاف التاجيل فانه
لو باع مؤثرا اليه مضان لم يدخل مضان فان مطابق التاجيل لا قال
بعثك مؤثرا ولم يوقت لا يتأيد بل يحرف الى نصف يوم او ثلثه انما
او شهر وبالشهر نفى فكانت الغاية لمة الحكم اليها فلم تدخل والقول للتمسك
في الجبار يعني اذا اختلف العاقدان في اشتراط الجبار فالقول لمن ينكر
مع البيه في ظاهر الرواية لان الجبار لا يثبت بالشرط فكان من العوائق
فيكون القول لمن ينفيه كما في دعوى الاجل والمضي اي اذا اختلفا في
مضي المدة فالقول لمنكره لانها تصادق على نبوت الجبار ثم ادعى احد
الستقوط بمضي المدة فكان القول للمنكر والزيادة يعني اذا اختلفا
في قدره فالقول لمن يدعي احصا الوقتين لان الاخر يدعي زيادة شرطا
عليه وهو ينكر اشتري عبدا بشرط خيره او كتبه ووجه بخلافه اخذه بتمنه او
ترك لانه وصف مرغوب فيه حتى بالشروط العقد ثم فواته
توجب التخيير لانه لم يرض به دون ذلك بالان لا يقدر على الخبز والكنابة
قدرا ما ينطق الجبار والكاتب في تخيير بين القبول بجميع الخبز وبين الرد
اذ لم يمنع الرد بسبب من الاسباب كشرائه على انها حبوب او
ولم توجد لذلك فانه يخير لما ذكر بخلاف شرائها على انها حبوب او حليب
كلا رطلان حيث يفسد العقد لان ذلك ليس من قبيل الوصف بل
من قبيل الشرط الكسوف اذ لا يعرف ذلك حقيقة اشتري جارية بالجبار
فرد غير صا بها قابلا بانها المشتراة فتنازع البائع والمشتري

فقال البائع غيرت والمبيعة ليست بهذه وانكر المشتري التغيير ليس
للبائع بنية فالقول له اي للمشتري مع البيه وجاز للبائع وطهرها
لان المشتري لما رآه رضى بتبليغها من البائع بذلك النسخ كان للبائع ان
يتبليغها كذا في الواقع باب خيار الرؤية
جازا البيع والشراء بالميراه اي البائع والمشتري يعني يجوز ان يبيع رجل
شيئا ملكه ولم يره كما اذا ورثه وكذا يجوز ان يشتري رجل شيئا لم يره لما رآه
ان عثمان بن باع ارضا له بالبصرة من طلحة بن عبد الله رضى فقبل طلحة
انك قد غبنت فقال في الجبار لاني اشتريت ما لم اراه وقيل نعمان بن
انك قد غبنت فقال في الجبار لاني بعت ما لم اراه حكما جبريا مطعوم
نقض الجبار لطلحة رضى وكان ذلك بخبر من الصحابة رضوان الله عليهم
حضرا اي سواء حضر المبيع الغير المرئي في المجلس بان يكونا زنيان
او براني جوالق او ديرة في حقه او ثوبا في كم او جارية متعقبة وانفقا
انه موجود في ملكه ولم ير المشتري شيئا منه او غاب المبيع عن المجلس و
اشترى الى مكانه الحالى عن سمية اي ليس في ذلك المكان مستمرا بل لا يتم
غيره وللمشتري الجبار عند ما اي عند الرؤية ان شاء اخذ وان شاء رد
وقال الشافعي اذ لم يره لم يصح العقد لجهالة المبيع ولنا العموم المجوزة لما
قيد الرؤية عليها لانها كالفسخ وقد روى ان النبي عليه السلام قال
من اشترى شيئا لم يره فلا الجبار اذ اراه ولان الجهالة انما تقدر اذا
انقضت الي النزاع كما في شاة من القطيع واما اذا لم تقض اليه فلا كغير
من القبرة والجهالة بعدم الرؤية لا تقضي اليه اذ لو لم يوافق فيه فضا
كجهالة الوصف في المعايير المشار اليه بان اشتري ثوبا ولم يعلم عذرا
ذراعاته وان رضى قبلها يعني اذا قال رضىت ثم رآه لان يره لان
الجبار معلق بالرؤية لما رآه فثبت قبلها كذا قالوا او لم يره
بحسب ما اولا فلما تقر في الاصول ان كل ما دخل في الشرط لا يجب ان
يكون شرطا بمعنى يتوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من استيفاء استيفاء
المشروط واما ثانيا فلان هذا الاستدلال مفقود الشرط ونحوه لا نقول
به فالوجه ان يقال لو لم العقد بالرضا وقبل الرؤية لزم استناع الجبار

عندنا وهو ثابت بالنقض فما يؤدى الى بطلان كان باطلا دون البائع اي
ليس خيار الرؤية لما قرى من قضاء جبرين مطهره ولا يتوقف اي
لوقت معين لان الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري فالتوقيت فيه
زيادة على النص فيبقى الى ان يوجد مبطلة ولا يثبت الا في الشراء والاباء
والقسمه والصلح عن دعوى المال على شئ معين لان كلا منها معاوضة
وكفي روية ما يعلم به المقصود فان روية جميع المبيع غير لازم لتقديره فيكتفي
بروية ما يدل على العلم بالمقصود فان كان المبيع اشياء فان لم يتفاد اتحاد
كالمكيل والموزون وعلا من ان توضع بالنفوذ ككتفي برؤية واحد منها الا
اذا كان الباعث ارداء فمارى فيكون خيرا وان تفاوتت كالتباعد والاداء
لزم روية كل واحد والجوز واللوز من هذا القبيل فيما ذكره الكرخي وقال
صاحب الهداية ينبغي ان يكون مثل الخط والشعر لكونهما متقاربا اذا اقر
هذا فنقول يعلم المقصود كوجه البصرة لانه يعلم حال البقية وان وجدت
ارداء منه خيرة وجه الرقيق لان الوجه هو المقصود في الداعي ووجه الدابة
وكفها لانها المقصود ان في الدابة وشرا بعضهم روية القوائم والاول
هو المراد عن ابن يوسف وكفره شاة البنت عطف على كوجه فانها ايضا كما
يعلم المقصود فيكتفي روية ظاهره بغير علم لانه ايضا يعرف
البقية واما اذا كان في باطنه ما يكون مقصودا كوضع العلم فلا بد من روية
موضع العلم قوله وجس عطف على روية اي كفي جس شاة اللحم لان
المقصود هو اللحم يعرف به وددق ما يعلم لانه الموضع المقصود ولا ي
لا يكتفي خارج الدار او حمتها بل يجب روية جميع بيوتها وماروي في عدم
الخيار لمن راي حمت الدار او خارجا فانما هو على عادة القدماء في لا يثبت
فان دوحهم بغيره لم تكن متفاداة فالنظر الى الظاهر كما لا توقع العلم بالآخر
فاما اليوم فليس الا ذلك او روية الدار في الزجاج فانها لا يكون
رؤية للذهن حقيقة لوجود الحابل وكفي نظرا وكيل بالقبض كوكيل بالشراء
نظر رسول اعلم ان ههنا وكيل بالشراء وكيل بالقبض رسول بصورة
التوكيل بالشراء ان يقول الموكل كذا وكيل اعني بشراء كذا او صورة التوكيل
بالقبض ان يقول كذا وكيل اعني بقبض كذا او روية وصورة الرسالة

ان يقول كذا رسولا اعني بقبضه فروية الوكيل الاول سقطا الخيار بالاجماع و
روية الوكيل الثاني يسقط عنه ايجح اذا قبضه ناطرا اليه فليس له ولا
للموكل ان يرد الا من عيب واما اذا قبضه مستورا فم راي فاسقطا
فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا ينهى التوكيل بالقبض انما قص فلا يملك
اسقاط قصد العير وروية اجنبيا وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعدا
راه فلم يشترى ان يرد وقالا التوكيل بالقبض والرسول سواء في ان قبضهما
بعد الرؤية لا يسقطا خيار المشتري صح عقد الا على اي بيعه وشراؤه وسقطا
خياره اذا اشترى بحسنة فيما يورك لحسن وشمه فيما يورك لشمه وودد
فيما يورك بالاذن ووصف العقار ولا جرة لو قوته في مكان لو كان يصير
الراء كماروي عن ابن يوسف ربح ونظر وكيله لانه كلفه راي احد التوبان
فاشترى احدهم راي الآخر فوجهه معيبا فله ردها لا غير اي لارادة المبيع وطه
لما يلزم تفريق الصفقة قبل تمامها فانها لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض
وبعد شري ما راي اي ما راه قبل الشراء ان تغير خيرة لانه اشترى ما لم ي
اذا بالتغير صار شيئا آخر والا اي وان لم يتغير فلا اي لا خيار له لانه اشترى
شيئا راه الا اذا لم يعرف انه الذي راه قبل العقد لانه لم يرض به وان اختلف
في التغير فقال المشتري قد تغير وقال بايع لم يتغير فالقول للبائع صحيح
وعلى المشتري البينة لان سبب لزوم العقد هو الرؤية المتابعة ظاهر
والتغير حادث والقول لمن يتسكب لظاهر هذا اذا كانت المدة قريبة يعلم
انه لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعدت بان راي انه شاة ثم اشترى ما بعد
خمس سنين وزعم البائع انها لم تتغير فالقول للمشتري لان الظاهر شاة و
ان اختلفا في الرؤية فلم يشترى اي القول لمرع عينية لانه ينكر امر احادنا وهو
الرؤية شري عدل ثوب وقبض فباع ثوبا منه او ذهب وسلم لم يرد اي القول
بخياره روية او شرط بل عيب لان الرؤية بعد فيها خرج عن ملكه في روية ما يقع
تفريق الصفقة قبل تمامها لان الخيارين يمنعان تمامها كما في روية ما يقع
العيب فلا يمنع تمامها بعد القبض وفيه وضع المسئلة لانه لو كان قبل القبض
لما جاز التصرف فيه فان عاد الثوب الذي باعه المشتري اليه بسبب او شئ
بان روية المشتري الثاني على العيب بالقضاء او رجوع الاول في الهيئة فهو على

خياره فجاز ان يرد الكل بخيار الرؤية لارتفاع المانع من الكل وهو لزوم
تفريق الصفقة وعن ابي يوسف ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوط
الخيار الشرطي عليه عند القدوري وبطلان اي خيار الرؤية مبطل خيار الشرط
وقد ذكره مطلقا اي سواء كان قبل الرؤية او بعدها وبطلان ما لا يوجب
حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والرهبة بل ان لم يعلم بعد الرؤية لا
قبلها لان هذه التصرقات لا تزيد على صريح الرضا وهو انما يبطل بعد الرؤية
وانما التصرف الاول فهي اقوى لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها لا يوجب
حق الغير فلا يمكن ابطاله كذا اطلب النفعه بالميره اي يبطل بعد الرؤية لانها
باب خيار العيب
مشتري وجده يشتريه ما ينقص منه عند التجار وهو العيب المعبر شرعا والمردوب
كان عند البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند القبض لانه رضا اخذه
بكل النقص او رده لان مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فاذا كانت خيرا
يتوهم بلزوم ما لا يخفى به لا غير اي لا امسكه واخذ نقصا لانه لا اوجبا
لا يقابلها شي من النقص الا اذا كان مقصودا بالتناول كما هو شأنه كالابا
وتوالي ما دون التلف والبول في الفراش والشرقة وكلها يختلف بالتصغر والكبر
فان شيئا من هذه الاشياء او اوجد من صغير غير مميز لا يكون عيبا وان كان
مميزا فيكون عيبا وبزول ما يبلوغ فان ما وده بعد البلوغ كان عيبا حادنا
فيكونا لا يختلفان لاختلاف سببهما فاذا حصل عند البائع في الصغر
وعند المشتري في الكبر لا يرد المشتري على البائع بناء على انه عيب قديم و
كالجنون وهو لا يختلف بهما اي بالصغر والكبر يعني اذا حصل في البائع
في الصغر وعاد في يد المشتري في الكبر يكون عيبا واهل يرد به على البائع لانه
لف في الباطل لان العقل معونة القلب شعاع في الدماغ والجنون
انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف السبب وكما تجر من راحة
القم والقدح بالادل المعجزة وتحريك الفاء من راحة الابطا والزنا والولاء
منه اي من الزنا جبرها اي في الامة متعلق بالحيوة الاربعة يعني تناسل
فيها لان المقصود قد يكون الاستغناء وهي تحل في دون القيام فانها
ليست بعيب فيها المقصود منه الاستخدام وهي لا تحل الا ان يحسن

الاولان فيه بحيث لا يكون في النقص مثله لانه اذا فاته يكون له في الباطل
وهو ينقص النقص ويكون الزنا عادة له لان ابتاعه من نخل بالخدمة والكفر
اي وكلف فيها لان طبع المسلم ينزع من صحته ولانه يمنع حرمه في بعض الكفار
فيحصل الرغبة ولو اشتراه على انه كافر فوجهه مسلما لا يرد لانه زوال العيب
والسعال القديم لانه مرض ينقص النقص والدين لان ما ليسه يكون مشغولا
بحق الزنا والشهوة والماء في العين لانها ينقصان البصر وارتفاع
حيض بنت سبع عشرة والاسحاخنة لان كلا منهما لاء في الباطل فلو حدث
متعلق بقوله مشتري وجده يشتريه الخ اي بعد ما ظهر العيب القديم لو حدث
عيب آخر عند المشتري رجع الي المشتري بنقصانه اي نقصان العيب بان
يقوم به عيب ويقوم ولا عيب فان كان تفاوت ما بين القيمتين
العشر رجع بعشر النقص وان كان نصف العشر رجع بنصف عشر النقص او
رده على البائع برضى البائع المانع من رده المشتري واخذ البائع كسوب
شراءه فقطعه فظهر عيبه وجاز له ان يعاذه كذلك اي مقطوعا فلا يرجع
مشتريه ان باعه اذ للبائع ان يقول انما اخذه معيبا في المشتري ببيعته يكون
حائبا للمبيع فلا يرجع بالنقصان وامة وطهرها عطف على كسوب شراءه
كامة شراءه ولم يشر من عيوبها فوطهرها بكرا كانت او ثيبا او قبلها بهنو
او لمسه بها اي بشهوة فوجد بها عيبا حيث يرجع بالنقصان ولا
يرد ما لا يرضى البائع اذ لا يقول انما اخذه مع ذلك العيب اذ ليس بها
مانع من الاخذ كما كان فيما سبقت ثم بين المانع من الردي على البائع بقوله
فان خلا اي المشتري المقطوع او صبيغة بغير سواد قيد به لكون الزنا
في المبيع اتفاقا فانه لو صبغ اسود فكذا الجواز عنده لان السواد
عندهما زيادة كاحمرة والصفرة وعنده السواد نقصان اول الترتيب
بسمي وبالمجلة خطا المشتري ملكه بمالك البائع فظهر عيبه القديم لا ياخذ
اي البائع ويرجع به اي يرجع المشتري بنقصان العيب لا يقول البائع انما
اخذه معيبا لاختلاف ملك المشتري بالمبيع وهو الحيوان والصبغ والسمي
وفي العادة ان الردي تمتنع من جهة الشريعة لان المشتري يردّه والبائع
يقبله لان الشريعة تمنعه من الردي والفسخ لم يحصل الردي كما لو باعه

اي المشتري الثوب الخيط ونحوه بعد روية عيبه او مات العبد او اعتقه
قبلها اي قبل روية عيبه مجانا او دبره او استولوا فانه يرجع بالنقصان
في هذه الصور اما في البيع بعد الروية فلان الرد كان متعاقبا قبل البيع فلا
يكون المشتري بالتبع حاسبا للمبيع حتى لو كان البيع قبل الخياطة كان
حاسبا واما في الموت فلان الملك ينتهي به وامتناع الرد ثبت حكما
لموت لا بفعل فلما يمنع الرجوع واما في الاعناق فالتقصير في الارجح
بالنقصان وهو قول الشافعي لان امتناع الرد بفعل فصار كالقتل
وفي الاحتسان يرجع لان الاعناق انما للملك اي تمام له بخلاف البيع
قبل الخياطة فانه قاطع الملك بالبيع الي غيره لا منه للملك في العبد ولذا ملكه
المشتري فصار بالبيع كالمستحق للملك فلم يرجع بالنقصان واما قلنا
ان الاعناق انما للملك لان الملك في الادمي ثبت على منافاة الدليل
الريغاية العتق والسبي ينتهي بغير مدة والمشتري متفرغ في نفسه ولذا
ثبت لولاء بالعتق وهو من آثار الملك فبقاؤه كبقاء اصل الملك
فالاعناق لا يكون كالقتل بل كالموت واما في التدبير والاستيلاء فلانها لا
يزيلان الملك ولكن المحل بهما يخرج من ان يكون قابلا للنقل من ملك الي
ملك فقد تعذر الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشري حقيقة او حكما
فيرجع بنقصان العيب لا يستحق ذلك الملك بوصف السلامة كما لو ثبت
عنده وان اعتق على مال او كاتب وقتل واكل كل الطعام او بعضه وليس
الثوب فخرج لم يرجع اما في الاعناق على مال فانه جسد بدله وجسد بدل
جسد المبدل وعن ابنه خرج انه يرجع لانه انما للملك وان كان بعوضي
واما الكتابة فلانها كالاعناق على الحصول العوض فيها وان عجز الكتاب
ينبغي ان يرده بالعيب لزوال المانع وهذا كما قالوا اذا ابتاع العبد المبيع
ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف عن الرد فلا يصار الى الخلف
ما دام حيا لان رجوعه محتمل فليكن رده فاذا رجع رده لزوال المانع واما في
القتل وما بعده فالاعناق في ان امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون من المشتري
لا يرجع بشئ لانه اذا كان مضمونا كان ممسكا للمبيع معنى ومن شرط الرجوع
بالنقصان ان لا يكون ممسكا له واذا امتنع الرد لا بفعل منه بان حكاه

او بفعل

او بفعل غير مضمون منه يرجع لا بشئ احسبه ثم القتل فعل مضمون اذ لو لم يرد
في ملك الغير يضمن وانما برأ عن الضمان هنا بملكه فيه فيجعل سقوط الضمان
عنه بسبب الملك فصار كالمستفيد بالملك عوضا واما الاكل والبس
فعلى الخلاف لا يرجع عندني حقيقة وعندهما يرجع لانه صنع في المبيع ما يعقب
فعله فيه ويشترى لاجل فعله يمنع من الرجوع كالاغناق وكذا انه تعذر الرد
بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع كالاغراق والقتل شري نحو بيع طير
ووجهه فاسد لا يتفقد به في الجملة ولو بالنظر الى الاول فلم ينقصا لانه
لا يرده لان الكسرة عيب حادث ولكنه يرجع بالنقصان دفعا للضرر بعد
الاحتسان والاعناق وان لم ينتفع به اصلا فكل النسخ اي فله المشتري كل النسخ
لانه ليس بمالك فالباع باطل ولا يعتبر في الجوز صلاح فشره كما قيل لان ما يبيعه
باعتبار اللبايع مشيرة ورد عليه عيب بقضاء متعلق بقوله رد بعد
تعلق بقوله بعيب رد على باعوه يعني باع عبد اخيه المشتري ثم رد عليه
بعيب فاما ان قبض بقضاء القاضي او لا فان كان الاول فاما ان يكون
باقرا بمعنى ان المشتري الثاني ادعى على الباع الثاني اقراره بالعيب
والباع انكر فانه يثبت المشتري بالبيعة وانما اوجب اليه الثاني وبل لانه اذا اقر
باقرا لا يكون الرد محتاجا الى القضاء بل رد عليه باقراره بالعيب فلا
يكون لان يرده على باعه لانه اقاله واما ان يكون بيينة او بنكول في
كل منهما لان يرده على باعه لانه فسخ من الاكل فجعل البيع الثاني كالمعام
والبيع الاول قائم فلم الحصومة والرد بالعيب غاية الادارة انكر قيام العيب
فظهر الشاقص لانه صار ملكا باشرعا بقضاء القاضي فارتفع الشاقص
وصار كمن اشترى شيئا واقر ان الباع باع ملك نفسه فظهر كمن استحق
لا يبطل حقه في الرجوع على الباع بالنسخ وان كان الثاني وهو ان يكون
الرد برضى من المشتري لا اي ليس الرد على باعه لانه اقاله وبه
بيع به في حق ثالث والباع الاول فالتما هذا اذا رد المشتري الثاني
على الاول بعد القبض اما اذا رد قبله فلا فرق بينهما سواء كان الرد بقضاء
او بغيره لان الرد بالعيب قبل القبض فسخ من الاكل في حق الاكل فصار
كالرد بخيار الروية او بخيار الشرط ثم اذا رد عليه بغير قضاء بعيب لا يخل

مثله كالاصبع الزايدة ليس ان يحاط به البيع هو الصحيح فبعض مشريه واكد
 عيبا لم يجز المشتري بعد دعوى العيب على دفع ثمنه اذ لو دفع ثمنه فلعقل العيب
 يظهر فينقضي القضاء فلا يقضي بصحة القضاء عن الانقضاء بل من
 على ثبوت العيب فرة العيب ان اسكن والا مرجع بالنقصان كما
 او يخلف اي المشتري البايع على عدم العيب ان لم يكن له شاهد ويدفع
 الثمن وان كان له شاهد كره غاب شهوده دفعه ايضا الثمن ان حلف
 بآيعة لان في الانتظار ضرر بالبايع وليس في الدفع كثير ضرر بالمشتري لان
 متى اقام البينة رده عليه المبيع واخذ ثمنه ولزم عيبه ان نكل لانه حجة في الزم
 العيب قد وقعت العبارة في الهداية هكذا ان اشترى عبدا فقبضه
 فادعى عيبا لم يجز على دفع الثمن حتى يخلف البايع او يقيم المشتري بنبته وقد
 نكل فواني توجيهها ما نكل فواني الحق انها من قبيل التلف والنشر النكاح
 تقديره لم يجز المشتري على دفع الثمن ولا يكون للمشتري حق الرد على البايع
 حتى يخلف البايع او يقيم المشتري بنبته وهذه قاعدة افاد صاحب كشف
 الكفا في تحقيق قوله ثمانية ايات ببعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها
 لم يكن امن من قبل او كسبت في ايمانها خيرا من قبيل التلف والنشر النكاح
 والمعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا علمها لم يكن امن من قبل او كسبت في ايمانها
 خيرا ادعى ابا قاي يعني اشترى عبدا فادعى انه ابق واراد تخلف البايع على
 لم يابى عنه اي المدعى لم يخلف البايع حتى يثبت المدعى انه ابق عنه
 اي عنه نفسه لان القول وان كان قول البايع كسب انكاره انما يعتبر بعد
 قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة يكون بالنبته ثم اذا اثبت حلف
 اي البايع على التمسك مع انه فعل الغير قال شمس الائمة الخواني في التحليف
 على فعل الغير يكون على العلم مطروا في جميع المسائل الا في دعوى الا باق
 حيث يخلف على التمسك لان البايع يدعي تسليم المبيع سليما فالا تخلف
 يرجع اليه ما ضمن بنفسه يقال في التحليف بالله ما ابق قط او ما له حق
 الرد عليك من دعواه هذه او لقد سلم وما به هذا العيب بالله ما ابق
 عندك قط فان هذه العبارة وان وقعت في الكتب كمن قال المتأخر ولا
 فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باع وقد كان ابق عند غيره وبه يرد

علمه

عليه وفيه ذبول عنه ولا يابى الله لعد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك
 النظر للمشتري ايضا لان العيب قد يحدث بعد البيع قبل التسليم وهو
 موجب للرد ولا يابى الله لعد باعه وسلم وما به هذا العيب لانه يوم تعلقه
 بالشروط فيتناوله في اليدين عند قيامه في احدى الحالتين وهي حالة التسليم
 واذا لم يثبت متعلق بقوله حتى يثبت يعني اذ لم يثبت انه ابق عند نفسه
 يخلف باعه عندها انه اي البايع لا يعلم انه اي العبد ابق عنده لان
 الدعوى صحيحة حتى يثبت على البينة فكذا اليدين واخلفوا على قول الامام
 وله على ما قال البعض الدعوى لا تفتح الا من خصم ولا يصير خصما الا بعد قيام
 العيب واذا نكل عن اليدين فعندها يخلف ثانيا لطلب المشتري الرد عليه
 فان نكله يثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على البايع بهذا العيب
 يخلف البايع على التمسك كما تقدم من قوله ما له حق الرد عليك فان حلف
 لا يرد وان نكل يرد عليه ثم الدعوى ان كانت في ابق الكبر يخلف بالله
 ما ابق من مبلغ مبلغ الرجال لان الا باق في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ
 كذا في الهداية اقول ينبغي ان يكون الحكم في البول في الفراش والسرقة
 ايضا كذلك لا شرع الكفا في العلة واليه اشار في غاية البيان بقوله وذلك
 لان اتحاد الحالتين في العيب الثلاثة اخلافا اي البايع والمشتري بعد
 الاتفاق في قدر المبيع يعني اشترى عبدا وتعا بعضا فوجد به عيبا فقال
 البايع بعتك هذا واخرعه وقال المشتري بعتنيته وعله فائدة دعوى
 البايع برفع محصيل الثمن على تقدير الرد ولهذا قال وتعا بعضا او المحققين
 بان اشترى عبدا فقال البايع قبضتها وقال المشتري ما قبضت الا
 اطلحا فالقول في الصورتين للمشتري لانه قابض والقول للبايع
 كما في الغصب اشترى عبدا صفقة واحدة وقبض احداهما وجد به او
 بالآخر عيبا اذ هما او ردحا ولو قبضهما رد والمعيب فقط لان تمام
 الصفقة بالقبض قبل القبض لا يجوز تفريقها لانه يكون بيعا بالخصه
 ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالخصه بقاء وهو
 جائز كما تقرر في كتب لاصول فبعض كذا او زنيا ووجد بعضه عيبا
 رد كلا واخذ لان المكمل والموزون اذا كان من جنس واحد كان كشي



فيل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين كان بمنزلة عند
حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب لا الآخر ولو استحق بعضه الى بعض الكل
او الموزون لم يغير بعد القبض في رد باقيه اذا لا يضره التبعض والاختصاص
لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضى العاقد لا المالك وانما اذا كان قبل
القبض فلا ان يرد الباقي لتفوق الصفقة قبل تمام وفي التوب خير لان
التبعض فيه عيب وقد كان وقت البيع نظرا بالاختصاص اشتريه
ولم يتردد من عيوبها فظهرها او قبلها او سترها بشهوة ثم وجد بها عيبا
لم يرد تاما مطلقا ان سواء كان بكرة او ثوبا نقصها الوطى او لا لان كل واحد
منها عيب حادث ويرجع بالنقصان لا امتناع الرد الا اذا رضى البائع
باصحها لان الامتناع كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع الحادث من
العيب اذا زال فالقديم يوجب الرد يعني اذا اشترى شيئا فحدث فيه
عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرد لان حدوث العيب عنده مانع من
الرد واذا زال جاز الرد لعدم المنوع بزوال المانع فظهر عيبه مسبقا
عند القضي فوضعه عند عدل فملك كان اي الهلاك على المشتري الا اذا
قضى بالرد على البائع يعني اشترى جارية من رجل فغاب البائع فاطلع
المشتري على عيب الجارية فرفع الامر الى القضي وابنت عنده النقص
فاخذها القاضي ووضعهما على يدي عدل وهات في يده وحضر البائع
ليس للمشتري ان يسترد النقص لان الرد على البائع لم يثبت لمكان غيبته
فكان الهلاك على المشتري قال في الخلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا
فيما اذا لم يقض القاضي بالرد على البائع بل اخذ بامنه ووضعهما عند عدل
اما اذا قضى على البائع بالرد فينبغي ان يملك من مال البائع ويسترد المشتري
النقص لان القضي في الكفاية ان هذا قضاء على الغيب من غير خصم ولكنه
ينفذ في ظاهر الرداينيين عن اصحابنا مد اواة المعيب وعرضه على البيع والبيع
واستخدامه وركوبه في حاجته رخصا لان كل منهما دليل لاستبقاء ولو
كان ركوبه للرد لا اي لا يكون رخصا لانه وسيلة الى الرد كالسهم في ثمن
العلف في ضرورة فانما اذا كانا في ضرورة بان لا ينساق ولا انتقاد
او يكون العلف في عدل واحد لا يكونان رخصا واذا علم الضرورة كانا

رضا قطع المقبوض اي قطع يد المبيع المقبوض او قبل سبب كان عند
البائع رد المقتطوع لبقاء عينه واخذ ثمنها اي ثمن المقتطوع والمقبول
يعني اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم بقطع عند المشتري لان يردده ويأخذ
ثمنه وقال لا يردده بل يرجع بما بين قيمته سارقا وغير سارق وعلى اخذ الثمن
اذا قبل في يد المشتري بسبب وجد في يد البائع وهو بمنزلة الاختصاص
عنده وبمنزلة العيب عندهما لهما ان الموجود في يد البائع سبب القطع والرد
وهو لا ينافي المالية فينفذ العقد فيه لكنه يقبض فيرجع بنقصانه للعدول
الرد وله ان سبب الرجوع حصل في يد البائع والوجود يقضي الى الوجود
فيضاف الوجود الى السبب السابق قوله ولم يعلم به المشتري بقيد على
لان العلم بالعيب ضابط ولا يقيد على قوله في الصحيح لان العلم بالاختصاص
لا يمنع الرجوع كما سياتي في مباحث الاختصاص باع شرط البراءة من كل عيب
ولم يستم العيوب بعد ما صح وقال الشافعي لا يصح بناء على مذهبه ان
البراءة هي الحقوق المجهولة لا يصح لان فيه معنى التمليك حتى يرد بالرد وتمليك
المجهول لا يصح ولنا ان الجملة في الاسقاط لا يقضي الى النزاع وان تضمن
التمليك لعدم الحاجة الى التسليم فلا يكون مفسدة ويدخل فيه اي في هذا الا
العيب الموجود حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض عند اي
قال محمد لا يدخل فيه الحادث بعد العقد هو قول زفر قال مشتري العبد لم يرد
ساومه اشتره فلا عيب به صورة اشترى زيد من بكر غلاما فاراد ان يبيعه
من بشر فقال البشرك من المساومة اشتره فلا عيب به ولم يبيع الغلام من
بشر فوجد زيدا به عيبا كان ينبغي ان لا يجوز رده على البائع لاقراره بعدم
لكنه يردده على بايعه ولا يبطل اي الرد الاقرار السابق بعدم العيب لانه جاز
عن التوقيع لظهوره لا يخلو عن عيب ما تيقن القاضي بان ظاهره غير ذلك
ولو عينه اي العيب بان قال لا عيب به او كاشل لا اي لا يردده لاحاطة العلم
الا ان لا يحدث مثله بان قال ليس به اصبع زائدة ثم وجد به اصبع زائدة
لان يردده ليقبضنا بكذب في الاقرار كقوله لغيره قطعت يدك ويده صحيحة قال
بائع عبدا لاخر عبدا يرد الباقي فاشتره مني فاشتراه وباع من اخر فوجد
المشتري الثاني ابقا لا يرد بكم سبق من اقرار البائع الاول لم يرد من

ابن عده اي عند البائع الاول الموقوف من البائع الثاني التمسك
عند اقرار البائع الاول واقراره ليس بحجة على المشتري الاول وهو
البائع الثاني مستتر لعبد او امة قال اعنى البائع العبد او عبد او امة
الامة او هو الاصل انكر البائع وحلف بغير الحذف عن الاثبات
تضي عليه اي على المشتري بالعتق والتبذير والاسياد لا اقراره بما ذكر
ورجح بالغيب ان علمه لان المبطل الرجوع ازاله عن ملكه الى غيره بانشاء
او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان وصدة فلان واخذ
لا يرجع بالنقصان لانه اخرج عن ملكه في الظاهر باقراره كانه وبه كذا في
الجامع الكبير باع الامام او امينة غنمة محرزة حتى لو لم يكن محرزة لم يخرسها
لانها لم تملك كما في كتاب التبريد وجد المشتري في المبيع غيبا لا يرجع عليها
اي الامام و امينة لان الامين لا ينتصب خصما بل الامام ينتصب لخصم
ولا يحلف لان فائدة الحلف التمسك لا يصح تكوله واقراره فاذا اثبت
عليه الغيب ورد سماع ويدفع التمسك اليه والنقص والفضل يرجع الى محله اي
ان نقص التمسك الاخر عن الاول ان كان المبيع من اربعة الاشخاص يعطى منها و
ان كان من اثنى عشر يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع من الاثني عشر
بالقمة باب
لعب الكلب وان كان فيه باطل الموقوف المذكور ايضا كونه وقوعه
بتعدد اسبابه وابطال ما يصح اصلا وصفا ولا يفيد الملك بوجوبه
اشترى عبد امينة وقضه واعتق لا يعتق والفاصد ما يصح اصلا ولا وصفا
ويفيد الملك عند اتصال القبض به حتى لو اشترى عبد امينة وقضه فاعتقه
يعتق والموقوف ما يصح باصلا وصفا ويغيب الملك على سبيل التوقف
ولا يفيد تمامه لتعلق حق الغير والمكروه ما يصح باصلا وصفا كمن جاور
شيئ مني عنه كالباع عند اذ ان اقر هذا فما علمه بطل بيعه باليسر مال
والبيع به اي جعله مباحا وخال الباء عليه كالدوم والبرج والخز والميتة يسكن
الباء والميتة بقتلها بالياء اي الميتة التي ماتت حنف انهما فان
الميتة التي لم تمت حنف انهما مثل الموقوفة مال عند اصل الدوم كالمطر
والخزير كما سياتي والمعدوم ومنه حق التعلق فانه معدوم محض ومنه

ايضا المصداق جمع مضمومة وسب في اصله الفحل من الماء والملاصق جمع
ملقوطة ومن في البطل من الجنين ويجب ان يحمل هنا على سكون والنا
كان حلا وسياقي ان بيع الحفل فاسد لا باطل والنتائج بكسر النون من تحت
الدابة على البناء للمفعول وهو جمل الجبل وبيع امة بدين انه ذكر الضمير
الخزير عبد وعك وهو بيع عبد بدين امة فان امة لامة ليست بعبد
وكذا العكس فيكون بيع معدوم وانما لم يكن صدق الاشياء ما لا لان المال
موجود يعيل اليه الطبع ويجري البذل والمنع ويؤخذ الاشياء ليست كذلك
لان صدقة المالية للشيء تثبت بتقول كل انفس وبعضهم ياباه والقوم
انما تثبت باباحة الانتفاع به شرعا وقد ثبتت صدقة القوم بلا صدقة
المالية فان جنة من الحنطة ليست بمال حتى لا يصح بيعها وان ابيع لانه
بما لعدم قول انفس يابا كذا في الكافي ومترول التسمية عام فان قيل
ينبغي ان يجوز العقد فيما ضم اليه لانه مجزئ فيه بخلاف الشافعي فيه كالمذموم فينفذ
فيه البيع بقضاء القاضي قلنا حرم منه منصوص عليها ولا مسامحة لاجتهاد في
مورد النقص فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء كذا في الكافي وما في كذا في
حكمه ليس مال عطف على اليسر مال كاتم الولد والمكاتب والمذموم فان
بيع هؤلاء ايضا باطل لكن ليس كبطالان بيع الحر فانه باطل ابتداء وتقا
لعدم محليته للبيع اصلا لثبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل تقا حتى
الحرية لا ابتداء لعدم حقيقةها وطحا اجازة بيعهم من انفسهم فبطل قبل
لو بطل بيع هؤلاء كان كبيع الحر ولزم بطلان بيع القن المضموم اليهم
في البيع كالمضموم الى الحر وذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلا
في الجملة ثم خرجوا منه لتعلق حقهم في القن بحصة من النش والبيع بالحقبة
بقاء جاز كحار بخلاف الحر فانه لما لم يدخل في البيع لعدم محليته لزم البيع
بالحقبة ابتداء وانه باطل كحار وسياقي وبيع مال عطف على بيع ليس
بمال غير منقوص كالحرة والخزير وميتة لم تمت حنف انهما قيدان به ليكون
مالا كالحرة والخزير حتى لو ماتت حنف انهما لا تكونان مالا عند اصل الدوم
ايضا بالنش اي الدارهم والذنانير والفكوس النافقة متعلق بقوله
بيع مال انا بطل بيعها بالنش لانه لا يفيد الحكم في طرف المبيع فان المبيع

هو المال في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس محلا
 للملك فكذا البيع لان ثبوته في الذمة انما يكون حكما للملك بمقابله ملك
 مال اخر فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت فيه الملك لاستحالة ثبوت الملك في
 المعدوم وان توبلت بعين فسد البيع حتى يملك بما قبلها وان لم يملك
 عين الخبز والخمير كما سياتي وبطل ايضا بيع من ضم الى غيره وكنهه تمت
 الى مئة ماتت خفف انهما قيدت به ليكون كالمحرر وانما يبطل بيع القرع
 والذكية وان سمي من كل لان الحر غير داخل في البيع اصلا لكونه غير مال و
 تضمنه الى القرع جعل شرط القبول القرع وجعل غير المال شرط القبول المبيع
 يبطل للبيع وصح بيع من ضم الى مدبر او من غيره وملك ضم الى وقف
 لانها محل البيع عند البعض فبطلانها لا يسري الى غيرها وبيع لا يجزئ
 حال العقد كبيع الصغير او وصية ماله بعين فاحسن قال في العادة قال
 كان بيعهم واجارهم يعني الاب والمجد ووصيتهما والقاضي بمنزل القيمة
 او باقل بقدر ما يتغلب النكاح في مثل جاز وان كان قدرا لا يتغلب النكاح
 فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجزئ لخال
 العقد وبيع نفق فيه الثمن فانه اذا نفق فنفق الركن فان ملك بيدا وقيل بعينه
 لان نفقه لم يبيع لانه نفق العقد واذا لم يصب نفقه صار كانه سكت عن ذكر
 الثمن ولو باع وسكت عن ذكر الثمن ينعقد البيع ويثبت بالقبض كما سياتي
 وحكمه اي حكم البيع الباطل ان المبيع لا يملك اي لا يكون ملكا للزوجة
 لان الباطل لا يرتب عليه الحكم بخلاف الفاسد لما مر فان ملك المبيع
 عند المشتري لم يضمن لان المقبوض امانة عنده لان العقد اذا بطل بقبض
 مجرد القبض باذن المالك هو لا يوجب الضمان الا بالاعتدي وقيل
 يكون مضمونا لانه يصير للمقبوض على سؤم الشراء وهو ان يسمى الثمن فهو
 اذ هب بهذا فان رضيت به اشترته بما ذكرنا اذ لم يسمه فذريت فملك
 عنده لا يضمن نص عليه الفقيه بوالذيت قيل وعليه الفتوى كذا في العناية
 ثم لما فرغ من بيان البيع الباطل شرع في بيان البيع الفاسد فقال و
 فسد ما يبيع سكت اي وقع السكوت فيمنع الثمن فان البيع
 لا يبطل بل ينعقد ويثبت الملك بالقبض لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة

فإذا سكت كان غرضه القيمة فكانه باع بقيمة فيفسد ولا يبطل ففسد
 ايضا بيع عرض الجوز وعكس لان مشتري الوض انما يقصد ملك الوض
 بالخر وفيه اعزاز للوض لا الخبز فيفسد ذكر الخبز معتبرا في ملك الوض لاني حتى
 نفس الخبز حتى فسدت التسمية ووجب قيمة الوض لا الخبز وكذا اذا باع
 الخبز بالوض بان ادخل الباء في الوض اذ يعتبر شراء الوض لا الخبز لكونه مقادير
 وفسد ايضا بيع اي الوض بام الولد والمكاتب المدبر حتى لو تعاين
 ملك مشتري الوض الوض لانهم يدخلون في العقد حتى لا يبطل العقد فيما
 ضم اليه واحد منهم وبيع معه ولو كانا كالمحرر يبطل ففسد بيع سكرهم بعد
 لانه بيع مالا يملك او صيد والقرع في اي خطرة لا تؤخذ منه الا بحيلة لانه غير
 مقدور التسليم وان اقبذ به ونهاضه لانه مقدور التسليم الا اذا دخل
 في الخطرة بنفسه ولم يسد مدخله لعدم الملك وفسد بيع طير في الهواء لانه
 قبل الاخذ غير ملوك فيكون الفساد بمعنى البطلان وبعد غير مقدور التسليم
 وانما قال لا يرجع لما قال الزبيل اذ كان الطير يطير في الهواء ولا يرجع لم
 يجزئ بعه وانما اذا كان له وكر عنه بطيرته في الهواء ثم يرجع اليه جاز بعه
 والحام اذا علم عودها وامكن تسليمها جاز بعه لانه مال مقدور التسليم
 وفسد ايضا بيع الحبل جعل بيع الشناج باطلا وبيع الحبل فاسد لان عدم
 الاول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك فيه وفسد ايضا بيع امه الاطفا
 لما تقرر ان مالا يبيع افراد به بالعقد لا يبيع استثناء من العقد والحبل
 كذلك لانه بمنزلة اطراف الحيوان لا اتصال بها خلقة وبيع الاكل شيئا
 فاك استثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصب فيصير شرطا فاسدا وبيع
 يفسد به وفسد ايضا بيع لبن في خمر للقرح لاحتمال كونه استغاثا و
 لو لو في صدق للقرح وصوف على ظهر الغنم لان النبي ثم نهى عنه وطبع
 في سقف وذراع من ثوب اذا باع جذعا في سقف او ذراع من ثوب
 يعني ثوبا بغيره التبعية كالتبعية لا الكفاية فالبيع لا يجوز ذكر القطع
 اذ لا يمكن التسليم الا بغيره لم يوجب العقد ومثله لا يكون لانه لا يتصل
 من الرجوع ويحقق المنازعة بخلاف ما لا يضره التبعية كبيع عشرة دراهم
 من نفقة فضة وذراع من كبريت فان بيعه جاز لا استغاثا المانع وهذا

وقال ابن القتيبي في الخصال
 في بيع الثوب اذا باع ثوبا
 بغيره تبعية كالتبعية لا الكفاية
 فالبيع لا يجوز ذكر القطع
 اذ لا يمكن التسليم الا بغيره لم يوجب العقد
 ومثله لا يكون لانه لا يتصل من الرجوع
 ويحقق المنازعة بخلاف ما لا يضره التبعية
 كبيع عشرة دراهم من نفقة فضة
 وذراع من كبريت فان بيعه جاز لا استغاثا
 المانع وهذا

التفرع يندفع ما يقال ان هذا الضرر متى به فينبغي ان لا يكون مفدا
 ولم يكن الجذع معينا لا يجوز للزوم الضرر للجهاز ايضا ولو قطع البع
 الذراع او قطع الجذع قبل ان يفسخ المشتري عاد البيع صحيحا ولو
 المفسد قبل التفرع وضرره القاص وهو ما يخرج من الماء بغير الشبكة
 مرة لانه مجهول والمزانية وهو بيع الثمر بالناء المنقوطة بالثلاث
 على النخيل بثمر بالناء المنقوطة بثمانين مجذوذ مثل كلبه حرصا للثمن
 وشبهة الربوا والملاسة والمناذرة والقادح فانهما يبيعان
 في الجاهلية بالانبياساوم الرجلان على سلة فاذا المسهما المشتري او يند
 اليه البائع او وضع المشتري عليها حصاة لزم فالاول الملاسة والثاني
 المناذرة والثالث القادح والخروج قد نهى النبي عليه السلام عن الاولين والحق
 بهما الثالث بدلالة النص وفسد ايضا بيع الكلب بالقصر وهو ما يحرم
 الارض من الشئ كذا اي يفسد ايضا اجارة اما فساد بيعه خلاه وور
 على ليس يملك للبائع اذ يجوز ثبات الكلب في رده لا ينقطع شتر كذا
 عنه ولا يصير مملوكا لانه يقع على اصل الاباحة ما لم يوجد الا حرا قال ثم ان
 شتره في الثلث في الماء والكلأ والنار واما فساد اجارته فلو ردها
 على استهلاك العين ومحل الاجارة المنافع دون الاعيان ولا يلزم
 الصنيع واللبس في استيجار الصباغ والنظر لان العين ثمة لا تافا
 العمل المستحق بالاجارة والجملة فيه ان استاجر موصفا من الارض
 ليضرب فيه فسطا او ليحعلها خيرة لغته فيصح الاجارة وبغير حساب
 المرعى الانتفاع له بالرعي فيحصل مقصودهما كذا في الكاف والنخل فان
 بيعه فاسد عند ابن ح وابي يوسف ربح وصح عند محمد اذا كان محزرا
 لانه حيوان منتفع به حقيقة وشرعا وان كان لا يؤكل كالبعول والجمار
 ولها امة من الهوام فلا يجوز بيعه كالتنابير والانتفاع ليس له بل
 يخرج منه فلا يكون منتفعا به قبل الخروج الامع كوارث فيها العمل
 في يجوز بيعه تبعها لذكره القدر في شره وقال الكرخي لا يجوز
 موهما ايضا لان الشئ انما يدخل في البيع تبعه لغيره اذا كان
 حقوقه كالشرب والطريق كذا في الكافي ودود القرد وبيعه فان بيعها

لا يجوز عند ابي حنيفة وابو يوسف مع في الدود مع محمد في بيضه وقيل فيه
 ايضا مع البيه ان الدود من الهوام وبيضه لا ينتفع به فاشبهه في نفس
 والوزن وبيضا ومحمد ان الدود ينتفع به وكذا بيضه في المال فصار
 كالحج من المهر ولان الكلب قد تعاملوه بمسك الحيرة فصار كالحيوان
 وبه يفتي كذا في الكافي والابق لابي حنيفة عليه السلام ولم ينع عنه ولا غير مقرو
 الامم غيرهم انه عند لان المشتري يبيع ابق مطلقا وهو ان يكون ابقا في
 حق المتعاقدين وهذا غير ابي في حق المشتري فلو قال هو عند فلان فبيعه
 لم يحذ لانه ابق في حق المتعاقدين ولو باعه ثم عاد من الاباق لا يتم العقد
 وقيل يتم ولان اقرارة قررة كانت دامة لانه جزء الادنى وهو جميع اجزائه
 مكرم مصون عن الابتدال بالبيع وعن ابي يوسف انه يجوز بيع لبن الامة اذ
 يجوز ايراد العقد على نفسه فكذا اجزؤه فقلنا نفى بها محل للاق
 لاختصاصه بمحل القوة التي هي ضده وهو الحي والاحيوة في اللبن في دعاء
 فذا كان او غيره فينبه به فاعلم ان يبيع في الضرع لا يجوز كذا
 البان الحيوانا في الوعاء يجوز وشرا الحنظل لانه بخس العين فلا يجوز بيعه
 وجاز الانتفاع به للحرز ونحوه للضرورة فان الاساكنة محتاجون في حرز
 النعال والاختاف اليه لانه لا يتأتى الا به ولا ضرورة في شرائه لوجوده
 مباح الكل ولو وقع في الماء القليل افسده عند ابي يوسف وعند محمد لا لان
 الطلاق الانتفاع به دليل طهارة ولا يابى يوسف ان الاطلاق للضرورة
 فلا ينظر لاني حالة الاستعمال وحالة الوقوع فاعلمها وشرا الانسان لا
 الا في مكرمه لا مبتذل فلا يجوز ان يكون شئ من اجزائه مهنانا مبتذلا كذا
 اي كما لا يجوز بيعه لا يجوز الانتفاع به لما ذكر وجله الميتة قبل الذبح لانه
 غير منتفع به لقوله لم لا تنتفعوا من الميتة باثاب وهو غير المذبح منه و
 يباع وينتفع به بعده لكونه طاهرا طاهرا بالذباغ كعظم الميتة وعصبها وموهما
 ووبرها وقرنها فان كل ما منها يباع وينتفع به لكونه طاهرا باصل الخلقة
 لعدم حلول الحيوة فيها كما قرنه كتاب الطهارة والقبيل كاستيعاب حتى يجوز
 بيع عظمه والانتفاع بعظمه وعند محمد بخس العين وفسد ايضا بيع رتب
 على ان يوزن بطرقة ويطرح منه عن بكل طرف كذا رطلا بخلاف شرا طرحة

وزن الطرف لان الشرا الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه وذلك لان مقتضى العقد ان يخرج عنه وزن الطرف فاذا طرح كذا اطلالاً بحيث لا يكون اكثر من الطرف واقل لا اذا عرف ان وزنه كذا اطلالاً يجوز لانه مقتضى العقد اخلاف في الرق يعني شري سمناني رقي وروى الطرف خوزن نجاء عشرة اطلال فقال البائع الرق غير هذا وهو خمسة اطلال فالقول للمشتري لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الرق المقبوض او مقدار التسليم فان كان الاول فالمشتري قابض القول قول القابض ضمينا كالقاصب وامينا كالمودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للمبكر مع يمينه وشرا ما باع عطف على قوله وبيع عرض اي فسد شرا ما باع بالاقبل اي باقل مما باع قبل النقد اي نقد الثمن الاول صورة اشترى جارية بالف حلة او شية فقبضها ثم باعها من البائع بخمس قبل نقد الثمن الاول فباع البائع الثاني وقال الشافعي يجوز لان الملك قد تم فيها بالقبض فصار البيع من البائع وغير سواء وصار كالمودع بمثل الثمن الاول او بالزيادة او بالعوض ولنا ان الثمن لم يدخل في ضمان البائع فاذا حصل البيع ووقعت المقاصة بقي له خمسمائة وهو بلا عوض بخلاف اذا باع بعين لان الفضل انما يظهر عند المجاسة بخلاف ما ضم اليه وبيع المجموع بالثمن الاول قبل نقده صورة اشترى جارية بخمسمائة ثم باعها واخرى بمئتين من البائع بخمسمائة قبل نقد الثمن الاول فباع البائع فاسد في التي اشترى من البائع وصحح في التي لم يشترى مائة اولاً لانه يجعل بعض الثمن بمقابلته التي لم يشترى مائة فيكونا مشترى بالافري باقل مما باع وهو فاسد ولم يوجد هذا المعنى في صاحبهما ولا يشيع الغف ولانه باعتبار شبهة الربوا فلو اعتبر فيها ضمت اليها كان اعتبار الشبهة وهي غير معتبرة صحح بيع الطريق هذا اي بين الطول وعرض اولاً اي لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فظاهر ان المبيع يبيع بقدر بعض باب الدار العظيم كذا في النهاية وعلى التقديرين يكون عينا معلوماً فيصح بيعه وهبته وفي التاثير خاتمة الطرق ثلثة طرق اي الطرق الاعلى والوسطى الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك سنان فالطريق الخاص في ملك سنان لا يدخل في البيع من غير ذكره اما نصاً او بذكر الحقوق او المرافق والطريقان

الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر لبيع سبل الماء وهبته لانه مجهول اولاً يدري قدر ما يشفع من الماء وصح بيع حتى المرور ببقا الارض بالاجماع وهو في رواية وهي رواية ابن سماعه وفي رواية الزيادة لا يجوز وصح القفبة ابو الليث بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز والشرب كذلك اي صح بيعه ببقا الارض بالاجماع ووجهه في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه نصيب من الماء ولم يجز في افرى وهو اختيار مشايخ بخارا والجهالة لا بيع حتى التسجيل هبته لانه ان كان على السطح كان حق التعلق قد فر ان يبيع باطل ان كان على الارض كان مجهولاً للجهالة محله وجه الفرق بين حق المرور على احدى الروايتين وحق التعلق ان حق التعلق متعلق بعين لا تبقى وهي البناء فاشبه بالمنافع وحق المرور متعلق بعين تبقى وهي الارض فاشبه بالاعيان ولا البيع الى اليوم موقوف بوزن وهو اول يوم من البيع والمهر جال وهو الخفيف وانما لم يجز لان اليوم يختلف بين نير وز السيلان ونير وز الدماقين ونير وز الجحوس كذا في الكفاية والى صوم النصارى وقطر اليهود اذ لم يعرفوا اي المتبايعان خصوص اليوم لجهالة الابل فاذا عرفاه جاز بخلاف قطر النصارى بعدما شرعوا في صومهم لان مدته بالايام معلومة وهي خمسون يوماً ذكره الترمذاني وقدم الحاج والخصاء بفتح الحاء وكسر حا قطع الذرع والديس وهو ان يوطأ الطعام بقوائم الدواب او نحوها والقطا قطع العنب والخرار قطع من الخيل والصوف وانما لم يجز لانها تقدم وتؤخر وبكفل اليها اي الى هذه الاوقات لان الجهالة البسيطة متخلية في الكفاية وهذه الجهالة بسيرة لا اختلاف الضمان رضوان الله تعالى عليهم جميعاً في ان يمنع جواز البيع اولاً وصح اي البيع ان اسقط الاجل قبل حلوله لزوال المفسد قبل تفرقه ولو باع مطلقاً ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات صح لان تأجيل الدين والجهالة في الدين متجلة وبشرط عطف على اليروزاي ولا يبيع البيوع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما اي احدهما قدين او لم يبيع يستحقه اي نفع بان يكون او قبلاً وانما فسد البيع بهذا الشرط لانها اذا قصد المقابلة بين المبيع والثمن فقد خلا الشرط عن العوض وقد وجب البيع بالشرط كما لا زيادة مستحقة بعقد المعاوضة خالية عن العوض فيكون ربوا وكل عقد

شرطية ان يكون فاسدا كشرط ان يقطع اي المبيع وهو ثوب البايح و
يحيط به فانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاحدهما او كشرط ان يجد
اي المبيع وهو صرم معلق يقال هذا الى فلان او كشرط ان يتركها
التفعل من المشتري اي يضع عليها الشراك وهو شرط الذي على ظهر
القدم كذا في المذهب وصح البيع في النقل حسنا لا للتعلق فيه بغير
كسب الثوب او كشرط ان يخدم اي المبيع وهو عبدة في نظر شرط
لا يقتضي العقد وفيه نفع للبايع وانما قال شرط لما قرأ الخياط اذا كان
ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام او يدبره او يكاتبه او يستولده
او يخرج الف من عبدا كان او امة عن ماله في اشتراط شرط لا يقتضي العقد
وفي نفع للمبيع وهو يستحقه فان الف عجز ان لا يبدل ولا يبدى فيوجد
زيادة خالية عن العوض فيفسد البيع وخرج على الامل المذكور بقوله صح
اي البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري او لا يقتضيه لان فيه
لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فانها ليست باجل للنفع جاز امر
المسلم ومبايعه حر او خنزير وشراهما او المحرم غيره اي غير المحرم ببيع
صيده وقال لا يجوز لان الموكل لا يملكه بنفسه فلا يملكه غيره كوكيل المسلم
مجوسا بنزوح مجوسية ولان ما ثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصار كانه
باشره بنفسه لان المعبر في هذا الباب اهلية الوكيل واهلية
التصرف في المأمور به والنصراني ذلك واهلية الموكل وهي اهلية ثبوت
الحكم وللوكيل ذلك حكما للعقد شلما يلزم انعكاس الملام عن التام الا
يري الى صحة ثبوت ملك الخنزير للمسلم انما اذا اسلم مورثة النصراني و
ما من من خنزير ودينار ايضا العبد للمأدون لا النصراني اذا اشترى خنزير
الملك فيها لمولاه المسلم اتفاقا واذا ثبت لاهلية ان لم يمتنع العقد
بسبب الاسلام لانه جالب لاسباب ثم الموكل ان كان في اخلا وان كان
خنزير اسبقه وقد قالوا هذه الوكالة مكرهة اشده كراهة وحكمه ان المشتري
او قبض المبيع بغيره بغيره او دالة بان قبضه في مجلس العقد بخبرة
ولم ينه ملكه وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه لاه وام فلا يملكه بنية
الملك ولان النبي شفع للمشروعية لتناف بينهما ولهذا لا يفيد قبل القبض

وصار كما اذا باع بالمدينة او باع الخمر بالدرهم ولنا ان ركن البيع صدر
عن احد او وقع في محله فوجب القول بان عقاده ولا شك في الاهلية والمجبة
وركنه مبادلة المال بالمال وهو محال في الشيء عن الافعال الشرعية يقتضي
تقرر الشرعية لانه يقتضي تصور المنة عند ان النبي عمالا يتصور لغو حقيقة
ما ذكرت في مراه الاصول ان مدار الامر والامر والامر المقدورة في الشيء عن
الافعال الحسية يقتضي كونها مقدورة حتما وعن الامور العقلية يقتضي
مقدورة عقلا وعن الافعال الشرعية يقتضي كونها مقدورة شرعا وان
كان عبثا محض فان الطير من الامور الحسية فاذا قلت لشخص لا تظر
ينكره كل من يسمع لانتفاء القدرة وكذا اذا قلت للامني لا يبيع المبيع من
الافعال الشرعية فاذا انهي عنه وجب لا يكون مقدورا شرعا وهو المعنى بقوله
بقول علماءنا النبي عن الفعل الشرعي يقتضي المشروعية باصطلاح غير الشرعي
بوصفه فان الاول ناظر الى المقدورة شرعا والثاني الى النبي بنفسه
البيع مشروع وبه يقال نعمة الملك انما الحرمة لا عارض وعدم ثبوت الملك
قبل القبض هذا تقدم الفساد المجاور لانه واجب الرفع بالاسترداد
فبالاشتغال عن المطالبة اولى لان الرفع اسهل من الرفع والميتة ليست
بالفقدان لعدم الركن وان كان الخمر منقضا فقد وجهه ولزمه اي ان ملك
المقبوض في يد المشتري لزمه من حقيقته وهو الذي يات له صورة ومعنى
ان كان الهالك مثليا او مثله معنى فقط وهو القيمة ان كان الهالك
قيما لانه مضمون بالقبض كالعصب ويعتبر قيمة يوم القبض وان زادت
قيمة في يده فانه لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يعتبر كالمقبوض كذا في
وجوب على كل منهما اي المتبايعين لم يقل كل منهما اشارة الى وجوب
الفسخ والتمام بعقد الجواز فسحق قبل القبض رفعا للفساد وكذا
بعده اي بعد القبض مادام اي المبيع في يد المشتري لم يقل ان كان الفسخ
في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين ولم يشرط ان كان بشرط ايدلا
نقل صدر الشرعية عن الذخيرة وصاحب الخلاصة عن التجرية ان قول محمد واما
عندهما فلكل منهما حتى الفسخ لم يشرط لالحق احد المتعاقدين فانما
راضيان بالعقد فان باع اي باع المشتري بشرط فاسد بعد ان قبضه

او دهم وسلم واعتقه فذبيعه وهبته واعاقه لانه لما ملكه ملك الترف
فيه فلا يتصور الفسخ فيه لتعلق حق العبد بالترف الثاني وفسخ
البيع الاول كان لحق الشرع وحق العبد يقدم حاجته فعليه قيمة ما اراد
مضمون بالقبض كالعصب الكتابة والرهن كالباع لانها لا زمان فثبت
عجزه عن رد العين فيلزم القيمة الا ان حق الاسترداد يعود بوجوب المكاتب
ونك الرهن لزوال المانع قبل تحول الحق اليه القيمة كذا في الكافي ولا ينظر
القضاء في فسخ الفاسد لان الواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء ولا
يبطل حق الفسخ بموت احدكما اي البائع والمشتري اي احدهما البائع
والمشتري وبه يفتي كذا في النواحي وفيه زيادة تفصيل فمن اراد التمسك
تمة ولا يخلو البائع اي لا يأخذ المبيع باي بعد الفسخ حتى يرد ثمنه
لان المبيع مقابل له فيصير محبوسا به كالرهن فان مات اي البائع فالتمسك
احق به اي بما اشتراه حتى ياحل ثمنه لانه يقدم عليه في حياته فكذا على ورثته
وغرانه بعد وفاته كالمشتري ثم ان كانت دراهم الثمن قائمة ياخذ باعنها
لانها متعين في البيع الفاسد في الاصح وان كانت من مملكة اخذ منها
لانها مثلية طاب للبائع ما ربح في الثمن لا المشتري في المبيع صورته
اشترى جارية ببيع فاسد او ثوبا ببيع فاسد ورجع فيها تصدق بالرجع
ويطيب للبائع ما ربح في الثمن قال في الهداية والفرق ان الجارية فيما يتبعها
تتعلق العقد بها فيمكن الجنب في الرجوع والدرهم والذات لا يتبعها
في العقود فلم يتعلق العقد الثاني بعينها فلم يتمكن الجنب فلا يلزمه
وقال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابقة فيما اذا
كانت دراهم الثمن قائمة ياخذ بعينها لانها متعين في البيع الفاسد وهو
الاصح لانه بمنزلة العصب فهذا ينافي قلتم من عدم تعين الدرهم
والذات في قلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهة من شبه العصب
وشبه البيع فاذا كانت قائمة اعتبر شبه العصب معياره في رفع العقد الفاسد
واذا لم تكن قائمة فاشترى بها شيئا يعتبر شبه البيع حتى لا يسري الفساد
اليه بدله لما ذكرنا من شبهة الشبهة اقول لا يخفى على المتأمل المنصف ان
ما ذكره لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية وانما يفيد دليلا للمسئلة لا يرد

ما يرد على الهداية قال الوجه ما قال في العناية انما يستقيم على الرواية الصحيحة
وهي انها لا يتبعها الا على الاصح وهي انهما متعينان في البيع الفاسد
اعلم ان الجنب في المال نوعان جنب لعدم الملك ظاهر او جنب لفساد
في الملك والمال ايضا نوعان ما يتبعان كالعروض وما لا يتبعان كالنقود
فالجنب لعدم الملك يعمل في النوعين كالمودع والغصب اذ الترف في
العرض او النقود ورجح يتصدق بالرجوع عند ايجح ومحمد رجح لتعلق العقد
بمال غيره ظاهرا فيما يتبعان فيتمكن حقيقة الجنب وفيما لا يتبعان يتمكن شبهة
الجنب لتعلق العقد به من حيث يكون سلامة المبيع به او تقدير الثمن فخصا
ملك الغير سبيلا الى الرجوع من وجه يتمكن فيه شبهة الجنب وانما الجنب
لفساد الملك فيعمل فيما يتبعان لاني لا يتبعان لان فساد الملك فيعمل
فيما يتبعان لاني لا يتبعان لان فساد الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة
الجنب فيما يتبعان ثمة شبهة هنا فيعتبر شبهة فيما لا يتبعان ثمة ينقلب
شبهة الشبهة هنا فلا يعتبر كحاطب ربح مال اذماه ففقدى ثم ظهر علمه
بالنقصان صورته ادعى على رجل ان لا فقضاة فزج فيه المدعي ثم تصادقا
على ان هذا المال ليس على المدعي عليه فالرجع طيب لان الجنب هنا لفساد
الملك لان الدين وجب لا قرار ثم استثنى بالنقصان وبدال المستثنى
فلا يعمل فيما لا يتبعان من دار شرطا فاسدا او عرس في ارض شرطا فاسدا
لرهن فبهما اي قيمة الدار والارض وقال لا ينقض البناء ويرد الدار وكذا
الفرس لان حق الشفع اضعف من حق البائع اذ يحتاج فيه الى القضاء او
الرضا وبطلان التاجر ولا يوجب بخلاف حق البائع والا اضعف اذ لم
يبطل شيئا فالا توى او يان لا يبطل به وحق الشفع لا يبطل بالبناء والقول
نحو رابع كذلك ولان البناء والفرس حصل للمشتري بتسليمه من
جهة البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد كالباع الحاصل من المشتري
بخلاف الشفع اذ التسليم لم يوجد منه ولهذا لو وهبها المشتري لم يبطل
حق الشفع وكذا الوبا عرهما من افرقانه ياخذ بالشفقة بالبيع الثاني بالثمن
او بالاول بالقيمة وان لم يكن في الفاسد شفقة لان حق البائع قد انتفع
هنا وعلى هذا حق الشفع لعدم التسليم عند اتوى من حق البائع

لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان البيع القاسد والحكامه شرع في بيان البيع
الموقوف احكامه فقال ووقف بيع مال الغير على اجازة وبيع العبد
والصبي المجوري على اجازة مولاه وعلى اجازة الاب او الوصي وبيع مال
من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القضي وبيع الموهون والمستاجر وارض
في مزارعة الغير على اجازة المزارع والمستاجر والمزارع ولو تفاخرا لا باجا
لرئيه ان يستلم اليه المشتري وكذا الوقفي الراهن المال واثره المرنه وورث
الرهن عليه تم البيع وبيع شئ برهنه والبايع يعلم والمشتري لا يعلم توقف
ان علم المشتري في مجلس البيع لفظه وان تفرقا قبل العلم بطل وبيع
من غير المشتري يعني باع شئ من زيد ثم باعه من بكر لا ينعقد الثاني حتى لو
تفاخرا الاول لا ينعقد الثاني لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان
بعد القبض وان كان قبله في المنقول لا في العقار فعلى الخلاف المعروف الذي
سيتاتي وبيع المرنه عند ابي ح وقد فرق بين باب وبيع ما باع فلان والبايع
يعلم والمشتري لا يعلم ان علم في المجلس صحيح والا بطل وبيع بمنزل البيع
الكس به او بمنزل اخر به فلان ذكر في شرح الشافعي انه لا يجوز وفي نسخة
الامام الشافعي هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم في المجلس فصح ان
ح فيه روايتان وبيع الشئ بقيمة لم يجز للمجهالة ولو عينت في المجلس
جاز وبيع فيه خيار المجلس وقد فرق في اول البيوع وبيع الغائب فانه
موقوف على اجازة المالك ان اقر به الغائب تم البيع وان جحد لم يقصد
منه بينة فذلك ان لم يكن ولم يستلم حتى حال ينقض البيع وحكمه حكم
البيع الموقوف انه انما يقبل الاجازة اذا كان البايع والمشتري
المبيع قايما المراد بكون المبيع قايما ان لا يكون متغيرا بحيث يغير شيئا
اخر فانه لو باع ثوب غيره بغيره فصبيقة المشتري فاجازة ثوب
البيع جاز ولو قطعه وخطه ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا اخر كذا
التم لو كان عرضا اي كما يشترط قيام المبيع بشرط قيام الثمن ايضا
اذا كان عرضا وصاحب المتاع ايضا اي كما يشترط قيام المبيع والتمني
المذكورين يشترط قيام صاحب المتاع المبيع حتى لو باع متاع غيره
صاحب المتاع قبل ان يجز البيع فاجاز وانه لا يجوز وحكمه ايضا ان

افذ الثمن اي اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري ليس باجازه للبيع
الموقوف واختلف في احسن فصيل اجازة وقيل لا وقيل لا اجز
رد له اي للبيع الموقوف بخلاف المستاجر فانه اذا قال لا اجز بيع آخر
ثم اجاز به جاز كل ذلك من الخلاصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف واحكامه
شرع في بيان البيع المكروه وحكمه فقال وكره البيع عند الاذان الاول
لجمعة لان فيه اخلا لا واجب التسبيح اذا اقتدا او وقف يتبايعان واما
اذا تابعا يمشيان فلا كراهة وكره النجس وهو ان يربط في الثمن
ليربط غيره ولا يربط الثمن لقوله لا تنابحوا وكره التسوم على سوم
غيره بعد رضاهما بتمن لقوله عليه السلام لا يسام الرجل على سوم اخيه ولا
يخطب على خطبة اخيه فانه من بصيقة النفع وهو ابلغ فاما اذا ساهمه
بشئ ولم يركن احدهما الى صاحبه فلا بأس للغير ان يساهمه ويشتره فانه
بيع من يربطه ولا قال بخلاف بيع من يربطه فانه جائز لورود الاثر وهو
محتمل انتهى في الخطبة ايضا وكره ايضا تلقي الجلب اي ان يتلقى بعض
البلد المجلوب من خارج البلد اليه من الطعام المضر لاهل البلد للثمن عنه
ولان فيه تضيق الاثر على الماخزين فان كان لا يضر فلا بأس به الا اذا
التبس التسوي على الواردين واشترى باقل من القيمة وبيع الخضر للبايع
زمان القحط لقوله لا يبيع الخضر للبايع وهذا اذا كان اهل البلد
في محله وهو يبيع من اهل البلد ورغبة في الثمن الفاني فيكره لانه اضرارهم
فان لم يكن كذلك فلا بأس به لعدم الاضرار وقيل صورته ان يجني البايك
بالطعام الى مريض في كل الحاضر من البادي وبيع الطعام وينافي التسوي على
الكس فانه من ثمنه فانه لو تركه لبيع بنفسه وخص في التسوي والتفريق
بين صغير وذي رحم محرم منه لقوله صلح من فرق بين والدته وولدته فافرق
الله تعالى بينهما وبين اخيه يوم القيمة ووهب عليه السلام لعلي رضي الله عنه
صغيرين ثم قال له صل الغلمان فقال بعتهما فقال لم ادرك لذكر
ويروي اردو اردو ولان الصغير سببنا من الصغير والكبير والكبير
ينفق على الصغير ويقوم بحوائجه باعتبار الشفقة الكافية من قرب
القربة فكان في بيع احداهما قطع الاستيناس والمنع من التمايز فيه

في لفظ ليس اشكال
اجازة
اذا اخذ الثمن او طلبه من المشتري ليس باجازه للبيع
الموقوف

ترك المرحمة على الضعاف وقد وعد عليه بخلاف الكبير اذ ليس ينشأ ترك المرحمة
عليهم والزوجين لان النص معلول بالقرابة المحرمة للتكاح حتى لا يدخل
محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان
احد الصغيرين له والاخر لغيره لا بأس ببيع واحد منهما ولو كان التفرق
بحق سخط لا بأس به كدفع احدهما بالحنانية وبيع بالدين ورده بالبيع
لان المنظر اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به وحكمه اي حكم البيع المردود
انه لا يفسد لان النهي باعتبار معنى مجاز للبيع لاني صليته لاني شرطت
ومثل هذا النهي لا يوجب الفساد بل الكراهة ولا يجب نسخه لان وجوده
في الفاسد لدفع المحرمه ولا حرمه ههنا ويملك المبيع قبل القبض لما رآه
ثبوت الملك قبل القبض في البيع الفاسد اذ انفق الف والمبايعة والمبايعة
فساد ههنا ويجب النفي لا القيمة ان هلك المقبوض في يد المشتري لان وجوده
المثل والقيمة في البيع الفاسد لكونه في حكم الغصب هذا ليس كذلك
باب الافالة ولغة الاستقامة

الرفع وشرعا رفع البيع ونسخه بلفظين احدهما مستقبل في شرح
القدوري لاقالة تنبئ بلفظين احدهما يعبر عن الماضي والاخر عن المستقبل
كقول الرجل قلني ويقول صاحبه قلت وقال محمد هو كالمبيع لا يفسد بلفظين
يعبر بهما عن الماضي وفي الفتاوى اختار قول محمد كذا في الحاشية وينبغي
على قبول الاخر في المجلس في التجديد يتوقف قبول لاقالة على المجلس
وكما يصح قبولهما في مجلسهما نصا بالقول قبولهما دالة بالفعل
كما اذا قطع قيسا فور مقالة المشتري وهي نسخ فيما هو من موجب
العقد قال الزبلي في نظم نسخ في حق المتعاقدين غير مجرى على الخلق
لانه انما يكون نسخا فيما هو من موجب العقد من غير شرط وانما اذا لم يكن
منها بل وجب بشرط زايده لاقالة في غير بيع جديدي في حق المتعاقدين
ايضا كما اذا اشترى بالدين المؤجل عينا قبل حلول الاجل ثم تقابلها
الدين حال لانه باء منه وكما اذا تقابل ثم ادعى رجل ان المبيع ملكه
شهد المشتري بذلك لم يقبل منهما دانه كانه هو الذي باءه ثم شهد له لغير
ولو كانت فسخي القبلت لا يري ان المشتري لو رد المبيع بسبب غش

واذني المبيع رجل شهد المشتري بذلك يقبل منهما دانه اذ باءه بفسخ عا ومكر
القديم فلم يكن متلقيا من جهة المشتري لكونه نسخا من كل وجه وشرع على
فسخ فروعا ذكر الاول بقوله بطلت اي لاقالة بعد ولادة المبيعة
لا مشناع الفسخ بسبب الزيادة ولو كانت بيعا محضا لجاز قالوا هذا
اذا ولدت بعد القبض اما اذا ولدت قبل فلاقالة صحيحة عنده وذكر
الثاني بقوله وصحت بمثل النسخ الاول اما اذا باع المتوفى والوصي شيئا
بأكثر من قيمته حيث لا يجوز اقالته وان كان بمثل النسخ الاول رعاية لحي
الوقف حتى الصغير وان وصليته شرطت بغير خضعة اي جنس النسخ الاول
او اكثر منه اي النسخ الاول او الاقل اي صحت لاقالة بمثل النسخ الاول
وان شرطت غيرهما الاول ففان الاقالة نسخ والفسخ لا يكون الا على النسخ
الاول وانما الثاني ففان الشرط فاسد والاقالة لا تفسد بالشرط الفاسد
كما سياتي الا اذا تعيب اي المبيع عند المشتري استثناء من قوله الاول
فان الاقالة تجوز باقل من النسخ الاول لان نقصان النسخ يكون بمقابلة
الفايت بالعيب ذكر الثالث بقوله ولا تفسد بالشرط لان فساد البيع
به لزوم الربو كما في ولا ربوانه الفسخ وذكر الرابع بقوله وجاز للبايع
بيع المبيع قبل قبضه يعني اذا تقابل ولم ير المشتري المبيع حتى باءه منه ثانيا
جاز ولو كانت بيعا فسادا باءه قبل القبض ولو باءه من غير المشتري
لم يجز لانه بيع جديدي في حق غيرهما وذكر الخامس بقوله وجاز بيع الكليل
والموزون بلا اعادة الكليل والوزن يعني اذا كان المبيع مكيلا او موزونا
وقد باء منه بالكيل او الوزن ثم تقابل واسترد المبيع مكيلا او موزونا
او الوزن جاز ولو كان بيعا لم يجز وذكر السادس بقوله وجاز بيع
المبيع للمشتري بعد الاقالة قبل القبض يعني اذا اوبى المبيع من المشتري
بعد الاقالة قبل القبض باءت له ولو كانت بيعا لم يجز لان البيع نسخ
بهية المبيع للبايع قبل القبض وبيع في حق ثالث عطف على قوله نسخ
قال في النهاية الخلاف فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر
بلفظ المتناخنة او المتاركة لا يجعل بيعا اتفاقا انما لا يجوز في اللغوي
وقد فرغ على كونها بيعا فروعنا ذكر الاول بقوله فليسلم الشفعة في البيع

لا ينافي اخذها في الاقالة يعني لو كان المبيع عقارا فسلم التسليم الشفعة
 ثم نقابل يقضي له بالشفعة لكونه بيعا جديدا في حقه كانه اشتراه منه
 وذكرنا في بقوله ولا يرد البائع الثاني على الاول بعينه اي
 بعد الاقالة يعني اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم نقابل انما اطلع على عيب
 كان في يد البائع فاراد ان يردّه على البائع ليس له ذلك لانه بيع في حقه كانه
 اشتراه من المشتري منه وذكرنا في حق الواهب كالمشتري من المشتري منه وذكر
 في حقه لان الموهوب له في حق الواهب كالمشتري من المشتري منه وذكر
 الرابع بقوله والمشتري اذا باع المبيع من آخر قبل النقد جاز للبائع شراره
 منه بالاقال يعني اذا اشترى شيئا نقضه ولم يقيد الشئ حتى يباعه من آخر ثم
 نقابل او عا داي المشتري فاشتراه منه قبل نقد ثمنه باقل من الثمن الاول
 جاز وكان في حق البائع كالمملوك بشره جديد من المشتري الثاني وذكرنا في
 بقوله واذا اشترى بعروض التجارة عبد الخدمه بعد الحول وجده عيبا جاز
 بغير قضاء واسترد العروض فملك في يد من لم يسقط الزكوة يعني اذا اشترى
 بعروض التجارة عبد الخدمه بعد ما حال عليها الحول فوجده عيبا جاز بغير قضاء
 واسترد العروض فملك في يد من فان الزكوة لا تسقط عنه لانه بيع جديد
 في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قضاء اقالة وهلاك المبيع بينهما
 اي لا قالة لا هلاك الشئ لانها رفع البيع والاصل في المبيع لا الشئ ولهذا
 اذا هلك المبيع قبل القبض يبطل البيع بخلاف هلاك الشئ وهلاك بعضه اي
 بعض المبيع بمنعها بعده اعتبار للبعض بكل ولو تفاضا جاز الاقالة
 بعد هلاك احدهما ولا يبطل بلاك لان كل واحد منهما مبيع فكان المبيع باقيا
 باب الرجعة والتولية والوصية

يعني اذا كان المبيع موهوبا للموكل من الموكلة من آخر فبطل
 ثم نقابل ليس له ان يرد البائع

والثاني ببيع باقل منه اي تمام عليه وشرطها ان يبيع الثلثة شراره
 اي شراره ببيع رجعة او نحوها يمتلي من الموزد ثلثا والمكليات والعدوى
 المتقاربة او مملوك من البائع الاول والثالث للمشتري متعلق بمملوك
 والرجح متعلق معلوم جملة طالية يعني ان يرد البائع لا يفتح الا اذا كان
 عيب المبيع الذي اشتراه البائع سابقا قيمته لان مينا على الاخر ان يرد
 الخيانة وشبهتها والاخر ان يرد عن الخيانة في القيمة ان امكن فقد لا
 الاخر ان يرد عن شبهتها لان المشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة ما دفع فيه من
 الثمن اذ لا يمكن دفع عينة حيث لا يمكن ولا دفع مثلا اذ الغرض عدم شققت
 القيمة وهي مجهولة تعرف بالظن والتحجيز فيمكن فيه شبهة الخيانة الا
 اذا كان المشتري راجع من ملك ذلك ليدل من البائع الاول بسبب
 الاسباب فاشتراه راجع بزوج معلوم من درهم او شي من المكيل والموزد
 الموصوف لا قدره على الوفاء بما التزم واما اذا اشتراه بزوج دة بانزده في
 لا يجوز لانه اشتراه براس المال وبعض قيمته لانه ليس من ذوات الامانة
 فصار البائع بايعا للمبيع بذلك الشئ القيمة كالتوب مثلا ويجز من اعطاه
 جزءا من الثوب وجزءا من الحادي عشر لا يعرف الا بالقيمة وهي مجهولة فلا يجوز
 وله اي للبائع ضم اجر القصار والتصنيع بالفتح مصدر وبالكسر يصنع به
 والطراز علم الثوب والقفل الحول وطعام المبيع وكسوة وسوق الغنم
 والسمب والمشرطه اجرة في العقد فان اجرة السمسار ان كانت مشرطة
 في العقد تضمنت والا فانه المشايخ على انها لا تضمن بخلاف اجرة الدال فانها
 لا تضمن اتفاقا الي ثمنه متعلق بقوله تضمنت وانما ضمت اليها لانها تزيد في
 عين المبيع كالصنعة واخوة او في قيمة كالحول والسوق لان القيمة تختلف
 باختلاف المكان فيلحق اجرتها براس المال وان فعل المشتري بده شيئا
 تما ذكر من القفل ونحوه لا تضمنه بالجملة كل ما يزيد في المبيع او قيمة تضمنه
 لا فلا ذكره الزيلعي لا اي ليس لضم اجر الطبيب لانه لا يزيد شيئا في
 العين ولا القيمة واجر المعلم لان اجرة لم يزد ماله المبيع فان التعليم حصل
 فيه لانه شغل غاية الا يكون تعليم شرطه وهو لا يملك في الضم ولا لا
 والراجح ونفقة نفقه فانها لا تزيد في المبيع شيئا بخلاف اجر السمسار

والغرض من

المشروط ونفقة المبيع كما هو وجعل الابق وكراء بيت الحفظ لانها
لا تزيد ان شيئا بخلاف كراء المبيع فانه يضم لافادة زيادة في القيمة
ونقول البايح جاز البايع وضم ما يجوز ضمه قام على بكذا الا اشتريته بكذا
تحرزا عن الكذب فان اي البايح في المراجعة اي ظهر خيانتا بالبيعة او
باقراره او بنكوله خير المشتري ان شاء الله اي المبيع بمئة او رده
في التولية خطا اذ لو لم يحط في التولية لم يبق تولية لانه يزيد على النصف الاول
فيصير المراجعة فيتعذر بالتصرف ولو لم يحط في المراجعة تتبع المراجعة على حالها
وان كان الترخيص اكثر مما طلة المشتري فلا يتغير التصرف ويثبت الخيار
لغوات الرضا ولو حلك المبيع او استهلكه في المراجعة قبل الرد او حدث
بما منع منه اي من الرد لم يرب كل النقص المستحق وسقط خياره لانه جرد
اختار لا يقابل شي من النقص كخيار الردية والشرا بخلاف خيار العيب
لان المستحق منه للمشتري الجزاء الفايث وعند العجز عن تسليمه فاما
يقابل من النقص شري ثانيا بعد بيعه بزوج فان راجح اي اراد المشتري
ان يبيع مراجعة طرح عنه ما ربح اي كل ربح كان قبل ذلك وان استغرق
الزوج النقص لم تراجح صورة اشترى ثوبا بعشرين ثم باعه مراجعة بثلثين
ثم اشترى بعشرين فانه يبيعه مراجعة على عشرة ويقول تام على عشرة ولو
اشترى بعشرين وباعه باربعمائة مراجعة ثم اشترى بعشرين لا يبيعه مراجعة
احصا لان شبهة حصول الزوج الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه تامة
به بعد كونه على شرف الرد والوقوف على عيب الشبهة في بيع المراجعة
كالحقيقة احتياجا بخلاف ما اذا تخلل ثالث بان اشترى من مشتري
مشتري لان الثالث حصل بغيره براجح اي جاز ان يبيع مراجعة سيد
شري من مادونه المحيطة بدينه برقته فانه اذ لو لم يكن على العبد دين
فباع من مولاه شيئا لم يبيعه لانه لا يقيد المولى شيئا لم يكن له قبل البيع
لا ملك الرقبة ولا ملك التصرف على شري المادون متعلق بقوله
براجح صورة اشترى عبدا مادون له في التجارة ثوبا بعشرة وعلمه
محيطا فباع من المولى بخمسة عشرة فانه يبيعه مراجعة على عشرة كعكسه
وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرة فباعه من عبده المادون له المادون

بخمسة عشرة فانه ايضا يبيعه مراجعة على عشرة لان في هذا العقد وان كان صحيحا
في نفسه شبهة العدم لان العبد ملكه وما في دينه لا يخلو عن حقه فاعبر
عدمه في حق المراجعة لا يقتضيها على المانة فيقع الاعتبار للمشتري الاول فصا
كان العبد اشترى المولى بعشرة في الفصل الاول وبيعه للمولى في الفصل
الثاني فيعتبر النصف الاول وراجح رب المال على شراء مضارب النصف
متعلق بمضاربه او لا متعلق بشراءه وعلى نصف ربح بشرائه ثانيا منه
اي من مضاربه متعلق بقوله بشرائه يعني اذا كان مع المضارب عشرة دراهم
بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشرة فانه يبيعه
مراجعة بانتي عشرة ونصف لان في البيع وان قضى بجوازه عندنا اذا
عدم الترخيص كما هو كذلك ههنا لان الترخيص انما يحصل اذا بيع من الاجنبي نفقة
شبهة العدم لان المضاربة وكيل عن رب المال في البيع الاول من وجه
فاعبر البيع الثاني عدمه في حق نصف الترخيص براجح بلا بيان بالعيب
ووطئ الثيب يعني اشترى جارية فاعوت او وطئها وهي ثيب ولم
ينقصها الوطئ يبيعه مراجعة ولا يجب عليه البيان اذ لم يجب عنده شي
يقابل النقص لان الاوصاف لا يقابلها النقص الا اذا كان مقصودا
بالاكتاف كما هو ارادوا لهذا قال لم ينقصها الوطئ قال الترخيص اراد
بقولهم يبيعه مراجعة بلا بيان انه اشترى سليما بكذا من النقص ثم اصاب العيب
عنده بعد ذلك واما نفس العيب فلا بد من بيانه بانه يبيعه العيب والنقص
من غير ان يبيعه انه اشترى سليما ثم حدث بالعيب عنده كقوله الفار
وحرق النار للمشتري فان ما ضاع بالقرض او الحرق وان كان جرحا يقابلها
شي من النقص كالعذرة لم يجب عنده وراجح ببيان بالعيب بان
نقاء عيها بنفسه فقاء اجنبي فاخذ اشترى لانه صار مقصودا
بالاكتاف فيقابلها شي من النقص ووطئ البكر لان العذرة جزء من العيب
يقابلها النقص وقد جسرهما فكسرت بشرة وطئه لانه صار مقصودا
بالاكتاف شري بنسبه وراجح بلا بيان يعني اشترى شيئا بالف درهم
نسبه وباعه بزوج مائة ولم يبيعه فعلم المشتري خير من شريه ان شاء الله
وان شاء رده لان البطل بنسبه المبيع حتى يرا في المبيع لاجل البطل والشبهة

ههنا محقة بالحقيقة فصار كأنه اشترى شيئا من بياض اهل حمار
 بينهما فثبت لا يخيار عند علمه بالحيثية فان اتلف ثم علم ثم علم كل منعه وهو
 الف ومائة لان الاجل لا يقابل شيئا من النعم كذا التولية يعني ان كان ولله
 اياه ولم يبيح خيرا لان الحيثية في التولية مثلها في المراجعة لانه بناء على
 الاول وان كان استهلك ثم علم ثم علم بالف حال المارة ان الاجل لا يقابل شيئا
 من النعم ولي جلا شيئا بما قام عليه ولم يعلم مشروطة قدره اي قدر ما قام عليه
 فسد البيع طهارة النعم وان علم المشتري قدره في المجلس صح البيع ولو
 المفسد قبل تفرده وخبر المشتري ان شاء قبل ان يشاره لان الرضا
 لم يتم قبل العلم فثبت كذا في خيار التولية **فصل** في بيع العقار
 قبل قبضه لا المنقول عند اي حيفه واني يوسف في وعده محمد لا يجوز لقوله
 اذا اشترت شيئا فلا تبعة حتى يقبضه ولانه لا يقدر على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز
 بيعه بالمنقول وكذا ان ركن البيع صدق اهل وقوعه في محله والحديث معلوم
 باحتمال الهلاك وهو في العقار نادرا حتى لو تصور هلاكه قبل القبض بان كان
 على شط النهر ونحوه قالوا لا يجوز بيعه قبل قبضه على المنقول وقد اضطرب
 ههنا كلام شراح الهداية وغيرهم والظاهر الموافق لقواعد الاول ما ذكر في الغاية
 وهو ان الاجل ان يكون بيع المنقول في غير المنقول قبل القبض جاز القول
 واخل الله البيع لكن خص منه الربو اذ لا يملك استقلاله وهو فوكه
 وقرم الربو والعلم المخصوص يجوز تخصيصه بخر الواحد وهو ما روي انه
 نهى عن بيع ما لم يقبض ثم لا يخلو اما ان يكون معلوما بغير الانفساح او لا
 فان كان ثبت المظن حيث لا يتناول العقار وان لم يكن وقع التعارض
 بينه وبين ما روي في النعم مستند اليه لا يخرج عن ابي هريرة رضي الله عنه
 صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغر وبيته وبين اداة الجواز تعارض وذلك
 يستلزم الترك وجعله معلوما لانه كمال الخيال بثبوت التوفيق والاعمال
 متعين لا محالة ويكون مختصا بعقد ينفي بهلاك المعوض قبل القبض
 شري الكيل كذا لا اذ اذ قد رآه مغرب كذا في ويجوز في الجاهل كذا في
 لم يبيع ولم ياكله حتى يكمل له النعم عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعا
 صاع البايع وصاع المشتري ولا يجوز له ان يبيع على المشتري وذلك للبايع

بخلاف اذا باع جافا لان الزيادة للمشتري وبجلاف اذا باع النعم عند
 لان الزيادة لاد الذرع وصف في الثوب بخلاف المقدار كما ذكر في الشريعة
 اذا حلك حكيلا او موزونا بهته او حقيقة جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض
 وقبل الكيل وقيل يكون المكمل مبيعا لانه اذا كان غنما جاز التصرف فيه مطلقا
 كذا في النهاية الا ان يكمل البايع بعد بيعه عند المشتري لان المبيع يصير معلوما
 بكيلا واحدا ويحقق معنى التسليم ويحل الحديث جماع الصنفين كما سبق
 في التسليم ان شاء الله فاذا كان البايع قبل البيع وان كان بخبرة المشتري
 لم يعتبر لانه ليس صاع البايع والمشتري وهو الشطر وكذا لو كان بعلو
 بغيته المشتري لان الكيل من باب التسليم اذ يعلم المبيع ولا يسلم الا بخبرة
 كذا الموزون والمحدود اي لا يبيعه ولا ياكله حتى يبرأ او يخلص ثانيا ويكفي
 ان وزنه او عده بعد البيع بخبرة المشتري لا المذروع اي لا يشترط ما ذكر في
 المذروع وان اشترى بشرط الذرع لما قرأ ان الذراع وصف لا يقابل
 شيئا من النعم فيكون للمشتري قال الربيع هذا اذا لم يتم كل ذراع غنما ولا
 ستمى فلا يحل له التصرف فيه حتى يذرع جاز التصرف في النعم قبل قبضه سواء كان
 مما لا يتعين كالنقد او يتعين كالمكيل والموزون حتى لو باع ابل ادرهم او
 بكر من الحظيرة جاز ان ياكله بلها شيئا آخر لوجود الجوز وهو الملك المستقل
 المانع وهو غير الانفساخ بالهلاك لما قرأ ان الاجل في البيع هو المبيع وبهلا
 ينفسخ البيع بخلاف النعم اما اذا كان من النقود فقط هو وانما اذا كان من
 الكيل او الموزون فانه مبيع من وجه ونعم من وجه ولهذا لا يبطل الاقالة
 في صورة المقايضة بهلاك احداهما وقد روي جاز زيادة المشتري فيه اي شيئا
 ان قام المبيع لانه لم يتم لم يبق بجاز يصح الاعتياض عنه لانه انما يكون في
 موجودا شيئا ثبت ثم يستند ولم يثبت الزيادة لعدم ما يقابل فضلا
 يستند اي لا يلحق باصل العقد بالاستناد وجاز حيا البايع عنه لانه
 بحال يمكن اخراج البديل عما يقابل لكونه اسقاطا والاسقاط لا يستلزم
 ما يقابل فثبت الخط في الحال ويلحق باصل العقد استنادا وجاز زيادة
 اي البايع في المبيع لانه تصرف في حقه وطه ويتعلق الاستحقاق اي
 استحقاق البايع والمشتري بالكل اي كل النعم والمبيع والزيادة والمزيد

في الزيادة والخط يلحقان باصل العقد لانها بالخط والزيادة يغير العقد
من وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه راي اذ خاسر او عدلا و
لها ولاية الرفع فاذا لم يكن ولاية التغير قال صدر الشريعة ويمكن ان يقال
انه اذا استحق مسقط المبيع والتمس فالاستحقاق يتعلق بجميع ما يقابل من
المزيد والمزيد عليه فلا يكون الزيادة صلبة مبتدأة كما هو مذهب زفر النسي
اقول لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاستحقاق على الدعوى والبيته فان
ادعى المشتري مجرد المزيد عليه اثبتته اخذه وان ادعاه مع الزيادة واثبتته
اخذه وكذا ان ادعى الزيادة فقط ان حكم الاستحقاق يظهر في التولية والمراجعة
فيراى ويؤى عليه ايا كفى ان زيد وعلى الباقي ان خط فان البايع اذا احتاج بعض
التمس عن المشتري والمشتري قال لاخر وليست هذه التولية على
يقع من التمس بعد الخط فكان الخط بعد العقد ملحقا باصل العقد فكان التمس في
ابتداء العقد هو ذلك المقدار وكذا اذا زاد المشتري على اصل التمس او البايع
على اصل المبيع والشفيع ياخذ بالاقبل بينهما اي في الزيادة على التمس والخط
وان كان مقتضى الحال بالاكل ان ياخذ بالكل في صورة الزيادة لانه
تعلق بالعقد الاول في الزيادة ابطاله وليس لها ابطال قال جل لاه
مع عبدك من زيد بالف على اني ضامن كذا من التمس سوى لالف اخذه اي
سوى العبد لالف من زيد والزيادة من الضامن ولو لم يقبل من التمس فالا
على زيد لانه التمس العبد ولا شيء عليه اي على القابل اصله ان الزيادة في التمس
والتمس جائزة عندنا وتلحق باصل العقد كان العقد ورد ابتداء على المال
والزيادة كما قرأ ان اصل التمس لم يشرع اصله فيقال يقابل هذه الايص
ايجابه على الاجنبى لانه لا ينفيد بازائه لانها فصول التمس يستفي
عنه حتى يصح الزيادة من الاجنبى كما نص من المشتري اذ لا يسلم لها شيء
بمقابله الزيادة وصحار كبد الخلع فانه يصح على غير المرأة اذ لا يسلم لها
شيء اذ البضع عند الخروج غير مقوم لكن من شرط الزيادة المقابلة شبيهة
وصورة حتى يحجب وجوب التمس بواسطة المقابلة فاذا قال ان التمس
فقد جعل لمانته بمقابله المبيع صورة فوجد شرطها فصح واذا لم يقبل من
التمس لم يوجد المقابلة صورة ولا معنى فلم يوجد شرطها فلا يصح وتيقه الزام

المال ابتداء ببيع داره من غيره وهو رشوة وهي ام صحح تاجيل الديون و
وان كانت حاله في الحال لان الدين حقه فلا ان يؤخره بتيسير على المدين
كما لا يراه الى اجل معلوم او مجهول جهالة يسيرة كان تاجيل الى الحصاد
بجفاف كانت فاحشة كهبوب الريح سوى القرض فان تاجيله لا يصح لانه
يصير بيع الدار بيع بالدرهم لانه معاوضة انتهى وان كان اعادة وصلة
ابتداء الا اذا اوصى به فانه اذا اوصى ان يقضى من ماله الف درهم فلان
الي سنة لزم من ثلثة ان يقضوه ولا يطلأ به قبل السنة لانه وصية بالبيع
والوصية شمس ما فيها نظر الموصى ولذا جاوزت بالخدمة والتسكني لزم
او احوال المستقرض المقرض على قدر دينه فاجل المقرض مدة معلومة فانه يصح
حتى لو اراد المقرض ان يطالب المستقرض ذلك الدين لان الحالة مبررة براءة
الدين في رواية وبرائة المطالبة في اخرى كذا في العادة الله اعلم بالصواب
باب الربوا هو لغة الفضل مطلقا
وشرعا فضل احد المتجنين على الآخر ففضل فقير على فقير لا يكون
ربوا الا شفا المجاشنة بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ففضل عشرة
اذرع من الثوب الهروي على خمسة اذرع منه لا يكون ربوا الا شفا بالمقدار
الشرعي خاليا عن عوض اخر اذ في بيع كزبر وكز شيعر بكري وبر وكري شيعر
فان الثاني فاضل على الاول لكن غير خال عن عوض بصرف الجنس الى خلاف الجنس
شرطا لاعد العاقدين حتى لو شفا لغيرهما لا يكون ربوا في المعاوضة حتى لم يكن
الفضل الخالي عن عوض في الهبة ربوا وعلته القدر بالجنس لان المال في
الحديث المشهور وهو قوله صلعم الخنطة بالخنطة مثلا بمثل يابى الفضل
ربوا اي يبيعوا مثلا بمثل او يبيع الخنطة بالخنطة مثلا بمثل والخمر بمعنى الآخر
ولما كان الاد للوجوب والبيع مباح صرف الوجوب الى رعاية المماثلة كما في قوله
فرهان مقبوضة حيث حرف لا يجاب الى القبض فصار شرط للرجس والمماثلة
بين الشئيين تكون باعتبار الصورة والمعنى معا والقدر سوى الصورة
والجنسية يسوى المعنى فيظهر الفضل الذي هو الربوا ولا يغير الوصف لقوله
جدا ورويتها سواء قال وجاهد اي القدر والجنس الفضل كفقير بفقير
منه والنساء ولو مع التساوي كفقير بفقير منه احداهما او كلاهما حاشية

وان عدما اى كل منهما خلا اى الفضل والنساء والا وجدا حدهما فقط حل
الفضل كما اذا بيع بغير حنطة بغير يدي بيد حل الفضل فان احد
جزئي العلة وهو الكيل موجود هنا لا الجزء الآخر وهو الجنس وان نجح
اذرع من الثوب ستة اذرع منه يبيد حل ايضا لوجود الجنسية وان عدم
القدر لا النساء اى لا يحل النساء في جاتين الصورتين ولو بالنسبة
فمنه ربوا الفضل بالوصفين وروى النسبة باحد حالان جزء العلة لا
يوجب كى لكنه يوجب الشهادة وهي في باب لزوم المحنة بالحقيقة وان كان
ادنى منها فلا بد من اعتبار الطرفين في النسبة احد البديلين معدوم من
المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى مرجح تلك الشهادة فلم يحل في غير النسبة
لم يعتبر الشهادة لما ذكرنا ادنى من الحقيقة كسليم ثوب هروي في
هروي فانه لم يحز لا اتحاد الجنس وجزئي شجرة فانه ايضا لوجود القدر والجيد
والردي سواء لقوله السلام جيد ما ورد بها سواء ولان في اعتبارها
باب البيعة ثم فرغ على قوله فان وجدا حرم الفضل والنساء قوله حرم بيع
الكيل والوزن بجنسه اى بيع الكيل والوزن بالوزن متفاضلا ولو غير
مطعوم كالخس فانه من المكملات والحديد فانه من الموزنات والطعم غير معتبر
عندنا بل عند الشافعي وبالنسبة عطف على متفاضلا وبه يتم التفرع الا ان لا
يتقفا اى العوضان استثناء من قوله حرم بيع الوزن بجنسه في صفة الوزن
بان يوزن احدهما بغير يوزن الاخر كالنقود والزعفران والقطر والحديد
ونحوه فان الوزن جمعها ظاهر لكنهما مختلفان في صفة الوزن ومعناه حكم
اما الاول فلان الزعفران يوزن بالامانة والنقود بالسبيح واما الثاني
فلان الزعفران مضمون بتعيين بالتعيين واما الثالث فلانه لو باع بالنقود
سوازة بان يقول اشترت هذا الزعفران بهذا النقود المشار اليه على ان غرة دينار
مثلا وتبعضه بالبيع صحيح التصرف فيه قبل الوزن ولو باع الزعفران على انه منقود
مثلا وقبل المشتري ليس ان يتصرف في حقه بغير الوزن واذ اختلفا في حصة
الوزن ومعناه وحكم لم يجمعهما القدر من كل وجه فينزل الشهادة في الشبهة
الشبهة فان الموزن ونين اذا اتفقا كان المنع للشبهة واذ لم يتفقا كان
ذلك شبهة الوزن والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشهادة وهي

في التفسير في التفسير في التفسير

غير معتبرة وحل عطف على حرم اى حل بيع الكيل والوزن في متساويا لا تفضل
وحل ايضا بيعها بلا قدر كما اى بيع ما دون نصف صاع فان المعتبر في
قدر الكيل نصف الصاع لا ما دون ذلك تقدير في الشرع ما دونه باقل منه
متعلق بالبيع المقدراى كبيع ما دون نصف صاع باقل منه كقنين من
بربحته منه فان بيعها بها جائز وان وجد الفضل لا تنقضاء القدر الشرعي
الا ان يكون استثناء من قوله بلا قدر اى انما يحل البيع الاقل من القدر
الشرعي باقل منه اذا كان حاله اذا كان بالنسبة فلا يحل لوجود جزء من
العلة محرم للنساء وهو الجنس حتى اذا انتفى الجنس ايضا حل البيع مطلقا
ولو بالنسبة لا تنقضاء كل من جزئي العلة كبيع خفة من بربحته من غير
كذلك حكم كل عددي متقارب فان بيع العددي المتقارب بجنس متفاضلا جائز
ان كانا موجودين لا تعدا المعيار وان كان احدهما نسبة لا يجوز لان الجنس
بانفاده يحرم النساء والمعتبر في غير الصرف التعيين لا التقابض حتى لو باع
ببربحتهما وتفرقا قبل القبض جاز وقال الشافعي بغير التقابض قبل الاثران
في بيع الطعام بالطعام كما في الصرف لقوله في الحديث الموقوف يابى و
لما انه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالشوب معنى يابى عينا بعين كذا
رواه عباد بن الصامت رضى الله عنه والشعر والتمر والمخ كيلي الذهب
والفضة وزنى فان كل نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كيلي
كيلي باء وان ترك كلس الكيل فيه مثل الحنطة والشعر والتمر والمخ وكل ما نص
على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو وزنى باء وان ترك كلس فيه الوزن كاليق
والمفضلة لا يغيران يعرف لان النص أقوى من العرف والا قوى لا يترك الا اذا
بحلاف عدلا اى ما عدا الاشياء الستة فان لم ينص عليه فهو محمول على عدا
الكلس لقوله صلعم ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن فلم يجر بيع التمر
بالتمر متساويا وزنا والذهب بالذهب متساويا كيلي كالمحرم مجازة وان
تعارفوا ذلك احتمال الفضل على هو المعيار فيه لا ان التسليم يجوز في الخط
ونحوها وزنا لوجود التسليم في معلوم وجاز بيع القليل بالقليل باعياتهما
عند ابي حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يجوز لان الثمنية تثبت باصطلاح
الكل فلا تثبت باصطلاحهما واذ اقيمت اثباتا لا تثبتان فصلا كبيع التمر

بسطا جملها

بالدرهمين ولهما ان التمنية في حقهما تثبت باصطلاحهما اذ لا ولاية للغير عليهما
واذا ابطلت تعاقب بالتعاقب بخلاف النقود لانهما للتمنية خلقه جاز
بيع الرطب للرطب بالتمر وبيع التمر بالتمر وبيع العنب بالزبيب وبيع
البررطبا او مبلولا بمثل او باليابس وبيع التمر او الزبيب بالمقح
منهما وبيع الدقيق بمثل نقل عن محمد بن الفضل ان بيع الدقيق بالزبيب
انما يجوز اذا كانا ملكين واما لم يجز قوله متساويا فيد جواز البيع في
في الاشياء المعدودة ووجه الجواز ان كان بيع الجنس بالجنس بلا
اختلاف للصفة جاز مساويا وكذا مع اختلاف للصفة لقوله م جيد
ودينها سواء والا جاز كيف كان لقوله اذا اختلف النوعان فيقول
كيف شئتم وجاز بيع النخيل بالحيوان وبيع اللحم والالبان المختلفين
اي بيع لحم الغنم بلحم البقر والعكس وكذا البهائم بعضها ببعض وبيع كبريت
بالقطر وبالزبد وبيع حل اللؤلؤ وهوراء التمر بكل العنب وبيع تخم
البطخ بالالبان او بالحم وبيع الخبز بالبر او الدقيق متفاضلا في الجوز
البيع في الاشياء المعدودة من اللحم اليه منها وجه جواز متفاضلا في
اجناسها وبالشاء عطف على متفاضلا اي وجاز البيع بالشاء ايضا
في الاخر وهو بيع الخبز بالتمر والدقيق وبيع بقية لحاجة الناس كمن يحب ان
يختار وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي سمي نقلا بغير سبب لالامس
قبل القبض لاي بيع البر بالدقيق او بالتسوية او بالتحالة فان بيعها لا
يجوز مطلقا لبقاء المجانسة من وجه لانها من اجزاء التمر والمعاير فيها الكيل
لكنه غير متسوية بينهما وبين التمر لاكتنازه في الكيل فخلل جباب التمر فلا يجوز
وان كان كيلا بكيل ولا بيع الدقيق بالتسوية مطلقا ايضا اذ لا يجوز
بيع الدقيق بالمشوية ولا بيع التسوية بالحنطة فكذلك بيع اجزائها للقيام
المجانسة من وجه ولا الزيتون بالزيت والسمسم بالسمسم حتى يكون الزيت
والشحم اكثر مما في الزيتون والسمسم يكون الدهن بمثل الزيادة
بالشحم والاي لم يزل التمر او لم يعلم مقداره فيه لم يجز لاحتمال التمر او قد
قران الشبهة فيه كالحقيقة ويستقر الخبز بوزن لا بالعدد عند اي
يوسف لان احاده متفاو بالعدد دون الوزن وبيع بقية ذكره الزبيب

يستقر

ويستقر الفلوس بهما اي بالوزن والعدد بالوزن ولا ينس فيها والبر
والدنانير يستقر بالوزن فقط لانها من الموزونين بالنس كذا ما
ثلاثة خالص لان الحكم للقباب واما ثلثة خالص يستقر بعد ان
تقابلوا به ووزن ان تقابلوا به لانه ليس تقاود وفيه النقص في كل واحد
كما في ولا يستقر القيمي لانه يختص بالمثلي هو كل شئ يكال او يوزن
نحو الحنطة والشعير والسمسم التمر والزبيب نحو ذلك وفي التبريد ويجوز
في العدديات التي لا تتفاوت وتفاوتا حشا كالبيض والجوز وفي الكاف لان
القرض اعادة شئ لا طلاق لا شفع بالعين غير انه لا يمكن الا شفع بالكيل
والموزون والعددي المتفاوت الا باستهلاك العينات وما كانت المنفعة
عائدة اليه ذاتها فقام المثل في الذمة مقام العين كانه استفع بالعين ورده
وهذا انما يتأق في ذوات لا امثال يتمكن ايجبا المثل في الذمة لاني الحيوان
والشئ اذ لا امثلهما ولا ربوا بين السيد وعبد ما ذونا غير مديون لان
العبد وما في يده يكون ملك مولاه فلا يكون بينهما بيع يستحق الربوا حتى
اذ كان عليه دين يتحقق الربوا التحقق البيع ولا ربوا بين مسلم وحر في
اي في دار الحرب لقوله لا ربوا بين المسلمين والحربي في دار الحرب وكذا
اذ ابتاعا بغيرا فاسدا ذكره الزبيدي فان مالهم مباح وبعده الامان لم
يصر معصوما لكنه التزم ان لا يقدر حرم ولا يتعرض لما في ايديهم بلارضاهم
فاذا اخذه برضاهم اخذ مالهما مباحا بلا عذر او من امر الله فان الحربي اذا
اسلم فتم لا يكون بينه وبين مسلم مستام في دار الحرب ربوا عند ابي حنيفة
لان مال من اسلم فتم لا عصاة له فصار كالحربي ويجوز اخذ مال الحربي برضاه
للمسلم المستام وقالوا انه ربوا جزئي بين مسلمين وهو حرام كذا في الكافي
باب الاستحقاق لم يذكر الحقوق كما ذكر
في سائر المتن لانها ذكرت في اويل البسوع ووعان احداهما مبطل للملك
اي من قبل له بالكلية بحيث لا يبيع لاحد عليه حتى التملك كالحرة المطلقة والعق
وحرود كالتبريد والكفاية والاستيلاء دوناتيهما نازل لاي للملك من
شخص الى شخص كالاختصاص بالملك بان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من
العبد ملك له وبرهن عليه النوعان بعد اتفاهما في انهما يجعلان مستحقا

ومن ملك ذلك الشيء من جهة مستحقا عليهم حتى اذا واحد منهم لم يوافق
 اقام البينة على المستحق بالملك المطلق لا يقبل بينة مختلفا بوجه
 او النوع الاول يوجب انفساخ العقود التجارية ببيع الباعة بلا حاجة
 في انفساخ كل منها الى حكم القاضي بلا اختلاف رواية وقرع عليه بقوله فكل
 من الباعة الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع هو ايضا كذلك ان
 يقض على المكفول عنه فان توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاضي انما
 يكون اذا ايقع اثر العقد وهو الملك كخلاف النوع الثاني واذا لم يبق لم يحتج
 اليه وايضا بدل الحر ليس يملك فلا يجتمع ثمنان في ملك واحد بخلاف المكفول
 بالملك كما سياتي والحكم بالجزية الاصلية حكم على الكافة اي كافة الناس حتى
 لا يسمع دعوى الملك من احد كذا العتق وفروقه فان الحرية حق الله تعالى
 حتى لا يجوز استرقاق الحر برضاه والناس كلهم خصوم في انبات حتى الله تعالى
 نيابة عنه نعم لكونهم عبيد فكان حضور الواحد حضور الكل بخلاف الملك
 لانه حق العبد خاصة فلا ينتصب لخاصة خصما عن الغائب لعدم ما يوجب
 انتصابه خصما الا من يملك الملك من جهة بصيرتضا عليه ايضا يتعدى اثر
 القضاء اليه لا اتحاد الملك ومن قضى عليه في حادثة لم يصير مقتضيا فيها
 بملك الجزية واما الحكم في الملك المورث فعلى الكافة من التارخ لا قبله
 يعني اذا قال زيد لبيك انك عبيدي ملكتك منذ خمسة اعوام فقال لبيك كنت
 عبيد بشر ملكي منذ ستة اعوام فاعتقني فبرهن عليه بانه قد دعوى زيد ثم اذا
 قال عمرو لبيك انك عبيدي ملكتك منذ سبعة اعوام وانت ملكي لان فبرهن عليه
 يقبل ويفسخ الحكم بحرية ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه ان قاضي خا قال في
 اول البيوع من سنج الزيادة بعد ما حقق المسئلة حتى التحقيق فصارت
 مسابيل البتة على تسعين ادماعا عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاجل
 والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في ملك موقوف
 وهو قضاء على كافة الناس من وقت تارخ ولا يكون قضاء قبل فليكن
 هذا على ذكر ملك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة والنوع
 الثاني لا يوجب انفساخا ان انفساخ العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب
 بطلان الملك والحكم به اي بهذا النوع من الاستحقاق حكم على ذي اليد حتى

في قوله لا يوجب انفساخا

على المكفول

يؤخذ المدعى من يده وعلى من تلف ذواليد الملك منه بلا واسطة او وساطة
 فلا يسمع دعوى الملك منهم لكونهم محكوما عليهم بقرع على قوله والحكم به حكم على ذي
 اليد الخ بل دعوى الساج بان يقول بايع من الباعة حين رجوع عليه البائع انما لا
 النتم لان المستحق كاذب لان البيع نتج في ملكي او ملك بايعي بلا واسطة او بها
 فيسمع دعواه ويبطل الحكم ان اثبت او تلف الملك المستحق بان يقول
 انما اعطى النتم لاني اشتريته من المستحق فيسمع ايضا ولا يعاد البينة للرجوع
 هذا ايضا بقرع على قوله والحكم به الخ يعني اذا كان الحكم المستحق حكما على الباعة
 فاذا اراد واحد من المشتري ان يرجع على بايعه بالنتم لا يحتاج الى اعادة البينة
 ولكن لا يرجع احد من المشتري على بايعه بل الرجوع عليه حتى لا يكون المشتري الا
 ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخر ولا يرجع بصيغة المجموع اي لا يحل
 رجوع المحكوم عليه على الكفيل اي الضامن بالدرك قبل القضاء على المكفول عنه
 لانه اصل ومنه يسري الحكم الى الكفيل وانما لم يرجع قبل الرجوع عليه لئلا يجتمع ثمنان
 في ملك شخص احد لان بطل المستحق مملوك ثم الرجوع اي رجوع المشتري بالنتم
 على البائع انما يكون اذا اثبت الاستحقاق بالبينة لما عرفت انها حجة متقدمة
 اما اذا ثبت باقرار المشتري او بنكوله عن البيمين او باقرار وكيل المشتري بالخصومة
 او بنكوله فلا يوجب الرجوع بالنتم لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي
 زبادي اي بمر بن حامد البخاري اشترى دارا واشتقها رجل باقرار المشتري
 او بنكوله عن البيمين لا يرجع على بايعه بالنتم فان اقام المشتري البينة ان الدار
 ملك المستحق ليرجع على بايعه بالنتم لا يسمع ببينة اما لو اقام البينة على اقرار
 البائع ان المبيع ملك المستحق تقبل وبأخذ البائع بالنتم ولو لم يقر ببينة على
 اقرار البائع بذلك ولكنه طلب ببينة بالله ما من المدعى كان لذلك لانه يحتمل
 ان يتكلم عن البيمين فيصير بنكوله كالمقر ويسترد منه النتم بعد ذلك كذا في العمارة
 وهذا مما يجب حفظه والناس غافلون عنه وقد قرع عليه بقوله فيسبعة دلات
 عند المشتري لا يستلاده فاستحق ببينة تبوعها ولا على اي باخذ المستحق
 ولو لم وان اقر بها لرجل لا اي لا تبوعها ولا على باخذ المقر لا ولا على الفوق
 ان البينة تثبت الملك من المال الاول كان متصلا بها يوجب منه قبضتها
 الاستحقاق فيهما والاقرار حجة قاصرة تثبت به الملك في المنجز ضرورة صحة المنجز

وما ثبت بالضرورة بقدر الضرورة التناقض يمنع دعوى الملك لانه
يكون متبعا فيها لا دعوى الحرية اما الحرية الاصلية فلحقها حال العلق قال
الولد بجلب من دار الحرب فهو لا يعلم بحرية ابيه وانه فيقر بالرق ثم يعلم
بحرية ابيه وانه فيدعي الحرية والتناقض فيما في طريقه فضاء لا يمنع صحة الدعوى
واما العارضية فلان المولى ينفر بالاعتاق والتبديل بل يعلم العبد بحريته فيعتاق
فيجعل التناقض فيه عفوا واذا اقام المكاتب بينة على عتاقه ستين قبل الكتابة
تقبل الاستقلال سيده بالتحرير والطلاق قال المرأة اذا اختلعت ثم قامت
بينته على ان طلقها فلها قبل الخلع ثلث ما سمع وان تناقضت للنفقة في تطبيقه
لا استقلال به والنسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني يسمع
وكذا اذا قال استأنا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهته انه صحيح
وفرغ عليه بقوله فلو قال رجل لاخر اشتري فاني بعد فاشترته ثم ادعى الحرية
فانبت حرية ضمنى العبد ان لم يعلم كان بايعه لان المقر بالعبودية ضمن سلا
نفسه وسلامة النفس عند تقدير استيفائه من البائع فجعل المشتري مغورا
والتعويض في المعادضة سبب الضمان دفعا للضرر بقدر الامكان فاذا اظهر
واصلية للضمان وتقدر الاستيفاء من البائع حكم عليه بالضمان ورجع اليه العبد
عليه اي البائع اذا وجد لانه قضى دينه على البائع وهو مضطر فيه فلا يكون
مستتراعا كغير الرهن اذا قضى الدين تخليص الرهن حيث يرجع على المدين
ولو لم يقبل اشتري او قال ولم يقبل اني عبد ليس على العبد بشئ وان علم ان كان
بايعه فلا اي لا يضمن العبد بخلاف الرهن فانه اذا قال ارهنني فاني عبد لا
يجعل ضمانا لانه مختص بعقد المعادضة والرهن ليس كذلك بل جسد الدعوى
ويقابل وقايدته ذكر المسئلة بطريق التعويض على ذلك لال رفع اشكال
من اول الامر ذكر في الكتب المشهورة ان الدعوى شرطا في حرية العبد عند اية
رجح والتناقض يفسد الدعوى لاجرة تنازع الغيبة بل العبرة بتاريخ الملك
فلو قال المشتري غابت عني منذ سنة يعني اشترى رجل دابة من يد اخو دابة
المشتري عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة فقبل ان يقضي القضا
بالدابة للمشتري اخبر للمشتري على البائع عن القصة فقال البائع لي بينة انها
كانت ملكا لي منذ سنتين لا يندفع الخصومة بل يقضي الدابة للمشتري

هذا
فيما كان العبد يدينه ويؤلفه
في المعادضة سبب الضمان

لان المشتري ما ذكرنا ربح الملك بل ذكرنا ربح غيبة الدابة فبقيت دعواه
الملك بل انا ربحه وابعده ذكرنا ربح الملك ودعواه دعوى المشتري لان
المشتري تلقى الملك منه فصار كان المشتري ادعى ملكا بايعه بتاريخ سنتين
الان التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد كما سبق في سقوط اعتبار ذكره وبقيت
الدعوى في الملك المطلق فيقضي بالدابة العلم بان تحقق لا يمنع صحة الرجوع يعني
اذا اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل غيره فبعد ما اشترى ذلك الغير
واخذ المشتري من يد المشتري يرجع المشتري على البائع ولا يمنع علمه بالتحقق
صحة رجوعه فاذا استولى مشتري يعلم غصب البائع اياها كان الولد رقيقا و
بالتنقضي يعني اشترى جارية مضمونة وهو يعلم ان البائع غاصب فاستولى كان
الولد رقيقا لانعدام الغرور لعلمه بحقيقة الحال ولكن يرجع بالنفس على البائع
ولو اقام البائع بينته ان المشتري اشترى بعد الشراء بملكته المبيع للمشتري لا يملك
حق الرجوع بالنفس كذا في العاديات لا يحكم بسجل التحقق بشهادة انه كتاب
كذا بل بالشهادة على مضمونه يعني اذا اشترى دابة من يد المشتري بخلاف قبض
المشتري عليه السجل وجد بايعه بغيره واراد الرجوع عليه بالنفس واظهر سجل
قاضي بخلافه اقام البينة ان هذا كتاب قاضي بخلافه لا يجوز لقاضي سرقته ان
يعمل به ويقضي للمشتري عليه الرجوع بالنفس مالم يشهد الشهود ان قاضي
بخلافه قضى بخلافه على المشتري عليه الدابة التي اشترى من يد البائع وخبرها
من يد المشتري عليه هذا لان الخطا يشبه الخطا لا يجوز الاعتماد على نفس السجل
بل يشهد ان يشهدوا على قضاء القاضي وعلى تقرير المشتري عليه كذا في العاديات
لذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة المراد بما سواهما المخبر والسجل و
الصكوك فان في كل منها يجب الشهادة على مضمون المكتوب لان المقصود
بكل منها كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا بخلاف نقل الوكالة والشهادة
فان المقصود بهما حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطريق
كفارا وان كان الخصم كافرا قبض كل المبيع فاشترى بعضه بطل البيع في قدر
اي قدر ذلك البعض فان اوردت اي استحقاق البعض الغيب في الباقي
او كان المشتري شينين كسني واحد كالسيف بالعدو والقوس بالوتر
خبر المشتري فيه اي الباقي وهو ظاهر والا اي وان لم يوثق عينا في الباقي ولم

شينين كشي واحد لزمه اي لزمه الباقي المشتري بخصته من الممنوع توضيح البيع
 اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان استحقاق ما استحق يورث
 العيب في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا فمما في بعضه خراب كالدار
 والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بخصته
 من الممنوع وان شأه وكذا اذا كان المعقود عليه شينين وفي الحكم كشي واحد
 فاستحق احداهما فله الخيار في الباقي وان كان استحقاق ما استحق لا يورث عيبا
 في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عشرين فاستحق احدهما او خمسة
 حنطة او جملته وزني فاستحق بعضه فانه لا ضرر في تبقيته فلم يمتنع الباقي المشتري
 بخصته من الممنوع وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي او بعضه عطف على
 المبيع فاستحق المقبوض وغيره اي غير المقبوض بطل البيع فيه اي فيما اذا بقي
 البعض ايضا اي كما بطل في القدر المستحق في صورة قبض الكل وخير المشتري
 في الباقي سواء اورث استحقاق البعض العيب فيه ولا تفرق الصفقة
 على المشتري بسبب الاستحقاق قبل التمام ادعى حقا مجزولا في دار مصوح
 على شئ كحانة ودرهم مثلا فاستحق بعضها اي بعض الدار لم يرجع صاحب الدار
 بشئ من البطل على المدعي لو اذ ان يكون دعواه فيها بطل وان قل او استحق
 كلها اي كل الدار رد كل العوض للعالم بانه اخذ عوض من لم يملكه فله وان ادعى
 اي لدار كلها فصول على شئ كحانة فاستحق بعضها اي بعض الدار يرجع
 بخصته لان الصلح على ما وقع عن كل الدار فاذا استحق منها شئ يتبين ان
 المدعي لا يملك ذلك القدر فله جباية من العوض صاحب من الدار التي لم يملكها
 وقبضها اي لدارهم فاستحق اي لدارهم بعد التفرق يرجع بالدار
 لان هذا الصلح في معنى الحرف فاذا استحق البطل الصلح فوجب الرجوع
 جاز اتفاق مشتري من غاصب جازة ببيع يعني لو غصب رجل عبدا وباعه
 فاعقده المشتري فاجاز المالك بيع الغاصب جازة عنده على ح واني يبيع
 وعند محمد لا يجوز اذا لا علق بدار المالك لقوله صلح لا علق فيما لا يملك
 ابن ادم وللموقوف لا يبيع المالك ولو اقامه ثبت مستند او هوناب
 من وجه دون وجه والصلح لا يملك الكامل للحدث ولها ان المالك ثبت
 موقوف فاستحق موقوف لا فائدة للملك فيستوقف الاتفاق وتبطل الصفقة

بنفاذه وصار كاعناق المشتري من الراهن وانما في الوارث بعد ان تركه
 مستغفرة بالدين حيث تصح وينفذ اذ انقضى الدين بعده لا يبيع اي لا يجوز
 بيع المشتري من الغصب بعد ما اجاز المالك بيع الغاصب اذ بالاجازة ثبتت
 للبائع وهو المشتري الاول ملكا ثبت فاذا طرد على ملك موقوف لغيره ابطال
 لاستحالة اجتماع الملك لثبوت الملك للموقوف في محل واحد باع عبدا بغيره بغيره
 وبرهن المشتري على اقرار البائع او المولى انه لم يادر بالبيع وادار رد المبيع
 لم يقبل للتناقض في الدعوى اذا قدمها على الشراء اقرارهما بصفحة ونفاذه
 لان الظاهر من حال المسلم العقل مباشرة العقد الصحيح النفاذ والبينة بينية
 على دعوى صححة فاذا بطلت لا تقبل البينة وان اقر البائع به عند القاضي لم يلزم
 ان يطلب المشتري لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لانه غير منهم فيه فان لم يكن
 شيئا لم اقر ببيع اقراره بخلاف الدعوى لانه منهم فيه فطلب المشتري فيه ان يسأله
 عليه فيتحقق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري باع دار غيره بداره
 واخرى بالغصب انكر المشتري لم يضمن البائع قال في الكفر من باع دار غيره
 فادخلها المشتري في بناءه لم يضمن البائع وقال الزيلعي معنى المسئلة اذا
 باع دار غيره بغيره ثم اعترف البائع بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البائع
 الدار لان اقرار البائع لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامة البينة حتى
 يأخذها فاذا لم يقيم المستحق وهو صاحب الدار البينة كان التلف مضافا
 الى غيره عن اقامة البينة لا الى عقد البائع لان الغاصب لا يجوز بيعه فعلى
 هذا التفسير يعلم ان قوله وادخلها المشتري في بناءه وقع اتفاقا او لانا
 لا داخل في البناء في ذلك وطحا ترك تلك العبارة ههنا الله اعلم بالصواب
 باب التسليم هو لغة بمعنى التسلف

فانه اخذ عاجل باجل سمي به هذا العقد لكونه معجلا على وقت فانه وقت البيع
 بعد وجود المبيع في ملك البائع والتسليم عادة تكون باليسر بوجوده في ملكه
 فيكون العقد معجلا وهو مشروط بالكتابة وهو قوله تع اذا ائتمتم بين الي
 اجل الالة فانها تشمل التسليم والبيع يعني مؤجل وناجيل بعد الحول السنة
 وهي قوله من اسلم منكم فليس له ان يسل معلوم ووزن معلوم الي اجل معلوم
 والاجماع وباباه القيل لانه بيع المهدوم لكنه ترك لما ذكر ولم يستدل بما

في لفظ الشراء كمال
 وجه ظاهر دونه
 انظر فخر رافعي

روي انه صلح من بين يدي يبيع ما ليس عند الانسان وخص في السلم لان محمد
 بن العرفج في حواشي الهداية هذا اللفظ مكررا من احد من الصحابة
 في كتب الحديث وكانه من كلام واحد من الفقهاء وشرعا يبيع الشيء على
 ان يكون ذلك الشيء دينيا على البائع بشرط معتبر شرعا وشيئا يباينها
 والبائع في الاصطلاح مسلم اليه والمشتري رب السلم والمبيع مسلم فيه
 والتمس راس المال ويصح فيما يعلم قدره اي مقداره اعم من الكيل والوزن
 والذرع وصفته اي جودته ورواقته ونحو ذلك كالمكيل والموزون والتمس
 احراز عن الاثنا عشر والاربع فانهما من الموزون لكنهما ليست بمنته بل
 اثنا عشر فلا يجوز فيها السلم والعدد في المتعار كالجوز والبسيف والعنبر
 واللبان والابخر بلبان معين والذرع كالنوب بيمينته قدره اي طولها ووزنها
 وصفته اي غلظ وركته ووزنها الي يبيع اي بالوزن وصح في التسليم المبيع
 اي القديد بالمبيع يقال سمك مبيع ومملوح ولا يقال الخ الا في لغة ردية والظن
 حين يوجد غير مفيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لا ينقطع نحو مطلقا
 وزنا وخربا اي نوى معلوما في المالح والطرق وصح في الطشت القمح
 والخضار اذا عين كل منهما بما يقع النزاع لانهما لا يعلمان اي قدره وصفته
 عطف على قوله فيما يعلم قدره وصفته كالجوز والاطراف والليم والجلود واد
 قدي للجود والخطب حرا جمع خرقة وهي بالفارسية بند حيزم والربطة جزا
 جمع جزرة وهي بالفارسية دست ترة والجوهر والخز بالتحريك الذي ينظم
 فان في كل منهما تقا وتما فاحشا يمنع التسليم حتى ان يبين الطول والعرض والصفة
 في الجلود وقدر ما يشبهه الحرمة جاز والمقطع اي ولا فيما انقطع ولم يوصل
 من جابن العقد الى جابن المخل اي الاجل بان استوفى العدم جميع الوقت
 من العقد الى الاجل ولا يكيل ودرع معين لم يعلم قدره لان التسليم
 يتأخر فيه فربما يضيع فيؤدي الى المنازعة ولا يبرق في او تمر بحلة معينة
 اذ قد يعتبر آفة فلا يقدر على التسليم بشرط صحة بين الجنس كبر
 وشعر والنوع كسقية وخشية والصفة كجدة وردن والقدر نحو
 كذا ابعلا لا ينقبض ولا ينسط والاجل اقله شهر في الاصح وقيل ثلثة
 ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقدر راس المال في الكيل والوزن في العدد

بانفسه وان شرط احداهما على صاحبه شيئا لم يحل في السلم لان
 بانهما قدسا وان شرط احداهما على صاحبه شيئا لم يحل في السلم لان

يعني

يعني بشرط بيان قدر راس المال وان كان مشارا اليه فيما يتعلق العقد
 على مقداره كالمكيل والموزون والعدد والمنقار كالجوز والبسيف
 وقالا لا بشرط معرفة القدر بعد التقين بالاشارة حتى لو قال لغيرك
 انيك هذه الاربع في كبر ولم يدروا بالاربع او قال سلمت انيك
 هذا البر في كذا منام من الرغفران ولم يدروا بالبر لا يصح عنده وعندهما
 يصح واجمعوا ان راس المال اذا كان نوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة
 ومكان ايقاعه ما لم يمتدح والاي والاي لم يكن حله مؤنة فيؤنه حيث بنا
 وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء لا وجوب في الحال كذا التمس اي التمس
 المؤجل بان يبيع عبد احقر بغير موصوف في الذمة الى اجل حيث بشرط بيان مكان
 الايقاع والصفة والاجر بان استاجر دارا او دابة بما لم يمتدح وبناني
 الذمة بشرط بيان مكان الايقاع بشرط بقائها اي بقاء صحتها السلم
 قبض راس المال قبل الاقتراف فانه ينقضي صحته فيم بطل الاقتراف لا في قبض
 فان اسلمه فانه نقد او مائة دينار على المسلم اليه كبر بطل صحته الدين لان نقض
 القبض في المجلس جاز في صحة النقد لا اجتماع شرائطه ولا يشيع لفساد لانه
 طار لو وقع التسليم صحيحا ابتداء حتى لو نقد راس المال في المجلس صح لا تصرف
 في راس المال والمسلم فيه قبل القبض اما الاول فلان فيه تقويت القبض في
 بالعقد واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والتصرف فيه قبل قبضه لا يجوز كما في
 بشركة متعلق بقوله لا يتصرف بان يقول رب التسليم اعطني نصف راس المال
 ليكون نصف المسلم فيه لك او تولية بان يقول اعطني مثل اعطيت المسلم اليه
 ليكون المسلم فيه لك او تحوها وانما خصهما بالذكر لانها اكثر وقوعا من غيرها
 والخصيعة وقرع على قوله لا يتصرف في بقوله فان تقايلا التسليم لم يتصرف اي
 رتب المال من المسلم اليه شيئا براس المال حتى يقبضه كله لئلا يلزم التصرف في
 راس المال قبل قبضه اشترى كرا او رتب المسلم يقبضه فضاء لم يصح يعني
 اسلم كرا فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل كرا او رتب التسليم يقبضه
 فضاء لم يكن قبضا وان اراد ان يقبضه لم يتم يقبضه لنفسه فاكتماله لم
 اكتماله لنفسه جاز لا اجتماع الصفتين بشرط الكيل فلا بد من الكيل قريتين
 لئلا ينشأ من بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وان امر مقرر صح يعني ان

لم يكن سلا ولا قرضا فامر مقرر بقبض الكرجاز لان الغرض اعادة ولهذا
ينعقد بلفظ الاعارة فكان المردود عين الماخوذ مطلقا حكما فلا يجمع
الصفقتان كذا اي صح ايضا في الصورة الاولى لو اشترى المسلم اليه
واو ربت لتسلم بقبضه اي لاجل المسلم اليه ثم لنفسه فعلى ان التسليم
للمسلم اليه ثم اكتسبه لنفسه وانما صح لاجتماع الكيلين ولو اودع ربه لتسلم
اي او ربت لتسلم المسلم اليه ان يكيل المسلم فيه في ظرف ربت التسليم فكان
في ظرفه بقبضه او او المشتري البائع فكان في ظرفه اي ظرف البائع لم يكن قضا
لان الامر بالكيل لم يصح لعدم مصادفته ملك لادوان حق في الدين لا العين
فصار المسلم اليه مستقر الطرف ربت التسليم وواضع في ملك نفسه فيها
بخلاف كيل في ظرف المشتري باده يعني لو اشترى مثلا حنطة معينة فامر
المشتري البائع ان يكيله في ظرف المشتري بقبضه صار قاضيا لانه ملك
الحنطة بالشراء فاده صادف ملكه كيل العين ثم كيل الدين في ظرف المشتري
بقبضه وعكسه لا صورة رجل اسلم في كرجنطة فلما حل لاجل اشتري ربت التسليم
من المسلم اليه كرجنطة بقبضه ودفع ربت التسليم طرفا اليه المسلم ليبيع الكرج
المسلم فيه والكرج المشتري في ذلك الطرف فان بدا بكيل العين المشتري في
الطرف صار قاضيا للعين لصحة الادوية والدين المسلم فيه لمصادفته
ملكه كرجنطة حنطة او او المقرض ان يزعمهما في ارضه وان بدا بالدين
لم يصرف ايضا لشيئ منهما اما الدين فلعدم صحة الادوية واما العين فلانه حنطة
بملكه قبل التسليم فصار مستمرا ملكا عند اي حرج فينتقض البيع وبه الحنطة
غير رضى به جواز ان يكون اودع البداة بالعين وعند صاحب الجواز ان شاء
نقص البيع وان شاء شاركه في المخلوط لان الحنطة ليس باستهلاك عند صاحبها
اسلم امه في كرجنطة اي قبضها المسلم اليه فتقابلت فماتت اي
التقابل او ماتت فتقابلت اي لتقابل وعليه اي على المسلم اليه قيمتها يوم
قبض فيها اي في الموت بعد التقابل قبله يعني اذا اشترى كرجا بعد التسليم
وجعل راس المال امه وسلمها اليه المسلم اليه ثم تقابلت فماتت التسليم ثم ماتت لان
في يد المسلم اليه يعني لتقابلت لو ماتت فتقابلت اي لتقابلت لان الجارية راس
المال هو في حكم الثمن في العقد والبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة تعقد قيام

البيع لا التي كجاء فملك لانه لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاولى والصحة
في الثانية فاذا انفسخ العقد في المسلم فيه انفسخ في الجارية بتعاقب عليه
ردا وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها كذا المقايضة وهي بيع العين بالعين
كجاء في وجهه يعني بتق الاقالة وتصح بعد ملك احد العوضين لان كل
واحد منهما مبيع من وجه ومن وجه يعني الباقي يعتبر المبيعية وفيها ملك
الثمنية بخلاف الشراء بالثمن فيها يعني اذا اشترى امه بالف فتقابلت فماتت
في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقابلت بعد موتها فالاقالة باطلة لان الاقالة
هي لاصل في البيع فلا يتبع بعد ملكها فلا تصح الاقالة ابتداء ولا يتبع انتهاء
لعدم محلها القول المدعى الرداءة والابل اذا اختلف عاقد التسليم في شرط
الرداءة والابل في القول المدعى اما الرداءة فبالقول يقول المسلم اليه شرطنا
الردى وقال ربت التسليم لم يشتر شيئا ليكون العقد فاسد اقول للمسلم اليه
لان ربت التسليم متعنت في نكاحه الصحة لان المسلم فيه زايده على راس المال
عادة ولو ادعى ربت التسليم شرط الرداءة وقال المسلم اليه لم يشتر شيئا فاعلم
ربت المسلم لانه يدعي الصحة وبالجملة القول في الصورين المدعى الصحة عنده
وللمتقدم عندها اما الاجل فايتهما ادعاه فالقول له عنده لانه يدعي الصحة وللمتقدم
عندهما الاستصناع وهو ان يقول لصانع كالحفاف اصنع لي من مالك
حقا من هذا الجنس بهذه الصفة بكذا باجل كان يقول اني شترت منك سلعة
تعالوا تخفف وطشت وثقمت وخجها او لا كالنياب وخجها اما كون
الاستصناع باجل سلما اذ لم يتعالموا فيما لوافق واما اذا تعالموا
فعدا في خيفة ربح يصير سلما وعندهما لان اللفظ حقيقة كاستصناع فحيا
على مقتضاه ويحل لاجل على التجيل بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع
فاسد فيجوز على التسليم الصحيح ولانه دين يجتمل التسليم وجواز التسليم باجماع
لا شبهة فيه وفي تعاملهم لا استصناع نوع شبهة فكان الحمل على التسليم او
والاستصناع بدو اي بدون الاجل صح استحسانا للاجماع لانه
بالتقال من زمن النبي صلى الله عليه وسلم في القياس لا يجوز لانه بيع المعلوم
والصحيح ان يبيع بغير اعدة كما نقل عن الحاكم الشهيد وقرع على قوله صح
بيعا بقوله فالصانع يجبر على عمله ولو كان عدة لم يجبر بقوله والامر لا

لا يرجع عنه ولو كان عدة لجاز رجوعه والمبيع هو العين لا علم كما ذهب اليه
 ابو سعيد البردعي قولاً بان الاستصناع استفعال من التصنع وهو العمل
 وفرع على كونه العين بقوله فلو جاء اي الصانع بما صنع قبل العقد او غير
 عطف على ضمير صنعه وجاز للفصل صح ولو كان المبيع لما صح ولا تعين
 اي المبيع له اي لا اثر بغيره فصح بوجه قبل روية الامر ولو تعين له لما صح
 بوجه ولا اي لا اثر بخيار بعد رويته لانه اشترى ما لم يره ولم يصح اي تسليم
 في غير استعماله كالتوب لا باجل يعني لو ادركها كان ان يبيع له شيئا بغيره من
 عند براءهم معلومة لم يحز فيه التقال فبقى على اصل القيد لا اذا شرط فيه
 ان يجل بين شرائط التسليم فيجوز بطريق التسليم مسألة ان يبيع
 جمع شئتين بمعنى المتفرق صح ببيع كل في ثاب ومجلب كالكلب والعهد
 والسباع والطيور الجوارح علفت ولا لانه مال متقوم له الا اصطفاة الاخير
 لانه نجس العين والذي فيه اي في البيع كالمسلم لقوله صلوا على علمهم لانه
 ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا انهم مكلفون محتاجون كالمسلمين
 الثاني بيع الخنزير فان عقدهم فيها كعقد المسلم على العنبر النشاة
 وميتة لم تمت خفف نفها فانها كخنزير وانما قال لم تمت نفها لانها
 لو مات كذلك بطل بيعها اتفاقاً لانها ليست بمال عند احد وقد فرغ البيع
 الفاسد وفرع على قوله والمسلم فيه كالمسلم بقوله فاذا اشترى اي الذي
 عبد اسلم او صحفها بغيره لانه تحت طلاق الحديث ويجوز على بوجه لان
 في ابقائه في بيعه اذ لا ادخل في زوج المشتراة قبض لا كما هما يعني اذا اشترى
 جارية وزوجها قبل قبضها صح فان وطئها زوجها فقد قبضت للمشتري
 والا فلا يكون بغيره تزويجها فابضا لها اشترى شيئا فباعه بغيره من المبيع
 على بوجه وعدم قبض منه ان علم مكانه لم يبيع له بوجه اي دين المبيع لا مكانه
 ان يصل المبيع الى حقه بدون البيع وفيه بطلان حق المشتري والا اي
 ان لم يعلم مكانه ببيع العبد وادى الثمن لان ملك المشتري ظهر باقرار المبيع
 فيظهر على الوجه الذي اقر به مشغولاً كحقه واذا انقضى استيفاءه بوجه
 انقضت كالأمر اذا مات مفسداً ببيع القضي ليرس ويقضى الدين
 وان اشترى اي ان كان المشتري اثنين وغاب احداهما فلم يردع كل

في لفظ العبد اشكال وجهه فان
 انما لا يظهر ان قال
 بل في ذلك
 بل في ذلك
 بل في ذلك

النش

التمتع وقبضه اي المبيع وجبته حتى ينقضي تركه لانه مضطرب الدفع اذ لم يكن
 الاستفاد بنصيبه الا باء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق المجلس
 بالقبض والاضطرار يرجع كغيره من واذ كان له ان يرجع عليه كان له حق المجلس
 عنه اليه ان يستوفي حقه كالوكيل بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه بائع شيئا
 بالف متقال ذهب وفضة متقال اي الذهب والفضة باري بالمتقال بان
 يجب خمسمائة متقال من الذهب خمسمائة متقال من الفضة لانه اضاف
 المتقال اليهما على السواء وباع شيئا بالذهب والفضة متقال اي
 الذهب والفضة بمتقال درهم وزن سبعة اي يجب من الذهب متقال
 ومن الفضة درهم وزن سبعة لانه اضاف لالف اليهما فنصف في الوزن
 المعهود في كل منهما قبض زيفاع جدي بلا علم وتلف وانف كان قبض
 يعني اذا كان له على اخر عشرة دراهم جديا فقبضه زيوفا وهو لا يعلم بغيرها
 او هلك فهو قبضه عند بائع ومحمد وقال ابو يوسف يرد مثل زيوفا ويرجع
 بجياده لان حقه في الوصف ربحي كحقه في الاصل لا يمكن رعايته باي
 ضمان الوصف ولا قيمة له عند المقابله بخلافه في الرجوع اليه ما قلنا ولما
 انه من جنس حقه حتى لو جوزه فيها لا يجوز الاستبدال جاز فيقبض به الاستيفاء
 ولا يبيع حقه الا في الجودة ولا يمكن ان يركبها باي ضمان لما لا يبيعها
 الا في لانه ايجب له عليه ولا يظفر له كذا في الكتب المشهورة قال احمد الشيباني
 يرد عليه ان مثل هذا في الشئ كثير فان جميع تكاليف الشئ من هذا القبيل فان
 الضرر فيها دينوي والنفق اخروي ولا يجوز للعبد ترك النفق الاخروي لانه
 حق الله بخلاف ما نحن فيه فان الضرر والنفق فيه دينويان ويجوز للعبد
 ترك النفق الدينوي لانه حقه وله جاز فيجوز به كحاقه وبالعقود على صدور
 امثال هذا عن هذا الا فاضل يتبادر الى الظن انه كثير ما يفعل عن دقايق
 هذا الفسخ اخرج طرا وباحثا وتكسب طبع في رضى قيد الجمع كان كل من الفسخ
 والبعض ولذا الظبية لا تخذ لا رتب الارض لانه مباح سبقت يده كصية
 شئت بشيكة نصبت للنفق ودرهم او سكر نثره وقع على ثوب لم يبعد له اي
 سابقا ولم كيف اي لا حقا حتى اذا اعد الثوب لذلك فهو لصاحب الثوب
 وكذا اذا لم يبعد لكن لما وقع فيه كقصر صا بهذا الفعل بخلاف ما اذا غسل

النخل في ارضه لانه قد من انزاله بملكه تبعه لارضه كالشجر انما فيها ارض
المجتمع فيها بجران الماء ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط
ههنا احسان احدكما ان كل مال كان مبادلة مال بمال بنفسه بالشرط الفاسد
لان الشرط الفاسد من باب الربوا وهو في المعاوضة المالية لا غير من
المعاوضة والبرق لان الربوا هو الفضل الخالي عن العوض حقيقة الشرط
الفاسد كحجر زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلزم فيكون فيها فضل
عن العوض وهو الربوا ولا يتصور ذلك في المعاوضة الغير المالية كالكساح
والطلاق على مال والخلع ونحوه ولا في البرقة كالبينة بل بنفسه الشرط ويصح
المصرف وتبين ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التعليق لانه من باب
العمارة وهو من باب الاستقفا المحض الذي يحلف به يجوز تعليقه مطلقا
وذلك كالطلاق والعنق وما هو من باب الاطلاق والولا لا يجوز تعليقه
بالشرط الملازم وكذا الترخيص قال من قبل قسطنطين سلبه وهو اربعة عشر
البيع وقد ربيانه في البيع الفاسد واجازة فان اجازة البيع كالباع حتى
لو قال ان زاد فلان في النقص فقد اجرت البيع بطلت الاجازة والعقود الاجازة
فان في الاولى معنى المبادلة وفي الثانية معنى تملك المنفعة والاجرة والرجوع
فانها استدامة الملك فيكون معتبرا بابتداء فلا يجوز تعليقه بالشرط والصلح
عن مال بمال فيكون معاوضة مال بمال فيكون بيعا والابراء عن الدين فانه
تمليك من وجه حتى يرتد بالرد وان كان فيه معنى الاستقفا فيكون معتبرا
بالتمليك الا اذا علق بكايين اي بشرط واقع حتى لو قال المدبونة مالي عن ذم
فقال بشرطك تود اده ام فقال المدعي كروا ذم بشرطك تود اده
صح البراءة لان هذا التعليق البراءة بشرط كايين كذا في الاسترواح
وغزل الوكيل والاعكاف فانها ليسا مما يحلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط
والمرارة والمعاك فانها اجازة لان من يخرجها لم يخرجها الا على اعتبار
الاجازة فيكونان معاوضة مال بمال فيفسد ان بالشرط والاقرار فانه
اخبار متردد بين الصدق والكذب فان كان كذا بالايكون صدقا
بقوات الشرط ولا بالعكس انما التعليق في الايجاب لا يستلزم ان
بواقع قبل وجود الشرط والوقف فان فيه تملك المنفعة والتكليف فانه

تولية

تولية صورية واصلح معنى ولا يصار اليه لا بتراضيها لقطع الخصومة بينهما فابار
ان صلح لا يصح تعليقه ولا اخفاقة وباعتبار ان تولية يصح فلا يصح بالشك
وما لا يبطل به اي بالشرط الفاسد ستة وعشرون الوقف والهبة والصدقة و
الكساح والطلاق والخلع والعنق والرهن والايضاء والوصية والشرع والمضا
والقضاء والامارة والكفالة والحالة والوكالة والاقالة والكفالة الا اذا
كان الفساد في صلب العقد صلب الشيء يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع بالبيع
فكل فساد يكون في احد العنوين يكون فسادا في صلب العقد قال الزبيدي في الكفاية
انما تفسد بالشرط المفاد اذا كان الشرط غير داخل في صلب العقد بان كان
على ان لا يخرج من البلدة او على ان لا يعال فلان ان كان الكتابة على هذا الشرط تفسد
ويبطل الشرط وانما اذا كان الشرط داخل في صلب العقد بان كان به المسلم على غير
او خسر فانها تفسد وانما كانت كذلك لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان
العبد مال في حق المولى وشبه الكساح من حيث انه ليس مال في حق نفسه فلهذا
بالشبهتين فلهذا يفسد بالبيع تفسد اذا كان المفسد في صلب العقد وشبهها
بالكساح لا يبطل بالشرط الزايد اقول بهذا اعلم ان ما قال في الاسترواح
والعمادية او لا وتعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما سطل بالشرط الفاسد
مبني على كون الفاسد في صلب العقد وما قال ثانيا الكتابة بشرط متعارف
وغير متعارف يصح ويبطل الشرط مبني على كون الشرط زائدا ليس به فسادا في
في صلب العقد ولهذا قيد الشرط في الاول بالفساد دون الثاني فلو لم قال
بعض المتصنفين هذا الكلام لا يتم على اطلاقه لانه لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج
من المدينة صح الكتابة وبطل الشرط ففي هذه الصورة لم يبطل الكتابة بنفسه
الشرط واذن العبد في التجارة بان ياذن المولى لبعده بشرط ان يوفت شهر
او سنة او نحوها ودعوة الولد بان يقول المولى ان كان له هذه الامه حمل فهو
مني والصلح عن دم العبد وكذا الابراء عنه ولم يذكره اكتفاء بالصلح او ليس
بينهما كثير فرق قال الوقي اذ قال للمقاتل عبد البراءة فتملك على ان لا يقيم
في هذه البلدة مثلا او صلح موع عليه صلح الابراء والصلح ولا يعتبر الشرط في
البراءة التي فيها القصاص فان الصلح اذا كان عن القتل الخطاء او الحراقة
التي فيها الارش كان من القسم الاول والصلح عن جناية القصب أي المفسد

وجباية الوديعة او العارية اذ اصبحتا اي موجبا الصلح في الصلح المذكورة
رجل وشرط كفاية او حواله فان الصلح صحيح والشرط باطل وعقد الذمة فان
الامام اذا فتح بلدة واقرا عليها على اسلاكهم وشرطوا مع الامام في عقد الذمة
ان لا يعطوا الجزية بطريق الامانة كما هو المشرع فالعقد صحيح والشرط باطل
والرد بالعيب وبخيار الشرط بان يقول المشتري ان لم ارد هذا الشيء المبيع
عليك اليوم فقد رخصت بالعيب وكذا الرد بخيار الشرط كان يقول بطلت
خيارى هذا ولا يخيار اكثر من ذلك بطل الشرط ولا الرد بالعيب بخيار الشرط وقل
القاضي بان يقول الامام للقاضي اذا وصل كتابي اليك فانت موقوف قبل بيع
الشرط ويكون موقولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون موقولا وبقيت كذا في العارية
والاستروضية وانما لم يبطل هذه التصرفات بالشرط الفاسد لانها اما من
معاوضات غير مالية او من تبرعات او من اسقاطات وما يصح اضافته الى المستقبل
اربعة عشر الاجارة وسحبها اما الاجارة فلانها عليك المنافع ووجودها لا
يتصور في الحال فيكون مضافة ضرورة وهو معنى قول علماء الاجارة تنقذ
ساعة فساعة على حسب عدد نهارها واما سحبها فتعتبر بمخرجها فمضافا كما ان
فسخ البيع هو الاقالة يعتبر حتى لا يجوز تعليقه بالشرط ولا اضافته الى الزمان
كالبيع اقول هكذا وقت العارية مضافا ففسخ الاجارة الى الاجارة في القيد
وغيرها من المعبرات ووجه ما ذكر وبعد ذلك نقل في القصول ان ما يخالفه حتى
قبل ذلك في فتاوي القاضي فظهر له ان لو قال برك دارى هذه راس كل شهر
بلك اجاز في قولهم ولو قال اذا جاء راس الشهر فقد فسختك لم يصح اجماعا كما
ذكر في فوايد صاحب المحيط ولو قال فاسختك غدا اهل يصح الفسخ المضاف
لارواية لهذا واختلف المشايخ فيه واختار طهري الذين انه لا يصح قبيل الكل الى
تناف ظاهري فليشاكل والمرارة والمقالة فانها اجارة حتى انما يخرجها
لا يخرجها الا بطريقها ويراعى فيها شرطها والمضاربة والوكالة فانها
من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تصرف المضاف والوكيل قبل العقد لا يملك
في مال المالك الموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو بالعقد والتوكيل اسقط
فيكون اسقاطا فيقبل التعليق والكافة فانها من باب الاطلاقات فيجوز
اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم كما تقرر في موضعه بخلاف الوكالة

ج

حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا لما ذكره والايضا اي جعل الشخص وصيا و
الوصية بالمال فانها لا يفيد ان الا بعد الموت فيجوز تعليقها وادخالها
والقضاء والامارة فانها تولية وتفويض محض فجاز اضافتها والطلاق
والعتاق فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر والوقف فان
تعليقه الى بعد الموت جائز وما لا يصح اضافته الى المستقبل عشرة البيوع اجارة
وسحبها والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح على مال والابراء
الذين فان هذه الاشياء عليك فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها
بالشرط لما فيه من معنى القمار **باب الضمان**
عقود الاكزون بالكتبة وهو لا يناسب كون الضمان من انواع البيع كالربوا
والسلم فالاحسن ما اخبر بهنا هو لغة بمعنى الفضل فسمي بهذا العقد اذ لا
ينتفع بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة وبمعنى النقل فسمي به لاحتمال جزيه
الى النقل من يد الى يد قبل الاقتران وشرعا بيع النقي بالنقي اي ما خلق للتمتع
كالذهب والفضة سواء كان جنسا بجنس او بغيره كبيع الذهب بالذهب
والفضة بالفضة او الذهب بالفضة او بالعكس فان كان جنسا اي انما كان
بان يكونا ذهبا او فضة او فضة لزم التساوي والتعاقب في الزمان من قوله
ثم الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمنزل يد بيد والفضل بواقل
الاقتراح بالابواب حتى لو ذهبا بمشيان في جهة واحدة او نارا او نعي عليها
في المجلس ثم تقابضا قبل الاقتران صح وقد قال عمر رضي الله عنه والذهب
سطح فثبت مع بخلاف خيار الخيرة اذ التخيير عليك فيبطل ما يدل على الرد والقيام
دليل ولو وصليت اخلفا اي المتجانسا لاجودة وصياغة اذ لا جرة لهما لما
في الربوا والالا اي وان لم يتجانسا فان تعاقب لهما قران احد في العلة يحرم
النساء فلو باع احداهما الاخر اي احد مختلف الجنس يعني الذهب بالفضة او
بالعكس جازا او بفضل وتقابضا فيه اي المجلس صح لم يذكر التساوي
لانه ليس محل الاشتباه ولا يتعينان اي لا يتعين العوضان في الصرف
كسائر العقود حتى اذا لم يكن عند العاقدين شيء فاستوفضا فاذ با قبل اقرانها
او اخفى كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه او اسكا
ما اشار اليه في العقد واعطيا مثلا جاز ويقسد اي الصرف بخيار الشرط اذ

يمنع به استحقاق القبض بغير الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والحياء
والاجل لانه يمنع القبض الواجب ويصح العرف ان اسقطا اي خيار الشرط
والاجل في المجلس لا ارتفاع المف قبل تفرقه طر بعض بدل زياره
فيه فقط اي انفس العرف في المردود ويبقى في غيره لا ارتفاع القبض فيه فقط
لا يصرف في من العرف قبل قبضه لانه واجب حقا لا نقا وفي غيره فوات
فلم يشر به اي من العرف نو باسدا بان باع دينارا بعشرة دراهم ولم
يقبضها حتى اشترى بها نو باسدا اشترى امر مع طوق ذهب قيمته كل الف
ودره بالقبض نسبه فسد الكل اما في العرف فلعوا النفا بغير امان في الامه فلا
المف مقارن للعقد وقد تقرر في الكل معنى من حيث ان قبول العقد في
البعض شرطا لقبوله في الباقي ولو نقدا لقا يعني في المسئلة السابقة او
اشترى اي الامه والطوق بالقبض احداهما نقدا والاخر نسبه فهو في الطوق
اما في الاول فلان قبض حصه الطوق في المجلس واجب كونه بدل العرف
والظاهر منه الاتيان بالواجب واما في الثانية فلان الاجل اجل في العرف
جائز في بيع الجارية والمباشرة على وجه الجواز هو الظاهر من العاقلين وان
وصلية لم يبين انه في الطوق او قال فخذها من ثمنها اما اذا لم يبين فظهر
لانه لما ع قصد الصحة ولا صحة الا بالاجل المقبوض في مقابلة الفضة ولما
اذ قال فخذها من ثمنها فلان مقناه فخذها اعلى انه بعض من مجموعها لظاهر
ان الالف ليس من المجموع ومن الفضة بعض من المجموع فحمل عليه الجواز
كذا اذا باع سيفا حليته خمسون بانه ونقد خمس من فذه حليته الحلية
ان تحلص بلا ضرر وكان حصه الحلية وان لم يبين ذلك لما ذكرنا وكذا اذا
قال فخذها من ثمنها لما عرفنا لم يتقابض حتى افرقا بطل العقد في الحلية
لانه صرف فيها والا اي وان لم يحلص بلا ضرر بطل العقد فيها اي السيف
والحلية اما الحلية فلما عرفنا ان السيف فلانه لا يمكن تسليمه بغير ضرر ولهذا
لم يخر افراده بالعقد كالجذع في السقف باع انا فضة وقبض بعض ثمنه
واخر قاصح مياضق واشترى كافي الا اناء لانه صرف كذا وصح فيها وجد شرطه
بطل فيما لم يوجد فالغاف اطار لانه يصح ثم يبطل بالافراق فلا يشيع
وان استحق بعضه اذ المشتري باقية بغير ط او رده لان الشرط عيب

المقبوض

في الاثنا وان استحق بعض قطعه نقرة بيعت اذ الباقي بقسطه بلا خيار
لان السبعين لا يضرها صح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين و
بيع كبر وكبر صغير بضعهما اي كوي وكوي صغير وعند فروا الثاني
لا يصح لانه قابل الجمله بالجمله ومن ضرورة الانقسام على الشيوع وفي
صرف المجلس في خلافه تغيرت فقلنا المقابلة المطلقة تحتمل العرف المذكور
فحمل عليه يصح للتصرف وليس فيه تغيير اصل التصرف بل وصفه اذ وجبه
ثبوت الملك في الكل بمقابلته الكل وهو حال بهذا الوجه وصح بيع احد عشر
درهما بعشرة دراهم ودينار بان يكون عشرة بعشرة دراهم ودرهم بدينار
بالطريق المذكور وصح بيع درهم صحيح ودرهمين غلة وهي اربعة بيت المال
وباعها بخار بدرهمين صحيحين ودرهم غلة لتحقق التساوي في الوزن وسقوط
اعتبار الجودة من اعلى اربعة دراهم فباع من اي عشرة غلة بدينار بها
اي بعشرة عليه صح بالاجماع ويقع المقاصة بنفس العقد وان باع اى لثنا
بعشرة مطلقة اي غير مقيدة بكونها عليه ودفعه ايا لثنا وبقاضا الفضة
بالعشرة صح ايضا اذ صار لكل واحد منهما على الاخر عشرة دراهم فتقاضا عشرة
بالعشرة فيكون التقاضى تسعا لبيع لثنا بال عشرة المطلقة وبيعا لثنا
بعشرة على عروا ولولم يحل عليه لكان استبدال العرف الغالب الفضة
من الدراهم والغالب الذهب من الاثنا فضة وذهب حكما ويعتبر فيها
من تحريم التفاضل يعتبر في الجياد فلا يصح بيع الخالص ولا بيع
بعضه اي بعض الغالب الفضة والذهب ببعض من الامساويا وزنا وكذا
لا يجوز الاستقراض بها الا وزنا وذلك لان النقود لا تخلو عن قليل غش عادة
فيلحق القليل بالبراءة والجيد والردى سواء والغالب الغش منها اي
الدراهم والا لثنا نرى حكم الودعي اعتبار الغالب تصح بيعه اي بيع الغالب
الغش بالخالص من الدراهم والذنا نرى ان كان اي الخالص اكثر من الغش
صرفا للمجلس الجش في غيره الزايد وصح بيعه ايضا بجش متفلا صرا
للمجلس في خلاف الجنس بشرط النفا بغير في المجلس في الصورتين واما
شرط لان القبض في الخالص شرط فنشر في الغش لعدم التمييز وان كان اي
الخالص مثلا اي مثل الغالب الغش او اقل منه او لا يدري فلا اي لا يصح

يصح البيع للربوا في الاولين ولا احتمال في الثالث واذا راجع بقى
 الغش لم يتعين بالتعيين والاى ذالم يرجع يتعين به مادام مروج
 كان متما فلا يتعين بالتعيين والاى ذالم يرجع يتعين بالتعيين وان كان
 يقبل البعض دون البعض فهو كالمزبوف لا يتعلق العقد بعينه بل بحسب
 ريفه ان كان الباع يعلم حالة التحقق الرضا منه ويجزى من الجباة ان لم
 يعلم عدم رضاه فالجباة والاسقفان بما يروج منه يكون وزنا او
 او بها اى ان كان مروج بالوزن فالجباة والاسقفان فيه يكون بالوزن
 وان كان مروج بالعدد فالعدد وان كان مروج بها بشكل واحد منها لان المتغير
 هو المتعارف فيما لا يتغير فيه والمتساوى كغالب الخالص في الجباة والاسقفان
 حتى لا يجوز البيع بها ولا اقراضها الا بالوزن بمنزلة الدرهم الردي ولا يقضى
 العقد بهما كما قبل التسليم بعبء ثلثها لان الخالص موجود فيها حقيقة فلا
 يصرفه بواجب اعتبار بالوزن شرعا الا ان يشاء لهما كما في الخالص
 لغالب الغش في العرف حتى اذا باعها بجنسها جاز على وجه الاعتبار ولو باعها
 بالخالص لم يجز حتى يكون الخالص اكثر مما فيه من الخالص فان اصدقها لما لم يغلب
 على الآخر وجب اعتبارها اشترى شيئا به اى بالغالب الغش او بفلسوس
 ناقة فلسوس واحد منها قبل التسليم بطل البيع عند ايه ح لان الشئ حاكم
 بالكساة لان الثمنية بالاصطلاح ولم يبق فيه بيعا بل غش فبطل واذا بطل
 فيه المبيع القام ولم يهلك والا فتملكه ان كان مثليا او ثمنية ان كان قيميا
 صح اى البيع بفلسوس ناقة بغير تعيين لانه غش بالاصطلاح وبكاسده به
 اى بالتعيين لانه سلعة فلا بد من تعيينه استوفى فلسوسا فلسوسا ردتها
 عند ايه ح لانه اعادة وموجبها رد العين معنى وذا بالمثل والتمنية فضلت
 اذ صحته استوفى لم يكن باعتبار ثمنية بل لانه مثلي بالكل ولم يخرج من
 كونه مثليا ولذا احتج استوفى بعد الكساة بشرى بنصف درهم فلسوسا ودا
 فلسوسا وقراط فلسوسا صح وقال زفر لا يصح لانه اشترى بالفلسوس فانها
 بقدر العدد لا باللائق والارجم فلا بد من بيان عددها قلنا ما باع بنصف
 الارجم من الفلسوس واللائق معلوم عند اكتمال فاعني عن البيان وعليه
 اى على المشتري ان يدفع الى الباع قدر ما باع بها اى بنصف درهم او دائ

او قراط

او قراط منها اى من الفلسوس قال مشترط لمن اعطاه درهم من الصبارفة
 اعطى بنصفه فلسوسا ونصفه نصف اى ما ضرب من الفضة على وزن نصف
 درهم الاجبة فسد اى البيع في الكل للزوم الربوا بخلاف اعطى نصف درهم
 ونصف الاجبة اذ يكون النصف الاجبة بمنزلة ما يقع بالفلسوس ولو كرر
 اعطى بان قال اعطى بنصفه فلسوسا واعطى بنصفه نصف الاجبة صح اى
 البيع في الفلسوس فقط ولم يصح في نصف درهم الاجبة لانه كما كرر صا وعقد
 وفي الثاني ربوا وفساد واحد البيعين لا يوجب فساد الآخر تدني
 لكتبا ببيع بيع الوفاء قيل رهن قال الشيخ الامام نجم الدين الغسفي في
 فتاواه البيع الذي تعارف لجهل ما لنا احتيا لالربوا وسموه بيع الوفاء
 هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كما لو رهن في يد المرنى لا يملكه ولا يملك
 رهن لا انتفاع الا باذن مالكه وهو ضامن لما اكل من غره او استهلك من شجره
 والدين يسقط بهما كذا كان بوقا بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا
 هلك عن غير صنفه وللبيع استرداده اذ قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين
 الرهن في حكم من الاحكام لان المتعاقدين سميها بيعا ولكن غرضها الرهن
 والاستيان بالدين لان الباع يقول لكل احد بعد هذا العقد رهنى
 فلان والمشتري يقول رهنى ملك فلان والعبارة في التصريح لهما والتمسك
 بالالفاظ والمباي بان اصحابنا قالوا الكفالة بشرط اراءة الاكل حواله و
 الحواله بشرط ان لا يبراء كفالة وبهية اربعة نفوسها بخفة الشهود مع شتمية
 المهر كالح والاستنصاع الفاسد اذ ضرب فيما قبل سلم ونظاير كثيرة وكذا
 الامام السيد ابو شجاع عليه هذا وقيل بيع ذكر في مجمع النوازل تنفق مشايخنا في
 الزمان على صحة بيعا على ما كان عليه بعض السلف لانها تلفظا بلفظ البيع
 من غير ذكر شرطية والعبارة للمفوض ايضا دون المقصود فان من تزوج
 امرأة ومن ينسب ان يطلقها بعد ما جامعها صح العقد وقيل قائله فافضى
 الصحيح ان اى العقد الذي جري بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهن لان
 كلامهما عقد مستقل شرعا لكل منهما احكام مستقلة بل يكون بيعا فان
 شرط اى العاقبة ان الفسخ فيه اى في العقد فسد لان البيع فسد كذا
 اى بفساده ايضا ان لم يشترطه اى الفسخ ولكن تلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء

فلسوس

مطلق
 بيع الوفاء

لان هذا الشرط مفسد او تلفظا بالبيع الجائز وعندهما اي والحال ان في ركنها
هو بيع غير لازم فانه ايضا يفسد علما بغيرهما والاذكر اي العاقدان البيع
بشرط ثم ذكرناه اي الشرط على وجه المعيار جاز اي البيع مخلو من المفسد
ويلزم الوفاء به لان المواعيد قد يكون لازمة فيجعل هذا المعيار لازما حتى
النس صحيح الوفاء في العقار استحسانا للتعاقل واختلف في المنقول
قبل يصح لعموم الحاجة وقيل لا يصح لمخصوص التعاقل الله اعلم بالصواب
كتاب الشفعة
ما فرغ من البيع بانواعه شرع فيما يترتب عليه هذا الحسن من ثأثيره الى
او اخر الكتب هي لغة من الشفع وهو الضم المشتركة الى الملك الشفع وهو
ملك العقار وهو الضيقة وقيل له اصل من دار او ضيقة كذا في المغرب
وما في حكمه كالعلو قال في الكافي العلوي سخي بالشفعة ويستحق بالشفعة
في السفلى لان لم يكن طريق العلوي في السفلى لا التقي بالعقار بما له من حق القرار
جبر على مشتركة بمثل متعلق بالملك ما قام عليه من الشئ وتثبت اي الشفعة
بعد البيع للمخلط اي الشريك في نفس المبيع ثم اي بعد ما علمها يثبت للمخلط
في حقه اي حق البيع كالشرب والطريق الخاضعين معنى خصوصهما ان يكون الشرب
من نهر لا يجري فيه الشفعة وان لا يكون الطريق نافذا ثم اي بعد ما سلمها
ثبت الجار ملاصق ولو دمي او ما دونها او مكاتب لا طلاق ما روي من قوله
عليه السلام الشفعة لشريك لم يقاسم وقوله عام جار الدار احق بالدار والجار
ينتظره وان كان غائبا اذا كان طريقا واحدا او المورج جاره هو شريك في الطريق
ويثبت الحكم في الشرب ولان الشفعة انما تثبت بالشركة في الطريق
باعتبار الخلطة وقد وجدت في الشرب باب في سكة اخرى فان بابا كان
في تلك السكة كان خليطا في حق المبيع فلا يكون جارا ملاصقا بصورة منزل
مشترك بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين
نصيبه من المنزل الشريك في المنزل حق بالشفعة فان سلم فالشركة في الدار
احق من الشريك في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في صحيح الدار فان سلموا
فاهل السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا فاعل الجار الملاصق وهو الذي
على ظهر هذا المنزل وباب داره في سكة اخرى ولو وصيلة اي ولو كان الجار

كما وقع في سائر الكتب

الاصح

الملاصق واضع الجذع على حائطه اي حائط المبيع او شريكا للبايع في حصة
عليه اي على الحائط فان الجار بهذا المقدار لا يكون خليطا في حق المبيع
ولا يخرج عن كونه جارا ملاصقا كذا في الهداية والكافي وغيرهما وهذه العبارة
احسن من عبارة الوقاية لان المتبادر منها تغايرها للجار على حدود
الرووس متعلق بقوله وثبت لافتر الملك وعند الشافعي ثبت على
قدر الملك صورة دار بين ثلثة لا عدم نصفها ولا آخر سدسها ولا ثالث
ثلثها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخر ان الشفعة قضى بالشفقة
المبيع بينهما عند الشافعي ثلثا بقدر ملكهما وان باع صاحب السدس قضى
بينهما اقسام وان باع صاحب الثلث قضى بينهما ارباعا وعندنا يقضي
بينهما نصفين في الكل وتستقر عطف على ثبت اي تستقر الشفعة باكثر
اذ لا بد من طلب المواثبة لان حق الشفع ضعيف يبطل بالاغراض فاذا اشهد
ابتداء على طلبها يتيسر هذا المقصود بحكم القاضي ولم يبق حاجة الى البين على ما
سياق ويملك اي العقار وما في حكمه بالقضاء او الاخذ بالرضاء بين الشفع
والمشتري قال في الوقاية والكفر وملك بالاخذ بالرضاء ويقضاء القاضي
وضح شارحا بان قوله ويقضاء القاضي عطف على الاخذ لا على الرضاء لان
القاضي اذا حكم بثبت الملك للشفع قبل اخذه ولما كان عبارة المتبين موثقة
لعطف بقضاء القاضي على الرضاء بل ظاهرة في غير العبارة الى ان يبي حسن
منها ثم اذا ثبت الملك للشفع قبل اخذه بعد حكم القاضي كان هذه العبارة
احسن من عبارة الهداية ايضا حيث قال وملك بالاخذ اذا سلمها
المشتري او حكم بها حاكم لان قوله وحكم عطف على سلم فيلزم ان يكون الاخذ
معتبر في كل من سلم للمشتري وحكم القاضي وليس كذلك في الثاني و
يطلبها اي الشفع الشفعة اعلم ان الطلب ههنا ثلثة طلب المواثبة وطلب
الاشهاد والتقرير وطلب الاخذ والتملك ذكر الاول بقوله وطلبها الشفع
في مجلس علم بالبيع سيما متعلق بالعلم من رجلين او رجل واحد او
واحد عدل وقال لا يكتف واحد اكان او بعد اصبتها او امرأة اذا كان الجار
صدقا وان ائمه اي المجلس لانه لما ثبت له خيار التملك اجتنب له زمان التملك
كما في الحرة فلو قال بعد ما بلغه البيع الحرة او لاجل ولا قوة الا بالله او سبحان الله

لا يبطل شفعة لان الاول جدد على الخلاص بين البائع من الامن من ضرر
الذي قبل بالشفعة والثاني تجب عنه قصد اخراره والثالث لا فسخ
الكلام كما هو في عرف بعض الناس فلا يدل شيء منه على الاعراض بلفظ متعلق
بطلبها بغيره من طلبها كطلب الشفعة او انما طابها او اطلبها ونحو ذلك
فان العبرة للمعنى وفي العرف يراد بهذه الفاظ الطلب للحال لا الجزئي ابر
ماض او مستقبل حتى قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل في اسمع ببيع ارض
يجب ارضه فقال شفعة شفعة كان ذلك من طلبها كذا في الكافي وبطل
بادني سكوت حتى لو اخرجت بشفعة في اوله او وسطه ففروا الكتاب
آخرة بطلت شفعة قال في الايضاح الاول صح ويسمى هذا الطلب
طلب مواثبة ليدل على غاية التعجيل كان الشفيع ثبت ويطلب الشفعة
والاشهاد فيه ليس لازم وانما الاشهاد لمخافة الجحود كذا في الهداية والكا
وسياق له زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وذكر الثاني بقوله ثم يشهد عند
الدار لان الحق متعلق بها او على البائع ان كان الدار في يده ولم يسل
الى المشتري فانها اذا سلمت اليه لم يصح الاشهاد عليه بخروجها ان يكون
اذ لا بد له ولا ملك او المشتري وان لم يكن زابلا لا ملك فاما حال من
غير يشهد اشترى فلان هذه الدار وانما شفيعها وكنت طلبت الشفعة
والطلبها الا ان فاشهد وعليه يسمى طلب شهاده هذا الطلب واجب
حتى اذا تمكح من الاشهاد عند الدار او على اليد ولم يشهد بطلت شفعة
فاذا كان في مكان بعيد فسمع فطلب مواثبة وعجز عن طلب الاشهاد
عند الدار على ذي اليد بأكمل وكذا ان وجد والابيرسل رسولا او كتابا
فان لم يجد فهو على شفعة فاذا حضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفعة
كذا في الذخيرة واذا اشهد في الاول يعني طلب المواثبة عند اخذها اي عند
اخذ الدار او البائع او المشتري استغنى عنه اي عن الاشهاد في الثاني
لقيام مقام الطلبين نقله في الكافي عن الصادق الطاهرة وفي شرح الهداية
عن ميسرة شيخ الاسلام وانما قال عند اخذها لان الاشهاد على مجرد
طلب المواثبة بلا حضور واحد فاذكر لا يقوم مقام الطلبين فلا يخفى
ثم طلب عند قاض فاما اشترى فلان اذا كذا او انما شفيعها بدار كذا

نزه يسلم اليه ويسمى طلب تملكك خصومة وتباخيره مطلقا اي شهرا كان
او اكثر لا يبطل اي الشفعة عند اي حقيقه ربح فقال محمد اذا ترك شهرا بلما
عذر بعد الاشهاد بطلت وهو قول زفر لانها لو لم تسقط به بضر المشتري
اذ لا يمكن التعريف عذرا نقضه من جهة الشفيع فقد رتبته لانه اجل وما دونه
عاجل كما فرغ في الاما قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على صحة التعديل
الناس في قصد الاضرار بالتعديلات في الوقاية وجه قول الجمع وهو
ظاهر المذهب ان حقه قد تقرر بشرطه فلا يبطل تباخيره كسائر الحقوق الا ان
يسقطها بطلبه وما ذكر من الضر يمكن ان يرفع بان يرفع الامر الى القاضي
حتى يار الشفيع بالاخذ والترك فتم لم يفعل فهو المضر بنفسه وبه يبقى كذا
في الهداية والكا في ولو علم انه ليس في البلدة قاض لا يبطل شفعة بالتأخير
اتفاقا ولا يمكن من الخصومة الا عند القاضي فكان عذرا واذا اطلب الى الشفيع
الشفعة عند القاضي سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع فان اقر بها
او عن كل من الخلف على العلم بان يحلف بالله ما يعلم انه مالك الدار التي ينتفع بها
او برهن الشفيع بكونه مالك لما يشفع به سأل اي سأل القاضي المدعي عليه عن
الشراء فان اقر به او كل من اليمين على الحال او السبب فان نبوت الشفعة
ان كان متفقا عليه يحلف على حال بانه ما يستحق هذا الشفيع الشفعة
عليه وان كان مختلفا فيه كشفعة الجوار يحلف على السبب بالله ما اشترى
هذه الدار لانه وما يحلف على حال بمذهب الشافعي او برهن الشفيع فتم
اي الشفيع بها اي بالشفعة وان وصليته لم يحضر اي الشفيع التمن وقت
الدعوى وبعد القضاء لزمه اي الشفيع احضار التمن والمشتري جيل الدار
لقبضه اي التمن وتباخيره اياه اي التمن لا يبطل اي الشفعة يعني اذا قبل
للشفيع او التمن فاجز لا تبطل الشفعة والخصم للشفيع البائع قبل تسليم
اي تسليم المبيع الى المشتري لانه ذواليد ولكن لا يسمع البيعة اي بيعة الشفيع
عليه اي البائع ببيعة المشتري ويقض اي البيع بحضوره اي المشتري لانه لا
ويقضي بالشفعة والعمدة على البائع حتى يجب تسليم الدار عليه وعند الاحتجاج
يكون عند التمن عليه فيطلب منه بخلاف اذا قبض المشتري المبيع من يده حيث
لا يعتبر حضوره ولا يكون العمدة عليه لانه صار اجنبيا الوكيل بالشراء خصم

للشفيع لان العاقبة والاخذ بالشفعة من حقوق العقد لم يسلم الى الموكل
 فاذا سلم اليه يكون هو الخصم اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل بالشفيع
 خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه اي من العيب لان الاخذ
 بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبل فشره من
 البائع لتحول الضميمة اليه فيثبت له الخيار ان كان اذا اشتره منها ولا يسقط
 خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لان المشتري ليس بتائب من
 الشفيع فلا يعمل بشرط رؤيته في حقه اختلاف اي الشفيع والمشتري في الزمن
 قال المشتري الف مائة وقال الشفيع الف قال القول للمشتري مع بنية لان الشفيع
 يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره ولو جردنا الشفيع ولي
 لان بنية الكرا نياتا معني وان كان بنية المشتري اكثر انبعاثا بصورة لان
 البنية للالتزام وبنية الشفيع لمزعة بخلاف بنية المشتري فان بنية الشفيع
 اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار اليه بالف مائة او ابي واذا قبلت
 بنية المشتري لا يجب على الشفيع شي بل يتخير بين الاخذ والترك ادعى المشتري
 مائة وباعه اقل منه بلا قبضة قال القول له اي للبائع وبه اي بالقبض للمشتري
 يعني ان ادعى المشتري مائة وادعى باعه اقل منه ولم يقبض الثمن اخذ الشفيع
 بما قال البائع لان الادرا كان كما قال البائع فالشفيع ياخذه به وان كان
 كما قال المشتري يكون حطاعا عن المشتري بدعواه الاقل وحط البعض بغير حق
 الشفيع كما فرسباني في اخذه به وان كان البائع قبض الثمن اخذ الشفيع
 بما قال المشتري اذا ثبت ذلك بالبينة او يمينه لان البائع باستيفاء الثمن
 خرج من البين والتحق بالاجانب فينتج الاختلاف بين الشفيع والمشتري و
 قد ثبت ان القول فيه للمشتري حط البعض بغير حق الشفيع حيث ياخذ البيع
 بالاقل لانه يلحق باصل العقد فكان الثمن مائة لاحاط الكل لان العقد يكون
 بيعا باطلا او هبة وعلى التقديرين لا يصح الشفعة ولا الزيادة على الثمن الاول
 لان استحقاق الاخذ بما دونها وفي الشرع بمنى ياخذ الشفيع بمثل وفي
 يتي ياخذه بالقيمة ففي بيع عقار بعقار ياخذ بالقيمة الاخر يعني اذا بيع
 عقار بعقار ياخذ شفيع كل من العقارين كل منهما بقيمة الاخر لانه بدل وهو
 من ذوات القيمة وفي من اي في البيع بمنى مؤجل ياخذ بحال او يطلب لان ذوات

بعد الاجل لان الاجل ثبت بالشرط وليس من لوازم العقد واشترط في
 حق المشتري لا يكون اشترط في حق الشفيع كالجنا والبراءة من العيوب
 ورضا البائع في حق المشتري لا يدل على رضاه في حق الشفيع فلهذا احوال
 الكس ولو لم يطلب الشفيع الا ان سكنت عن طلبها وجبر لطلبها عند الطلب
 بطلت شفيعته لان حق الشفيع قد ثبت ولهذا كان لان ياخذ الا ان يمن
 حال والتسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يبطل الشفعة وفي شراء ذني
 بحر او خبير ياخذ الشفيع بمثل الخبز وقيمة الخبز لو كان الشفيع وحيثما
 حال كونها مسحق القلع او كلف المشتري قلعها يعني اذا اشترى او
 غرس ثم قضى للشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذ بالثمن وبقية البناء والغرس
 مسحق القلع وان كان شاء كلف المشتري قلعها كما في الغصب وان قلعهما
 اي البناء والغرس الشفيع فاستحق رجوع بالثمن فقط ولا يرجع بقيمة البناء
 والغرس على من اخذه منه باعيا كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه يرجع بقيمتها
 على البائع لانه مسلط من قبل بخلاف الشفيع لانه اخذ جبر وان خرب الدار
 او احرق بناؤها او جف بحر البستان بلا فعل احد فالشفيع بالخيار ان شاء
 اخذ ما يتهم الثمن لان البناء والغرس تابع حتى دخلا في البيع بلا ذكره بقاها
 شي من الثمن الا ان يكون مقصودا بالانلاف كما فر او ترك لان لا يتبع
 عن تلك الدار بما له وحصة الوصية عطف على تمام الثمن ان نقض المشتري البناء
 يعني ان نقض المشتري البناء قيل للشفيع ان شئت فخذ الوصية بحسبها والا
 شئت فدفع لانه صار مقصودا بالانلاف فيقال بكم شي من الثمن بخلاف
 الاول لان الهلاك فيه باقة سماوية والنقص له اي المشتري لا للشفيع لا سيما
 منقوصا فلم يبق بيعا حتى يكون للشفيع وفي شراء ارض تخل عليها ثمن يعني
 اذا اشترى ارضا تخل عليها ثمن وذكر الثمن اذ لا يخل بدون الذكر او شرها
 ولم يكن على التخل ثمن وانخرت غده اي عند المشتري ياخذ اي الشفيع الارض
 والتم بطل الثمن فيها اي في الفصلين الثاني الاول فلانه باعتبار الاتصال كان
 تبعا للعقار كالبناء في الدار والثاني الثاني فلانه مبيع تبعا لان البيع شري
 اليه كما اذا اشترى حاملة فولدت غده كان ملكا تبعا واذا اخذه المشتري
 ثم جاء الشفيع لا ياخذ الثمن فيها لا تقدم تبعيته للعقار وقت الاخذ

لو كان الشفيع مسلما في بناء المشتري
 في الدار او الارض وشره
 وبيعها صح ط

بالانفصال لكن في الاول وهو اذا اشترى ارضا بنخل عليها ثم حط حصته من النخل
لانه دخل في البيع قصد او كان له قسط من النخل فيقوت قسطه بقواته لا
الثاني لانه لا يقابل شي من النخل بحدوثه بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا
القبض الذي له شبه بالعقد فبواته لا يوجب سقوط شي من النخل انما علم
بابه ما يكون من اي الشفعة فيه ولا
يكون وما يبطلها لا تثبت قصد الثاني عقارا انما قال قصد الانما تثبت في
غير العقار يتبعه العقار كالشجر والنخل وما في حكمه كالعلو وقد قربا ملكا ملكا
صفة عقارا يبعوض بل هي لم تثبت فيه الشفعة وكذا اذا كان العوض غير
ما في حتى لو خولع على دار لم تثبت وان لم تقسم الى العقار وما في حكمه ذكره لان
الشفقة لا تثبت فيه عند الشافعي لانها عندنا لا تقع في القسمة وعندنا لا يقع في
الجوار كالحام ورجي وبشر وبنت صغير بحيث لا ينتفع به اذا قسم ونهر وطريق
مملوكين لا بناء وحل فانها ليسا بعقار ولا في حكم بيعا قصد او قد عرفت فانها
اذا بيعا تبعا للعقار فيها الشفعة وعرض وتلك خلاف المالك وارت
او مورث فان الدار اذا ملكت بارت لا تثبت فيها الشفعة وحصة له
الا بشرط عوض بلا شئوع فيها اي الموهوب وعوضه فانها ليست بمعاوضة مال
بمال فصارت كالارت الا ان يكون بعوض مشروطا لانها بيع انتهاء ولكن
بشرط التقابل في عدم الشئوع في الموهوب وعوضه لانها متهمة ابتداء وان لم
يكن العوض مشروطا فلا شفعة فيها ولا في دار قسم بين الشركاء الا العتمة
فيها معنى الا فراز ولهذا يجري فيها الجبر والشفقة لم تشرع الا في المباني المطلقة
او جعلت اجرة او بدل خلع او بدل عتق او بدل صلح عن دم عداوة او هدايا
تؤبل بعضها مال بان تزوج امرأة على ارعلى ان تزوي على الزوج الفدية
فلا شفعة في شي منها لانها عندنا تختص بمعاوضة مال بمال مطلقا لانها تثبت
بخلاف القياس بالانار في معاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها او بيعت
عطفت على جعلت اي لا شفعة في دار بيعت بخيار للبايع ولم يسقط خياره
لان بيعه زوال الملك عن البايع فان اسقط وجب لزوال المانع عن زوال
الملك لكن بشرط الطلب عند سقوط الخيار في البيع لان البيع يفسر بما
لزوال المالك عند ذلك او بيعت بيعا فاسدا يعني اذا اشترى دارا

فاسدا

فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليقضاء ملك البايع فيها واما بعده فلا
الفسخ لان كل واحد من المتبايعين بسبيل من شئ ولم يسقط شئ
فانها اذا بيعت بيعا فاسدا وسقط حتى الفسخ بان يبي المشتري فيها تثبت
الشفقة او رد اي البيع بخيار روية او شط او عيب بقضاء متعلق برذ
بعدها سلمت يعني اذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع باعدها ذكر بقضاء
القاضي فلا شفعة لانه شئ لا يبيع بخلاف رد بلا قضاء لان الرد لا يملك
فاخذ به الرضا صار كانه اشتراه او باقالة فانها بيع في حق النكاح وبيع
فانها تثبت اي الشفعة للعبد المستوفى بالدين بحيث يحيا برقبته
في مبيع سده وله اي لسيده في مبيعه اي العبد لان ماله في بيع ليس ملكا
وتثبت ايضا لمن اشترى سواء اشترى اصالة او وكالة او اشترى له اي لمن
وكل اخر بالاشري فاشترى لاجل الموكل والموكل شفيع كان لا الشفعة حضور
دار بين ثلثة ولله ارجار ملاصق فاذا بيع الدار واشترى احد الشركاء تثبت
الشفقة للمشتري سواء اشترى اصالة او وكالة وكذا تثبت للموكل اذا اشترى
الوكيل لاجله تثبت الشفعة للمشتري الاخر في يده انما لا تثبت للجار
لان الشريك مقدم عليه لا اي لا تثبت لمن باع وكيله او اخيه لان اظه
بالشفقة يكون سعيان في نقصان ثم من جهة وهو الملك اليد للمشتري وسعي
الانسان في نقصان ثم من جهة رد ودوا بيع له وهو الملك لان تمام البيع
به اذ لولا توكله لما جاز بيعه او ضمن الدرك اي ضمن الدرك عن البايع
شفيع لا تثبت له الشفعة لانه يقرر البيع فكان كالبائع كذا اي كالمالك
الشفقة فيما ذكر لا تثبت ايضا فيما بيع الا ذراع ما وقع في الوقاية من قوله
الا ذراع بالانصب كانه سهو من النسخ من طول هذا الشفع اي لا مقدار
عوضه ذراع او شبر او اصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفع فان ما يلاصقها
او لم يبع لا يثبت الشفعة لانقطاع الجوار وهذه حيلة لا سقطا شفعة الجوار
كذا اذا ذهب للمشتري هذا المقدار وقبضه وحيلة اخرى ذكرها بقوله او
شري سها بمن ثم باعها بشي اخر فالجار شفيع في الاول لانه المبلغ اولاه
لاني الثاني بل هو فيه جار والمشتري شريك في الثاني والشريك مقدم
على الجار وهذه حيلة لا يبطال حق الشفعة ابتداء وهما حيلة تقيد

وكسبه

تقليل رغبة الشفيع في الشفعة وهي ان اذ اراد ان يشتري الدار بالف
اشترى سهما واحدا من الف سهم منها بالف لا درهما ثم اشترى الباقي
بدرهم فالشفيع لا يأخذه بالشفعة الا الاول ثم لا الباقي لان المشتري
صار شركا وهو احق من الجار وكه حيلة اخرى ذكرها بقوله او شرى الى الدار
بشئ حال كالف مثلا ودفع ثوبا دينيا قيمة عشرة به اي بمقابلته الثمن في
فالشفعة بالثمن لا بالتوب لانه عقد آخر والثمن هو العوض عن الدار وهذا
حيلة تم الشركة والجوار فيشترى المنزل الذي قيمته مائة بالف ويعطى الف
ثوبا بقيمة عشرة لكن المنزل اذا استحق جرح المشتري على البائع بالف
لبقاء العقد الثاني فينصرف البائع قال لا ولي لا يباع بالدرهم الثمن وديار
حتى اذا استحق المنزل يبطل المصروف فيجب رد الدينار فقط اذ ظهر ان الالف
لم يكن عليه فصار كمن اشترى من آخر دينار بعشرة ثم تصاد فان لا دين
عليه فانه يرد الدينار وكه حيلة اخرى اسهل واسرع ذكرها بقوله او شرى
بدرهم معلومة اما بالوزن او بالاشارة بقبضة اي مع قبضة فلو لم يشتر
اليها وجعل درهما وصنع القبول بعد القبض فان العوض معلوم حال
العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الشفع تمنع الشفعة كره الحيلة لا
الشفعة الثانية وفا قال بان يقول المشتري للشفيع بعد اثبات انما
ملك بما احدث فلما فائدة في الاخذ بها فيسلم الشفيع ولا يأخذها بعد
الاثبات فتسقط الشفعة لكن يكره واما الحيلة لعدم بثوبها ابتداء
فقد ابي يوسف لا يكره لانه يحال لدفع ضرر عن نفسه لانه في تلك الدار
عليه بلا رضاه ضرر عليه والحيلة لدفع الضرر عن نفسه جائز وان تضر الغير
في ضمنه وعند محمد تكره لان الشفعة انما تثبت لدفع الضرر وفي ايات
الحيلة ابقاء الضرر وبالأول يعني ههنا وبالثاني في الزكوة قال صدر الشفعة
الشفعة انما شرعت لدفع ضرر الجوار فالمشتري ان كان ما يتضرر به الجوار
لا يحل سقاطها وان كان رجلا صالحا ينتفع به الجار والشفيع منع
لا يجب جواره في محال في سقاطها يبطلها اي الشفعة ترك طلب
الموالبة او ترك الاشتهاد عليه اي على طلب الموالبة قادر عليها اما
الاول فبان ترك طلب الموالبة حين علم بالسبع قادر عليه بان لم يأخذ احد

فما ولم يكن في الصلوة فان شفعته تبطل فانها تبطل بالاعراض وهو انما
حالة الاختيار وهي بالاقترار واما الثاني فبان ترك الاشتهاد على طلبه حين
علم بالسبع قادر عليه بان كان عنده رجلان او رجل واحد وان فسكت ولم
يشهدهما على طلبه فانه ايضا يبطل بالاعراض قال في المداية اذا ترك الشفع
الاشتهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وقد قال قبل هذا في
باب طلب الشفعة الاشتهاد في طلب الموالبة ليس بلازم وان عرض عليه
بان بين كلاميه تناقضا ومقتضاؤه الغفلة عن قوله وهو يقدر على ذلك
فان مراده ان الشفع اذا سمع البيع في مكان خال عن الشهود فسكت يبطل
شفعته واذا طلبت الشفعة والى لم يسمع احد لا يبطل حتى اذا حضره الشفيع
وقال الشفع طلبت الشفعة ولم اتركها وحلف على ذلك كان ياراني يمينه
ويثبت طلب الموالبة ويبقى له اذ ازيدة تحقيق عن قريب ويبطلها ايضا
صلح اي الشفع منها اي من الشفعة بعوض لانه تسليم فبره اي العوض
بطلان الصلح لانها مجرد حق التملك بلا ملك فلا يصح الاعتراض عنه لانه
رشوة فبره ويبطلها ايضا موت الشفع بعد البيع قبل القضاء بها اي
ولم يكن لورثته حق الاخذ بالشفعة حتى اذا مات بعد القضاء بها ولو قبل العقد
التمتع وقبضه لا يبطل لقرره بالقضاء وجه بطلانها انها مجرد حق التملك
وهو لا يقع بعد موته صاحب الحق فكيف يورث لا اي لا يبطلها موت
المشتري لان المستحق بان يموت المستحق عليه لا يتغير سبب الاستحقاق
ويبطلها ايضا بعبء يشفع به قبل القضاء بها يعني اذا باع الشفع دارا
التي يشفع بها بعد شري المشتري قبل ان يقضى له بالشفعة وهو يعلم بالشر
او لا بطلت شفعته لان الاستحقاق بالجوار والشركة وتزال قبل التملك
ويبطلها ايضا جعله اي جعل يشفع به مسجد او مقبرة او وقف سجلا قال
قاضي خان شرط قيام ملك الشفع فيما يستحق به الشفعة وقت القضاء
فلو جعل داره التي يستحق بها الشفعة مسجدا او مقبرة او وقف سجلا ثم
قضى له بالشفعة لم يكن شفعيا للبيعة قال المسجد والمقبرة والوقف المستجل
بمنزلة الزايل عن ملكه قال الشفع طلبت حين علمت قال القول له يمينه قوله
قال القول له يدل على ان الالف ان يعليم المشتري البيعة اما بان يقول للشفيع

الطلب ليكون صورة الاثبات ويقول طلبت لانه وان كان ثانيا لم
لكنه نفي محصور فيكون في حكم الاثبات كما نقرر في الاصول وعلى التقديرين ان
البيئته تقبل ولا يخلف المشتري بانه لم يترك وطلب وان لم يكن له بيئته على
تركه واقام الشفع البيئته على طلبه تقبل وان كان له البيئته تخرج بيئته المشتري
لان الشفع متمسك بظاهر القول له ولم يكلف باقامة البيئته
بجملته قوله علمت ان طلبت كما سياتي ويدل على ذلك ما ذكر في بعض نثر
تخصيص الجامع ان الشفع لو لم يكن بخبرة احد سمع ينبغي ان يطلب لانه يتبع بلا
اشهاد وانما الاشهاد لئلا يتكبر فينبغي ان يطلب حتى اذا حلف المشتري يمكنه
ان يخلف لانه طلب كما سمع فظهر ان الحكم ههنا ان المشتري ان اقام البيئته
حكم بها والا فان اقامها الشفع حكم بها وان لم يكن لواحد منهما بيئته حلف
الشفع فحكم بالشفع ولو قال علمت ان طلبت كلف اقام البيئته ولا
يقبل قوله لانه اضاف الطلب الى وقت ما مضى فقد حكم لا يملك استينافه للحال
ومن حكم لا يملك كاستينافه للحال لا يصدق فيما حكمي ببيئته واذا لم يضيف
الطلب الى وقت ما مضى بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكم لا يملك استينافه للحال لانه
كانه علم بالشفع الان وطلب الشفعة الان فلذا جعل القول قوله كذا في العروة
وغيرها سمع اي الشفع شرائك سلمها اي الشفعة فظهر شرائك غيرك او
سمع بغيره بالف سلمه وكان باطلا او بكيلى وورثى او عدوى متعارفة ببيعة
الف او اكثر فلي لا اي الشفعة تكون للشفع ولا يكون تسليمها فاعا ويخرج
لك ذلك اي اذا علم انها بيعت بغير قيمة الف واكثر لا اي لا تكون له الشفعة
والاصل فيه ان العوض في الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن وجنسه والمشتري
فاذا سلم على بعض الوجوه ثم تبين خلافا بقيت الشفعة بجاهلها لان التسليم
لم يوجد على الوجه الذي استحقه بانه اذا اخبر ان الدار بيعت بالثمن ثم
فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت باكثر فالتسليم صحيح لانه انما سلم لا يتكلم
الشر فاذ كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت باقل
او بخطة او شفع قيمتها الف واكثر فهو على شفعته لان تسليمه عند كثره الثمن
لا يدل على تسليم عند القلة وكذا تسليمه في احد الجانبين لا يكون تسليم في الآخر
فربما يسر له اداء احدهما وشفع الآخر وكذا اكل موزون او مكيل او عداد

معار

وتن

متعارفة بخلاف اذا علم انها بيعت بغير قيمة الف واكثر فانه تسليم لانه انما
بقيمة درهم او دينار ولو انها بيعت بغير قيمة الف واكثر فانه تسليم
وكذا هذا وان كان اقل فهو على شفعته يستحق حصة احدى المشتريين لانه احد
البايع بل اخذ الكل او ترك يعني اشترى جماعة من واحد فله الشفع ان ياتى نصيب
احدهم وان باع جماعة من واحد لا ياتى حصة احد الباعة لان في الاول دفعه في الجار
لا انما ويشفع ايضا نصفه من رابع مشاعا من دار بقسمها يعني اشترى رجل
نصف دار فقام البائع والمشتري فله الشفع ان ياتى نصف النصف الذي صار
للمشتري او يدع وليس له ان يفسخ القسمة لانها من ثمة القبض لان القبض
للاستفاد ولا يتم الاستفاد في الشباع الا بالقسمة فتح لطلب والوصى تسليمها
اي الشفعة على الصغير لانه ترك التجارة فيصير من يملك التجارة كذا اذا بلغها
شراء دار بجوار الضيق فسكتا فان السكوت عن الطلب من يملك التسليم ثم لم
التسليم الوكيل يطلبها اذا سلم او اقر على الموكل تسليم الشفعة فتح لو كان
التسليم والافراد عند القسمة وان كان في غيره فلا يجوز الا ان يخرج من الحصة
وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا الله اعلم بالصواب
كتاب الحسبة
ما فرغ من بيع الذي هو عليك عين بعض وما يتبعه من الشفعة شرع في الحسبة
التي هي عليك عين بلا عوض فقال هي لغة تخرج وتفضل ما يقع الموهوب مطلقا
قال تعالى فب لي من لذك ولها وقال تعالى ب لم يشاء انا ويا ب
لمن يشاء المذكور وشرعا عليك عين بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدم
العوض شرط فيه لينتقض بالهبة بشرط العوض فتدبر ويصح بايجاب كونه
فانه خرج فيها وحلت ايضا لذلك يقال غل كذا اي اعطاه اياه بطيب
نفسه بلا عوض واعطيت واطعنت هذا الطعام فاقبضه قال صاحب المحاماة
الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم عنه يراد به عليك العين بخلاف اذا قال
اطعنتك هذا الارض حيث يكون عارية لان عينها لا تطعم وقال صاحب المحاماة
اضافة الطعام الى ما يطعم عنه يحتمل التملك والاباحة فاذا احتل الارض
فاذا قال اقبضه ذلك على ان المراد التملك ولهذا زيد ههنا قوله فاقبضه
وجعلت يدك فان التام التملك وانزعه لقوله من امر عري فهو للموكل

ولورثة من بعده وسياق تمام بيانه وجعله كعمري جعلك على هذه الولاية
لو نوي اي نوي بالحمل الالهية لانه ليس يصح فيها فتحاج الى النية لانه قد
يراد به الالهية يقال حل الامر فلانا على الفرس يراد به التملك وكسوة يعني
هذا الثوب فان الكسوة يراد بها التملك قال تخرج او كسوتهم واداري
لك مبتداه وخبره بهت نصيب على الحال من ضمير الطرف والتمام في التملك
يسكنها هذا الالينا في الالهية بل تنبيه على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام لك
ثاكلة وهذا الثوب لك تلبسه لاني دارى لك بهت سكنى فان قوله سكنى
تتميز فيكون تفسيره لما قبله فيكون عارية لا بهت او عكسه وهو دارى لك سكنى
بهت فان معناه دارى لك بطريق السكنى حال كون السكنى بهت فيكون عارية
لا بهت او دارى لك على سكنى فان تقديره خلعها تخله وقوله سكنى غير او
دارى لك سكنى صدقة اي بطريق السكنى حال كون السكنى صدقة او دارى
لك صدقة عارية اي حال كونها صدقة بطريق العارية فعارية تتميز بغيرهم المنفعة
او دارى لك عارية بهت اي بطريق العارية حال كونها فيها بهت لك فان
يزه العارية ان على العارية لا الالهية وقبول عطف على ايجانها كاسبغ لا
تصح الاب لا ايجان والقبول وتنتم عطف على تصح بالقبض قال الامام جليل
ركن الالهية لا ايجان في حق الواهب لانه تبرع فتم من جهة المتبرع اما في حق
الموهوب فلا تنتم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض الكامل المكنى
في الموهوب والقبض الكامل في المنقول يناسبه وفي العقار ما يناسب قبض
منقح الارض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بتبعية الكل ولو حيلة
شاعرا الملك الواهب لا مشغولا به فتم تبرع على قوله وتنتم بالقبض الكامل
بالقبض في مجلسها اي مجلس الالهية بلا ائمة اي الواهب وبعده اي بعد
المجلس به اي باذنه ولونهما اي نوى الواهب الموهوب ركن القبض لم يصح
القبض مطلقا اي في المجلس وبعده اذ لا جرة للالة بمقابلة التصريح
في محو متعلق بقوله تنتم بالقبض والمراد به الا يكون مفرغا عن ملك الواهب
وحقه واخر ازى بهت التمر على النخل ونحوه كما شياقي مقسوم اي معلق به
القسمة ولم يبق مشاعا ومشاع لا يقسم اي ليس من شاة ان يقسم
انه لا يبق مشغولا بهت القسمة اصلا لبعده واحد واداة واحدة او كسوة

منشعاه بعد القسمة من حبس المشاع الذي كان قبل القسمة كالبيت
الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير لا اي لا تنتم بالقبض فيما اي مشاع
يقسم اي من شاة القسمة كالارض والثوب المدروع ونحو ذلك ولو حيلة
اي ولو كانت الالهية لشريكه اي شريك الواهب لان القبض الكامل لا يتصور
فيه فان قسمه اي افرز الجزء الموهوب المشاع وسلمه الى الموهوب لم تحت الالهية
لان تمامها بالقبض وعنده لا شيع فيه ولو سلمه شايها لا يملكه حتى لا ينفذ
تصرفه فيه ويكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره قاضي خان
كلين في فروع وصوف على غنم وزرع وتخل في ارض تخر في نخل هذه نظاير
المشاع لا امثلها اذ لا شيع في شئ منها لكنها في حكم المشاع حتى اذا فصلت
هذه الاشياء عن ملك الواهب وسلمت صحته بهتها كما في المشاع بخلاف
دقيق في برود من في سمسوم وسم في ابن حيث لا يصح اصلا اي سواء افرز
وسلمها او لا لان الموهوب في حكم المعدوم وسره ان الخطه استحيات
دقيقا وكذا غير هذا بعد الاستحالة هو عين آخر على عرف في الغضب بخلاف
المشاع فانه محل للملك حتى يجوز بيعه لكن لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع
جاز وتنتم عطف على قوله تنتم بالقبض وتفرع على قوله ولو شاعرا الملك
الواهب لا مشغولا به في مشاع في داره فطعام في جرابه اذا سلمها بما فيها
بخلاف العكس يعني لو وهب متاعا في داره او طعاما في جرابه وسلمها
اي للدار والجراب بما فيها صححت الالهية في المتاع والطعام ولو وهب دارا
وفيها متاع الواهب وسلم الكل الى الموهوب له او وهب جرابا وفيه طعام
الواهب وسلم الجراب لا يصح الالهية والكل ان الموهوب متى كان مشغولا
بملك الواهب منع التسليم فصح الالهية ومتى كان شاعرا لا يمنع التسليم
فصح في الفصل الاول الموهوب شاعرا لا مشغولا في الثاني الموهوب مشغولا
بملك الواهب وهذا لان المطرف يشغل الطرف اما الطرف فلا يشغل الطرف
الا اذا وهب المتاع والطعام ايضا فقبض الكل باذنه تصح في الكل يعني لو
الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع او وهب الجراب لم يسلم حتى وهب الطعام لم يسلم
الكل صححت الالهية في الكل لانه اذا سلم الكل جملته صار كانه وهب الكل جملته
ما اذا تفرق التسليم واما قال باذنه لانه ان لم ياذن له بالقبض فقبضه

لانه افسد ملك غيره كذا في الكافي وينوب القبض في المجلس من القول بعينه
اذا صدر الايجاب من الواهب فقبل قبول الموهوب له العقد اذ قبض الموهوب
بازدراج الربة لان القبض في المجلس قبل القبول ثم ان القبض في المجلس
هل يحصل بالتخلية بين الموهوب له والموهوب اختلف فيه المشايخ حتى قال
الامام ابو الليث بن قبض عند محمد لا عند ابي يوسف والخيار انه يصح في جميعها
اي الربة بالتخلية للفاسدة كذا في الفتاوى الطبرية وهب دار ابتغاء
وسلمها فاستحق المتاع صحت في الدار اذ بالاحتقاق ظاهر ان يده في
المتاع كان يد غصب حصار كماله غصب الدار والمتاع ثم وهب الدار
او اودعه الدار والمتاع ثم وهب الدار فانه يصح ولو وهب حصارا
وسلمها فاستحق الزرع بطلت الربة في الارض لان الزرع مع الارض
بحكم الاتصال كشيء واحد فاذا استحق احد حصارا كانت استحق البعض الشايع
فيما يحتمل القسمة فيبطل الربة في الباقي كذا في الكافي قال صدر الشريعة المفسد
هو الشيوع المقارن لا الشيوع الطاريئ فسد وفي الفصولين ان
الشيوع الطاريئ لا يفسد الربة بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الاشياء
اما الاحتقاق فيفسد الكل لانه مقارن لا طار كذا ذكر شيخ الامام ابو بكر
في بيته المحيط اقول - هذه صورة الاحتقاق من اختلاف الشيوع الطارئ
غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولين لان الاحتقاق اذا ظهر بالبيعة كان
مستندا اليه ما قبل الربة فيكون مقارنا لها لا طاريا عليها الربة العامة
تفيد الملك بالقبض وبه يعني كذا في الفصولين ويلى القرب الرجوع فيها
اي في الربة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك فيها هل ثبت ولادة الرجوع
للوهاب فيما وهب به فاسدة لذى رحم محرم منه قال بعض المشايخ كانت
المسئلة واقعة الفتوى وقررت بين الربة الصحيحة والفاسدة
واقعت بالرجوع وقال الامام الاسترغيني والامام عماد الدين هو الجواب
مستقيم اما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الربة الفاسدة فظاهر
واما على قول من يرى فلان المقبوض بحكم الربة الفاسدة مضمون على تقرر
فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الملك كان استحق الزرع قبل الملك ففسد
الرجوع والاستروداد قال وهب لك هذه الغزاة المخطئة او الرق سعى

صحت الربة في المخطئة والشمى فقط لما عرفت ان كلا منهما شاغل للملك
الواهب لا مشغول به وهب دارا لزوجها وهما متاعا سائلا
فيما جازت الربة ويصير الزوج قابضا للدار لان المرأة ومتاعها في يد
الزوج فصح التسليم ذكره قاضي خاں وهب ثيابا في صندوق مقفل
ودفعه الى صندوق لا يكون قبضا فلان الربة لان القبض انما يحصل
اذا صح الانتفاع به ولا انتفاع مع القفل وتم بهتة مع الموهوب له بلان
قبض جديد يعني اذا كان العين الموهوبة في يد الموهوب له ودفعه او عارية
او امانة ملكها بالربة والقبول والام لم يحد فيها قبضا لان القبض في يد
الربة غير مضمون فيعتبر فيه اصل القبض وهو موجود ههنا فيعتبر عن قبض الربة
بخلاف الربة يعني اذ باع الوديعة او نحوها من في يده يحتاج الى قبض جديد
لان البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض المودع قبضا مائة فلا ينوب عن قبض
الضمان بل يحتاج الى تجديد القبض والاصل فيه ان القبضين اذا اجتمعا
نابا عنهما من باب الاخر لا محالة واما جنسا واذا اختلفا نابا بالاقوى من
الاضعف بلا عكس لان في الاقوى مثل الادنى وزيادة وليس في الاثنى
ما في الاقوى وتم ايضا ما وهب اى الاب لطفل بالعقد لانه في قبض الربة
فيقتوت عن قبض الصغير لانه وليه فيشترط قبضه سواء كان في يده حقيقة
او يد مودعة لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الغير
او المستأجر او المرتزق حيث لا يجوز الربة لعدم قبضه لان كل واحد منهم
نفسه اذا كان اى الموهوب معلوما قال في النهاية لفظ المبسوط وكل
شيء وهب لابنه الصغير او شهد عليه ذلك الشيء معلوم فهو جائز والقبض
فيه باعلام ما وهبه له والاشهاد ليس شرط بل الربة تتم بالاعلام الا انه
ذكر الاشهاد واحتياط للمخترع من جود سائر الورثة بعد موته وعن جوده بعد
ادراك الولد وتم ايضا ما وهب اجنبي له اى للطفل بقبضه عاقل لانه في
النافع المحض ملحق بالبالغ او قبض به او جده او حتى ادها لانه قائم
مقارنا او قبض ام هو اى الطفل معها او قبض اجنبي مربيته وهو اى
الطفل معها او قبض زوجها اى للصغيرة لكن بعد الزفاف لان
الاب اقام مقام نفسه في حفظها وقبض الربة لها ولو قبض الاب ايضا

صح لان اصل الولاية له وولاية الزوج منه ولم يجز هبة المحل لكونه وصفا
للماحة لا اتصالا بهما بمنزلة اطرافها ولا له اي لم يجز الهبة للمحل وان
جاز الاقرار له لان بين شيئا صالحا وشيئا في بيانه في الاقرار لا شأنا
انتهى صح هبة اشياء دار الواطد لانها سلمت لاجلها وقد قبضتها
فلا شيع وعلمه وهو هبة واحد لا اثنين لا اي لا تصح لانها هبة الضيف
من كل واحد فليزم الشيوع كصدق عشرة على عشرين فانه لا يجوز لان
على الغنى هبة فلا يجوز للشيوع وصح هو اي تصدق العشرة وبه
على فقيرين لان الهبة للفقير صدقة والصدقة ينبغي بها وجه الصدقة وهو
واحد والفقير نائب عنه بخلاف الهبة وهب نصف الدار وسلم ثلثها
لم يجز ولو وهب اياها لثلاثة قبل التسليم وسلم الكل حصة صح في الكل
لانه اذا سلم الكل حصة صار كانه وهب الكل حصة بخلاف اذا فرق التسليم
هبة دار مشتركة قبل القبض متعلق بالهبة بخلاف اذا اشترى دارا
فقبل ان يقبضها وهبها لآخر جاز الهبة لما عرفت ان التصرف في العقار
قبل القبض يجوز كذا اي يجوز هبة درهم صحيح لرجلين لانه هبة مشاع لا
يقسم وانما قال صحيح لان المقتسوس في حكم العود في كسوفه فيكون مما
فلا يصح هبة لرجلين للشيوع مع درهما قال لرجل وهب لك درهما
منهما ان استويا الى قدر لم يجز والاجاز والفرق ان الهبة في الوجه
الاول تناولت احرصا وهو مجزول بخلاف في الثاني تناولت قدر درهم
منهما وهو مشاع لا يجزئ القسمة فتجوز ويجوز ايضا هبة ابن مزرعة
دار الامام لطفه لان يد المولى باقية عليه حكما لقيام به اصل الدار عليه فهو
ظاهر يد مملكته ان دخل فيها ولو وهب بعد دخوله فيها لم يجز وقد روي
باب استيلاء الكفار وكذا يجوز هبة البناء دون العروة اذا اذن
الى الموهوب له الواهب في بعضه وهبة ارض فيها زرع وونه الى دون الزرع
او محل فيها غرد وونه الى دون الثمر اذا اذره ايا الواهب الموهوب له بالحصص
في الزرع والجداز في الثمر لان المانع للجزاز الاشتغال بملك المولى فاذا
اذن المولى في النقص والحصار والطرز وفعل المانع فجاز الهبة
باب الرجوع فيها صح ايا الرجوع في

اجنبى

اجنبى اراد به من لم يكن ذارحم محرم منه فخرج به من كان ذارحم وليس محرم
ومن كان محرما وليس ذارحم ولذا قال ومنع المحرمية بالقرابة واخرز
به عن المحرمية بالسبب لان النسب كالباء والامهات والاخوة والاحوا
من الرضاع ومن المحرمية بالمصاهرة كاهت النساء والربايب في
ازواج البنين والنساء وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله لم يرجع
الواهب في هبة الا الوالد فيما يهب لولد ولقائه روى من قوله لم
الواهب حق بهتة لم يثبت منها الى ما لم يعوض والمراد حق الرجوع
بالتسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم والمراد باروى الى
لا يتعد بالرجوع بلا قضاء ولا رضاء الا الوالد اذا احتاج الى ذلك
فانه يتعد بالافاضة الى الانفاق وتسمى ذلك رجوعا نظرا الى ان
وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير محقق له بل لا اذا احتاج
فلا اخذ من مال ابنه ولو غايبا كما ذكر في باب النفقة قال صدر الشريعة
ونحن نقول به اي لا ينبغي ان يرجع الا الوالد فانه يملك للمحاجة فتوهم
بعض الناس من قوله ونحن نقول به ان ذلك ان يرجع فيما يهب لابنه خذنا
مطلقا وهو مباطل منشأه الغفلة عن قوله فانه يملك للمحاجة فان
مراده ما ذكرنا حتى لو لم يجز لم يجز الا اخذ من مال ابنه فان ما توهموا
لنصرح علما لنا كذا حتى قال وغيره ان قرابة الولاد من جملة الموانع كما
في الاباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلا والاخوة والامهات
والاولاد وان سفلا والاعمام والنساء والاحوال الى الاقطار
فان اولادهم ليسوا بالمحارم كما في كتاب النكاح ثم ان موانع الرجوع
في الهبة سبعة ذكر الاول بقوله ومنع المحرمية بالقرابة ووجه كونها
مانعة ان المقصود وهو صلة الرحم يحصل بها فانه واجبة في المحارم
وكل عقدا مقصوده يلزم وذكر الثاني بقوله وزيادة متصلة
عطف على قوله المحرمية بالقرابة كبناء وعرس وسمى ووجه كونها مانعة
ان الرجوع انما يصح في الموهوب والزيادة ليست بموهوبة فلم يصح الرجوع
فيها والفضل غير مملوك ليرجع في الاصل الزيادة فامتنع الرجوع اصلا
وذكر الثالث بقوله وموت احدكما اما اذا مات الموهوب له فلان

الملك قد استقل في الورثة واما اذا مات الواهب فلان النقص لم يوجب
حق الرجوع الا للواهب الوارث ليس بواهب وذكر الرابع بقوله
عوض فان حق الرجوع في الهبة كان لطلل في مقصوده وقد علم ذلك
بوصول العوض اليه اصبحت اليها اي الي الوهبة بان قال هذه عوض
او بدلا عنها او بمقابلتها او مكانها فقبض لم يرجع فلو وهب وعرض
ولم يصف رجوع كل هبة مطلقا اي سواء كان العوض من الموهوب
او لا لان العوض سلم فلم يبق حق الرجوع وكذا ليس للاجنبي المعوض الرجوع
في عوضه لانه متبرع عن الموهوب لاسقاط حق الرجوع عليه وذلك جائز
ولا يرجع المعوض على الموهوب لانه اذا كان بغيره لانه متبرع وكذا اذا اراد
الا اذا قال عوض يعني على اني ضامن كذا في الايضاح وذكر الخي مس بقوله
وخرجت من ملكي فان تبدل الملك كتبدل العين وقد تبدل الملك
بتبدل السبب وذكر التساوي بقوله والزوجية فانها نظير القرابة
الحمية في التواصل بدليل جريان التوارث بينهما بلما يجب بطلان
مكان المقصود والفضل وقد حصل وقت الهبة حتى لو وهب لافراة
ثم نكحها لا يرجع فيها ولو وهب لافراة ثم ابانتها فليس له الرجوع
لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها
ذكر السابع بقوله وهلاك الموهوب فانه اذا هلك تغذر الرجوع فلو وهب
الموهوب له الهلاك صدق بلا حلف كذا في الكافي وضابطها اي ضابطا
الموانع حروف ومع خفة ما خوذت ما قبل مانع عن الرجوع في الهبة
يا صاحب جردف ومع خفة فالهال الزيادة والميم موت احدكما والعوض
والخاء الخروج عن الملك والزاء الزوجية والفاء القرابة والهاء الهلاك
الخرق الطعن والخازق السنان فكأنه شبه الامع بالسنان وهب
لاجبه واجبني بعد انقضاء اي الاخ والاجبني بعد له اي للواهب الرجوع
في نصيب الاجبني لان الهبة صحيحة في حقه لكون العبد متما لا يفسد للمانع
من الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة فيه مانعة وهب لرجل شيئا وصعد
الرجل قومه اي لرجل العبد لآخر ثم رجع الثاني اورد عليه فلما دل الرجوع
ولو تصدق به الثالث على الثاني ان كان نفي اذ باع منه ان كان غنيا لم يرجع

وخرجت من ملكي فان تبدل الملك كتبدل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب وذكر التساوي بقوله والزوجية فانها نظير القرابة الحمية في التواصل بدليل جريان التوارث بينهما بلما يجب بطلان مكان المقصود والفضل وقد حصل وقت الهبة حتى لو وهب لافراة ثم نكحها لا يرجع فيها ولو وهب لافراة ثم ابانتها فليس له الرجوع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها

الاول لان هذا ملك جديد لعوده اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا
في هذا الملك فلما يرجع كذا في المحيط يرجع في الاستحقاق نصفها اي نصف الهبة
والمراد الموهوب بنصف عوضها لانه لم يدفع اليه الا يسلم الموهوب كذا فاذا
نات بعضه رجوع عليه بقدره كغيره من المعاوضات لاني استحقاق نصفه يعني اذا
استحق نصف العوض لا يرجع شي حتى يرد باقي من العوض لانه يصلح عوضا عن
الكامل ابتداء وبلا استحقاق ظاهرة لا عوض لا هو فيكون غير لان حق الرجوع
لم يسقط الا يسلم كل العوض ولم يسلم فان شاء رد باقي ورجع في الكل وان
شاء اسكت باقي ولم يرجع شي بخلاف اذا كان العوض مشروطا لانها تتم
بيعاً فيوزع البديل على المبدل فاذا استحق بعضه يرجع بما يقابل من العوض
كذا في الاسرار ولو عوض نصفها رجع بالمعوض لان التقويض مانع فاذا
وجد في النصف عتق بقدره لو باع نصفها او لم يبع رجع في النصف لان
له الرجوع في الكل ففي البعض اولى ولا يمنع بيع النصف وهذا اي الرجوع
انما يصح بحيث يؤخذ الموهوب من يد الموهوب له براض من الطرفين او
حكم قاضي لان الرجوع في الهبة يختلف فيه فمنهم من رأى ومنهم من ايدى وفي
وما لان الواهب لا طالب بحق الموهوب له يمنع ملكه وفي حصول المقصود
وعدمه خفاء اذ من الجائز ان يكون مراده الشوب والتواضع في الرجوع
لحصول مقصوده ومن الجائز ان يكون مراده العوض فعلى هذا يرجع فلا بد من
الفصل بالرضاء او القضا فصيح اعناق الموهوب اي اعناق الموهوب له
العبد الموهوب بعد الرجوع متعلق بالاعناق قبل القضا لانه لا يخرج
عن ملك الموهوب لانه لا بالقضا فصيح اعناق قبله ولم يضمن اي الموهوب له
بهلاك اي الموهوب بعد الرجوع وقبل القضا بعد المنع عن الواهب لقيام
ملكه فيه وكذا اذا هلك في يده بعد القضا لم يضمن لان اصل قبضه
لم يكن موجبا ضمان المقبوض عليه وهذا وام علة واستدانة الشيء مقبوض
باصله ولكن ضمن به اي بهلاكه بعد القضا والمنع اي منعه بعد القضا
وطالب الواهب بان الموهوب ح يكون امانة عند الموهوب له والمنع بعد الطلب
يوجب لضمان في الامانة ومع احدهما عطف على قوله براض اي الرجوع
براض وحكم قاضي فصح لعقد الهبة من المال واعادة الملك القديم

العين

لا يهتبه الواهب فلم يشترط بغيره اي قبض الواهب لان القبض انما يغير اشتقا
الملك لا في عود الملك القديم وصح اي الرجوع في المشاع القابل للقبض
لنصف دار وهبت ولو كان هبة لما صح تلف الموهوب في يد الموهوب
فلا يسخن فخص لم يرجع على واهبه لانها عقد تبرع فلا يسخن فيه الاستلزام
فرضي بطلان الرجوع لما منع ثم زال اي المانع عاد الرجوع بيانه اذ ان
في الدار الموهوبة وبطلان الرجوع الواهب بسبب ابتداء الموهوب
له البناء وعادته لدار كما كانت قبله فلان يرجع فيها بخلاف داره اشتري
عبدان بخيار ثلثة ايام تخم العبد في مدة الخيار فاصل المشتري البائع في الرد
وابطل الرجوع حق في الرد بسبب الحظ في مدة الخيار ليس له ان يرد كذا
في المحيط وهي بشرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بكلمة على بان يقول
وهبت هذا العبد لك على ان يعوضني هذا الثوب واما اذا ذكره بحرف الباء
بان يقول هبت لك هذا الثوب بعبدك هذا او بالف ورحم وقيل لا يجوز
بيعا ابتداء وانتهى بالاجماع كذا في شروح الهداية وغيره فشرط قبضها اي
العاقدين للعوضين لكون كل منهما هبة وبطلت بالبيع كما هو حكم الهبة
ولم تجز هبة الابل لظفر بشرط كما لم تجز هبة به وبيع انتماء فرد بالبيع
وخيار الردية وتستعقب الشفعة كما هو حكم البيع هذا عندنا وعند زفر
بيع ابتداء وانتهى لان العبرة للقبض وانما استعمل على جهتين فيجمع بينهما
ما امكن خلافا لشبههين فان قلت الهبة تملك عينا بلا عوض والبيع
تملك عينا بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيه الشرط وكلمة
على بغير الشرطية قلت قد عرفت ان معنى كونها تملك بلا شرط عوض لا بشرط
عدم العوض فلا ينافي كونه بيعا وعرفت ايضا ان الشرط المضاف للتملك شرطا
فيه معنى الربوا او القمار لا مطلق الشرط حتى لو قال بعث هذا منك على ان
يكون ملكا لك صح البيع فيكون ما نحن فيه شرطا ابتداء نظر الى العبارة
حتى لا يصح بيع لا زما قبل القبض بشرط بمعنى العوض نظر الى ما يؤول اليه
حتى يوفى عليه احكام البيع حاله البقاء وهب كراسا فقصر الموهوب لا
يرجع فرق بين هذا وبين الفصل بان في القصار زيادة متصلة و
الفصل كذا عندنا في الموهوب له وجارية علمها الموهوب لا القرآن

او الكتابة او كونهما حيث لا يرجع الواهب في هذه الصور لان السلام
وتعلم القرآن ونحوها اذ داد الموهوب فبطل الرجوع وكذا نوهب بغير
تحمل الموهوب لا يرجع حيث بطل حق الرجوع لزيادة متصلة في قيمة الموهوب
تصدق على غنى اي قال لغني تصدقت عليك بهذه الدراهم او واهب
لفقير اي قال له وهبتك بهذه الدراهم لا يرجع اعتبارا للفظ في المثل
الاولي وللمعنى في الثانية كذا في الكافي **فصل** وهبت
الاعلمها او على ان يرد ما علمه ويعتقها او بغيرها او وهبت دارا
او تصدق بها على الا يرد عليه شيئا منها او يعوضه في الهبة والصدقة شيئا
منها صححت اي الهبة لانها لا تبطل بالشرط الفاسد كما قرأ النبي صلى
اجاز العري وبطل الشرط كما سياتي وبطل الاستثناء اي استثناء المثل
لانه انما يعمل في المثل الذي يعمل فيه العقد وقد عرفت ان هبة المثل لا تجوز فلا
يجوز استثناءه وايضا وبطل الشرط لمخالفة مقتضى العقد وهو
الملك مطلقا فاذا اعتبر الشرط المذكورة تقيدت بهما وهونياتي ان
واعترض الزيلعي على قولهم او يعوضه شيئا منها بان المراد به اما الهبة بشرط
العوض فهي والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به
ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو كذا رخص لانه ذكره بقوله على ان
يرد عليه شيئا منها اقول بخلاف الشق الاول قوله فهي الشرط جائز ان يمنع
وانما يجوز ان اذا كان العوض معلوما كما عرفت من المباحث السابقة وصرح
به بعض شراح الهداية وكذا الحال في الصدقة اعنى حلها ووهبها صححت
الهبة في الآم لان الجنيين لم يبق على ملكه فلم يكن الموهوب مشغولا بملك
الواهب بخلاف التبرع يعني تبرع حلها ووهبها لم يصح الهبة لان المثل
يقتضي ملكه لا يجوز تعليق الابراء من الدين بشرط الاكابر اي بشرط كابر
فلو قال لمد يوت اذا جاء عذقات بري منه اي من الدين بطل اي الابراء
لا تعليق بشرط محض ولو قال لمد يوت ان كان لي عليك من الدين
عنه وله وعليه دين صح الابراء لانه تعليق بشرط كابر فيكون تنجيها
وجاز العري لا الرقبي العري لا يجعل داره لا فرمة عمره واذا مات
ترد عليه نصحه التملك وبطل الشرط والرقبي ان يقول ان مت قبلك

ملك العري والرقبي

ففي لك فيكون تملكك مضافا الى زمان وهو من الارثاق وهو الانتظار
 كأنه ينتظر موته فلا لعدم التملك في الحال وقال ابو يوسف يصح الرقبي
 ايضا بناء على ان تملكك للحال اشتراط الاسترداد بعد موته عندة فيكون الانتظار
 لفظيا **كتاب الاجارة**
 لما فرغ من مباحث تملك العين بلا عوض شرع في مباحث تملك المنفعة
 بعوض فقال في لغة فعالة من اجار ياجر من باب طلب يجر بسم لاجارة
 وهي يعطى من كرى لاجر وشرعا تملك نفع بعوض وانما عدل عن قول تملك
 نفع معلوم بعوض كذلك لانه ان كان توفيرا لاجارة الصحة لم يكن مانعا
 لتناول الفاسدة بالشرط الفاسد وبالشروع المثل وان كان توفيرا
 لما لم يكن تقييد النفع والعوض بالمعوضة صحيحة وما اخير هنا توفير
 لان كما ان توفير البيع كان كذلك حيث يتناول البيع الفاسد منه
 عين او دين او نفع الاول لان طاهران واما الثالث فسياتي توضيحه
 ونعقد باخرتك هذه الدار شهر ابدا ووهبتك منها نفعها يعني ان الاجارة
 تنقصد بلفظ العارية حتى لو قال لغيره اعرك هذه الدار شهر ابدا وقبل
 المني طك انت اجارة صحيحة اما العارية فلا تنقصد بلفظ الاجارة حتى
 لو قال اجرك هذه الدار بلا عوض كانت اجارة فاسدة لا اعارة ولو قال
 له وهبتك منها نفع هذه الدار شهر ابدا يجوز وكون اجارة كذا في النفاذ
 الصوري واختلف في نفاذ ما بلفظ البيع ذكر شيخ الاسلام ان فيه اطلاق
 المشايخ وقال اذا قال لغيره بعث نفسه منك شهر العمل كذا فهو اجارة
 وعن الكرخي ان الاجارة لا تنقصد بلفظ البيع ثم رجع وقال تنقصد كذا في
 الخياصة ويعلم النفع ببيان المدة طالت وقصرت كالسكنى والزراعة
 مدة كذا اي سكنى الدار او الارض وزراعة الارض مدة كذا او بيان العمل
 كالصياغة والصنغ والخياطة ونحوها او الاشارة عطف على بيان اي
 يعلم النفع ايضا بالاشارة كنقل هذا الي ثمة فان النفع ليس عشار اليه
 لكن يعلم من الاشارة ان الفعل المخصوص لا يلزم الاجر بالعقد اي لا يملك
 بنفس العقد ولا يملك به عينا كان او دينا لان العقد معاوضة واطرافه
 متفقة بخلاف شيئا فشيئا والافعال ومقتضى المعاوضة المساواة فمنع

ضرورة التراضي في جانب المنفعة التراضي في البذل بل سيجل به بان يعطيه
 قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب للعقد حتى لا يكون له حتى الاسترداد
 او شرط اي شرط تجل حال العقد فانه يجب او الاستبقاء اي استيفاء
 المنفعة المعقود عليها فان الاجر يجب ايضا او يمكنه منه اي من الاستبقاء
 وفرغ على هذا بقوله يجب اي لاجر لدار قبضت ولم تسكن لوجود تملكك
 من الاستيفاء وبقوله ويسقط اي الاجر بالغصب اي اذا غصبها غاصبا
 من يده يسقط الاجر للموثر طلب لاجر للدار والارض لكل يوم وللدار لكل
 حرفة والقبض ان يطلب في كل ساعة بحسبه تحقيقا للمساواة كما عرفت
 لكنه يقضى الى الخرج اذا لم يعلم حصته الا بمسقة فرجع الى ما ذكره والخياطة
 وكذا يعني للموثر طلب الاجر في هذه الصناعات اذا فرغ من العمل لا لكل يوم
 وان عمل في بيت مستاجر حتى اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ من العمل
 لا يستحق شيئا من الاجر على ما في الهداية والتجريد وذكر في المبسوط والقواعد
 الظهيرية والذخيرة وشرح الجامع الصغير انه اذا غاصب البعض في بيت المستاجر
 يجب لاجر بحسبه حتى اذا اسرق الثوب بعد ما غاصب بعضه حتى الاجر بحسبه
 والخبر فيه اي للخيار طلب الاجر للغير في بيت المستاجر بعد اخراجه من السور
 فان اخرج باع ذلك الاجر ولا غرم لما سياتي ان الاجر والضمان لا يجتمعان
 وقبل الاجر ويوم قال في الوقاية فان اخرج بعد ما اخرج فله الاجر وقبل الاجر
 ولا غرم فيها وقال صدر الشريعة اي في الاخراج قبل الاخراج وبعد الاخراج قوله
 فيه بحث اما اولاه فانه مخالف لما في شروح الهداية فيها قبل الاخراج غرما
 حتى قال في غاية البيان انما قيد الضمان في صورة الاخراج بعد الاخراج
 من السور لانه اذا اخرج قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا
 واما ثانيا فانه مخالف للقاعدة المعروفة الا اني ذكرها من ان الاجر المشترك
 يضمن ما تلف بغيره فانه قيل في دفع المسئلة فيما اذا اجر في بيت المستاجر
 وذلك يمنع ان يجبره لغيره اجرا خاصا وسيجي ان ما تلف بغيره لا يضمن قلنا
 قد صرح الشرح بانه اجر مشترك حيث قالوا لاجر الواحد من وقع العقد في حقه
 على المدة بالتخصيص كما سياتي كما استوجب شهر الخدمة على ان لا يخدم غيره وما
 نحن فيه مستاجر على العمل ببيان المدة ولا مدخل للفعل في بية مكان اجرا

مشتراكا ولهذا غيرت العبارة الى اخرى ومنشأ هذه المصنوعة ان صاحب الجمل
قال قتلوا احرق او سقط من بين قبل الاخراج فلا اجرة له للمالك قبل التسليم
فان اخرج ثم احرق من غير فعله فلا اجرة له صار مسلما بالوضع في بيته ولا
منه لا عليه لانه لم يوجد منه الجنائية فجعل صاحب الوقاية قوله ولا ضمان عليه
متعلقا بما قبل الاخراج ايضا فلم يزل المحدث يذهب للصواب والى المخرج المالك
من العمل في العين كالصنعة وقصار يقصر بالبناء وكجوه قديم ليكون
لعلم اخر واخره عن غاسل النوب كما سياتي بحسب العين لا اجرة لان المعقود
عليه صرف في المحل فكان حق الجبس لا يستيفاء البطل كحاجة البيع فلا غرم ان
صاع العين بعد لانه امانة في بين ولا اجرة لان المعقود عليه صاع قبل البيع
ومن لا اثر لعلم كالحال والملاح وعاسل النوب بغير ما ذكر لا يجس اي اجرة
ذكر في النهاية ان القصار اذا لم يكن لعلم الا ازالة الدار اختلوا فيه الاتح
ان له حق الجبس على كل حال لان البياض كان مستورا وقطره بفعل بعد ان كان
بالكتاب بالاستئجار فصار كانه احدته بالاعطاف وعراه الى الجمل الصغير لقضى
بجفاف راد الا ببق حيث يكون له حق جسمه وان لم يكن لعلم اخر في العين فانه
كان على شرف الملاك فكانه احياء وباع منه بالجعل ان شرطه لا يستعمل
لان المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه بخلاف التسليم فان
المعقود عليه هناك العين لا العمل فجاز ان يعمل غيره والا اي وان لم يشترط
عليه جاز استعمال غيره لان الواجب على احدات المعقود عليه يمكنه الانشاء
بنفسه بالاستعانة بغيره استاجر رجلا ليحج بجبال فمات بعضهم فجاء بغير
فلا اجرة بحسبه لو كان عبدا معلوما لانه اوفى بعض المعقود عليه يستحق
العوض بقدره والا اي وان لم يكن عبدا معلوما فكذلك اي لكل الاجر
واستاجر رجلا لا يصل خطا او زاد اليه زيدان رده اي القسط والزيادة
بموت اي زيد او عيبه ذكره في الهداية لا ياتي له اي للاجر لان المعقود عليه
في الكتاب نقل لانه المقصود او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب كمن الحكم
تعلق به وقد نقض بالعود فيسقط الاجر ويصير كحيا اذا اخطا النوب
ثم نقض فانه لا اجرة وكذا الزاد فانه بالعود نقض تسليم المعقود عليه فان
القطا الى رنته في صورة الموت او من يسلم اليه اخر في صورة الغيبة

وجب الاجر بالذات بالاجماع وهو نصف الاجر المستحق لانه انما اقصى في
والا وجده ولم يوصل اليه لم يجب شي لان انقضاء المعقود عليه وهو الاصل
صح استيجار دار او كان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف بينهما التسليم
فينصرف اليه وان لا يتفاوت فيصح العقد وكل عمل لا اطلاق سوى ذلك
البناء كالقصد لانه لا يضر اخطاها في تنفيذ العقد بما وراءه دالة او
ارض عطف على ارضي صح استيجار ارض لبناء او غرس لانه منقصة معلومة
تقصده بعقد الاجارة عادة فاذا مضى المدة طلع ارض البناء وكجوه وسلم
الارض فارتفع الا ان بعض الموجه قيمة ارض البناء وكجوه مستحق العلف
فاذا ضمن بتكميل ارضي المستاجر ان نقص القلع الارض والا فخرها او تزي
اي الموجه بتركه فيكون البناء والغرس لصاحبها والارض لصاحبها والزرع
اذا انقضت مدة لا يجزى عليه بل يترك باجر المثل في ان يدرك لان له
نهاية معلومة فاكمر رعاية الجانيين فيه والربطية كالسج لان لها بقاء
في الارض ليست كالزرع وقد علم حكم الشجر او دابة عطف على ارض اي صح
استيجار دابة للركوب والحمل بفتح الحاء او استيجار نوب للجلوس بين الزوا
والحمل بكسرة الحاء واللابس قال في الكنز والآية للركوب والحمل والنوب
لللبس عطف على الدابة في قوله صح اجارة الدابة ففهم منه ان اجارة الدابة
وما عطف عليه جائزة مطلقا وقال في الكافي فان لم يبين من يركبها او ما يحمل
عليها او من يلبس فلا اجارة فاسدة ولهذا قلت ان بين الزواك في فان
عظم بان قال على ان يركب ويلبس من شاء او يحمل من شاء اركب ليس
من شاء وحمل من شاء لوجود الاذن من الموجود ولكن اذا ركب بنفسه او
اركب واحد ليس له ان يركب غيره لانه يبين من اراد امره الا ان كان كانه
نقص على ركوبه ابتداء كذا في الكافي وان خصص براكب لا بسنخا لفتحه
لانه نقض كذا في المختلف استحقاق القسط حتى لو استاجر فخره
الى اجارة او اعمارة فقصه وسكن فيه غدا في يوسف لفتحه وانما
في نصبة اختيار مكانه وضرب وتادده وعند محمد لا يضمن لانه لا يملكه فصار
كالدار وفيها لا يختلف به اي بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مفيد فان سمي
في الحمل نوعا وقد اكره تركه اي المستاجر حمل مثلا وان شاعوا وازداد

والاخذ كالتسليم والشعر لا الاخذ كالمخ والحد يد حتى اذا استجار ما يحل عليها
 قطنا سماه فليس له ان يحل عليها مثل زنه حد يد الاله ربا يكون اخر
 بالذابة لان الحد يد يجمع في موضع من ظهوره والقطن يمسك على ظهره
 باردا في رجل ان ذكر ركبته اي ركبته بفسه نصف قيمتها بل اعتبار
 النقل من المردف والترديف فان الخفيف على ظهره بالفرسية قد يكون
 اخر من النقل العالم بها ذكر لاردا في لور كبرها وحمل على ناقه غيره
 ضمن جميع القيمة وان كانت الذابة تطبق حملها يجمعان في مكان فيكون شئ
 على الذابة اما اذا كانت لا تطبق فيجب على جميع الضمان في الاحوال كلها وقد
 بقوله رجل الاله لوارد في حبتها لا يمسك ضمن ما زاد النقل ان كان
 حبتها يمسك فهو كرجل كذا في الكفاية وضمن بالزيادة على حمل معلوم
 ما زاد ان الطاق حمل اي ضمن قد زاد على قدر الحمل المعلوم في العقل لانهما
 هلك بما دون فيه وغير ما دون والسبب النقل في قسميهما والاول ان
 لم تطلق حمل مثله فيضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيه فيكون اهلا كما هو
 بغير اي التراكب وبوجه وهو ان يجذبها الى نفسه ليقتل لا يجرى فانه يضمن
 بها لان الاذن مقيد بشرط السلامة لتحقيق السوق بدون وجوه بها
 اي الذابة عما اي مكان استوجب ثلثه ولو وصليته ذاهبا وجائيا اي
 للذائب والمحي وردا اليه عطف على جوارحه بها يعني اذا استجار الى موضع
 نجوا بها الى موضع اخر ثم ردا الى الاول فلا يصير بالعود دودة الى يد
 المالك معنى اما اذا استجار ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة الرجوع اذا اخذ
 في الوديعه ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب يجري على الطلاق والفرق ان
 المودع ما مور بالحفظ مقصودا فيقع الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق
 فيحصل الرد الى نائب الملك وفي الاجارة والعارية يصير الحفظ مورا
 بتعاكس استعمال المقصود اذ انقطع استعماله لم يبق هو نائب الملك
 بالعود الى المودع وقال في الكافي الاول الصحيح ونزع اي ضمن نزع سرج حمار
 مكسري واياكاه يعني اذا اكسري حمارا من حماره ونزع سرجه او كفه بعض مطلق
 اي سواء كان الاكاف قما يوكفه الحمار بمثله او لا اما ان كان قما هو واما
 الاول فلان الاكاف ليس من جنس الشرح لاختلافهما صورة ومعنى فخص

لان نقل التراكب الى الذي حمله

في نفعه فوضعا في قبضه
 المستند اذا استجار ذاهبا
 لا جازية لغيره في قبضه
 بالوديعه الى المودع

قال في الهداية ذاهبا صحيح

القيمة اذا اعطيت كما اذا جاء الحد يد مكان الخطه واسراجا بالاسراج
 اي الحمار بمثله حيث يضمن كل قيمة لانه بعد اتفاقا للذابة كمن ابدل الخطه
 بالحد يد وسلوك اي يضمن الخال قيمة متاع حمله ان هلك بسلوك طريق
 غير ما عتبه المستاجر كمن الكس يسلوكة ايضا وقد تفاوتنا اي اختلفنا
 بالحلول القصر والصعوبة والسهولة حتى ان لم يتفاوتنا فلا ضمان عليه
 ان هلك ذفا بدرة في بغيته او سلوكا لا يسلو الكس اي يضمن ايضا
 اذا هلك بسلوك طريق لا يسلو الكس لصحة التقييد وحصول المخالفة
 وحمل في البحر يعني اذا حمل في البحر فيما يحمله الكس ضمن اذا اختلف لان البحر مختلف
 حتى ان المودع ان يسافر بالوديعه في البحر لا في البحر وله ان للمحال الاجرة في
 الصورة المذكورة ان يبلغ المنزل سالما للحصول المقصود واستجار ارجيا
 نزع بر فرع رطبة ضمن ما نقصت لان الرطبة اعظم ضررا من البر لا تستأجر
 عروفا فيها وكثرة الحاجة اليه سبقها فكان خلافا الى نزع فضمن ما نقصت
 بلا اجر لانه صار غاصبا حيث استعمل الارض بجيش اخر غير ما ارجى دفع ثوبا
 الى خياط ليخيط ثوبا بدمه فخطبها خيرا لادفع ان شاء ضمنه قيمة ثوبه
 او اخذ الثوب باجر مثله ولم يرد على المسمى قيل معناه القوطن الذي
 هو ذو طاق لانه يستعمل استعمال القميص وقيل هو يجري على اطلاق لانهما
 يتقاربان في المنفعة لانه يشد ووسطه وينتفع به استغناء القميص فله المنفعة
 والمخالفه فيميل الى ابي الجهمين شاء ذلك بحجج المثل لقصور جهة الموافقة
 ولا يجاوز به الدرهم المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة دفع غلامه الى حايك
 مدة معلومة يعلم النسخ على ان يعطى الاستاذ المولى كل شهر كذا اجازة ولو لم يشر
 على اعدا جرحه بعد تعلم للمعلم المولى اجرا او هومنه اي المولى من الاستاذ
 ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف شهدها كاستاذ علم باجر
 مثل تعليم ذلك العمل ان كان شهده المولى فباجر مثل الغلام على الاستاذ
 لذلك لو دفع ابنه ذكره فاضى **باب الاجارة الفاسدة**
 نفعه بامور ذكر الاول بقوله بالشرط المفسد للبيع لان المتافع يكون لما
 قيمة بالعقد وتفسيره بالاجارة بالملعاق وضمه المالىة دون ما سواها
 من النكاح والخلع والصلح عن دم العمد ونحوها وذكر ان بقوله والشيوخ

أو أَرْضَتْ بِلَيْسِ الشَّاةِ لَأَنَّهُمَا تَمَّتَا بِالْعَمَلِ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا لِأَنَّهُمَا جَارَتَا
بَارِضًا وَطَعَامًا وَكُسُوتًا وَغَدَاةً لَهَا لِحُجُومًا وَلَمْ يَلْحَظْ أَنَّهُمَا تَقْسِدُ
الْعَقْدَ لَأَنَّهُمَا إِلَى الْمَنَازَعَةِ وَهَذَا بَلَسَ كَذَلِكَ لَأَنَّ الْعَادَةَ بَيْنَ الْكَلْبَيْنِ
عَلَى الْمَظَاهِرِ لَأَنَّ مَنْفَعَةَ ذَلِكَ تَرْجِعُ إِلَى أَوْلَادِهِمْ وَلِلزَّوْجِ وَطَنُهَا لَا يَنْتَقِلُ
إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْنِي لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَنْتَقِلَ وَطَنُهَا لَأَنَّ الْوَلِيَّ حَقَّ الزَّوْجِ
فَلَا يَتَكَلَّمُ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ مِنْ وَطَنُهَا فِي مَنْزِلِهِ لَأَنَّ الْمَنْزِلَ كَرَاهِيَّةٍ
لَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِإِذْنِهِ وَلَمْ يَلْحَظْ فِي نِكَاحٍ ظَاهِرٍ بَيْنَ الْكَلْبَيْنِ وَعَلَيْهِ شَوْهَدُهَا
أَيُّ فَسْخِ الْجَارَةِ الْفَرْقِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ سَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجُ مَنْ يَشِينُهُ أَوْ يَكُونُ أَفْرَةً
طَلَسَ أَوَّلًا لَأَنَّ هَذِهِ الْجَارَةَ تَوْجِبُ خِلَافَ حَقِّ الزَّوْجِ وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَنْتَقِلَ أَفْرَةً
عَلَى يَوْجِبُ خِلَافَ حَقِّهِ وَيَتِمُّ أَيُّ نِكَاحٍ غَيْرَ ظَاهِرٍ بِإِثْرِهِ لَا يَلِيْسُ لَهَا
بِفَسْخِ الْجَارَةِ لَأَنَّ الْعَقْدَ قَدْ تَوَقَّفَ وَطَنُهَا غَيْرَ مَقْبُولٍ فِي حَقِّ مَنْ اسْتَأْجَرَهَا
لِلْمُسْتَأْجِرِ فَسَخْنَاهَا أَنْ وَضَعَتْ وَجِلَّتْ لَأَنَّ لَيْسَ تَقْرَبُ بِلَوْلِهِ وَعَلَيْهَا عَمَلُ
الْقَبْطِيِّ وَاصْطِلَاحُ طَعَامِهِ وَدَهْنِهِ لَأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الطَّيْرَ هِيَ الَّتِي تَوَلَّى هَذِهِ الْأَعْمَالُ
فَصَارَ ذَلِكَ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَطَنُهَا لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ مِنْهَا أَيُّ مِنَ الشَّيْءِ وَالطَّعَامِ وَالْدِهْنِ وَهُوَ
أَيُّ غَنَمَةٍ وَأَجْرُهُ أَيُّ عَمَلِ الْمَرْضُوعَةِ وَارْضَاعُهَا عَلَى أَيْمِهِ وَفَرَعٌ عَلَى هَذَا يَقُولُ
قَالَ أَرْضَعَتْ بِلَيْسِ شَاةٍ وَغَدَاةً بِطَعَامٍ وَمَنْعَتْ لِمُدَّةٍ فَلَا جَرَائِنَ أَجْرَ الْفَرْقِ
لَمَّا كَانَ عَلَى الْكَلْبِ تَرْكُ لَارِضَاعٍ حَرَامًا عَنْ الْجَارِ فَإِنَّ الْارْضَاعَ هُوَ شَرَابُ
الْقَبْطِيِّ لَيْسَ بِهَا بِإِذْنِ طَلَسَ تَقْرَبُهَا فِي مَنْزِلِهِ وَلَمْ يَلْحَظْ أَنَّ صَاحِبَ الْمَدِينَةِ فَإِنَّ هَذَا الْجَارِ
وَلَيْسَ بِارْضَاعٍ فَهَؤُلَاءِ مَنْ أَرْضَعَتْ يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْمَشَاكِلِ بِخِلَافِ أَوَّلِ مَنْعَةٍ
إِلَى حَادِثَةٍ حَتَّى أَرْضَعَتْ حَتَّى الْجَارِ كَذَلِكَ الْكَفَايَةُ وَلَمْ يَنْصَحْ الْجَارَ
لَمَّا دَانَ وَالْأَمَانَةُ وَالْحُجَّ وَتَعْلِيمُ الْوَلَدِ وَالْعَقْدُ وَالْعَنْاءُ وَالْمَالِيَّةُ وَالنَّوْجُ
وَفِي الْمَجْطِ فِي كِتَابِ الْحَسَنَانِ أَوْ أَخَذَ الْمَالُ بِمَا شَرَطَ بِإِذْنِ لَمَّا أُعْطِيَ الْمَالُ
عَنْ طَوْعٍ بِمَا عَقْدَ وَغَسَبَ النَّيْسَ وَهُوَ أَنْ يَوْمَ تَحْلُلَ الْبَيْتُ وَعَلَى الْإِنَاءِ وَالْمَرْءُ
أَخَذَ الْجَارَةَ عَلَيْهِ الْكَلْبُ لَأَنَّ الْجَارَةَ لَا تَحْجُزُ عَنْهَا عَلَى الطَّاعَةِ وَالْمَعْنَى كَرَاهِيَّةٍ
الْقَوَرُ فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ جَوَازُ الْمَتَأَخَّرُونَ وَلَمْ يَلْحَظْ وَتَقِيَّتُ الْيَوْمَ بَعْضُهَا
أَيُّ الْجَارَةِ تَعْلِيمُ الْوَلَدِ وَالْعَقْدُ وَالْأَمَانَةُ وَالْإِذْنُ وَبِحُجُومِ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى مَنْعَةٍ
وَبِحُسْنِ بَدْوٍ عَلَى الْخَلْوَةِ الْمَرْسُومَةِ وَهِيَ هَدْيٌ إِلَى الْمَعْلُومِ عَلَى رُشْدٍ بَعْضٍ

سور القرآن سَمِيَتْ بِهَا لَأَنَّ الْعَادَةَ إِيْدَاءُ الْخِلَافِيِّ تَقْسِدُ أَيُّ الْجَارِ أَنْ
دَفَعَ إِلَى أَرْضِ الْبَيْتِ بِبَعْضِهِ وَاسْتَأْجَرَ حَرَامًا لِلْجَمَلِ زَادَهُ بَعْضُهُ أَيُّ بَعْضٍ
الزَّادُ أَوْ تَوَارِيطُ بَرَّةٍ بَعْضُهُ دَقِيقُهُ هَذَا الْآخِرُ يَسْمَى تَقْيِيرُ الطَّيْنِ وَقَدْ
وَقَدْ نَهَى الشَّيْءَ إِلَى السَّلَامِ لَأَنَّهُ جَعَلَ الْجَارَ بَعْضُهُ يَخْرُجُ مِنْ عَلَيْهِ وَالْأَوَّلُ لَأَنَّ مَنْعًا
أَوْ مِنْ يَجْزِلُهُ كَذَا الْيَوْمَ بَلَدًا أَيْ إِذَا اسْتَأْجَرَ جَارًا يَجْزِلُهُ هَذِهِ الْعَنْتَةُ الْوَاصِعُ
مَنْ الدَّقِيقُ الْيَوْمَ بِدَرْجٍ فَسَدَ عَيْنُهُ بِحُجُومِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ لَأَنَّ ذِكْرَ الْوَقْتِ
يَقْتَضِي كَوْنَهُ الْمَنْفَعَةُ وَذِكْرُ الْعَمَلِ مَعَ تَقْدِيرِ الدَّقِيقِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ الْعَمَلُ لَا يَخْرُجُ
لَا حَرَامًا عَلَى الْآخِرِ مَعَ أَنْ نَفْعَ الْمُسْتَأْجِرِ فِي وَطَنُهَا عَلَى الْعَمَلِ لَأَنَّ لَيْسَ حَتَّى الْآخِرِ
الْأَبَرُ لَكُونَهُ أَجْرًا مَشْتَرَكًا وَنَفْعَ الْآخِرِ فِي وَطَنُهَا عَلَى الْمَنْفَعَةِ لَأَنَّ لَيْسَ حَتَّى الْآخِرِ
بِمَعْنَى الْمُدَّةِ عَمَلٌ وَلَا تَقْسِدُ الْعَقْدَ وَلَوْ كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ كَلْبًا أَيْ يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ
مُسْتَقَرًّا لِهَذَا الْيَوْمَ فَهُوَ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَادَةً وَعَنْ إِيْدَاءِ إِذَا اسْتَأْجَرَ عَمَلًا
قَالَ فِي الْيَوْمِ جَارَتُ الْجَارَةَ لَأَنَّ فِي الْغُرُفِ لَا تَقْدِيرُ الْمُدَّةَ فَلَا يَقْتَضِي لَهَا
وَكَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ هُوَ مَعْلُومٌ أَوْ ارْضَا بِشَرْطِ أَنْ يَنْتَقِلَ أَوْ يَكُونُ بِهَا
أَوْ يَسْقُرُهَا لَأَنَّ أَرْضَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ يَتَّقِي بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَلَيْسَ مِنْ مَقْصِدِ
الْعَقْدِ وَفِيهِ نَفْعٌ حَرَامٌ لَأَرْضِ تَقْسِدُ كَالْبَيْعِ بِخِلَافِ اسْتِجَارَةٍ عَلَى أَنْ يَكُونُ
وَيَرْزَعُهَا أَوْ يَسْقُرُهَا وَيَرْزَعُهَا لَأَنَّ شَرْطَ يَقْتَضِي الْعَقْدَ لَأَنَّ الزَّرْعَ مَحْتَمِلٌ
بِالْعَقْدِ وَهِيَ لَا تَأْتِي إِلَّا بِالْإِسْقَى وَالْكَرْبِ فَلَا تَقْسِدُ بِهِ وَبَلَاذِكُورُ رَاعِيهَا
أَوْ مَا يَرْزَعُ فِيهَا لَمْ يَصَحَّ أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّ الْارْضَ تَسْتَأْجِرُ لِلزَّرْعِ وَالْبِنَاءِ وَالْحُجُومِ
فَلَمْ يَلْحَظْ شَيْئًا مِنْهَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ أَمَّا الثَّانِي فَلَمْ يَلْحَظْ أَنْوَاعَ الزَّرْعِ
وَأَخْرَاجَ بَعْضُهَا بِالْارْضِ فَمَا لَمْ يَلْحَظْ شَيْئًا مِنْهَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ
الْمَوْجِبُ بِالْأَقُولِ عَلَى أَنْ يَرْزَعُ مَا شَتَّتَ فِي بَيْتِهِ لَوْجُودَ الْإِذْنِ مِنْهُ وَلَوْ زَعَمَ
بَلَاذِكُورُ الزَّرْعِ أَوْ مَا يَرْزَعُ مَضَى لِأَجْلِ هَذَا أَيُّ الْعَقْدِ صَحِيحًا وَلَمْ يَسْمَعْ
لَا رَفْعَ لِلْجَمَلِ بِالزَّرْعِ قَبْلَ تِمَامِ الْعَقْدِ اسْتَأْجَرَ جِلَالِي بَعْدَ أَنْ وَلَمْ يَسْمَعْ
مَحَلِّ مَعْنَاهُ وَأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ لَأَنَّ الْجَارَةَ فَاسِدَةٌ وَالْعَيْنُ الْإِمَانَةُ وَلَمْ يَوْجِدِ
التَّقْدِيرَ وَأَنْ يُلْغِ الْمَكَانَ الْمَوْجُودَ فَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْجَارِ أَحْسَنًا وَالْعَيْنُ
أَنْ يَجْزِلَ الْمَنْشِلَ لَأَنَّ وَقَعَ فَاسِدًا وَجَدَ أَحْسَنًا أَنْ الْجَمَلُ أَرْضَقَتْ قَبْلَ تِمَامِ
الْعَقْدِ فَإِنَّ نَارَ مَا أَيْ لَعَادَتَانِ قَبْلَ الزَّرْعِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى أَوْ الْجَمَلِ فِي

الصوره الثانيه مسخت لاجاره يعني نسخها القضي دفعا للفساد وان
تعدى اي مستاجر على الدابة وضمه او حمل طعاما مشتركا بينه وبين آخر
فاستاجر احداهما الآخر او جماره الى مكان كذا تحمل الطعام كله فلا اجر له
لا المستجر ولا المثلث في الاول فلما تقرر ان الاجر والضمان لا يجتمعان
واما في الثاني فلان العقد ورد على الم يحمل الوجود فيبطل كاجاره لا ينقذه
لان المعقود عليه عمل النصف الشايع وحده غير متصور لانه فعل مشترك
في الشايع من حيث انه شايع بخلاف البيع لانه تصرف شرعي وهو كالمثلث
في الجود في الطريق يعني استاجر دابة ثم جدد الاجاره في بعض الطريق وجب
وجب ارجاءه قبل الانكار ولا يجب الاجر لما بعده عنده اي يوسف لانه باجود
صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب الاجر كله لانه تسليم
الاستعمال نسقا الضمان كذا في الكافي وزاد في شرح المجمع للمصنف بعد قوله نسقا
الضمان قوله وعقد الاجاره قائم لان الاجاره لا تنسخ بوجه واحد فوجب
للاجراء المستحق على المستاجر لانه التزام بذلك اجاره النفع بالنفع يجوز اذا
اختلفوا واذا اختلفوا لا يعني اذا اجر داره ليسكنها يسكن دار اخرى او دابة
ليركبها بركوب دابة اخرى او ثوبه ليلبسها بلبس ثوب آخر لم يجر عندنا لان
المعقود عليه يحدث من المنفعة وذا غير موجود في الحال فاذا اختلف الجنبان
كجاء له الشيء بجنس شبيه والجنس انفراده لم يملك النساء عندنا بخلاف اذا اختلف
الجنس لان النساء في الجنس مختلف ليسن حرام كذا في الكافي اقول يراد على
ظاهره ان قوله لان النساء في الجنس مختلف ليسن حرام مخالف لما قال في كتابه
الزبوان وجد القدر والجنس من الفضل والنساء لوجود العلة وان
وجد احداهما وعدم الآخر من الفضل وحرم النساء مثل ان يملك هرويا في هري
او براني شعير وان عدا من الفضل والنساء فان البر والشعير جنسان
مختلفان وقد حرم النساء فيه ودفعوا ان راده بالجنس المختلف لا يكون فيه
قدر كسب خفته بر حفتي شعيرت جازية النسبة لاختلاف الجنس استقاء القدر
كما قرئ في باب وهاهنا كذلك فان جنس النفع اذا اختلف ليس النفع من
من المقدرات الشرعية لم يملك النساء لانهما علة فيكون هرويا
في قوله وان عدا من الفضل والنساء هذا فصل حمله وقد غلط في المحيط

عدم الجواز اذا اختلف الجنس بان المنافع معدومة في الطرفين فكانت سواء
لاعتنا والنبى عليه السلام من بيع الكالي بالكالي الا انه خص عنه خلاف
الجنس بالاجماع **باب** من الاجارة الاجر نوعان
احدهما الاجر المشترك وثانيهما الاجر الخاص وسياتي بيانه الاول من عمل
لواحد كالجناح ونحوه او يعمل له اي لواحد عملا غير موقت فانه اذا استاجر
رجلا وعله للخطاة او الخنزير في بيته غير مقيد بيوم او بوجاه كان اجرا مشتركا
وان لم يعمل لغيره او موقتا بلا تخصيص يعني اذا استاجر رجلا لوجاه غير غيره
برحمته او اجرا مشترك لان ان يقول لا ترع غنم غري في بيعه بر واحد
سياتي تحقيقه وانما يجب ان لا يستحق الاجر المشترك الاجر الا بعمله
كالصباغ ونحوه لان الاجارة عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين الطرفين
فما لم يستعمل المعقود عليه مستاجر وهو العمل ليس له الاجر العوض وهو الاجر
ولا يضمن ما هلك في يده سواء هلك بسبب يمكن الترخيز عنه كالسفرة او بما
لا يمكن كالحريق الغالب في الفارة لان العين اما غده لانه قبضه باذن المالك
لمنفقته من اقامة العمل فيه فلا يكون مضمونا عليه كالمودع واجر الواحد ان
وصلية شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاهل المتعاقدين
اما فيما لا يمكن الترخيز عنه فبالاجماع وانما يمكن نفع الاختلاف فعندنا يجوز
لانه يقتضيه العقد عندهما وعنده نفسه لما ذكره اثنى المتأخرون بالصلح
على النصف لاختلاف الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كذا في العمدة بل
يضمن ما هلك بعمله كالحرق اي فرق الثوب لعل من ادق اي وثق القضاة
وذلك الحال فان التلف لعل به حصل من تركه التثيب في المشي والتمسك
جبل شدة به الجبل فان التلف لعل به حصل من تركه التوثيق في شد الجبل
وعرق السفينة من هذه لاد متاعرق اي لا يضمن اذ متاعرق من هذه
السفينة او سقط من دابة وان كان بسوءه وقوده لان ضمان الادنى
لا يجب بالعقل بل بالجناية وما يجب بهما يجب على العاقلة والعاقلة لا تحمل المعقود
وهذا ليس بجناية لكونه ما ذونا فيه او هلك من جماعة او قصده لم يجر المعقود
كذا دابة اي لا يضمن ايضا دابة ملك من فصد ونحوه لم يجره اي لم يجر
المعتاد لانه التزمه بالعقد فصار واجبا عليه الواجب لاجتماع الضمان
كما اذا اختلف العاين او غرر واما المصروف الا ان يمكن الترخيز عنه كذا في الثوب

وتحوزه اذ بقوة الثوب ورتبه يعلم ما يحتمل من الدق بالاجتهاد فكم يقيد
بالسلامة فسقط اعتبارها الا اذا جاوز المعتاد فيض من الزايد كذا اذا
لم يهلك اذا اهلك يضمن نصف دية النفس لانه يهلك باذون فيه وغير
ما ذون فيه فيضمن بحسبه وهو النصف حتى ان الختان لو قطع الحشفة
وبراء المقتوع بحسبه كانه كامل لان الزايد هو الحشفة وهو عضو
وان مات بحسبه نصف الدية وهي من الغراب حيث يجب الاكتم بالبر
والاقل بالهلاك ذكره الزيلعي فان كسر في الطريق ضمن الخال قيمة في
مكان حمل بلا اجر او مكان كسر بحسبه اجره اما الضمان فلانه تلف بفعله
لان الاخل تحت العقد على سليم والمفسد غير داخل اما الخيار فلانه
اذ انكسر في الطريق والحل شي واحد يتبين انه وقع تعديا من الابداء الى
الوجه وله وجه آخر وهو ان ابتداء الحل حصل بجره فلم يكن تعديا وانما صار
تعديا عند الكسر فيميل الى ابي الهيثم شاف فان مال الى كونه متعديا بضمن قيمته
في الابداء عند الكسر ضمن قيمته عند الكسر اعطاه اجرته بحسبه وتناهي الثوب
الاجر الخاص ويستحق اجر واحد ايضا وهو من يعمل لواءه معلوما وقتا
بالخصيص وفوايد العقود عرفت مما سبق ويستحق الاجر بتسليم
مدة وان لم يعمل كاجر شخص فدمته او رعي غنمه وليس له ان يعمل لغيره لان
منافعه صارت مستحقة له والاجر مقابل بها يستحقه لم يمنع من العمل
ما منع كالمريض والمطوئ وكذا ذلك مما يمنع التمكن من العمل اعلم ان الاجر للخدمة
او لرعي الغنم انما يكون اجرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره ولا رعي لغيره
او ذكر المدة او لا يجوز ان يستاجر راعيا شهر ليرعى لغيره مسماة بالاجر معلوم
فانه اجرة خاص باول الكلام اقول ستره انه اوقع الكلام على المدة في اوله
فيكون منافعه للمستاجر في تلك المدة فيمتنع ان يكون لغيره فيها ايضا
وقوله بعد ذلك ليرعى الغنم يحتمل ان يكون لا يباع العقد على العمل فيصير اجرا
مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب
على الاجر الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تصلح في الاجر الخاص
ما لم يتبين نوع العمل بان يقول مستاجر تك شهر للخدمة او للخصا فلا يغير
حكم الكلام الاول بالاحتمال فيسقط اجره وحده ما لم يتبين على خلافه بان يقول
على ان ترعى غنم غري مع غنم في هذا الظاهر واخر المدة بان استأجره ليرعى

غنا

غنا مسماة بالاجر معلوم شهر فانه يكون اجرا مشتركا باول الكلام لا يباع العقد
على العمل في اوله وقوله شهر فانه آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يباع العقد
على العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير اول الكلام بالاحتمال ما لم يصحح كذا
ولا يضمن ما يهلك في يده او بعلة اما الاول فلان العين امانة في يده
بالاجماع اما عند فطره واما عند فطره فلان تضمن الاجر المشترك نوع
استحسان عند حاصيانه لا موال كمال لانه تقبل الاعمال من خلق
كثير طمعا في كثرة الاجر وقد يعجز عن القيام بها فيمكث عنده طويلا فيجب
عليه الضمان اذا هلك بما يمكن التبرع عنه فلما يتيسر له في حفظها واجر
الوحد لا تقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان المنافع
صارت مملوكة للمستاجر فاذا ادره بالنصف الى ملكه صح وصار ما يبا
منابه نصا ففعله منقول اليه كانه فعله بنفسه وخرج عليه بقوله فلا يضمن طمعا
حتى ضاع ابي الضبي في يده او سرق ما عليه اي على الضبي من الخلق لكونها اجرا
وحده صح فرد يد الاجر بالتزديد في العمل نحو ان خطه فارسيه فبدرهم وان
خطه روميا فبدرهم وان زمانه نحو ان خطه اليوم فبدرهم وان خطه غدا
فبنصفه ومكانه نحو ان سكنت في هذه الدار فبدرهم او هذه فبدرهم وان
نحو ان سكن في عطار فبدرهم وان سكن حذا فبدرهم وان المسافة نحو
ان ذهب الى كوفة فبدرهم وان ذهب الى واسط فبدرهم وان الحل نحو ان حمل
عليها شعير فبدرهم او برافدرهم فكذا اذا اجتر بين ثلثة اشياء ولو بين اربعة
لم يجز كذا في البيع والجامع دفع الحاجة لكن يجب شرط خيار التعيين في البيع
لا الاجارة لان الاجر انما يجب بالعمل واذا وجد به الميعود عليه مطوما وفي البيع
يجب التمسك بنفس العقد لتحقيق الجمالة بحيث لا يرفع النزاع الا بآيات
الخيار له ويجب اجرا وجد من الادب المرد وفيها قليلا كان او كثيرا لكن اذا
كان اي الرد يد في الزمان نحو ان خطه اليوم فبدرهم وان خطه غدا فبنصفه
يجب الاول اي يجب اذا وجد العمل في اليوم من اليومين المرد وفيها ما سمي
من الاجر وفي الثاني اي يجب اذا وجد العمل في اليوم الثاني منها اجر المتل
غير ازيد على سببي وعندهما الشرطان جازان وعند زفر فاسدان لا
ذكر اليوم للتجمل وذكر الفد للترقية فيجوز في كل يوم تسبمان والواجب

أدبها وهي مجهولة كما لو قال خطه اليوم بدرهم ونصف درهم ولها أن
كل واحد مقصود فصار كاختلاف النوعين كالمروية والفارسية وله
أن العقد المضاف إلى القدم ثبت في الأول فلم يجتمع اليوم شيئا فلم
يكن الأجر مجهولا في اليوم والمضاف إلى اليوم يبقى إلى الأبد فيجمع في العقد
شبهتان درهم ونصف درهم فيكون الأجر مجهولا في يومه يجوز
العقد بنى المستاجر تنورا أو كانونا في الدار المستأجرة وأخرق بعض
بيوت الجيران أو الدار لأصحابها عليه طلقا أي سواء بنى بأذن صاحب
الدار أو لا لأن هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة الباقى إلى النقص
ألا أن يصنع ما لا يصنع الناس من ترك الاحتياط في وضعه وإيقاد النار
لا يوقد مثلها في التنوير والكانون كذا في العادة استأجر حماما أفضل عن
الطريق أن علم أنه لا يجب بعد الطلب لم يضمن كذا في مدونة من يطبق
الحاق على الباقي أن يتبعها كذا في الخاتمة لا يسافر بعبد موهب للخدمة بلا
شرط لأن في خدمة السفر زيادة مشقة فلا ينسبها الماطلاق لا يسترد
مستأجرا على عبد مجبور يعني إذا استأجر عبد المجور شهرا وأعطاه الأجر
فليس مستأجرا أن يأخذ منه الأجر لأن هذه الأجرة بعد الفراغ صحيحة
لأن فساد ما لرعاية حق المولى فيبعد الفراغ رعاية حقه في الصحة ووجوب
الأجر له ولا يصح إكل علة عبد غصبه فاجر هو أي العبد نفسه يعني جعل
عبد فاجر العبد نفسه وسلم عن العمل صححت الأجرة لكونه نفعاً في حق المولى
فإن أخذ العبد الأجر فأخذ الغاصب الأجر فكل لا يضمن عند أبي حنيفة وقال
يضمن لأنه ألتف إلى الغير بل لا بد لأن الأجر مال المولى وله أنه ألتف إلى الغير متفق
في حق المتلف فلا يضمن كغصب السرقة بعد القطع كما إذا أجرة الغاصب
فإنه إذا أجرة عبد غصب وأخذ الأجرة وألتف لا يضمن لأن الأجر له وصح
قبضها أي الأجرة إلى أصله من إيجاره نفسه اتفاقاً لأنه نافع محض فإذا
فيه كقبول الهبة وقابلية تظهر في حق خروج المستأجر عن عهده الأجرة فإن
يحصل له الأجر ويأخذ بما هو له فإية لأنه وجد عين ماله ولا يلزم من حصول
التقوم بطلان الملك كما في نص السرقة بعد القطع فإنه غير متقوم وملك
للمالك استأجر عبد شهرين شهرين بأربعة أشهر أحسب حقه على الترتيب

المذكور

المذكور لأن الشهر المذكور ولا ينصرف إلى ما يلي العقد تحريماً للجواز فيصرف
الثاني إلى ما يلي الأول ضرورة حكم الحال أن اختلافه في باقي العبد ورضاه
وجري ماء الرعي يعني أن استأجر عبد شهر بدرهم فقبضه في أول الشهر ثم جاء
آخر الشهر والعبد مريض وأبى واختلفا فقال المستأجر مرض هو أو أبى
من أول المدة وقال المورج في آخر حكم الحال فإن كان العبد أبقا أو مرضيا
في الحال يحكم بأنه كذلك من أول المدة فلا يجب لأجره وإن لم يكن أبقا أو مرضيا
يحكم بأنه كذلك من أول المدة فيجب الأجر وكذا الاختلاف في جري ماء الرعي
القول لرب الثوب في القميص والقباء والصفرة والجرعة يعني إذا قال رب
الثوب للخيما ما أركبك أن تحيط ثوبي قباء فخطه قبصا أو للصباغ أو ترك
أن تصبغ ثوبي أحر فصبغت أصغر وقال الخياط والصباغ ما أركبني هو الذي
فعلته فالقول في الصورتين لرب الثوب مع اليقين لأن الأذن يستفاد من
قبوله فكان القول قوله فيما أذن فيه فإذا لم يكن له ما بينه فحلف رب الثوب
في الصورة الأولى خير إن شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا أجر له وإن
شاء أخذه وأعطاه أجر مثله ولا يجاوز بالمستحتم لأنه اشتل أجرة في أصله
أحر به وهو القطع والخياط لكن خالفه في الصفة فيختار بينهما شاء وفي الثانية
خير إن شاء ضمنه قيمة ثوب بيض وإن شاء أخذ ثوبه وأعطاه أجر مثله لا
يجاوز بالمستحتم أيضا والقول لرب الثوب في الأجر وعدمه أي صدق رب
الثوب مع يمينه في قوله علمت لي بخيما لا صانع قال بل باجر لأنه ينكر العقد
ووجوب الأجر تقوم على ما نسخ الأجرة
نسخ أي للمستأجر ولاية الفسخ لأنها تنسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر
وأنه لم يقل تنسخ بخيار الشرط بأن استأجر دار سنة على أنه أو المورج
بالخيما فيها ثلثة أيام وإنما تنسخ به لأنها عقد معاوضة ولا يجب فيه
في المجلس يحتمل الفسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيما رغبة كالبيع وبخيار الرجوع
لأنه صلح قال من اشتري ثوبا لم يره فله الخيما إذا رآه والأجرة شرط المتنازع
فيقتنا ولذا ظهر الحديث لفظا أو لاء وبخيار رغب حاصل قبل العقد
وبعد الأجر أو الرد بعيب حال قبل العقد فظاهر وأما جواره بما بعد العقد
فلأن المعقود عليه هو المنافع وإنما يوجد شيئا فشيئا فكل ما كان كذلك فكل

جزء منه بمنزلة الابتداء فكان العيب حاصل قبل القبض وذلك بجواب الجواب
كما في البيع وعلى هذا لا فرق بين ان يكون العين حادثا بعد قبض المستاجر
او قبلا لان الذي حدث بعد قبض المستاجر كان قبيل قبض المعقود عليه هو
المنافع كذا في شروح الهداية نفوت النفع صفة عيب كحار الدار وقطع
ماء الرعي وماء الارض فان كلا منهما نفوت النفع فيثبت خيار الفسخ
او يحل عطف على نفوت به اي بالنفع يعني ان العيب نفوت النفع بالكلية
بل يحل به بحيث يجوز ان ينقطع به في الجملة كمرض العبد ودير الدابة فان اصاب
تفسخ به ايضا فلم يحل اي العيب به اي بالنفع او انتفع به المستاجر
بالمحل بالنفع واستوفى المنفعة وقدرضى بالعيب او ازاله اي الاخلال الموجر
سقط خياره لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يحل بالنفع المقصود
لم يكن يجوز التفسخ نحو ما اذا كان في الدار حائط للمحال ولا ينقطع به سكنها
وسقط ذلك الحائط ليس له ولاية الفسخ لان المعقود عليه المنفعة فاذا
لم يتمكن الخلل فيها لم يثبت الخيار وبغرض عطف على خيار الشرط لزوم حرره
يسحق بالعقد الباقي اي العقد كما في سكون وجع ضرر استوجر حدا
لقعه فان العقدان بقى لزوم قلح صحيح وهو غير مستحق بالعقد وهو
عرس واخطاها استوجر اي طبلخ لطلخ ولينها فان العقدان بقى فخر
المستاجر بالتلف في غير الويلمة ولزوم دين عطف على لزوم ضرر لا يمتنع
الا بتمتع الموجر فانه اذا اجر دكانا او دارا ثم انفسه ولزوم ديون لا يقدر
على قضائها الا بشئ ما اجره او اراد فسخها تفسخه والال لزوم ضرر الجبس وسفر
عطف على لزوم مستاجر عبد للخدمة في المصرا ومطلقا اي غير مقيد بكونها
في المصرا وان كان محولا على الخدمة في المصرا منع مالكه عن السفر فملك المستاجر
الفسخ لوجود العذر وان اراد المستاجر سفره فلما لم يفسخ لوجود العذر
وان رضى المالك بسفره فليس للمستاجر الفسخ لانقاء العذر وانما من استاجر
دكانا يستجر فان الاجارة ان بقيت لزوم اداء اجر الدكان وهو يتنفع بالانكسار
وانما من خياط يعمل باله استاجر عبد ليحيط فترك عمله فبقوله يعمل باله
من ليس له مال يعمل باله اجرة فاس له اجرة ومقراض فلا يتحقق العذر في حقه
وبراء مكنتي الدابة من سفره فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزوم ضرر

زائد

زائد لاحتمال كون قصد سفر الحج فذهب وقتا او طلب غريم لم يحضر او اتى
فاقتصر بخلاف متعلق بقوله وخياط يعمل باله استاجر عبد ترك مستاجره
اي مستاجر عبدا اي ليحيط ليعمل بالترك في الصرف فانه لا يكون عذرا اذ
يمكنه ان يعقد الغلام للخياطة في حاجة وبداء المكاري متعلق بقوله
بداء المكنتي فانه ايضا ليس بعذر اذ يمكنه ان يعقد ويبعث دوابه على
تلمية او اجرة وبيع ما اجرة متعلق بقوله ولزوم دين فانه ايضا ليس
بعذر بدون حقوق دين كحمار وفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت
احدهما اي مال العاقدين لو عقدت لنفسه لانها لو بقيت تصير المنفعة للملك
او الاجرة للملك لغير العاقد مستحقة بالعقد لا تنقل الى الوارث وهو
لا يجوز ولو عقدت لغيره لا اي لا يفسخ كالوكيل والوصي والمتولي بقضاء المستحق
عليه المستحق حتى لو مات المعقود عليه بطلت لما ذكرنا وتفسخ بموت احد
المستاجرين او الموجرين في حصة فقط وبقيت في حصة الحي وقال زفر سطر
فيها لان الشيوع مانع قلنا الشرط تراعي وجوده في الابتداء لا البقاء كما في
في النكاح مسأله شي اعرق حصايد ارض وهي جمع حصيد وحصيد
وهما الرزق المحصود والمراد بهما ههنا ما يقع من اصول القصب المحصود في
الارض استاجرنا او استعارنا فاحرق ما في ارض غير لم يصح لان هذا سبب
وليس بمباشرة فلا يكون متعديا كخراير في ملكه ان لم يضرب لرياح
قال الامام شمس المايه عدم الضمان اذا كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت اما
اذا كانت مضطربة فيضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في ارض فيكون
مباشرا وضع حجرة في الطريق فاحرقت شيئا ضمن لانه متعدي بالوضع ولو
رفعها الرياح الى شئ فاحرقته لا يضمن لان الريح شئ فعمله كذا في النهاية
سفر ارضه سقيا لا يحتمل اي لا يحتمل تلك الارض ذلك السقي فتعدي الى الماء
الى جاره ضمن لانه مباشر لا مسبب افعد خياط ونحوه في دكانه من يطرح
عليه العمل بالنصف جاز فان صاحب الدكان قد يكون ذاجا وحرمة في
ولكن لا يكون حاذقا في العمل فيقع حاذقا يطرح عليه العمل وكان القابل لا
لا يجوز لانه استاجر به نصف ما يخرج من عمله هو مجهول كقفير الطي لانه جاز
استحسانا لانه شركة الوجه في الحقيقة فان هذا بوجاهته يقبل وذاك

متعلق بمصر

بجذاته يعمل فينتظم المصلحة ولا يضره الجهالة فيما يحصل كاستيجار رجل بحمل
 عليه حملادراكين وحمل حملا مقننا فانه جائز استحسانا وفي القياس لا يجوز
 وهو قول الشافعي لان الحمل منقاد ومجرب فيفرض في النزاع وجه الاستحسان
 ان الجهالة تزول بالبرهان في المقادير واردة اجود اي اراءة الحمل الجاهل
 احسن لان المشاهدة انفي للجهالة استاجرة اي جملا حمل قدر زاد فاطر
 منه زاد عوضه لانه استحق عليه حملا مقدارا في جميع الطرق فلا ان يستوفيه
 قال الغاصب داره فزعمها والافاجر تمام كل شهر كذا فلم يفرغ وجب المستحق
 لانه اذا عين الاجرة والغاصب رضي بها ظاهر انعقد بينهما عقد اجارة
 الا اذا انكر الغاصب ملكه فانه اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة وان كان
 اتبته اي اثبت صاحب حملها ان كان ملكا له او اقرا اي الغاصب به اي ملكه
 ولم يرض بالاجر اي خرج بعدم رضاه به فانه لا يقيد رضاه ظاهر الاستحسان
 اي جاز له ان يوجب الاجر من غير موجه ولا يجوز ان يوجب موجه لان الاثبات
 تملك المنفعة والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام المورث فيلزم تملك المالك
 ويعبر بوضع فيما لا يختلف التمس في الانتفاع به لانه لما ملك منافع جاز له ان
 يملكها لكن لا فيما يختلف التمس في الانتفاع بها والاكاف متعديا فاذا استأجر
 دابة ليركب لا يوجب غيره ولا يعبر لانه ما يختلف التمس في الانتفاع به وكل استأجر
 داره ففعل قبض ولم يسلمها اليه حتى مضت المدة رجع الوكيل بالاجر على ان
 كذا ان شرط تجميل بالاجر وقبض مضت المدة ولم يطلب الامر وان طلبه اي تجميل
 اي الاجر لا اي لا يرجع على الامر يعني لو وكل رجلا يستاجر له دار معينة فاستأجر
 وقبضها ومنعها من الامر ولا حتى مضت المدة فالاجر على الوكيل لانه اصبل في
 الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لانه في القبض نائب عن الموكل في حق ملك
 المنفعة فصارت قابضا حكما فان شرط الوكيل تجميل بالاجر وقبض الدار مضت
 المدة ولم يطلبها الامر منه رجع الوكيل بالاجر على ان الامر صار قابضا بقبض
 مالم ينظر المنع ولو طلبها فان حتى تجميل بالاجر رجع على الامر لانه لما جسد الامر
 وله حق الجسد خرجت به الوكيل من ان يكون بديهة فلم يجر الموكل قابضا حكما ولم
 تضر المنفعة حادثة في يد الموكل حكما فلم يجب بالاجر على الموكل كذا في الكافي للعلامة
 على كتب المكاتب قد راجح لغيره لان كتبها ليس من افعال القضاء ليعزم

المستاجر لا يكون خصما لمذني الاجارة والرهين والشراء لان الدعوى لا تكون
 الا على ملك العين بخلاف المشتري لانه مالك العين ذكره في العمادية الله اعلم
كتاب العارية
 لما فرغ من كتاب تملك النفع بعوض شرع في كتاب تملك النفع بلا عوض في
 الصحيح هي بالتشديد كما انها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب في الجوار
 هي من العرية وهي العطية وفي الكافي هي التقا ور وهو التناوب فكان يجعل للغير
 نوبة في الانتفاع بملكه لئلا يعود اليه هي لغة ما ذكره شرعا تملك نفع بلا عوض
 وبهذا يخرج الاجارة وتصح باعرتك لانه صرح فيها واطعنتك رضي لان
 الاطعام اذا اضيف الى لا يطعم كالارض يراى به اكل غلاتها اطلاقا لا يتم الحمل
 الى الحال ومختك نوبى هذا او جاريتى هذه اذا لم يرد به الهبة فان المنع تملك
 العين عرفا وعند عدم ارادة يحمل على تملك المنافع واصلا لا يعطى ناقة او
 شاة يشرب لبنها ثم ترد وكذا استعماله في تملك العين فاذا اراد به الهبة
 افاد ملك العين والابق على اصل وضع وحملك على دابتي هذه اذا لم يرد به
 الهبة فان هذا اللفظ يستعمل عرفا في الهبة كما سبق من قولهم حمل الامير فلانا
 على الفرس ويراد به التملك ومعناه لغة هو الاركاب وهو يستعمل فيه ايضا
 فاذا نوى احدكما صحت وان لم يكن لانه حمل على الدابة لانه لا يلزم الا على بالشك
 اقول بهذا البقرة من دفع ما اعرض صاحب الكافي على الهداية بوجهين احدهما
 انه جعل في كتاب العارية هذين اللفظين يعني مختك وحملك حقيقة لتمكنك
 العين وبما جاز التملك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وحملك
 على هذه الدابة اذا نوى باطل الهبة وعمل بان الحمل هو الاركاب حقيقة فكان
 عارية لكنه يحمل الهبة وتما بينهما انهما اذا كانا لتمكنك العين حقيقة والحقيقة
 مراد باللفظ بلانية فعند عدم ارادة الهبة لا يحمل على تملك المنفعة بل على الهبة
 اما اندفاع الاول فلانه اراد بجعل هذين اللفظين حقيقة لتمكنك العين في
 العارية جعلهما حقيقة لعرفا فيكونان مجازين لتمكنك المنفعة عرفا ضرورة
 واراد بجعل الحمل حقيقة لاركاب جعل حقيقة لغة فكون لتمكنك العين مجازا
 لغير ضرورة فلا منافاة واما اندفاع الثاني فلان الحقيقة انما مراد باللفظ بلا
 قرينة اذ لم يعارضها مجاز مستعمل فان النية اذا انتفت كان المعنى العرفي

واللفظ المستعمل مستويان في الارادة فيجب حمل اللفظ على الادنى لئلا
يلزم الاعلى بالشك واخذت منك بجدي فانه اذن له في الاستخدام فيكون عارية
وداري لك سكني وداري لك عمري سكني فان لفظا سكني محكم في ارادة النفع
فيصرف الام عن افادة الملك ورجع المعبر من شئ لان المنفعة ملك شيئا
فشيئا بحسب عدونها فانه لم توجد له ملك فصح الرجوع ولا يضمن اذا هلك
بل انعد لانها امانة ولا توجد اي عارية ولا ترهن لان الاعارة دون الحيازة
والرهن والشئ لا يضمن ما فوقه فان اجر او رهن المستعير فملك العارية
ضمنه المعبر اي ضمن المستعير لانها امانة لم يتناوط بها كان كل منهما غصبيا
ولا يرجع اي المستعير على احد اذ ظهر بالضم ان اجر او رهن ملك نفسه او ضمن
المستاجر ويرجع اي المستاجر على الموجر دفعا للضرر والورع ان لم يعلم انه
عارية معه وان علم فلا يرجع لانه لم يضره فصار كالمستاجر من الغصب لما
بالغصب ويعار ان العارية مطلقا سواء اختلف استعماله او لا ان لم
يعين منسقا لانها لما كانت لتمليك المنافع جاز ان يبيع لان المالك ملك التملك
كالمستاجر ملك ان يوجر والموجر له بالخبرة بملك لا يغير ويعار لا يخلط
استعماله لا عينه اي منتفعا وفرع على قوله وتعار مطلقا بقوله في استعمال
دابة مطلقا يحمل عليها ماشاء ويغيره الى الحمل ويركب بنفسه ويركب غيره
وايا فعل يقبل وصحى بغيره حتى لو ركب بنفسه ليس له ان يركب غيره اذ يقبل
ركوبه ولو اركب غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو فعل ضم وان اطلق اي
المعبر الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ماشاء اى وقت شاء لانه يتصرف
في ملك المعبر فيملك التصرف على الوجه الذي اذن له فيه وان قيد ضمن اي المستعير
بالخلاف الى شرط فقط التقييد اما في الوقت والنوع او بالعكس او فيها فان غلب
على ذنقا القيد فظاهروا ان خالف الى شرط ضمن والى مثل او خيرا لا عارية التقييد
والملكيل والموزون والمعدود والمتقارن فرض لان الاعارة بملك المنتفعة
ولا ينتفع بهذه الامور الا باستهلاكها ولا يملك استهلاكها الا اذا
ملكها فانقضت تملكها بغير ضرورة وذلك بالارادة او القرض والقرض اذا حيا
ضررا لكونه موجبا لرد المثل هذا اذا لم يبين الجهة اما اذا عينها كاستعارة
الاراحم ليعبر بها الميزان او يزين بها الدكان ونحو ذلك من الانتفاع فانفسر

عارية امانة ليس له الانتفاع بها كما كان نظير عارية الخيل والسيف
المحتى وفرع على كونها فرضا بقوله فيضمن بملكها قبل الانتفاع كما هو حكم
القرض صحح الاعارة اي اعارة الارض للبناء والغرس لان منفعتها
معلومة بملك الاعارة فتملك الاعارة وله اي المعبر ان يرجع لان الاعارة
ليست بلازمة ويكلف قلعهما اي البناء والغرس لانه شغل ارضه بملكه فتؤمر
بالرفع الا اذا شاء ان ياخذها بغيرها اذا استغثت الارض بالرفع في
بعض اوقافها مقلوعين ويكونان له كملك يتلف ارضه عليه ويستبد ذلك
به لانه صاحب اصله اذا لم يستغث به لا يجوز التمسك لانه باتفاقهما ولا يشترط اتفاق
في القلع بل يتماطل به احب وصحى رتب الارض بانقص البناء والغرس بالقطع
ان وقت العارية لانه مفروض من جهة حيث وقت له والظاهر هو الوفاء
بالعهد فيرجع عليه دفعا للضرر وعن نفسه وكرهه اي الرجوع قبله اي قبل وقت
عين لان فيه خلف الوعد ولو اعار اي ارضه للزرع لا يؤخذ اي الارض
حتى يحصد اي الزرع اي حاله لان يحصد مطلقا اي سواء وقت ولا لانه له
نهاية معاومة وفي التمسك مراعاة الحيل بخلاف الغرس اذ ليس له نهاية معلومة
فيقطع دفعا للضرر عن المالك واذا كتب يكتب قد اطعنتي ارضك لا اعترني
يعني اذا اعار ارضا بغيره ليرز عنها يكتب المستعير انك اطعنتي ارضا لكذا
لا رز عنها عند البيع رز وقال لا يكتب انك اعترني لان الاعارة هي الموضوع
لهذا القيد والكتابة بالموضوع او لى لانه لفظ الطعام اذ على المراد من الاعارة
لانها تخضع بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة للبناء
الفاد فكانت الكتابة بلفظ الطعام او لى ليعلم ان غرض الزراعة صحح
الوكيل بركة العارية والمقصود لانه التزم فعلا واجبا ولو توكلن اي بالرد
لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه الى حيث يجد لان الوكيل لم يضمن شيئا
بل هو عدا لا يتبرع على الامر بخلاف الكفيل لا يضمن كالكفيل بقضاء الدين فان
اذا امتنع عنه لا يجبر عليه روى المستعير الدابة مبتدأ بخرجه قوله الاتي تسليم ولو
وصلية مع عبد اي عبد المستاجر او اجيره مسانته او مشاهره لاميا ومعه الى
متعلق بالردة اصطبل لكها لانفس لكها او العبد عطف على الدابة الى دار
مالكه لانفسه تسليم حتى اذا هلك لم يضمن استحسننا والقيل ان يضمن لانه

لم يرد العارية على كمالها ولا على كيلها بل ضيقها وجه لا تحسان انه انما يسلم
المستعار لانه رد العارية الى المربط او الى دار المالك وحامها في المالك حكما
كثارة رد العارية الى المالك كذا مع عبد المعير مطلقا اي سواء يقوم على ائتمه او لا
هو الصحيح او اجيره كما في اي مشاهرة او مسانمة لان المالك راض به عادة لو كان
المستعار غير بنفس يعني ان جواز رد المستعار الى يد غلام صاحبه او
في داره او اصطبله انما يكون في الاشياء التي يكون في يد الغلام عادة وكذا في
وانما لم يكن كذلك كعقد لؤلؤ ونحوه فاذا ردته المستعير الى غلام صاحبه وضعه
في داره او اصطبله يعني لان العادة لم تجرب به ولهذا لو دفعه المودع الى غلام
يعني بخلاف الاجنبي اي بخلاف اذار دما مع الاجنبي فانه يضمن ويحلف
رد الوديعة والمقصود الى دار المالك فانه اذار دما الى دارها لم يسلمها اليه
ضمن اما الوديعة فلا تنال للحفظ ولم يرض بحفظه والالتزام اودعها عنده وانما
الغصب فلان الواجب عليه ابطال فعله وذلك بالرد الى المالك العبد المادون
ملك لا عادة كذا في الخلاصة والمجرا اذا استعار واستهلكه يضمن بعد ائتمه
لان المعير سيطر على قفاه وشرط عليه الضمان فصح تسليمه وبطل الشرط في حق
ولو اعاره هذا المجور منكر فاستهلكه ضمن الثاني في الحال لان المجور يضمن بانكاته
مالا استعاره بها فقله صبيبا فسرق اي الذهب منه فان كان الصبيبا ضيضا
ما عليه يضمن اي المستعير لانه لم يضيعه او المستعير لا يعير ولا يضمن لانه
ضيقه حيث وضعه عنده لا يعقل حفظه كذا في المجيعا وضوعها اي وضع المستعير
العارية بايدي يديه فقام فضاكت لم يضمن لو كان نوم جالس لان يد الغلام
عادة وضمن لو اصطبله لانه لم يحفظ ليس لارب عارة مال طفله كذا في الخلاصة
واجرة الرد اي رد العارية والوديعة والعين المستأجرة والمقصود انهم
على المستعير المودع والمجور والغاصب المربط لان المنفعة حصلت لهم
كتاب الوديعة
لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب العارية هي لغة مطلق الترك وشرعا امانة ترك للحفظ
وركنها الايجاب من المودع كاد وعنده ما ينوب من امانة او فعلا فان كان
وضع ثوبه بايدي رجل سواء قال اخذ الوديعة عنك او سكت وذهب صاحب
الثوب ثم غاب لاخر وترك الثوب ثم فضاكت صار ضامنا لان يد ايداع
غرام خرج به قاضيا والقبول عطف على الايجاب حقيقة بان يقول ثبت

او اخذت او نحو ذلك او عرفا بان يسكت حين يضع الثوب ولو قال لا اقبل
الوديعة فوضع بين يديه فذهب فضاكت الثوب لا يضمن لانه صحح بالرد فلا
يصير مودعا بل يقول ذكره قاضيتان وشرطهما كون المال قابلا لاثبات اليد
عليه لان اليد ايع عقد استحفاظا وحفظا الشيء بدون اثبات اليد عليه محال
فايداع الطير في الهواء والعبد الابن والمال الساقط في البحر غير صحيح وحكمهما
وجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة عنده وقرع عليه بقوله فلان يضمن
اي المودع ان يهلك او سرق عنده لقوله صلح ليس على المستودع غير المغفل
ضمان والمغفل الخبيث والاغفل الخيانة ولو وصليته وحده اي لم يسرق معها
مال المودع وقال لك يضمن للثمن والجهة عليه ثقتنا الا ان يموت اي المودع
بجملته اي لم يبين حال الوديعة فانه يكون متعديا يضمن كذا الامناء اي
كل امين مات بمجملته بحال لانه يضمن الامتوليا اخذ الثمن ومات بمجملته او
سلطانا او دوع بعض الغامضين بعض الغنيم ومات بمجملته اي ببيان المودع
وقاضيا او دوع مال يقيم ومات بمجملته اي ببيان المودع كذا في الخيانة وحفظها
بنفسه عيال اي زوجته والدم والدته واجيره ويضمن ان يحفظ بعيرهم
او اودعها غيرهم لان المالك رضي بحفظه ويعد دون غيره فيضمن بالتسليم اليه
الا اذا خاف حرقا او غرقا فسلم اليه جاره او فلك اخر اذ لا يمكنه ان يحفظها في
هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار ما دون ائتمه ولا يصدق عليه لا يبيته لانه لا
ضرورة سقط الضمان بعد تحقق سببه فصار كما اذا ادعى الاذن في اليداع
كذا اي يضمن ايضا المودع اذا طلب ربتها اي رب الوديعة تمنع اي المودع
قادرا على تسليمها فانه اذا طالبه بالرد لم يكن راضيا بما سلكه بعد فليكون
متعديا بالمنع فيضمن او تعدي اي المودع وقدر التعدي بقوله فليس ثوبها
او ركب دابتها او انفق بعضها فان المودع اذا انفق بعضها ضمن ما انفق
منها ولم يضمن كلها او خلط مثله بما بقي فانه اذا جاء بمثل انفق فخلطه بالباقي
صار ضامنا لجميعها لانه صار مستهلكا لكل ما خلط كذا في الكفاي او جردا عند
يعني اذا طلبها صاحبها فخرجها عنده ثم اقر او لا ضمن لان المالك غرل عن الحفظ
حين طالبه بالرد فهو بالامساك بعين غاصب فيضمن فان عاد الى الاقرار لم يرد
عن الضمان لان العقد ارتفع فلا يعود الا بالتجديد ولم يجدوا انما قال عن

لانه لو انكر عند غيره بان قال اجبني عندك ودية لقمان فقال لا لا يضمن لان
الحجود عند غيبة المالك من الحفظ لانه يقع طرح الطامعين عنها فلا يضمن به
او حفظ اي لودية في داره او اي يحفظها في غيرها اي غير تلك الدار فيضمن
لمن ائتمه اوجه او خطا بما له حتى لم يميز سواء خطا بها بجنسه او خلاف جنسه فان
استهلك عند ابي حنيفة مطلقا والمأخضت اي لودية به اي بمال المودع
بما صنع منه كما اذا اشترى الكيسان فاختلط اشتركا ولا ضمان اذا التقى
منه وهذا اتفاق وان ازال التعدي يعني اذا تعدى المودع في لودية بال
او دعهما عند غيره ثم ازال التعدي فبردها اليه يرجع زال الضمان بمعنى ان الود
اذا ضاعت بعد العود اليه لم يضمن خلافا لثبوت في هذا الذي ذكره حكم الود
واختلف في سائر الاماكن قال في العادة لو استعار دابة الى مكان مستقر فاد
بها المستقر المكان المستقر ثم عاد اليه فهو ضامن اليه ان يرد ما على المالك قبل
هنا اذا استعار ما ذا به لا جانيا اما اذا استعار ما ذا به جانيا براء
وهذا القابل يسوي بين المودع والمستقر والمستقر اذا خالفوا ثم عادوا
اليه لوفاق برؤا عن الضمان اذا كانت متعة الايداع والاعارة باقية وكذا
المشايخ من قال في العارية لا يبرأ عن الضمان ما لم يرد ما على المالك سواء
استعار ما ذا به او ذا به جانيا وهذا القائل يقول ان المستقر المستقر
اذا خالفوا ثم عادوا اليه الوفاق لا يبرأ عن الضمان بخلاف المودع اذا خالف
ثم عاد اليه الوفاق حيث براء والقول الاول شبهه اليه مال شيخ الاسلام
خواجه زاده وله اي للمودع التسفها اي بالودية وان كان لها محل فلو
ان امن اي الطريق بان لا يقصد احد غالبا وان قصد امكته ونفسه
وبرئته ولم يبرأ اي المودع عن التسف فان لم يبرأ او نهاه فصاعدا
او دعه اي اودع رجلا رجلا متليا يعني المكيلا والموزون والعدايا
المتقاربة لم يردع اي المودع اليه احد حصة بعينه الاخر لودية فيضمن
قال لا يردع ولا يضمن قبل الخلاف في المكيلا والقيمتا معا والصحيحة في المكيلا
فقط ولذا قال في القيمي او دعهما ما يقسم قسمه وحفظ كل نصفه وان كان
تملا يقسم طاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر وذلك لانه رضى بحفظها ولم يرض
بحفظ احدهما فان الفعل الحفظ حتى اضيف الي اثنين فيما يقبل التحري

تتناول البعض دون الكل فيقع التسليم اليه الاخر بلارضاه المالك وضمن وادفع
كله لا فاضه لان مودع المودع لا يضمن عند بخلاف لا يقسم فان دفع كل
لا يضمن لانه لما اودعها مع عليا بشتاع اجتماعهما عليه بطلانها واكملها
المها بارة كالارضيا بدفع الكل اليه احدهما في بعض الاحوال كذا المرتهان ولو
بالشراء اذا سلم احدهما اليه الاخر ما يقسم حيث يضمن بخلاف لا يقسم من
الدفع اليه عياله فدفع اليه من ليد اي انفقك منه مع انه من عياله ضمن ودفع
اليه من ليد منه كدفع الدابة اليه عبد وما يحفظ النساء اليه عرسه لا اي لا يضمن
يعني اودع رجلا ودية وقال لانيه فدعها اليه افرانك وعبدك واشتك ودولك
واجرك وحم في عياله فان دفعها اليه ولد منهم فملك وان كان يجذبها من الدفع
اليه بان كان لسواه اصل وخدم فهو ضامن وان لم يضمن لان الشرط يفيد
فقد ياتى الانسان الرجل على المال ولا ياتى عياله لكن انما يلزمه مراعاة شرط
بقدر الامكان فان كان يجذبها من الدفع اليه من نهي عنه وهو متملك من حفظها
على الوجه المأمور به فيضمن بحفظها على الوجه المنهي عنه وان كان لا يجذبها منه
لم يضمن اذا لم يكن الحفظ الا به فلم يكن العمل به مراعاة هذا الشرط فلم يغيره بقية
فيطلب صار كانه قال لا تحفظ فصار مناصا لاصله وهذا كما اودع دابة لانيه
اليه غلاما مكا ونهاه عن الدفع اليه امرأة والودية شي يحفظ على يد النساء والرجل
من لا يجذبها منها فصار مناصا لاصله فصار باطلا كما لو امر بحفظها في بيت
معين من دار او صندوق معين فيه اي البيت تحفظ في بيت اخر منها اي من
تلك الدار او صندوق اخر منه اي من ذلك البيت فان لم يضمن بخلاف الدارين
الاصل ان الشرط انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به ممكنا والتميز عن الوضع في دار
اخرى مفيد لان الدارين مختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط وامكن العمل به
واما البيتان في دار واحدة فقلما يختلفان في الحرز فامتنع من الاخذ من
احدهما بتمك من الاخذ من الاخر فصار الشرط غير مفيد وتعد العمل به ايضا فلا
يقبر وكذا الصندوقان فان تعين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد فان
الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهر الا ان يكون لهما الى البيت
والصندوق دخل ظاهر في يفيد الشرط وتضمن بالخلاف اودع المودع حقه
صريح المودع المودع الاول فقط وقال لا يضمن ايها شاء فان ضمن الاخر جرح

على الاول فلو ادع القاصب ضمن المالك ايا شاء من القاصب المودع
اما القاصب فظاهر واما مودعه فله قبضة من الارض ما كثر ثم انه ان لم
يعلم انه غاصب رجع على القاصب قولاً واحداً وان علم فكذلك في الظاهر
وكل بوالبرائة لا يرجع واليه شارشمس الائمة كذا في النهاية كما في القاصب
وغاصبه والقاصب والمشتري منه فان غاصبه والمشتري صار اشبه
بالتيق منه ابتداء لعدم اذن المالك فكذلك بقاء مع الف ادعى رجلا من كل
منهما انه لا ادعياه فتكفل لهما هو اي لالف لهما وعليه الف فبينهما
دعوى كل منهما صححت فتوجهت اليهم لهما وانما يخلف كل منهما بانفاده
كل منهما ادعاه بانفاده والمسئلة على اربعة اوجه لانه اما ان يخلف لهما
او يخلف للاول وبشكل للثاني او بالعكس وبشكل لهما فان خلف كل منهما
فلا شيء لهما وان خلف للاول وبشكل للثاني فالالف لبيد لا واقراره وان
عكس فالالف للاول ولا شيء للثاني وان شكل للثاني ايضا فالالف بينهما
لانه اوجب لكل منهما عليه بيده او اقراره وعليه الف فبينهما لان تكوله
اوجب لكل منهما كل الف كان ليس مع غيره فاذا احضر اليهما فقد صرف
نصف نصيب هذا الى ذاك نصف نصيب ذاك الى هذا فيقوم ذلك ادع
خرعدا بحجرا فادع المحجور محجورا مثله وضاع المودع ضمن الاول لانه
على التلافة بشرط عليه ضمان فصح التسليط وبطل الشرط في حق المولى فقط اي
لا يضمن الثاني لان مودع المودع لا يضمن عند اي ح اذا لم يحس بيقين
رعاية لحق المولى ولو ضاع المودع عند ثالث يعني اذا ادع المودع المحجور
عند المحجور ثالث فملك عند الثالث فلا ضمان عليه وان اعتق لانه مودع
المودع وهو غير ضامن عند اي ح رغم الاول بعد عقده لما قرئ قوله لا
سقط الخ ورغم الثاني في الحال لانه استمر ملكه بدفعه الى ثالث ومودع
يضمن عند اذ اجنى كتاب
الرهن

يصح

يصح بمن عبده ومن خل وذبحته بدل صلح عن النكار وان استثنى او وجده
او خرا او ميتة او تصادقا على ان لا دين لان الدين واجب ظاهر او هو
كاف لانه اكد من دين موعود كما سياتي او حكما كالايمان المضمونة بالنقل
او القيمة والقوم يستوفونها الايمان المضمونة بنفسها وسيا في تحقيق
التسمية ان شاء الله تعالى يتعقد حال كونه غير لازم لانه تبرع كالهبته
الصدقة بايجاب وقبول كما في الهبة فلهذا من تسليم الرجوع عنه توفيق
على قوله غير لازم فاذا سلم اي الراهن الرهن وقبض من قبل المرتهن محجورا
اي مجموعا اخر اذن رهن الثمر على الشجر ورهن الزرع في الارض لان المرتهن
لم يحجره مفرغا اي عن ملك الراهن وهو اخر اذن عن ملكه وهو رهن الشجر ولا
التمر ورهن الارض دون الزرع ورهن دار فيها متاع الراهن متميزا اخر اذن
عن رهن المتاع كرهن نصف العبد والدار كذا في غاية البيان وهذه المعاني
هي المناسبة لهذه الالفاظ اما قيل ان الاول اخر اذن عن رهن المتاع و
الثالث عن رهن ثمر على الشجر دون الشجر كما لا يخفى على اصل النظر لانه اي الراهن
هو جزء لقوله فاذا سلم والتخليفة فيه اي رفع المانع من القبض في زمان معين
فيه قبض اي في حكم قبض المرتهن حتى اذا وجدت من الراهن بخبرة المرتهن ولم
ياخذ فضاء ضمن المرتهن فلا وجه لما قال الرابلي بناء على ما هو المعنى اللغوي
ان القصور ان التخليفة تسليم لانه دفع المانع من القبض وهو فعل المسلم
دون المسلم والقبض فعل المسلم كالباع اي كما ان التخليفة فيه ايضا قبض
اعترض على القوم بان التخليفة ينبغي ان لا تكلف في قبض الرهن اذ القبض منصوب
في الرهن بخلاف البيع حتى استدلو على شرطية القبض في الرهن بقوله تعالى
فرعان مقبوضه والكل ان المنصوص يراعي وجوده على الحمل الجاه اول
المنصوص انما يراعي وجوده على الحمل الجاهات اذا انقض عليه بالاستقلال واما
اذا ذكر تبعاً للمنصوص فلما يجب ان يراعي وجوده كما ذكر فان الرهن في البيع
منصوص عليه بقوله تعالى ان تكون تجارة عن تراض فلو صح ما قال المقرض
لبطل بيع المكره ولم يفسد وليس كذلك كما سياتي ولو حكى ان الرهن اعلم
ان الرهن امانة محضة عند الشافعي حتى لم يجعله مضمونا وعندنا امانة لكن
يد المرتهن يد استيفاء ويقر بالملك لان الاستيفاء يحصل من المالبة

تلك

دون العين فالاستيفاء بالعين كما ذهب اليه يكون استيفاء المهرتين مستويا
لا يستبدل وانما يحصل الاستيفاء بحبس الحق والمجانسة بين الاموال باعتبار
صفة المالية دون العين فكان هو ايضا في العين كالكبس في حقيقة الاموال
ولهذا كان نفقة المهرين على الراهن في حيوة وكفنه بعد مماته وهذا معنى قوله
غرمه فاذا احلك المهرين ضمن اي المهرين بالاقبل يجب توفيقه بالتمام لئلا يتوهم
كون من في قوله من قيمته ومن الذين تفضيلية وليس كذلك بل بانيته والمعنى
بالاقبل الذي هو من هذين المذكورين ايتهما كان وقد وقع في نسخ الوقاية شيئا
ولو استويا اي الرهن وقيمة الرهن سقط دينه اي صار المهرين مستويين لانه
ولو كانت قيمة اي الرهن اكثر من الذين فالفضل مائة لان المضمون بقدر
ما يقع بالاستيفاء وهو بقدر الدين ولو كانت اقل منه سقط من الدين
قدره ورجع المهرين بالفضل مثلا اذا رهن ثوبا بقيمة عشرة بغيره فملك عند
المشتري سقط دينه فان كانت قيمة الثوب خمسة بربع المهرين على الراهن بخمسة
اخرى وان كانت خمسة عشر فالفضل مائة وضمن اي المهرين بدعوى المالك
بلاينة يعني اذا ادعى المهرين هلاك الرهن ضمن ان لم يقيم البينة عليه مطلقا اي
سواء كان من الاموال الناهرة كالحيوان والعبد والعقار او من الاموال الباطنة
كالنقد والحق والعروض وقال كك يضمن في الاموال الباطنة فقط لا في المهرين
طلب دينه من راحته لان الرهن لا يسقط طلب الدين ولا حبسه اي الرهن بالدين
وان كان الرهن في بيع لان حقه باق بعد الرهن والجس خاء الظلم فاذا ظهر ظلم
عند القاضي بحبسه فعلا للظلم ولا ايضا حبسه بعد الفسخ حتى يقبض دينه او
براءة لان الرهن لا يبطل بخروج الفسخ بل يرد على الراهن بطريق الفسخ فان رغب
مضمونا ما بقي القبض والدين لا الانتفاع به اي بالرهن عطف على قوله لطلب دينه
مطلقا اي لا بالتخدام ولا السكنى ولا البس ولا اجارة او اعادة سواء كان
من المهرين او الراهن الا بالاذن اي اذن الراهن ان كان المستفيع المهرين او اذن
المهرين ان كان المستفيع الراهن ولو فعل اي استفيع بالرهن قبل الاذن تعدى لم
يسقط اي الراهن به اي بالتعدى واذا طلب اي المهرين دينه ولو في غير عقد
امر باحضار الرهن لان قبضه قبض استيفاء فلا وجه لقبض المهرين قيام به الاستيفاء
لان حلاكم محتمل فاذا احلك في يد المهرين تكرر الاستيفاء ان لم يكن لحمله مؤنة مستحق

فمنه قوله في المهرين
فمنه قوله في المهرين
فمنه قوله في المهرين
فمنه قوله في المهرين
فمنه قوله في المهرين
فمنه قوله في المهرين
فمنه قوله في المهرين
فمنه قوله في المهرين
فمنه قوله في المهرين
فمنه قوله في المهرين

بقوله ولو في غير عقد فان الاماكن كلها في حق تسليم مكان واحد فيها ليس
لحملة مؤنة قال احضر اي المهرين الرهن يسلم الراهن الذين تم المهرين الرهنين
حق المهرين كما تولى حق الراهن بحضور الراهن تحقيقا للتسوية كما في البيع والتمتع
بمهر المبيع ثم يسلم الثمن وان كانت اي لحملة مؤنة سلم اي الراهن الذين بلا احضار
الرهن اي لا يكلف المهرين احضار الراهن لان الواجب عليه تسليم معنى التحلية
لا النقل من مكان الى مكان ولكن للراهن ان يكلفه بانه هلك كذا في الكفا في
طلب دينه لا يكلف اي المهرين احضار رهن عند عدل ابرار الراهن لكونه في غير
بار الراهن فلما يكلف ايضا المهرين احضار رهن رهن باع المهرين با حرة اي
او الراهن حتى يقبضه لانه صار دينه بالاربع ببيع الرهن فصا ركان الراهن
رهنه وهو دين واذا قبضه يكلف احضاره لقيام البديل مقام المبدل ولا يكلف
ايضا رهن معه رهنه فملكته اي تملك الراهن من بيعه اي الرهن ليقبض دينه
يعني لو اراد الراهن ان يبيع الرهن ليقبض الدين بثمنه لا يجب على المهرين ان يملكه
من البيع لان حكم الرهن الجس الدائم اليه ان يقبض الدين فكيف يصح القبض
من ثمنه ولا يكلف ايضا من قبض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية
من الدين لان لا يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس المبيع وحفظ
بنفسه وعياله كزوجته وولده وخادمه واجرة او مسانته يسكنون موقفا
الجرة بالمك كنه لا النفقة حتى ان المرأة لو دفعت اليه زوجها لا يضمن ذكره
الزبلي وضمن بحفظه بغيره لانه ترك الحفظ الواجب وتعدى اي صرحا وابداه
لما تقرر ان عينه مائة وجعل قائم الرهن في ختمه البيني واليخير لانه استعمل
وجعل في اصبعه خفظا ونقله سيف الرهن لانه ايضا استعمال لا التملك فان
حفظ فان الشجعان يتقلدون في العادة سيفان لا التملك والضممان في
هذه الصور ضمان الغصب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا مائة
والامانة تضمن بالالتفاف وفي الجس ثمة اي قائم الرهن فورا اخرج الى
العادة فان كان ممن تجل بلس فانه يضمنه والا كان حافظا فلا يضمن وكذا
اي على المهرين مؤن حفظه كاجريت الحفظ واجرا الحفظ فان تمامه على المهرين و
ان كان قيمة الرهن اكثر من الذين لان وجوبه بسبب الجس وحق الجس في كل
ثابت له واما مؤن رده او رده جزء منه اليه فنقسم الى المضمون والامانة

يعني ان مؤنة رده الى الميراث ان كان خرج من يد كجعل الباقي على الميراث ان كان
 قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رده من يد الميراث كمداد اداة الخروج
 ان كان قيمة مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه فتنقسم على المضمون والامانة
 فالمضمون على الميراث والامانة على الراهن وكذا اداة القروح ومعالجة
 الامراض والغذاء من الجنابة وعلى الراهن فخرج الرهن ومؤنة بقية احواله
 منافع كنفقة الرهن وكسوة وجر اعيانه وظنن دله الرهن وسبق البستان
 والقيام بما هو عليه فاحتمل ان ما يرجع اليه بقاءه فهو على الراهن سواء كان في
 الرهن فضل او لا لان العين بقيت على ملكه وكذا امانته مملوكة له وما يرجع اليه
 حفظه فهو على الميراث اما خاقعة او بالتقادم كما ذكرنا وجب على احواله من
 الراهن والميراث فاداه الاخر كان متبرعا لانه قضى دين غيره بغير اذنه الا ان
 ياربه القضي لان له ولاية عامة فكان صاحب اجره به الله اعلم بالصواب
 باب ما يخرج منه الرهن والرهن به او لا يخرج منه
 الجرحين يعني الذهب والفضة والمكيل والموزون لكونها محل الاستيفاء فلو
 رهن المذكورات بخلاف جنسها فملك حلت بغيرها كما سائر الاموال فلو
 ولورهن بجنسها فملك بملك بملك من الدين ويقبر الميراث في القدر
 وهو الوزن او الكيل بلا جرة للجودة ولا للقيمة فان الدين اذا كان وزنيا و
 الرهن ايضا كذلك فملك فان شأنا باسقاط الدين وان كان الدين زائدا
 سقط قدر الرهن منه وبقي الزائد في ذمة الراهن وان عكس سقط قدر الدين
 منه والفضل للراهن لا اي لا يخرج منه مشاع لان حكم الرهن كما عرفت ثبوت
 يد الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع من حيث هو مشاع مطلقا اي
 كان مما يحتمل القسمة او لا وسواء رهن من شركاء او من اجنبي والطاري كما
 هو الصحيح كذا في الخلاصة ونمر على شجرة وانه اي دون الشجر وزرع ارض او
 حقلها دونها اي دون الارض لان الميراث متصل باليسن فهو من خلقه
 فكان في معنى المشاع كذا العكس هو رهن الشجر لا الثمر ورهن الارض لا
 النخل او الزرع لان الاتصال يقوم بالطرفين فالكل ان الميراث اذا كان
 متصل باليسن فهو لا يجوز لاقتناع قبض الميراث وحده ولا يخرج ايضا
 رهن حر ومير ومكاتب وام ولد ووقف وحر لان حكم الرهن ثبوت

والراهن في الرهن به
 والراهن في الرهن به
 والراهن في الرهن به
 والراهن في الرهن به

يد الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منها لعدم المالية في الحر وعدم جواز بيع
 ما سواه ولا يبيع اربها منها من مسلم او ذمي والاقام في السلم متعلق بقوله
 رهن حر وارتماها اي لا يجوز للمسلم ان يرهن حر او امثاله او يرهنها من
 من مسلم او ذمي لتقدر الايفاء والاستيفاء في حق المسلم ولا يصح له اي
 للمسلم من رهنها الذي يعني ان كان الميراث ذميا لم يضمها للمسلم كما لا يخبرها
 بالغصب منه لانها ليست بمال في حق المسلم وفي عكس الضمان يعني ان كان الرهن
 ذميا والميراث مسلم فيضم الميراث في حكمه اذا غصب لانها مال للذمي ولا يخرج ايضا
 بامانات كالوديعة والعارية ومال المضاربة والشركة لان موجب الرهن ثبوت
 يد الاستيفاء للميراث فكان قبض الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض
 مضمونا ويثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانة ليس بمضمون لبيع الرهن بها
 وبيع رهنه بالبيع لما عرفت ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة او
 حكما او المبيع في بيع ليس كذلك بل اذا هلك سقط الثمن وهو حق البائع وليس
 فيه ضمان والقوم سيموتون بالعين المضمونة بغيرها وسياتي تحقيقه ان شاء الله
 ودر ك تفسير الرهن بالذكر لا يبيع رجل سلعة وقبض ثمنها وسلمها وخاف
 المشتري الاحتجاج واخذ بالثمن من البائع رهنه قبل الذكر فانه باطل حتى
 لا يملك حبس الرهن حل الذكر ولم يحل اذا هلك الرهن كان امانة عند حل
 الذكر ولا اذا عقد حيا وقع باطلا كذا في الكافي واجرة نايحة ومغنية
 وعن حر حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا اذ لا يقابل شي مضمونا وكذا لا يرد
 بالنفس لتقدر الاستيفاء او شفقة لان المبيع غير مضمون على المشتري و
 جان او مدبون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجبر عليه شي وقصا
 مطلقا اي في النفس ما دونها لتقدر الاستيفاء بخلاف الجنابة خطا لا
 استيفاء الارض من الرهن مملوك ويصح بيع مضمونة بالمثل او القيمة كما
 وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم عبد اعلم ان الاعيان ثلثة اقسام احدها
 عين غير مضمونة اصلا كالامانة فان الضمان عبارة عن رد مثل المالك كالا
 مثليا او قيمة ان كان قيميا فالامانة ان يملك بلا تعذر فلا شيء في مقابلتها
 او بتعذر فلا يبق امانة بل يكون مضمونة وثانيتها عين مضمونة بنفسها
 كالمقصود ونحوه والقوم سيموتونها الاعيان مضمونة بنفسها ويريدون

عبد

الاعيان المضمونة في هذا انها وجبة ان الضمان كما عرفت عبارة رد مثلها
او قيمة فالشيء اذا كان مثليا او قيميا يكون بحيث لو حلك تعين المثل او القيمة
فيكون مضمونة في هذا انها مع قطع النظر عن العوارض وثانها عيان ليست
بمضمونة ولكنها عيان ليست بمضمونة ولكنه شبه المضمونة كبيع في يد البائع فانه
اذا اهلك لم يضمن احد بمثل او قيمة لكن الثمن يسقط عن ذمة المشتري وهو غير
المتعلق بالقيمة فيجوز هذا الاعتبار سموه بالعين المضمونة بغير مكانه من قبيل
المشاكله ويصح بدعي كما هو الاول وهو توطئة لقوله ولو موعودا فملكه في
يد المدين عليه اي على المدين بما وعد من الدين يعني ان رهن لتوضيحه الف درهم
وهلك الرهن في يد المدين فملكه على المدين بمقابل الف الموعود فيجب عليه
تسليم الف الى الراهن اذا لم يكن الدين اكثر من قيمة الرهن بل كان مثليا
او اقل حتى اذا كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل بالقيمة ويصح ايضا برأس
مال التسليم عن العرف لان المقصود ضمان المال والمجانسة ثابتة في المالية
فيثبت الاستيفاء من حيث المال قال اهلك اي الرهن برأس المال او عن
العرف ثم العقد اي تسلم والعرف واحد حقه اي صار الرهن مستوفيا
لذاته لتحقيق القبض كما وان اقر قبل نقد وملك بطلا اي عقد التسليم
والعرف لغوات القبض حقيقة وحكم والمالم ثبات هذا التفصيل في المسلم
اقر بالاذكر فقال وبالمسلم فبان ملك اي الرهن ثم العقد وصار اي
الرهن عوضا للمسلم فيه فيصير كانه استوفاه وان تسخ اي عقد التسليم
صار اي الرهن رهنا ببدله وهو رأس المال فيجوز ضمانه كالمقصود اذ اهلك
وبرهن يكون رهنا بقيمة وملك رهنه بعد القبض ملك به اي المسلم فيه
حتى يجب عليه رد مثل المسلم فيه لقبض رأس المال لانه رهنه به وان كان محبوسا
بغيره وهو رهن للمال ويصح ايضا بدعي عليه اي الا عبد طهر مفعول الرهن
المقدر لانه يملك المبادع رهنا او في منتهى حق العبيد لان قيام الرهن بخلف
ابلق خوفا من الغرامة ولو ملك يملك مضمونا ولو ديعه هلك مائة والوجه
كالآ وهو اي يوسف وزفران لا يجوز منهما ويصح ايضا بدين عبد اقل
او زكية ان ظهر العبد او الخمر او الزكاة ميتة وبديل صلح عن انكار
ان اخر ان لا دين صورة رجل صالح عن انكار ورهن ببدل الصلح

ثم تصادقا على ان لا دين فالرهن مضمون والاقل في هذه المسألة ان الرهن
الدين ظاهر كلفه لصحة الرهن ولا يشترط وجوب حقيقة شري على ان يرهن شيئا
او يعطى كقبلا حال كون الرهن والكفيل معان التهمة متعلقين ببيع وبابي اي
المشتري ان يرهن ما سواه او يعطى كقبلا سواه صح اي الشراء استحسانا لا
قياسا لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين ولانه صفقة في
صفقة وهو منهي عنه كما روج الاستحسان انه شرط ملزم للعقد لان الكفيل
والرهن كل مستيناق وهو يلزم وجوب الثمن فاذا كان الكفيل حاضر او الرهن
مقبضا اعتبر معنى الشرط وهو الاستيناق فصح العقد والا اعتبر معنى الشرط
ولا يجبر اي المشتري على الوفاء لان عقد الرهن تبرع من جانب الراهن ولا جبر
على المتبرع وانما صار حقا من حقوقه اذا وجد ولم يوجد بعد والوعد بالرهن
لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزمه لم يسلم فلان لا يصير لازما بالوعد او يله
فلهما بيع تسخ الا اذا سلمت حالا او قيمة الرهن رهنا اي اذا ابي المشتري
ولم يجبر على الوفاء جاز للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه بالبيع كان بهذا
الشرط فبدونه لا يكون راضيا واذا لم يتم رضاه كان لان يفسخ او يجرى
بترك الرهن الا اذا كان كما ذكر حصول المقصود ح اذ به الاستيفاء انما ثبت
على المعنى هو القيمة لان الصورة امانة قال اي المشتري لبايعه وقد اعطاه
شيئا غير المبيع امسك هذا حتى اعطى منك كان رهنا لانه ذكر ما يدل على الرهن
لان العبرة للمعاني وقد خلاف زفر رهن عينا من رجلين بدعي لكل منهما
صح وكذا رهن عند كل منهما لان نصفه رهن لاحدهما ونصفه لآخر لان
الرهن اضيف الى جميع العيان بصفقة واحدة ولا شوبع فيه وموجبته
بالدين وهو لا يتجزأ فصار محبوسا بكل منهما ولا ينافي فيه كما اذا قتل واحد
جماعة فحضر احد اولياء المقتولين واستوفى يكون مستوفيا لنفسه والباقي
بخلاف الرهن من رجلين حيث لا يجوز عند اي ح لان المقصود منهما ايجاب
الملك العيان الواحد لا تصور كونها ملكا لكل منهما محلا فلا بد من التماس
وهو ينافي المقصود وفيه يبيح لكل في نوبته كالعقد في حق الآخر ولو هلك
صحن كل حصته اي حصته وانه اذ عند المالك يصير كل منهما مستوفيا حصته
لان الاستيفاء يتجزأ فان قضى دين احدهما فكل رهن الآخر لان جميع العيان

رهن في يد كل منهما لا تفرق رهن من رجل رهن من رجلين عليها صح الرهن بكل
اي كل الذين يمسك اي المرتهن اي قبض الكل اي كل الذين لان قبض الرهن
يحصل في الكل بلا شئ بطل حجة كل من شخصان انه رهن عبده وقبضه
بانه مسئلة مستقلة لا تعلق لها بما سبق يعني اذا اقام كل واحد
من رجلين على رجل انه رهن عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل لان كلا
منهما اثبت ببينة انه رهن كل العبد ولا وجه للقضاء لكل منهما بالكل لا
العبد الواحد بحيل كون كل رهن بهما او كل رهن بهما في حال واحدة
ولا للقضاء بكل واحد بعينه لعدم الاولوية ولا للقضاء لكل منهما بالنصف
للازم الشيوع فتعين التمايز ولو مات رهنه والرهن موصوفين كل
لذلك اي بانه رهن عبده وقبضه كان نصفه اي نصف العبد مع كل
منهما رهن بحقه لان حكمه في الحياة للجسم الشيوع بضره وبعد المات
الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوع لا يضره **باب**
رهن يوضع عند عدل سمي بعقد الة في زعم الراهن والمرتهن وضعا في
وضع الراهن والمرتهن الرهن عند صحه خلاف لما لك ولا يافده منه اي
الرهن من العدل احدهما لتعلق حق الراهن في الحفاظ ببيع وامانة حتى
المرتهن بالاستيفاء فلا يملك احدهما ابطاله حتى الآخر ويضمي اي العدل
بدفع اليه اي دفع الرهن اليه احدهما لانه مودع الراهن في حق العين وحق
المرتهن في حق المالية واحدهما اجنبي عن الآخر والمودع يضمي بالدفع الي
الاجنبي ويملك على المرتهن اي ان يملك الرهن في يد العدل يملك في ضمان
المرتهن لان يدع به المرتهن وكل اي الراهن والمرتهن او العدل او غيرهما ببيع
اي بيع الرهن عند حلول الاجل صح لانه لو قيل ببيع ماله قال من شرط اي
التوكيل في عقد الرهن لم ينزل بالقول وبموت الراهن او المرتهن الا بغير
التوكيل سواء كان التوكيل المرتهن او العدل او غيرهما واذامات التوكيل لا يفرق
وارثه ولا وصية مقامه لان الوكالة لا تجري فيها الارث ولان الموكل
رضي براه لا يراه غيره وله اي للتوكيل ببيع اي الرهن بغيره ورضي اي الراهن
كما يبيعه حال حيوته بغيره وان مات المرتهن فالوكل على كالة لانه لا
ينقل موتها ولا موت احدهما ويحرم اي التوكيل عليه اي البيع ان حل بالار

والراهن غايب لئلا يتقرر المرتهن وكيفية الاجبار ان يجبره القاضي انما
يبيع فان لم يبع فالقاضي يبيعه عليه لو قيل بالخصومة غايب موكل حيث
يجب عليها لدفع الضرر ولو وكل بالبيع مطلقا ثم رهنه عن نفسه لم يبيعه
لانه الكافي ولا يبيعه الراهن او المرتهن الا برضى لانه كل منهما حقا
في الرهن للراهن حق الملك والمرتهن حق الاستيفاء باعه اي الرهن العبد
حتى فرج من الرهن فالتمتع رهن مقامه وان لم يقبض لقيام مقامه
لذلك اي هلك النعم هلك على المرتهن لبقاء عقد الرهن في النعم لقيامه
مقام المبيع الموهون كذا قيمة عبده رهن قتل اي اذا قتل العبد الموهون و
غرم القاتل قيمة صغار رهن بدل العبد وكذا عبده قتل اي العبد الرهن
قد دفع به فانه ايضا يكون رهن بدل العبد المقتول فان ادعى ان باع
العدل الراهن فادعى ثمنه اي ثمن الرهن المرتهن كاستحقاق اي الراهن فحق
الهالك اي اذا هلك الرهن في يد المشتري قد وقع فيما رايته من نسيج صدي
الشريعة بدل المشتري المرتهن فكان سهم من النسيج ضمن المشتري الراهن
قيمة الراهن لانه غاصب في حقه وصح البيع والقبض اي قبض النعم لان الراهن
ملكه باء الضمان او ضمن المشتري العدل القيمة لانه متعده بالبيع والتسليم
فهو اي في يكون العدل بخير ان شاء ضمن الراهن قيمة الرهن لانه لو قيل
فيرجع عليه بالحق بالقرض من جهة وصحي اي البيع والقبض لانه ملكه بالبيع
فتبين انه باع ملك نفسه فلا يرجع المرتهن على العدل بدونه او ضمن المرتهن
ثمنه الذي اذاه اليه اذ يتبين بالاستحقاق انه اخذ النعم بغير حق لان العدل
ملك العبد بالضمان فهو اي ذلك النعم له اي للعدل لانه بدل ملكه وانما اذاه
الي المرتهن على طعن ان المبيع ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن راضيا
به فلا يرجع به عليه ورجع المرتهن على رهنه بدنه لان العدل اذا رجع بطل
قبض المرتهن النعم فيرجع المرتهن على رهنه بدنه ضرورة وفي القائم عطف
على قوله ففي الهالك اي اذا كان الراهن قابلا في يد المشتري اخذه اي المشتري
من مشتريه لانه وجد عين ماله ورجع هذا اي مشتريه على العدل بثمنه لانه
العائد وحقوق العقد تتعلق به ثم يرجع هذا اي العدل على الراهن
اي بثمنه لانه الذي ادخل في العقد بتوكيله نجي عليه بخله واذ رجع

عليه صح قبض المهرين النعم وسلم المقبوض له او يرجع العدل على المهرين بنعمه
لان العقد لما استقصى بطل النعم وقد قبض المهرين ثمنا فاذا بطل وجب
نقض قبضه ضرورة ثم يرجع هو اي المهرين على الراهن بدنية لانه اذا رجع
عليه واستقصى قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع عليه وان لم يشترط اي
التوكيل في عقد الرهن عطف على قوله فان شرط بل وكل بعد يعني ان يذكر
من التفصيل انما يتاخر اذا شرط التوكيل في عقد الرهن وانما اذا لم يشترط فيه
بل وكل الراهن العدل بعد العقد فالحق العدل من العدم رجع به العدل
على الراهن فقط اي لا على المهرين لان التوكيل اذا كان بعد العقد لم يتعلق به
حق المهرين فلا يرجع عليه كما في الوكالة المجردة عن الرهن بان وكل انسانا ببيع
شيئا ويقضي دينه من ثمنه ففعل ثم لحقه عدم لم يرجع به على القابض بطل
الوكالة المشروطة في الرهن اذا تعلق بها حق المهرين وكان البيع واقعا
لحقه وقد سلم ذلك بخلاف ما لا يبرأ الضمان قبض المهرين ثمنه او لا صورة
عدم قبضه ان العدل باع الرهن بالراهن وضاع النعم في يد العدل لما تعلق
ثم استحق المهرين فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن هلك المهرين
مع المهرين فاستحق وضمن الراهن قيمته هلك بدنية يعني اذا استحق الرهن الهلك
رجل ظر الجوارا لاشاء ضمن الراهن قيمته وان شاء ضمن المهرين لان كل منهما
متعة في حقه بالتسليم وبالقضاء فان ضمن الراهن فقد هلك بدنية لانه
ملكه باو الضمان فصحت الايقاع وان ضمن المهرين رجع على الراهن بقيمته التي
ضمنها وبدنية اما بالقيمة فانه مفقود من جهة الراهن بالتسليم والى بالدين
فانه استقصى قبضه فيعود حقه كما كان باج
النصف والجنانية في الرهن وقبض بيع الراهن اي اذا باع الراهن بلا اذن
المهرين فالبيع موقوف لتعلق حق المهرين به فيستوفى على اجازة ان اجازة المهرين
او قضى اي الراهن دينه نفذ اما الاول لان التوقف لحقه وقد قضى بسقوط
واما الثاني فاما المانع من النفوذ فذال والمقتضي هو التصرف القادر
من الامل في المحل بوجود النعم فان البيع اذا نفذ باجازه المهرين فيقبل
حقه اليه بدل وان نسخ اي المهرين عقد الرهن لم يفسخ في الاصح لان التوقف
مع المقتضي للنفذ انما كان لصيانة حقه وحقه بصالحا بانفقا موقوف

واذا بقى موقوفا على المشتري اليه فله او رفع الاصل على المفسخ اي نسخ
العقد بحكم عجز الراهن عن التسليم باع اي الراهن الرهن من رجل ثم باع
من اخر قبل الاجازة اي اجازة المهرين وقبض البيع الثاني على اجازة
ايضا اي كما وقف الاول فان الاول موقوف والموقوف لا يمنع توقف الثاني
فلو اجازته اي اجازة المهرين البيع الثاني جازا الثاني لا الاول ولو باع
الراهن الرهن ثم اجر اي الراهن او رهن او وهب من غيره اي المشتري فاجازته
فاجازته اي هذه التصرفات من البيع وغيره المهرين جازا الاول وهو البيع
لا البواقي والتوقف بين المسلمين حيث جاز البيع الثاني بالاجازة
في الاول ولا يبرأ الضمان المذكورة بعد البيع في الثانية سوى البيع مع
وجود الاجازة للكل ان للمهرين فابعد البيع المتعلق حقه ببدله بخلاف العقود
المذكورة اذ لا بد له في الهبة والرهن وما في الاجازة بدل المنفعة للعين
وحقه في الهبة العين لا المنفعة وكانت اجازته اسقاطا لحقه في المانع
فنقض البيع وصح اعتاقه اي عتاق الراهن الرهن وتبريره واستيلاده
لانه تصرف صدر من الامل وقبض المحل فيبطل الرهن لقوات محله فلو كان
الراهن موصرا طالب بدنية الحال اذ لا معنى للزام قيمة الرهن مع حلول
الدين وفي المحل اذ منه اي الراهن قيمته وجعلت رهنه بدل حتى يحل الدين
لتحقق سبب الضمان وقاية في التصديق وهي حصول الاستيفاء وحسبها
اي حلول الاجل فاذا حل استوفى حقه اذ كانت من جنس لان الغريم له ان
يستوفى حقه من مال غريمه اذا ظهر بحسن حقه فان كان فيها فضل ذه لا
حكم الرهن بالاكستيفاء وان كانت اقل من حقه رجع عليه بالزيادة لتقدم
ما سقط ولو كان الراهن مفسرا في العتق يسع العبد للمهرين في ذلك
من قيمة ومن الدين اي اذا كان القيمة اقل من الدين يسع في القيمة وان
كان الدين اقل منهما يسع في الدين ورجع على سيد اذ احصا غنيا لا فقيرا
وهو مضطرب بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحل منه وفي احبته يعني التبرير والاستيلاء
يسع كل من المدين والمستولى للمهرين في كل الدين بلا رجوع على سيده لانه
اذا ياه من مال المولى لان كسبه ماله والعتاق اي تلف الراهن رهنه كاعتاق
غنيا ان كان الدين حالاً اذ منه الدين وان كان موقفا اذ قيمته فيكون

رهنه الى حلول الاجل واجبتى تلفه ضمن المرتهن فياخذ منه او قيمته وكان اي
الماخوذ رهنه بدل كما في اعاره اي الرهن مرتهن رهنه او اعاره اوصفا
من الراهن والمرتهن باذن صاحبه اخر فقبضه سقط ضمانه اي ضمان الرهن
حالا للمنافاة بين يد العارية وبذ المرتهن وان وصليت بقى الرهن ولهذا
كان للمرتهن ان يسترده اليه بغير دفع على قدر سقط ضمانه بقوله هلك اي
الرهن مع مستعيره اي مع رهنه ان كان هو المستعير ومع اجبتي لان كان
هو المستعير هلك بلباى لفوات القبض المضمون وكل منهما اي من الراهن
والمرتهن رده اي رد الرهن المستعار رهنه كما كان لان كل منهما حقا
محمرة فيه فان مات الراهن قبل اي قبل رده الي المرتهن في صورة الاعارة
فالمرتهن احق به اي بالرهن من ساير القوم لان العارية ليست بلا رهنه
الضمان ليس من لوازم الرهن قطعا فان حكم الرهن ثابت في ولد الرهن
مع انه غير مضمون بالهالك واذا بقى الرهن فاذا اخذ عا الضمان لعود
القبض فيعود بصفته واذا اجرا و هب وباع اوصفا باذن الاخر من اجبتي
خرج عن الرهن فلا يعود الا بعقد مستدا ولومات الراهن قبل الرد الي المرتهن
فالمرتهن اسوة للقوم اذ تعلق بالرهن حق لازم بهذه الصفة فيبطل
حكم الرهن بخلاف الاعارة حيث لم يتعلق بها حق لازم فانتهى رهن عبد
عصبه ثم استراه من مالك لا ينفذ الرهن لانه توقف على اجازة المالك فلا
ينفذ با جازة غيره ولا يسقط الدين بهلاكه لان ملك الراهن ثبت بعد
عقد الرهن بخلاف اذا هلك في يد المرتهن واختار المالك تخمين الراهن لا
ملكه بالضمان من وقت الغصب فكان ملك الراهن سابقا على الرهن كذا
في القاعدية مرتهن اذن باستعماله اي اذن له الراهن بل طلب منه فيعانه
الاستعارة وان كان الرهن عارية او استعاره اي الرهن من رهنه لعل
ان هلك اي الرهن حال العمل في صورتي الاذن والاستعارة لم اجبتي اي
المرتهن بشئ يد العارية با استعماله وبس خالفه ليد الرهن فانتفع الضمان
وتجوز فيه اي قبل العمل وبعد الفراغ منه ضمن كالرهن اي ضمن المرتهن ضمانا
كضمان الرهن وهو معلوم صح استعارة شئ ليرهن لان المالك رضي بقبض
دين المستعير بالره وهو يملك ذلك كما يملك ان يتعلق بذمته بالكلية واذا

صح فبرهن المستعير بما شاء من قليل او كثير فان الاطلاق واجبا لاعتبار
خصوصا في العارية لان الجحالة فيها لا تقضي في المنازعة وان عين
المعير تقيد بما عينه من قدر فانه اذا عين قدر لا يجوز للمستعير ان يره منه
منه او اقل لان التقيد مفيد وهو ينفع الزيادة لان غرضه الاحتياط بما
يتمتع اذ اوده ونفع النقصان ايضا لان غرض المعير ان يصير المرتهن مستويا
لاكثر بمقايله عند الهلاك ليرجع عليه ولو رهن باقل منه يهلك الباقي امانة
فلا يرجع عليه وجنس رهنه وبلد فان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالنسبة
الي البعض وتفاوت الأشخاص في الامانة والحفظ فان خالف اي بعد
اعتبر التقيد ان خالف المستعير المعير ضمنه اي المستعير للمعير الخلفه و
يتم الرهن لانه ملكه بالضمان فتبين انه رهن ملك نفسه او ضمن المعير
المرتهن لانه ايضا متعة فصار الراهن كالفاسد والمرتهن كغيب الغائب
ورجع اي المرتهن بما ضمن من القيمة وبدينه على الراهن اما رجوعه بالقيمة فلا
مغور من جهة الراهن واما رجوعه بالدين فلا ان جنسه انتقض فجاو حقه كما
كان وان وافق بان رهنه بمقدار ما احره وهلك اي الرهن عند المرتهن اذ
اي المرتهن كل دينه لو قيمة كالدين او اكثر لنظام الاستيفاء بالهالك ما وجب
مثله اي مثل الدين للمعير على المستعير وهو الراهن لانه قضى بذلك القدر دينه
وان كان كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة لا القيمة لانه قد
وافق وليس يتعد وبعض دينه عطف على كل دينه اي استوفى المرتهن بعض
دينه لو قيمة اقل او اقل من الدين وباقية دينه على الراهن المرتهن
اذ لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمة لو اختلف المعير يعني ان المعير اذ اراد
ان يقضي دين المرتهن لفك ملكه عن الدين ليس المرتهن ان يمنع عن تسليم
الرهن لان المعير غير متبرع بقضاء الدين لما فيه من تخليص ملكه فصار اداؤه
كاداء الراهن فيجبر المرتهن على القبول ويرجع على الراهن بما ادى ان ساوى
الدين القيمة لانه قضى دينه وهو مضطرب فيه فلا يوصف بكونه متبرعا وانما
قال ان ساوى لانه ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة متبرعا
فلا يرجع بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر المرتهن على تسليم الرهن وكذا
تأخر الشريعة هلك اي الدين عند الراهن قبل رهنه او بعد فله لا يضمن وان

وصليته تصرف منه من قبل بالاستخدام او الركوب وتجد ذلك لانه اصيل خالف
ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا لث في جنابة الراهن على الرهن مضمونة
لانه تقويت حتى لازم محترم وتعلق مثل المال يجعل المالك كالاجنبي في حق
الضمان وجنابة المهرن عليه اي الرهن سقطت من دينه اي المهرن بقدره
اي الجنابة لانه انكف ملك غيره فله ضمانه واذا الرهنه وكان الدين قد حل سقط
من الضمان بقدره ولزمت الباقي لان ما زاد على قدر الدين من القيمة كان امانة
وانما ضمت بالاطراف لا بقدر الرهن فهو بمنزلة الوديعة اذا انكفها المودع
يزم الضمان كذا في غاية البيان وجنابة الرهن عليهما وعلى الماهر والمرد
بالجنابة على النفس وجب المالك بان كانت الجنابة خطأ في النفس وفيما
دونها وانما يوجب نقصان فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما كون جنابة
على الراهن هرا فلا تنافي بين الجنابة المملوك على المالك وهي فيما يوجب المالك هدر فلان
هذه الجنابة لو اعتبرنا للمهرن كان عليه النظم منها لانها حصلت في ضمانه فلا
يفيد وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه رهنه بعد ايد الف بالث موجب
فصار قيمة مائة ففقد مائة وحل اجله اذ رهنه المائة من حقه وسقط
باقيه وهو ضمانه لان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة
عن فنور رهنه انما من خلاف نقصان العيب فاذا كان باقيا وبه المهرن
يد الاستيفاء صار مستوفيا لكل من الابداء ولو باء بارة بما اى باع
المهرن يد العبد باء الراهن بهما وبضهما رجع بما يفي وهي ضمانه لان الراهن
اذا باء صار كانه استرده وباء بنفسه فح بطل الرهن ويبقى الدين لا بقدر
ما استوفى فكذا ههنا قبل اي بعد ايد الف بعد بعدل مائة فوضع به تلك
اي الرهن بكل دين لان العبد الباقي قائم مقام الاول فصار كان الاول
قائم ويراجع سوء جنبي اي العبد المهرن يعني رهن رجل رجلا بعد ائتمه الف درهم
او اقل منه فقتل العبد قتيلا خطأ فداه رهنه لان ضمان الجنابة على المهرن
والعبد كله في ضمانه ودينه مستوفى لرقبه فيقال للمهرن اقد العبد من الجنابة
بان فداه اصح رهنه وكان دينه على الراهن بحاله والعبد رهنه كما كان ولم يخرج
اي على الراهن بشئ من الفداء لان العبد كله مضمون وجنابة المضمون كجنابة
الضمان فلورجع على الراهن رجع الراهن عليه فلا يفيد ولا يدفعه اي ليس

لمهرن ان يدفعه الى ولى الجنابة لانه لا يملك التملك فان اي ائتمه المهرن
من الفداء دفعه الراهن او فداه فيسقط الدين اي يقال للراهن ادفع العبد
او افده بالدية فان دفع او فداه سقط دين المهرن واخذ الراهن العبد وظل
الرهن ان لم يكن اي الدين اكثر من قيمة اي قيمة الرهن بل يكون مساويا
او اقل منها وانما اذا كان اكثر فيسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط
الباقي مات الراهن باع وصية الرهن وقضى الدين لانه قائم مقامه فان لم يكن
له وصي نصيب اي وصي لسعيه اي نصيب القرض رهن الوصي بعض الرهنه لدين
على الميت عند عريم من غرامه فوقف على رضى لا فريه ولهم رده لانه اثر بعض
الغرام بالاباء الحكمي لان موجب عقد الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمهرن حكما
فاشبه بالاثبات بالايفاء الحقيقي فان قضى دينهم اي دين ساير الغرام قبل
المرد اي قبل ان يردوه نفذ لزوال المانع وهو حق بقبية الغرام ولو انقضى
الوعيم اي لم يكن للميت لا عريم واحد جاز هذا الرهن اعتبارا بالايفاء الحقيقي
وبسبب حبه دينه لانه باع فيه قبل الرهن فكذا ابعده واذا ارهنه اي وصي دين
للميت على اخرج لانه استيفاء حكما وهو يملك ذلك وفي رهن الوصي نصيبا
تأتي في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل** رهن عشرين
فيمتد عشرين بها اي بعشرة فتم وتخلل هو يساويها اي العشرة بقية رهنها
اي بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذ بالتمخر خرج من كونه صالحا لا يفاء
واذا لم يبق الا ما تقوما وانما لم يبطل لانه بعد ان يعود بالتخلل ولهذا اذا
اشترى عشرين فتم قبل القبض لا يبطل البيع لاحتمال صيرورته خلا فكذا اخذ
ورهن شاة كذلك اي قيمتها عشرة بعشرة فماتت بلا ذبح فربح طلبة
مساوي درهما هو اي الجلد رهن به اي بدرهم لان الرهن يتقرر بالملك
فاذا اصيل بعض المثل يعود حكمه بقدره بخلاف ما اذا مات لشاة المبيعة
قبل القبض فربح طلبة ما حيث لا يعود البيع لان البيع ينقضي بالملك
قبل القبض والمنقضي لا يعود قبل ويعود البيع ايضا تمام الرهن كونه
ولبنة وصوفه ونمرة للراهن لتولن من ملكه ورهن مع اصيله لانه تبع له
الرهن حق لازم فيسقط اليه ويملك بجاننا اي ان يملك بملك بلكاني
لان الاتباع لا سقط لها مما يقابل لامل لعدم دخولها تحت العقد مقصود

وان بقى اي التمام و هلك لاصل فك بقى طه اي اتمك الراس بقسطم بقسم
الدين على قيمته اي قيمة التمام يوم الفكك بالفتح والكسر وقيمة الاصل اي
اصل الرهن يوم القبض لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة نصير
مقصودة بالفكك اذا بقى الي وقته والتبع ثوبا بل شئ اذا كان مقصودا
كولد المبيع فانه قبل القبض لاحقة له من الثمن فاذا قبض المشتري وصار
مقصودا بالقبض صار له حصة من الثمن ويسقط من الدين حصته الاصل اي
ما احتسب الاصل يسقط من الدين لانه يقابل الاصل مقصودا وبقية التمام بحصة
اي ما احتسب التمام اتمك الراس به الزيادة نصير في الرهن مثل ان يرهين
ثوبا بعشرة شواوي عشرة ثم يزيده الراس ثوبا اخر ليكون مع الاول رهنا
بالعشرة لا الدين مثل ان يقول الراس اقرضني خمسة افرى على ان يكون
العبد الذي عندك رهنا بالف والفرق ان الاصل المقر بينهما ان الاصل
ياصل العقد انما يتصور اذا كان الزيادة في المعقود عليه والمعقود به
فالزيادة في الدين ليست شيئا منها اما كونها غير معقود عليه لانه لم يكن مضمونا
قبل عقد الرهن ولا يبق بعد رهن عبد اسياوي القاذف في مثل اي عبد
يساوي القاذف في مثل اي عبد اسياوي القاذف بل هو اي الاول رهن
حتى يرد الي ربه والمرهن احيان في الثاني حتى يجعل مكان الاول لان الاول
دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقى الا بعض القبض فاذا كان
الاول في ضمانه لا يدخل الثاني فيه لانها رهنا بدخول احداهما فيه فاذا زال
الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجدد القبض منه لان يد المرتهن
على الثاني بدامته ويد الراس يستيفاء وضمان فلا يتوب عنه وقيل لا
يشترط لان الرهن تبرع كالحقبة وعينه لانه كما عرف وقبض الامانة يتوب عن
قبض الامانة ابراء المرتهن الراس عن دينه فقبل اي قبل الراس الا ابراء
او و هب له ملك الرهن في يد المرتهن بلا منع من صاحبه هلك كجاءنا
وقال زفر بن يحيى قيمة للرأس وهو القليل لان القبض وقع مضمونا بغير
لذلك ما بقى وجه الاستحسان ان ضمان الراس باعتبار القبض والدين
لانه ضمان استيفاء و لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالابراء لم يبق احداهما
وهو الدين والحكم ان ثبت بعلته ذات وصفين يزول بزوال احداهما وهذا

لوردة الرهن سقط الضمان لعدم القبض وان بقى الدين فكذا اذا ابراء
الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقى القبض ولو استوفاه اي المرتهن
دينه بالتمام او بعضه بقاء الراس او منقطع او شرائه عينا به اي بالدين
او صلحه عنه اي الدين على عين او احواله مرتهن به يدته على ارضه ملك في بيع اي
المرتهن هلك بالدين لان نفس الدين لا يسقط بالاستيفاء ونحوه لا تقدر
ان الدينون تقضي بانها لاهل انفسها لكن الاستيفاء يتقذر لعدم الغاية
لانه يعقب مطالبة مثله فاذا هلك الرهن تقدر الاستيفاء الكسور ورواها
الي من ادى في صورة ابقاء الراس او المنقطع او الشراء او الضلع وطلبت
الحالة و هلك الرهن بالدين اذا بالحالة لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال
عليه تقوم مقام ذمة المحيل وطه ايعود الي ذمة المحيل اذا مات المحتال عليه
مفسدا كذا اي كجا هلك الرهن بالدين في الصور المذكورة يهلك به ايضا
اذا هلك بعد تصادقهما على ان لا دين لان الرهن مضمون بالدين اذ بحصة
عند توفيق الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الحصة لاحتمال ان تصادقا
على قيام العين بعد تصادقهما على قيام العين بخلاف المبرأ لانه سقط به
كتاب الغصب

اورده عقيب كتب الرهن لا في الاول جسا شرعيا وفي الثاني غير شرعي
هو لغة اخذ الشيء من الغير بالتغيب متقوما او لا يقال غصب زوجة فلان و
خمر فلان وشرعا اخذ مال هو بمنزلة الجنس متقوم اخرا عن الخمر محرم اخرا
عن مال الخمر فانه غير محرم من يد مالك بل اذنه اخرا عن اخذه من يد المالك
بأذنه واشارة اليه ان ازالته عن يد المالك معتبرة في الغصب عندنا وعند
الشافعي هو اثبات بد العدو وان عليه نمرة الخلاف تظهر في زوال المقتصود
كولد المقتصود ونمرة البستان فانها ليست بمضمونة عندنا لعدم ازالة
اليه وعند مضمونة لاثبات اليد فاحل ان المعتبر في الغصب عندنا ازالة
اليه المحققة واثبات اليد المبطله وعند الشافعي المعتبر هو ان في فقط لا قيمة
اخرا عن السرقة فاستخدام العبد وتحمل الدابة اي وضع الحمل عليها غصب
لوجود ازالة اليد المحققة واثبات اليد المبطله فيها لاجل سعة على البسطة
لعدم ازالة اليد بالاستيلاء اذ لم يوجد منه النقل والتحويل والبسط ففعل

وقد نفى اثر فعله في الاستعمال فلم يكن اخذ اعني يد وحكمه الا ان لم يعلم انه مال
 الغير ورده العين قايمة والغرم بالكله وغيره اي لغير من علم الاجران لانه
 حتى الغير فلا يتوقف على علمه ولا انتم لانه خطأ وهو وقوع بالحدث ويجب
 المثل في المثلي كالكيل والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى في عباده
 عليه بمثل ما اعتدى عليكم الآية الماد بالمثل ما يوجد له مثل في الاسواق بل لا يملك
 بين اثاره يعقد به ولا يكون كذلك فهو قيمته ثم المثلي قد يكون مصنوعا
 بحيث يخرج الصنعة عن المثلية بجعلها دارا بالنسبة الى اصلها كالقيمة والقدار
 والابرقي فيكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث لا يخرج الصنعة عن المثلية
 لبقاء كثرته وعدم تفاوته كالداراج المضروبة والدنانير فان انقطع اي
 المثل فقيمة يوم الخصومة وعند اي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم
 الانقطاع لاي يوسف لما انقطع التحق بالمثل فيعتبر قيمة يوم انقطاع
 السبب لانه الموجب والمحدد ان الواجب المثل في الزمة وانما يتقرر
 في القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمة يوم الانقطاع ولان حقيقة ان النقل لا
 يثبت بخرو الانقطاع وهذا الوجه الى ان يوجد مثل ذلك وبقيضا
 القضي ينتقل فيعتبر قيمة يوم الخصومة والقضاء ويجب القيمة في القضي
 كالعوض والجواز والعددي المتقارب يوم غصبه لانه مطالب بالقيمة
 حين غصبه فيعتبر قيمة عند ذلك فان ادى الى الغاصب الهلاك جبر
 حتى يعلم انه اي المقتضى لو بقى لظهر ثم قضى عليه بالبدل لان حق المالك
 ثابت في العين فلا يقبل قوله حتى يغلب على ظنه ان صادقا كما اذا ادعى
 المدينون الافلاس من اي المالك ان مات عند غاصبه وابنت الغاصب
 اي من ان مات عند مالكة فبينة الى الغاصب او في غصبه لان وجوب
 الضمان بالغصب ثابت ظاهر وابنت الرذ عارض والبينة لم يدرى
 خلاف الظاهر وبينة المالك والى عند اي يوسف لان جعل اختلافا
 في الضمان وفي بينة ابنته وهو اي الغصب انما يتحقق فيما ينقل ويجوز
 لما عرفت ان ازالة المال عن يد مالكة باثبات اليد عليه ولا يمكن تحقيقه
 الا في المنقول لا العقار الذي لا ينقل ولا يحول فلو اخذ عقارا وهلك
 في يد ماله غلب السبيل على الارض فبقيت تحت الماء او غصب دارا

فهدمت بانه سماء او جاء سبيل فذهب بالبناء لم يضمن لان شفاء شرط
 وهو الغصب قبل ثلثه عمدا والذين والاسر وشئ في فصولهما الاصح انه
 يضمن بالبيع والسليم وبالطرد في الوديعة يعني اذا كان العقار ووديعة
 عنده فحده كان ضامنا بالاتفاق وبالرجوع عن الشهادة بان شهدا
 على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا وضمن فيهما اي العقار والمنقول
 ما نقص مفعول ضمن بفعله متعلق بقوله نقص وسكنه هذا بيان الضمان
 في العقار العبارة الصادرة عن المشتري ههنا ما ذكرنا وبين شرح الهداية
 وغيرهم الفعل بالهدم والسكنى بالسكنى المحصورة وهي ان يكون مقاداة
 بعمل يقضي الى اتمام البناء كالحداثة والقصارة حتى قالوا في شرعي
 الهداية ويدخل فيما قالوا اذا تهدم الدار بسكنائه وعمل انما قيد بعمل لانه
 اذا تهدمت الدار بعد ما غصب سكن فيها لا بسكنائه وعمل بل بانه شئ
 فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح فظهر لا مردع بيان سبب النقص
 الاول بوجوده بقاء وهو المظن والثاني ما يقضي اليه بالاحرة وهو المستلزم
 الخاصة وقد غير صاحب الوقاية هذه العبارة فقال ما نقص بفعله كسكنائه
 فهدم عليه ان السكنى ان فهدت بالعمل الموهن لم يبق بالسبب الاول اعني
 الهدم فوض والاولى كون السكنى المجردة عن العمل الموهن سببا للضمان
 وقد عرفت ان الدار مع السكنى اذا تهدمت بانه سماء او ليس فيها
 وعند شيخنا منقول من خط المص كانت العبارة المكتوبة فيها اولها
 الهداية وغيرها ثم غيرت بتعويض الشريعة والصوت ما يوافق الهداية
 وزعم فان الارض المقتضية اذا انتقصت بالزراعة يغرم النقصان
 لانه اتلف بعض او باجادة عبد غصبه عطف على فعله وبيان للضمان
 في المنقول اي ضمن ايضا ما نقص باجادة عبد غصبه فحصل له في مدة الاجارة
 نقص سبب استعمال بخلاف المبيع يعني اذا انتقص شئ من قيمة المبيع في
 يد البائع بفوات وصف منه قبل ان يقبضه المشتري لا يضمن البائع شيئا
 لنقصانه حتى لا يسقط شئ من الثمن وان فحس النقصان وتراجع السعر
 اذا رد في مكان الغصب يعني اذا رد الغصب المقتضى الى مالكة بغير نقصان
 المستوفى لا كان الرد في مكان الغصب فلا ضمان عليه لان تراجع بغير

الربح لا بقدر جزء وان لم يكن فيه خسر المالك يابى اخذ القيمة ويباع الا
الى الذئب الى ذلك المكان ليسترد لان النقصان حصل من قبل
القاصب ينقل الى هذا المكان فكان لان يلزم الضرر ومطالبة بالقيمة
ولان ينظر ويصدق باجره عطف على ضم اي اذا غضب بعد امثلا
ونحوه ولهذا جرت فتنقه بالاعتقال وضم ما نقص تصدق باجره
عند البيع ونحوه اصله ان الغلة للقاصب عند اخلاف الشاقي لان
المنافع لا تقوم الا بالعقد والعاقبة هو القاصب فهو الذي جعل منافع
العبد مالا يعقد فكان هو اولى به بطحا ويؤثر ان يتصدق بها كاستفاد
ببدل خبيث وهو الترف في مال الغير واجر مستفاده اي اذا استفا
شئنا واجره واخذ اجره ملكه وجب عليه تصدقه لما ذكره وزج اي تصدق
ايضا بزج حصل بالتعرف في مودعه ومقصود متعينا بالاشارة
او بالشراء بدرهم الوديعه او الغصب ونقدان ان اشار اليها ونقد
غيرها او الى غيرها او اطلق ونقد لا يعني ان المودع او القاصب اذا
تصرف في الوديعه او المقتضى وزج يتصدق به عند البيع ونحوه هذا
واضح فيما يتعلق بالاشارة اليه كالعوض ونحوه لان العقد يتعلق
به حتى لو هلك قبل القبض بطل البيع فبقيت الرقبة واليد في المبيع
بملك خبيث فيصدق به اما فيما يتعلق بالادراج والذئب فنفذ ذكر
في الجامع الصغير اذا اشترى بها فانه يتصدق بالزج فظاهر في الغنا
يرى على انه اراد به اذا اشار اليها ونقد منها واما اذا اشار اليها
ونقد من غيرها او اطلق ونقد منها او اشار الى غيرها ونقد منها فنه
كل ذلك يطيب له لان الاشارة اليها لا تفيد التعيين فيستوي
وجوده وعدمه الا ان يتأكد بالنقد منها وبه كان يعني الامام ابو الليث
وفي الكافي قال مشايخنا لا يطيب لكل حال ان تناول من المشتري قبل ان
يضم وبعد الضمان لا يطيب الزج بكل حال وهو المختار لاطلاق الجواب
في الجامع والمضاربة اجرة اي القاصب فاجاز ما ذكره في الملة فنقد
اي يوسف اجراما مضى قبل الاجازة وما يقع ملكه لان القاصب فضولي
في حقه وعند محمد اجراما مضى لانه العاقبة وما يقع ملكه لانه

فضولي في حق ما ذكره اي على الخلاف لو اجرة فاستحق في المدخ واجازت
لانه كالمالك عصب اي رجل لا وغيره اي المقتضى اخر انما اذا تغيرت
فعله مثل ان صار العنب زيبيا بنفسه والترطب ثم اقال المالك فيه لثنا
ان شاء اخذه وان شاء تركه وضمته وزال اسمه فقات اعظم من دفعه
اخر انما اذا غضب شاة فذبحها فان ملكها لم يزل بالزج المجر
اذ لم يزل اسمها حيث يقال شاة مذبوحة ولم يقل واعظم من دفعه لان
قاله قصد تناول الحنطة اذا غصبتها وطمعها فان المقاصد المتعلقة بعين
الحنطة كجعلها هرسية ونحوه يؤول بالطمع ولا طاعة اليه لان قوله زال اسمه
مفرد عنه لانه يلزمه او احلها اي المقتضى بملك القاصب لم يميز اصلا
كاختلاط برة برة او شعير بشعير او لم يميز الا بخرج كاختلاط برة بشعير
او بالعكس صفة اي القاصب المقتضى وملكه اما الضمان في صورة التغير
وزوال الاسم فلكونه متعديا واما الملك فلانه احدث صنعة متقومة لان
قيمة الشاة تزداد وطمعها وشبهها وكذا قيمة الحنطة تزداد ويجعلها وثقا
واحد انما حير حق المالك في الكاسم وجه تبدل الاسم وفات اعظم المنافع
حق القاصب في الصنعة فابم كل وجه فيكون راجعا على المالك من وجه
على ما تقرر في الاصول ان ضربى الرجح اذا ارضا كان الرجحان في الذئب
اخر منه في الحال واما الضمان في الاختلاط فلكونه متعديا فيه واما الملك
فلما يجمع البدل في ملك المقتضى منه بلا حل متعلق بملكه قبل الرضا
اي رضا المالك اما بادهاء بدله او ابرائه او يضمن القاضى وهذا استحسان
والقياس الحال لان ملكه ثبت بكسبه الملك يجوز للتصرف بلا توقف على
رضا غيره ولهذا لو وهبه او باعه صح وجب الاستحسان قوله في الشاة
المذبوحة المصلحة بل رضى صاحبها اطعموها الاسراف والامر بالتصدق
زوال ملك المالك وعمره الانتفاع للقاصب قبل الارضا ولان في
اباحة الانتفاع فتح باب القصب فيجوز قبل الارضا حسبا لما ذكره الفساح
ونفاذ بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك كفا في البيع الفاسد كدخ و
طمعها او شبهها وطمع براء وزرع وجعل حديد سيفا والبناء على ساج
وهي شجر عظيم جدا ولا ينبت لابلاد الهند وان ضرب الحجرين دحما او

دنيا را او انا فلما لك بلا شيء لان العين باقى من كل وجه ومعناه ان
الثمنية وكونه موزونا وصاحبها باقى حتى جرى فيه الربوا باعتبارها دمج
شاة غير طرحتها اي ذلك الغير شاة عليه اي الذابح واخذ قيمتها واخذ
اي الشاة المذبوحة يعني ان المالك مخير ان شاء ضمنه قيمتها وسلم الشاة
اليه وان شاء اخذها وضمن نقصانها لانه اتلاف من وجه لوقوت بعض
المنافع كالحمل والدر والنسل وبقاء بعضها وهو اللحم والكاك انت
الدابة غير ما كول اللحم فقطع الغصب طرفها بضمنه المالك لوجوده كالتلف
من كل وجه كذا لو خرق ثوبا وثوت بعضه وبعض نفقه يعني ان المالك
مخير فيه ايضا ان شاء ضمن الغصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب
وان شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان لما ذكر ولو خرق ثوبا ضمن اي
الغاصب كلها اي كل القيمة وفي فرق يسير نقصه بلا نفوت شيء منه
ضمن ما نقص واخذت الثوب ثوبه لان العين قائم من كل وجه يعني
ارض غيره او غرس قلعها اي البناء والغرس وردت لان الارض للغاصب
حقيقة فينبغي فيها حق المالك كما كان والغاصب جعلها مشغولة فيؤجر
بتقريبها كما لو شغل طرف غيره بطعامه ولما لكها اي الارض ان يضمن
اي للبناء او الفارس بتمتتها اي قيمة البناء والغرس ان نقصت
اي الارض به اي بالبناء او الغرس وبان طريق مؤتمتها بقوله فتقوم
اي الارض بدونها اي بدون البناء والغرس ومع احد حال كونه
مستحق القلع فيضمن الفضل فان قيمة الشجر والبناء المستحق القلع
اقل من قيمة مقلوعا فقيمة المقلوع اذا انقصت منها اجرة القلع كان
الباقى قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر
المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقى تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر
تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة هـ اذا كانت قيمة
الساحة اكثر من قيمة البناء او الغرس واذا عكس فللغاصب ان يضمن
لقيمة الساحة فيأخذها اي الساحة كذا في النهاية خبر الثوب الذي ضمنه
او صغر اولت التسوية الذي خصه يسمى فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه
اي الثوب حال كونه ابيض يعني اخذ منه قيمة ثوب ابيض ومثل هو بقره

وسلم الي الغاصب لانه من المملوك او اخذها اي الثوب والتسوية وهي
ما زاد الصنيع والتمتع لان الصنيع مال منقوض كالثوب وبعضه وصنيعه لا
يسقط حرمة ماله ويحب صيانتهما كالحمل وذابح ايضا معنى مال احد حيا والذابح
حق الآخر في عين ماله وهو فيما قلنا من التخيير لانا اثبتنا الخيار لرب الثوب
لانه صاحب اصل الغاصب صاحب وصف وان اسود اي الغاصب ضمنه
اي المالك ابيض واخذه ولا يبي للغاصب من اجر التسوية لانه نقص العلم
فصل عيب اي الغاصب ما عصب وضمن قيمة ملكه اي الغاصب
ملكه مستند الي وقت الغصب وقال الشافعي يرجع لملكها لان الغصب
تعد محض فلا يكون موجبا للملك لانه حكم شرعي فيستدعي سببا مشروفا وانا ان
المالك ملك بدل المقتضى بكامله اي رقبته ويؤاخذ بغيره لا يخرج المقتضى عن
ملكه ثوبا يجمع البطل والمبدل في ملك شخص واحد وجب ان يدخل في ملك الغاصب
والا لزم ثبوت الملك بلامالك وصدق اي الغاصب في قيمة اي المقتضى
بقيمة ان لم يبرهن المالك للزيادة يعني ادعى المالك زيادة قيمة المقتضى
واثبته الغاصب فان برهن المالك قبله الا صدق الغاصب بقيمة في نفي
الزيادة كما في سائر الادعاءى فان ظهر اي المقتضى وهي اي قيمة اكثر مما
ضمن الغاصب وقد ضمن بقوله مع يمينه اخذه اي المقتضى المالك ورد
عوضه او امضى اي المالك الضمان لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى
الزيادة وانما اخذ دونها لعدم اليقينة ولو ضمن الغاصب بقوله لكذا
حجته اي حجة مالكه او تكول الغاصب فهو له اي للغاصب ولا خيار للمالك
لانه رضى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط نقد بيع غائب
ضمن بعد بيعه لا اعتاقه كذلك اي اذا ضمن بعد الاعتاق لان الملك انما
للغاصب ناقص بثبوت مستند او الثابت مستند انما ثبت من وجه دون
وجه والمالك لناقص كيف لنفاذ البيع دون العتق زوايد المقتضى مطلقا
اي سواء كانت متصلة كالتمتع والحسن او منفصلة كالولد والثر
لا تضمن الابا للعتق او المنع بعد الطلب لانها امانة وحكمها هذا ما
الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها اي اذا ولدت الجارية المقتضى
ولا اكان النقصان مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة الولد فناء

به جبر النقصان بالولاء ويسقط ضمانه عن الغاصب والالتباس بحسب
 زني بانه غصبها فجلت فرددت حاملا فولدت فماتت ضمن قيمتها
 لانه لم يرد كما اخذها لانه اخذها ولم يتعقد فيها سبب التلف وردا
 وفيها ذلك فصار كما اذا جنت جنات في يد الغاصب فجلت بها او
 بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الغاصب كذا اذا اختلف الحرة بين
 اذا زني بها اي بامه غصبها واستولوا اي جلت منه وادعى ثبت
 النسب بعد ارضاء المالك لان التضييع ممن لحق التضييع او رث
 شريته والنسب يثبت بهما كما لو زنت به غير اخته والولد يثبت لان
 الحرية لا تنبت بالشبهة كذا في الكافي المتأخر كرواية وسكني الدار
 واستخدم المملوك لا تضمن بالغصب الا تلفا صوره غصب المتأخر
 يغصب عبدا مثله ويمسكه شهرا ولا يستعمل ثم يرد على سيد ومروءة
 اتلاف المتأخر الا بعمل العبد شهرا ثم يرد على سيد كذا في الكافي
 بل تضمن ما يتقص باستعماله فيقوم النقصان الا ان يكون اي المصوب
 استثناء من قوله لا تضمن وقف ومال شيم فان منافعها تضمن كذا في
 العاوية وغيرها ولا تضمن ايضا حر المسلم وخيرته بان اسلم في ذني
 يد الحر والخير فانها آخر لا تنافي بينهما في حق المسلم بخلاف الذي
 من الحر والخير حيث يضمنان بالالتلاف لانها مال في حق غصب حر
 مسلم فخلها بغير مقوم كالنقل من الظل الى الشمس ومنها اليه او قبل
 ميتة قد بعه به اي بغير مقوم كالتراب والشمس اخذها المالك مجانا اذ
 ليس فيه مال منقوم للغاصب وكانت له باغة اظهارا للهالية والتقوم
 فصارت كفضل الثوب ولو اختلفا ضمن لالتلاف ملك الغير ولو خلتها
 بمقوم كالمخ ملكه اي الغاصب الخلل ولا يضمن للمالك عليه اي الغاصب
 لان الحر لم يكن متقوما والمخ مثله متقوم فخرج جانب الغاصب فيكون
 لا يغير شي ولو دبر به اي بمقوم كالقود والعص ونحوها الجلاء اخذه
 المالك ورواها في الدبر اذ بهد الدبر ان فصل الجلاء مال متقوم للغاصب
 كالصنيع في الثوب فخرج جانب الغاصب ولو اختلف لا يضمن لانه لم
 يتلف مال الغير ضمن بكسر معرف وهو ان الله وكبريا ورواها في

وطيل

وطليل وطينور قيمة صالحة لغير الله في الطينور يضمن الخشب المحبوب
 ونحوه البواقي ويضمن باراته سكر ومصنف وقد مر معنا في كتاب
 الاشرية قيمتهما لا المتل لان المسلم ممنوع عن تملك غيرهما ولو كان فعل
 جازوا ان اتلف صليب نصراني ضمن قيمة صليب لانه مال متقوم في حق
 وهو مقر عليه فلا يجوز التوضي له ويصح بيعها اي بيع هذه المذكورات وما
 لا يضمن ولا يصح بيعها وقيل الخلاف في الدف والطبل الذين يضران
 للسهو فاما طبل الغزاة والدف الذي يباع ضرب في العرس فيضمنها
 بالالتلاف بلا خلاف لهما ان هذه الاشياء اعدت للمعصية فبطلت تقويتها
 كالحرم ولا تنافي اموال الصلابة لهما في وجه الانتفاع وانما حلت
 لما لا يحل ايضا وصار كالاته المعينة ونحوها كالكبش النطوح والحمام الطيارة
 والديك المقابلة والعبد الحضي حيث يجب فيها غير صالحة لهذه الامور
 والقنوي على قولها لكثرة الفساد فيها بين الناس كذا في الخلاف حل فيه عبده
 او حل بباط دابة او فتح اصطبلها اي الدابة او فتح قفص طائر فانه
 هذه المذكورات وفي الدابة والقفس خلاف فحده او سعى الى سلطان من
 يوزيه ولا يرفع ايراده بلادفع اليه او سعى اليه من يفسق ولا يمنع
 عن الفسق بهية اي من الساعي اذ قال عند سلطان قد يوم وقد لا
 مقول القول قوله انه وجد ما لا يقوم لا يضمن في هذه الصور لا انتفاع
 التسبب وتخلل فعل مختار ولو غرم قطعا يضمن لوجود التسبب
 كذا اي ضمن الساعي لو سعى بغير حق عند محمد زجره عن السعاية وبه يعني
 او عبده غيره بالابان اذ قال قتل نفسك ففعل اي ابق وقتل نفسه وب
 عليه اي الا في قيمته ولو قال لا تلف مال بولاك فالتلف لا يضمن لانه مال
 بالابق او القتل صار غاصبا لانه استعمال في ذلك الفعل لا بالابق بالان
 المولي فلا يصير غاصبا له وانما يصير غاصبا للعبد والعبد المصوب قائم لم
 يملك وانما التلف بفعل العبد كذا في العاوية استعمال عبده لغير نفسه
 كان يقول لارتق هذه الشجرة وابر الثمرة لتاكل انت وانما لم يعلم انه
 عبده او قال ذلك لعبده اني عرضت قيمة ان يهلك لانه استعمال في منفعة
 وكو استعمال لغيره كان يقول ارتق الشجرة وابر الثمرة لتاكل انت لا اي

لا يضمن لانه لا يصير غاصبا كذا في العادة الله اعلم بحقيقة الحال
كتاب الاكراه

وجو المناسبة بينه وبين كتاب القصد وهو لغة حمل الفعل على امره
وشرا حمل الغير على فعل اعم من اللفظ وعمل ساير الجوارح بما يتعلق بالجل
وهو اعم من القتل والاتلاف العضو والجس والقرب والقيء بعد صباه
به اي رضا الغير بذلك الفعل لا اختياره اي لا يعدم اختياره لكنه اي ما
يعدم الرضا قد يفيد اي الاختيار وقد لا اي لا يفسد فالحال
ان عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع
صوره لكن في بعض الصور يفيد الاختيار وفي بعضها لا يفسد اقوله
هذا هو المستطوع في جميع كتب الاصول والفروع حتى قال صدر الشريعة في شرح
وهو اما يلحق بان يكون نفوت النفس والعضو وهذا معدوم للرضا مفسد
لا اختياره واما يلحق بان يكون بجس او قيد او ضرب وهذا معدوم للرضا
غير مفسد للاختيار فلا يصح ما قال في الوقاية هو فعل يوقعه بغير نفوت
او يفسد اختياره قال فيه جعل قسم الشئ تسيما لا يحل الخلفه على من يعرف
معنى القسم والقسم والعجب ان صدر الشريعة بعد ما قال في ذلك قال في
شرح الوقاية ثم الاكراه نوعان احدهما ان يكون نفوت للرضا وهو ان
يكون بالجس والقرب والثاني ان يكون مفسد للاختيار وهو ان
يكون بالقتل او قطع العضو نفوت الرضا اعم من فساد الاختيار
نفه الجس والقرب نفوت الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل
لا رضا ولكن لا اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد ثم قال وتحقيقة الاثر في
الشجرة تنبئ عن النمرة مع بقا اهلته وعدم سقوط الخطا عنه لان
مستل في الابتلاء بحقق الخطا الا يرى انه مرذوبين فرض وخطا وخصه
ويانتم حرة ويوجب اخري وهو دليل الخطا وبقا الاهلية وشرط اربعة
امور الاول قدرة الحال على تحقيق ما يهد به سلطانا او غير يعني لصا
او نحوه هذا عند حوا وعذابي لا يتحقق الا من سلطان لان القدرة لا
يكون بلا منعة والمنفعة للسلطان قال هذا اختلاف عمرو زمان لا آلت
حجة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان مع القوة ما يتحقق به

الاكراه فاجاب بناء على ما شاهد في زمانها ظاهرا وقصارا لا حالي
كل متقلب فيتحقق الاكراه من الكل والقوى على قوتها كذا في الخلاصة
والثاني في خوف الفعل وقوعه اي وقوع ما يهد به الى بل بان يغلب على
انه يفعل ليصير مجبولا على ما دعي اليه من الفعل المباشرة والثالث
كونه اي الفعل مستغنيا عن الكفر عليه حتى ما اي حتى نفسه كسب ما لا آلت
او اعتاق عبد او حتى شخص آخر كاتلاف لغيره او حتى الشئ كشراب الخمر
والزنا ونحوهما والرابع كونه المكره به متلف نفس او عضوا او موجبا
يعدم الرضا وهذا في ذاته وهو ايضا متفاوت بحسب الاشخاص
كما سيأتي وهو اي الاكراه اما يلحق بفقد الاختيار لو كان باطلا فليس
او عضوا واما يلحق بالقيء لوجس وقيد مدبول او ضرب متولد
في المبسوط الخ في الجس الذي هو الاكراه اما يلحق الاغتنام اليه وفي
الضرب الذي هو الاكراه ما يجده المالم الشديد وليس في ذلك حد لا زاد
عليه لا ينقص منه لان المقادير لا تكون بالتركي ولكن على قدر ما يرى الحاكم
اذا رفع اليه بخلاف جس يوم او قيد اي قيد يوم او ضرب غير شديد فانها
لا تكون الاكراه اذ لا يبالى بغيره عادة فلا يعدم الرضا الا الذي جاءه في
انها تكون الاكراه لرجل له جاه وعزة لان ضرره اشد من ضرر الضرب
الشديد لغيره فينفوت به الرضا في الاول يعني الملبى رخص كل مشيه و
دم وطم خنزير وشرب خمر لان حرمة هذه الاشياء متقدمة بحالة الاختيار
وفي حالة الضرورة مبقاة على اصل الحل بقوله تعالى الا ما اضطرتم اليه فان
استثنى حالة الضرورة والاستثناء تكلم بالباقي بعد الشئ والظاهر
يحصل بالاكراه الملبى وبالصبر على القتل ثم في هذه الصور كما في المحقق
لان لما كان بالامتناع معاونا لغيره على اهلاك نفسه ورخص ايضا
بلفظة كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالايمان حديث عابدين يسار رخص حيث
ابتلى به وقال صلعم كيف وجدت قلبك قال مطمئن بالايمان فقال ثم
قال عابدين واخذوا فيه نزل قوله تعالى الا من اكراه وقلبه مطمئن بالايمان
الاية وبالصبر عليه اي القتل في هذه الصور اجر اي صار باجورا ان صبر
ولم يظهر الكفر حتى قتل لان خبيثا رخص صبر على ذلك حتى صلب وسمي النبي
صلعم سيد الشهداء ورخص ايضا اتلاف مال مسلم لان اتلاف مال الغير

يستباح للضرورة كما في المحنة وقد ثبت ولكن صاحب المال ضمن الى
لان القاتل له الحق فيما يصلي له والالتفاف من هذا القبيل ان
عليه فيقتله لا يقتله عطف على اتفاف اي لا يرخص قتل مسلم بل يصير على ان
يقتل فان قتله كان آمنا لان قتل المسلم لا يستباح للضرورة ما الا ان
يعلم انه لو لم يقتله قتله ويقاد في العدا الى قتل عداه وحده رحمه الله
لان القاتل يصير له وقال ابو يوسف لا يقاد واحد منهما للشبهة
وقال زفر بن قباد القاتل لانه مما شره وقال الشافعي رح يقاد كل منهما
القاتل بالمباشرة والى مل بالتسبب ولا يرخص بالاول زفر بن قباد
لانه لا يقتل لان ولدتا ملكا لهما من يربيه فلا يستباح لغيره
كالقتل ولكن لا يجزأ حسنا يعني اذا لم يرخص زناه بالمبيح كان
مقتضى القيس ان يحد لان انتشار الالة دليل الطوعية ولكن لا يحد
استحسانا فان انتشار الالة يدل على الطوعية اذ قد يكون طبعيا كما
في الغاييم وبالنسبة عطف على الاول يعني باكره غير ملجئ لا اي لا يرخص
الامور المذكورة لكنه اي الثاني من الاكره اسقط الحد في زناه
لانها وان لم يكن مكره فلا اقل من الشبهة كذا في الخية لانه
اي لم يسقط الحد في زناه لان الاكره المبيح لم يكن رخصة كما في حقه
كما كان في حق المرأة يكون غير المبيح شبهة ليندرى الحد تصرفات
المكره قولا يعني ان الاصل ان التصرفات لقولية للمكره سواء كان
مكره بالمبيح او بغيره تنفذ عندنا كما في البيوع الفاسدة وما يحتمل
الفسخ بفسخ الا فسخ المكره وما لا يحتمل فلا يفسخ الاول وهو ما
يحتمل الفسخ ببيعه وشراؤه واجارته وصليته وبراكته مد يونه او يهبل
وهبته فانه اذا اكره على احد منها باحد نوعي الاكره خير القاتل بعد
زوال الاكره ان شاء اعضاءه وان شاء فسخ لان الاكره مطلقا
يعدم الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود فتفسد بقواته و
اقراره فانه خير يحتمل الصدق والكذب وانما صار حجة لزوجان جانب
والاكره دليل على كذبه فيما يقره فاصد اليه دفع الشرع نفسه ويملك
اي المبيع بالاكره المشتري ان قبض كفا في سائر البيوع الفاسدة

فبيع

فبيع اعقابه اي عتاق المشتري لكونه ملكه ولو رجمه اي المشتري قيمته
اتلف ما ملكه بعهده فاسد فان قبض اي البائع المكره النعم او سلم المبيع
طوعا قيد له كورين نفذ البيع لوجود الرضا وان قبضه اي النعم مكره
لا اي لا ينفذ لعدم الرضا وردة اي رد البائع النعم الذي قبضه مكرها
ان يقع في بيع ولم يصح ان هلك لان النعم كان امانة عند المكره لانه
اخذه باذن المشتري والقبض اذا كان باذن المالك فانما يجب الضمان
اذا قبضه للملك وهو لم يقبضه له لكونه مكرها على قبضه فكان امانة كذا
في الكافي بخلاف اذا اكره على الهبة بل اذكر الدفع فوهب دفع حيث
يكون فاسدا اي يوجب للملك بعد القبض كالهبة الصحيحة بناء على ضلنا
ان الاكره على الهبة اكره على الدفع والاكره على البيع ليس اكره
على التليم هلك المبيع في يد مشتر غير مكره والبائع مكره ضمن اي المشتري
قيمة للبائع لانه قبضه بملكه فاسد فكان مضمونا عليه كما في اعقابه
المشتري وله اي للبائع ان يصح ايا شاء من الامل والمشتري كالتلف
ونما حسب القاصب فالمكره كالقاصب والمشتري كقاصب القاصب
فان ضمن الامل رجع على المشتري بقيمة لانه قام مقام البائع باء الضمان
لان المضمون يصير ملكا للضامن وقت سب الضمان وهو الضمان وان
ضمن احد المشتريين وقد تداولته الايدي نفذ كل شراء كان يبيع اي
بعد شرائه لانه ملكه باء الضمان فظهر انه باع ملك نفسه ولا ينفذ ما كان
قبلة لان استناد ملك المشتري اليه وقت قبضه بخلاف ما لو اجاز المالك
المكره عقدا منها حيث ينفذ ما كان قبلة ويبيع لان المانع من النفاذ
حقه فيعود الكل جائزا والثاني وهو ما لا يحتمل الفسخ كالكاه و
طلاته واعتاقه وسائر ما ساقى فان هذه العقود تنفذ عندنا مع الاكره
قياسا على صحتها مع الزل وعند الشافعي لا تصح ورجع اي القاتل
على الامل بنصف المسمى في الطلاق ان لم يبطا وكان المهر مستحب
في العقد وان لم يستم فيه يرجع عليه بالرغم من المنع لان ما عليه كان على طرف
الفسق بوقوع الفقرة من جهتها بمصيبة كالارتداد وتقبيل اي
الزوج وقد تاه ذلك بالطلاق وكان تقرر المال من هذا الوجه

فيضاف تقرر الى الحال والتقرر كالاجابة وكان متعلقا بفرج عليه بكذا
 ما اذا دخل بها لان المهر تقرر هنا بال دخول بال طلاق ورجع القائل
 على الحال بعينه العبد في الاعتاق لانه حصل له من حيث الاتفاق فان
 قانضاف اليه لان يضمنه مواسر كان او معسر اكونه ضمان اطلاق كما
 قرو لا يرجع الى حال على العبد بال ضمان لانه مواخذ بال تامة ونذره فانه اذا
 اكره على النذر صح ولو لم لانه لا يتحمل الفسخ فلا يعمل فيه الا كراهه
 من الثاني ان المهر جد ولا يرجع على الحال بما لزمه اذ لا مطالب له في الدنيا
 وبمينه لظهاره حيث لا يعمل فيها الا كراهه لعدم احتمالها الفسخ ورجعية
 وابطالها وقبضه فيه اي في الاطلاق بالتسليم بان يقول ثبت اليها فانها
 لما صحت مع النزل صحت مع الاكراه ايضا واسلامه فانه اذا اكره عليه صار
 مسلما اذا وجد احد الركنتين قطعا وفي الاخر احتمال فزوجها جانب الوجود
 احتياطا بان يتحل لو رجع يعني اذا اسلم بالا كراهه ثم رجع عنه لا يقبل لئلا يشترط
 لاحتمال عدم الاسلام من الا بقاء فيكون كغيره اصليا فلا يكون مردا ولا
 يعتبر ردة لانها متعلق بالاعتقاد لا بيري انه لو نوى ان يكون كافرا وان
 يتكلم به فلا كراهه اذ على عدم تغير الاعتقاد فلا يبين عرسه لعدم الحكم بالردة
 صا دره السلطان اى طلب منه لا بال كراهه ولم يعين بيعه مال اى لم يقبل مع
 مالك واعطى ثمنه فباعه صح اي ذلك البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في
 الخلاصة خوفا الزوج بال ضرب حتى وهبت لم يصح البته ان قرار الزوج
 على الضرب لوجود الاكراه **كتاب**
هولقة المنع مطلقا وشرعا منع تعاقب التعريف القولي خصه بالذكر لان الجرح
 لا يتحقق في افعال الجوارح وشره ان اثر التعريف القولي لا يوجد في الخارج
 بل ويعتبر الشرع كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر عدم
 بخلاف التعريف القولي الصادر عن الجوارح فانه لما لا موجودا فاقباله بجز
 اعتبار عدم كالتقلد اتفاق الما لا ان كان سفسطة وسببه اضعافا بال
 يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عدم العقل ان كان مميزا فقله ناقص
 فالضرر محتمل اذا اذن له الولى صح تصرفه لزوج جانب المصلحة والمجنون فان
 عدم الاتفاق كان عدم العقل كمن غير مميز والوجود في بعض الادب

كالانسان العقل كمن عاقل في تصرفاته واما المعتوه فاختلوا في تصرفه
 واحسن ما قيل هو من كالاقليل الفهم فخلط الكلام فاسد التدبير اذ ان
 لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون والرق فان الرقيق لا يملكه في نفسه
 لكنه يحجر رعاية الحق المولى كيلا يبطل منافع عبده بايجاره نفسه لاخر ولا
 يملك رقبته متعلق الذين به لكن المولى اذا اذن رضى بقوات حقه فلم
 يصح طلاق جسي مجنون مغلوب اما المجنون فله عدم عقله واما الصبي
 فغير العقل كالمجنون والاعمال لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة
 ولا وقوف للولى على عدم التوافق باعتبار بلوغه هذه الشهوة ولذا لا
 يتوقفان على اجازته ولا ينقذ ان يمس شرة ولم يصح اعتاقهما لخصيه
 الضرر ولا اقرارهما لان اعتبار الاقوال بالشرع والاقرار بحتمل الصدق
 والكذب وقيل الشارع شهدا به البعض دون البعض فامكن رده فيه
 نظرهما وصح طلاق العبد لانه اصله يعرف وجه المصلحة فيه وليس صح
 ابطال ملك المولى ولا تقويت منافع فينقذ واقاره في حق نفسه ليقا
 اهلية لا في حق مولاه رعاية لجانبه لان نفاذه لا يبري عن تعلق اليه
 برقبته او كسبه وكلاهما اتفاق ماله فان اقر بما لا خراجه عنه لوجود
 الاهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال اقيام المانع هذا اذا اقر بغير
 المولى بماله واما اذا اقر له فلا يلزمه شي بعد عتقه لما تقرر ان المولى
 لا يستوجب على عبده مالا ولو اقر بجد او قود عجل ولم يؤخر الى عتقه لانه
 بيع على اصل الحرية في حق الدائم ولذا لم يصح اقرار المولى عليه فيها اى الجدة
 والقود او اعهده منهم اى المجربين من يعقل اي يعقل العقد بالبيع
 سالب للملك الشراء جالب للاحترز به عن المجنون المعتوه والصبي
 الغير المميز خبر ولية بين الفسخ والامضاء واراو بالعقد ما واريان
 النفع والضرر بخلاف لانهما حيث يصح بلا اذن الولى وبخلاف الطلاق
 والعتاق حيث لا يصحان وان اذن الولى وان ائلفوا الى المجردون
 سواء عقلوا او لا شيئا ضمنوا لما قرانه لا يخرج في افعال الجوارح لان اعتبار
 الفعل لا يتوقف على القصد فان التام اذا انقلب على مال انسان
 والتلف ضخم وان عدم القصد لكنه لا يخاطب لاداء الا عند القدرة

كالعسر لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكالتام لا يؤمر بالاداء الا اذا استعسر
لا يجوز مكلف سبعة وهو حقة تقرى لاشناس فتجمل على العمل بخلاف موجب
الشرع او العقل مع قيام العقل قد غلب في عرف الفقهاء على تميز المال
واسراة على خلاف مقتضى الشرع او العقل ونسق ودين عند ابي حنيفة
وعندها وعند الشافعي يجوز على السفيه وكذا اذا اطلب غناء للمفلس
الجح عليه جره القضي ومنع من البيع والاقرار وعندها وعند الشافعي
يجوز على الفاسق زجر الابل معنى ما جاز هو الذي يعلم الكس الخيل ومطيط
جاءه بل ومكار مفلس هو الذي يكاري الدابة ويأخذ الكراء فاذا جاء
او ان الشتر لادابة لم فانقطع المكثري عن الوقفة قال في حرج كل منهما
دفع مزر العائمة فالمعنى الما جاز يفسد على الناس وينهم والمطيط الجاهل
ابوانهم والمكاري لمفلس تليف موالم فان دابة اذا ماتت في الطريق
وليس لآخر ولا يملكه شراء اخري ولا الاستيجار فيؤدي الى اطلاق المو
الكس بمعنى المنع عن التصرف حسنا قال في البدائع ليس المراد به حقيقة الجح
وهو المعنى الشرعي الذي يمنع نفوذ التصرف الا يرى ان المعنى لو افني بعد الجح
واصا في الفتوى جاز ولو افني قبل الجح واخطا لم يجز وكذا الطيب لو باع
لو باع الادوية بعد الجح نفذ بيعه فدل انه ما اراد به الجح حقيقة وانما اراد
به المنع الحسني اي يمنع هؤلاء الثلاثة عن عملهم حسنا لان المنع عن ذلك من
باب لا بد بالمعروف والنهي عن المنكر ببلغ الصبي غير رشيد الرشيد عندها
هو الرشيد في المال فاذا بلغ مصلح المال لا يجوز عليه ولو فاسقا وعند الشافعي
في الدين ايضا لم يسلم اليه مال حتى يبلغ خمسة وعشرين سنة لما روى عن
عمر رضي الله عنه قال انتهى لب الرجل اذا بلغ خمسة وعشرين ولو وصيلة صح
نقصة قبل اي لو تصرف في مال قبل ذلك نفذ وبعث اي بعد بلوغه خمسة
وعشرين يسلم ماله له ولو بلغ رشدا وقال لا يدفع حتى يوشك رشده
ولا يجوز تصرفه فيه بحسب المديون ليبسج ماله له لانه قضاء الدين واجب
عليه الما ظلم ظلم فحسب الحاكم دفع المظلم ايضا لا الحق الى مستحقه
وقضى اي القضي بلا افة اي او المديون دراهم دينه من درهم لاني
للادين ان ياخذ به يد اذ انظر بحسب حقه بلا رضى المديون فكان للفق

ان يعينه وبيع دنائره لدرهم دينه وبالعكس والعكس ان لا يجوز كلا الا
لان الدراهم والدنانير متخالفان وجاز استحسانا وجهها انها متمازات
جنسا في القيمة والمالية حتى يضم احدهما الى الاخر في الزكاة فمتخالفان في
الصورة حقيقة وحكما اما الاول فظاهر واما الثاني فله عدم جريان ربوا
الفضل بينهما لاختلافهما في النظر الى الاتحاد يثبت للقاضي ولاية التصرف
وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدين ولاية الاخذ عملا بالشبهان لا
اي بيع القاضي عرضه وعقاره لدرهم دينه لان المقاصد تتعلق بصورها
واعيانها وليس للقاضي ان ينظر لغرامة على وجه يليق به الضرر واما النقود
لوسايل لان المقصود فيها المالية لا العين فانزعا افسح معه عرض ثمره
فقبض بالدين اي اذن بايعه فبايعه اسوة للغناء وان كان قبل القبض
فليبايع ان يحبس المتاع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبض المشتري بغير اذن كانه
له ان يسترده ويجيبه الثمن جرح قاض ورفع الى قاض آخر فاطلقه الثاني جاز
اطلاقه وما صنع المحجور في مال من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان
جائزا لان جرح الاول يجزئه فيه فيستوقف على امضاء قاض آخر كذا في الثانية
فصل في بلوغ الصبي بالاختلام والاحبال والانزال
بلوغ الصبي بالاختلام والحيض والجلل الاصل ان البلوغ يكون بالانزال
حقيقة ولكن غيره فما ذكر لا يكون الا مع الانزال فجعل كل واحد علامة على
البلوغ والا اي والالم يوجد شي منها حتى اي لا يحكم بالبلوغ حتى يتم له
اي للصبي ثمان عشرة سنة وطها اي للصبيته سبع عشرة سنة عند ابي حنيفة
رحم لقوله تعالى ولا تقر بوال المال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده واشده
الصبي على ما قاله ابن عباس رحمه وتبعه الصبي ثمان عشرة سنة وقيل اثنا عشر
عشرون وقيل خمس وعشرون واقل ما قالوا هو الاول فوجب الايداء الحكم
عليه احتياط الا ان الجارية اسرع ادراكا من الغلام فنقص سنة من ثمان لتمامها
على الفصول الاربعة التي توافق المراجع وقال لا يبرأ تمام خمس عشرة سنة و
هو رواية عن الامام وبه يفتي للعادة الغالبة اذ العلامة تظهر في هذه المدة
غالبيا فجعلوا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة وادنى مدة اي البلوغ
لثاني عشرة سنة وطها سبع سنين اذ قد يحصل طها في هذا السن علامة

مطلوب
بلوغ الصبي بالاختلام والاحبال

البلوغ فان رايها اي قريبا الي البلوغ بان يبلغ هذا السن واقران
بالبلوغ كانا كالبائع حكما لان البلوغ لما كان حاصل في هذا السن ولو
تأدرا وكان مما يعرف منهما كالجيش قبل اقرارهما بضرورة الله اعلم
كتاب الماذون

الماذن لغة الاعلام وشرا ذلك الحرج مطلقا وهو نوعان احدهما اذن العبد
وهو فك الحرج بالرق الثابت شرعا على العبد واسقاط الحق اي حق المولي
فان المثل في الانسان كونه مالكا للتصرف فتعلق حق المولي بوجوب الرق
صار ما نفع لما كنيته لها فاذا اسقط المولى حق يعود الممنوع فيصرف اي
اذا كان اذن العبد فك الحرج واسقاط الحق فيصرف العبد لنفسه بملكته
يرجع العهد على مولاه فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب الفسخ من المولى لانه
مشتري لنفسه والوكيل يطلب من الموكل ولا يتوفت يعني اذا اذن العبد بوجوب
او شرا كان ما دوننا ابد الى ان يحرق عليه لان الاستفاد لا يتوفت ولا يتصرف
بنوع فاذا اذن بنوع عم اذنه الا انواع فكله اذا قال فعل صبا غافا فانه اذن
بشرا ما لا بد منه في هذا العمل وكذا اذا قيل اذني الى الفلانة كل شهر كذا انجازه
ما اذا اذن بشرا شيئين معينين لانه استخدام لا اذن ويثبت اي الاذن
دلالة اذ اراد المولى ببيع عبيد ملكه لاجنبي اخر اذ اراده ببيع ملكه
مولاه فانه اذا اراد ببيع عبيد ملكه من اعيان المالك فسكت لم يكن ذلك
اذن له كذا في الحاشية ويشترى ما اراد وسكت اي المولى يكون اذنه في
التجارة دفعا للضرر ولا يكون اذنه في بيع ذلك الشيء او شرا كذا في
الاسترو شنية ويثبت ايضا صرحا ولو اذن اي العبد مطلقا باليقول
مولاه اذنت لك في التجارة صح كل تجارة منه لان التجارة اسم عام شبا
الا انواع فيبيع ويشترى ولو بغير فاحش خلافا لهما وبالفعل اليسر
جاز اتفاقا لقدر الاخر اذنه لهما ان البيع بالفعل الفاحش هو بمنزلة
القبض حتى اعتبر من المرفق من الثلث فلا يتناول الاذن ولانه تجارة والعبد
متصرف بملكه نفسه فصار كالحرة وعلى هذا الخلاف لتبطل الماذون ويؤكل
بها لانه قد لا يتفرغ بنفسه ويرهن ويبيع الارض اي باخذها
قوله بالاشجار والمستاق وباخذ حافرا غرة ويشترى بذر بذر وسبا

اجرا مشاهرة او مسانته ويوجب نفسه ويصرف اي يدفع المال مضارة
وباخذته ويشترى غناها لانها اي المذكورات من صبيح التجار ويؤخذ
لان الاقرار بمن تواجج التجارة اذ لو لم يصح لم يعامل احد لغير زوج و
ولد والد فان اقراره لهم بالدين باطل عند الجرح خلافا لهما وهو كذا في
في بيع الوكيل منهم ذكره الزيلعي ويقر ايضا بقصبة ووديعه لان الله
بهما ايضا من تواجج التجارة اما الثاني فظاهر واما الاول فلان ضمان
القصبة ضمان معاوضة لانه يملك المقتبض بالضممان ويهدي طعاما يسيرا
تحقيقا للمعنى لاذن ويضيف من يطعمه لانه من ضرورة التجارة انجلا با
تعلق اهل رفته ويحط من النعم بعيب مثل يحط التجار لانه من صبيحهم
وربما يكون الخطا من قول العيب ابتداء بخلاف الخطا بما عيب لانه
تبرع محض ويأذن العبد ذكره الزيلعي ولا يتزوج الا باذن المولى لان
الاذن بالتجارة ليس اذنه لانه لا يتصرف وان اذن له كذا في تحفة الفقهاء
وفي التلويح في بيان العوارض على الاهلية ولا يزوج رقيقه ولا يملكه
لانها ليسا من التجارة ولا يتعلق لانه فوق الكتابة مطلقا اي على مال ولا
ولا يوصى لانه تبرع ابتداء ولا يهب لانه تبرع محض مطلقا اي بغير مال ولا
ولا يبرأ لانه كالمطعم ولا يكفل لكونه ضررا محضا مطلقا اي لا بالنفس ولا
بالمال دين وجب بجملة منتهى قوله الثاني يتعلق برقبته او بما هو
بعضها كبيع وشراء واجارة وابتجار وعزم ووديعه وغصب وامانة جحد
وعفو وجب بوطي مشبهة بعد الاحتجاج يتعلق برقبته لانه دين ظهر وجوب
في حق المولى فيتعلق برقبته كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجية يباع
فيه ان حضر مولاه قال في الهداية يباع للزواء الا ان يقيد المولى وقال في
هذا الشارحة ان البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضرا لان اختياره
من الغيب غير مقصور لان الضمير في رقبته العبد هو المولى فلا يجوز البيع
الا بجملة او بجملة نائية بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج الى حضور المولى
لان العبد خصم فيه ويقسم منه بالخصم ويتعلق بكسبه مطلقا اي
سواء حصل قبل الدين او بعد ويتعلق بما ائتم به وان لم يجر اي
مولاه هذا قيد للكسب لا ائتم ولا تاف في دين تعلقه فيتعلق بهما وكذا

يبدأ بالاستيفاء من الكسب لا مكان توفيق الحق الغناء مع تحصيل مقصود
المولى قال لم يوجد الكسب يستوفى من الرقبة كذا في الكافي لاني لا يتعلق
الدين بما اخذه منه مولاه قبل الدين لوجود شرط الخلو له ويطالب
بباقية بعد عتقه لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاء الرقبة ولا يباع ثانيا
لان المشتري يمنع ح عن شرائه فيؤدي الى الامتناع البيع بالكلية فينظر
الغناء ولمولاه اخذ علة مثله بوجود دينه وما زاد للغناء يعني لو كان
المولى ياخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل حلول الدين كان
لا ان ياخذ ما بعد لحوق استحسانا والقبول ان لا ياخذ لان الدين
مقدم على حق المولى في الكسب وجه الاحتمال ان في ذلك نفع الغناء
لان حقهم يتعلق بكاسبه ولا يحصل المكاسب لاتباعه الاذن في التجار
ولو منع من اخذ الغلة يحرج عليه فينسب باب الكسب ولو اخذ اكثر من علة
مثله رد الفضل على الغناء لتقدم حقهم ولا ضرورة فيها ويحرجه اي
يقول المولى له جرتك عن التصرف وايصال خبر جرحه اليه ان علم الرضا
سوقه حتى لو جرح عليه في السوقي وليس فيه الارجل او جرحه لان لا يحرج
المعبر اشتراها بالحج وشيوعه فيقام ذلك مقام الظهور عند الكل جدا
اذا كان الاذن شايعا اما اذا لم يعلم ان العبد ثم جرح عليه بوفية يحرج
لاستقاء الضرر ويحرج ايضا بابقائه لان المولى لا يرضى بتصرف عبده
الخارج عن طاعة عادة فكان جرحه عليه دالة وموت مولاه وجوه
مطبقة وجوه بدار الحرب مردا على العبد ولم يعلم لان الاذن ليس
احراز ما ولا يكون لازما من التصرف يكون له اذ امر حكم الابتداء كان
ياذن له ابتداء في كل ساعة لتمكنه من الفسخ والحج عليه في كل ساعة فتركه
على ما كان عليه كان الاذن فيه فيشترط قيام الاحلية في تلك الساعة
كما يشترط في الابتداء وقد زالت بالموت والجنون وبالقنات ايضا
لان موتهما حتى يعقوب مدبره واهتمامه ولادته ويقسم له بين ورثته
فصار محجورا عليه في ضمن بطلان الاحلية واستيلا دما اي جرح الامة
المأذونة باستيلا دما فانه يحضرها بعد الولادة فيكون الاستيلا دلا
الحج عادة لانا لندبر اي اذا استندت الامة المأذون لها اكثر من غيرها

قد برأ

قد برأ المولى من ماذون لها على حالها لعدم دلالة الحج اذ لم يجر العادة
بتخصيص المدبرة وصحى اي المولى بها اي بالاستيلا او بالتدبير فتمرها
للغناء لا توافد محلا تعلق به حقهم ادبها بعتق البيع وبه كان يقضي حقهم
اقر اي المأذون بعد جرحه ان ما منع امانة او غضب ودين عليه
اقراره ويقضي فيما في بيعه وقال لا يصح لان مصلح اقراره ان كان
الاذن فقد زال الحج وان كان اليد فالحج يبطلها لان يد المحجور عليه غير موقوفة
وله ان المصلح هو اليد وطه لا يصح اقراره قبل الحج فيما اذن المولى بها
بيع اليد بابقية حقيقة وشرط بطلانها بالحج حكما فراغ ما في بيع من الكسب
عن حاجته واقراره دليل حقيقتهما احاطا دينه بماله ورقبته لم يملك مولاه
ما معه فلم يعقوب عبد كسبه باعناق مولاه وقال لا يملكه المولى فيعتق العبد
وعليه قيمة لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبة ولهذا اعطاك اعاقته
وطعن الجارية المأذون لها وهو دليل كمال الملك وله ان ملك المولى انما
ينبت خلافا عن العبد عند فراغه عن حاجته والمحيط به الذين مشغول
بها فلا يخلف فيه والعنق وعلمه فرع نبوت الملك وعلمه وعنق الى
لم يحيط اي دينه بماله ورقبته بل خلاف اما عند صفاءه واما عنده فلا
لا يورى عن قليل دين فلو جعلنا نعالا لاشد باب لا تنفع بكسبه ففصل
المقصود من المأذون ويبيع من مولاه بمثل القيمة لانه كالا اجنبي عن كسبه
اذا كان عليه دين ولا يبيع منه بنقصان لانه متهتم في حقه كونه مولاه و
يبيع مولاه منه به اي بمثل القيمة وبالاقل لان مولاه اجنبي عن كسبه
اذا كان عليه دين كما قر ولا تامة فيه وله اي للمولى حبسه اي المبيع بالبيع
اي بمقابلته استيفاء النعم من العبد لان البيع لا يرسل ملك ليدل بالم
يتصل اليه النعم فيبقى ملك اليد للمولى على ما كان عليه حتى يستوفى النعم
ولهذا اكال احض به من سائر الغناء ولو باع المولى منه بالاكثر خطا رواه
او فسخ العقد اي يؤمر مولاه بازالة الحيازة او فسخ العقد لان الرابة
تعلق بها حق الغناء ويبطل اي النعم لو سلم اي مولاه المبيع قبل قبضه
اي النعم فلا يطالب العبد بشئ لانه لما سلم المبيع سقط حقه في الكسب
ولا يجب له على عبيد دين فخرج بجناح صح اعاقته اي للمولى العبد المأذون

مدوننا ببقاء حكمه وضم المولى للغرماء الاقل من دينه وقيمة اي اذا كان
الدين من القيمة يضمن الدين اذ لاحق لهم الثاني الذين وان عكس ضمن
القيمة اذ تعلق حقهم بالرقبة وهو تلفها وذا اي المادون ضمن فضل
دينه على قيمة لان الدين في ذمة والمزوم المولى لا بقدر ما تلف غنما
فبقية الباقي عليه كما كان بيع عبد ما دون له محيط دينه برقبته ونسبة المشتري
بعد ان قبض اجاز الغرم اي خير الغرم ان شاء اجاز بيعه وله ثمة لان
الحق له والاجازة اللاحقة كالاذن السابق او ضمن المشتري او البائع
قيمة لان حقه تعلق بالعبد حتى كان له ان يبيعه الا ان يقضي المولى
دينه والبائع متلف بالبيع السليم والمشتري بالقبض والتغيب فخير
في التضمن فان ضمن المشتري رجع اي المشتري بالثمن على البائع لان
اخذه القيمة منه كاذن العبد وان ضمن البائع سلم المبيع للمشتري ولم يرد
لزوالم مانع ثم اي بعد ما ضمن البائع ان رد اي العبد على مولا بعب
رجع اي مولا على الغرم بقيمة وعاد حقه اي حق الغرم في العبد بالقبض
سبب الضمان وهو البيع والسليم فصار كالمغيب اذ باع وسلم ضمن
بالقيمة ثم رد عليه بعب كان له ان يرد على المالك ويسترد القيمة كما
هنا في الكاف وانهما اختار نصيبه بولي الاخر حتى لا يرجع عليه ان توثق
القيمة عند الذي اختاره لان المخير بين شيئين اذا اختار احدهما
تقضى حقه فيه وليس له ان يجزأ الاخر ولو ظهر اي العبد المغيب بعد
التضمن اي بعد ما اختار نصيب احدهما لا سبيل له اي للغرم عليه
اي العبد ان يقضى له بالقيمة ببينة او نكول لان حقه تحول اليه القيمة
بالقبض ولو قضى له بالقيمة يقول الخصم مع بينة وقد ادعى الغرم كثر
منه فهو باختيار ان شاء رضى بالقيمة او رد ما واخذ العبد ببيع له اذ لم يصل
اليه تمام حقه بزمه كذا في النهاية وان باع معلوم دينه فللغرم رد بعبه ان لم
يف بدينه ثمة لانه اذا لم يف به له نقص البيع كيف كان وان وثق ثمة
بدينه ولا مجازاة في البيع لا اي ليس للغرم ان يرد البيع لان حقه وصل
اليه فينفذ البيع لزوال مانع ولا يجازى ضم الغرم مشتري بدينه ان عا
بايه يعني لو باع المولى عبد المديون وقبضه المشتري ثم غاب البائع

لا يكون المشتري خصما للغرم اذا انكر المشتري الدين لان الدعوى تتضمن
فسخ العقد وهو قائم بالبائع والمشتري فيكون الفسخ قصدا على العا
والمخاض ليس خصم عنه اشترى عبدا وباع ساكنه عن اذنه ووجه نهو
يعني ان عبدا اذا قدم مصر فباع واشترى فالمسئلة على وجهين احدهما
ان يجزأ مولا اذن له فيصدق استحسانا على لا كان اولاد القيد
ان لا يصدق لانه مجرد دعوى منه ولا يصدق ان يحج له قوله ثم البينة على
المدعي وجه استحسان ان الناس تعاملوا ذلك واجماع المسلمين فيخص
بها الاكثر ويترك القيد والنظر وتاينها ان يبيع ويشترى ولا يجزئ شي
والقياس فيه ايضا اذ لا يثبت الاذن لان السكوت محتمل في الاستحسان
يثبت لان الظاهر انه ماذون لان امور المسلمين محمولة على الضمان ما لم يكن
ولا يثبت الجواز الا بالاذن فوجب لا يحمل على العمل بالظاهر هو الاصل في
المعاملة دفعا للضرر عن الناس ولا يباع لانيه الا اذا اقر مولا بانه
لان الاذن بالتجارة رضا ببيع رقبته المادون بالدين او انبته اي الاذن
الغرم يعني ان قال المولى هو يجوز فاقول له تمتك بالمال فلا يباع الا اذا
اثبت الغرم اذنه في بيع النوع الثاني اذن الصبي المعقود العنة اختل في
العقل بحيث يخطئ كلامه فيشبه تارة بكلام العقلاء واخرى بكلام المجانين
وحكم حكم الصبا مع العقل وهو فك الحج واثبات لولاية لهما وتقرضا ان يصح
كالا لمام والاصح صح بوجه اي بدولا الاذن وان ضرر الطلاق والعنان
لا وان وصيلة اذنا به وما يقع تارة وخر اخرى كالبيع والشراء صح به اي
بالاذن لان الصبي العاقل شبه البالغ من حيث انه عال فميز وشبه طفلا لا
عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطا وفي عقله قصور ولا غير عليه ولاية في حق
بالبالغ في النافع المحض وبالطفل في الضار المحض وفي الامرين بينهما بالطفل
عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرحم ان جهة النفع على الضرر ولا لالا
وكن قبل الاذن يكون منعقد اموقوف على اجازة المولى لان فيه منفعة للمشتري
منه بالوجه التجارة حتى لو بلغ فاجازة نفذ عندنا خلافا لوفد لانه لو
على اجازة وليه وقد صار وليا بنفسه وشرط الصحة اي الاذن ان يعقلا
البيع سائبا للملك عن البائع والشراء جالبا له اي للملك اي المشتري الوحي

الاب ثم وصية ثم الجواب الاب. ثم وصية ثم العاقبة او وصية دون الامام
او وصية وقد سبق الاشارة اليه في كتاب النكاح في باب الولي ولو اقر
اي الصبي المعنوي لاشنان بما معها من الكسب والارث يعني اقران ما
ورثناه من ابيها فلما صح في ظاهر الرواية وعن ابي حريح انه لا يصح فيما
لان صحة اقراره في كسبه حاجته اليه ذلك في التجارة والحاجة في المورث
وجاء الظاهر بانضمام راي الولي النسخي بالبالغ وكل من المالكين ملكه
اقراره فيها **كتاب الوكالة**
وجاء المناسبة بين الكتابين ان في كل من الوكالة والاذن معنى الرضا
بصرف الغير وهي لغة الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى ولهذا قلنا فيمن
قال وكلتك في مالي عليك الحفظ فقط وقيل التركيب يدل على معنى التفويض
والاعتماد ومنه التوكيل على الله توكلنا اي فوضنا امورنا وسلمنا على
التوكيل لغة تفويض الامر الى الغير وشرعا تفويض التصرف في ارضه الى غيره
اقامة مقامه والرسالة بتبليغ الكلام الى الغير بلا دخل له في التصرف وشرعا
جواز كون الموكل اهل تصرف ولم يقل اهل التصرف لئلا يفهم ارادة التصرف
المذكور فانها باطله لاستلزامها بطلان توكيل المسلم كافر ابيع الحر
كون الوكيل يعقل اي يعقل ان البيع سالب والشراء جالب يعرف الغبن
اليسير الفاحش ويقصد حتى لو تصرف بالاراذل لا يقع عن الآخر فخرج على قوله
كون الموكل اهل تصرف بقوله نصح توكيل المسلم كافر ابيع الحر وخرج على
قوله والوكيل يعقل ويقصد بقوله والحر اي وصح ايضا توكيل الحر البالغ
والما دون عبد الا لا او صبيتا مثلها فيتناول الصور الاربع وصبيتا يعقل
وعبد حال كونها مجزئين لوجود الشرا المذکور في كل مما ذكرنا لم يقل هنا
ويرجع حقوق العقد اليه موكلها لانه قال فيما بعد ان لم يكن مجزرا والتوكيل
عطف على توكيل المسلم بكل يعقد بنفسه فان الاشنان قد يخرج عن المباشرة
بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلما تبين جوازه دفعا لحاجة نفسه اخرج عن
الوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فيما وكل فيه لانه استفاد التصرف من غيره
وهو عقيد بما ادره حتى لو صح به ايضا جاز وبالحصنة عطف على بكل في كل
حتى اذ ليس كل احد يندى الى وجوه الخصومة فيحتاج الى توكيل غيره ككافر

ولم يلزم اي التوكيل بالخصومة لم يقل ولم يجز لانه الجواز اتفاق والخلاف
في الفرق بل رضاء صمم المتأخر وان اختاروا للفتوى ان العاقبة اذ علم من
الحكم الثقت في ابناء الوكيل لا يمكن في ذلك ويقبل الوكيل من الموكل وان علم
من الموكل القصد الى الاخر اربصا فيه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا بغير
صاحبه وهو اختيار شمس الائمة الشريفة كذا في الكافي لا بموكل مرضي او مسن
اي غايب مسافة ثلثة ايام فصاعدا او مريد للتسفر بان ينظر القاضي في
في حاله وفي عدة فانه لا يخفى هيئة من يسافر ولا يقبل قوله في اريد ان اسن
او محذرة لم تجز عا دهما بالبروز وحضور مجلس الحاكم وصح ايضا التوكيل
بايقانه اي ايقانه كل حق واستيفائه الا في حدود فانه لا يجوز بغيره موكل
عن المجلس لانها يسقطان بالنيابة فلا يستوفى بما يقوم مقام الغير لما فيه
من نوع بشرة قال انت وكل في كل شئ كان وكل في الحفظ فقط ولو زاد
جائز ارضه كان وكل في جميع التصرفات حتى الطلاق والعقاق قال في الفتاوى
الصغرى لو زاد جائز ارضه فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء وتفاضي
ديونه وحقوقه والهبه والصدقة وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف عما فوض
كما لو قال صنعت من شئ فهو جائز فيملك جميع انواع التصرفات حتى لو اتفق
على نفسه جاز لانه اجاز صنيعه وهذا من صنيعه ثم قال في هذا التعليق يقتض
انه اذا اطلق امراته جاز فيفقي هذا حتى يتبين خلافه حقوق عقد مبداء
غيره قوله الاتي يتعلق به يضيفه الوكيل الى نفسه في عرف اهل المعاملة كبيع
واجارة وصلح عن ارضه مثل للعقد فان الوكيل بالبيع يقول بعت هذا
منك من قبل فلان وكذا الوكيل بالشراء يقول اشتريت هذا منك لا يقول
لاجل فلان يتعلق اي تلك الحقوق به اي بالوكيل ان لم يكن اي الوكيل مجزرا
اخر عن الصبي العبد المجزرا فان توكيله ما جاز لكل حقوق عقدهما ترجع
اليه الموكل مثل حقوق العقد بقوله كسليم المبيع ان وكل بالبيع وقصد
ان وكل بالشراء وقصد منه اي من مبيعه والمطالبة بمعنى مشريه يعني ان
الوكيل بالشراء اذا اشترى شيئا بطلان البيع بثمنه والرجوع به اي اليه
عند الاستحقاق اي استحقاق ما باع او رجوعه هو بالثمن على بائعه عند استحقاق
ما اشترى والمخاضة اي يخاض في شفعة ما بيع وفي العيب فخره اي

المعيب الى ابيع لو كان يبيع وبعد تسليمه الى الموكل يردّه باذنه اي اذن
الموكل والمشتري منع الثمن من موكل يبيع يعني اذا وكل بطلب بيع شيء
فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري لم ينفعه لان المشتري اجبت عن العقد
وحقوقه كما يتبين وان دفع اليه اي الموكل صحح ولا يطالب ببيع يعني الوكيل
ثابتا لان المقبوض حقه فلا فائدة في نزع منه ثم رده اليه وجرئت ذمة
المشتري لو صول الثمن الى مستحقه والمالك ثبت الموكل ابتداء لكن خلافه
عن الوكيل جواب عن سؤال مقدر كما ذكر في النهاية وهو ان يقال اذا
ثبت الملك للموكل ينبغي ان يكون الحقوق راجعة اليه لانها تابعة للملك
فاجاب عنه بهذا وقال نعم الملك يثبت للموكل ابتداء لكن يثبت له خلافه عن
الوكيل خلف عن الموكل في حق استفادة التصرف والموكل خلف عن
الوكيل في حق الملك كالعبد اذا قبل الهبة يثبت الملك للموكل ابتداء ويحل
الملك يثبت للوكيل لكن لا يتقرر بل ينتقل الى الموكل بلا حيلة وعلى القول
لا يعتق قريب شراه اي الوكيل ولو كان اي لمشتري عرسه لا يفسد
النكاح اما على الاول فظاهر لان المشتري لم يملك اما على الثاني فظاهر العتق
ونساء النكاح يقتضيان تقرر الملك على ذكر في الزيارات وغيره فاذا لم يوجد
لم يحصلوا واخرى عليه بانه مخالف لطلاق قوله صلح من ملكه ارحم محرم
عتق عليه اجيب بان المطلق منصرف الى الكامل هو الملك المقتدر والمجهز
غير غافل انما قرنها الاكثر من على القول الاول لانه اصح عندهم وحقوق
عقد تصيقه اي الوكيل الى الموكل لنكاح وخلع وصلى عن انكار او دم عند
وعتق على مال وكفاية ودية وصدق واعادة وايداع ورهبه واقرض
يتعلق بالموكل وشهاده ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانها
قبيل الاستقاطا والوكيل اجبت عن الحكم فلا بد من اضافة العقد الى الموكل
ليكون الحكم مقارنا للسبب اما النكاح فلان الاصل في البضع الحرمة
فكان النكاح استقاطا لها والتساقط لا يثبت فلا يتصور صدق السبب
عن شخص على سبيل الاضالة ووقع الحكم لغيره فجعل سفير البقرة الحكم
السبب حتى لو اضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل
الفصل عن السبب كما في البيع بخيار فجاز صدق السبب عن شخص اصابة

ودفع الحكم لغيره خلافا واما الخلع فلانه اسقاط للنكاح والناكح المراء و
المنكوحه المراء والوكيل تامنه او منها وعلى تقدير ان يكون سفير محضا
فلا بد من الاضافة الى الموكل اما الصلح عن النكاح فانه ايضا اسقاط محض
لا يشوبه معاوضة بل فداء يمين في حق المدعي عليه فلا بد من الاضافة الى
الموكل كذا الصلح عن دم العدة فانه اسقاط محض والوكيل اجبت سفير فلا بد
من الاضافة وكذا الحال في البواقي هذا المحض باذكر القوم في هذا المقام
ويصحح به ما قال صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن
اقرار او انكار في الاضافة فان زيدا اذا ادعى دارا على عمرو فوكل عمرو
وكيل على ان يصالح على المائة فيقول زيد صالحت عن دعوى دار على عمرو
بالمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار
الا انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فيرجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع
فتسليم بدل الصلح على الوكيل اذا كان عن انكار فهو فداء يمين في حق المدعي
فالوكيل سفير محض فلا يرجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اراد بقوله يتم الصلح
سواء كان عن اقرار او انكار تامه بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار
الى الوكيل في صورة الانكار الى الموكل فلا يتم ذلك في عين محل النزاع وان
اراد اتمامه باعتبار تلك الاضافة كان اعترافا بصحة كلام القوم فلا وجه
لانكار الفرق والقول بالتسوية وقرع على كون الوكيل في هذه الصور سفير
محضا بقوله فلا يطالب من قبل المرأة وكيلا اي وكيل الزوج بالمرء ووكيلا
بتسليمها وببدل الخلع لما مر من كون الوكيل في هذه الصور سفير محضا
التوكيل بالاسواق باطل حتى لا يثبت به الملك لان تفويض التصرف
في ملك الغير لا يجوز ونقص بالتوكيل بالشرء فانه ارجح من البيع وهو ملك الغير
واجيب بان التصرف في ملك الغير انما لا يجوز اذا لم يكن بعوض وفي التوكيل
بالشرء عوض فافترقا لا الرسالة فانها غير باطلة لانها تفويض التصرف
فيها لان الرسول سفير محض وقد قرأنا التوكيل بالاقراض صحح لانه تفويض
التصرف في ملكه **كتاب**
الوكالة
بالبيع والشرء ان عمت اي الوكالة جزءا الشرط قوله الثاني قال في الهداية
من وكل شيئا فلا بد من تسمية حقه صفة او جنس ومبلغ منه ليس

الفعل الموكل به معلوماً ليكنه التامر ان لا يوكله وكالة عامة فيقول
 اتبع ما رايته لانه فوض الامر اليه فاني شئني بشئ يكون متمم
 او علم بصيغة الجمله اي يكون معلوماً بين الوكيل والموكل ما وكل بشئ
 او جعل جهالة سيرة وهي جهالة النوع صحت اي الوكالة وان وصليته
 لم يتبين النعم لان الوكيل يقدر على الاشتغال وان شرطية جعل اي ما
 وكل به جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا اي لاصح الوكالة وان
 وصليته بين النعم لان الوكيل لا يقدر على الاشتغال وان شرطية جعل
 اي ما وكل به جهالة متوسطة وهي بين النوع والجنس فان بين
 النوع او عن غير نوع صحت لان الوكيل لا يقدر على الاشتغال كولا
 الجهالة سيرة والافلا لان الوكيل منها ايضا لا يقدر على الاشتغال
 لكون الجهالة فاحشة الاول هو ما جعل جهالة سيرة كالفرس البعل
 والجار والتوب لروى او المروى والثاني وهو ما جعل جهالة فاحشة
 كالنوب والدابة والرفيق والثالث وهو ما جعل جهالة متوسطة
 كالعبد والامة والدار فاذا وكل بشئ ارض ونحوه فما ذكر صح وان لم
 يتبين النعم لانه من القسم الاول واذا وكل بشئ ارض ونحوه صح ان
 بين النوع كالتركى او عن غير نوع من انواع العبد وجعل لهما جهالة
 النوع وان لم يتبين شيئاً منهما لم يصح والى جهالة الجنس لا يصح الا
 واذا وكل بشئ نوب ونحوه لا اي لا يصح وان بنية اي النعم اذ تجرد
 بانه لا يرفع الجهالة التوكيل بشئ طعام يقع على البر ودقيقه يعني
 دفع اليه آخر دراهم وقال اشترى طعاما يشترى البر ودقيقه والقبائل
 ان يشترى كل مطعوم اعتبار الحقيقة كما في اليدين على الاكل اذا الطعام
 اسم لما يطعم وجه الاستحسان ان الطعام اذا قرن بالبيع والشراء
 يحل على ما ذكرنا عرفنا ولا عرف في الاكل فيقع على الوضع وقيل يقع على البر
 في دراهم كثيرة والخز في قليله والدقيق في متوسطة رعاية للشك
 بين النعم والمنعم وفي مخد الوليم يقع على الخبز مطلقا يعني قوت الدراهم
 او كثر لدلالة الحال وكل بشئ هذا العبد يدان على الوكيل صح يعني
 اذا كان لرجل على آخر الف فانه ان يشترى بهما العبد فاشتراه

فما ذكره

صح ولو لم يوكل حتى لو مات مات عليه وان اطلق يعني وكل بالان يشترى
 له بالالف بعد غير معين فاشترى عبدا كان اي ذلك العبد للوكيل الا ان
 يقبضه الموكل حتى لو مات قبل قبض الموكل مات على الوكيل ولو بعد مات
 على الموكل وقال هو الموكل في الوجهين اذا قبضه الوكيل لهما ان الدراهم
 والدنانير لا يتعينان في المعاد واما ما كان او عيناً حتى لو تباعا عيناً
 بدین ثم تصادفان لادين لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتقييد في الا
 سواء فيصح التوكيل ويلزم الموكل ولا نهائياً في الوكالة حتى لو قيد الوكالة
 بالعين منها او بالدين منها ثم استهلك العين او اسقط الدين باسقاط
 رب الدين عن المدينين بطلت الوكالة واذا تقيدت كان هذا عليك الدين
 من غير من عليه الدين بل ان توكيل يقبضه وكان امر يدفع بشئ لا يملكه الموكل
 الا بالقبض وهو الذين وكلهما غير جائز واذا لم يصح التوكيل نفذ الشراء
 على الوكيل فيملك من ماله ان يقبضه الموكل من الوكيل فيصير بائناً
 فذلك من مال الموكل وكل عبداً يشترى نفسه من مولاه له اي للموكل فان قال
 له يعني نفسي اعلان ببيع صح فيكون للموكل ان العبد يصير لاني يشترى
 نفسه لنفسه وغيره بالوكالة لكونه اجتناباً عن ماله والبيع مرد عليه حيث
 انه مال لاني ماله في بيع فاذا اضافة الى الامر صح فعلة لا مثقال فيقع
 العقد لآخر وان لم يفعل اعلان بل قال يعني نفسي ولم يقل في اول اعلان
 عني اما في الاول فلما رآه يصير بشراء نفسه اما في الثاني فلان المطلق
 يحتمل الوجهين فلما يقع المامثال بالاحمال فيصير تصرف واقفا لنفسه
 والنعم على العبد فيهما اي في الوجهين لا على الاخر اما اذا وقع الشراء له فلهما
 واما اذا وقع لآخر فلان المباشرة هو العبد فيرجع الحقوق اليه فيطالب
 بالنعم لكنه يرجع على الآخر فان قبل العبد منها تجرد وقد رآه العبد اذا كان
 حجوراً عليه لا يرجع الحقوق اليه قلنا زال الحجر عنها بالعقد الذي باشره فبقينا
 باذن المولى وكل عبداً يشترى نفسه من مولاه اي للعبد بالف دفع اليه
 وكيله له اي مولاه اشترى نفسه بقاء عني عليه اي على ذلك الحال لان بيع
 نفس العبد منه اعتاق وشري العبد نفسه على قبول لا اعتاق بيد الوكيل
 صغيره فصار كانه اشترى بنفسه فلم يملك المولى وان لم يقبل وكيله

فان قال اي وكيله

اشترية لنفسه ان اي العبد لو قيل لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وكلما
العمل بها اذ لم يبين فراخي ذلك بخلاف شري العبد لنفسه ليقين المجاز
فيه وعليه اي لو قيل تمت لانه العاقبة والالف الذي دفعه العبد للكون
لانه كسب عبيد قال اي المأمور بشراء العبد شريته عبيد الامارات
اي العبد وقال اي الآخر بل شريته لنفسك قال كان اي العبد معينا
فلو كان حيا فالقول للمأمور مطلقا اي سواء كان النعم منقودا او لا
ولو ميتا فان كان النعم منقودا فكذا اي القول للمأمور والا اي ان
لم يكن منقودا فلما اراد القول له وان كان غيره ان كان العبد غير
معين فكذا اي القول للمأمور ان كان اي النعم منقودا سواء كان
العبد حيا او ميتا والا اي وان لم يكن النعم منقودا فلما اراد سواء كان
العبد حيا او ميتا قال في الكافي هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما
ان يكون مأمورا بشراء عبيد بعينه او بغيره وكل وجه على وجهين اما ان يكون
النعم منقودا او لا وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين
اخر الوكيل بالشراء او ميتا فان كان مأمورا بشراء عبيد بعينه فان اضر
عن شرائه والعبد حي فالقول للمأمور بالاجماع منقودا كان النعم
او غير منقود لانه اضر عن ادمك استينافه والخبر في التحقيق والنسب
يستغني عن الاشهاد فيصدق وان كان العبد ميتا حين اضر
حكك عندي بعد الشراء وانكره الموكل فان كان النعم غير منقود فالقول
لآخر لانه يخرج عما لا يملك استينافه وغرض الرجوع بالنعم والآخر
منكر وان كان النعم منقودا فالقول للمأمور مع بعينه لان النعم كان
امانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهده الامانة من الوجه الذي امر به
فكان القول له وان كان العبد بغيره فان كان حيا فقال للمأمور
اشترية لك فقال لآخر لابل هو عندك فان كان النعم منقودا فالقول
للمأمور لانه يخرج عما لا يملك استينافه وان لم يكن منقودا فالقول
لآخر عند اي وجه وعندهما القول للمأمور وان كان العبد ميتا فان
لم يكن النعم منقودا فالقول لآخر لانه يخرج عما لا يملك استينافه
وغرض الرجوع بالنعم والآخر منكر وان كان النعم منقودا فالقول

للمأمور لانه اصيل ادعى الخروج عن عهده الامانة فيكون القول قوله قال
في الهداية من امر رجل بشراء عبيد بالثمن فقال قد فعلت ومات عندي
وقال الآخر اشترية لنفسك فالقول قوله لان كان دفعه اليه الالف
فالقول قوله للمأمور لان في الوجه الاول اضر عما لا يملك استينافه وهو الرجوع
بالنعم على الآخر وهو منكر والقول المنكر وفي الثاني هو اصيل يدعى الخروج عن
عهده الامانة فيقبل قوله وقال صدر الشريعة كل واحد من التعليلين مشتمل
للتصورتين فلما يتم به الفرق اقول لآخر ليس كما قال لان التعليل
الثاني لا يجري في الصورة الاولى ولا يجوز ان يقال للمأمور اصيل يدعى
الخروج عن عهده الامانة لانه انما يكون اصيل اذا كان قابض للنعم و
القبض انه ان لم يقبضه له اي للوكيل بالشراء الرجوع بالنعم على آخره اذا
فعل آخره سواء دفعه اي النعم اليه بايعه او لا ولا ايضا جسد البيع منه اي
من آخره لقبض منه وان لم يدفعه اي النعم اليه بايعه فلما تقر من انعقاد مباد
حكيمتهما ولهذا اذا اختلفا في النعم تنحى لقان ويرد الموكل على الوكيل العيب
فان هلك اي المبيع في يده اي الوكيل قبل الجسد على لآخر اي ملك من
ماله ولم يسقط النعم لان يده كيد الموكل فاذا لم يجسد بغيره كل قابض بغيره
ولا لا يجسد حتى يستوفي النعم لما ذكره وبعد اي بعد جسد فعله اي المأمور
وسقط النعم لان الوكيل بايع منه فكان جسد لاستيفاء النعم فيسقط
بما لا كحما في البيع وليس للوكيل شراء بشي بعينه شراره لنفسه لانه يؤدي
الي تعذر الاداء حيث اعتمد عليه الا اذا اشترى بغيره جسد سمي او بغيره منقودا او غير
غير باده بغيره حتى يكون المشتري للوكيل الاول لانه خالف الموكل ففقد عليه
فان حضر اي الوكيل الاول فلما رده اي يكون المشتري للموكل الاول لخصم اي وكيله
وعلم المخالفة وفي غيرهما اي اذا وكل بشراء بشي غير معين هو له اي ما شره
للكوكل الا اذا اطلق ونواه اي كون المبيع لاداه اي اشترى بالثمن مطلقا
تعيينه كونه ملك الموكل لكن نوي الشراء لم يفتك للموكل او اضاف العقد الي
ماله اي آخره بالاقول شريته بهذا الالف هو مال الموكل وان لم ينقد النعم
منه فان اضافة اليه مال نفسه كان لنفسه حلالا على كل حال شرعا ولا يفعل
عادة اذا اشترى لنفسه باضافة العقد اليه مال غيره مستنكر شرعا وعادة

صح اي التوكيل بعقد الصرف والالام العبارة المذكورة في كتب القضاة
الصرف التسليم قال صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين المراد بالالام
اي شراء شي بعقد التسليم لا اي لا يصح التوكيل بقبول التسليم لانه توكيل ببيع
الكثر بعقد التسليم هو لا يجوز اذ الوكيل يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره
ولا نظير له في الشئ العبرة لمفارقة الوكيل فيما اي الصرف التسليم لا مفارقة الا
يعني ان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض في العقدين بطلان لوجود الافتراق
قبل القبض ولا علة لمفارقة الموكل لانه ليس بجاقه والمعتبر قبض العاقده وهو
الوكيل فيبيع قبضه وان لم يتعلق به الحقوق كالصبي العبد المحرر على خلاف
الرسول لان الرسالة في العقد لا القبض قال يعني هذا الزيد فباعه فانكر
المشتري اي اكرهه بعد اقراره بقوله لزيد فان كذبه اي كذب المشتري زيد
في انكاره وقال ناعمة اكرهه اي زيد لان قوله يعني لزيد اقراره بالوكالة
فاذا انكره الادب بغير صارت ناقضا والمناقض لا قول له فيكون للموكل وان صدق
اي صدق المشتري زيد في انكاره لا اي لا يأخذ زيد لان اقرار المشتري
ارادة بركة الادب رضاه لان المشتري له لما جحد الادب اذ اقر بطلان اقرار المقر
ولزم الشراء للمشتري فاذا سلم واخذه صار بيعا بالتقاطي اكرهه من لم يدر
فشري موبى به فباع من لم يدر من لم يدر من لم يدر من لم يدر من لم يدر
بشراء الزيادة فينفذ شراء الممنوع على الموكل والزيادة على الوكيل او اكرهه
عبد من معينين بلا ذكر من فشري احوها او اكرهه بشراءها بالف وقيمتها سواء
فشري احوها بنصفه او اقل وقعه اي عن الادب في الصورتين اما في الاول
فلانه قابل لالف بهما وقيمتها سواء فينصف بينهما نصفين دلالة فلا
اكرهه بشراء كل واحد بنصفه ثم الشراء بهما موافقة وباتل منهما مخالفة الى غير
وبالاكثر مخالفة الى شئ فيقع عن المشتري الا اذا اشري الباقي بالباقي قبل الحصول
لان الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المحرر وهو تحصيل العبد ولم يثبت
الانقاسم الادلة والصحح يقولهما قال الوكيل بشرته بالف وقال الادب
بنصفه فان كان اي الادب الله اي اعطاه الف صدق المأمور ان سواء
اي المشتري الف يعني اذ اوكل رجلا فبشره عبد بالف فقال اشترته
بالف وقال لا اكرهه بشرته بنصفه فان كان الادب اعطاه الف وهو يساوي

قال قول

قال قول المأمور لانه امين فيه وقد ادعى الخروج عن عهد الامانة والاخر يدعي
عليه ضمانه وهو منكروا الا اي وان لم يساوه بل يساوي ضمانه فلا
اي صدق الادب بل يمين لانه اكرهه بشره عبد بالف والمأمور اشترى بغير
فاحسن فيقع فيضمن ضمانه وان لم يالفه ويساوي نصفه اي ضمانه صدق
الادب بل يمين وان سواءه مخالف لان الموكل والوكيل يتساوىان في البيع والمشتري
وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب التحالف وفسخ العقد فبشر المشتري الوكيل
كذا معان لم يستعمل ثمنه فبشره واختلفا في ثمنه يعني اذا قال له اشترى العبد
لي ولم يستعمل ثمنه فقال لا اكرهه بشرته بنصفه وقال المأمور بالف
وصدق البائع المأمور بخالف لانهما اختلفا في مقدار الثمن وليس لهما بينة
فوجب المصير الى التحالف كما في المسئلة الاولى الوكيل اذا خالف الادب لان
كان حلفا الى خير في الجنس بل وكله ببيع عبد بالف درهم فباعه بالف مائة
ينفذ ولو وكله ببيع كذا بائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا
كذا في الملاحظة **فصل** الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع
من يرد شهادته له كاحد وفرعه وزوج وعرس وسيد لعبد ومكاتبه ونحوهم
فيما يشتركان لان مواضع التهم مستثناة عن الوكالة وهذا موضع التهمة
بدليل عدم قبول الشهادة هذا اذا لم يطلق له الموكل واما اذا اطلق بان قال
له بعت من شئت فمخجوز ببيعك بمثل القيمة ذكره الزيلعي وفي النهاية ان الوكيل
بالبيع اذا باع منهم ان كان باكثر من القيمة يجوز بخلاف وان كان باقل منها
بغير فاحسن لا يجوز بالاجماع وان كان بغير يسير لا يجوز عنده ويجوز عندهما
وان كان بمثل القيمة فمن اي حنيفة روايتان وصح بيع الوكيل بمثل او اكثر او
والنسبة لان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على اطلاقه في غير موضع التهمة وصح
ايضا اخذه اي اخذ الوكيل رهنا وكفيل بالثمن فلا يضمن ان يصاع اي لو اهن
في بيع او تولى على الكفيل لان الجواز الشرعي ينافي الصمان ويقيده شراؤه بمثل
القيمة وعلى يسير وهو ما يقوم به مقوم من اصل الخبرة حتى لا يجوز شراؤه بغير
فاحسن بالاجماع قال في النهاية هذه التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك البلية
كالعبد والذوات ونحوها فانما له قيمة معلومة في البلد كالحب والنم وغيرهما
فرد الوكيل بالشر لا ينفذ على الموكل ان كانت الزيادة شينا قليلا كالغسل

وكل بيع بعد بيع نصف صح لان اللفظ مطابق عن قيد الاجتماع وفي الشراء
يوقف على شراء الباقي فان اشترى بابقه قبل ان يختصم الزم الموكل بالان
الوكيل لان شراء البعض قد يقع وسيله فينفذ على الامر اذا رد جميع
على وكيله بيمينه او نكوله اي الوكيل او اقراره فيما لا يحدث رده اي الوكيل على
الامر وباقراره فيما يحدث لا اي لا يرد على الامر بل يبقى عليه يعني ان الوكيل
بيعه شي اذا باعه فرد عليه بالعبث فان كان مما لا يحدث مثله كالاصبع الزاير
او لا يحدث مثله في هذه المدة على الامر سواء كان الرد على الوكيل باليمينه او
النكول والافراد في عبث لا يحدث مثله الاصل في الوكالة الخصوص وهذه
لو قال جعلتك كميلا في مالي يصير حافظا لماله فقط وفي المضاربة العموم ولهذا
لو قال جعلتك مضاربا كان مضاربا في جميع الانواع فان باع اي الوكيل
شياء فقال رده ادرتك بنقد وقال طلقت صدق الامر بناء على كون التقيد
اصلا في الوكالة وفي المضاربة يعني اذا باع المضارب شياء فقال ردت مال امرتك
بنقد وقال طلقت صدق المضاربة بناء على كون الاطلاق اصلا فيها وفي
تحقيقه في اخر كتاب المضاربة ان شاء الله تعالى لا يتصرف احد الوكيلين وحده
لان الموكل رضي برأيهما لا برأي احدهما وان كان البديل مقدرا لان تقديره لا
يمنع استعمال الراي في الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع والمشتري و
خو ذلك وهذا في تصرف الامان فيه عن الاجتماع ويحتاج فيه الى الراي ولم
يكن توكيدهم بلفظ واحد ذكر الاول بقوله الا في خصوصه فان الاجتماع فيها
متقدر لا فضا الى الشفيع في مجلس القضاء وذكر الثاني بقوله ورد
وديعه وقضا دين وطلاق وعق لم يعوضا اذا احتج في شي منهما الى
الراي بل هو تعبير محض بعبارة الواحد والمنشئ سواء بخلاف اذا قال لهما
طلقا ان شئتم او قال امرتا بكم لانه تقويض الى مشيئتهما فيقتصر على
المجلس ان كان الطلاق والعق يعوض لانه يحتاج الى الراي وذكر الثالث
بقوله ولم يكن توكيدهما بكلام واحد بل على التعاقب فخرجوا لاحدا ان
ينفذ بالتصرف لانه رضي برأي كل منهما على الافراد وقت توكيده فلا يتغير ذلك
بخلاف اذا وكلهما بكلام واحد لا ينفرد به احدهما وان كان احدهما خارا لغير
عاقلا والآخر عبدا او صبيما محجورا عليه لانه رضي برأيها وقت توكيده فلا يتغير

ذلك فان تصرف احدهما بخبرة صاحبه فان اجاز صاحبه جاز والافلا
ولو كان غايبا جاز لم يحز ذكره التوليي الوكيل بعضاء الذين لا يجر
عليه لانه لم يضمن شيئا بل عدان يتبرع على الامر بخلاف الكفيل لانه ضامن
لا يوكل اي الوكيل الا باذن امره او ما عمل براكبه نحوه كاصنع ما شئت
مثلا فان وكل به اي باذن الامر كان وكيليا لا مولا يقول بغير موكله
او مودة وينزلان بموت الاول وسبيل في حقيقة في ادب القاضي ان
شاء الله تعالى وكل اي الوكيل بلا اذن اي اذن الموكل فعقد اي وكيله
عند اي عند الموكل الثاني او عقد بيمينه قبله واجاز اي عقده او
كان الموكل الاول قدر النقص صح اما الاولان فلان المقصود هو حصول
رايه قد حصل في الصورتين واما الثالث فلان الاحتياج الى الراي فيه
لتقدير النقص ظاهر وقد حصل بخلاف اذا وكل وكيلين او قدر النقص لانه لا
تؤمن اليهما مع تقدير النقص ظهر ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختار
المشتري كما قرأ قال فوضت اليك امراتي صار وكيل بالطلاق وتقييد
بالمجلس فان طلق في المجلس صح والافلا بخلاف قوله وكلتكم في امر
امراتي حيث لا يتقيد بالمجلس فان طلق بعد صح من لا يجر لم يحز ذكره
في حقه لان صحته التصرف بيمينه على الولاية فاذا انتفت ان نية انتفت
الاولى فاذا باع عبدا او مكاتبه وفي حال صغره الحر المسلم او شري و
منهم بذلك المال لم يحز لان نقاء ولا يتهم عليه كذا في صغره كذلك اي
قوة مسلمة حيث لم يحز لواحد منهم ذلك لان نقاء الولاية الله اعلم بكم
باب
الوكال بالخصومة والقبض اعلم ان
الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند الثالثة خلافا لفرق بناء على ان القبض
غير الخصومة وقد رضي بهما دونه ولهم ان من ملك شيئا ملك تمامه وتام
الخصومة وانتهى ذهاب القبض وقالوا الفتوى اليوم على قول زفر لفسا
الزمان ولهذا قلت الوكيل بجواب بالتقاضى لا يملك القبض به يعني لظاهر
الحيثية في الوكلاء وقد يؤتمن على الخصومة من لا يؤتمن على المال وكذا
الوكيل بالتقاضى يملك القبض على اصل الرواية لانه في معناه وضعا
يقال اتقضيت حتى اي قبضته فانه مطاوع قضى لكن الوقف بخلافه وهو

على الوضع والفتوى على انه ايضا لا يملكه والوكيل يقبض الدين بملكها اي
الخصومة عند اي ح حتى لو اقام المدعي على البينة ان الدين استوفاه
او ابراه يقبل ببيته والوكيل يقبض الدين لا اي لا يملكها فلو برهن
المدعي على الوكيل يقبض عبدان الموكل باعه وقف لاح حتى يحضر الغائب
صورة وكل وكيل يقبض عبد له وعنه فاقام ذو اليد البينة انه اشترى
منه وكله بالقبض لم يقبل ببيته في اثبات الشراء وتقبل في دفع الخصومة
فتوقف حتى يحضر الموكل بعيد البينة كذا الطلاق والعقاق يعني اذا
اقامت المرأة البينة على الطلاق والعبد والامة على العتاق على الوكيل
بنقلهم من مكان الى مكان لا يقبل هذه البينة على اثبات العتق والطلاق
وتقبل في تقرير الوكيل حتى يحضر الغائب الوكيل بمعاى الخصومة اذا ابي اي
استنع عن الخصومة لا يجبر عليها لانه لم يقبض شيئا بل وعد ان يتبرع بخلاف
الكفيل حيث يجبر عليه لانه ضامن كما اذا وكل بخصومة واحدة حقوقه
من التمس على ان لا يكون وكيلها فيما يدعي على الموكل جاز فلو اثبت المال
له ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الصوري صح اقرار الوكيل
بالخصومة يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة واقر على موكله سواء كان
موكله المدعي فاقتربا استيفاء الحق او المدعي عليه فاقتربا بيبس عليه
قال كان ذلك عند القاضي صح دون غير اي الا كان اقراره عند غيره
فشره به شهادته عند القاضي لا يصح وان انزل به حتى لا يدفع اليه المال
ولو ادعى بعد ذلك الوكالة واقام بينة لم يسمع لانه زعم انه مبطل في دعواه
كذا اذا استثنى الاقرار واقر عند غيره يعني اذا استثنى الموكل الاقرار
بان قال كنتك غير جاز الاقرار واقر الوكيل عند القاضي لا يصح لصحة الاستثناء
ولكن يخرج عن الوكالة فلا يسمع خصومة لا اي لا يصح توكيل كفيل بمال يقبض
صورة كفل من رجل بمال فوكله صاحب المال بقبضه عن الغريم لم يصح لان
الوكيل من يعمل غيره ولو صح هذا اصار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فان قدم
الركن بخلاف الرسول ووكيل الامام ببيع القنايم والوكيل بالتزويج
حيث يصح ضمانهم بالنسب والمهر لان كل واحد منهم سفير مع ذكوره الرئيسي
الوكيل يقبض الدين اذا كفل صح وبطل الوكالة لان الكفالة اتى بها

الوكالة لكونها لازمة فتصلح ناسخة لها بخلاف العكس والوكيل بالبيع اذا
ضمن النعم للبايع عن المشتري لم يجز لانه يصير عاملا لنفسه كما في ولو ادعى
بحكم الضمان يرجع لبطلانه وبدونه اي بدون حكم الضمان لا اي لا يرجع لكونه
تبرعا مصدق التوكيل يقبض لو غريمه يدفع دينه اليه الوكيل يعني اذا ادعى
رجل انه وكيل فلان الغائب يقبض دينه فصدقه الزعيم ابراه دفعه اليه لانه
اقرار على نفسه لانه ما يدفعه خالص حقه اذا ادعى ان يقضي بامثاله حتى لو ادعى
انه ادعى الدين اليه الدين لا يصدق اذ لو تم الدفع اليه الوكيل باقراره
ولم يثبت الا يفاء بمجرد دعواه فلا حذر الغائب وصدقه تم المار وان
كذب الغائب دفع اليه المصدق اليه اي الغائب ثانيا اذ لم يثبت الا يفاء
لا يحاربه الوكالة والقول فيه قوله مع يمينه فيفد الاداء ورجع به على
الوكيل ان يقع في يد لان غريمه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فلان
ينقص قبضه وان ضاع لا اي لا يرجع لانه بصدقه اشترى من حق في القبض
وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم لا ينظم غيره الا اذا ضمنه اي شرط عليه
مدعى الوكالة الضمان عند الدفع اي دفع ما ادعاه او لم يصدق اي في
دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجارة اي جازة الغائب فاذا
انقطع رجاءه رجع عليه او دفع اليه كذا بال في دعواه التوكيل ولو لم يكن
مصدق التوكيل غريمه بل مودعا لم يؤد بالدفع لانه اقرار بمال الغير بخلاف
الذين فانه يقبض بماله كما في كذا الوادي الشراء وصدقه يعني ان لو ادعى
انه اشترى الوديعة من صاحبه وصدقه المودع لم يؤد بدفعها اليه لان
اقراره على الغير غير مقبول وادعى اي بالدفع لو قال اي المدعي ترها اي
الوديعة المودع ميراثي وصدقه اي المودع لان ملكه قد زال بموته واتفق
انه مال الوارث فيدفع اليه وكل بصيغة المجهول اي جعل رجل وكيله بالقبض
مال ادعى الزعيم قبض دايته دفع اي الزعيم اليه اي الوكيل يعني يجبر
على دفعه اليه لان وكالة تثبت بقولا فانه رب المال حيث لم ينكر
الوكالة وادعى الا يفاء وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة وادعى
كان اقرارا بثبت الوكالة في زعمه ولم يثبت الا يفاء بمجرد دعواه فيؤثر
بالدفع اليه واختلف اي الزعيم دايته على عدم قبضه بوجوب براءة ذمته

فاذا عجز عن اقامة البينة يستخلف لا الوكيل على عدم علمه بقبض الموكل
اذ لا يجري النيابة في البيع وكل عيب اي جزء المبيع بسبب عيب
فاذا عجز الباع رضاء المشتري لم يرذ اي الوكيل عليه اي الباع حتى يخلف
اي الباع المشتري بخلاف مسئلة الذين لان التدارك على هناك
باعتبار ما قبضه الوكيل اذ اظهر الخطاء عند تكوله ولا يمكن ذلك في العيب
لان القضاء بالقضاء لا يفسخ نافذ ظاهره باطنا عند ابراج روح فيصح القضاء
ولا يستخلف المشتري بعد لانه لا يفيد اذ لا يجوز فسخ القضاء وليس
في مسئلة الذين قضاء بل در بالتسليم فاذا اظهر الخطاء فيه يمكن نزع
منه ودفعه الى التزيم بل نقض القضاء دفع رجل الى اخر عشرة نفقه ما
اهله فانفق عليهم عشرة اخرى في بها استحسانا والقبيل لا يكون
معتبرا لانه خالف امره في العشرة على الموكل وجه الاستحسان ان الوكيل
بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشراء فيكون وكيل
به توكيل بالشراء والوكيل بالشراء يملك العقد من مال نفسه ثم يرجع به على
الآدم الوكالة المجرودة لا تدخل تحت الحكم قال في الصغرى الوكيل بقبض
الدين اذا اخضر خصما فخر بالتوكيل وانكر الدين لا يثبت الوكالة حتى
لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين لا يقبل اذ ادعى ان فلانا وك
يطلب كل حق له بالكونة وبقبضه والمضمومة فيه وجاء بالبينة على
الوكالة والموكل غائب ولم يخضر الوكيل احد الموكل قبله حتى قال انك
لا يسمع من شهوده حتى يخضر خصما جاحدا ذلك ومقر ا به في سماعه وتقرر
الوكالة فان اخضر بعد ذلك غريما يدعى عليه حقا للوكيل لم يخضر الى اعادة
البينة ولو كان يدعى عليه بطلب كل حق له قبل اشغال بعينه بشرط
حضرة ذلك بعينه ولو ان ثبت ذلك لمحض من ذلك العين ثم جاء بخضم اخر
يدعى عليه حقا يقيم البينة على الوكالة مرة اخرى الله اعلم واحكم
باب
عزل الوكيل بنزول الموكل لان
الوكالة حقة فلا يبطله ويؤثر نفسه ان يقول عزلت نفسي بشرط
علم الاخر فيما اى في الصورتين يعني اذا عزل الموكل بشرط علم الوكيل
به وان عزل نفسه بشرط علم الموكل به حتى اذا لم يبلغه الغزل فهو على

وكالته وتفرقة جاز حتى يعلم باخبار متعلق بالعلم عدل وانين ولو عجز
عدلين اعلم ان الوكالة تثبت بنجر الواحدة كان او بعد اعدلا كان
او فاسقا رجلا كان او امرأة او صبيا كان او بالغ وكذلك القول عند
وعند ابراج روح لا يثبت القول لا بالعدد او العدالة وينزل ايضا بوجوه
الموكل حكمة او وقت عبارة القدر وتوقيت في الكافي والوقاية
هكذا بوجوه احد صحا ولما لم يكن لذكر الوكيل هنا فاني قد تركته وينزل ايضا
بجنون احد صحا من الوكيل الموكل جنونا مطبقا لان قليله بمنزلة النكاح
وهو شهر عند ابي يوسف وحول كمال عند محمد وهو الصحيح والحكم بوجوه
اي لحوق احد بهما بدار الحرب وترا فان الحجة لا يثبت الا بالحكم الحاكم
فاذا حكم به بطلت الوكالة بالاجماع وانما قبله فمؤثقة عند ابي حرج وانما
ينزل بغير الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم فكان لبقاء حكمه انما
فيشترط لقيام الامر في كل ساعة ما يشترط لانه اذا اى انزال الوكيل
في الصور المذكورة اذا لم يتعلق به اي بالتوكيل حتى يعرفه وانما اذا يتعلق
به ذلك فلا ينزل كما اذا اشترطت الوكالة في بيع الوصم كما قرأ وجعل امر
اخره في يدنا ثم جن الزوج وينزل ايضا بنصفه لنفسه اي تصرفه الموكل
بحيث يجوز الوكيل عن الامتنال به كما اذا وكل باعتاق عبد او كتابته
او تزويج احراره او شراء شئ او طلاق او خلع او بيع عبد فاعتق او كفا
او زوج او اشترى او طلق فلما او واحدة ومقت عدتها او خالوها
او باع بنفاته او فعل احد منها بنفسه عز الوكيل عن ذلك الفعل بشرط
الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا اطلقها واحدة والعدة قائمته بقيت
الوكالة لا مكان تنقيدها وكل به ولو تزوجها بنفسه ابانها لم يكن للوكيل
الايزوجها منه لزوال حاجته بخلاف لو تزوجها الوكيل ابانها حيث
يكون له الايزوج الموكل لان الحاجة باقية ويعود الوكالة اذا عاد اليه
اي الموكل قد لم ملكه يعني اذا وكل ببيع عبد ثم باعه الموكل ثم رده عليه
بقضاء كان للوكيل ان يبيعه وكذا الوكيل واحد من رجلين يبيعه فباعه
احدهما فرده عليه بسبب فكل واحد منهما ان يبيعه ثانيا كما في الصغرى
او يقره اي ان ملكه كما اذا اطلق احراره واحدة وهي في العدة فنصف

الوكيل غير متقدر بان يوقع الباقى وينزل ايضا باقرار الشريك وان
لم يعلم الشريك ونه احتمل اذ من احدهما ان يكون الاقرار بهما
المالية او مال احدهما قبل الشراء فان الشراكة تبطل وتبطل الوكالة
التي في ضمنها علمها به او لا لانه غل حكمي اذا لم يكن الوكالة مصرحاً بهما عند
عقد الشراكة وثانيهما ان احدهما لو وكل من ينصرف في المال جاز فلو اقر
انزل هذا الوكيل في حق غيره الموكل منهما اذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل
وانما ذكرنا من الوجهين اذ لو يقع الاقرار على ظاهره لم يصح توطين وان
لم يعلم الشريك اذ لا يصح ان ينفر احدهما بفسخ الشراكة المستمرة للوكالة
بل علم صاحبه وينزل ايضا بغير موكل لو كان الموكل مكاتباً بغيره لو
كان مادوناً لما اذن بقاء الوكالة معتبراً ببدء انهما لكونهما غير لازمة
فيستمر في حالة البقاء قيام الامر كما في الابتداء فقد بطل بالغير فيبطل
الوكالة علم الوكيل او لا لان البطلان حكم كحار اذا وكل يعني ان ما ذكر
من انزال وكيل المكاتب بغيره ووكيل المادون بغيره اذا وكل ذلك الوكيل
في العقود والخصومات لا قضاء الدين او اقتضائه لان العبد مطالب
بإيفاء ما عليه وله مطالبة استيفاء ما وجب له لان وجوبه كان بعقده
فاذا بقى حقه بقي وكيله على الوكالة كما لو وكل ابتداء بعد الجرح بعد انعقاد العقد
بما شره لا ينزل بغير المولى وكيل عبد المادون لانه جرح خاص بالادب
في التجارة لا يكون الا عاماً فكان الغزل باطلاً الامر ان المولى لا يملك
نفيه عن ذلك مع بقاء الاذن ذكره التوليقي قال وكلت بك بكذا اعلى اي يبي
عنك فانت وكيلي فانه اذا غرله لم ينزل بل كان وكيله وهذا يستحق
وكيله وزياداً اذا اراد ان يغره بحيث يخرج عن الوكالة يقول في غرله
عنك ثم عنك فانه اذا قال عنك كان موزعاً لانظر الى ظاهر
اللفظ ومنصوباً بوجود الشرايط حيث قال متى عنك فانت وكيله اذا
قال ثم عنك ينزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان متى يغره
عموم الاذن لا عموم الافعال ولو قال كلما عنك فانت وكيله لا
يكون موزعاً بل كلما غل كان وكيله لان كلما يفيد عموم الافعال اذا
اراد ان يغره يقول في غرله رجعت عن الوكالة المتعلقة فاذا رجع

عنها لا يقع لها اثر فيما يقول بعدها او عنك عن الوكالة المجردة المحصلة
من لفظ كلما في ينزل **كتاب الكفالة**
هي لغة الضم مطلقاً وشرعاً ضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس المال او
التسليم قال في الهداية والكافي وغيرهما من ضم ذمة الى ذمة في المطالبة
وقيل في الدين والاول اصح **اول** لاصحة للثاني اصلاً ليكون الاول
اصح خروج الكفالة بالنفس عنهم مع انهم قسموا بعد التعريف الى الكفالة
بالنفس والمال ثم ان يقسم الكفالة الى القسمين بشرطاً وبغيره
مع انهم ذكروا في انشاء المكاتب على وجود قسمين ثالث وهو الكفالة
بتسليم المال كما سياتي ولهذا اخرجت تعريفاً صحيحاً متناً ولا يلزم الاقسام
صريحاً وركنهما الايجاب اي ايجاب الكفيل بقوله كلفت عن فلان كفلان
بكذا والقبول اي قبول الطالب هو المكفول له وشرطها مطلقاً كون
المكفول به نفساً كان او مالا مفقوداً **التسليم** من الكفيل حتى لا يصح
بالحدود والعصا كما سياتي وفي الدين كونه صحيحاً حتى لا يجوز الكفالة
ببدل للكتابة كما سياتي وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصل
كان اياً ما لا واهلها اهل بغيره بان يكون خراً مكلفاً فلا يصح من العبد ان يبي
والجنون لكن العبد يطالب بعد العتق كذا في الخلاصة فالمدعي مكفول له
اذا فسخ الكفالة ترجع اليه والمدعي عليه مكفول عنه ويسمى التسليم ايضا
والنفس في الكفالة بالنفس او المال في الكفالة في المال مكفول به
فالمكفول عنه في الكفالة بالنفس واحد ومن لزوم المطالبة كقبول الكفالة
اما بالنفس ان بعد ثانيا اي الكفالة بالنفس النفس ايضا الاول ان
باء خذ منه كفيلاً ثم كفيلاً والثاني ان يتعدد النفوس المكفول بها فانه
جائز كما يجوز بالدينون الكثير او بالمال ما يتعلق به وهو التسليم اما الادب
اي الكفالة بالنفس فتصح بكلفت بنفسه وبما يعبر به عنها اي عن
النفس كالرأس والوجه والرقبة والعنق والجسد والبدن ككلفت
برأسه ووجهه الخ ويجوز متابع ككلفت بنصفه او ثلثه او ربعه وتصح ايضا
بضمته وبعلى فان على الالتزام ثمنها انا ملزم تسليمه والى فانه يستعمل
في معنى على وانابه زعيم فان الرخصة هي الكفالة او قبيل هو يعنى الزعيم

لأنا بائنا من موقفة لأن موجب التزام التسليم وهو ضمن الموقفة لا التسليم
واختلف في اننا ضامن لتوقيعه او على توقيعه كذا في الخلاصة قال عيسى
وقت التسليم اخبره فيه اذا اطلب رعاية لما التزمه كذا اي اخبره ايضا
اذا اطلق بان قال انا كفيل بنفسه اذا اطلبته اسلم اليك او ان طلبته
وتخو ذلك او عثم بان قال انا كفيل به كذا طلبته اسلم اليك وان لم يخبر
حبسه الحاكم لا متناعه عن ايفاء حتى لازم عليه كمن لا يجسه اول دعوى لعله
لم يعلم لما زاد على وان غاب اي المكفول عنه وعلم مكانه امهله اي الحاكم
الكفيل مدة دنا به فان مضت ولم يخبر حبسه وان لم يعلم اي مكانه لم يطالب
اي الكفيل به بالمكفول بل لانه عاقد وقد صدق الطالب فصار كالمكفول
اذا ثبت اعساره وان اختلفا فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال
الطالب توفه ينظر فان كان له خرجة موقوفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة
في كل وقت قال القول قول الطالب ويؤثر الكفيل بالذات الى ذلك الموضع
لان الظاهر يشهد للطالب والافا القول قول الكفيل لانه متمسك بالاصل
وهو الجمل منكر لزوم المطالبة وان شرط تسليمه في مجلس القاضي سلم فيه
ولم يجر في غيره وبه يعني في زماننا لهما وان التمس في قاعة المحق ذكره
الزبلي وغيره كقول النفس الى شهر يطالب بها بعدد يعني لو قال قلت
لك بنفس فلان الى شهر فانه لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر يطالب
به بعد مضي الشهر قال شمس الاية الحواي هذا يدل على خلاف ما بينه
العوام فانهم يقولون اذا قال لرجل ابقا ريسه لآخر من فلان ترا بغيرهم
ترا تا بيك سال انه يطالبه بتسليم النفس في السنة قبل مضي الاجل
ولا يطالبها بعد مضي الاجل قال وليس الامر كما يظنون بل الجواب على
العكس لان يزيدوا فيقولوا في الكفالة هر كاه كبحواهي بتوسيات
في يطالبه في السنة وبعد كذا في الخلاصة وفيه ايضا والجملة في سقوط
المطالبة ان يزيد الكفيل في كفالة فيقول انا كفيل بنفس فلان الى كذا
من الاجل ثم لا كفالة لك به على بعد ذلك وانما برئ فاذا قال ذلك فانه لا
يطالب في الحال لا بعد مضي الاجل براء الكفيل بموته اي موت الكفيل
لحصول العجز الكفيل عن تسليم المظلوم من الكفيل بعد موته وورثته لم

يكفوا

يكفوا البتة وانما يخفون فيمال لا فيما عليه ولا يقع الكفالة باعتبار تركه
لا متناع استيفاء النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال وبراء الكفيل
بالنفس ايضا بموته اي النفس المطلوبة لا متناع التسليم ولو كان
النفس المكفول بها عبد الكفيل وانما قال هذا دعوا لتوهم ان العبد مال
فاذا انقذ تسليمه لزمه قيمة فان هذا اذا كان على العبد مال مطالب وكفل
بنفسه رجل انما اذا كان المطالب رتبة العبد فسيأتي ان اذا مات
واثبت الختم دعواه ضمن الكفيل قيمة لا اي لاي براء الكفيل بموت المطالب
بل ارثه او وصية بطالب الكفيل وبراء الكفيل ايضا بتسليم الكفيل
او ما موره وكذا كان او رسولا المظلوم او تسليم ذلك اي المظلوم نفسه
الى الطالب متعلق بقوله وتسليم حيث يمكن محاصنة متعلق ببراء
يعني اذا سلم الكفيل من كفل به الى الطالب في موضع يمكن محاصنة براء
وان لم يقل اذا سلمته اليك فانما برئ حتى لو سلمه في برية او سواد او حتى
حبسه فيه غير الطالب لم يبرأ قال سلمته اليك عن طرف الوكيل في صورة
تسليم المأمور او سلمت نفسه عن اي عن الكفيل في صورة تسليم المأمور
نفسه قال قاضي خان المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول وقال
سلمت نفسي اليك عن الكفيل براء وان لم يقل عن الكفيل لاي براء الكفيل
وكذا الوار الكفيل رجلا ان يسلم نفسه المكفول به الى الطالب ان قال انما
للتطالب سلمت اليك نفسه عن الكفيل براء الكفيل وفي تسليم الاجنبى
مع اي مع ما ذكر من قوله عن الكفيل قبول الطالب قال قاضي خان لو ان
رجلا اجنبيا ليس بمأمور سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمت عن
الكفيل ان قبل الطالب براء الكفيل ان سكت الطالب ولم يقل قبلت
لا يبرأ الكفيل كفل بنفسه على ان لم يسلمه عند اخذها مع لما عليه من
المال ولم يسلمه عند اصبحت الكفالة ان اي بالنفس المال يعني رجل على
غيره مائة درهم فكفل اخر بنفسه على الوجه المذكور صحت الكفالة وان اذا
لم يوافق به عند افعلي المائة لانه علق الكفالة بالمال بعدم الموافقة و
هذا التعليق صحيح لتعامل الناس اياه وان كان القيس باباه وبه
يرك القيس في البيع كالحواشي فلا على ان يجزوه الباع مع

ان باب اصديق من الكفالة فلان يترك منها او يسع لانهما من التبركا
اولى واذا لم يوافق به حتى لزمه المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس
اذ لا تنافي بين الكفالتين فان كانت المملوك ضمن الكفيل للمال حكم الكفالة
او مات الكفيل فوارثه اي ضمن وارثه او مات الطاب فكذا اي طلب
وارثه هو او عني على رجل مائة دينار لم يبينها بانها جيدة او ردية او شرعية
او فخرية ليصح الدعوى فكفل بنفسه في امانة الم سلمه عند اقلية المانة
صحى اي الكفالة ان عندها وقال محمد لم يصح اذ لم يصح الدعوى بل ببيان
فلم يجب اخضرار النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم يصح الكفالة بالمال
لا بتنازها عليها ولما ان المال ذكر موقفا فيصرف الى ما عليه فيصح الدعوى
على اعتبار البيان فاذا بين الحق باصل الدعوى فظهر صحة الكفالة الا
فيثبت عليها الثانية والقول له اي للكفيل في البيان اذا اختلف في
وجوده وعدمه لانه يدعى الصحة لاجل على اعطاء الكفيل في حدوده مطلقا
عنده وعند صاحب الجور في هذا القذف لان فيه حق العبد وفي القود لانه صاحب
حق العبد بخلاف الحدود والحق لله تعالى ولا ان مبني الكل على الدار فلا
يجب فيها الاستثناء بخلاف سائر الحقوق لانها لا تدرى بالشرع
فيبقى بها الاستثناء ولو اعطى جاز لا مكان ترتيبه بوجبه عليه المطالبة
بالنفس ولا حبس فيها اي قد وقود حتى يشهد مستورا او عدل
لان الجس ينال لثمة وهي تثبت بعدى شطري الشهادة اما العدد
او العدة بخلاف الجس في الاموال لانه غاية عقوبة فيها فلا تثبت
الا بحد كامل واما الثانية اي الكفالة بالمال فتصح ولو جهل المكفول
اذا صح دينا الذي الصحيح دينا لا يسقط الا بالاداء اخره من بدل
الكفاية وسباني بكفالت عنه بالف وبالك عليه وبما يدرك في هذا البيع
وهذا يستحق الضمان المذكور وهو ضمان الاحتقاق اي يضمن المشتري اذا
اشحن المبيع وبما يبيع فلانا اي ما يبيع منه فانه ضامن للمبيع
لان الكفالة بالمبيع لا يجوز كما سباني وقد فرغنا من تحقيقه في كتاب الرهن
او ذاب اي وجب لك عليه واما في هذه الصورة شرطية معناه ان
يبيع فلانا فيكون في معنى الشرط او علق عطف على صح دينا

بشرط

بشرط يعني شرط الشرط والاف في الامثلة السابقة معنى الشرط ملائم اي
مناسب للكفالة بان يكون شرطا لوجوب الحق نحو ان اشحن المبيع او كذا
الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو مكفول عنه او لتقذر الاستيفاء نحو ان عا
زيد المكفول عنه عن المصروفان كلاهما مناسب للكفالة كالشرط المعهودة
من الامثلة المذكورة فانها اسبب لوجوب المال فماسب ضم الزمة الى
الذمة لا اي لاصح الكفالة ان علق بشرا غير ملائم نحو ان
الرجح او جاء المطر الا انه يصح الكفالة وجب المال الا لان الكفالة لا يصح
تعلقها بالشرط لا بتبطل الشرط الفاسدة كالطلاق والعناق وتبع
صاحب الكفاية وقال الزبلي هذه اسهوفان الحكم فيها ان التعليق لا يصح
ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم فصار كالمعلقة بدخول الدار ونحوه مما
ليس بملائم ذكره فاضحان وغيره اقول له سهو خطأ لان المدة
في العادة والاسر وشبهة ان الكفالة ما لا تبطل بالشرط الفاسدة
فالظاهر ان فيه روايتين يؤيد ان الصدق الشهيد ينقل مسئلة هي
ان العبد المأذون اذا حقه دين وخاف صاحب المال ان يعقبه الموقف
رجل صاحب المال ان اعتقه المولى فانما ضامن لا ينك عليه حتى الكفالة
ثم يقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متناه جاز
ولا يصح ايضا بجها المكفول عنه وبجها المكفول له الاول نحو ما ذاب
لك على النفس واحده منهم فعلى الثاني نحو ما ذاب لك على واحد منهم عليك
فعلى كذا في العادة ولا يفسد وقصاص لما قران شرطها كون المكفول
مقدور التسليم من الكفيل وهذا ليس كذلك وانما قال بنفسه قد
وقصاص اخر اذ اعن الكفالة بنفسه من عليه الحد والقصاص فانها يجوز
كما قرأ لا يحمل دابة معينة مستجرة له وخدمة عبيد معينين مستاجر لها
لغير عن التسليم لانه اشحن عليه الحمل على دابة معينة والكفيل لو اعطى
دابة من عنده لا يستحق الاجرة لانه ان يغير المعقود عليه لا ترضى ان لا يجر
لو حمل على دابة اخرى لا يستحق الاجر فصار عاجزا ضرورة وكذا العبد
للخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة لان الواجب على المجر الحمل
مطلقا والكفيل بقدر عليه بان يحمل على دابة نفسه ولا بالتمتع للوجوب

المال اي اذ ابيع رجل لرجل ثوبا بآبارة ثم ضمن الثمن على المشتري المار
او باع المصنوع مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح لان حق
القبض للموكل والمضاربة ولهذا لا يبطل بوبت الموكل حتى لو مات كان
لا ان يقبض الثمن وكذا لو نهاه الموكل عن قبض الثمن حال حيوة لا يبطل
نهية فلو صح الضمان صار ضمانا لنفسه وانه لا يجوز وللمشترك اذا
بيع عبد صفقة يعني باع رجلا لعبد الرجل صفقة واحدة ضمن احدهما
لصاحبه حصته من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذا اتمت فانثني
بجب طحا مشتركا بينهما فلو صح ضمان احدهما لصاحبه بتضييع صاحبه
ضمانا لنفسه وهو باطل ولو صح في تضييع صاحبه خاصة يؤدي الى
قسمة الدين قبل القبض وهو باطل لان القسمة تقتضي ان يصير حق
كل منهما مفرزا في جز على حدة ولا يتصور في الدين وان باع العبد
صفقتين بان باع كل واحد منهما نصيبه بعقده على حدة ضمن احدهما
لصاحبه حصته من الثمن صح لان الصفقة اذا اتمت فثابت لكل
منهما بعقده يكون لخاصة ولا بالعمدة لانها اسم مشترك يقع على الصك
العديم والعقد وحقوق العقد والذكر وخيار الشرط فقدر العمل بها
قبل البيان ولذلك بطل الضمان ولا بالخلاص عند ابيع رجلا لان معناه
عند تخليص المبيع عن المشتري وتسليمه الى المشتري وهو غير مقدور
وصح عند حال لان معناه عند ضمان الثمن ان يخرج عن تسليم العين
بورود الاستحقاق فيكون كالدرك ولا يبدل الكتابة لانه في معنى
الزوال بالبيع فلا يكون دينيا صحيحا ولا عن ميت محقق معنى اذا
مات من عليه دين ولم يترك شيئا فكفل عنه للوفاء رجل لم يبع عند ابيع
رجلا لانه كفل بدين سابقا عن ذمة الاصيل لان الدين عبارة عن انتقال
الذمة بدين يجب اداؤه لكنه في الحكم مال لانه يؤول اليه في المال وقد عجز
بنفسه وبخلفه ففاته عاقبة الاستيفاء فسطا ضرورة ولا
بما قبول الطالب في المجلس اي مجلس عقد الكفالة الا في مسئلة واحدة
وهي ان يكفل وارث المريض عنه بقبضه الغناء بان يقول المريض
لورثته او بعضهم كفلوا عني بما علي من الدين لغواني فضمنوا به مع

غيبته

غيبته فانه جائز استحسانا وان كان القيسل لا يجوز لان الطالب
غائب فلا يتم الضمان الا بقبول وجه الاستحسان ان يرد وصيته من لورثته بان
بان يقبضوا دينه ولهذا يصح وان لم يتم المريض الذي وغرارة لان الجواز لا
لا تمنع صحة الوصية ولهذا قالوا لا يصح الا اذا ترك لا وصية في الكفالة
بما قبول الطالب غدا به بسقط مطلقا في رواية وفي رواية اخرى اذا بلغه الخبر
واجاز وبه يفتي كذا في تلخيص الحجام الكبير وفي الفتاوى البنزانية واجمعوا انه
اي الكفيل اذا قال بطريق الاخبار بان يقول ان كفيل مال فلان على فلان جائز
كذا في الخلاصة ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستاجر ومال الضمان
والشركة ولا بالمبيع قبل القبض والمرهون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة
ان يكون المكفول بمضمون على الكفيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بغير
او دفع بدله ليحقق معنى الضم فيجب على الكفيل الامانة ليست بمضمونة
والباع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بل بالثمن كحافه وكذا الرهن ليس
بمضمون بنفسه بل بسقط الدين اذا صلح فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل
في هذه الصورة لعدم وجوبه على الاصل ويجوز اي الكفالة بتسليمها اي
تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كانت قابضة وجب تسليمها وان
لم يجب على الكفيل شي كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب اي تسليمها على
الاصل كالعارية والاجارة جازت اي الكفالة به اي تسليمها والا اي
وان لم يجب تسليمها عليه كوديعة فلا اي لا يجوز الكفالة بتسليمها
صح اي الكفالة بالثمن لانه دين صحيح مضمون على المشتري والمقبض
والمقبوض على سؤم الشراء والمبيع بيعا فاسدا فانها مضمونة حتى اذا
عند جب الضمان على فاعلم ايجابه بالكفيل ويصح بالخارج لانه دين مطلق
من جهة العباد فصار كسائر الديون بخلاف الزكوة في الاموال الظاهرة
والباطنة لان الواجب فيها فعل هو عبادة والمال محله ولهذا لا تؤخذ من
تركته بعد موته الا بوصية والنوايب قيل ان يكون بجن كاجرة الحارس
وكراء النهر المشترك والمال الموقوف لجهنم الجيش فداء الاسرى وقيل
ان ليس بجن كالجنايا التي هي في زماننا ياخذ الظلمة بغير حق فان اراد
الاول جاز الكفالة بهما اتفاقا لانه واجب مضمون وان اراد الثاني

فنية اختلاف المشايخ والقسمه هي التواييل لان القسمه ما يكون راتبا
 والتواييل ليست كذلك وانما يوظف للام عند الحاجة اذ لم يكن في بيت
 المال شيء وقيل هي ان يمنع احد الشريكين من القسمه بينه وبين صاحبه فحينئذ
 شخص لا يما واجبه والدرك وقد ربا به والشجة وهي البراءة والكفالة
 بها ان يقول كفلت بموجبهها وهو الارش وقطع الاطراف اذ لم يكن موجبه
 القصص من بل الذية اذ الواجب ح ومال واجبا لاداء قال اذ فعله اليك او
 افضيه لا يكون كفالة انا ان يذكر ما يدل على الالتزام او علق قال في الخلفه
 وفي فتاوى النسف لو قال لصاحب الدين الذي لك على فلان انا اذ فعله اليك
 او افضيه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت او
 ضمت او على اولى احوال لو قال تعيلها يكون كفالة بخلاف ان قال ان لم يؤد فلان
 فانا اذى بحت للطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة و
 هو ضم ذمة الى ذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الاولى بالبراءة عنها
 الا اذا شرط البراءة فكون اي الكفالة حواله اعتبارا للمعنى كحال حواله
 بشرط عدم البراءة اي براءة المحيل كفالة وله ايضا مطالبة اوصها ولو بعد
 مطالبة الآخر لان مقتضاها الضم لا التملك بخلاف المالك اذا اختار احد
 الفاضلين حيث يتضمن التملك منه اذ افضى الفاضل به فلا يمكنه التملك
 من الثاني كفل على كلفه اي قال كفلت بما لك عليه قال ابن برهان ان الطالب
 على الف لزمه اي لالف الكفيل لان التبت ببراءة كان ثبت العيان ولا
 اي وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما يقرب به معينه لانه منكر لزيادة لا
 الاصيل في الزايد عليه في حق الكفيل يعني ان اعترف للاصيل بالزايد على الآخر
 به الكفيل لم يصدق على كفيله لانه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه بل يصدق
 في حق نفسه كفل بآره يعني يجوز الكفالة بآره المكفول عنه وبلا آره لا
 قوله صلح الزعيم غارم فاذا كفل بآره واذا رجح عليه اي المكفول عنه بما
 ادى اذ ادى ما منه لانه قضى دينه بآره فيرجع عليه واذا ادى خاضه
 رجح بما ضحى لا بما ادى حتى لو كفل بالحياد واذا ادى الزبوف وتجاوز من له
 الدرهم رجح بالحياد ولو كفل بالزبوف ادى بالحياد رجح عليه بالزبوف
 لان رجوع الكفيل بحكم الكفالة فانهما رجح بما يدخل تحت الكفالة بخلاف المالك

باداء الدين فانه يرجع بما ادى ولا يجب عليه شيء حتى يملك بالاداء بل كان موقفا
 فيرجع بما ادى ولا يملكه اي الكفيل المكفول عنه بالمال قبل الاداء الى
 المكفول لانه لا يملك ما في ذمة المكفول عنه ويملكه بعين فيرجع وبدونه اي
 بدون آره لم يرجع بما ادى لانه متبرع فيه وان وصليه اجاز اي المكفول عنه بعد
 لان كل كفالة ينفعه غير موجبه للاداء لا تنقلب موجبه ابد كذا في الغاية قال
 اصبح الفاعلان على قضى فاذا لم يرجع عليه لا اذا قال غنى كذا في الكفالة
 بالنفس قال لوزم اي لزم الطالب الكفيل لطلب المال لزم اي الكفيل
 المكفول عنه وان جسد اي الكفيل مجبوسا جسد هو المكفول عنه اذ لم يلحقه الحق
 الا من جهة فيجازى بمثل براءة الطالب لاني ان قبل اي الاصيل بالبراءة براء
 اي الاصيل والكفيل واخره اي الطلب عنه اي لاصيل تاجر عنهما لانه انما
 والكفيل يرفع بلا عكس بهما لا ستر امة بتعيينه اصل للرفع ولو ابراء اي الطالب
 الكفيل براء فقط وان لم يعقل اذ لا دين عليه ليجب اية القبول بل عليه الطالب
 وهي شق بآله براء ولو وهب الدين له اي الكفيل ان كان غنيا او تصدق
 عليه ان كان فقيرا يشترط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين
 لغير من عليه الدين يصح اذ اسقط عليه الكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في
 الكفا في وبعد لا الرجوع على الاصيل كذا في التا تارخانية صالح اهلها من
 الاصيل الكفيل الطالب عن الف على تسماة براءا اي الاصيل والكفيل
 لانه اضاف الصلح الى الف لادين وهو على الاصيل فيبرأ عن خمسائة وبراءة
 توجب براءة الكفيل ان اذنا الكفيل رجح على الاصيل بهما اي بخمسائة
 اذنا ان كفل بآره اذ بالاداء تملك في ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع
 ولو صالح على جسد اخر رجح بالالف لانه مباد له فملك في ذمة الاصيل
 فيرجع بكله صالح اي الكفيل عن موجبه الكفالة لم يبرأ الاصيل لان موجبه
 المطالبة وبراء الكفيل عنها لا يوجب براء الاصيل قال الطالب الكفيل
 برئت الى من المال رجح على الاصيل لانه اقرار لقبض المال من الكفيل لانه
 اسند البراءة الى الكفيل غنيا بما ادى نفسه بقوله اني والبراءة التي ائذنا
 من الكفيل وانما اذنا الى الطالب لا يكون الا بالبراءة فكان هذا اقرارا
 بالقبض منه فيرجع الا كانت الكفالة بآره وفي براءتك اي لا يرجع لانه براء

لا اقرار منه بالقبض من الكفيل واختلف في برئت يعني اذا قال الطالب
للكفيل برئت ولم يقل الى فهو ابراء عند محمد وعند ابي يوسف اقرار بالقبض
في اكله اذا غاب الطالب وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان لصدر الاجل
عنه لا يصح تعليق البراءة عنهما اي عن الكفالة بالشرا مثل اذا جاء غدا فانت
برئ منها لان في البراءة معنى التملك كالبراءة عن الدين وما ايجي قول من
يقول بثبوت الدين على الكفيل ظاهر واما على قول من يقول بثبوت المطالبة
فقط فلان فيها تملك المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه التملك لا يقبل
التعليق بالشروط وقيل يصح لان الثابت بينهما على الكفيل المطالبة لا الدين
في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق والعقاق وقيل اذا كان الشرط مالا
منفعة فيه للطالب اصلها اذا جاء غدا لا يجوز واذا كان مالا معا فافا
فيه نفع للطالب يجوز كما اذا كفل بالمال النفس قال ان او فملك بغيره
فا برئ من المال فقبل الطالب فوافاه الكفيل في الغد فهو برئ من المال
كذا في الغاية مات الكفيل قبل الاجل حل اي الدين عليه فان ادى وادى
لم يرجع قبل حلوله لان الكفيل التزم الدين مؤجلا فلو رجعوا بالمعجل وهو
اكثر من المؤجل في المالمه يكون ربوا وان مات لمطلوب قبل الاجل حل عليه
الاجل فقط وان مات اي الكفيل المكفول عنه فالطالب يأخذه من اي التزم
شاه لان دينه ثابت على كل واحد منهما كما في حال الحيوة لا يسترد اصل
ادى اليه كقبضه بعد دفعه الي طالبه وان لم يعط طالبه اذ تعلق به حتى على احتمال
قضاء الدين فلا يجوز الاسترداد ما يقع هذا الاحتمال كمن جعل زكوة في
اي الساعي والاربح اي الكفيل به اي بالمال الذي قبضه الكفيل من المملوك
وقيل ان يعطى الطالب طالب له اي الكفيل لانه ملكه بالقبض وكافي الزوج بل
ملكه وذهب رده اي الزوج على قاصبه وهو الاصيل فيما يبيعان بالتعيين
كالخطة والشعيرة اذا قضى لاجل الدين وهو قول ابي حنيفة وعنه انه
يصح ان يوقا لا يطلب له الزوج وهو رواية عنه امر كقبضه ببيع العينة
فالمبيع للكفيل والزوج الذي حصل للبايع يكون عليه اي الكفيل لا الآخر
بيان ان الاصيل امر الكفيل ببيع العينة وهو ان يقول اشترى من الناس
نوعا من الاقمشة ثم بعه فمازحه البايع منك وخسر انت فعه وهو باي

الي تاجر فيطلب منه الموصى ويطلب ان يبرئ منه الزوج ويخاف من الربوا فيبيع
التاجر ثوبا يساوي عشرة مثلا بخمسة عشر شية فيبيعه هو في السوق
بعشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه البايع خمسة عشر درهما ثم يبيع الموصى
ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر فيأخذ الدرهم التي اقضه على هذا ممن
الثوب فيبيع عليه خمسة عشر درهما واذا فعل ذلك نفذ عليه الزوج الذي ربح
التاجر بغيره ولا يلزم الموصى لانه امانة اما ضامن لما يخرجه كما قال بعضهم
نظر اليه قوله على فانها للزوج فلا يجوز كما اذا قال لرجل بايع في السوق
فما خسرته فعلى واما توكيل بالشراء كما قال بعضهم نظر اليه الآخر فلا يجوز
لجمله نوع الثوب ونعمه ويستوي هذا النوع من البيع عينة لما فيه السلف
يقال لا يبيع عينة اليه ذكوه الزبيل كقول باذاب له او قضى له عليه بالزوج
اي كفل رجل عن رجل لرجل بما ذاب له عليه فغاب لاصيل فبرئ المدعي
على الكفيل ان له على الاصيل كذا روى اي لم يقبل برئانه على الكفيل حتى يخبر
الغائب فيقضي عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل القضاء بالمال
على الاصيل وهو لم يوجد لكونه غائبا برهن ان له على زيد الغائب كذا روى
كقبضه قضى على الكفيل لان المدعي به مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما
تقدم فانه مقيد بكون المال مقضيا به على الاصل ولو زاد باقضى عليه مال
الكفالة با برتبع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغيره برتبع ابتداء وانتهاء
فالقضاء بادهما لا يكون بالآخر فاذا قضى بهما بالاربت وتبع
الافراد بالمال فيصير مقضيا عليه والكفالة بغيره لا يمس جانبها لان صحتها
تعتمد قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى عنه وفي الكفالة بالاربح يرجع الكفيل
بما ادى على المالك كفالته بالزوج تسليم للبيع واقرار منه بانه لاحق له في
المبيع حتى لا يجوز بعد ما دعوى ملكيته ككتبت بشهادته في حرك ككتبت
بايع ملكه او بايع بغيره فافانما فانه ايضا تسليم المبيع واقرار منه لاحق له
في المبيع لا ككتبت بشهادته في حرك بيع مطلق عن قيد الملكية وكونه نافذا
باتانافانه لا يكون تسليمه بل سماع بعد دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل
على اقراره بالملك للبايع لان البيع قد يصدر من غير المالك ويصير ككتبت
الشهادة ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكره ككتبت بشهادته

على اقرار العادين قانه ايضا لا يكون سلبا اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد
اخبار ولو اخبر بان فلانا باع شيئا كان له ان يدعيه قال ضمنه لك الى شهر
وقال الطالب حال فالقول للضا من يعني اذ قال لكفيل للطالب ضمن
لك عن فلان انما الى شهر فلان لابي لان وقال الطالب هو حال فالقول
لكفيل وعكس لك على مائة الى شهر اذ قال لآخر حاله والفرق ان
الكفيل لم يقر بالدين اذ لا دين عليه في الصحيح كما قرأ رابا لآخر مجرد المطالبة
بعد الشهر والطالب يدعي عليه المطالبة في الحال وهو ينكر فالقول له والمقر
اقر بالدين ثم اذ عي حق لنف وهو تأخير المطالبة الى شهر فلان يقبل قوله
بلا بينة لا يؤخذ ضامن الدرك اذ استحق المبيع قبل القضاء على البائع
بالتمتع لان البيع لا ينتقض بمجرد الاستحقاق ما لم يقض بالتمتع على البائع
فلما جاز رذ الشئ على الكفيل فلما جاز على الكفيل قال لآخر اسلك هذا الطريق
قانه امر نفسك اخذ واماله لم يصح ولو قال ان كان تخوفا واخذ مالك
قانا ضامن وباتي المسئلة بما لها ضامن وصار الكفيل ان المفور وانما
يرجع على الغار اذ حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار صفة
السلامة المفور نصا حتى لو قال الطمان لصاحب الخطم اجعل الخطم
في الدار فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطمان كان عالما حتى
لانه صار غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة ما ضمن
السلامة بحكم العقد وهما العقد يقتضي السلامة كذا في العادة
فصل فيما بين علي او كفيل احد صاحبه نصيب
لم يجز يعني اذ اكفل احد الشريكين لصاحبه نصيبه من الدين لم يجز لانه
لو انصرف الى نصيبه يكون قسمه الدين وهو باطل لو انصرف الى
الشابيع يكون ضامنا لنف فلو قضى حكم الضمان لانه يسترد لاداء
بعقد فاسد كما قرأ لو اذ يمتنع جاز التبرع لانه لا يتم الا بالتبرع به
يصير عينا ويميز نصيب شريكه بصيرورته عينا بفعله كذا في الوجز شريخ
الجامع الكبير عليها دين لآخر ان اشترى عينا باللف وكفل كل من الآخر
جاز لعدم المانع ولم يرجع على شريكه الا بما اذى زايده على النصف
لان كلا منهما اصيل في النصف وكفيل في النصف فما يؤد به ينصرف

اليه ما عليه اصاله اذ لا معاوضة بين ما عليه اصاله وبين ما عليه كفالة لان
دين والثاني مطالبة فقط وانما الزايد فينصرف الى ما عليه كفالة ولا
لوقوع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه بان يجعل المؤد
عنه لان المؤد يناديه واداء نايبه كادائه فيؤدى الى الدور وكفل ينادي
عن رجل بالتعاقب وكفل كل به اي بذلك الشئ عن الآخر بآخرة يعني
اذا كان على رجل الف درهم مثلا فكفل عنه رجلان كل منهما بجميعه على
الافراد ثم كفيل كل منهما عن صاحبه بالثمنه بالكفالة اذ الكفالة كالمقتل
جائزة فما اذى احدهما رجع بنصفه على شريكه ثم يرجعان على الاصل او
رجع هو باكمل على الاصل لان ما عليهما مستويا فلما ترجع اذ اكفل كفالة
فيكون المؤد ينادي شايعا بينهما فيرجع بنصفه على شريكه اذ لا يؤدى الى الدور
هذا اذ اكفل كل منهما عن صاحبه بالجميع وانما اذ اكفل كل منهما بالنصف
ثم كفيل كل عن صاحبه فيجب انما قبلهما اي كالمسئلة الاولى في الصحيح
حتى لا يرجع على شريكه بما اذى ما لم يزد على النصف كذا لو كفلا عن الكفيل
بالجميع معانهم كفيل كل عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين
فلما يكون كفيل عن الاصل بالجميع او كفيل كل به اي بالجميع متعاقبا ثم
كل عن صاحبه بالنصف لما ذكره وان ابراء الطالب احداهما الاخر
لان ابراء الكفل لا يوجب براءة الاصل فيبقى المال كله على الاصل والاخر كفيل
عنه بكماله فانه اقرق المفاوضان الى الشريكان شركة مفادضة اخذ
الغريم ايا شئ يحلل الدين لان كلا منهما كفيل عن الآخر كما سباني في
كتاب الشركة ولا يرجع حتى يؤدى اكثر من النصف لما ذكره في كفالة
الرجلين كاتب عبده بعقده بان قال كنتكما باللف الى سنة مثلا وكفل
كل عن صاحبه جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز لان فيه كفالة لكلا
والكفالة بديل للكتابة وكل منهما بائنه باطل وعند الاجتماع اولى نصا
كما اذا تعاقبت كتابتهما فانه باطل ولهذا قال بعقده وجه الاستحسان
ان تصرف الاشياء بحسب تقدير الامكان وقد امكن ههنا بان
يجعل كل المال على كل منهما في حق المولى وحق نف وعق الآخر معلقا
بدايته لان معنى قوله كانتكما باللف ان اذ يتما الف درهم فاشترى

فكان قال لكل منهما ان اديت لالف فانت حر فيكون عتق كل واحد معلقا
باداء الالف ولا يحصل عتقه باداء نصفه اذ الشرط تقابل المشروط وجمله
ولا يقابل اجزاء فيطالب المولى كل منهما بجميع المال بحكم الاصل لا الكفالة
فانها ادى عتق وعتق الآخر بغيره كما في ولد المكاتب فما ادى احد صاحبه
على الآخر بنصفه لاستوائهما ولو رجع باكمل او لم يرجع بشئ انتفى المساواة
وان اعتق احد صاحبه لكان يورث باثني جاز لصداقته ملكه وبراءه المقتن عن
النصف لانه لم يرض بالمال لا ليكون وسيلة الى العتق ولم يبق وسيلة
فليسقط النصف ببيع النصف على الآخر لان المال في الحقيقة مقابل متساوي
حتى يكون موزعا منقضا عليهما وانما جعل على كل منهما لتصح الضمان فكان
خرويا لا يتعدى غير موضعها واذا اعتق استغنى عنه واستغنى عنه ضرورة
فان غير مقابل برقبتهما فلهذا ينتصف واذا اعتق المولى احدهما اذ اياها
بخصه من يعتقه اما اذا اعتق المقتن فبالكفالة واما اذا اخذ صاحبه فبالكفالة
اعترض بان اخذ المقتن بالكفالة لتصح الكفالة ببدل الكتابة وهو باطل
واجب بالاكلا منها كان مطالبا بجميع الالف والباقي بعض ذلك فيبقى
على تلك النصف لان البقاء يكون على وصف الثبوت فان اخذ المقتن
رجع على صاحبه بما ادى لانه اذاه عنه باده وان اخذ الآخر لا يلازم رجوع
لانه اذاه عن نفسه مال لا يجب على عبده حتى يعتق وهو دين لم يظهر في حق المولى
كما اذا الرزقه باقراره او استقرضه او وطئه بشبهة او استملكه ودبغ
فانه لا يظهر في حق المولى بل يؤخذ بهما العبد بعد عتقه حال على من كفله ككفالة
مطلقة عن قيد الحول والتأجيل لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول
الذمة لكنه لا يطالب لان ما في بيع مولاه ولم يرض بعتقه به والكفيل غير
متعسر بخلاف اذ الكفيل دين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل حال لانه التزام
المطالبة في الدين المؤجل وان ادى رجوع عليه بعد عتقه لو كفله باده لا
الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلا يطالبه قبل الحرة
ادعى على عبده لا وكفله بنصف رجل مات العبد براء الكفيل براءة الاصيل
بموت كما اذا كان المكفول بنصف امانات عبد مكفول برقبته قبر من امان
لذعية ضمن الكفيل قيمته يعني ادعى رجل رقبته عبد فكفله بآخر فمات العبد

فانام المدعى البيعة انه كان لصحن الكفيل قيمة اذ كان على المولى رده على
وجه بخله قيمة وقد التزم الكفيل ذلك وبعد موته يبيع القيمة على الاصيل
فكذلك الكفيل كفيل بعد موت مولاه باده فعتق فاداه او عكس اي كفله مولا
عبد عنه واذا بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر معنى الاول ان لا يكون
على العبد دين لان اذته بتكفيله يصح اذالم يكن عليه دين مستغرق وان
كان فلا يصح لتضمنه ابطال حق الزمائه وانما كفالة المولى عن عبده فتصح
مطلقا وانما لم يرجع لانه الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان احدهما
لا يستحق على الآخر دين فلا يتقلب موجبة بعد كما اذا كفله عن رجل
بغير امره فاجاز فانه لا يتقلب موجبة للرجوع كما في كفالة اذ انتم فاداه كفالة
المولى عن عبده وجوب مطالبة بايقاض الدين من ساير ماله وقايد العكس
تعلقه برقبته العبد **كتاب الحوالة**
هي لغة اسم بمعنى الاحالة وهو النقل مطلقا وشرعا نقل الدين من ذمة ابي
ذمة اي من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وانما خست بالدين لانها
نقل شرعي والدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة فالنقل الشرعي جاز
ان يؤخر في الوصف الشرعي كما ان البيع الشرعي جاز ان يؤخر في نقل الملك
الذي هو وصف شرعي ويتبعه نقل العين الذي هو المبيع المدبولا محيل
والدين محال ومحال له ومحال له يعني يطلق عليه صفة الالفاظ الاربع
في الاصطلاح ومن يعقلها الحوالة محال عليه ومحال عليه يعني يطلق عليه
هذا ان اللغزان والمال محال به وشرط صحة الحوالة رضا الكل اتمام
رضا الاول فلان ذوى المروقات قد ينفون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين
فلا بد من رضاه واما رضا الثاني وهو المحال فلان فيها انتقال حق
الى ذمة اخري والذمة متفاداة فلا بد من رضاه واما رضا الثالث وهو
المحال عليه فلا ثمة الزام الدين ولا لزوم بلا التزام بخلاف الثاني والثالث
حيث قال في الزيادة الحوالة لا تصح بلا رضا المحيل لان التزام الدين
من المحال عليه تصرف في نفسه والمحيل لا يتصرف فيه نفقه لان المحال عليه لا يرجع
اذا لم يكن باده وشرط حضور الثاني يعني لا تصح الحوالة في غيبة المحال له الا
ان تقبل اي الحوالة فضول له اي لاجل الغائب كذا في الحاشية لا حضور

الباقيين اما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل فبان يقول رجل لا ايمان
لك علي فان بن فنان الف درهم فاحتمل بها علي فرضي لا ايمان فان
الحالة تقع حتى لا يكون لا ايمان مرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو
المحتال عليه فبان يحيل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل حجت
الحالة كذا في الثانية واذ اتمت اي الحالة يرى المحيل عن الدين بقبوله
المحتال والمحتال عليه لان معنى الحالة النقل كما فر وهو يقتضي فراغ ذمة
الباقي لان المحال بقاء الشيء الواحد في محلين في زمان واحد ولا مرجع عليه
المحتال لا بالتوى لانها حقيقة بسلامة حقه لانه المقصود فيه مرجع عند
عدم السلامة وبيان التوى بقوله بموت المحتال عليه فصل او حلقه طار
كونه منك حواله ولا بينة عليها لان العجز عن الوصول الي حقه يتحقق بكل
منهما وهو التوى حقيقة وعندهما هذا وثالث وهو ان يحكم القاضي بفساد
في حيوة يصح اي الحالة بالدرهم المودعة يعني اذا ادع رجل الف درهم
واحال به عليه اخر صح لانه اقدر على التسليم فكان ادبي بالجواز وتصح ايضا
بالدرهم المفضوطة اي الدرهم التي نفسها المحتال عليه من المحيل وبالدين
الكائين للمحيل على المحتال عليه وتبطل اي الحالة بهلاك الادنى اي المودعة
لتعقيد الكفالة بها لانهما التزم الاداء الا منها او اتخفاها لانهما كمالها
وبراء المودع ويعود الدين على المحيل وتبطل ايضا باستحقاق الثانية
اي الدرهم المفضوطة لعدم ما يخلفها وبراء الغائب ويعود الدين لا
بهلاكها اي لا تبطل الحالة بهلاك الثانية اذا كان فيه اي في هلاكه وقا
اي ما يقع بحال الحواله ويكون الضمان قابلا مقام المفضوطة وفيها اي في
الصور المعدودة لا يطالب المحيل المحتال عليه بالعين والدين الذين قبلت
الحالة بهما لتعلق حق المحتال بهما ولا يفقد المحتال عليه ان يدعها اي
المحيل يعني كما لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه لا يملك المحتال عليه ايضا ان
يدفعها اليه المحيل حتى لو دفع صار ضامنا للمحتال به لانه استهلك لتعلق
حق المحتال به مع ان المحتال اسوة لغراء المحيل بعد موته كما في الزهبي واما
قال مع انه اسوة لهم لان العين الذي بيد المحتال عليه للمحيل الدين الذي
له عليه لم يصير مملوكا للمحتال بعقد الحواله لا يدا وهو ظاهر ولا رتبة لان الحواله

ما وضعت للتخليك بل للنقل فيكون بين الغراء واما المراد من فلك المهرول
يد اوجسا فيثبت له نوع اختصاص بالمهرول وشرعا لم يثبت لغيره فلا
يكون لغيره ان يشاركه فيه بخلاف الحوالة المطلقة اعلم ان الحوالة اما
او مقيقة اما المطلقة فهي لا يرسلها ارسالا لا يقيد بأبدن على المحتال
عليه ولا بعين له في بيع او يحيل على رجل ليس له عليه دين ولا في بيع عين
له واما المقيقة فهي ان يكون للمحيل مال عند المحتال عليه من ودعة او غصب
او عليه دين فقال احلت الطاب عليك بالذي له على ان تؤديهما من
المال الذي لي عليك وقيل المحتال عليه فلما بين حكم المقيقة اراد ان يبين
حكم المطلقة بانها تخالف له حيث يطالب فيها المحيل للمحتال عليه بالعين
او الدين ويقدر المحتال عليه ان يدفعها الى المحيل او لا تعلق لحج المحتال بما
عنده او عليه بل حقه في ذمة المحتال عليه وفي ذمة سعة لا يبطل ما عده
من العين كالمغصوب والودعة او عليه من الدين سواء كانت الكفالة
مطلقة او مقيقة اما الاول فلان الاطلاق يتا في تعلق الحق بخصوصية
ما عده او عليه المبطل تعلقه واما الثاني فلان المحيل ليس له حق الاخذ
من المحتال فان دفع اليه المحتال عليه فقد دفع ما تعلق بحق المحتال فمضى
المحتال عليه لا يقبل قول المحيل احلت بدري لي عليك للمحتال عليه اد اطلب
منك حال يعني رجل حال رجلا على آخر بالف فدفعه المحتال عليه الى المحتال
ثم طلب الدافع الالف من المحيل فقال المحيل احلت بالف لي كان عليك
والمحتال عليه انكره فالقول له لا للمحيل ولا يكون الاقرار من المحتال عليه بالجواب
اقرارا منه بالدين عليه لا بقوله الحوالة وبلا على ان عليه دين لان الحوالة
تصح وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين ولا قول المحتال للمحيل اد اطلبه
احلتن بدري لي عليك يعني اذا قال المحتال للمحتال عليه اعطني ما قبضته من
فلان فاني احلتنك لتقبضه لي وكنت وكيله في قبضه فقال المحتال اعطني
بدري لي عليك فالقول للمحيل لان المحتال يدعي عليه الدين وهو منكره
فالقول للمتنكر ولا يكون الاقرار من المحيل بالجواب واداه عليه اقرار
منه بان عليه دين للمحتال لان لفظ الحوالة فاما يستعمل في الوكالة
بحر المحتال اذا ادعى المحيل فلم يقبل لاحتمال عود المطالبة الى المحيل بالتدويل

احوال غيره على رجل على ان يعطيه من ثمن داره او دار المحتال عليه قبل سحت
 الحوالة لانه احوال بما يقدر على ان يقاتل لانه يملك بيعها ولا يجبر على البيع
 لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع بغير الاداء لتحقيق الوجوب
 ولو احوال على ان يعطيه من ثمن دار المحتال اي لا يصح لانه لا يقدر على بيعها
 الا اذا احره بالبيع والاداء باع بشرط ان يجبل على المشتري بالنهي غريبا
 له اي للبايع بطل البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع ولو باع
 بشرط ان يجبل بالنهي صح لانه يؤكد موجب العقد اذ الحوالة في العادة
 تكون على الاملاء والحسن نصار كشرط الجودة كره السفينة بنهي
 السنين ونحوه انما واطاة السقاج تعريب سفينة وهي شي محكم سمي
 هذا القرض بالحكام احره وصورة ان يدفع اليه تاجر مبلغا فخرضا ليدفعه
 اليه صدقيه في يد غيره بغيره بغيره سقوطه فطر الطريق الله اعلم
كتاب المضاربة
 وجه المتسببة بين الكتابين وجوه معنى نقل المال في الحوالة والمضاربة
 في الجملة هي لغة معاملة من الضرب في الارض وهو التسيير فيما سمي هذا
 العقد بها لان المضاربة يسير في الارض بما يطلب الربح وشرعا عقد
 شركة في الربح بالمال من رجل على رجل من احره وكنتها الا يجاز بان يقول ب
 المال دفعت هذا المال اليك مضاربة او معاملة او فخذ هذا المال واعمل
 على ان مارزقه الله تعالى فبيننا نصفان او نحو ذلك من الفاظ ثبتت بها
 المضاربة والقبول بان يقول المضاربة قبلت ونحوه وحكمها انواع الاول
 انها ابداع اول لانه قبض المال باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة
 بخلاف المقبوض على سؤم الشراء لانه قبضه بدلا ونحوه خلاف الربح لانه قبضه
 وثيقه وتوكيل عند عمله لانه يتصرف فيه له باده حتى يرجع بالحق من العبد
 على رب المال وشركة ان ربح لانه يحصل للمالك العمل فيشتركان فيه ونحوه
 ان قال قائل ليعتد به على غيره فيكون ضامنا ولو وصليته اجاز بعده اي
 المضاربة اذا اشترى ما يني عنه وتصرف فيه ثم اجاز رب المال لم يجر ذلك
 المستبضع واجارة فاسدة ان فسدت فان الواجب للمضاربة فيها
 اجر المثل كالاجارة الفاسدة وهو بدل على لانه لا يستحق المسمى لعدم صحة

في البيع والاداء
 في البيع والاداء

ثم باع

ولم يرض بالعمل مجانا فيجب له المثل فلا يرجح لانه يكون في المضاربة البيع
 ولما فسدت صلتها اجارة بل اجر عمل كما هو حكم الاجارة الفاسدة مطلقا
 اي سواء ربح او لا بل لا زيادة على المشروط كما هو حكم الاجارة الفاسدة
 وقد فرضا لهما ان فيها اي المضاربة الفاسدة كالصحيحة لانه امين فلا
 يكون ضميما واما دفع المال اليه احره وشرط الربح للمالك بمضاربة وشرط
 للعامل فخرض واما غير اسكوب الوقاية حيث لم يعد البضاعة والقرض
 في سلك الاداء وغيره لما برده عليه من قول صدر الشريعة ان المضاربة اذا
 كانت عقد شركة في الربح فكيف يكون بضاعة او قرضا وشرطها خمسة
 الاول كون راس المال من الايمان فلا تصح الا بالمال يصح به الشركة لانها
 نصير شركة بحصول الربح فلا بد من مال يصح به الشركة وهو الارباح والذبا
 والبر والفكوس النافعة كما سياتي ولو دفع عرضا واربعه وعمل مضاربة
 في غنة فقبل تصح لانه لم يصف المضاربة الى العرض بل الى غنة وهو كما
 يصح به المضاربة والاضافة الى المستقبل يجوز لانها وكالة او ودية
 او اجارة فلا يمنع شي منهما الاضافة اليه والثاني كونه عينيا لا دنانيرا
 المضاربة امين ابتداء ولا يتصور كونه امينا فيما عليه من الدين فلو كان
 اعلم بالدين الذي في ذمتك مضاربة في النصف لم يجر بخلاف لو كان
 له دين على ثالث فقال انصف اليه على فلان واعلم به مضاربة حيث يجوز
 لانه اضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه بصير عينا وهو يصلح
 ان يكون راس المال والثالث تسليمه الى المضاربة حتى لا يقع ربح
 المال فيه بل ان المال يكون امانة عنده فلا تتم الا بالتسليم اليه كالوديعة
 بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب
 الاخر فلا بد ان يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه واما العمل في
 الشركة فمن الجانبين فلو شرط خلوص اليد لاحد حاكم لم ينفع الشركة لان
 شرطها وهو العمل منها فشرط العمل على رب المال فيفسد اي ان شرط
 ان يعمل المالك مع المضاربة ففسد المضاربة لان هذا شرط يمنع من تسليم
 المال الى المضاربة والتحلية بين المال والمضاربة شرط صحة العقد كما بان
 كان مفدا ضرورة والرابع كون راس المال معلوما للبايع

في المنازعة شبيهة بان يعقد على قدر معين من مال يصح به الشركة او انشا
كما اذا دفع مضاربة الى رجل دراهم لا يعرف قدر ما فانه يجوز ويكون القول
في قدر ما وصفتها للمضاربة مع يمينه واليمين للمالك واليمين يكون
نصيب المضاربة من الربح معلوما عند اي عقد العقد لان الربح هو
المعقود عليه وجهه انما توجب فساد العقد والشاكر شيوع الربح
بينهما بحيث لا يستحق احدهما دراهم مستحقة لقطعة الشركة في الربح
لا احتمال ان لا يحصل من الربح الا قدر ما شرط له واذا انتفى الشركة في الربح
لا يتحقق المضاربة لانها جازت بخلاف القياس بالنقض بطريق الشركة
في الربح فيقتصر على مورد النص **فبشرط زيادة قدر معين** لان
فلا جرم مثله لانه لم يرخص بالعمل بخلافه ولا سبيل الى المستحق المشروط للنقض
فيضار الى ابرامه المتعلق ضرورة والربح لو لم يملكه لانه ملكه كذا اي
يعتقد المضاربة ككل شرط بوجوب جهالة الربح كما لو قال لك نصف
الربح او ثلثه او ربعه لما قران الربح هو المعقود عليه جهالة نفسه
العقد وغيره لا اي غير ذلك من الشروط الفاسدة لانفسه المضاربة
بل يبطل الشرط كما بشرط الخسار على المضاربة لانها جازت في مال
فلا يجوز ان يلزم غير رب المال لكنه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في
الربح والجهالة فيه لانفسه المضاربة لانها لا تعقد بالشرط كالبشرط
كالوكالة ولان محنتها تتوقف على القبض فلا تبطل بالشرط كالبشرط
صح في كل اى للمضاربة في مطلقها وهو ما لم يقيد بمكان او زمان او
نوع من التجارة نحو ان يقول دفع اليك هذا المال مضاربة ولم يرد
عليه البيع مطلقا اي بنسبة ونقد الا باجل لم يبعد عند التجار كغيره
سنة وله ايضا الشراء والتوكيل بهما اي بالبيع والشراء والسفر والبيع
وهو دفع المال بضاعة ولولرب المال وسياق انه لا يبطل المضاربة
والا بداع والروى والارتمال والاشجار والاحتياال اي قبول الخوالم
بالنهي مطلقا اي على الاكثر الا عسر لان كل ذلك من صنيع التجار لا
المضاربة عطف على البيع في قوله في مطلقها البيع اي ليس فيه ان
يضارب مع الاجنبي الا باذنه او باعماله ان الشئ لا يستتبع مثل

وشرط ان يرضى المصداق وادراكه الى رطل المال
بشرط ان يرضى المصداق وادراكه الى رطل المال

لاستوائهما في القوة كالوكيل لا يملك التوكيل بخلاف المستعير والمكاتب لانهما
يملكان الاعارة والكتابة لان الكلام في النصف نيابة وبهما ينصرف الحكم
المالكية لا النيابة اذ المستعير ملك المنفعة والمكاتب صار حرا بغيره او خبا
يعمل بطريق النيابة فلا بد من التصريح به او التفويض العام اليه والاداع
والا بضاعة دون المضاربة فيضمها ولا يقيد ان اي الاذن واعمل
بزاياك في الاقراض والاستدانة نحو ان يشتري بكثر من مال المضاربة بل
يجب التصريح بهما لانها ليسا من صنيع التجار ولا يحصل بهما الغرض وهو الربح
انما الدفع مضاربة فمن صنيعهم وكذا الشركة والمخلط بمال نفسه فيدخل تحت
هذا القول وقصر على الاستدانة بقوله فلو شري بماله اي المضاربة
توبا وقصر بالماء او حمل متاع المضاربة من موضع الى آخر بماله لا ما له بعد
ذلك لقول كان مقطوعا لانه استدانة في حق المالك بلا اذنه انما قال بالماء
لانه اذا قصر بالنساء حكمه حكم الصنيع وان صبغ احر شرك بما زاد ودخل في
اعمل بزاياك انما قال احر لانه ان صبغ اسود لم يدخل تحت قوله اعمل بزاياك
عند ابي حنيفة رجح لما قران السواد عيب عند بخلاف سائر الالوان كالخلط اي
خلط مال المضاربة بماله نفسه فلا يضمن اي اذا دخل في اعمل بزاياك لا يضمن
المضارب بهما اي بصبغة احر وبالخلط لانه فعل فعل باذنه وله حصته صبغة
البيع وحصته الثوب في الحيا يعني بصيرة المضاربة شريكا في الثوب بقدر ماله
من الصنيع فاذا بيع الثوب كان حصته قيمة الصنيع في الثوب للمضارب
وحصته الثوب الا ببيع من مال المضاربة ولا تجاوز عطف على قوله لا للمضارب
اي ليس له في مطلقها تجاوز بله او سلعة او وقت او شخص عينية المالك
لانه لم يملك النصف الا بتفويضه فتمتع به باقضى اليه وهذا التقييد مفيد
لان التجارات تختلف باختلاف الامكنة والامتنع والافاق والاشغال
وكذا ليس له ان يدفع بضاعة الى من يخرج من تلك البلد لانه لا يمكن ان يتصرف
بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا
بما هو في حاله فخرج الى غير ذلك له وله ربح وعليه خسارة لانه تصرف في مال غيره
بغير اذنه وان لم يتصرف فيه حتى رده الى البلد الذي عتقه برئ من الضمان لانه
امين خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع المال مضاربة على حاله لان المال باق

المالك لا يضمن ان يشتري بكثر من مال المضاربة
او في وقت غير مسمى او ما في غير مسمى
من غيره حتى وكان ذلك

في بيع بالعقد السابق ولا اي ليس له ايضا تزوج فخرج من ماله وعن
ايه يوسف رج انه تزوج الامة لانه من الاكسب اذ تستفيد بالمهر
وسقوط النفقة من مال المضاربة ولها ان ليس من التجارة والعقد
لا يتضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان اكتسبا بالكتابة
والاعتاق على نصف قيمته ولا شراء من يعتق على رب المال بقرابة او
بغيره بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة اذن يتصرف يحصل به
الزوج وهذا انما يكون بشراء ما يملكه ببيع وهذا ليس كذلك ولا من يعتق
عليه اي المضاربة ان كان في المال زوج لان نصيبه يعتق عليه فيفسد نصيب
رب المال قال فعل اي اشترى من يعتق على واحد منهما صار اي شراؤه
نصف دون المضاربة لان الشراء متى وجد تفاذ على المشتري بنصفه عليه
كالوكيل بالشراء اذا خالف وان لم يكن زوج صح اي شري من يعتق عليه
لان شفاء المفسد فان ظهر اي الزوج بزيادة قيمة بعد الشراء عتق حظه
اي المضاربة من العبد لانه ملك قريبه ولم يصح للمالك شيئا لانه انما عتق
عنه الملك لا يضر منه بل بسبب زيادة قيمة بلا اختيار فصار كالورثة
مع غيره بان اشترت امرأة ابن زوجها ثم مات او تركت هذا الزوج فاشترى
نصيب الزوج ولا يضم شيئا لآخرها لعدم الصنع منه وسبق العبد في
قيمة نصيب المالك من العبد لا حبسا من البيت عنده معه اي مع المضاربة
الف بالنصف فاشترى به امة قيمتها الف فوطئها فولدت ولدا
مساويا الفا فادعاه حال كونه موسرا قبلت قيمته الفا وخمسائة بيع
للمالك بالف وربعه واعتقه اي ان شاء المالك استسعى الغلام في الف
وثانين وخمسين وان شاء اعتقه فان قبض اي المالك الالف من
الغلام ضمن المذني نصف قيمتها اي الامة وذلك لان دعوة المضاربة
وقعت فخرجت ظاهرا لانه يحل عليه ولحق من النكاح بان زوجته البائع
لنتم باعها منه وهي حبيلى منه حمل الامة على الصلاح لكن لا يفيد هذه الدعوة
لعدم الملك هو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية ولولا ما مشغول بالرس
المال فلا يظهر الزوج فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا احتار اجناسا مختلفة
كل واحد منها لا يزيد على راس المال لا يظهر الزوج عندنا لان بعضها ليس

صحيحة

باب في بعض فتح لم يكن للمضاربة نصيب في الامة ولا في الولد وانما القسمة
له مجرد حق التعرف فلا ينفذ دعوة فاذا زادت قيمته وصارت الفا وخمسمائة
ظهر الزوج حيث لا ينفذ اعتاقه السابق لانه انشاء فاذا بطل لعدم الملك لا
ينفذ بعد بحدوثه وانما الدعوة فاجار فاذا رد في حق غيره فهو بطل في حق
نفسه فاذا ملك بعد ذلك نفذ دعوته كما اذا اخرج جارية عبد لغيره بزوجها
فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا **باب** مضارب بلا اذن
اي دفع المضاربة المال اليه غيره مضاربة بلا اذن المالك لم يصح بالتدفع مالم
يعمل الثاني واذا عمل ضمن الدافع زوج الثاني اولاد هو قوطها وظاهر الرواية
عنه وفي رواية لم يصح مالم يزوج وهو رواية الحسن عنه لانه يملك لا ينفذ
فلا يصح بالعمل مالم يزوج فاذا زوج فقد اثبت له شركة في المال فيصير كخطاها
بغيره فيجب للمضارب وجه ظاهر الرواية ان الزوج انما يحصل بالعمل فيقام بسبب
حصول الزوج مقام حقيقة حصول في ميرورة المال مضوناه وهذا اذا كانت
المضاربة الثانية صحيحة فان كانت فاسدة لا يضم الاول وان عمل الثاني
لانه اجبر لا يستحق شيئا من الزوج فلا يثبت الشركة له بل له اجره على المضاربة
الاول وللاول شرط له من الزوج وان اذن اي المالك فدفع بالثلث وخرج
الثاني وزوج وقيل له ما رزقه فبيننا نصفان يعني دفع اليه رب المال مضاربة
بالنصف واذن له بان يدفع اليه غيره فدفع بالثلث وتعرف الثاني وزوج
فان كان رب المال قال له على ان ما رزقه الله فبيننا نصفان فللمالك
النصف للاول السكس والثاني الثلث لانه دفع الاول اليه اثني مضاربة
صح حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط لنفسه نصف جميع رزق
الله وما رزق الله جميع الزوج فكان له نصف جميع الزوج فلا يكون للمضاربة
الاول ان لا يوجب شيئا من ذلك لغيره بل اوجب للثاني وهو ثلث الزوج بشرط
اي نصيبه خاصة فيسقط السكس ويطلب لهما ذلك لان عمل الثاني دفع له
استاجر رجلا على خياطة ثوب بورع فاستاجر الخياط من يخطه بنصف ورع
كالا للاول الفضل كذا هذا ولو قيل رزقك الله فهو بيننا نصفان فكل
ثلث اي للمضاربة الثاني الثلث والثالثان بين المضاربة الاول والمالك
نصفان لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الزوج بل نصف ما يحصل للاول

باب في بعض فتح لم يكن للمضاربة نصيب في الامة ولا في الولد وانما القسمة
له مجرد حق التعرف فلا ينفذ دعوة فاذا زادت قيمته وصارت الفا وخمسمائة
ظهر الزوج حيث لا ينفذ اعتاقه السابق لانه انشاء فاذا بطل لعدم الملك لا
ينفذ بعد بحدوثه وانما الدعوة فاجار فاذا رد في حق غيره فهو بطل في حق
نفسه فاذا ملك بعد ذلك نفذ دعوته كما اذا اخرج جارية عبد لغيره بزوجها
فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا

فيه والاجر لا يستحق

من الزرع فاستحق الثاني جميع ما شرط له وما وراء ذلك جميع ما حصل للمضار
الاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان الثاني منهما
ولو قيل ما ربح من شئ بيني وبينك نصفان وقد وقع الي غير ما نصف
فللثاني نصف ولهما اي الاول والمالك نصف لان الاول
شرط للثاني نصف الزرع وهو ما دون فيه من جهة المالك فاستحقه
والمالك شرط لنفسه نصف ربح الاول ولم يربح الاول الا النصف فكان
بينهما ولو قيل ان ربح الله على نصف وقال افضل بيني وبينك نصفان
وقد وقع الي اخر مضاربة بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني
ولا شئ للاول لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الزرع فانصرف شرط
الاول النصف للثاني الي نصيبه فيكون للثاني بالشرط ولا شئ للاول
لانه جعل ما كان للاول كمن استاجر اجيرا ليجعل له ثوبا بدرهم فاستاجر
الاجير من الجحيط له بدرهم فانه لا يسلم للاول شئ حيث عقد على جميع حقه
ولو شرط للثاني ثلثيه اي للمضاربة الثاني ثلثي الزرع فللمالك والمضاربة
الثاني النصفان ويضمن المضاربة الاول الثاني من الزرع لانه شرط
لثاني شئ هو مستحق للمالك وهو السكس فلم ينفذ في حق المالك وجب
عليه الضمان بالتسمية لانه التزم التسليم فاذا لم يسلم رجع عليه كمن استاجر
رجلا ليجعل له ثوبا بدرهم فاستاجر الاجير رجلا آخر ليجعل له بدرهم ونصف
فانه يضمن له زيادة الاجر صح شرط للمالك ثلثا وللعبد اي عبد المالك
ثلثا ليعمل معه اي المضاربة ونصف ثلثا لان اشتراط العمل على العبد
لا يمنع التحلية والتسليم لان للعبد يد معتبرة خصوصها اذا كان ماذونا
له واشتراط العمل اذن له ولهذا لا يملك المولى لاختصاصه او دعى العبد وان كان
محرورا عليه واذا لم يمنع التحلية لم يمنع الصفة ولا كذلك اشتراط العمل على المالك
لانه يمنع التحلية فيمنع الصفة واذا احتج كان ثلث الزرع للمضاربة لان
المشروط له هذا القدر والثلثان للمالك ان لم يكن على العبد دين لان
ما شرط للعبد فليس يدين وان كان عليه للمضاربة يبطل اي المضاربة بموت
احدهما اي المالك والمضاربة لانها توكليل وموت الوكيل والموكل يبطل
الوكالة ولو حق المالك بداء الحرب فربما وكله انفسه به لانه كالموت

السكس

لاحقة

لأحق المضاربة بها لان تصرفاته انما توقفت بالنظر الي ملكه ولما لم يكن في
مال المضاربة ولا عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فيثبت المضاربة
على حالها ولا تبطل بالوضع الي بضاعة او مضاربة قال قيل ينبغي ان يكون
الابضاع للمالك مفسدا للعقد لان الزرع يكون للمالك وقد اعتبر
في مفهومه الشركة في الزرع وشروطه مشاعا بينهما قلنا العقد اذا
صح ابتداء باعتراف شيوخ الزرع بينهما لا يبطل بتخصيص احداهما بالزرع و
عند زرع يرح ببطل وينزل اي المضاربة بعزله اي عزل المالك ياه ان
علم عزله لانه وكيل من جهة فيستلزم علم بعزله كما قرئ في الوكالة واذا علم
والمال عروض يبيعها ولا ينزل عنه لان له حقا في الزرع ولا يظهر ذلك
الا بالنقد فيثبت له حق البيع ليعطيه ذلك ولا يتصرف في ثمنها لان
البيع بعد القول كان للضرورة ليعطيه الزرع ولا حاجة الي بعد النقد ولا
في نقد من جنس راس المال لانه مؤجل في حقه ويبدل به خلافا الي
اذا عزله والمال نقد ولكن من خلاف جنس راس المال فليس له ان يبيعه
بجنس راس المال قياسا لان التقدير جنس واحد من حيث التمنية وفي
الاستحسان له ذلك لان الواجب على المضاربة ان يرد مثل راس المال
وانما يتحقق ذلك بغير وجنسه فكان له ببيعة ضرورة افتراق اي المضاربة
والمالك وفي المال دين وخرج لونه اي المضاربة طلبه لانه كالاخر الزرع
كالاجرة له وقد سلم له ذلك فيجبر على تمام عمله كما في الاجارة المحضة كالا
فانه يعمل بالاجرة والسهم هو الذي يجلب له العود وفي الحيوانا
ليبيعهما باجر من غير ان يستاجر فهو ايضا يعمل بالاجرة ويجعل ذلك ثمن
الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيجبر ان على طلب الثمن وبلا زرع لا اي
ان لم يكن في الحال لم يلزم المضاربة طلبه لانه وكيل محض ومتبرع ولا جبر عليه
المتبرع ويوكل اي المضاربة المالك به اي بالطلب لان حقوق العقد
تعلق بالعاقبة والمالك ليس بعاقبة فلا يتمكن من الطلب لا بتوكل
فيؤثر بالتوكل لئلا يضيع حقه كذا سائر الوكلاء اي وكيل وكيل بالبيع
اذا امتنع عن التقاضي لا يجبر عليه بل يجبر على ان يحيل صاحب المال على البيع
حقه المالك من الزرع يعني ان ما هلك من مال المضاربة فهو من الزرع

دون راس المال والملك يصرف الى التبع لا الاصل كما يصرف للمالك
في مال الزكوة الى العقول النصيب فان زاد لم يضمن اي زاد المالك
على الزبح لم يضمن المضاربة لانه اذن فلا يكون ضمينا فليس الزبح والعقد
باني وهلك المال وبعضه تراءد الزبح لياخذ راس المال يعني اقتسم الزبح
والمضاربة بما لها ثم هلك المال او بعضه تراءد الزبح لياخذ المالك
راس المال لان الاصل ان القسمة لا تقع حتى يستوفي المالك راس المال
لان الزبح زيادة على الاصل وهي لا يكون الا بعد سلامة الاصل فاذا هلك
ما في المضاربة امانة ظهر ان ما اخذاه من راس المال يضمن المضاربة
اخذ لانه اخذ نفقه وما اخذه المالك محسوب من راس المال واذا
استوفى راس المال فما فضل بقسم بينهما لانه زبح وما نقص لم يضمن المضاربة
لانه اذن وان اقتسم الزبح ونسخا اي المضاربة ثم عقدا عقدا آخر
فهلك المال لم يتراد الزبح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت
والثانية عقد جديد فهلك المال في العقد الثاني لا يوجب تنافس الاول
كما لو دفع اليه مالا آخر فنفقة مضارب في الحضر مبتدأ من ماله خبره كذا
فانه اذا عرض كان دواؤه من ماله سواء كان في السفر او الحضر لانه لم
يحتسب مال المضاربة فلا يجب النفقة فيه بل هو ساكن بالسكنى الاولى
ووجوب النفقة على الغير بسبب الاحتساب به فلم يوجد فكانت في ماله
وفي السفر طعامه وشرايه وكسوته واجرة خادمه وغسل ثيابه والرواح
اذا اتيه باليد وركوبه كراء وشراء وعقده من ماله اي مال المضاربة فانه
اذا صار مضارب محبوسا بالعمل المضاربة فوجب النفقة في ماله الاصل
الا احتساب به بالمعروف اي غير زائد على الحاجة الاصلية ولا ناقص
عنها وضمن الزايد على المعروف ورد الباقي من الطعام وغيره بعد
الاقامة اليه ماله اي مال المضاربة لتتمام الحاجة وما دون سفره بعد
اليه ولا يبيت باهلكا للسفر والاقل لان زبح المضاربة اخذ المالك
من الزبح قدر المنفق اي قدر ما انفق المضاربة من راس المال حتى يتم
راس المال فان فضل شئ قسم بينهما وان ربح اي باع المضاربة متاع
المضاربة وراحت حسب نفقة اي ما انفق على المتاع من اجرة الحفل

واجرة القصار والدلال والسمب رلان هذه الاشياء تزيد في القيمة
وتعارف التجار لما فيها من راس المال في بيع المراجعة لا اي لا يجب نفقة
نفسه في سفره وتعلقاته في المال لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يزيد ايضا
في قيمة المتاع معه اي مع المضاربة الف بالانصف فاشترى به برافيا
بالعين واشترى بهما اي بالعين عبدا ولم يتعقد الغيب فضا على اي
الغان عدى اي المضاربة عزم اي المضاربة خمسة الف والمالك الباقي و
هو الف خمسة مائة وربع العبد للمضاربة وباتية وهو ثلثة ارباعه لهما اي
للمضاربة ورأس المال الغان وخمسة مائة لان المال للمضاربة الغان ظهر زبح
في المال وهو الف فكان بينهما نصفين فنصيب المضاربة منه خمسة مائة
فاذا اشترى بالعين عبدا حارا العبد مشترك بينهما فربوه للمضاربة وثلثة
ارباعه للمالك ثم اذا ضاع الغان قبل النقد كان عليه ضمان عن العبد
على قدر ملكه ما في العبد فربوه على المضاربة وهو خمسة مائة وثلثة ارباعه على
المالك وهو الف وخمسة مائة فنصيب المضاربة خرج عن المضاربة لانه
صار مضربا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب المالك
على المضاربة لعدم ما ينافيها ورايح على الغيب فقط يعني لا يبيع العبد
مراجعة الا على الغيب لانه اشتراه بهما فلو بيع الى العبد بضعهما وهو
اربعة الاف فخصهما اي حصته المضاربة ثلثة الاف فالغان وخمسة
منها راس المال والزبح منها خمسة مائة بينهما نصفان شري من المالك بالف
عبد اشتراه بنصفه رايح بنصفه لاتباق المالك لان بيعه من المضاربة كبيع
من نفسه لانه وكيله وان حكم بحوازه لتعلق حق المضاربة به فلا يجوز بناء
المراجعة عليه لانها منبذة على امانة والاخر اذن عن شبهة الجناية فتشع
على اشترائه به المالك فيكون المضاربة كالموكل له في بيعه ولو كان يملك
بيعه وراحت خمسة مائة لان البيع الجاري بينهما كالمعدوم لما ذكر فتشع
المراجعة على اشترائه به المضاربة كانه اشتراه له وناولها ببيع
شري بالغها عبد ايدل الغيب ففعل جلا خطاء فاعاد بالدفع او الغداء
فان دفعها العبد انتهت المضاربة لان العبد بالدفع زال عن ملكها بلا
بدل وان قد باخرج العبد عن المضاربة اما حصته المضاربة فلان ملكه فيه

تقرر بالفداء فصار كالقسمة واما حصته المالك فلان العبد بالجنسية صا
كزايل عن ملكها اذ الموجب الاصلي هو الوقوع وبالفداء صار كانهما
اشترياه ثم الفداء عليهما بالارباع فربح الفداء عليهما بالمصير وبما
وهو ثلثة الارباع على المالك لان الفداء مؤنة الملك فيستقدر بقدر
وقد كان الملك بينهما ارباعا لان المال اذا صار عينا واحدا ظهر الزبح
وهو الف بينهما والف للمالك براسه واذا قد صار العبد لها
وخرج عنها اي المضاربة فيخدم المضارب يوما والمالك ثلثة ايام بقدر
حقهما شري عبد ايا لهما وبذلك الف قبل نقد دفع المالك ثلثة ايام ثم
اي كلما حلك الف دفع المالك الف اليه بالثمنين وجميع ما دفع اليه
بالفرق بين هذا وبين الوكيل بشره عبد بعينه بالف دفع اليه فاشترى
فذلك الف قبل ان ينقد للبائع فان له ان يرجع على الموكل مرة فقط
بان المال في المضاربة امانة لا مارة والاستيفاء انما يكون بقبض مضرب
فلو حمل قبضه على الاستيفاء صار ضامنا وهو ياتي في الامانة فحمل قبضه
فانما على جهة الامانة لا الاستيفاء فاذا اهلك كان المالك على المالك
بجلاف الوكيل لا مكان جعله شريكا لان الثمن لا ياتي في الوكالة
فان الغاصب اذا وكل ببيع المقتضى جاز حتى اذا اهلك في بيع بعد ما حله
وكيل ضمن فاذا اشترى العبد بالف وجب للبائع على الوكيل الثمن وجب
للوكيل على الموكل مثل فاذا استوفى حقه من الموكل حمل قبضه على جهة الاستيفاء
لا الامانة فاذا استوفاه مرة لم يبق الحق اصلا فاذا اهلك المقتضى
كان المالك عليه لا محالة معه الفان فقال دفعت الف ورجعت الف
وقال المالك دفعت الفين او ادعى المضارب العموم او قال ما عينت
في تجارة والمالك ادعى المخصوص يعني في التصديقات الاخيرتين فالقول
للمضارب اما في الاول فلان حمل اختلافهما في مقدار المقبوض والغاي
اخر بمقداره كاستصحابه المال في مثل القول بقبض ضمنا
او امينا وايضا برهن على ما ادعى من الفضل قبل ان يرب المال
بذعي فضلا في راسه والمضاربة فضلا في الزبح والبشر لا يثبت
واما في الاخر فلان المال فيها العموم والقول لمن يتمسك بالمال

ولو ادعى كل نوعا فلما لك اي القول لا اتفاقهما على المخصوص فاجبت
قول من يستفاد الاذن من جهة اولى والبينة للمضارب لاجتياحه اليه
الضمان كما لو قال من معه الف هو مضاربة زيد وقد زبح وقال زيد بضما
حيث يصدق زيد مع اليقين لانه ينكر دعوى الزبح او دعوى تقويم عمل
المضارب او كما قال من معه الف هو قرض وقال زيد بضاعة او ودعوى
حيث يصدق زيد مع اليقين لانه ينكر دعوى التملك ولو وقتا وقتا
قال رب المال دفعت اليك في رمضان وقال المضارب دفعت في ثوب
فصاحب الوقت الاخير اولى لان الاخير ينسخ الاول والله اعلم
كتاب الشراكة
لا يخفى وجه المناسبة بين الكتابين في اختلاف شئ بشئ ومنه الفرق
بالتركيب جبال الضام لان فيه اختلاف بعض جملة بالبعض ثم اطلقت
على العقد مجازا لكونه سببا ثم صارت حقيقة عرفية وهي ما شركت ملك هي
ان يملك عينا بآثار وشراء او امانة او استعلاء على مال حرقي او حلالا
ما لهما بلا صنع من احد منهما او خلطهما حتى يقدرا التميز كخطة والشعير
بالشعير ونحو ذلك او تعتبر كخطة بالشعير ونحو ذلك وكل اجنبي فيها
لصاحبه حتى لا يجوز له التصرف فيها لا باذنه كمال الاجاب فتحرج ببيع
خطه ونصيبه من المال ولو من غير شركه بلا اذنه يعني يجوز بيع احد الشريكين
نصيبه من المال بشركه ومن غير بلا اذن شركه الا في صورة الخلط او
الاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه والفرق ان خلط الجنس بالجنس بصفة
التقدي سبب لزوال الملك عن المخلوط الى الخلط واذا حصل بغير التقدي
حصل سبب لزوال من وجد دون وجه فاعتبر بنصيب كل منهم زایل
الشريك في حق البيع من غير الشريك فلا يجوز الا برضاء الشريك غير ايل
في حق البيع من الشريك عملا بالشريكين وهذا اولى من كسبه لان التصرف
مع الشريك اسرع نفاذا من التصرف مع الاجنبي بدليل جواز عليك معق
البيع للشريك لا الاجنبي وكذا اجارة المشاع من الشريك جازية واما
شركة عقد عطف على قوله اما شركة ملك وركنها الايجاب بالاقول
احدهما شاركتك في كذا او في عامة التجارة والقبول بان يقول الآخر

بالخطة

قبلت فانما عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركبن كسائر ما وشروطها
كون المعقود عليه اي التصرف الذي عقد الشركة عليه قابلا للوكالة ليقع
ما يحصل كل منها مشتركا بينهما فيحصل لنفسه بالاحالة ولشريك بالوكالة
ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاحتطاب ونحوه من المباني
فان التوكيل لا يصح فيه بل لا يتسبب بكونه خاصة وعدم ما يقطعها
اي لشركة كشرط دراهم مستامة من الزوج لاحد هاتين فانه يقطع الشركة في
الزوج لاحتمال ان يقع بعد هذه الدراهم المستامة زوج بشركة كان فيه
وهي اي شركة العقد ثلثة الاول شركة بالاموال والثاني شركة
بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحا شركة الصنایع وشركة
التقبل وشركة الابدان ووجه التسمية ظاهر والثالث شركة الوجود
قال في الهداية ثم هي على اربعة اوجه اي شركة العقود على اربعة اوجه
اي شركة العقود على اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركة الصنایع
وشركة الوجود وتبع صاحب الكافي وقال في غاية البيان في التسمية
فيه نظر لانه يوجب ان شركة الصنایع وشركة الوجود مفاوضتان للاموال
والاولى في التسمية ما ذكره الشيخان ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن
الكرخي في مختصرهما بقولهما الشركة على ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة
بالاعمال وشركة بالوجود وكل واحد على وجهين مفاوضة وعنان
وفي الهداية اشارة الى هذا حيث قال في بيان شركة الوجود وانها
يصح مفاوضة لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان واذا
اطلقت تكون عنان فلما عرفت على هذا اخره وبينته على طبق غاية
البيان وقلت كل منها اما مفاوضة هي بمعنى المساواة سمي هذا العقد
بهذا لاشترط المساواة فيه من جميع الوجوه كما سياتي او عنان ما خوذ
من قولهم عن اي عرض سمي هذا العقد به لما قال ابن التكتيك كانه
كانه عن لهما شيئا فاشتركا فيه او من عنان الفرس كما ذهب اليه الكوفي
والاصح لان كل منهما جعل عنان التصرف في بعض المال الى صاحبه
اما المفاوضة في الشركة بالاموال فبيان تضمنت وكالة اي يكون
كل منهما وكيل الآخر لتحقيق المقصود وهو الشركة في المشتري لانه لا

لا يقدر ان يدخل في ملك صاحبه لا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه لا يقال
فران الوكالة بالجهل لا يجوز فوجب ان لا يصح هذه الشركة لتضمنها
الوكالة بالجهل الجس كذا اذا وكله بشرا ونوب ونحوه لانا نقول الوكالة
بالجهل لا يجوز تصدا ويجوز ضمنها كما في المضاربة وكفالة بان يكون
كل منهما كفيلا للآخر ليتحقق المساواة بينهما وطلب كل منهما فيما يشتره
احدهما لا يقال قدران الكفالة لا تصح الا بقبول المكفول في المجلس
فكيف جازت هنا مع جهالة لانا نقول قدر ايضا ان الفتوى على
صحتها ولو سلم فذلك في الكفيل القصدى وهما ضمنى كالوكالة وتساوي
اي الشريكان ما لا يعني ما يصلح به الشركة كما سنبين بخلاف العوض
والعقار حيث لا يضره التفاضل فيها ونصفا بان يقدر احدهما
على جميع ما يقدر عليه لآخر من التصرف والاتا معنى المساواة فلا تصح
تفويض على قوله وكفالة بين عبيدين وصبيين ومكاتبين فانهم ليسوا
باحل الكفالة ولا بين حر ومملوك وصبي وبالغ وسلم وفي تفويض
على قوله نصفا فان الحر البالغ يستقل بالتصرف والكفالة والعبد لا
يملك شيئا منها الا باذن مولاه والصبي لا يملك الكفالة وان اذن له
الولي ويملك التصرف باذنه والكا فواذا اشترى خرا او خنزيرا لا يقدر
المسلم ان يبيعه ومن شرطها ان يقدر على اشتراؤه شركته لكونه وكيله
له في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شرائها كما يقدر الكافر عليه
ولم يقل ودنيا كما في سائر الكتب لانها راجح ما يفيد تحت قوله ونصفا
كما ذكرناه وهو من عنه ولا بد في العقد شركة المفاوضة من ذكر لفظ
المفاوضة او بيان معناه اي معنى ذلك لان اكثر الناس لا يعرفون جميع
شرائطها فيجعل التصريح بالمفاوضة قايما مقام ذلك كله وان بيننا
جميع ما يقتضي المفاوضة تحت اذ البقرة للمعنى لا اللفظ مشتركا لكل لهما
اي اذا ذكر اللفظ او بين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما مشتركا
بينهما لان مقتضى المفاوضة المساواة الاطعام احل والادام و
كسوتهم اي كسوة اهلهم وكسوتها فانها يكون له خاصة استحسن
والقبيل ان يكون على الشركة لانها من عقود التجارة فكان في مجلس

ما تناوله عقد الشركة وجه الحسن انهما مستثنان من مقتضى
المفاوضة اذ كل منهما حين شارك صاحبه كان عالما بما جازته الى ذلك
في مرقع المفاوضة ومعلوم ان كل منهما لم يقصد بالمفاوضة ان يكون
نفقة ونفقة عياله على شركته وان لا يتمكن من تحصيل حاجة الاباء
فصار كل منهما مستثنا من هذا القدر من تصرفه بما هو مقتضى المفاوضة
واستثناء المعلوم بدلالة الحال كالا استثناء المشتري والمبايع
يطالب بنى الطغام والكسوة ايا شاء المشتري بالاصالة وصاحبه
بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري ان ادى من مال الشركة بقدر حصته
لان النشئ كان عليه خاصة وقد قضى من مال الشركة وكل من لزم احداهما
بما يصح فيه الشركة وسباني بيانه وهو اخر زعم لزوم دين بالاصح
فيه الشركة كالجنانية والصلح عن دم عمد والنكاح والخلع والنفقة كما
كالشراء والبيع والاستيجار والكفالة بمال باءى من المكفول عنه جنة
اي ذلك الدين الآخر وانما ضمن فيها تحقيق المساواة وبلا ادراك
اي لا يضمن شركته لانها تبرع محض كالكفالة بالنفس وان كانت بار
كانت مفاوضة كسبانية واما البعنان في الشركة بالاموال عطف على
قول اما المفاوضة فهو شركة في كل بجارة او نوع منها كالبرود الطغام
وتجدها وينضم الوكالة ليتحقق المقصود بالشركة وهو التصرف
في مال الغير فقط اي دون الكفالة لانها تنبت في المفاوضة ضرورة
المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ لا يثبت عنه كفاً ويصح
ببعض المال لان الحاجة ماسة اليه والمساواة ليست شرطاً فيه
فوجب القول بصحته ومع فصل احداهما لعدم اشتراط التساوي فيه
وتساوي مالهما لا الترخ وبالعكس اي تساوي الترخ لا المالين لقوله
صلح الترخ وما شرطوا الوضيفة على قدر المالين مطلقاً بلا فصل بخلاف
شرط كل الترخ لاحدهما خروج العقد عن الشركة ويصح ايضا بكون
اي احد المالين راعى والاخر دنائير من احدهم درايم بعض والاخر سود
وبلا خلط وقال زفر دانت فصح لا يصح لان الترخ فرع المال ولا
يتصور وقوع الفرع على الشركة الا بنبوت الشركة في الاصل ولا اشتراك

بلا

بلا خلط ولنا ان الشركة عقد توكيل من الطرفين يشترى كل منهما بما له على ان
يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط والزوج بحتى بالعقد
كما يثبت بالمال ولهذا سمي العقد شركة وهذه الشركة مستندة الى
العقد حتى جاز شركة الوجوه والتقبل فاذا استندت الى العقد لم يترتب
فيها المساواة والاتحاد والخلط وكل يطالب بنى مشتريه لا الاخر لما
ان مقتضى الوكالة لا الكفالة والوكيل هو الحاصل في الحقوق ثم يرجع على
شركته بحصة منه اي من النشئ ان اذاه من ماله لا من مال الشركة لانه وكيل
من جهة في حصة فاذا ادى من مال نفسه رجع عليه ولا يصح ان يرجع
والبعنان في الشركة بالاموال الا بالنقد اي الدراهم والذناير والقلا
النافقة اي الراجحة والبرود هو ذهب غير مضروب والنفقة وهي نفقة غير
مضروبة ان تعامل الناس بها اي بالبر والنقد الصريح عقد الشركة على
الفكوس لانه نفقة يجوز اتفاقا لكونها ثمنيا باصطلاح النكاح لانه البر نفقة
في شركة الاصل في الجامع الصغير بمنزلة العود في الصلح ان لرأس مال
الشركة والمضاربة وجعل في حرف لعل لا ثمان والاول طاهر المذهب قالوا
المعبر فيه العرف نفقة كل بلع جري التعامل بالمبايع بالبر فهو كالنفقة ولا
يتعلق بالعقد ويصح الشركة به ونزل التعامل باستعمال ثمن بمنزلة الصر
المخصوص وفي كل بلد لم يجز التعامل بها كالعروض تنع في العقود ولا يصح
به الشركة كذا في الكافي ولا يصح ان لا يذكر وبالعوض لكن بعد بيع كل من
الشركيين نصف عرض بنصف عرض الاخر يعني لو باع كل منهما نصف العرض
العوض بنصف مال الاخر منه صارا شركيين في النشئ شركة تلك حتى لا يجوز
ان يتصرف في نصيب الاخر ثم بالعقد صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان
يتصرف في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد الشركة في العود وان ملك
احد المفاوضين بارثا وبهة ما صح فيه الشركة كما ذكرنا فافهم بعض عطف
على ملك صاحب المفاوضة عنانا لزوال المساواة المعبرة في المفاوضة
هناك لهما او مال احداهما قبل الشراء يبطلها لانها من العقود الجائزة فقط
لو ادم ما شرط لا ابتداء وهذا لما به في هلاك المالين وكذا اذا هلك احدهما
لانه لم يرض بشركة صاحبه في ماله الا لشركته في ماله فاذا مات ذلك لم يكن

راضيا بشركة فيبطل العقد لعدم الغاين وهو اي الملاك على صاحبه اي
صاحب المال قبل الخلط هلك في يد الاخر اما اذا هلك في يد فظا
واما اذا هلك في يد الاخر فلكونه امانة عنده وبعد اي بعد الخلط هلك
عليهما لانه لا يتميز هلك من المالين قال هلك في احداهما بعد شراء الاخر
بماله مشتركة لهما على شرط لان الملك حين وقوع وقع مشترك بينهما لقيام
الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك كل واحد في الشركة شركة عقد
حتى ان اتفقا بانه جاز بيعه لان الشركة قد تمت في المشرك فلا تنقضي بهلاك
المال بعد تمامها ورجوع على الاخر بحصة من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالة
ونقد الثمن من مال نفسه فيجوز رجوعه كما قرر وان هلك قبل اي قبل شراء
الاخر فان وكل حين الشركة صريحا فمشاركة لهما على ما شرط في راس المال لا
الزبح مثلا ان كان راس المال بينهما اثلاثا فالمشرك يكون اثلاثا وان
كان اثنا ففذلك لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قائمة
فكان مشتركين بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك احدهما ان يتصرف
في نصيب الآخر والا اي والالم بكون صريحا فلا اي لا يكون المشرك لهما بل
للمشركي خاصة لان الوقوع على الشركة حكم وكالة ثبتت في ضمن الشركة و
قد بطلت الشركة بهلاك المال احدهما فبطلت في ضمنهما من الوكالة وكل من
هذين الشركيين اي المفاوضين وشركي الغنا وان يبيع لانه معقود
في عقد الشركة ويودع لانه عادة التجار ويضارب اي يدفع المال مضاربة
لانها دون الشركة فيجوز ان يتخلفا بخلاف الشركة لان الشيء لا يتضمّن
مثله ويؤكل من يتصرف فيه بيعا وشرا لانه من عادة التجار والمال في يد
اي يد كل من الشركيين امانة حتى اذا هلك لم يضمنه واما المفاوضة في شركة
الصنایع فبان يشترک صانعا متساويا فيما يجب فيه المساواة في
المفاوضة المذكورة وهي المفاوضة في الشركة بالاموال بالكونان
احل الكفالة وان يشترطا ان يكون لما رزق الله تعالى بينهما نصفين
وان يتلفا بلفظ المفاوضة وقد ربيانه سوى المال لاختصاص المساواة
في المفاوضة السابقة كصبا غني او خيلا وصبا غني اشارة الى ان
اتحاد الصنعة والمكان ليس شرط في شركة الصنایع وتقبل العمل

عطف

عطف على مشترك لاجر بينهما اي ليكون كل واحد يحصل احدهما من الاجر مشترك
بينهما كما هو حكم المفاوضة وتضمنت وكالة لا اعتبارا في جميع انواع الشركة
وكفالة تحقيقا بمعنى المفاوضة وصحت وان وصليت شرطا العمل نصفين
والمال ثلثة استحسنانا وفي القياس لا يصح لان الضمان بقدر العمل فالاجر
عليه ربع مالم يضمن فلم يحجز العقد لافضائه اليه وصار كشركة الوجوه وجه
الاستحسان ان ما يافذه لا يافذه رجلا لان الزبح عند اتحاد الجنس
وقد اختلف لان راس المال على الزبح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم
بالتقويم فيستقدر بقدر ما قوم به فلا يحرم بخلاف شركة الوجوه كما سيجي
ان شاء الله تعالى ولزم كل عمل قبل احدهما ويطالب لاجر اي كل منهما و
براء الدافع بدفعه اليه والكسب بينهما نصفين وان عمل احدهما قيا
واستحسنانا لان هذا مقتضى المفاوضة وقيمة المتضمنة للكفالة واما الغنا
في شركة الصنایع فبان يشترک صانعا متساويا بينهما فيما ذكر وتضمنت
وكالة فقط وتثبت به الاحكام المذكورة استحسنانا وفي القياس ان لا تثبت
لان الشركة وقعت مطلقة من قيد الكفالة والاحكام المذكورة من وجوب
وجه الاستحسان ان هذه الشركة مقتضية لوجوه العمل في ذمة كل منهما ولهذا
يستحق الاجر بسبب نفاذ تقبله عليه فري جري المفاوضة في ضمان
العمل اقتضاء البذل حتى قالوا اذا اقر احدهما بدين من ثمن صابون
او اشتنان مستهلك لم يصدق على صاحبه ويلزمه خاصة لان التخصيص
على المفاوضة لم يوجد ونفاذ الاقرار موجب التصريح بها واما المفاوضة
في شركة الوجوه سميت به اذا اشترى بالنسيئة الا من له وجاهة عند
الناس فبان يشترک متساويا فيما ذكر بل مال يشترى متعلق بقوله
يشترک بوجوبهما وبيعها وتضمنت وكالة لما قرر ان التصرف على الغير لا
يجوز الا بوكالة او ولاية ولا ولاية فتعين الادنى وكفالة تحقيقا
لمعنى المفاوضة واما الغنا فيها اي شركة الوجوه فبان لا يعبر بالتساوي
فيها اي في الامور المذكورة في المفاوضة وتضمنت وكالة فقط لما قرر
وان شرط اي الشريكان شركة الوجوه مناصفة المشرك او مثله
فالزبح كذلك وشرط الفضل باطل لان الزبح لا يستحق الا بالعمل المتساوي

او بالمال كرت المال او بالعتان كالاستاد الذي يتقبل من التكاليف
على التكملة باقل مما اخذ فيطيب له الفضل بالعتان ولا يتجنى بغيرها
الا يرى ان من قال بغيره تصرف في مالك على ان يبيع زحمة لا يتجنى شيئا
لعدم هذه المعاني **فصل في الشركة الفاسدة** لا يشترط
في الاحتياط الاحتشاش الاصطيا ووساير المباحات لان الشركة
التوكيل وهو اثبات ولاية التصرف فيها هو ثابت للموكل في المعنى لا
يتصور هنا لان الموكل لا يملك فلا يملك قائم الغير مقامه وما حصل احدهما
فله لانه اخره وما حصله معا فلما لانه اخره فلما نصفيين حقيقة مساو
وما حصل احدهما باعانة الآخر فلا اي للمحصل لانه العمل في العمل والآخر
اجر مثله بالغاما بلغ عند تحيد ولا يزد على نصف ثمة عند ابي يوسف كما
هو حكم الاجارة الفاسدة على خلاف بينهما ولا في الاستقار بان كان
لأحدهما بخل في الآخر او في استحقاق احدهما والكسب للعامل لكونه عمالا
وعليه المثل للآخر لانه اجيره اجارة فاسدة الترخ في الشركة الفاسدة
على قدر المال ان شرط الفضل لان العمل ان الترخ تابع للمالك الترخ ولم
يعدل عنه الا عند صحة التسمية ولم تصح فيبطل شرط التفاضل لان حقيقة
بالعقد فيكون فيه فقر الفساد وهو واجب الدفع وبطلان الشركة مطلقا
بموت احدهما ولو حكما بان يرتد ويحتمل بدار الحرب ويجزم بالحق في الشركة
لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة ومبطل الترخ مبطل للآخر لا يبر
احدهما مال الآخر بل اذنه اي ليس لاحد الشركتين ان يؤدى زكاة مال
الآخر بل اذنه لانه ليس من جنس التجارة فان اذن كل لصاحبه فادبا
ولاء اي بالتعاقب ضمن الثاني وان جهل باء الاول لانه اني بغير
الأمور لانه استقلال الفرض عنه ولم يسقط فصار مخالفا فيضمن علم
او يعلم لانه صار موزلا باء الموكل حكما لقوات المحل وذا لا يختلف
بالعلم والجهل كوكيل ببيع العبد اذا اعتقه الموكل فيقول به علم او لا
وان اذبا معا اي اذ كل واحد بغيبه صاحبه وانفق اذبا معا في زمان
واحد او لا يعلم التقدم والتأخر ضمن كل مسط الآخر ويتفاضل فلا
كان مال احدهما اكثر يرجع بالزيادة شري معا وفي اذن شركه

فهي لم يجزنا يعني اذ اذن احد المفاوضين لصاحبه بشيء امره ليطأ
في شراها المأمور واذي الثمن من مال الشركة فهي لم يغير شي اي لا يفرم
شريك شيئا عند ابي حنيفة وعندهما يرجع عليه بنصف الثمن لان الشراء
وقع للمأمور خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقداؤه من مال الشركة يرجع
عليه بنصف الثمن كما في ثمن الطعام والكسوة ولان الجارية تدخل في
في ملكها جريا على مقتضى الشركة ثم اذن يتضمن به نصيبه لان الوطى
لا يخل الا بالملك فصار كما اذا اشتراها ثم قال احدهما للآخر اقبضها
لك كان به وبه المشاع فيما لا يقسم جائزة بخلاف طعام الاهل
وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كحاقرباية ولا ضرورة
في مسئلتنا واخذ البائع بينهما ايا شاء المشتري بالاهل وصاحبه
بالكفالة كحاقرباية الطعام والكسوة **كتاب المزارعة**
هي لغة معاونة من الزرع وشرعا عقد على الزرع ببعض الخارج ولا يصح
عند ابي حنيفة ربح طريف رافع ابن خزيمة انه دم نهي عن المخاربة وهي
زارعة الارض على الثلث والربع من الجيرة وهو الاكابر لمعالجة الجوار
وهي الارض الرخوة لانها استيجار ارض ببعض يخرج من عمل كان في معنى
تفريق الطمان كما في الاجارة ونصح عندهما لانه صلح دفع تخيل خبير الي
اهلها معاونة وارضها فزارعة على نصف ما يخرج من ثمر وزرع وبه
عمل الصحابة والتابعون والصالحون الي يومنا هذا وبمثل ترك
خبر الواحد والقبيل لهذا قالوا وبه يعني وركنهما الايجاب والقبول
كساير العقود وشرطها ثمانية امور الاول اهلية العاقدين اذن جنة
لعقد ما بدونها والثاني صلاحية الارض للزراعة لتحصيل المقصود
والثالث بيان مدة متعارفة بالا يقول الى سنة او سنتين مثلا
لان العقد يد على منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل وعلى
منفعة العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة لا يعرف
الا ببيان المدة فكانت المدة معيارا للمنفعة فيجب ان يكون المدة مما
يمكن فيها من المزارعة حتى اذا بيا مدة لا يمكن فيها منها فسدت
لعدم حصول المقصود وكذا اذا بيا مدة لا يعيش احدهما الى مثلها

كذا في الذخيرة والرابع بيان رب البذر أي من كان البذر من قبل
 المعقود عليه يتكف باختياره فان البذر ان كان من قبل العامل
 فالمعقود عليه منفعة الارض ان كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة الارض
 ولا بد من بيان المعقود عليه لان جملة تفضي الى النزاع والخيال
 بيان جنسه ان جنس البذر اذا لا بد من بيان المعقود عليه جنس البذرة
 وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر والتكليف بيان قسط الاخر اي
 بيان من لا بد من قبله لا بد من شرطه بالشرط فلا بد ان يعلم اذا
 لا يعلم لا بد من شرطه بالعقد والتابع التحلية بين صاحب الارض
 والعامل حتى اذا شرط في العقد ما يؤول به التحلية وهو عمل صاحب الارض
 مع العامل فسد وانما من الشركة في الخارج عند حصوله لا بد من عقد
 ابتداء ويتم شركة انتهاء وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج
 يكون مفدا للعقد وانما تصح عندها اذا كان الارض والبذر
 لواحد والعامل الآخر لان صاحب الارض استأجر العامل للعامل والبذر
 آت للعامل فجاز شرطه عليه كما لو استأجر خياطاً ليخيط بابترة ثوبه او لآخر
 لواحد والباقي للآخر لان رب البذر استأجر الارض بخرجه معلوم
 من الخراج ولو استأجر بابترة معلوم من الارض والدنا بخرجه فكذا اذا
 بذلك والعامل لواحد والباقي للآخر لان صاحب الارض استأجر العامل
 ليعمل بابترة المستأجر فصح كما لو استأجر خياطاً ليخيط بابترة رب
 الثوب وانما تصح ايضا اذا كان نفقة الزرع عليها بقدر حقاها كجدة
 الحصاد والدفع والدوا من البذرة لان العزم بالغنم حتى لو شرط
 لاصحها فسد العقد لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاصحها
 فتفقد ان كانت الارض والبذر لواحد والبذر والعامل للآخر لان
 رب البذر استأجر الارض والبذر واستأجر البذر بخرجه من الخراج فصح
 لا يصح لان منفعة البذر ليست من جنس منفعة الارض فان منفعتها
 قوة في طبعها يحصل بها الخراج ومنفعة البذر مصلحة في تمام العمل
 فلعدم المجامعة لا يمكن جعل البذر بابترة منفعة الارض ولا يجوز استحقا
 منفعة الارض مقصودا بالمرارة كما لو كان البذر مشروطا على احد

نقط

فقط بخلاف جانب العمل لان البقرة العمل جعلت تابعة لمنفعة العمل
 او كان البذر لاصحها والباقي للآخر لان الشرع لم يرد به او كان البذر
 والبقر لواحد والباقي وهو الارض والعامل للآخر لان كل واحد من البذر
 والبقر لم يصح عند الآخر ولم يصح عند الاجتماع او شرط لاصحها
 ففقد انما سمى فانه ايضا مفسد لاحتمال ان لا يخرج الارض الا بخرجه
 القفر ان فيكون هذا الشرط قاطعا للشركة او شرط لاصحها ما يخرج من
 موضع معين او ما على الماذايات وهي اوسع من السواقي او السواقي
 جمع ساقية وهي كمن الجدول واصغر من النهر فانه ايضا مفسد قاطعا
 ان لا يخرج الا من ذلك الموضع فيكون الشرط قاطعا للشركة او شرط
 كون نفقة على العامل لما ذكرناه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاصحها
 او شرط دفع رب البذر بذره او رفع خراج الموطف وتصفيف الباقي
 حيث تفسد في التصورين لاحتمال ان لا يحصل لاذك القدر وانما اذا
 كان خراج مقاسمة نحو الثلث والربع فجزءا لو شرط دفع العشرة
 الباقي والارض عشرة او شرط رب البذر عشرة الخراج لنفسه او للآخر
 والباقي بينهما لانه مشاع فلا يؤدي الى قطع الشركة او شرط كون الباقي
 لاصحها والجهة للآخر حيث يفقد لانه يقطع الشركة والحب وهو
 المقصود او شرط تصفيف الحب والباقي لغير رب البذر حيث
 يفقد لانه شرط مخالف لمقتضى العقد وهو يؤدي الى قطع الشركة اذا
 ربما يصيبه فانه فلا ينفقه الحب فلا يخرج الا الباقي ولو شرط الحب
 نصفين ولم يتوزع الباقي او شرط الحب نصفين وجعلوا اي
 النصف لرب البذر صح اما الاولى فلانها شرط الشركة فيما هو المقصود
 والتسكوت على البيع لا يوجب فساد العقد في الاول اما الثانية
 فلا لانه شرط موافق لحكم العقد لانه غنا ملكه واذا فسدت اي لمرارته
 فالخراج لرب البذر لانه غنا ملكه والفرع بملك بملك لال والباقي
 الآخر بالتسوية واذا فسدت كان الغنا كله لرب البذر وللآخر اجر
 عملا واجر مثل ارضه يعني اذا كان البذر من صاحب الارض فلهما اجر مثل
 وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه فلو كان

او الزرع ٤

رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثل ما يرد على المسمى لانه يجرى
بسقوط الزيادة ولو كان رب البذر العامل فلصاحب الارض اجر
مثل ارضه لاستيفائه منافع الارض بعقدنا سد فجب عليه بما اذا لا
مثلها واذا صححت فالمشروط اي الواجب هو المشروط بصحة الالتزام
ولا يثبت للعامل لانه لم يخرج اي الارض شيئا لانه يستحقه شركه ولا شره
في غير الخارج ويجوز للعامل ان ياتي لرب البذر يعني اذا عقدت المزارعة
فما منع من العمل رب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل اليه الوفاء بالعقد
الا بالتلاف البذر وفيه ضرر يلزمه فلا يجبر عليه كما لو استاجر اجر العدم
وفي الكفاية هذا قبل القائه وبعد جبره وان امتنع العامل اجبره الحاكم على
العمل لان الوفاء به ممكن بلا ضرر بلحقه فلم العقد كما في سائر الاجارة
الا اذا كان له عذر فيفسخ به الاجارة كما لم يفسخ به المزارعة ولو
اي رب البذر والارض له وقد كره للعامل فلا يثبت له في عمل الكراب
قضاء لان عمله لما يتقوم بالعقد والعقد يقوم العمل بخروج من الخارج
ولا خارج بعد وبشرعي ديانة يعني ان ما ذكره جواز في القضاء فانما
فيما بينه وبين ربه فيلزمه لا يعطى العامل اجر مثل عمله لانه انما اشتغل
بأثمة هذه الاعمال يحصل له نصيب من الخارج فاذا اخذ الارض منه فقد
عز و التفرغ مدفوع فيفتي بان يطلب رضاه وتبطل اي المزارعة بموت
احدهما اي العاقدين كما في الاجارة فلو دعهما نلت سنين فلما ثبت
في الاول ومات صاحب الارض قبل ادراكه ترك اي الزرع في المزارعة
اي ادراكه وسم على الشرط وبطلت اي المزارعة في السنين الاخرين
لان في ابقاء العقد في السنة الاولى مراعاة حق المزارع والورثة وفي
القطع بطل الحثي العامل صلا كما ان الابقاء اولي وانما في الاخيرين
فما حجة اليه الا بقاء اذ لم يثبت الحق للمزارع في شيء بعد فعله ما بقي
محت المدة قبل ادراكه فعلى المزارع اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك
الزرع لانه استوفى منفعة بعض الارض لتربية حصته فيها الى وقت
الادراك ونفقة اي نفقة الزرع كاجرة السق والحافطة والخصا
والدفاع والدوس والتدريه عليها بعد حقوقها حتى يدرك كنفقة العبد

المشرك

المشرك العاقد عن الكسب وفي موت احدهما قبل ادراك الزرع
ترك اي الزرع في مكانه اي ادراكه ولا يثبت على المزارع لانا ابقينا عقد
الاجارة ههنا استحسانا لبقاء مدة الاجارة فالحكم استمرار العامل
او وادته على ما كان عليه من العمل اما في الاول فلا يمكن الا بقاء لانقصا
المدق انفق احدهما على الزرع بلا اوصاحه او ارفاض وهو منقطع في
الاتفاق لان كل واحد منهما غير مجبور على الاتفاق فصاوكا لا والمشاركة
بينهما اذا استمرت فانفق احدهما في مزارعتها بل ادراكه منقطعاً ففسخ
اي المزارعة بدون خروج اي سعيها اي بيع الارض كما في الاجارة وليس
للعامل ان يطالبه بما كره لارض وحفر الانهار وسقوى المستنارة بشيء
اذا يجوز ان يطالبه بالمسمى وهو الخارج لانه معدوم ولا باجر المثل لانه
انما يجب عند فساد العقد ولم يفد ولو ثبت اليه الزرع لم يبيع اي لا يجرى
قبل استحصاده اي الزرع لان في البيع ابطال حق المزارع وانما يجرى اليه
من الابطال ويخرجه القاضي لا جسمه لانه فراء الظلم وهو لم يظلم لانه ممنوع
عن بيع الارض فلم يكن ظالماً **كتاب المساقاة**
هي لغة مفاعلة من التسعة وشرعا دفع الشئ الى مصلحة بجزء من ثمره وهي
كالمرارة في انها باطله عند ابي حنيفة خلافا لما دان الفتوى على حجة
وشرطها كشرطها المكنة ههنا كما يهتبه العاقدان وبيان نصيب
العامل التحلية بين التجار والعامل الشركة في الخارج وما عداها من الزرع
المذكورة فيها لا يجرى ههنا فتصح بلا ذكر المدق والقياس ان لا تصح لانها
اجارة معنى كالمرارة وتصح استحسانا ويقع على اول مخرج اذ لا ادراك
الثمرات معين قلما يتفاوت وتفسد ان لم يخرج اي في هذه السنة
لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكانت انصاع ذلك ذكره تاج الشريعة
الا اذا دفع استثنائاً من قوله فتصح بلا ذكر المدة غراسا في ارض ابلع
اي تلك الغراس التي ان يصلحها فما خرج كان بينهما نصيبان حيث
تفسدان لم يذكر سنين معلومة ذكره قاضي خاں او دفع اصول بطيه في
ارض مساقاة ولم يسم الوقت فانها تفسد لان اصول الرطبة كالقوس
بخلاف رطبة لبناتها غاية كسنة اشهر مثلاً حيث يجوز ويقع على اول جزء

اي قطع يكون اي يحصل ذلك لا اولا بعد دفع رتبة انتهى جازها
على ان يقوم عليها حتى يخرج بذر ما ويكون اي البذر بينهما نصيبان
جاء بذر اذكر الوقت استحقاقا لان لا ادراك البذر وقتا معلوما عند
المزارعين والبذر انما يحصل بعمل العاقل في اشتراط المناصفة فيه يكون
صحيحا والرطوبة لصاحبها اذا لا اثر فيه لعمل العاقل ولو شرط تصفيفها
فسدت لا اشتراط الشركة فيها هو حاصل قبلها ذكره مدة لا يخرج النثر
فيها بان دفع الارض لفرس فيها الكرم سنة وستين ببعض الخارج
فانه يعلم قطعان الكرم لا يخرج النثر فيها يفسد لان المقصود بالمشاء
الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون مفسدا للعقد و
ذكر مدة قد يخرج النثر وقد لا اي لا يخرج لا اي لا يفسد لعدم العلم بقوى
المقصود بل هو يتوهم في كل زراعة ومساقاة بالان يصطلم الزرع والنثر
آفة مساوية فلو خرج اي النثر في وقت سمي فعلى الشرط لصحة العقد والا
اي وان لم يخرج فيه بل تاخر عنه فسد العقد او يبين انها سميامة لا
يخرج النثر فيها ولو علم ذلك ابتداء كان العقد فاسدا فكذا اذا اتي
انتهاء واذا فسد للعامل اجر المثل كما في المزارعة يصح اي المساقاة
في الكرم والشجر والقبول اصول البادجان والنخل ولو وصليته في غير
لم يدرك حتى لو كان مدر كما لم يصح العقد اذا لا يكون لعمل العاقل اثر
كالمزارعة وعند الشافعي لا يجوز المساقاة الا في النخيل والكرم وقيل
سنتين معلومتين على ان يوسعها اشجارا او يكون هي اي الاشجار والارض
بينهما نصيبان فسدت لا اشتراطهما الشركة فيها كان حاصل قبل الشركة
لا يعمل وهو الارض فان عرسها الى العاقل الارض غراسا من غرس فاجرت
فرا كان الكل لصاحب الارض للعارس عليه قيمة غراسه واجر مثل علم لان
صاحب الارض استاجر العاقل ليجعل ارضه بستانا بالات نفسه على ان
يكون اجرة نصف البستان الذي يظهر بعد والاة فيكون في معنى تغير
الطيان المنتهى فيكون فاسدا ثم الغراس وقد تقرر رد ما عليه لا تقا
بالارض فيجب قيمتها واجر مثل علم لا يدخل في قيمة الغراس لتغيرها
بنفسها يبطل اي المساقاة بموت احدكما ونقص ممتلكات النثر

فيها

وهذا قيد لصورت الموت ونقص المدة وانما بطلت لان صاحب الارض
استاجر العاقل ببعض الخارج ولو استأجره بدارج بطلت لا جارة
بموت احدكما فكذا اذا استأجره ببعض الخارج فلو مات صاحب الارض
فالعاقل القيام عليه حتى يدرك النثر وان وصليته كونه ورثة صاحب
الارض لان في استفاض العقد بموت اخر اربا بالعاقل وابطال الماكان
مستحقا له بالعقد وهو ترك النثر في الاشجار الى وقت الادراك
واذا انتقض العقد مكلف الجواز قبل الادراك وفيه فرض عليه اذا جاز
نقص الجارة لدفع الضرر فلا يجوز ابقاؤه لانه كان اولي وانما
العاقل فلو ورثة القيام عليه وان كونه صاحب الارض لانهم فائون معا
وفيه نظر للجانبين وانما ما فاختار في القيام عليه او تركه الى ورثة العاقل
لقيامهم مقامه وقد كان له في حيوة هذا الخيار بعد موت صاحب الارض
فكذا يكون لورثة بعد موته وان لم يمت احدكما بل انقضى ممتلكات اي
مدة المساقاة فاختار للعاقل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ النثر
ويكون بينهما على التسوية لان في الامر بالجواز قبل الادراك فاجرا بها
والضرر مدفوع كما في ولا يفسخ الا بعد رجوع الجارة ومنه لو ان العاقل
عاجزا عن العمل فانها لو لم تقسم كونه استجارا لاجرا فيلحق بغيره لم يلزم
بعقد المساقاة وقد قرأ ان الضرر مدفوع او كون العاقل سارفا يخاف على
اي نثر الشجر او سعة السقف بالتحريك جمع سعة وهي النخل كذا في الصحيح
كتاب الدعوى
اور وما عقيب المعاملات انما ترب عليها في الوجود هي لغة قول بعض
الاشناس ان يجازي على غيره القضاة لثابت فلا ينون وجوبها دعاء
بفتح الواو كفتوى وفتاوي وشرعا مطالبة حق من حقوق العباد عند
من وهو القاضي له الخلف اي تخلصه من المدعى عليه اذا ثبت والموت
من اذا ترك ترك اي لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمكان هذا امتناعا
للاغلب من المتنازعين فعلا اقرز عنه بقوله من المتنازعين قولاد
لما كان هذا امتناعا ولا المتنازعين في المباشرة اقرز عنه بقوله في الحق
اي حتى العبد والمدعى عليه بخلافه اي يجبر على الخصومة اذا تركها فانطبق

الحمد على المحمد وقد اختلفت عبارة المشايخ في هذه والصحيح ما ذكر
هنا قيل المدعى عليه هو المنكر والآخر هو المدعى قالوا احدهما صحيح وكلي
الشأن في معرفة لان العبرة للمعاني دون الصور والمباني ولان الكلام
قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كالمودع اذا
ادعى ردة الوديعة او هلاكها فانه مدعى صورة ومنكر لوجوب الضمان
معنى ولهذا يحلف القضي اذا ادعى ردة الوديعة او هلاكها انه لا يرد
ولا ضمان ولا يحلف انه رده لان اليقين ابدى يكون على النفي وركنها
الدعوى اخافة الحق الى نفسه ان كان اصيلا او الى من تائب اي
المدعى من جهة الوكيل اب الضيف ووصية عند النزاع متعلقا بغير
الحي واهلهما اي الدعوى العاقل خرج به المجنون المميز خرج به البصير الغير
المميز قال الاسترغيني في احكام الصغار الدعوى من الصبي المجزى عليه
غير صحيحة اما الصبي المأذون له فدعواه صحيحة ان كان مدعيها وان كان
مدعى عليه فواجب ايضا صحيح بشرط جواز ما مجلس القضي فان الدعوى
في مجلس غيره لا تصح حتى لا يجب على المدعى عليه جوابا وحكما وجوب
الجواب على الخصم وهو المدعى عليه حتى اذا امتنع عنه جره القضي عليه وانما
تصح اي الدعوى اذا الزمت شيئا على الخصم بعد ثبوتها والى ان كان غنيا
لا يقدم عليه عاقل وعلم المدعى عطف على الزمت اي صار ما يدعي معلوما
وبين ذلك بقول فلو كان ما يدعي منقولاً في يد الخصم ذكر اي مدعيه انه
في يد غيره حتى فان الشيء قد يكون في يد غير المالك حتى كالتوصف في يد الميراث
والمبيع في يد البائع لاجل قبض النعم قال صدر الشريعة هذه القلة تشمل
العقار ايضا فلا ادري ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم اقول
وراية وجهه موقوفة على مقدمتين مستلزمين احدهما ان دعوى الاعيان
لا تصح الا على ذي اليد كما قال في الهداية انما ينتصب خصما اذا كان في
يده والثانية ان الشهادة معتبرة يجب دفعها لا بشبهة الشهادة كما قالوا
ان شبهة الزبوا المحققة بالحققة لا شبهة الشهادة اذا عرفت ما قلنا ان
في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول فانه شبهة
مشاهدة فوجب دفعها في دعوى العقار بانباته بالبيننة لصح الدعوى

وبعد ثبوت يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الشهادة فلا يعتبر واليد
في المنقول فلكونه مشاهدا لا يحتاج الى اثبات لكن فيه شبهة اليد لغير المالك
فوجب دفعها بصحة الدعوى الحمد لله الهادي الى سواء السبيل حسنا
الله ونعم الوكيل مطلب عطف على ذكر احضاره اي احضار ما يدعيه ان
الحق ليس له في الدعوى والشهادة لان الاعلام باقصى على شرط
وذا في المنقول بالاشارة لانها تبلغ اسباب التوفيق حتى قالوا في المنقول
التي يتعد نقلها كالرعي مثلا احضر اليكم عندنا او بعث امينا وذكر قيمة ان
ان تعذر اي احضاره ليصير المدعى معلوما لان الاعيان تتفاوت والشرط
ان يكون الدعوى في معلوم وقد تعذر مشاهدته فوجب ذكر قيمته لانها خلف
عنه قال الفقهاء بالثبوت بشرط مع ذكر القيمة ذكر الذكورة والاثنية قال
قاضي خان وصاحب الاخرى ان كان العين غائبا وادعى انه في يد المدعى
عليه فليذكر ان بين المدعى قيمة وصفته سمع دعواه ويقبل بينة ولو قال
غصبت مني عين كذا ولا ادري قيمته قالوا سمع قال في الكافي وان لم
يبين القيمة وقال غصبت مني كذا ولا ادري انه مالك وقايم ولا ادري
كم كانت قيمة ذكر في عامة الكتب انه سمع دعواه لان الانسان ربما لا
يعرف قيمة ما له فلو كلف بيان القيمة لتضرر به اقول فايده صحة الدعوى
مع هذه الجملة الفاشية توجه اليقين على الخصم اذا انكر الجبر على البيع
اذا اقر او نكل عن اليقين فليست له فان كلام الكافي لا يكون كافيا الا
بهذا التحقيق الحمد لله على التوفيق ولو كان ما يدعي عقارا ذكر حدوده
الاربعة لتعد التعريف بالاشارة لانه مما لا ينقل فيصار الى التمدد لا
العقار يعرف به وكفى الثلثة وقال زفر لان التعريف لم يتم ولما ان
لا كثر حكم الكل الا ان يعلط في الحد الرابع اذ المدعى يختلف باختلاف
تمركه كذا الشهادة اي كما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة
وان ذكره واثبته من الحدود في الشهادة قبلت شهاده وتم عندنا خلافا
لزفر وان كان الرجل مشهورا بكونه بذكره ولا في الدار لانه من التحديد
وان كانت مشهورة عند ابي حرج وعندنا لا يشترط لان الشهادة
مغنية عنه ولان قدر ما لا يصير معلوما الا بالتحديد وذكر ايضا انه يطالبه

لان المطالبة حق المدعى فلا بد من طلبه وذكر ايضا انه في يد المدعى علمه
انما يصير خصما يكون في يد وهو ان يكون في يد لا يثبت بتصادقهما
على انه في يد بل يثبت بالبينة او علم القضي لاحتمال كون العقار في
يد غيرهما وقد توأصنا على ذلك بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدا كما
مر في العادة او في جنتنا في يد رجل واراد احضاره في مجلس الحكم فانك
المدعى عليه ان يكون في يد فيجاء المدعى بشاهدين شهدا ان العين كما
في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل سمع وهل يجزى المدعى عليه على
احضاره بهذا البينة ام لا كانت واقعة القوي وينبغي ان يقبل
لانه ثبت يده في زمان الماضي ولم يثبت خروجه من يد وقد وقع الشك
في زوال ذلك اليد فيثبت اليد لم يوجد الزيل قال شمس الملواني
ومن المنقول ما لا يمكن احضاره عند القضي كالصبرة من الطعام والقطيع
من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك المبيع لو تيسر له ذلك
وان لم يتيسر له الحضور وكان ماذونا بالاختلاف بيعت خليفته الى
ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره ووقع لا يكون
في حمل ولا يسع باب داره فانه يخرج الى باب داره او يارينا به حتى يخرج
ليشير اليه الشهود بخبرة وفي القدوري اذا كان المدعى شيئا يتغير
نقله كترخي فالحاكم فيه بالخيار ان شاء حضر وان شاء بعث امينا
في الذخيرة وذكر القاضي الامام ظهير الدين ان هذا انما يقيم اذا
كان العين المدعى في المصر اما اذا كان خارج المصر كيف يقضي به القاضي
والمصر شرط لجواز القضاء في ظاهر الرواية وطريقه الى بيع واحد
من اعدائه حتى يسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك يقضي قضاه
ولو كان ما يدعيه دينا في الذمة ذكر جيسه كالدراهم والدينار والبر
والشعير ونحوها وقرره كمانه والف وقفر وقفير ونحوها فان الدنيا
لا يعرف الا بذلك وذكر ايضا مطالبة به لما قرأه حقه واذا صحت
اي الدعوى سال القاضي عنها ليتضح وجا الحكم اذا الحكم بالبينة بخلاف
الحكم بالقرار ومعنى سؤالا ان يقول ان خصمك ادعى عليك كذا وكذا
فماذا تقول قال اقر اي الخصم الزم اي القاضي بموجب لم يقبل قضى

طه

او حكم

او حكم لما قال في الكافي ان اطلاق لفظ القضاء بوسع لان الاقرار حجة
بنفسه ولا يتوقف على القضاء فكان الحكم من القضي الزاما للخروج
عن موجب اقراره بخلاف البينة على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة
البينة وان اقر اي الخصم سال اي القاضي المدعى ببينة لان البينة
صلح قال المدعى الك بينة فقال لا فقال لك بينة سال ورب البين
على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليمكن من الاختلاف فان اقام
اي البينة قضى عليه لانه نوز دعواه بالبينة فني سفل من البيان فان
دلالة واضحة يظهر بها الحق عن الباطل والا اي وان لم يقرها بل يخرج
عن اقامتها حلف اي القاضي الخصم بطلبه اي طلب المدعى لان الحلف
حقة ولهذا اضيف اليه حرف الهمزة في الحديث وجه كونه حقا لان المنكر
قصده اتواء حقه على زعمه بالانكار فكنه الشارح من اتواء نفسه باليمين
الكاذبة وهي الغوسل ان كان كاذبا كما نرى وهو اعظم من اتواء المال
ويحصل للحالف الثواب بذكر اسم الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم
ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء لان المعبر عن قاطع الخصومة
ولا جرة لليمين عند غيره وهل يشترط القضاء على نكول في حلف
ثم اذا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه ببينة لكن
ليس له ان يجاهم ما لم يقيم البينة على وفق دعواه فان وجدتها اقامها
وقضى له بها وبقيت القضية من السلف كما نوالا يسمعونها باليمين
ويقولون بترجيح جانب صدقة باليمين فلا يقبل بينة المدعى وهذا
القول ليس بشي لان عمره قبل البينة من المدعى بعد يمين المنكر
وكان ينبغي ان يقول اليمين القابضة احق ان تترد من البينة العاد
وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر حتى لا يقع
عقوبة شانه الزور ذكره الزيلعي فان كل اي قال لا احلف ذرة
اذا سكت بلا اذ من طرش او حرس فانه نكول حكما وقضى صح لان
اليمين واجبة عليه لقوله صلح واليمين على من اقر ترك هذا الوجوب
بالنكول دليل على انه باذل او مفروا لا لا قدم على اليمين تقصيا على
عند الواجب ودفعه للضرر عن نفسه ببدل المدعى او الاقرار به

والشرع الرمز التورع عن البهيم الكاذبة دون التورع عن البهيم الصادقة
 فخرج هذا الجانب على جانب التورع في تكول وهو القضا بعد
 عرض البهيم على الخصم بان يقول ان لم يحلف احكم عليك فلما احوطنا
 ان يحلف بعد مرة او مرتين ولا يجز بعد القضاء لقوله احلف لانه
 ابطال حقه بالتكول فلا ينقص به ويعتبر اي قوله احلف قبل الحكم وبعد
 الوض فلما اذ لا يلزم فيه نقض القضاء ولا فساد آخر ولا يرد البهيم على
 المدعي وان كل خصمه وعند الشافعي اذ لم يكن للمدعي بينة اصل الحلف
 القاضي المدعي عليه فنكحل برده البهيم على المدعي فان حلف قضى به والا
 انقطعت المنازعة بينهما لان الظاهر صار هذا المدعي بتكوله فيعتبر
 بيمينه كالمدعي عليه كذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا وعجز عن اقامة
 شاهدا اخر فانه يرد البهيم عليه لا حلف قضى به بما ادعى وان نكل لا يقضي
 له بشي اصل لانه صلح قضى بشاهدين عندنا يستحلف المدعي عليه
 فقط ويقضى عليه بالتكول لقوله صلح البينة على المدعي واليهيم على ان نكل
 ومطلق التقسيم يقتضي نفاء مشاركة كل واحد منهما في قسم صاحبه
 فيدل على ان جنس لا يمان في جانب المدعي عليه ولا يمان في جانب
 المدعي او التام في البهيم للاستفراق من جعل لا يمان حجة للمدعي فقد
 خالف لنقض وحديث الشاهدين في غيب وما روي مشهور
 تلقته الامة بالقبول حتى صار في خبر التواتر فلا يعارضه على ان ي
 بر معين قد رده كذا في الكافي ولو قال اي المدعي عليه لا اقر ولا انكر
 حسمه القاضي حتى يقر او ينكر لانه ظالم فخر اوده الجبس ادعى اي رجل
 على آخر مالا فانكر اي المدعي عليه فاصطلى على ان يحلف المدعي عليه
 ويراء من المال تحلف فاصطلى باطل وهو اي المدعي على دعواه ان
 اقام بينة شمع وان لم يفيها واصلح يحلف القاضي لولا اي لو لم يكن
 الحلف الاول حين الصلح عند فان التحليف عند غير القاضي غير جائزة
 ولو كان الحلف الاول عند كلف ولا يحلف ثانيا كذا لو اصطلى ان
 المدعي لو حلف فاحسم ضامرا وطف اي المدعي لم يصح اي الخصم
 كذا في العاديه ولا يحلف في نكاح بان ادعى رجل على امرأة او على

في قوله لا يحلف
 في قوله لا يحلف
 في قوله لا يحلف

نكاحا والاخر منك ورجوع بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه
 راجعها في العدة وانكر الاخر وفي ايلاء بان ادعى المولى عليها او على
 بعد المدة انه وفاء في المهر وانكر الاخر واستيلاء بان ادعت امة
 على سيدتها انها ولدت منه هذا الولد او ولدت ولدا فادعت او اسقطا
 سقطا يستبين الخلق منه وانكر المولى ولا يثبت من الجانب الاخر
 اذ لو ادعى المولى ثبت الاستيلاء باقراره ولا يعتبر نكاحا رها ورق بان
 ادعى على مجهول النسب انه عبد او ادعى المجهول انه عبد وانكر الاخر
 ونسب بان ادعى على مجهول النسب انه او هو يدعي عليه والاخر منك ولا
 بان ادعى على معروف لرق انه معتقه او مولاه او ادعى الموقوف ذلك
 عليه وكان ذلك في ولأه المولاة والاخر منك وحد سواء كان هو خالصا
 الله تعالى كذا الزناد وشرب الخمر وهذا السرقة او دابر بين الحقين كذا القذف
 حتى ان من ادعى على اخيه قذفه وانكر القاذف لا يستحلف لان القاذف
 فيه حق الله تعالى عندنا فالتحج بالحدود والحق الله تعالى واما في السرقة
 فطاعة السارق يستحلف لاجل المال اذا اراد المالك اخذ المال لا القطع
 فيقال له ادع ذكر السرقة وادع تناول لك فيكون لك عليه يمين قال في
 النهاية لا يستحلف في الحدود بالاجماع الا اذا تضمن حقا بان على عتق
 عبد بالزنا وقال لا زنت فانت حر فادعى انه زني ولا يثبت له
 عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق لا الزنا ولعل بان تدعى
 المرأة القذف بالزنا ودوجب للعال وهو ينكر جميع ما ذكر قول الجرح
 وقال لا يستحلف فيها كلها الا في الحدود واللعان لان هذه حقوق
 تثبت بالشبهة فيجوز فيها الاستحلاف كالمال بخلاف الحدود وهذا
 لان قايض الحلف ظهور الجرح بالتكول والتكول اقرار لان الحلف لما
 وجب فترك دليل على انه باذل ومقر ولا يمكن ان يجعل باذلا لان التكول
 يعتبر من المادون والمكاتب وهما لا يمكن البذل فيجعل مقر ضرورة
 والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار يجري فيه شبهة لانه سكوت
 في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيها سقطا بالشبهة واللعان
 حد الاذواج فاشبهه حد القذف ولان ان التكول بذل واباحة اذ لو حلف

على الاقرار كذا بناء في النكاح ولو جعل هذا لقطع الخصومة بلا تكذيب
فكان هذا اذ في صيانة للمسلم عن ان يظن به الكذب وهذه حقها
لا يجري فيها البديل فلا يقضى فيها بالنكول كالقصاص في النفس
بخلاف الاموال وذلك لان المرأة لو قالت مثلاً لا نكاح بيني
وبينك ولكن بذلت نفسي لك لم يصح كلامها وكذا اسماير لا مثله فانما
ان كل محل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضى عليه نكوله وما لا خلاف
قال قاضي خان الفتوى على قولهما وقيل لا يقضى ان ينظر في حال المدعي
عليه فان رآه متعنتا يخلفه وبأخذ بقولهما وان كان مطلوباً لا يخلف
اخذ بقوله كذا في الكافي وحلف السارق وان نكل ضمن ولم يقطع
لانه في السرقة مدعى المال والخدعة واليخاف الخد لا يجامع الشبهة بخلاف
ايحيا المال فثبت به كما ثبت بشهادة رجل واقرارين حيث لا يثبت
القطع ويضمن المال كذا الزوج اذا ادعت طلاقاً قبل الدخول يعني
اذا ادعت طلاقاً قبل الدخول واختلف الزوج فان نكل ضمن نصف
مهرها عند عدم لان الاختلاف يجري في الطلاق اتفاقاً خصوصاً اذا
كان المقصود المال لانه دعوى المال حقيقة فيثبت بنكوله المال لا
النكاح وكذا النسب والادعى حقا يعني يخلف في دعوى النسب في
ادعى حقا كارت ولقعة بان ادعى رجل على رجل انه اخوه مات
ابوهما وترك لهما في يد المدعي عليه او طلب من القاضي فرض النقعة على
المدعي عليه بسبب الاخوة فانه يستخلف على النسب بالاجماع فان طف
براء وان نكل قضى بالمال والنقعة لا النسب ويجوز في اللقيط بان
كان صبي في يد رجل النقط وهو لا يقترن بنفسه فادعت امرأة الاصل
انه اخوها تر يد قصره الملتقط لما لها من حق الحضنة وادعت
استحالة فنكل ثبت به لما حق نقل الصبي اليه جرماد لا يثبت النسب
وعنى بالملك بان ادعى عبد على مولاه انه مقيم لانه اخوه واختلف
فان حلف براء وان نكل قضى بالعق لا النسب وامتناع الرجوع
في الهبة بان اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب لانا اخوك
فان المدعي عليه يستخلف على يدعي من النسب بالاجماع فان نكل في الصوة

المذكورة

المذكورة ثبت الحق يعني الارث والنقعة والجر والعق وامتناع الرجوع
لا النسب ان كان اي النسب نسباً لا يصح الاقرار به فاعلم الخلاف يعني
يستخلف في النسب المبرور عند ما اذا كان نسباً يثبت باقراره بيا
ان اقرار الرجل يصح بالاب والزوج والمولى لا يصح بالابن اذ فيه
تحجيل النسب على الغير فكان اقراره على الغير فلا يصح فلو ادعى رجل انه ابو
او ابنه ولم يدع مالا يستخلف عند حاله لو اقر به بيبث فيستخلف
لرجاء النكول الذي هو اقرار وان ادعى انه اخوه او عمة او نحو ذلك لا
يستخلف المدعي عليه لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه تحجيل النسب على الغير بخلاف
منكر القود يعني ادعى على غيره قصاصاً في النفس او فيما دونها فان نكل استخلف
اجماعاً فان نكل في النفس لم يقض بقتل ولادية بل جس حتى يقر بخلاف
وبما دونها يقض عند الي حرج وعندهما بدمه الدية فيها ولا يقض
بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس عقوبة مدراء بالشبهة ولا
يثبت بالنكول كالقصاص في النفس لان النكول ان كان اقراراً
نفية بشبهة العدم لانه ان امتنع عن اليمين تورعاً عن اليمين الصادقة
لا يكون اقراراً بل يكون بطلاً واذا امتنع القود بحج الدية دل ان الطرف
محل البديل فيستوفى بالنكول كالمال فان الاطراف يسلك بها مسلك
الاموال لانها حلفت وبانة للنفس كالمال فيجري فيها البديل بخلاف
الانفس ويخلف في التعزير يعني اذا ادعى على اخيه ما يوجب التعزير واراد
تحليفه اذا انكر فالقاضي يخلفه لان التعزير محقق حتى العبد ولهذا يملك
العبد اسقاطاً بالعفو ولا يمنع الضم وجوبه ومن عليه التعزير اذا امكن
صاحب الحق منه اقامته ولو كان حق الله تعالى كان هذه الاحكام على
عكس هذا والاختلاف يجري في حقوق العباد سواء كانت عقوبة
او مالا فان نكل عز لان التعزير يثبت بالشبهة فجاز ان يقضى فيه
بالنكول قال اي المدعي لى بيته حاضرة في المصداخ خلف المصداخ بخلاف
قيد بالمصداخ اذا حضرت في مجلس الحكم لا يخلف اتفاقاً كذا في النهاية
ويكفل بغيره ثلثة ايام ثلثا يغيب يبطل حق المدعي ويجب ان يكون
الكفيل معروف لا لا يحصل فائدة للكفيل من قوله لى بيته حاضرة

الكفيل ولا بد من تكفيل

وانما ادى ان كان نسباً
فيخرج الاقرار به

والابن والزوجة والكفو واقرار
المرأة يصح بالاب

في المصحة لوقال لا يتبين في او شهودي غيب لا يكفل اذ لا يتبين فيه فان
اي ان يعطيه كفيلا لازمه اي دار مع حيث سارحي لا يغيب ولازم الغيب
ان كان الخصم غيبا ولا يكفل اي الغيب الا في اخر المجلس لان في اخر
الكفيل والملازمة زيادة على قدر المجلس اخر ارباب الغيب لمنعه عن السفر
ولا ضرر في هذا القدر نظرا الى الحلف بالله تعالى دون غيره لقوله صلح لاد
تحلفوا يا بانيكم ولا بالظواهر غيب فمن كان شركه حالفه فليحلف بالله او بغير
لا الطلاق والعناق لما روي في الا اذا اخل الخصم يعني جاز للقاضي ان
يحلف بالطلاق والعناق لقوله المبالة باليمين بالله تعالى في زمانا كمن اذا
نكل لا يقضي اذا قضى لم ينفذ ذكره الزيلعي وشرح الهداية ويعلق اي
اليمين بصفة تخرج كان يقول قل الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب
والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما يعلم
هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا او كذا وكذا او كذا وكذا
وليحلف ان يزيد في التعليل على هذا وان ينقص منه لكنه يحتمل ان لا يرفع
الواو مثل تكرر عليه اليمين اذا التزم عليه يمين واحد ولا لا يغفل
يقول بالله او والله لان المقصود منه التناول واحوال الكس فيه مختلفة
فمنهم من يمتنع اذا غلط عليه اليمين ويتجسس اذا لم يغفل وكان الراي فيه
اي القاضي وقيل لا يغفل على المعروف في الصلح ويغفل على غيره وقيل
في الخطير من المال الحقيق لا اي لا يغفل بالزمان والمكان وعند الشك
يغفل بينهما اما الاول فيبان يكون بعد صلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني
فيبان يكون في المسجد الجامع عند المنبر وحلف اليهودي بالله انزل التوراة
على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله
الذي خلق النار فيغفل على كل واحد بما يعتقد تغليب اليمين به ليكون
رادا على الاقدام على اليمين الكاذبة وعن ابي حنيفة لا يحلف احد
الا بالله خالصا تافدا عن تشريك غيره مع في التعظيم وذكر الحنفية
ان لا يحلف غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا
لما في ذكر النار في يمين تعظيم النار لان اليمين شعيرة ولا ينبغي ان
يعظم الله بخلاف التوراة والانجيل لان كتب الله تعالى واجب التعظيم

ولا يحلف الوثني الا بالله اذ الكفرة كلهم مع اقرار انهم يقولون بالله
ولين سالتهم من خلق السموات والارض يقولون الله الكافي ولا يحلفوا
في معادهم لان فيه تعظيمها ويحلف على الحال في سبب يرتفع كالبيع و
النكاح والطلاق والغصب والنزعة وبيان التحليف بقوله بالله
ما بينكما قايما او نكاح قايما لان او ما بينك وبينك الان او ما بينك
ورده الان او ما يجب عليك حتى التوفير الان لا اي لا يحلف على سبب
وبقته بقوله ما بعدة وكوه اي ما تكتمها وما تملكها وما غصبته ما تملكه
الاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه كالبيع نظرا
فان اليمين تكون على الحال لا على السبب عند الحرج ونحوه حتى اذا
ادعى انه ابتاع من هذا عبدا بالالف فحلف بالله ما بينكما بيع قايما
ولا يحلف بالله ما بيعت فلعنه باع ثم قال كذا النكاح وغيره لم يحلف
على الحال لا السبب هو الاصل عندنا اذا كان سببا يرتفع برفع الالف
اذا كان فيه اي في الحلف على الحال ترك النظر للمدعي يحلف على
السبب اجماعا كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مبتوتة فانه ان ادعى
شفعة بالجوار والمشتري ممن لا يرثه بالان كان شافعا فانه يحلف
على السبب اذ لو حلف على الحاصل بقا هو مستحق للشفعة بقا
في يمينه في اعتقاده فينفوت النظر في حق المدعي وكذا اذا ادعت
مبتوتة نفقة والزوج ممن لا يرثه بالان كانت شافعا فانه يحلف على السبب
اذ لو حلف على الحال بالله ما لها عليك النفقة تصدق في يمينه في اعتقاده
فينفوت النظر في حق المدعي ويحلف على سبب لا يرتفع برفع الالف
لا على الحال اجماعا كعبدة لم يبيع عنقه على مولاه ووجد المولى يحلف
على السبب بالله ما اعتقه لعدم الضرورة الى التحليف على الحال اذ لا
ان يعود الرق بعد العتق مسلما بخلاف الامة والعبد الكافر حيث
يحلف فيها على الحال اي ما هي قرعة او ما هو حر في الحال لا مكان تكرر الرقة
على الامة بالردة والحق والسبي على العبد الكافر ينقض العهد و
التحاق ولا يتركز على العبد المسلم استحلف جميعه فقال حلفني مرة
فانام البينة تقبل يعني ادعى على افرافا لانكروا او المدعي تحليفه فقال

فقال المدعي عليه انك حلفتني على هذه الدعوى عند قاضي بلدك انما انك
المدعي ذلك فاقام المدعي عليه بينة على ذلك تقبل ولو لا ما ابي
ان لم يكن له بينة واستخلفه الى ان يرد تحليف المدعي جاز اي تحليفه
قال ان المدعي لا بينة له ثم برهن او لا شهادة له ثم شهد معنى
الاول لا يقول المدعي ليس له بينة على دعواه في هذا الحق ثم جاء
بالبينة ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لا شهادة لفلان عندي
في حق بعينه ثم شهد به رواية في رواية لا تقبل لظاهر التناقض
وفي رواية تقبل والاصح القبول لجواز ان يكون له بينة او شهادة
فمنسبة اليه ثم ذكرها وكان لا يعلمها ثم علمها قبل تقبل ان وقى وقا
ذكره في المتن كما اذا قال لا دفع له ثم اتى بدفع وفي رواية
وتقبل لا يصح دفعا فاقال ان معناه ليس لي دعوى الدفع ومن قال
لا دعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه لا يسمع كذا بهما وبعضهم قال يصح
وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبينة على الدفع لا بدعوى الدفع
فيكون قوله لا دفع لي بمنزلة قوله لا بينة لي كذا في العادة النبابة
بحري في الخلاف يعني يجوز ان يكون شخصنا يباعي آخر له حتى على
غيره في طلب البين على المدعي عليه اذا عجز عن اقامة البينة لا الخلف
يعني لا يجوز ان يكون شخصنا يباعي شخصنا توجه عليه البين ليحلف بما
قبله وخرج على الاول بقوله فالوكيل الوصي والمعتق واب الصغير
يستخلف اي يطلب الخلف من الخصم ولا يخلف اي واحد من الوكيل
وغیره الا اذا صح اقراره اي اقراره احد منهم على الاكراه بالبيع
او الخصومة في الرد بالعيب فان الوصي اذا خصم في عيب بعيان
باعد للصغير لا يستخلف والوكيل بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب
من جهة المالك يستخلف لان البين لرجاء النكول لو اقر الوصي صحا
لا يصح فلذا لا يستخلف فاما الوكيل فاقراره صحيح على الموكل فكذلك
التحليف على فعل نفسه يكون على البينات اي انه ليس كذلك البتة
القطع والتحليف على فعل غيره يكون على العلم اي انه لا يعلم
كذلك وجه الاول ظاهر واما وجه الثاني فانه لا يعلم ما فعل غيره

ظاهر

ظاهر فتوكل على البينة لا شئ عن البين مع كونه صادقا فيها فيستغنى
به فتطلب بالعلم فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مقرا بهذا
اصل مقرر عند المتنا وكان الامام في الاسلام يرد عليه حرقا وهو ان
التحليف على فعل غيره على العلم الا اذا كان اي فعل الغير شيئا يتصل
اي بالمال فخرج عليه بقوله فاذا ادعى سرقة العبد او ابانة يحلف
اي البائع على البينة مع انه فعل الغير يعني ان مشتري العبد اذا ادعى
انه سارق او ابلق وان ثبت اباقته او سرقة في يد نفسه ادعى انه ابلق
او سارق في يد البائع واداد التحليف يحلف البائع بالله ما ابلق بالله
ما سرق في يديك وهذا التحليف على فعل الغير وانما صح لان تسليم اي
تسليم البائع المبيع تسليمه عن العيوب واجب عليه اي البائع فالتحليف
يرجع الى ما ضمن البائع بنفسه فيكون على البينة واذا ادعى سبق الشراء
تفرع على قوله وفعل غيره على العلم يعني اذا اشترى زيد من عمرو شيئا ثم
ادعى بخرائه اشتراه قبله وعجز عن البينة يحلف خصمه وهو بكر على العلم
اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما قرره ادعى دينا او عينا على وارث
اما الاول فبان يقول رجل لا فرق ان لي ثوبك لك درهم فمات وعليه
الدين واما الثاني فبان يقول ان هذا العبد الذي ورثت من فلان
ملكك ويديك بغير حق ولا بينة لواحد منهما فان الوارث يحلف على
العلم لا البينات لما ذكر اذا علم القضي كونه ميراثا او اقر به المدعي او
برهن الخصم عليه كذا في العادة ولو ادعى احد اي الدين او العين الوارث
على غيره يحلف اي المدعي عليه على البينة لا العلم لما ذكره كالموهور له
اي لو وهب رجل لرجل عبدا فقبضه واشترى رجل من رجل عبدا جاز
رجل وزعم ان العبد عديم ولا بينة له فاراد استخلاف المدعي عليه يحلف
على البينة ادعى رجل منكوته الغير انها منكوته ولا بينة له اي للمدعي
يحلف الزوج على العلم اي انه لا يعلم انها منكوته فان حلف انقطع
النزاع والا فكل حلفت اي المرأة على البينة اي انها ليست امرأة
فان حكمت قضى بنكاح المدعي كذا في العادة اعلم ان كل موضع وجب
فيه البين على البينة يحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالكلية

اشارة الى قوله واما الثاني في صح

ولا يسقط البين عنه وكل موضع وجب فيه البين على العلم بخلف على
البينة يعتبر البين حتى يسقط البين عنه ويقع عليه إذا كان
الحلف على التمسك الكفر فيعتبر خلاف العكس ذكره الزيلعي وأدعى
أشياء مختلفة بخلف على الكفر في العادة أدعى أعياناً مختلفة بل
والنوع والصفة وذكر قيمة الكفر جلة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة
اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال
هو الصحيح لأن المدعى لو ادعى غضب هذا لايمان لا يشترط الصحة
الادعوى بيان القيمة لكل أن ادعى أن الأيمان قائمة في يوم
بأحضار ما يقبل البينة بغيرهما وان قال تعاقب هلك في يوم أو
استهلكا وبين قيمة الكفر جلة يسمع دعواه ويقبل بينة وان لم
يكن له بينة حلف على الكفر مرة لأن وجوب التحليف مبنى على صحة
الادعوى وقد صحت فوجب على الكفر مرة أخرى أو غير ثم قال
كنت كاذباً في اقراي حلف المقر له أي المقر لم يكن كاذباً وب
بمبطل في دعواه عليه عذابي يوسف وهو أحسن وعند صاحب
ببطل المقر له المقر له وهو القياس لأن الاقرار جلة لم يشرع
كالبينة بل وفيه لأن احتمال الكذب فيه بعد وجه الاحتمال أن
العداوة جرت بين الناس ثم إذا أرادوا الاستدانة يكتبون الحنك
قبل ما قد تم يأخذون المال فلا يكون الاقرار دليلاً على اعتبار
الحالة فحلف فعليه الفتوى لتغير احوال الناس وكثرة الخداع و
الخبائث وهو يفرز والمدعى لا يفرز البين ان كان صادقا فبعض
اليه ذكره صحح فداء البين والصلح منه يعني إذا ادعى رجل على آخر
مالاً فأنكره فحلف فافتدى بيمينه بمال أو صلح من يمينه على ما لا يحد
لما روى عن عثمان رضى الله عنه ادعى عليه ربوعاً درهماً فاعطى شيئاً وأصدق
بيمينه ولم يحلف وعن حذيفة رضى الله عنه افتدى بيمينه بمال ولأنه لو حلف
وقع في القيل والقال فان بعض الناس يصدق وبعضهم يكذب قبل
افتدى بيمينه صانعاً وعنه وهو حسن قال عليه السلام ونوا عن آخركم
بأموالكم ولا يحلف بعدكم أي ليس للمدعى أن يستخلف بعد ذلك

اسقط

اسقط خصومة بافدال البذل منه بخلاف إذا اشترى بعشرة دراهم مثلاً
حيث لم يزد وكان له ان يستخلف لأن الشراء عقد يملك المال بالمال البين
ليست بمال كذا في العناية باب
اختلف أي المتبايعان في قدر الثمن بان ادعى المشتري ثمناً وادعى
البائع أكثر منه أو وصفه بان ادعى البائع انه بدرهم راجحة وادعى
انه بدرهم كما سبق أو جسه بان ادعى البائع انه بالثلاثة وادعى المشتري
انه بالدرهم أو اختلفا في قدر المبيع بان اعترف البائع بمبيع
وادعى المشتري أكثر منه حكم من برهن أي أيها اقام البينة حكم له لأنه
نقد دعواه بالجهة فيقع في الجانب الآخر جرد الدعوى والبينة أقوى
لأنها تدرج على القاضي الحكم والدعوى لا تدرج وان برهنها حكم للبنت
الزيادة لأن البينة مثبتة لا قبل لا عارض مثبتة لا كثر وان
اختلفا فيما أي الثمن والمبيع جميعاً بان قال البائع بعث العبد الوهم
بالقبي وقال المشتري لا بل بعث العبدان بالف حجة البائع في الثمن
والمشتري في المبيع اولى لأن حجة البائع في الثمن أكثر اثباتاً وحجة
المشتري في المبيع أكثر اثباتاً وان حجة أي ان لم يكن لكل منهما بينة
قبل للمشتري أي ان ترضى بالثمن الذي يدعيه البائع والاشتمال المبيع
وقيل للبائع اما ان تسلّم ما ادعاه المشتري من المبيع والاشتمال
المبيع لأن الغرض قطع الخصومة وقد أمكن ذلك برضاء احدهما بما يترتب
الآخر فيجب ان لا يعجل القاضي بالفسخ حتى يسأل كل منهما بما يجزمه وان
لم يرضيا بدعوى احدهما حالفا أي اختلف القاضي كلا منهما على دعوى
الآخر اصله ان الثمن لف قبل القبض حال قيام السلعة على فني الناس
لأن البائع يدعى على المشتري زيادة الثمن والمشتري ينكر والمشتري يدعى
على البائع وجوب تسليم المبيع بما ادعاه ثمناً والبائع ينكر فكان لكل منهما
منكر وحليف المنكر موافق للقبض أما الثمن لف بعد القبض فعلى خلاف
القبض عذابي يوسف لأن المبيع سلم للمشتري فلا يكون له عدا
على البائع شيئاً فينفذ دعوى البائع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر
فيكتفى بحلفه وانما ثبت الثمن لف بعد القبض بقوله صلح اذا اختلف

المشتري

لا يثبت

المتبايعان والشفقة قائمة بخالفه تراو اوبدا بيمين المشتري لانه
 اقواهما انكارا لانه المطالب ولا بالتمش فيكون هو الباعدي بالانكار
 فيبدا بيمينه لو سلمه بيمين اي تراو اكان بيع عيني بدين والباي
 وان لم يكن كذلك بل بيع عيني بيمين حتى يكون مقايضة او تمش
 حتى يكون صرفا بيمينها شاء اي بدا القاضى بيمين ايها شاء ولا
 في فائز النكول وصفة التي لفان بخلف المشتري بانه ما اشتره
 بالقيس وبخلف الباع بانه ما باع بالف وفسخ القاضى اي فسخ القاضى
 البيع بينهما بطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ بنفس الخلف و
 الصحيح هو الاول لانها لما طفا لم ينبت ما اذا كان كل منهما في بيع
 مجهول وفسخ القاضى قطعا للمنازعة بينهما وقرع عليه ذكر في الميسر
 بقوله فلو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد الخلف وقبل الفسخ بخل
 اي وطؤه لانها لم تخرج عن ملكه لم يفسخ القاضى ومن كل علم البين
 من المتبايعين لزمه دعوى الاخر بالقضاء لانه حصار مقرا بما يدعيه
 الاخر او باذلاله لا يخالف في اصل البيع والابل شرط الخيار وقضى
 بعض النسخ ومكان دفع السلم فيه وحلف المتكراي منكر البيع والابل
 وغيرهما لان هذا اختلاف في غير المبيع والنسخ فاشبه باختلاف في الخيار
 والابراء بخلاف لاختلاف في وصف النسخ او جنسه حيث يكون
 بمنزلة الاختلاف في القدر ولا بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او
 تعينه بالعيب يعني اذا هلك المبيع او خرج عن ملكه او غير تجدد عيب
 عنده وصار بحال لا يقدر على رده بالعيب ثم اختلاف في النسخ لم ينفى
 عند ايج والي يوسف رحمه الله بل القول للمشتري وعند محمد والنسابة
 يتخالفان فيفسخ البيع على قيمة الهاك لان كلا منهما يدعي حقا فيكره
 الآخر فيتم الخلف ولهما ان الخلف بعد قبض المبيع يخالف للقياس
 فلا ينعدي اليه حال هلاك السلعة كذا بعضه اي اذا هلك بعض المبيع
 او خرج عن ملكه ثم اختلاف في النسخ لم يتخالف الا ان جرى الباع ترك
 حصة الهاك اي عدم اخذ شي من ثمن الهاك وجعل العقد كال
 لم يكن الا على القايه ولا في بدل الكتابة اي ولا يخالف بين المولى والمكاتب

وفيه خلاف

اذا اختلفا في قدر بدل الكتابة لان الخلف يكون في المعاوضة عند
 الحقوق اللازمة وبدل الكتابة غير لازم لجواز العجز واذا اختلفا في
 وجب اعتبار الدعوى والانتكار فيكون القول قول العبد مع يمينه
 لانكاره الزيادة وان اقام البينة فيمينه المولى او ولي لانها تنبت
 الزيادة ولا في راس المال بعد اقالته اي اذا قال عقد التسليم وتسلمت
 في راس المال لم يتخالف اذ لو تخالف ففسخ الاقالة ويعود التسليم
 لا يجوز لان اقالته اسقاط الدين والساقط لا يعود بل صدق المسلم اليه
 لو حلف لان رب التسليم يدعي عليه زيادة وهو ينكر ولا يعود التسليم لما
 ذكر ان الساقط لا يعود بخلاف البيع يعني اذا اختلفا في قدر النسخ بعد
 الاقالة وقبل قبض المبيع بحكمهما بخالفه وعاد البيع والفرق ان الوض
 من الخلف فسخ العقد حتى يعود كل منهما الى اصله واليه الاشارة
 بقوله صلحتم خالفه تراو او في الاقالة في التسليم لا يفيد هذا الوض
 لان الاقالة في التسليم بعد نفاذها لا يحتمل الفسخ بسبب الفسخ حتى
 لو قال لا نقضنا الاقالة لا ينعقد فلا يحتمل الفسخ ايضا لما كان الساقط
 لا يعود واما الاقالة في البيع فمما يحتمل الفسخ بسبب اسباب الفسخ حتى
 لو قال لا نقضنا الاقالة فاحتمل الفسخ بالخلف ايضا لان الساقط لا ينعقد
 ههنا لان ملك العين يحتمل العود وان اختلفا في قدر المهر بقضى من
 اي اقام البينة لانه تور ودعواه بها وهي كاسرها مبينة وان برهنا
 وان برهنا فلها اي قضى للمرأة ان شهدها المثل له اي للزوج بالكلية
 مثل ما يدعيه الزوج او اقل لان الظاهر شهده للزوج وبينة المرأة تنبت
 خلاف الظاهر وقضى له اي للزوج ان شهده اي مهر المثل لها بان كان
 مثل ما يدعيه واكثر لانها ينبت الخط وهو خلاف الظاهر وان لم يشهد
 اي مهر المثل لها اي لواحد منهما بان كان اقل مما ادعته او اكثر مما ادعاه
 تمامه اي ساقط لا يستوانهما في الاشياء لان بينتهما تنبت الزيادة
 وبينة ينبت الخط فيكون احدهما اولى من الآخر وان عجز عن البرهان
 خالفه وايها نكل لزمه دعوى الاخر لانه حصار مقرا بما يدعيه خصمه او باذلاله
 ولا يفسخ النكاح لان يمين كل منهما يبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية

الخلف

فيبيع العقد بل سميته وهو لا يقصد النكاح او المهر نافع فيه بخلاف البيع
 فان عدم سميته الثمن يفسد كما قرئ في البيوع ويقضي القضي قطعا
 للمنازعة بينهما بل يحكم به المثل اي يجعل حكما فيقضي بقوله اي الزوج لو
 كان مهر المثل كما قال او اقل منه ويقضي بقوله لو كان مهر المثل كما قال
 او اكثر منه وبه اي يقضي بمهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان اكثر
 مما قال او اقل مما قاله اذ لم يثبت الزيادة على مهر المثل ولا الحط منه
 اختلف في بدل الاجارة بان ادعى المور ان اجرة شهر بعشرة دراهم وادعى
 المستاجر ان استاجره بخمسة او المنفعة بان ادعى المور ان اجرة شهر
 وادعى المستاجر ان استاجره شهرين قبل قبضها اي قبض المنفعة او اختلف
 فيما اي بدل الاجارة والمنفعة معا في القفا وتراد لم يذكر الاجل لعدم
 جريان التالف فيه بل القول المنكر الزيادة ذكره في النهاية ووجه التالف
 ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالببيع قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين
 يذري على الآخر وهو ينكر كون كل من العقدين معا وضمة جري فيها الفسخ
 فالحقت به واخرى بان قيام المعقود عليه بشرط الصحة التالف والمنفعة
 معدومة ووجب بان الارب مثلما اقيمت مقام المنفعة في حق ارب العقد
 عليها فكانت اقامة تقدير او حلف المستاجر او لا لو اختلف في الاجارة
 وحلف المور لو اختلف في المنفعة واني نكل ثبت قول الآخر واني
 برهن قبل ان برهننا حجة المور اولى لو اختلف في الاجارة وحجة المستاجر
 اولى لو اختلف في المنفعة نظر الى زيادة اثبات وحجة كل في زياد
 يدعيه اولى لو اختلف فيما اي الاجارة والمنفعة بان ادعى المور شهر
 بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة فيقضي شهرين بعشرة ولا تالف
 لو اختلف بعد قبض المنفعة والقول للمستاجر مع مية لان جريا
 لاجل الفسخ والمنازع المستوفاة لا يمكن نسخ العقد فيها وبعد قبض
 بعضها اي المنفعة كالفادسحت اي الاجارة فيما بقي والقول
 للمستاجر فيما مضى لان الاجارة تنفذ ساعة فساعة على حسب
 حدوث المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالمعقود عليه ابتداء فصار
 ما بقي من المدة كالمنفرد فيقال فيه بخلاف اذا هلك بعض المبيع

التخالف

لان كل جزء منه ليس يعقود عليه عقد ابتداء بل الجملة معقودة بعقد
 واحد فاذا انقضى الفسخ في بعضه بالملك تعذر في كله ضرورة اختلف
 الزوجان في منافع البيت سواء قام النكاح بينهما او لا وادعى كل منهما
 ان المنافع كلها ولا يثبت لهما فالقول لكل منهما فيما يصلح له للرجال كالعمارة
 والقباء والقلنسوة والظلمسان والسلاح والمنطقة والكتب
 والدرع والقوس والسنة ونحوها قول الزوج مع مية بينهما في القفا
 وفيما يصلح للنف كالدراع والخنجر ونياب النساء وحليهن
 ونحوها قول المرأة مع مية لان القفا منها هله الا اذا كان كل
 منهما يفعل ويبيع ما يصلح لآخر ان يكون الرجل صايفاً ولا ساور
 وخواتيم النساء والحلج والخنجر ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا كانت
 المرأة دالة تبغ نية الرجل او تاجرة تجر في ثياب الرجال والنساء
 او ثياب الرجال وطهارة كذا في شروح الهداية والقول له اي للرجل
 فيما يصلح لها كالفرش والامتعة والاواني والرفيق والمنزل والعقار
 والمواشي والنقود لان المرأة وما في يدها في يد الزوج واذا تنازع
 اثان في شيء وهو في يد احدهما كالقول له كذا انها بخلاف فيجب
 بها لان لها ظاهر اخر اظهر من اليد وهو يد استعمال فحلف القول
 قولهما كرجلين اختلفا في ثوب احدهما لاسبه والاخر متعلق بكتمه
 فالأبس ولي وهذا اذا كانا حيين فان مات احدهما فالمشكك في
 بيمينه فراكا او رقيقا اذ لا يثبت لليمت بيمينه بل معارض
 جله اذ كره في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد وصدرا لا لا
 ونسب الائمة الحلواني وقاضي خا لدقال شمس الائمة السرخسي
 في الجامع الصغير وقع في بعض النسخ للحج منها وهو سهو وفي رواية
 عن محمد والزعفراني للحج منها بالراء ولو كان احدهما حلو كان بالمتنا
 للحج في الحياة لان يد الحرا قوي وللحي في الموت اذ لا يثبت للحج
 يد الحي عن المعارض وهذا عند ابي حريح وقال العبد المادون والمكاتب
 كالحج لان لهما يد معتبرة في الخصومات حتى لو اخصم الحرة والمكاتب
 في شيء او في ايديهما تقضي بينهما لاستوائهما في اليد بخلاف لو كان

يعني ان القول فيما يصلح

جعل اليد يد

دعوى مطلق الملك كدعوى الخراج فيقضى بئنه الخراج برهنا الى الخارج
على ما في يد اخر يعني ادعى ان ثلثا عينا في يد اخر كل منهما يزعم ان ثلثه واقام
البينة قضى بها بطريق الاشتراك بينهما لما روي ان رجلين اشتريا
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبا فاقام كل منهما البينة فقصى بينهما
نصفين وبرهننا على الشراء منهما اي من اخر فلكل نصفه ببدل وترك
يعني اذا كان عبد في يد رجل ادعى ان ثلثا كل منهما اذ اشتراه منه واقام
بينة بلا توقيت فكل منهما باختيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف
النصف الذي شهد به بئنه ورجع على البائع بنصف ثمنه ان كان دفعه
لاستوائهما في الدعوى والحجة كما لو كان دعواهما في الملك المطلق واقام
البينة وان شاء ترك لان شرط العقد الذي يدعيه وهو ان يصفى
قد يعبر عليه ولعل رغبته في تلك الكلى فلم يحصل فريده وباعه كل الثمن و
ترك احداهما بعد القضاء لم يباخذ الاخر كله يعني اذا قضى القاضى بينهما
فقال احدهما لا اختار لم يكن للاخر ان يباذ جميعه لانه صار مقضيا عليه
بالنصف فانفسخ العقد فيه والعقد متى انفسخ بقضاء القاضى لا يعود
الا بجد يده ولم يوجد ذكر بعض الشارحين ان القاضى لم يمسو طائفة الا
خواهر زاده انه لا خيار وهو الظاهر كذا في العناية وهو اي ما ادعاه خصما
للسابى ان ارضا اي ان ذكر كل منهما تاريخ قبول الاول منهما لانه ثبت
الشراء في زمان لا يباذ فيه احد فاندفع الاخر به والذي يدان لم يوجبا
اي ان لم يذكر انما ربحي لكنه في يد احدهما فهو اولى لان تمكنه من قبضه
بدل على سبب شرائه وتحقيقه يتوقف على مقدمتاى احدهما ان الما
يضاف الى اقرب الاوقات والثانية ان ما بعد البعد بعدية زمانية فهو
بعد اذا تقررتا فقبض القاضى وشراء غير حادثان فيضاهى الى اقرب
الاوقات فيحكم بثبوتها في الحال وقبض القاضى مثبت على شرائه ومثاقرة
ظاهرا فكان بعد شرائه ويلزم من ذلك ان يكون الشراء غير القاضى بعد
شراء القاضى فكان شراؤه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ المقدم
اولى او ارجح احداهما يعني ان المدعى الذي يدان ارجح احدهما لان التاريخ
حالة الافراد غير معتبر كما في بيع الاله ال على سبب الشراء كما عرفت

دعوى ملكية
في وقت
الوقت
الوقت
الوقت

ولوى وقتا لوقت احدهما فقط لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال
الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له بالشك بل لا بد لهما بان كان البيع
في يد ثالث يعني اذا ذكر بئنه الخراج وقتا فذواليد اولى اذ يذكر الوقت
لا يزول احتمال سبب ذى اليد لان تمكنه من قبضه يدل على سبب شرائه
الا ان يشهد شهود الخراج الا شرائه قبل شراء صاحب اليد اذ ينقض به اليد
لان الصريح يفوق الدلالة وعلى تكاح عطف على قوله على في يد اخر يعني ان
كل من الخراجين على ان هذه المرأة زوجة سقطا اي لبرهانان الاول
بورخا او استوى تاريخهما لتقدير القضاء بهما اذ التكاح لا يقبل الا لشرك
نفي من صدقة منهما لان التكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين فيرجع الى
تصديقهما فيجب اعتبار قولهما ان احدهما زوجهما الا ان يكون اى المرأة
في بيت الاخر او دخل بها فيكون هو اولى ولا يعبر قولها لان تمكنه من
نقلها او من الدخول بها دليل على سبب عقد الا ان برهن الاخر انه تزوجها
قبل فيكون هو اولى لان الصريح يفوق الدلالة فالجواب انهما اذا تنازعا
في ارضاء واقاما البينة فان ارضا تاريخ احدهما اقدم كان هو اولى
وان لم يورخا او استوى تاريخهما فان كان مع احدهما قبض كالدخول
بها او نقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شئ من ذلك يرجع الى
تصديق المرأة وان صدقت غير ذى برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا
اصدقت احد البرهانين وان صدقت غير ذى برهان نفي له لما عرفت
ان التكاح ثبت بتصادق الزوجين فان البرهان الاخر قضى له لانه اولى
من التصديق ثم لا يقضى بغيره اذ لا يثبت اقوى من البرهان الا اذا ثبت
سببه لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدون كما لا يقضى بحجة
الخارج على ذي يد ظاهرا التكاح الا باثباته اي اثبات سبب تكاح على
تكاح ذي اليد الشراء والمهر اولى من بئنه وصدقة مع قبض يعني اذا ادعى
احدهما شراء من شخص ادعى لآخر بئنه وقبضا من ذلك الشخص واقاما البينة
ولانا ربح معهما كان الشراء اولى لانه اقوى لكونه معاوضة من الجانيين
ومثبتا للملك بنصف خلاف ما اذا اختلف الملك لهما اذ كان موتهما تاريخ
حيث لا يكون الشراء فيه اولى اذ عند اختلاف الملك بصير كل منهما خصما

ملكه لاجته الي اثبات الملك وحقه في ذلك سواء اوفىها اذا اخذ الملك
لا يحتاج الى اثبات الملك لثبوتها باتفاقها وانما يحتاج الى اثبات
سبب الملك لنفسها وفيه تقدم الاقوى وفيها اذا كان معها تاريخ و
الملك لها واحد كان لا قدرها تاريخا لثبوت ملكه في وقت لا ينافي
فيه احد بخلاف اذا كان الملك مخلفا حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ
كما سياتي ان شاء الله تعالى وكذا الشراء والصدقة مع القبض مع جميع
ما ذكر من الاحكام وانما كون المهر اولى من هبة وصدقة مع قبض فغناه ان
رجل ادعى عبدا مثله في يد رجل انه وبه له او صدقة عليه وقبض واودعت
ارادة ان ذا اليد تزوجه على ذلك العبد وبقضته كان المهر اولى لانه كالمهر
او كل منهما عقد معاوضة ثبتت الملك بنفسه ورضى معه اي مع قبض اولى
من هبة معه استحسانا والقبيل كون الهبة اولى لانها ثبتت الملك
والترهين لا يثبت وجه الاحتسان ان المقبوض يحكم الترهين مضمون وكلم
الهبة غير مضمون وعقد الضمان اولى لان بينة اكثر اثباتا بخلاف الهبة
بشرط العوض لانه بيع انتهاء والبيع وكوبوجه اقوى من الترهين برص خارجا
على ملك مطلق مورخ او شراء مورخ من واحد غير ذي يد اخر بهذا انما
اذا برضا على ماني يد اخر كما فراد برص خارج على ملك مطلق مورخ و ذو
يد على ملك قدم تاريخا فالسابق اولى لانه اثبت له اولى للمالكين
ولا يتلف الملك الا من جهة ولو برضا على شراء متفق تاريخها من اخر
او وقت احد على فقط قضى بها تصفيان في الصورتين اما في الاولى فلا
كل منهما يثبت الملك لبايعه وملك بايعه مطلق ولا تاريخ فيه فصار كما اذا
حضر البايعان وادعى الملك بغير تاريخ فيكون بينهما تصفيان واما في
الثانية فلان توقيت احد لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون الآخر
اقدم بخلاف اذا كان البايع واحدا لانها انقضا على ان الملك لا يتلف
من جهة فاذا اثبت احد تاريخا يحكم له به حتى يبين ان غيره تقدم
ولم يبين برص خارج على الملك و ذو يد على الشراء منه بان كان عبدا
مثله في يد رجل فادعاه بكونه ملكه وبرص عليه وبرص زيد على الشراء
فذا اليد اولى لان التاريخ ان كان يثبت اولى الملك فذا اليد يتلف

الملك

الملك منه ولا يتنافى فيه فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه كما
ان برص كل من الخارج وذو اليد على الشراء وكونه وهو كل سبب الملك
لا يتكررا في معنى الشراء كالشراء في ثياب لا يتبع الاثرة كمنع الثياب
القطنية وغزل القطع وحب اللبن وانما ذا الجبل واللبد والبرعري
وجز الصوف ونحوها وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى الشراء فيقع
للخارج كالمالك المطلق وهو مثل الجرد والبناء والغرس وزراعة الخطة
والجوب فان اشكل مرجع الى اصل الجردة لانهم اعرف به فان اشكل عليهم
قضى به للخارج لان القضاء ببينة هو الاصل بخلاف الشراء فاذا لم يعلم
يرجع الى الاصل ولو كان الشراء وكونه عند بايعه فان كانا منها اذا تلقى
الملك من رجل واقام البينة على سبب ملك عند لا يتكرر فهو بمنزلة انما
على ذلك السبب عند نفسه فذا اليد اولى من التاريخ لان بينة قامت
على اولى ملكه فلا يثبت للخارج الا بالتلفق منه الا اذا ادعى التاريخ عليه
قال في الذخيرة ان اصل ان بينة ذي اليد على الشراء انما تترجح على بينة
الخارج على الشراء او على مطلق الملك بان ادعى ذو اليد الشراء وذو
الخارج ملكا مطلقا اذا لم يدع الخارج على ذي اليد فعلى نحو الغصب
او الوديعة او الاجارة او الرهن او العارية او نحوها فانما اذا ادعى
الخارج فعلا مع ذلك فبينة الخارج اولى وانما قال في رواية لما قال
في العارية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقهاء بواللث في باب دعوى الشراء
من المبسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال رواية في يد رجل اقام
بينة انها دابة اجرها من ذي اليد او اعارها منه او رهنها اياه و ذو
اليد اقام بينة انها دابة نجحت عنده فانه يقضى بهما لذي اليد واما
خلاف نقل عنه ولو برص احد من الخارج وذو اليد على الملك الاخر
على الشراء فذا الشراء اولى لان برحانه قام على اولى الملك فلا يثبت
لاخر الا بالتلفق منه برص كل من الخارج وذو اليد على الشراء من الآخر
اي صاحبه بلا وقت سقطا وترك في يد عند ايجح واية يوسف عند
محمد يقضى بالبينة ويكون للخارج لا مكان العمل بهما بان يجعل ذو اليد
كانه اشترى من الآخر وقبض ثم باع لان القبض دليل الشراء كما فرولا

والعدول

بينة ذي اليد
بينة تاريخه
بينة الشراء
بينة الرهن
بينة العارية
بينة الاجارة
بينة الوديعة
بينة الغصب
بينة الشراء
بينة الرهن
بينة العارية
بينة الاجارة
بينة الوديعة
بينة الغصب

ولا يعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز عندنا وان كان في العقار ولما
ان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك له فصار كما اذا اتي متاعا
اقرارين وفيه التمايز بالاجماع فكذا هنا وان وقت البيعتين في
العقار ولم يتبين قبضا قبضا وقت الخارج سبق قبضتي لذي
اليده عندهما فيجعل كان الخارج اشترى اولاهم باع قبل القبض من
ذو اليد وهو جائز في العقار عندنا وعند محمد بقضي الخارج اذ
لا يصح عندنا بيع قبل القبض فيبيع على ملكه وان ائتمنا قبضا قبض
لذي اليد بالاجماع كقول البيهقي جائز على القولين وان كان
وقت ذي اليد سبق قبضتي للخارج فيجعل كان ذا اليد اشترى اياه
ثم باع ولم يستلم او سلم ثم وصل اليه بسبب آخر ولم يرج بكنزة الكسوة
والاعدية يعني اذا اقام احد المدعيين شاهدين والآخر اربعة
مثلا او حدهما عدلين والآخر عدلين فاما سواء اما الاول فانه
الترجيح لا يقع بكنزة العلق حتى لا يخرج القياس بقبول آخر وكذا
الحديث واما الثاني فلان المعبر في الشاهد اصل العدالة ولا
للعادلة طالع الترجيح بها ادعى احد خارجين نصف دار والآخر
كلها يعني اذا كانت دار في يد رجل ادعى ان ثلثا ارضها له
والآخر نصفها وبرهنا فالترجيح للاول والباقي وهو ثلثة الارباع
للثاني عند ايه ح فان صاحب النصف لا ينافي الآخر في النصف
فستلزم وصارت منازعتهم في النصف لآخر فينصف بينهما
وعندنا هي بينهما اثلاثا فمدعى الجميع باخذ سهمين ومدعى النصف
سهما واحدا فيقسم بينهما اثلاثا وان كانت اى الاربع
اي في يد صاحب النصف وهو مدعى الكل لانه اذا برهن كان نصفها
له على وجه القضاء وهو الذي كان يده صاحبه اذا اجمع فيه بينه الخارج
وبينه ذي اليد وبينة ذي اليد اولى فيقبض له بذلك ونصفها
لا على وجه القضاء وهو الذي كان يده لان صاحبه لم يبرهنه ولا
قبضا وبلا دعوى فترك في يد برهنا على نتائج دابة اي تنازعا
في دابة واقام كل منهما البينة انما نجت عنده او عند بايعه مطلقا

بينة الخارج

اي سواء كانت في يدهما او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى
لا يختلف ذكره الزيلعي وارضاهني من وافق سننها وقتها بشهادة
الظاهر وان اشكل اي سن الدابة بان لم يوافق الترخي في طلبها
اي قضى لها بها لان احدهما ليس بولي من الآخر ان لم يكن في يد احدهما
فقط بان كانا خارجين والدابة في يد ثالث او في يدهما وان اى والا
كانت في يد احدهما فلا يقيض بها لذي اليد لان الامر لما اشكل سقط
الترخي ان فصار كأنها لم يورخا ذكره الزيلعي وان خالف في سننها
الوقوع بطلت البيعتان لظهور كذب الفريقين فترك في يد من
كانت في يد كذا في الهداية والكافي وقال الزيلعي لا صح انهما لم يطبقا
بل يقضى بها بينهما ان كانا خارجين او كانت في يدهما وان كانت
في يد احدهما يقضى بها لذي اليد لان اعتبار ذكر الوقت طوعا وقهرا
هنا في اسقاط اعتباره لان في اعتباره اسقاط حقها فلا يعتبر نصرا
كانما ذكر النتائج من غير تنازع وفيه صاحب اليد اولى ان كانت في
يد احدهما والا فلا يقيض بينهما كما اذا اشكل في موافقة سننها احدهما
التاريخين وهكذا ذكره محمد والاول ذكره الحاكم رحمه الله وهو قول بعض
المشايخ وليس بشي فلهذا قلت كانت لهما يشتركان فيها يقضى
بهما لو كان المدعيان خارجين او ذوي يد ولو في يد احدهما كانت
لهما كبره من احدهما على غصب بشي والآخر ايداع نصف اي اذا
كان عي في يد رجلين فبرهن احدهما على الغصب والآخر على الودعة
يقضى بها بينهما نصفين لان الودعة نصيبها بالجو وحتى يجب عليه
الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف
بالفعل بل الجود ثم عاد الى الوفاق كما تقرر في موضعه ادعى الملك في الحال
وشهد الشهود ان هذا كان ملكه تقبل يعني اذا ادعى الملك في الحال
وشهد الشهود ان هذا العي كان ملكه تقبل لان شهادتهم تثبت
الملك في الحال الماضي وما ثبتت في زمان حكم ببقائه مالم يوجد المبرر كذا
في العادة نقلا عن المحيط الرائد الابن اولى من اخذ اللجام وان
اي اذا تنازعا في دابة احدهما راكبا والآخر متعلقا بلجامها او نسا

في ثوب واحد لابسها والآخر متعلق بكما كان المركب للباس ولي
 من المتعلق باللباس والآخر متعلق بكما كان المركب للباس ولي
 صاحب يد المتعلق خارج وذو اليد اولى واما اذا اقاما البنية
 الخارج اولى لما فرارا ومن في الشرح اولى من رويته لان كنهه من
 ذلك الموضوع دليل على تقدمه من خلاف اذا كانا راكبين على الشرح
 حيث يكون بينهما لا استواءهما ولو تعلق احدهما بغيره والآخر بمسك
 بلجا هما كان للممسك اذ لا يمكن لللباس ان يملك خلاف
 التعلق بالزينة وذو حملها اولى من متعلق كوزه اي اذا تنازعا
 في دابة وعليهما حمل واحد والآخر كوزنا لا اولى لانه اكثر تعلقا
 فيها وينصف البساط بين جالسه المتعلق به بحكم الاستواء بينهما
 لا بطريق القضاء لان الجكوس ليس بيد عليه بل يد يكون بيده
 او نقل في موضعه بخلاف الركوب واللبس حيث يكون بهما غاصبا
 لثبوت يد عليه ولا يصير غاصبا بالقعود على البساط كمن معه اي في
 يد ثوب وطرفه مع الآخر حيث ينصف بينهما لان بكل منهما ثابت
 فيه وان كان يد احدهما في الاكثر ولا يخرج به لما قرأ الترجيح لا يكون
 بالاكثريه لا بهديه اي لا يكون بهديه مع الآخر حتى لو كانت معه لا يوجب
 التصفيف لانهما ليست بثوب لانهما غير منسوجة فلم يكن في يد ثوب
 من الثوب فلا يترجم الآخر بخلاف جالسه اذا تنازعا فيها حيث
 لا يقضي بهما بينهما لا بطريق الترك ولا بغيره لان الجكوس لا يدل على الملك
 الحايط لمن جذوعه عليه او متصل اتصال تربع الاتصال نوعان
 احدهما ملازمة وهو ان لا يلازم احد الطرفين بالآخر والثاني اتصال
 تربع وهو ان يكون لبس الحايط المتنازع فيه مدخلا في اضاف
 الحايط الذي لا تنازع فيه وان كان الحايط من خشب فالمرجع لا يكون
 اطراف خشبات احدهما ركنية في الاخرى وهذا هو المراد منها لانه لا يشهد
 ظاهر لصاحبه لان الظاهر انه هو الذي بناه مع حايطه اذ مدخله انما
 اللبنة واطراف الخشب لا تصور الا عند بناء الحايطين معا فكان
 اولى وكذا اذا كان لاحد المتنازعين جذوع الحايط كان له لان حيا

في النصف

اتصال

الجذوع

الجذوع مستعمل ما وضع له الحايط وهو وضع الجذوع على المن على
 وهي خشب وضع على الجذوع ويلق عليها التراب فانها غير معتبره وكذا
 البوارى لانه لم يستعمل له وضعه اذ الحايط لا يبنى عليها بل للتسقيف
 وهو لا يمكن على الهراوى والبوارى بل بين الجارين لو تنازعا يعني
 اذا تنازعا في حايط واحد عليهما هراوى وليس الاخر عليهما شي فهو بينهما
 لولا تحقق به صاحب الهراوى وذو بيت من دار لذي بيت منهما في
 حق ساحتها يعني اذا كانا بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد يد
 البيت الباقية في يد بكر في اي الساحة تكون بينهما حال كونهما ضيقا
 لا استواءهما في استعمالهما وهو المراد منهما والتوضي وكسر الخطب وضع
 الامتعة وتخذ ذلك فصلا نظير الطريق بخلاف الشرب اذا تنازعا
 فيه فانه بعد الارض اي يقسم بينهما بقدر اراضيها لان الشربة
 يحتاج اليه لاجل سقى الارض فعند كثرة الاراضى يكثر الحاجة اليه
 اي خارجا على يدى ارض اي على ان لكل منهما يد فيها قضى بيدهما
 لان اليد فيها غير مشاهد لتقدر احضارها والبينة تثبت ما غاب
 عن علم القاضي ولو برهن عليه احدهما او كان تصرفا بينهما بان لبيت فيها او
 بني او حفرت في يد انا الاول فليقيم الحجة فان اليد حتى مقصود
 اما الثاني فلو جرد التصرف والاستعمال فيها حتى يغير اي يتكلم ويعلم
 يقول قال تارة قال القول له لانه اذا كان يغير عن نفسه فهو في نفسه
 فلا يقبل دعوى احد عليه عند انكاره الا ببينة كالبايع فان قال
 انا عبد فلان وهو غير ذي اليد قضى لمن معه يعني ذال اليد لانه اقرب لانه لا
 يد له حيث اقرب على نفسه بل لرق كان ملكا لمن في يد كالتش فان قيل
 الاقرار بالرق ضار كان الواجب ان لا يعتبر في حق الصبي قلنا الرق
 لم يثبت بقوله بل بدعى ذي اليد لعدم المعارض له دعوى الحرية لانه لما صار
 في يد المدعى بقى كالتش في يد فيقبل قراره عليه فلو كبر ادعى الحرية
 يسمع اي ادعاه بالبينة لان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى
 كما سباني بحقيقة ان شاء الله تعالى
 اعلم ان الدعوة نوعان احدهما دعوة الاستيلاء وهو ان يكون العلق

هراوى

سطله من الحربة

في ملك المدعي والى في دعوة التحويل هي ان يكون العلوق في ملك المدعى
والاولى ولي لانه سبق لاستنادا الى وقت العلوق واقتصار
دعوة التحويل على الحال وسياتي توضيحه ان شاء الله تعالى باع امته فقلت
لاقل من ستة اشهر مذ بيعت فادعاه ثبت نسبه واميتها وقال زفر
والشافعي لا يثبت لان بيعه اقرار منه بانها امته فبالدعوة يصير قضا
ولان ان مبني النسب على الخفاء فينعف فيه التناقض كما سيذكر فقبل
دعوة اذا تيقن بالعلوق في ملكه بالولادة لاقل فانه كالبيتة العادة
في اثبات النسب من اذ الظاهر عدم الزمان واما النسب على الخفاء
فقد نظر المراء ان العلوق ليس من ثم يظهر انه من مكان غداره في
اسقاط اعتبار التناقض واذا حثت الدعوة اسندت الى وقت العلوق
فيظهر انه باع امه ولحق فيفسخ البيع لعدم جواز بيع ام الولد ويرد
لان سلامة النعم مبنية على سلامة المبيع بخلاف دعوى البائع
لعدم انعقاد العلوق على ملكه اذ كان له حق التملك على ولده وقدر
ذلك بالبيع وان ادعاه المشتري قبله ثبت اي نسبه منه ويحل عليه
تكميها واستقولا صانم اشتراها ولو ادعاه معه اي البائع او بعده
اي لا يثبت نسب المشتري لان دعوة البائع ودعوة استيلا ولو كان
اصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري دعوة تحرير اذ اصل العلوق
لم يكن في ملكه والاولى اقوى لما ذكرنا اي يثبت النسب من البائع
ان مات الام فادعاه البائع وقد ولدت لاقل ياخذ ويستر
المشتري كل النعم لان الولد هو الاصل في النسب لانهما يستفيد الحرية
منه لايري الي قول صلعم اعتقها ولد ما فالثابت لها حق الحرية وله
حقيقة الحرية والحقيقة اقوى من الحق فيستبع الاذن ولا يضر
قوات البيع بخلاف الولد فانه اذا مات دون الام فادعاه البائع قد
ولدت لاقل لم يثبت نسبه كاستقائه بالمو من النسب لم تقرر له
لان الاستيلاء وفرع النسب فلو ثبت لكان اصلا وهو باطل فانه اذا
باع عبدا ولده ثم باع المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول انه
ابنه فهو ابنه وبطل البيعان لان اتصال العلوق بملكه كالبيتة العادة

بخلافه يبيع

وبيع

وبيع يحتمل النقص ماله من حق الدعوة لا يحتمل فينقص البيع لاجل واثبات
اي اعتناق المشتري الام والولد لموتها حتى لو اعتنق الام لالولاد
البائع الولد انه ابنه تحت دعوة ويثبت نسبه منه ولو اعتنق الولد لا
الام لم يصح دعوة لاني حق الام اما الاول فلانها ان تحت بطل اعتناق
والعتنق بعد وقوع لا يحتمل البطلان واما الثاني فلانها تبع له فاذ لم
يصح في حق الام لم يصح في حق التبع ضرورة والهدير كالاتفاق لانه ايضا
لا يحتمل النقص لثبوت بعض الاثار الحرية كاستناع التملك للغير وفيما اذا
اعتنق المشتري الام او وبرها برة البائع على المشتري حصته من النعم
عندها وعنده بر كل النعم في الصحيح كخلف الموت كذا ذكر في الهداية وذكر
في المبسوط برة حصته من النعم لاحتصانها بالاتفاق وفرق على هذا بين
الموت والعتنق بان القضي كذب البائع فيما زعم حيث جعلها معتقة
من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التكدب في فصل الموت فيوافق
فيسترد حصتها ايضا كذا في الكافي ولو ولدت لكثر من سنتين من
وقت البيع لم يصح دعوة البائع اذ لم يوجد اتصال العلوق بملكه يقينا
الشاهد والوجه وصدة المشتري اي صدق المشتري البائع ثبت النسب
اذ عدم ثبوت لرعاية حقه واذا صدق زال ذلك المانع ولم يبطل بيعه
للمؤمن بان العلوق ليس بملك فلا يثبت حقيقة العتق ولا حقه لانه
دعوة تحرير وغير المالك ليس من اهله وكانت ام ولد كالحا هي ام ولد
من زوجها فولدت فادعي الولد ولو ولدت فيما بين الاقل والاكتر
وصدقة اي المشتري كان الحكم كالأول يعني ثبت نسبه واميتها و
يفسخ البيع ويرد النعم ثم لما ثبت بين حكم ولد امه ولد بعد ما باعها ثم
ادعاه اراد ان يبين حكم ولد ولد عند بقوله باع المولود عند فادعاه
بعد بيع مشتري ثبت نسبه ورد بيعة لان اتصال العلوق بملكه كالبيتة
كافز البيع يحتمل النقص ماله من حق الدعوة لا يحتمل فينقص البيع لاجل
لولا كات الولد او رهنه او كات الام او رهنها او اجرا او
زوجها ثم ادعاه حيث يثبت النسب ويرد هذه النعم بخلاف الاعتناق
على ما قرأه اهل النواحيان وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر

الولد لاني حق

فيكونا من ماء واحد اذا لا يتصور علوق الثاني حادثا اذا لا اجل اقل
من ستة اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانها اذا اجلت بنسبة
ثم الرحم واذا كان كذلك فاذا ادعى نسب احداهما ثبت نسبها منه
لانها لا ينقضان شيئا فثبت نسب احداهما يستلزم ثبوت نسب
الآخر علوقهما وولادتهما عند واعنقه مشتركة ثم ادعى البائع الآخر
ثبت نسبها منه وبطل علق المشتري لان الذي عنده ظاهرة حر الاصل
فانقضى كون الآخر ايضا كذلك لا تخالفة كون احدهما حر الاصل والآخر
رقيقا وقد ظفعا من ماء واحد وكان نقض لاعتاق باخر فوثة وهو حرة
الاصل قال لصبي هذا الولد متى ثم قال ليس مني يصح اذا بالقرار
بانه ابني تعلق حق المقر والمقر له اما حق المقر له فانه يثبت نسب من حبل
معتق حتى ينتفع كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد
متى لا يملك بطلان حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح ولو قال هذا
الولد متى ثم قال ليس مني لا يصح النفي لان النسب ثبت واذا ثبت
لا ينتفع بالنفي وهذا اذا صدق الابن اما بغير التصديق فلا يثبت
النسب لانه اقرار على الغير بانه جزء مني لكن اذا لم يصدق الابن ثم
ادعى التصديق يثبت النسب لان اقرار الاب لم يبطل بعدم تصديقي
الابن فيثبت النسب لو انك الاب لا اقرار في قام الابن البينة انه
اقراره ابني يقبل ببنية والاقرار بانه ابني مقبول لانه اقرار على نفسه
بانه جزءه اما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العمدة
قال اي لصبي هو ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابني وان وصليته محمد
زيد لبنونة وهذا عند ابي حنيفة وقالوا اذا محمد زيد بنونة فهو ابن
لمقر واذا صدق زيد اولم يدر تصديقه ولا تكذيبه لم يصح دعوة المقر
عندهما ان الاقرار ان تدبر زيد فصار كان لم يكن والاقرار بالنسب
يرتد بالردة وان لم يحتمل النقص لانه النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوت
والاقرار بمثل لا يرتد بالردة اذا تعلق به حق المقر حتى لو صدق بعد
التكذيب يثبت النسب منه وايضا تعلق به حق الولد فلا يرتد بردة
المقر له قال له اي لصبي كان في يد مسلم او كافر مسلم هو عبيدي و

وكافر

وكافر هو ابني كان ابنا وحران او عيا معالاة يكون حرا حاله لا مسلم
ما لا ظهور ولا دليل التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام بتعا
يحصل له الحرية مع عجرة عن خصيها وان سبق دعوى المسلم كانه عبد له
كذا في النهاية وان ادعى البنوة كان ابنا للمسلم المستواها في دعوى
البنوة وتزوج المسلم بالاسلام وهو اولى للصبي فصول الاسلام له حاله تعا
لابيه قال زوج زوج امة لصبي معا هو ابني من غيرهما وقالت ابني من
غيره فهو ابنا لو كان غير معتبر والا اي وان كان معتبرا فهو من صدق
لان كلامهما اقر للولاء بالنسب وادعى ما يبطل حقه صاحبه فصح اقرارهما
له ولا يبطل حتى صاحبه بخبر قوله ولا يترجح احداهما على الآخر لا سوا
ايديهما فيه وقيام ايديهما عليه وقيام الفرائض بينهما دليل ظاهر فيهما
ادعت ذات زوج بنوة صبي لم يخرج حتى يشهد امرأة على الولادة لانها
تدعي تحمیل النسب على الغير فلا يصدق الابنة بخلاف ادعاء الرجل فان
فيه تحمیل النسب على نفسه ثم شهادة القابلة تحتمل فيهما لان الحاجة الي
تعيين الولد اذا النسب يثبت القاييم وان كانت معتدة لوم حجة
تامة عند ابي حنيفة ورجلان ادعيا ان ابنا لانا اذا كان هناك
حبلها هو واعترف من قبل الزوج وقال لا يلف في الجميع شهادة امرأة
واحدة وقد فرغ في الطلاق ولو لا النكاح والقدح كان ابنا لانا لم
يكن ذات زوج ولا معتدة يثبت النسب منها بقولها لان في الزنا
على نفسها كما في الرجل ولدت امة تزوجها اي رجل على انها حرة
او اشتراها او اتهمها واستحقت يعني من وطئ امرأة معتدة على طهر
يبيع او نكاح فولدت ثم استحقت الولادة عنم الاب قيمة الولد ما كان
الصحابة رضوان الله تع عليهم جميعا ولان النظر من الجاهليين و
فيجعل الولد حرا لانه في حق ابيه ورفيقا في حق مدعيه نظرهما ثم الولد
حاصل في بيع بلا تعدد فلا يضمه الا بالمنع كما في ولد المغصوبة فلها
يعتبر قيمته يوم نكاحه لانه يوم المنع وهو حر لما فرانه طلق من ماء الحرة
ولم يررض الوالد بقبضته كما رضى في الامة المكتوبة وان مات فلا يسي
على ابيه لان اعدام المنع وبره اي يكون الا وارتد لانه حر الاصل

نما

في حق ابيه فما ترك يكون ميراثا لابي له وان قتل ابيه او قتل غيره واحدا
 اي ابيه وبنه عزم اي ابيه قيمته في الصورتين اما في الاولى فلحق
 الممنوع من الاكل بقوله اما في الثانية فسلامة الولد اذ الذية بدل المحل
 شرعا فضا ر الولد سالما لسلما منهما فيقيم قيمته للممنوع كما لو كان
 حيا ورجع بها اي بقيته التي ضمنها كمنها اي كما يرجع بن الجارية على ابيه
 اي بايع الولد ببيع امة لانه ضمن لسلامة لانه جزء المبيع والبيع يضمن
 للمشتري سلامة المبيع بجميع اجزائه لان الوضوئها لا بالعرف الا يرجع
 به عليه لانه لزمه باستيفاء ثمنها وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن
 البايع ضامنا لسلامته **فصل** **الاشراء والاشهاد**
 والاشهاد والاشهاد اي طلب شراء بشئ من غيره وطلب حصة منه
 وطلب ايداع عنده وطلب جارة له يمنع دعوى الملك للطالب لان
 كفايتها اقرار بان ذلك الشئ ملك لذي اليد فيكون الطلب بعده
 تناقضا والاشهاد في الامنة يمنعها اي دعوى الملك وفي الحرة
 يمنع دعوى المالك كذا في مجمع الفتاوى ادعى على اخر ما لا فقال الخصم
 المدعي عليه وجه الدفع ابرأني عن دعواه وبرهن قاضي ما بينا
 اي المدعي عليه اقر بعد الابرأ فلو كان قال اي الخصم ابرأني وقضيت
 لو قال صدقته في ذلك لم يصح دفع الدفع يعني دعوى الاقرار ولو
 لم يكن قال قبلت لابرأ صح لانه اذا لم يقبل ذلك جاز ان يكون المالك
 عليه لزمه الابرأ لانه يترتب بالرد بخلاف اذا قال قبلت لابرأ لانه
 بعد القبول لا يترتب بالرد كذا في الفتاوى والظهيرية ادعى رجل على اخر ما
 قال اي الآخر ما كان لك علي شي فله معناه نفى الوجوب عليه المالك
 على سبيل الاستفراق فبرهن اي المدعي على الف وبرهن المشتري على
 القضاء او الابرأ قبل هذا اي صار برهان المشتري مقبولا وقال في
 لا يقبل لان القضاء يتلو الوجوب وقد انكر ذلك تناقضا في دعواه
 ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضي ببراءة منه ودفع الخصم
 الا ان يبرأ اي المدعي عليه باليقول ولا اعرف وما اشبهه كقول
 ولا رايك ولا جري بنى وبينك نحا لطة فليقبل بنية على القضاء

ولا ابرأ

ولا الابرأ لتقدير التوفيق اذ لا يكون بين اثنين اخذوا عطاء وقضا
 واقضوا ومعاملة بلا اختلاط ومعرفة وقيل يقبل به ايضا نقل
 القدوري عن اصحابنا انه ايضا يقبل لان المحجج والمخدرة قد يودى
 بالشغب على بابيه فيأخذ بعضه كطائه بارضائه ولا يعرف ثم يعرف فكان
 التوفيق ممكنا لو اعلى هذا اذا كان المدعي عليه ممن يتولى الاعمال
 بنفسه لا يقبل بنية وقيل يقبل البينة على الابرأ في هذا الفصل باتفاق
 الروايات لانه يتحقق بلا معرفة كذا في العناية وقال في الغنية المدعي عليه قال
 للمدعي لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الايصال لاسمع ولو
 ادعى اقرار المدعي عليه بالوصول والايصال سمع قال هذا لورثة لا
 دعوى في الركة لا يبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا
 يسقط بالاسقاط كما لو قال لست انا ابن لابي قال لست انا بوار
 فلان ثم ادعى ابرأه وبين الحجج صح كما سياتي ان التناقض في موضع
 الخفاء لا يمنع صحة الدعوى قال ذو اليد ليس هذا له ونحوه اي ليس
 ملكي ولا حق لي فيه ونحو ذلك ولا منازعة ثم ادعاه فقال ذو اليد
 هو لي صح والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار
 للجهول باطل والتناقض انما يبطل اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان
 منة منازعة كان اقراره في رواية وهي رواية الجامع الصغير وفي اخرى
 وهو رواية عن دعوى لاصل لكن قالوا انما يثبت في اليد هو ملك
 المدعي فان اقر به ابرأه بالتسليم اليه وان انكر المدعي باقامة البينة
 عليه ولو قاله اي قال ليس هذا له ونحوه الخارج لا يدعي ذلك الشئ
 بعد التناقض وانما لم يمنع في اليد على ما قر لقام اليد كذا في العمادية
 ادعى زيد مالا ولم يثبت فداعاه على اخر لم سمع كذا في الغنية اقراره
 لغيره كما يمنع دعواه لنفسه بمنعها اي دعواه لغيره بوكالة او وصاية
 يعني اذا اقر رجل بماله لفلان ثم ادعاه لنفسه لم يصح وكذا
 اذا ادعاه بوكالة او وصاية انه لورثته موصية لان فيه تناقضا
 المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة بخلاف ابرأه عن
 جميع الدعاوى ثم الادعى بهما اي بوكالة ووصاية حيث قضى لعدم

التناقض لان ابراء الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة بماله لا يقتضي
عدم صحة ما لغيره على ذلك لرجل ادعى دار النصف ثم ادعى انها
عليه سمع كدعواه على اي نصف ثم ادعى لغيره ولو عكس اي ادعى
انه وقف او لفلان ثم ادعى لنفسه لم يخرج رواية وهي رواية
قاضي خال وجاز في رواية ان وقف وهي رواية الاخيرة حيث قال
فيه ومن ادعى لغيره بالوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا تقبل الا ان
يوفق فيقول كان لفلان ثم اشترته منه واقام البينة على ذلك فخ
تقبل ادعى العصبية وبين العصبية وبرهن الخصم ان النسب
بخلاف الاقضى بالاول لم يقض به والاشناق لا للتعارض وعدم
الاولوية برهن انه ابن عمه لابييه وامه وبرهن الاصح انه ابن عمه
فقط او على اقرار الميت به اي بانه ابن عمه لأمه فقط كان وقفا قبل
القبض بالاول لا ببعث لثقله بالقبض بخلاف الاول ادعى ميراثا
بالعصبية فدفعه ان يدعي خصمه قبل الحكم اقراره مفعول يدعي بانه
ميراثي او لا راعاه ان يكون حيا بين كلاميه تناقض قال هذا الولد لي
ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذ باقراره بانه يفتي
حق المقر له اذ ثبت نسبته من رجل مقرر حتى يثبت كونه مخلوقا من امرأته
فاذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك بطلان حتى دله فاذا قال في الخصم
يصح اقول قد وقعت العبارة في الاستدلال شبهة والعماد يهملها
قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذ باقراره بانه من امرأته
الظاهر انه سهو من النسخ الاول بدل عليه التعليل الذي ذكره لانه
يقضي ان يكون انما نكحت عبدا لا تفيد الا ان اثبات البتة وثبات
نفسها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور فيها العبارة انما
ولو عكس اي قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا اي لا يصح النسخ
لان النسب ثبت واذا ثبت لا ينتفع بالنسخ برهن على قول المدعي انما
مبطل حج الدعوى او شهودي كذبة او ليس له عليه شئ صح الرفع ولو
برهن على قوله به روى كذا ان ارم لا اي لا يصح الرفع اذ لا يبرهن منه
كذب شهود ياتي بهم الخصم المدعي عليه جاء بخط البراءة يعني اذا ادعى

رجل على اخر قد راس المال فاقتربه المدعي عليه ثم قال قد ابرأت وتبرأت
واظهر كتاب الابراء فقال المدعي نعم كنت ابرأت وتبرأت لكن كنت
صعبا وقت الابراء فالقول له والبيينة على خصمه لانه مستند الى حاله
مناقبة للضمان فالحكم اذا ثبت بلوغه في ذلك ان دفع كلامه ادعى فيه
جارية مستهلكة فبرهن الخصم انها حرة راينا في بلد كذا لا تقبل الا ان
يجي بها حرة كذا في الاخيرة ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صح بخلاف
دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كذا في العمادة التناقض
في موضع الحفاء لا يمنع صحة الدعوى وقيل يمنع ولهذا الال فروع كثيرة
ذكر بعضها سابقا وسيد ذكر بعضها وذكر ههنا واحدا منها فقال قال
ادعى الوصية وانكرها الوارث فاقام اي الموصى له بيينة فادعى الوارث
الرجوع بتقبل وهو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه حفاء اذ لو عمل الموصى
او وصي ولم يعلم الوارث ورجع الموصى ولم يعلم به الوارث فجد بناء على ذلك
وقيل لا اي لا يقبل لظاهر التناقض ايضا اذا استأجر دارا من رجل ثم
ادعى على الاجرة ان هذه الدار ملكي لان ابي اشترىها لابي في صفري وهي
ملكى واقام البيينة سمع ولا يكون هذا التناقض في نفاضة الدعوى بل
فيه من الحفاء لابل لا يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه
ولا يابى لا علم له بذلك وهذا كما لو اقامت المرأة بيينة على الطلاق فلما
بعدها اختلف نفسها لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة
لا استقلال زوجهما في ايقاع الطلاق عليها من غير علمها ولها نظاير
في العمادية وغيره **في نفي** الكفيل ينصب خصما عن الابل
بلا عكس اي الابل لا ينصب خصما عن الكفيل لان القضاء على الكفيل
قضاء على الكفيل ليس قضاء عليه صورة كان لرجل على خراف درهم
وله كفيل يار المطلوب فبلغ الطالب الكفيل قبل ان يبلغ الكفيل واقام عليه
بيينة ان لي عليك كذا وفلان كفيل به باحرك فانه يقضي على الكفيل بالرب
درهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو بلغ الكفيل ليس ان يار
منه شيئا بل اعادة البيينة عليه ولو بلغ الكفيل ولا ادعى ان لي على فلان
القوات كفيل بها بعمه بادره واقام البيينة ثبت الكمال عليه وعلى العا

وينصب الكفيل خصما عن الاصيل اذا اشترك الذين عن شريكين لا
جهة الارث فاحدهما لا ينصب خصما عن الآخر عند ايرج بخلاف
ما اذا اشترك بهما يعني اذا اشترك جهة الارث فاحدهما ينصب
خصما عن الآخر عند ابي يوسف ينصب خصما على كل حال قال محمد بن
ابو حنيفة رحمه الله ما قال ابو يوسف استحسانا ومحمدا اخذ بالاحسان
كذا في المنتقى ثم على قولهما اذا حضر الغائب وصدق المخاض فما ادعى
كان بالخيار ان شاء شارك المدعي فيما قبض ثم يتبعان المطلوب
وان شاء تتبع المطلوب ويأخذ نصيبه كذا في العادة والله اعلم
الاقرار
اورده بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع به ولا يحتاج بعض الى شيء
آخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى الشهادة ولهذا اعتبر به هو مشتق
من القرار فهو لغة اثبات ما كان متزلا وشرعا اخبارا بحق لآخر
عليه لاثبات له عليه لما سياتي وشروط مستدكر في اثبات الكلام ان
شاء الله تعالى وحكمه ظهور المقر به بلا تصديق وقبول من المقر له فانه
ممنوع على المقر ما اقرب له لوقوعه والاعلى المخبر لان مدلوله الصدق و
الكذب احتمال عقلي كما تقرر في موضع الا في نسب الاولاد يعني اذا
اتقر رجل ببنته غلام مجهول النسب صح اقراره وكذا اذا اتقر هو او امرأته
بالوالدين والوالدة والاصح وجوه وهو ان يقر رجل او امرأة بالزوج او
المولى حيث صح وشروط تصديق هؤلاء وسياقي تمام بانه ان شاء الله
ولكن يرد اي الاقرار برده اي رد المقر له الابعص اي بعد تصديقه
فانه لا يردح لا بقوة ابتداء عطف على قوله ظهور المقر به للمقر له لانه
ليس بناتل للملك المقر له المقر له قوله ستره ان الاقرار اجبا
يحمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه بخلاف لاثباته كالبيع
والهبة ونحوهما لانه ايجاد معنى بلفظ تعارفة في الوجود فيمتنع فيه
التخلف فقد فرع على كون حكم الاقرار ظهور المقر به لا بقوة ابتداء
اولا بقوله صح الاقرار بالحق للمسلم حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو
كان عليك مائة مائة لما صح وتنايبا بقوله لا الاقرار بطلاق وعق

كراه

حكمه اقيام دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان حكمه ثبوت ما اتقر به
بان كان انشاء يصح لان انشاءهما مع الاكراه يصح عندنا وثنا
بقوله ولو ادعاه اي الاقرار ابتداء بان يقول انك اقررت لي كذا
فادفعه لي او جعله اي الاقرار سببا بان يقول ان لي عليك كذا
لانك اقررت لي به لم يسمع عنه عامة المشايخ لان نفس الاقرار
ليس نكالا للملك لما عرفت بخلاف دعواه اي الاقرار في دفعه فيهم
اختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار في طرف الدفع حتى لو اقام المدعي
عليه بينة ان المدعي اقر انه لاحق له على المدعي عليه واقام بينة ان
المدعي اقر ان هذا العين ملك هذا المدعي عليه هل يقبل قال بعضهم
لا يقبل وعامة من هنا على انه يقبل واجمعوا على انه قال هذا العين
ملكى واقر به صاحب اليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقر به هذا المالك
عليه يصح الدعوى ويسمع البينة على اقراره لانه لم يجعل الاقرار سببا
للوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يخلف على عدم اقراره فيه
خلاف بين ابي يوسف ومحمد وقيل يخلف لانه لو نكل ثبت الاقرار
والفتوى على انه لا يخلف على الاقرار وانما يخلف على المال كذا في
العمدية ورايها بقوله ولو كذب المقر اي في اقراره بالمال لم يحل
اي للمقر له اخذ المال لا بطيب نفسه اي نفس المقر ولو كان حكمه
الثبوت لحل اخذه وهو اي الاقرار حجة قاصرة اما حجة فلان النبي
صلعم قد رجم ما عزا باقراره على نفسه لانه اقراره باقرارها
فلما جعل الاقرار حجة في الحدود التي تدرى بالشبهة فلان يكون حجة
في غير ما اورد في عليه انعقد اجماع الامة واما تصوره فله قصور ولا
المقر في غيره فيقتصر عليه بخلاف البينة فانها تقتصر حجة بالقضاء
واللقاض ولا يتعمد فيسعدى الى الكل اما الاقرار فلا يقتصر على القضاء
وله ولاية على نفسه وروايت فيقتصر عليه حتى لو اتقر مجهول النسب بالزوجة
لرجل جاز ذلك على نفسه ماله لم يصدق على اولاده واتهماتهم ومبذرة
ومكاتبته اثبتت حق الحرية واستحقاقها لاولادها فلا يصدق عليهم
اقرار مكلف اي عاقل بالغ عاقل عاقل ما دون لا يعلمون متعلق باقرار

لوصح

اي اقرار كل من الحر والعبد المأذون اما الاول فظاهر واما الثاني فلا
 ملحق بالاحرار في حق الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد فني بطلان
 الدين برقبته فكان مسلطا عليه من جهة مطلقا اي سواء كان تفرقا
 لا يشترط الصحة وتحقق اعلام ما صادف ذلك التعريف او كما سياتي
 وشرط التكليف لان الضيق المجنون لا يتعلق باقرارهما حكم ولو اقر
 بجهل صح ايضا لان الحق قد يلزم مجهولا بان اتلف مالا لا يدري
 قيمته او جرح جرحا لا يعلم ارشها لو كان ذلك التعريف نصرا لا يشترط
 الصحة وتحقق اعلام ما صادف ذلك التعريف كالغصب والوديعة قال
 الجاهل لا تمنع تحقق الغصب فان من غصب من رجل بالجهل لا يفي
 كمين او ادعى مالا في كبس صح الغصب والوديعة وثبت حكمها بخلاف
 ما استعمله ذلك فان كل تعريف يشترط الصحة وتحقق اعلام ما صادف
 ذلك التعريف فالقرار به مع الجهالة لا يصح كالبيع والابارة فان من
 اقر انه باع من فلان او اجر من فلان شيئا او اشترى من فلان كذا اني
 لا يصح اقراره ولا يجزى المقر على تسليم شيء ولو تم اي المقر بمثل الغصب
 والوديعة ببيان ما جهل بالقيمة يعني اذا قال فلان على شيء او على
 لزمن ان يبينه بالقيمة لانه اقر عن الوجوه في ذمته ومالا قيمة له
 في الزمته فاذا اقر بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح وصحة المقر
 بيمينه الا ادعى حصة اكثر منه ولم يبرهن يعني ان المقر اذا اقر
 المجهول بالقيمة وادعى المقر اكثر منه فالرجوع عليه حكم به والآن
 صدق المقر بيمينه على عدم الزيادة عليه ولم يصح اي الاقرار به
 للمجهول اذا تخلف جهالة بان يقول هذا العبد لو اقر من كذا
 لان المجهول لا يكون مستحقا وان لم يفسد بان اقر بانه غصب
 هذا العبد من هذا او من هذا اذ لا يصح عند شمس الائمة الشرحي
 لانه اقرار للمجهول وانه لا يفيد وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد
 وصول الحق الى المسحق لانها اذا اتفقا على اخذ فلان حقا
 ويقال له بيمين المجهول لان الاجمال من جهة وبيان الجمل وصار كما
 لو اعتق احد عبده وان لم يبين اجره القضي على البيان ايضا لانه

لحق

الحق الى المسحق كذا في الكافي كذا الاشارة الى عبدا ذونا له في قوله اقر
 مكلف فلو اقر عبدا ذونا له بجور اقر بما لا تتم فيه كذا وقد يعني ان
 اقراره به صحيح لان اقراره عهدا موجبا لتعلق الدين برقبته وهو مل
 المولى فلا يصدق عليه التهمة وقصور الجحيم بخلاف المأذون لانه
 مسلط على الاقرار من جهة المولى لان الاذن بالتجارة اذن بما يلزمها
 وهو دين التجارة بخلاف اخطا والقود لانه مبني على اصل الحرية فيها
 من خواص الادمية ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بالخذ والقود فلو
 به الا ان لا يؤثر في العتق وكذا يجوز اقراره بما فيه تهمة كمال نظر
 الى اصل الادمية فيؤخر الى عتقه رعاية لحق المولى ولزم في عتق المولى
 يعني لا يصدق في اقل منه لانه لا يعد ما لا عادة ولزم في عتق مال عظيم
 نصيب في مال الزكوة وقد انصت بيمينه في غيره اي غير مال الزكوة يعني
 لا يصدق في اقل من مائة درهم في الفضة واقل من مائة درهم في الذهب
 والذهب وفي اقل من خمس وعشرين في الابل وفي اقل من قدر النصف
 قيمته في غير مال الزكوة لان النصف عظيم حتى صار حاصبه به غنيا ولزم
 في عتق اموال عظام ثلثة نصاب من جنس ستمائة اعتبارا لادنى الجمع
 حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم وفي دراهم كثيرة عشرة اي لا
 يصدق في اقل منها عند ايج رح لانها اقصى ما ينسب اليه اسم الجمع
 في كذا درهما لزم درهم لانه تفسير للمبهم كذا في الهداية وقال قاضي
 لوقال دينار عليه دينار لان كذا كذا كذا عن العدد واقل العدد
 اثنان وفي كذا كذا درهما لزم احد عشر درهما اي لم يصدق في اقل منه
 لان كذا كذا عن عدد مجهول فقد اقر بعد دين مجهول ليس بينهما
 حرف العطف واقل عدد دين كذا كذا من المفسر احد عشر وفي كذا او كذا
 لزم احد عشر ولا يصدق في اقل منه لانه ذكر عدد دين مبهما
 حرف العطف واقل ذلك من المفسر احد عشر ووجه الاقل في العتق
 الفصلان لتيقننا به والاصل في الذم البراءة ولو قلت اي قوله كذا
 بلا او بان يقول كذا كذا كذا او درهما فاحد عشر مثلا لو اقره بها على
 انكر اذ لم يجز بين ثلثة اعدا او بلا عطف فلا بد من حمل الواحد على

ثلثة اعتبارا لادنى الجمع
 وفي دراهم

الكرار ثم حمل الاثنين على أقل عدد يقاوم التغيير بذكر عدد من كلام
وهو واحد عشر ومعهما أي لو نزلت لفظا كذا مع الواو فمئة واحد عشر
لأنه أقل ما يعبر عنه بثلاثة أعداد مع الواو ولورج أي قوله كذا مع
الواو بأن يقول كذا وكذا وكذا وكذا زيد الف على العدد الذي قبل
الف ومائة واحد وعشرون لأنه نظيره على قبلة اقرار بالدين يعني
قال له على من المال كذا أو قبل كذا اقرار بالدين لأن على الحاجب والآخر
وقيل بنى عن الضمان يقال قبل فلان عن فلان أي ضمنه وتسمى الكفيل تسليلا
لأنه ضامن للمال وإن حصل به ودية أي أن قال المقر بطلا تراخ هو
صدق لأن المضمون عليه الحفظ والمال محله فقد ذكر المحل وأراد المال
احتمل اللفظ مجازا فتصح موصولا لا مقصولا عندى معى في بني في
في كيسي اقرار بالامانة لأن الكل اقرار بكون الشيء في بين وهذا يكون
امانة لأنه قد يكون مضمونا وقد يكون امانة وهذه أقلها جميعا ما لا
جميع ما أمكن له جهة لا اقرار بالمال أو ما أمكنه يمنع أن يكون لأخرى تلك
الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الانشاء فيحمل عليه ويكون به
يقضي التمسك قال وجدحت والآفل قوله لمدعى الف مبدء
خبر قوله الآتي اقرار يعني لو قال له رجل لي عليك الف درهم فقال اتز
أو انتقد أو اجلني به أو قضيتك وأما بنى منه أو تصدقت به على
أو وهبته لي واحتك به على زيد اقرار وبلا ضيلا أما كون الأربعة الآو
اقرارا فلأن الضمير راجع إلى الف المذكور وهو موصوف بالوجوب
فكانه قال اترن أو انتقد أو اجل وقضيتك الف الواجب لك على حتى
لأنه يذكر الضمير بالآتي اترن أو انتقد أو اجل مثلا لا يكون اقرارا إذ
لا دليل على الصراحة في المذكور وأما الخاس فلأن دعوى الأبراء كالتقاضي
لأن الأبراء استقاموا وهو أنما يكون في مال واجب عليه وأما السداد
والسابع فلأن هذا دعوى التملك منه وهذا لا يكون إلا بعد وجوب
في ذمته وأما الثاني فلأن تحيل الدين من ذمته إلى ذمته لا يكون بدو
الوجوب وقوله نعم اقرار يعني إذا قبل له أصل لي عليك كذا فقال نعم
اقرار لأنه موضوع للوجوب ولا يحتاج إلى الربط بالآية برأسه

بنعم

بنعم في جواب هل لي عليك كذا لأن الإشارة من الآخر سقيمة مقام
الكلام لأن خبر اقرار بدين مؤجل قال المقر له حال صدق بميمه يعني إذا
اقرار بدين مؤجل فصدقة المقر له في الدين وكذا في التأجيل لزوم الدين حال
لأنه اقرار بحق على نفسه وأدى لنفسه حقا فيه فيصدق في الاقرار بلا حاجة
دون الادعى كما لو اقر بعد في بين أنه لفلان استجاره منه فصدقة المقر
في الملك لا الجارة ولزوم له على مائة ودرهم وراحم أي إذا قال له على مائة
و درهم لزوم مائة و درهم و درهم ولزوم في مائة ونوب نوب بغير المائة
أي يرجع في تفسير المائة إليه والقياس في مائة و درهم كذلك وهو قول الشافعي
لأنه عطف مفسر على ميمه في الفضلين والعطف لم يوضع للبيان فيثبت
المائة بمرهه فهما وإن أن قوله و درهم بيان للمائة عادة لأن الفضل
تكرار الدارم واكتفوا بذكره مرة وهذا إنما يكون استعمالا وهو عند كثره
الوجوب بكثره أسبابه وذاته المقدسة كالمكيك والموزون لا أنها تثبت
دينا في الذمة سلمة وقرضا ونمنا بخلاف الشيا وبما لا يكال ولا يوزن
فإن وجوبها لا يكثر في الذمة لأن الشيء لا يثبت فيها إلا في التسليم والتمسك
وذا لا يكثر في حق الحقيقة كذا ونوبان أي إذا قال له على مائة ونوبان لزوم
نوبان لا ويفسر المائة في الجمع أي إذا قال له على مائة وثلاثة نواب كلها
ثياب لأنه ذكر عدد من ميمه أي مائة وثلاثة وأعطىها تفسير فافهم
أيها لهما استويا في الحاجة إلى التفسير لا يقال لا نواب لا تصلح غير ثياب
لأنها لما اقرت بالثلاثة صار كعدد واحد ولزوم في على نصف درهم
دينا ونوب ونصف هذا العبد وهذه الجارية نصف كل منهما لأن الكلام
كله وقع على شيء بغير عينة أو بعينه فينصف النصف إلى كل كانه قال على
نصف هذا ونصف هذا الخ اقرار بعشرة دراهم ودينق وقيل كان من
الفضة لأن الاكتفاء بالتفسير الأول شائع عندهم قال تعالى ولبنوا في
كفرهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا يعني من السنين وأقر بنم
في قومة الزمارة أي الثمر والقوصرة فسرته في المبسوط بقوله غصبت ثمر
في قومة ووجه أن القوصرة وعاء ونظف له وغصبت الشيء وهو ظرف
لا يتحقق بدون الظرف فيلزم أن وكذا الطعام في السفينة والخطبة في

الجواني بخلاف ما اذا قال غضبت من قوصرة لان من لا يتزاع فيكون
اقرار بغضب المنزوع واداة اي اقترادة في اصطبل لزمته اي الاداة
فقط اي بلا اصطبل لان غير المنقول لا يضمن بالغضب عند خلافه
كذا الطعام في البيت يعني يلزم الطعام لا البيت الاكل في جنب هذه المسألة
ان الطرف ان امكن ان يجعل طرفا حقيقة ينظر فان امكن نقل لزمناه والآن
لزم المظروف فقط عند هذا لان الغضب الموجب للضمم لا يتحقق في غير
المنقول لو ادعى انه لم ينقل لم يصدق لانه اقتر بغضب تام لانه مطلق
فيجعل على الحال وعند محمد لزمناه جميعا لان غضب غير المنقول متصور
وان لم يمكن جعل طرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم في درهم ولم يلزم
الثاني لانه لا يصح ان يكون طرفا له واقتر بخاتم له حقيقة وقصه لان التام
يشملها واقتر بسيف له نصلة وجفنه وحمايله لان السهم السيف يطلق
على الكل النصيل حديدية والجفن حديد والحمايل جميع الحمايل كسهم الحمايل
علائقه واقتر بجملته لبعدها وكسوتها لاطلاق التام على الكل عرفا لانها
بيت يرمى بالنياب والاسره والستور واقتر بنوب في نوب ادني
لزمناه طرف له حقيقة واكم نقله كما قر واقتر بنوب في عشرة ابواب له
نوب عند ابي يوسف وقال محمد عليه عشرة نوب لان النفس من النية
قد يلف في عشرة فاكم جعل طرفا كقوله حنطة في جوالق ولابي يوسف
وهو قول ابي حنيفة ان العشرة لا يكون طرفا لواحد عادة والمتنع عادة
كالمتنع حقيقة واقتر بحمسة في خمسة بنية الضرب له خمسة لان امر الضرب
في تكثير الاجزاء لا في تكثير المال وبنية مع عشرة اي لو قال اردت خمسة
مع خمسة لزم عشرة لان اللفظ يحتمل قال الله تعالى في عبادي قبل
مع عبادي فاذا احتل اللفظ وتو مجازا ونواه صح لاسيما اذا كان فيه
شديد على نفسه كما عرف في موضع وفي درهم الى عشرة او ما بين درهم
الي عشرة شقة عند ابي حنيفة وقال لا يلزم عشرة وقال زفر بن محمد
وهو القيس لانه جعل الدرهم الاول والاخر هذا والحد لا بدخل في الحد
ولما ان الغاية يجب ان تكون موجودة اذ المعدوم لا يجوز ان يكون
هذا الموجود وجوده بوجوبه فيدخل الغايات ولان الغاية لا تدخل

في الغاية لان الحد غير المحدود وكل هنا لابد من ادخال الاولى لان
الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى
ضرورة ولا ضرورة في الثانية وفي من داري ما بين هذا الحياطة ما بينهما
لما ذكر ان الغاية لا تدخل في الغاية اقتر بالحل لاي حمل جارية او حمل شاة
لرجل صح اقراره ولم يلزمه لان له وجهين صحيحين وهو ان رجلا اوصى به لرجل
ومات الموصي فغير وارثه للموصي له مطلقا اي سواء بين سببها صالحا
اولا وله اي اقتر للحل صح ايضا لكن مطلقا بل ان بين سببها صالحا
كارت ووصية بالان قال مات ابو له فوريه او اوصى به لفلان فلا لاوار
به صحيح لانه بين سببها لو عايناه حكمنا فكذا اذا ثبت باقراره ثم اذا ظهر
السبب الصالح فلما بد من وجود المقر به عند الاقرار ومحملا وذلك بان
تضع لافل من ستة اشهر مائة مائة مائة او الموصي اذا كانت ذات زوج
او لافل من سنتين من وقت الفراق اذا كانت معتقة وان ذلك
حقا لافل من ستة اشهر في الصورة الاولى او من سنتين في الصورة
الثانية فلما اقتر لوجوده في البطل جنين مات الموصي او ميتا اي
ان ولادة ميتا فله الموت والموصي اي يرد المال الي الموت وورثه الموصي
لان هذا الاقرار في الحقيقة لهما وانما ينتقل الي الجنين بعد ولادته ولم
ينتقل فيكون لورثتهما او ولدت جنين فلها ما اقتر لصفين الاكاثا
ذكرين او انثيين وان كان احدهما ذكر او الاخر انثى ففي الوصية كذلك
وفي الميراث مثل حظ الانثيين وان بين بقصر صالح للستينية كسج واقتر
وبه بان قال الحل باع مني او اقترضني او وهب لي او اهدى لي الاقرار ولم
يبين سببا بان قال على الحل فلانة كذا الغاية الاولى فلانة بين مستحبا
لعدم تصورهما من الجنين ولا حقيقة ظاهرا وهو ظاهر ولا صلا لانه لا
يولي عليه واما الثاني فلان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة
ولهذا حمل اقرار المأذون واحد المتعاضدين عليه فيصير كما اوضح به
اشهد اي جعل بطلان شاعدين على الف في مجلس واشهد رجلا بان
على اخر ان في مجلس اخر لزم الفان يعني لو اراد حكا على الشهود فان
عندهم فريين او اكثر بالف في ذلك الضك فالواجب الف واحد اتفاقا

لأن الثاني هو الأول لكونه معروفاً بالمال الثابت في العكس وإنما لم يقيد
بالصك بل أقر بحجة شاهدين بالف ثم في مجلس آخر بحجة شاهدين
بالف بلا بيان السبب فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شرط مغايرة
الشاهدين الآخرين لما أولي في رواية بشرط عدم مغايرتهما لما في
أخرى وهذا بناء على أن الثاني غير الأول كما إذا كتب كل ألف صكاً وشهد
على كل صك شاهدين وعندهما لم يلزمه الألف واحد لئلا يوفى
على أن تكرر الأقرار لتأكيد الحق بالزيادة في الشهود وإن اتخذ المجلس
فلا يلزم ألف واحد اتفاقاً على خروج الكرخي لأن للمجلس تأثير في جميع
الكلمات المتفرقة وجعلها في حكم كلام واحد الكلام بكتابة الأقرار أقر
يعني لو قال للصكاك اكتب لفلان خطاً أقراري بالف على يكون أقراراً
ويجوز للصكاك أن يشهد بالمال عليه وكذا لو قال اكتب ببيع هذه الدار
لمكون أقراراً بالبيع كتب ولم يكتب ولو قال للصكاك اكتب طلاق أرتقي
يطلق كتب ولم يكتب كذا في العادة وإنما قال حكماً لأن الأوامر أشياء
والأقرار أخبار فلا يكونان متحدين حقيقة بل المراد أن الأوامر بكتابة الأقرار
إذا حصل حصل الأقرار أحد الوترين فلو بالدين قبل يلزم كلمة وقيل حصته
يعني إذا ادعى رجل ديناً على ميت وأقر بعض الورثة بدفع قول أصح بنا
يؤخذ من حصته المقر جميع الدين قال الفقيه أبو الليث هو القياس لكن
الاختیار عندي أن يؤخذ منه حصته من الدين وهو قول الشافعي والجمهور
وأما أبي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم ممن تابعهم رضوان الله تعالى
عليهم جميعاً وهذا القول بعد من الضرورة وذكر شمس العلماء الجلاء
أيضاً قال مشايخنا هنا زيادة شيء لا يشترط في الكتب وهو أن يفتي
القاضي عليه أقراره أو بمجرد الأقرار لا يحل الدين في نصيبه بل لكل بعض
القاضي ويظهر ذلك بمسئلة ذكرها في الزيادات وهو أن أحد الورثة
إذا أقر بالدين ثم شهد هو ورجل أن الدين كان على الميت فأي قبل
وسمع شهادة هذا المقر فلو كان الدين يحل في نصيبه لمجرد أقراره
لزم أن لا يقبل شهادة لما فيه من المفهوم قال رحمه الله تعالى وينبغي أن
يحفظ هذه الزيادة فإن فيها فائدة عظيمة كذا في العادة الله اعلم

باب الاستثناء وما يمتنع
في كونه مغيرة كالشرط ونحوه استثنى بعض أقربه متصلاً بأقراره لزم
بأنه يعني إذا قال له على عشرة دراهم الأ واحد الرقم تسعة لما تقر في الأول
أنه تكلم بالباقي بعد الثنية أي الاستثناء فكانه قال ابتداء له على تسعة
وشرط الاتصال عند عامة العلماء لكونه مغيرة ونقل ابن عباس جواز الخ
ولو كره أي لو استثنى كل فكل أي لزمه كل لو كان الاستثناء بغير لفظ
نحو علمي كذا لا علمي لئلا تكون قد عرفت أنه تكلم بالباقي بعد الثنية ولا
بأنه بعد الكل فيكون رجوعاً والرجوع بعد الأقرار باطل بوصوله لكان
أو مقصوداً لأن استثنى الكل لزمه الكل بطل الاستثناء بخلاف ما
إذا كان الاستثناء بغير ذلك اللفظ نحو علمي كذا الأفلان وقلان
وقلان ولا علم له غيرهم فإنه إذا كان بغير اللفظ الأول مكن جعله كلاماً بآية
بعد الثنية لأنه إنما صار كذا ضرورة عدم ملكه فيها سواء لا الرجوع إلى
اللفظ فيما نظر إلى ذات اللفظ مكن أن يجعل المستثنى بعضاً تناوله
الصدر والامتناع من خارج بخلاف ما إذا كان بغير ذلك اللفظ
لا يمكن جعله كلاماً بالباقي بعد الثنية كذا إذا قال علمي كذا الأفلان وقلان
يصح أيضاً لوجود التغير للفظ استثنى وزنياً أو كيلياً من دراهم
صح قيمة يعني لو قال على مائة درهم الدينار أو لا فغير حنيفة صح عند
أبي حنيفة رحمه الله يوسف ولزمه مائة درهم القيمة الدينار أو القفر
والقياس أن لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر لأن الاستثناء
أفراج بعضاً يتناول صدر الكلام على معنى أنه لو لا الاستثناء لكان
داخل تحت الصدر وهذا لا يتصور في خلاف الجنس كنهما حتى استثنى
بأن المقدار الجنس واحد معنى وإن كانت جنساً صورية لأنها
في الذمة ثمة أما الدينار فظاهر وكذا غيره لأن الكيل أو الوزن يبيع
بأعيانها من باوصافها حتى لو عينا تعلق العقد بأعيانها ولو وصفاً
ولم يعينها صار حكمها حكم الدينار ولهذا يستوي الجيد والردى فيها
وكانت في حكم الثبوت في الذمة بجنس واحد معنى فالاستثناء تكلم
بالباقي معنى لا صورية ولو استثنى غيرها أي غير وزني وكيلى منها

اي من الارواح كما لا يصح عندنا خلاف الشاعري لانهما اخذا جنسا من
حيث المالية ولنا ان ذلك القدر لا يقيد الاتحاد المجتنب بل لا بد
وصف الثمنية ولو معني كما عرفت اذ اوصلا بقراره ان شاء الله
ابطال اي ابطال وصلة الاقرار لان الاقرار بمسئلة الله تعالى ابطال
عند محمد فيبطل قبل انعقاده للمحكم وتعلق شرط لا يوقف عليه عند ابي
يوسف فكان اعداها من الاصل اقر بشرط الخيار بان قال لفلان
على الف درهم على اني بالخيار ثلثه ايام لرمه المال لصحة الاقرار
لوجود الصيغة المذمومة وبطل شرط لان الاقرار بخيار ولا يدخل الخيار
في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل وان لم يخبر وان
كان كذبا فهو واجب الرد فلا يتغير باختياره وعدم اختياره
انما تميز اشتراط الخيار في العقود لتخير من له الخيار بين شئ ومضاه
قر بدار واستثنى بناء ما بان قال هذه الدار لفلان الا بناء ما كانا
اي الارض والبناء للمقر ولم يصح استثناءه لان اسم الدار لا
يتناول البناء مقصودا اذ الاراسم لما ادير عليه الخياط من البقعة
والبناء يدخل تبعا للفظ ولهذا كاستحق البناء قبل القبض لا يستحق
شئ من الثمن بقابلية بل يتخير المشتري والاستثناء انما يكون مما يتنازل
الكلام نصا لانه تصرف لفظي اقول يريد على ظاهره ان يكون
البناء جزءا من الدار كما لا يخفى على احد ولهذا يضمن بالظلمة فيكون
كو احد من العشرة فما وجه عدم صحة استثنائه وتحقق معرفته
وجبه موثوق على مقدمته تقررت في علمي الكلام والاصول على ان الركن
قسمان احدهما اصل وهو الذي دخل في مدلول الاسم بحيث اذا انتفى
لم يصح إطلاق الاسم على الباقي كواحد من العشرة وركن من الجواهر
وثانيهما زائد وهو الذي دخل في مدلول الاسم لكن اذا انتفى لا ينتفى
إطلاق الاسم على الباقي كزيد ورجل حتى اذا قال هذا العبد لزيد
لا يبرح او رجل لم يخبر بهذا التحقيق فيظهر دفع ما يرد على ظاهره في علم
الاقرار ركن زائد بان التزكية تقتضي الدخول والزيادة تقتضي
الخروج فكيف يجمعان ووجه الدفع ان الدخول بالنظر في تناول

اللفظ

اللفظ طاهر والخروج بالنظر الى السبعية حقيقة فلا منافاة وقص كلامي
وتحمله البستان وطوق الجارية كبنائها اي بناء الدار في كونها
متناولا للفظ تبعا للفظ حتى لم يصح استثنائها وصح ايضا بغير
ما اذا قال لا فلانة او بيتا منها لانه دخل فيه لفظا فصيح الاستثناء
كذا اذا قال بناء ما لي وارضا لفلان يعني اذا قال هكذا كانت
الارض والبناء لفلان اذا اقرار بالارض اقرارا بالبناء تبعا كما لا
بالدار ولو قال عرستها لفلان بعد ان قال بناء ما لي كان كما قال
لان العرصة عبارة عن البقعة الخالية عن البناء والشجر فكانه قال
بماضي هذه الارض دون البناء لفلان وصح اي الاقرار بالالف
من ثمن ثمن عينة وانكر قبضه يعني قال له على الف درهم من ثمن ثمن
اشترية منه ولم يقبضه فان ذكر ثمننا بعينه قبل المقر له ان شئت سلم
القرن وهذا الالف والا فلا ينبغي لك فلو سلم لرم الالف والالف
هذه المسئلة على وجه واحد هذا هو ان يصدقه ويسلم القرن
وجوابه ما ذكرنا لان ما ثبت بتصاوتها كانت ثابتا عينا وانما في
ان يقول المقر له القرن فثمنك ما بعته وانما بعثك ثمن غيره وفيه المال
لازم على المقر لانه اقر بوجوب المال عليه على سلامة القرن وقد سلم
حين اقر ذوا اليد بانه ملكه فيلزم له المال والاسباب مطلوبة لاحكامها
لا لا عيانها فلا يعتبر النكاذب في السبب بعد اتفاقها على وجوب
احصل المال الثالث ان يقول القرن ثمن ما بعثك وحكم ان لا يلزم
المقر شئ لانه انما اقر له بالمال اذا سلم له القرن ولم يسلم له الرابع
ان يقول القرن ثمن ما بعته وانما بعثك غيره وحكم ان يتنازلا لان
كل منهما مدع ومنكر لان المقر يدعي تسليم ثمنه والآخر ينكره
المقر له يدعي على المقر القابض غيره وهو ينكره واذا تنازلا انتفى دعوي
كل منهما عن صاحبه فلا يقضي عليه شئ والعبد سالم لم يرد في يد غيره
اذا عين القرن وان لم يعينه لرم اي الالف ولغا الكسرة اي لا
يصدق في قوله ما قبضت عند ابي حنيفة او فصل لانه رجوع عما اقر
به والرجوع عن الاقرار باطل لقوله من ثمن حر او خنزير يعني لو قال

الغالب على الف درهم من ثمن خمر أو خبث لزوم الالف فصل وفصل لكونه
رجوعا بعد الاقرار وقال لا ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه
بيان تفسير فصح موصولا لا مفصولا كما كتب ثناء والشرط في ثمن
متاع او فرض وهي زبوف وبهجة او ستوتة او رصاص لزم الجيد
يعني لو قال له على الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم
ثم قال هي زبوف وبهجة او ستوتة او رصاص او قال لا انهما
زبوف او قال لفلان على الف درهم زبوفان من ثمن متاع وقال المقل
جيدا لزم الجيد وهذا اي حرج وصل وفصل للمقر وقال لا ان وصل
صدق والا فلا لما رايضا وفي من غضب ووديعه عطف على قوله و
في من ثمن الا ادعى متعلق بقوله وفي من غضب هذه المذكورة
الاربعة يعني ان قال له على الف درهم من غضب ووديعه الا انهما
زبوف وبهجة صدق اي المذموم وصل وفصل لالا اختصاص للغضب
والوديعه بالجيد وودون الزبوف لان الغاصب يغصب الجيد والمودع
يودع ما يحتاج الى حفظ فلم يكن قوله زبوف تغيير لاذل كلامه بل هي بيان النوع
فصح موصولا لا مفصولا الاصل في الاجرة يعني ان قال له على الف
درهم من غضب ووديعه الا انهما ستوتة او رصاص قال وصل صدق
وان فصل لا اذ الستوتة ليست من جنس المذموم وهذا لا يجوز بها التوجه
في القرف والسلم لكن الاتم تينا ولها مجازا كان مكان تغيير فصح موصولا
لا مفصولا قال غضبت ثوبا وجاء بالمعيب صدق بميمنه ان لم يثبت الختم
سلامته لان الغضب لا يقتضي السلامة كما في قوله على الف لانه يعني
كأن متصلا لما عرفت ان الاستثناء يفتح متصلا لا منفصلا قال رجل
لاخر اخذت منك الف ووديعه فملك وقال لاخر بل غضبت مني اي المقر
لان اقرب سبب الضمان وهو اذ مال الغير ثم ادعى بوجوب البراءة عنه و
هو الاذن بالاخذ والاخر ينكره فكان القول قوله مع يمينه الا ان ينكر
عن اليمين فيح لا يلزمه المال بخلاف قوله غضبتني في رد قوله اعطينتني
وديعه اي لو قال المقر اعطينتني الف درهم ووديعه فملك وقال المالك
لا بل غضبتني لا يعني المقر لانه لم يقر بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه

سبب

سبب الضمان وهو ينكره فكان القول قوله قال كان هذا وديعه لي عندك فاخذ
فقال هو لي اخذه يعني اخذ رجل من رجل شيئا فقال لاخذ كان هذا وديعه
لي عندك فاخذته فقال المأخوذ منه هو لي اخذ المأخوذ منه لان المأخذ
اقرب باليد ثم المأخذ منه وهو سبب الضمان كما بين وادعى استحقاقه عليه
فلا يقبل بل يجب عليه رد عينه قايما بقيمة ما لكا صدق من قال اجرت ثوبي
او ثوبي اي ثيابا فلبسه او ركبته ورده الي وقال فلان كذبت بل الفرس
والثوب لي وقد اخذتها مني فلما قال القول المقر والمقر البينة او خاطب ثوبي
هذا بكذا فقبضته اي لو قال خاطب فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته
وقال فلان الثوب ثوبي قال القول قول المقر ايضا قال هذا الالف وديعه
لزيد لابل ليكر فالالف لزيد وعلى المقر مثله ليكر لانه لما اقرب به لزيد فصح قوله
له وصار ملكا له وقوله بعد ذلك لابل ليكر رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق زيد
ويجب عليه ضمانا مثله ليكر اقرب بالدين لانه ان قال كنت كاذبا فيه اي
في اقراره حلف المقر له على عدم كذبه اي على ان المقر ما كان كاذبا فيه اتركه
به ولسن يبطل فيما تدعيه عليه عند اي يوسف وعندهما يؤدب تسليم المقر
اي المقر له والفقوى على انه حلف المقر له بحريان العادة بين الناس
انهم يكذبون حلف الاقرار ثم ياخذون المال كذا في الكافي الله وسئل
باب اقرار المقر له

يعني مرض الموت دين صحته مطلقا اي سواء على سبيله وعلم باقراره ودين
مرض مودة سبب فيه اي مرضه معروف كبذل ما ملك او اهلك او ماله
وعلم معاينه بعد ما علم على اقرب فيه اي في مرضه وعند الشافعي هذا يساوي
الاولين لا استواء السبب وهو الاقرار ولان المريض يجوز عن الاقرار
بالدين ما لم يفرغ من دين الصحة فالدين الثابت باقرار المجور لا يلزم له الدين
الثابت بما جرح بعد ما دون اقرب بالدين ثم اقرب بالدين بعد الجرح والثاني لا
يلزم الاول والكل اي دين الصحة ودين المرض سبب فيه معروف ودين
المرض الذي علم بجرح الاقرار فيه مقدم على الارث لان قضاء الدين من
الحوائج الشرعية وحق الورثة يتعلق بالركة بشرط الفراغ ولهذا يقدم حقه
في التكفين ولم يجز تخصيصه بغير بقضاء دينه ولا اقراره لو اذنه سواء

أقر بدين أو عين لقوله صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه إلا الولاء وصية
لوارث إلا تصديق البقية أي بقية الزمان وبقية الورثة لأن المال
من التخصيص يعلق حقه بالتركة فإذا صدقته زال المانع وجاز التخصيص
وجاز أي أقر الميراث لغيره أي غير الوارث لوجود المقتضى واستقاء
المانع أما الأول فلأنه تصرف في خالصه وهو يقتضي الجواز وأما الثاني
فلأن المانع من الجواز كان الارتفاع وقد انتفى ولو وصية كان أقراره
بكل مال لما روي عن ابن عمر أنه قال إذا أقر الرجل في مرضه لغيره بدين
غير وارث فإنه جائز وإن أحاط ذلك بماله والقبض لا يصح أقراره
إلا في الثلث لأن الشئ قصر تصرفه على الثلث وتعلق بالثلث حتى
الورثة ولهذا لو تبرع بجميع ماله لم ينفذ إلا في الثلث فكذا الأقرار وجب
أن لا ينفذ إلا في الثلث ولكن ترك القصاص لما روي عن ابن عمر أنه قال
لا جني بماله ثم أقر ببنوة ثبتت نسبة وبطل أقراره وأقر لاجنبية ثم عظمها
صح أقراره لها وعند زفر يبطل هذا الأقرار أيضا للثمة ولأنه أقر بدين
بينهما سبب التهمة فلا يبطل بسبب يحدث بعده بخلاف المسئلة الأولى
لأن دعوة النسب تستدعي زمان العلوق فيظهر أن البنوة ثابتة
زمان الأقرار فلا يصح أما الزوجية فيقتصر على زمان التزوج فلا يظهر أن
أقراره كان للزوجية بخلاف البتة والوصية أي بخلاف الوهب لها
شيئا أو وصى لها بشئ ثم تزوجها فانما تبطل اتفاقا فإن الوصية
تملك بعد الموت وهي وارث فلا يصح والهمة في المرض وصية حتى لا
ينفذ إلا من الثلث كما سياتي بيانه في كتاب الوصية فصارت كالوصية
ولو أقر بدين لمن طلقها فيه أي مرض مودة فلها الأصل من الارتفاع أي
ميراثها منه والدين لقيام التهمة ببقاء العقد وبطل الأقرار كان غسدا
لبقاء الزوجية فربما أقدم على الطلاق ليصح أقراره لها زيادة على غيرها
ولأنه في أقلها ثبت أقراره ببنوة عظام حيث قال هذا ابني
جمل نسبة في مولى وقد روي بيان فائدة هذا القيد ويولد مثل منكر
صدقة أي الغلام ذلك المقر وهو من أهل أي أصل التصديق ثبت
أي نسب الغلام منه أي المقر وشارك أي الغلام الورثة بشرط حاله

النسب

النسب لأنه لو علم لم يثبت من الغير وإن يولد مثله لمثل مثله يكون مكذبا
والإبادة الغلام لأن المسئلة في غلام يعبر عن نفسه فلا بد من تصديق
لأنه في يد نفسه حتى إذا كان صغيرا لا يعبر عنه بغير تصديقه ولذا قال
من أصله وشارك الورثة لأنه لما ثبتت نسبة منه صار كالوارث المعروف
صح أقراره أي الرجل بالولد والوالدين لأنه أقر على نفسه وليس
حمل النسب على الغير والزوجة والمولى لأن موجب أقراره ثبت بينهما
بعضا وقما بلا إقرار باحد فينفذ وصح أقراره بالوالدين والزوجة ولو
لأن الأصل أن أقرار الإنسان حجة على نفسه لا على غيره وبالأقرار بهؤلاء
لا يكون الأقرار على نفسه فيقبل بشرط تصديقهم لأن أقرار غيرهم لا يلزمهم
لأن كلًا منهم في يد نفسه إلا إذا كان المقر صغيرا في يد المقر وهو لا
عن نفسه وبعدالة فيثبت نسبة بمجرد الأقرار ولو كان بعد الغير كما
شروط تصديق الزوج في دعوى المرأة الولد أو شهادة امرأة قابلة
كانت أو غيرها بشرط تصديق مولاه في أقرار امرأة ذات زوج
بالولد وعدم العقد في غيرها أي في أقرار امرأة غير ذات الزوج يعني إذا
لم تكن المرأة ذات زوج ولا معتق صح أقرارها بالولد لأن فيه الزام على
نفسها دون غيرها فينفذ عليها وصح التصديق بعد موت المقر لأن
الزوج بعد موته مرة يعني صح التصديق في النسب بعد موت المقر
لبقاء النسب بعد الموت وإن أقر بنكاحها وما قصده بعد موته صح
حتى يكون لها المهر والارث لبقاء حكم النكاح وهو العدة وأن أقرت
بنكاح رجل وماتت قصدها الزوج لم يصح تصديقه عند الحي حرج لها
لما مات زال النكاح بعلايقه حتى يجوز له أن تزوج اختها وأربعها سواء
ولا يحل له أن يغسلها فيبطل أقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الأقرار
أقر بنسب من غيره ولا دكاخ وعلم لم يثبت أي النسب لا يقبل أقراره
في حقه لأن فيه تحمیل النسب على الغير فإذا ادعى نفقة أو حضنة تعبر
في حقه ويرث الأعم وارث وأن بعد يعني أن كان المقر وارث مود
قريب أو بعيد فواحق بالارث من المقر حتى لو أقر باخ وله عنه أو خالة
فلا ارث للعمة والخالة لأن نسبه لم يثبت فلا يرث الوارث المعروف

ما ت ابوه فاقربا في مشاركة الارث بلا نسب لان مقتضى اقربا
حل النسب على الغير ولا ولاية له عليه وشركة في الارث وله فيه ولاية
تبعه الثاني لا الاول اقربا ابني ميت له اي ذلك الميت على اقربا
بقبض متعلق باقربا به نصف لاشي له والنصف لاقربا يعني ان مات
وترك ابني وله وعلى رجل الف درهم فاقربا الابن ان اباه قبض
منه نصفه وكذا في الاقربا لاشي للميت وللنكاح نصفه لان الاقربا يستفاد
الذين اقربا بالدين على الميت لان قبض الذين انما يكون بقبض عين خيول
حتى يصير نيا فتفاضل فان اكدبه اخوه استوفوا الذين نصيبه فاما قبض
جميع الذين لا يكون لمن الميراث شي ولا يرجع المقرب على اخيه نصف ما
قبض وان تصادقا على اشتراك اي المقبوض بينهما لانه لو رجع على اخيه
اخوه على التويم فخرج التويم على المقرب بعد ذلك لان مقتضى المقاضاة في ذلك
القدر وبقائه دينا على الميت والذين مقدم على الارث فيؤدى الي
الدور **فصل** في اقرار بدين فلهما راجع
اي اقرار ما في حقه اي حق زوجها عند ايج ح حتى تجس نكاح كالذين اتفقا
بالمعاشرة بالاستملاك او الشري او البينة وعند حال اي لا يصدق في
حق الزوج فلا يجس بلازم لان فيه منع الزوج عن معاشتها واقربا
لا يصح فيما يرجع الي بطلان حق الزوج مجهول النسب اقرت بالزوق لا
وصدتها المقرب ولها زوج واولاد منه اي من الزوج وكذا في اي الزوج
صح في حقها اي في حق المرأة حتى اذا علق بعد الاقرار ولا يكون رقيقا
لاحقه وحق الاولاد ففرغ على قوله وحقه بقوله حتى لا يبطل النكاح وفرغ
على قوله وحق الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها
وقته اي وقت الاقرار احرار لخصوم قبل اقرارها بالزوق فاما ولا علق
بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند اي يوسف اذ حكم برقتها وولده الرقيقة
رقيق وحقه عند حمده لانه تزوجها بشرة او لاد منها فلا يصدق
على ابطال هذا الحق مجهول النسب **فصل** في اقرار بالزوق لا نسب
وصدته صح في حقه حتى صار رقيقا دون ابطال العلق حتى ينفق
حقا فان مات العقيق اي العبد الذي الحق مجهول النسب يرثه داره

ان كان اي ان كان له وارث والا اي وان لم يكن له وارث فالمقر اي
يرثه المقر لان كان للمقر وقد اقر للمقر فان مات المقر ثم العقيق فاقربا
لعصبة المقر لانه لما انتقل الولاء اليهم بخلاف لو كان حيا قال لي
عليك الف فقال الحق او الصدق او اليقين او نكر اي قال حقا او صدقا
او يقينا او كراي قال الحق الحق او الصدق الصدق او اليقين اليقين
او صدقا صدقا او يقينا يقينا او برضاها البربان قال البر الحق الحق
البر الحق كان اقرارا لانه لما يوصف به الدعوى فصلح للزوج ويستعمل
في التصديق عرفا فكانه قال ادعيت الحق الحق ولو قال الحق حق او الصدق
صدق او اليقين يقين لا اي لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف
تقدم لانه لا يصلح لابتداء قال المامته يا سارة يا زانية يا مجنونة يا ابنة
او قال هذه السارة فقلت كذا او باعها فوجدت المشتري بها اي
بالجارية واحدا منها اي من هذه العيوة لا ترد اي المامته بعد البيع اي
بواحد من هذه العبيات لان غير الاخرى وصدق المامته على علم المامته
واحضاها لا تحقيق الوصف الذي ناداه به ولهذا الوقت لا حارة باكانه
لا يفرق بينهما والاخر شتمه بخلاف هذه سارة او هذه ابنة او هذه
زانية او مجنونة حيث ترد بواحد من هذه العبيات لانه اخبار و هو تحقيق
الوصف بخلاف باطال او هذه المطلقة فقلت كذا حيث تطلق
اقراره لانه يمكن من اتيان هذا الوصف شرعا فيجعل كلامه بايجا باليك
صادقا فيما تكلم به ونعم لا يمكن من اثبات تلك الاوصاف فيهما
وكان نداء وشتما لا تحقيقا ووصفا كذا في الكافي والله ورسوله اعلم
كتاب
اورده عقيب كتاب الاقرار لما قران الحاجة الي الشهادة بعد عدم
الاقرار فيكون مثارا عند في الاعتبار هي اي الشهادة اخبار بحق للغير
على آخر سواء كان حق الله تعالى او حق غيره عن يقين لا عن حساب ولا
تحمين واليه الاشارة بقوله صلعم اذا رايت مثل الشمس في شمسها وال
فروع ولهذا قالوا انما مشتقة من المشاهدة التي معنى المعاينة وشهرها
العقل الكامل بان يكون عاقل بالغ فلا يقبل شهادته الضعيف المجنون

والضبط وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والولاية
بان يكون خافيا يقبل شهادته القن وكنها الاصل في حقيقتها لفظا
اشهد بمعنى الخبر دون القسم ذكره الربيعي حتى اذا ترك لم يقبل
الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد التزكية والقبول
ياي كونها حجة مرفة لانه خبر محتمل للصدق والكذب ولكنه ترك بالنصوص
والاجماع وجب اي الشهادة بالطلب اي طلب المدعي في حق العبد
وانما اعتبر طلبه لانها حجة فيشترط طلبه كافي سائر الحقوق ان لم يوجد
بدله ولا يجوز كتمانها لقوله تعالى ولا ياتي بالشهادة اذا دعا انتم انتم انتم
ثانث اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان
القاضي لا يقبل شهادته او كان واجماعه فاذي غيره ممن يقبل شهادته
فقبلت لا ياتم وان اذني غيره ولم يقبل شهادته ياتم من لم يؤد اذ كان
ممن يقبل شهادته لانه امتناع يؤدى الى تضيق الحق ودون حق الله
فانها يجب فيه بلا طلب كعتق الامة وطلاق المرأة فان فيها تحريم الفرج
وترك الشهادة فيها رضا بالفسق والرضا بفسق وتبرأ من الذنوب
افضل لقوله صلعم للذي شهد عنك لو ستره بنوبك لكان خيرا لك
وتلقينه للذر بقوله لعنك مستهما او قبلتهما اية ظاهرة على رجحان
الستر ويقول في الترة اخذ لا سرق احياء الحق المسروق منه ورعاية
لباب السر ونصا بها للثنا اربعة رجال لقوله تعالى واللاتي ياتين
الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم لقوله تعالى
ثم لم ياتوا باربعة شهداء ونصا بها لبقية الحدود والقود رجلا لقوله
تعالى واستشهدوا اشهادين من رجالكم ولا يقبل فيها شهادتا النساء
لما فيها من شبهة البدلية ونصا بها للولادة واستعمال الصبي للصلوة
عليه والبركة وغيوب النساء في موضع لا يطلع عليه الرجال اذ امة واحدة
لقوله ومن شهادته النساء جائرة فيما لا يستطیع الرجال النظر اليه للجمع
الحج بالناس يراو بالجنس والم يكن غنة معهودا الكل ليس هو قطعيا
فيراد به الاقل لتيقنه ونصا بها لغيرها من الحقوق سواء كان مالا او غير
الكناح وطلاق ودكالة ووصية واستعمال الصبي لارت وطلاق او رجل

واراها لما روي ان عمر وعليهما رضاجازا شهادته النساء مع الرجال في
الكناح والفرقة كحاجة الاموال وتوابعها ولزم في الكل من الصور الاربع
المذكورة لفظا اشهد للقبول حتى لو قال الشاهد اعلم او اتيقن لا يقبل
شهادته لان النصوص وردت بهذه اللفظة وجواز الحكم بالشهادة
على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولزم ايضا العدالة وهي كون
حسب الرجل كثر من شيئا وهذا يتناول الاجنب من الكبار وترك
الاصرار على الصغائر لان الصغيرة تكون كثيرة بالاصرار على ادعي النبي
عليه السلام انه قال لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار له جوابا
وجوب القبول لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم ولان الخبر يحتمل الصدق
والكذب والخجة هو الخبر الصدق وبالعدالة يترجح جهة الصدق اذ من
ارتكب غير الكذب من المخطوئتين تركب الكذب ايضا وفيه اشارة الى ان
العدالة شرط وجوب العمل بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة لان القاضي
اهل للولاية والقضاء والسلطنة والامانة والشهادة عندنا وعند
اي يوسف ان الفاسق اذا كان وجهيا في القس اذ امة يقبل شهادته
والاصح ان شهادته لا تقبل لان القاضي لو قضى بشهادته يصح عندنا كما
في الكافي وهي اي الشهادة لو كانت على حاضر يجب الاشارة اي اشارة
الشاهد الى ثلثة مواضع اعني الخصمين المدعي والمدعى عليه والمشهد به
لو كان عيننا اخر ارضي الدين ولو كانت على غائب وميت تسموه وسبوه
اي ابيه فقط بان قالوا فلان لا يقبل حتى يسبوه الى جهة وسبوه
صناعة اي ان ذكروا اسمه واسم ابيه وصناعته لا يكفي الا اذا كان مودعا
بها بان لا يكون في بلد شريك له في تلك الصناعة وان ذكر اسمه واسم ابيه
وقبيلته ورفقته ولم يكن في محلة رجل اخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي ولا
كان اخر مثلا لا يكفي حتى يذكر شيئا اخر يفيد التميز ولو ذكر اسمه واسم ابيه و
خذه او صناعته ولم يذكر الجدة تقبل فشرط التعريف ذكر ثلثة اشياء فعلى
هذا لو ذكر لقبه واسم ابيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي وفي شرط
ذكر الجدة اختلاف ولو قضى بلا ذكر الجدة نفذ كذا في العاوية ولا يسأل في
شاهد بلا طعن الخصم يعني ان القاضي يقتصر على ظاهر العدالة في المسلم

ولا يتحقق ان الشاهد عدل ولا اذا لم يطعن فيه الخصم واذا طعن سأل
القاضي عنه في السرة وركب في العلانية الا ان حذو حذو فانه يسأل في السرة
ويترك في العلانية فيها بالاجماع طعن الخصم او لا لانه يحال لا سقاطها
فيمشترط الاستقصاء فيها وعند سئال في الكل سرة او علنا وان لم يطعن
الخصم لان بناء القضاء على الحجة وهي شهادة العدل فيعرف عن العدالة
وبه يعني ثم التولية في السرة ان يبعث قطعة قوطاس كتب فيها اسماء
الشهود وجليهم ويلمس من المذكر تعريف حالهم والتركية في العلانية
ان يحج القاضي بين المذكر والشهود في مجلس القضاء فيسأل المذكر عما
الشهود اهل ولا عدول مقبول الشهادة ليزكهم او يخرجهم ووقع الاكتفاء
بتزكية السرة زمانا لان تزكية العلانية بلا وقتة اذ الشهود والمكة
يقابلون الخارج بالاذى والاخر به وكيفية التزكية ان يقول المذكر اي
ويكتب في ذلك القوطاس تحت اسمه هو عدل ومن عرفه بافسيق لا يكتب
شيئا اخر اذ اعان التمسك ويكتب الله اعلم والى لم يقل جازر الشهادة قال
في الحاشية ثم قيل لا بد ان يقول المفضل هو عدل جازر الشهادة اذ العبد او
المحدود في القذف اذا تاب قد يعدل الاصح ان يكتبه بقوله هو عدل بشروط
الحرية بالادراك قول فيه اشكال لان المحدود في القذف التائب قد
يكون معد لا كما ذكره فلا بد من قوله جازر الشهادة ليخرج وهذا لا يرد
على عبارة الهداية اذ لم يذكر فيها المحدود في القذف لكن لا بد فيه ايضا
من اعتبار هذا القيد ليخرج لا يكون الاكتفاء بقوله هو عدل اصح
ولا يصح تعديل الخصم هكذا قال ابو رح يعني ان تعديل المدعي على الشهود
لا يصح لان من زعم المدعي وشهوده ان المدعي على ظالم كاذب في الكا
وتزكية الكاذب الفاسق لا تصح وعندنا تصح ان كان من اهل بلان
كان عدلا لكن محمدا لا بد من ضم آخر اليه لعدم جواز تعديل الواحد ابو
يوسف بخوزه كما سياتي والمراد بتزكية تزكية بقوله هم عدول لكنهم
اخطاوه او سوا او هم عدول ولم يرد على هذا واما لو قال صدقوا عدول
صدق فقد لزم الحكم لانه اقرار منه بشيئ الحق بخلاف لو قال هم عدول
ولم يرد عليه حيث لا يلزم شي لانهم مع كونهم عدولا يجوز منهم النسيان



والخطا فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون كل امر صوابا كنه واحد للتزكية و
لوجه الشاهد الرسالة الى المذكر لان التزكية من امور الدين فلا يتحقق
فيها الا العدالة حتى يجوز تزكية العبد والمرأة والاعمى والمحدود في القذف
التائب لان خبرهم مقبول في الامور الدينية والاحوط انشان لان فيه
زيادة طمأنينة هذا كله في تزكية السرة واما تزكية العلانية فيمشترط فيها
جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغيرهما سوى لفظ الشهادة
بالاجماع لان معنى الشهادة فيها اظهر ولهذا يختص بمجلس القضاء لا
اي يجوز لسامع ما يتعلق بالاقوال كالبيع بان سمع قول البائع بعث
وقول المشتري اشتريت والاقارب بان سمع قول المقر لفلان على كذا او
راي ما يتعلق بالافعال كحكم قاض او غصب او قتل ان يشهد قائل قوله
يجوز المقر في قوله السامع وان لم يشهد ويقول شهدة باع او اقترانه
عائى السبب فوجب عليه الشهادة كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد
ظاهرا وان كان بالتعليل فكذا لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد
وجد وقيل لا يشهد ولا على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع مكنى حقيقة
ويقول شهدا لا يشهدني كمالا يكون كاذبا ولا يسهو الشهادة بسماعة
من وراء الحجاب اي لو سمع الشاهد صوت من يشهد عليه من وراء الحجاب
لا يسهو ان يشهد لاحتمال ان يكون غيره اذ النغمة تشبه النغمة الا اذا تعيان
القائل بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد انه ليس فيه غيره ثم جلس
على المسلك وليس فيه مسلك غيره فسمع اقراره اذ لم يره اذ حصل
به العلم لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبل اذ اقر له اذ ليس من ضرورة جواز
الشهادة عند التفسير ان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض الجواز
لكن اذا خرج به لم تقبل كما سياتي او يرى شخص القايلا ويشهد عند انشائه
انما قلنا بنت فلان بن فلان قال الفقيه ابو الليث اذا اقرت امرأة
من وراء حجاب وشهد عند انشان انما قلنا بنت فلان بن فلان لا
يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا راى شخصها بعين حال اقرت
في يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها قال
ابوبكر الاسكاف المرأة اذا كشفت حسرت عن وجهها نقالت انما قلنا

بنت فلان وقد وهبت لزوجة مري فان الشهود لا يحتاج الى شهادة على
انها فلانة بنت فلان بن فلان مادامت حية اذ يمكن الشاهد ان يشهد
اليها فان ماتت فيحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها فلانة بنت
فلان بن فلان كذا في العادة ولا يشهد على الشهادة مالم يشهد عليها
لانها تصرف على الكل بازالة ولا يتحقق تنفيذ قوله على المشهود عليه والكل
الولاية الثانية للغير ضرر عليه فلان بد من الالة والتجمل منه ولا يشهد ايضا
من راي حظه الذي كتب فيه شهادة ولم يذكرها اي شهادة كذا القاص
يعني اذا وجد في ديوانه اقرار رجل بوجوب حق او شهادة مشهود وشهدوا
لرجل على رجل حتى وهو لا يذكره فلان يحكم به ولا ينفذه حتى يذكره وكذا الروا
يعني اذا لم يذكره لا يحل له الرواية لان كتمانها لا يحل لانه علم ولا علم
هنا لان الخط يشبه الخط ولا بالتسامع الا في النسب والموت والنكاح
والادخول والولاية القاصي واصل الوقف فان الشهادة بالتسامع
جائزة فيها اذا اجر بها رجلان او رجل وامرأتان عدولا والقياس ان لا
يجوز لان الشهادة لا تجوز الا بعلم كافر ولا يحصل العلم الا بالمشاهدة
والعيان او بالخير المتواتر ولم يوجد نصا كالبيع والاجارة بل ادعى بان
حكم المال سهل من حكم النكاح وجه الاحتسان ان هذه الامور تخضع لمعاينة
اسبابها خواص من الناس ويتعلق بها احكام تنفع الى القضاء والقول
وافترضا فلم يقبل فيها الشهادة بالتسامع اذى الى الحرج وتعطيل
تلك الاحكام بخلاف البيع والهبة والاجارة ونحوها لان كلام سميح كل احد
وانما يجوز ان يشهد بالتسامع اذا حصل له العلم بالتواتر او بانها
او باخبار من يثق به ويشترط ان يخبره رجلان او رجل وامرأتان لانه اقل
نصا يفيد العلم الذي يثبت على الحكم في المعاملة وقيل يكفي في الموت باخبار
واحد او واحدة لان الناس يكرهون مشاهدة تلك الحالة فلا يخبر بها
ان واحد او واحدة بخلاف النسب والنكاح وينبغي ان يطلق او الشاهد
بالا يقول شهد ان فلان بن فلان مات ولا يفترق حتى لو فترقه القضي انه
شهد بالتسامع لم يقبل شهادة هو الصحيح وانما قال اصل الوقف في
على انقراض القرون دون شرايطه لان اصل الوقف يشترط انما شرايطه

التي شرطها الواقف فلما تشهر قال الشيخ الامام طهري الدين المرعشي في لابه
من بيان الجهة بان شهدوا ان هذا وقف على المسجد والمقبرة ونحو
ذلك حتى لو لم يذكره واذا كان في شهادة تهم لا يقبل شهادتهم وتناولوا
لا يقبل شهادتهم على شرايط الواقف ان بعد ما ذكره وان هذا وقف
على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه بيد من غلبه فيصرف اليه كذا ولو قالوا
ذلك في شهادة تهم لا يقبل شهادتهم كذا في الكافي ويشهد راي جالس
مجلس القضاء بحدود اليه خصوص ان قاص وان لم يعين تقليد الامام
ايامه ويشهد ايضا راي رجل امرأة سكنان بيتا وبينهما ابسطا
الازواج انهما عرسه كما لو راي عينا في يد غيره على بظاهر الحال ويشهد
ايضا راي شئى سوى الوصي المعبر فان غير المعبر حكمه العوض في يد متعلق
بالرأى المقدّر متصرف كالمالك اي كما يتصرف المالك اذ له متعلق يشهد
المقدّر صورة رجل راي عينا في يد انسان ثم راي ذلك العيان في يد آخر
والاول يدعى المالك سعة الا يشهد بانه للمدعى لان الملك في الاشياء
لا يعرف يقينا بل بظاهرها فالا ليدل منازعة دليل الملك ظاهرا اذا شهد
به اي بانه ملكه قبله فان وقع في قبلة ملك الغير لا يحل له الشهادة بالملك
لان الاصل اعتبار البقايين في جواز الشهادة لما قرئ قوله صلعم اذا علمت
مثل الشمس في شهوده والافزع فاذا فترقه ذلك يصار الى يشهد به
فان فترقه اي الشاهد ان للقاضي شهادتهما بالتسامع في الصورة
الاولى او الحكم البعد في الصورة الاخيرة بطلت فانه اذا اطلق وقع في
قلب القاضي صدقة فيكون شهادة عنه عن علم ولا كذلك ان فترقه قال
سمعت كذا وقع هذا كان المرسل من الاخبار اقوى من المسند
كذا في الكفاية الا في الوقف فان الشاهد ان اذا فترقه شهادتهما
بالتسامع يقبل ذكره في العادة شهد انه شهد اي حضر وفي زيد او في
عليه فهو معاينة حتى لو فترقه القاضي يقبله اذ لا بد من الالة الميت ولا يصح
الا عليه الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول في المعاد صحتا كالبيع
والاجارة كالنكاح ونحوها حتى لو شهدوا على مزوج فقط اي بلا ذكر
القبول يقبل اي الشهادة بخلاف الهبة حتى لو شهدوا بالهبة بلا ذكر

لم تقبل كذا في العاية باب القبول وعدمه
 تقبل من اهل الايهاء اعلم ان اهل الايهاء على ما ذكر في الكتب الكلاسيكية
 اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقدا لاهل السنة وهم الجهمية والقرطبي
 والروافض والخوارج والمعتزلة والمشبعة وكل منهم اثني عشر فرقة
 فصاروا اثني عشر فرقة وعندنا تقبل شهادتهم خلاف للشيخ
 الا الخطابية من خلافة الروافض يعتقدون جواز الشهادة لكل من حلف
 عند حلفه بحق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا وقيل يرون الشهادة بشروطهم
 واجبة فيمكن الشبهة في شهادتهم وتقبل من الذي على مثل وان اختلفا
 مدة كاليهودي مع الضمادى وتقبل من الذي على المستأمن لان الله
 اعطى حالاً منه لكونه من اهل دارنا ولهذا يقبل المسلم بالذمي ولا يقبل
 بالمستأمن بلا عكس اي لا تقبل شهادته المستأمن على الذمي لقصور
 ولايته عليه لكونه اذني حالاً منه وتقبل الشهادة منه اي من المستأمن
 على منكر ان الحد ارحم وان كانا من اهل دارين كاليهود والترك
 لا تقبل لان الولاية فيما بينهم تنقطع باختلاف المنعطين ولهذا لا يجري
 التوارث بينهما وتقبل ايضا من عدو بسبب الدين فان العداوة
 الدينية تدل على قوة دينه وعدالة خلاف العداوة الدنيوية فانها حرم
 من ارتكبهما لا يؤمن من القول عليه وتقبل ايضا من ملتم اي تركب
 معصية صغيرة بلا اصرار عليها ان اجنب الكبار وهو معنى العداوة
 كحافة وتقبل ايضا من اختلف لاطلاق النصوص بلا تقييد بالجماع
 ولانه لا يخل بالعدالة هذا اذا تركه لعدو به من كبر او خوف حاكم ولو
 تركه استخفافا بالدين لم تقبل لانه لا يكون عدلا ولا يقدر على اوج
 وقفا اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجماع والمقادير لا تنوب الراي
 وقدره المتأخرون قيل سبع سنين الى عشر سنين وقيل اليوم السابع
 من ولادة ادم بعد ان لا يحتمل ولا يهلك به ومن الحضي ولو انما وجب
 اذا كانوا عدوا لافان قطع العضو وجناية الابوين لا يوجب قدحاً في
 العدالة وقيل بغير شهادته علقته الحنفية والحنابلة والروافض والاشاعرة
 شهادة الجنين مقبولة ثم انه ان لم يكن مشكلاً فلا اشكال فيه وان كان

مشكلاً يجعل امرأة في حق الشهادة احتياطاً والعقبى للمعنى وبأس
 لعدم التهمة وقد ثبت ان قنبراً شهد على عند شيخه فقبل شهادته
 وهو كان عتيقاً لعلي والعمال المراد عمال السلطان عند عامة المشيخ
 لان نفس العمل ليس بنفسه الا اذا كانوا على الظلم قالوا هذا كان
 في زمانهم لان الغالب عليهم الصلاح فاما الذين في زماننا فلا يقبل
 شهادتهم لغلبة ظلمهم كذا في الكافي وتقبل الشهادة لاجله وعنه
 حرم رضاعاً او مصاهرة كأم امرأة وبنتها وزوج بنته وامرأة ابنة
 وابنة لان الاملاك بينهم متميزة والايدي متميزة ولا يسقط لبعضهم
 في مال البعض فلا يتحقق التهمة بخلاف شهادته لقربانه ولادائه
 احد الزوجين للآخر وتقبل من كافر على عبد كافر مولاه او على كافر موكلاً
 مسلم يعني يجوز شهادته الكافر على عبد كافر مولاه مسلم وعكس ككافر
 موكلاً مسلم بلا عكس اي لا يجوز شهادته الكافر على عبد مسلم مولاه كافر
 وعلى وكيل مسلم موكلاً كافر فان مسلماً اذا كان له عبد كافر اذن له
 بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان كافرين بشراء وبيع جازت شهادتهما
 عليه لان هذه شهادته كافرهما مت على اثبات اربع على الكافر قصد اولهم
 منه الحكم على المولى المسلم ضمناً ولو كان المولى كافراً والعبد المأذون
 مسلماً لا تقبل شهادته الكافر عليه لان هذه شهادته كافرهما مت
 على اثبات اربع على المسلم قصد اولهم مسلماً وكل كافر اربعة او بيع
 فشهد على الوكيل شاهدان كافرين بشراء او بيع جازت شهادتهما
 عليه لانهما قامت لاثبات اربع على الكافر ولو ان كافرهما مت على مسلم بشراء
 او بيع لا تقبل شهادتهما عليه لانهما شهادته كافرهما مت لاثبات
 اربع على المسلم قصد الا انه شرح المسعودي لتلخيص الجامع الكبير لا يفرق
 على مسلم عطف على قوله تقبل من اهل الايهاء الا في الوصاية اذا اذ
 حقاً من قبل الميت على خصم حاضراً يعني اذا ادعى لا يضاء من نصرائي
 واقام شاهدين نصرائين على خصم مسلم واذا ادعى ان فلان ابن فلان
 النصرائي مات وهو وارثه واحضر مسلماً للميت عليه دين واقام
 شاهدين نصرائين على نسيبه تقبل وهذا استحسان والعقبى ان لا يقبل

وجه الاحتسان ان المسلمين لا يجوزون موت الضاري والوصاية
عند الموت غالباً وسبب ثبوت النسب النكاح وهم لا يجوزون نكاحهم ولو
لم يقبل شهادته النصيب على المسلم في اثبات الابطال الذي بناؤه
على الموت والنسب الذي بناء على النكاح اذ في ضياع الحقوق
المتعلقة بالابطال نصيب ضرورة كما قبلت شهادته القابلة للضرورة
ولامع اعني لان الاداء يقتضي اليقين بين الخصمين والمشهدود به ان
كان منقولاً ولا يميز الاعني بالانفة وفيه شبهة يمكن التخرج عنها بحسب
الشهود وحرقة اذا الشهادته من باب الولاية ولا ولاية له على احد
فلا يقبل شهادته ولو على كافر ومملوك صبي اذ لا ولاية على انفسها
فعلى غيرها اولى الا ان يحتمل اي الشهادته في الرق والصغير واديا
بعد الحرية والبلوغ في تقبل لان التحمل بالمعانة او السماع وهما لا
ينافيانها وعند الاداء صما من اصل الشهادته ومحدود في ذوق
وان تاب لقوله تعالى ولا تقبل لهم شهادته ابد الا ان يحذر كافر ان يسلم
فان الكافر اذا اذ في القذف لم يجز شهادته على اصل الذمة لان شهادته
على جنسه فمردومة لحذف فالاسلم قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين
لان هذه شهادته استنفاداً بالسلام ولم يلحقها رد وهي الشهادته
على اصل السلام لانها لم تكن ثابتة زمان الرد والحد فلما جاز شهادته
على اصل السلام جازت على الكفار ضرورة بخلاف العبد اذا اذ في القذف
ثم عتق حيث يرد شهادته اذ لا شهادته للعبد اصلاً حال رده فثبت
الرد على هذا ونحوه فاذا احدث كان له رد شهادته بعد العتق من تمام
حده وسجوان في حادثة السجج يعني اذا احدث بين اهل السجج
حادثة في السجج واراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة لم تقبل
لكونهم شهوداً كذا في الجامع الكبير واصله فرقة ورجوع وعرس وسيد
لعبد ومكاتبه اهل فيه قوله عليه السلام لا تقبل شهادته الولد لولاه
ولا الالة لولاه ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لافراته ولا العبد
ولا المولى لعبد ولا الاجير لاسنابج والمراد بالاجير على قول المشايخ
التحميد الخاق الذي يعد ضرراً استاذه ضرر نفسه ونفعه نفسه

معنى

معنى قوله عدم لاشهادته للقانع لاهل البيت وقيل هو الاجير مسانمة
او مشاهرة لانه يستوجب الاجير بمنافة فاذا شهد له في مدة الاجارة
فكان استباحه عليها وشريكه فيما يشتركان فيه لانها شهادته لنفسه
من وجه فلو شهد فيما لا يشتركان فيه تقبل لعدم التهمة ومحتب يعمل
الردى لاضراره على الفسق وانه من في كلامه بين وفي اعضائه فكسرت
ولم يشتر شي من الاعمال الردية فلا مرد شهادته وناحية ومغنية لاد
لا ركبها المحرم طمعا في المال والمراد بالناحية التي تنوح في مصيبة غيرها
واتخذت مكسباً والتغنى للهورام في جميع الاديان خصوصاً اذا كان
من المرأة فان نفس رخص الصوم منها حرام فضلاً عن ضم الغنا اليه
ولهذا لم يقيد بهنا بقوله للكل وقيد بها فيما سياتي وعدم الشرب
اي شرب الاشربة المحرمة فان ادمان شرب غيرها لا يسقط الشهادته
مالم يسكر على اللهو شرط الادمان ليكون ذلك ظاهراً منه فان من شرب
الخمر سراً لا يظهر ذلك ويخرج من كونه عدلاً وان كان يشرب الخمر كثيراً
وانما يسقط عدالة اذا كان يظهر ذلك ويخرج سكراناً ويلعب القصب
اذ لا مودة لمنه ولا يحزر عن الكذب عادة كذا في الكافي وعدوه بسبب
الدنيا قال في المحيط لا يجوز شهادته رجل على رجل بينهما عداوة في شيء من
امور الدنيا وقال الزاهد ما ذكر في المحيط اختيار المتأخرين وانما
الرواية المنصوصة بخلافه فانه اذا كان عدلاً لا يقبل شهادته قال
الشيخ وعليه لا اعتماد ومن يلعب بالظهور لشدة غفلة واصراره
على نوع لهو ولان الغالب انه ينظر الى العور في السطوح وغيرها
وهو ضيق فاما اذا امسك اطعام الاستينس لا يطيرها لا يزال عدلاً
لان امسكها في البيوت مباح او الطيور لانه من اللهو او معنى للكل
لانه يصير على نوع فسق ويجمعهم على ارتكاب كبيرة ولا يمنع عادة عن المحار
والكذب واذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لا زال الوحشة
فلا يقبل في الشهادته او يرتكب ما يحبه اي يأتي نوعاً من الكليات المحرمة
لعدم لوجود تقاطع بخلاف اعتقاده واذ ليل فله وبانه فلعلى تحري على
الشهادته زوراً كذا في الكافي قوله تعالى هذا مخالف لما نقلناه

في شرب الخمر سركس التوفيق بينهما ان المراد بار كتاب يحذر به لئلا يترك
ما يحذر به بالفعل ولا يكون ذلك لا باظهاره واطلاعه المشهود عليه
او يدخل الحمام بلا ازار لان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم
المبالاة او ياكل الربوا لانه في سق وشرط في المبسوط ان يكون شهوا
ياكل الربوا لان التجار قديما يتخصمون عن الاسباب المفسدة للعقود
وكل ذلك ربوا فلابد من الاستمرار او يلعب بنرد او يمارى في شطرنج
او يترك به اي بالشطرنج الضلوة لان كل ما منها كبيرة تدل على الاندانة
فاما على مجرد اللعب بالشطرنج بدون تخار و ترك صلوة فليس يفسق مانع
لشهادة وان كان مكرها عندنا لان الاجتهاد فيه مساهل لكونه من
عند الشافعي واما من يلعب بالنرد فهو ردي وود الشهادة مطلقا او يترك
او ياكل على الطريق فيدها او يظهر سب السلف وهم الضحايا رضوان
انقدح عليهم جميعا لان هذه الافعال تدل على قصور عقل وحرارة من
لم يمنع عنها لا يمنع عن الكذب بخلاف من لا يتركها شهدا اي انها
الميت على ان اباها اوصى اليه اي جعل هذا الشخص وصيا وهو في ذلك
الشخص يدعيه اي كونه وصيا صححت اي شهادهما استحسانا فان انكر
الوصي ذلك لم يقبل القياس ان لا يقبل وان ادعى كشهاده وانشي
الميت اي غريمي لها على الميت دين وعلويته اي غريمي للميت عليها
والموصي لها اي رجلين اوصى لها الميت ووصيته على الاوصياء ان نصب
الوصي وهو متعلق بقوله كشهاده وكان القياس ان لا يقبل شهادة
هؤلاء لانها يخرجون الى انفسهما معهما بشهادة واما في ذلك لان الوالي
قصد ابها نصب من يتصرف لها ويقوم باحياء حقوقها والغريمين
قصد انصب من يستوفى حقهما ويران بالرفع اليه والوصيين قصد
نصب من يعينهما على التصرف في مال الميت والموصي لها قصد انصب
من يدفع اليها حقها وجب استحسان انما ليست بشهادة حقيقة
لانها توجب على القاضي بالانكشاف منه بدونها وهذه ليست كذلك
لكنه من نصب الوصي اذ ارضى الوصي والموت موقوف حفظ الاموال
الخاصة عن الضياع لكن عليه ان يتامل في صلاحية من ينصبه واحليته

وهؤلاء بشهادتهم كفون مؤنة التبعين ولم يثبتوا بها شيئا فصالحا
في كونها ليست بحجة بل اذمة مؤنة تعيد القاضى ولو شهد ان اباها
القريب وكل يقبل ويبرر وت اي شهادهما سواء ادعى اي لو قيل ان
اولا تمكن الشهادة في شهادهما لانها يشهدان لابيها وقدر بطلانها
كالشهادة على جرح جرد وهو ما يفتق الشاهد ولا يوجب عليه حتى يشترع
او العبد فانها لا تقبل كفا سق او اكل الربوا او اذمة استاجرهم ونحو ذلك
كما سياتي لانها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي التماس
والفسق ليس كذلك لانه يدفعه بالتوبة والاستيجار وان كان اذرا
زايد على الجرح لكن لا خصم في ابانة اذ لا تعلق له بالاجرة حتى لو اقام
المدعى عليه البينة ان المدعى استاجرهم بكذا واعطاهم ذلك من ماله الذي عنده
يقبل كما سياتي قال صدر الشريعة اذا اقام البينة على المدعى فاقام
الخصم البينة على الجرح الا كان الجرح جرحا مجردا لا يعتبر بنية الجرح واما
قلت اي صورة المسئلة هذه لانه ان لم يقع البينة على العدة فاجز
بجزان الشهود فسيق او اكل الربوا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدة
لا سيما اذا اخرج خبرا ان الشهود فسيق اقول حقيقة ان جرح
الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهي من باب التاينات
ولذا قبل فيه خبر الواحد كما في كتاب كراهية الاستحسان وبعد
التعديل رفع للشهادة بعد ثبوتها حتى يجب على القاضي العمل بها ان لم
يوجد الجرح المعبر ومن القواعد المقررة ان الرفع اسهل من الرفع
الستر في كون الجرح مجردا مقبولا قبل التعديل ولوس واحد وغير مقبول به
بل يحتاج الى نصيب الشهادة وابنائت حتى الشرع او العبد فاحتمل
بهذا التحقيق ما عرفت عليه بعض المتصنفين بلا شعور على ما في القائل
ومع ذلك ذاهل عن القواعد وغافل حيث قال اقول فيه نظر اذ
الغرض ان مثل هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود
او بعد فلا حاجة الى ما ذكره من الصور المقتضية ولذلك قلت بعد
التعديل قبل قبلت مثل ان يشهدوا وبعد على ان شهود المدعى
فسقة او ذنابة او اكل الربوا او شرية فمراوع اقرارهم انهم شهدوا

بالمرور او على اقرارهم انهم اجروا هذه الشهادة او على اقرارهم ان
المدعى مبطل في هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم عليه في هذه المادة
وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت لا
ترفع الا باثبات حق الشئ او العبد نجس وليس في شئ مما ذكر
اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كانت في
الدفع كما قد قبلت على اقرار المدعى بقسقه او اقراره بشهادتهم
او بانه استاجرهم على هذه الشهادة لانه اقراره بانه لا حق له في دعواه
وقبلت ايضا على انهم اي الشهود عبيد او محدود ولقدف وانهم زوا
او وصفو بالزنا او سرقوا منى كذا او شربوا الخمر ولم يتقدم العهد
بالا لم يزل الرجح في الخمر لم يفسد شهره في الباقي قيد بعدم التقدم اذ لو كان
متقدما لا تقبل لعدم اثبات الحق لان الشهادة بحق متقدم
او شركاء المدعى والمدعى لعلهم يشتركون فيه او قذف والمقدوف
يدعيه او انه استاجرهم بكذا واعطاهم اياه اي الاجر مما كان له عليه
او انى صا حتمهم على كذا او دفعه اليهم على ان لا يشهدوا على زور او شهد
زورا فانما اطلب اعطينهم وانما قبلت في هذه الصور لان في بعضها
حق الله تعالى وبعضها حق العبد والى جهة ماسة الى احياء هذه الحقوق
من اى شاهد رده قاض في حادثة اى لم يقبل شهادته فيها ليس لغير
اى قاض غيره قبوله فيها لان الظاهر ان رد الاول لوجه شرعى فلا يجوز
مخالفة الثاني لا شهادة قاصرة شهادتهم غيرهم تقبل في مثل ان شهدا
بالا بانه اذكر انهما في الخصم فشهد به اقران فانما تقبلان لان
الحاجة الى الشهادة لا اثبات به المدعى عليه حتى يصير خصما في اثبات
الملك المدعى ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كل الحكمين بشهادة فريق
واحد لو فريقين ثم اذا شهدوا بالثبوت في المدعى عليه سالهم القاضي عن
سماع تشهدون انهما في بين او من مفاينة لانهم يتأسفوا اقراره
في بين وظنوا ان ذلك يطلق بهم الشهادة كذا في العادة وان شهدوا
بأن الملك في الحدود واقران بالحدود حيث تقبلان لما ذكر وان شهدوا
على الاسم والنسب لم يعرفوا الرجل بعينه فشهدوا اقراره انه المسمى به

اي بذلك لانهم وبنيت في نظام حاشد عدل فقال او تمت بعض شهادتي
لم يضر ما يعني بعد ما شهد بذكر لفظا ترك في شهادته فذكره تقبل اذ لم
يكن فيه مناقضة واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يرجع عن مكانه
جاز ذلك اذ كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وانه شرط حسن
ذكره الزاهد في بيته الموت من الجرح اولى من بيته الموت بعد البر
يعنى رجل جرح انسانا ومات الجرح فاقام اولياؤه بيته اذ مات بسبب
الجرح واقام الضارب بيته اذ جرحه مات بعد عشرة ايام فبيته اولياؤه المقول
اولي وبيته الضارب اولى من بيته كون القيمة مثل النعم يعني ان وصيا
باغ كرم الصبي وبلغ الصبي واقرع غيبنا واقام بيته واقام المشتري بيته
ان القيمة الكرم في ذلك الوقت مثل النعم فبيته الضارب اولى لانها ثبتت
اذا اريد اولي لان بيته الف باجج من بيته الصبي وبيته كون مصر
عاقلا اولى من بيته كونه مخلوط العقل او مجنونا يعني ان امه اقامت
بيته ان مولانا دبر ما في فرض مودة وهو عاقل واثبت الورثة بيته ان كان
مخلوط العقل فبيته الامة اولى وكذا اذا خالع اقراره ثم اقام الزوج
بيته ان كان مجنونا وقت الخلع واثبت بيته على كونه عاقل او كان
مجنونا وقت الخلو فاقام وليه بيته ان كان مجنونا والمرأة على ان
كان عاقلا فبيته المرأة اولى في الفصلين وبيته الاكرام اولى من بيته
الطوع يعني لو اثبت اقرارا انسان بشئ طايعا فاقام المدعى عليه بيته انى
كنت كمرانه ذلك الاقرار فبيته الاكرام اولى لانها ثبتت خلاف الظاهر
باب الاختلاف في الشهادة
اعلم ان مبنى البينة على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد
لا تقبل بلا دعوى من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على مطالبتهم
ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى لان
اقامة حقوقه تعالى واجبة على كل احد فكل احد خصم في شأنها نصا وكان
الدعوى موجودة ومنها ان الشهود اذا شهدوا باكثر من المدعى
كان المدعى مكلهم فيبطل شهادتهم واذا شهدوا بالاقول تقبل بواقف
فيه ومنها ان الملك المطلق ازيد من المقيّد لثبوت من المال والملك

بينا البيع مع بيته الرهن اذا اجتمعا
كانت بيته البيع اولى وانكسره

بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين
ليس كما لا اختلاف بين الدعوى والشهادة لان الشهادة لا تكون
بشيء ان يكون كل منهما مطابقا لا في المعنى وفي لفظ لا يوجب
اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي ان يكون
في المعنى فقط ولا جرة باللفظ كذا في الفصول وسيا في زيادة توضيح
به وبه يعلم ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث قال شرط المطابقة
الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين لفظا ومعنى في هذه الاوقات
يجب موافقة الشهادة للدعوى لا لفظا ومعنى مقابل معنى فقط
فلو ادعى ملكا مطلقا فشهد الملك بسبب كدعوى الارباب لا يثبت
مثلا قبلت لانهم شهدوا باقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة
للمطابقة معنى كما ذكره بعكسه اي لو ادعى ملكا بسبب وشهد الملك
مطلقا لا اي لا تقبل لانها شهدا باكثر مما ادعى فتبطل كذا ويجب
تطابق الشهادة بين في المعنى واللفظ لا يوجب اختلاف اي اختلاف
المعنى بان تطابق لفظها على افادة المعنى بطريق الوضع لا الضمن
وعندهما يكف الا اتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل ثلثة درهم فشهد
شاهدا بدينار واخر بدينارين واخر بثلثة وآخر بربعة وآخر بخمسة
لم تقبل عند عدم المطابقة لفظا وعندهما يقضى بربعة لاتفاق
الشاهدين الاخيرين فيها معنى فلو شهد احداهما بالثلاث والآخر
بالخروج قبلت لان اتحاد معناه كذا الله والعطية وكجها ولو
شهد احداهما بالالف والاخر بالالفين او مائة ومائتين او مائة وثلثين
او ثلث ردت لاختلاف المعنيين كما اذا ادعى عضيا او ثلثا فشهد
احدهما به والاخر بالاربعة حيث لا تقبل بخلاف اذا شهد بالالف
به حيث تقبل وقبلت على الف في بالالف مائة اي في شهادة احدهما
بالف والاخر بالف ومائة ان ادعى المدعي الاكثر وهو الف مائة
لاتفاقهما في الالف وتقر احداهما بمائة بخلاف اذا كان يدعى الف
فقط حيث لا تقبل لان المدعي كذب من شهد بالزيادة هذا الذي
ذكرنا ما هو في الدين وفي الغالب تقبل على الواحد كما لو شهد واحد

ان من بين العبد من له و آخر ان هذا القبلت على العبد الواحد الذي
اتفقا فيه بالاجماع كذا في باب الشهادة في السر من المحيط وتي
العقد لا اي لا تقبل مطلقا اي سواء كانت على الاقل والاكثر او كان
المدعي هو البائع او المشتري فلو شهد واحد بشراء عبدا او كذا بثلثة بالالف
واخر بالف وخمسة ردت لان المقصود اثبات السبب والعقد
فالباع بالف غير الباع بالف وخمسة فاختلاف المشهود به لا يخلو
الثنى فلم يتم القصة على واحد منهما ولان المدعي يكون باحدا شاهدا
كذا العتق بمال والصديق نودد الوص والخلع ان ادعى العبد في الحق
الاولى والقاتل في الثانية والراهن في الثالثة والمرأة في الرابعة
لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العقد وهو يختلف
لما عرفت وان ادعى الاخر بالالف قال هو لي العبد اعتك على الف وخمسة
والعبد يدعي الالف او قال لي القصاص ما تحتك على الف وخمسة
والقاتل يدعي الالف وكذا الباقين فالدعوى الالف في وجوبها اذا
ثبتت العقود والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق في الدعوى
في الدين كذا في الهداية والمدعي في الرهن اذا كان المرتهن كان دعواه في
الدين بلا إخفاء لان الرهن لا يكون الا بعد تقادم الدين فقبل البيعة
في حق ثبوت الدين كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالالف ضمنا او
بتعاليق كذا في الكفاية قال صدر الشريعة ليس هذا الدعوى لغيره لان
الدين يثبت باقرار المدين فيمكن ان يقر عند احد الشاهدين بالف
وعند الآخر باكثر ويمكن ايضا ان يكون الحق هو الاكثر لكنه قضى الرأيه
على الالف او براء عنه احد الشاهدين دون الآخر فالنفيق بينهما يمكن
اما ههنا فالمال يثبت بتبيعة العقد والعقد بالالف غير العقد بالالف
فيبقى على كل واحد شهادة فرد فلا تقبل كما في الطرف الاخر اقول
جوابه ان المشبهة لا يجب ان يكون في حكم المشبهة بجميع الوجوه بل المراد
بكونه كدعوى الدين ان الشاهدين اذا كانا مختلفين لفظا لا يقبل
عند ابي حنيفة وان كانا متفقين فان ادعى المدعي الاقل لا يقبل
الشاهد بالاكثر وان ادعى الاكثر تقبل على الاقل وانما كان كذلك لان

المال في هذه الصور الرابع وان كان ثابتا بالعقد جين العقد وتبادل
لكن الادصار بالعكس جين الادعى لما عرفت ان صاحب الحق اذا
اعترف بالعقد والعقود والطلاق والمدعى في الرهن اذا كان هو المدين
كان الادعى في الدين ولا يعتبر العقد وان اعتبر بالتبع للدين كما في
الرهن فظهر ان قوله فالمال ينبت بتبعية العقد انما نشأ عن عدم
التفرقة بين ثبوت العقد وزواله فثبتت الجارة كالباع في اول
المدة للحاجة الى ثبات العقد وكالدين بعد ما والمدعى هو المورث اذا
لا حاجة هنا الى ثبات العقد والنكاح يصح بالاقول مطلقا اي سواء
كان الادعى من الزوج او المرأة والمدعى يدعى لاقول او الاكثر وعندنا
يبطل الشهادة ولا يفتى بشئ كما في البيع لان المقصود من الجاهل
اثبات السبب والنكاح بالف غير النكاح بالف خمسة ولا ان المال
في النكاح تابع ولهذا يصح بلا تسمية المهر ومن حكم النكاح ان لا يغير المال
الا يري انه لا يبطل بغيره ولا يفسد بنفسه فكذا لا يختلف باختلافه
اذا اتفقا على ما هو الاصل هو الملك الخ فوجب القضاء به واذا جوب
بقية المهر ما لا مشقة فوجب القضاء باقل المقدارين كما في المال المنفرد
بالف وقال احدنا قضى خمسة قبلت بالف لانها اتفقا عليه كما
اذا شهد القرض الف وقال احدنا قضاه اي ذلك القرض قبل الشهاد
على القرض لانها اتفقا عليه ورد قوله قضى كذا اي قضى خمسة في الاول
وقضى القرض في الثاني لانه شهادة فرد الا اذا شهد معه آخر اوضح
نصب الشهادة ولا يشهد من علمه اي القضاء في صورتين حتى يفر
المدعى بما قبض لئلا يكون اعانة على الظلم شهد بقتل زيد يوم كذا
بمكة وشهد اخر ان بقتله في اي في ذلك اليوم بكونه روتا يعني ان
اربعة رجال اجتمعوا عند قاضي فشهدوا انهم باذروا والاخر الا
بما ذكرنا تبارك شهدا لانه احدى الطائفتين كاذبة بقيت فان
قضى احداهما ردت الاخرى لوجها الاول بالتسليم شهد بقتل بقره
واختلفا في لونهما بان قال احدنا كانت بيضاء والاخر كانت سودا
او قال احدنا كانت صفراء والاخر كانت سودا او قال احدنا

كانت صفراء والاخر كانت حمراء قطع وقال لا يقطع لانها اختلفا في
المشهدود فيمنع به القبول كما اذا اختلفا في الذكورة والانوثة واختلفا
في اللون في الغصب بل اولى اذ الثابت بالغصب ضمان لا يسقط بها
والثابت منها لا يسقط بهما ولانها اختلفا فيما ليس من صلب الشهادة
ولهذا لو سكتا عن ذكر اللون يقبل شهادتهما والتوفيق ممكن لان الاول
قد يجتمعان بالان يكون احد شقيقا سود والاخر ابيض ويرى احد الشاهدين
احاطتهما والاخر الآخر بخلاف الذكورة والانوثة لانه لا يعرف الا بالفرق
منه وعند القرب لا يقع الاشتباه فلا يستعمل بالتوفيق وبخلاف الغصب
لانه يقع في النهار غالبا فيمكن الشاهد من القرب من الغصب فيتمالك
في جميع الوان المفصولة فلا يستعمل بالتوفيق ملك المورث لا يفتى
لوارثه بل بآخر الشاهدين وبيان معنى الخبر بقوله يقولان مات وترك
ميراثا وذا ملكا وفي يد اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالميراث
هل يحتاج الى الجرد والنقل هو ان يقول ذكر في المتن او لا قال بخلافه
ومحمد رحمه الله لا بد منه خلافا لابي يوسف هو يقول ان ملك المورث
ملك الوارث لكون الورثة خلفاء له ولهذا يرد بالعيب ويرد عليه نصيب
الشهادة بالملك المورث شهادة به للوارث وصحها يقولان ملك الوارث
يتجدد في حق العيب ولهذا يجب عليه الاستبراء في الجارية المورثة ويحل
للوارث الغني ما كان صدقة على المورث الفقير المتجدد ويحتاج الى النقل
ليلا يكون استصحاب الحال مثبتا لكن يكفي بالشهادة على قيام ملك
المورث وقت الموت لثبوت الانتقال في ضرورة وكذا الشهادة على
قيام يده لان الايدي عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذ
الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يستوى اسبابه ويبين ما كان
بيد من المفصولة والودائع فاذ لم يبين فالظاهر من حاله ان ما في يده
ملك فنجعل اليد عند الموت دليل الملك كذا اي كالحرف في اعادة قايده قولهما
اي الشاهدين كان اي ما يدعيه هذا الوارث لابيها اعادة او ادعى
او اوجه ذاليد يعني اذ مات رجل فقام وارثه بينة على دارها كانت
لابيها اعادة او ادعى الذي هي في يده فانه يأخذها ولا يكلف البينة

ان مات وتركها ميراثا له بالاتفاق وانما عند ابي يوسف فلا لا يوجب
 الجرح في الشهادة وانما عند فلان قيام اليد عند الموت يعني عن الجرح
 وقد وجدت لان يد المستقر والمودع يد المعير المودع شهد ابي حنيفة
 كذا روت يعني اذا كانت دارني يد رجل فادعي اخر انها له واقام بينة
 انها كانت في يده من شهر او سنة لم تقبل عن ابي يوسف انها تقبل لان
 الثابت بالبينات كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعي عليه بدفع
 اليه المدعي اتفاقا ولما ان هذه الشهادة قامت على مجهول وهو اليد فانها
 الا ان منقطعة ويحتمل انها كانت يده ملك او ودية او اجارة او خصب
 فلما يحكم بما عداها بالاشك الا ان يقولوا اني لشاهدان وانه اي المدعي
 عليه احدت اليد فيه فيقتضي ان اي المدعي باليد ويقر اي المدعي عليه بالتسليم
 اليه اي المدعي لكن يصير اي المدعي به عليه اي يقر واليد عنه مقتضا
 عليه حتى لو برهن اي المدعي عليه بعد على انه ملكه تقبل كذا في الحاشية وان
 اقر المدعي عليه اي يكون فيه يد المدعي او شهد انه اي المدعي عليه اقر به
 المدعي اي بانه كان في يده او اقر بملكه او شهد انه اي المدعي عليه اخذ
 من يده اي المدعي دفع اي اليه المدعي كذا في الكافي الله اعلم بالصواب
باب الشهادة على الشهادة
 اعلم ان جوازها استحسان والقبول لا يقتضي لان ادائها عبادة لله
 لم تزل الا للاحق للشهود والعدم الاحسار والامانة لا تجزى في العبادة
 البدنية لكنهم استحسنوا جوازها في كل حق لا يسقط شبهة نشد الى جهة
 اليها لان الال لا يجر عن ادائها الموت او سفره او نحو ذلك فلم تجز
 لادى الى ضياع كثير من الحقوق ولهذا جازت وان كثرت اعني الشهادة
 على شهادة الفروع ثم وثقتم لكن فيها شبهة البدلية لان البدل لا يصار
 اليه الا عند العجز عن الال هذه كذلك ولذا لا تقبل فيما يسقط بالشهادة
 كشهادة النساء مع الرجال وتقبل فيما لا يسقط شبهة بشرها فقدر
 حضور الاصل اي اصل الشاهد على القضية بموت ورحى اي يكون
 وضياعه لا يستطيع به حضور مجلس الحاكم او سفره اي يكون غائبا
 مسير ثلثة ايام فصاعدا فان جازها للمحاجة وانما تستعذر عن جرحها

الكل وبهذه الاشياء يتحقق العجز بالموت وعن ابي يوسف انه ان كان
 في مكان لو غدا لاداء الشهادة لا يقدر ان يبيت باهلك صحح الاشهاد
 احياء لحقوق الكل قالوا الاول حسن والثاني ارفق وبه اخذ الفقهاء
 ابو الليث وشهدا شهادة عدد عن كل اصل لقول علي رضي لا يجوز على
 شهادة رجل الا شهادة رجلين وان لم يغير فرعاها يعني لا يجب ان
 لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شهادة شاهدين عن كل اصل
 ثم بين كيفية الشهادة على الشهادة بقوله بان يقول لال محاطا
 للفرع اشهد على فلان اني اشهد بكذا اي بان فلان بن فلان انك
 اقرتني بكذا مثلاً ويقول الفرع اشهد ان فلانا اشهدني على شهادة
 بكذا او قال اي فلان اشهد على فلان اني بذلك اذ لا بد من شهادة الفرع
 وذكر شهادة الال وذكر التحميل والعبارة المذكورة تفي بذلك كله وهي
 وسط العبارة وطها عند الاداء لفظ الطول من هذا وهو ان يقول الفرع عند
 القضي اشهد ان فلانا اشهد عندى ان فلانا على فلان كذا من المال
 واشهدني على شهادة فارق ان اشهد على فلان اني بذلك الان فذلك
 ثمان شينيات والمذكور اولا خمس شينيات واقرتني وهو ان يقول الفرع
 عند القاضي اشهد على شهادة فلان بكذا او فيه شينيات ولا يحتاج الى زينة
 شئ وهو اختيار الفقهاء واستاذة ابي جعفر كذا في العناية صح تعديل الفرع
 لا اصل لانه ان كان عدلا يصح للتركية والالم يصلح للشهادة لا يقال بوثقتم
 لان شهادة نفس لا يصح الا بعد يله لانا نقول لعدول لا يتم بمثل كما لا
 يتم في شهادة نفسه مع احتمال انما يشهد ليصير مقبول لقول كاحد
 اي كما يصح تعديل احد الشاهدين لآخر لما ذكرنا انه ان كان عدلا لا يخ
 وان سكت اي الفرع عن تعديل اصل صح تعديما اي نقل شهادة الال
 وان كان مستورا كذا في المحيط وعدلوا اي بتعرف القضي الذي يسمع
 شهادة الفروع عدالة الاصول ممن هو اصل للتركية كما حقه واشهد
 فان ثبت عدالتهم حكم الال فلا انكر الاصل شهادة بطل شهادة الفرع
 قال في الكافي يعني المسئلة انهم قالوا اننا لشهادة على هذه الحادثة
 وما نواو غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادة تهم بهذه الحادثة

اما مع ختمهم فلا يلتفت الى شهادته الفروع وان لم ينكر او هذا لان
التحليل شرط وقد فلت للتعارض بين الخبرين يعني خبر الاصل وخبر الفرع
وقال الزبلي معناه اذا قالوا شهدوا الاصل لم يشهدوا على شهادتنا
فما نوا او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند الحاكم لم تقبل شهادتهم
لان التحليل شرط ولم يثبت للتعارض بين خبر الاصل وخبر الفروع لان
الاصل لا يحتمل ان يكونوا اصداقين فلا يثبت التحليل مع الاحتمال ما
اقول قد وقعت العبارة في الهداية وشروط وسائر المعبرات هكذا
وان انكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على احد مع
الاشهاد للشهادة فكيف يصح تفسيره ولعل منشأ غلطه ان لم لان
التحليل لم يثبت للتعارض فان معنى التحليل هو الاشهاد وخفي عليه ان
التحليل لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة بل هذا يبلغ من انكار الاصل
لان كناية وهي بلغ من الصحيح شهدا عن اثنين على فلانة بنت فلان
الفلانية وقالوا اخرنا بمقرهما وجاء المدعي باخراة لم يعرفنا انما هي قيل
اي المدعي مات شاهدين انما هي ان التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادتهما
والمدعي يدعي ان تلك النسبة للضرورة ويحتمل ان يكون لغيره فلا بد من اثباتها
للضرورة فمذا من قبيل امر من شهادة قاصرة بتمها غيرهم كذا الكتاب
يعني ان القاضي اذا كتب لي قاضي خزان فلانا شهدا عندي بكذا على
فلانة بنت فلان الفلانية واخبر المدعي اخراة عند القاضي المكتوب اليه
وانكرت المرأة ان تكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من شاهدين
آخرين يشهدان انهما هي المنسوبة بتلك النسبة ولو قالوا اي الشاهدان
فيما اي في المستقلين المذكورين لبيان النسبة التامة لم يجز حتى
يسببا الى خدحها بسكون النماء القبيلة الى حصة او جدحا اذ لا بد
من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة الى بني تميم عامة اذ
لا يحصل مدعي بخلاف النسبة الى الفرع لانها خاصة حتى ان ذكره يقوم
مقام ذكر الجدة لانه اسم الجدة الا على مقام مقام الجدة الا في شهادته
الاصل على شهادته ثم شهدا اي الفرع عنهما اي عن الشهادة على شهادته
لم يصح اي نفيه كافران شهدا على شهادته مسلمين كافر على كافر لم يقبل

لذا

كواشهادتهما على القضاء لكافر على كافر وتقبل شهادته رجل على شهادته
ابيه وعلى قضاء ابيه في الصحيح هذه المسألة الاربع من الخاتمة
من طهارة شهد زورا بالافتراف نفسه انه شهد زورا او شهد يقبل
رجل او مودة نجا حيا او شهدا برؤية الهلال فمضى ثلثون يوما وليس
بالشهاد ولم ير الهلال ونحو ذلك عزز بالشهر قال في الكافي اعلم ان
شهادة النور يورث اجماعا الفصل القضاء بشهادته او لالة انك
كيرة الفصل ضررها بالمسلمين وليس فيها حد بقدر فيوزر زواله و
تكميل الا انهم اختلفوا في كيفية فقال ابو جعفر شهره شهره فقط و
يضرب ويحبس هو قول الشافعي لانه روى عن عمر رضي الله عنه ان
النور اربعين سوطا ويحبس وجهه ولا ان شرها كان شهر ولا
يضرب فيبغضه الى سوقه ان كان سويا واليه قوله ان كان لا غير سوتي بعد العصر
في اجمع ما كانوا يقولوننا وجدنا هذا من اهلنا حذروه وحذروه
النس وشرح كان قاضيا في زمن الصحابة رضي الله عنهم هذا الشهر لا
يخفى على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم جميعا ولم ينكر احد منهم في عمل الاجماع
باب الرجوع عنها
هو ان يقول كنت بمطليهما اي الشهادة وجوه كان يقول رجعت
عما شهدت به او شهدت بزور فيما شهدا فلا يكون انكارا رجوعا
لان الرجوع يقتضي سبق وجوده لا يصح اي الرجوع الا عند القاضي
سواء كان هو الاول او غيره لان الرجوع توبة والتوبة على حسب الجناية
فالستر بالستر والاعلان بالاعلان وشهادة النور جنابة في مجلس
الحكم فالنوبة تقيده واذ لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي فاذا
ادعى المشهود عليه رجوعا واقام عليه بينة او عجز عنها وادعى تخليف
الشاهد لم يقبل القاضي بينة عليها ولا يحلفها لان البينة واليمين
يقيمان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في دعوى غير مجلس القاضي
باطلة حتى اقام البينة اذ رجوع عند قاضي فلان وختمه المال قبلت بينة
لصحة السبب وحكم بعد القضاء وبقي المال الموقوف والنصفان اما
التعذر فلما قرأنا القاضي اي قضيان ما اتفقا به شهدا زورا فلا تقرأ

عنها

على انفسهما بسبب الضمان وهو الشهادة الباطلة والنساقض للمنع
حكم اقراره على نفسه وانما قال بقض المال لان القاضي اذا قضى لم
ينقض المدعى مدعاه لا يجب لضمان لعدم الاتفاق ولم ينقض الى
القضاء لانه كما لا يتحقق بالكلام المتناقض لا ينقض بالكلام المتناقض
وكلمة قبل اي قبل القضاء التزير فقط وقد مر العبرة في حق الضمان
للباقى لا الرجوع هذا هو الأصل وقد فرغ عليه بقوله فان رجعا احدهما
ضمن النصف اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة ببقاء احدهما
على الشهادة ببقاء الحجة في النصف فيجب على الرجوع ضمان ما لم يتحقق
فيه وهو النصف يجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم ينقض
ببقاء بعض العلة كابتداء الحول لا يتحقق على بعض النصف وينقض
ببقاء بعض النصف وان رجعا احدهما لم يضمن اي الرجوع اذ يقع
ببقاء شهادته على الحق وان رجعا اخر ضمانا اي الرجوعان النصف
اذ يقع على الشهادة من يبق به نصف المال وان رجعت امرأة من
رجل وازاين صحت الرجوع اذ يقع على الشهادة من يبق به ثلثه لا ربع
وان رجعا ضمننا النصف لبقاء من يبق به النصف وان رجعت
ثلاث من رجل و عشرة نسوة فلا ضمان لبقاء من يبق شهادته على المال
وهو رجل و ازانان فان رجعت اثنى صحت التسع الرجوع لبقاء من
يبق شهادته ثلثة ارباع الحق اذ النصف يبق بالرجل والربع بالباقي
وان رجعا كل اي الرجل والنساء فعليه السدس عند النصف
عندهما وما يبق وهو خمسة الاسداس في الاولى والنصف في الثانية
عليهن على القولين لهما ان النساء وان كن في الشهادة لم ينعن
ان مقام رجل واحد وهذا لا يقبل شهادتهن الا بانضمام رجل كان
الثابت بشهادة نصف المال بشهادتهن نصفه وكذا ان كل ارجع
تقوم ان مقام رجل واحد ف عشرة نسوة خمسة من الرجال فصار كماله
شهادة ستة رجال ثم رجعوا فان الضمان عليهم يكون اسداسا
وان رجعن اي النسوة العشرة فقط وفي رجل فالنصف وفاقا
انما عندهما فلهذا ان الثابت بشهادتهن نصف المال وكذا عند

اذ يقع من يبق به نصف المال فصار كماله شهادة ستة رجال ثم رجعت
وصحى رجلان شهدا مع اقره فرجعوا اي الكل لان المرأة الواحدة
ليست بشاهدة اذ المرأة كشاهد واحد فكانت الواحدة بعض
الشاهد فكان القضاء مستندا اليه شهادة رجلين بل المرأة ولما
يضمن راجع في النكاح بمهر مسمى مطلقا اي سواء شهدا عليها او عليه
الاصل ان المهر هو دونه ان لم يكن مالا بان كان قصاصا او نكاحا او
نحوهما لم يضمن الشهود وعندنا خلاف للشافعي وان كان مالا فان كان
الاتلاف بعوض يعدل فلا ضمان على الشاهد لان الاتفاق بعوض كلا
اتلاف وان كان بعوض لا يعدل فبقدر العوض لا ضمان بل فيما وراءه
وان كان الاتفاق بلا عوض اصلا وجب ضمان الكل اذ انقر هذا فبقوله
اذ اذعى رجل على امرأة نكاحا وهي جارية واقام عليه ثنية فقصى النكاح
ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمنتا لها شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او
اقل او اكثر لانها وان اتلفا البضع عليها بعوض لا يعدل ولكن البضع
لا يتقوم على المتلف وانما يتقوم على المتملك فزوجة التملك فان ضمان
الاتلاف يقدر بالمثل ولا مماثلة بين البضع والمال فاما عند دخوله
في ملك الزوج فقد صار متقوما اظهرها الخطأ الا ما زاد على مهر مثلها
يعني ان كان مهر مثلها مثل المسمى او اكثر لم يضمنتا شيئا لانها اوجبا
المهر عليه بعوض يعدل او يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك
الزوج متقوم وقد بينا ان الاتفاق بعوض يعدل لا يوجب الضمان
ان كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمننا الزيادة للزوج لانها اتلفا
عليه قدر الزيادة بلا عوض ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما نقصت
قيمة البيع ان ادعى المشتري بالبيع يقول اشتريت هذا العبد من هذا
الرجل بالفل وهو يساوي القيان فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان
ثم رجعا يضمنان للبايع لانها اتلفاه عليه ولا يضمن ايضا راجع في
الامارة او على القيمة من الثمن ان ادعى البائع بان يقول المشتري عني
اشترى هذا العبد بكذا او عليه الثمن وانكره المشتري فشهد شاهدان
ان اشترى العبد بالقيان وهو يساوي القيان ثم رجعا يضمنان للمشتري

انما لانها تلفاه عليه ولا يضمن في الطلاق قبل الوطى لان نصف المهر
يعني اذا شهد بالطلاق قبل الوطى ثم رجعا يضمنان نصف المهر
بخلاف اذا شهد بالطلاق بعد الدخول لان المهر ثاك بالادخل فلا
اتلاف ضمن في العتق القيمة يعني اذا شهد على عتق عبد ثم رجعا
قيمة العبد وضمن في القصاص لدية يعني اذا شهد ان زيدا قتل بكرا
فاقتضى زيد ثم رجعا يجب لدية عندنا لا القصاص لانه جازا بمباشرة
القتل ولم يوجد منها ذلك وعند الشافعي يقتضى ويضمن الفرع بوجوه
لان الحكم اضيف الى اداء الشهادة في مجلس القضاء فكان التلف
مضافا اليه فيضمن لا بقوله بعد الحكم كذا ثبت شهود الال او علوا في
شهادتهم لانهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع
ولا يلتفت الي قولهم لان القضاء لا ينقض بقولهم كما لا ينقض برجلهم
كذا في الكافي ولا الاصل بقوله ما شهد به يعني ان الاصول اذا رجعوا
بعد الحكم وقالوا لم يشهد شهود الفرع على شهادتنا لم يضمنوا اذ لم يوجد
من حجتهم سبب موجب للضمان لانكارهم سبب الاتلاف وهو الاشارة
على شهادتهم ولا يبطل القضاء للتعارض بين الخبرين فصاعدا رجوع
الشاهد بخلاف ما قبل القضاء لانهم انكروا التحميل ولا بد منه او بقوله
اشهدت وغلطت يعني اذا قال الاصول شهدنا ثم كذبنا فانهم لا
يضمنون عند ايرج واية يوسف لان القضاء لم يقع بشهادتهم بل
وقع بشهادة الفرع وعند محمد يضمنون لان الفرع تنادى بشهادة
الاصول فكانهم حضروا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولو رجع الكل اي
الاصول والفرع ضمن الفرع فقط عندنا لان سبب اتلاف الشهادة
القائمة في مجلس القضاء واذا وجد من الفرع وعند محمد المشهود عليه
مخير بين تصحيح الفرع وتصحيح الاصول لان القضاء وقع بزيادة
الفرع من حيث ان القضي عاين شهادتهم ووقع بشهادة الاصول
من حيث ان الفرع تاييد عنهم فقلوا شهادتهم باجم وضمن المرنج
بالرجوع يعني ان المرنج لا يرجع عن التزكية ضمن عند ايرج لان الحكم
انما يضاف الى الشهادة والشهادة انما تصير حجة بالعدالة وهي

انما تثبت بالتزكية فصارت في معنى علة العلة كما لم يمتد فانه سبب لمقتضى التزكية
في الهواء وهو سبب الوصول الى المرنج اليه وهو سبب الحج وهو سبب
ترادف لالم وهو سبب الموت ثم اضيف الموت الى المرنج الذي هو العلة
الاولى حتى يجب عليه احكام القتل من القصاص والدية والكفارة وعندها
لا يضمنون لانهم اشوا على الشهود خيرا فصار كما لو اشوا على المشهود عليه
بان شهدوا باحصائه لاشا به الا حصوله يعني لو شهدوا بانما احصا
ثم رجعوا لم يضمنوا لانه شرط محض كخاصية اي بالرجوع بشاهد اليقين لا
الشرط يعني اذا شهد شاهدان باليمين وقال انه قال لعبد ان دخلت
الدار فانت حرا او قال لا حرة الا دخلت الدار فانت طالق وهي غير مردول
بهما وشهد آخران بوجود الشرط اي دخول الدار ورجع الفريقان بعد الحكم
فالضمان على شهود اليمين لا بوجود الشرط وهو قيمة العبد ونصف المهر
لانهم شهدوا العلة اذ التلف انما حصل بالاعتاق والتطبيق وهم الذين
اقتبوا تلك الكلمة والتعليق بالشرط كانا معا فعند وجود الشرط اضيف
التلف الى علة لازوال المانع كما
اورده ههنا لانه انما يصار اليه اذ لم يكن من المدعي عليه اقرار ولا للمدعي
شاهد فالتناسب لا يورده بعد الاقرار والشهادة هو لغة اسم بمعنى
المصاحفة وهو خلاف المني صفة صفة من الصلاح بمعنى استقامة الحال
وشرعا عقد مرفوع النزاع وركنه الايجاب والقبول باليقول المدعي عليه
صالحته من كذا على كذا او من دعواك كذا على كذا او يقول لاخر قبلت
او رضيت او ما يدل على رضاه وقبوله وشرط العقل وهو شرط جميع
التقرقات الشرعية فلا يصح صلي المجنون وصبي لا يعقل لا البلوغ فصيح
من الصبي المأذون ان يقع او عرى عن ضرر ياله يعني اذا ادعى الصبي
المأذون على انسال دينا فصالحه على بعض حقه فان لم يكن عليه بنية جاز
الصالح اذ عند انعادهما لا حق له الا الخصومة والخلف والمال النفع له
منهما وان كانت لم يجر لان الخطا يترع وهو لا يملكه وان اخر الذين جاز
سواء كان له بنية او لانه من اعمال التجارة والصبي المأذون في التجارة
كالبالغ ولا حرة يعني ان حرة الصالح ليست بشرط فصيح اي الصلي

من العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على حصة بعض
الحق اذا كان له عليه بنية ويملك التاجيل مطلقا وحده بعض النسخ للعب
لما ذكره لو صالحه البائع على حصة بعض النسخ جاز لما ذكره في الصبي المأذون
ومن المكاتب فانه نظير العبد المأذون في جميع ما ذكرناه بعد ما يقع عليه
ورحم فان عجز المكاتب فاذعى رجل عليه ديننا فاصطلم ان يأخذ بعض
ويؤخر بعضه فان لم يكن عليه بنية لم يجز لانه لما عجز صار محجورا فلا يصح
وشروط ايضا كون المصالح عنه حق للمصالح ثابتا في المحل لا حقا لله تعالى
ففرع على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله فلو ادعت مطلقا
على وجه صحتها بين انه ابنها منه وجده فصالح من النسب على بني
بطل لانه النسب حق الصبي لاحقا فلما يملك الاعتراض عن حق غيرها
وفرع على قوله ثابتا في المحل بقوله ولو صالح الكفيل بالنفس على ان
يراه من الكفالة بطل لان الثابت للطالب قبل الكفيل بالنفس
حق المطالبة بتسليم نفس المكفول بنفسه ذلك عبارة عن ولاية المطالبة
وانها صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح عن القصاص لان المحل
هناك يصير مملوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في المحل فيملك
الاعتراض عنه بالصلح كذا الصلح من الشفعة يعني اذ صالح الشفيع
من الشفعة التي وجبت له على بني علي ان يسلم الدار للمشتري فالصلح
باطل اذ لا حق للشفيع في المحل سوى التملك هو ليس بمرتبة في المحل
بل هو عبارة عن الولاية كما قد وقع على قوله لا تقع بقوله ولو صالح عن
حد بطل يعني لا يجوز ان يكون المصالح عنه حق الله تعالى سواء كان مالا
عينا او دينا او حقا ليس بالحق لا يصح الصلح عن هذا الزنا والسرقة
وشرب الخمر بان افترضا نيا او سارقا من غيره او شارب خمر فضا على
مال علي لا يرفع اليه ولي الولاية حق الله تعالى ولا يجوز الصلح من حقوق
تعد لان المصالح بالصلح يتصرف في حق نفسه ما باستيفاء كل حقه او
استيفاء بعضه واستيفاء الباقي او بالمعاقبة وكل ذلك لا يجوز في غير
حقه وكذا اذ صالح من هذا القذف بان تذف رجلا فضا على علي
ان يعفو عنه لانه وان كان للعبد فيه حق فالغالب حق الله تعالى والمعتق

ملحق بالمعدوم شرعا بخلاف التوقير حيث يصح الصلح عنه لانه حق العبد
والقصاص في النفس ما دونها لانه ايضا حق العبد وشروط ايضا كون
البدل لا الاصل في هذه الفصل ان الصلح يجب حمله على اقرب العقود
اليه واشبهها وما نصحه يعرف العقل بقدر الامكان فاذا كان عن مال
بما كان في معنى البيع فلا يصح الصلح على الخمر والميتة والدم وصيد الحرم
والحرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فما لا يصلح للعوض في البيع
لا يصلح عوضا في الصلح معلوما ان اوجب اليه قبضة والام شتر ما معلومة
فان من ادعى حقا في دار وادعى المدعى عليه قبله حقا في خانة فصالح
على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه صح وان لم يبين كل منهما
مقدار حقه لاجتماع التساقط لا يقضي الى المنازعة كذا في الكافي او منفعة
بان صالح على فطمة عبد بعينه سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض
او سكنى دار وتما معلوما جاز الصلح ويكون في معنى الاجارة لانها تملك
المنفعة بعوض وقد وجد وحكم وقوع البراءة عن الدعوى لما قرأه عقدي في
النزاع وهو ان الصلح اما باقرار من المدعى عليه او سكوت منه بان لا يقر
ولا ينكر او انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير عرفه بالتمام فالظاهر
العموم الاول اي الصلح باقرار كبيع في احكامه لو وقع عن مال بمال لان
حقيقة البيع مبادلة مال بمال كما قرئ في قوله في هذا القطع احكامه اي
احكام البيع وهي الشفعة والرد بعيب في خيار روية وخيار شرط والفساد
بجهالة البدل لانها علم المقضية الى المنازعة دون جهالة المصلحة
لانه يسقطا والتساقط لا يقضي اليها وان استحق المدعى او بعضه رجع
المدعى عليه على المدعى بالبدل في الصورة الاولى او بعضه في الثانية
يعني اذ ادعى زيد على بكر دارا او بعضا منها وصالح بكر في الاول على
الف وفي الثاني على خمسة فاستحق الدار كلها او بعضها رجع
على زيد في الاول بالف وفي الثاني بخمسائة وان استحق البدل و
بعضه رجع المدعى وهو زيد على المدعى عليه وهو بكر بالمدعى وهو الدار
او بعضها لان كل منهما عوض عن الآخر فانهما اخذ منه بالحق فحقا
رجع بما دفع ان كلنا فبالكل وان بعضا فبالبعض كما هو حكم المعاوضة

وكما جارة عطف على قوله كبيع لو وقع الصلح عن مال المنفعة لان العبرة
للعاني والجاراة عليك المنفعة بعوض وهذا الصلح كذلك فشرط
التوقيت فيه وبطل عيوب احدكما في المدعى كما هو حكم الجارة وقد
قر والآخر ان اي صلح بسكوت وانكار معاوضة في حق المدعى لانه
ياخذها عوضا عن حقه في ربحه وقد ابيح وقطع نزاع في حق الآخر اذ لو
لاه ليقع النزاع ولو لم يبيح وهذا في الانكار ظاهر وانما في السكوت
فانه يحتمل الاقرار والانكار فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالشك مع
ان حمله على الانكار اولى لانه في دعوى تفرغ الذمة وهو الاصل فلا يثبت
في صلح عن دار مع احدكما يعني اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت الآخر
او انكر فصالح عنها بدفع شيء لم يجب الشفعة لانه يزعم انه يستفي
الدار المملوكة على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعى عن نفسه لانه
يشترها ما وزعم المدعى لا يدره ويجب في الشفعة لو وقع الصلح عليهما
اي على الدار بان تكون بدلا باحدكما اي الانكار او السكوت لان
المدعى ياخذها عوضا عن حقه في ربحه فيصالح بربحه والقرار بينهما
وان استحق المدعى او بعضه في صورة الصلح بسكوت وانكار يرد
المدعى البديل اي بدل المدعى او بعضه ويجازيهم المستحق لان المدعى
لم يدفع العوض الا بدفع خصومته عن نفسه ويبقى المدعى في يد بلا
خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصودة ويظهر ايضا ان
المدعى لم يكن له خصومة فيرجع عليه وان استحق البديل او بعضه جاز
الدعوى في كل الا استحق كل العوض او بعضه لا استحق بعضه لان المدعى
لم يترك الدعوى الا ليس له البديل فاذا لم يسلم له رجع بالمبدل هلاك
البديل قبل التسليم اليه المدعى كما استحقته في الفصلين اي فصل الاقرار
وفصل السكوت والانكار فان كان عن اقرار رجع بعد الهلاك الي
المدعى وان كان عن انكار رجع بالدعوى صالح عن بعض ما دفعه لم
يصح يعني اذا ادعى رجل على آخر دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح
وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعى كان استيفاء
بعض الحق واستقاطا للبعض والاستقاط لا يرد على العيب بل هو مخصوص

بالدين حتى اذ مات واحد وترك ميراثا فبر بعض الورثة عن نصيبه
لم يجز لكونه براءة عن الاعيان الابر بزيادة شيء في البديل والابر
دعوى العاني هذا ما قالوا من الجملة في جواز الصلح عن بعض المدعى وبني
ان يزيد على بدل الصلح وصالحا لئلا يكون مستوفيا بعض حقه واخذ العوض
عن البعض او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي لان الابر اعني دعوى
العيب جاز صح اي الصلح عن دعوى المال لانه في معنى البيع فما جاز بيعه
جاز صلحه وعن دعوى المنفعة كان يدعى في دار سكنى سنة وصية من جاز
بخذ الوارث او اقر فصالح على كل الاد منفعة جاز لان اخذ العوض عنهما
بالاجارة جاز فكذلك الصلح لعم انما يجوز الصلح عن المنفعة على المنفعة اذا
كانتا مختلفتي الجنس بان يصالح عن السكنى على فدية العبد مثلا وانما
اذا اخذ جنسهما كما اذا اصالح عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز وقد
فر في كتاب الاجارة وعن دعوى الوق اي اذا ادعى على رجل مال في الحال
عبد فصالح المدعى عليه على مال جاز وكان عتقا بآل مطلقا اي في حق
المدعى والمدعى عليه حتى يثبت الولاء لو وقع الصلح باقرار من المدعى عليه
والا اي وان لم يكن باقرار فقطع نزاع في ربح المدعى عليه وعق بآل
حتى لا يثبت الولاء الا ان يقيم المدعى البينة فيقبل بثبت الولاء
عن دعوى الزوج النكاح وكان خلعيا يعني في الصلح اذا كان الرجل هو
المدعى والمرأة تنكر لا مكان اعتبار الصحة فيه بان يجعل في حقه في مطلق
لان المال على ان ترك البضع خلع والصلح يجب حمله على اقرب عقود اليه
كما قر في حقه لافتاء اليه وقطع الخصومة لاعم دعوى النكاح اي
لا يجوز الصلح اذا كان المدعى المرأة بان تدعى نكاحا على رجل فصالحهما
على شيء وانما يجوز لانه بدل لما تركه المدعى فان جعل تركه لدعوى منها
فرقة فلا عوض على الزوج في الفرقة اذا مكنت ابن زوجها وان لم يجعل
فرقة فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى لان الفرقة لما لم توجد كانت
دعوى على حالها بقاء النكاح في ربحها فلم يكن ثم شيء يقابل العوض
فكان رشوة وقيل يجوز لانه يجعل كانه زاد في مهر صائم خالها على آل
المهر لا الزيادة فسقط الأصل لا الزيادة ولا عن دعوى هذا لما عرفت

ان الصلح لا يجري في حق الله تعالى ودعوى نسب لان الصلح اما اسقاط او
معاوضة والنسب لا يحلها ولا اذا قتل دون رجل او اوصاح عن نفسه
لان نفسه ليست من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها ثم صلح العبد المأذون
له وان يصح لكن ليس لولي القتل ان يقتله بعد الصلح لانه اذا اصاب
فقد عفى عنه ببدل فصحة العفو ولم يجب البديل في حق المولى بل تأخر اليه ما
العقوب لان الصلح عن نفسه صحيح كونه مكلفا ولم يصح في حق المولى فصار
كانه صالح على بدل مؤجل يؤخذ به بعد العفو ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم
يكن له ان يقتله كذلك هذا كذا في العناية وصح اي الصلح يعني صلح المولى
عن نفسه ببدل فعل ذلك اي القتل بعد ان عبد من كسبه فيجوز التصرف
فيه واستخلاصه وصح صلح المكاتب عن نفسه لانه كالمحرر لوجه عبيد
المولى وهذا ان ادعى رقيقه فانه يكون خصما فيه واذا اجنى عليه كان الاثر
له واذا قتل لا يكون قيمته للمولى بل لورثته حتى يؤدي بها كفايته وحكمه
في افرحيته ويكون الفضل لم فصار كالمحرر فيجوز صلح من نفسه ولا كذلك
العبد المأذون ذكره التزيلي وصح الصلح عن مغبوب تلف باكثر من
قيمة او عرض يعني ان من غصب ثوبا او عبدا قيمته الف واستهلكه
فصلحه على الفين او عرض جاز وعندهما لا يجوز اذا كان بعين فاحس
لان حقه في القيمة فالزائد عليها ربوا له الا حقه في الهلاك ياتي بالم
يحكم القاضي بالضممان حتى اذا ترك الضمين بقى العبد ماله على ملكه حتى
يكون اللص عليه بما عتياضه باكثر من قيمته لا يكون ربوا اذا الزايد على
المالية يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضي القاي
بالقيمة ثم صالحا على الاكثر لم يجز لان الحق قد انتقل بالقضاء الى القيمة
وكذا الصلح بغير وجه ولا كان قيمة اكثر من قيمة مغبوب تلف لعدم الربوا
او صح في العبد باكثر من الدية والارض وفي الخطاء لان الدية في الخطاء
مقدرة والزيادة عليها يكون ربوا فيبطل الفضل والواجب في العبد هو
القصاص وهو ليس مال فلا يتحقق فيه الربوا فلا يبطل الفضل هذا اذا
صالح على احد مقادير الدية فالصالح على غير ما صح لانه مبادلة بها كمن
شترط القبض في المجلس يخرج عن ان يكون دينيا بدين كذا في الكافي

كان في مواسرعتي نصفه وصالح عن باقيه باكثر من نصف قيمته يعني عبد
رجلين اعتقه احدهما وهو مواسرعتي عن باقيه باكثر من نصف قيمته
بطل الفضل اتفاقا لان القيمة في العتق منصوبة عليه كما قرئ به في تقدير
الشرع ليس ادنى من تقدير القاي فلا يجوز الزيادة عليه ولو صالح عن
باقيته بغير وجه مطلقا اي وان كان قيمته اكثر من قيمة نصف العبد لان
الفضل لا يظهر عند اختلاف الجنس وكل بالصلح عن دم عدا او على بعض
دين يدعيه من المكملات او الموزونات لزوم بطله الموكل دون الوكيل لانه
اسقاط محض فكان الوكيل سفيرا محضا فلا ضمان عليه لو وكيل بالبنكاح الا
ان يضمنه اي الوكيل ببدل فانه يكون مواظبا بالضمان لا بالصلح
وفيما هو كسب وهو اذا كان الصلح عن مال بمال لزوم وكيله لان الحقوق
تخرج الى الوكيل هذا اذا كان الصلح عن اقرار وانما اذا كان عن انكار
فلا يجب البذل على الوكيل كذا في العناية صالح فصولي وضمن البذل و
اضاف الى ماله بان قال على الف هذا او اشار اليه نقد او عرض بلا نسبة
اليه نفسه بان قال على هذا الف او على هذا العبد او اطلق بان قال
على الف ونقد ان سلم صح اي الصلح في هذه الصور وصار اي المصلح
مستورا هنا اي في الصورة الرابعة لان فعله بلا اذن المدعي عليه وان لم
ينقد اي لم يسلم الفضولي البذل وقف اي صار الصلح موقفا على اذنه
فان اجاز له المدعي عليه صح الصلح ولزمه البذل وانما اي وان لم يجزه رده
اي الصلح بهذه صورته لان الفضولي اما ان يضمن المالك ولا فان
لم يضمنه فاما ان يشترط نقد او عرض او لا فان لم يشترط فاما ان يسلم العوض
اولا فالصلح جائز في الوجهين كلاهما الا الوجه الاخير وهو ما اذا لم يضمن
البذل ولم يضمنه اليه ماله ولم يشترط اليه المدعي حيث لا يحكم
بجوازه بل يكون موقفا على الاجازة اذ لم يسلم للمدعي عوض فلم يسقط
حقه مما نال لعدم رضاه به فان اجاز له المدعي عليه جاز ولزمه المشروء
لا التزامه باختياره وان رده بطل بخلاف سائر الوجوه فانها جائزة
اما الاول فلان الحمل للمدعي عليه البراءة وفي حقها الاجتناب والمدعي عليه
سواء ويجوز ان يكون الفضولي اصيل اذ اضم كالفصولي بالخلع

اذا ضمن البديل واما الثاني فلو ان اذ اضافة الى نفسه فقد التزم تسليم
 فصح الصلح واما الثالث فلو ان اذ اعينه للتسليم فقد شرط سلامة
 العوض فصار العقد تاما بقبوله ولو اثنى هذا العبد او وجد به عيبا
 فرده او وجده قرا او عذرا او مكاتبا فلا سبيل له على المصالح ولكن
 يرجع في دعواه لان المصالح لم يضمن واما الرابع فلان دلالة التسليم
 رضى المدعى فوق دلالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه والمحال
 لما لم يكن كباقي الوجوه لم يفد صحة الصلح الصلح على جنس له عليه اي اذا
 كان بدل الصلح من جنس ما يستحقه المدعى على المدعى عليه بعقد بائنه
 جرت بينهما فالصلح اخذ لبعض حقه وعطى لباقيته لان تصرف المالك
 بغير ما امكن ولا يمكن تصحي معاوضة لما فيه من الربو اصح اي الصلح
 عن الف على خمسمائة وعن الف جيا وعلى خمسمائة زبوف فجعل خطأ
 للبعض في المسئلة الاولى ولللبعض في الثانية لان عين هذه
 الخمسة كانت مستحقة بذلك العقد الذي الدين به وعن الف حال على
 الف مؤجل اذ لا يمكن جعل معاوضة لان بيع الدراهم بالدرهم سنة
 لا يجوز فلما بد من حله على تأخير فيه معنى الاسقاط وعن عشرة دراهم عشرة
 دنانير على خمسة دراهم حالة او مؤجلة اذ يعتبر خطأ التأخير عليها و
 بعض الدراهم وتأجيل البعض لا معاوضة لان معنى الاسقاط لازم في
 الصلح فاذا امكن ان يجعل خطأ واسقاطا لم يعتبر معاوضة لا عن درهم
 على دنانير مؤجلة لان الدنانير غير مستحقة بعقد المدانية فلما على
 حله على تأخير حقه فجعل على المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير سنة لا يجوز
 ولا عن الف مؤجل على نصفه حالا لان المعجل غير مستحق بعقد المدانية
 او المستحق هو المؤجل والمعجل خير منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا
 بعقد المدانية فصار معاوضة والاجل كان حق المديون وقد تركه باء
 ما حط عنه من الدين فكان اعتبارا عن الاجل وهو اعم الا يرى ان ربوا
 النفسية حرام لشبهة مبادلة المال بالمال فلان بحرم حقيقة اولى لا
 عن الف سود على نصفه ايضا لان البين غير مستحق بعقد المدانية
 لان له السواد لا يستحق البين فقد صالح على ما لا يستحق بعقد المدانية

فكان معاوضة الالف بخمسمائة وزيادة وصف الجودة فكان ربوا ولا
 عن دين عليه على جنس غيره بغير عينة لان الصلح على غير جنس المثل لا يكون
 الا معاوضة وجهالة البديل تبطلها صحاح عن كرخطة على عشرة دراهم
 فان قبض ايا العشرة في المجلس جاز اي الصلح لما عرفت ان الصلح في
 صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض احد العوضين في المجلس
 والا فلا اي وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه يكون بيع الدين
 الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة ويقبض خمسة ففارقا حتى النصف
 فقط لوجود المصحح في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه
 على مكمل او موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت قال
 ادفع الي خمسمائة غدا على انك برئ من الباقي فان دفع غدا براد والى
 فلما اي ان لم يدفع لم يبرأ غدا اي ح وتجد روح وغدا اي يوسف يبرأ
 المبرأ حصل مطلقا فيثبت البراءة مطلقا كما لو بداء بالبراء كما ساء
 ولما انة ابرأ مقيد بالشرط والمقيد به يفوت غدا فواته وذلك
 لانه بداء باداء خمسمائة في الغد وانه يصح غضا غدا اذ افساه وتوسلا
 الى تجارة اذ يحل ان يكون شرطاً لمعنى وكلمة على وان كانت
 للمعاوضة لكنها قد يكون بمعنى الشرط كما في قوله نعي بيا نعيك على الا
 يشرك بابتد وقد تعذر العمل بمعنى المعاوضة فحل على الشرط تصحها
 لقصره وهذه المسئلة احد ما ذكره بقوله ولو قال صالحك اي
 عن الالف على خمسمائة يدفعها الي غدا وانت برئ من الفضل
 على انك لا لم تدفعها غدا فاكمل عليك كان الامر كما قال يعني ان قبل
 واذى برئ من الباقي والالف اكمل عليه كما في الوجه الاول وجها بالاجل
 لانه ان يصرح بالتقيد فاذ لم يوجد بطل والثالث ما ذكره بقوله ولا
 قال ابرأ انك على خمسمائة من الالف على ان تعطيني خمسمائة غدا ابرأ
 وان وصليته لم يعطها لانه اطلق المبرأ واداء خمسمائة غدا لا يصح
 عوضا ويصح شرطاً مع الشك في تقيد بالشرط فلا يتقيد بالشك
 بخلاف اذ ابداء باداء خمسمائة لان المبرأ حصل مقرونا به
 فمن حيث انه لا يصح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصح شرطاً

مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك فافترقا وذكر الرابع بقوله واذا لم
يوقت اي لم يذكر لفظه عند ابل قال ادفع اليه خمسمائة على انك برئ
من الباقي براء لانه لما لم يوقت ملاء وقتا لم يكن الاداء غرضا صحيحا
لانه واجب عليه في كل زمان فلم يتقيد بل جعل على المعاوضة ولا يصح عوضا
بخلاف قول ان الاداء في الغد فيه غرض صحيح كما قد ذكرنا في مسندنا
وان علق صريحا لم يصح يعني اذا قال ان ادبت الي او متى او اذا فاق
برئ لم يصح البراء لانه علقه بشرط صريحا وهو باطل لما قرئ في بيان ما يطل
بالشرط وما لا يبطل قال اي المديون ستر المدايح لا اقولك بذلك
حتى توفره عنى او تحذف فعل اي التاخير والخطا صح اي التاخير والخطا
لانه ليس بعه عليه اي الدايح حتى انه بعد التاخير لا يتمكن من مطالبة
في الحال وفي الخط لا يتمكن من مطالبة ما حط ابد او لو اعلن اي ما قال
ستر الا ان اي اخذ المال من المقر في الحال بل تاخير وحط الدايح
المشترك اذا قبض احداهما شيئا منه شاركه الاخر فيه هذا حصل على
يتفرع عليه فروع يعني اذا كان لرجلين دين على آخر فقبض احداهما شيئا
منه ملكه مشاعا كما حصل فلصاحبه ان يشترك في المقبوض لانه وان
ازداد بالقبض اذ مالته الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة
راجعة الى اصل الحق فيصير كزيادة النمرة والولد قد حق المشاركة
ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان العاين غير الدين حقيقة
وقد قبضه بولاعن حقه فيملكه حتى ينقذ تصرفه فيه ويضمن لشريكه حصته
والدين المشترك يكون واجبا بسبب محدد كمن اشترى البع اذا اخذ الضففة
ومن المال المشترك ونحو ذلك ورجع على الغريم بالباقي لان المقبوض
اذا كان مشتركا بينهما فلا بد ان يكون الباقي كذلك وقرع على المال
المذكور بقوله فلو صالح احداهما عن نصيبه على ثوب فخذ الشريك
الاخر نصيبه اي نصف الدين من غريمه لانه كان عليه ولم يستوف
قبضه في ذمته او اخذ نصف الثوب من شريكه لان الصلح وقع بين نصف
الدين وهو مشاع لان قسمة الدين حال كونه في الذمة لا يصح حتى
الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازة واحد

النصف والى على اجازة العقد فيصح ذلك الا ان يضمن اي لشريكه ربع
الدين لان حقه فيه ولو لم يصلح احداهما بل اشترى بنصفه اي نصف
الدين شيئا ضمنه اي ضمن احداهما الآخر الربع اي ربع الدين لانه صار
قابضا حقه بالمعاوضة بلا حط لان مبنى البيع عن الماكسة فصار قبضه
نصف الدين فيكون لشريكه ان يرجع عليه بالربع بخلاف الصلح لان
مبناه على الخط والانعاش ولهذا لا يملك ببيعه واجبة فكان المصالح
بالصلح ابراه عن بعض نصيبه فاذا الزمناه دفع ربع الدين تقرب به
المصالح لانه لم يستوف تمام نصف الدين فلهذا اخبرناه وفي الاخر عن
حصته اي اذا ابراء احد الشريكين ذمة المديون عن حصته وفي المفا
برين سبق اي اذا كان للمطلوك على احد الطالبين دين بسبب قبل
ان يجب بهما عليه قضا صالم يرجع الشريك على المديون بحصته في الصلح
اما في الاول فلان البراء اطلاقا ليس بقبضه فلم يزد نصيب المشتري
بالبراء فلم يرجع عليه واما في الثانية فلانه قضى دينا كان عليه لم يقضى
لان الاول في الدين ان اذا التقيا قضا صالم يبرأ الاول مقضيا بالثاني
والمشاركة انما يثبت في الاقتضاء وفي بعضها قسم الباقي على سهما
اي لو ابراه عن بعض حصته كان قسمة الباقي على بقية من السهما لان
الحق عاد الى هذا القدر حتى لو كان لهما على المديون عشرة درهما فبرأ
احد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمسة وللشاك
المطالبة بالربعة صالح عن عيب فظهر عدم ازال بطل الصلح قال في
العادية ادعى عيبا في جارية اشترانا وانكر البائع فاصطلى على مال
على ان يبرأ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن به عيب
او كان ولكنه قد زال فللبائع ان يسترد بدل الصلح صالح احدري سلم
عن نصيبه على دفعه قال اجازة الاخر لعل عليها وان رده رد يعني
اذا سلم رجلا الى اخر في طعام ثم صالح احداهما مع المسلم اليه على ان
ياخذ نصيبه من راس المال ويقضي عقد التسليم في نصيبه لم يخرج عنه اليه
حقيقة ومحمد راجح الا باجازه الاخر فان اجاز جاز وكان المقبوض من
راس المال مشتركا بينهما وما يقع من التسليم مشتركا بينهما ايضا وان لم يخر

فان الصلح باطل وقال ابو يوسف جاز اعتبار ايسار الابون فان اظهر
اذا صالح المديون عن نصيبه على بدل جاز وكان الاخر مخيرا بين ان
يشركه في المقبوض ويبقى ان يرجع على المديون بنصيبه كذلك هنا
لها ان لو جاز فاما ان يجوز في نصيبه خاصة او في النصف من النصيبين
فعلى الاول لزوم نسبه الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر
الا بالتميز ولا يتميز الا بالقسمة وقد تقدم بطلانها وان كان انفا
فلا بد من اجازة الاخر لانه نسخ على شركه عقده فيقتصر الى رضاه اخرج
احد الورثة عن عرض وعقار بمال او اخرج عن ذهاب بقصة او بالعكس
اي عن بقصة بذهب او عن نقدين بما اي بالنقدين بان كان في التركة
وراهم ودناير وبد الصلح ايضا وراهم ودناير صح اي الصلح صرفا ليس
اي خلافا كما في البيع قل بطله ولا اي لا يعتبر في النقدين التساوي بل
يعتبر التقاض في المجلس لانه صرف فان وجد صح والا فلا وفي النقول
وغيرهما باحد النقيضين لا اي اذا كانت التركة ذهابا وقصة وغير ذلك
فصالحه على ذهاب وقصة لم يحز لاحتمال الربوا الا اذا كان المعطى اكثر
من حصته من ذلك الجنس ليكون حصته بمنزلة الزيادة بمقابلة حقه
من بقية التركة صونا عن الربوا فلا من التقاض فيما يقابل حصته من
الذهب والفضة لانه صرف في هذا القدر وبطل ان شرط لهم الدين في
التركة يعني اذا كان في التركة دين على الكاش فادخلوه في الصلح على ان
يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم بطل الصلح لانه يصير ملكا حصته
من الدين لسائر الورثة بما يافض منهم من العيان وتلك الدين من غير
عليه الدين باطل وان كان بعوض واذا بطل في حصته الدين بطل في الكل
الا اذا شرطوا ابراء الغناء منه اي من الدين ولا يرجع عليهم بنصيب
المصالح في صح الصلح لانه يكون تملك الدين من عليه الدين او
فضوا نصيب المصالح منه اي من الدين بترعا ثم يصالحوا عما يقع من
التركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيها من خسر ببقية الورثة فلا ولي الا ذكره
بقوله او اقضوه اي المصالح قدر حصته من اي من الدين وصالحوا
عن غير واحالهم اي احوال المصالح الورثة بالعرض الذي اخذ منهم

على



على الغناء ويقبلوا الحوالة واختلف في صحة الصلح عن تركه مجهوله لا
دين فيها قوله على مكمل او موزون متعلق بالصلح يعني اذا لم يكن في
التركة دين واعيانها غير معلومة واريد الصلح على مكمل او موزون قيل
لا يصح لاحتمال ان يكون في التركة مكمل او موزون ونصيب من ذلك
مثل بدل الصلح او اقل فيكون ربوا وقيل يصح لاحتمال ان لا يكون في التركة
مكمل او موزون وان كان فمحتمل ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح كما
القول بعدم الجواز مؤذيا الى اعتبار شبهة الشهادة ولا عبرة بها وصح
في الاصح عن تركه مجهوله في يد البقية من الورثة غير المكمل والموزون
لانه لا يقضي الى المنازعة لقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة وقيل
لا يصح لانه بيع اذ المصالح عنه عيان ومع الجمالة لا يصح البيع لعدم
كتاب
اورده بعد الصلح لانه انما يحتاج اليه اذا لم يكن بين المتخاصمين صلح
لغة الاحكام ونشرها الزام على الغير بنية او اقرار او تكول لان حقيقة
فصل الخصومة وهو انما يكون به واهل اهل الشهادة لان كل منهما
من باب الولاية لانه تنفذ القول على الغير ولا ان كل منهما الزام الشهادة
ملزومة على القاضى والقضاء ملزم على الخصم فما يشترط لاهلية الشهادة
يشترط لاهلية القضاء وشروط اهليتهما شرط اهليته وقد ذكره في
كتاب الشهادة والفا سق اصلها فيكون اهله لانه لا يقبله اذ لا يكون
عليه لقله مبالاة بواسطة فسقه حتى لو قلد كان المقلد انما كما يصح
بقول شهادته لوجود اصل لاهلية ولا يقبل حتى لو قبل القاضى وعلم
بما كان انما لانه ينفذ في القضاوى القاعدية هذا اذا غلب على ظنه صدقه
وهو مما يخفى اختلف في كون المص شرط لنفاذه وكون القسمة من
اعمال المص شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر
ليس بشرا وكثير من مشايخنا رجحوا هذه ابرواية النوادر
باعتبار الحاجة ولو اورد رجلا بالقسمة في الرشق جاز بانفاق الرواية
لان القسمة ليست من اعمال القضاء وكذا اذا اخرج الى القضاة ونصب
قيما في امور الصغار الوقت وتكاح الصغار كذا حكى في توى ظاهره

المغني عن لانه ليس بقضاء ولا من اعمال القضاء قال في الفصل
الحادي والثلاثين من شهادته المحيطة ان هذا مشكل عندى لان القضا
انما يفعل ذلك بولاية القضاء لا يري انه لو لم ياذن له بذلك بولاية
القضاء لا يري لم يملك فكان من جملة القضاء اخذ القضاء بوجه
لا ينفذ حكمه قال في العادة القاضي اذا اخذ القضاء برشوة يهل
يصير قاضيا اخلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يصير قاضيا ولو
لا ينفذ قضاؤه وان كان عدلا ففسق باخذ ما يستحق الزل لوجوه
سبب الاحتجاج وقيل بنزول لان المقلد يعتقد عدالة فلم يرض بقضا
بدونهما وقال قاضي خا اجمعوا انه اذا ارشنى لا ينفذ قضاؤه فبما
ارشنى وينبغي ان يكون موثوقا به في عفاة وهو الاخر ارضى الحرام
وعلمه وصلاحه وهدمه وعلما بالسنة وهي ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وهي ما يروى عن الاصحاح رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ووجه الحق
اي سابل متعلقة باحكام الوقايح والاجتهاد شرط الاولوية لانه
الجواز كذا المعنى يعني ينبغي ان يكون موصوفا بصفاة مذكورة ولا يشترط
فيها ايضا الاجتهاد لا يطلب القضاء ولا يشترط اي بالتالي القول
صلح من سأل القضاء وكل الى نفسه من اجر عليه نزل عليه ملك يردده
اي يلهمه الرشدة ويوفقه الصواب ويختار الاقدار والاولى اي ينبغي
للمقلد ان يختار للقضاء من هو اقدر واولى به ولا يكون قضا غليظا جبارا
عنده لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم من قلة غيره عملا وفي رعيته من هو اولى
به منه فقد خال الله ورسوله وخال جماعة المسلمين وعمل القضاء
من اهم امور الدين واعمال المسلمين ويكره المقلد اي اخذ القضاء
من خاف الخيف اي الظلم والجور على غيره وان امن منه لا يكره وقيل
يكره بلا اكره لقوله من استبل بالقضاء فكانا ذبح بغير سكين وقيل
قد ازدراه بعض القضاة فقال كيف يكون هكذا ثم دعا في مجلس
بمن سوى شوه فجعل الخلاق يخلق بعض اشعار ذقته فطس الحوس
خلقه والحق راسه بين يديه كذا في الكافي ويجوز نقله من الجابر كما
يجوز من العادل لان الصحابة رضى نقله والقضاء من معاوية

هذا الحديث يدل على ان القضاة لا ينفذون حكمهم بولايتهم الخاصة بل بولاية القضاء العامة

في القضاة

بعد ان ظهر الخلاف لعلي كرم الله وجهه مع ان الحق كان مع علي وتقلد
من يريه مع فسقة وجوره والتابعون تقلدوا من حقه مع كونه الظلمة
ومن اهل البيت قال في العادة المقلد من اهل البيت يصح ويجوز ان ينفذ
الباعث لا ينفذ قضاء العدل يصح غل الباعث لهم حتى لو انهم لم ينفذوا
بعد ذلك لا ينفذ قضاياهم بعدهم مالم ينفذ السلطان العدل فان تقلد
طلب ديوان قاضي قبله وهي الخرافة التي فيها شيخ السجستان والصلوك
وتجوز ذلك لان القاضي يكتب شحنتين احدهما يكون في يد الخصم والاخر
في ديوان القاضي او ربما يحتاج اليها المعنى من المعاني وما في الخصم لا يكون
عليه من الزيادة والنقصان ثم الورق الذي كتب عليه القاضي المعزول
هذه الشيخ ان كان من بيت المال يجبر على دفعه لانه انما كان في يد عمله
وقد صار العمل غيره وكذا ان كان من مال او من مال الخصوم في الصحيح لانه
ما اتخذ للتمول بل للدين وكذا الخصوم تركوه في يد من عملوا قد استقل
لعمله في غيره والزم مجوسا اقر بحق او قام عليه بينة يعني نظري حال
المجوسين لانه ناظر للمسلمين فحق اقر بحق او انكر فقامت عليه بينة
الزمنة اياه ولا يقبل قول المعزول عليه بالبينة لانه صار كواحد من
الرعايا وشهادة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا كانت بفعله نفسه
والا اي وان لم يقر ولم يقر عليه بينة فادى عليه اي لم يعجل عليه خليفته حتى
ينادي عليه اي يارمنا ديانا دي كل يوم اذا جلس من كان يطلب
فلان بن فلان المجوس الضلاني بحق فليخضر حتى يجمع بينهما فاذا لم يظهر
خصم اخذ منه كفيلا بنفسه وطلاه اي اطلقه ونظر في الودائع وعمل
الوقوف التي وضعها المعزول في ايدي الامناء وعمل بالبينة او اقرار
ذي اليد لان كل ذلك حجة لا بقول المعزول لما قرأ الا ان يقر ذواليد
منه اذ ثبت باقراره ان اليد كانت للقاضي فيصح اقرار القاضي كانه
في يد من في الحال لان من في يد مال اذا اقر به لاشان يقبل اقراره و
جلس للمسلم في مسجد الجامع او في لانه اشهر مواضع البلد او مجلس
في داره واذن للناس بالدخول فيها ويجلس مع من كان يجلس قبل
لان المجلس في داره ووجه يورث التهمة ورد اي لم يقبل بديلة لان

بقوله يؤدى الى دعاة المهدى الامن ذى رحم محرم او ممن اعتادوا
مهاداة اى لا يرد منها قدرا عهداى جرت عادة قبل القضاء بمهاداة
لان الاول صفة الرحم والثاني ليس للقضاء بل جرى على العادة ان
لم يكن لها خصوصية اذ لو كانت لكان اكلا بقضائه وشهد الجنادة
لان من حقوق المسلم على المسلم لا الدعوة الخاصة ومن لم يعلم المضيف
ان القاضي لا يحضرها لا يتخذ لان الى حصة لاجل القضاء بخلاف
العامة ويعود ايضا لانه ايضا من جملة الحقوق وسوى بين الخصمين
جلوسا واجبالا لقوله صلعم اذا اتبع احكم بالقضاء فليس بينهم في
المجلس الاشارة والنظر ولا يسار احدهما ولا يستير اليه ولا يلقنه
حجة للثمة ولا يضحك في وجهه لانه اغراض خصمه ولا يخرج مطلقا
اي لا يمازجها ولا واحد منهما ولا غيرهما لانه يزل مهابة القضاء وهذا
احسن مما في الوقاية ولا يخرج معه لما قال في الكافي ولا يخرج مودلا
مع غيره ولا يلقنه حجة للثمة ولا يلقن الشاهد شهادته بان يقول
لا استشهد بكذا وكذا لانه اعانة لاحد الخصمين فيكره كتلفين الخصم
واسم حسنة ابو يوسف فيما لا تامة فيه لان الشاهد قد يحضر مهابة
المجلس فكان تلقينه احياء للحق بمنزلة احضار الخصم والتكفيل اداء
ثبت الحق على الخصم باقراره او ببيته اذ اى القضي بوجهه اى دفع
الحق فان ابي اى امتنع عن الدفع حسمه شرط الاباء بعد اذ لم
يفرق بين ما اذا ثبت الحق عليه بيته او اقراره وقرق بينهما في الهداية
وقال اذا ثبت بالبيته بحسمه كما ثبت لظهور المظلم بانكاره وان
ثبت باقراره لم يعجل بحسمه اذ لم يعرف كونه مما طلاه اول الوهلة
فلعله طمع في الادمال فلم يستصحب المال فاذا امتنع بعد ذلك حسمه
لظهور مظهره ومثله حكى عن الصدق الشريد والمحكم عن شمس الائمة
عكسه لانه اذا ثبت بالبيته يعقد ويقول علمت ان له على دينا الا
الساعة فاذا علمت قضيت ولا يتاى ذلك في الاقرار والاحسن
ما ذكره هنا كما قال الزبلي قد رمايرى اختلف في تقدير مدة المجلس
والصحيح انه مفوض الى راي القاضى لان المجلس لا يذاع والحوال

فيه

فيه متفاوتة بطلب ذى الحق متعلق بقوله حسمه وكذا قوله فيما لزمه
متعلق به بدلا عن مال حصل له لمن بيع وقرض او التزمه بعقد كالمهر
المعجل وبدل الخلع ودين الكفالة لان المال اذا حصل في بيع ثبت
غناؤه به واقامه على التزامه باختياره دليل يساره وفي غيرهما من
الديون لا اى لا يجس ان ادعى الفقر او لا دليل على اليسار الا ان
ثبتت غريمه غناؤه فيجسسه قد رمايراه كما قران دليل اليسار او لم
يوجد كان القول لمن عليه الدين وعلى المدعى اثبات غناؤه فيجسسه ثم
يسأل عنه فان لم يظهر مال اطلقه فنظرة الى ميسره فيجسسه بعقره بكونه
ظلم ولم يمنع غناؤه عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع طلب الاخر حقه
منه ولا يقبل بيته على اقله قبل حسمه لانها بيته على النفع فلا تقبل
الملم ثباته بمؤيد وهو المجلس بعد تقبل على سبيل الاحتياط و
بيته اليسار اولى يعنى اذا قام المدعى بيته على اليسار والمدعى عليه على
الايسار فبيته اليسار اولى لانه عارض بالبيته للاثبات وابد
جس لموسر لان المجلس خراء الظلم فاذا امتنع من اداء الحق مع القدرة
عليه ظهر ظلمه فيجازى بتأيد حسمه لا يجس لنفقة ماضية لزوجه وولده
لانها تسقط بمضى الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم او اصطلح
الزوجان عليها فلا يجس ايضا لانها ليست بيد من مال لا لزمه
بعقد على ذكرنا بل يجس في الاتفاق عليها اذ ابي عن الاتفاق
لان النفقة حاجة الوقت وفي تركه قصدا اهلا كما يجس لدفع
حلاكها تقضى المرأة في غير حد وقود لما قران القضاء يستفي
من الشهادة وشهادتها جائزة في غيرها فكذا اقضاه ما فيه ولا يجوز
فيها لما فيها من شبهة البدلية ولا يستخلف قاض اى لا ينصب
نايبا لان المفوض اليه القضاء لا التقليد ولا يتصرف في غير فوض
اليه كالوكيل لا يوكل بلا اذن الموكل الا اذا فوض اى الاختلاف اليه
بان قيل له من قبل السلطان ول من شئت بخلاف المأمور باقامة
الجمعة وهو الخطيب فانه يستخلف في الصلوة للضرورة لكونها
على شرف الفواقل لم يحز لفات الجمعة من سماع الخطبة مفعول

يستخلف وقد تحققت في باب صلوة الجمعة وفرع على قوله الا اذا
نقض اليه بقوله فنايب القاضي المقوض اليه نايب عن الاصيل
السلطان فلا يعزله اي اذا كان نايبا عن الاصيل لا يعزله القاضي
الا اذا قوض اليه بالقبول من قبل السلطان استبدال من شئت
فح يجوز له الغزل ولا يتول اي نايب القاضي بخروجه اي القاضي
عن القضاء هذا ايضا فرع على ما قبله ونايب غيره اي غير المقوض اليه
ان قضى من غير اذ اجازة اي لم يقض عنه لكنه سمي ان قضى غيبته
واجازة صح قضاءه لان المقصود حضور راي الاول وقد وجد
بعضي حكم قاض آخر يعني اذا رفع اليه حكم قاض مضاه اذا كان مجتهدا
فيه الا ما خالف الكتاب والسنة المشهورة او الاجماع اذا لا
خزية لاطراف الاجتهادين على الاخر وقد تأيد الاول باتصال القضاء
فلا ينقض بما هو دونه فلو قضى قاض بشاهد ويمين المدعي او بشي
خل الوطى بجرد النكاح في مطلقة الثلث او بجواز بيع متروك التسمية
عده او بجواز بيع درهم بدرهمين لا ينفذ اما الاول فلم ينفذ الكتاب
لانه تع قال واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا حليين
فرجل واحد ايمان هذا النافي كقولهم عليه وانه قال ذلك ادنى ان لا
ترى باوا ولا فريد على الادنى واما الثاني فلانه مخالف للحديث المشهور
وهو حديث الغبلة واما الثالث فلانه مخالف لما اتفقوا عليه
الصدر الاول فكان قضاءه خلاف الاجماع واما الرابع فلان الحكم
فيه منقول عن ابن عباس رضى الله عنه فلهذا الصحابة فلا يعتبر خلافه كذا
في الكافي وقد فرع على قوله بعضي حكم قاض آخر بقوله قالا امضى خراج
هذا الشرط قوله الا ان نقض قضاء من صدق قدف ونايب وقضاء
الاعمى او قضاء امرأة قوله بجد او قود متعلق بقوله قضاء او قضاء
قاض لا امرأة وقاض بشهادة الحدود والنايب وبشهادة الاعمى
وقاض لا امرأة بشهادة زوجها وقاض بجد وقود بشهادتهما اي شهادة
اراة نقض لان كل منهما مجتهد فيه ولم يخالف ما ذكر حتى لو ابطمنا ان
نقض ثالث لان الاجتهاد الاول كان ثانيا والاول تأييد باتصال

القضاء فلا ينقض باجتهاد لم تأيد به لانه دونه والقضاء حتى الشرح
صيانة ومن صيانة الابلزم ولا يعرض عليه واما قضاء عبد وصي
مطلقا اي سواء كان على مسلم او كافرا وقضاء كافرا على مسلم فلا ينفذ
ابدا لا انتفاء اهلية الشهادة فيهم عليه يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
بخلاف يوم العمل يعني اذا ادعى رجل ان اياه مات في يوم كذا وقضى
فادعت امرأة ان الميت تزوجها بعد ذلك اليوم سمي ويقضى بالنكاح
ولو ادعى قتله فيه وقضى به لم يسمع دعواه النكاح بعد كذا ادعى ان قتل
مات وترك هذا اميرنا لاني ومات وترك ميراثا لي وقضى له بالبنية
فقال المدعي عليه ان امك اتى تدعى لارث عنهما ماتت قبل فلان الذي
قد تدعى ان مات اولاد اقام البينة لم يصح الوقع وستره ان القضاء بالبينة
عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محل للنزاع فترى
ان بناء بخلاف القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى القضاء
بمحل وحرمة بشهادة زور ينفذ ظاهر او باطنا اذا ادعاه بسبب معين
يعني العقود كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والفسوخ كالاقالة
والفرقة بطلاق وكخوفه فانه ينفذ فيها عند احدى رخص ظاهر او باطنا
وعند الباقيين ينفذ ظاهر او باطنا بخلاف الاملاك المرسلة وهي التي
لم يذكر فيها سبب معين فانه ينفذ فيها ظاهر او باطنا لا
باطنا لان الملك لا بد له من سبب وليس بعض الاسباب اولى من البعض
لتزاجرها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على القضاء بطريق القضاء
وفي النكاح والشراء تصحى للقضاء وفي الهبة والصدقة روايتان
عن ابي حنيفة والمراد بالنفاذ ظاهر الا يسلم القاضي امرأة نفسها الى الرجل
ويقول سلمى نفسك اليه فانه زوجك وبالنفاذ باطنا ان يحل له وطؤها
ويحل له التمسك فيها بينهم وبين الله تعالى ان شهادة الزور حجة ظاهر
لا باطنا فينفذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحجية وله ما روى
ان رجلا ادعى على امرأة نكاحا بين يدي على رضى واقام شاهدين و
قضى بالنكاح بينهما فقال ان لم يكن لي بيا امير المؤمنين فزوجني منه
فقال على رضى شاهداك زوجاك ولو لم ينعقد العقد بينهما بقضاء

لما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان ذلك
تخصها من الزنا وكان الشهود ورايد ليل القصة القضاء في
بجته فيه الباء في قوله بخلاف رايه متعلق بالقضاء المراد بخلاف الرأى
خلاف اصل المذهب كالحنف اذ حكم على مذهب الشافعي ونحوه او بالعكس
وانما اذ حكم الحنف بما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد ونحوهما من اصحاب الام
فليس كما يخالف زايه لو كان قضاءه ناسيا مذهب فقهه عند ايجرح
ولو عا مدا فقيه روايتا لا وجه النفاذ انه ليس بخطا بيقين وعندهما
لا ينفذ في الوجهين لانه قضي بما هو خطأ عند قيل عليه الفتوى قال في المحرر
وقيل الفتوى على النفاذ فيها في الفتاوى الصغرى اذ قضى في محل الام
وهو لا يري ذلك بل يري خلافه ينفذ عند ايجرح وعليه الفتوى كذا في الكافي
لا يقضى على غيب ولا لقوله صلعم لعلى رضى لا تقضى احد الخصمين حتى
سمع الآخر ولا ان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة هنا لعدم النكاح
فلا يصح القضاء الا بحضور نايب حقيقة كوكيل وصية او شرع كوصي
القاضي او حكما بالان يكون ما يدعى على الغيب سببا لما يدعى على الحاضر
فينتصب الى اخر خصما عن الغيب ويصير لقضاء عليك لقضاء على
الغيب كما اذا برهن على ذى يدانه اشترى المدعى من طلاق الغيب
تحكم على الحاضر كان حكما على الغيب يعنى اذ عي غيب في يد غيره انه اشترى
من طلاق الغيب واقام البينة على ذى اليد وقضى به ثم حضر الغيب
وانكر ذلك لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه حاضرا
مقضيها عليه فان المدعى لا يتوسل الى اثبات حقه على الحاضر الا بالاثبات
على الغيب ولو كان ما يدعى على الغيب شرطا لما يدعى على الحاضر لاء
اي لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغيب اذ كان فيه ابطال حق الغيب
كم قال لافراة ان طلق فلان اراءة فانت طالق فاقامت زوجة اخرى
ان فلانا طلق اراءة ووقع الطلاق على لا تقبل بنية في الاصح لان
فيضر راي الغيب لا بطلان نكاح بخلاف لو لم يتضمن ضررا لكونه على
طلاقا به دخول فلان الدار فانه تقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغيب
وهنا زيادة تفصيل ذكرت في المسئلة فمن اراد ما فليست فيها واما اذا

قضى

يقبل

قضى عليه اي على الغيب متعلق بقوله لا يقضى على غيب يقبل بقوله
لا قال في العمادية الحكم على الغيب ينفذ عند الشافعي وينفذ عند باقي
في احدى الروايتين التركة اذا استوفت بالدين قولانية السبع للفقهاء
لا الورثة اذ لا ملك للورثة فيها فلا يكون لهم ولاية السبع يرضى اي
مال الوقف الغيب واليتيم ويكتب اي الصك لذكر الحق لا الاب
والوصى اي لا يرضى الاب مال ابنه والوصى مال اليتيم والفرق ان في الآخر
مصلحة لبقاء محفوظه مضونة والقاضي بقدر على التحصيل بخلاف الاول
والوصى قضي بالجور متقدرا واقرب فالغرم عليه له ولو قضي بالجور خطأ
فعلى المقتضى كذا في التاخر خاتمة والواقف للصدر الشهيد حكما اي
جعل الخصمان بينهما حكما من صلح قاضيا اي لم يتصف بما ينافي القضاة
تحكم بينهما ببينة او اقرار معنى الحكم بالبينة رفع نزاع بينهما بها ومعنى
الحكم بالاقرار الالتزام على المقر بوجوب ذكره في النهاية او يكون في غير ذلك
او قود اودية على العاقلة ورضيا بحكم صحيح الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الضلع
فما يجوز استيفاءه بالصلح يجوز التحكيم فيه وما لا فلا واستيفاء الحد
والقود والدية لا يجوز بالصلح فلا يجوز التحكيم فيها ولا يعنى به اي يصح في
غير ما ذكرنا لثباتها سر العوام فيه كذا اي يصح اخباره باقرار احد الخصمين
وبعدالة شاهد حال لايته اي بقاء حكمهما لا اي لا يصح اخباره بحكم
لا نقضاء ولا لايته كالقاضي المعزول اذ قال قضيت عليك كذا وكل
منهما الرجوع بل حكم لانه حكم من جهتهما فيستوقف حكمه على رضاهما فلا
قبل التحكيم ثبت باتفاقهما فينبغي ان لا يصح الاخراج الا باتفاقهما
قلنا شرطا وجود الشئ لا يجب ان يكون بجميع اجزائه شرطا لبقاء ذلك
الشئ كما في البناء لا بعده اي لا يصح الرجوع بعد حكمه لانه صدر عن لايته
عليهما كالتقضى اذ قضى ثم عزل لا يبطل قضاءه لا يصح حكمه لا بوجه ولا
وزوجه حكم القاضي المولى اذ لا تقبل شهادته لهم للتمتع فادى ان لا يصح
قضاؤه على خلاف حكمهما اي المولى والحكم عليهم حيث يجوز لعدم التهمة
فيه وان حكما رجلين فلا بد من اجتماعهما حتى لو حكم احدهما بدون الآخر
لم يجز لانه ادر حجاج فيه الى الرأى والرضا برأى المشي فيها يحتاج فيه

الى الراي لا يكون رضا برأي الواحد كما في البيع والخلع ونحوهما رفع حكم
على المولى ان وافق مذهبه اعضاءه اذ لا فائدة في نقضه ثم في احكامه
والا اي وان خالف ابطاله فربما بين هذا وبين ما اذا رفع الى القاضي
قضية قاض اخر فانه لا يرد وان خالف رايه اذ كان ذلك في فصل
بجته فيه وجهه ان الحكم له ولاية على المحكمين دون غيرهما والقاضي الذي
رفع اليه حكم غيرهما فلا يكون لهذا القاضي ان يردّه اذ اصادف القضاء
محمداً بان يكون فضلاً مجتهداً فيه اذا غاب المدعي عليه بعد ما سمع
القاضي البينة عليه وغاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل
او مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة قبل لا يقضي وقبل يقضي وقال
شمس الائمة وهذا اوفق بالكتاب ولو اقر المدعي عليه ثم غاب يقضي عليه
بأقراره في توهم وان غاب الوكيل ومات بعد ما اقيمت عليه البينة ثم
حضر الموكل يقضي عليه بتلك البينة وكذا الوصي الموكل ثم حضر الوكيل فانه
يقضي عليه بتلك البينة وكذا الوصي المدعي عليه بعد ما اقيمت عليه البينة
يقضي بهما على الوارث وكذا الواقيت البينة على احد الورثة ثم غاب
يقضي بهما على الوارث لا فرق وكذا الواقيت البينة على نايب الصغير ثم
بلغ الصغير يقضي بهما عليه ولا تكلف عادة البينة كذا في النائية
كتاب القاضي
قال في الهداية باب كتاب القاضي الى القاضي ثم قال فان شهدوا على
خصم حكم بالشهادة لوجود الحجج وكتب بحكمه وهو المدعي سجيلاً او قال
في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب والمستخرج الذي جعله
وكيلاً لاثبات الحجج ولو كان المراد بالخصم هو المدعي عليه لما احتج الى
كتاب قاض اخر لان حكم القاضي قد تم على الاول اقول لا يخفى ما فيه
من التكليف الحسن ان يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس
بمقصود بالذات في هذا الكتاب بل توطئة لقوله وان شهدوا بغير خصم
لم يحكم ونظايره كثيرة وترك هذا قوله الى القاضي لان هذا الكتاب غير مختص
به بل يبي فيه السجل والمحضر والصك تشهدا على خصم حاضر حكم اي
القاضي بهما اي بشهادتهما وكتب برأي بحكمه وهو السجل في المحضر

السجل

السجل كتاب الحكم وقد سجل عليه القاضي بنفاً لسجل كتاب قاض ذكر فيه
حكمه سواء كان منه الى قاض اخر او لا الثاني ظاهره الاول يكون في
صورة الاحتجاج فان المدعي عليه اذا كان محكوماً عليه واراد الرجوع
الى بايعه وهو في بلد اخر في طلب من القاضي ان يكتب بحكمه الى قاضي
تلك البلدة ليحصل حقه بكتبته القاضي ويكون ايضا سجلاً لتقوية الحكم
او شهدا على خصم غائب لم يحكم بتلك الشهادة لما قرأ ان القضاء على
الغائب لا يصح وكتب بهما اي بتلك الشهادة الى قاض يكون الخصم
ولا يلة ليحكم المكتوب اليه وهو الكتاب **كتاب الحكم** سمي بذلك المقصود بحكم
المكتوب اليه وكتاب القاضي الى القاضي وهو نقل الشهادة حقيقة
لان مضمونه ذلك ولا يقبل فيما لا يسقط بشبهة اخر اذ في الحدود والقود
لما سياتي كالدين فانه يعرف بالقدر والوصف ولا يحتاج فيه الى اشارة
والعقار فانه يعرف بالحدود ولا يحتاج فيه الى الاشارة والكتاب بان
اذعي رجل كما حاط على اذاعة او بالعكس اراد كتاب القاضي بذلك الى
قاض اخر والطلاق بان ادعت طلاقاً على زوجها والعناق والوصية
والنسب من الحي والميت والمقصود والامانة والمضاربة الحجج والدين
والشفعة والوكالة والوفات والقفل اذ كان موجباً لاثبات ما سياتي
انه لا يقبل في القود والوراثه فان ذلك بمنزلة الدين وكما لنقول في
المختار انما قال في المختار لما قيل انه لا يقبل في الاعيان المنقولة كالنسيئة
والعبيد والامانة ونحوها الحاجة الى الاشارة فيما ينقل عند الدعوى
والشهادة وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن القول الاول قال
انه يقبل في العبد لا الامة لان الاباق يغلب في العبيد دون الامة
وعنه انه يقبل فيها بشروط وعنه محمد انه يقبل في جميع ما ينقل عليه المناظر
قال القاضي الكسبي حاشي عليه الفتوى كذا في الكافي لاني قد وثقته الى
يقبل فيها لان فيه شبهة البدلية عن الشهادة ولان مبناها على
الاسقاط وفي قبوله سعي في اثباتها وذكر عطف على قوله وكتب بهما
اسمه اي اسم القاضي الكاتب وشبهه واسم المكتوب اليه ونسبه اسما
الشهود واسما بهم وان كل واحد منهم شهد غيباً للدعوى المضادة

عن فلان بن فلان ولا يصح الاقتصار على قوله غيب لا يعنى ولا يكتب
ان يكتب عن ذلك وكتب الاستشهاد حتى اذا شهد قبل ان
لا تقبل شهادته صحيحة متفقة اللفظ والمعنى قد فرغ كتاب الشهاد
بيان المراد بالاتفاق لفظا ومعنى وقرأه اي القاضي الكاتب على من
اشهدهم يعرفون ما فيه ويعلمون به ان لم يقرأ عليهم اذا لا شهادته بل انهم
وكتب اسمائهم وانباءهم اي اسماء شهود الطريق وانباءهم اي
في الكتاب الحكمي فان كونه كتاب القضي لا يثبت بنحو شهادتهم بدون
الكتابة كذا في الخاصة وكتب تاريخ الكتاب ولو لم يكتب فيه تاريخ
لا يقبل وان كتب منظر حل هو كان قاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا
يكفي بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا وحيثه عند جوسم اليهم ثلثا يتوجه
التغيير وهذا عند محمد اذا عند جميع الشهود بما في الكتاب شرط جواز القضا
به و ابو يوسف لم يشترط ذكر اسم المكتوب اليه ونسبته بل جوز ان يكتب
ابتداء الي كل من يصل اليه كتابي هذا من القضا ولا القراءة عليهم
وحيثه سهل في ذلك حين ابتدء بالقضا وليس بخبر كالمعاينة و
عليه المتأخرون توسعة على الناس فاحسب ان سجل القضي الى القاضي
لا يكون الا بعد الحكم وكتب القاضي الى القاضي الذي هو نقل الشهادة
لا يكون الا قبل الحكم وشرا ان يكون الكتاب من معلوم الي معلوم في
معلوم اي المدعي لمعلوم اي المدعي على معلوم اي المدعي عليه والقبيل
يأبى جواز العمل بكتب القضي لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو
حضر بنفسه مجلس القضي المكتوب اليه وعبر بكتاب ما في الكتاب لم
يعمل به القاضي لانه صار واحدا من الرعايا فكذا اذا كتب اليه
لكنه جوز فيما يثبت بالشبهة الى جهة الناس اليه اذا قد يكون الشهاد
للمدعي على حقه في بدنه وخصمه في بدنه اخرى فيستعذر الجمع بينهما ولا يمكن
من ان يشهد على شهادتهما اذا اكثر الناس يجوزون عن اداء الشهادة
على الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب ان يحل
ذلك القضي لا يقبل اي نقل الشهادة الا من قاض مولى من قبل
السلطان احراز اعني المحكم عليك الجمعة اي يقدر على قامة الجمعة

فلا يقبل من قاضي رستان ولا يجوز كونه شهود الطريق كعادته لو كان
المدعي عليه كافر لان شهادتهم ملزمة للحكم على القضي فيكون حججه عليه
ولا عبرة بالخضم ادعى على غيب مالا واراد بعث وكيل للحصول خلف
اي المدعي القاضي بانك ما قبضته كذا او بعضا وما ابرأت ذمته وما
تعلم ان رسولا او وكيلك قبض منه لان ذلك الغيب يحل اليه
بعد وصول الكتاب اليه اذ في ذلك المال اليه ولا يكون له شبهة في
يتوجه اليه على المدعي فاذا حلف قبل بدفع ذلك ويقصر المسافة فان
انقطع الشهود اي شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا
اليه المكتوب اليه ووجد الخضم في ولاية قاضي اخر اشهدا على شهادتهم
اخرين كان في الشهادة على الشهادة وكتبها على طريقها اي الشهادة
على الشهادة بدلتها اي بدل الشاهدين الاصيلين فانها اي كبت
بدلتها اليه من انبي اليه الاصيل اي اصل المكتوب ان كان الخضم في يده
او الى قاضي اخر ان لم يكن فيه ثم اليه اخر وتم اليه اخر اليه ان يصل اليه من
يكون الخضم تحت ولايته لما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة به بن
القضي الكاتب شرع في بيان الاحكام المتعلقة بجانب المكتوب اليه
فقال ثم انه اي من كان الخضم في ولايته سواء كان ابتداء او انتهاء
لا يقبل اي نقل الشهادة الا بحضور الخضم لانه بمنزلة اداء الشهادة
على الشهادة اذا الكاتب ينقل الفاظ الشهود بكتابه الي المكتوب اليه
كما ان شاهد الفرج ينقل شهادة شهود الكل بعبارة وكما لا يسمع
الشهادة على الشهادة الا بحضور الخضم فكذا لا يفتح الكتاب الا بحضور
الخضم بخلاف سماع القضي الكاتب الشهادة لانه للنقل بالحكم وهذا
الحكم قيل لم يشترط ايضا ابو يوسف قال في شرح الاقطع قال ابو يوسف
يقبل من غير حضور الخضم لان الكتاب يختص بالمكتوب اليه فكان له ان
يقبله والحكم بعد ذلك يقع بما علمه من الكتاب فاعتبر حضور الخضم عند الحكم
به كذا في غاية البيان ولا يقبله ايضا الا بشهادة رجلين او رجل و
اخرين لان الكتاب قد يروى الخط يشبه الخط والخط يشبه الخط
فلا يثبت الا بحجة تامة وايضا كتاب القاضي ملزم اذ يجب على المكتوب

ان ينظر فيه ويعمل به ولا الزام الا ببينة فاذا شهد احد الطرفين
الطرفين عند القاضي المكتوب اليه ان كتاب القاضي خلاص من قضا
وعلاوة انهم قال في الكافي الصحيح انما يقع بعد ثبوت احدى الطرفين
يحتاج اليه زيادة الشهود واداء الشهادة انما يمكن بعد قيام الختم
وقراء على الخصم والزم ما فيه ان يقره كاتبة قاضيا يبطل اي كتاب
القاضي ان زال عن القضاء بموت او عزل او زوال اصلية القضاء
عنه قبل وصوله الي كتاب اليه لان الال ان خبر الواحد لا يقبل
انما قبلوه باعتبار الولاية الشرعية فاذا لم يتبق عاد الا حالي الاصل
ولهذا الوثيقة قاضيا في عمل احدهما او في مريض من علمهما فقال
احدهما لا فرق قد ثبت عندنا كذا انما عمل به لم يقبل لا انتهاء الولاية
كذا زوال المكتوب اليه عن القضاء بما ذكر من الاسباب فانه ايضا
سبب بطلان كتاب القاضي الكتاب الا اذا كتب بعد اسمه اي لم يكتب
والكل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه لما عرف الاول صحته
كتبة القاضي اليه فيجعل غيره بطله وكمن شئني ثبتت بطله ولا يثبت
قضاوا وان كتبه اي قوله ان كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ابتداء
اي بلا تسمية القاضي المكتوب اليه جوزه ابو يوسف فانه يوضح بعد
اتباع بالقضاء فان قال الخصم وبعد وصول الكتاب لست الذي
فيه فعل المدعي ابناء باقامة البينة على انه هو او طعن اي الخصم عند
القاضي في القاضي الذي كتب وفي الشهود الذين شهدوا عليه
بالحق عند القاضي الذي كتب الكتاب وقال لهذا القاضي اني اتيك
بما اوضح به هذا عندك وقال له سل عن ذلك فانك تجد على ما قلت
ذلك وقال فيهم ما يسقط به عدالتهم بان قال ان الشهود الذين شهدوا
عند القاضي الكتاب عليه بالحق عبيد او محدودون في قذف او من اصل
الائمة سمع القاضي هذا الطعن قال لا اقام على ذلك شاهدين لم يقبل
القاضي ذلك الكتاب لان هذه الاشياء ليست بخرج مفرد فلا يمتنع
قبول الشهادة عليها وبه تبين ان ما ذكره في شرح الجامع الصغير
في كتاب القاضي ان قيل ان الحضاف ذكر ان الشهادة على الجرح

مقبولة

مقبولة غير صحيح لان هذه الاشياء ليست بخرج مفرد هذا اذا اقام شاهدا
وان اقام شاهدا واحدا ذكر في الكتاب ان هذه شبهة يعني ان كانت
الائمة بشهادة الواحد فيقع الشهادة في القضاء والقضاء مع الشهادة
لا يجوز فيستفح فان وجد الاربع قاله هذا الواحد فلا يقضي بالكتاب كذا
في شرح ادب القاضي الحضاف وان مات اي الخصم فله اي القاضي
الكتاب على واردة او وصيته لقيامهم مقامه جاز نقل شهادة شاهدا
واحد يعني اذا كان لرجل على آخر في بلد اخر في دعوى له شاهدا في
بلدة واخر في بلدة المدعي عليه واراد ان ينقل شهادة من في بلدة و
يدعي ذلك الشخص فيتمسك بكتاب الشهادة وبشاهد هناك جاز
وجاز كتب توكيل غائب يعني اذا كان لرجل على آخر في بلد اخر في دعوى
واراد ان يوكل رجلا في تلك البلدة ليخاصم من جانبه مع ذلك الرجل جاز
ايضا واختلف في حكم اي القاضي يعلمه قالوا ان محمدا اعتبر علم القاضي
حتى قال اذا علم القاضي ان زيدا غصب شيئا من المدعي باخذه من زيد
ويدفعه الي المدعي وهذا جواز رواية الاصول وروى ابن سميعة عنه
ان القاضي لا يقضي بعلمه وان استفاد العلم في طالة القضاء حتى شهد به
شاهدا واحدا قال لعل القاضي يكون غالطا فيما يقول فيشترط مع علمه شاهدا
اخر حتى يكون علمه مع شهادة شاهدا اخر بمعنى شاهدين كذا في العباد
ثم لما فرغ من السجل وبيان نقل الشهادة شرع في بيان المحضر وما
اعتبر فيه وفي السجل من تمام التبيين وبيان الصك والحق والوثيقة
فقال والمحضر كتب فيه حضور المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهما
من الاقرار من المدعي عليه او الاقرار منه والحكم بعد انكاره بالبينة
من المدعي او التلويح عن البين من المدعي عليه على وجه يدفع الاستنباه
وكذا السجل قال في المحيط البرهاني ان الاشارة في الدعوى و
المحضر ولفظ الشهادة من اهم ما يحتاج اليه وانما كانت اهتم قطعا
لا احتمال اذ المدعي يدعواه يستحق المدعي على المدعي عليه الشهود
بشهادتهم فيثبتون استحقاقه ولا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال
وكذا في السجل لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى

حضرتان مجلس الحكم واحضر من نفسه فلان فادعى هذا الذي حضر عليه
لا يفتي بصفة المحضر وينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي احضره اذ يدون يومه انه احضر هذا وادعى على غيره وكذلك عند
ذكر المدعى والمدعى عليه في انتهاء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب الملك
هذا والمدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصفة
بدونه وكذلك قالوا في السجلا اذ اكتب وقضيت لمحضر هذا على احد
هذا لا بد ان يكتب وقضيت لمحضر هذا المدعى على احد هذا المدعى عليه
وكذلك قالوا اذ اكتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود و اشاروا
الي المدعىين لا يفتي بصفة لان الاشارة المعبرة هي للاشارة عند
الحاجة اليهما في موضعها ولعلمهم اشاروا الي المدعى عليه عند الحاجة اليه
الاشارة الي المدعى و اشاروا الي المدعى عند الحاجة اليه للاشارة
الي المدعى عليه ويكون ذلك اشارة الي المدعىين ولا يكون معبرة
فلا بد من بيان ذلك ببلغ الوجه قطعاً للوهم والصك كتب فيه
السبع والاربعون والاقرار وكجوها في المغرب الصك كتاب الاقرار
بالمال وغيره موبد والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة يعني السجل
والمحضر والصك لان في كل منها معنى الحجة والوثيقة الله اعلم
مسائل جمع شقبت بمعنى متفرق لا يتبدل وسفل
فيه اي في السفل ولا ينقب كوة بلا رخصه في العلو يعني اذا كان
علو لرجل وسفل لا رخصه لصاحب السفل ان يتد فيه وتدا ولا
ان ينقب كوة بلا رخصه ذي العلو عند ايج سوا كان مقراً
لذي العلو ولا وقال لا يصنع فيه ما لا ينص بالعلو وعلى هذا الخلف
اذا اراد صاحب العلو ان يبنى في العلو بيتاً او يضع جدراناً او
يحدث كنيسة او اية **مسئلة** تنشعب عنها اربعة غير نافذة
لا يفتح اهل الاولى من طاباد ارحم باباً في الثانية لان فتح اللور
وليس لهم حق المرور في الرابعة السفل بل هو مختص بالملوك لا يفتح
اخراتها ملكاً ربابها حتى لو سجد دار لا يكون لاهل الاولى حق الشفعة
فاذا اراد واحد ان يفتح باباً فقد اراد ان يفتح طريقاً في ملك الغير

ويحدث لنفسه حق الشفعة فيها فيمنع من ذلك بخلاف النافذة لاني
حق المرور فيها للعامة بخلاف اربعة مستديرة لرق طرفاً بحيث
يجوز له ان يفتح باباً في حايطة في اتي جانب شاء لان هذه سكة واحدة
وهي بمنزلة سكة مشتركة في دار وكل واحد منهم حق المرور في كلهما و
لهذا الوسيعة فيها اذ كانت الشفعة لكل على السواء فيفتح الباب
لا يحدث لنفسه حقاً فلا يمنع ادعى به في وقت فستل بينة فبرهن على
الشراء بعد وقت الهبة قبل وقيل لا يعني ادعى داراً في رجل ان واهبها
له وسلمها اليه في وقت كذا فاشترى القاضى البيعة فقال انه جحد في الهبة
فاشترى بها منه وادعى وقتاً بعد وقت الهبة وبرهن عليه يقبل ولو ادعى
وقتما قبل وقت الهبة فبرهن عليه لا يقبل والفرق ان التوفيق في الوجه
الاول ممكن فلا يتحقق التناقض لجواز ان يقول واهب لي منذ شهر ثم جحد
في الهبة فاشترى بها منه منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق
فيتحقق التناقض قال رجل لاخر اشترى مني هذه الجارية فانكر اني
اشترىها للقائل اي جاز لمن قال اشترى وطوياً وكان الظاهر ان لا يجوز
لاقراره بملك الغير ان ترك اي البايع الخصومة لان المشتري لما كان
جحد كان ضحياً من جهة اذ الفسخ ثبت به فاذا ترك البايع الخصومة ثم
الفسخ باقراره العمل به وهو امساك الجارية وتعلمها اقر بقبض عشرة
دراهم ثم ادعى انها زبوف او بنهر جحد مع كمينه وفي السقوة لا
اي لا يصدق لان اسم الدار يقع على الجياد والزبوف والبنهر جحد
السقوة ولهذا يجوز التجوز في الصرف والسلم بالزبوف والبنهر
لا بالسقوة والقبض لا يختص بالجياد ولا تناقض بين دعوى الزيادة
او البنهر جحد وبين الاقرار بقبض الدار ثم يقبل ان اقر بقبض الجياد
او جحد او النعم او الاستيفاء اما الاقرار بالثلاثة الاول فظاهر و
اما الاقرار بالثلاثة الثانية عبارة عن القبض بوصف تمام مكان
عبارة عن قبض حقه الزيف مودة بيت المال والبنهر جحد مودة التجار
والسقوة ما غلب عليه الغش قال رجل لاخر لك على الف فودة اي قال
ليس لي عليك شيء ثم صدقه اي قال في مجلس بل ب عليك الف

لما قصد بغيره بلا حجة اي لا يكون على المقرين لان المقر اذا قال لا ي
لي عليك فقدره اقراره والمقر لا ينفرد بقره الاقرار فلك ابطاله
فاذا ابطال برده الحق بالعدم فاذا ادعى بغيره فلا بد من الحجة او يضل
خصمه ادعى خمسة دنائير فقال المدعي عليه او فستكلمنا بخاء بشهو
يشهد ولا انه دفع اليه خمسة دنائير لكتنا لا ندرى انها من هذا الذي
او غيره جازتها وهم وبراء المدعي عليه كذا في العادة اقام البينة على
شراء واراد الرد بعيب ردت بينة بايعه على براءة من كل عيب
بعد الكار عيبه يعني اذا ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الامنة
وانكر المدعي عليه البيع فبرهن المشتري عليه ثم وجد بها عيبا قدما واراد
رد ما فبرهن البائع براءة اليه من كل عيب لم يقبل للتناقض بين الكلامين
اذ شرط البراءة من العيب تصرف في العقد بتغيير عن اقتضا حقيقة
السلطنة الى غير ما وتغيير العقد من وصف الى وصف بلا عقد محال
اذا بطل التوفيق ظهر التناقض وعنى ابي يوسف انه يقبل اعتبار الفصل
الذين ولما ان الذين قد يقضي ان كان باطلا كحرقه ولا كذلك هنا
بطل صك كسب لا شاء الله في آخره اي اذا كتب رجل اقراره بدنيه
في صك ثم كتب في آخره ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ولي ما فيه يعني
من اخرج هذا الصك وطلب فيه من الحق فله ولاية ذلك ان شاء الله
تبع بطل الذكر كره عند الامام وعندهما ينصرف الاستثناء الى قوله من
قام الحق وقولهما استحسان لان الال ان يصرف الاستثناء الى ما
يليه لان الذكر لا يستثنى ولو صرف الى الكل يكون لا باطل لانه ان
الكل كشي واحد حكم العطف فيصرف الى الكل كحاشي الكلمات المعطوفة
كقوله عبد حر وادارة طالق وعليه المشي الى بيت الله تعالى ان شاء
الله تعالى ولو تركه فترجى قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل التسلوك
ما دعى فقال عرسه اسلمت بعد موته وقال ورثته بل قبله صدقوا
لان الاسلام ثابت في الحال يدل على قبلها كما في مسألة الطائفة
اذا اختلف الموجد والمستاجر في جريان الماء وانقطاع حيث
حكم الحال ويستدل على الماضي وهذا كما هو معتبر للرفع والالم يعتبر للارتفاع

كما في مسلم مات فقال عرسه اسلمت قبل موته وقالوا بغيره فان القول
لورثته ايضا لانها تدعى احادنا والكل في الحوادث ان يضاف
حدوثها الى اقرب اوقات قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث له
غيره ودفعها اليه يعني من مات وله في يد رجل مائة درهم ودفعه فقال المؤ
رجل اخر هذا ابن الميت لا وارث له غيره قال القاضي يقضي بدفع الوديعة
اليه لان اقراره في يد حتى الوارث بطريق الخلاف فصار كما لو اقر
به حتى الموت وهو حتى بطريق الاصل قال ابن اقر بدين آخر لم يقدرا
كذبه الاول بل يكون المال كله الاول لان منعه شهادة على الاول بعد
انقطاع يد عن المال فلا يقبل كما لو كان الاول ابنا معروفا تركه يسمت
باب الورثة او الغنا بشهود لم يقولوا لا تعلم له وارثا او غنيا اخر لم
يكفلوا اي لم يؤخذ منهم كقيل بالنفس عند الامام وقال ابوخذ لان القضا
نصب ناظر للغيب الموت قد يقع بغيب فلا يمكن له بيان كل الورثة او الغنا
ويجوز ان يكون وارث غائب او غريم غائب فيجب على القاضي الاحتياط
بالتكفيل مبالغة في الاحياء وتغاديا عن الاتواء وله ان يجعل المكفول
ببطل الكفالة كما قرئ في كتابها ادعى دارا في يد رجل لنفسه لاجل الغائب
وبرهن عليه فخذ نصف المدعي وترك باقية مع ذي اليد بل تكفيل محمد
دعواه اولاد قالوا اذ اجد صاذا واليد اخذ ما القاضى منه ويجعل ما في يد
امين حتى يقدم الغائب وان لم يجد ترك النصف لآخر في يد حتى يقدم
الآخر لان الجاهدين فؤخذ منه والمقر اياي فترك في يد وله
ان اليد الثابتة لا ينزع بلا ضرورة ولا ضرورة لان القضاء وقع
للميت بالكل لان الوارث قال هذا ميراث ولا وارث لا يثبت المالك
للموت واحتمال كونه مختارا لميت ثابت فلا سقط يد كما لو كان متبرعا
وبطل تجوده بقضاء القاضى والظاهر انه لا يجد فيما يستقبل لان القاضى
صار معلومة للقاضى ولذي اليد وجوده باعتبار اشتباه الامر
عليه وقد زال كذا المنقول في الاصح اي اذا كانت الدعوى في المنقول
تقبل يؤخذ منه اتفاقا لاحتياج المنقول الى الحفظ والنزع من يد
البلغ في الحفظ كمالا يلفه واما العقار فمحفوظ بنفسه وقيل المنقول على

ع

على الخلاف ايضا يعني ترك النصف في يد ذي اليد وهذا الصحاح لا يوجب
الي حفظ والترك في يد ابلغ في الحفظ لان المال في يد المصنف
حفظا وبالا تكا وصارضا منا ولو وضع في يد عدل كان امينا فيه ولو
تلف لم يضمن وانما لا يؤخذ الكفيل لانه انشاء خصومة والقاضي
وضع لقطعها لا انشاء لها وصية بتلك له يقع على كل شيء واذا
قال ما لي او ما املك صدقة تقع على مال الزكوة والعيال فيها واحد
وهو قول زفر لان اسم المال عام فيلزمه التصديق بكل ما كان في الزكوة
ولان ايجاب العبد متعين بايجاب الله تعالى ما اوجبه الله تعالى
الصدقة المضافة اليه مال مطلق كقولك تصدق من اموالهم صدقة
انصرف الى الفضول لا الى كل المال فكذا ما يوجب العبد على نفسه بخلاف
الوصية لانها اخت الميراث لكونها خلافة كالوراثه والارث في
في جميع الاشياء فكذا الوصية فلا لم يجز غيره اي غير مال الزكوة انما
منه قومه فاذا املك تصدق بقدره لان حاجته متقدمة ثم ان
ان كان صاحب حرفة يمسك قوت يومه وان كان صاحب ور
وحوانيت يمسك قوت شهره وان كان صاحب ضيعة يمسك قوت
سنة وان كان تاجرا يمسك مقدارا يصل اليه بالصح لا بصياء بلما
علم الوصي لا التوكيل بلما علم الوكيل يعني اذا اوصى رجل الى اخوه ولم
يعلم الوصي حتى باع شيئا من الزكوة فهو وصي ويغيبايز ولا يصح
بيع الوكيل حتى يعلم والفرق ان الوصية استخلاف بعد انقطاع
ولاية الموصى فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث والتوكيل اثبات
ولاية التصرف في ماله لا الاستخلاف بعد بقاء ولاية الموصى
فلا يصح بلما علم من يثبت له الولاية فلو علم الوكيل ولو من فاسق
صح تصرفه لان الاعلام بالوكالة اثبات حتى للوكيل ليستوفيه ان
شاء وليس فيه الزام بشرط شرط الا الزام وبشرط ان لا يضر عدل
او مستورين كعلم السيد بجناية عبده والشقيع بالبيع والبيع بالهبة
وسلم بهاجر بالشراب لان الجرح بهذه الجملة يشبه التوكيل من حيث
ان المتصرف يتصرف في ملكه ويشبهه لان المال فيه من ضره لزم

من حيث منع عن التصرف فوجب ان يشترط احد شطري الشهادة وهو
العدد او العدالة توفير اعلى الشهادتين حقا باع القاضى او امينة
عبد اللقواء واهل المال فصاعدا واسحقى العبد من يد المشتري لم يضمن
الى القاضى او امينة بمنزلة الامام فانهم يحتاجون الى ائتمال هذا كثير
فلو رجع الحقوق اليهم لتعادوا عن اقامتهما فيجمل مصالح القاضى
ورجع المشتري على القواء لانه عقد لم يرجع عمدة على العاقد فيجوز على
من يقع العقد والبيع واقع للقواء فيكون العمد عليهم كما لو كان
العاقد صبي او عبدا مجبورين وقد توكل عن غيرهما بالبيع فان الحقوق
ترجع الى الموكل وان باع الوصى لهم اي للقواء باذن القاضى وبفض
منه وضاع من بين واسحقى العبد اومات قبل قبضة اي التي رجع
المشتري على الوصى لان الرجوع بالنهي من حقوق العقد وحقوقه
ترجع على العاقد وهو الوصى نيابة عن الميت لانه وان نصب القاضى
فانما نصبه ليكون قابلا مقام الميت لا ليكون قابلا مقامه وتكون
العقد ترجع اليه لو باشر في حياته فكذا اترجع اليه من قام مقامه وهو اي
الوصي عليهم اي يرجع على القواء لانه باع لهم فكان عاظا لهم ومن عمل
لغيره عملا وكف فيه ضمان يرجع على من وقع له العمل ولو ظهر بعد للميت
مال رجع الغريم فيه بدية لانه لم يصل اليه وبطل لا يرجع الضمانا غير
من النعم لان الضمان وجب عليه بفعله لان قبض الوصى كقبضه و
الاصح انه يرجع لانه قضى ذلك وهو مضطرب فيه كذا في الكافي القاضى
اخرج الثالث للفقهاء ولم يعطهم اياه حتى هلك كالامام من اهلهم الى الفقهاء
والثالثان للورثة كذا في الواقف ووجهه ما قرأرك قاض عالم عدل برجم
او قطع او ضرب قضى به على شخص وسعك فعله وقال محمد اخر الا يقبل
قوله حتى يعاين الجملة لان قول القاضى يحتمل الغلط والتدراك لا يمكن
وكثير من مشايخنا اخذوا به وقالوا ما احسن هذا في زماننا لان
القضاة قد افسدوا انما يؤتمنون على نفوس الناس ودمائهم واموالهم
الا في كتاب القاضى الى القاضى فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة
وجه ظاهر الرواية في الاول ان القاضى امين فيما توفض اليه ونحن امرنا

بطاعة اولي الامر وطاعة في تصديقه وقبول قوله وقال الشيخ ابو منصور
ان كان القاضي عالما عادلا لا يجب قبول قوله لظاهر الامر ونحوه ثم الخطأ
والجناية وصدق عدل سئل فاحسن تفسير بان يقول في النوني اني
استفسرت المقر بما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالبرم ويقول في
هذا السيرة انه ثبت عندي بالجناية انه اخذ الضابا من حرز لا يشبهة
فيه وفي القصاص انه قتل عمدا بلا شبهة فيجب تصديقه وقبول قوله
ولم يقبل قول غيرهما وهو جاهل فاسق وعالم فاسق لثمة الخطاء بالظاهر
والجناية بالفسق الا ان يعاين سببا حكما يعني سببا شرعيا فيجب
يقبل قوله لا انتفاء التهمة صدق موزع لئلا يزداد اذ انت منك القاضي
قضيت به ليكره ودفع اليه وقال قضيت بقطع يدك في حق داودي
زيد اخذه وقطعه ظاهرا واقر اي زيد يكونهما في قضائه يعني اذا قال قال
موزع لرجل اخذت منك الف درهم ودفعته اليه زيد قضيت به عليك
فقال الرجل اخذت ظاهرا فاقول للقاضي بلا عاين وكذا لو قال قضيت
بقطع يدك في حق وقال فعلت ظاهرا فاقضي بصدق بكل حال اذا كان المأخوذ
منه ماله والمقطوع في يده موقرا يكونه حال قضائه لانه لا اقر به صار
موقرا بشهادة الظاهر للقاضي لان فعل القاضي على سبيل القضاء لا
يجب عليه الضمان فجعل القول قوله بلا عاين اذ لو لم يقر به لكان صار
خصما وقضاء الخصم لا ينفذ ولو انكر اكونه قاضيا بوفيه وقال لا
فعله قبل التقليد او بعد القول فاقول قول القاضي ايضا في الصحيح
لانه اذا عرف انه كان قاضيا صح ان اضافته الاخذ اليه حالة القضاء
لانها معهودة وهي نافذة للضمان فصار القاضي بالاضافة اليه ملك
الحالة منك للضمان فكان القول قوله كما لو قال خلعت او اعتقت
وانا مجنون وجنونا كان معهودا الله ورسوله اعلم بحقيقة الحال

كتاب القسمة

لا يخفى وجه المناسبة بين كتاب القضاء وكتاب القسمة في لغة اسم
لما قسموا كالقدوة للاقتداء وشرعا يتميز بين الحقوق الشائعة
بين المتقاسمين وركنها فعل يحصل به التمييز بين الانصبا كالكيل

والوزن والعد والوزن في الكيل والوزن في العد والوزن في سائر
طلب الشك او ادهم الانتفاع بحصة حتى اذا لم يوجد منهم الطلب
لم يصح القسمة ونشرها عدم ثبوت المنفعة فانما افراز مال كل واحد
قبل القسمة من الملك المنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقى المقر على ما
كان قبل الافراز باصلا ومنفعة وانما اذا تبدل فيكون تبدلا لا افرازا
وحكمها تعين نصيب كل على قدر لانه الاثر المترتب عليهما ولا يوزن
مطلقا اي سواء كانت في المنكيات او القيمية عن معنى افراز هو اخذ
عين حقه ومعنى مبادلة هي اخذ عوض عنه اي عن حقه اذا من جزء معين
الادوية تشمل على النصيبين فكان ما ياخذ كل منهما نصف ملكه ولم يتخذ
من صاحبه فكان افرازا والنصف لا فرق كان لصاحبه فصار له عوضا
عما في يد صاحبه فكان مبادلة وان وصليته على الاول اي معنى الافراز
والتمييز في المنكيات وهي المكليات والموزونات والعدوي المتقابلة
لان ما ياخذ مثل حقه صورة ومعنى فاكمن ان يجعل عين حقه وان
غلب الثاني اي معنى المبادلة في غيرها يعني الحيوان والعروض لوجود
التفاوت بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقه وفرع على اذ
بقوله فيما ذكره شريك حصته بغيره صاحبه في الاول لكونه عين حقه
لا الثاني لكونه غير حقه ولمعنى الافراز جبر عليهما في اتخاذ الجنس من غير
المنكيات فقط عند طلب ادهم يعني ان المبادلة لما كانت غالبية في القيمية
كالحيوانات والعروض كان ينبغي ان لا يجبر على القسمة فيها لكن يجبر عليها
لما فيها من معنى الافراز فان ادهم بطلبه القسمة بسأل القاضي على ان
يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الآخر عن الانتفاع بملكه فيجب على القاضي
اجابته وان كان اجناسا مختلفة لا يجبر القاضي على تسميتها لتفقد
المبادلة باعتبار خش التفاضل في المقاصد ولو توافقوا اجاز لان
الحق لهم ويستحب نصب قاسم يوزن من بيت المال لان الاصح ان
القسمة من جنس عمل القضاء لتام قطع المنازعة بها فاشبه رزق
القاضي ووجه نصبه باجر على عدل الرؤس اي رؤس المتقاسمين عند
الامام لان النفع لهم على الخصوص وعندهما على قدر الانصبا ولانه نوع

الملك فيقدر بقدره ولا ان الاجر مقابل بالتميز وانه لا يتفاوت وربما
يصعب الحسب بالنظر الى القليل والجد ينقلب الاجر فيقدر اعتباره
فيستحق الحكم باصل التميز ثم ان الاجر هو اجر المثل ليس له قدر معين
فان باشر القاضي بنفسه القسمة فعلى رواية كونه القسمة من جنس
عمل القضاء لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رواية عدم كونها منه جاز و
لو نهى عن العمل بها اي بالقسمة لانه ان كان من جنس عمل القضاء
فلما بد من القدرة وهي العلم ومن الاعتماد على قوله وهو بالعدالة و
لا يعين وادخلها اذ لو تعين حكم بالزيادة على اجر مثله ولا يشترك القتات
شكلا يتواضعوا على مغالاة الاجر فيؤدى الى الاضرار بالشخص وصحت
برضاء الشركاء لو لايتهم على انفسهم واهوالهم الا عند صفا احوالهم
في لا تصح بل يحتاج الى اقرار القضي لقصور ولايتهم عن قسمة قبا او
ارثة وعقارا ادعوا شراؤه او ملكه مطلقا ولو ادعوا ارثة عن زيد لا
اي لا يقسم حتى يرهنوا على موه و عدد ورثته لا خلاف في الاولين
وفي هذا خلاف لا ايمان لهما انه في يديهما وهو دليل الملك الاقرار
امارة الصدق ولا منازع لهم فيقسمه بينهم كما في المنقول الموروث
والعقار المشري والبيتة لا تعدل انما على المتكلمة يذكر في صك
القسمة ان تسمها باقرارهم ليقتصر عليهم ولا يكون قضاء على شريك
آخر لهم ولا ان الميت يصير قضيتا عليه بقسمة القضي وقول الشركاء
ليس بحجة عليه فلا بد لهم من اقامة البينة ليثبت بها القضاء على
الميت فان التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت بدليل ثبوت
حقه في الزوايد كالولد ملكه وادباده حتى يقضي منها ديونه وتنفذ
وصاياه وبالقسمة ينقطع حق الميت عن التركة حتى لا يثبت حق
فيما يثبت بعد من الزوايد فكان هذا قضاء على الميت ينقطع حق
من البينة ويصير بعضهم مدعييا والبعض خصما وان كان مقرا ولا
ان برهنوا اي العقار معهما حتى يرهنوا انهما لا احتمال ان يكون
لغيرهما قيل هذا قول ابي حنيفة وقيل هو قول الكل هو الاصح لان
القسمة ضربان حتى الملك تكمل المنفعة وحتى اليد تعينها للحفاظ

الاول منها لعدم الملك وكذا الثاني لا يستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه
كذا في الكافي برهنوا على الموت وعدو الورثة وهو اي العقار معهم
فيهم صغيرا وغايب قسم ونصب بعضهما وهو من الطفل وكيل
من الغايب لان في هذا النص نظر الغايب والصغير ولابد من
اقامة البينة على اصل الميراث في هذه الصورة عند ايضا بل اولى
لان في هذه القسمة قضاء على الغايب الصغير بقولهم وعند حاشيتهم
باقرارهم ويفرز حق الغايب والصغير ويشترط ان تسمها بينهم
الكبار الحضور وان الغايب والصغير على حجة وان برهنوا واحدة
من الورثة او شرا اي الشركاء وغايب ادم او كان اي العقار مع
الوارث الصغير والغايب او كان معه شي منه اي من العقار لا اي
لا يجوز القسمة اما الاول وهو عدم جواز القسمة اذ برهنوا واحدة
ليس مع خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس له خصما عن الميت و
عن الغايب وان كان خصما عنهما فليس له خصم عن نفسه ليعين
البينة عليه بخلاف لو كان الحاضر من الورثة اثنين حيث يكون القسمة
قضاء بخبرة المتني صهيان واما الثاني وهو عدم جواز القسمة اذ
شروا وغايب ادمم فالفرق بين الارث والشراء فان ملك الوارث
ملك خلافة حتى يرد بالعيب على البايع المورث ويرد عليه بالعيب
ويصير مفرورا بشراء المورث حتى لو وطأ امته اشترى امورته فقلت
فاستحقت رجوع الوارث على بايع مورثه بنمها وقيمة الدار للورث
من جهة فان نصب ادمم خصما على الميت فيما في يد والآخر عن نفسه
فصارت القسمة قضاء بخبرة المتني صهيان واما الملك الثابت بالشراء
لكل واحد منهم فملك جدي سبب شراؤه في نصيب ولهذا لا يرد بالعيب
على بايع بايعه فلا ينتصب حاضر خصما عن الغايب في يكون البينة
في حق الغايب قايمة بلا خصم فلا تقبل اما الثالث وهو عدم جواز
القسمة اذ كان العقار مع الوارث الصغير والغايب وشي منه
فلان هذه القسمة قضاء على الغايب والصغير الى غير ما اخرج شي
نما كان في يد عن يد بلا خصم حاضر عنهما وقسم بطلب ادمم ان

السهم الاول قال كان صاحب السهم اخذ حقه وان كان صاحب
الثالث اخذه وما يليه وان كان صاحب النصف اخذه والذين
يليهان ولا يدخل دراهم ليست من التركة في القسمة الا برضاهم صوة
دارين جماعة فارادوا قسمتهما في احدى الجنتين فضل بناء فاراد
احد الشركاء الا يكون عوض البناء دراهم واراد الاخر ان يكون
عوضه من الارض فانه جعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي
وقع البناء في نصيبه الا يرد بازاء البناء من الدراهم الا اذا تقدر
في القسمة ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك والشرك بينهما
في الارض في الدراهم فلا يجوز قسمة ما ليس بمشترك قال وقع مسيل
قسم هذا مرتب بقوله ويفرز كل قسم بطريقه وشربه وما بينهما من
تميمات الاول وطريقه في قسم الآخر بلا شرط فيها اي في القسمة
صرف اي المسيل او الطريق عند اي القسم الاول لا يمكن يحصل
معنى القسمة وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة بلا ضرورة والآن
نسخ اي القسمة لان المقصود وهو ما ذكرنا لم يحصل فنفسه
وتشأنه على وجه يمكن لكل منهما ان يجعل مسيل او طريق جائزتهما
المتفاسين عند اختلاف المتفاسين في القسمة عند ايه واي
يوسف روح وعند محمد والشافعي روح لا يجوز لانهما شهادة على فعل
نفسهما ولما اتها شهادة على فعل غيرهما باستيفاء حقهما سئل
دو علو وعلو مجردا عن العلو والتفعل قوم كل واحد ونسبهما
ان بالقيمة لان التفعل يصح لما لا يصح له العلو كما بشر والشركاء
والاصطبل وغير ذلك فصا ركبا جنبين فلا يمكن التقدير الا بالقيمة
اقر احد المتفاسين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وادعى
ان بعضهما اصابه في يد صاحبه وقد كان اشهد على نفسه بالاستيفاء
لا يصدق بالاجبة لان القسمة بعد تمامها عقد لازم فتدعي الغلط
يدعي لنفسه حتى النسخ بعد لزوم سبب ظهور العقد فلا يقبل الا
بحجة قال لم توجد استخلاف الشركاء لانهم لو اقرؤا الزمهم واذا
انكروا حلفوا عليه لرجاء النكول في حلف فنهى بخلف منهم بخلف

وسئل

ومن كل جمع بين نصيبه ونصيب المدعي فيقسم بينهما على قدر
نصيبهما لان النكاح كالمقارعة اقراره حجة عليه دون غيره قالوا
ينبغي ان لا يسمع دعواه اصلا للتناقض واجيب بان القاسم
امين وهو اعتمد على قوله فاقترنتم لما تأمل حتى التأمل ظهر الغلط
في قوله فلا يؤخذ بذلك لاقراره عند ظهور الحق وان قال اي احد
الشركيين قبضته يعني نصيبه فاقترنتم ببعضه وانكر اي شريكه
حلف لانه يدعي عليه القصب وهو منك فالقول للمتكبر مع اليقين
وان قال قبل اقراره بالاستيفاء اصحابي من كذا الى كذا او لم يسلم
اي حاله ونسخ اي القسمة لان الاختلاف في مقدار يحصل
لم بالقسمة فصا رنظير الاختلاف في مقدار المبيع كما ذكر في احكام
التحالف في الدعوى ولو اختلفا في التقويم لم يلتفت اليه لانه دعوى
الغبين ولا اعتبار في البيع فكذا القسمة لوجود التراضي الا اذا كان
القسمة بقضاء القاضي والغبين فاحش لان تصرفه مقيد بالعقد
ولو اقسما دارا واصاب كل طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الآخر
انه من نصيبه وانكر الآخر فطيلة البينة لانه يدعي عليه حقا وهو منك
وان اقاما ما لا يبره البينة المدعي لانه خارج ان اتحن بعض من
من نصيبه لا يفسخ القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع
الكل يفسخ اي القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع من نصيب
لا يفسخ عند ايه روح اي لا يفسخ لكن له ولاية الفسخ بل يرجع
في نصيب شريكه خلافا لابي يوسف فانه يقول ينقض القسمة
وما يقع في ايديهما يكون بينهما نصيبان وقول محمد مضطرب والخ
انه مع ايه ح كذا في الكافي ظهور من التركة المقسومة تفسخ اي
القسمة الا اذا قضوه اي الورثة الذين او ابراء الزمان ذم
الورثة او بقى منهما ما يقع به اي بالذين يعني اذا قسم التركة بين
الورثة ثم ظهر دين محيط قبل للورثة اقتصوا فان قضوا نكحت
القسمة والا فسخت لان الذين مقدم على الارث فيمنع وقوع الملك
لهم فيها الا اذا اقتصوا الذين او ابراء الزمان ذمهم في يفسخ

القسمة لزوال المانع فكذا اذا لم يكن يحيط لتعلق حق الزمان بها
 الا اذا بقى منها ما ينفى بالذات في لا يفسخ لعدم الاحتياج اليه
 ولو ظهر غير فاحش في القسمة بالقضاء تبطل عند الكل لان
 تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد والكانت بالتراضي
 ان تبطل القسمة فقد قيل لا يلتفت الى قول من يدعي لانه دعوي
 القبيح ولا يخرب به في البيع فكذا في القسمة لوجود التراضي وقيل
 وهو الصحيح ذكره في الكافي ادعى احد المتقاضيين ديني في التركة صح
 حتى اذا اقام البينة لا تنقض القسمة ولم يكن قسمته ابراء من الدين
 لان القسمة تصادف الصورة وحق الغريم يتعلق بالمعنى ولو
 ادعى عينه لا اي لا يصح لوجود التناقض اذا اقدم على القسمة
 اقراره بان المقسوم مشترك وصحت المهاداة وهي لغة معاملة
 من المنة وهي الحالة الظاهرة للمتنبي للشئ والتمانيون فاعل
 منها وهي لا يتواضعوا على امر فيراضوا به وحقيقته ان كل ائمة
 رضى بهينة واطع وخيارا ثم عا قسمة المنافع والقياس ان يجوز
 لانها مبادلة المنفعة بحسبها لكنهما جازت بالاجماع في سكوت
 هذا بعضا من دار وذاك بعضا وسكوت هذا علوما وذاك سقلا
 وفي قوله جدي بان يخدم العبد هذا الشريك يوما وذاك الشريك
 يوما كسكني بيت صغير بان يسكنه هذا الشريك يوما وذاك يوما
 وخدمته جدي بان يخدم زيدا هذا العبد ويخدم بكرا العبد الآخر
 اذا كانت المهاداة في المكان كانت افراز من كل وجه ولهذا
 لا يشترط فيها التوقيت وجاز لكل منهم ان يستعمل اصابه
 بالمهاداة بشرط ذلك في العقد ولا يحدث المنافع على ملكه ولا لذلك
 العارية والباطارة وفي المهاداة في الزمان افراز من وجه ويجعل
 كالمسترضي نصيب شريكه فكان مبادلة من وجه وانما قلنا ذلك
 لان معنى الافراز يتحقق في المهاداة في المكان دون الزمان
 وكذا لو تها ما في الزمان في عباد واحد لانها متعينة في تقدير
 التها في المكان والبيت الصغير كالعبد لانه غلة عباد واحد

او غلة بعل وبغليين او ركوب بعل وبغليين او غرة شجرة او لبن شاة
 اي لا يجوز المهاداة في هذه الاشياء اما في عباد واحد بعل واحد فلان
 النصيبين يتعاقبان في الاستيفاء فان الظاهر التغير في الحيوان
 فيقوت المبادلة بخلاف المهاداة في استغلال دار واحدة حيث يجوز في
 ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير في العقار فافترقا واما في عبيدين او
 بغليين فلان التها يوفي الخدمة جوزه للضرورة لا امتناع قسمتها ولا ضرورة
 في الغلة لانها تقسم واما في ركوب بعل وبغليين فلان الركوب يتفاوت
 بتفاوت الركابين فلا يتحقق التسوية فلا يجز القاضي عليه واما في غرة شجرة
 او لبن شاة ونحوه فلان التها يخصص بالمنافع فلا يوجد في الاعيان
 والضرورة تتحقق في المنافع لعدم قسمتها بعد وجودها لشئها بخلاف
 الاعيان **كتاب الوصايا**
 وجه ايراد هذا الكتاب في آخر الكتاب ظاهر لان احوال الادبي في الدنيا
 الموت والوصية معاملة وقت الموت ولم زيادة اختصاص بكتاب القسمة
 لان القسمة بين الورثة يكون بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدر ثم سمي
 به الموصي به والا ايضا لفظة طلب شئ من غيره ليفعل في عينية حال حيوة وبعد
 وفاته وشرا يستعمل لارة باللام يقال وحى فلان لفلان بكذا المعنى
 ملكه له بعد موته ويستعمل اخرى بالياء يقال اوصى فلان الى فلان بمعنى جعله
 وصيا له يتصرف في ماله واطفال له بعد موته والقوم لم يتوضوا للفقهاء بها
 وبيان كل منهما بالاستعمال بل ذكر وصا في انشاء تقرر المبطل وقد
 بين ههنا كل منهما بانفراده ولما امتنع تعريف اللفظ المشترك بين المعنيين
 بمفهوم واحد عرف كل منهما بافعال الوصية بغيرها يقال الا ايضا
 جعل الغير مالكا له بعد موته او تفويض القرف ومصالح اطلاق الية
 غيره بعد موته لانها بايان لبيان المعنيين الاول في بيان الوصية
 بالمال ونحوه وهو المنفعة فان الوصية قد يكون بالمنفعة كما سياتي
 ركنها قوله اوصيت بكذا لفلان ونحوه من الالفاظ المستعملة فيها
 وشروطها كون الموصي هيا للتكليف فلا يجوز **المملوك لو مكاتبنا**
 والصغير المجنون وعدم استعانة بالذات لانه مقدم على الوصية كما سياتي

وكون الموصي له حيا وقهرها اذ لو كان حيا لطلب الوصية وكونه خردا
 ولما قتل لماسيا من عدم جواز الوصية للوارث والقائل وكون
 الموصي به قابلا للتملك بعد موت الموصي ما لا كان او منقضا وحكمه كونه
 الموصي به ملكا جديدا للموصي لا لاقامة الموصي اياه مقام نفسه حتى يوجب
 الاستبراء عليه للجارية الموصي بها جازت بالثالث الاجنبي وان لم يجز
 الورثة لقوله صلعم ان الله تع صدق عليكم ثلث اموالكم في اخر اعمالكم
 زيادة لكم في اعمالكم فضعوها حيث شئتم وعليه الاجماع وبعبارة اخرى
 او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانها تملك مضاف الى بعد
 الموت فيعتبر وقت التملك حتى اذا اوصى لاجنه وهو وارث ثم ولد له ابن
 صحت الوصية للاخ ولو عكس لان اوصى لاجنه ولا ابن ثم مات الابن قبل
 موت الموصي بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا لا الزيادة عليه اي على الثلث
 لان حتى الورثة تعلق بماله لا انعقاد سبب زوال الهم وهو مستغنى
 عن المال لكن الشئ جوزه في حق الاجانب لقدر الثلث بتدراك قصير
 كما ذكر ولم يجوز في حق الورثة لثلاثا ثانيا في بعضهم باظهار البعض الا
 الاجنبي ورثة بعد اي بعد موته وهم كبار لان الاشتناع لم يعم
 اسقطوه ولا يعتبر جازتهم حال حيوة لانها قبل ثبوت الحق لان ثبوته
 عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لانه
 ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود وذهب
 باقل منه اي من الثلث عند غنا ورثته او استغناؤهم بحسبهم لانه
 يرد ويبين الصدقة على الاجنبي والهمة للقريب والاولى اولى لقوله
 اذ يتبع بهما خاء الله تعالى ولولاهما اي لولا غناهم ولا استغناؤهم
 بحسبهم فالترك اولى لان ترك الوصية صدقة على القريب بقدر الوصية
 تصدق على الاجنبي فاولى اولى لقوله ثم اخصل الصدقة على ذي الرحم
 الكاشح كثرهما مع احداهما اي ان لم يكن الورثة اغنياء او لا يستغنوا
 بحسبهم من التركة فترك الوصية اولى ووجب اذ كان عليه حق الله تعالى
 كالزكاة والحج لانه لما قصر منه في حيوة وجب عليه التدارك بعد ماته بخلي
 لزمته وتوفر اي الوصية عن الدين لانه اتم الحاجتين فانه فرض الوصية

تبرع

ايمان

تبرع الا ان يبرأ الزمان في يصح لزوال المانع وصحت اي الوصية بالكل
 اي بكله عند عدم واردة لان المانع من الصحة تعلق حق الوارث
 فاذا انتفى تصح وصحت لمملوكه ثلث ماله في الخلاصة الوصية للعبد
 بعين من اعماله ماله لا تصح اما لو اوصى بثلث ماله مطلقا تصح ويكون
 وصية للعقود قال لا يخرج من الثلث قيمة العبد عن كل بغير سعاية و
 ان خرج بوصية عنق وسع في بقية قيمته ولو اوصى بعشرة من الاربع
 والدنا في الرسالة قال لا مالم النفس الاصح انه لا يصح كالوصية بالعين
 وقال في المنية لو اوصى لعبد العرق او لامة القنة جازت الوصية و
 هذا مخالف لما في الخلاصة فاما ان يفيد هذا بما سوى العين او يطلق ويحل
 على غير الاصح وفي الخاتمة لو اوصى بكتاب نفسه ولام ولد نفسه ولما تبر
 نفسه جاز الكل استحسانا ولو اوصى لعبد او لامة القنة ثم مات جازت
 الوصية في كلام الا عند ايجرح في الوصية للعقود بثلثه مجانا وعليه
 ثلثا قيمته وله ثلث ماله من ساير التركة فيتقاصا وان وراوان الفضل
 وعند صاحبه بعن العبد ويرف او لا الى العنق فان فضل من الثلث
 شئ كان الفضل للعبد وصحت للحمل بان يقول وصيت لحمل فلانة كذا
 واه اي بالحمل ايضا بان يقول وصيت لحمل جاريتي هذه لفلان فان
 الوصيتين صحا لان الوصية اخت الميراث والارث يجري في الصوة
 فتصح الوصية ايضا لكن الثانية انما تصح اذا ولد له اي الحمل لا قبل من سنة
 اشهر من وقتها اي وقت الوصية فان صحته وصية الحمل موقوفة على
 وانما يتعين بوجوده اذا ولد في هذه المدخ وبالامة الاحكام فانها اجنبا
 تصح لان الاول انما يصح اخراجه بالعقد تصح استغناؤه ومن لم يعلم
 للذي وبالعكس فالاول لقوله تعالى لا ينهيكم الله عن الذين لم تقاتلوا
 في الدين الآية والثاني لانه بعقد الامة ساوي للمسلم في المعاملة
 حتى جاز التبرع في الحيوة فكذلك في المما لاجنبي في داره في الجامع الصغير
 الوصية لحرى وهو في دارهم باطلا لانها بمنزلة وصية وقد ينسأ عن تركها
 بقا ثلثا لقوله تعالى انما ينهيكم الله عن الذين يقاتلونكم في الدين الآية
 وفي السير الكبير ما يدل على الجواز وجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل

وما لا خلاف في ان الوصية
 اذ اوصى بالوصية
 في سنة

جاء في الكافي والنهاية اقول لا يخفى بعد بل وجه التوفيق ما يدل
عليه قول الجامع الصغير وهو في دارهم فانه اخرا من جري ليس في
دارهم وهو المستأمن فان الحربي ما دام في دار الحرب ممن يتقاتل
بخلاف المستأمن فانه ليس كذلك وهو المراد مما ذكر في التفسير ولا
لوارث لقوله لم لا وصية لوارث وقيل مباشرة سواء كان عامدا
او خاطئا لقوله لم لا وصية للقاتل ولانه قصد الاستيصال بفعل مخطئ
فتوجب بالمرمان عن مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة اخرا من
التسبب كوضع الحجر في غير ملكه الا باجازة ورثة وهم كبار الاستثناء
متعلق بالمستأمن او يكون القاتل صبيبا ذكره في الاسرار ولا في
صبي غير لانه تبرع وهو ليس من اهلها لانه تبرع واودعته فانه يجوز
عنده ان يستأمن حتى اذا لم يكن ميمرا لم يجز اصلا وان وصية
بعد الادراك متعلق بقوله ولما من صبي تبرع يعني اذا او اسي ثم مات
بعد الادراك لم يجز لعدم الاهلية وقت المباشرة او احدا منها اليها
قال اذا درك قتلني لفلان وصية فانه لا يجوز لقصور الولاية فلذلك
تبرع او تعليقا كما في الطلاق والعقاق ولما من عبدا لانه ليس من اهل
التبرع ومكاتب وان ترك وفاقا لانه ايضا ليس من اهل التبرع وقيل
عنده ما صح في صورة ترك الوفاء الا اذا اخافها اي اخاف العبد
والمكاتب الوصية الى العتق فيصح لان اهليتهما مائة والمنازع حتى
المولى فيصح اضافته الى حال اسقاطه ولما من معتقل للنساء بالانكاح
اعلم ان ايمان الاخرس وكنايته كالبيان بخلاف معتقل النساء في وصية
ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود والفرق ان الاشارة انما تقوم
مقام العبارة اذا كانت معهودة وذلك في الاخرس وان معتقل
النساء حتى لو امتد ذلك وصار لاشارة معهودة كانت بمنزلة
الاخرس وقد راجع الامتداد به وقيل ان دامت العقلة الى الموت يجوز اقراؤه
بالاشارة ويجوز الاشارة عليه لانه يخرج عن النطق بمعنى لا يرعى زوال
فكان كالآخرس قالوا وعليه الفتوى ذكره الزيلعي فتوبها بعد موته
اي قبول الوصية لا يعتبر الا بعد موته الموصي لان اوان ثبوت حكمها

بعد الموت يبطل فتوبها ورواها قبل اي قبل الموت كما اذا قال لا ارادة
انت طالق فدا على درهم فان ردته وتوبها باطل قبل الفدا كما قد
اي بالقبول بملك اي الموصي به ولا يملك قبله لان الوصية اثبات
ملك جديد ولهذا لا يرد الموصي به بالعب ولا يملك احد اثبات الملك
لغيره بلا اختياره بخلاف الميراث فانه خلا فحتى ثبت فيه هذه الاحكام
جاء في الشارح بلا قبول لولاية عليه الا اذا مات موصيه ثم هو ان
بلا قبول فهو اي الموصي به لورثته اي ورثة الموصي كاحسانا والقبول
يبطل الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القبول فصار كمنه قبل قبوله
بعد ايجابه البائع وجه الاحتسان ان الوصية من جانب الموصي قدمت
بموت تمام لا يلحقه الفسخ من جهة وانما توقفت لحق الموصي له فاذا مات
دخل في ملكه كما في بيع شرط فيه الخيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة
وله اي يجوز للموصي الرجوع عنها اي الوصية بقول يخرج نحو رجعت عما
اوصيت لانه تبرع لم يتم فصار كالهبة وفعل يقطع حق المالك عن
المقصود كقطع الثوب وخياطة او نريد في الموصي به ما يمنع تسليمه
كالبناء او ميراث ملكه كالبيع فان كل تصرف وجب زوال ملك الموصي
رجوعا كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او وهبه ثم رجع فان الوصية
لا تنفذ الا في ملكه فاذا اراد العتق كان رجوعا واذج الشاة الموصي بها
رجوع لانه للتصرف الى حاجته عادة فصار بهذا المعنى اصلا ايضا بخلاف
عسل ثوب او صبي به فانه لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطى ثوبه
غيره بفلسه عادة فكان تقرير الجود ليس برجوع لان الرجوع اثبات
في الماضي ونفع في الحاضر الجود نفع في الماضي والحال فبينهما تناف
ولهذا لا يكون جود النكاح فرقة كذا كل وصية او وصيت بها حرام
او ربا فانه ليس برجوع لان وصف الحرمة والتوبة يقتضي بقاء الحكم
فلا يتحقق الرجوع وقوله كل وصية او وصيت بها اخرتها بخلاف تركها
فان الاول ليس برجوع لان ترك الشيء اسقاط والتاخير ليس
باسقاط فان الاول اذا قال لم يردك تركت لك دينك كان ابراء له
ولو قال اخرجت عنك لا يكون ابراءا في المحيط بخلاف كل وصية او

او صيرتها هي باطله فانه ايضا رجوع لان الباطل واجب متلاشي
الماضيه او الذي اوصيت به لزيد فهو لعمرو او لفلان وارني فانه
كل منهما يكون رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشك واثبات الحقيقة
فانقضى رجوعا عن الاول ثم الورثة بالخيار ان شاءوا اجازوا ولا
شاءوا ردوا بخلاف ما اذا اوصى به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعا
لان اللفظ صالح للشركة والمحل يقبلها فيكون العبد مشتركا بينهما
ولو كان فلانا ميتا وقتهما لا وفي من الوصيتين بما لهما لان بطلان
الاولى من ضرورات الثبات للثاني فاذا لم يثبت له قبول الاول
ولو كان فلان حيا وقتهما مات الموصي فهو لورثته بطلان وصيتين
لان لما ثبت للثاني كان رجوعا عن الاول فبطلت في حق الاول
وصيت في حق الثاني ثم بطلت بموته قبل موت الموصي تبطل بتبطل
وصيته لمن نكحها بعدها اي بعد اليمين والوصية الاصل في هذا
الفصل ان يكون الموصي له وارثا او غير وارث لجواز الوصية ونسأ
يعتبر يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار يعتبر كون المقر له وارثا او
غير وارث يوم الاقرار لجوازه ونسأه فاذا اوصى المريض لآخره شيئا
او وهب لها شيئا ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية واليه اما الوصية
فلانها ايجاز مضاف الى بعد الموت وهي وارثه والوصية للورث
باطلة واما اليمين وان كانت بمنزلة صورة فهي كالمضافة اليها بعد
الموت حكمها لانها وقعت موقع القضايا لانها تبرع بقرضه عند
الموت بخلاف اقراره فان المريض اذا اقر لآخره بدين ثم تزوجها
ثم مات جاز اقراره لما قرآن المعترف به كون المقر له وارثا او غير وارث
يوم الاقرار وهي اجنبية فيه ويبطل وصيته وبيته واقراره لانه
كافر او عبدا او مكاتبنا ان اسلم او عتق بعد ذلك اي بعد الوصية
والهبة وغيرهما اما الوصية والهبة فلان المقر ان المعترف به حال الموت
وانما الاقرار فانه وان كان ملزما بنفسه لكن بسبب الارث وهو
البنوة قايما وقت الاقرار فيؤثر نعمة الاثنا فصار باعتبار
النعمة ملحقا بالوصايا المعقود وهو العاقر عن المشي لانه في طلبه

قبل

والملجوع الفلج داء يعرض نصف البدن فيمنعه عن الحركة الارادية
والاستل وهو الذي يقع بين ارتخاس وحركة والمسكول وهو الذي
يكون عليه السبل وهو فرج يكون في الرية الاطال مدة سنة كالصبي
والانثى المريض يعني ان هذه اراض فرقة من عرض لها واحدا منها
يصرف شيئا من البزعات ثم مات قبل تمام سنة مشتملة على الفصول
الاربعة كان المرض دعى الموت فيعتبر بقرينة من الثلث وان مات
بعد تمامه لم يكن دعى الموت لانه اذا سلم في الفصول التي كل منها طنة
الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صاجبه من احكام كرمي
حتى يشغل بالعداوى اجمع الوصايا وكان بعضها فرضا وبعضها
نقلا وضاق الثلث ففرض والنقل قدم الفرض سواء قدم
الموصي واخره كالحج والزكاة والكفارات لان الاول لا يقدم الاثم
وان تساوى في القوة قدم ما قدم اي الموصي في الذكر لان الظاهر من
حال الانسان ان يبدأ بما هو الاثم عنده والثابت بالظاهر كالثابت
بالنقل ولو نقل على تقديم ما بدا به لزمنا تقديمه كواهبنا اوصى بالحج
عنه راكبا من بلده الا كفي نفقة لان الواجب الحج عن بلده ولهذا
يعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده والوصية لا داء ما كان واجبا عليه
وتحج راكبا اذ لا يلزمه ان يحج ما شيا فانصرف اليه على الوجه الذي وجب
عليه والاى وان لم يكف من حيث يكف والقبيل ان لا يحج عنه لان
بالحج تصدق وقد علمت وجه الاستحسان انا تعلم ان غرضه تنفيذ
الوصية فينفذ ما امكن مات حاج في طريقه واوصى به اي بان يحج
عنه كذا ذلك من بلده ان كفي نفقة والاثمن حيث يكف وقالوا هو
قول زفره يحج عنه من حيث يبلغ وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج
عن غيره في الطريق وانما من لا وطم له فيحج عنه من حيث مات بالاحكام
ذكره الزيلعي اوصى بان يحج عنه بهذه المائة فهلك منها درهم يحج عنه
بما بقى من حيث يبلغ استحسانا وان لم يهلك شيئا حج بهما فان بقى
منه شيئا رد على الوارث لان الزكاة حق الورثة الا ما استغن عن
الوصية بخلاف الوصية باعتاق عبده اي بهذه المائة فهلك منها

درهم حيث لم يعق بالباقي لان الوصية اذا وجبت لم تنفذ
تنفيذ ما غيره وهنا اوصى بالعق لعبد يشترى باسنى فلم ينجز
في عبد يشترى باقل منه لانه غير الاول فكان فيه تنفيذ الوصية لغرض
الموصى له وذا لا يجوز اوصى بان يشترى بكل ما له عبد فيعق عنه ولم
يجز الورثة بطلت لما قرأ ان العبد المشتري بكل ما له غير ما يشترى
بالثلث كذا اوصى بان يشترى له عبد بالف درهم وزاد الالف
على الثلث لم يجز للتفاير بينهما ايضا الله ورسوله اعلم بالصواب
باب الوصية بالثلث
اوصى له بثلث ولاخر بثلث فان اجاز الورثة فلهما الثلثان والثلث
وان لم يجزواى الورثة فالثلث بينهما نصفين لانها استويا
في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والثلث نصف عن
حقوقهما فيكون بينهما ولو اوصى له بثلث ولاخر بثلث لم يجزوا فلهما
حصة ج اى الثلث بينهما وعندهما ربع اى يجعل اربعة اسهم بثلث
للموصى له بكل واحد اوصى له بالثلث لان الزايد على الثلث انما
يبطل بمعنى ان الموصى له لا يستحق حقا على الوارث لكن يعتبر في ان
الموصى له ياخذ من الثلث بحصة ذلك الزايد اذ لا موجب لابطال
المعنى يخرج الثلث ثلثه فالثلث واحد وكل ثلثه صارت اربعة
فيقسم الثلث بهذا السهام ولو له بثلث ولاخر بنصفه ولو لم يجز
فالثلث بينهما نصفان عندم وعندهما على خمسة اسهم سهمان لصاحب
الثلث لانه يجعل كل سدس بينهما وثلثة اسهم لصاحب النصف لانه
الى اصل الضرب ولو له بالثلث ولاخر بالسدس فالثلث بينهما
انما ان عندهم بلا خلاف ثم هذا الخلاف مبنى على خلاف مقرر بينهم
ذكره بقوله ولا يضرب ابو حرج للموصى له بما زاد على الثلث قال في
العناية اى لا يجعل من ضرب من ماله سهم اى جعله مفعول لا يضرب
مخذوف اى لا يضرب شيئا قال صدر الشريعة الماروا بالثرب الضرب
المصطلح بين الحسبة فاذا اوصى بالثلث وكل فقد اوى ح رحمه الله
سهام الوصية انما كل واحد نصف يضرب النصف في ثلث المال

فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فكل سدس
المال وعندهما سهمان الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب
الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب
الكل ثلثة من الاربعة وهى ثلثة ارباع الثلث فيضرب ثلثة الارباع
في الثلث يعنى ثلثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث واحدة من الاربعة
فيضرب الواحدة في الثلث وهو الربع يعنى ربع الثلث الا انى المحابة
صورتها بعد ان الرجل قيمة احداهما الف ومائة وقيمة الاخر ستمائة
واوصى بالارباع احداهما لفلان بمائة والاخر لفلان بمائة فان
المحابة حصلت لاحدهما بالف والاخر بنسبته والكل وصية لكونه
في حال المرض فان لم يكن له غيرها ولم يجز الورثة جازت المحابة بقدر
الثلث فيكون بينهما اثلاثا فيضرب الموصى له بالالف بحسب حصته وهى
الالف والموصى له الاخر بحسب حصته وهى خمسمائة فلو كان هذا
الوصايا على قول ابي حرج وجب ان لا يضرب الموصى له بالالف باكثر من
خمسائة والسعاية صورتها ان يوصى بعق عبد من قيمة احداهما الف
وقيمة الاخر الفان ولا مال له غيرها ان اجازت الورثة عتقا جميعا وان
لم يجزوا عتقا من الثلث وثلث ماله الف فالالف بينهما على قدر حصتهما
ثلث الالف للذى قيمة الف ويسع في الباقي والدرهم لم يسع اى
المطلقة عن كونها ثلثا او نصف او نحوها صورتها ان يوصى لرجل بالثلث
ولاخر بالف وثلث ماله الف ولم يجز الورثة فانه يكون بينهما اثلاثا
كل واحد منهما يضرب بجميع حصته لان الوصية في خرجها صحيحة لجواز ان يكون
له مال اخر يخرج هذا القدر من الثلث ووجه فرق الامام بين هذه الصور
الثلثة وبين غيرهما ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث جاز
كالنصف والثلثين ونحوهما والشرع ابطال الوصية في الزايد لكون ذلك
لغو فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة حيث لا يكون
في العبارة ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بنحو درهم وانفق
ان ماله مائة درهم فان الوصية غير باطلة باكلمة لا مكان ان يظهر له مال
فوق المائة واذا لم يكن باطلة باكلمة يكون معتبرة في حق الضرب ولو

اوصى بصيب ابنه بطل لان الوصية لما هو حق الابن لا يصح لغيره ولو
اوصى بثلث اي مثل نصيب ابنه لا اي لا يبطل اذ لا مانع منه ولو اوصى
بشهم او جزء اي لو قال اوصيت بشهم من مالي وجزء منه لبيبي وارثي
اي يقال للوارث اعط ما شئت لانه مجهول والجهالة لا تمنع صحة الوصية
قال بليان الي الوارث هذا ما اختاره المشايخ بناء على الوفاة ان السهم
كالحزب واما اصل الرواية فمختلفة وهو المذكور في الوفاة ولو اوصى بسكن
مال ثم بثلث واكثر لثلاثة اي يكون السكس واغلا في الثلث قال احمد بن حنبل
فان قلت قوله ثلث مالي ان كان اخبارا كاذب وان كان انشاء
يجب ان يكون النصف عند اجازة الورثة وان كان السكس اخبارا
وفي الثلث انشاء فهذا ممنوع ايضا او رد هذا السؤال ولم يجب عنه
اقول وبالله التوفيق يختار ان انشاء وانما يجب النصف عند اجازة
لو كان النصف مدلول للفظ وليس كذلك والثلث في كل ما شاع و
ضم الشايح الي الشايح لا يفيد ازيد او اقل المقدار بل يتعين الاكثر فقد
كان او مؤخر او اقل الجهور في تعليل لان الثلث متضمن للسكس
فان المتضمن لا يتصور الا في الشايح وضم السكس الشايح الي الثلث
لا يفيد زيادة في العدد فلا يتناول اكثر من الثلث وفايد الاجازة
انما تظهر فيما يكون متناو للفظ والا كان برا مستانفا لا اجازة
ويقرب من هذا قول اهل المعقول ان ضم الكل الى كل لا يفيد الجزئية
وفي سكس مالي مكررا له سدة يعني اذا قال سكس مالي ثم قال في ذلك
المجلس او مجلس آخر سدة في كان له سكس واحد لان المعقولة عند
معرفة وثلث درهم او غنم وملك ثلثاه ما بقى يعني اذا اوصى
بثلث درهم او ثلث غنم فملك ثلثا كل منهما وبقى ثلثه وهو يخرج من
ثلث مال من مال الموصي به جميع ما بقى وقال زفر ثلث ما بقى لان كل
واحد منهما مشترك بين الورثة والموصي له والمال المشترك يتولى ما
تولى منه على الشراكة ويبقى ما بقى منه عليها وحاركا اذا كانت التركة
اجناسا مختلفة ولنا ان في هذا الجنس الواحد يمكن جمع حق احد من
الواحد ولهذا يجري فيه الجبر على القسمة واذا امكن الجمع جمع حق الموصي

فيما بقى نقد بما للوصية على الارث لان الموصي جعل حاجته في هذا المعين
مقدمة على حق ورثته بقدر الموصي به فكان حق الورثة كالسبع وحق
الموصي كالثالث الاصل في مال اشتمل على اصل سبع اذا هلك شيء منه ان
يجعل المالك من السبع كما في مال تركه حيث يصرف المالك الى العفو
او لا ثم ان نصيبه ثلثه ثم وثم ولو اوصى بثلث رقيقه او ثيابه مختلفة
او دوابه لم يوصى له بثلث ما بقى لان الظاهر منها التقاوت بين الثوب
فيكون اجناسا مختلفة فلا يمكن جمع حق احد من الواحد ولو اوصى بالبق
ولو اي للموصي نقد ودين على الغير من جنس الالف هو اي الالف للموصي
نقدان خرج اي الالف من ثلثه اي ثلث النقد لا مكان ابقاء كل ذي
حق حقه بلا جنس فيصار اليه والالف ثلث النقد وثلث الماخوذ من الدين
يعني كلما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف لان الموصي له
شريك الوارث وفي تخصيصه العين بخمس حق الورثة لان العين
اولى من الدين ولو اوصى بثلثه لزيد وبكر الميت كان كل لزيد مطلقا
اي سواء علم موت بكر او لا لان الميت ليس باهل للوصية فلا يراهم الحي
الذي هو من اهلها كما اذا اوصى لزيد وجوار وعي الي يوسف انه اذا لم
يعلم الموصي موة فلا ثلث لان الوصية صحيحة عند بقر فلم يرض للحي ان
ينصف الثلث بخلاف اذا علم موة لان الوصية بقر لغو فكان راضيا
بكل الثلث لزيد كما لو اوصى له اي لزيد ولمن كان في هذا البيت لا احدا
كان الثلث لزيد لان المردوم لا يستحق مالا او اوصى له اي لزيد وبعقب
كان الثلث لزيد لان العقب من يعقب بعد موة فيكون مود وما في المال
اول او لزيد ولو لم يكن مات ولده قبل موت الموصي اوله ولغوا ولا
اول من اضيق من ولده وفات شرط عند موت الموصي فالثلث كل لزيد
في هذه الصور لان المردوم او الميت لا يستحق شيئا فلا يشترط
لزيد فصار كما اذا اوصى لزيد والجوار وان قال ثلث مالي بينهما اي
بين زيد وبكر ميت فنصفه اي نصف الثلث لزيد لان مقتضى هذا
اللفظ ان يكون لكل منهما نصف الثلث اوصى لزيد مثلا بثلثه وهو
اي الموصي فقير له اي الموصي له ثلث مال اي الموصي عند موة لان الوصية

عقد استخلاف مضاف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعدة فيشترط وجود
الملك عند الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال فملك ثم القتب ولو اوصى
بنفسه غنمه ولا غنمه له او ملك قبل موته بطل اي الايصاء لما ذكرناه ايجبا
بعد الموت فيعتبر قيامه فان هذه الوصية تعلقت بالعين فيبطل الغنم
عند الموت وان لم تكن له غنم فاستفاده ثم مات فالصحيح ان الوصية تصح
كروايشة من غنم لا غنم له فان الوصية باطلة لانه لما اضاف الى الغنم
علم ان مراده عين الشاة حيث جعله خبرا من الغنم وفي قوله وصيت
بشاة من مالي لم يميزها من ماله لانه لما قال من مالي دل على ان غرضه ما
الوصية بما لية الشاة ولو اوصى بنفسه مال لا يثبت له اولا ولادة الثلث و
للقراء والمساكين لان اي لاهت الاولاد ثلثة انما من الثلث
ولما اي للقراء والمساكين الباقي من ثلثة الاخماس من المناقصة هذا
عند حماد وعند محمد يقسم الثلث على سبعة اسهم ثلثة منها لاهت الاولاد
لان المذكور في الفقهاء والمساكين لفظ الجمع والقر في الميراث اثنان و
الوصية اخت الميراث ولها ان الجمع الميراث بالتمام يراد بالجنس وتبطل الوصية
لقولك لا يحل لك النساء فيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولان ثلثة
منها ولو اوصى بثلثة لزيد وللغراء نصف بينهما عند حماد وعند محمد
يقسم الثلث اثلاثا ولو اوصى بمائة لزيد ومائة بكر او اوصى بها اي بمائة
لزيد وحماد بكر ان اشرك اخر معهما اي قال لاخر اشركك معهما فلم
اي لذلك لاخر ثلث كل مائة في الاول لان نصيب زيد وبكر متساوي
فيه وقد اشرك اخر معهما فيكون شريكا لكل منهما فلما اكل منهما وهو ثلث
المائة ونصف ما اكل منهما في الثاني لان تحقيق المساواة بينهما غير
ممكن لثقات المالين ولابد من العمل بمفهوم لفظ الاشتراك فحملناه
على مساواة لكل واحد منهما كما هو وجه القياس علما باللفظ بقدر الاستحسان
وفي له على دين صدقة صدق اليه الثلث يعني اذا قال الميراث بخاطبا
لورثة لفلان على دين فصدقوه فيما قال صدق فلان اي الثلث والقياس
ان لا يصدق لانه اخرجهم بخلاف حكم الشرع وهو تصديق المذعي بلا حجة
ولان قوله لفلان على دين اقرار بالجهل وهو وان كان صحيحا

لا يحكم به الا بالبيان وقد فات وجه الاستحسان انه سلفه على مال بما اوصى
وهو يملك هذا التسليط بمقدار الثلث بان يوصيه له ابتداء ويصح
تسليطه ايضا بالقرار له بدلين مجهولين والمراء قد يحتاج الى ذلك بالان يوف
اصل الحق ولا يعرف قدره فيسوغ في كفاك رقبته بهذا الطريق فيجعل حصة
في حق التنفيذ وان كان وينا في حق المستحق وجعل التقديم فيها الى
الموصي له فلذلك يصدر في الثلث لا الزيادة فان اوصى بالثلث مع اي
مع المقر له الاول بالرجوع عنه عزل اي الثلث لهما اي للمقر له والموصي له
والباقي وهو الثلثان للورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة
وهذا الجوهل لما نراهم المعلوم فيقدم عزل المعلوم فيقال اي بعد عزل
يقال لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقة فيما شئتم وما يقع من
الثلث فلا يصح بالوصايا لا يشركهم فيه صاحب الدين وفي القول فائدة
اخرى وهي ان احد الفريقين قد يكون اعرف بمقدار هذا الحق والآخر
والآخر الدوايح وربما يختلفون في الفضل اذا ادعاه الخصم فاذا
عزلنا فلنا علمنا ان في التركة ديننا شايعة في كل التركة فادعاه صاحب
الوصايا والورثة ببيانه واذا بينوا شيئا يؤخذ اصحاب الثلث بثلث
ما اقرؤا والباقي لهم ويؤخذ الورثة بثلثي اقرؤا به لينفذ اقرار كل
فريق في قدر حقه ويحلف كل اي كل فريق منهم على العلم في دعوى الزيادة
اي ان ادعى المقر له زيادة على ذلك لانه يحلف على جري بينه وبين غيره
وفي بالف لوارث واجتنب له نصفه وخاب الوارث يعني اذا
اوصى لوارثه ولا جني فلا جني نصف الوصية ويبطل وصية الوارث
لانه اوصى بما يملك لا بغيره وبما لا يملك يصح في الاول لا الثاني و
في الحي والميت الكل للحي لان الميت ليس له اهل الوصية فلا يصح اوصاها
فيكون الكل للحي والوارث من اهلها ولهذا يصح باجازه الوارث
لكنه حرم لعرض وثلثه انواب متفاوتة بكل لوجل ان ضاع ثوب
ولم يدرك اي هو الورثة بقول كل نوى حقه بطلت يعني اذا كان له
انواب جتد ودني ووسطا فوصى بكل واحد لرجل وضاع ثوب
ولا يدرك ايها هو الورثة بقول كل واحد منهم الورثة الذي هو حقه

خاير

قد ضاع فكان المستحق مجهولا وجهالة تمنع صحة القضاء به وتحصيل
المقصود فبطلت الوصية كما لو اوصى للاحدين من الرجلين الا ان
يسلم الورثة الباقيين وان سلموا الباقيين زال المانع وهو المجهود
صحى الوصية اخذوا الجيد ثلثي الجيد وذو الردى ثلثي الردى وذو
الوسط ثلث كل من الجيد والردى لان الثوبين انما يقسمان بين
الثلث على هذا الوجه وهو ان يأخذ كل واحد منهم ثلثي الثوب وانما
تعيين حق صاحب الجيد في الجيد اذ لاحق له في الردى تعيين ويحتمل
ان يكون حقه في الجيد بان يكون هو الجيد الاصل ويحتمل ان يكون حقه
في الضامع بان يكون هو اللاحق وكان تنقيذ وصيته في محل يحتمل
ان يكون حقه اولى وانما تعيين حق صاحب الردى اذ لاحق له في
الجيد تعيين ويحتمل ان يكون في الردى بان يكون هو الردى الاصل
ويحتمل ان يكون حقه في الضامع بان يكون اللاحق وكان تنقيذ
وصيته من محل يكون حقه وانما تعيين حق الآخر في ثلث كل من الثوبين
لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وصاحب الردى ثلثي الردى
لم يبق الا ثلث كل واحد منهما وقد تعين حقه في ذلك خروجه كذا في الكفا
وبيت معين من دار مشتركة لقسم فان احصا ايا البيت المعين
الموصى في الموصى الا اي وان لم يصيبه فله قدره يعني اذا كانت دار
بين رجلين فاوصى احدهما لرجل بيت بينهما يعني فانما تقسم فان
وقع البيت في نصيب الموصى له عندهما وعند محمد نصفه للموصى له وان
وقع في نصيب الآخر فللموصى له مثل ذرع البيت فيها احصا الموصى عندهما
وعند محمد مثل ذرع نصف البيت كما في الاقرار يعني اذا كان مكان
الوصية اقرارا فحكم كذلك قبل بالاجماع وقبل فيه خلاف محمد وبالف
معين من مال زيد له الاجازة بعد موت الموصى والمنع بعد ما يعني اذا
اوصى من مال رجل لآخر بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصى
فان دفعه اليه جاز ولا يمنع لانه يترفع بالغير فيوقف على اجازة
فاذا اجاز كان بترعامة ايضا فلا يمنع من تسليمه لانه لم يترفع
فاشبه له قبل التسليم بخلاف اذا اوصى بالزيادة على الثلث

واجازت الورثة لان الوصية في مخرجها صحيحة لمصادقتها ملك نفسه
والامتناع حتى الورثة فاذا اجازوا سقط حقهم فنقد من جهة الموصي
اقر احد الابن بعد القسمة بوصية ابيه وفع ثلث نصيبه لانه اقر له
ثلث شايع في الزكاة وهي في ايديهما فيكون مقر اثلث ما في يده
بخلاف اذا اقر احدهما بدين لغيره لان الدين مقدم على الميراث فيكون
مقر اثلثه فيقدم عليه اما الموصى له بالثلث فنشريك الوارث فلا يلزم
له شيء الا ان يسلم للورثة مثله ولدت الموصى بها لزيد بعد موت
الموصى وقبل القسمة وقبل الموصى له فلها ان يخرجها من الثلث ولا
اخذ الثلث منها ثم يعني اذا اوصى لرجل بائنة فولدت بعد موت
الموصى ولدا قبل القسمة وكلما يخرجها من ثلث ماله فلها للموصى له
الام دخلت في الوصية اصالة والولد تبع لاصالة بالام فاذا
ولدت ولدا قبل القسمة والزكاة قبلها بمبقاة على حكم ملك الميت
بدليل انه ينفذ وصاياه منه ويقضى ديونه دخل في الوصية كانه اوجب
فيها الوصية فكان للموصى له ان لم يخرجها من الثلث ينفذ وصيته اولا
من الام ثم من الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى
ولو ولدت بعدها اي بعد القبول وقبل القسمة فهو للموصى له لان
الزكاة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فخرت الزيادة على فالحق
ملك الموصى له ولو ولدت بعد القبول قبلها اي القسمة ذكر القدر
انه لا يكون موصى به ولا يعتبر خروج من الثلث وكان للموصى له من جميع
المال كما لو ولدت بعد القسمة ومشائخنا قالوا يعتبر محجوب حتى يعتبر
خروج من الثلث كما لو ولدت قبل القبول ولو ولدت قبل موت
الموصى لم يدخل تحت الوصية بل يقع على حكم ملكه اي ملك الموت لان لم
يدخل تحت الوصية قصد الاسراية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكفا
باب
الاعتاق في المرض من انواع الوصية لكن لما كان الاحكام مخصوصة
بباب على حدة واخره عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل
المعتبر حال العقد في تصرف نشائي فيه معنى التبرع اخره عن تصرف

اجباري فاذا اقر بالدين في المرض نفذ من كل المال وكذا النكاح فيه
بمحل المثل نفذ من كل المال فلو كان ذلك التصرف الانشائي في الصحة
من اي يعتبر من كل له والا فمن ثلثه بخلاف الاخرى وما ليس
بترج فانه ليس كذلك والمعتبر حال الموت في الاضافة اليه فيكون
ذلك التصرف الانشائي من ثلثه مطلقا اي سواء كان في الصحة او في
بعد ان كان مضيا اليه الموت اذ اقامت لوجود المصدا اليه ودرجته منه
كالصحة لان حق الوارث او الغريم انما يتعلق بماله في مرض الموت
وبالبر فظهر ان ليس كذلك واعتماد اي المريض ومحاياة وبسته و
صمانه من الثلث لانها في حكم الوصية لكونها في المرض قال حاجي قاسم
في اي المحايابة احق من العتق وهما اي المحايابة والعتق في عكسه
اي اذا اعتق وحايي سواء بصورة المحايبات ثم الاعتاق ما اذا
باع عبدا قيمته ثمانية مائة ثم اعتق عبدا قيمته مائة ولا ملل له سواء
يصرف الثلث الي المحايابة ويسعى العبد في كل قيمة وصورة العكس
اعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته ثمانية مائة يقسم
الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق نصف محايبات
وسعى في نصف قيمة وصاحب المحايابة ياخذ العبد الاخر مائة وخمسين
وعندهما عتقه او لي فيها اذ لا يلحقه الفسخ ولا ان المحايابة اقوى لانه
في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق اولاد هو لا يحتمل الرفع
يزاحم المحايابة في عتقه بين المحايباتين نصف من الثلث لاوي
من المحايباتين ونصف لآخرين يعني العتق والمحايابة الثانية لا
العتق يتقدم عليها فيسويان وفي عكسه يعني اذا اعتق ثم طلق
ثم اعتق لها اي للمحايابة نصف ولها اي للعتقين نصفين
يقسم الثلث بل العتق الاول والمحايابة وما اصحاب العتق قسمين
وبين العتق الثاني تبطل اي الوصية بعتق عبدا ان جنى بعد
موت قد وقع يعني اذا اوصى بعتق عبدا ثم مات فجنى العبد جناتة و
وقع بها بطلت الوصية لان الدفع قد صح لان حق ولى الجناتية
مقدم على حق الموصي وحق الموصي له لانه يتلغى الملك من جهة لانه

ملك

ملكه فيه باق وانما يزول بالدفع فاذا اخرج به عن ملكه بطلت الوصية
كما اذا باع الموصي ووارثه بعد موته بان ظهر على الميت وقد اوصى
بعتق العبد بيع العبد بدنية وان قدى لا اي الا فانه الورثة كان
الفداء في مالهم لانهم هم الذين التزموه وبجارت الوصية لان العبد
ظهر عن الجناتية بالفداء كما لم يجر فينفذ الوصية اوصى لزيد بثلث
ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه يعني
اذا اوصى رجل له وارث لزيد بثلث ماله وترك عبدا فاقتر كل من
الوارث وزيد ان يعتقه لكن ادعى زيد اعتاقه في صحته لئلا يكون
وصية فنقد وصيته من الثلث وادعى الوارث اعتاقه في مرضه
ليكون وصية صدق الوارث وحرم زيد لانه الموصي له يدعي اعتقا
ثلث ما بقى من التركة بعد العتق لان الاعتاق في الصحة ليس بوصية
ولهذا ينفذ من جميع المال والوارث يكره لان مدعاه العتق في المرض
وهو وصية ايضا لكنه مقدم على الوصية بثلث المال فكان منكرا والقول
للمنكر مع اليقين الا ان يفضل من ثلثه شي على قيمة العبد اذ لا خراج
او يرجع اي زيد على دعواه ان الاعتاق في الصحة قد المال لان الثابت
الثابت كالثابت عيانا وهو خصم في اقامتها لاثبات حقه ادعى زيد
دينا على ميت وادعى عبد اعتاقه في صحته وصدفها وارثه سعى
العبد في قيمة وتوقع اي تلك القيمة الي الغريم وقال لا يسع في شيء
لان العتق والدين ظهر معا بتصديق الوارث في كلام واحد فضا
كانا ثبتا بالبيضة ومن اعتق عبدا في صحته فمات وعليه دين لم يسع
العبد في شيء وهذا اشبه لان الاقرار بالدين اقوى ولهذا يعتبر
في كل المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المريض فالأقرار
بالعتق في المرض بمنزلة الوصية حتى اعتمر من الثلث والا قوى يدفع
الا دني مقتضاها الا يبطل العتق اصلا لكنه بعد الوقوع لا يحتمل
الانقضاء ومقتضاها معنى باحيا السعاية مات وترك ثلثا والف
درهم فقال رجل لي عليه الف درهم فقال رجل آخر الالف لم ترك
زيد لي وصدفها اي الابن قبل الوديعه عند اتوى وعندها سواء

هذا مختار صاحب الهداية وقيل لالف بينهما نصفان عنده
 عندهما الوديعه اولى هذا مختار صاحب الكافي الله اعلم
باب الوصية للأقارب وغيرهم
 اقارب هذا او ما عطف عليه مبتداء خبره قوله الا في محرمه فضا عدا
 واقرباؤه وذو قرابة وذو نسبائه محرمه فضا عدا من ذوي
 الاقارب فالاقرب يعني اذا اوصى لواحد مما ذكره في هذا الجرح
 لا اقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه سوى الوالدين والولد
 اذا لا يطلق عليها اسم القريب ومن سمي والده قريبا كان عاقلا لان
 القريب في العرف من يتقرب اليه غيره بواسطة الغير وتقرب الوالد
 والولد بنفسهما لا بغيرهما ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد
 في طاهر الرواية لما ذكره وانما اعتبر الاقربيه لان الوصية اخت
 الميراث تعتبر في الميراث فكذا فيهما والجمع المذكور في الميراث فكذا في
 الوصية وانما اعتبر المحرمية لان المقصود من الوصية صلة القريب
 فيختص بها من يستحق الصلة من قرابته ويستوي فيه الصغير
 والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر وعندنا يخل
 في الوصية كل قريب ينسب اليه قبل الاب والام الى اقصى
 في الاسلام ويستوي فيه الاقرب والابعد والجمع والواحد والمسلم
 والمسلم واختلف في اشتراط الاسلام اقصى الاب وقد فرغ على
 قوله الاقرب فالاقرب بقوله قلوه تعالى وقال لان هو اى الموصي
 لعمية يعني اذا اوصى لاقربه وله تعالى وقالان فالموصى به لانه
 يعتبر الاقرب فالاقرب كما في الارث وعندنا يقسم بينهم ربا
 لان اسم القريب يتناولهم ولا يعتبر الا القربيه وفي عم وقال
 نصف بينه وبينهما اى نصف الموصى به للعم ونصفه للخالين
 لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمية وهو الاثنان في
 الوصية كما عرف فيضم الى العم الخ لانه ليصير جمعا فيأخذ هو
 النصف لانه اقرب وياخذ ان النصف لعدم من يتقدم عليهما
 فيه بخلاف اذا اوصى لذى قرابته حيث يكون جميع الوصية للعم

لانه لفظ مفرد فيخرج جميع الوصية لانه الاقرب وفي عم نصف المذكور
 من اعتبار معنى الجمية واخذ النصف وفي عم استويا لان
 قرابتهما متوالت ومعنى الجمع قد تحقق بهما فاستحقوا جزاره متساويين
 عند ابي حنيفة وزفره هو القياس لان الجار عند الإطلاق انما يتناول الجار
 الملاصق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم احق بسقية ابي بقره والمراد هو الملاصق
 وفي الاستحسان وهو قولي هو من يسكن محله الموصى ويجمعهم مسجد
 محله لان الكل يستوي جزارا عرفا واصهارا وكل ذي رحم محرم من امرأة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية اخرج كل من ملك من ذي رحم محرم منها
 اكراما لها وكان يستوي اصهارا النبي صلى الله عليه وسلم واختا زوجه كل ذات
 رحم محرم منه كازواج البنات والاخوات والعقات والخلوات وكل
 كل ذي رحم محرم منه من ازواج هؤلاء قيل هذا في عرفهم وانما في عرفنا
 يتناول الا ازواج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد والاقرب والابعد
 لان اللفظ يشمل الكل واهل ادرائه لانها المراد به لغة وعرفا قال
 الله تعالى اذا قال لا اهل لى لادائه يقال تاهل اى تزوج وعندنا يخل
 كان في عياله ونفقة اعتبار العرف قال تعالى فنجيناها واهلها الا افر
 والمراد من كان في عياله واهل بيته لان الال القبيلة التي ينسب
 اليها فيدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى اب له في الاسلام
 الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير
 وابوه وجده منهم لان الاب اهل البيت وكذا الجد وجنسه اهل
 بيت بيته دون امه لان الانسان يتجنس بابيه بخلاف قرابته حيث
 تكون من جانب الاب والام واهل بيتهما وجنسهما يعني اذا
 اوصيت امرأة لاهل بيتهما او لجنسهما لا يتناول ولدها الا اذا كان
 من قوم ابيهما كذا في الكافي وولد زيد يتناول المذكور والاناث
 لوجود جبداء الاشتقاق بينهما وفي ورثة الذكر كالتبيين يعني اذا
 اوصى لورثة فلان في بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه لما نص
 على لفظ الورثة على ان قصد التفضل كما في الميراث وانما في لان
 وعنه نعم وزعمنا هم واراهم يتناول فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانهم

ان اخصوا اذا امكن تحقيق التملك في حقهم والوصية تملك والا
اي وان لم يخصوا فلفظهم لان المقصود من الوصية القرية و
هي في سدة الخلة ورد الجوعة وهذه الاسامي تشو تحقيق الحاجة
فجاز حمل على الفقراء بخلاف اذا اوصى بشيئا لابي فلان وسم لا
يخصون او لا ماني بني فلان وهم لا يخصصون حيث يبطل الوصية اذا
ليس في اللفظ ما يبنى من الحاجة ولا يمكن تصحيحه تملكه في حق الكل
للمجمل الفاحشة المانعة عن الصرف اليهم وفي الوصية للفقراء والمساكين
يجب الصرف الي اثنين منهم اعتبارا للمعنى الجمع واقل اثنين في الوصية
كما في بنو فلان يخصص بنوهم قال في الهداية ولو اوصى لبني فلان
يدخل فيه الاناث في قول ابي ح ر ح اول قوله وهو قولها لان جمع الذكور
يتناول الاناث ثم رجع وقال يتناول الذكور خاصة لان حقيقة
الاسم المذكور وانما هو لان الاناث يجوز والكلام حقيقة وقال في الكافي
ولو اوصى لبني فلان فهو على الذكور لا غير عند ابي يوسف وهو قول
ابي ح ر ح اخر اعتبارا للحقيقة وقال محمد يدخل فيه الاناث وهو
قول ابي ح او لا وقال في الوقاية وفي بني فلان الاثنى منهم قول
لم يظهر في ستر اختيار صاحب الوقاية القول الذي رجع عنه الامام
ووافقه ابو يوسف في رواية الا اذا كان اسم قبيلة او اخذ الفخذ
في العف يراقل من البطن او طما الشعب ثم القبيلة ثم الفضيلة
ثم العارفة ثم البطن ثم الفخذ كذا في الصحيح فيتناول الاناث
ومولى العتاقة والموالة وخلقهم اذ ليس المراد بها اعيانهم
بل مجرد الانساق كبنى آدم ولهذا يدخل فيه مولى العتاقة والموالة
وخلقهم اوصى لابي من لم يعتقدون ومعتقدون بطلت لان المو
لفظ مشترك بين معنيين اوصى مولى النعمة والآخر المنعم عليه
لا ينظر في اللفظ واحد في موضع الانبات بخلاف اذا حلف لا يملك
مولى فلان حيث يتناول الاعلى والاسفل لانه مقام النعمة ولا يتناول
فيه الا ان يبيته في حيوة قال في الكافي فوجب الوقف حتى يقوم البيا
ولم يوجد في بطل ضرورة ويوصل فيه اي في الموالي من اعتقه في حجة

ورض

ولو اوصى ان يخدم عبده احد ورثته سنة ثم يعيق جاز ان جاز به بقية الوثيرة وان لم يجزوا بطلت الوصية بالعتق
لا لوصية بالعتق في ضمن الوصية للوثة وبنائه عليها والوصية لا تجوز الا باجارتهم فاذا بطل الوصية
للوارث بطلت في ضمنها كما لو وصية بالاجارة ولو اوصى ان يخدمهم سنة ثم يعيق جاز وان كان بعضا من بعضهم

ورضه لتناول اللفظ اياهم لا بد بروه واقدمات ولادة لان حقهم
يحصل بعد الموت والوصية تضاف الى حالة الموت فلا بد من
تحقق الاسم قبله وعن ابي يوسف انهم يدخلون لان سبب التحقق
لازم في حقهم فيطلق اسم المولى عليهم الله ورسوله اعلم واحكم
باب الوصية بالخدمة والخدمة
صح الوصية بخدمة عبد وسكنى داره مدة معينة وابد لان المنة
يصح تملكها في حال الحيوة ببدل وبدون فكذا بعد الممالة لحاجة كما
في الاعيان ويكون مجوسا على ملكه في حق المنفعة حتى يملك الموصي
له على ملك الموصى كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف على حكم
ملك الواقف ويجوز موقفا ومؤتدا كما في العارية فانها تملك على
بخلاف الميراث فانه خلاف فيما يملك المورث وهو في عين يبيع و
المنفعة عرض لا يبيع حتى ان الموصى له بالخدمة اذا مات لا يورث عنه و
بعضها اي تحت الوصية بقلة عبد وعلة دار لانها بدل المنفعة فاحد
حكمها فان خرجت رقبتهما اي رتبة العبد والدار سلمت اليه ان الموصي
لها اي للوصية لان حق الموصى له في الثلث لا يراحم الورثة والا اي
والا لم يخرج رقبتهما من الثلث بهما يوصى العبد اي بخدمة الورثة يومين
والموصى له يوما لان حقه في الثلث وحقهم في الثلثين كما في الوصية
بالعين ولا يمكن تسمية العبد اجزاء لانه لا يتجزى فصرنا الي المهاباة
ايضا للمحقين ويقسم الدار ثلثا لانه لا يتقاع لا مكان القسمة
وهو اعدل التسوية بينهما زمانا وزمانا وحق المهاباة اهدما زمانا
او مهاباة اي اقتسموا الدار مهاباة من حيث الزمان لان الحق
لهم الا ان الاول اولى وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثيها اي
الدار وعن ابي يوسف انهم ذك لان خالص ملكهم وجه النظر ان
حق الموصى له ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر للميت مال اخر وكذا
رحن المراجعة فيما في ايديهم او ضرب ما في يدهم والبيع ينضم ابطال ذلك
فمنعوا عنه وبطل اي الوصية بموت اي بموت الموصى له في حيوة موصيه
لا تقرر ان ايجبا الوصية بكون بعد الموت فاذا مات الموصى له لم يصح

التمه

الايضا كما لا يصح الا ببيع البائع للمشتري بعد موته وبعد موته اي موته
الموصى له يعود الموصى به الي الورثة لان الموصى اوجب الحق للموصى له
ليست في المانع على حكم ملكه فلو استقل الي وارث الموصى له استحقها
ابتداء من ملك الموصى بلا رضا وهو غير جائز وليس للموصى له بالخدمة
والشك في ان يوجب العبد والدار لان المنفعة ليس مال على اصلها
وفي ملكها بالمال عداث صفة المالية فيها تحقيقا للمساواة في عقد
المعاوضة فانما ثبتت هذه الولاية لمن يملكها بتعا ملك الرقبة او
لمن يملكها بعقد المعاوضة حتى يكون ملكا لها بالصفة التي يملكها بها
اما اذا ملكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها بعوض كان ملكا اكثر مما
يملكه معنى وهو لا يجوز ولا للموصى له بالخدمة استعماله اي العبد او سكتا
اي الدار في الاصح لانه اوصى له بالخدمة وهي دراهم او دينار وهذا
استيفاء المنفعة لنفسها ولا شك انها متفايران وتفاوتان في
حق الورثة فانه لو ظهر بين مملكتهم اداؤه من الخدمة باسرها وادائه بعد
استيفائها بخلافه اذا استوفى المتنازع لنفسها ولان يخرج العبد
من الخدمة الا ان يكون هو واهله في غير ما يخرج للخدمة الا يخرج من
الثالث لان الوصية تنفذ على عرف من مقصود الموصى فاذا كان الموصى
واهله في موضع آخر فمقصوده ان يجعل العبد الي اهله ليخدمهم واذا كانوا
في مصر فمقصوده ان يملكه من خدمة العبد من غير ان يلزمه مشقة السفر
فلا يكون له ان يخرج من بلد والاى وان لم يخرج من البلد فلا
اي لا يخرج العبد للخدمة الا باذن الورثة لبقاء حقهم فيه اوصى لرجل
بخدمته عشرين سنة ولاخر بالخدمة سنتين ولم يخرجوا اي كورته خدمتهم
اي السيد الورثة ستة ايام وخدم الموصى لها ثلثة ايام يوما لصاحب
السنة ويان لصاحب السنتين حتى يمضي سبع سنين لان ثمن العبد
لا يقسم فيقسم بالثمن بانما توفير الحقوق اوصى بهذه العبد لرجل
وبخدمته لاخر وهو يخرج من الثلث مع اي الايصاء لانه اوجب لكل
منها شيئا معلوما وما اوجب لكل واحد منها بحتم الوصية بانفاده فلا يحقق
بينهما مشاركة فيما اوجب لكل منهما ثم اذا صح الوصية لصاحب الخدمة

فلو لم يوص في الرقبة لشيئ لصارت الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة
للموصى له فكذلك اذا اوصى بالرقبة لاشيائه اخر لان الوصية كالميراث
في كون الملك يثبت بعد الموت او اوصى لرجل بخدمته بستة اشهر
الموصى وفيه ثمة يكون له اي للموصى له هذه الثمة فقط لا ما يحدث بعد
وان صم اي الموصى ابا بان قال ثمة بستة اشهر لابي ابا فلما مضى
الثمة الاولى ما يحدث بعد ما مطلقا كما في غلة بستة اشهر يعني اذا اوصى
بغلة بستة اشهر فلا الغلة القايمة وغلة فيما يستقبل ان لم يقبل ابا
والفرق ان اسم الثمة اسم للوجود عرفا فلا يتناول المعدوم الا بد
لانه زايده كالتمتع على الابد لانه لا يتناوله الا بتناوله المعدوم
والمعدوم كما يدكر وان لم يكن شيئا واما الغلة فيقتناول الموجود وما
يوضع الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل غلة بستة اشهر
او داره فاذا اطلقت يتناولها بلا توقف على دلالة اخرى بخلاف الثمة
اذا اطلقت حيث لا يراد بها الا الموجود فلهذا يقتصر الصرف على
دليل زايده اوصى بصوف ثمة ولدنا وبنهما في وقت موته ضم ابا او
يعني اذا اوصى بصوف ثمة ابا ولدنا او ببنهما ثم مات فلما مات بطول
من الولد وما في ضرعهما من اللبن وما على ظهورهما من الصوف يوم
موت الموصى سواء قال ابا او لم يقل لانه ايجاب عند الموت فيعتبر قيام
هذه الاشياء يومئذ بخلاف ما يقدم على الابد والفرق ان القياس بان
تملك المعدوم الا ان في الثمة والغلة المعدومته جاء الشيخ بورد العقد
عليها كالمعاطاة والاجارة فاقضى ذلك جواره في الوصية بطريق الا
لانها اوسع اما الولد المعدوم والصوف واللبن فلا يجوز ايراد
العقد عليها اصلا ولا يستحق بعقد ما فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف
الموجود فيها لانه يجوز استحقاقها بعقد البيع بتعا بعقد الخلع مقصودا
فكذا ابا الوصية اوصى بجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا
اي الورثة بجعل مسجدا لان المانع من الجواز تعلق حقهم فاذا
اجازوا زال المانع وان لم يجوزوا بجعلها مسجدا رعاية بجانب الوارث
والوصية وادعى بظهره كونه في سبيل الله بطلت اي الوصية عند

ابي حنيفة رح لانه وقف المنقول غير جائز عند فلكه الوصية وعند
يجوز ان اوصى بشئ للمسلم لم يجز الا ان يقول يتفق عليه لانه ليس
باهل الملك الوصية عليك وذكر النفقة بمنزلة الوقف على مصالحه
وعند محمد رح يجوز لانه يجعل على الارز بالعرف على مصالحه تصحى للكل
قال وصيت بنلى لقمان او فلان بطلت عند ابي حرح رح لانه
الموصى له وعند ابي يوسف لهما ان يصطلى على اخذ الثلث كما لو
قال لقمان او فلان على الف وعند محمد جبر الورثة فانيها شاد اخلوا
لقياهم مقامه **فصل** وصايا الذي على اربعة اوجه
لانه اما بمصيبة عندنا وعندكم كما للمعتبة والناجى فتصح لو كانت
لقوم معينين عليكم من الثلث فانهم لما يعينوا جاز عليكم والا
وان لم يكونوا معينين فلا اي لا يصح اصلا اما عليكم فلان التملك
للمجرب لا يصح واما قرينة فلا انها مصيبة عند الكل فكيف يصح قرينة واما
بمصيبة عندكم وقرينة عندنا فجعل داره مسجدا او الاسراج في المشا
فلا تصح اتفاقا اعتبارا لا اعتقادهم لان نفعهم لا يكون الا ان يكون
لقوم باعينهم في يصح تملكها منهم وذكر اربعة مشورة كواما بقرينة
عندنا وعندكم فجعل ثلثه للفقر او عتق الرقبة او الاسراج في بيت
المقدس **يصح اتفاقا** لانه الاية منقحة من الكل واما بقرينة
عندكم ومصيبة عندنا فجعل داره بيعة لليهود او كنيسة للنصارى
او بيتا للبحر فصح مطلقا اي سواء عتق قوما او لا وعندكم
لا اي لا يصح الا ان يوصى لمعينين لهما ان الوصية بالمصيبة وفي
تنفيذها تقر المصيبة والسبيل في المصيبة رد ما لا تنفذ ما ولا ان
المعتبر بانهم في حقهم لانه انما بان تركهم وما يدعون وهي قرينة
عندكم فتصح وتورث اي البيعة والكنيسة وبيت الن ران حنيفة
في الصحة يعني اذا صنعت يهودي بيعة او نصراني كنيسة او مجوسي بيت
نار في صحته ثم مات فهو ميراث لانه هذا بمنزلة الوقف عند ابي حرح
والوقف عند يورث ولا يلزم ما لم يسجل فكذا هذا واما عند يورثها
مصيبة فلا تصح ودد يهودي اي من تبع يهودي فصح مطلقا الى البصر

ان الكفر اي حكم بكفره كطائفة منهم يقولون لعلى رضى الله الاكبر فكلما
فيكون على الخلاف المعروف في تصرفات بين الامام وصاحبه وفي
المرتبة الاصح ان يصح وصايا لانه يتفق على الردة بخلاف المرتبة
لانه يقتل ويسلم والا اي وان لم يكفر فكلما مسلم في وصاياه لانه
اثرنا بقاء الاحكام على الظاهر **فصل** لانه كان ههنا مستأجر
مهمة فتمت فمضى فمضى فكان يجب حفظها والاحتمام بها اوصاياه
لكثرة وقوعها ونفلة كثير من الناس عنها او رد ما ههنا وصدرنا
بالتبعية اشارة الى ما ذكر الوصية المطلقة كمن يقول مثلا هذا القدر
من مالي او ثلث مالي وصية او وصيت هذا القدر من مالي او ثلث
مالي لا يحل للفقير لانه صا حقة وهي على الغنى حرام وان وصية تمت
بالا يقول الموصى ياكل منها الفقير والغنى لان اكل الغنى من الوصية
لا يصح الا بطريق التملك والتملك لا يصح الا للمعاني والغنى لا يملك
ولا يحصى واذا خست اي الوصية يعني بان يقول مثلا هذا القدر من
مالي اوصيت لزيد وهو غنى او يقوم اغنياء محصور حلت لهم لصحة
التملك لهم لتعينهم كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق شخص
بالفقر لا يحل للفقير وان غنم واذا خست يعني او يقوم محصور اغنياء
حل لهم ويملكون منافعه لا غنم حتى اذا ما توايت رعيته في ملك
الواقف او وارثه اذا ما توايت للفقراء الله ورسوله اعلم حكم
الباب الثاني في الوصايا يعني جعل الغير وصيا
او وصى لزيد اي جعله وصيا وقبل عند قال رد عند رد لانه متبرع
في ذلك قال شاء دام عليه وان شاء رجح اذ ليس للموصى ولاية
الزام التصرف على الغير وليس في الرجوع تقرير اذ يمكن ان يوصى بغير
الا اي وان لم يرده عند سواء رد عند غيره او بعد حاة فلا اي
لا يرده لانه قبل في وجهه اعتمد الموصى على قبوله فلم يوصى الى غيره فلو
جوز ناردن في حيوة او بعد حاة لصار الميت مفرورا وذلك بالحل
والا سكنت اي لم يقبل ولم يرده فمات الموصى فله رد وقبوله لانه
متبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بل قبوله كالوكالة ولا تقر ههنا

لان الموصي هو الذي اغتر حيث لم يتعرف عن حاله لانه يقبل الوصية
 ام لا وان رد ثم قبل صحح الا اذا انقذ رده الى الموصي اليه لم يقبل
 حتى مات الموصي ثم قال لا قبل ثم قبل صحح ان لم يكن القضي اخرج
 حين لا قبل لان الايصاء لا يبطل بمجرد قوله لا قبل لان في ابطال
 خيرا بالميت والضرر واجب الوقع فان كان القضي اخرج عن الايصاء
 حين قال لا قبل فاذا قبل بعد لا يصح لان اخرجه قد صحح لانه موضوع
 الاجتهاد اذ الرد صحيح عند زفر والزم اي الايصاء ببيع شيء من
 التركة وان جعل اي الوصي به اي يكون وصيا لوجود دليل القبول
 اذا التصرف وهو معتبر بعد الموت لان اوان ولايته بعد وينفذ
 البيع لصده وراه عن الوصي وان لم يعلم كونه وصيا بخلاف لو وكل
 رجل بالبيع فباع شيئا من متاعه وهو لا يعلم بولائه حيث لا ينفذ
 لان الايصاء اثبات خلافة لثبوت اوان انقطاع ولايته واذا
 كان استخلافا صحح بغير علم كالوراثه فانما التوكيل فاثبات الولاية
 وليس باستخلاف لثبوت في حال قيام الموكل فلا يصح بغير علم من
 ثبت عليه كاثبات الملك بطريق البيع والهبة واوصى الى عبد لغيره
 او كافرا فاسق بذله القاضي بغير هذا اللفظ يشير الى صحة الوصية
 لان الاخراج المفهوم من التبديل فاما يكون بعد ثبوت الايصاء
 وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قبل معناه سيبطل في
 جميع هذه الصور وقبل في العبد معناه باطل لعدم ولايته وعدم
 استبداده وفي غيره معناه سيبطل قبل في الكافر باطل ايضا
 لانه لا ولاية له على المسلم ووجه الصحة ثم الاخراج ان الايصاء الى
 الغير لا يجوز شرعا لانه لا يتم به نظر الموصي لنفسه ولا ولاده وبالله
 الى هؤلاء لا يتم معنى النظر وان وجد اهل النظر لكون العبد اهلا
 للتصرف ليس بمولى عليه من جهة من يتصرف عليه ولكون القاض
 من اهل الولاية والخلافة ارضا وتصرفا حتى لو تصرف نفذ تصرفه
 ولثبوت ولاية الكافر في الجملة حتى نفذ شراره عبدا مسلما وانما
 قال لا يتم معنى النظر لفه ولاية العبد على جازة سيتم

وتمكن

وتمكن من الحجر بعد ما واشتغال بخدمة المولى فيتوهم التخصيص في استحقاق
 حقوق الميت وتوهم الجناية من الكافر للمعاداة الدينية ومن القاض
 لنفسه فيخرجه القاض من الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر تنظيرا
 واوصى الى عبده صحح لورثه صغيرا حتى لو كان فيهم كبير لم يصح عندنا
 وعندهم لم يصح مطلقا لان فيه اثبات لولاية للمملوك على المالك
 هو قلب المشروع ولانه اوصى الى من هو اهله فيصح كالمواصى الى مكان
 نفسه ومكان غيره وهذا لانه مكلف مستبدا بالتصرف وليس
 لاحد عليه ولاية فان الصغير وان كان املا كالنكاح لما اقامه ابوهم مقام
 نفسه مستبدا بالتصرف مثل ملاذ ولاية لهم عليه بخلاف عبد الغنم
 مولى عليه بخلاف ما اذا كان فيهم كبير لانه يبيع نصيبه او يمنعه فيجوز
 عن الاداء بخدمة فامتنع الجواز ولو اوصى الى عاقر عن القيام بها اي
 بالوصاية لم يغرل القاض بل ختم اليه غيره لان في الضم رعاية الحقيق
 حق الموصي وحق الورثة فان تكميل النظر يحصل لان النظر يتم باعانة
 غيره ولو شكى الوصي اليه ذلك فلا يجيبه حتى يعرف ذلك بحقيقة لان
 الشك قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه ولو ظهر للقاضي عجزه اصلا
 استبدل بغيره رعاية للنظر من اليه بنين ويبقى على الوصاية امين بعد
 اي لا يجوز للقاضي اخرجه لانه لا اختار غيره لكان دونه لانه مختار
 الميت الا ان ياتى بتقديم على اب الميت مع كمال شفقة فلان تقدم
 على غيره احق واوصى الى اثنين لا يعرف احدهما بالتصرف بدون الاخر
 ولو وصية اي ولو كان ايصاؤه الى كل منهما بالانفراد عندنا في حنفية
 ونحوه الا في شياء يستثنى وقال ابو يوسف يتصرف كل في الجميع لان
 الايصاء من باب الولاية وحى اذا ثبت للاثنتين شرعا ثبت
 لكل واحد كمالا على الانفراد كالخوف في ولاية الاخاح فكذا اذا ثبت شرطا
 فان الولاية لا تختص بالحق كونهما عبارة عن القدرة الشرعية والقدر
 لا يتجزئ ولهما ان الموصي انما رضى براهما لا راي احدهما بغير منهما
 بخلاف الآخرين في النكاح لان السبب ثمة الاخوة واي قايمة بكل منهما
 على كمال السبب هنا الايصاء وهو اليهما لا الى كل منهما ثم استثنى من

قوله لا ينفرد احدهما بقوله لا ينفرد كلفه وتجيزه فانه لا يثبت على الولاية
وربما يكون احدهما غايبا في اشتراط اجتماعهما فساد الميت ولو عمل
عند الضرورة جيرانه جاز والخضومة في حقها لانها لا يجتمعان عليه
عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا احدهما غايبا وشراء حاجة الطفل لان
في تأخير خوف لحقوق الضرر والالتفات له اي قبول الية للطفل
فانه ليس من باب الولاية ولهذا يملك الام ومن في عيال واعتاق
عبد معين ورذود دية وتنفيذ وصية معينتان لعدم الاحتياج الي
الراي وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال ضاربة لان فيه ضرورة وان
احدهما فان اوصى الى الحي او الى اخر فله اي لمن اوصى اليه الموصي سواء
كان الحي او آخر الترف في الزكة وحده ولا يحتاج الى نصب القضي
وصيا والاي واللم يوصى الوصي صم اي القضي اليه غيره لان الموصي
تصد ان يخلفه وصيا منصرفا في حققة وامكن تحقيقه بنصب
وصي آخر نصب القضي وصيا امينا كافي لم ينزل بقره لانه اشتغال
بالا ينفذ الا ان لا يكون عدلا فينزل وينصب عدلا ولو عدلا غير كاف
ضم اليه كافي وينزل بقره قبل قائل السم قدي في مجموعاته وينزل
ايضا اي بقره القضي العدل الكافي واستبعد استبعاد ظهير اليا
المرغيا في مائة تقدم على القضي لانه مختار الميت فاذا انزل وصي
الميت وان كان عدلا كافيا فكيف وصي القضي وصي الوصي هما ينفذ
اذا مات الوصي واوصى الى اخر فهو وصي تركته وتركه الميت الاول
لان الوصي يعرف بولاية ضم منقلبه اليه فيملك الا ايضا الى غيره كالجدة
وقسمته اي قسم الوصي نائبا عن ورثة غيب مع الموصي له يصح يعني
اذا مات رجل ورثة غيب واوصى الى زيد وبكر بمبلغ جاز لزيد
ان يقسم تركته بين ورثة الغيب وبين بكر الموصي بان ياخذ حصة
الورثة ويسلم الباقي الى الموصي لان الوارث خليفة الميت حتى
يرث بالغيب ويرث عليه به ويصير موزعا بشرا المورث حتى يكون
الولد هو الوصي خليفة الميت ايضا فيكون لاهضا للوارث اذا كان
غايبا فموت صمته عليه فلا يرثون اي الورثة عليه اي الموصي له ان

ضاع تسطهم اي حصة الورثة معه اي مع الموصي لان المالك بعد تمام
القسمه يكون على من وقع المالك في قسمته وقسمته اي الوصي عن
الموصي له الغيب معهم اي مع الورثة لا اي لا يصح لان الموصي ليس
خليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديته لا يرد ولا يرد
عليه ولا يصير موزعا بشرا الموصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته
فيرجع اي الموصي له ان ضاع قسطه مع الوصي ثلث ما بقى لانه شريك
الوارث فيتوى ما توى من المال المشترك على الشركة وبقى ما بقى لها
وللقاضي قسمتها واخذ قسطه اي يجوز للقاضي ان يقسم تركته عن
الموصي له الغيب مع الورثة واخذ قسط الموصي له لان القضي نصب
ناظرا لا سيميا في الموت والغيب ومن النظر اقر قسط الغيب
وقبضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر الغيب وقد ضاع المقبوض لم
يكن له على الورثة سبيل فاسهم اي الوصي مع الورثة في الوصية بحج
واخذ الوصي المال فملك المال في بيع او يد من حج عن الموصي حج ثلث
ما بقى من التركة لان القسمه لا تترادف لانهما بل المقصود ثا وهو ثاوية
الحج فلم يعتبر دونه فصار كما اذا اهلك قبل القسمه صح بيعه اي الوصي
عبد من التركة ببيعة الوفاء لان الوصي قائم مقام الموصي ولو تولاها
حيث لنفسه بغيرهم جاز وان كان في مرض موته فكذا من قام مقامه وستر
ان حق الوفاء يتعلق بالمالية لا بالصورة وهي باقية بقاء الثمن باع
اي الوصي ما اوصى جميعه وصدق ثمنه فاستحق اي المبيع بعد ان
هلك ثمنه معه اي مع الموصي ضمن اي الوصي لانه العاقد فيكون الوصي
له وانه عهدة لان المشتري منه ماضى بيد الثمن الا يستلم العبد
ولم يسلم فقد اخذ الوصي البايع مال العبد بلا رضاه فوجب عليه رد وجه
في التركة لانه عاجل له فيرجع عليه كالوكيل كوصي باع حصة الصغير
وهلك ثمنه معه اي الوصي فاستحق اي العبد فانه اي الوصي حج في
اي مال الصغير لانه عاجل له وهو اي الصغير يرجع على الورثة بحصة لانه
القسمه باستحقاق ما اصابه وله اي الوصي ان يسافر بمال الصغير ويبيع
مصاريفه ويضاعه ويوكل ببيع وشراء واستجار بوجه ماله ويكاتب

قنه ويروج امة لاقنه وير من مال بدينه ويدين نفسه فلو هلك ضمن
قد المودى من دينه ولا ان يعمل به مضاربة وينبغي ان يشهد عليه
ابتداء والاصدق ديانة ويكون المشتري كل للصبي قضاء ويأمله
الاب في ذلك كله وليس للاب تحرير قنه ولو مال ولا ان يب مال
ولو بعض كذا في العادة ولا اي الوصي التجارة باليتيم لليتيم لانه
لنفسه اي لا يجوز له التجارة لنفسه باليتيم سواء ورثه من ابيه
او تملك بوجه آخر ولا مال الميت فان فعل ذلك ضمن راس المال تصدق
بالربح عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا يخرج
ولا يتصدق بشئ كذا في الحائنة ويحتمل اي يقبل الموالاة على الاملاء لا
الاعسر لافيه من الضرر ولا يقرب له اي الوصي باليتيم لانه يتبع وهو
عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي فانه قادر عليه ولذا لا ان يرضه
ومال الوقف الغائب ولا يبيع ولا يشتري الا بما يتقرب من ان سأل
نقرة نظري ولا نظري الغيب الفاحش بخلاف اليسير اذ لم يكن الخوف
عنه ففيعتباره اشدد اذ باب البيع وبيع على الكبير الغائب الا العقار
لان الاب يبيع سواء ولا يبيع وكذا وصيته وكان القياس ان لا يبيع
الوصي اذ لا يملك الاب على الكبير استحسنوا لانه مما يتسارع اليه الغيب
فيحتاج الى الحفظ وحفظ الثمن ايسر وهو يملك الحفظ بخلاف العقار فانه
مخوف بنفسه اذ لم يكن دين في الفناء وهي الظهيرة عدم جواز
بيع العقار للوصي اذ لم يكن على الميت دين واما اذا كان فيملكه بعد الدين
ويبيع اي الوصي العقار وان لم يكن دين بصفة جملة او للدين كما
نقدت عن الظهيرة او النفقة للصغير فانه في الهداية في او اخر بالنفقة
الاب اذ باع العقار والمنقول من الصغير جاز كمال الولاية
ثم لم ان ياد خذ منه نفقة لانه جنس حقه او وصيته مرسل
اي مطلقة بان يقول ثلث مائة او ربعه مثلاً وصية في جواز بيع العقار اذا
كان في المال او زيادة حقه على علة او اشتراكه اي قربة الى الجواب حتى
اذا لم يبيع كان خراباً فلهذا اعذر ستة لا يجوز اقراض اي الوصي بدين
على الميت ولا شئ من تركته لانه لعل ان يكونه اقراراً على الغير الا

ان يكون المقر وارثاً فيصح حقه لانه اقرار على نفسه اقرا اي الوصي
بعين لآخر ثم ادعى انه للصغير لا يسمع كذا في العادة شهده وصيان
ان الميت وصى الى زيد معهما ان ابنا ان اباهما وصى الى زيد بثلث
اي شهدا واهم لانهم يسمون اما الوصيان فلا ثباتهما لانفسهما معينا
الا ان يدعي المشهود له فقبل كسختسا لانه لا تقضي ولا ية
نصب الوصي ابتداء ولا لانه ختم آخر اليها فاما اسقطا ثبوتة التقين
عن القاضي واما الابن ان فخرهما لانفسهما نفقا بنصيب حقا للتركة
كذا شهدا واهم للصغير بمال سواء انتقل اليه من الميت او غيره او كبير
بمال الميت فانهما ايضا باطلة اما الاولى فلان التعريف من مال الصغير
للوصي سواء كانت من التركة او لا واما الثانية فلان مال الكبير ان كان
من التركة فلا يجوز شهادة الوصي عند ابي حنيفة لان له ولاية الحفظ
وولاية البيع ان كان الكبير غائبا وصحت اي الشهادة في مال غيره
اي غير مال الميت فان مال الكبير ان لم يكن من التركة فلا تعريف للوصي
فيه فيجوز شهادة وصحت شهادة رجلين لآخرين بمبلغ دين علي
الميت والآخرين لا اوليين بمنزلة بخلاف الشهادة بوضعية الف
هذا قولهما وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا لان الدين بالمو
ينفق بالتركة اذ الذمة ضربت بالموت ولهذا لو استوفى احدهما
حقه من التركة يشاركه الاخر في ثلث الشهادة مثبته عن الشركة
فصحقت التهمة ولهما ان الدين بحسن الذمة وهي قابلة لمقوق شئ
فلا شركة ولهذا لو بترج اجنبي بقضاء دين احدهما ليس للاخر في الشركة
بخلاف الوصية لان احق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين وضار
المال مشتركاً بينهم فاورث شبيهة او شهادة الاولين بعبد
والاخرين بثلث ماله حيث لم يصح ايضا لان الشهادة توجب
شركة في المشهود به اضعف الوصيتين مثبداً وجزء قوله الا في كاتو
الوصيتين وهو وصي الاب والاب والعم في اقوى الحالين وهو حاكم
صغار الورثة كاتو في الوصيتين وهو وصي الاب واجد والعاصي في
اضعف الحالين وهو حاكم كبر الورثة لان الوصي انما يستفيد

انصرف من الموصي فيكون تصرفه على مقدار تصرف موصيه فوصي الام
 حال صغر الورثة كوصي الاب حال كبرهم للاضعف كوصي الام مثلا
 بيع المنقول وغيره لقضاء الدين عند فقد الاقوي للضرورة ولا يترتب
 اى الاضعف الا ما لا بد للصغير منه من نفقة او كسوة ولا يتصرف
 مطلقا فيما استفاد الصغير من غير ابيه لما قرآن تصرفه على مقدار وصية
 وصي الاب اولى من الجد فكذا اختاره ولان اختياره مع وجود الجد
 يدل على ان تصرفه النفع لبيته من تصرف ابيه وهو الجد وان لم يوصي ابي
 لم ينصب وصيا فاجل مثلا اى مثل الاب وقايم مقامه في التفرقات
 حتى ملك الامتلاك دون الوصي وههنا ما يدل جهة نقلنا من
 النية منها رجل مات وترك ورثة فبلغهم ان اباهم اوصي بوصية
 ولا يعلمون ما اوصى وقالوا ما اوصى وقالوا قد اخرجنا ما اوصى به
 ذكر في المنتقى ان لا يجوز وانما يجوز اذا اجازوا بعد العلم وفي المنتقى
 اذا دفع الوصي الى اليتيم مال بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه
 قد قبض جميع تركته والى فلم يبق له تركه والى عنده من قليل او كثير
 الا قد استوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي وقال هو من تركته ابي
 واقام البينة قبلت بينته وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى
 جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى شيئا على رجل سمع قوله
 ومنها وصي انفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي
 وارث الميت يرجع في تركته الميت والا فلا وصي ان كانت
 الوصية للعباد يرجع لها مطالب من جهة العباد فكأن قضاء وان كانت
 الوصية له تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى
 وهو كالوكيل بالشرع اذا ادعى الثمن من مال نفسه كان له الرجوع
 وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما يفتقر
 عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا ولو قضى دين الميت
 من مال نفسه بغير الوارث وانحصر على ذلك لا يكون متطوعا
 بعض الورثة اذا قبض دين الميت او كفن الميت من مال نفسه
 او اشترى الوارث الكبير طعنا او كسوة للصغير من مال نفسه



لا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك
 ومنها وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع فان
 القاضي يرجع الى اصل البصر اخره اثنان من اهل البصر والامانة
 ان باع بقيمة وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد
 وان كان في المزايدة يشتري باكثر وفي السوق باقل لا ينقص بيع كونه
 لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم
 على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد واما على قولهما فنقول الواحد يكفي
 كما في التركة وعلى هذا اقيم الوقف اذا اجر مستقل الوقف ثم جاء
 آخر يزيد في الاجر ومنها وصي باع تركه الميت فانفاذ وصيته فجد
 المشتري خلفه الوصي فخلف الوصي يعلم انه كان كاذبا في يمينه فان
 القاضي يقول للموصي ان كنت صادقا فقد شئت البيع بينهما فيجوز
 ذلك وان كان تعليقا باخط واما يحتاج الى فسخ الحاكم
 لان الوصي لو غرم على تركه الخصومة كان مستحبا
 بمنزلة الما قاله فيلزم الوصي كما لو
 تعاقب حقيقة فاذا فسخ
 القضي لم يكن اقاله
 فلا يلزم الوصي



هذا اخر من اتدعى على بطفه من شرح عز الاحكام المسمى بالحق
 حيث وفقني الله وحرمه وعلى اصل الصور وتصويره حاد بالملامات
 فلت عنها الكتب المشهورة وان كانت في بعض المعبر آفة طرفة
 ولقد بذلت جهودي في التفسير والتفصيل والتدقيق والتوضيح وتبني احوال
 الائمة الكرام واستطلاع اراء فضلاء الائمة العظام حتى عشت
 على ما صدر عن بعض الافاضل من العثرات على مقصدي البشرية ونجحت
 على ما وقع من بعض الماشي من ذلات ليس نفس الانسان عنها عرية
 فان سائر العلوم بالنسبة الى هذا العلم كسنة القطرة الى بحر المسالك الامواج
 لا يغني عن ما يريه كل خواص ذوي فضلاء الزجاج ولذا يري العلماء
 المتحذون مع كمالهم في الفنون الالهية وتصنيفهم فيها كتب معتبرة

لم يحو محاول هذا العلم ولم يصنفوا فيه وكون رسالة مختصرة وهذا العبد
 الفقير الى الله الغني مع مطارحة معوم في تصانيفهم فيما انشبهوا اليه
 ومعارضته اياهم في مولفاتهم فيما اعتقدوا عليه بحيث قبلها على
 العصر وفضلها الدهر امتاز منهم يكتب هذا المتن اللطيف
 المشحون بالفوائد والشرح الشريف المملوء بالفرايد الحمد لله الذي
 هذا انما لو امكننا لنهتدي لولا ان هدينا الله واعاننا عليه ما كنا

نقد على لولا ان اعاننا الله تعالى ليس الغرض الا على من يراه

الكل المدح بل لا تشال بما يفهم من قوله تعالى وانا

بنعمة ربك فحدث وقد وقع الفراغ

من تأليفه يوم السبت الثاني

من جمادى الاولى سنة

ثلاث وثمانين وثمانمائة

وقد كالا البدار

وقع الفراغ من تحقيق هذه النسخة الشريفة

على يد ارجع عباد الله المتقاة احمد بن

عبد الرحمن عفا عنها المستعان

بمسئلة بقضاء حطوان

في اواخر شهر

ربيع

ثمانين

هـ

Bülmansur el-Hakim	
Kısmi	Hacı Beşir Ağa
Yeni	
Eski	238